

ايقامها ليدل نحو اضرب زيد ان أساء والا فلا همع (قوله طالبا) أى امرها
 أو ناهيا أو داعيا أو ملتمسا (قوله الطلبيتان) لكن اللام طلب الفعل
 ولا لطلب الترك والمراد الطلبيتان أصالة والا فاللام قد يراد بها وبمعناها
 الخبر نحو فليهدد الله الرحمن مـذا والتهديد نحو ومن شاء فليكفر ولا قد
 نستعمل في التهديد كقولك لعبدك لا تطعننى وأما التكفر واجبا آتيناها
 وليقتعوا فيحتمل اللامان فيه التعليل فيكون مابعدهما منصوبا والتهديد
 فيكون مجزوما (قوله للنهى) وللالتماس كقولك لئسا وليلا تفعل يا فلان اذا
 لم ترد الاستعلاء عليه (قوله للامر) وللالتماس كقولك لئسا وليلا تفعل
 يا فلان اذا لم ترد الاستعلاء عليه مامنى (قوله الامر) أى فى الامر والنهى
 أى فى الاولاء أى فيما (قوله والاحتراز به) أى بالطلب (قوله مثل
 لا النافية) وأما تنجيز الكوفيين الجزم فى المنفى بلا الصالح قبلها كى
 لمساكة افرأعن العرب ربطت الفرس لانه فالت برفع ينقلت وجرمه فعلى
 توهم وتقدير جملة شرطية والتقدير ربطت الفرس لاني ان لم أربطه ينقلت
 قاله المامنى (قوله واللام التى ينتصب بعدها المضارع) هى لام كي ولام
 التجرد (قوله وقد أشعر كلامه الخ) أى حيث قال طالبا لان الانسان لا يطلب
 من نفسه أى الغالب فيه ذلك فاندفع بتظهيرهم (قوله فعلى المتكلم) أى
 المبدوء بالهزة والمبدوء بالنون تصریح (قوله وينذر قوله الخ) أفاد أنه لا يقاس
 على ما سمع منه لا نثرا ولا نظما (قوله لا أعرفن الخ) الرب القطيع من البقر
 شبه النساءه فى حسن العيون وسكون المشى وجوار صفته جمع حوراء من
 الحور وهو شدة بياض العين فى شدة سوادها ومدامها مرفوع بحورا
 وأراد بها العميون لانها مواضع المدع ومرقات حال من رربا والا كوار
 جمع كور بضم الكاف وهو الرجل باذنه والاعقاب جمع عقب وعقب كل
 شئ آخره أه عيني ويصع جعل مرقات صفة ثانية لربا والمرقات
 المركبات خلف الراكب (قوله الجراضم) تعريض بها ويرضى الله تعالى
 عنه والجراضم بضم الجيم الا كول الواسع البطن وكان معاوية كذلك عني
 (قوله نعم ان كان) مقتضى الظاهر ان يقول كانا أى فعلا المتكلم الا ان يقال
 أفرد للتأويل بالمتكلم (قوله لان المنهى غير المتكلم) وهو الفاعل

طالبا حال من فاعل شئ
 المستتر وخبره مفعول به أى
 تجزىم لا واللام الطلبيتان
 الفعل المضارع آمنا لا فتكون
 للنهى نحو ولا تشرك بالله
 وللدعاء نحو لا تؤاخذنا وأما
 اللام فتكون للامر نحو وليفعل
 والدعاء فتكون لفض علينا
 ربك وقد دخل تحت الطلب
 الامر والنهى والدعاء
 والاحتراز به عن غير الطلبيتين
 مثل لا النافية والرائدة
 واللام التى ينتصب بعدها
 المضارع وقد أشعر كلامه
 أنهم لا يجوزان فعلى المتكلم
 وهو كذلك لا وينذر قوله
 لا أعرفن رربا حورا
 مدامها * مرقات على
 أعقاب أكوار * وقوله
 اذا ما خرجنا من دمشق فلا
 نعد * لها أبدا مادام فيها
 الجراضم * نعم ان كان
 للتعويل جاز بكثرة نحو
 لا أخرج ولا أخرج لان
 المنهى غير المتكلم وأما اللام

فخره الفعل التكلم متغير لانما فعل جائز في السعة لكنه قليل (٤) ومنه قوله ولا صل لكم ولحمل خطاياكم
 المحذوف النائب عنه ضمير التكلم (قوله فخره الفعل التكلم الخ) مكنى
 عن المتيقن للمفعول لفهمه بالاولى سم (قوله ولا صل لكم) قل ليس وتبعه غيره
 كاليه من أي لا صلحكم والعامرازة اه وفيه أن الفاء تجعل أن تكون
 عاطفة جملة على جملة وأن الاولى كون الامم لتعدي لان الصلاة بمعنى الدعاء
 بحسب كلامه هدى باللام ما عرفة (قوله وأول منه جرهما الخ) وذلك لان له
 صيغة تخصه وهي فعل الامر واحتمل المحاطب بالامر بالصيغة وعبره
 بالامر باللام لان امر المحاطب أكثر استعمالا من التثنية فيه أولى
 (قوله فعل الفاعل المحاطب) أنما المسمى للمفعول نحو وتسكروا يريد بضم التاء
 وقع الراء فانه كثير لان الامر فيه للعائب ما رضى (قوله وانفتح) أي وحدث
 اه سبب ذلك معنى وهو طلب الكف (قوله مضمره قباهها) أي ليطلظ
 الامر على النبي فيكون مباديه أن الهى طلب الكف لا طلب التقي عني
 الانتفاء (قوله وهما صعيان) لما فيهما من التكلم بلا حاجة ولما امر
 في الثاني (قوله ولولا أمانا الخ) أي بأمانا لا تتخضع الخ والشاهد في فعل
 لا التامة من محذورها وهما وتعلم مفعول تظلم وهما ما ذوق قومك كذا
 في العبي وفي كون حق مفعولا تابيا حياء ولعله منصوب بمرع الحافض أي
 ولا تظلم هدا في أحد حق قومك منه فتأمل (قوله بحول اليوم تصرف) أي
 من كل تركيب حصل فيه بى لا ويجزوه بابا الطرف أو الجار والمجرور
 (قوله حركة اللام الطليعة الكسر) أي حملا على لام الجر لاها أختها
 في الاحتصاص وسوع وعلمه افيه فان ثلث لام الحرف تقع مع الضمير فلاحلت
 على لام الضمير في الفتح قلت لان مدحول لام الامر هو والمصارع وهو شبهه
 باسم العاهل الذى هو من الاسم المظهر دما بينى (قوله وثمها العه) أي لغة
 سليم كفى المعنى قيل اعما ففتح على هذه اللغة ان فتح ثانيا بخلاف ما اذا كسر
 نحو ليتين أو ضم نحو وتسكروا سيوطى (قوله وليس) أي التثنية بصيغة ضم
 الكسر بعد ثم أجود من الاسكان ما رضى (قوله كتب به طرد الخ) كذا
 في التسهيل وغيره وقال السيوطى الامع أن جوار الحذف مختص بالشعر
 مطلقا (قوله نحو قول لعبادى الخ) كون الحزم في هذه الآية بلام مقدرة هو

وأقل منه حرمة فعل الفاعل
 المحاطب كقراءه أنى وأنس
 فدللت متفردا وقوله عليه
 السلام تأخذ وامساكم
 والاكثر الاستعناء عن هذا
 مفعول الامر تنبيهات
 الأول رهم بعضهم أن أصل
 لا الطليعة لام الأمر زيدت
 عليها ألف فانه فتح ورهم
 بعضهم أم الالف واللام والحرف
 بعد هاء اللام الأمر مصمرة
 قباه او حذوت كراهة اجتماع
 لامب في الهمز وهما صعيان
 * الثاني لا يحصل بى لا
 ويجزوه أو أمثاله
 وقالوا أمانا لا تتخضع اطالم
 مرزولا ذاق قومك تظلم
 ضرورة وأحار بعضهم
 في ليس من الكلام نحو
 لا اليوم تصرف * الثالث
 حركة اللام الطليعة الكسر
 وفتحها العه ويجزورتسكيها
 بعد الواو والفاء وتم وتسكيها
 بعد الواو والفاء أكثر من
 تحريكها وليس بضعيف
 بعد ثم ولا قليل ولا ضرورة
 خلافا لرم ذلك الرابع

تحذف لام الأمر ويبقى علمها وذلك على ثلاثة أضرب كثير مطرد وهو وحده بعد امر مفعول نحو اختبار
 قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة وتلى جائز في الاختيار وهو وحده أو قد قول غير أمر

كقوله قلت لبواب لديه دارها * تيدن فاني حوها ومارها قال المصنف وايضا مضطرا لممكنه من أن يقول انذن قال وليس لقائل أن يقول (o) هذا من تسكين التخريل على أن يكون الفعل مستحقا

لرفع فمكن اضطرار الان
الراجح لو قصد الرفع لتوصل
اليه مستغنيا عن القاء فمكن
يقول تيدن اني وقيل
مخصوص بالاضطرار وهو
الحذف دون تقدم قول
بصيغة أمر ولا بخلافه كقوله
تجدد فقد نفسك كل نفس
اذا ما خفت من أمر تبالا
وقوله

فلا تستطل مني بقاني ومثاق
ولكن يكن الغي منك نصيب
انتهى (وهكذا بل وما) أي
لم ولما يجوز ان المضارع مثل
لا واللام الطائيتين نحو لم يلد
ولم يولد ونحو ولما يعلم الله
الذين جاءه سد وامنكم ولما
بأنكم مثل الذين خسروا من
قبلكم ويشتركان في الحرفية
والاختصاص بالمضارع
والثني والجزم وقلب معنى
الفعل للثني وتنفرد لم
بمساواة الشرط نحو وان لم
تفعل فبالغت رسالتك وجواز
انقطاع نفي منفيها عن الحال
بخلاف لما قاله يجب اتصال

اختيار المصنف وذهب أكثر المتأخرين الى كونه في جواب قل وقد أشبعنا
الكلام على ذلك في الباب السابق (قوله قلت لبواب الخ) لديه خبره مقدم
ودارها مبتدأ مؤخر والشاهد في تيدن أنه انذن حذف اللام وكسر حرف
المضارعة اه سم أي لان كسره لغة مبنية بنفسها في كتب التصريف
زاد البعض فانقلب الهمزة ياء اه وهو مسلم ان كان الرواية والافلا انقلاب
غير لازم (قوله قال المصنف الخ) دفع به الاعتراض على قوله في الاختيار بأنه
لا يصح الاستشهاد بالشرع على الوقوع في الاختيار (قوله وليس مضطرا
لممكنه الخ) لا يأتي على قول غير المصنف ان الضرورة ما وقع في الشعر بما
لا يقع مثله في النثر وان كان للشاعر منه مدح وحق وكذا قوله بعد لان الراجح الخ
لا يأتي على قول غيره (قوله من أن يقول انذن) قيل هذا مختص من ضرورة
الضرورة وهي اثبات همزة الوصل في الوصل ورتبان قوله قلت الخ يشان
لا بيت مصرع فاه همزة في أول بيت لاني خشوه سلمنا أنه بيت مصرع
فأبيت المصرع أو المقي في تعامل معاملة بيتين قال الدماميني ولولا ذلك لم يكن
للمصدر روى كمال الجوزاء بل قال بعضهم لا ضرورة وان لم يكن البيت مصرعا
لماذا كره المبرد في كتاب السكامل أن النصف الأول موقوف عليه أي وان لم
يكن البيت مصرعا أو مقي قال الشاعر لا نسب اليوم ولا خلة * اتسع الخرق
على الراقع فاستأنف اتسع لسكون النصف الأول موقوفا عليه قال وهذا كثير
حسن غير عجيب اه (قوله تبالا) التبالي بفتح الفوقية فالموحدة الفساد وقيل
الحقد والعداوة عيني (قوله فلا تستطل الخ) يخاطب به ابنه لما غنى موته
عيني (قوله وهكذا بل وما) أشار بتقدير الواو الى أن قوله بل ولما معطوف
على قوله بلا ولا م وقوله هكذا أي حاله كونهما كالمذكور في موضع الجزم به
في الفعل وهو حشو (قوله بمساواة الشرط) أي يجوز ما صاحبه (قوله
وجواز انقطاع الخ) أي يجوز أن يتقطع وأن لا يتقطع ومن غير المنقطع لم يلد
ولم يولد الخ وهذا الجواز ثابت للم في الجملة والافتقار يكون نفيا واجبا لاتصال
بالحال كما في لم يزل ولم يرح ولم يغفل أفاده الحفيد (قوله فان كنت مأكولا الخ)

نفي منفيها بحال النطق كقوله فان كنت مأكولا فكن خيرا كل * والا فأدركني ولما أنقضى * ومن ثم جازم
يكن ثم كان وامتنع لما يمكن ثم كان

قيل كتبه عثمان رضي الله تعالى عنه فمقتله الى على كرم الله
 تعالى وجهه يدعوه اليه حين حاصره الحواري ونوهم أنه مغراره على وهو
 الشاهرعالي يلقب بالحق لاجل هذا البيت (قوله والاصل) أي وجوده
 الفصل (قوله قد الخ) امرت يا أحمد اننا وسلة يدركك المراء أي الحداد
 حبرتك والقرى القاصلة لم ويجزوهما متعلق بـ يدرك والاصل
 ولم يسكن في الساس يدركك المراء اذا نحن امتر يا (قوله فأضحت معانيها
 الخ) المعاني بالعين المجتمعة مع معنى وهو الموضع الذي كان ضيابه أهله
 والقمار جمع قمر مضارة لاسات هيا ولا ما والروم جمع رسم وهو ما كان
 من آثار الدار لاصقا بالارض اه شئى والشاهد في فصل لم من محزومه
 وه وتوهد والاصل كان لم توهد الدار سوى أهل من الوحش (قوله بخلاف لا)
 فان العباب بعضها المستقل (قوله لولا فوارس الخ) الفوارس جمع فارس
 على غير قياس ودخل بصم الدال المجتمعة حتى من بكر وأسرة الرجل بالضم
 رهطه والاصابع بصم الصاد الموهمة وبالضياء والمذاشم ووضع اه عبي
 والذى في المعنى هم بصم الثون وسكون العين بدل ذهل ويجوز رفع أسرهم
 عطفاه في فوارس وحده عطفا على نعم أودعهم ويوم الصليفا يوم من أيام
 العرب كانت به وقعة والصليفا في الاصل مصغر الصلفاء وهى الارض
 الصلدة وانظر في معنى تحسب فوارس المحدثون أي موجودة يوم الصليفا
 ولا يصح تعلقه بل يومون لانه جواب لولا ما في خبر الجواب لا يتقدم عليه
 كذا في التثنية وغيره (قوله بجوار حدف جزمها) أي لدليل كذا في المعنى
 والتسبيل مال أبو حيان اما امرت بذلك من لم تركها من لم وما كان
 ما هو من المحدثون وقال غيره لان مشبه ما هو وقد فعل يجوز أن يقتصر
 فيه على قد كونه وكان قد كذا في الهمع (قوله كقوله بعثت الخ) شاهد على
 حوار حدف مجزومه او اسلم بدل البيت على يكون الحدف المجزومها
 والوقف اعياها احتسارا احتاج الى قوله وتقول الخ وبدأ حال من التاء
 والهاء في لم يحبته لاسكت (قوله أي ولما اكس بدأ قبل ذلك) أي قبل مجي
 ثورهم والطاهر أن قول هذا البيت بعد مضى محي قبورهم بدأ فيكون
 فيه محال لما تقدم من وجوب اتصال أن في منفها بحال التكلم (قوله

والنصل بها او بـ مجزومه
 انطرا را كقوله
 فذاك ولم اذا نحن امتر يا
 تسكن في الساس يدركك المراء
 وقوله
 فاضحت معانيها فغارا
 رسومها * كان لم سوى أهل
 من الوحش توهد * وأما قد
 تلقى فلا يحرم بها قال في
 التسبيل حملا على لا وفي شرح
 الكافية حملا على ما هو
 أحسن لان ما في السامى
 كثيرا بخلاف لا وأشد
 الحدف على اعماها أقوله
 لولا فوارس * * * * *
 وأسره * يوم الصليفا لم
 يوم الحار * وصرح في
 أول شرح التسبيل بأن الرفع
 اعة قوم وتغفر دما لحوار
 حدف مجزومه والوقف
 علمنا في الاختيار كقوله
 جنت قبورهم بدأ ولما
 * * * * *
 ما دبت القدر ولم يحسنه
 أي ولما اكس بدأ قبل ذلك
 أي سبه را وقد دللنا
 المدينة ولما أي ولما أدخلها
 وهو أحسن ما خرج عليه

قراءة من قرأ وان كلاً
ولا يجوز ذلك في لم وأما قوله
احفظ وديعتك التي
استودعتهما يوم الاغراب ان
وصلت وان لم * فضرورة
و يكون منفيها يكون قريناً
من الحال ولا يشترط ذلك
في منفي لم تقول لم يكن زيد في
العام الماضي مقبلاً ولا يجوز
لما يمكن وقال المصنف كون
منفي لما يكون قريناً من
الحال غالب لا لازم و يكون
منفيها يتوقع ثبوته بخلاف
منفي لم ألا ترى أن معنى لم
لما يذوقوا عذاب أنفسهم لم
يذوقوه الى الآن وأن ذوقهم
له متوقع قال الزمخشري في
ولما يدخل الايمان في قلوبكم
ما في لما من معنى التوقع دال
على أن هؤلاء آمنوا فيما
بعد انتمى وهذا بالنسبة الى
المستقبل فاما بالنسبة الى
الماضي فهو اسميان في التوقع
وعدمه مثال التوقع مالى في
ولم تقم أو ولم اتقم ومثال
عدم التوقع أن تقول ابتداء
لم يقم أو لم اقم * تنبيهات
الأول قال في التسهيل ومنها
لم ولما أختمها يعني من
الجواز فمقبلاً بقوله

قراءة من قرأ أي من السبعة وان كلاً لما يشديتون ان ومعهم المساقال ابن
الطحاوي لما هذه جازمة حذف فعلها والتقدير لما هم لما يبدل تقدم ذكر
السعداء والاشقياء ومجازاتهم قال ابن هشام الاولي أن يقرر لما يوفوا
أعمالهم أي أنفسهم الى الآن لم يوفوا وسير وفونها * ووجه مرجعها أمران
أحدهما أن بعده لم يوفينهم وهو دليل على أن التوفية لم تقع بعد أي الآن
وأنها ستقع والثاني أن منفي لما متوقع الثبوت والاهمال غير متوقع الثبوت
اه * ولما منع أن يمنع في منفي لما أن يكون متوقع الثبوت سلمنا لكن
لأنه لم أن الاهمال غير متوقع الثبوت بل هو متوقع الثبوت للسكفار ولذا كانوا
يسترسلون في الافعال القبيحة طشامهم أن يتركوا سدى ويقولون غوث
ونجيا وما نحن بجمعون فهم متوقعون الاهمال برأيهم الفاسد ولا يشترط في
توقع الثبوت أن يكون من المتكلم بل قد ينفي المتكلم شيئاً بالمبناء على توقع غيره
لثبوته كما أن قد تكون التوقع المتكلم وتوقع غيره ماميني (قوله استودعتهما)
بالبناء للعجول كما قاله العين وقوله يوم الاغراب يروى بالعين الله ملة
والزاي المحجمة والغين المحجمة والراء الله ملة أي الابداهه تصریح (قوله
و يكون منفيها يكون قريناً من الحال) أي يكون انتفاع منفيها أي بالنظر
الى ابتداء العمل اعرفت أنه يجب أن تسكون متصلة بالحال والمراد بالحال
زمن التسكك كما مر (قوله يتوقع ثبوته) أي يفتظر وهو غائب في لما ومن غير
الغالب يذم ابليس ولما يفعه التندم تصریح (قوله ولم يدخل الايمان
في قلوبكم) جملة مستأنفة أو حال من الضمير في قولوا وليست تسكراراً بعد
قوله لم تؤمنوا الان فائدة قوله لم تؤمنوا تسكريب دعواهم وفائدة قوله ولما
يدخل الخ توقيت قول ما مروا أن يقولوه نقله شيخنا عن بعضهم وانما يظهر
التوقيت على الحالية كما تفسده عبارة البيضاوي ونصها ولم يدخل
الايمان في قلوبكم توقيت لقولوا فانه حال من ضميره أي ولكن قولوا أسلمنا
ولم نواطئ قلوبكم أسلمتكم بعد (قوله دال على أن هؤلاء آمنوا فيما بعد)
أي لان التوقع في كلامه تعالى يحتمل على التحقيق وهذا على أن التوقع من
المتكلم وقد مر عن الله ماميني أنه يكون من غيره (قوله ولم تقم أو ولم اتقم)
أي مع أني كنت متوقعاً منك فيما مضى القيام كما يشعر به التثنية من عدم

أختها احتراماً من لما بمعنى الامن لما التي هي حرف وجود لوجود وكذلك فعل الخارج فقال احترزت بقولي أختها من لما بمعنى الا هذا كلامه وإنما لم يقيد ما قبل ذلك وكذا فعل في الكافية لان هاتين لا يليهما المضارع لان التي بمعنى الا لا تدخل الا على جملة (هـ) اربعة نحو ان كل نفس لما

قيام المخاطب (قوله أختها) أي نظيرتم في الامور والخمسة المتقدمة (قوله التي هي حرف وجود لوجود) انما يظهر على القول بانها حرف وهو خلاف مذهب المصنف كما مر في مرفوعه ويمكن اجراؤه على قول بانها طرف يجعل الحرف مراداً به مطلقاً للكلمة والقول بانها حرف قل المصنف هو مذهب سيويه وخرج بأشياء منها قوله تعالى فلما قضينا عليه الموت ما دلهم على موته وقوله تعالى فلما أحسوا بأسنا اذا هم منها ركضون اذا ما بعد ما الثانية واذا القضاة لا يعمل فيما قبلها ومنها اجزاءهم على زيادة أن بعد حاولو كانت طرفاً والجملة بعدها في محل خفض بالاشارة لزم الفصل بين المضاف والمضاف اليه بأن اه (قوله لا يليهما المضارع) أي وكلامه فيما يليه المضارع فلا حاجة الى الاحتراز عنهما (قوله الافعال) أي الا أن تفعل فالماضي في لما فعلت بمعنى المستقبل ولهذا قال الشارح الماضي افظلاً بمعنى (قوله فقد تهم الخ) حاصله أن وهي فعل بمعنى سقط مفسر لفعل محذوف رفع سقاوا على الضاعلية وسم فعل أمر من سمع السبق اذا تطلعت اليه ولا يستعمل الا في البرق كقوله الفارسي وهو وقاهله مقول القول (قوله لما هذه) أي التي هي حرف وجود لوجود (قوله وعند ابن خروف) بل وسيويه على ما مر (قوله أن النصب بل لغة) جزمه السيوطي (قوله أيوم) الجرب بل من يومى ويحوز بناؤه على النفع (قوله على أن الفعل مؤكداً الخ) قل الدمايني أو على أن الفتحة اتباع للفتحة قبلها أو بعدها وخرج في الماضي النصب في لم يقدر على أنه تقلت حركة همزة أم الى رأي يقدر الساكنة ثم أبدلت الهمزة الساكنة ألفاً ثم آلاف همزة متحركة لالتقاء الساكنين وكانت الحركة فتحة اتباعتها الفتحة الراء كالي ولا الضالين فحين همزوه على ذلك فوهم المرء والكلمة بالالف وقوله كن لم تراقب أسيراً جانياً ولكن لم تحرك

عليها ما نظ في قراءة من شدد الهم أو على الماضي لفظاً لا معنى نحو أنشدك انه لما فعلت أي الافعلت والمعنى ما أسألت الا فعلك والتي هي حرف وجود لوجود لا يليها الماضي لفظاً ومعنى تحذف والياء أمران جنيهاً ودا وأما قوله أقول لعبد الله لما سقاونا ونحسن برأى عبد شمس وهاتين فقد تدم الكلام عليه في باب الاشافة وتسمية الشارح لما هذه حينية هو مذهب ابن السراج وتبعه القاري وتبعه ما ابن جني وتبعهم جماعة أي انها طرف بمعنى حين وقال المصنف بمعنى اذ هو أحسن لانها مختصة بالماضي والاشافة الى الجملة وعند ابن خروف أنما حرف الثاني حكى الديلماني عن بعض العرب أنه ينصب بلم

وقال في شرح الكافية زعم بعض الناس أن النصب بلم لغة افتتراراً بقراءة بعض السلف (الالف) ألم تشرح لك صدرك بفتح الحاء ويقول الراجز في أي يومى من الموت أفر * أيوم لم يقدر أم يوم قدر وهو عند العلماء محمول على أن الفعل مؤكداً بالثبوت الخفيفة فتفتح او ما قبلها ثم حذف وتو بت هذا كلامه وفيه شدوذان فوكيد المنفى بلم وحذف الثبوت لغير وقف ولا ساكنين * الثالث الجمه ورر على أن ما جركبة

الالف فيمن اعدم النقاء الساكنين وبيان ذلك في ترا أن أسسله ترى
 حذفت الف الف للجازم ونقلت حركة اله مزة الى الراء ثم أبدلت الف الف
 الدماميني وعلى هذا تكتب ألف ترا ألف الاياء (قوله وما) أى الزائدة كما
 في الهمع (قوله تدخل هـ زة الاستفهام الخ) والاكثر كونها للتقرير أى حمل
 الخطاب على الاقرار أى على الاعتراف بالحكم الذى يعرفه من اثبات كما
 في المتن شرح للاسدرك أوفى كفى أنت قلت للناس استخوذنى وأبى الهسين
 من دون الله لا حمله على الاقرار بما يلى اله مزة دائماً والاورد مثل هاتين
 الآيتين وقد شجى هـ غيره كالاستبطاء استخوذتم لأن الذين آمنوا أن تنشع قلوبهم
 والتوبيخ استخوذتم نعمكم ودخلوها على لم أكثر (قوله وانزع) أى زاجر
 (قوله الى ما يجزم فعلين) أى غالباً والا فقد يجزم فعلاً واجبة كما اذا كان
 الجزاء جملة متروكة بالفاء او اذا التبعائية فان حملها اجزم على ما فى المعنى من
 التفصيل بين أن يكون الجزاء الشرط غير جازم مطلقاً أو جازم ولم يقرن بالفاء
 ولا باذا التبعائية فلا يكون له مثل نحو لو قام زيد قام جزم ونحو وان يقيم
 أقم انظر والجزم فى اللفظ الفعل وان قلت قلت لان الذى فى يحمل جزم الفعل
 لا الجملة وأسرها وأن يكون الجزاء الشرط جازم وقد اقترن بالفاء أو اذا
 التبعائية فيكون فى مثل جزم لانه لم يصدر جزمه قبل الجزم لفظاً أو محلاً
 اسكن قال الدماميني وأقره الشنقى السق أن جملة جواب الشرط لا يحمل لها
 مطلقاً اذ كل جملة لا تنفع موقع المفرد لا يحمل لها أو أتاجزم وينذرهم من قوله
 تعالى فلا هادى له وينذرهم على قراءة الجزم فيجرب شرطه مقدر حذف
 ادلالة ما تقدم عليه أى وان يفعل ذلك ينذرهم والمتكلم على محله بالجزم على
 القول به مجروح انفاءً أو اذا وما بعدهما كما فى المعنى فى غير موضع وفى
 الكشاف لان الجمع هو الذى لو وقع موقعه ما هو مقدر بمضارع الجزم
 وعلى ما فى المعنى مع القول بأن جملة جواب اسم الشرط الواقع مبتدأ هى
 خبره تكون جملة الجواب فى شئ من يقيم فأنى أكرمه لها محمل جزم ومحمل رفع
 باعتبارين وفى شئ من يقيم أكرمه لها محمل رفع ولا يحمل لها باعتبارين انه
 ملخص ما وقد يجزم فعلاً واحداً كما اذا كان فعل الشرط ماضياً أو بناءً بعده
 مضارع مرفوع على ما صرح به جميع كاسبائى والحقيقى فى شئ قوله لم زيد

من لم وما قبله بسيطة
 * الرابع قد دخل هـ مزة
 الاستفهام على لم وما
 فيصير أن لم رأياً باقيتين
 على محله ما شئت لم نشرح ألم
 بعدك بهما ونحو قوله * وقد
 ألما اصح والشيب وانزع * وما
 فرغ مما يجزم فعلاً واحداً
 استعمل الى ما يجزم فعلين فقال

وان كثرة ما يتخيل أن انزادة لمجرد الوصل وهذا يسمى وصلة والواو لتمام
أو شرطية والواو للعطف على مة ثمر أي أن لم يكثر ماله وان كثرة ماله والجواب
مخدوف لدلالة عليه بقولنا زيد يتخيل لكن ليس المراد بالشرط فيه حقيقة
التعليق ألا يعلق حقيقة على الشيء وتقيض معايل المراد التعميم كأي
السماعيني وقد يكون المخدوف الواو ومعطوفها كأي قوله تعالى قد كرر
نعمت المذكرى أي وان لم تنفع على أحد أوجه فيه ذكرها في المعنى (قوله
واجزم بان) ذكرها ورودان شرطية وفي بابان وأخواتها ورودها
محقق من الثبوت وفي فصل أدوات النفي العامة هل ليس ورودها ثمانية
وزائدة وهذه هي أوجه الأربعة المشهورة قال في المعنى وزعم تطرب أنها
قد تكون بمعنى قد كفي قد كرر نفع المذكرى وزعم الكوفيون أنها
تكون بمعنى إذا تعليلية وجعل منه اتقوا الله ان كنتم ومثني وتسدخل
المسجد الحرام ان شاء الله وحديث وان شاء الله بكم للاحقون
وقول الشاعر

أنفضب ان أدانتيه حزنا ٥ جها راولم تقضب لعنل ابن حازم
في رواية من كسر همزة أن أي اغضبت جها را لقطع أدنى تنية ولم تقضب
لما هو أعظم وهو وتسل ابن حازم وأجيب بأن اد قد يوقى بها للشرط المحقق
للمسكنة كالتحقيق في الآية الأولى كما تقول لا ينك ان كنت ابني فافعل كذا
وتعليم العباد كيفية اخبارهم عن الامر المستقبل في الثانية وكالتبرك
في الحديث وانما البيت فاما في اقامة السبب مقام السبب والاصل أنفضب
ان يفقر متختر بسبب خروجهما مضي أدنى تنية واما على معنى التبيين أي
أنفضب ان يتبين خرا أدنى تنية فيما مضى والشرط غير محقق على الوجهين
اه بتلخيص وايضا وفي حاشية السيوطي على المعنى الجواب عن أكثر
أدلتهم بأن ما شاء أن يكون مترددا في بين الناس حسن تعاقبه بان من الله
ومن غيره سواء كان معلوما للكل أم لا (قوله أي) كذا في شرطنا
تأتي استفهاما معني من أين يخو أني لك هذا ومعني كيم يخو أني يحكي هذه
الله ومعني متى فتكون طرف زمان تخو أنوا حرثكم أني شتم على أحد
أوجه قال الشهاب في حواشي البيضاوي أجاز المفسرون وجوه أني كماها

(واجزم بان ومن وما وما)
أي متى أبارك اذا وجبنا
أي هذه إحدى عشرة
أداء كله اتحرم فعليه نحو
وان تبدوا مالي أنفكم
أرشفوه بكم به الله واما
يرغبت من الشيطان زغ
فاستعبد الله ونحو من بهل
سوا غيره ونحو

وما نعلمه الله وقوله (١١) أرى العبد كثرنا فصار كل بيلة * وما نعلمه الايام

والدهر يشق * ونحو وقالوا
مهما تأتاه من آية لم يسكننا
فيها نحن لك جومين وقوله
ومهما يكن عند امرئ من
خلقة * وان خاله اتخفى على
الناس تعلم * ونحو اياما تدعوا
فه الايام الحسن وقوله
في أي نغوي ببلوا دينة يمل
ونحو وقوله

مق تأتة تعش والى ضوء ناره
نجد خير نار عندنا خير موفد
وقوله

مق ما نلقى فردين ترجف
رواف البتيل وتستطارا
ونحو وقوله

أيان تؤمك تأمن غيرا واذا
لم تدر الا من مثالم تزل حذرا
وقوله

فاين ما تعدل به الريح تتزل
ونحو وقوله

أين تصرف بنا العدا فتجدنا
نصرف العيس نحوها للتلقي
ونحو وقوله تعالى أيها تكونوا

يدرككم الموت وقوله
صعدة بآتة في حائر
أيها الريح تتبها اتدل
ونحو وقوله

في هذه الآية واعتزله أبو حبان بأنه لا يصح كونها شرطية لانها حينئذ
ظرف مكان فتمضي اباحة الايمان في غير القبل ولا نسلا لا يعمل فيها ما قبلها
لصدارتها ولا استفهامية لانها لا يعمل فيها ما قبلها ولا نسلا لا تحقق ما بعدها
نحو أني لك هذا وهذه مفتقرة لما قبلها فهي مشككة على كل حال ثم استظهر
أنها شرطية جوايم سامقة رأى أني شتم فأتوه تزل فيها تعميم الاحوال منزلة
الظرفية المكانية والجواب عن اعتراض الشرطية أن جواب سامقة ذكر كقول
لما قد مدله وما أومعته من جوازها في غير القبل بأباه وقوله حث لان الحث
لا يكون الا حيث ثبت البذر وعن اعتراض الاستفهام بأنه لما خرج عن
حقيقته جاز فعل ما قبله فيه نحو كان ماذا كما صرح به النضار وأهل المعاني
اه مخلصا (قوله وما نعلمه الايام خبر) أي وشرفه اكنفاء (قوله وقالوا هما
تأتمنا الخ) الضمير ان في به وبها عائدا ان كما قال الزنخشري على مهمما حلا على
الفاظ في الاول والمعنى في الثاني لانها بمعنى الآية والاولى كما في المغني أن يعود
ضمير به على الآية ومن آية حال من الهاء في به والطلاق الحال على الجار
والجور وتسمي اذا الحال في الحقيقة المتعلقة بالمدح فلا يريد أن يجعله حالا
من الهاء في به يستلزم كون العامل فيه تأت لان العامل في الحال مر
العامل في صاحبها مع تصر يحتمل بأن اللفظ لا يقع حالا ولا صفة ولا خبر او ما
في غاشن لك جومين بخازية وقومين في محل نصب خبرها لان الخبر لم يبي
في التمر بل بمجرد ان الباء بعد ما لا منصوبا (قوله من خلقة) أي طبيعة
بيان لها ما يمكن تأمة ورايط الخبر الجملة الضمير في يكن ويجوز فيه ذلك كما
سبق وقوله خاله أي ظنهم وانعلم جواب مهمما (قوله اياما تدعوا) أي أي
اسم تسموه نأيا واقعة على اسم مفعول فان لم تدعوا يعني تسموا او ما زائدة
والمفعول الاول محذوف (قوله في أي نغوي) أي جهة (قوله تعش) مرفوع
في موضع الحال أي عاشيا من عشا اذا أتى نار ابرجوع عندها خبر اعيني (قوله
فردس) حال من الضمير المستتر والياء في تلقى وقوله وانف براء ثم نون ففاء
جميع رائفة وهي كما في القاموس أسفل الالية اذا كنت قائما وقوله وتستطارا
يقال استطير فلان أي اذا هرع وفرع (قوله تصرف بنا) أي البنا والعداة
بضم العين جميع عادوا العيس ابل ييض بشقرة (قوله صعدة الخ) أي تلك

وانك ادما تات ما نسته آمن * به تاف من اياه تأبصر آتيا

المرأة في الحيد والاعتدال كلمة أي الريح المستوى والخاص بالخاصة
والراطل الملتصق بمجتمع الماء (قوله بجاء) أي طفر بانتمصود وقوله في غير
الزمن العار يطلق على المستقبل والماسي والمراد هنا الأول كلمة المعنى
والمراد من التسمية (قوله معنى) بمعنى مجرد التعليل (قوله وباقي الادوات
أسماء) تفصيل اعراب أسماء الشرط على ما في اللمع وغيره أن يقال إذا
وقعت الاداة الشرطية عند حرف جاز أو مصاف فهي في محل جر نحو عما
تسأل أسأل وعلام من نصرب أضرب والافان وقعت على زمان أو مكان
فطرف فهي في موضع نصب على الطريقة نحو متى تقسم أتم وأياما تسكونا
يدرككم الموت أو على حدث ففعول مطلق نحو أي ضرب نصرب أضرب
والافان وقع بعد حاء لارم يحوم من يتم أتم معه فيبتدأ خبره فعل الشرط
ومعه ضميرها لأن تولت من يتم لوحلا من معنى الشرط معتزلة تولت كل من
الاساس يتم وقيل هو والجواب لأن الكلام لا يتم إلا بالجواب فكذلك داخل
في الخبر وقيل الجواب لأن الفائدة تمت ورتبناه أحسن من المبتدأ وقيه
نظر وبأن توقف الفائدة عليه من حيث التعليل لأن حيث الخبرية
أو معتزلة واقع عليها يحوم نصرب يزيد اضربه ومن نصرب اضربه ففعوله
أو واقع على ضميرها يحوم نصرب يزيد اضربه ومن نصرب اضربه
أو متعلقها يحوم نصرب يزيد اضربه واشتغال فيحوز في أداة الشرط
أن تكون في موضع رفع على الاعتداء وأن تكون في موضع نصب بفعل
مضمر يخبره الظاهر بعدها ومثلها في هذا التفصيل أسماء الاستفهام
(قوله لتعميم أول العلم) أي لا أول العلم هو ما وكذا يقال فيما بعده (قوله
وهي موصولة) حال من هو كل شيء أي لتعميم مدلولها في حال الموصولية
وليس استثناء حتى يفيد أيها حال الشرطية موصولة اه سم ولعل المشرح
احتمل ذلك ولم يقبل لتعميم غير العاقل ليحرم كلامه على القول بوضع
ما قبل العاقل والقول بوضعها لما بعده وييم العاقل (قوله بهمة في أرمان
الربط) أي لا تسأل على من معين أرمان يربط الجواب بالشرط (قوله
وهو ما بمعنى ما) وقيل أهم منها (قوله أنها تكون حرة) راعى ذلك هو
السهيل قال هي في قوله وهو ما يمكن عند امرئ البيت حرف بدل ليس لها

ونحو قوله
حيثما استتم بشرقنا
نحيا في غير الارض
ونحو قوله
حليلي أي يا بني ثانيا
أه بمرارتيك لا تحاول
(وحرى إذا) أي ادماح
(كان) معنى وفاة السيوف
لا تحرف زمان يريد عليها ما
كما ذهب له المردى أحد
قوله واس السراج
والعارض (وباقى الادوات
أسماء) أماس وما ونى وأي
وأيان وأي وأي وحيثما
فما تان وأما وماهلى
الاصح وتنقسم هذه
الاسماء الى طرف وغير
طرف فغير الطرف من وما
ومها هي تعميم أول العلم
وما تعميم ما قبل عليه وهي
موصولة وكنتاهما بهمة في
أرمان الربط ومهما بمعنى
ما ولا تخرج عن الإجماع
خلاف المرهم أنها تكون
حرى ولا من الشرطية

فلا قلنا زعم أنهما تكون أسنة هاما ولا تجبر بأضاد ولا يجبر بخلاف من وماؤذكرة
 والتسميل أن ماؤهم ما قد يردان طرفي زمان وقال في شرح السكاكية جميع الغويين يجعلون ماؤهم ما مقسلا
 من في زعم التجرد عن الظرفية مع أن أسنة هاما طرفين ثابت في أشعار النحاة من العرب وأنشد أسيانا
 منها في ما قول الفرزدق وما تني لا أرب وان كنت جاريا * ولوعدا أعداني على لهم دخلا
 وقول ابن الزبير (١٣) فما تني لأنسام حياة وان تني * فلا خبر في الدنيا ولا العيش أجما
 وفي ههنا أقول حاتم

وانك ههنا تعط بطنك
 سؤله * وفردك بالامتنى
 الذم أجما * وقول طفيل
 الغوي
 نبت أن أباشتم يذعي
 مهم أيس يسع بمالم يسع
 قال ابنه ولا أرى في ههنا
 الأيات خجة لانه يسع تقديرها
 بالمصدر انتهى وأصل ههنا
 ماما الأولى شرطية والثانية
 زائدة فقل أجماع ههنا
 فأبدلت ألف الأولى هاء
 ههنا مذهب البهرين
 ومذهب الكوفيين
 أصلها ههنا بمعنى اكفف
 زبدت عليها ما خذت
 بالتركيب معنى لم يكن وأجاز
 سيديو به وقيل أنها بسيطة
 وأما أي فهي عامة في ذوي

لا عمل لها ولم يعد علمها غير ورد بأشياء التاخير يكن وخليفة أسمة هاما ومن
 زائدة وإتمام مبتدأ واسم يكن ضمير يعود عليها وعندها امرئ خبر ههنا ان
 جعلت يكن ناذرة أو الفهير في يكن فاعلها وعندها امرئ ظرف لغو معلق
 يكن ان جعلت نامة ومن بيان ههنا على وجهي كونهما مبتدأ (قوله أنها
 تكون أسنة هاما) زاعم ذلك هو المصنف وجماعه قالوا هي في قوله مهماني
 اللبنة مهمانيه مبتدأ أولى الخبر وأعيدت الجملة نو كيدا وأجيب بأنه يعقل
 أن التقدير ههنا اسم فعل ثم استأنف أسنة هاما بما وحدها (قوله ولا تجبر
 بأضاد) فلا يقال جهة ههنا تكن أكن (قوله وما تني لا أرب) أي
 لا أذف وان كنت جار ما أي مذهبنا وقوله دخلا ذكر للدخول صاحب
 القاموس معاني منها الغدر والخطبة (قوله لانه يسع تقديرها بالمصدر)
 أي وحده من غير تقدير الظرف والتقدير أي حياة تني وأي أعطاه تعط
 وأي غيشة تعش فوضع ماؤهم في ههنا الأيات نصب على المفعولية
 المطلقة (قوله معنى لم يكن) وهو الشرط (قوله وقيل أنها بسيطة) هو المختار
 لانه لم يبق على التركيب دليل قاله أبو حيان اه سم قال الدماميني وينبغي
 ان قال بالباطلة أن يكتبها بالياء وان قال أصلها ماما أن يكتبها بالالف
 اه ولكن قال أصلها ماما من قال أصلها ههنا وما قال في الجمع وأنها على
 البساطة قيل تأنيب وقيل الحاق (قوله فالزمان متى وأيان الخ) ظاهر إطلاقه
 أن أيان لا تختص بالمستقبل وهو صريح تسميل السكاكي والفرز وبني بآيان
 حيث والذي في التسميل وكلام أبي حيان أنها تختص بالمستقبل كقوله

العلم وغيرهم وهي بحسب ما تضاف إليه فان أضيفت إلى ظرف مكان فهي ظرف مكان وان أضيفت إلى ظرف
 زمان فهي ظرف زمان وان أضيفت إلى غيرهما فهي غير ظرف وأما الظرف فينقسم إلى زمني ومكاني فالزمني
 مستثنى وإيان وهما التعميم الأزمنة وكسرهمزة إيان لغة سليم وقرئ بها أشاذا والمكاني أين وأني وحبيها وهي
 التعميم الامكنة تنبيهات * الأول هذه الأدوات في الحاق ما على ثلاثة أرب ضرب لا يجوز الامتناع بها وهو

حيث واد كما انشاء صنيعه، وأجاز الفراء الجزم بما به وإن ما ضرب (١٤) لا يلحقه ما هو من وما هو ما وإن

وقال أمان يعنون فلا يقال أمان خرجت قاله الله ميني (قوله حيث وإن)
قال الله ميني إنما وجبت زيادة ثم سألتمكم ما من الأضافة فيثنائي
الجزم به ما وإنما لا يجمع الأضافة والجزم لأن اللغات إليه حال محل الاسم
فهو واجب الجزم فكيف يجوز اه وقال الفارسي زيدت ما هو من
الجملة التي تصاف إليها والوجه اه وقيل فرق بين حالة خبر بها وحالة
عنده (قوله فالتاريخ) ياء المخاطبة الساكنة ونون الرفع المفتوحة (قوله
أسيف) أي ذو أسف وحزن وقوله يقوم مقام ما أي في الصلاة وقوله لا يجمع
الناس أي ليكنه كما في الفارسي (قوله يعني متى) تفسير للتعمير ولا نعمل
(قوله لم يذ كر هنا الخ) قال في الله مع ولا يجوز السبب من صلة التي وعن
صفة التكرار الموصوفة وأبرزه السكونيون تشبيها بحراب الشرط فيقال
الذي يأتيني أحسن إليه وكل رجل يأتيني أكرمه واحتاره ابن مالك (قوله
أما إذا الخ) قال أبو حيان وإذا استعملت إذا شرطها قبل تكون مضافة
للمجمل بعدها أم لا قولان وينبغي على ذلك الخلاف في العامل فيها فن قال
إنها مضافة لعمل فيها الجزاء ولا بد ومن منع ذلك عمل فيها الشرط كسائر
الأدوات اه ولما دبره أن الخلاف في الأضافة وعدمها جارية وإن كانت
حارمة وهو خلاف ما في المغني من أنه إذا لم تكن لازمة وهو الظاهر لعدم
اجتماع الأضافة والجزم كما مر في بيان الله ميني وزيادة الخلاف أن نحو
إذا جازيد فلما أكرمه جملة اسمية انقلنا أن عامل إذا جواها أي ما في
جوابها من فعل أو شبهه لأن صدر الكلام جملة اسمية وإذا وما أسيف إليه
في رتبة التأخير كما في يوم قسافرا أو أسافر وانقلنا فعل الشرط وإذا غير
مضافة للجملة فعلية تقدم طرفها كما في متى ثم قلنا أقوم قال الشنقي والقائل
بالأول لم يفتقره إلى بط مائة من عمل ما بعدها فيما قبله إلا بتقديم الاسم
فعرض وهو وقعته معنى الشرط الذي له الصواب وزدنا (قوله لا يجوزها
إلا في الشعر) لأنها موضوعة زمن معين واجب الوقوع والشرط المتضمن
للايجز لا يكون إلا فيما يعمتل الوقوع وعدمه (قوله من الكلام) أي الشر
(قوله ختندف) بكسر الحاء المجهدة والهمزة والفاء وفتح زجرج تعب اسرأ
أمه البلي قال شيخنا السيد محمد بن شيخ المير وكسرهما (قوله وكناشاد الفراء)

فتميل * لكن ظاهر كلامه
في التمهيد جواز ذلك في
النثر على قلة وهو ما شرح به
في التوضيح فقال هو في النثر
نادر وفي الشعر كثير وجعل
منه قوله عليه الصلاة والسلام
لهي وفاطمة رضي الله عنهما
إذا أخذتما مضاجعكما تكبرا
أربعاً وثلاثين الحديث وأما
كيف فيجازي بهام معنى
لا يخلو خلافاً لا يكون فيهم فانهم
أجازوا الجزم بهام قياسي
مطلقاً وفاقه قطرب وقيل
يجوز بشرط اقتراحها بما
لوفد ذهب قوم منهم ابن
الشيخري إلى أنها يجوز بها
في الشعر وعليه معنى المصنف
في التوضيح وقد ذكرنا في
الكافية فقال
وجوز الجزم بها في الشعر
ذو حجة ضعفها من يدري
وتأول في شرحه أقوله * لو بشأ
طاهر أذوميعه * وقوله
نامت ذؤادك لويحزنك
مصنعت * إحدى نسائي
ذهبن شيبانا * ووقع له في
التمهيد كلامان أحدهما
يقتضي المنع مطلقاً والثاني

لوقال وإنشاد الغراء عطف على أنشاد سيبويه فصحتان مناسبة (قوله
خاصة) أي فقر فتحمّل يروي بالحاء المهملة وبالجم (قوله معنى لا يخلو)
لما ألغيت الأدوات الشرطية بوجوب موافقة شرطها الجواب أو قولاً ومن ورودها
شرطاً بقى كيف يشاء يترك في الإرحام كيف يشاء وجواباً في ذلك
بمذوقه لئلا يفتقد ما قبلها وهذا يشكّل على الإطلاقهم وجوب مماثلة جوابها
بشرطها فإما أن يمنع كونها فيمّا ذكر شرطية أو يقيد إطلاقهم بها إذا كان
شرطها غير المشبهة والارادة (قوله معنى المصنف في التوضيح) كتاب للمصنف
ألفه في أعراب مشكلات البخاري (قوله وتأول في شرحه) أقوله لو يشأ الخ
سبب ذكر الإشارة في فصل لو أن البيت الأول جاء على لغة من يقول في شيء
يشاء شيئاً بالالف ثم أبدلت همزة ساكنة كقيل العالم والظالم وأن
الثاني سكن فيه الفعل تخفيفاً كقراءة أبي عمرو يصرّكهم ويشعرّكهم وهذا
التأويل يبيح في الأول أيضاً وفي بعض النسخ قيام البيت وهو * لاحق
الآطال فمذوقه * قال الشيخ والميمية النشاط وأول جرى الفرس
واللاحق الضامر والآطال جمع أطال بضم الطاء وسكون الهمزة وسكون الطاء
وكسر هاء وهي الحاضرة فاستعمل الشاعر الجمع فيما فوق الواحد ونجد
بفتح النون وسكون الهاء أي جسمي ونجد بضم النون والميمية ورفع الصاد
المهملة فتجمع خصلته وهي القطعة من الشعر اه وقوله والميمية النشاط الذي
في القاموس مع الفرس يبيح جرى اه وفي بعض النسخ منعة بالنون بدل
الختبة أي قوة والضمير في بشأ يرجع إلى الفارس المذكور في البيت قبله
والذي رأيته في المغني وشرح شواهد السيوطي طار به بضمير مذكور
يرجع إلى الفارس قال السيوطي أي لو يشأ أشتبأ فرس له ذوميعه الخفا
في نسخ من تأنيث الضمير بالجرور بالباء غير صواب (قوله نامت ذؤادك
الخ) يقال نامت الحب وتيمه أي أذله (قوله المنع مطلقاً) أي في النثر والشعر
(قوله فعلين يقتضيان) فعلين مفعول مقدم يقتضيان كما يفيد قول الشارح أي
تطلب هذه الأدوات فعلين والجملة مستأنفة لانعت أقوله اسمها لا يسمها أن
اذما وان لا يقتضيان فعلين وعلى الأعراب المذكور فاجزم في قوله سابقاً
واجزم بأن الخ مذكور المفعول للعلم به من هنا أو منزل منزلة اللازم ويصح

نظائره موافقة ابن الشيخري (فعلين يقتضيان) أي تطلب هذه الأدوات فعلين (شرطاً) *

جعل فعلين مفعوله وجمله يقتضين نعت لفعلين والرابط محذوف أى
 يقتضين ما عليه فقوله سابقا وحرف اذا الخ كلام معترض بين الفعل
 ومفعوله وشرط مبتدأ وشرط الابتداء وقوعه فى معرض التفصيل خبره
 قدما أو خبر المحذوف أى أحدهما بشرط وجمله المبتدأ والخبر على كل مستأنفة
 وجمله يتلو الجزاء التامة ثالثة أو خبر ثان على جعل شرط مبتدأ أو ستة ثالثة
 على جعله خبر المحذوف والرابط محذوف أى يثله وفى بعض النسخ شرطا
 بالنصب على المفعول عليه فليقتضين بناء على أن فعلين مفعول لا جزم
 لآلية تضيق وأن يقتضين مستأنفة لا نعت لفعلين ولا يصح جعله بدلا من
 فعلين لأن التابع غير مستوف للتبوع وانما يجوز الاتباع فيما كان
 مستوفيا نحو قلت الرجلين زيد وأحمد أو بتقرير المقام على هذا الوجه
 التام يعلم ما فى كلام البعض من القصور والابهام وأعلم أن جهة الشرط
 بحسب تصديرها بقول مضارع غير دهمل ولا ذى تنفيس مثبت أو منقضى بالأول
 أو بقول ماض عارض قد وثق ودعا وجوده ولو كان الفعل مضمر أو مفعول
 نحو وان أحدهم المشركين استجارا وكونه فى هذه الحالة مضارع دون لم
 ضرورة نحو * ولديك ان هو يستزك فزيد * والاختيار أن يكون عند
 الاضمار والتفسير ما ضميا أو مضارعا مفعولا وكذا تقديم الاسم عند الاختصار
 والتفسير مع خبر ان ضرورة فى الاصح نحو فمن نحن قومته يست وهو آمن
 وقوله أينما الرمح تمياها مثل وجوزة الكسافى اختيارا مع من وأخوانه كذا
 فى الهمع (قوله يتلو الجزاء) شرطه الافادة تكثير المبتدأ فلا يجوز ان يقدم زيد
 يقدم من دخله معنى يخرج به لافادته جاز ومنه فمن كانت هجرته الى الله
 ورسوله فهو هجرة الى الله ورسوله سيوطى (قوله وجوابا وسما) قال أبو حيان
 الله ميمهم ما يجازى فان الجزاء الثواب أو العقاب على فعل والجواب ما وقع
 فى مقابلة كلام السائل لكن لما أشبه الفعل الثانى فى ترتيبه على الاول
 الجزاء والجواب سمي جزاء وجوابا اهـ ملخصا قال سم دهرى التجوز صحيحة
 باعتبار اللغة وأما اعتبار الاصطلاح فهو ممنوع بل الظاهر أن التسمية
 حقيقة اصطلاحية (قوله وانما قال فعلين) أى اعتبارا بالسند فقط ولم يقل
 جملتين أى كما قال فى التسهيل اعتبارا بجموع السند والسند اليه للتبعية على

يتلو الجزاء) أى يتبعه الجزاء
 (وجوابا وسما) أى علم يبنى
 بمعنى الجزاء جوابا أيضا
 وانما قال فعلين ولم يقل جملتين
 لتبعية على أن حق الشرط
 والجزاء أن يكونا فعلين وان
 كان ذلك لا يلزم فى الجزاء
 وأهم قوله يتلو الجزاء

ان الخ أي ولان التعبير بجملة بين يوهم جواز كون الشرط جملة اسمية مع انه
ليس كذلك (قوله أنه لا يتقدم) كذلك معموله الا أن يكون الجواب صرفوا
شئوخيرا ان أثبتني نصيب وسوق ذلك أنه ليس فعل جواب بل في نية التقديم
والجواب محذوف اه سيوطي وفي الفارسي مانعه أجاز الكسائي والفراء
تقديم معمول الجزاء على أداة الشرط شئوخيرا ان تسكر مني نصب وأجاز
الكسائي تقديم معمول الشرط نحو زيدا ان أقمت فأكرمه والمعتد خلاف
ذلك كما سبق في الاشتغال اه (قوله وان تقدم على أداة الشرط الخ) قال
في التسهيل ولا يكون الشرط حينئذ أي حين اذ حذف الجواب وقدّم دليله
غير ماض الا في الشعر كقوله ولديك ان هو يستزك فزبد وان كان غير ماض
مع من أو ما أو أي وجب في السعة جعلها، وسولة واعطاؤها حكم الموصول
فتقول أعط من يعطى زيدا أو أحب ما يحبهم وأكرم أيهم يحبك برفع الفعل
والجني بالعايد وكون الجملة لا محصل لها أثنائي الضرورة فيجوز بقاء
الشرطية والجزم وكذا ان أنشيف الهم اسم زمان شئو أنذ كذا من ياتينا
تأنيه لان أسماء الزمان لا تضاف الى جملة مصدرية بان فكذا المصدرية بما
تضمن معناها كمن خذلا فالزبادي حيث يجوز في هذه الصورة الجزم
اختيارا ويجب ما ذكره ان مطلقا ساعة أو ضرورة تلاه ماض أو مضارع
اثره لان هل لا تدخل على ان فكذا ما تضمن معنى ان بخلاف الهمزة
فيحوز معها الجزم على الاصح شئو امن يأتك تأنيه لدخولها على ان أو اثر
ما التافية أو باب كان أو باب ان وأما قول الاعشى

ان من يدخل الكنيسة يوما * يلق فيها جاذرا وظباء

فعلى تقدير ضمير الشأن وانما وجبت موصوليته بعد هذه العوامل لان اسم
الشرط لا يعمل فيه عامل متقدم الا الحار أو اثر اسكن الخففة أو اذا
التي ثابتة غير مضمرة بعدهم اسمية بدأ فان أضمر جاز الجزم تقول رأيت زيدا
فاذا من ياتيك كرمه أي فاذا هو وزيد جميل الاخلاق لكن من يزره يهينه أي
لكن هو اه مع زيادات من الدماميني والجمع (قوله فتقبل الاتفاق الخ)
حكي في التصريح قولا بأن الشرط والجواب تجاوزا وهو يتبع الاتفاق
المذكور فافهم (قوله وأما الجزاء الخ) حاصل ما ذكره فيه أربعة أقوال وبقي

أنه لا يتقدم وان تقدم على
أداة الشرط شبهه بالجواب
فهو دليل عليه وليس اياه
هذه اذهب وجهه والبصريين
وذهب الكوفيون والمبرد
وأبو زيد الى أنه الجواب نفسه
والصحيح الاول وأفهم قوله
بقتضين ان أداة الشرط هي
الجازمة للشرط والجزاء
معالاتضاها لهما أما الشرط
فتقبل الاتفاق على أن الاداة
جازمة له وأما الجزاء ففيه
أقوال قبل

قولان أحدهما مافى العارضى عن المارنى أن الشرط والجرا ميبات
مطلقا حتى في نحوان قسم اسم لان المصارع اعماء أعرب لوقوعه موقع الاسم
وهو متعدد وما وقع من أمر ب اد لا يقع الاسم هنا الصامع أن العمل
معرب فانهم ما ملأه كاهن في التصريح أم ملأه كاهن (قوله هي احارمة له أيضا)
اعترض بأن الحارم كالحار فلا يعمل في شيئين وما ليس لنا ما يتعدده
الا ويختلف كرفع ونصب ويحجب بالعرفق بأن الحارم لما كان تعليق حكم
على امر على ممة اختلاف الجار وبأن تعدد العمل فدهم من غير اختلاف
كعه ولى طر وما عيل أعلم تصر يح (قوله فعل الشرط) لانه مستدع له
بما أحدثت منه الاداء من معنى الاستلزام ورد باستعرا بعمل الفعل
الحرمه دما ميبى (قوله معا) أى لا رتا لها وما حرف الشرط ضعيف كالحار
لا تقدر على عمل وحواه مرافقا (قوله بالحوار) رذأه قد يكوب بينهما
معمولاته فاصلة ولا تتجاوز تصر يح (قوله وما صيب) أى لفظا لانه
هذه الادوات تعلى الماصى للاستقبال شرطيا أو حوايا ما سواه في ذلك كل
وعبرها على الاصح دليل وان كنتم حناها لمهروا الآية وقال ان الحاجب
قد يستعمل الفعل النوع شرطيا لان أو غيرها في مطلق الزمان مجازا نحو
وان تؤمنوا وتتنقوا يؤتكم أجوركم وتعد ومن يؤمن بالله ويعمل صالحا
يكفر عنه سيئاته ويدخل الماصى والمستقبل كذا فى الدما ميبى ورعم المراد
وتبعه الرضى أن كان نقي على المضى لقوتها فيه كذا ان كنت قلته فقد علمته
ويحجب بأن المعنى ان أكرم موصوفا بأن قلته بما صى وسواه في ذلك أيضا
الحواب المقرون بالفاء وقد طاهرة أو مقدرة وغيره على الاصح وقد المصنف
تعالى الحز ولى ان الله على المقرون بالفاء وقد طاهرة أو مقدرة يكون جواب
الشرط وهو ماصى الذهب والمعنى بخوان يسرق فقد سرق أخ له من قبل وان
كان قبسه قد من در في كذبت أى فقد كذبت قال أبو حيان رد ذلك مستحيل
من حيث ان الشرط بثبوت عليه مشروطه فيجب أن يكون الجواب
بالنسبة اليه مستقبلا فيتناول ما ورد من ذلك على حذف الحواب أى ان يسرق
فمناس فقد سرق أخ له من قبل ومثله وان يكذبوك فقد كذب من أى قتل
فقد كذب قال وامما ميبى المذكور حوايا لانه معناه وهو فهم له كذا

هي الحارمة له أيضا كما
اقتضاء كلامه فسل وهو
مذهب المختصين من
النصرين وعراه السباني
الى سبويه وقيل الجرمه ل
الشرط وهو مذهب
الاحفش واختاره في
التمثيل وقيل بالاداة والفعل
معادى الى سبويه
والخليل وقيل بالحوار وهو
مذهب الكوفيين وامما ميبى
أوه صارعى * تلهمها أى
تخذهما (أو متخالفي) هذا
مص وهذا مصارع فقال
كوبهما مصارعى وهو
الاصل بخوان تعدد راند
وامما ميبى بخوان عدم عدا
وامما ميبى عا نحو من كل
يريد حزن الآخرة زلذه في
عزته وعكسه قليل

الصحيح لما رواه البخاري
من قوله عليه الصلاة
والسلام من يقوم ليلة القدر
إيماناً واحداً سباً غفر له ومن
قول عائشة رضي الله عنها أن
أبا بكر رجل أسيف متى يقوم
مقام لثرق ومنه ان نشأ
نزل عليهم من السماء آية
فظلت لأن تابع الجواب
جواب وقوله

من يكذبني بسبي كنت منه
كالشهابين حلقه والوريد
وقوله

ان تصرمونا وصلناكم وان
تصلوا * ملائمتنا أنفس
الاعداء امارها باب * وقوله

ان يسمعواسية طاروا بها
فرحاً * منى وما يسمعوامن
صالح دفنوا * وأورد له

الناظم في توضيحه عشرة
شواهد شعرية (و بعد ماض

رفعل الخ زاحسن) كقوله
وان آناه خليل يوم سعيه
يقول لا غائب مالي ولا حرم

وقوله
ولا بالذي ان بان عنه حبيبه
يقول ويصنف العبراني الجناح
ورفعه عند سيبويه على تقدير

تقديمه وكون الجواب محذوفاً وذهب السكونيون والمسبردي الى أنه

في الهمع وتاؤه بعضهم بأن المراد ترتيب الاخبار بترتيب آخيه في الزمن
الماضي على سرفته في الزمن المستقبل وترتيب الاخبار بكتبها في الزمن
الماضي على قدر قصده من دبر في الزمن المستقبل قال الدماميني والاصل عدم
تسكروا المشروط بتسكروا الشرط مالم يقتض العرف ذلك كما في وان كنتم جنباً
الآية وكما في اذا قمتم الى الصلاة الآية اهـ واعلم أن الاحسن أن يكونا
مضارعين لظهور وتأثير العامل فيهما ثم ماضيين للشاكة في عدم التأثير ثم
أن يكون الشرط ماضياً والجواب مضارعاً لان فيه الخروج من الاضعف
الى الاقوى أعني من عدم التأثير الى التأثير واتما عكسه فخصه الجهور
بالضرورة سيوطي عن أبي حيان (قوله ونخصه الجهور بالضرورة) لان
انحصار الاداة في لفظ الشرط ثم الجحى بالجواب ماضياً كتمية العامل للعمل
ثم قطعه اهـ حفيد (قوله ايما ناً) أي تصديقاً بأن حق وطاعة واحتمالاً بأي
طاعة لرضا الله وثوابه لا للرب يا ويخبره (قوله لان تابع الجواب جواب) قد يقال
يقترن في التابع مالا يقتض في المتبوع ويحجب بأن هذا الخلاف الاصل
ولذا لم يقتض مطلقاً في مواضع مخصوصة سم (قوله كنت منه) بفتح التاء
لانه ممدوح شخصه باله والشجب بفتح الشين المعجمة والجحيم ما يشب في الخلق
من عظم أو غيره والوريد عرق غليظ في العنق عيني (قوله ان تصرمونا)
من الصرم وهو القطع وبابه ضرب ونصر كما أفاده في القاموس والارهاب
الاخافة (قوله ان يسمعواسية) بضم السين وتشديد الموحدة ما يسب به من
العيوب وفي بعض النسخ سبية بياء مخففة فهمزة (قوله وبعد) معلقة برفع
وتقديم معمول المصدر المقتر بأن والفعل جائز اذا كان ظرفاً أو يصح جعله
حالاً من الجائز وان لم يذ كروه وماذ كروه من احتمال كونه لغوامة معلقاً بحسن
ضعيف معني فتأمل (قوله ماض) أي لفظاً أو معني كالمسند كره (قوله وان آناه
خليل) أي فقير من الخلة بفتح الخاء وهي الحاجة يوم سعيه أي مجاعة
وفي رواية يوم مسلة أي سؤال وقوله حرم بفتح الحاء وكسر الراء الماه ملتين أي
ممنوع (قوله ورفعه عند سيبويه الخ) فعلى مذهب سيبويه يكون المرفوع
مستأنفاً ليل الجواب لانفسه فلا يتصور زجره ما عطف عليه ويجوز أن يفسر
ناصبه لما قبل الاداة فتوزيد ان آتاني أكرمه وعلى قول المبردي يكون المرفوع

على تقدير الفاء وذهب قوم
الى أنه ليس على التقديم
والأخير ولا على حذف
الاعاء بل لما لم يطره رلاذاة
الشرط تأثير في فعل الشرط
لكونه ماضيا ضعفت عن
العمل في الجواب **تنبيهان**
الاول مثل الماضي في ذلك
المضارع المتني لم تقول ان لم
تقم أقوم وقد يشمله كلامه
الثاني ذهب بعض المتأخرين
الى أن الرفع أحسن من
الجزم والصواب عكسه كما
أشعر به كلامه وقال في شرح
الكافية الجزم مختار والرفع
جائز كثير (ورفعه) أي رفع
الجزاء (بعد مضارع وهن)
أي ضعف من ذلك قوله
يا أقرع بن حابس يا أقرع
انك ان يصرع أخوك تصرع
وقوله
قلعت تحمل فوق لم وقلعت انها
مطبوعة من يأتيه الايضيرها

نفس الجواب فيجوز جزم ما عطف عليه ويمتنع التفسير ضرورة أن ما بعد
فاء الجواب لا يمكن تليطه على ما قبل الاداة فلا يفسر عملانية فهو ذا اثر
الخلاف لأداة الداميني وانما جاز جزم المعطوف على الجواب على قول
المبرد لانه على قوله مجزوم محلا كما سرح به الفارسي وظاهر هذا الكلام أن
المتني في محل جزم هو الفاعل قطع ويرد أنه لا يمنع من ظهور جزمه فكيف
يحول محليا ولهذا كتب الشنقاني بما مر الداميني من نصه محل جواز
الجزم على قول المبرد أن قدر العطف على الجملة وأما أن قدر العطف على
الفعل فقط فلا وجه لجواز الجزم اه يعني جملة الجواب وسيأتي أن التحقيق
كون المرفوع خبر المستند المحذوف والجملة جواب الشرط وسيأتي الكلام
على القول الثالث (قوله على تقدير الفاء) أي لتقوم في افادة الربط مقام
جزم الجواب فيصع رفعه وترك جزمه استغناء عنه بالفاء **تنبيه** إذا ما ظهر
رأيت الفارسي هل تقدير الفاء بقوله لاه أي الفاعل يرفع بعد الفاء أي
لكونه حينئذ خبر مستند المحذوف والجواب هو الجملة الاسمية قال في التمهيد
وان قرن أي المضارع الواقع في سائر الجواب بالفاء رفع مطابقة لالداميني
أي سواء كان الشرط ماضيا نحو ومن عاد فينتقم الله منه أو مضارعاً نحو ومن
يؤمن بربه فلا يخاف وه واذن خبر مستند المحذوف والجملة اسمية ولذلك
دخلت الفاء اه (قوله لما لم يطره) الخ (قضية أن المضارع المبني كالماضي
فاذا وقع شرطاً جاز رفع الجواب وقد يفرق بأن شأن المضارع التأثير لفظاً
(قوله ضعف عن العمل في الجواب) فالرفوع نفس الجواب من غير تقدير
الفاء فالأقوال ثلاثة وكلام المصنف يحتمل الشان والثالث قال الحفيد
يلزم من القول الثالث أن لا يكون الجزاء مع حوالا لاداة الشرط انقطاعاً
ولا تقديراً اه وتكون الاداة عليه لا عمل لها في الجزاء أصل ما سرح به
الرضي فعلم أنه على الثالث يمتنع جزم المعطوف ويمتنع التفسير لان الجواب
لا يعمل فيما قبل الاداة لا يفسر عملانية (قوله وقد يشمله كلامه) بأن
يراد الماضي لفظاً أو معنًى (قوله كما أشعر به كلامه) حيث قال حسن ولم
يقول أحسن (قوله بعد مضارع) أي غير متني لم كما مر وسيأتي (قوله وهن)
سياقاً أنه مفيد بما اذا لم يتقدم على ان ما يطلب الجزاء (قوله قلعت تحمل الخ)

وقراءة طلبة من سليمان
 أينما تكونوا يدرككم الموت
 وقد أشعر كلامه بأنه لا يختص
 بالضرورة وهو مقتضى
 كلامه أيضا في شرح السكافية
 وفي بعض نسخ التسهيل
 وصرح في بعضها بأنه ضرورة
 وهو ظاهر كلام سيده فانه
 قال وقد جاء في الشعر وقد
 عرفت أن قوله بعدم مضارع
 ليس على الإطلاق بل محله في
 غير المنفي فلم كما سبق
 * تنبيهات * الاول اختلاف
 في تخريج الرفع بعد المضارع
 فذهب المبرد الى أنه على
 حذف الفاء مطلقا وفصل
 سيده بين أن يكون قبله
 ما يمكن أن يطلبه نحو انك
 في البيت فالاولى أن يكون
 على التقديم والتأخير وبين
 أن لا يكون فالاولى أن يكون
 على حذف الفاء ويجوز
 العكس قبل ان كانت الاداة
 اسم شرط فعلى اضممار
 الفاء والافعل التقديم
 والتأخير * الثاني قال ابن
 الانباري يحسن الرفع هنا
 اذا تقدم ما يطلب الجزاء

الخطاب للنجي وضمرها للقراءة مطبوعة أى معلومة من الطعام وقوله
 لا يضمرها أى لا يضمرها كذا في العين قال شيخنا السيد مطبوعة
 بالعين المهملة كما في الهوى اه ويشهد له قول القاموس طبع اللؤلؤ لها
 كطبعها ولعل المعنى لا يضمرها بكثرة النقص لقوة امثلةا وكان مقصود
 الشاعر توطين نفس الجمل الحامل على التجمل على حملها وتنشيطه على ذلك
 (قوله وقراءة طلبة) هذه القراءة تمنع اختصاصه بالضرورة (قوله على
 حذف الفاء مطلقا) أى سواء كان قبله ما يطلبه أولا كانت الاداة اسم شرط
 أولا وأورد في النص صرح على هذا القول والقول بعده أن حذف فاء الجواب
 مع غير القول مختص بالضرورة ولك دفعه بأن ذلك فيما لا يصلح لمباشرة الاداة
 لسكون الفاء فيه واجبة والكلام فيما يصلح فتأمل (قوله وفصل سيده الخ)
 قال شيخنا انظر لمخالف سيده هنا منه فيه فيما تقدم ويحكي الفرق بين
 المسامحة والمضارع اه ولعل الفرق أن المسامحة لم تؤثر فيه الاداة الجزم
 احتج الى جعل الكلام على التقديم والتأخير وتقدر جواب يظهر فيه أثرها
 اذا نظرت به وفاعلها في الجملة بخلاف المضارع لتأثيرها فيه ففصل الوفاء
 بذلك فتأمل (قوله ونحو انك في البيت) أى البيت الاول لان انك ممكن
 أن تطلب الجزاء خبرها (قوله فالاولى أن يكون على التقديم والتأخير)
 لضعف طلب الاداة للفاعل بسبب تقدم ما يمكن أن يطلبه غيرها (قوله ويجوز
 العكس) يفهم منه بالاولى أنه يجوز أيضا كونه على التقديم والتأخير
 مطلقا وكده على حذف الفاء مطلقا لان في العكس مخالفة الاولى
 في التسمي وفي هذين الوجهين مخالفة لاولى في قسم واحد (قوله ان كانت
 الاداة اسم شرط فعلى اضممار الفاء) أى ويكون المرفوع الجواب ووجهه
 ضعف طلب الاداة الجزم الجواب بسبب عروض الشرطية على اسم الشرط
 بتضمنه معنى ان فاعل ما في توجيه البعض ذلك بقوة طلب الاداة بكونها اسمها
 (قوله ما يطلب الجزاء) قال شيخنا يستعمل أن الجزاء بالانصب مفعول
 يطلب وعليه فيقرأ في المثال طعامك بالرفع على الابتداء وجملة تأكل خبر
 أى والرباط محذوف فطعامك طالب للجزاء لان المبتدأ عامل في الخبر
 ويحتمل أن الجزاء بالرفع فاعل والمفعول محذوف أى ما يطلبه الجزاء قبل

ان يقرر طاعا ملكا بالصعب ومقول رأ كل فيكون طاعا ملكا مطلقا بالجزاء اذ
 وانما أوجب على نصب الخراء رفع طاعا ملك وعلى رده نصب طاعا ملك سواء
 على المداد من طلب لفظ لفظ من كون الطالب عاملا والمطلوب معه ولا
 فلوحد في الطلب شاملا لطلب الممول العام لا لأن يعمل فيه لم يجب ماد ك
 (قوله قبل ان) طاعا له أن عيران ليس كل في ذلك وليا في (قوله ورائه
 المرتد) فيه نظروا وسكتوا عنه لاحتمال كلام المستنفذ مذهب المرتد
 والمذهب الثالث من مذاهب الرفع بعد الناصي كالمس (قوله ولا يستعمل
 أن يكون سماء) أي على جعله عبر حواجره باعبار الاصل الخ أي
 حواجر كلامه جميع المذاهب (قوله واقرن بقا حقا) حصت العامة بذلك
 لما هم من معنى السبي والتعقيب والخراء متدب عن الشرط ومعتق
 عنه أماده في التصريح وصرح في المعنى بأن الحل لمجموع القاء وما بعدها
 وسننى من وجوب الرد بالناس ما اذا صدر الجواب منه بالاستفهام سواء
 كان حمله فعلية أو أسمية ولا تدخل القاء ساءة على الهمزة وان دخلت
 مسبوقة بها كأي قوله تعالى أمر حق عليه كيد العذاب فأثبتت الرد من
 في النار وحصت الهمزة بعدم دخول الحاء علم ادون أخواتها كأي
 ومن لعراقها وقوة صدقها عيران الهمزة يجوز دخول الحاء عليه لعدم
 عراضه (قوله الحمله الاسمية) أو رد عليه بخو وان أطلع قوهم اسكن
 لشركو وأحاب الرضى بأن القسم مقتدر قبل الشرط والجواب له وجواب
 الشرط محذوف لئلا له جواب القسم علمه لكن من عيران عيران لو حذوف الحاء
 أو عدمها لا يقال الجواب المدكور له قسم فلا فاعل على جواب الشرط
 مثله فلا فاعل يعود لا يرد لا يقال لو كان القسم مقتدرا لثبت اللزم الموطوء له
 لتدل عليه لا ما يقول دكر هذه اللزم عند حذف القسم أ كيد لا واحد ك
 قاله الاسقاطي على أن عقيل ثم رأيت التثنية صرح به ومكنى دال على انقسم
 عدم القاء في الجواب وقول بعضهم أن الجواب في الآلة لشرط على تقدير
 القاء مردود لأن تقديرها بما يجوز في الضرورة وأمر زيادة البعض أن
 حمله القسم وجوابه جواب الشرط فبرها أن العرض تقدير القسم قبل
 الشرط فيلزم أن يتوسط الشرط بين أحراء جوابه وهو وع وجمله ما ذكره

قل ان كقولهم طاعا ملكا ان
 ررنا ما كل تقديره طاعا ملك
 ما كل ان تررنا الثالث
 طاهر كلامه موافقة المرتد
 لاسمته المردوع حراء ويجعل
 أن يكون سماء حراء باعتبار
 الاصل وهو الحرم وان لم يكن
 حراء اذ ارفع (واقرن بها حياء)
 أي وحويا (حويا بالوجه) *
 شرط الان أو عيرها من
 أدوات الشرط (لم يجعل)
 وذلك الحمله الاسمية

نحو وان يمسك بخير فهو على كل شيء قدير والطائفة تقول ان كنتم تعبدون الله فاتبوا في حببكم الله ونحو
ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن فلا يخاف فلان لا ولا هضم في ر واية ابر كثير وقد اجتمع في قوله تعالى
وان يخذلكم فمن ذا الذي ينصركم (٢٣) من بعده والتي فعلها جاهد نحو وان ترى انا اقل منك

ملا وولدا فعسى ربى أو
مقرون بقدر نحو وان يسرق
فقد سرق أخ له من قبل أو
تنفيس نحو وان خفت عيلة
فسوف يغنيكم الله أو ان نحو
وما تعلمون خير فليس تكفروا
أو ان نحو وان توليتم فاسألهن
من أجرهن وقد حذف الضرورة
كقوله

من يفعل الحسنات الله
يكسرها * وقوله

ومن لا يزل ينادي لي والصبا
سليق على طول السلاطة نادما
قال الشارح أو يدور ومثل
للدور بما أخرجه البخاري
من قوله صلى الله عليه وسلم
لا يني كعب فان جاء صاعدا
والاستمع بها وعن المبرد
اجازة حذفها في الاختيار
وقد جاء حذفها وحذف

المبتدأ في قوله
يخي ثعل من يسمع العثر ظالم
واغما وجب قرن الجواب
بالفاء فيها لا يصلح شرطا بلعلم

الارتباط فان ما لا يصلح للارتباط مع الاتصال أحق بأن لا يصلح مع الانفصال فاذا قرن بالفاء علم الارتباط
أما إذا كان الجواب سالحا لجملة شرطا كما هو الاصل لم يتحج إلى فاعترن بها وذلك اذا كان ماضيا فاعتصمنا
بجرح دامن قد وغيرها أو مضارعاً بجر دأ أو منفيا بلا أو لم قال الشارح

الشارح من الموانع التي تجب فيها الشاء سبعة نظامها بعضهم في قوله
طلبية واهمية وتباعد * وجماد وقد بولن وبالنفيس
زاد السكال بن الهمام تصديره رب وبالقسم والند نوسرى تصديره بأداة
شرط نحو وان كان كبير عليك اعراضهم الآية (قوله نحو وان يمسك بخير
الح) ذكر في المعنى أن التحقيق في مثل من كان يرجو لقاء الله فان أجل الله
لأن تكون الجواب محذوف لان الجواب مسبب عن الشرط وأجل الله أت
سواء وجد الرجاء أو لم يوجد فلا سئل فليبادر للعمل فان أجل الله لآت
وحينئذ يقال كيف جعل الجواب الاسمية مع أن الله على كل شيء قدير
سواء من بخير أو لا وكأنه مشى مع بعض القوم على الظاهر كما أفاده
الدامعيني واستشهد كل في حاشيته على المعنى ذكره من أمثلة ذلك وان يمسك
بخير وان يتجهر بالقول أي فاعلم انه غنى عن جهرك فاه يعلم السر وان
يكذبوك أي فتصبر فقد كذبت رسل ونحو ذلك مما فعل الشرط فيه مضارع
بأنهم نصوا على أن الجواب لا يحذف الا اذا كان فعل الشرط ماضيا انظروا
ويجيب بأن محل هذا المذهب يتبع مذهب الجواب وهذه المواضع التي فيها
فعل الشرط مضارع فيها اثني سادس مذهب الجواب (قوله وقد اجتمعا) أي
الاسمية والطلبية (قوله من قوله صلى الله عليه وسلم) أي في شأن اللقطة
وجواب الشرط الا ول محذوف لعلم به أي فأدعها اليه (قوله يني ثعل) أي
ياني ثعل من يسمع العثر بفتح فثون ساكنة فكأن مقتوحة فعين مهملة
أي يتجدها حلها (قوله مع الاتصال) أي بأداة الشرط بأن يقع شرطا
نهم (قوله وغيرها) كما التافية ولن وحروف التنفيس (قوله أو منفيا بلا)
أورده بعضهم على الضابط الذي ذكره المصنف من جهة أنه صالح لان يتجول
شرطا ومع ذلك يجوز اقتراحه بالفاء وأجيب بأن لا تستعمل تارة لثني المستقبل
وتارة لجر التاني فعلى التقدير الاول لا يصح مجامعتها الحرف الشرط فحجىء

الارتباط فان ما لا يصلح للارتباط مع الاتصال أحق بأن لا يصلح مع الانفصال فاذا قرن بالفاء علم الارتباط
أما إذا كان الجواب سالحا لجملة شرطا كما هو الاصل لم يتحج إلى فاعترن بها وذلك اذا كان ماضيا فاعتصمنا
بجرح دامن قد وغيرها أو مضارعاً بجر دأ أو منفيا بلا أو لم قال الشارح

الفاء وعلى الثاني يمكن مجازاتها الحرف الشرط فتتبع الفاء اه دما يبنى
وعندى في كل من الاراد والجواب تقرأ اما الاراد فلان مفهوم كلام
المصنف عدم وجوب الفاء في الصالح لعدم جوازها حتى يتوجه الاراد
وأما الجواب فلا مذهب في عدم مجامعة لالحرف الشرط على تقدير كونه النقي
المتقبل ويتمتع بفتح منع الفاء على مجامعة لالحرف الشرط في تقدير كونه
المجرد الثاني لان الفاء قد تجوز مع الصالح وقد تجب كما سيأتي عن سم فتدبر
(قوله ويجوز اقترانه) أى الجواب الصالح لان يكون شرطاً بصورة الاربع
قال الاسقاطى ظاهره جواز اقترانه بها اذا كان مضارعاً منفياً بالم وكلام
الكافية والحاشي يخالفه اه (قوله فان كان مضارعاً رفع) هذا في غير
المقرون بل لانه يجوز (قوله وذلك نحو قوله تعالى الخ) اسم الاشارة راجع
الى اقتران الجواب بالفاء (قوله أن الفعل هو الجواب مع اقترانه بالفاء) أى
وهو في المضارع مضاف للواقع على التحقيق كاسياني وأما قول شيخنا أى
ويلزم عليه انتقاض الصابط الذى ذكره المصنف وهو أن الفاء تدخل على
ما لا يصلح شرطاً ففيه أن الصابط الذى ذكره المصنف انما هو لوجوب الفاء
لا في الجواز الذى كلام ابن الناطم فيه (قوله والتحقيق حينئذ) أى حين
اذ قرن الجواب الصالح بالفاء أن الفعل أى اذا كان مضارعاً بقرينة
ما سبده كره الشارح في الماضي (قوله فان اقترن) أى الجواب الصالح
للشرطية (قوله وينبغي) أى يجب كما يؤخذ من السياق (قوله خبره بهذا)
الظاهر أن الفاء على هذا الاعتبار واجبة لان الجواب على هذا الجملة
اسمية وانما جعلها ابن المصنف فيما نقله الشارح عنه مجازة لانه لم يقل
بجعل الفعل خبر مبتداً محذوف فذهب الى البعض تبعاً لشيخنا أنها على هذا
جائزة لا دليل عليها مع كون اختلاف المتبادر من كلام شارح الكافية ومع
كونها بشكل علم انصرح به بوجوب الفاء في الجملة الاسمية فيحتاج الى
التعمل بأن الجواز بالنظر الى ظاهر اللفظ من عدم التقدير وصلاحيته
الجواب لمباشرة الاداة تعليل بالانصاف (قوله وجزم الفعل ان كان
مضارعاً) أى جزمه مرجحاً لا وجوباً بالماضي أن رفع الجواب المضارع جائز
يحسن بعد فعل الشرط الماضي وبضعف بعد فعل الشرط المضارع

ويجوز اقترانه بها فان كان
مضارعاً رفع وذلك نحو قوله
تعالى ان كان قبضه قد تم
قبل فصدقت وقوله ومن
سأه بالسبينة فسكبت وقوله
من يؤمن بربه فلا يخاف
بخساراً ولا رهقاً هذا كلامه
وهو معتز من ثلاثة أوجه
* الاول أن قوله ويجوز
اقترانه بها يقتضى ظاهره
أن الفعل هو الجواب مع
اقترانه بالفاء والتحقيق
حينئذ أن الفعل خبر مبتداً
محذوف والجواب جملة اسمية
قال في شرح الكافية فان
اقترن به فعلى خلاف الأصل
وينبغي أن يكون الفعل خبر
مبتداً ولو لا ذلك لحكم بزيادة
الفاء وجزم الفعل ان كان
مضارعاً

(قوله على ذلك التقدير) أى تقدير يكون مدخوله أحوال الجواب وهذا التقدير
 أن كن تقدّم في كلام شرح الكافية لكن لم يبق له الشارح فلا إشكال
 في الإشارة بذلك والا كانت باعتبار فهم التقدير من قوله ولولا ذلك لحكم
 بزيادة الفاء إذ معناه ولولا جعل الفعل خبر مبتدأ محذوف لأنفس الجواب
 لحكم الخ (قوله كما دخل على مبتدأ موصوف به) الشيخنا والبعض هنا كلام
 ردناه قريباً (قوله جواز اقتران الماضى) أى المتصرف المجرد من قد
 وغيره ما وقوله مطعناً أى سواء كان مستقبلاً معنى أو لا قصد به وعداؤه وعيد
 أولاً (قوله على ثلاثة أضرب) إذا لاحظت مع ما تقدّم في المضارع المجرد
 أو المقرون بلا أو لم تظهر لك أن مفهوم قوله لوجعل شرطاً الخ فيه تفصيل وهو
 أنه تارة يجوز الوجهان كإلى المضارع المقرون بلا أو لم والمجرد والماضى
 المستقبل معنى وقصد به وعداؤه وعيد وتارة تقتنع الفاء وتارة تجب كما
 في الضرب الأول والثاني من هذه الأضرب الثلاثة قسم (قوله لا يجوز
 اقترانه بالفاء) جعل منه الجامى كالكافية المضارع المتنى بلم (قوله وهو
 ما كان مستقبلاً معنى) لأنه يحقق تأثير حرف الشرط فيه بقلب معناه إلى
 الاستقبال فاستغنى فيه عن الرابطة جامى (قوله وهو ما كان ماضياً لفظاً
 ومعنى) يؤخذ مما مر عن الجامى تعليل وجوب الفاء في هذا لعدم تأثير
 حرف الشرط فيه لا لفظاً ولا معنى فاحتج إلى الرابطة وعلى سم الوجوب فيه
 بعدم صلاحية لأن يجعل شرطاً وكذلك نقل شيخنا السيد عن شرح
 الكافية للمصنف وهو ينافى ما مر عن سم من التفصيل في مفهوم قول
 المصنف لوجعل شرطاً الخ وينافى كون كلام الشارح فيما يصلح لأن يجعل
 شرطاً وكان وجه عدم الصلاحية أنه على تقدير قد فتأمل وعبرة التسهيل
 وقد يكون الجواب ماضى اللفظ والمعنى مقروناً بالفاء مع قد ظاهرة أى نحو
 إن كنت قلته فقد علمته أو مقدرة أى نحو إن كان خيصة الآية قال الدمامينى
 وهذا لا يثبت للمصنف مع القول بأن الشرط سبب والجزاء مسبب إذا الشرط
 مستقبل وأجاب ابن الحارث مع التزام هذه القاعدة بأن الجزاء قد كان
 أحدهما أن يكون مضمونه مسبباً عن مضمون الشرط نحو إن جئتني
 أكرمك والثاني أن لا يكون مضمون الجزاء مسبباً عن مضمون الشرط وإنما

لأن الفاء على ذلك التقدير
 زائدة في تقدير السقوط
 لكن العصب التزم رفع
 المضارع بعدها فلم أنها غير
 زائدة وإنما دخل على
 مبتدأ مقدر كما دخل على
 مبتدأ موصوف به الثاني
 نظراً لكلامه جواز اقتران
 الماضى بالفاء مطعناً وليس
 كذلك بل الماضى المتصرف
 المجرد على ثلاثة أضرب ضرب
 لا يجوز اقترانه بالفاء وهو
 ما كان مستقبلاً معنى ولم
 يقصد به وعداؤه وعيد نحو
 إن قام زيد قام عمرو وضرب
 يجب اقترانه بالفاء وهو
 ما كان ماضياً

للفظ ومعنى نحو ان كان فيه قد من قبل فصدق وقد صدقه مقدرة وشرب يحوز اقترانه بالفاء وهو ما كلفه من قبل
معنى وقد صدقه وعدا او وعد يحوز من جاء بالبيئة مكبت وحدهم (٥٦) في السارقة في شرح الكافية لانه

اذا كان وعدا او وعدا احسن
أن يقدّر لمعنى المعنى فعمل
معاملة الماسى حقيقة وقد
نص على هذا التمهيد في شرح
الكافية * الثالث أنه مثل
ما يجوز اقترانه بالفاء بقوله
تعالى صدقت وليس كذلك
بل هو مثال الواجب كمر
* قوله * هذه الفاء والسبب
التشابه في نحو يوم يرد
يقوم همرو ويحببنا
للا ربط لا لتشريك ورعهم
بمعهم أنها عاطفة جملة على
جملة فلم يخرج عن العطف
وهو بعيد (وتختلف الفاء
اذا الماحاة) في الربط اذا
كان الجواب جملة اسمية غير
طلية لم يدخل علم الأداء نبي
ولم يدخل علم ان (كان تحدد
اذا الماكناه) وان تصهم
سنة بما قدمت أيديهم اذا
هم يفتنون لاسمائنا في
عدم الاندائهم او وجودها
يحصل ما تحصل الفاء من
بأن الارتباط قائم نحو ان
قصي ربه ويبله ويحوان
قام ربه عا ورفاهم ويحوان

يكون الاخبار به سببا نحو ان شكرمى قدأ كرمك أسر والعسى ان
اعتدلت على ما كرمك ايأى فأما أيضا اعتد عليك كراي اياك والآتيان
المتلويان من هذا القليل فلا اشكال وقال الرضى لا يسلم أن الشرط سبب
والجواب سبب داخما واعا الشرط عندهم ملزم والحجاء لازم واء كان
الشرط سببا أم لا كفوفك ان كان الهاء موحودا كتبت انشع طائفة
(قوله لفظا ومعنى) يساء على حوار فلا تأويل وتقدم ما به عند قول الساطم
وما يصيب أو مصارعين الخ (قوله وقد صدقه مقدرة) لقرنه من الحال الاقرب
الى الاستقبال من الماسى (قوله حسن أن يقدّر لمعنى المعنى) أى مبالغة
في تحقق وقوعه وان كان مستقبلا في الواقع فله الاسقاطى وبه تعلم ما في صنيع
العص من دعوى ما عبره له وقوله فعمل معاملة الماسى حقيقة أى الماسى
انفطا ومعنى أى عمل معاملة في محو الاتيان بالفاء وان كان الاتيان بها
في الماسى حقيقة على سبيل الوجوب وفي هذا على سبيل الحوار والمفاسل
أن الاتيان في هذا الفاء بطر الى تقديره ملى المعنى فعمل معاملة
الماسى حقيقة وزكره انظر الى كونه في الواقع مستقبل المعنى فعمل معاملة
المضارع المستقبل فاعرفه (قوله الثالث أنه مثل ما يجوز الخ) يجاب
بأن الجواز في ذلك في مقابلة الامتناع الذى عبر عنه الشارح ان الساطم
بالجواب صدق بالوجوب كراي (قوله هذه الفاء) أى فى الاصل فلا
يساقى قوله بعد وتعين هنا الخ وقوله فاء السبب أى التى تعطف الجمل لأداة
السببية وقوله لا لتشريك أى فى الاعراب والجرم ما بعدهما لفظا ان كان
مصارعا ولا فى المعنى والا انقلب الجواب شرط فلا تكون عاطفة وبه صرح
في المعنى وهو كالفاء في نحو احسن زيد اليك فأحسن اليه اذ لو جعلت
في هذا المثال عاطفة لازم عطف الاشياء على الخبر (قوله وتختلف الفاء الخ)
الفاء مفعول تخلف واذا ما علمه واذا الى المفاحة من اضافة المثال
الى المدلول (قوله ولم يدخل علم ان) بكسر الهمزة وتشديد التثنية وبعبارة
الفارسي ولم يدخل علمها مع وهى أهم (قوله لنا) أى منا (قوله فى عدم
الاندائهم) وفي اقتصاص التعقيب حفيد (قوله لا يجوز الجمع بينهما)

قام ربه وان عمرافهم يتغير فيها الفاء وقد أهم كلامه ان الربط بادانفسه بالفاء مقدرة قبلها احلا لا
لمرجه وأما البست أصلا في ذلك بل واقعة موقع الفاء وألا يجوز الجمع بينهما في الجواب * نيبات * الاول

* الثاني ظاهر كلامه أن

اذربط بها بعدان وغيرها

من أدوات الشرط وفي بعض

نسخ التسهيل وقد تنوب بعد

ان اذا المفاجأة عن القضاء

لخصه بان وهو ما يؤذن به متمم له

قال أبو حيان ومورد السماع

ان وقد جاءت بعد اذا

الشرطية نحو فاذا أصاب به

من يشاء من عباده اذا هم

يستشيرون (والفعل من

بعد الجزاء) وهو أن تأخذ أداة

الشرط جواباً (ان يقرن *

بالفاء أو الواو وبتثنية قن)

أي تحقيق فالجزم بالعطف

والرفع على الاستثناء

والنصب بأن مضمر وجوبا

وهو قبل قرأ عليهم وابن

عاصم يستأمنكم به الله فيغفر

بالرفع وبأقسم بالجزم وابن

عباس بالنصب وقرئ بهم

من يضل الله فلا هادي له

ويذرهم في طغيانهم وان

تخفوها وثقوها الفقراء فهو

خير لكم ونكفروا وقد روى

بهم تأخذ من قوله

فان يهلك أبو قابوس يهلك

أجيب الظاهر ليس له سلام وانما جاز النصب

لانها عوض من القضاء لا فالمنع ذلك اه تصرح ويرد نحو فاذا هي

شاحصة أبصار الذين كفروا الا أن يحيا بما قاله الاسقاطى على ابن

عقيل ان محل المنع من الجمع اذا كانت اذا عوضا عن الفاعل في الربط لا للجرد

التوكيد كما في الآية (قوله أعطى القبول الخ) أي أعطى اعتبارها أعم من

أن يكون على وجه الشرطية أو الكمال بدليل قوله لكنه الخ وقوله في الجملة

أي المصدرة فاذا المفاجأة وقوله لكنه لا يعطى اشتراطه فيه أن المصنف

كثيرا ما يعطى الاشتراط بالتثنية (قوله وفي بعض نسخ التسهيل وقد تنوب

بعد ان الخ) كلام التسهيل هذا في الشروط الجازمة فلا يرد قول أبي حيان

جاء الربط فاذا الفصيائية بعد اذا الشرطية (قوله ومورد السماع ان وقد

جاءت الخ) قضيته أن الآية ليست من مورد السماع وهو باطل الا أن يقال

المراد ومورد السماع ان واذا كما يؤخذ من مجامعنا بعده وهذا كله ان كان قوله

وقد جاءت الخ من كلام أبي حيان وهو مقتضى ضنيص غير واحد فان كان من

كلام الشارح رداعلى أبي حيان فالامر ظاهر (قوله والفعل) مبتدأ

وقن خبره وجواب الشرط محذوف للضرورة لان شرط حذف الجواب

اختيارا مضى الشرط لفظا ومعنى ويصح جعل قن خبر مبتدأ محذوف

والجملة جواب الشرط وحذف الفاعل للضرورة ووجه الشرط وجوابه خبر

المبتدأ كما تقدم بسطه أول الكتاب عند قول المصنف والامر ان لم يكن

للتون محل فيه هو اسم (قوله من بعد الجزاء) ولو جملة اسمية كما في التصريح

وهو واضح لانها في محل جزم ومثاله الآية الثانية والثالثة (قوله وهو أن

تأخذ الخ) لا حاجة اليه بل هو غير مناسب اذا الجزاء هو الجواب كما تقدم

في النظم لا تأخذ الاداة الجواب (قوله بتثنية قن) قال في شرح الشذور

جزمه قوى ونصبه ضعيف ورفعه جائز سيولى (قوله فالجزم بالعطف)

على الجزاء لا نه مجزوم لفظا أو محلا (قوله والرفع على الاستثناء) صريحه

أن القضاء يستأنف بها صكا الواو وفي المعنى انه قيل بذلك ورده فليراجع

وحينه شذبه يكون مراده بالاستثناء عدم العطف على الجواب فنه يكون

للعطف على مجموع الشرط والجواب (قوله فان يهلك أبو قابوس الخ)

ربيع الناس والبلد الحرام ونأخذ بعده بذي ناب عيش * أجيب الظاهر ليس له سلام وانما جاز النصب

بعد الجزاء لان مضمره ولم يتحقق وقوه

تقدم الكلام عليه في باب الصفة المشبهة (قوله قاسم الواقع بعده) أي
بعد الجزاء (قوله فانه يمنع النصب) وتيسر ما يأتي من الكونيين من
حوازه بعده هانفا اذا وقع المضارع بعدهما بين الشرط والجزاء جواز هانا
أيضا وان لم يسمع زكريا (قوله وجزم ان نصب) في الشذوذ والجزم قوى
والنصب ضعيف وفي شرح الكافية نحوه اه سيوطي قال في التصريح
والنصب في مسئلة التوسط أمثل من في مسئلة التأنيس لانه لطف فيها
على فعل الشرط وفعل الشرط غير واجب فكان قريباً من الاستفهام
والامر والمهي وبجوها اه وجزم مبتدأ وقوله ان نصب عطف عليه وقوله
لعله خبر وقل الشيخ خالده تنازع جزم ونصب والتجربة وحجة ان بالجملةتين
اكتنفاهم الجواب المحذوف أو الخبر محذوف تقديره جائز اه وتقدير
الجواب المحذوف هو جائز (قوله اشرفا في) وضع الصفة لفعل (قوله اكنثفا)
بأنف الالحاق والسنة للفعول على الصواب كما قاله الشيخ خالده أي حوط
بالجملةتين أي توسط بينهما خلافا لما شرح الشاطبي انه ينسب للفاعل
(قوله ولا يجوز الرفع) أجازة اسخر ف مع الواو خاصة على أن الفعل خبر
محذوف والجملة حال أماده الشاطبي (قوله لا لا يسمع الاستثنائي) قال
الاستثنائي ولا جاز على الاعتراض فانه يجوز الاعتراض بالجملة بين الشرط
والجزاء وان صدرت بالفاء أو الواو كما شرح به في المغني وانظر لم يمنع
الاستثنائي بين الشرط والجزاء دون الاعتراض اه وبظاهر أنه لا شعاع
الاستثنائي بقام الكلام قبله دون الاعتراض (قوله وزاد بعضهم أو)
لم يذكروا زيادة ثم أو أو الأيماني الشرط والجزاء دون ما بعد الجزاء وعبارة
السيوطي في جميع المواضع تقتضي عدم الفرق قال الدماميني في شرح المغني
وهو الظاهر (فائدة) ادعوى الفعل من العاطف أعرب بالأزجزم كما في
قوله متى تأتينا نعلم ثنائيا ديارنا * تجد حطبا جزلا ونا رانا نجما
وحالان مع كما في قوله

الاستفهام أم اذا كان
انتران الفعل بعد الجزاء ثم
فانه يمنع النصب ويجوز
الجزء والرفع فالتوسط
المضارع المترون المقاء أو
الواردين جملة الشرط وحالة
الجزاء فوجه جزمه ويجوز
النصب والى ذلك الإشارة
بقوله

(وجزم ان نصب لعله اشرفا)
أو أو أو بالجملةتين اكنثفا
الجزم نحو انه من ينسب ويصبر
فان الله لا يضيع أجر المحسنين
وهو الأشهر ومن شواهد
النصب قوله
ومن يقرب منا ويخضع ثووه
ولا يجوز الرفع لانه لا يصح
الاستثنائي قبل الجزاء أو الساق
الكوئيين ثم بالفاء أو الواو
فأجازوا النصب بعدها
واستدلوا بقراءة الحسن
ومن يخرج من بيته مهاجرا
الى الله ورسوله ثم يدركه
الموت وزاد بعضهم أو

(والشرط يعني عن جواب
قد علم) أي بقرينة نحو وان
استطعت أن تتبني اتفاقا في

الارض الآية أي فاعمل وهذا كثير

متى تأتينا نعلم ثنائيا ديارنا * تجد حطبا جزلا ونا رانا نجما

أفاده الغرضي (قوله والشرط) أي المسمى ولو معنى فان كان مضارعا غير
منقضى لم يقنع من الجواب الا في الشعر كما سيأتي وقوله يقضى عن جواب أي

ويجب ذلك ان كان الدال عليه ما تقدم (٢٩) مما هو حوارج في المعنى نحو وانتم الاعوان ان كنتم مؤمنين او ماتا آخر

من جواب قسم سابق عليه

كجاءني (والعكس) وهو ان

يغني الجواب عن الشرط

(قد يأتي) قليلا (ان المعنى

فهم) أي دل الدليل على

المحذوف كقوله

فقطها فلست لها بكفو

والاي لعل مفرقا للحسام

أي والا تطلقها لعل وقوله

متى تؤخذ واقرا بظنة عامر

ولا ينج الا في الصفا دينيد

أراد متى تتقوا تؤخذوا

تتبعات الاول أشار بقدر

الى أن حذف الشرط أقل

من حذف الجواب كإحص

عليه في شرح الكافية لكنه

في بعض نسخ التسهيل سوى

في الكثرة بين حذف الجواب

وحذف الشرط المنفي بلا

تأليه ان كما في البيت الأول

وهو واضح فليكن مراده هنا

أنه أقل منه في الجملة الثاني

قال في التسهيل ويحذفان بعد

ان في الضرورة يعني الشرط

والجزء كقوله

قالت بنات العم ياسلي وان

كان فقيرا بعد ما قالت وان

يذكر دون الجواب سواء أشعر بالجواب كما في فان استطعت أن تتبني نفقا
الخ أولا كما في قولنا ان جاءني جواب أنك لم تزيد (قوله ويجب ذلك) أي
الاستغناء عن الجواب (قوله كما يأتي) وقد يغني عن جواب الشرط خبر ذي
خبره مقدم على أداة الشرط نحو وان ان شاء الله لمهتدون أو خبر مبتدأ
مقدر بعد الشرط كقوله بني ثعل من يسكن العنبر ظالم قاله الشارح على
التوضيح وكأنه اعتبر في الثاني كون الجواب يظلم مقدر أو يقال الجواب
نفس فهو ظالم حذف بعض الجواب كما في الشرط فليس من حذف
الجواب لدليل فتأمل وبعبارة المغنى حذف جملة جواب الشرط واجب ان
تقدم عليه أو كونه غائبا على الجواب فالقول نحو هو ظالم ان فعل والثاني
نحو هو ان فعل ظالم وان ان شاء الله لمهتدون اه (قوله مفرقا) بفتح الميم والراء
وبفتح الميم وكسر الراء وسط الرأس الذي يفرق فيه الشعر (قوله متى تؤخذوا
قسرا) أي قسرا والظنة بكسر الظاء التهمة والصفاد بكسر الصاد المهملة
ما يوثق به الاسير وفي هذا البيت رد على من شرط في حذف فعل الشرط
أن تكون الاداة ان وزعم أنه لا يحتفظ الا فيها اه زكريا وقد جوز بعضهم في
وما بينكم من نعمة من الله أن تكون ماثرة في حذف فعل شرطها والاصل
وما بينكم بكم الخ (قوله تتقوا) بالبناء للفعل أي توجدوا (قوله لكنه في بعض
نسخ التسهيل الخ) عبارة تحذف الجواب كثيرا القرينة وكذا الشرط المنفي
بلا تأليه ان اه وهو هو أن الشرط اذا كان مثبتا أو متفيا بالم لا يكثر حذفه
وهو كذلك (قوله أنه أقل منه في الجملة) أي في بعض الضرور وهو ما عدا
المنفي بلا التأليه ان وقد يقال لا حاجة الى ذلك لان الكلام في حذف الشرط
وحده كاه لان هذا هو القليل كما سيذكره الشارح وليس المحذوف
في البيت الاول الشرط كاه لان لا من الشرط وهي لم تحذف فتأمل (قوله
ويحذفان الخ) قد بقي حذف الاداة وحدها قال السيوطي لا يجوز حذف
أداة الشرط وان كانت ان في الاصح كالا يجوز حذف غيرها من الجوازم
وجوز بعضهم حذف ان فيرفع الفعل ويدخل الفاء اشعار بذلك وخارج
عليه قوله تعالى تحبسونهم ما من بعد الصلاة فية سيمان بالله وقد وقع لشخ
الاسلام في شرح منهجه تقدير لوالا الشرطية فيحذفها من المتن ويذكرها

التقدير وان كان فقيرا بعد ما رضيته وكلامه في شرح الكافية يؤذن

وكذا الكلام الشارح ولا يجوز

ذلك أمتى حذف الجزأين معا

مع غيران الثالث انما يكون

حذف الشرط قليلا اذا حذف

وحده كما ان حذف مع

الاداة فهو كثير من ذلك قوله

تعالى فلم تملوهم تقديره ان

افترحتهم فتاهم فلم تملوهم

أنتم ولكن الله فتاهم وقوله

تعالى فآله هو الولي تقديره

ان أرادوا وليا بحق فآله هو

الولي بالحق لاولى - واه

وقوله تعالى يا عبادى الذين

آمنوا ايا ارضى راعى فاباى

فاعدون اصله ان لم يأت

أن تخلوا العباد لى فى

أرض فاباى فى غيرها

فاعدون وكذا ان حذف

بعض الشرط نحو وان أحد

من المشركين استجارك ونحو

ان خير الخير (واحد حذف لى

اجتماع شرط) غيرا متناهى

(وقسم جواب ما آخرت) أى

منه استغناء بجواب المتقدم

(فهو) أى الحذف (ملتم)

الجواب القسم يصحكون

مؤكد باللام

فى الشرح فليظروا هل يستدق ذلك قال شيخنا وقد قال كلامهم فى الادوات

الحازمة فلا يأتى حذف غير الحازم كقوله يجوز في الاختيار

قوله) أيد السيوطى فى الجمع هذا القول بأن الحذف ورد فى عطف من الآثار

(قوله مع غيران) كذا فى الجمع وغيره وأورد عليه ما حكاه ابن الانبارى

عن العرب كجاء التصریح من بسم عليك فلم عليه ومن لا فلا وما فى حديث

أبي داود من فعل فقد أحسن ومن لا فلا قال ابن رسلان وغيره فيه شاهد

على جواز حذف فعل الشرط المتقى بلا بعد من الشرطية وأنا أقول كلام

الشارح وغيره فى حذف الشرط والجواب ما بقائه ما وما أو دليل

كذلك لبقاء لا فى كل من الشرط والجواب كقوله (قوله لا فى كل من الشرط

رفع كلمة كبد الضمير فى حذف والمراد اذا حذف جميع أجزاء الشرط أى

جميع أجزاء جملة فعل الشرط أى الجملة التى فيها فعل الشرط (قوله فان

حذف مع الاداء الخ) هذا محترز قوله وحده وقوله وكذا ان حذف بعض

الشرط هذا محترز قوله كما (قوله نحو وان أحد من المشركين استجارك

اعترضه البعض بأن المحذوف فى الآية الشرط بتمامه لا بعضه لانه الفعل

لا جملة الفعل والفاعل ويدفع بأن المراد بالشرط فى قوله انما يكون

الشرط قليلا الخ جملة فعل الشرط أى الجملة التى فيها فعل الشرط كما

استقناء فلا اعتراض ومن التمثيل بالآية يعلم أن المراد بالكثير فى قوله فهو

كثير ما يصدق بالواجب فان الحذف فيها واجب لتعويض عنه بفسره

بعده (قوله غيرا متناهى) أى غير الدال على امتناع لا امتناع كما أو على امتناع

لوجود كالأهامة يعين ذكر جواب ما قدما أو تأخرا والقرينة على هذا

الاستثناء كرهنا الحكم قبل لو لولا فيشعر بأن مراده بالشرط الشرط

غيرا لا متناهى وسبب الشارح الى ذلك وجه الشرط غيرا لا متناهى

الشرط غير الحازم كذا وان لم يذكر المصنف هنا بخصوصه (قوله وقسم)

ولو قدرا ومثله الحقد بقوله تعالى وان أظعنهم انكم لشركون قال

فالقسم قد رقب ان وقول بعضهم لو كان مقدرا وجبت اللام الموطئة مقبها

عليه مردود بان دخولها كذا لا واجب وقول بعضهم ان الجواب للشرط

على تقدير القام مردود بأنه مختص بالشعر (قوله يكون مؤكدا باللام) أى

وحدها وهو قليل أو معدود أو نون التوكيد وهو كثير وهذا في المثبت المضارع
 أما الماضي فإن كان متصرفا فتارة يقرن باللام وتارة يقد وتارة بهم معا وهو
 الغالب وتارة يتجردون كان غير متصرف قرن باللام فقط وأما الجملة
 الاسمية فتقرن بأن واللام وهو الأكثر أو بأن فقط أو باللام فقط ونذر يتجردها
 منهما فأداه الفارضي وبه يعلم ما في كلام شيخنا والبعض من المقصورين لكن
 في خاتمة الباب انحصار من المغني أي حق الماضي انظروا ومعنى المتصرف
 المثبت المحاسب به القسم أن يقرن باللام وقد تم قال وقيل في قبل أصحاب
 الاختود أنه جواب القسم على اسم مار اللام وقد جمعنا حذف فالطول وقال
 حلفت لها بالله حلقة فاجر ثم انما وانما ان من حديث ولاصال فأعز قد
 وفي حرف الناف من الباب الأول أن ابن عصفور فصل فأوجبهم ما كان
 الماضي قريما من الحال وإن كان بعيدا جى باللام وحدها ثم ما أقضاه
 كلام الفارضي السابق من أن المضارع المثبت الواقع جوابا للقسم حالتين
 القرن باللام ونون التوكيد والقرن باللام وحدها لا يوافق مذهب البصريين
 ولا مذهب السكوفيين وإن تبعه في ذلك شيخنا والبعض لأن مذهب
 البصريين وجوب اللام والنون ومذهب السكوفيين جواز تعاقبهما كما
 صرح بذلك الشارح في باب نوني التوكيد فلامضارع المثبت على الأول حالة
 واحدة وعلى الثاني ثلاث حالات فأعرف ذلك وما ذكره من نذر يتجردها الجملة
 الاسمية من أن اللام هو ما ارتضاه أبو حيان والذي في المغني أنه مع قلته
 شخصه بآستطالة القسم كقول ابن مسعود والله الذي لا اله غيره هذا مقام
 الذي أنزلت عليه سورة البقرة ونقل الدماميني عن ابن مالك أنه حسن مع
 الاستطالة قليل بدونها كقول أبي بكر والله أنا كنت أعلم مقته يعني من
 هم في تقاضم جرى بينهما ثم الكلام في جواب القسم فغير الاستعطاء في إذ
 جواب الاستعطاء في لا يكون الاجملة انشائية كما في المغني كقوله بربك هل
 فهمت اليك را وقوله بعيشك يا سلمي ارحمني ذاصباية قال الشمني قال
 ابن جني القسم جملة انشائية يؤكلها اسملة أخرى فإن كانت خبرية فهو القسم
 الغير الاستعطاء وإن كانت طلبية فهو الاستعطاء (قوله أو أن) أي سواء
 قرن خبرها باللام أولا كما يؤخذ من الأمثلة (قوله أو منقيا) أي بما أو أن

أو أن أو منقيا وجواب
 الشرط مقدرون بالفاء أو
 مجزوم فقال تقدم الشرط
 أن قام زيد والله أكرم وإن
 يقيم والله فإن أقوم ومن قال
 تقدم القسم والله أن قام زيد
 لا قوم والله أن لم يقيم زيد
 أن همرا يقيم أو يقيم والله
 أن لم يقيم زيد ما يقيم همرو
 وأما الشرط الامتناعي نحو
 لو لولا فإنه يتعين الاستغناء
 بجوابه تقدم القسم أو تأخر

أولا وشدة قرن المتن بما باللام كقوله

في ذلك القسم لتقدمه وزوم

كونه ما ضيلا لأنه معن عن

جواب لو ولولا وجواب ما

لا يكون الامتضا وقوله في

باب القسم في التسهيل وتصدر

يعنى جملة الجواب في الشرط

الامتضا على بلو أو لا يقتضى

أن لو ولولا وما دخلنا عليه

جواب القسم وكلامه في

الفصل الاول من باب عوامل

الجزم يقتضى أن جواب

القسم محذوف استغناء

بجواب لو ولولا والعذر له في

عدم التنبه هنا على لو ولولا

أن الباب موضوع للشرط

فغير الامتناعى والمغاربة

لا يسمون لولا لشرطا ولولا

اذا كانت بمعنى ان وهذا الذى

ذكره اذالم تقدم على الشرط

غير الامتناعى والقسم ذو

خبر وان تقدم جعل الجواب

لشرط مطلقا وحذف

جواب القسم تقدم أو تأخر

كما أشار الى ذلك بقوله

(وان تواليا وقبل ذو خبر)

كقوله فانهم لو أنذى الذى سواده لما صحت تلك المسالات عامر وكقوله والله لولا الله ما هتدينا نحن

وهو الصحيح وذهب ابن همام الى أن الجواب

أما والذى لو شاء لم يخلق الورى

وشدنى الجواب بلم أولن أفاده الفارسي (قوله لو أنذى الذى الخ) كلام

العيني يفيد أن أنذى بالتون لا بالباء كتوهمه البعض ففسره بأنهم وعلى

أنه بالتون يكون بمعنى أحضر قال في القاموس ردا القوم حضر وا

واستاد الاضمار الى الذى عجز عقلى من باب الاستاد الى المكان لان

الذى يجلس القوم والغير في واده يرجع للمدح وسواده بمعنى شخصه

كما في العيني وهو المناسب وان فسر البعض بالجيش قال العيني والمسالات

نظم الميم وتخفيف السين المهملة جمع مسألة وهي جانب اللعبة وأراد بعامر

قبيله قريش والمعنى أن الشاعر يخلف أن المدح لوحضر مجلس القوم

لما فسر عامر أن تنوع مسالاتهم من هيئة وسطوته على الناس اه (قوله

والتسهيل) أى في باب الجوزم كما ستعرفه (قوله وزوم) مبتدا خبره قوله لانه

معن الخ وفي بعض النسخ وزوم والذى يحيط الشارح وهو جواب عن

سؤال تقديره اذا كل الجواب لقسم فلم التزم كونه متضامع أن الضى انما

يلزم في جواب لو ولولا (قوله يعنى جملة الجواب) أى جواب القسم وقوله

في الشرط الامتناعى أى التعليل الامتناعى وقوله بلو أو لا متعلق

بتصدر (قوله يقتضى أن لو ولولا الخ) أى وهذا قول ثالث غير مانص عليه

المصنف في الكافية وغير ما ذهب اليه ابن همام (قوله والمغاربة الخ)

اعتذاران حاسله أن مراد المصنف بالشرط هنا ما يسمى شرطا اتفاقا (قوله

وهذا الذى ذكره الخ) دخول على المتن (قوله وقبل ذو خبر) قبل خبره مقدم

وذو مبتدا مؤخر والجملة حال أو معترضة كما في الشيخ خالد وفي جعل قبل

خبر انما فاعل المسالك عن بعضهم من منع جعل الظرف المبني على الضم

كقوله وبعد خبرا وتأيدنا احترامه من جواز ذلك (قوله لأن سقوطه) أى

الشرط محذوف الخ وتديق مال اخلال - قوط الشرط بمعنى الجملة موجود

فالشروط مطلقا لا حذر) وذلك نحو زيد ان يقيم والله يكرمك وزيد والله ان يقيم يكرمك وان زيدا في

ان يقيم والله يكرمك وان زيدا والله اربعة بكرمك وانما جعل الجواب للشرط مع تقدم ذى خبر لان سقوطه

مطل بمعنى الجملة التى هو منها بخلاف القسم فانه موقوف لجرد التوكيد والمراد بذى الخبر ما يطلب خبرا من مبتدا

أو اسم كان ونحوه وأفهم قوله ربح انه يجوز الاستغناء برباب القسم فتعول زيد وأنته ان قام أو ان لم يقم لا كرمته
وهو ما ذكره ابن عصفور وغيره (٣٣) اسكن نص في الكافية والتسهيل على أن ذلك على سبيل التختيم

وايسر في كلام سيديوه ما يدل
على سبيل التختيم (وربما

ربح بعد قسم بشرط بلاذري
خبر مقدم) كما ذهب اليه
الفراء ثمسك بقوله

اثن منبت مناعن غيبه حركة
لا تلتفنا من دماء القوم تنتقل
وقوله اثن كان ما حدثته اليوم

صادقا أصم في غرار التقيظ
للشمس باديا ومنع الجهور
ذلك وتاؤلوا ما ورد على جهل

اللام زائدة تنبيهات الأول
كل موضع استغنى فيه عن
جواب الشرط لا يكون فعل

الشرط فيه الا ماضى اللفظ
أو مضارع مجز وباسم نحو
واثن سائهم من خلقهم ليقولن

الله ونحو اثن لم تنقه لارجنك
ولا يجوز أنت ظالم ان تفعل
ولا والله ان تقم لا قومن وأما

قوله ولديا ان هو يستزله
من يد وقوله
اثن تلت قد ضاقت عنيكم

يو تكم ليعلم ربي أن بيتي
واسع فضرورة وأجاز
ذلك السكوفون الاغراء

في سورة اجتماعها ما لا تقدم ذي خبر فله لا ربح الشرط مطلقا فيها أيضا
الا أن يقال الاخلال فيها أخف من الاخلال في سورة الاجتماع مع تقدم
ذي خبر فتعطل (قوله وأفهم قوله ربح) أي دون أن يقول أوجب (قوله
وربما ربح الخ) هذا قيد لقوله السابق فهو ملتزم فالعنى ملتزم فالب
ويحتمل أن يكون ذكره حكاية للمذهب الغير فيبقى قوله ملتزم على إطلاقه
(قوله اثن منبت) أي بلبت بنشأ من غيب معركة غيب الشيء بكسر الغين
المجتمعة عاقبة أي حالة كونها منفصلا من غاقبة معركة وانما قيد بذلك
لانه ملانسة الضعف والقصور بسبب المعركة المنفصلا عنها لا تلتفنا أي
تجدنا وفيه الشاهد فله جزمه بحذف الياء على أنه جواب الشرط المتأخر
عن القسم من غير أن يتقدم عليه ما ذو خبر قال الفارسي ويحتمل أنه
للقسم وحذف الياء للضرورة وانتقل بانغاء بالاقاف كما يحط الشارح
وضبطه كذلك سمع على ابن المصنف وفي القسم وس انتقل منه ثم وأنت في
(قوله اثن كان ما حدثته الخ) هذا الشاعر يعتذر للمضاطبة من ذنب حكى
عنه وكذلك ينذر هذا الصوم الشاق معلقا على صدق الحديث الذي
قبل عنه والتقيظ بالاقاف والظاء المجتمعة شذو الخ وباديا حال من فاعل أصم
له دما يني ويؤخذ منه أن التاء فيما حدثته معتوجة وقوله ربح شيئا
السيد (قوله على جعل اللام) أي في اثن زائدة أي وليست جواب قسم
مقدر وقبل تر جيع الشرط في الايات ضرورة (قوله كل موضع استغنى الخ)
شامل لاجتماع الشرط مع القسم وانفراد كاتقدم في قوله والشرط يفي
عن جواب قد علم سم (قوله الاماضى اللفظ الخ) أي ليكون على وجه لا تعمل
فيه أدوات الشرط جامعي (قوله ان هو يستزله) كذلك في بعض النسخ بالجزم
اعطاء للفسر باليكسر حكم المفسر بالفتح كقول الشاعر نحن نؤمنه بيت
وهو آمن كما في قواعد ابن هشام وفي بعض النسخ يستزيد بالرفع وهو الذي يخط
الشارح (قوله والجملة القسمية) أي مع جوابها وقوله هي الجواب أي
جواب الشرط (قوله ما أعطيه مع اللفظ بها) أي من كون الجواب للقسم

ه صبان رابع الثاني اذا تأخر القسم وقرن بالفاء وجب جعل الجواب له والجملة القسمية حينئذ هي
الجواب وأجاز ابن السراج أن تنوى الفاء فيعلى القسم المتأخر مع ذمتها ما أعطيه مع اللفظ بها فأجاز أن تقم بعلم
الله لا زورنا على تقدير فعل الله ولم يذ كر شاهدنا وبني أن لا يجوز ذلك لان حذف فاء جواب الشرط لا يجوز

وبذلك القسم وجواب الشرط (قوله اذ اتوا الى الخ) مقول له قول محذوف
 أي فتقول اذ اتوا الى الخ وقد وجد لفظ فتقول في خط الشارح وقوله شرطان
 أي أو أصح كما ترون أعطينا لك ان وعدنا ان سألتني فبدي ح (قوله
 فالجواب لا وجه) هو الأصح وجواب ما بعده محذوف لانه لا أول وجوابه
 عليه ومنهم من جعل الجواب للاخير وجواب الاول الشرط الثاني وجوابه
 وجواب الثاني الشرط الثالث ان كان وجوابه وعكدها على انهما انقضيا
 فاذ قل ان جاز يدان كل ان يتخلل في يدى حر فتعبد الاصح الفصل الأول
 ثم لا كل ثم الجوى فان وقعت على هذا الترتيب ثبت العتق وعلى مقابله عكسه
 فان وقع الجوى ثم الا كل ثم التخلل لزم العتق وعلى أن الجواب للاول ينبغي
 محيى ففعل الشرط الثاني مقابله لا على مقابله اذ على مقابله لا حذف
 اهـ سبيلى وقوله وجواب ما بعده أي بعد الاول محذوف لانه لا الاول
 وجوابه عليه أي وتديره في البيت الذى أورد الشارح ان تذكروا فان
 تستغيثوا بما تجسدوا بقول السبيلى المذكور تعلم أن قول الشارح
 والثاني مقبلة للاول بخلافه لا يصح المذكور وبصرح شيخنا السيد
 وبه يعلم ما في كلام شيخنا تأمل ومن فروع المسئلة ما اذا قل لا امرأته ان
 أكلت اشربت فانت طالق ولا تطلق على الاصح الا اذا شربت ثم أكلت
 لان التدبير عليه ان شربت فان أكلت فانت طالق فالتالى أول والاول
 ثان وعلى مقابله لا تطلق الا اذا أكلت ثم شربت لان التدبير عليه ان أكلت
 طار شربت فانت طالق فالاول أول والثاني ثان واعلم ان تصحيح الاول هو على
 مدح أصحابنا الشافعية وكذا الحنفية كقوله المتبنى ووجهه ان
 الحجاب بان لا يصح أن يكون الجواب بشرط معا والاول عام لان على
 معاول واحد ولا عبرتهما والالزام ذكر ما لا دخل له في ربط الجزاء وتوالت
 دخل ولا لفتى لانه يلزم حينئذ أن يكون الثاني وجوابه جوابا لا أول فبجواب
 الفاء ولا فاء وحذفها شاذ وأضرورة قد بين أن يكون جوابا لا أول ويكون
 الاول وجوابه دليل جواب الثاني فالله المأمى من ذهب مائة الطلاق
 سواء أتت بالشروط من غير كمالها الى اللفظ أو بصحة الترتيب قال
 وبعض أصحابنا يوجب ذلك بأنه على حذف واو العطف كما في قول الشاعر

عند الجمهور الا في الضرورة
 في السائل لم يبدى ما سأل
 اجتماع الشرطين فتدكره
 تذكروا اذ اتوا الى شرطان
 دون عطف فالجواب لا قوله ما
 والثاني مقبلة لا أول كبقية
 بحال وافية وقعه

كيف أصبحت كيف أمست مما * يقرس الود في فؤاد اللييب
 ثم قال ولا أدري وجه اشتراط أهل المذهبين يعني منهج الشافعية
 والمالكية في وقوع الطلاق فعلم المجموع الامرين مع أنه يمكن أن يكون
 جواب الاول محذوفاً لدلالة جواب الثاني ولا محذور في حذف الجواب بل
 هو أهل من تقديرهم ما فيه من الحذف والفصل بين الشرط الاول وجوابه
 بالشرط الثاني فتأمل اه قال الثمني وجه اشتراطهم لوقوع الطلاق
 بمجموع الامرين أنهم لو أوقعوا الطلاق بايهما كان بناء على إمكان كون
 جواب الاول محذوفاً مدلولاً على ما به يتجواب الثاني لزم إسقاط الطلاق
 بالاحتمال وهو خلاف قاعدة الشرع اه بحذف (قوله كتوله ان تستغيثوا
 الخ) وكقوله تعالى ولا ينفككم نهي ان أردت أن أنصف لكم ان كان الله يريد
 أن يغويكم وكقوله تعالى ان وهبت نفسي لكم ان أراد النبي الخ كذا قالوا
 قال الدماميني بعد نقله جعل الآية الاولى من هذا القبيل مانعه قال ابن
 هشام وفيه نظر اذ لم يتوال في الآية شرطان وبعدهما جواب وانما تقدم على
 الشرطين ما هو جواب في المعنى للشرط الاول فينبغي أن يقدر الى جانبه
 ويكون الاصل ان أردت ان أنصف لكم فلا ينفككم نهي ان كان الله يريد
 أن يغويكم وأما أن يقدر الجواب بعدهما ثم يقدر بعد ذلك مقدماً الى
 جانب الشرط الاول فلا وجه له اه وكذا يقال في الآية الثانية
 (فائدة) * ليس من قاعدة توالي الشرطين قوله تعالى ولولا رجال
 مؤمنون الى قوله لو تزيلا لعذبنا وان انتضاء كلام المغني والا كان لعذبنا
 جواب لولا ولولا وجواب ادليله في جواب الواجب حذف على قاعدة توالي
 الشرطين وهو غير ظاهر كما قاله الدماميني واستظهر ما ذكره الزمخشري من
 جعل جواب لولا محذوفاً لدلالة الكلام عليه والمعنى لولا كراهة أن تملكوا
 انفساً مؤمنين بين ظهراني المشركين وأنتم غير عارفين بهم فيصيبكم باهلاكم
 مكروه ومشقة مما كف أيديكم عنهم (قوله ان تدعوا) بالبناء للفعل
 أي تفزعوا والمعاقل جمع معقل كجبال وهو الخأ (قوله ومثل له بقوله
 تعالى الخ) في هذا التمثيل نظر اذ ليس فيه توالي أدائي شرط كما هو موضوع
 الكلام لان العطف ليس على نية تكرار العمل (قوله وقال غيره الخ)

كتوله

ان تستغيثوا بان تدعوا
 ان تستغيثوا بان تدعوا
 كرم * وان تواليا يعطف
 فالجواب لهما معا كذا قاله
 المصنف في شرح الكافية
 ومثل له بقوله تعالى وان
 تؤمنوا وتتقوا يؤمنكم
 أجوركم الآية وقال غيره ان
 توالي الشرطان يعطف بالوا

فالجواب لها ما تصور اننا نرى
وان تصور الى احسن البديهة
او ما هو الجواب لاحدهما
تصور اننا نزيد او اننا نمتد
فأكرهه أو ما كرهه أو بالفاء
فتمسوا على ان الجواب لثاني
والثاني وجوابه جواب الاول
وعلى هذا فالخلق المنصف
محمول على العطف بالواو

• (فصل لو) •

اهـ لم أدل لثاني على حجة
أقسام • الاول أن تكون
للعرض نحو لو تنزل عندنا
فصيب خير اذ صكره في
التسليم • الثاني أن تكون
للتقبل نحو تصدقوا ولو ظلف
محرق ذكره ابن هشام الغمي
وغیره • الثالث أن تكون للقي
نحو لو تأتينا فصدقنا قبل
ومنه لو أن لنا كره ولهذا نصب
فتكون في جوابها واختلف
في لوهذه فقال ابن الصانع
وابن هشام انحصروا في
قسم برأسها لا تختصا الى
جواب يكون الشرط ولكن
قد يوثق لها بجواب منصوب
كجواب ايت وقل بعضهم هي
لواشرطية أنشأ بمعنى

في نقل كلام غير المنصف إشارة الى الاعتراض على كلام المنصف في شرح
الكافية من وجهين من حيث الإطلاق اللطيف ومن حيث التقبل (قوله
فالجواب لها) يلزم عليه اجتماعه وتوحيش على أثر واحد الآية الهم
في حكم المؤثر الواحد متأمل (قوله أو بالفاء) أي أو توالي الشرحان بالفاء فهو
معطوف على عطف لاهي بالواو لان الفاء هنا ليست عاطفة (قوله فالطلاق
المنصف) أي في قوله في شرح الكافية وان تواليا بعطف فالجواب لها ما

• (فصل لو) •

(قوله على خمسة أقسام) بل ستة سادسها التخصيص نحو لو تأمر فطاع كما
في جميع الجوامع وشرحه (قوله تصدقوا ولو ظلف محرق) المعنى تصدقوا
بما تيسر من قليل أو كثير ولو بلغ في القلة الى اللطف مثلا فله خير من العدم
وهو بكسر اللظاء المجعلة للبقرة والغنم كالخاسر للفارس والظلف للجدل وقيد
بالأحراق أي الشيء كما هو عادة العرب لان التي تعد لا يؤخذ وتقديره
أخذته فلا يتنفع به بخلاف المشوي كذا في المحلى (قوله ذكره ابن هشام
الغمي وغيره) قال في المعنى وفيه نظر قال الدماميني وجه النظر أن كل
ما ورد شاهد على التقليل يجوز أن تكون لوفيه بمعنى ان والتقليل مستفاد
من المقام لا من نفس لو (قوله لو تأتينا فصدقنا) قال شيخنا محمل كبرنا
في المثال للقي اذا كان الخاطب مأثوم الاتيان الى المتكلم أو متعسره
عادة اهـ ووجهه أن القني طلب ما لا طمع فيه أو ما فيه عسر (قوله لو أن لنا
كره) أي رجعة الى الدنيا (قوله ولهذا نصب فتكون) لا دليل فيه
لجواز أن يكون النصب في فتكون مثله في ولبس عباة وتقرهيني فهو
بأن مضمة جواز أو أن والفعل في تأو بل مصدره معطوف على كره ولهذا
قال قبل ومثله (قوله واختلف في لوهذه) لم يتعرض لسكون القسمين الاولين
يحتاجان الى جواب أو لا ومثله ابن الصانع وابن هشام انحصروا في يظهر
في لواتي للعرض ولواتي للتخصيص وانظروا التي للتقليل على رأي ابن
هشام الضمى هل اهـ اجواب مقدر أو لا جواب لها (قوله هي قسم برأسها)
أي مغايرة لواء الشرطية والمصدرية كما في زكريا (قوله ولكن قد يوثق
لهـ اجواب منصوب) أي وقد لا يوثق لهـ اجواب أصلا كما في قوله تعالى ولو

أنهم آمنوا واتقوا الآية من عند الله خبر فإن الشارح سيصرح في آخر الباب بأن لوفى هذه الآية للتمنى ولا جواب لها أصلاً وأن قوله لمؤبة من عند الله خبره مستأنف أو جواب قسم محذوف (قوله فلونبش المقابر) قاله مهمل حين أخذ بشار أخيه كليب وقوله فيخبر بالبناء للفعول وقوله بالذائب أى فى الموضع المسمى بالذائب بفتح الذال المجعلة فزون وفى آخره باء موحدة وفيه فخر كليب ذالبا فى بالذائب نظرية كذا قاله الدماميني والشمى والعينى وقوله أى زير نائب ناعل يخبر بعد حذف الموصوف والأصل زير أى زير والزير فى الأصل من بكثر زيارة النساء لقب به كليب لانه كان يكثر زيارتهن فهو من وشع الظاهر موضع الضمير وقوله يوم الشعشين متعلق بخبر أى بوفعة يوم الشعشين قال العينى وأراد بالشعشين شعنا وشعنا ابني معاوية ابن عمرو اهـ والذي قاله الدماميني والشمى معاوية بن عامر وأضيف اليوم لهـ الظهور بطشه ما فيه أولغير ذلك كما قاله الدماميني ثم بحث فى الاستشهاد باليتين باحتمال أن نصب يخبر بأن مضمره والمصدر المنسب لهما معطوف على مصدر متصيد من فعل الشرط أى لو حصل نبش فأخبار كما قالوه فى شذوان تأتى فذكر منى آتلت بنصب تكرم (قوله فى معنى القنى) أى معنى ذوالقنى وقوله فقال أى المصنف معطوف على أورد (قوله لدلالة لوعليه) لعل وجه دلالة عليه أنها جاءت عند حذف فعل القنى كالعروض منه أو كثرة مصاحبتهم فعل القنى بحيث صارت تشه به عند حذفه (قوله وأنها حرف وضع للقنى) قال الدماميني الظاهر أن هذا الوجه هو مراد الزنجشري وما أورد عليه من استلزامه منع الجمع بينها وبين فعل القنى لا يرد عليه فإنها عند مجامعها فعل القنى تكون مجرد المصدرية مساوية للدلالة على القنى فلا يمتنع الجمع اذ ذلك ولا اشكال لاسكن يحتاج هذا الى ثبوت أن الزنجشري بوافقه على مجيى للمصدرية اهـ (قوله لاستلزامه منع الجمع الخ) أى والجمع ليس بمتنوع بدليل يرد أحدهم لويهر ألف ستمة (قوله وقال فى التسهيل الخ) لما ادعى الشارح أن المصنف قال هو للمصدرية أغنت عن فعل القنى ولم يكن فى عبارة المصنف السابقة التى حكاه عنها الشارح تصريح بكون لوهذه مصدرية وإن كان يستفاد

كقوله

فلونبش المقابر عن كليب

فيخبر بالذائب أى زير

يوم الشعشين لغرض

وكيف أقام من تحت القبور

وقال المصنف هو للمصدرية

أغنت عن فعل القنى وذلك

أهـ أورد قول الزنجشري وقلة

تجنى علوفى معنى القنى نحو

تأبني فتحدثنى فقال إن أراد

أن الأصل وددت لو يأتينى

فيحدثنى لحذف فعل القنى

لدلالة لوعليه فأشبهت لبوت فى

الاشعار بمعنى القنى فكان

لها جواب كجواب أفصحج أو

أنها حرف وضع للقنى كليت

فمتنوع لاستلزامه منع الجمع

بينها وبين فعل القنى كما

لا يجمع بينهما وبين لبوت وقال

فى التسهيل بعد ذكره المصدرية

وقه من القتي يثبت بعدها الفة لمقر وبالهاء وقال في شرحه (٢٨) أشرت الى نحو قول ١١

سربا لهم في جرح كاهما
جبال شروري لوزعان
فتمدا * قال فثقي تمدا
أن تقول نصب لاه حواب
تحت اثافي كحواب بيت لان
الاصل ودد بالوزعان حذف
فعل التثنية لانه لو عليه
فأشمت ليت في الاشعار
بمعنى القتي دون لعله فكان
له احواب كحواب ليت وهذا
عندي هو المحار ولأن
تقول ليس ههنا باب
الجواب بالهاء بل من باب
الغطف على المصدر لان لو
والفعل في ثاويل مصدر
هذا كلامه وامر على أن لو
في قوله تعالى لو أن اكرة
مصدرية واعتد من الجمع
بينها وبين أن المصدرية
يوجه في * أحدهما أن
التقدير لو شئت أن والآخ
أن تكون من باب التوكيد
* الرابع أن تكون مصدرية
بجمله أن الألف لا تنصب
وأكثر وقوع هذه بعدوثة
أو يؤذون ودراؤونه
فيه ون يؤذونهم لو
يعمر ون وقوعه اندومما
قول قبلة

مهذا لان الشرطية لا تقع بعدوثة أو يؤذون على الراجح أني عبارة التثنية ل
لمصاحمتي كوهما مصدرية (قوله ونقي من القتي) أي عن فعله (قوله
شروري) بمعنى الشير المحضة ونظم الراء الاولى وفيه التثنية اسم
وقوله فتمدا من هذا الى بعدوثة أي تمص (قوله اثافي) أي صفة لازمة
دون لعله (أي لفظ التثنية أي مته وحروفه أي كل من ليت ولوفيه بمعنى التثنية
دون حروفه وهذا أحسن من قول شيخنا والبعض مراده بقوله دون لفظ
أهاليت موصوعة لثقي (قوله بل من باب الغطف على المصدر) أي
مجرد الغطف والالاء بالهاء الواهة في الجواب لغطف المصدر أيضا الكرم
كوهما فالجواب (قوله في ثاويل مصدر) والتقدير في الـ
أعانهام ودهما أي هوسها (قوله ونص على أن لو الخ) هذا أيضا تقو
لنقل الشارح عن المصنف أن لو التي لثقي مصدرية ووجه التقوية
لوي الآية التي على ما ذكره سابقا قوله ومنه لو أن لما كرهه وقد نص
المصنف على أنها مصدرية فتسكون لو التي لثقي مصدرية (قوله أن التقدير
لو شئت أن) وحيد دل على جميع (قوله والآخ) سيأتي رده (قوله
أو يؤذون) لوقال بعددال مودة لكان أحسن كوددت وأحببت (قوله فثقي
تصغير فثقة بالفاء والتاء الدوقسة بنت التصغير من الحارث فثا ط
التي صلى الله عليه وسلم حين قتل أمها الضرب صرنا الصغراء ١١
انصرف من عروفة ندر سب أنه كان يقرأ أحبار النجم على العر
ويقول محمداً بتيكم أحبار ما دعوذونا آ تيكما بأخبار الأكرام
والقباصرة فيريد بذلك أدى النبي صلى الله عليه وسلم فلما سمعها الله
صلى الله عليه وسلم قال لوهما فثاقل أن أفثقه ما فثقه اه تصرع رقا
اعني ان البيت فثقه فثاقل فثاقل فثاقل فثاقل فثاقل فثاقل فثاقل فثاقل
ان الحارث كان النبي صلى الله عليه وسلم ضرب فثقه بالصفراء حين فثقه
نذر ويقال لما سمعها النبي صلى الله عليه وسلم قال لوهما فثاقل أن أفثقه
ما فثقه اه وهو يحايف قول التصريح حين فثقه بأخبار الخ قال الثماني
السهيلي والصحاح أنها ست انصرف من الحارث لأخته ثم قال الثماني وأسلمت
قبلة يوم الفتح (قوله ما كان الخ) قال الثماني مائتة أو أستمهامة اه قا

قول قبلة ما كان صرنا لومنت رربما * من القتي وهو المعبط المختن

وربما فأتى قوما جمل أمرهم
 من الثاني وكان الحزم لوجوب
 وأكثرهم لم يثبت ورود
 مصدرية ومن ذكرها القراء
 وأبو علي ومن المتأخرين
 التبريزي وأبو البقاء وتبعهم
 المصنف وعلامتها أن يصلح
 في موضعها أن يشهد للثبوتين
 قراءة بعضهم وقد وجدته
 فيدهنوا بحذف التثنية
 فعطف يدهنوا بالنصب على
 تدهن لما كان معناه أن
 تدهن ويشكل عليهم دخولها
 على أن في نحو وما علمت من
 سوء تودلوان بينهما وبينه
 أمدا بعيدا وجوابه أن لو أنما
 دخلت على فعل محذوف
 مقدر بعدها تقديره تود
 لوثبت أن بينهما وبينه كما
 أجاب به المصنف في لو أن لنا
 كربة على رأيه كما سبق وأما
 جوابه الثاني وهو أن يكون
 من باب توصيد اللفظ
 مجردة على حذف جاسدا
 ففيه نظر لأن توصيد المصدر
 قبل مجيء صلاته شاذ كقراءة
 زيد بن علي والذين من قبلهم
 بفتح الميم * الخامس أن

في التصريح والمغيط بفتح الميم اسم مفعول من غاطه والمحقق بضم الميم وفتح
 النون اسم مفعول من أحرقه بالهاء المهملة أي غاطه وهو توكيد للمغيط اه
 قال الثوري ولو لم يثبت محتمل أن يكون اسم كالمضمر في خبرها أي ما كان
 منك نترك على الأصح من جواز تقديم الخبر الفعلي على الاسم في هذا الباب
 ويجوز أن يكون فاعلا بضمك والخمسة خبر كان واسمها اشعير الشان اه
 وعلى كونها مستغنية فمضى في محل نصب على المفعولية المطابقة لضمك
 والمعنى أي ضرر ركاب ضرك بقى أنه محتمل أن تكون لشرطية حذف
 جوابها العلم من أول الكلام وحديث فلا شاهد فيه قد بر (قوله من
 الثاني) من تلبية لفتات (قوله) أكثرهم لم يثبت ورود مصدرية) وقد ولون
 في نحو يود أحدهم لويده من انشا شرطية وأن مفعول يود وحوا لو
 محذوفان والتقدير يود أحدهم التعمير لويدهم ألف سنة لسره ذلك ولا يخفى
 ما في ذلك من التكلف مغني (قوله) فعطف يدهنوا (الخ) كذلك في المغني قال
 الدماميني والذي يظهر أن يدهنوا منصوب بأن مضمرة جواز أو المجموع
 منها ومن صلتها ماعطوف على المجموع من لو وصلتها فتقديره ودوا ادها نك
 فادها نهم اه وناقشه الثمني فقال لا ندلم أن اسمها ران بعد الاء هنا جاز
 لأن ذلك إذا كان العطف على اسم ليس في تأويل الفعل شعور لولا توقع معتر
 فأرضيه حتى لو كان العطف بهما على اسم في تأويل الفعل جعل نحو الطائر
 في غضب زيد الذباب وجب الرفع وعلى ما قاله الدماميني يكون العطف بهما
 على مجموع حرف وفعول صريح وذلك المجموع في تأويل اسم وهو أولى
 بوجوب الرفع اه وقيل بالنصب على أنه جواب وذلة لضمته معنى أيب فحصل
 في النصب ثلاثة أوجه (قوله) لما كان معناه (الخ) أي فهو عطف على المعنى
 وهو عطف التوهم فهو واحد كما في المغني والشعني لسر لا يعبر في القرآن
 بعطف التوهم وقيل عطف المعنى يلاحظ فيه المعنى وعطف التوهم يتوهم
 فيه وجود أن مثلاً في اللفظ لسكون الغالب وقوعها في ذلك الموضع أفاده
 شيخنا السيد (قوله) دخولها على أن (الخ) أي لأن الحرف المصدر لا يدخل
 على مثله (قوله) ففيه نظر (هذا) النظر لصاحب المغني وقوله لأن توكيد
 المصدر عبارة المغني الموصول وهي أحسن وقوله قبل مجيء صلاته قال

تكون شرطية وهي المرادة بهذا الفصل وهي على فحين امتناعية وهي

انظر معناه فان ما بعد ان انما يصلح له الا لو فاق من صلة لو التي اكدت لو قبل
 مجيئها الا ان يقال التوكيد ليس الصلة صادقة مع هذه ا هـ ومقتضى
 السؤال والجواب ا هـ لاصلة لوهنا على جعل ان مقودة لوهو مشكل
 لان الوصول الحر في لايته من صلة تذكروا لان المعنى وداعطاء المؤكد
 بالغنى ما يطلب به دون المؤكد بالسكس كما مر في غرضنا ا هـ اناك اللاحقون
 وعلى مقتضى ما ذكر به يكون الامر هنا بالعكس فتعطين (قوله لتعلق
 في الماضي) أى لتعلق حصول مفعول الجواب على حصول مضمون
 الشرط في الماضي في الماضي طرف للصولين وأما نفس التعلق فهو في
 الحال وتنبش كل كونه في الحال مع كون المعلق والمعاق عليه في الماضي
 أى لوجوب سبق التعلق عليهما الا أن يراد بالتعلق بيان أنه كان معلوما ا هـ
 سم أى الاخبار بأن الجواب كان مربوطا في النفس بالشرط فالربط
 التقائى ماض والتعلق اللفظى هو الواقع حالا فتدبر (قوله في ماضى)
 متعلق بحصول الذى تضمنه شرط كما عرف (قوله فيما مضى) طرف للتعلق
 كما عرف (قوله من تقدير حصول شرطها) قال البعض أى من حصول
 شرطه المقدر اذ حصول الجواب انما يلزم حصول الشرط لا تقديره كما
 لا يخفى ا هـ وفيه أن الاشكال باق بجماله لان حصول الجواب انما يلزم
 حصول الشرط المحقق لا المقدر اللهم الا أن يراد بحصول الجواب حصوله
 المقدر ولنا أن تجيب بتقدير مضاف أى فيلزم من تقدير حصول شرطها
 تقدير حصول جوابها (قوله ويلزم) أى من كونها للتعلق كما يؤخذ مما
 بعده (قوله ادلوقتر حصوله) قال البعض الاول بل الصواب اذ لو حصل
 ا هـ أى لانه لتعيل الحكم بامتناع الشرط وانما يقابله حصول الشرط
 لا تقدير حصوله ولان حصوله هو الذى يترب عليه ما ذكره بقوله لكان الخ
 من حصول الجواب وكونه لو ليست للتعلق في الماضى بل لايجاب وقوله لكان
 الجواب كذلك أى حاسلا وقوله ولم تكن للتعلق الخ أى لان الشايت
 الحاصل لا يتعلق (قوله على كل تقدير) أى سواء كان له سبب غير الشرط أولا
 (قوله نعم الاكثر كونه متمما) أى لان الغائب كون المسبب الواحد له
 سبب واحد (قوله لم امتناعه) لانه يلزم من انتفاء السبب المنفرد انتفاء

لتعلق في الماضي وجمعى ان
 وهى لتعلق في المستقبل
 فأشار الى القسم الاول بقوله
 (لو حرف شرط في ماضى) يعنى
 ان لو حرف يدل على تعلق فعل
 بفعل فيما مضى فيسلم من
 تقدير حصول شرطها ا حصول
 جوابها او يلزم كون شرطها
 محكوما بامتناعه اذ لو قدر
 حصوله لكان الجواب كذلك
 ولم تكن لتعلق في الماضى بل
 لايجاب فصرح من معناها
 وأجابها فلا يلزم كونه
 متمما على كل تقدير لانه قد
 يكون ناشئا من امتناع الشرط
 نعم الاكثر كونه متمما
 وحاصله أن مقتضى امتناع
 شرطها دائما ثم ان لم يكن
 بلو اها سبب غير لازم
 امتناعه نحو ولو شئنا لرفعناه
 به او كفول لو كانت الشمس
 طاعة

سببه (قوله اسكان النهار) أى فى عرف الحكماء وهو من طلوع الشمس الى غروبها (قوله ومنه نعم المرصهيب الخ) وهو من كلام صهر وجعله من كلام النبي صلى الله عليه وسلم وهو كفى التصريح قال وانما الوارد أى عنه صلى الله عليه وسلم مارواه أبو نعيم فى الحاشية أن النبي صلى الله عليه وسلم قال فى سالم مولى أبى حذيفة أنه شديد الحب لله لو كان لا يخاف الله ما عصاه فلا دلالة لآلوفى هذا الاثر على انتفاء الجواب لانتفاء الشرط حتى يلزم ثبوت المعصية مع ثبوت الخوف ووجهه أن انتفاء عصيان صهيب أسباب الاجلال والحياة والخفة والخوف فلا يلزم من انتفاء الشرط وهو عدم الخوف بثبوت الخوف وانتفاء الجواب وهو عدم العصيان بثبوت العصيان لقيام سبب آخر وهو الخوف مقام السبب المنتفى بمقتضى لو وهو عدم الخوف أعنى بعدم الخوف الحياة أو الخفة أو الاجلال فالكلام مسوق لاثبات الجواب وأنه محقق ولا بد له على تقدير انتفاء أحد أسبابه وهو الخوف بخلافه سبب آخر فلو فى مثل هذا الاثر تقرير الجواب ووجد الشرط أوفقه وقال فى التصريح وانما يدل على انتفاء الجواب ههنا لأن دلالتها على ذلك انما هو من باب مفهوم المخالفة وفى هذا الاثر دلالة مفهوم الموافقة على عدم المعصية لانه اذا انتفت المعصية عند عدم الخوف فعند الخوف أولى واذا تعارض هذان المفهومان تقدم مفهوم الموافقة اه (قوله حرف امتناع لا متناع) هذه عبارة الجهور والمشهور أن المراد بها امتناع الجزاء لا امتناع الشرط أى أن الجزاء منتف فى الخارج بسبب انتفاء الشرط فى الخارج قال السهرابى فى حاشيته صلى المطول فى لو أربيع استعمالات أحدها أنها لا تقتضى الامتناع أصلاً بأن تستعمل مجرد الوصل والربط كان الوصلية تخويزد ولو أكثر ماله بتخييل ثانيها أنه الترتيب الخارجى فتكون لا امتناع الثانى لا امتناع الاول وتخويزد ولو شاء الله الهدى الناس جميعاً ثالثاً أنها لا استدلال العقلى فتكون لا امتناع الاول لا امتناع الثانى وتخويزد لو كان فهم ما آلهمة الا الله فاستدلالهم أنها البيان استقرار ثبوت بطله بأبعد التقيضين كقوله لم يخف الله لم يعصه اه بزيادة التخييل للثانى والثالث (قوله فاسد) أى اذا قطع النظر عن تأويله بما يأتى وقوله لا تقتضاه أى بحسب الظاهر

اسكان النهار موجودا والا لم يلزم تخف ولو كانت الشمس طالعة لم كان الضوء موجودا ومنه نعم المرصهيب لولم يخف الله لم يعصه فثبت ان لك أن قولهم لو حرف امتناع لا امتناع فاسد لا يقتضاه كون الجواب بمتناعا فى كل موضع وليس كذلك واهذا قال فى شرح الكافية

(قوله العبارة الجيدة الخ) قال الله مابني هي عبارة متوسطة بين عبارة
الجمه وروية عبارة سيديوه عبارة سيديوه تنقضي أن موضوعها
ثبوت ثبوت وعبارة الجمه وروية تنقضي أنه امتناع لا امتناع وعبارة
المصنف تنقضي أن الشرط ممنوع والجواب ثابت بتقدير ثبوت الشرط
والثبوت في عبارة سيديوه فرضيان والامتناع في عبارة الجمه وروية
حقيقيان والثبوت في عبارة المصنف فرضي والامتناع فيها حقيقي
وأجود من عبارة المصنف أن يقال حرف يدل على الامتناع في الماضي
لما يليه واستلزام: وثمة ثبوت تاليه لعدم إعادة العبارة الأولى ~~كون~~
الامتناع الدلول لها في الماضي بناء عليه في المعنى (قوله وكونه مستلزما) أي
ومحكوم بكونه الخ (قوله حرف لما كان سيقم) وهو الجواب لوقوع غيره وهو
الشرط أي لما كان في الماضي متوقفا لوقوع غيره لكنه لم يقع لعدم
وقوع الغيرة لا تبيان بكان للاحتراز من ادعاء فاهم ما لم يقع في المستقبل
لوقوع غيره وبالعقل المستقبل للاحتراز عن لما فاهم ما لم يقع لوقوع غيره
وبالسبب الدالة على التوقع لادالة على أنه لم يكن حينئذ أيضا أي لم يقع
في هذه الحالة كما لم يقع في الماضي لضرورة استقباله فهي مصرحة بأنه لم
يكن وقع ولا هو واقع في ذلك الوقت فعلى عبارة أن لو تدل مطابقة على أن
وقوع الثاني كما يحصل على تقدير وقوع الأول وتدل التزاما على امتناع
وقوع الثاني لامتناع وقوع الأول لا لعدم الالتزام بوجوب عدم المزوم
كذا في الله مابني ومنه يعلم أنه عبارة سيديويه مساوية لعبارة مرة
حرف لا امتناع الجواب لامتناع الشرط كما تنقضي المعنى عن البدن بانه
وإن أوجه صبيح الشارح خلافه وفي الجمع عن أبي حيان أن سيديويه نظير
إلى استعقوب وغيره إلى المفهوم ونظر المعنى في الاحتراز من ادعاء ولما كان
قوله حرف لا يتناولهما فكيف يحتزعهما وقوله ولما أي على القول باستحسانها
قال الشارح على التوضيح واللام في قوله لوقوع غيره للتوقيت أي عند وقوع
غيره مثلهما في قوله تعالى لا يعلم الوهم الا هو وليست لام العلة الأخرى
أنه يصح أن يقال لو أهاضي زيد لا كرمته ومن المعلوم أن الأهانة ليست
علة لا كرام ومثله في المعنى (قوله وهي انما تدل الخ) أي تعوله لوقوع غيره

البارة الجيدة في لو أن قال
حرف يدل على امتناع تالي يلزم
لثبوت ثبوت تاليه فقيام زيد
من قولنا لوقوع زيد لقيام هو
محكوم بأنه فانه فيما مضى
وكونه مستلزما لثبوت
قيام هو وهو لاهم وقيام
آخر غير الدار من قيام زيد
أوليس له لا يضره ذلك
بل الأكثر كون الأول
والثاني غير واقع انتهى
وعبارة سيديويه حرف لما كان
يوقع لوقوع غيره وهي انما
تدل على الامتناع الثاني
عن فقد السبب لاهل مطلق
الامتناع

ثابتا الثبوت سبب غيره وأشا
الى القسم الثاني بقوله

(و بقول * اثلاؤها مستقبلا

ليكن قبل) أي بقل ايلا على

فعلا مستقبلا المعنى وما كان

من حقه أن يلزم السكون ورد

السماع به فوجب قبوله وهي

حينئذ بمعنى أن لا يثبت الا

انها لا تنجز من ذلك قوله

ولولا تقي أسد أو نابعده موتنا

ومن دون ربه ينامن الارض

سبب * اقل صدى صوتي

وان كنت رتبة بصوت صدى

ايلى يش ويضطرب * وقوله

لا يفتل الراجول الا ظهرا

خلق الكرام ولولا تكون

تدعيما * واذا ولما حينئذ

ماض أول بالمستقبل نحو

وليش الذين لو تركوا الآية

وقوله

ولو أن ابلى الاخيلى سلت

على ودوني جندل وصفائح

وان تلاها مضارع متخاض

للاستقبال كأن ان الشرطية

كذلك وأنكر ان الحاج في

تقدمه على المقرب محبى علو

للتعليق في المستقبل وكذلك

أنكره الشارح وتاول

(قوله على أنه) أي الامتناع الناشئ عن فقد السبب وقوله مراد العبارة

الاولى هي اولهم حرف امتناع لامتناع وحينئذ فلا تفتضى كون الجواب

منزها في كل موضع فلا نساد (قوله وأشار الى القسم الثاني) وهو كونها

بمعنى ان رتبة ولولا قبل ايلاؤها الخ والحاصل أن لو ان كانت امتناعية ولمها

الماضي لفظا ومعنى نحو لو ما زيد أمس لا كرمته أو معنى فقط كالمسألة في

في قولنا وار معار ع تلاها الخ فنحو لو يتبي زيد أمس لا كرمته وان كانت بمعنى

ان ولها المستقبل لفظا ومعنى نحو ولولا تقي أسد أو نابعده موتنا الميت

أو معنى فقط نحو وليش الذين لو تركوا الآية (قوله وبقول ايلاؤها

مستقبلا) أي بقل أن تستعمل بمعنى ان فيلمها المستقبل فلا يرد أنها اذا

كانت بمعنى ان كما وفرض الكلام كان ايلاؤها المستقبل واجبا لا فليلا فقط

فتأمل (قوله وما كان من حقه أن يلزمها) أي وما كان من حقه أن تستعمل

بمعنى ان فيلمها فلا يقال اذا كانت بمعنى ان فن حقه أن يلزمها (قوله ولو

تأتي أسد أو نابعده) الاسماء جمع صدى كفتى وهو الذى يجهل بجمل صوتك

في الجبال وغيرهما والرسم القبر وترابه والسبب كغيره من حقه

وموحدين المفاضة والرمة بكسر الراء اعظام البالية وقوله بصوت صدى

ايلى فيه قلب والاصل بصوت صدى صوت ليلى كما قال قبل صدى صوتي ويش

بفتح الهاء وكسر هاء قال في المصباح هش الرجل مشاشة من باي ذهب وضرب

تدسم وارتاح اه والطرب خفة السرور وأوخرن والمراد الاول (قوله لو

تركوا) أي شارفوا أن يتركوا وانما أولنا الترك بشارفة الترك لان

الخطاب للارضياء وانما يتوجه اليهم قبل الترك لانهم بعده أموات اه

معنى وأمره شجنا والبعض وفيه أن تصح الخطاب حاصل بتأويل الماضي

بالمستقبل فلا حاجة الى تأويل الترك بشارفته لاجل هذا بل لاجل أن

متضمن الجواب وهو الخوف انما يقع بهم قبل الترك بالفعل اذ هم بعده

أموات فاعرفه ثم رأيت الله مامني والشهني نقلا توجيه هذا التأويل بها

ذكرته عن حاشية المكشاف للفتاوى مقتصر بن عليه والله الحمد (قوله

ولو أن ابلى الاخيلى الخ) بعده

اسلمت سليم البشاشة أوزقى * الهام صدى من جانب القبر صائح

ما احتجوا به من نحو وليش الذين لو تركوا الآية وقوله * ولو أن ابلى الاخيلى سلت * وقال لا يخفى فيه

والجندل الجمارة والصفائح الجمارة العراض التي تكون على القيور
 وزقي بالزاي والقاف صاح وتقدمه في الصدى قال ذكر يا وأو بمعنى الى
 أن أو عطفة اه وفي الاحتمال الاول من التعسف ما لا يخفى ويحتمل أنها
 بمعنى الواو قال السندوني ومن اللطائف ما حكى عن مجنون ليلى أنه لما مات
 وترجعت برجل من أقر ياتهم سمر أعنى قبيره وقال اه هذا قبر الكذاب
 فقالت حاش الله انه لم يكذب فقال لها اليس هو القاتل ولو أن ليس لي الخ
 فقالت له نادني في أن أسلم عليه فقل نعم فقالت السلام عليك يا قاتل
 المرام وحليف الوجد والهيام فقر الصدى من القبر فسقطت مية ودفت
 عنده فطلع بعده وتم اشجرتان يلتف بعضهما على بعض فسبحان من حارب
 الافكار في عجيب قدره اه (قوله لعمركم على المضي) اذ يمكن في الآية أن
 يقال لو علموا فيما مضى أنهم يخلفون ذرية ضعفاء لخافوا عليهم لكنهم
 لم يعلموا ذلك اه ذكر يا قل البعض وانظر كيف الحمل على المضي في البيت
 السابق وهو ولو أن ليلى الخ اه وتديق السيد كرا الشارح أن الحمل على
 المضي لا يمكن في مواضع كثيرة مما احتجوا به لالكون من هذا البيت وذكر
 الشارح له انما هو لكونه مما احتجوا به لالكون ابن الناطم صرح فيه
 بخصوصه بالحمل على المضي أو يقال نزل الشاعر نفسه منزلة الميت المدفون ثم
 قال البيت فيكون لو فهم ما لتهاب في المضي على هذا فتأمله (قوله وما أنت
 بمؤمن الخ) واعلم يمكن فيه ذلك لانه محالة أن يراد لو كنا صادقين فيما
 مضى ما أنت بمؤمن لنا لكانت تصديق اه شغني وللبدر أن يتوكل الآية
 لتقرير الجواب على حديثهم العبد صيب أي لو صيب غيرهم من عندك
 لان تصديقنا وكيف ونحن منهم ومن عندك (قوله ولو لوكم المشركون) أي ولو
 يكره بدليل قوله قبله ليظهره فالأظهر أنه مستقبل فمكنا المكراة لانها
 توجد عنده (قوله ولو أعجبك) أي ولو يعجبك بدليل ربطه بالمستقبل أعنى
 لا يستوي وكذلك قال في ولو أعجبكم ولو أعجبكم ولو أعجبكم حسن قول
 شغنا والبعض بدليل عطفه على يستوي لا يخفى ما فيه (قوله شدوا
 ما زرعهم) ما زرعهم متر وهو الزار وشدا المتر معنا كناية عن
 ترك الجماع شغني وقوله ولو باتت بأطهار أي ولو تبئت لانه في حديثنا الذي

لعمركم على المضي وما قاله
 لا يمكن في جميع المواضع
 المتختم انه لا يمكن ذلك
 فيه وصرح كثير من
 النحويين بأن لوفيه بمعنى ان
 قوله تعالى وما أنت بمؤمن
 لنا ولو كنا صادقين ليظهره
 على الذين كلفه ولو كره
 المشركون قل لا يستوي
 الحبيب والطيب ولو أعجبك
 كثرة الخبيث ولو أعجبكم
 ولو أعجبكم ولو أعجبكم حسن قول
 وشغنا وطوا السائر ولو
 جاء على فرض وقوله
 قوم اذا حاربوا شدوا ما زرعهم
 دون الماء ولو باتت بأطهار

للاستقبال (قوله وهي) أي لو لم طلعا امتناعية أو بمعنى أن وفي الاختصاص
 منه لمن يجب تعالى به الظاهر أو بالكف لما فيها من معنى التشبيه على خلاف
 فيها والباء في بالفعل داخلة على المقصور عابه (قوله لا يلحقها إلا فعل أو معمول
 فعل) أشار به إلى أن معنى قول المنصف وهي في الاختصاص بالفعل أنها
 لا تدخل إلا على الفعل لفظاً وأتقديراً ومن الثاني التمس ولو خالفنا من جديد
 أي ولو كان المقتصر خاتماً من جديد كما في المغني وقوله مضمراً أي محذوف (قوله
 لو غيرك قالها) اضمير المنصوب يعود إلى كلمة أي عبادة وذلك أن عمر رضي
 الله تعالى عنه لما توجه في زمن خلافته بالجيش إلى الشام بلغه في أثناء
 الطريق أنه وقع أو باء فأجمع رأي على الرجوع بعد أن أشار به جميع من
 أكابر الصحابة فقال له أبو عبادة أفرأمن قدر الله تعالى فقال له عمر رضي
 الله تعالى عنه لو غيرك قالها يا أبا عبادة نعم نعم من قدر الله إلى قدر الله
 وجواب لو محذوف أي أعددته ولا لاجتماع للتمني هناك ما بيني (قوله أحلأى)
 بياء مفتوحة فهو من قصر الممدود والضرة قال التبريزي واجود من ذلك
 في حكم العربية أن تشد أخلاهم من مكسورة والاصل أحلاق فحذفت
 باء الإضافة لدلالة المكسرة عليها والحام الموت ومعتب بمعنى عتاب (قوله
 تقول حاتم) أي حين اطعمته مجار به وهو أسور في بعض أحياء العرب
 وبسبب اللطامة أن صاحبة المنزل أمرته أن يفسد مذاقة له سائلاً كل دمه
 ففخرها فقيل له في ذلك فقال هذا فصدى فاطمة الجارية فقال لوزنات
 سوار طمعتني وذات السوار الحرة لان الاماء عند العرب لا تلبس السوار
 وجواب لو محذوف تقديره لسان على ذلك نصريح (قوله حذف الفعل الخ)
 قيل الاصل لو كنتم تملكون تملكون فحذف الفعل الاول فانفصل الضمير وقيل
 الاصل لو كنتم تملكون ورد بأن الله وفي حذف كل بعد لو حذف مرفوعها
 معها فاجيب بأن المراد أن الاصل لو كنتم فحذفنا وفيه نظر لان الحذف
 والتوكيد متنافيان كذا في المغني وزيد الدماميني التنظير بأن الخليل
 وسيبويه أجاز الجمع بين الحذف والتأكيد (قوله وأما قوله الخ) وارد على
 المتن (قوله لو بغير الماء الخ) المعنى لو شرقت بغير الماء أسغت شرق في الماء فان
 غصبت بالماء فبم أسية واعتصاري بخناق اه ذكر يار قوله كالغصان

(وهي في الاختصاص بالفعل)
 كان أي لو مثل ان اشترطية
 في أنها لا يلحقها إلا فعل أو
 معمول فعل مضمراً بفسره
 فعل ظاهر بعد الا هم كقول
 عمر رضي الله عنه لو غيرك
 قالها يا أبا عبادة وقال ابن
 عصفور لا يلحقها فعل مضمراً
 الا في ضرورة كقوله
 أحلأى لو غير الحسام أصابكم
 عتبت ولكن ما على الدهر
 معتب أو نادى كلام كقول
 حاتم لوزنات سوار طمعتني
 والظاهر أن ذلك لا يختص
 بالضرة والشاعر بدل
 يكون في مصحح الكلام كقوله
 تعالى لو أنتم تملكون خزائن
 رحمة ربّي حذف الفعل
 فانفصل الضمير وأما قوله
 لو بغير الماء حتى شرق *
 كنت كالغصان بالماء
 اعتصاري * فقيل على ظاهره
 وان الجملة الاسمية وليتها
 شذوذاً وقال ابن خروف هو

ععلان من العصة وهو الذى عص أى شرق والمراد بقوله (قوله على اسماء كل الشاة) أى والمعلمة الاحمية انما هو طم ما حرك كل الشاة (قوله حدى الفعل اولاً) أى من التركيب الاول والمبدأ آخر أى من التركيب الآخر وليس المراد أن حدى المتدا بعد حدى الاول لعدم روم هذه البهنية ثم حلة هو شرق مفسر لفعل الشرط وقد يصر الفعل بحلة احمية كقيل فى قوله تعالى ادعوتهم أم أنتم صامتون أى أم صمتهم فيكون اليت من حدى هو شرطه اهداهوا الظاهر وأما حدى حوام القريفة فكثير ويذكر حدى شرطه او حوامها معاً قوله

ان يكن ط ل ك الدلال لطفى * ساء الدهر والنسب الحوالى
التقدير د لا احش فلو وحده ساء لدهر والنسب الحوالى لكن
كذا (قوله ولو أن ساء) أى ولو أن ساء أى أن الحلة على مجموع اسمها
المؤول بالمصدر لا على ما نقط حتى يرد أن الحرف المصدري لا يدخل على مثله
(قوله ووصعها) أى مع صلتها (قوله فقبل يقدّم مقدّم) أى على المبتدا
لا على (قوله على حدّ وآههم أتاحلنا) أى على طريقته فى تقديم الخبر
على المتدا الذى هو أن وصاتها (قوله وذك) أى تقدير الخبر هنا مؤخر
ثابت لان اهل الخ أى لان وحوب تقديم خبر أن المعنوجة وصاتها عليها
لرفع اشتباه أن المؤكدة التى هى اعنى اهل وهذا الاشتباه مقعود فلان
اهل لا تقع بعد لوك لا تقع بعد اهداهوا فكله ودية أنه لا اشتباه أيضاً اذا
أحر الخبر وقطع الطرعى وقوع أن بعد لوك وأما لار الاحرار عن أن وصلها
لكوم سالى تاويل مصدر مبتدا يرعاهم التى هى اعنى لاهل الدلائل
مهاوس مدحوها مصدر حتى يحرقه لهم لان يقال المراد أن وقوع
أرهدوا وما يدع الاشتباه من أول رهلة ودية أيضاً أنه يرههم أن القاضى
تقديره مع ما يهله لا مع اشتباه أن المؤكدة ياتى هى اعنى فى لعل ويرد عليه
أن تقدير الخبر ولوه وحرايدفع هذا الاشتباه لما مرّ لاهم لان يقال
المراد أن تقديره مقدّم من الاشتباه من أول رهلة فتدبر (قوله فاعل ثبت
مقدراً) والدال عليه أن ما هنا تعلى معنى التدوير رجحان فيه اتمام لوه
لخصاصها بافعال ودية دون ابعاد أن الفعل لم يحدى بهدلو وغيرها

شرق حدى الفعل اولاً
والمبدأ آخر ثم على
ما عارف وهو لوان الشرطية
قال (لكن لو أن ما حد
تقرن) أى تخبر لوهما شاة
أن يحركوا لهم آمنوا ولو
أهم صبروا ولو أمانا كسنا
عليهم ولو أنهم فعلوا
ما وعطون به وتوله
ولو أن ما سلى لاني معشة
وهو كثير وهو صعب عند
الجميع ومع قال سى وية
وجهه ورا دى بالاشتد
ولا يحتاج الى حرا لا شمال
سلم على المستند والمستند
البه وقبل الخبر حدى فقبل
يقدره فتأذى ولو نائب اعياهم
على حدّ وآههم أتاحلنا
وقال ابن عصفور بل يقدر
هنا مؤخر او يشمله أنه يأتى
مؤخر بعد أتاحلنا كقوله

هذى اصطبار واتداسى
خرج يوم النوى والركد
يربى * وذلك لان اهل
لا تسع فها لا تشقة أن
المؤكد اذا قدمت بالتي عصى
اهل فالاول حيث بدأ يقدر
الخبر مؤخر على الاصل أى

كما قال الجاهلي في ما وصلته الى لا اكلمه ما أن في السماء شجرة ما ومن ثم قال الزمخشري يجب ان يكون خبر ان دعلا
ليكون عوضا عن الفاعل (٤٧) المحذوف ورثه ابن الحاجب وغيره بقوله تعالى ولو أن

ما في الأرض من شجرة أقلام
وقالوا انما ذلك في الخبر
المشتق لا الجاهل ما كالتثنية في
الآية وفي قوله
ما أطيب العيش لو أن الفتي
شجره تنبوا لحوادث عنه وهو
معلوم * وقوله
ولو أن أه صغرة لحسبتها
مسومة تدهو عيدا وأزغا
وردة المصنف قوله هو لا بيان
قد جاء اسماء مشتقا كقوله
لو أن حيا مدرك الفلاح
أذكره ملاعب الرماح
وقوله

ولو أن ما بقيت مني معلق
يعود شام ما نأوده عودها
وقوله
ولو أن حيا قامت الموت فانة
أخو الحرب فوق القارح
العدوان * (وان مضارع
تلاها مضارعا الى الماضي نحو لو
يفي كفى) * أي لو وفي كفى
ومنه قوله
لو يسمعون كما سمعت حديثها
خزوا العزة ركعوا وسجدوا

من أدوات الشرط الامتناعية بل بعد الاكثار كان نحو القس ولو خاتما من
حديث أي ولو كان للقس وانقر ون لا بعد ان نحو ان أقم والا فلا (قوله
كما قال الجاهلي في ما وصلته الى الخ) قد يفرق ما بال الموصول الخبر في أحوال
التي من الشرط سم وقد تنوع الاحوجية فتأمل (قوله ومن ثم) أي من أجل
كونه فاعل ثبت مقذرا (قوله أن يكون خبر أن) أي الواقعة بعد لونه لا أي
جمله فعالية (قوله انما ذلك) أي وجوب كون خبر أن دعلا في الخبر المشتق أي
إذا أريد الايمان بخبرها مستعاضا بكونه فلا فإزعمه الزمخشري لا يسلم
على الإطلاق (قوله تنبوا لحوادث عنه) أي بعد مصائب الدهر عنه (قوله
ولو أن الخ) الضمير في أنها يرجع الى الأسورة التي ترى من بعد ومسومة
أي خيلا معلة وعبيدا يضم العين بطن من الاوس وأزغا بطن من بني يربوع
اه عيني وقال المتن مسومة أي فرسا مسومة ويعيد يضم العين وأزغا
بفتح الهمزة وسكون الزاي وفتح النون اسماء شخصين اه والتعاضد لحسبتها
تأنيها طيب به سجدوا الشاعر كما في شرح شواهد المغني للسبوطي وان شئ
الدهاميني على خلافه (قوله ورد المصنف الخ) قال في الغني وقد وجدت
آية في التثنية وقع الخبر فيها اسماء مشتقا ولم يثنهم والها وهي قوله تعالى
ودوا لو أنهم يادون في الأعراب وردة الدهاميني بأن لوفي هذه الآية مصدرية
لا شرطية لمجيئها بعد فعل دال على التثنية صريح بذلك الرضي والكلام في لو
الشرطية (قوله ملاعب الرماح) هو أبو براء عامر بن مالك الذي يقال له
ملاعب الاسنة وضربه الشاعر لبيد الى هذا القافية عيني (قوله ولو أن ما
أبقيت) بكسر التاء والهمزة يضم المثناة وتخفيف الميم ثبت ضعيف وتأود
تخرج واحل الضمير في قوله عودها يرجع الى ما وتأنيثه باعتبار وقوعه على
بقية (قوله قامت الموت) قال البعض من اضافة الوصف لقاعله أي قامت
الموت اه وفيه نظر أما رافلان الوصف المتعدي لا يضاف الى فاعله على
ما تقدم في باب الاضافة وأما تأنيثه لانه المناسبات لقوله فاته اخو الحرب

وهذا في الامتناعية وأما التي بمعنى ان قد تقدم أنها تصرف الماضي الى المستقبل واذا وقع بعد مضارع
فهو مستقبل المعنى * تنبيهان * الاول لغلبة دخول لو على الماضي لم يتجزم ولو أريد به ما معني ان الشرطية
زعم بعضهم أن الجزم به مطرد على الغنة وأجازته جماعة في الشعر منهم ابن الشجري

ولو يشاء لم يردوا بمعية
وقوله * ثاثة فؤادك لو
يعربك ما صنعت واحد
سأعيده لرسبي
وخرج على أن صعد الأعراب
سكبته ما كمره أنى
همرو بصرك ويشعركم
و يأمركم وأول على أمة
من يقول شيئا بالالف ثم
أبدلت همزة ساكنة كما
قبل العالم والمخاطم * الثاني
جواب لو ما مضى معنى نحو
للم يصف الله لم يعصه أو
وصاؤه وما أشبه وانقراه
باللام نحو لو نشاء لم فعلناه
حطاما أكثر من تركها نحو
لو نشاء فعلناه أحملا وأما
منع ما لا امر بالعكس نحو
ولو شاعر ذلك ما فعلوا ونحو قوله
ولو لم على الخيار لما اقترنا
ولكن لا خيار مع المالى
وأما قوله عليه الصلاة
والسلام فيما أخرجه البخارى
لو كان لي مثل أحد دها
ما سرفى أن لا يجز على ثلاث
وعندي منه شئ وهو على
حدف كأي ما كان يسرفى
قبل وقد نشاء لو سمحه اسمية
نحو ولو أطم آمنوا واتقوا

أن يكون من اساعة الوصف بقوله وتنبه وقوله ادوا الحسب أى ملازمها
وقد القارح العرس القارح الذى عمره حسن سني والعدوان ففحات
شدت العدو (قوله كفوله ولو نشاء الخ) تقدم في عوامل الحزم الكلام
على هذا الشاهد والذى بعده (قوله ورح) أى البتة الذى وقوله سكتت
أى أملت بالسكون (قوله امامض معنى) هو المصارع المقرون والم يجب
يخرد من اللام لأن اللام لا تحل على باب الاما كفى التصريح (قوله أو
وصعا) لو قال لهذا الكتاب أنسب (قوله وانقراه باللام الخ) قال عبد الطيف في
باب اللامات هذه اللام بمعنى لام التوسيع لا ساندل على أنها حيز ووقع
الخوارى عن الشرط كما أن امقاطها يدل على التجليل أى وقوع الجواب عقب
الشرط بلاهله وإهداد حدث في طعنائه حطاما لأن في تأخير حمله حطاما
ثريد المعصية أى إذا استوى على سوقه وقويت به الطماع جعلناه
حطاما كما قال تعالى حتى إذا أحدث الأرض رحمة الآية وحدث في
جعلناه أحملا الإشارة إلى عدم تراخي الجعل أحملا لأنه في التصريح قال
البيوطى وقد يقرن جوابا بادى ونذر كونه نجيحا أو مصدرا رب أو الفاء
أه وقال فى المعنى وورد جواب المسمى مفر وما بقده وهو عرب (قوله وأما
قوله عليه الصلاة والسلام الخ) وارد على قوله جواب لو امامض معنى أو
وصعلا فى هذا الحديث مستقبل لظا ومعنى (قوله لو كان لي مثل
أحد دها ما يسرفى الخ) بقدا تركب حصول انتفاء السرور وعدم
مرور ثلاث عليه وعدمه من شئ على تقدير حصول الشرط وليس مجرد
فعله لا رائدة وانتخلص البعض عن ذلك بقوله ما نافية وقد أعطل فيها
لوقوع الذى فى أن لا يعر القيد فبدل التركيب على سروره ومرور الثلاث
وليس منه شئ وهو المراد أنه فيه تظلالا لا اعتراض اعماه بجهوم
التركيب على تقدير حصول الشرط قبل الطرالى ما يفيد لوم التثنى أى
بى الشرط ومتروك عليه فأنه فاعليه (قوله سمحه اسمية) أى مقرونة
باللام كناية أو بالفاء كفوله لو كان قتل بالسلام مراحة أى بالسلامة فهو
راحة بقله شيئا من المخرج ثم رأيت فى المعنى قال المزمع لى لا يتعب هذا
لاحتمال أن يكون راحة عطفاء على قتل وجواب لو محدوها لى لثت وبذل

عليه بقية البيت * يمكن فررت شخاة أن أوسرها اذ مراده الاعتذار عن
الفرار بأنه لو تحقق حصول الموت والراحة من ذل الاسر لثبت في موقف
الحرب لكن خاف الاسر المقتضى الى المعرفة والذل فقر (قوله لثوبية من عند
الله خير) أي عاثر وابه أبقههم (قوله وقيل الجملة مستأنفة) فاللام لام
الابتداء لا الواو انعم في جواب لو وقوله أو جواب القسم مقتضى والله لثوبية
(قوله لثوبية) أي على سبيل الحكاية أي أنهم بحال يقتضي العار فبما اعياهم
واتقاهم تلهوا عليهم لا على سبيل الحقيقة لاستحالة التمهني حقيقة عليه
تسالي أفاده الدمايني هذا ويجوز أن تكون لو على الوجهين في ثوبية من
عند الله خبر شرطية وجوابها محذوف لدلالة السياق عليه تقديره لا ثبوا
* (أما ولولا ولوما) *

(قوله كمه ما يثبت من شيء) هو ما اسم شرط مبتدأ وفي خبره الخلاف السابق
وبه يمكن تأنيدها فاعلموا خبر فيها يرجع على موهما أو ناقصة اسمها اذ ذلك الخبر
وخبرها محذوف أي موجودا ومن شيء بيان لهما فان قلت أي فائدة في هذا
البيان مع كونه كالمبين في العموم والاهتمام قلت دفع توهم ارادة نوع بعينه
والإيمان كما يكون للتفصيل وهو الغالب يكون للتعميم وأما ما قيل من أن من
زائدة وشئ فاعل يكرر أو اسمها فيلزم عليه خلق الخبر من رابطة بالمبتدأ (قوله
حرف بسيط) في ادخال ذلك تحت - يراى التفصيل - ية نظرا لأن التشبيه
الذي في المتن لا يفيد مؤكدا قوله والتفصيل لا قوله والتوكيد أيضا وان زعمه
البعض لأن المراد بالتوكيد هنا تحقيق الجواب وإفادته أنه واقع ولا بد بتعليقه
على تحقيق وهذا حاصل مع موهما يمكن من شيء كما لا يخفى (قوله فيه معنى
الشرط) قال أبو حيان قال بعض أصحابنا لو كانت شرطا لتوقف جوابها
على شرطها مع أنك تقول اتاعلموا فاعلم فهو عالم ان ذكرنا العلم أول ما ذكره
بإتلاف ان قام زيد قام همرو فقيام همرو توقف على قيام زيد وأجيب بأنه قد
يجب الشرط على ما لا هو عدم التوقف كقوله من كان ذابا فهو ذابا حتى
لكن يخرج ذلك على إقامة السبب مقام المسبب ألا ترى أن المعنى من كان
ذابا فاني لا أخونه لأنني بتساو كذا قولهم اتاعلموا فاعلم فالمعنى موهما تذكر
علماء ذكره له حق لأنه عالم ولا يكون ذكره حقا حتى تذكره قاله السيوطي

ثوبية من عند الله خير وقيل
الجملة مستأنفة أو جواب
لقسم مقتضى ولو في الوجهين
لأنتى فلا جواب لها

* (أما ولولا ولوما) *

(أما كمه ما يثبت من شيء)
أي أما بالغف والتشديد حرف
بسيط فيه معنى الشرط
والتفصيل والتوكيد أما
الشرط

وقد أساء البعض التصرف فيه فقررده على غير وجهه، وإنما قال فيه معنى
الشرط ولم يقل للشرط لتصریح غير واحد من النحاة بأنها ليست حرف
شرط وإنما أفادت للشرط شيئا بها من أداة الشرط وفعله أفاده الشئ
وغيره ثم الشرط في أمثالكون القصد منه تحقيق وقوع الجزاء بحال لا يس
على أصل الشرط من تخلفه بمص وقوع الجزاء بحال ووقوع الشرط دون
غيرها أفاده الله مبيني وعلى هذا لا يرد الاعتراض السابق الذي نقله
أبو حيان عن بعض الأصحاب (قوله فبدليل الخ) قال في المغني وجه الدلالة
أن الفاء في نحو الآية التي ذكرناها وهي فأما الذين آمنوا فبهاون الخ لا يصح
أن تكون عاطفة إذ لا يبط من الخبر على مبتدئه ولا زائدة لعدم الاستغناء
عنها فنعين أنها فاء الجزاء اه يتصرف قال الشئ وقد يقال لا يمنع أن
تكون زائدة وقد لزمت وكم زائد يلزم كالباء في أفعل به في التجب اه ولك
دفعه بأن المازوم لغير مقتضى ساق الزيادة ولزوم الباء في أفعل به مع زيادتها
لمقتضى وهو فوج استناد صورة الأمر إلى الظاهر (فان قلت) هو ما التي أما
في تقديرها لا يلزمها الفاء إلا إذا لم يصلح جوابها للباشر ثم أفلم لزمت الفاء
أما طافا (قلت) قال الرضي وإنما وجبت الفاء في جواب أم لم يلزم الجزم وإن
كان فعلا مضارعا لأنه لما وجب حذف شرطها أفلم تعمل فيه فوج أن تعمل
في الجزاء الذي هو بعدهم من الشرط ولما لم تعمل في الجزاء وجبت الفاء
اه وقال بعضهم لما كانت شرطية إما خفية لكونها بطريق التباينة بخلاف
شرطية هو الكون بطريق الأصل فجعل لزوم الفاء قريبة شرطية بها بقي
في المقام بحث وهو أن الفاء إنما تدل على كون أماتها معنى مطابق الشرط فلم
تدروها بنحوه وصممه ما وقد يجاب بأن تقديرها أولى لأن ان للثالث وهو
لا بأس بالشرط لأن وجوده شئ مما تحقق وأما استدعي زيادة المقدر للزومها
الإضافة كان يقال أي شئ يمكن الخ وغيره ذين خاص بقبيل كالزمان في متى
والمكان في أين والعاقلة في من وغيره ما قل في ما وليس المراد الخ وصممه
لكن هذا انما يتم على القول بأن هو أعم من مالا له في ما ذمه الشارح
أنه ما بمعنى ما قال في التصريح وكون أماتها قد رجحها ما وقول الجهم وروى قال
بعضهم إذا قلت أمأزيد فمطلق فالأصل ان أردت معرفة حال زينة فزيد مطلق

فبدليل لزوم الفاء بعدها
نحو فأما الذين آمنوا
فيهاون أنه الحق مرسوم
وأما الذين كفروا فبهاون
الآية وإلى ذلك الإشارة بهوله

حدثت أداء الشرط وفعل الشرط وأنبت أما مناب ذلك اه فتفتن (قوله
 وفاء التلوايح) كالاتدراك على قوله أما مناب من شئ واعلم أن هذه الفاء
 مؤخره من تقديم لان أما زيد فقامت أسله ما يكن من شئ فزيد قائم حذف
 اسم الشرط وفعل الشرط ومتعلقه ثم جيء بآثارنا بـة عما حذف فصار أما
 فزيد قائم فزحقت الفاء لاصلاح اللفظ اذ يستعمله تلوا الفاء الاداء
 أولها أشبهت العاطفة وليس في الكلام معطوف عليه فصار أما زيد قائم
 بتأخير الفاء من ابتدا الى الخبر ويجوز تأخير ابتدا خبر أما قائم فزيد كذا
 في الفارسي قال السندوبي فقد حصل من ذلك أربعة أشياء: تخفيف
 الكلام بحذف الشرط وقيام ما هو المزموم حقيقة وهو زيد لانه مزموم
 القيام مقام المزموم ادعاء وهو الشرط فانه مزموم للجواب واشتغال حيز
 واجب الحذف بشئ آخر فانه لا يحذف شئ من كلامهم وجوب بالاع قيام
 غير معناه ووقوع الفاء في غير موضعها ولذا اقتضوا هنا تقديم ما يمنع
 تقديمه في غير هذا الموضع اه وقوله تقديم ما يمنع الخ أى نحو فأما التميم فلا
 تنهر (قوله وجوب بالاع) أى على تقدير مضاف أى ذا وجوب أو على
 تأويله بواجب (قوله فيجب حذفه معه) صريح في أنه لا يجوز إبقاء الفاء
 مع حذف القول وهو يمنع جواب غير واحد في مواضع كثيرة عن عدم
 صلاحية ما بعد الفاء لان يكون جوابا بـة يدبر أقول لكننى كنت أسمع
 الاعتذار عن المنع المذكور بأن منهم من لا يقول بوجوب حذف الفاء مع
 القول من غير سند قوى يؤيد هذا النقل حتى وقفت على هذا القول في جمع
 الامام للسيوطى ونحوه ويجوز حذفها أى الفاء في سعة الكلام اذا كان
 هناك قول محذوف كقوله تعالى فأما الذين أسودت وجوههم أكفرتم بعد
 إيمانكم الاصل فيقال لهم أكفرتم فحذف القول استغناء عنه بالقول
 فمعناه الفاء في الحذف ورب شئ يصح تبعاً ولا يصح استقلالا اهـ هذا قول
 الجمهور وزعم بعض المتأخرين أن الهمزة لا تحذف في غير الضرورة أصلاً
 وأن الجواب في الآية قد وقوا العذاب والاصل فيقال لهم ذوقوا العذاب
 فحذف القول وانتقلت الفاء للقول وأن ما بينهم ما أى أما والفاء اعتراض
 اه (قوله فأما القتال الخ) قال البعض لا يصح تقدير القول هنا لان المعنى

(وفاء تلوايح) (وجوباً للفاء)

فأما الذين أسودت وجوههم ألف ولنسوا

متعلق بألف ومعنى تلوايح

وجوباً حال من الضمير في

ألف وأشار بقوله

(وحذف ذى الفاق) في

نثر إذا لم يك قولها قد

نبت إذا أى طرح الى أنه

لا تحذف هذه الفاء الا اذا

دغلت على قول قد طرح

استغناء عنه بالقول فيجب

حذفها معه فخر فأما الذين

أسودت وجوههم أكفرتم

أى فيقال لهم أكفرتم ولا

تتحذف في غير ذلك الا في

ضرورة كقوله

فأما القتال لا قتال لديكم

ولم يكن سبيرا في عراض

المواكب

أودور نحو ما خرج البخاري من قوله صلى الله عليه وسلم (٥٢) أنباء ما بال رجال وقول عائشة أنها

ليس عليه ولعدم صحة الاختيار حيث أنه وتعليلاه بالطلاق لصحة المعنى
والإخبار به على تقدير أنه قول هتأمة صحة المعنى فواضحة وأما صحة الاختيار
فلاشك في أن خبره على ما ذكره لفظ الحديث في الرابط فأنهم وقوله سيرا
منه وبعلى أنه اسم لكن وخبرها محذوف أي ولكن لديكم سيرا أو على
المصدرية أي تسيرون سيرا واسم لكن محذوف أي ولكنكم كذا في شرح
شواهد النسخ السيوطي وقوله في مرض المواقب بالعين المهمة والقضاد
المهمة أي شغلها وناحتها وقد صحفه من قال جمع عرسمة الدار والواكب
جمع موكب وهم القوم الراكبون على الأبل أو الحيل للزينة قاله الشارح
والعين في مرض مكورة كذا في القاموس (قوله أودور) كذا في قوله
صلى الله عليه وسلم أما موسى كذا في أنظر إليه أذ ينحدر في الوادي وقول
عائشة رضي الله تعالى عنها أما الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا طوافا
واحدا أو ما قوله صلى الله عليه وسلم أما بعد ما بال رجال يشترطون فيحوز أن
يكون معا حذوف فيه الفاء تبعاً للقول والتقدير فأنزل ما بال رجال كذا
في بعض النسخ وقد يقال ما حوز في الحديث الثاني يجوز في الحديث الأول
وقول عائشة وفي بعض النسخ أودور نحو ما خرج البخاري من قوله صلى الله
عليه وسلم أما موسى إلى آخر ما تقدم وفي بعض النسخ أودور نحو ما خرج
البخاري من قوله صلى الله عليه وسلم أما بعد ما بال رجال وقول عائشة أما
الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا طوافاً واحداً أو ما التفصيل الحج وفي
بعض النسخ غير ذلك (قوله كذا في آية البقرة) هي فأما الذين آمنوا
فيعلمون الحج ثم ثمان بقدر فهم يجعل أي فيفترق الناس أو يراى بالتفصيل
فيما ذكر أشياء مفصلاً كل منها من الآخر أو لم يكن ثم اجمال (قوله وقد
يترك تكرارها) أي في مقام التفصيل (قوله ويدل على ذلك) أي
القسم المحذوف ما ذكر في موضعه وهو والرايحون الحج (قوله فكأنه قيل
الح) برده عليه أن هذا يقتضي أن قوله والرايحون هو المقابل سقطت منه
أما الفاء لأنه لا محذوف للدلالة عليه بقوله والرايحون الحج كما قدمناه
أولاً فتأمل (قوله وعلى هذا) أي كونه قوله والرايحون في العلم الحج

الذين جمعوا بين الحج والعمرة
طافوا طوافاً واحداً وأنما
التفصيل فهو غالب أحواله
كما تقدم في آية لقرة ومنه
أما السبعة فكانت لما كبر
يعملون في البحر وأما الغلام
وأما الجدار لآيات وقد يترك
تكرارها استغناءً بذكر أحد
القسمين من الآخر أو يكلام
يذكر بعده في موضع ذلك
أنهم فالأول مغرباً بينها
الناس قد ساء لهم رهاس
ربكم وأنزلنا إليكم نوراً مبيناً
فأما الذين آمنوا بالله
واعلموا به فسيدخلهم في
رحمة منه ونفسل أي وأما
الذين كفر وأبانه فاهم كذا
وكذا الثاني نحو هو والذى
أنزل عليك الكتاب منه
آيات محكمات هن أم الكتاب
وأخر متشابهات وأما الذين
في قلوبهم زيغ فينبهون
ما تشابه منه ابتغاء الفتنة
والتفاهة تريد أي وأما
غيرهم فيؤمنون به ويكون
معناه إلى ربهم ويدل على

ذلك قوله تعالى والرايحون في العلم يقولون آتينا به كل من عند ربنا أي كل من التشابه والمحسوس من في
عند الله والایجاب بينهما واجب فكأنه قيل وأما الرايحون في العلم فيقولون وعلى هذا فالوقوف على الآيات

في موضع القسم الثاني قائما مقامه فالوقف على الا الله لان الراغبين عليه
 لا يؤولون فيكون قوله والراغبون في العلم الخ منقطعا عما قبله ويؤيده قراءة
 ابن مسعود ان تأويله الاعتماد الله بان النافية وقراءة أبي وابن عباس
 في رواية طما ومن عندهم يقول الراغبون ويؤيد مقابله أن الراغب لو لم يعلم
 المشابه لم يكن اقيد الرسول فائدة شترالك أهل أصل العلم بل الاسلام
 مطلقا في هذا الحكم الا أن يقال خسر الراغبون بالذكري لانهم أثبت على
 هذا الحكم قال انتهى قال السعد والحق أنه ان أريد بالمشابهة مالا سبيل
 اليه للخلق فالحق الوقف على قوله الا الله وان أريد به مالا يتضح بحيث يتناول
 الجمل والمؤول فالحق العطف اه (قوله وهذا المعنى) أي كون الذين
 في قلوبهم من يسع بقبول ما تشابه منه وغيرهم يؤمنون بأنه من عند الله هو
 المشار اليه في آية البقرة يعني فأما الذين آمنوا فبعلون الخ وعبر بالاشارة
 لعدم صراحة آية البقرة في المعنى المذكور لان انقسام الناس فيها الى
 قسمين في خصوص ضرب المثل بالبعوضة فما فوقها وبه يعلم ما في كلام شيخنا
 من المؤاخذه ثم هذا يقتضي أن المتبعين للمشابهة كفار لتصریح آية البقرة
 بالكفر وهو محمول على من وجدته في اتباعها المشابهة وتأويله كفر وهذا
 كما قال فتأملها (قوله وقد تأتي لغیر تفصيل) أي لالفاظ ولا تقدير ومتن
 التزم فيها التفصيل وقد ر في نحو أماريد فتأتم قد تكلف (قوله شرحه) أي
 بيانه (قوله فضل توکید) أي توکید افاضلا (قوله وأنه بصدد الذهاب
 الخ) هذا هو أن الذهاب لم يحصل بالفعل وهو خلاف ظاهر ذهاب (قوله
 عزيزة) أي لا بد منه (قوله قلت أماريد فتأتم) وجه التوكيد أن
 المعنى مهم ما يمكن من شيء فزيد ذهاب فقد علق ذهابه على وجود شيء ما وهو
 محقق والمعلق الى المحقق محقق ولذا رجحوا في بعد التي في الخطب أن تكون
 من متعلقات الجزاء لان اطلاق الشرط بالكلية أنسب بغرض التأكيد
 لانه أعظم شحقا وأيضا لا داعي لتقييد الشرط بعبودية البسمة والحمد لانه
 بخلاف الجزاء في دعواته في دعواته امتثال الحدیث (قوله في تفسيره) أي
 تبیین حاصل معنا لما يأتي في الشرح (قوله مدل) أي مفسح (قوله وهي قائمة
 مقامهما) قد يقال ان أماريد هم الامام مقامهما وما تقدم عن سيديويه في تفسير

وهذا المعنى هو المشار اليه في
 آية البقرة فتأملها
 وقد تأتي لغیر تفصيل نحو أماريد
 فخطا وأما التوكيد فقل من
 ذكره وقد أحكم الزنجشري
 شرحه فانه قال فائدة أماري
 الكلام أن تعطيه فضل توكيد
 تقول زيد ذهاب فاذا قصدت
 توكيد ذلك وأنه لا محالة ذهاب
 وأنه بصدد الذهاب وأنه منه
 عزيزة قلت أماريد فتأتم
 ولذلك قال سيديويه في تفسيره
 مهما يكن من شيء فزيد
 ذهاب وهذا النفس برمدل
 بقائدين بيان كونه توكيدا
 وأنه في معنى الشرط انتهى
 بتبنيات الاول ما ذكره
 من قوله أما كما هي لا يريد
 به أن معنى أما كعني مهما
 وشرطه لان أماريد فكيف
 يصح أن تكون بمعنى اسم
 وفعل وانما المراد أن موضعها
 صالح لهما وهي قائمة
 مقامهما

أما ردها ذهب لا يدل على قيامها مقامها وشرطها إلا أنه علا حظة شرط
 أما المحدثون بعد هذا سأل ثم رأيت في كلام ابن الحارث ما يؤيد هذا
 التخصيص قال حتى تفصل ما في من المسك من أقسام متعددة ثم قد
 ذكر الأقسام وقد ذكر قسم ويترك الباقي والتميز واحد من الفعل بعد هذا
 للحرى على طرفه واحدة كما التزموا حذفه من لقي الطرف إذا وقع حبرا
 والتمروا أن يقع بها من جوامها ما هو كالعوض من الفعل المحدثون
 والصحيح أنه جزء من الجملة الواقعة بعد الماء فقدم علم العوض العوضية
 وكراهه لموافاء أما ولتنبيه على أن ما بعد الماء هو النوع المقصود حسبه
 بالتفصيل من بين ما في الجملة الواقعة بعد الماء وكان قياسه أن لا يقع إلا
 من عود على الانتهاء لأن العوض الحكم عليه ما بعد الماء لكنهم قالوا
 ذلك في مواضع أيد ما من أول الأمر بأن التفصيل باعتبار المقادير التي دلت
 النوع عليها في الجملة الواحدة بعد الماء من كونه معولا أو مصدر أو غير
 ذلك بخلاف ما لا يتيم فلا تهر وأما إكرام الأمير ما كرهه ريدا اه مع بعض
 زيادة وحذف وصدر عبارته مسمى على أن التفصيل لا يرد لأما إذا تباين
 حلال الرأخ كما علمت (قوله تصحها معنى الشرط) الإصالة للبيان أن
 أريد بالشرط التعليق وحقيقة أن أريد به الأداة ومعناه التعليق وقد بحث
 في العلة بأنها إما تنبغ قيام أمامة أداة الشرط دون قيامها مقام فعله
 وتأمل (قوله من اسم واحد) أي أو ما هو بمنزلة كملة الشرط والحار
 والمحروروال الذي ما يسي واد المتع الفعلي ما كثر من اسم واحد أشكل قول
 بعضهم في دونه تعالى وأما الإنسان إذا ما تلاه ربه فأكرمه وبعده فيقول
 ربي أو كرم من أن الظرف متعلق بقول لأنه يلزم عليه الفعل على المتدا
 ومعمول الفعل فأنمله اه واختار في موضع آخر تعلقه بمصاف مقدر أي
 شأن الإنسان لأن بحوالته والقصة والخبر والبيان والحديث بحجور أعمالها
 في الظرف حاصلة لبعض معانيها الكون والحصول قال تعالى وهل أملك
 سألهم ادنوا إليه والحراب وهل أملك حديث صيفي إبراهيم المكرم
 ادخلوا عليه يعني والنبي رباة ولحق به في حكم الشيء الواحد بل كسر يرد عليه
 أنه لا يصح الإحصار من الشأن بأنه يقول ادلهي يقول بنفس الإنسان

لتصحبها معنى الشرط
 الثاني دونه من دونه تلو
 فلوها أنه لا يجوز أن يقع
 الماء أكثر من اسم
 واحد فلو قلت أريد طعامة
 فلا مأكل لم يجز كما نص عليه
 غيره

فالأولى جعل الظرف حالاً من الإنسان بنسبته إلى محلي الحال من المتدا
 ولا دفع الاعتراض بجعل يقول على تقدير أن (قوله لا يفضل بين أما وأفاء
 بجمله تامة) هـ هـ ماضية وهو من التنبيه الثاني وإنما أعاده لا جعل استثناء
 الدعائية واختارزب التامة عن جملة الشرط (قوله بشرط أن يتقدم الجملة الخ)
 يوجه بأن أما فاقمة مقام الفصل فلا يلحقها الفعل وفيه أن الدعائية لا تنحصر
 في الفعلية سم وقد يجاب بأن الاسمية أجريت بحري الفعلية لطرد الباب
 (قوله فروح الخ) هذا جواب أما وجواب الشرط محذوف مدلول عليه
 بجوابها هذا مذهب البصريين وصححه أبو حيان وغيره قال ابن هشام وإنما
 ارتكبت ذلك لوجهين أحدهما أن القاعدة أنه إذا اجتمع شرطان ولم يذكر
 بعدهما الجواب واحد كان الجواب لاسميهما الثاني أن شرط أما قد
 حذف فلو حذف جوابها لحصل اجتماعهما اه وزعم الاخفش أن الجواب
 المذكور لا تأوإذا الشرط معاً وأو على في أحد قوليه أن القاء جوابان
 وجواب أما محذوف وقوله الثاني كلاً أو أفاده الشمني قال المداميني ولقائل
 أن يقول لاسم أن الكلام من باب اجتماع شرطين بعدهما جواب واحد
 بل ما بعد القاء جوابان وان وجوابهما جواب أما وأفاء داخله على أن
 تقدروا الأصل هو ما يمكن من شيء فإن كان المتوفي من المقر بين خبرا وروح
 فأنيب أما من باب هو ما يمكن من شيء وقد تم على القاء خبر ياعلى قاعدة
 الفصل بين أما وأفاء فأتى فالأولى فالجواب أما والثانية فام جوابان
 فحذفت الثانية لأنها التي أوجبت النقل ولان الحذف بالتواني أليق (قوله
 اسم منصوب الخ) قال الرضى وقد تم على القاء من أجزاء الجزاء المفعول به
 والظرف والحال والمفعول المطابق والمفعول له وانما جاز هنا عمل ما بعد فاء
 الجزاء فيما قبلها مع امتناعه في غير ما لان القاء بعد أواخر حلقة عن محالها
 كما تقدم ولان التقديم لا غرض منه سبق ذكره فلا يلتفت معها إلى
 ذلك المانع العناني (قوله لفظاً ومحلاً) مثال الأول فأمّا اليتيم فلا تقهر
 وأمّا السائل فلا تهر ومثال الثاني وأمّا منعه تر بك فحدثت ولذلك قال
 الآيات (قوله اسم كذلك) أي منصوب لفظاً ومحلاً ومثاله الآيات من
 الأول ومثال الثاني أمّا الذي يكرمك مثا كرمه دما ميني (قوله بعد القاء وقبل

■ الثالث لا يفضل بين
 أما وأفاء بجمله تامة إلا أن
 كانت دعاء بشرط أن يتقدم
 الجملة فاصل نحو وأما اليوم
 رحلت فلهذا فلا مـ كذا
 ■ الرابع يفضل بين أما وبين
 الفاء بواحد من أمر ورسة
 ■ أحدهما المبتدأ كآيات
 السابقة ■ ثانيها الخبر نحو وأما
 في الدر فزيد ■ ثالثها جملة الشرط
 نحو فأما ان كان من المقر بين
 فروح ورب محبان الآيات
 ■ رابعها اسم منصوب لفظاً
 أو محلاً بالجواب نحو فأما
 اليتيم فلا تقهر والآيات
 ■ خامسها اسم كذلك معمول
 لحذف ية سره ما بعد الفاء
 نحو وأما زيد فأنسرية وقراءة
 بعضهم وأما ثمود فلهذا مهم
 بالانصب ويجب تقدير العامل
 بعد الفاء وقبل

ما دخلت عليه) بأن يقال هو يسهلهاهم (قوله لأن أمانيته عن الفعل
 الخ) هذا التعليل إنما يتبع وجوب تقدير العامل بعد المعمول ولا يتبع
 وجوب تأخره عن الفاء ولا وجوب تقديمه على مدحوله أو قد حُلل الأول
 بأن العامل المقدر هو الجواب في الحقيقة وبأنه لو تفرقت الفاء وبعد
 المعمول للزم الفصل بأكثر من واحد والثاني بأن سق المفسر بفتح السين
 التقديم على المفسر بكسرهما (قوله والفعل لا يل العمل) وأما ما يذكر من عمل
 في كل شيء فإما ليس له معنى وبطلان ما معنى في التعليل بأن أمانيته عن جملة
 الشرط لأنه لا يخلو قط فليس يحاور الفعل بتقدير كونه مقدما فلا أي لاهـ صل
 بالفاعل الواحد وتقدمه أو قد يدعى المظهر بأن الفعل الذي مات عنه أمالها
 لم يد كرسف مرفوعة عن أن يكون ماضيا بخلاف مرفوعة ريد كل يفعل
 فإما ل (قوله طرف) بالنعى الشامل للحرور كما مثل (قوله لما بها من معنى
 الفعل الخ) فعلى هذا يكون ماضيه عن فعل الشرط معنى وعملا وعلى الثاني
 معنى لا محالة (قوله أو لعن المحدث) أي الذي مات عنه وأولت ويصح
 الخلاف (قوله نحو أمالي اليوم فإني داهب الخ) لا ينبغي أن أقصد أن الذهاب
 اليوم والخروج في الدار هو داهب يؤيد مذهب المبرد ومن واقعه ولا يلتفت
 مع أمالها منع التقديم وإن تعد ذلك كونه لأعراض مهمة كالسبق (قوله هذا
 قول سيدي به الخ) قال الله تعالى إذا عرفت أن مذهب الجمهور في نحو أمالي
 اليوم فإني داهب كون الطرف معمولا لفعل الشرط أولا ما كل العامل
 بين الفاء وأما خرا عما في خبر فعل الشرط لا الجواب والفاء ليست مرآة
 من مكرها الأصل بل هي فيه داحلة على الجواب فتلخص أن الفاصل بين
 أمالي الفاء تارة يكون حراما من الجواب نحو أمالي فإني داهب أو التقدير مهما
 يكن من شيء فإني داهب وتارة تكون حراما من متعلقات فعل الشرط نحو أمالي
 اليوم فإني داهب أو التقدير مهما يكن من شيء اليوم وأمالي الفاء في جميع
 التراكميات فإني داهب على الجواب كالتأنيل الأخير أو على شيء منه كالتأنيل
 الذي قبله هذا كله على مذهب الجمهور وراه (قوله وحالفهم المبرد الخ) أي
 هو لو لم يعمل ما بعد أن يما قبلها مع أمانيته نحو أمالي فإني داهب قال
 أبو حنيفة ورواه المبرد في صحيحه ولا يفتي به في قياس صحيح قال ومدرج المبرد

ما دخلت عليه لأن أمانيته عن
 الفعل فكأنه فعل والفعل
 لا يل العمل سادسها طرف
 معمولا لا أمانيها من معنى
 العمل الذي مات عنه أو
 لفعل المحدث نحو أمالي اليوم
 فإني داهب وأمالي الدار
 ريد الحاضر ولا يكون العامل
 ماضيا لأن حراما لا يقدّم
 علم ما قبل ذلك معمولا هذا
 قول سيدي به والمأني
 والخمسة ورواه المبرد
 وإن درست به والقراء
 والمفسر

إلى مذهب سيبويه فيما حكاه ابن ولاد عنه وقال الزجاجة رجوعه مكثوب
عندي بخطه اه سيبويه فاعلم أن محض التثنية ليست في الظرف فقط وان
أرهمه سيبويه المارح نعم تخصيص الظرف قول آخر حكاه السيبويه بعد
ذلك قال شيخنا وهل هو أي قول هؤلاء بساء على جواز تقدمه أو اتوسع
في المعمول راجعه اه والمثاني هو الظاهر أو المتعين (قوله سمع) أي على
قوله وضعت والراجح الكثير الرفع لقوله الرضي عن سيبويه (قوله بالنصب)
أي على أنه مفعول للفعل المحذوف الذي ثابت به أم هو ذكرت لا بأما
قياسا على نصبها في الظرف كما مر آتيا لان الحرف لا ينصب المفعول به وان
نصب الظرف لثبوتها عن فعل كما سيذكر المارح ذلك تبعاً للفتى وغيره
وقال الرضي على أنه مفعول به لما بعد الفاء لان معنى ذو عبيد بملئكم ومعنى
أفضلها أعلمها في الفضل (قوله وعلى ذلك) أي جواب تقدير ما يليق بالمثل
(قوله فهو أحسن الخ) أي لا طاراده في كل موضع وأصله الفعل في العمل
(قوله منه مفعول مطابق الخ) فانه لا يتأتى في نحو أمال العلم فذوعلم أو فانه عالم
أو قل اعلم له لوجود المسامحة من عمل ما بعد تالي الفاء فيها قبله وهذا على مذهب
الجمهور وفيه ما مرد ما بيني (قوله أو مفعول لأجله) أي للفعل المحذوف
والتقدير به ما ذكرت أحد الأجل العلم وقوله وحال أي من مفعول الفعل
المحذوف والتقدير به ما ذكرت شيئاً حال كونه عالماً لئلا يكون تقدير المفعول على
هذا معرفة أولى لئلا يكون صاحب السال معرفة (قوله ليست العامة) أي
فيها بعد ما مطابق لان الأصل في العامل الاطراد أو أمال لا تعمل في المفعول
به فأنظروا أن غيره كذلك (قوله التي) اسم ليس لانعت أم (قوله أم
المنقطعة) أي مجرد الاضراب وتسميتها بمنقطعة على رأي الكوفيين وأما
البصريون فلا يسهون أم التي مجرد الاضراب متصلة ولا منقطعة كما صاف
(قوله وما لا سعة هامة) أي التي استهفهم بها وحدها ان جعلت ذام موصولة
أو مفعول ذان ركبت ذامع أو جعل الجموع اسم استهفهم (قوله الأروى)
نعت ميم (قوله عارضت) أي ارتفعت بحيث تقابل الرأس فيضحي بفتح
الحاء المهملة مضارع ضحي بكسر هاء وفتحتها أي برز وتخصر بالحاء
المججمة وفتح الصاد المهملة مضارع خصم بكسر الصاد أي آلم بالبردى

دليل على أنه لا يلزم ان
يقدر به ما يمكن من شيء بل
يتوزان بقدر غيره مما يليق
بالمحل اذا التقدير هنا معها
ذكرت وعلى ذلك فيخرج أمال
العلم فاعلم وأما عالما فاعلم
فهو أحسن مما قيل انه مفعول
مطابق مفعول لما بعد الفاء
أو مفعول لأجله ان كان معروفا
وحال ان كان منكرا وفيه دليل
أبضاعة على أن أمال ليست
العامة فلا يعمل الحرف في
المفعول به السادر ليس
من أقسام أمال التي في قوله
تعالى أماذا كنتم تعملون
ولا التي في قول الشاعر
أباخرشة أما أنت ذانفر
بل هي فمما كلفنا والتي في
الآية أم المنقطعة وما
الاستهفامة أدخمت الميم
في الميم والتي في البيت هي
أن المصدرية وما المزيدة وقد
سبق الكلام عليها في باب
كان السامع وقد تبدل مع
أما الأولى بام الاستعقالات
لأنه ضعيف كقوله
رأت رجلا يما اذا الشمس
عارضت فيضحي واما بالعشي

• (ولولا لولا ما يلزم ان الابتداء اذا امتناع لوجوده عندا) • أي لولا لولا ما استعمالا • أحد ما أن بدلا على امتناع شيء لوجوده غيره وهذا ما أراد بقوله اذا امتناع لوجوده عندا أي اذا ربطا امتناع شيء بوجوده غيره ولا زما بينهما وبينه متضبان حيث مبتدأ بمتزايين حذف خبره غالبا (٥٨) وقد مر بيان ذلك في باب المبتدأ

أطرافه اه شئ فسط البعض بخصر بالحاء المهملة خطأ وكذا ما انتضاء
 صبيحة من أن قول أي العلاء المعري
 لو اختصرتم من الاحسان زرتكم * والعتب يهجر لا فراط في الحصر
 بالحاء المهملة خطأ وانما وبالحاء المعجمة (هائدة) قد تحذف أم أو يطرده
 ذلك قبل الامر والنهي نحو وورثك فكر وثابت فطره والرخرة فاحصر
 فبدل فليفرحوا ولا يقال زيد افتربت ولا زيد اقصر به بتقدير اما
 انظر حاشية السبوطي على المغني (قوله الابتداء) أي المبتدأ كما يشير اليه
 الشارح والاف في عقد التثنية (قوله ولا زما) عطف تفسير على ربطا (قوله
 في باب المبتدأ) أي عند قول المصنف وبعد لولا غاليا الخ (قوله لولا
 الاضاحه) بصاده وحلة وخاء معجمة أي اذا سماع وقوله في الرضاء متعلق
 بقوله رضاء (قوله وان كان متنيا) هذا متباين وقوله وان كان المتاني متباينا
 فالضهير في قوله وان كان متباين يرجع الى المتاني ومن المعلوم أن لم لا تدخل
 على المتاني فقول البعض تعالينا قوله وان كان متنيا أي بفعل فان كان
 متباين ما امتنع الادم لا وقع له وقيل في الهمزة نفي المتاني متباين يكون
 بما وهو لما مر صريح الشارح ولا يجوز لولا لاقت ولا تعدت (قوله وك
 موطن الخ) تقدم الكلام عليه في حروف الجر (قوله وتخو لولا فضل الله
 عليكم ورحمته الخ) أي لفعلكم وعاجلكم بالعقوبة (قوله التخصيص)
 مبالغة المحض يقال حظه على كذا أي رغبه في فعله فادأريذنا كبعد
 التعريب والمبالغة فيه تيل حظه (قوله الموازنة لها) أي له لا (قوله لست
 امر من امر بمعنى ميز (قوله وهلا) عطف على الفهم الجوز ولا إعادة
 الجار لحوار ذلك عند التناظم كمر (قوله وأوليتها) أي هذه الأدوات
 الخمس (قوله الفاعل) أي ظري اذا انطلي لا يطلب (قوله أي الفاعل الخ)

وجزما الجواب لوجه سذرا
 بماض أو مضارع مجزوم
 بل قد كان الماضي متناظرا
 بالاء غالبا محذورا لولا أنهم
 لذلك وغيره وشوقه
 لولا الاضاحه او شاة لكان
 لي من بعد محط في الرضاء
 رضاء • وان كل متباين متناظر
 مها غالبا محذورا لولا فصل
 انه عليك ورحمته موزكا
 منكم من أحد أبدأ وقوله
 والله لولا الله ما عندنا
 وقوله
 لولا ابن أرس نأى ما خبي
 صاحبه وقد يقرن المثنى
 كقوله
 لولا رجاء لقاء الظاهر لما
 أنفت نواهم لبار واولا حسدا
 وتبين كلهم المثلث كقوله
 لولا خير ما فاني كنت متصرا
 وقوله
 وكم لو لا ي طمعت ك
 هوى بأحراره من فنة البقي

هوى • وادخل على الجواب دليل حاز حذو وتخو لولا فضل الله عليكم ورحمته وأن الله تواب حكيم قال
 والاسمه مال • الثاني أن بدلا على التخصيص فيختص بالجل الفعلية وبشاركم اه ذلك دلا ولا الموازنة
 لها أو بالاختصاص وقد أشار الى ذلك بقوله (وبما التخصيص موزولا • ألا وأوليتها الفعل)
 أي المضارع أو ماقى تأويله وتخو لولا تستغفرون الله وتخو لولا أنزل علينا الملائكة وتخو لولا ما تينا بالملائكة
 وتخو قوله هلا تسم أو ألتسم أو ألتسم قد دخل الجنة وتخو لا تقاوتون توفاكم سكتوا أعانهم .

والعرض كالتخفيض إلا أن العرض (٥٩) طلب بلين والتخفيض طلب بحث (وقد يلزم) أي قد يلزم هذه

الأدوات (اسم بفعل مضمر)

عاق أو بظاهر مؤخر

فالأول نحو قولك * لا زيدا

نضرب فزيدا علق بشـ فعل

مضمر بمعنى أنه مفعول للفعل

المضمر والثاني نحو قولك * لا

زيدا تضربه فزيدا علق بالفعل

الظاهر الذي بعده لأنه

مفرغ له * تقيها * الأول

ترده هذه الأدوات للتوبيخ

والإنديم فتخص بالماضي

أو ماضي تأويله ظاهرا أو

مضمر نحو قولك * لا زيدا

بأربعة شهداء فزولا نصرهم

الذين اتخذوا من دون الله

قربانا لله ونحو قوله

تعدون عقر النيب أفضل

مجدكم * بنى وطرى لولا

السككى المنعها * أي لولا

تعدون السككى * بمعنى لولا

عددتم لأن المراد توابعهم

على ترك عدته في الماضي

وإنما قال تعدون على حكاية

الحال ونحو قوله

أتيت بعبد الله في القدم وثقا

فولاسعبد إذا الخيانة والغفيل

أي فولاسرت سعيها

بالباني قد يقع بعد حرف

قال الفارسي قال سيدي يدانها أي الأدوات المذكورة كلها للتخفيض

سواء ولها مض أو مضارع وأبو الحسن بن بابشاذان ولهم المستقبل كن

تخفيض الفاعل على الفعل لبقوله نحو هلا تضرب الماص وأن ولهم الماضي

كن توبيحا للتخفيض لا منافع طلب الماضي نحو قولك ضربت الماص أي لا

شيء ماضر به وقال سيدي يدان ذات الماضي فلا بقوت مثل فعله اه ولا يبعد

عندي أنهم بالاشترائه إذا دخان على الماضي كن توبيحا على ترك الفعل

في الماضي وتخفيضه على فعل مثله في المستقبل فتدبر (قوله والعرض

كالتخفيض) أي في كون كل طلبا (قوله وقد يلزم الخ) قال في المعنى وقد

فصلت من الفعل باذو باذامعوا ولهم وبجمله شرطية معترضة فالأول نحو

ولولا إذ نعتهم وقام فلولوا إذ جاءهم بأسنا تضربوا والثاني والثالث فلولوا

إذا بلغت الحاقوم إلى صادقين المعنى فلو لا ترجعون الروح إذا بلغت الحاقوم

إن كنتم غير مبررين وبنو حاتم كنكم أنكم تشهدون ذلك ونحن أقرب إلى

المتضرر منكم بعلنا أو باللائكة ولكنكم لا تشهدون ذلك ولولا الشائبة

تأكيد للأول اه والقسمان الأولان يشملهما النظم (قوله مضمر) أي

نحو قوله بدل عليه الكلام لفظا نحو هلا زيدا مضر به أو معنى نحو هلا زيدا

غضبت عليه أي هلا أهنت زيدا أرتركت زيدا أو قوله أو بظاهر أي

مذكور (قوله للتوبيخ) أي الماوم على ترك الفعل والتنديم أي الإيقاع

في الندم وجعل شيئا والبعض العطف من عطف الملامز وم على اللازم

وجعله من العكس صحيح بل أظهر (قوله تعدون عقر النيب) جمع ناب وهي

النساقة المستنة وضو طرى بالاضاد المجمة والطاء المهملة المرأة الحقةاء

والسككى الشجاع المسككى في سلاحه والمقع الذي على رأسه بيضة حديد

شمى (قوله بمعنى لولا عددتم) وإنما لم يقدّر عددتم من أول وهلة لأنه لا دليل

عليه إذا فعل المذكور والمنع بالمدحوف مضارع (قوله لأن المراد الخ) قال

الدهاميني يصح أن يراد تخفيضهم على عدته في المستقبل وهو متضمن

للتوبيخهم على تركه في الماضي (قوله في القدر) بكسر القاف سير من جلد غير

مذبوغ سم (قوله في قدر المضمر) أي الفعل المضمر (قوله أرسات) في محل

نصب مفعول ثالث لينبت وقوله بشقاعة أي بلدى شقاعة يشفعها (قوله

للتخفيض مبدأ أو خبر فيقدر المضمر كان الشائبة كقوله ونبت ليلي أرسلت بشقاعة إلى في لا نفس ليلي شقاعة

أى أنه لا كان الشان نفس لى شفعها، الثالث المشرر أن حروف التخصيص أربعة وهى لولا ولولا وما ولا
والأما تشديد وإيهان الميز كفى التسهيل والكافية سراجاً وأما (٦٠) ألبا التخصيف فى حرف عرض

أى. لا كان الشان نفس ليل شفيعها) أى ليحصل القام ولا به لا أكرم عليه
مها حتى يشفع له عنده يدل قوله بعد هذا البيت
أ أكرم من ليل على فنتفى به الجاه أم كنت امرأ ألعيا
فتمس مبتدأ وشفعها خبراً وبالعكس والجملة خبر كالمشافة المحذوفة
وكان مناجية كقول قوله. وهذا حرف التحضير وانما لم يقدر بكون من
أول وهلة لأن الله ودى غير هذا الموضع قد ذكر كان تحمل عليه هذا الموضع
وقيل التذيرة لا تشفع نفس ليل لأن الاضمار من جنس المذكور أنيس
قال في المغنى وشفعها على هذا خبر المحذوف أى فى شفيعها (قوله ويحتمل
أن يكون الخ) استشكل بتلط من التحضير عليها وأجيب بأن المراد
مرء بمجموع الأدوات الخمس (قوله وقرب معناه من معناه) لا اجتماع
الماء تنبيى مطلق الطلب (قوله أصل لولا ولوا الخ) عبارة الفارضى
والاحود أن أدوات التحضير كلها مفردة وقيل مركبة فلهذا لم يزل ولا
الناهة ولولا ولوا من لور حتى التنى والأما تشديد من أن ولا قبلت التون
لاما وأدغمت وقبل أصلها املا اه وقيل قبل ذلك ألا المحذوفة بسيطة
فى التحضير وقبل مركبة وأما التى لا مرض وألا الاستفاحية فبسيطة
كما سبق فى باب لا اه (قوله لولا وقوله أى تعذر وقوله دره القوم) قال
فى القاموس الدرر اليسل والروح فى التناء وشعرها (قوله فتقول بالولم)
فتكون لولا متناحية داخلية على لا التافية وقوله أو يجعل المختصة بالاسماء
فتكون لولا الامتناعية والدليل على حملها بأنها حذفت العينين الباقى
وقرن حواشيها باللام

• (الاجبار بالنهي والالف واللام) •

ثم لما أتى ومشي الذي وألقى وجعه ما وأما غير ذلك من الموصولات فلا يخبر
 به (قوله للشيبة) فأتى أخيراً من زيد من قام زيد بالذي أخبر عن زيد بسبب
 التعبير عنه بالذي وقال ابن الحارث أنما بابا إلا - تعانة أي أخبر عن زيد
 متوصلاً إلى هذا الخبر المقصود بالذي وقال أبو حنيفة أنما أعني عن

فذلك رواها مع حذف
التخصيص يحتمل أن يريد أنها
قد تأتي للتخصيص ويحتمل
أن يكون دكرها معه
لما شاركها في
الاختصاص بالفعل وقرب
معناها من معانها وقد يؤيد
قوله في شرح الكافية والحق
بحسب و التخصيص في
الاحكام اصنافاً لا
المعنى واما العرض فهو ألا
تروى بامانة أصل لولا
ولم يأت ركبت مع لا واما رها
مركبة من هل ولا ولا يحور
أن تكون هـ لا فأبدل من
الهاء حمزة وتبدل الفعل
لا غير مع ممة تخصيضا
بقوله

أنت المبارك والمجود سيرة
لولا تقوم به اليوم لا تحتهوا
فتقول بل ولم أی لولا تقوم أو
تجعل المحنة بالاسماء
والنعل - لانه قدرة على
حدث جمع بالعبدي والله
فعلى اعلم

(الاحبار بالمدى والالف

واللام) الباء في قوله بالذي السببية لا التعليلية لدخولها على المعبر عنه لان الذي يجعل في هذا الباب مبدأ لا خبرا كما استغف عليه فهو في الحقيقة مخبر عنه فاذا قيل اخبر عن زيد من قام زيد ما لم يفي

سم وعلى الاخير عن في قوائمه من زيد مثلاً بمعنى الباء وأشار في التوضيح
الى أنه تعالى بخذوف حال أي بعبراً بهذا اللفظ (قوله أخبر عن مسمى زيد
بواسطة الخ) يعني أن مسمى زيد يتخبر عنه بمعرأته بالذي وتخبر عنه بمعرأته بزيد
(قوله وضعه النحويون الخ) وينوه على أبواب النحويين الفاعل والمبتدأ
والخبر ونحوه ما وجميع المفعولات وغيرها التي كثرها الطالب من استخراج
الاحكام النحوية وليكون له بالامتحان مله يكتفي بها على التصرف فانهم
اذا قالوا أخبر عن الاسم الفلاني من الجملة الغلانية بالذي بعد سانهـم
طريقة الاخبار به فلا بد من تذكرة كثير من المسائل وتدقيق النظر فهم احدثي
يعلم هل ذلك الاسم ما يصح الاخبار عنه أو يمنع (قوله للتدريب) أي القرن
والجواب بـ (قوله كما وضع المتصر بفيون الخ) فكما يقال على جهة الامتحان
للتأطاب كيف تبني من قرأ مثل جعفر واسمهم يقال كيف يتخبر عن هذا
الاسم بالذي ونحوه فكما لا يحسن أن يبني من اللفظة غيرها الا من برع في
التصريف لا يعرف حقيقة الاخبار بالذي ونحوه الا من تسبغ في علم العربية
اهـ سـ مـ و يـ واذا ثبت من قرأ مثال جعفر قلت قرأ والاصل قرأ أم حزق
فقلبت الثانية بـ ثم الباء ألفا وفي الاشياء والنظائر النحوية السبوطى قال
ابن جني قال أبو علي الفارسي سألت ابن خالويه بالاسم عن مسألة فصار
السؤال بعد أن أعده ثلاث مرات وهي كيف تبني من وأي مثل كوكب على
قراءة من قرأ قد اطلع بنقل حركة الهجزة على الدال وحذفها ثم تجتمع بالواو
والنون ثم تضمة الى نفسك وجوابها أنه في الاصل وواي نحو كوكب
فاقلبت الباء ألفا لتضمر كها وانفتاح ما قبلها فصار وواي نقلت حركة
الهجزة الى الواو الساكنة وحذفت فصار وواي فاجتمع واو وان في أول
الكلمة فقلبت الاولى هـ مرة فصار واو فاذا جمعت بالواو والنون قلت أو و
يحذف الالف لانهما ساكنة مع واو الجمع كافي معطفون فاذا أضفنه
الى نفسك قلت أو يـ يحذف نون الجمع للاضافة وقلب واو الجمع ياء لاجتماعها
مع الباء وسبق احداهاـ ما بالسكون وادغام الياء في الياء اهـ ملخصا
وهذه القصص مما يؤيد عن ابن هشام في المعنى ابن خالويه من النسخة المصغرة
(قوله باب التسبك) أي سـ بـ كـ لـ مـ نـ كلام آخر كما أفاده الشارح على

أخبر عن مسمى زيد
بواسطة تعبيرك عنه بالذي
وهذا الباب وضعه
النحويون للتدريب
الاحكام النحوية كما وضع
التصريفون مسائل القرنين
في القواعد التصريفية
وبعضهم يسمى هذا الباب
باب السبك قال الشارح

وكثيرا ما يصار الى هذا الاحتمال لعدم الاحتصاص أو تقوى الحكم (٦٢) أو شوق السامع أو إرادة المصنف

التوسع (قوله وكثيرا ما يصار الى هذا الاحتمال) أي لا يقيد كونه عن مسمى
اسم في تركيب آخر فاهم (قوله لعدم الاحتصاص) كقولك الذي ما يزيد
وداعلى من قال قام مجرور أو قال قام زيد ومجرور أو إرادة الثالث في الصائم
(قوله أو تقوى الحكم) لأن في هذا الاحتمال ما يرد إلى الله ويرى إلى الظاهر
هو وأرى عما فيه استناد واحد (قوله أو شوق السامع) كقول واحد ما يذوق
صالح عليه الصلاة والسلام

والذي حاربت العربية فيه * حيوان مستحدث من حماد

اس عارى (قوله مل) لظاهره وحيوت تعديم المترادف في هذا الباب على الخبر
وعلمه نص جماعة من النحاة وفي النسخ أن ذلك على جهة الأولى والاحسن
وأما نصع أن يقول زيد الذي صرب عمرا وعلى الخوارزمي زيادة المرادى
(قوله وما راهما) أي من قبة الجملة (قوله عاندها) ما معطى التكملة
أي حذف الاسم الذي يكمل به الكلام بعد تركب الاحتمال وكلامه يعيد
أن الصير الذي يجعل الاسم المأخوذ من مطاوعة للوصل له كونه عانده
ويلزمه حذف الجملة وركوبه عانده عانده على عائد لأن الموصول في حكم
العائد ولو حذف منه من معكم أو حطاط وأما ما عاندهم مطاوعة للغير في
التكلم والحطاط كل قال في الاحتمال من ما صربت لسخ الذي صربت
أنت عن ما صربت بالصم الذي صربت أما كذا في المرادى واعلم مع
الحق ورد له أمع تنوع يرهم أمت الذي قام وأب الذي قب لانه يلزم هنا
أن يكون فائده الخبر ما في المتعدد وذلك خطأ بخلافه هناك * واعلم أنه
لو كان الاحتمال عن زيد من حاميد ومجرور وحسنو كية الخلف المترادف
المصلية ووس المعطوف عليه فيصع العطف قول الذي حاهو ومجرور زيد
دله طه وتوكيد للصير المستر الذي هو حذف وأملو كن الاحتمال عن زيد
من صربت زيد ومجرور واحتج إلى إعادة الخار في العطف على الخلف ما
على اشتراط ذلك في العطف على الصير من الخبر وتقول الذي صربت
وتعمر زيد وهكذا اه اس وقوله لانه يلزمه أن يكون فائدة الخبر ما في
المتدالة حيث يدعى السكام والحطاط قبل الخبر (قوله فيما كان له)
متعلق بحذف وقوله أو غيرهما كالمندثرة والخبرية (قوله بمصدر الجملة الخ)

انتهى والكلام في هذا
الباب في أمرين الأول
في حقيقته ما يجزعه عنه
والثاني في شروطه وقد
أشار إلى الأولى بقوله

(بما ملأ أسمع به الذي صرب

عن الذي مستأول استقر)

ما موصول مستأول وحبر حرا

ومستأول من الذي الثاني

والذي الأول وأشاني في

النسب لا يحتاج إلى صلة

لانه إنما أراد بقاء الحكم

على إعطاه ما أنهم أمره ولان

والقدير ما ملأ لأن آخر عنه

بهذا المعطى أعني الذي هو

حبر من أدنى الذي حال

كونه مستأول استقر أولا (ومر

سواهما) أي ما سوى الذي

حبره (فوسطه صله) عاندها

وهو صير الموصول (حذف

معطى التكملة) وهو الخبر

فيما كان له من فائدة أو

مفعولية أو صيرهما

(بحر الذي صرب به زيد هذا

صير من زيد مكان فادر

المأخوذ) أي إذا قيل أن

أحمر عن زيد من صربت

زيد أفاض الذي صرب به زيد فتر الجملة بالذي مستأول وتؤخر زيد وهو الخبر عنه فتجوز خبرا عن
الذي وتجعل ما به ما ملأ الذي وتجعل في موضع زيد الذي آخره ضميرا عانده على الموصول ولو قيل لك أحمر

عن النساء من هذا المثال قلت الذي ضرب زيداً أنا فقلت به ما ذكر إلا أنباء شديدة متصلة لا يمكن تأخيرها
مع بقائه الاتصال وإن قيل أخبر (٦٢) عن زيد من قولك زيد أبوك قلت الذي هو أبوك زيد أو عن أبوك

قلت الذي هو زيد أبوك
(وبالذين والذين والتي *
أخبر مراعياً وفاقاً للثبوت)
وهو ما قيل لك أخبر عنه في
التثنية والجمع والتأنيث
كما تراعى وفاقه في الأفراد
والثبوت كبر فاقبل لك أخبر
عن الزيد من شدة وبلغ
الزيدان العبرين رسالة
الذين بلغا العبرين رسالة
الزيدان أو عن العبرين
قلت الذين بلغهم الزيدان
رسالة العبرين أو عن
الرسالة قلت التي بلغها
الزيدان العبرين رسالة
فتقدم الضمير وتصله لانه
إذا أمكن الوصول لم يميز
العدول إلى الفصل وحينئذ
يبيح حذفه لانه جائد متصل
منصوب بالفعل ثم أشار
إلى الثاني وهو ما في شروط
الخبر عنه بقوله

(قبول تأخير وتعمير فاعلم)
أخبر عنه هنا قد حتماً

بحالته خمسة اتصال تصدير الجملة بالذي وتأخير زيد ورفعها وأشار إليه
بقوله فتجعله خبراً عن الذي وجعل ما بينهما ماصلة وأن تجعل في مكان زيد
الذي تلتزم عنه ضمير ما يطابقه في معناه وإعرابه (قوله قلت الذي هو زيد
أبوك) سواء بالذي زيد هو أبوك بتأخير هو عن زيد أبوك في موضع الخبر
عنه (قوله وبالذين الخ) ظاهر كلام المنقذ والشرح لا يقيد جواز الانخبار
بالتثنية واللاقي ويقيد به قول التوضيح باب الانخبار بالذي وفروعه لأن التي
وفروعه من فروع الذي اهـ سم ولوقال المصنف وفروعه للذي فتشوا التي
لندخل في كلامه اللتان واللاقي واللاقي والأول (قوله في التثنية الخ)
مما عاق بقول المصنف وفاق بمعنى الموافقة (قوله فإذا قيل لك أخبر الخ)
وإذا قيل لك أخبر عن الهندات من ضربت الهندات قلت اللاقي ضربت
الهندات قال في الارتشاف ويستوى الموصول بغيره في الانخبار فإذا
أخبرت عن الذي من ضربت الذي ضربته تقول الذي ضربته الذي
ضربته اهـ فافهم فتجعل مكان الموصول وسلته ضمير الانعامات واحد وتجعل
الموصول وسلته ضميراً كما في الجمع قال سم قياس ذلك أن يقال في الانخبار
عن الذي من قولك الذي في داره زيد عمر والذي هو عمر والذي في داره زيد
(قوله فتقدم الضمير وتصله) مراده بالضمير ضمير العبرين في مثال الانخبار
عنه سم وضمير الرسالة في مثال الانخبار عنها أي وكان حق الضمير لولا وجوب
الاتصال حيث أمكن أن يكون مكان مرجعه متصلاً لكونه مخافه (قوله
وحيثئذ) أي حينئذ قدمت الضمير وسلته (قوله قد حتماً) خبر قبول وألفه
للإطلاق وإن زعم السندوبي أنه للتثنية (قوله الأول بقوله التأخير) ليكون
خبر إيفان الخبر هنا واجب التأخير عنه الجملة (قوله فلا يخبر عن أيهم الخ)
كذا لا يخبر عن ضمير الفصل ثلاثاً يخرج عماله من لزوم التوسط اهـ ذكرها
وهو غريب على القول بأنه اسم أعاصير على الصحيح من أنه حرف على صورة
ضمير الرفع المنفصل لعدم الانخبار عنه لعدم أهميته اللازمة للخبر عنه ثم من

كذا الغنى عنه بأجنبي أو
بضمير شرط فراع ما عوا) اعلم أن الانخبار أن كان بالذي أو أحد فروعاً شريطة للخبر عنه من جهة أمور
الاول قبوله التأخير فلا يخبر عن أيهم من قولك أيهم في الدار لأنك تقول حينئذ الذي هو في الدار أيهم
فتخرج الاستفهام عماله من وجوب الصدرة وكذا القول في جميع أمهال الاستفهام والشرط

ايجاز تقديم الخبر في هذا الباب كان مفعول والمبرد أجاز الاخبار عن
 أيهم ونحوه مع التقدم على المبتدأ فيقال أيهم الذي هو في الدار على أن أيهم
 خبر مقدم (قوله وكما الخبرية وما التجبسية) فلا يقال في كم عبدل وما أحسن
 زيد الذي هو ل كم عبد ولا الذي هو أحسن زيد ما (قوله وشبه الشأن)
 في جوده من لازم المصدر نظرا لأنه يقتضي أن العوامل لا تسبق عليه وقد قلنا
 في قوله إذا مت ككن الناس تصقان أن اسم ككن خبر شأن وفي قوله تعالى أن
 الحمد لله أن اسم أن خبر شأن قوله ابن جماعة وحيد فابتاع الأخبار عنه
 أسماء والملازم عليه من تقديم مفسره الذي هو مرجعه عليه مع أنه يجب
 تأخير عنه أذهه ومما يعود على متأخر افتقار رتبة (قوله فلا يخبر عن الحال
 والغير) لا يك لو قلت في جازم يذاحكوا ملكك تبين نجسة الذي جاء
 زيد يا يا ضاحك والتي ملكك تبين يا يا نجسة كنت نصبت
 الضمير المنفصل في الأول على الحال وفي الثاني على التمييز وذلك منع من
 السند وفي فان قلت هل يجوز ذلك على من ذهب من جواز تعريفه ما قلت لم
 أراه متوقفا والظاهر نعم لأن الحكم يدور مع العلة وجودا وعدما فقدر اه
 (قوله لم يذكر في التسهيل) أي استغناء عنه بالشرط الرابع الاتي المعبر عنه
 في التسهيل بقوله منوباً عنه بضمير قال شراؤه بوحيان ومتابعوه المرادى
 وابن عتيقيل وناطر الجليش والشمى والمقط له أي عن ذلك الاسم الذي تريد
 أن تحصر عنه وتحرز بذلك من الأسماء التي لا يجوز إسمارها كالحال
 والتمييز والأسماء العامة لعمل الفعل نحو واسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة
 المبالغة والمصادر والصفات المشبهة وأسماء الأفعال كداني التصريح
 وانما لم ينسب الضمير عن الأسماء العامة لعمل الفعل لأن ضميرها لا يعمل
 عملها وأخراجها بالشرط الرابع كما مر أولى من إخراجها بالشرط الثاني
 كما صنع البعض (قوله قبول الاستغناء عنه بأجنبي) أي صحة وضع أجنبي
 موضعه وهذا يفيد جواز الاخبار عن ضمير الغائب الذي يجوز الاستغناء
 عنه بأجنبي وله صورتان أحدهما أن يكون عائدا لاسم من جملة أخرى فتعبر
 أبدا كرا نسان فتقول لقيه فيجوز الاخبار عن الهاء فيقال الذي لقيه
 هو ومرح بذلك المنف والآخرى أن يكون عائدا على بعض الجملة الألف

ولم الخبرية وما التجبسية
 وضميرها شار فلا يخبر عن
 شيء مما ذكره في
 التسهيل أن الشرط أن
 يقبل الاسم أو خلفه التأخير
 وذلك لأن الضمير المتصل بخبر
 عنه مع أنه لا يتأخر ولكن
 يتأخر خلفه وهو الضمير
 المنفصل كما مر في الثاني قوله
 التعريف لا يخبر عن الحال
 والتمييز لأنهما ملازمان
 لا تشكرك فلا يصح جعل الضمير
 مكانهما لأنه ملازم للتعريف
 وهذا القيد لم يذكر في
 التسهيل إنما لقبول
 الاستغناء عنه بأجنبي
 فلا يخبر عن اسم لا يجوز
 الاستغناء عنه بأجنبي

ضمير كان أو ظاهراً أو ضميراً كان من نحو زيد ضربته لانه لا يستغنى عنه بأجنبي كعمرو وبكر فلو
أن خبرت عنهم ألقاب التي زيد ضربته وظاهر الضمير المنفصل هو الذي كان متصلاً بالفعل قبل الاخبار والضمير
المتصل الآن خلفه من ذلك الضمير الذي كان متصلاً بضمه وأخرته ثم هذا الضمير المتصل ان قدرته رابطاً بالخبر
بالمبتدا الذي هو زيد بقى الموصول (٦٥) بلا عائد وانخرمت قاعدة الباب وان قدرته عائد على

الموصول بقى الخبر بلا رابط
والظاهر كسهم الأشار في
نحو وليس التوقى ذلك
خبر وغيره مما حصل به
الرابط فانه لو أخبر عنه لم
يحدثوا السابق وكلاهما
او انوعه في الأمثال نحو
الكلاب في قواه الكلاب
على البقر فلا يجوز أن تقول
التي هي على البقر الكلاب
لان الكلاب لا يستغنى عنه
بأجنبي لان الأمثال لا تغير
في الرابع قبوله الاستغناء
عنه بالضمير فلا يخبر عن
الاسم الجور ويصحى أو بعد
أو بعد لان لا يجوز
الا الظاهر والاخبار
يستدعي اقامة ضمير مقام
الخبر عنه كما تقدم في نحو
قولك سر أبازيد قرب من
عمرو والكسر ميم يجوز

ضمير يحتاج اليه للرابط نحو ضرب زيد غلامه فلا يمتنع على مقتضى كلامه
الاخبار عن الغلام لانه يجوز أن يخافه الأجنبي نحو الذي ضرب زيد غلامه
هو اه مرادى ويقتضى أيضاً عدم جواز الاخبار عن الضمير في قائم
اذ لا يستغنى عنه بأجنبي لا يجوز زيد قائم عمرو سم (قوله ضمير كان
أو ظاهراً) نعم في الاسم الذي لا يجوز الاستغناء عنه بأجنبي (قوله
المتصل الآن) أي بالفعل (قوله وان قدرته عائد على الموصول الخ) ولا يجوز
تقديره رابطاً له لان الضمير الواحد لا يعود اثنتين نعم كان ممكن جعله
لاحدهما وتقديره عائد الآخر عما يناسب الحال سم (قوله كسهم الأشارة
الخ) فلا يقال الذي لباس التوقى هو ضمير ذلك (قوله وغيره مما حصل
به الرابط) فلا يخبر عن زيد من زيد ضربته زيداً فلا يقال الذي زيد
ضربه زيد لان زيد رابط (قوله التي هي على البقر) كان المناسب التي اياها
على البقر لان الكلاب منصوبة (قوله الاستغناء عنه بالضمير) خرج مالا
يجوز ضميره كالاسماء العامة عمل الفعل كاسم (قوله لا يجوز ان لا
الظاهر) قد يبادر الى الذهن جواز الاخبار عن جرح ورب لان ضمير
الضمير ولكن التحقيق انه لا يجوز لان الضمير حينئذ يعود على ما قبل رب
وهو الموصول وانما يعود ضمير رب على ما بعده وذلك يحصل له به اقسام
يقرب به من التذكير (فان قلت) اذا قلت في رب رجل قام الذي ربه قام رجل
فانما يتعمل العائد ضمير قام له (قلنا) القاعدة في باب الاخبار ان الضمير
العائد خاف الظاهر المؤخر لضمير آخر ثم ان الضمير في ربه لا بد له من
تمييز ولا تمييزاً دعائمي (قوله أو عن العامل والمفعول معاً) كان عامه

٩ صبان رابع الاخبار عن زيد ويمتنع عن الباقي لان الضمير لا يخافه انما الاب لان الضمير
لا يضاف وأما القرب فلان الضمير لا يتعلق به جار ومجرور ولا غيره وأما جرح والضمير لان الضمير
لا يوصف ولا يوصف به نعم ان أشبهت عن المضاف والمضاف اليه معاً وعن العامل والمفعول معاً وعن
الموصوف وصفته معاً ان اللفظة الاستغناء حينئذ بالضمير عن الخبر عنه فتقول في الاخبار عن المضاف مع
المضاف اليه التي سره قرب من عمرو والكسر ميم يجوز

وعن العامل مع العلم الذي سر "أما زيد قرب من عمرو والكريم وعن الموصوف مع صفته الذي سر "أما زيد قرب
فته عمرو والكريم. الخامس من جزايات استعماله سر "أما فلا يخبر عن (٦٦) لازم التنبه كسبحان وعند

أن يزيد - فقه المعلوم لأن الاخبار عن الثلاثة كجديل عليه البيان الآتي
(قوله وعن العامل مع المعلوم الذي سر الخ) فالحال ثمير مستتر في سر
لامكار استتاره فلا يعدل الى الاقصد بالتأخير الى محله تصریح (قوله فلا
يخبر عن لازم التنبه) قال المرادى ولا عر لازم الرفع نحو أين الله وفيه
نظر اه زكريا يتجاءب بأنه لما لم يأت بالرفع على وجه مخصوص
وهو الرفع على الابتدائية أو الخبرية في القسم كان غير متصرف والاخبار
يقضي تصرفه لانه وان لم يرفع على الخبرية إلا أنه ليس خبرا في القسم سم
(قوله فلا يخبر عن أحد) أي في نحو ما جاءني من أحد لانه لو قيل الذي
ما جاءني أحد لم يرفع في الخبرية وهو يمنع عند الجملة ووزكريا
(قوله أن يكون في جملة خبرية) أي ليتأتى الاتيان بصفة للوصول كما ذكره
الشارح فلا يخبر عن اسم ليت ولد وخبرهما ما لم يكونا بعض جملة خبرية
نحو قال زيد ليت عمر قائم أو ولد بكر فاضل فيقال الذي قال زيد ليت قائم
عمر وأوليت عمر اهوقائم والذي قال زيد له فاضل بكر أو ولد بكر اهوقائم
وما لا يتصور والاخبار عنه ممول لسكون لان لكن لا تقع صلة وان كانت
خبرية فلا يلزم الاستدراك من غير مستدرك (قوله فلا يخبر عن اسم
في جملة طلبية) محله ما لم يكن بعض جملة خبرية والاجاز الاخبار عنه نحو قال
زيد اضرب عمرا ومطوق زيد اضرب عمرا على قياس ماسر (قوله مستقلتي)
أي لا رابط لاحدهما بالأخرى مما سبقت (قوله عطف مالمس صلة الخ)
هنا زاد أو العطف على مالمس صلة بغير الفاء أي يكون شاهدا لما إذا أخبر عن
الاسم من الجملة الثانية بنحو عمرو في المثال سم (قوله بغير الفاء) هذا ان
لم يجعل الواو للصال والاجاز كما في الفارسي (قوله أو كان في الأخرى) أي
الجملة المغايرة للجملة المشتملة على الفاعل الخلف (قوله لا تنفاه المحذور
المدكور) وهو عطف مالمس صلة على ما استقر أنه الصلة أو العكس (قوله
في نحو الخ) تصور الانقسام الثلاثة قبله على ألف والتشتر المربط يمكن

السادس جوارور وده في
الانبات فلا يخبر عن أحد
ود باروعر يبب الثلاث جرج
محالزته من الاستعمال في
الثاني السابغ أن يكون في
جملة خبرية فلا يخبر عن اسم
في جملة طلبية لان الجملة بعد
الاخبار تجعل صلة والطلبية
لا تكون صلة. الثامن أن
لا يكون في إحدى جملتين
مستقلتين نحو زيد من قولان
قام زيد وده عمرو والاي لم
بعد الاخبار عطف مالمس
صلة على الذي استقر أنه
الصلة بغير الفاء ما كانا غير
مستقلين بأن كانتا في حكم
الجملة الواحدة كقمتي
الشرط والجزاء وتكون كان
العطف بالفاء أو كان في
الأخرى ضمير الاسم المخبر
عن محال الاخبار لا تنفاه
المحذور والمدكور في نحو
ان قام زيد قام عمرو وتقول
في الاخبار عن زيد الذي
ان قام قام عمرو وزيد وعن

عمر والذي ان قام زيد قام عمرو وتقول في الاخبار عن زيد الذي
قام فقه عمرو وزيد وعن عمرو والذي قام زيد فقه عمرو ولا مالمس الفاء من معنى السببية تزل الجملة منقولة
الشرط والجزاء في نحو قام زيد وقدمه عمرو وتقول في الاخبار عن زيد الذي قام وقدمه عمرو وزيد

عند أمثلة القسم الثالث (قوله وعن عمر والذي قام زيد وقعد عنده عمر و)
 كان الصواب إسقاطه لأن المخدوم وجود فيه وهو عطف ما يصلح للصلة بغير
 الغناء على ما لا يصلح له لأن الجملة الأولى ليس فيها عائده سم ولأن فيه
 خروجاً عن الممثل لأن المشتغل على الضمير في حال الخبر عن عمر وليس
 الجملة الأخرى أي المغايرة للجملة المشتغلة على الضمير بالخلاف بل الجملة
 المشتغلة على الخلاف فافهم (قوله وفي نحو ضرب بنى الخ) وقول في الخبر عن
 البناء في هذا المثال الذي ضرب به وضرب زيد أنا فأتى بديل كل من البناء
 والبناء بضمير الغيبة وهو الهاء في الأول والضمير المستتر في الثاني لأنهما
 راجعان للوصول وهو غائب وكذا إذا أخبرت عن التاء اه سم وإعلم أن
 هذا المثال وما بعده من أمثلة ما إذا كان في الجملة الأخرى ضمير الاسم المخبر
 عنه لأن المراد بالآخرى الجملة المغايرة للجملة المشتغلة على الضمير بالخلاف عن
 الاسم الظاهر أعم من أن تكون هذه الجملة المغايرة أولى كهذا المثال
 أو ثانية كالذي بعده واعتبر البعض على الشارح بأن الصواب إسقاط
 المثالين لأن كلام الجملةتين بعده لاخبار فيه عائده لا يتحقق فلا يكون من
 كون الجملةتين في حكم الجملة الواحدة وهو ساقط لأن من صور كونهما
 في حكم الواحدة اشتغال كل على ضمير كاهو ضرب ككلام الشارح سابقاً
 حيث قال فإن كانتا ضمير متعلقين بأن كانتا في حكم الجملة الواحدة كجملة في
 الشرط والبناء وكما لو كان الخلف بالغاء أو كان في الأخرى ضمير الاسم المخبر
 عنه ومعنى كونهما في حكم الجملة الواحدة صلاحية وقوعهما عاملة
 كصلاحية وقوع الجملة الواحدة فصلة على أن هذا الاعتراض لو سلم
 لتوجه على قوله وفي نحو قام زيد وقعد عنده عمر والخ أيضاً لاشتغال كل من
 الجملةتين بعد الخبر عن زيد على ضمير فلا تغفل فأتى الثاني الأول في قال
 في التمهيد وإن كانت الجملة ذات تنازع في العمل لم يغير الترتيب ما لم يكن
 الموسول الآف واللام والمخبر عنه غير المتنازع فيه فإن كان ذلك أي وجد
 الأمران قدم المتنازع فيه معمولاً لا أول المتنازعين وإن كان قبل معمولاً
 للثاني اه قال الدماميني فقول في الخبر عن البناء من ضربت وضرب بنى
 زيد الضارب زيد والضارب هو أنا فأتى بضمير زيد وجعلته معمولاً لا لأول لأنه

وعن عمر والذي قام زيد
 وقعد عنده عمر وفي نحو
 ضرب بنى وضرب بزيدا ونحو
 أكرمى وأكرمته عمر وقول
 في الخبر عن زيد الذي
 ضرب بنى وضرب بزيد وعن
 عمر والذي أكرمى
 وأكرمته عمر و التاسع
 أمكن الاستغناء فلا يخبر
 عن اسم ليس تحتها معنى
 كنوا في الأعلام نحو بكر من
 أبي بكر إذ لا يمكن أن يكون
 خبراً عن شيء تبهات
 الأول الشرط الرابع في
 كلامه

مفر عن اشتراط الثاني لان
ملا يقبل التعريف لا يقبل
الاخبار وقته في شرح
الكافية في أمه ذكره زيادة في
البيان الثاني أولى قوله
أو بمعنى معنى الواو لما بان
لأن الشرط المذكور
في النظم أربعة وأن الثالث
والرابع لا يبقى أحدهما
عن الآخر وقد عطف في
الكافية ثلاثه وروى بأو
قال
يسر الاسم عبر عنه هنا
جواز تأخير ورفع وروى

كان يطلبه منسوبا وأضمرت في الوصف الاول ضمير غائب عو شاء من ضمير
المتكلم ليصح أن يكون عاذا على ال مستترا الجريان الوصف على من هو له
لأن ال نفسا أما وعمل الضرب في المعنى أنها تم حيث بموصول كان لأن ال
لا تفعل من ملتها فلا يصح أن تطف وطفعا على وصفه وحسب ال وأثبت
بدل ياء المتكلم بها فاقابل تعود على ال وفصمت ضمير الفاعل فقلت هو
الجريان الوصف الثاني على غير صاحبه لأن ال نفسا أنا والى فعل الضرب
الثاني زيد ثم قال في التسميل وهذا أولى من مراعاة الترتيب يجعل خبر
أول الموصولين خبرا لثاني اه قال الله ما ينبغي فتقول على هذا في المثال
الباقي إذا أخبرت عن ضمير المتكلم الضاربه أنا فهو الضاربه زيد أنا الثاني
لوصف الاول فتقول ضمير يعود على ال وهو أنا أو يفسل الفاعل وهو
أنا وتعمل خبر ال ضميرا مرة واحدة فلا يعود على زيد وتأتي بوصف الثاني
مكان ياء المتكلم بها وهي المفعول والمعاشر زيد أنا فعل وأنا الضرب قال
وهذا رأى المازني ثم اعترض عليه بما يعلم من جماعته الثانية قال المسامحة
قال ابن الصانع إذا قيل قام وقعد زيد قلت في الاخبار بالذى عن زيد الذى
قام وقعد زيد فى الاخبار بالالفاتم وقعد زيد والعطف على أحده في
وأقرضوا اقتدرا ان شئت كررت قلت الفاتم والقاعد زيد وكذا الذى قام
والذى قعد زيد ولا يجوز في قولنا الذى بطريقه يقضيه زيد الذى أن تكرر
الموصول فتقول فافى يقضيه زيد لأننا ان جعلنا خبرا فاعل يقضيه قلت
الصلة من ضمير وان جعلته خبرا عن الذى الثانية كستة صلت بين
الذى الاول وخبرها ولا يصح أن يأتى بها بالصلة لأن الفاء أعان ضمير الجملة
كالجمله في الجمل الفعلية لا اسمية تظهر والسببية مع الفعلية وشبه
الجملة في إذا الذي يتجه الى الشرط والجراء اه (قوله مقن عن اشتراط
الثاني) لأن الرابع أخص من الثاني وثبوت الأخص يستلزم ثبوت الأعم
من غير عكس (قوله لأن ملا يقبل التعريف صالح) المناسب في التعليل أن
يقول لأن ما يقبل الاخبار يقبل التعريف (قوله بمعنى الواو) والترتبة
عليه معنوية وهي النظر في المعنى وأن الخارج بكل منهما غير الخارج
بالآخر فيعلم أن أحدهما لا يفتى عن الآخر فتكون أو بمعنى الواو اسم

عنه بأجنبي أو ضمير * أو مثبت أو عادم التذكير مع عده كلامها في الشرح شرطاً مستقلاً * الثالث
سكت في الكافية أيضاً من (٦٩) الثلاثة الأخيرة وقد ذكرها في التسهيل (وأخبروا

عنابال) أي الموصولة (عن
بعض ما يكون فيه المدح أو
تدماً) أي يشترط لجواز
الاخبار عن آل ثلاثة شرط
زيادة على ما سبق في الذي
وفره * الأول أن يكون
الخبر عنه من جملة تقدم فيها
الفعل وهي الفعلية وإلى
هذا الإشارة بقوله في الفعل
قد تقدم * الثاني أن يكون
ذلك الفعل متصرفاً * الثالث
أن يكون مثبتاً أو لا يخبر عن
زيد من قولك زيد أخوك ولا
من قولك عسى زيد أن يكرم
ولا من قولك ما قام زيد والى
هذين الشرطين الإشارة
بقوله (انص صوغ صلة منه
لأن) إذا يصح صوغ صلة
لأن من الجامد ولا من المنى
ثم مثل لما يصح ذلك منه بقوله
(كصوغ واق من وفي الله
البطل) فان أخبرت عن
الفاعل قلت الواق البطل
الله أو عن المفعول قلت
الواقه الله البطل ولا يجوز

(قوله أو مثبت) بالرفع عطفاً على جواز (قوله أو عادم التذكير) أي عادم لزوم
التذكير هذا الشرط يعني منه قوله أو ضمير كما مر أنه اعتد به في شرحها
(قوله وأخبروا عنابال الخ) ذكر الاختصاص مستثنين خبرهم ما بال لا بالذي
* الأولى قامت جاز يتأخر بدلالة ما إذا أخبرت عن زيد قلت انصائم
جاز يتأخر لا القاعدتان زيد ولا تقول الذي قامت جاز يتأخر لا قد تازيد لعدم
ضمير يعود من الجملة المعطوفة على الذي * الثانية يجوز المضروب الوجه
زيد ولا يجوز الذي ضرب الوجه زيداً ما المسئلة الأولى فيجوز الاخبار فيها
بالذي أيضاً لعدم أحاز مررت بالذي قام أبو اله الذي قد جاز
المصنف في قوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن أن
يكون ينبري خبر الذين لأن الذين عائدة للآزواج المضافة في المعنى لضمير
الموصول فقد سكت في عائد المبتدأ يرجوع ضمير من الخبر إلى مضاف
في المعنى للمبتدأ فبالأولى أن يكتب في عائد الموصول يرجوع ضمير من المسئلة
إلى مضاف في اللفظ للموصول وأما الثانية فقال المرادى ينبغي أن يخبر الذي
ضرب الوجه زيد من أجاز تشبيه الفعل اللازم بالفعل المتعدي أي كاصفة
وقول ابن عازي أن تشبيه اللازم بالمتعدي خاص بالصفات يدفع بأن من حفظ
حجة على من لم يحفظ فتدبر (قوله عن بعض ما) أي تركيب (قوله لجواز
الاخبار عن آل) الموافق لعبارة المصنف كغيره الاخبار بال (قوله وهي
الفعلية) تفسير خاص بهام لأن الفعلية صادقة بما إذا تقدم على الفعل
مفعول له أو أداة من الأدوات مع أن ذلك مانع من الاخبار بال كما في سم قال
فلا يصح الاخبار بهما في شؤره يضرب بعسرو ولا في شؤم ما يقوم زيد
والاخبار عنه بالذي سائر فتقول الذي ما يقوم زيد اه والعل وجهه المنع
لزم الفصل بالمفعول أو الأداة في آل وصلتهما أعني الوصف المصوغ من
الفعل (قوله الواق البطل الله) بنصب البطل على أنه مفعول وجزه على أنه
مضاف إليه (قوله وبين وانفصل) هذا الاطلاق موافق لقوله في باب
الابتداء وأبرزه مطابقاً حيث تلا * ما ليس معناه له محصلاً وقد اختار
لأن تختص الهاء لأن عائد الالف واللام لا يختص إلا في الضرورة كقوله ما المستقر الهوى محمود دعاية
(وان يكن ما رفع صلة آل * ضمير غيرها) أي غير آل (أبين وانفصل)

ولرأفت ضمير ال وجب استناره في نحو وقولك بلفظ من أخويك إلى الزيدين رسالة أن أخبرت عن الشاء
قلت المبلغ من أخويك إلى الزيدين رسالة أما كان في المبلغ ضمير مستتر (٧٠) لأنني المعنى لآل لأنه خلف

من ضمير المتكلم وأل المتكلم
لأن خبره ما ضمير المتكلم
والمتكلم نفس الخبر وان
أخبرت عن شيء من قبضة
أسماء المتكلم وجب إبراز
الضمير وانفصاله بالخبر
رافعه على غير ما هو له قول
في الأخبار عن الأخوين
المبلغ أنا منهم حال الزيدين
رسالة أخوات وعن الزيدين
المبلغ أنا من أخويك الهم
رسالة الزيدون وعن الرسالة
المبلغ أنا من أخويك إلى
الزيدين رسالة المبلغ حال من
الخبر في هذه الأمثلة لأنه
فعل المتكلم وأل منهم لغير
المتكلم لأنها نفس الخبر
الذي أخرته فاعل المبلغ
وغير الفاعل هو العائد وكذا
تفعل مع ضمير الفاعل فتقول
في الأجبار عن ضمير
القائب الفاعل من نحو زيد
ضرب جار يه زيد الضارب
جار يه هو في الضارب
ضمير ال مستتر بخبره على

المستغنى عنهم بل جواز عدم الإبراز عند أمن النبس وفاء للتركيبين وهى
هذا بقيد هذا الإطلاق بخلاف النبس (م) قوله وان رافعت ضمير ال وجب
استناره بيان لفظة وم ضمير غيرها وسكء ونحو خبر الضمير وهو الظاهر
قال السالحي أما إذا كان ظاهراً فلا ضمير فيها كما لو أدت أنت خبر عن عمرو
من ضرب زيد عمر افتة قول الضارب زيد عمر قال هنا لغزب الضارب وانما
هى لما أحب الضمير المتعوب وهو عمرو وقد جرت الصلة على غير ما هى له
وهنا شأها إذا رفعت الظاهر أبداً ولا يلزم في ذلك محذور النبس أرعن
زيد من ضرب أخو زيد عمر افتات الضارب أخوه عمرو زيد (م) قوله وجب
استناره أى في الصلة (قوله في نحو قولك الخ) وتقول في نحو ضربتني أن
أخبرت عن الفاعل الضارب أنت ليست ترافعي الصلة لأنه لا لآل وأنت
خبرها أرعن المفعول مان قلنا بقول الجوهري أنه يجب كون الحلف غائباً
مطلقاً قلت الضارب أنت أنا فاء مفعول عائد على ال وأنت مرفوع
الصلة أبر زكوه لغير ال وأنا خبر ال أو به قول غيرهم اجتوز الطائفة بين
الخلف والمخبر عنه في الخطاب ومثله التكلم قلت الضارب أنت أنا (قوله
لأنه فعل التكلم) أى لأن مضمونه وهو التليغ أولاً مضمون فعل المتكلم
(قوله من نحو زيد ضرب جار يه زيد الخ) فان قلت هذا يخالف الظاهر
كلامهم من وجهين أحدهما اشتراطه م تقدم الفعل وإلتاق قوله م أن
المخبر به يكون مبتدأ والمخبر عنه يكون خبراً والضاربها من جملة الخبر
فالجواب أنه لا إشكال لأن م في تقدم الفعل تقدمه في الجملة التي
يقع فيها الأخبار لا تقدمه في أول كل شيء متكام به وأما الثاني فواضح
لأن الضاربها م ابتدأه وفاعل وجار يه خبر المبتدأ والمبتدأ وخبره خبر عن
زيد فكوه من جملة الخبر لم يخرج عنه أن يكون مبتدأ قوله ابن هشام (قوله
وعندها) أى الذي وفروعه (قوله وأما الخبر فقيه خلاف) ظاهراً رسالة أن
مراده خبر مكن وعبارة السيوطي في الجمع والأصح جواز الأخبار عن خبر

ناهوله فان أخبرت عن الجارية قلت زيد الضاربها وجار يه فلا ضمير في الضارب باب
بل فاعله ضمير المنفصل لجريانه على غير ما هو له * خاتمة يجوز الأخبار عن أيهم كان بأل وغيرهما
فتقول في نحو كان زيد أمه البكر أو الذي كان أمه زيد وأما الخبر فقيه خلاف

باب كان الجامد كما يجوز في خبر المبتدأ و باب ان و باب نطق الجامد بلا
 اختلاف فتقول الذي كان زيدا اياه أو كان زيد أخوك والذي زيد هو أخوك
 والذي ان زيدا هو أخوك والذي نطنت زيدا اياه أو نطنته زيد أخوك
 ومنعه في كل خبر مشتق مبتدأ أو كان أو ان أو نطق وفي مرفوع فتدعوى من
 جوامد أو فعال المقار به لعدم صحة وقوعها ماسة لاختلاف المتصرفية
 كسكاد فيجوز الذي كاد يضرب همرا زيد ويجوز في كل من المتعاطفين
 بغير إرم وفي باقي التوابع مع المتبوع اه باختصار (قوله والصحيح
 الجواز) أي جواز الاخبار عن الخبر مطلقا مشتقا أو جامدا أو قبيده
 السيوطي بالجامد كما تقدم في عبارته (قوله وعن الظرف
 المتصرف الخ) وكذا عن المفعول لاجله ويقرن ضميره باللام فتقول الذي
 ضربت زيدا التاديب وعن المفعول معه فتقول في الاخبار عن الطيالة
 من جاء البرد والطيالة التي جاء البرد و اياها الطيالة وعن المصدر
 المخصص لا المؤ كد فتقول في قام زيد قياما حسنا أو قيام الامر الذي قامه
 زيد قياما حسنا أو قيام الامر على الاصح في المسائل الثلاث كما في الهمع

* (العدد) *

هو ما ساوى نصف مجموع حاشيته القريبين أو البعيدتين على السواء
 كالأثنين فإن حاشيته السفلى واحد والعليا ثلاثة ومجموع ذلك أربعة
 ونصف الأربعة اثنين وهو المطلوب ومن ثم قيل الواحد ليس بعدد لأنه
 لا حاشية له سفلى حتى يضم مع العليا والمراد به هنا الانفاط المذلة على
 المعدود تصريحا (قوله ثلاثة) بالنصب مفعول مقدم بقول لان المراد به
 مجرد لفظه أو لتضمن قل معنى اذكروا بالنساء متعلق بقول وكذا للعشرة
 واللام بمعنى الى والغاية داخله أو بالرفع مبتدأ أو بالنساء نعت وقيل خبره على
 تقدير قوله وخرج واحد واثنان وواحدة واثنان فهي جارية على التماس
 فتحالف الثلاثة والعشرة وما بينهما في هذا الحكم وتختلفها أيضا في أنها
 لا تناف الى المعدود فلا يقال واحد رجل ولا اثنان رجلين لان قولنا رجل
 يفيد الجنسية والوحدة وقولنا رجلين يفيد الجنسية وشفع الواحد فلا حاجة
 الى الجمع بينهما اه توضيح وأما قوله فيه أننا نحفظ في ضرورة شاذة

والصحيح الجواز نحو والكانه
 أو الذي كانه زيد أخوك وان
 شئت جعلته منزهة لافقت
 السكائن أو الذي كان زيدا اياه
 أخوك وعن الظرف
 المتصرف فيجاء مع الضمير
 الذي يختلفه في كقولك
 ضربت زيدا التاديب وعن
 المصدر المخصص لا المؤ كد
 فتقول في قام زيد قياما حسنا
 أو قيام الامر الذي قامه
 زيد قياما حسنا أو قيام
 الامر على الاصح في المسائل
 الثلاث كما في الهمع

* (العدد) *

(ثلاثة بالقاء قل للعشرة)

والقياس حفظان قوله السارح (قوله في عتمة) أي معدود (قوله في الفتح) أي عليه أن يقول وسكن السين وانما حذفت التاء من عدد المؤنث وأثبتت في عدد المذكور لأن التلاوة وأحوالها أسماء مجامع كزمره وآلة وفرقة فلا يصل أن تكون بـ التاء لتوافق قارئها استحب الأصل مع المذكرة لثمة مرقبته وحذف مع المؤنث فرة لتأخر رتبته تصریح (قوله ولو يجاز) راجع لكل من قوله كره وقوله وثمة ومن المجاز ما في الآية التي سورها (قوله هذا إذا ذكر العدد) أي بعد اسم العدد فلو قدم وجعل اسم العدد متبعا لاجراء التامنة وتركها كما حذف قول ما نزل في رجل نفعوا بالعصا كقوله الاسم النوراني عن التمام فاحفظها قلها عزيز تشرح الكافية ليلداله قري (قوله هل تعدولم يدكر الخ) أهله تبع الجماعة وتيد السبك كما إذا ذكر العدد وحذوف لفظ أيام وجعل حذف التاء هو الموافق لمكلام العرب (قوله ويحذفون حذف التاء في المذكرة) يمكن أن يرجح أن حذف العدد إليها فتناسب مع آله الأسماء في لفظ العدد أيضا اه سم ولى يجوز ثباتها حيث في المؤنث قبل الاسما من عن بعضهم المتع ومتفقى ما رعن الصغرى الجواز (قوله لها أعلام) أي مؤنثة والظاهر أنها أعلام أجناس كقوله شيخنا ونبه البعض (قوله فكذلك ولها على بعض الأعلام الخ) لعلها في هذه الأعلام أجمع فتكون أل في التلاوة والتسليم الوصفية المعارضة فتأمل (قوله الألهة) كعبادة متنوعة من العصور لعلمية والتأنيث (قوله شعوب) بفتح الشين المججمة ونم انهن الهة أخرى موحدة من شعب القوم من باب شخ أي فرقهم لانها تفرق الخلق ويشتمل شعب على جميع أيضا فهو من الأخذ ذلك في العباص (قوله وهذه) أي صورة عدم تعدد عدولم تحملها كلامه لقوله في عتمة آحاده مذكرة حيث أنشأ في العدد إلى المعدود وقوله وشمل الأوليين أي صورة ذكر العدد وصورة حذفه لعدم اشتراط الالتفات بالمعدود (قوله وقال الكسائي الخ) حاصله أن الكسائي كان غدا ديدي وانما يزيل خلافا ليعتدادي والكسائي مع

التاء نحو وخبرها ما علمهم سبع ليال وثمانية أيام هذا إذا ذكر العدد وقد تعدولم يدكر في المنطق تصحح أن يكون كقوله كره قولهم ختمه قريذ أياما وسرت خما تريد ليال ويحذفون حذف التاء في المذكرة ووجه يستمن سؤال أما إذا لم يتعد معدودا واحدا قصد العدد المطلق كانت كذا بالياء نحو ثلاثة نصف ستة ولا تصرف لها أعلام سلافة لبعضهم وأما تدخل أل عليها في قولهم التلاوة نصف الست فكذلك خروها على بعض الأعلام كقولهم الألهة وهو اسم من أسماء الشمس حين تلو الألهة وكذلك قولهم شعوب والشعوب للنسبة وهذه لم يشملها كلامه وشمل الأوليين في تسميات الأولاد من قوله ما آحاده أن العتمة كبر الواحد وتأنيثه لانه كبر اجمع وتأنيثه يقال ثلاثة جماعات خلافا

ليعتداديين فالتسمية بـ قول ثلاث جماعات به ضروري لفظ الجمع وقال الكسائي في قول مررت بثلاث جماعات ورأيت ثلاث سحلات بغيرها وإن كان الواحد مذكرة أو مؤنثا ما كنت منه ولم يقل به الفراء

أنه أنحصر لانه قصد حكاية كلام السكاكي (قوله اعتبار الثابت) أي
والثابت كبر بقرينة التمثيل (قوله اركانها) أي جامدا بقرينة اعتبارها
بالصفة فيها يأتي (قوله قبلنا قل) ظاهره أن ذلك على سبيل الوجوب ويتخالفه
ما نقله السيوطي عن ابن هشام وغيره من أن ما كان لفظه مذكرا ومعتادا
مؤنثا أو بالعكس فإنه يجوز فيه وجهان أحدهم ويتخالفه أيضا ما في
التسهيل وشرحه للدمامي وبعبارة التسهيل تحذف ثمانية الثلاثة وأختواتها
إن كان واحدا المعدوم مؤنث المعنى حقيقة أو مجازا قال الدمامي في استيفاد
منه أن الاعتبار في الواحد بالمعنى لا باللفظ فلهذا يقال ثلاثة لفظيات باتناء
ثم قال في التسهيل ورجع أول مذكرا مؤنث ومؤنث بمذكرا في باب العدد
على حسب التأويل ومنه في الدمامي الأول بنحو ثلاث شخص فريد نسوة
وعشر أطن تريد قبائل والثاني بنحو ثلاثة أنفس أي أشخاص وتسعة وقائع
أي مشاهد فتأمل وبما ذكره الشارح يريد ما استدلل به بعض العلماء في قوله
نعم على ثلاثة أقروا بغيره على أن الأقوال الأظهر لا الخفي وعلى
أن شهادة النساء غير مقبولة لأن الخفي جميع حقيقة ولو أريد الخفي لقل
ثلاث ولو أريد النساء لقل بأربع ووجه الرد أن المعبر هنا باللفظ والفظ قوله
وشهد بمذكريس (قوله تقول ثلاثة أشخاص فاصد نسوة) وكذا إذا
كنت فاصد رجال ولم ينب عليه ذلك لانه على الأصل أذهب جار على اللفظ
والمعنى معناه الشخص يستوي فيه المذكر والمؤنث وإذا أعيد الضمير عليه
انما يعود مذكرا فلهذا لا يؤنث العدد إذا أضيف إلى جمعه سواء أريد به
مذكرا أو مؤنث حفيد (قوله وثلاث أعين فاصد رجال) وكذا إذا قصد
النسوة ولم ينب عليه لانه على الأصل كافر (قوله عالم يتصل بالكلام) مراده
بالكلام ما يشتمل لفظ العدد بدليل ثلاثة أنفس (قوله أو بغيره الخ)
معطوف على بقوى المعنى (قوله جازم عاقل المعنى) في التوضيح أن ذلك
ليس قياسا وهو خلاف ما تقدم عن ابن هشام وغيره من أن ما كان لفظه
مذكرا ومعتادا مؤنثا وبالعكس يجوز فيه وجهان أي ولو لم يكن هناك
مربح للمعنى وخلاف ما تقدم عن التسهيل وشرحه أن العبرة بالمعنى فتأمل
(قوله كاعيان ومعه) السكاك الجارية حين يبدؤنها بالهم ودوا المعسر

* الثاني اعتبار الثابت في
واحد المعدوم كان اسمها
فيلفظه تقول ثلاثة أشخاص
فاصد نسوة وثلاث أعين
فاصد رجال لأن لفظ شخص
مذكر ولفظ عين مؤنث
هذا عالم يتصل بالكلام
ما يقوى المعنى أو بغيره
فصد المعنى فإن اتصل به ثلاث
جازم عاقل المعنى * فالأول
كقوله * ثلاث شخص

كاعيان ومعه

الخارجية أول ما تشرى ويصير معصرا ثم أولها في عصر الشباب قاله الحليل
 تصرّح (قوله عشر أبطن) أي قبائل فالحياض عشرة أبطن لأن البطن
 مذكر بحسب الألفاظ لكن مرعى المعنى وهو القبيلة لوجود ما يقوى المعنى
 وهو هذه وقبائلها (قوله ويجعل منه في شرح الكافية الخ) مبنى على أن
 أساطم تميز ويرد عليه أنه جمع وتتميز مثل هذا العدد مفرد وهو هذا كل
 الوجه أنه لا يكسبه كره الشارع (قوله منه) أي عمار وحى فيه المعنى
 في اتصاله بما يقوى المعنى لا بقيد كونه عمارين بسدده وهو ثلاثة وعشرة
 وما بينهما فاهم (قوله ترجع حكم التانيث) ولولا ذلك لقبل أي عشر
 أساطم لأن السبط مذكر أي واحد واثنان يذكرا
 لند كبير العدد ويؤشيان لتانيثه على خلاف قاعدة ثلاثة إلى عشرة كالمصر
 (قوله ثلاث من اثني عشرة) أي وأما صفته والتميز بحذف أي فرقة
 وعليه لا يكون ذلك عمارين فيه لأن العدد وحذف وموثب القبط والمعنى
 (قوله ثلاثة أنفس) فيه الشاهد لانه كل القياس ثلاث أنفس لأن النفس
 وثمة لكن مرعى المعنى وهو ذلك كرا كرا لثمة استعمال النفس في الإنسان
 وقوله وثلاث ذود الذود من الأبل من الثلاثة إلى العشرة وهو موثب لا واحد
 له من لفظه (قوله أي عشر حسان) ولولا ذلك لقبل عشرة لأن السبل
 مذكر (قوله ربعات) بفتح الباء جمع ربعة كونهما بوصفها المذكر
 والمؤنث يقال ربعة ربعة وأمرأة ربعة أي لأهلها ولا نصير تصرّح
 (قوله ثلاثة دواب الخ) وقال بعض العرب ثلاث دواب لأنها جرت مجرى
 الأسماء الحامدة مرادى (قوله فالعبرة بعمالهما) أي فيجب اعتبار حال
 لفظه - مائة كبيرة وتأنينا (قوله عكس ما يستحقه ضميره ما الخ) اعترضه
 شيخنا أبا الشارح ذكر في بحث الكلام أن اسم الجنس يجوز في ضميره
 التذكير والتانيث وظاهره يخالف ما ذكره همام أنه ثلاثة أقسام
 وأحب التذكير وأحب التانيث وجازهما ومنشود توهم رجوع الضمير
 في قول الشارع في بحث الكلام يجوز في ضميره الخ إلى مطلق اسم الجنس
 الجمعي وليس كذلك بل إلى الكام كالحق فناء ذلك وحيد فلا تخالف
 أصلا ومن الجانب أن البعض جزم هناك رجوع الضمير إلى الكلم ورد

وقوله • وإن كذا به •
 عشر أبطن • وأنت ترى • من
 قبائلها العشر • وجعل منه
 في شرح الكافية وقطعناهم
 اثني عشرة أساطم أحصاها
 فيذكر كرام ترجع حكم التانيث
 لكنه جعل أساطم في شرح
 التسميل يذلل من اثني عشرة
 وهو الوجه • كما يأتى
 • والثاني كقوله ثلاثة
 أنفس وثلاث ذود والنفوس
 كثرات عمالها مقصود أم
 إنسان وإن كان سعة
 فيمصرفها الذوى لا لها
 نحو قوله عشر أمثالها أي
 عشر حسان وتقول ثلاثة
 ربعات إذا قصدت رجالا وكنا
 تقول ثلاثة دواب إذا قصدت
 ذكورا لأن الدابة مذكورة في
 الأصل • الثالث أعانت كون
 العبرة في التانيث والتذكير
 تعالى المفرد مع الجمع أماع
 اسمي الجنس والجمع كالعبرة
 بحالهما فيه على العدد
 عكس ما يستحقه ضميرهما

على من أوجده إلى مطلق اسم الجنس الجمعي حيث قال قوله يجوز في ضميره
 أي الكلام كاه والظاهر لا مطلق اسم الجنس الجمعي لأن منه ما يجب في ضميره
 التذكير كالغتم وما يجب فيه التأنيث كالبط وما يجوز فيه الأمران كالبقر
 والكلام فأنه من بعض أبواب الحوائث من رجوع الضمير المطلق اسم
 الجنس الجمعي وبني عليه ما بني أي من الاعتراض على المارح في الملائكة
 الجواز غير سديد اه ثم نسي هذا افتتاع شيخنا في الاعتراض بالتنافي
 وزاد في القول على المارح حيث قال ما ذكره في اسم الجنس هنا خلاف
 ما ذكره في بحث الكلام من أن اسم الجنس مطلق يجوز في ضميره الوجهان
 انتهى باختصار هذا وقال الدماميني نقلاً عن ابن هشام المؤنث من اسم
 الجنس النحل والبط ولأنهما لا ينافيان ما واجب التذكير وهو
 ستم الموز والعنب والسدر والرطب والقمح والكلم وما فيه لغتان وهو
 بقية الانفاط اه وفيه مخالفة لما مر في الكلام والنحل في كلامه بالخاء
 المهملة تذكيره بعد أن النحل بالخاء المججمة فيه التذكير والتأنيث وبهما
 ورد القرآن بقي أن ظاهر ضميعة أن اسم الجمع مذكراً دائماً وليس كذلك
 ففي الجمع أن منه المذكر كركوم ورهط ونفر والمؤنث كابل وقدم في بحث
 الكلام أنه ثلاثة أقسام واجب التذكير كركوم ورهط وواجب التأنيث كابل
 وخيل وجارهما كركب ومثل الدماميني لاسم الجمع المؤنث بالنسوة
 والابل والذود وفي القاموس في باب التأنيث أن الابل تذكر وتؤنث
 وفي التصريح عن ابن عصفور أنه إن كان من يعقل حكمه حكم المذكر
 كالقوم والرهط والنفر وإن كان لما لا يعقل حكمه حكم المؤنث كالجمال
 والباقر اه وأقره شيخنا والبعوض وهو مشكل لأن نحو النساء والنسوة
 والجماعة أسماء جوع من يعقل وليس حكمها حكم المذكر ولأن الجمال
 مذكور في قول الشاعر ربح الجمال المؤنث فيهم وفي الفارسي نقلاً
 عن الصحاح أن قوما ورهطاً ونفراً هما ولا تمييز يذكر ويؤنث فتأمل
 (قوله ثلاثة من القوم) هذا من اسم الجمع وقوله وأربعة من الغنم هذا
 من اسم الجنس وقيل من اسم الجمع (قوله بالنساء) كذا في التوضيح وقال
 ابن المصنف تقول عندى ثلاث من الغنم تحذف النساء لأن الغنم مؤنث اه

فتقول ثلاثة من القوم
 وأربعة من الغنم بالنساء لأنك
 تقول قوم كثير ونغم كثير
 بالتذكير وثلاث من الابل
 بترك النساء لأنك تقول بط
 كثيرة بالتأنيث وثلاث من
 البقر وثلاث لأن في البقر
 لغتين

وهو ما ذكره الجوهري وقهره به بر ذلك الماشرح كاشوتج أياه ذكرها
ويذكر له ادققت فيه غم القوم وفي القارضي في باب التانيث أن الغم
تذكر وتؤث وهو مقتضى ما نقله الدماميني عن ابن هشام وقد أسلفناه
٢ نقا (قوله التذكير) أي ملاحظة فقط أو بمعنى الجمع والتانيث أي
ملاحظة لمعنى الجماعة قال السيوطي والمدرك في وجوب تذكير البعض
وجوب تانيث البعض وجواز الأمرين في البعض انما هو والسماع أي فلا
يرد أن الملاحظين بمكان في الجمع (قوله هذا) أي اعتبار حال لفظ اسم
الجنس واسم الجمع تذكيرا وتانيثا (قوله ما لم يفصل بينه) أي اسم الجنس
أو اسم الجمع وهذا التي صادق بعدم ذكر الصفة أصلا وذكرها مؤخر
عنها (قوله والأمر المعنى) أي وجوب أو خالف في الوجوب بعض
المؤخرين ولأن قول ما للفرق بين هذا وبين ما في الجمع المضاعف
اليه العدد إذا اتصل به ما يعزى المعنى حيث جاز اعتبار المعنى ثم وجوب
اعتباره هنا حالة الفصل وامتنع اعتباره حالة التأخير ذكر كزيا (قوله هو
المعنى) أي معنى العدد (قوله أو يكن) عطف على يفصل (قوله ولا أثر
لوصف التأخر) كذا لا أثر لوصف الذي لا يدل على المعنى نحو ثلاث
سان من البط وأن حسنا مشتركة بين التذكير والاثبات دمايني (قوله
ثلاثة رجلة) بفتح الراء وسكون الجيم أي مشاة قال المرادى ومنه ثلاثة أشياء
فوزن أشياء فعلاؤه باب عن جمع أفعال فأنشأه وإن كان وثقا لكن لما تاب
عن جمع مد كرجب اثبات التاء فيه اه وتوله فوزن أشياء فعلاؤه
أي تحسب الأصل فيل القاب الما كان في ما أصل أشياء شيئا
فاستعملوا مرتين بينهما ألف فقه والاولى التي هي اللام فصار أشياء بورن
أفعاء وهذا هو الصحيح من خلاف فيها (قوله قد كرعه الخ) يحتمل أن
لكن مخففة من التذكير والمعنى قد كرعه على الوجه الذي يفعل به
مع المنوب عنه ويحتمل أنها مشددة من التذكير عند التانيث فيكون
مراده بتذكير العدد تاجعله بالاثبات التاء فيه على أن المعدود مد كز
(قوله لا يعتبر أيضا الخ) أي لا يعتبر لفظ المفرد في معنى الجنس والجمع
وقوله لفظ المفرد أي بل يعتبر معناه (قوله وخمس الهندات) فقد اعتبرت

التذكير والتانيث
قال تعالى إن البقر تشابه
علينا ونرى تشابه هذا
ما لم يفصل بينه وبين العدد
مستفدة على المعنى والا
فالمراعى هو المعنى أو يكن
تأنيبا عن جمع مد كز فالاول
نحو ثلاث اثاث من الغنم
وثلاثة كور من البط ولا
أثر لوصف التأخر كقولك
ثلاثة من الغنم اثاث وثلاث
من البط كور والثاني
نحو ثلاثة رجلة فرجله اسم
جمع مؤنث الأنثى تانيثا
عن تكسيرا جمل على
أرجال فمد كز عدده كما
كل يفعل بأشبعه
* الرابع لا يعتبر أيضا لفظ
المفرد إذا كان علما فتقول
ثلاثة الطلحات وخمس
الهندات والخامس إذا
كان في المعدود لفظان
التذكير والتانيث كالحال
جار الحذف والاثبات تقول
ثلاث أحوال وثلاثة أحوال اه

غيره نحو ثلاث سادات
 فيوز لغة سعاد ويوز
 ثلاث سعاد أيضا المختار
 في هاتي الاحسيرتي
 التهجج وبه في الاولى
 لا جمال غيره من كثر
 استعمال غيره ولم يحاو وما
 أحمل تكسيره لم يصح
 اليه فليلا نحو ثلاثة
 أحدي وثلاث ريدات
 والاسماء الى الصفة منه
 شديدة فتحو ثلاثة صالحين
 فالاحسن الاتباع على
 العرب ثم النصب على الحال
 ويضاف لثلاثة الكثرة
 في مستثنى واحد هما
 في عمل بناء لثة نحو ثلاث
 حوار وأر درجار وحصة
 دراهم * والثانية أن يكون
 لبيان قلة ولكه شديسا
 أو مما عاير له للدمر له
 المعلوم فالاول نحو ثلاثة
 قروم * فان جمع قروم بالفتح
 على اقراء شاد * والثاني
 نحو وثلاثة شوع وان
 أشباعا قبل الاستعمال
 (ومائة والالف لفر داضع)
 نحو عشرين مائة درهم

وهم - وسائر الهم - في ذلك ثلاثة كسائر ثمة كدالي العيني ومثلي بكسر
 الميم أصح من ضمها (قوله نحو سبلات) لم يقل سبع سنابل لمجاورية لسبع
 قمرات (قوله بل المختار الخ) ضرب استعالي من قوله فيوز لغة سعاد (قوله
 نحو ثلاثة أحدي وثلاث ريدات) أي فالكثير ثلاثة أحادي وثلاث ريدات
 (قوله ولكه شديسا) بأن خاف القواعد أو مما عاير له لدراسة معاملة
 في أساس العرب (قوله فان جمع قروم بالفتح الخ) يرده عليه أمرا ان الاول ماني
 المرادى من أن بعضهم ذكر أنه جمع قروم صم القاف فلا يكون شادا الثاني
 ان قروم بالفتح به افتحة طاردا وقرأوه أن أفلاطون في أهل دفع الفاء
 ويكون العربي اذا كان صحيحها كما هنا وعبارة ابن الناحم وان لم يمدح يعني
 جمع القلة لفرد المبرح في معنى بالجمع قلة في الغالب نحو ثلاثة
 أحول وحسراكم وقد يجاء به جمع كقوله تعالى والمطافات يربص
 بأنهم من ثلاثة قروم معي لا قراء اه (قوله ثلاثة شوع) بجمعة فهم لة
 جمع سبع بكسر أوله وسكون ثابته أحديسور الثعل تصرع (قوله ومائة
 والالف) أي هذين الجدين الثاملين لفردهما وشانهما وجمعهما كما
 يؤخذ من تعداد الامثلة سواء كان الجمع بصيغة الجمع نحو مئتي رجل وثلاثة
 آلاف رجل أو بأضافة ثلاثة فها وفي اليه نحو ثلثمائة رجل وأحد عشر
 ألف رجل ولك أن تجعل هذين من المفرد اعتبارا بلط مائة وافظ ألف
 (مائدة) قال في التسهيل واختص الالف بالقياسه مطاوعا ولا عير بالمائة الا
 ثلاث وأحدى عشرة وأحواتهما اه نحو مائة ألف وأحد عشر ألفا
 وعشرون ألفا وأحد وعشرون ألفا وثلاثمائة وخمسة مائة وأحدى عشرة مائة
 وخمس عشرة مائة (قوله والالف) أل من الحكاية لاس المحكي الذي يجوز
 الالف رجل مثلا قال العارضي وأما دخول أل على المضاف في قول أبي هريرة
 رضي الله تعالى عنه فلما تقدم جاءه بالالف دينار وقيل زائدة وقيل تقديره
 بالالف دينار بخلاف ألف وهو يدل من الالف (قوله لفر داضع) لان
 المائة اجتمع في عشرة وعشرين من الاضافة والافراد لاسها
 مشتملة عليها فأحدث من العشرة الخمس ومن العشرين الافراد
 والالف عوض من عشرين مائة وهي عشرين مائة وخمسة مائة وخمسة مائة
 والالف

ومائة ثوب وثلاثة مائة دينار والالف عشرين مائة بالجمع راقدر دوي

معادلة مائة وستة مائة اه تصريح بقوله فاختار الخ ووجهه ان هذا
 الخلف ولو عكس لحصل الثقل بالجمع والثنوين اه سم وقال الدماميني اما
 كونه مفردا مع ان القياس بوجهه كما جمعوه في ثلاثة دراهم للغة المتقدمة ولانه
 عدد في مائة كثره فسكره واجمع عشرين لثلاثة بنظم الثقل اللفظي الى الثقل
 المعنوي (قوله في قراءة حمزة والسكاسي ثلثمائة سنين) أي باضائة مائة الى
 سنين ووجه ذلك تشبيه المائة بالعشرة اذ هي عشر للعشرات كما ان العشرة
 عشر للاحاد وقيل من وضع الجمع موضع المفرد وقرأ الباقون بثنوين مائة
 على جعل سنين بدل اوستطبيان لا تميز بالزم الشذوذ من وجهين جمع
 تميز بالمائة ونصبه قاله الدماميني وقال في التصريح لا يفتضى أنهم أقل
 مائة وان سعمائة تالة الموضح في الحواشي اه وسبقه الى هذا أبو إسحاق
 الزجاج قال ابن الحاجب ووجهه ان تميز المائة واحدة من المائة فاذا كان
 كذلك وقلت سنين فيكون سنين واحدة من المائة وهي ثلثمائة وأقل
 السنين ثلاثة فيجب أن تسكون سعمائة وهذا وارد أيضا على قراءة حمزة
 والسكاسي اذ سنين عندهم ما تميز لا غير وان كان مجرورا ثم أجاب ابن
 الحاجب بان ما ذكرنا انما يلزم اذا كان التمييز مفردا أما اذا كان جمعا كما هو
 الاصل في السمر فاقصد فيه كالمصدق في وقوع التمييز جمعا في نحو ثلاثمائة
 ويمكن أن يحسب أيضا بان الحمل لما كان للأفراد لكونه المقيس فيه كان الجمع
 الحاصل في ذلك الحمل في حكم المفرد بان يراد منه الجنس المتبين بشفقة في
 واحد فلا يلزم أن يكون أقل السنين ثلاثة حتى يرد المحذور فتأمل (قوله اذا
 عاش الفتي مائتين عاما) تمامه فقد ذهب للذاذة والفتاة (قوله وأحد اذ كر
 الخ) لما تسكلم على العدد المضاف شرع في المركب فقال واحد اذ كر الخ
 (قوله مركبا) بكسر الكاف أي حال كونك مركبا ويعوز أن يكون بفتح
 الكاف حالا من عشر أي مركبا معه أي مع أحد اه سندوني والى الاول
 جنح الشارح لكونه أنسب بما بعده (قوله وهوزة أحد الخ) كذا همزة
 إحدى الا أن الاول شاذ لازم غالبا والانه في مطرد على الاصح كما شاح واكف
 ولهذه انهم واعى الى الاصل في أحد فقالوا ولم ينفوا عليه في إحدى اه
 تصریح وألف إحدى للتأنيث عند الاكثرين وقيل للالحاق وزل

في قراءة حمزة والسكاسي
 ثلثمائة سنين به تقيده
 تميز بالمائة بمفرد متصوب
 كقوله

اذا عاش الفتي مائتين عاما
 فلا يقاس عليه وأجاز ابن
 كيسان المائة درهما
 والافاد دينار (وأحد

اذ كر وصانته بعشر) مجرورا
 من البناء (مركبا) لهما

(فأصد مدود ذكر) نحو
 أحد عشر كوكبا وهوزة
 أحد مبدل من واو وقد
 قيل واحد عشر على الاصل
 وهو قليل وقيل يقال واحد
 عشر على أصل العدد (وقل
 لدى التأنيث

احدى عشر) امرأة
 باثباتا. وقد يقال واحدة
 عشرة (والشيء فيها من
 غير كمره) أى مع الثوث
 فيقولون احدى عشرة
 وكمر الشيء ويعنهم
 بفتحهم وهو الأصل الآن
 الان مع السكين وهو رافعة
 الحجاز وأما التذكير
 فالشبر مفتوحة وقد تمكن
 غير عشر فيقال أحد عشر
 وكذلك أخواته تتوالى
 الحركات وهم أنرا أبوهم
 وقرأه بغير صاحب حذف
 السبعة عشر أو ما صاحب
 به ما كتبه (و) أم (مع)
 غير احد واحد وهو ما
 فعلت في العشرة من
 التجرى من التامع المذكور
 وأما ثمانية الثوث (فانقل)
 قد يقال والحاصل أن العشرة
 في التركيب عكس ما لها
 بل قد حذف التاء في التذكير
 وتنت في التانيث (ولثلاثة
 وندوة وما بينهما ان ركبا
 مدغم) أى في الافراد وهو
 ثبوت انما مع المنكر

وحذفه مع الثوث (وأول عشرة اثني وعشرا

التثنية في احدى عشر لتركيبة تقول في العطف احدى وعشرين
 بالتثنية وقد ابرهنا. وفي الفارسي عن ابن بابشاذ أن أحدا المتعطف
 به من ضمير وار المستعمل في العدد هي التي يحذفون كل أحد
 الدار وجهها أحاد وأما التي تستعمل بعد الالف نحو ما في من أحد
 فهو زنها أصلية غير مبدولة ولا تتجمع ولا تستعمل في العدد ولا في التثنية
 (قوله احدى عشره) ولا تستعمل احدى إلا مركبة أو معطوفة أو لها
 أو مضافة نحو ما لا احدى الكثير ذكرنا (قوله وقد تمكن عين عشر)
 أى في أنه كمر كمرح به في بعض النسخ قال المصنف: فإن قيل كيف جاز
 تمكنه وأما الاسم فلما إذا جاز تمكنه ما هو موحى به من أواد والماء فهو
 أحدر (قوله لتوالى الحركات) ولأنه المبالغة في الامتراح ولم يثن
 (قوله وأما مع غير أحد واحد) أى من اثني بالتثنية إلى تسعة وتسع وتثنية
 الما شرح أما لعل الما في قوله ما فعل ويحذف أو الما من زيادة فارسي
 المصنف لما أى بقوله ومع غير أحد واحد الخ حكم العشرة إذا ركبت مع
 التسعة فنادونها بغير بقوله (أى والثلاثة وتسعة الخ حكم التسعة وتثنيتهما
 إذا ركبت مع العشرة) (قوله قد يقال) قال شيخنا واليهض حال معنى مقتضاها
 أى عادلا وهو غير تعبير لجوار أن يكون عطف ولا مطالعا على حذف مضاف
 أى قد يقال أى انه مبدل هذا أو لما من غير مرة أن يجيء المصدر عاد
 وإن كثر ما جئ (قوله فتعطف التاء في التذكير) كراهة أجمع علامتى
 تانيث فيها وكسامة الواحدة فلا يقال ثلاثة عشرة (قوله ان ركبا) أى
 مع العشرة (قوله وأول عشرة الخ) اعترض الفارسي وغيره هذا البيت
 بأنه قد علم من قوله ومع غير أحد واحد إلى آخر البيت أنه علم منه كون اثني
 له عشر واثني له عشرة وقد يقال انما صرح به دفعا لئلا يهمل أن اثني في كل
 تركيبة مع العقد كسلات فافوق في هذه الحالة يجوز من التاء عند
 التانيث وتخطه عند التذكير قال المصنف في احدى عشرة واثني عشرة
 سؤال مشهور حاصله لزوم الجمع بين علامتى تانيث فيها وكسامة
 الواحدة وجوابه أن ألب التانيث بجزء ما هو من نفس الكلمة وقد الم
 نسط في جمعي النسخ والتكثير بخلاف التاء إذ لا واجب بل وجبليات

وجبال ونجفة وجفناث وجفان وأما اثنتان فبنى على التثنية اذ لا واحد له
من لفظه فكانت كالاصل (قوله اذا أتيت الخ) ألف وشر مرتب (قوله نشأ)
مضارع نشأ قصيره لا ضمير ورة وقال المسكودي ويجوز أن يكون حذف
الهمزة من نشأ لاجتماعها مع همزة أو خالده (قوله واليا) أى فى اثنين واثنين
(قوله مطاعا) أى فى الاحوال الثلاثة (قوله أما الجذر) أى بجذر العدد
المركب سواء كان اثني عشر واثني عشرة أو ضميرهما (قوله تضمينه معنى حرف
العطف) أى الواو اذ الاصل قبل التركيب أعطيتك خمسة وعشرة مثلا
لخذت الواو وركب العدد ان اختصارا ودفعنا ما يتبادر من العطف من أن
الاعطاء دفعتان قاله اللسانى فان ظهر العاطف منع التركيب والبناء
انعدامه متضمنى كقوله * كان به البدر ابن عشر وأربع * وانظر اذا ميز كيف
يكون التمييز حينئذ وزعم أبو حيان أنه أى العاطف لا يظهر الا مع تقدم
العدد كالميت المذكور وليس كذلك فقد أشد ابن الشجرى وقرى بدا ابن
خمس وعشراه وقوله وانظر الخ الذى يظهر أن التمييز حينئذ جمع مجرور
كثير ثلاثه الى عشرة وللبعض اعتراض على هذه العلة لا معنى له فانظره
ان أردت التجهيز (قوله وأما المصدر الخ) عبارة الفارضى بنى المصدر
لا يكثر الكلمة (قوله فعلة بنائه وقوع الجزم منه) أى من المصدر والجواز
والجور متعاقبان وقوع وقوله موقع ناء التانيث فى لزوم الفتح أى فتح ما قبلها
وعندى فى هذا التعليل نظر من وجوه * الاول أنه كان المتناسب أن يقول
فعلة بنائه وقوعه موقع ما قبل ناء التانيث فى لزوم الفتح كما لا يخفى على الفطن
* الثانى أن بناءه بمعنى لزوم الفتح فيقول التعليل الى تعليل الشيء بنفسه لانه
جعل له لزوم الفتح المشابهة بما قبل ناء التانيث وهله المشابهة لزوم الفتح لان
وجه المشابهة علة لها او علة له علة * الثالث أنه لو كان الوقوع موقع ما قبل ناء
التانيث يقتضى البناء للزم بناء المصدر المركب المزجى مع أن فتحه مصدره فتحه
بنية لا فتحه بناء كما شاف تحقيقه فى محله الآن يجاب عن هذا بان فى تعبيرهم
بناء مصدر المركب العددي مسامحة لان فتحته وان كانت فتحه بنية تشبه
فتح البناء فى اللزوم وفيه بعد لا يخفى رد كريس اعتراضين آخرين حاصل
الاول ان سبب البناء مضمرة فى شبه الحرف فلا يصح تعليله بجواز كرا و اجاب

اثني اذا اتى نشأ أو ذكرا
فتقول جاءني اثنا عشرة
امراة واثنا عشر رجلا
(والبالغى الرفع) وهو
النصب والجور (وارفع
بالالف) كما رأيت وأما الجزء
الساقي فانه مبني على الفتح
مطلقا (والفتح فى جزأى
سواهما) أى سوى اثني
عشرة واثني عشر (ألف)
أما الجزم فعلة بنائه تضمينه
معنى حرف العطف وأما
المصدر فعلة بنائه وقوع
الجزم منه موقع ناء التانيث
فى لزوم الفتح

فيه بأن المخصص في شبه الحرف سبب البناء الأصلي اللازم لكلمة والبناء
مناعارض للكلمتين بالتركيب مفارق بمفارقة وحاصل الثاني أن آخر
الصدر سار وسطا والوسط ليس محلا للأعراب ولا البناء ولم يجب عن هذا
ويمكن الجواب عنه بما أجبتنا عن اعتراضنا الثالث فتأمل قال بين وانما
يجز على حركة لأن له حالة أعراب وكانت الحركة فتحة لأن هذا الاسم لمال
بالتركيب فأثر بأخص الحركات (قوله ولت) أي لتكون علة البناء الوقوع
المدكور أعرب صدر الخ أي لأن الله لا يتدور مع العلول وجودا وعدا وهي
معدومة في اثني عشر واثنى عشرة في عدم بناء الصدر ولذا صكره
من أعراب صدرهما والعجم والتول ببناءه مردود باختلاف باختلاف
العوامل وذلك علامة أعرابه (قوله لوقوع الجز الخ) اعترض شيخنا وتبعه
العض بأنه على قوله أعرب بقوله لذلك فلا يصح تعليله ثانيا بقوله لوقوع
الجز الخ من غير عطف ويكرر دفعه بوجهه يدل اشتغال من قوله لذلك لاشعار
عليه الوقوع وقع البناء بعلية الوقوع موقع الثوب للأعراب فتأمل
(قوله قد فهم من كلامه) يعني قوله واصله بعشر حيث اقتصر على عشر
والاقتصار على الثوب في تمام البيان يقتضي المحصر (قوله التيف) بفتح
التون وتشديد الياء المكسورة وقد تنحرف كهي وأصله نيف من ثاف
ينرف إذا زاد وهو من واحد إلى تسعة بإدخال الميسر والقاية أفاده
في التصريح (قوله فانه يحتمل الخ) هذا الغمايخ الاجمال لا الالباس (قوله
اضافة صدر المركب الى عجزه) فيكون الصدر على حسب العامل والعجز
بحر ولا غير ومنه قول الشاعر

كأن من عشاءه وتقرته * بنت ثمان في عشرة من بجته

بحر عشرة مثوئافارضى (قوله واستحسنه) وذلك إذا أضيف أي المركب
ولا ينبغي أن المضاف في الحقيقة انما هو عجز المركب فالصدر مضاف الى
العجز والعجز مضاف الى كلف المخاطب في عبارته مساححة (قوله ويز
العشرين لتسعين) الواحد) أجاز القراء جمع عشرين باب عشرين كافي
الفارسي وأجاز المصنف في شرح التمهيد عشرين وعشرون درهم لعشرين
رجلا عند قصد أن لكل واحد منهم عشرين كافي السبوطي (قوله بواحد منكر

ولذلك أعرب صدر اثني
عشر واثنى عشرة لوقوع
العجز منهما موقع التون
وباقبل التون محل
أعراب لا محل بناء لوقوع
العجز منهما موقع التون لم
يضاف باختلاف غيرهما يقال
أحد عشر ولا يقال اثنا
عشر * تنبيهان الأول
قد فهم من كلامه أنه لا يجوز
تركيب التيف مع العشرين
وبابه على تعيين العطف
فتقول خمسة وعشر وولا
يتوز خمسة عشرين ولعله
للباس في نحو رأيت خمسة
عشرين رجلا فانه يحتمل خمسة
لعشرين رجلا وقيل غير ذلك
* الثاني أجاز الكوفيون
إضافة صدر المركب الى
عجزه فيقولون هذه خمسة
عشر واستحسنوا ذلك إذا
أضيف نحو خمسة عشر
(وسيز العشرين) وبابه
(لتسعين) الواحد) منكر

منسوب) انما كان مفردا مذكرا لانه ذكر لبيان حقيقة المعدود وهو
يحدث بالمفرد المذكر التي هي الاصل ومنه وبالاعتذار لاضافة مع الثون
التي في صورة ثون الجمع (قوله أي بثبوت التاء في التذ كبر الخ) محله
في غير اثنين (قوله معطوف على النيف) أي بالواو اذا اراد وقوعهما
دفعه واحده والا فلا مانع من أن تقول قبضت منه ثلاثة فخرين أو ثم
عشرين اذا قصد الترتيب مع الغور وأو التراخي دما بيني (قوله أي بمفرد
مذكر منسوب) انما كان مفردا مذكرا لما مر ومعه وبالامتناع جعل
ثلاثة أشياء كائني الواحد لو قبل خمسة عشر عبدا مثلا فارضى (قوله
فسيوينا) أي المركب والعشرين وبابه رفاعة دفع توهم ان المليمة قبله غير
نامة وقد يقع تمييز المركب بجمع اذا صدق على كل واحد من العدد كقوله تعالى
وقطعناهم اثنتي عشرة أسباطا لان المراد وقطعناهم اثنتي عشرة قبيلة
وكل قبيلة أسباط لا سبط فوضع أسباطا موضع قبيلة هذا أحد الأوجه
في الآية وسبأ في الباقى (قوله بدل) أي بدل كل من كل ولا يراد ان المبدل منه
في نية الطرح لانه أغابى وقد يخرج القرآن على غير الغالب كأي قراءة
التورين في ثمانمائة سنين كامر (قوله لذكرا العددان) أي بحدف التاء
منها وقوله لان السبط مذكرا لقوله لذكرا العددان (قوله وأفرق التمييز)
ذهب الفراء الى جواز جمعها والآية يشهد له انه ناصرح وتزلزلة
قوله وأفرق التمييز وهي كونه تمييزا مركب العلم من قوله وميزوا الخ (قوله
رجع حكم التائيت) هذا توجيه للتائيت وينبغي توجيه الجمع مع أن القياس
الافراد كامر سم (قوله في نعت هذا التمييز منها) أي من المركب وعشرين
وبابه ونعتيه أن تمييز غيرهما لا يجوز في نفسه مراعاة المعنى فقول شيخ
الاسلام زكريا في تحريمه أي الاوسق الخفصة التي هي نصاب زكاة
النسب أف وسق ثمة رطل بغدادية يكون بغدادية فيه مرفوعة اعتبارا لاف
وسق ثمة وانظر هل مثل الثعب بقية التواضع وعلى كونها مثل الثعب يجوز
أن يكون أسبا إلى الآية بدلا من التمييز المحذوف وهو فرقة على مراعاة
المعنى فتدبر (قوله منها) أي الركائب والخاصة بالنساء المحجمة واحدة
الخوافي وهي مادون الر بشات العشر من مقدم الجناسح والاسم بالحا

في التذ كبر وسقوطها في
التائيت ثم يذ كر العقد
معطوف على النيف فيقال
في المذ كرا ثلاثة وعشرون
رجلا وفي المؤنث تسع
ونسون نجمة (وميزوا صر بها
بمثل ما ميز عشرون) وبابه
أي بمفرد من مذكر منسوب

(فسوينا) فتدبر أحد عشر

كركبا واثنتي عشرة عينا
وأما ونعتها ثم اثنتي عشرة

أسباطا فأسباطا بديل من
اثنتي عشرة والتمييز محذوف

أي اثنتي عشرة فرقة ولو
كان أسباطا تميز بالذكرا

العددان وأفرق التمييز لان
السبط مذكرا وزعم الناطم

أه تمييزا وأن ذكرا مارج
حكم التائيت تنبهات *

الاول يجوز في نعت هذا
التمييز منها مراعاة اللفظ

مخو عندي أحد عشر درهما
ظاهريا وعشرون دينارا

ناصريا ومراعاة المعنى
فتدبر ظاهريا وناصريا

قوله

ثلاثا وأربعون حلوبة

سودا كخافية الغراب الاسحم

الثاني فديضاف العدد الى مئة وقد يستغنى عن التمييز نحو هذه عشرة وزيد وبقول ذلك بجميع
الاعداد المركبة الا اثني عشرة فيقال احد عشر وثلاثة عشر (٨٤) ولا يقال اثني عشر لان عشرة

اثني عشر بمنزلة ثون الا اثني
كلمة لا تجمع الاضافة ولا
يقال اثنان للتاليين
باضافة اثنين بل تركيب
الثالث حكم العدد المميز
بشيئين في التركيب
لذا كره ما مطلقا ان وجد
العقل نحو عندى خمسة
عشرة او جارية وخمسة
عشرة حرة وعبد وان تعد
فلا ان شرط الاتصال
نحو عندى خمسة عشر رجلا
واقعة خمس عشرة مائة ورجلا
وللثون ان فضلا نحو عندى
ست عشرة مائة وثلاثة ورجل
او مائة وثلثة ورجل
الاضافة لاسبقها ما مطلقا
نحو عندى غانية اربعة وادم
وغسان ادم واحد ولا يضاف
عدد اقل من مئة الى غير
مذ كرموث لان كلان
الميرين جمع واقل الجمع
ثلاثة الرابع لا يجوز فصل
هذا التمييز واما قوله
على اني بعد مائة مضي
ثلاثون لانه بعد مائة ولا يحل

المائة الاسودعي (قوله فيستغنى عن التمييز) لا ينافي ان قلت عشرون قد
خالف من يعرف العشرين المتروكة اليه ولا تقول عشرون زيد الامن
يعرف زيدا وعشرون كمالا تقول قلام زيد الامن يعرف القلام وزيدا
دماميني (قوله الاعداد المركبة) وكذا غير المركبة كعنه زيد (قوله الا اثني
عشر) اي واثنى عشرة (قوله ولا يقال اثنان) ما يمكن اثنا عشر علما
والاجاز ان نصفه بمحذف عشرا فاصد تسكير العلم لفقد العلة كما في
الفارسي (قوله للتاليين) مرجع في جواز ان يقال اثنان في قصد
اضافة اثنين بل تركيب اسقاطي (قوله اذ كره ما مطلقا) اي سبق المذكر
اولا ونوع الفصل بين اول (قوله ان وجد العقل) اي في الشئين واحدهما
وطايره ترجع المذ كرا اذا كان العاقل مؤنثا والقياس يقتضي تغليب
العاقل فتقول اربع عشرة رجلا ومثلا وصف الاثنتي مع العقل اربع
من وصف المذكورة مع عدم العقل فاذد الدماميني (قوله فاما سابق) اي
مذ كرا او مؤنثا وقوله شرط الاتصال اي اتصال التمييز بالعدد (قوله
والثون ان فضلا) اي فصل بين العدد والتمييز بين لانهما يقتضي التساوي
في الحكم فكان الاسبقية متفتحة فرجع ما مراعاة كراعاة الشئيين وذلك
ان مذ كرا لا يعقل في استعماهم كالثون حتى انه قد يعود عليه فميره فاذا
جعلنا الحكم للثون كما كانا اعتبرناهما باخلاف ما اذا جعل للذ كرا كذا
في الدماميني (قوله لاسبقها ما مطلقا) اي عاقلا كان المضاف اليه أولا
مذ كرا أولا وانما كان كذلك لان المتضايفي كائني الواحد فلا يفي
ان يختلف حاله ما قبل المعطوف على المضاف اليه مضاف اليه فلتانهم
لكن المعطوف مضاف اليه بواسطة والاول مضاف اليه بالباشرة فكان
اولي بالاعتبار وقد اعمل الشارح ذكر العدد المعطوف والقياس يقتضي
انه كانه عدد المركب فتقول عندى احد وعشرون عبدا واثنتي تغليب المذ كرا
واحد وعشرون رجلا واثنتي تغليب السابق واحد وعشرون بين رجل واثنتي
بتغليب المؤنث فلهي (قوله وادم) تقدم الكلام عليه (قوله وان اثنى عدد
مركب) اي غير اثني عشر واثنى عشرة لاسر من انهما لا يضافان ويستغنى

فضرورة (وان اثنى عدد مركب) في البناء في الجزأين على حاله نحو احد عشر
مع احد عشر زيد بفتح الجزأين هذا هو اكثر لان البناء يفي مع الالف واللام بالاجماع فكذلك اسع الاضافة

والثاني أن يعرب عجزه مع بقاء التركيب كما فعلت الحكاه سيبويه عن بعض العرب نحو واحد عشر لمع أحد عشر زيد والياء أشار بقوله (٨٥) (وعجزه قد يعرب) واستخدمه الإخفش واختاره ابن عصفور

وزعم أنه الأفصح ووجه ذلك بأن الأضافة تتركب الأشياء إلى أصلها في الأعراب ومنع في التسهيل القياس عليه وقال في شرحه لا وجه لاستحسانه لأن المبني قد يضاف نحو كمر رجل عندك ومن لدن حكيم خبير وفيه مذهب ثالث وهو أن يضاف صدره إلى العجزه من الأبناء أو ما حكى الفراء أنه يجمع من أبي قحسب الاسدي وأبي الهيثم العقيلي ما فعلت خمسة عشر له وذكري التسهيل أنه لا قياس عليه بخلاف الفراء * تنبيهات * الأول قال في التسهيل ولا يجوز اجتماع ثمانى عشرة ألفى الشعر يعني باناء الأول إلى الثانى دون اضافته المجموع كقولهم

العدد المركب اذا اُضيف عن التمييز كما سبق (قوله والثاني الخ) مقابل قوله
هذا هو الاكثر (قوله كـ) بل يك (قوله كـ) أى فى بقاء التركيب مع اعراب الجز وان
كان بـ بل يك غير منصرف لوجود العلتين بخلاف أحد عشر لانه ليس بهـ لم
(قوله نحو أحد عشر كـ مع أحد عشر زيد) فيفتح دال أحد فى المثالين ورف
راء عشر الاول وجـ راء الثانى (قوله ونحو) مبتدأ والموسوع قصد التفصيل
فارضى (قوله تـ بالاشياء الى أصلها فى الاعراب) لا يقال هـ هذا يقتضى
اعراب الجز الاول أيضاً لا تقول المضاف مجموع الجزين لا الاول فقط
ولا الثانى فقط لكن لما كان آخر الثانى آخر المجموع المضاف ظهر فيه
الاعراب (قوله ومنعنى التسهيل القياس عليه) قال بعضهم هى لغة ضعيفة
عند سيبويه وادأثت كونه لغة لم يمتنع القياس عليها وان كانت ضعيفة
نرادى (قوله لان المبني قد يضاف الخ) قد يفرق بين مبناؤه أصلى فلا يرد
الى الاعراب ومبناؤه عارض بسبب التركيب فيرد اليه بأدنى مسلاسة
نصريح (قوله من أبى قحس) كذا بخط الشارح ويوجد فى بعض النسخ بنى
وهو تخريف (قوله خلافاً للأفراء) تقدم قبيل قول المصنف وميز العشرين
الخ نقل الشارح قول الأفراء عن السكوفيين (قوله ونون اضافة المجموع)
أى الى شئ آخر وفيه أنه اذا أُضيف الاول الى الثانى ووجدت الاضافة
الى شئ آخر كان المضاف الى الشئ الآخر الثانى لا المجموع واذا أُضيف
المجموع الى شئ آخر لم يكن الاول مضافاً الى الثانى قد دبر (قوله كاف الخ)
يظهر أنه يصح تشديداً لكاف على أنه من التوكيد وتخفيفها على أنه من
الكاف بالتحريك ومن للتعليل والعناء فيفتح العين المهملة الزعم والشقوة
بالسكر الشقاء (قوله مطلقاً) أى سواء كان المجموع مضافاً نحو ثمانى
عشر كـ أولاً وفيه ما مصر (قوله فى ثمانى) أى الواقعة فى عدد المئوت (قوله
وسكونها) أى كسكونها فى معدى كـ وبـ وقوله مع كسر النون أى دلالة على
إبقاء وقوله ونحوها أى للتركيب هـ مع (قوله وقد تحذف باؤها) مصعب قد

يجوز أن إضافة صدر المركب إلى عجزه مطلقا كما سبق التنبيه عليه * الثاني في ثنائي إذا ركب أربع لغات فتح
الاول وسكونها وحذفها مع كسر الثون وفتحها وامتة قوله * ولقد مر بتثانينا وثمانينا * وثمان عشرة واثنين وأربعا
وقد تحذف ياؤها أيضا في الافراد ويجعل اعرابها على الثون كقوله اها ثانيا اربع حسان * وأربع قنغرا
ثمان وهو مثل قراءة بعض القراء وله الجوار المنشآت بضم الراء * الثالث قال في شرح الكافية

التقليدية قوله ويجعل اعراسا على التور أي والاكثر أن يجري مجرى
 النقص المصروف فتقول يا ثمان ومررت بثمان ورايت ثمانيا وقد
 يقال رايت ثمانيا بلا توين لثان - واري انظروا هو ظاهر ومعنى لانه
 وان لم يكن جوهرا لفظا وجعل معنى ك أجرى سراويل مجرى سراويل فكثارة
 البهض على قول الشارح ويجعل اعراسا على التور مانصه أي وحيث
 تكون جارية في الاعراب مجرى القوس المصروف اه غفلة عجيبة
 (قوله ايضا وبضع) بكسر الموحدة على المشهور وبعض العرب يفتحها قاله
 الدماميني وما ذكره الشارح هو الرابع من أقواله في معنى البضع والبضعة
 وعليه لا يطلقان على أقل من ثلاثة ولا أكثر من تسعة وقيل معهما أربعة
 وغاية وما يليهما وقيل الواحد والعشرة وما بينهما وقيل أربعة وتسعة
 وما بينهما وقيل غير ذلك والتفاوت ايضا فيما يصاحبه فالجوهرة ورعى أنه
 يصاحب العشرة والعشرين إلى التسعين فلا يصاحب المائة والالف وقيل
 لا يصاحب الا العشرة وهو مردود بخلاف قوله صلى الله عليه وسلم الايمان بضع
 وستون شعبة وفي رواية صحيح وسبب ذلك قوله صلى الله عليه وسلم ان
 الالف هذا وفي بعض النسخ بدل قوله الثالث ابضعة وبضع المائة
 الثالث قال في شرح الكافية ان بضعة قد يراد به واحد فخافوه الى تسعة
 هذا قول الفراء وأنه يجري مجرى تسعة مطلقا أي في الافراد والتركيب
 وعطف عشرين وأخواته عليه وأن شاء الله كما تسعة في ثبوت وصلة وتحويلات
 بضعة أعوام وبضع سنين وعندى بضعة عشر غلاما وبضع عشرة أمة وبضعة
 وعشرون كتابا وبضع وعشرون صحيفة وهذا المراد بولي ومطلقا مجرا مجرى
 حيث حل والاولى أن يراد ببضعة من ثلاثة الى تسعة وبضع من ثلاث الى
 سبع فيعمل الثابت التاء على التانيها والساقطة على الساقطة اه قال
 شيخنا وهكذا رأيت بخطه على التوضيح اه وقوله وان شاء الله كما تسعة في ثبوت
 قوطيان لما قبله من جريانه مجرى تسعة وقوله فيعمل الثابت التاء على أي
 يعمل بضعة الثابت التاء على ثلاثة مثلا الثابت التاء وبضع الساقطة اه على
 ثلاث مثلا الساقطة وقرر في الهمع بين النيف والبضع بان النيف من
 واحد الى تسعة ويكور للذكر والمؤنث بلاهاء ولا يذكر الاعم عقد خور

بضعة وبضع - ~~بضع~~
 تسعة وتسع في الافراد
 والتركيب وعطف عشرين
 وأخواته عليه تحويلات
 بضعة أعوام وصن سنين
 وعندى بضعة عشر غلاما
 وبضع عشرة أمة وبضعة
 وعشرون كتابا وبضع
 وعشرون صحيفة ويراد
 ببضعة من ثلاثة الى تسعة
 وبضع من ثلاث الى سبع
 انتهى

عشرة ونيف والبضع من ثلاثة الى تسعة فيكون للذكر بالهاء وللؤنث
 يدونها ولا يجب معه ذكر العقد كما في بضع سنين (قوله وصغ من اثنين الخ)
 ظاهر كلام المصنف أن نحو ثمان وثالث مصوغ من لفظ العدد سواء كان بمعنى
 بعض أو بمعنى جاعل العدد الاقل مساويا لما فوقه وهو مسلم في الذي
 بمعنى بعض دون الآخر لانه مصوغ من الثاني مصدر ثبت الرجل وثلاث
 مصدر ثبت الرجلين وهكذا كما سيأتي لام اثنين وثلاثة الخ وانما قلنا
 ظاهر كلام المصنف لانه يمكن حمل قوله وان ترد جعل الاقل الخ على معنى وان
 ترد بالوصف لا بقيد كونه مشتقا من لفظ العدد فاعرفه وتول الشارح
 وصفا ظاهرا بالنسبة لما بمعنى جاعل دون ما بمعنى بعض لان الذي بمعنى
 بعض اسم جامد كما يؤخذ من كلامه بعد اللهم الا أن يراد بالوصفية بالنسبة
 له الوصفية الصورية فتأمل قال في التمهيد صرح الاشتقاق من أسماء العدد
 ما على لانه من قبيل الاشتقاق من أسماء الاجناس كترت يداه
 من التراب واستحسب الطين من الحجر (قوله أي خافوهما) الانب فوقه
 أي اغظ الاثنين لان الصوغ من اللفظ سم (قوله الى عشرة) أي به بالالغاية
 (قوله كذا فعل) صفة الموصوف محذوف قدره الشارح وهو مقول صغ أو
 الكاف بمعنى مثل وهي اسم مقول به لصغ كقوله الشاطبي أفاده سم (قوله
 من فعلا) فائزته مع ما قبله بيان أن هذا أي في الجملة وصف لا اسم جامد ولم
 يكتب بفهم ذلك من ذكر الصوغ لانه قد يراد به اثبات مجرد المناسبة
 وبيان مطلق الاخذ (قوله وأما واحد) أي وواحدة وهذا مفهوم قوله
 من اثنين خافوق (قوله فليس بوصف) تبع فيه التوضيح لكن قال الرضي
 والواحد اسم فاعل من وحد مجرد وحدا أي انفردها لواحدهما بمعنى المنفرد
 أي العدد المنفرد (قوله لئلا يتوهم أنه يسلك به الخ) أي في اثبات التسماع
 التذ كبير وحذف ما مع التأنيث وكلامه صريح في مخالفة الوصف للعدد الذي
 صيغ منه في التذكير والتأنيث وهو مسلم في غير ثمان وثانية لموافقتهما
 في ذلك لما صيغتا منه (قوله وان ترد بعض الذي الخ) أي وان ترد بالوصف
 بعض العدد الذي بني هو منه تفضة أي الوصف اليه أي العدد حالة كون
 الوصف مثل بعض في معناه أو في اضافته الى كله والى هذا يرخص كلام

(وصغ من اثنين خافوق)

أي خافوهما (الى عشرة)

وصفا (كما هل) أي

على وزن فاعل (من فعلا)

كضرب شتوتان وثالث

ورابع الى عاشر وأما واحد

فليس بوصف بل اسم وضع

على ذلك من أول الامر

(واختصه في التأنيث بالتساوي)

ومتي ذكر (أي عطفه لانه

فاذ كفاء لا غيرا) فنقول

في التأنيث ثانية الى عشرة

وفي التذ كبر ثمان الى عاشر

كما تفضل باسم الفاعل من

نحو ضارب وضاربة وانما

نسبه على هذا مع وضوحه

لئلا يتوهم أنه يسلك به سبيل

العدد الذي صيغ منه

(وان ترد) بالوصف المذكور

(بعض العدد) الذي منه

بني هو وصف اليه مثل بعض

الشارح فالصلة جارية على غير من هي له ومفعول ترفع مذكوف ومثل حال
من هذا المفعول والمراد البعض من هذا الباب الواحد لا الأعم وهذه
الإضافة غير واجبة اذ يجوز الثاني من الاثنين مثلاً ومن قال بوجوب
إرادته منع نصب أو وصف مابني هو منه كما ستعرفه ومقال قوله وان ترد
إسقاطاً من قوله وان ترد جعل الأقل الخ وللبعض هنا كلام متين بالطرح
(قوله بي) أي طاهر البه شبه (قوله أي كإضاف البعض الى كلام) فيغير
حينئذ أن الموصوف به بعض ثلث العدة المعينة فرباع أربعة معناه بعض
جماعة مختصرة في أربعة كما في التوضيح (قوله وانما لم نصب حينئذ)
أي حينئذ اذ أريد به بعض مابني هو منه وتول شيخنا أي حينئذ أسيف الى
ما شئت منه وهو كله غير طاهر (قوله لانه) أي الوصف الذي بمعنى بعض
مابني هو منه ليس في معنى ما يعمل أي ليس في معنى لفظ يعمل كمصبر وما يعمل
حتى يعمل ولا مفرعاً في معنى ما يعمل أي ليس في معنى لفظ يعمل بل هو
مأخوذ من لفظ العدد ولولا تضرع الشارح على قوله لانه ليس في معنى ما يعمل
لكفاه في تعليل عدم النصب ولكن قصد الشارح بقوة العلة تقدير
(قوله لان المراد أحد اثنين الخ) أي باعتبار وقوعه في المرتبة الثانية
أو الثالثة وهكذا كما يؤخذ من العنوان أعني لفظ ثاني وثالث وهكذا المطلقاً
حتى يلزم صحة إرادة الواحد الاول من عشرة عشرة وذلك استيعاباً
أما د الجسامي (قوله ونصبه اياه) أي اذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال
كما لا يخفى (قوله ثلث اثنين وثالث ثلاثة) على أن معناه عقم اثنين وعقم
ثلاثة سبوطي (قوله والى هذا ذهب في التسهيل الخ) فقهه أبو حيان
فقال ثبت الرجلين مخالف لثقل النخاء ثم هو ليس نصاً في ثبت الاثنين
حتى يبنى عليه جواربان اثنين في الموضع وماتله ابن مالك عن العرب قاله
ابن القطاع في كتاب الأفعال واذا جاز ثبت الرجلين جاز ثبت الاثنين
ولا يتوقف فيه الاطاهري بجاهل تصريح (قوله لانه لا فعل له) أي لا يقال
ثبت الثلاثة اذا كنت الثالث وقد ينافية قول الجوهري ثبتت القوم
أنهم بالكسر اذا كنت ثالثهم أو أكلت ثلاثة بنفك وثبتت الثلاثة

كأنت واذا حرجه الذين كفروا
ثلي اثنين لثقل ثلثين
فأما ان الله ثالث ثلاثة
وتقول ثمانية اثنين وثلاثة
ثلاث الى عشرين وعشرة
عشر وانما لم نصب حينئذ
لانه ليس في معنى ما يعمل
ولا مفرعاً عن قول ما لزم
انفاقه لان المراد أحد اثنين
واحد اثنين واحد عشرة
واحد عشر فتشبهه كما
تقول بعض هذه العدة
بالاضافة هذا مذهب الجمهور
وذهب الاحفش وقطرب
والكشافى وتغلب الى أنه
يعوز اضافة الاول الى
الثاني ونصبه اياه كما يجوز
في ضارب زيد فيقولون ثمان
اثنين وثالث ثلاثة وفصل
بعضهم فقال يعمل ثمان ولا
يعمل ثمان وما بعده والى
هذا ذهب في التسهيل قال
لان العريب تقول ثبت
الرجلين اذا كنت الثاني
وما في ثلث اثنين ثمان
المعنى عزولاً له فعلا ومن
ثالث ثلاثة لم يعذر لانه
لا فعل له فلهذا ثلاثة أنوال

نفسه قال في الكافية

وتعالب أجاز نحو رابع

أربعة وماله منابع

وقال في شرحها ولا يجوز تنوينه

والنصب به وأجاز ذلك تعالب

وحده ولا يجزئه في ذلك هذا

كلامه فعمل المنع وقد فصل

في التسهيل وخص الجواز

بشعلب وقد نقله فيه من

الاحقش ونقله غيره عن

السكاسي وقطوب كما تقدم اهـ

(وابترجعه في الأقل مشعل

فوق) أي إذا أردت

بالوصف المصوغ من العدد

أنه يجعل ما هو تحت ما اشتق

منه مساويا له (حكم جعل

له احكام) فان كان بمعنى المضى

وجبت اضافته وان كان

بمعنى الحال أو الاستقبال

جازت اضافته وجاز تنوينه

واجماله فقول هذا رابع

ثلاثة ورابع ثلاثة أي هذا

مصدر الثلاثة أربع وثلاث

الوصف مع المؤنث كما سبق

فالوصف المذكر كور حيفئذ

اسم فاعل حقيقة لانه

تقول ثلثت الرجلين إذا

انضممت إليهما فصرتم ثلاثة

بالتحذيف أيضا اسما على (قوله قال في الكافية الخ) غرضه التورك على
كلام الكافية وشرحها من وجهين بخلافه لانه فصل في التسهيل بين ثلث
وغيرها واثباته على العزلة لعلم مع أنه منقول عن غيره أيضا (قوله
وقد نقله فيه) أي التسهيل (قوله مثل ما فوق) أي بدرجته واحدة (قوله
المصوغ من العدد) هذا لا يوافق قوله الآتي الوصف حينئذ ليس مصوغا
من الفاظ العدد بل واهله ذكره امتناعا لانه انما يظهر المنع وذلك أي ما يأتي
استدراكه عليه سم (قوله أنه) أي الوصف يجعل ليس خصوص المضارع
مرادوا لا لم يأت التفصيل الذي سيذكره بقوله فان كان بمعنى المضى الخ
(قوله ما هو تحت) أي بدرجته واحدة لا يقال رابع اثنين مع أنه يصدق
أنه تحت ما هو تحت منه حفيد وقوله ما أي العدد الذي هو أي هذا العدد تحت
العدد الذي اشتق الوصف منه مساويا له أي ما اشتق منه فعمل أن صلة ما
الاولى جارية على ما هي له وصلة ما الثانية جارية على غير ما هي له فهي
الحقيقة بآراء الضمير دون صلة ما الاولى بعكس ما فعله الشارح فاعرف
ذلك (قوله فيهم جعل) مصدر نوعي منصوب على المعولية المطلقة
باجمالي وانما خص التثنية بفاعل للتنبيه على أن معنى اسم فاعل العدد إذا
استعمل مع ما تحتها بمعنى جاعل فإذا قلت رابع ثلاثة فاعل الثلاثة
ومصدرهم أربع فأفاد المرادى (قوله جازت اضافته الخ) لسكنهم قالوا
الاضافة في هذا أكثر من النصب بخلاف سائر أسماء الفاعلين فان نصب
ما بعده على المعولية وخففه على الاضافة مستويان أو النصب أكثر
قال الرضي وانما قل النصب ههنا لان الانفعال والتأثر في هذا المفعول غير
ظاهرا لا بتأويل وذلك لان نفس الاثنين لا تصير ثلاثة أصلا وان انضم إليها
واحد بل يكون المنضم والمنضم إليه معا ثلاثة وتأويل أنه أسقط من
المفعول الاول بالضم بما ذلك الواحد اسم الاثنين وسار يطلق على المجموع
اسم الثلاثة فكانه صار المفعول الاول هو المجموع كذا في الدماميني
(قوله واجماله) أي بالشروط السابقة في باب اسم الفاعل (قوله حينئذ)
أي حينئذ كان بمعنى جاعل (قوله ثلثت الرجلين الخ) بتحذيف ثاني
ثلثت وربع وعشرب كما سيذكره الشارح وكذا أخواتها (قوله

وجاز بجره لما واته في المعنى والتفرع على فعل بخلاف فاعل الذي يراد به معنى أحد ما يضاف اليه فان
الذي هو في معناه لاهل له ولا تفرع له على فعل فالتزم اضافته كسبقت في سميات الاول الوصف
حينئذ ليس مصدره من ألفاظه ودعاها هو من التثنية والربيع والعشر على وزن الضمير ما صدرت
وربع وعشر على وزن ضمير ومضارع على وزن يضرب الا ما كان لامه عينا وهو ربيع وسبع وتسع فانه
على وزن تسع وتسع والثاني لا يستعمل هذا الاستعمال (٩٥) ثانيا فلا يقال ثاني واحد ولا

وجاز بجره) أى في العمل (قوله فان الذي هو في معناه) أى فان فاعلا
الذي هو في معنى أحد فالحل للضمير وكما لم يبق فانه دفعا لتوهم هود
الضمير على أحد (قوله الوصف حيثن) أى حين اذ كان بمعنى جاعل (قوله
وأجازه بعضهم الخ) ربحه الله ساميتي وضعف الاول بأنه لا مانع من قولك
زيدان واحدا أى ضمير واحد اثنين بنفسه (قوله أفهم كلامه)
أى حيث أطلق وقوله للضمير الذي كورين أى كونه بمعنى بعض وكونه بمعنى
جاعل وفيه أن صوغ الوصف للمعنى الثاني في مثاليه ليس من الصدق
المعطوف عليه العقد (قوله مثل) منقول أردت ومرصبا حال
منه أو مركبا مفعول ومثل حال من مركب لان نعت النكرة اذا تقدم
علم أعرب حالا (قوله بمعنى بعض أصله) أى بعض مدلول أصله (قوله
بأربع كلمات مبنية) فيه تغليب ادائها واثنا واثنا لسا مبنين ومثله يأتي في قوله
بعد بآيا بناؤه الخ (قوله هو الأصل) أى ما حق التركيب أن يكون عليه
وليس مراده الأصل الغالب لما يأتي قريبا عن أى حيان (قوله أن يقتصر
على صدر الاول الخ) قال أبو حيان وهذا الوجه أكثر استعما لا وجه اتفاقا
تصريح (قوله فيعرب الخ) هل يجوز بناؤه بفتح دبر بحرفه المحذوف هذا
محتمل وغيره بعيدم (قوله ويضاف الى المركب) قال أبو حيان وفيما
من أجاز الأعمال في ثالث ثلاثة أن يجوز هتا على معنى متمم اثنى عشر مثلا
سيوطي (قوله يتي جواب أضف) ما المانع من جعله وصفا للمركب أى

ثان واحد أو أجازه بعضهم
وحكمه عن العرب الثالث
أفهم كلامه جواز صوغ
الوصف المذكور من العدد
المعطوف عليه عقد للضمير
الذكرين فيقال هذا
ثالث ثلاثة وعشرين
بالاضافة وهذه رابعة ثلاثا
وثلاثين والأعمال واربعة
ثلاث وثلاثين بالاضافة
(واب أردت مثل ثاني اثنين
مركبا في بتركيبين)
أى اذا أردت صوغ الوصف
المذكور من العدد
المركب بمعنى بعض أصله
كثاني اثنين في بتركيبين
صدرا وله ما فاعل في
التذكير وفاعلة في التأنيث
وصدرتا بهما الاسم المشتق

منه وبحرفهما عشر في التذكير وعشرة في التأنيث فتقول في التذكير ثاني عشر
اثنى عشر الى تاسع عشر تسعة عشر وفي التأنيث ثمانية عشر اثني عشر الى تاسعة عشر تسع عشرة بأربع
كلمات مبنية وأول التركيبين مضاف الى ثامها ما اضافته ثانيا الى اثنين وهذا الاستعمال هو الأصل
ووراء استعماله آخران الاول منه ما أن يقتصر على صدر الاول فيعرب لعدم التركيب ويضاف
الى المركب بآيا بناؤه الى هذا أشار بقوله (أو فاعلا بجاتيه) بمعنى التذكير والتأنيث (أضف الى مركب
بما تدرى يتي) يتي جواب أضف وهو محذوم أشبعته كبرته والمعنى انك اذا فعلت ذلك ربي الكلام

بالمعنى الاول الذى هو بتمه فتقول فى التذكير نائى اثنى عشر الى ناسع تسعة عشر وفى التانيث ثمانية اثنى عشر الى ناسعة تسعة عشرة (٩١)

بأن يندفع القدم من الاول والتانيث من الثاني واليه أشار بقوله (وشاع)

الاستغناء بمحاذى عشر

وتحذوه أى نائى عشر الى

ناسع عشر وفى التانيث

محاذية عشرة الى ناسعة

عشرة فتسند كرا لفظين مع

المذكور وتوثقهما مع المؤنث

وفيه حينئذ وجهان الاول

أن يعرب الاول ويبنى

الثانى حكاية ابن السكيت

وابن كيسان والكسائى

وجهه أنه حذف بحجز

الاول فأعربه لزوال

التركيب ونوى صدر الثانى

فبناه ولا يقاس على هذا

الوجه لثلاثة وزعم بعضهم

أنه يجوز ماؤه وما حلل

كل منهما محل المحذوف من

صاحبه وهذا مردود بأنه

لا دليل حينئذ على أن هذين

الاسمين متزانان من تركيبين

بختلاف ما إذا أعرب الاول

* والثانى أن تعربهما معا

مركب وافهما ثوى بأن يكون مناسباً لافعال المذكور ومن جنسه اه
سم والفعلى على الاول يحجز ومقالة اشباع وعلى الثانى مرفوع فالباء لام
الفعال (قوله بالمعنى الاول الذى هو بتمه) وهو كون المضاف أحد اثنى عشر
كان فى المرتبة الثانية عشرة لان معنى نائى اثنى عشر نائى عشر اثنى عشر
لكن حذف بحجز التركيب الاول اختصاراً فعلم ما فى كلام البعض (قوله
فى التانيث محاذية عشرة الخ) فى التانيث حال محاذية والواو محاذية محاذية
عشرة على نائى عشر ولم يقل وفى التانيث بمحاذية عشرة الخ إشارة الى دخوله
فى التثنية ~~ون مشهور~~ لكلام الناظم (قوله وفيه حينئذ) أى حين
اذا اقتصر على صورة التركيب الاول وان شئت فقل حين اذا سغنى بمحاذى
عشر وتحذوه (قوله وجهان الاول أن يعرب الاول ويبنى الثانى الخ) كذا
فى أكثر النسخ وفى بعضها ثلاثة أوجه الاول أن يبنى صدره وبحجزه مقدراً
حذف التركيب الثانى بكامله وأن هذا الباقى هو الاول بكامله * والثانى
أن يعرب صدره مضافاً الى يحجزه مبنياً بحكاية الخ وهو لا يناسب فرض الكلام
وهو الاختصار على صورة التركيب الاول بأن يحذف القدم من الاول
والتانيث من الثانى لثاقفة الاول من الواجهة الثلاثة ذلك فتأمل (قوله
ويبنى الثانى) أى يبنى بنسأوه (قوله فبناه) أى أبقي بنسأه (قوله وزعم
بعضهم الخ) بهذا الزعم تكون الواجهة ثلاثة لا اثنين (قوله لحل كل الخ)
وجه هذا التقدير ما حذف من كل منهما كوجه وابشاء الثانى بنية صدره
اه سم أى فسكان التركيبين باقيا (قوله بأنه لا دليل حينئذ) أى حين اذا
يبين أن وقد يقال عدم الدليل هنا لا يضر اذا لا يترتب عليه اختلال المعنى
(قوله بخلاف ما إذا أعرب الاول) فان اعربا دليل على ذلك (قوله لزوال
مقتضى البناء) وهو التركيب كالأى اقتصر على وجهه لا يلاحظ المحذوف
أعنى يحجز الاول وصدر الثانى (قوله أما اذا اقتصر الخ) هذا مقابل قوله
أن يقتصر على صورة التركيب الاول الخ وهذا ساقط فى كثير من النسخ
(قوله على التركيب الاول) أى على حقيقة له لا صورة فقط (قوله

وصدر الثانى لزوال مقتضى البناء فمما حينئذ فيصير الاول على حسب العوامل ويحجز الثانى بالاضافة
أما اذا اقتصر على التركيب الاول

بأن استعملت النيف مع العشرة لقيد الاتصاف بمعناه، مقيداً بعدد أحيتة العشرة كما هو ظاهر النظم وعما به
شرح الشارح بأنه يتعين بماء الجزئين على البناء (٩٢) تنبيهات الأول

بأن استعملت النيف) يعني الحادى والثانى ونحوهما وقوله ليقيد أى
النيف الاتصاف بمعناه أى معنى النيف وقوله مقيداً حال من الضمير فى
معناه (قوله فائدة التنبيه) الاضافة للبيان (قوله من القلب) أى قلب الواو
بأه وقوله وجعل الفاء أى التى هى الواو بعد اللام أى التى هى الدال وهذا
الحل قلب مكافى فعلم أن فى الكلمة القليبين (قوله لانكسار ما بها) أى
مع قطرها لأن ماء الثانى فى حكم الاتصال والواو اذا انطرفت انكسرت
قلبت بأه لكن بعل الحادى اءلال الفاضى بخلاف الحادية لغخ الياء
أفاده فى التصريح (قوله وأما محكه) وارده على قوله التزموه (قوله الثانى
لم يذكر هنا الخ) هذاية على مجهوم قوله السادى مثل ثانى اثنين سم (قوله
هذارباع عشر ثلاثة عشر) باضافة التركيب الاول برسمه الى الثانى
برسمه معناه الكلمات الاربع على الفتح (قوله أارباع ثلاثة عشر)
أى بحذف العقد من التركيب الاول قال شيخنا الظاهر أن الوصف حينئذ
يعرب على حسب العوامل اه وعندى أنه يجوز بناؤه بنية العجز كما مر
نظيره (قوله للاباس) أى للباس الوصف بمعنى المصير بالوصف بمعنى
بعض كذا فلا فرق بين الاعراب والبناء وهذا أولى من قول التصريح
للاباس بما ليس أصله تركيبين فان اللباس على تقييده بول باعراب
الجزءين أو الاول فقط فان ذلك جازى فى الاستغناء عن حادى عشر عن حادى
عشر أحد عشر مثلاً كما تقدم أفاده سم وتصرف البعض فيه بما كثره
(قوله ويتعين) أى فيما اذا أتى بالتركيبين برسمهما أو حذف العقد من
التركيب الاول وأتى بالتركيب الثانى (قوله فى موضع خفض) أى
باضافة التركيب الاول أو صدره الى الثانى ومن هنا يعلم أن المركب
يكون مضافاً قال البعض: هذا شيخنا وهو مخالف لما تقدم فى باب العلم
فما اذا كان الاسم والقب مركبين أو الاول فقط أى من امتناع اضافة
أوله ما الى ثانيهما قد يدفع المخالف بحمل المركب ثم على الاضافة كما يشعره

افما مثل بجادى مشردون
غيره ليتضمن التثنية فائدة
التثنية على ما التزموه حين
صاغوا أحد واحد على
فاهل وقاعة من القلب
وجعل الفاء بعد اللام فقالوا
حادى عشر وحادية عشرة
والاصل واحد واحد
فصار حادى وحادة فقلبت
الواو بـ لا تنكسار ما بها
فوزنهما عالف وعافعة وأما
ما حكه الكسافى من قول
بعضهم واحد عشر فساد به
به على الاصل المرفوض قال
فى شرح الكافية ولا
يستعمل هذا القلب فى
واحد الا فى تنيف أى مع
عشرة أو مع عشرين وأخواته
الساقي لم يذكرها صوغ
اسم الفاعل من المركب
بمعنى جاعل لكونه لم يسمع
الا أن سيديه وجاعته من
المتقدمين أجازوه قياساً
وذهب الكوفيون وأكثر
المصريين الى المنع وعلى

الجواز تقول هذارباع عشر ثلاثة عشر وأربع ثلاثة عشر ولا يجوز أن تحذف
النيف من الثانى مع حذف العقد من الاول للباس ويتعين أن يكون التركيب الثانى فى موضع خفض قال
فى أرفع المسالك بالإجماع لكن قال المرادى أجاز بعض النحويين هذا لأن أحد عشر وثلاث عشر بالتدوين

وهو مصادم لحكاية الاجماع

(وقبل عشرين اذكرا وبابه

الفاعل من لفظ العدد

بجاءته) من التذكير والتأنيث

(قبل واو يعقد) يعني أن

العشرين وبابه الى التسعين

يعطف على اسم الفاعل

بجاءته فتقول الحادى

والعشرون الى التاسع

والتسعين والحادية والعشرون

الى التاسعة والتسعين ولا يجوز

أن تتخذ الواو تركيب

فتقول حادى عشرين كما تقول

حادى عشر الخافا الشكل فرع

بأصله فانه يجوز أحد عشر

بالتركيب ولا يجوز أحد

عشرين بالتركيب كما في

* تنبيه * لم يذكر واو

العشرين وبابه اسماء شتى

وقال بعض أهل اللغة عشرين

وثلاثين اذ صار له عشرون

أو ثلاثون وكذلك الى

التسعين واسم الفاعل من

هذا عشرين ومئتين اه

* خاتمة * يؤرخ باليالى

لسبقها الحق المؤرخ أن

يقول في أول الشهر مركب

لاول ليلة منه وأخره

تثنيه - فلا يثنى ما هاتمان اضافة المركب العددي فتأمل (قوله وهو
مصادم لحكاية الاجماع) جوابه أن الاجماع مخصوص بصورة ما اذا حدث
بتركيبين لأن عمل فاعل انما يثنى مع تثنيه والتثني منتف مع التركيب
فيتمين أن يكون التركيب الثاني في موضع خفض وكلام التوضيح يدل عليه
هذا التأمل فانه مكي سم (قوله يعقد) نعت لو او أى يعقد علمادون غيرها من
حروف العطف (قوله ولا يجوز أن تتخذ الواو تركيب) أى موازن فاعل
مئتين وعشرين وأخواته قال ابن هشام في قول الشهر وحادى عشرين من شهر
بحادى مثلاً ثلاث لحنات تحذف الواو وثبات النون وذ كر لفظ الشهر
وهو لا يذ كر الاعم رمضان والربيعين اه انكن قال السيبوطى والمنقول
من سيبويه يجوز اضافة شهر الى كل الشهر وقال الدمامينى في باب النظر وف
وهو قول أكثر النحويين (قوله يؤرخ) بالهز وبالواو ولذا يقال تاريخ
وتاريخ اه سيبوطى (قاعدة) كانت العرب تؤرخ بالهصب وبالعامل
يكون عليهم وبالأمر المشهور ولم يزلوا كذلك حتى فتح عمر بلاد العجم
فذكر له أمر التاريخ فاستحسنه هو وغيره ثم اختلفوا فقال بعضهم من
البحرسة وقال قوم من الوفاة ثم أجمعوا على الهجرة ثم اختلفوا بأى شهر
يبدؤون فقال بعضهم - رمضان وبعضهم رجب وبعضهم ذوالحجة ثم أجمعوا
على المحرم لانه شهر حرام ومنصرف الناس من الحج فرأس التاريخ فقبل
الهجرة بشهرين واثنتى عشرة ليلة لأن قدمه عليه الصلاة والسلام المدينة
يوم الاثنين لاثنتى عشرة ليلة خلفت من ربيع الاول وقيل المؤرخ
بالحجرة رسول الله صلى الله عليه وسلم كما بسط ذلك الجلال السيبوطى
في كتابه التماريح في علم التاريخ (قوله باليالى) جميع ليلا واستغنى
بجميعها عن جميع ليلة دمامينى (قوله لسبقها) أى اسبق اليالى الايام
باعتبار أن شهر العرب قريته وانقصر انما يطالع ليلة - دمامينى وقال
السيوطى في الجمع لأن أول الشهر ليلة وآخره يوم ولان الليل اسبق من
النهار خلقتا كما أخرجه ابن أبى حاتم وأما تأخر ليلة عرفة عن يومها فلا امر
شرعى وهو الاعتداد بالوقوف في ذلك الوقت المخصوص (قوله لاول ليلة
منه) الايام معنى فى أو عندها دمامينى وكذا فى قوله انصفه أو لنتصفه

أو اتصافه (قوله أوره أنه أوسته) بضم الميم ورفع الهاء إحصاء من على
صيغة اسم المفعول من أهل لهلال واستعمل مبنياً لأنه قول أي أطهر وألوان
كتب لوقت اهللال لال الشهور وأوسته لاله ومن كسر الهاء من المستعمل
جعل المستعمل اسم فاعل من قواهم استعمل له لاله بمعنى قدير فيكون قوله
كتب لستل كذا عناية أولئك كتب لهلال كذا أي لوقت هلاله درهم
مع حذف بعض زيادة (قوله ليلة خات) اللام فيه وفي أمثاله بمعنى بعد
(قوله ثم ثلاث خلون إلى عشر) التعبير عن الساعات إلى العشر بخلاف
ما ذكره إلى النصف بحت إنما هو على سبيل الأولوية كجيشير إليه الشارح
بقوله وقد غلط الخ لما تقدم أول الكتاب من أن الفصح في غير جمع
الكثرة كما لا يفتل المطابقة وفي جمع الكثرة كما لا يفتل الأفراد وجمع
الهة ما كان من أعداده وجمع الكثرة ما كان من أعداده ولان تغيير ثلاث
إلى عشر لما كان جمعا فاسمها غير الجماعة وتغير ما فوق عشر لما كان مفردا
فاسمها غير الأفراد فحفظه وتول الشارح إلى عشر متعلق بحذوق أي
وتجوزى على مثل هذا إلى عشر وكذا يتألى في نظاره (قوله إلى النصف من
كدا) أي إلى النصف فيقول له نصف من كدا ولو صرح به لكن أوضع
(قوله وهو أوجد) أي لكونه أخصر (قوله ثم لاربع عشرة بقيت) يظهر أن
اللام فيه وفي أمثاله بمعنى عند أو في تقدير مضى أي عند استقبال أو في
استقبال أربع عشرة قال اللام في ويدهم سم يقول لست عشرة ليلة
مضت فيؤرجح ما معنى لتحقه ووجه الأول اعتبار العدد الأقل (قوله
إلى تسع عشرة) العادة داخله فة وليلتها إحدى عشرة ليلة بقيت (قوله
لعشر بقيت) أي بدون تعليق تغليباً لتمام الشهر أو أن بعض أي نظراً
لاحتمال تصاعده لكن مثل هذا يجري في أربع عشرة إلى تسع عشرة
فأبلى (قوله إلى ليلة بقيت) وهذا يقال في ليلة التاسع والعشرين وفي يوم
الثلاث ليلة وهو اليوم التاسع والعشرون والمعنى لاستقبال ليلة بقيت
دماييني (قوله ثم لآخر ليلة منه) وهذه ليلة ثلاث فأن مضت وكتب
في الثلاث قيل لآخر يوم منه وإذا كتبت لآخر ليلة أو لآخر يوم علمنا أن
الشهر ركن تاماً دماييني (قوله أوسراره أوسرره) بفتح السين والراء اللهم ملتين

أوره له أوسته ثم يقول
كتب ليلة خلت ثم ليلتي
خلتا ثم ثلاث خلون إلى
عشر ثم إحدى عشرة خلت
إلى النصف من كدا أو
متصفه أو اتصافه وهو
أوجد من خمس عشرة خات
أو بقيت ثم لاربع عشرة
بقيت إلى تسع عشرة ثم
لعشر بقيت أو ثمان بقيت إلى
ليلة بقيت ثم لآخر ليلة منه
أوسراره أوسرره ثم لآخر
يوم منه

فهما ونسكسرين الاول قال في القاموس السرار كحساب من الشهر آخر
 ليلة منه كسراره وسرره اه فقولك لسراره أوسر ره بمعنى قولك لآخر
 ليلة منه فسلاية قال الا اذا كانت الكتابة في آخر ليلة وفسرهما البعض تبعاً
 لشيخنا بانقطاع الشهر ومقتضاه أنه يؤرخ به ما اذا كانت الكتابة
 في آخر يوم منه لان بمرأه انقطاع الشهر وانظر هل يؤرخ به ما على هذا
 اذا كانت الكتابة في آخر ليلة أيضاً فيكون في التاريخ بهما اشتباه
 كالنار يخ بسلخه أو انسلخه كباقي أو لآخره (قوله أو سلخه أو انسلخه)
 كل منهما قال في ليلة الثلاثين ويومها سلخها ما إلى الشهر وأيامه
 وانسلخها في ذاتهما وعلى هذا فيحصل في التاريخ بهما اشتباه
 وانتصابهما في قولك كتب سلخ شهر كذا وانسلخه على الظرفية بتقدير
 مضاف والاصل وقت سلخ أو انسلخ فحذف الظرف المضاف وأقيم المصدر
 المضاف اليه مقامه وأما في قولك مهل كذا أو مهل كذا فمقدم الحاج
 فلا يحتاج الى تقدير مضاف للاحية اللفظ للزم من بلا تقدير أفاده الدماميني
 وفي الجمع يقال كتبته في العشر الاول والاواخر الاوائل والآخر
 والله أعلم

أوسلخه أو انسلخه وقد
 تخلف الثون التاء وبالعكس
 والله أعلم

* (كم وكان وكذا) *

هذه ألفاظ يكتفي بها عن
 العدد وهذا أردف به باب
 العدد أتأكم فأمم لعدد مهم
 الجنس والمقدار وهي على
 قسمين اسنقه امية بمعنى أي
 عدد وخبرية بمعنى عدد كثير
 وكل منهما يفتقر الى تمييزاً
 الاولى فميزها كم ميز عشرين
 وأخواته

* (كم وكان وكذا) *

(قوله مهمم الجنس والمقدار) قال البعض أي عند المتكلم ويبين إيهام
 الاول بالتمييز وإيهام الثاني بالبدل التفصيلي نحوكم عبد المليك عشرين
 أم ثلاثين اه وفيه نظر من وجهين الاول أن دعوى إيهام الجنس عند
 المتكلم بالنسبة للاستفهامية ممنوعة تعينه عنده بدليل انه الاتي بالتمييز
 ودعوى إيهام الجنس والمقدار عند المتكلم بالنسبة للخبرية ممنوعة أيضاً
 كما هو ظاهر ولو جعل إيهام الجنس والمقدار باعتبار السامع قبل الاتيان
 بما يدركه لكان صحيحاً الثاني أن دعوى تعين المقدار بالبدل التفصيلي
 بالنسبة للاستفهامية ممنوعة أيضاً وان تبع فيها الدماميني كما هو واضح وأما
 يتعين فيها الجواب فعلايلك باتباع الحق (قوله بمعنى أي عدد) أي فالسؤال
 بهما عن كمية الشيء (قوله وخبرية) من الخبرية من الانشاء سميت بذلك لان
 ما هي فيه خبرية موقوفة للاعلام بالذكثرة شتمل للمصدق والكذب وفي المقام

في الافراد والنسب وقد أشار الى ذلك بقوله (ميز في الاستفهام كم بجمل ما (٩٦) ميزت مشيرين كمكم شخصاً اسماً)

زيادة كلام ستأتي (قوله في الافراد والنسب) لانه لم يسمع الا كذلك قاله في ذلك السماع كما قاله الدماميني أولان كم الاستفهامية مرة بعد مقرون بـاستفهام فأنشئت العدد المركب فأفرد ميزها ونصب كم مرة كقوله الخليلي أولان ميز العدد الوسيط الذي هو من أحد عشر الى المائة كذلك ان خفت عليه لانه أعدل فلا تحسبكم كأفاده الشنخي ولك نقضه بأن من العدد الوسيط المائة فتأمل (قوله بجمل ما ميزت مشيرين) آخر مشيرين على أحد عشر خلفه عشرين وقيل المركب (قوله كمكم شخصاً اسماً) كم في محل رفع مبتدأ وشخصاً ضمير ومما جلة في محل رفع خبر (قوله فلانزم مطلقاً) أي سواء أريد به الاستفهام أولاً (قوله خلافاً للكوفيين فانهم يعجزون جمعه مطلقاً) يحكم عبيداً ملكاً وجعله البصريون حالاً والتميز بخذوف أي كم فبها ملكت حالة كونهم عبيداً أي لو كين وكذلك اذا قلت كم لك غلماناً ما لتعديركم نفساً استقر والثالة كونهم غلماناً أي خذاً فان قلت كم غلماناً لأن لم يقش هذا القريح الاعلى وأي الاخفش في تجويزه فيم الحال على عاملها المعنوي كقوله الدماميني (قوله وفصل بعضهم) هو تفصيل حسن (قوله اذا أردت استغفار الغلمان جاز) فالعنى كم ستغفان استغفار الغلمان استقر والثالساؤال فيه عن عدد أسنان الغلمان لانه عدد آحادهم (قوله لازم مطلقاً) أي سواء دخل على كم حرف جر أو لا (قوله وعليه حمل أكثرهم كم جمعة) أي بناء على أنها استفهامية استفهام تهكم كسبذ كره الشارح (قوله وليذ كرسبويه جره الخ) أي قد به القول الثالث ووجه الجرحين تنظيراً بين كم وميز على الجرح (قوله مضمراً) ظاهره منع ظهور من عند دخول حرف الجر على كم وهو المشهور لأن حرف الجر اذا دخل على كم عوض من اللفظ بمن المضمرة وقيل يجوز نحو بكم من درهم اشتريت (واعلم) أن من تدخل على كم الخبرية والاستفهامية كما قاله ابن الحاجب فشاء الخبرية نحو وكم من ملثا واستشهد في الطول للاستفهامية بقوله تعالى سل بني اسرائيل كم آتيناها من آية بينة رآداه توقف الرشي في دخول من على عمز الاستفهامية وعز والبعض التوقف الى ابن الحاجب خطأ ودخولها على مسمى كم الخبرية كمتير بخلاف

أما الافراد فلانزم مطلقاً خلافاً للكوفيين فانهم يعجزون جمعه مطلقاً ونصل بعضهم فقال ان كل السؤال من الجماعات نحوكم غلماناً فنادا أردت استغفار من الغلمان جاز والافلا وهو مذهب الاخفش واما النسب ففيه أيضاً ثلاثة مذاهب أحدها أنه لازم مطلقاً والثاني ليس لازم بل يجوز جمعه مطلقاً حملا على الحرية واليه ذهب الفراء والجاح والسري وعليه حمل أكثرهم كم جمعة لثا جبر وخاله والثالث أنه لازم ان لم يدخل على كم حرف جر وأصح على الجرح ان دخل على حرف جر وهذا هو المشهور وليذ كرسبويه جره الا اذا دخل عليها حرف حروالى هذا الإشارة بقوله

(وأجر أن تقرر من مضمراً

ان وليت كم حرف جر فظهوراً)

فيجوز في بكم درهم اشتريت

النسب وهو الاربع والخبر

أيضا وفيه أولان أحدهما

أنه من مضمرة كما ذكر وهو

مذهب الخليل وسيدويه

والفراء وجماعته والثاني أنه بالاضافة وهو مذهب الرجاء واما الثانية وهي الخبرية

تتميزها باستعمال ثالثة كمميز عشرة فيكون جمعها خبر وراوارة كمميز مائة فيكون مصدرها خبر وراوارة
أشار إلى ذلك بقوله (٩٧) (واستعملنا الخبرا كعشره * أو مائة ككم رجال أو مائة) ومن

الاول قوله

كم ملوك بأدم ملكهم

ومن الثاني قوله

وكم ليلة قد تم ما غيّر آثم

وقوله

كم عمة لك يا جبر وخاله

فدعا قد حليت على عشاري

ويروى هذا البيت

بالنصب والرفع أيضا أما

النصب فقول ان اغتصب

نصب تمييز الخبرية اذا كان

مفردا وقيل على تقديرها

استفهامية استفهام تمسك

أي أخبرني بعدد عمتك

وخالاتك لأنني كنت

يخدمته فقدر نسبه وعلما

فكم مستد أخبره قد حليت

وأفرد الخبر جملا على لفظ

كم وأما الرفع فعلى أنه مستد

وان كان نكرة لا ينفرد

وصفت بذلك وبفدهاء

مخذوفة مدلولها

بالذكورة كما حذف لك

من صفة خاله مدلولها

بذلك الاولى والخبر قد حليت

الاستفهامية (قوله فيكون جمع الخ) أنما افراده فاشابهة كم للثالثة والاثنتان
في الدلالة على الكثرة وميزهما مفردا ما جاء به فليكون في اللفظ تصريح
بما يدل على الكثرة (قوله وقد أشار إلى ذلك) أي المذكور من الاستعمالين
(قوله ككم رجال أو مائة) كم مبتدأ والخبر محذوف أي عندي مثلا
أو مفعول محذوف أي ملكة مثلا ورجال مضاف اليه على الصحيح كما تعرفه
وأصل مرة مرة فثقلت حركة الهمزة للراء ثم حذفت الهمزة (قوله باد
ملكهم) أي هلك (قوله غير آثم) أي غير مسكران (قوله فليل ان اغتصب الخ)
أي والبيت للفرزدق وهو غيبى (قوله نصب تمييز الخبرية) أي جوارزا كما
يصرح به قولنا توضيح فليل ان تبما تمييزا نصب تمييزا خبرية (قوله اذا كان
مفردا) كذا أقال الشوكيني والصحيح أنه يجوز فيه الأفراد والجمع على هذه
اللغة كما في شرح الكافية ونص على ذلك السيرافي مرادى (قوله وعلما) أي
أي الجواب والنصب أو على قولي النصب والاول أولى (قوله وأفرد الضمير)
أي مع أن مقتضى الظاهر تثنيته (قوله جملا على لفظ كم) قد يقال
نأ التأكيد تشا في هذا الجمل والجواب أن اعتبار لفظ كم من حيث الأفراد
لا يشا في اعتبار المعنى من حيث التأكيد ووجه في التوضيح الأفراد بأن التاء
للجماعة لان عمة وخاله في معنى عمت وخالات (قوله كما حذف لك الخ)
وعليه به كون في البيت احتياكا وحمل الماشرح البيت على ذلك أمر
مستحسن ليتناسر النوصوفان لا واجب ولم يذكره في الجواب والنصب مع
استحسانه فيها أيضا لعدم ذكر حديث الوصفية فيها للاستغناء فيها عن
الوصفية وقوله من صفة خاله أي من صفات خاله والمراد بالجمع ما فوق
الواحدة فهم (قوله والخبر قد حليت) أي خبر المبتدأ الذي هو عمة وقوله
ولا بد من تقدير قد حليت أخرى أي ليكون خبرا عن خاله هذا مقتضى
صنيعه ويحتمل أن قد حليت المذكور خبر خاله أو قد حليت المحذوفة
ببرعمة (قوله افراد تمييز الخ) أشار به إلى دفع ما يوهمه تقديم المصنف الجمع

١٣ بيان رابع ولا بد من تقدير قد حليت أخرى لان الخبر عنه حينئذ متعد لفظا ومعنى نظير زينب
وهذا قامت وكم على هذا الوجه طرف أو مصدر أو تمييز محذوف أي كم ردت أو حلبة * تنبيهات * الاول
افراد تمييزا خبرية أكثر وافصح من جمعه وليس الجمع بشاذ كما زعم بعضهم

مقترة ونقل عن الكوفي
 الثالث شرط حقير كم
 الحسرية الاتصال فان
 فصل نصب حمل على
 الاستهامة وان دللت حائر
 فها في السعة وقد حار
 بحر و رابع الفصل طرف
 أو بحر و ركفوله
 كم دون مئة وما قبلها
 اذا بيهما الحريث والخلد
 وقوله
 كم بخودة مرف مال العلا
 وكرم بحله فندوسه
 وقوله
 كم في بي بكرى سعد سيد
 فحكم الدسعة ما حدها مع
 والعجج احتصاصه بالشر
 ومثله فصل تمييز العدد
 المركب وشبهه وقد مر
 وذهب الكوفيون الى
 حواره في الاختيار ونقل
 ان كان الفصل ساقص نحو
 كم اليرم حائغ اثنى وكم ثلث
 ما حود حائغ حار وان كان
 تمام لا يحور وهو ذهب
 بوبس وان كان الفصل بحملة
 كقوله كم تالي مهم فضلا
 على عدم أو بطرف وحار
 وبحر ورمه كقوله تؤم سنا وكم دره * من الارض محدودا بارها

من رجاءه على الامراء والى أن المستعصا بما قدمه اهتمامه وذا على من
 رعم شذوده (قوله الجرح من الخ) وأما في تمييز الاستهامة والعجج أن الجرح
 عن مقترة (قوله ما ساقص كم) أي حلاها على ما هي مشاهة له من العدد
 نجم (قوله لا مانع منها) بوجه أن في الاستهامة ما من مانع من الاستهامة
 فانظرو (قوله اثنى مقترة) لأنها كثر دخول من على بحر الحسرية جازر كـ
 مقترة الدلالة على معنى (قوله الاتصال) أي اتصال بحر كم بها (قوله فان
 فصل) أي بحمله أو طرف أو حار وبحر و ر و قوله نصب أي وحار وان كان
 الفصل بحملة أو طرف وحار وبحر ورمه حار ورجحان ان كل طرف فقط
 أو حار وبحر و فقط كما سيأتي في علم ما في كلام شيخنا والبعض (قوله حلا
 على الاستهامة) أي في النصب وعلى الحمل بقوله فان ذلك أي الفصل حار
 فيها أي في الاستهامة وان كان الاولى عدم صلاحها (قوله كم دون مئة الخ)
 مومة أي مفسدة تمييز قال شيخنا رأيت بخط الشارح ضبط الميم الاولى
 بالفتحة اه وكذا في القاء و س و س بال فعل بحر و ل أي يعز عن مائة وجميعها
 قصدها والحريث بكسر الحاء المتحمة وتشديد الراء آخره دوقية الماهر
 الحادق (قوله كم محدود الخ) مرف تسمية لذكر كرم المقرب الذي أبوه عجمي
 وأمه عربية والكريم الذي أبواه عربيان والوضيع الحبيس اه وقال
 العيني أراد المقرب الذي ليس له أصالة من جهة الاب (قوله سيد) تمييز كم
 فحكم الدسعة مال ورمه وبعبه مملات أي عظيم العظيمة (قوله والعجج
 احتصاصه) أي الفصل كجيد عليه قوله ومثله الخ وكما تقرر حجه عبارة
 في شرحه على التوضيح وعسارة اس الساطم (قوله وقبل ان كان الفصل
 ساقص حار) كان مراده بالمقص العير المستقر كالمثلة فان الطرف فيها
 متعاقب عند كرو ويؤيده أن الرصي عبر عدم الاستعرا رسم (قوله فضلا)
 منصوب على التمييز ويحور حره على لغة من جرح التمييز مع الفصل ورمه على
 الشاعلية التي كذا في العبي والتبعية على الرفع محدود للدلالة السياق
 أي كم يوما أو كم ليلة حكم منصو على الظرفية أو المصدرية جديده (قوله
 تؤم) أي تقصد ومحدودا بكسر الدال الثانية كما قاله شيخنا السيد تميز من
 الحدوب وهو ما ارتفع من الارض وغارها مرفوعه أي على أمه وأهل وأصله
 غارها

فأثرها وهو المكن الغائر من الأرض خذفت عين الحكمة كما حذفت في
 رجل ثالث أصله شائك كذا في العيني وذكر يا (قوله تعين النصب) لأن
 الفصل بالجهة بين المتضامين لا يجوز الالتماع وجوز الكوفيون بناء على أن
 الجرح من لا بالاضافة سيوطي ونظائر كلام المبرد وجوز الفصل بجملة
 في الشعر وقد مر عن العيني أنه يجوز كم يأتي منهم فضل على عدم تجرؤ فضل
 قال زكريا وشغل تعين النصب فيها لا يتحمل طلب الفعل للمميز مفعولا
 ولا في خبر من في المطول في بحث حذف المفعول وإذا فصل بين كم الخبرية
 ومميزها بفعل متعدي وجب الاتيان بمن لا لا يتلبس بمفعول ذلك الفعل نحو
 قوله تعالى كم تركوا من جنات وهيون وكم أهاسكنا من قسرية وشغل كم
 ههنا النصب على المفعولية اه (قوله وهو مذهب سيوطي) مقابله مذهب
 الكوفيين ومذهب المبرد الذين قدمناهما (قوله تنفقان في سبعة أمور)
 بقي أنهم ما تنفقان في البساطة في أن تميزهما لا يكون منفيا لا يقال كم
 لا رجلا جاء لوكم لا رجل صحبت نص عليه سيوطي وأجاز بعض النحويين نعم
 يجوز العطف عليه بالقي مع الاستفهامية بس وسياق قول بتركيب كم (قوله
 ودليله واضح) وحجرتهما بالحرف والاضافة نحو بكم درهم اشتريت
 وغلام كم رجل ملك (قوله يجوز حذف ميزهما الخ) نحو بكم همت (قوله
 وأنهما يلزمان المصدر) أما في الاستفهامية فواضح وأما في الخبرية فبقابل
 على ربهم ذكر يلو وجه الحمل أنهم لا إنشاء التكثير كما أن رب لا إنشاء
 التكثير أو التقليل ولا تنافي بين كونها خبرية وكونها لا إنشاء التكثير
 لاختلاف الجهة لأن خبرية باعتبار الكثرة التي توجد في الخبر جددون
 قول وانشائهما من جهة التكثير القائم بهن المتكلم من غير وجوده
 في الخبر ج فادأقلت كم رجال عندي فله جهتان أحدهما التكثير القائم
 بهنك الذي لا وجود له خارجا من هذه الجهة تكون انشائية والآخرى
 كثرة الرجال الخبر عنهم بأنهم عندك التي توجد خارجا دون القول ومن هذه
 الجهة تكون خبرية لاحتمال الصدق والكذب باعتبار المطابقة للواقع
 وعدمها كذا في الدماميني عن ابن الحارث بياض ثم نقل عن الرضوي رده
 بما أحاط به ان ما وجهه به الانشاء يطرد في جميع الاخبار فيلزم أن تكون

تعين النصب قاله المصنف
 وهو مذهب سيوطي
 الاستفهامية والخبرية تنفقان
 في سبعة أمور وبقرتان
 في ثمانية أمور رفيعان في
 أنهما اسمان ودليله واضح
 وأنهما مبنيان وأن بناءهما
 على السكون وقد سبق ذلك
 في أول الكتاب وأنهما
 ينفقان إلى ميزان هما
 وأنهما يجوز حذف ميزهما
 إذا دل عليه دليل خلافا لمن
 منع حذف تمييز الخبرية وأنهما
 يلزمان المصدر

انما آت من هذا الوجه ولا فائده ولا أن نحو زيد قد تم خبره لاشك ولا
 يحتمل الصدق والكذب من حيث نفس الاختيار المسمى هو فعل الخبر لانه
 أرجحهم في المفظ قطعاً من حيث الخبر به وهو ثبت الله يوم زيد (قوله)
 فلا يعمل فمهما ما بله ما الاضاف وحرف الجر (قوله) المرادى وحكى
 الاخفش أن بعض العرب يقدم العامل على كم الخبرية تفصيل لا يقاس عليه
 والصحيح جواز القياس عليه لانه اللغة اه وعلما بان الفراء اعراه كم
 فاعلا في قوله تعالى أولم ير الله كم أهلكتكم ولهم كم أهلكتكم والوجه أن الفاعل مصدر رأى
 الهدى كذا في القارضى أى خبر يرجع الى المصدر أى رأى الله أى لان
 يخرج الآتي على هذه اللغة مع أنها رديئة كذا في المعنى فهو رمتهم واما قوله
 تعالى ألم ير الله كم أهلكتكم قبلهم من القرون أنهم اليهم لا يرجعون فكهم
 مفعول لأهلككم والجملة معمولة لير وأعلى أنه علق من الفعل في انشاءه أو أن
 وصاته مفعول لأجله لير وأقول غير ذلك وأما الاستهامة فيقال القارضى
 أنهم لم يسمعوا العرب في الاستهامة ما قبله شذوذاً كما هو اسم ضرب من متا
 وتولهم كل ما داها ولم يقل ما عا ذلك شذوذاً في خصوص كم تقول شذوذاً
 بعد نقل كلام القارضى يخص أن تقدم العامل على كم الاستهامة لا تشاذ
 وعلى كم الخبرية لغة غير مدلى في جانب الاستهامة إلا بإثبات السماع
 في خصوصه فندبر (قوله) فكهم بقية هم ان تقدم عليها الخ) حاصل ما ذكره
 إحدى عشرة ضرورة تتشاكل لغيره ولا تنسب وتخص لأرفع واحدة
 تحتها لرفع والتعجب (قوله) أن تقدم عليها حرف جر) نحوكم درهم
 اشترى أو وضاف نحو غلام كم رجل عندك (قوله) عن مصدر) نحوكم
 مرة ضربت أو طرف نحوكم يوماءت (قوله) أن لم يله أفعول) نحوكم رجل
 في الفار أو واهما وهما لازم نحوكم رجل قام (قوله) أو رافع ضميرها) أى
 أو ترفع رافع ضميرها نحوكم رجل ضرب عمراً أو سبها نحوكم رجل ضرب
 أحدهم (قوله) وان ولم يله أفعول متعدولم يأخذ مفعوله) نحوكم رجل ضرب
 والمراد بالمفعول ما يشمل المفعول الواحد والاكثر ليس دخل نحوكم تعطى
 زيدا (قوله) فهو مفعولة أى مفعول به (قوله) وان أخذه) نحوكم رجل ضرب
 زيد عمره عند (قوله) إلا أن يكون) أى المفعول ضمير به وهو عليها نحوكم

فلا يعمل فمهما ما بله ما الا
 المضاف وحرف الجر وأما ما
 على حد واحد لى رجوه
 الأعراب فيكم فمهما ان تقدم
 على حرف جر أو وضاف فهو
 مجرور والافاد كانت كناية
 عن مصدر أو طرف هو
 منصوبة على المصدر أو على
 الظرف والافاد لم يله أفعول
 أو واهما وهو لازم أو رافع
 ضميرها أو سبها أى مبتدأ
 وان واهما فعل متعدولم
 يأخذ مفعوله فهو مفعولة
 وان أحدهم فهو مبتدأ الا
 أن يكون ضمير به يعود عليها

ففي الابتداء والنصب على الاشتغال ويفترقان في أن تتميز الاستفهامية أصله النصب وتتميز الخبرية أصله الجسري وفي أن تتميز الاستفهامية مفرد وتتميز الخبرية بكون مفردا وجعا وفي أن الفصل بين الاستفهامية وبين غيرها (١٠١) جائز في السعة ولا يفصل بين الخبرية وبين غيرها الا في الضرورة على ما مر وفي

الضرورة على ما مر وفي أن الاستفهامية لا تبدل على تكثير والخبرية التكثير خلافا لابن طاهر وتلميذه ابن خروف وفي أن الخبرية تختص بالماضي كرب فلا يجوز لكم علمان سألهم كمالا يجوز رب علمان سألهم ويجوز كم عبد أسألت فيه وفي أن الكلام مع الخبرية يختص بالتصديق والتكذيب بخلافه مع الاستفهامية وفي أن الكلام مع الخبرية لا يستدعي جوابا بخلافه مع الاستفهامية وفي أن الاسم المبدل من الخبرية لا يقترب بالهمزة بخلاف المبدل من الاستفهامية فيقال في الخبرية كم عبيد لي خـون بل سئو وفي الاستفهامية كم مالك أعشرون أم ثلاثون اهـ (كمكم) يعني هذه أي

رجل ضربته (قوله الابتداء والنصب على الاشتغال) والابتداء أربح دما ميثي (قوله جائز في السعة) فتروكم عندك عبدا (قوله ولا يفصل بين الخبرية والخ) أي اذا كان مع خبرا مجرورا بالاضافة فلا يرد فتروكم تركوا من جثات (قوله بخلافه مع الاستفهامية) والاحود في جوابه أن يكون على حسب موضعه من الاعراب ولو رفع مطلقا لجاز اهـ مرادى (قوله لا يقترب بالهمزة) لعدم تضمن المبدل منه معنى الهمزة بخلافه في الاستفهامية (قوله أي الخبرية) فيه بد مع ذكره بعد أن كان تأتي للاستفهام نادر الا من المشبه كذا وهي لا تأتي للاستفهام أصلا ولا يوافق التثنية في التسهيل والكافية (قوله في الدلالة على تكثير الخ) مسلم في كآين دون كذا لانها ليست للتكثير بل لعدم مهم قليل أو كثير فآ كآين تسكي بها عن واحد وعن اثنين وعن ثلاثة قاله الدماميني (قوله وينتصب تتميززين) وكان حقهما أن يضافا اليه كما تضاف كم لمكن منع من ذلك أن في آخر كآين توياس يفتحق الثبوت لاجل الحكاية وفي آخر كذا اسم اشارة وهما ما نعتان من الاضافة اهـ دما ميثي وقوله لاجل الحكاية أي حكاية الحكامتين كما كانتا عليه قبل التركيب (قوله أوبه) يعني يتميز كآين فقط أو التقدير يتميززين بالنظر للجمع وعلما بأن اسم (قوله بخلاف تتميززين كم الخبرية) فانه مجرور عند غير تعميم وعند تعميم يجوز نصبه كما سبق لهذا ان اتصل فان فصل فقيه ما صر (قوله فيقول كآين) منمقول رأيت (قوله وكآين) مبتدأ خبره الظرف وهذا البيت والذي بعده ووردان على لغة من قال كآين بألف بعد الكاف فهمة مكسورة قال في جميع الجوامع وشرحه ولا يخبر عنها أي كآين اذا وقعت مبتدأ لا أليته فعلية مصدرية بمصاص أو مضارع نحو وكآين من نبي قتل الخ وكآين من آية الخ اهـ ويرد عليه وكآين لثا فضلا فالخبرية فيه جار ومجرور

الخبرية في الدلالة على تكثير عددهم الجنس والمقدار (كآين وكذا وينتصب تتميززين أوبه صل من نصب) بخلاف تتميززين كم الخبرية فيقول كآين رجلا رأيت ومهـ قوله وكآين لثا فضلا عليكم ومهـ * قد هما ولا تدرون ما من منكم

الحمد للباس بالراء فكأن
 آلم يحكم يسر بعد عصر
 وتقول كآين من رجل قيت
 ومنه وكآين من نى قتل معه
 ويون كآين من آية
 فى السموات والأرض يترور
 قلها وتقول رأيت كذا رجلا
 تنبيهات الأول توافق كل
 واحدة من كآين وكذا كهم
 فى أمور ونحوها فى أمور
 أما كآين فالتوافق كهم
 خمسة أمور ونحوها فى
 خمسة تدوافه فى الأسهم
 والافتقار إلى التمييز والبناء
 ولزم التصدير وإفادة
 التكنيزارة وهو ألب
 والاستفهام أخرى وهو
 تادر ولم يشبه إلا بن قبة
 وابن صفور والمصنف
 واستدل به بقول أبى بن كعب
 لابن مسعود كآين تقرأ
 سورة الأحزاب آية فقال
 ثلاثا وسبعين ونحوها فى
 أن امركة وكهم بسطة على
 الصحيح وتركها من كاف
 التشبيه وأى المنونة وأهذا
 جاز الوقف عليها بالنون لأن
 التنوين لا يدخل فى التركيب
 أشبه النون الأصلية

وقوله تعالى وكآين من دابة لا تسجل رزقها الله يرزقها وأياكم ان جعل
 الخبر الجملة الاسمية أعني الله يرزقها ما جعل لا تسجل رزقها ثم زاد الآية
 قنأمل (قوله أياكم) بوزن ماعل من ألم وهم فترتضى (قوله رأيت كذا رجلا)
 فكذلك مفعول ورجلا تميز (قوله أما كآين فالتوافق كهم) أى من حيث هى
 لا بقيد الاستفهامية ولا بقيد الخبرية ليصح قوله وإفادة التكنيزارة وهو
 الغالب والاستفهام أخرى وهو تادر والغلبة والتدر وباللسنة
 إلى كآين لا بالنسبة إلى كهم لور ودعاهما كثيرا واقعة فى أصل إفادة
 التكنيزارة والاستفهام أخرى يقطع النظر عن الغلبة والتدر وقتظن
 (قوله كآين تقرأ سورة الأحزاب) هل كآين فى موضع الحال من سورة
 وهل يمكن أنه مفعول ثان لتقرأ أعنى تقرأه سم واستظهر البعض
 الاحتمال الأول وفيه أن الحال لا تكون انشاء فالظاهر الثانى وعليه
 انصرف شيخنا السيد وقوله آية قال سم ابن كهم هو التمييز فأدجوز الفصل بين
 الاستفهامية وعميزها جملة اه وعبارة الدماعين على التسهيل كقول
 أبى كعب لعبد الله كآين تقرأ سورة الأحزاب أو كآين تعد سورة
 الأحزاب فقال عبد الله ثلاثا وسبعين فقال أبى ما كنت كذا ناط اه (قوله
 مركبة) ونيل بسطة واختاره أبو حيان قال ويدل على ذلك تلاعب
 العرب بهما فى القنات الآتية مع (قوله وكهم بسطة على الصحيح) وقيل
 مركبة من كلف التشبيه والاستفهامية وحذفت ألف مالدخول
 الكان عليها وكنيت الميم تخفيفا وبرقه أن الألف لم يبق عليها دليل
 بخلاف م وعم وأه على تحليهما بما يناسب كهم الاستفهامية دون الخبرية
 وإن كان قد يعتد عن الاحبر بما فى قريبا (قوله من كلف التشبيه) وقيل
 السكاف فيها زائدة لازمة للتشبيهة مع (وأى المنونة) أى الاستفهامية
 كما قاله الفارضى أى والمستعملة خبرية حدث لها بالتركيب معنى آخر وإن
 كان أصلها استفهاما فلا إشكال (قوله لأن التنوين الخ) ليس على لقوله
 جازية عليه أولا بقوله وأهذا العامل الواحد لا يدل بعلة إلا بالتأويل
 هو علة لمحذوف أى وانما انقضت تركيبها من كلف التشبيه وأى المنونة جواز
 الوقف عليها بالنون لأن الخ وهذا جاعى قول من قال علة لعلمية تركيبها بما ذكر

ولهذا راسم في المحققين ثلثون وقف بحدفه اغتبر حكمه في الاصل وهو الحذف في الوقف وفي أن يجرها بجرور
 بمن غالباً حتى زعم (١٠٣) ابن صفور وزم ذلك ورتدهما سبق وفي أنها لا تقع

استقها مية عند الجمهور
 وقدم في وفي أنها لا تقع
 بجرور خلافاً لابن تيمية
 وابن صفور أجازا كما
 تبين هذا الترتيب وفي أن يجرها
 لا يقع الا مفرداً أو ثنائياً
 فتوافق كم في أربعة أمور
 وتختلف في أربعة فتوافقها
 في البناء والابهام والافتقار
 الى المميز وافتادة التكرير
 وتختلف في أنها مركبة
 وتركيبها من كافي التشبيه
 وهذا الاشارة وأنها لا تلزم
 النصير فتقول قبضت كذا
 وكذا درهمها وأنها
 لا تستعمل غالباً الا معطوفاً
 عليها كقوله وعد النفس
 نعمي بعد يؤسأ ذاكرا
 كذا وكذا الطفاه نسي الجهد
 وزعم ابن خروف أنهم
 لم يقرروا كذا درهمها ولا
 كذا كذا درهمها بدون
 عطف وذكر الناظم أن ذلك
 مسموع ولكنه قابل وعبارة
 التسهيل وقد ورد كذا مفرداً

لجواز الوقف عليها بالثون (قوله ولهذا) أي لشبهه بالثون الاصلية (قوله
 ورتده ما سبق) أي من البيتين (قوله وافتادة التكرير) أنواع كما
 وفي جميع الجوامع وترجحه الهمع وتتصرف أي كذا بوجوه الاعراب قد يكون
 في محل رفع ونصب وجر بالإضافة والحرف ولا تتبع متابع لا نعت ولا غيره
 (قوله من كاف التشبيه وهذا الاشارة) وقيل المكافاة زائدة لازمة وقيل
 اسم كمثل فعلى هذا الهاجس من الاعراب وعلى غيره لا محل لها كذا
 في الهمع (قوله وعد النفس نعمي) بضم النون والقصر النعمة وكذا
 النعماء بالفتح والمتى والبؤس بضم الواو والهمزة والقصر خذلاف
 النعمى وقوله نسي الجهد بفتح الجيم وضمة أي المشقة (قوله لم يقولوا كذا
 درهمها) أي لا تكرر ولا كذا كذا درهمها أي بالتكرار من غير عطف
 (قوله فانهم أجازوا في غير تكرر ولا عطف الخ) رتباً بجرها اسم اشارة
 لا يقبل الاضافة وقد يقال لم يركب مع الكاف لم يبق على ما كان عليه قبل
 ذلك لضعفه بعد التركيب معنى لم يكن موجوداً قبل التركيب وقال الحوفي
 ان الجور بدل من اسم الاشارة وهو بعد لان كذا مسارت كلمة واحدة
 ولا يبدل من جزء الكلمة ولا تصاف كائين بوجه كما تقدم تعليقه وقضية
 كلامه كالمغنى عدم ايجازهم الاضافة مع التكرار أو العطف وقال ابن
 معطى في شارح الجزولية الجور درهم مع تكرير كذا بدون عطف لزمه
 ثلثه ما تعددهم لأنها أقل عددين أضيف ثانيهما الى المفرد ولو جزم مع التكرير
 والعطف لزمه ألف ومائة درهم لاجل العطف وجر التمييز واقراده فيجتمل
 أن هذا من ابن معطى يجردهم بحكم مقتضى القياس اذا لفظ - هذا اللفظ من
 غير ايجازة منه للاضافة ويتحمل أن مذهبه بجواز الاضافة ولو مع التكرار
 والعطف وقد يقال ان التمييز الجور عند العطف للثاني فقط والاول كناية
 عن عدد ما فيجمل على الواحد لانه الحق في قيمته مائة واحد أو لوقال كذا
 درهم بالرفع فيلزمه واحد وكأنه قال عددهم هو درهم (قوله ولهذا) أي

ومكرر بالاو وأنها يجب نصب تمييزها فلا يجوز جرهما من اتفاقاً ولا بالاضافة خلافاً لا كوفي في فأنهم
 أجازوا في غير تكرر ولا عطف أن يقال كذا ثوب وكذا أبواب قياساً على العدد العبري ولهذا

فأول ما أوزع أنه يلزم بقوله عتدي كذا درهم ما يثبته بقوله كذا درهم ثلاثة وقوله كذا كذا درهم أكت
 عشرو بقوله كذا درهم عشرون وقوله كذا وكذا درهم أحد وعشرون حلالا على المحقق من نظرهم
 من العدد الصريح وروايتهم على هذه التماسا يدل عليه ثلثي الإضافة المردود والأحشور والى كيسان
 والسراني وأما صفور وهو ابن أبي عبد الله فيلغى اتفاق التحوير على أحارة ما أحاره المردود من ذكره
 ومادة التمس لو كان يصح بالفرد المبرمج مع ثلثة وبانه (١٠٤) وبالفرد المبرمج مع

مأثمة وباله والسكر دون عطف
 من أحد عشر وباله والسكر
 مع عطف من أحد وعشرين
 وباله * الثاني قد بان لك أن
 قوله أو بعصل من نصب راجع
 إلى تمثيل كأس دون كذا فهو
 قال كذا كأس وكذا وصبها
 وقيل كأس بعده من وجها
 ليكون أحسن من أو حقه
 أحدها التمهيص * إلى
 الخلف السابق * ثانياً التنبه
 على اختصاص كأس من
 دون كذا * ثانياً إلهام أن
 وحرد من بعد كأس أكثر من
 عدها لحرمان الخلف في
 وجوه * رابعها إلهام أن
 كأس لغة في كأس وفيها أحسن

لغات أنصحبها كتاب وسماها السبعة الا ان كثيرا منها كان على وزن كاعى وسماها اس كنير بمعنى
وهي اكثرى الشعر من الاولى وان كانت الاولى هي الاصل ومنه البناء الساقان وقوله وكثيرا بالفتح من
صديق برانى لو اصبحت هوا الصابا والثالثة كتاب مثل كعبي وسماها قرأ الانصاح واس محبص والرابعة كعش
بور كعين والحامسة كان على وزن كعس ومنب تلهم هذه الكلمة كثرة الاستعمال الثالثة تانى كذا
هذه اعمى المركبة كاتبة عن غير العدد وهو الحديث مردود وطرفة ويكنى بها عن المعرفة والنسكرة ومنه
الحديث يقال لا بعد يوم القيامة اشد كربوم كذا وكذا وتكون كذا ايضا كعبي على اصلها ما ذهب ما كان
النسبة والاشارة بحور رآيت ريدا فاصلا وعمر كذا ومنه قوله وأسلمى الرمان كذا ولا طرب ولا أس
وقد نخل علمها النسبة نحو اهكدا عرشك حاتمة ويكنى عن الحديث ايضا

يعني اللفظ الواقع في الحديث عن شيء فعل أو قول قال السيموطي في الاشياء
والنظائر نقلا عن ابن هشام الذي شهد به الاستقراء وقضى به الذوق الصحيح
أن كذا المسكن يباع غير العدد دائما يتكلم بهما من يخبر عن غيره فذلك
من كلامه لا من كلام المخبر عنه فلا تقول ابتداء مررت بدار كذا ولا بدار كذا
وكذا بل تقول بالدار الفلانية وتقول من يعرف عنك قال فلان مررت بدار
كذا أو بدار كذا وكذا اهـ (قوله بكيت وكيت وذيت وذيت) وهما
مبينان لنيابتهم عن الجمل اهـ فارضى وانما نيابتهما عن الجمل جاز أن يعمل
فيهما القول وان كانا غير جملة فذلك قول قلت كيت وكيت أو ذيت وذيت
فيكونان في محل نصب على المنعوية قال شيخنا والحكم بالنصب محلا على
جميع الكلامين أي كيت وكيت ~~وكذا~~ ذيت وذيت لأنهما صارا
بالتركيب بمنزلة كلمة واحدة اهـ ويستفاد منه أن البناء أعضاء للجموع
(قوله بفتح الذاء وكسرهما) أي رثنهما كما في التمهيل (قوله كان من الامر
الح) اذا قبل كان من الامر كيت وكيت فكأن شأنيته خبرها كيت وكيت
لأنه نائب عن الجملة ولا يكون كيت وكيت اسم المكان كما لا يكون اسمها جملة
قاله الفارسي واستحسنه ابن هشام لكن يلزم عليه تفسير خبره الشان بغير
جملة مصرح يجوز أيها والظاهر أن من الامر تبين يتعلق بأعي مقدرا
دما ميني (قوله وليس فيهما حيفتذ الالبناء على الفتح) أي بخلاف المحققين
ففيهما البناء على الفتح والسكر بل والضم كما مر

* (الحكاية) *

هي لغة المماثلة واسمها لا حار اذا لفظ المجموع على شبهته من غير تغيير
كمن زيد اذا قيل رأيت زيدا أو اريد صغته نحو أيا مان قال رأيت زيدا
وأما حكاية اللفظ أو معناه بالقول فلم يتكلم عليها المصنف وسيد كرها
الشارح في الحاشية (قوله احل بأي) الباء لالة أو ظرفية اهـ سم
وأي الحركي بها السفة هامة وهي معرفة لمكن اختلاف في حركاتها والحروف
اللاحقة لها بافقيس اعراب بأي بالرفع مبتدأ خبره محذوف وخبره الان
الاستفهام له المصدر تقديره في قام رجل أي قام وأيامه قول لفعل محذوف
مؤخرهما الماسر تقديره في ضربت رجلا بأضرب وأي بالجرح بحر جر

بكيت وكيت وذيت وذيت
بفتح الذاء وكسرهما والفتح
أشهر وهما مخففتان من
كبة وذية وقالوا على الاصل
كان من الامر كبة وكبة وذية
وذية وليس فيهما حيفتذ
الالبناء على الفتح ولا يقال
كان من الامر كيت بل لا بد
من تكررها وكذلك ذيت
لأنها كناية عن الحديث
والتكثير مشعر بالطول

* (الحكاية) *

هذا الباب للحكاية بأي

وعن والعلم بعد من (احل)

بأي ما لم تذكر مثل * عنه به أي

الوقف أو حين اتصال أي

يتعك بأي وصل أو وفتا

محذوف تقديره في مررت رجل بأي مررت وكذا يقال في أمان
 وأيتان وأيون وأيات رعدا وأين وأينس وأين وأيات بصا وحرأ يلزم
 على هذا القول إظهار حرف الجر وقيل حركت حكاية وحرف حكاية هي
 مرفوعة بصيغة مقدره مع من طهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية
 أو حرف الحكاية على أنها تبدأ والحرف محذوف وقيل الحركة والحرف
 في حالة رفع إعراب وفي حالتها نصب والحركة حكاية وحرف حكاية
 (قوله مالمذكور) احتراز عن المعرفة فأم لا تخدكي بأي سم (قوله في الوقت)
 متعلق بالحل (قوله مذكور) أي سابق في كلام عبيدك واحتترزه
 عن السؤال هنا اشتداه فأم ساجية عند على حسب العوامل (قوله لم قال
 رأيت رجلا الخ) وتقول لم قال سأم رجل أي بالرفع ولم قال سأم رجلا
 أن رجلا هكذا (قوله وأبين) فلو قيل رأيت رجلا وامرأه قيل في السؤال
 أي أياوية وهل يجوز أن يثنى مع تعليب المذكر ساجية به احتمالا عن أي
 حيال (قوله وأيات) مكسر التاء نيابة عن النعثة (قوله إذا دأب
 موحود في المثل السائر من بين وبسات قل شجينا
 ولا يرد عليه أم ما في الحقيقة جهة تركير التاء في المردف مالا أن المراد بجمع
 التجمع هنا الجمع الوارأ والياء والثون أو الألف والتاء المرتين (قوله
 أو صالحا) أي أو كان هو أي الجمع لا شيد كونه فصيحا صالحا لا بوصفه
 أي بجمع التجمع فلا يقال أيون أو أيين لم قال عندى حيرا أو رأيت حيرا
 (قوله هذه اللغة الفصحى) أي حكاية مالمذكور من الأعراب والتدكير
 والأفراد وروءها (قوله ولاتشى ولا تجم) أي لفظه أي (قوله مالمذكور
 عن) أي منكره مذكور واما الشرط في طابق العلامة المذكورة عن
 كونهما والاعن نكرة لأن المعارف إذا لم تكن عنهم عن عناد كرت بعدد
 في الألعاب اما حكاية أو غير حكاية لان الاستفهام عن المعارف ليس
 في الاستفهام مثل الاستفهام عن السكرات فلم يطالب التجميع بتدقيق
 السؤال منه كفي السكرات استقامى والمراد بالمشكور هنا المشكور العادل
 لأن من لعادل بخلاف المشكور السابق أي قال المراد به ما يعين العاقول
 وعينه لان أيا تستعمل فمما وسيد كذا الشارح ذلك (قوله والدون حرك

مالمذكور مذكور مسؤل
 عنه مامن إعراب وتذكير
 وأفراد وروءها ما يقال
 فلأرب رجلا وامرأة
 وعلامتين وشاريتين وسين
 وسات أياوية وأبين وأيتين
 وأين وأيات هذا في الوقت
 وكذا في الوصل يقال
 أياها وأية ما هذا إلى
 آخرها وأهل أم لا يحكيها
 جميع تصحيح الأداة كل
 موحود في المسؤل عنه أو
 صالحا لا بوصفه محو
 رجال فأم بوصف بجمع
 التصحيح فيقال رجال
 مسؤل هذه اللغة الفصحى
 وفي لغة أخرى يحكى ما ماله
 من إعراب وتذكير وتأييد
 فقط ولا شى ولا يجمع يقال
 أيا أو أياها هذا من قال رأيت
 رجلا أو رجلين أو رجلا
 وأية أو أية ما هذا من قال
 رأيت امرأة أو امرأتين
 أو تشاء (ووهنا حل
 مالمذكور عن والواو حرك

مطلقا واشبعه) فتقولان

قال قام رجل من وولون قال

رايت رجلا مننا ولن قال

مررت برجل مني هذا في

المفرد المذكور (وقل) في

الثنى المذكور (منان ومنين

بعد) قول القائل (لى) والقان

بابين) وضرب حران عديين

فكان الحكاية المرفوع ومنين

لحكاية المجرور والمنصوب

(وسكن) آخرهما (تعديل)

وانما حرك في النظم لضرورة

(وقل) في المفرد المؤنث

(من قال أنت بنت منه) يفتح

النون وقلب التاء عاء وقد

يقال منت باسم سكان النون

وسلامة التاء وقل في الثنى

المؤنث لمن قال لى زوجتان

مع أمتين أو ضربت حرتان

رقعتين متار ومتين فمتان

لحكاية المرفوع وقتين

لحكاية المجرور والمنصوب

(ولنزل قبل التثنية مسكنه

والفتح) فها (نزل) أى قليل

وانما كان الفتح أنهم رقى

المفرد والاسكان أشهر في

التثنية فلان التاء في منت

متطرفة وهى ساكنة لاوقف

فرك ما قبلها

الح) العطف نفسه لا حرك لأن حكاية المنكسر عن في الوقف نفس
المتحرك والاشباع لا غيرهما كجوهه العطف أفاده ابن هشام (قوله
مطلقا) أى في أحوال اعراب المحكي الثلاثة (قوله واشبعن) فيه إشارة
الى أعراب الحروف اشباع دفعا لاوقف على المتحرك وقيل الحروف اجتلبت
أو لا لحكاية المرفوع متحرك ما قبلها وصوبه من حروف رصحه أبو حيان وقيل
بدل من التثنية أفاده في التصريح قال ابن خازن أشبعن ثنية خففت
لاوقف ولو كانت ثنية بالاسالة لوجب بدلها أليس (قوله وقل منان
الح) الظاهر أن منان ومنين ليس اسماء عربا كما قد يوهم أى من التثنية
وانما هو لفظ من وهى مبنية لكن زيد عليها هذه الحروف دلالة على حال
المسؤول عنه وكذا يقال في منون ومنين ومثان ومنين ومثان في جميع
مع هذه الزيادة اسم مبنى في محرف رفع وهذه السكيمات ثنى ولا جمع
بل على صورته سم وقوله اسم مبنى أى على سكونه قدر على آخره منع من
ظهوره اشتغال الحرف بحركة مناسبة الحرف الذى جلبته لحكاية (قوله
بابين) أى مع ابنى أى ولي ابنان وفى نسخة كابنين سم (قوله لحكاية المجرور
والمنصوب) راقعصر الناطم في التثنية على المجرور هنا وفيما يأتي ران
المنصوب محمول على المجرور في مثل ذلك (قوله تعديل) أى نعم العدل لأن هذا
حكم العرب سم (قوله وقل لمن قال أنت بنت منه) وكذا يقال في المنصوب
والجرور لم يمكن إثبات حرف المذى منه للدلالة على الاعراب لأنهاء التأنيث
لا تكون في الوقف الاساكنة فاكففوا بحكاية التأنيث وتركوا حكاية
الاعراب لأن الاعراب فرع التأنيث وإذا تعارضت مراعاة الأصل والفرع
كانت مراعاة الأصل أولى كذا ذكر شيخنا وأجل معنى كون الاعراب فرع
التأنيث أن الاحتياج الى الدلالة عليه دون الاحتياج الى الدلالة على
التأنيث لأن التأنيث صفة للدلول والاعراب صفة للدال فتأمل ولو قيل
استحسنان الإشارة بالشفتين الى حركة الاعراب لم يعد (قوله والنون قبل تا
الذى) وكذا النون الاخيرة دلالة لاوقف على متحرك لانه فاضى ولم يبه عليه
المعنى فله مع بالقياسية من قوله وسكن تعديل (قوله مسكنه) تنبيه
بما كانها على أن التاء ليست لتأنيث السكامة اللاحقة لها بل لحكاية تأنيث

ثلاثا في ما سكتا ولا كذا (و من التا والاف) (من) في حكاية جمع المؤنث السالم فقل (ما) (نور)
 العاقل (دائمة) (كلم) منات ما كذا (و قل) في حكاية جمع المد كذا السالم (و من رمين مسكا) آخرهما
 (ان قبل حانوم لوم دنا) أو من قوم قوم مذون لاروع ومنير للجرور والمنسوب * تنبيه في الحكاية
 من لغتان احدهما وهي المصنوع أي يصحى بها السالم - ولعمري اعراب وافراد وند كبير ومروءة ما على
 مائة ذم ولين كذا السالم - نعم غيرها والاخرى أي يصحى بها اعراب المؤنث عنه - نقطة يقال ان قال قام رجل
 اورحلان أو رجال أو امرأة أو امرأان أو امرأة في النصب (١٠٠) متا في الجري

كلمة اخرى (دولة ثلاثا في ما كذا) وان كان حث في الوهم سم (قوله ون
 فصل) هدامة وه قوله وقفا (قوله وتشير) أي بحركة تاء منتهى الى الحركة أي
 حركة المحكي وقوله في منتهى متعلق بمنزلة قول وقال وتشير تاء منتهى بحركة المحكي
 لكن أو ضع (قوله) قدرا غير مذكور) تقديره قولا أتيننا فقلت منون أنتم
 اه ركر باو عليه يكون انتم ذرا المحكي ضرا فيكون به شذوذ آخر ومنع
 صاحب التصريح كونه من حكاية المقدروا وهي كونه حكاية للتصغير أي أنوا
 وهو مردود قال بس لا يجوز أن قول الشاعر أنوا الخ حكاية قلنا وقع لهم الجرس
 وأنه حين اتياهم قال لهم منون أنتم غير اتياهم لم يتكلم بقوله أنوا ناري ثم
 بقوله منون أنتم لم يتكلم بقوله أنوا ناري إلا بعد قوله منون أنتم حين اتياهم
 فإني انصرف بجمع منوع منها واحدا (قوله لشعر) بكسر الشين المجهمة وسكون
 ايم (قوله وبعط المثلخ) أي يقاطه من لم يد رانهم مار وابتان صهيحان
 من صيدتين (قوله عن أبي زيد الانصاري) ليس المراد أنه قاتل هذه الآيات
 لشاعره ما قدمه من أنها لا تطرأ ثرا أو لشعره اتساق بل أبو زيد من روايته
 (قوله وبارقة دحيت بعبد وه) كذا ضبط الشاعر فاعبد القادر
 في حاشيته على ان السالم - ضمت بالحاء والفاء المجهمتين - معناه
 سعرت وأوقدت وبعد ظرف تصغير بعد والوهن مفتوح الواو وسكون الهاء
 من أول الليل الى ثلثة اشترق من وهن من اذا فتر وضعف الهوة التماس

(وان فصل فلفظ من
 لا يختلف) فقول من باقى
 في الاصل قال كذا هـ هو
 الصبح وأحار يوس اثبات
 ال واو وصلنا فتقول منو
 باقى وتشير الى الحركة في منتهى
 ولا تزيث وتكسر فيون التي
 وتفتح فيون الجمع رة و منات
 ضما وكسرا وه ومذهب
 كذا يوس من حص العرب
 وحل عليه قول الشاعر
 أنوا ناري فقل منون أنتم
 وهذا شاذ هندسي وبه
 والجمه - هور من وجه - ب
 * أحدهما اثبات العلامة
 وصلار الآخر فتح يلك النور
 وقال ابن المصنف والآخرا

حكى مقدر اغبر مذكور وقد اشار المصنف الى اليب المد كور بقوله (وناد منون في نظم فيه
 هـ) وهو لتأبط ثرا و يقال لشعر الغداني وتماه - فقلوا الجن ثمت عموط لاما ويرى هـ صا با
 ويعلق المشرع على احدى الرايتين الى رواية اخرى وكذلك فعل الزجاجة فلفظ من أنشد سبا حاريس
 الامر كما بين في كل واحدة من الرايتين بحجة فهو على رواية عموط لاما من آيات رواها ابن زيد
 عن أبي حاتم الاختياري عن أبي زيد الانصاري أو ما و نارة قد خضأت بعبد وهن * بدار ما يربدها مقاما
 وهي منورة وعلى رواية هـ صا با حامن آيات معروفة

فيه والدار المسكن الذي مرس فيه اه أي نزل فيه ليلا (قوله الى خديج)
 بفتح الخاء المججمة وكسر الدال المهملة (قوله قد نشر الجناح) أي طامته
 المشتم بالجنح (قوله والعلم الحكيمه) اسمها كان أو كنية أو لقبه بادون بقية
 المعارف لان الاعلام لما كانت كثيرة الاستعمال جازفها بالمعجز في غيرها
 فارضى (قوله من بعد من) ظاهره أن الحكاية العلم بعد من لا تقيد بالوقف
 وهو قضية الخلاف اه سم وأثر شيخنا وقد يتوقف فيه مع قول الشرح
 في التنبية السادس الآتي تأنها أن من تختص بالوقف إلا أن يخص الآتي
 من المحكي بها المشكور وسياتي ما يؤيد به ظن ونخرج أي فلا يحكي
 العلم بعدها كسائر المعارف فاذا قبل رأيت زيدا أو مررت بزيد قلت أي
 بالرفع لا غير لان الاعراب يظهر في أي فذكر هو أن يخالفه الثاني بخلاف
 من زيد او من زيد (قوله من عطف) أي صورة لانه للاستئناف كما قاله
 بعض وفي كلام الرضي أنه للعطف على كلام المخاطب ويلزم عليه عطف
 الانشاء على الخبر إذا كان كلام المخاطب خبرا كرايت زيد أقل يس أطلق
 العاطف وعبرة الساطع يدل على اختصاصه بالواو والفاء وفي شرح
 الباب التصريح بأنه الواو والفاء خاصة اه وقال الفارسي انه الواو فقط
 (قوله وهذه لغة الجازين) هي إحدى اللغتين عندهم لانهم لا يلتزمون
 الحكاية بزيجورون الحكاية والاعراب بل يرجحون الاعراب وعلم ابن
 الناطم الحكاية بدفع توهم أن المسؤل عنه غير الاول وفي حالة الرفع وان
 انتحدث الحركة في حالي الحكاية والاعراب إلا أن وقوع الاسم عقب ذكر
 المحكي بصورته يدل على ارادة حكاية هذا المذكور في الجملة بس (قوله
 مرفوعا مطلقا) أي في الأحوال الثلاثة (قوله تعين الرفع) على أنه خبر عن
 من أو مبتدأ أخبره من كافي الفارسي قال سم كأن وجهه تعين الرفع أن المقصود
 من الحكاية بيان المرادو العطف يشعر به اه ثم رأيت في الرضي وهجارت
 انما تعين الرفع انفا قال والالبس اذا عطف على كلام المخاطب يؤذن
 بأن السؤل انما هو من ذكره دون غيره اه قال يس ويسئني من تعين
 الرفع نحو قولك من زيد او من يجبر المن قال رأيت زيدا وهو رايا لا يطل دخول
 حرف العطف على الثاني الحكاية لانه انما يطلها في الاول ثم رأيت بخط

الى خديج بن سنان الغساني

أولها

أنا رأيت فقلت من أنت

فقالوا الجن قلت عموا صبا

نزلت بشعب وادي الجن لما

رأيت الليل قد نشر الجناح

قيل وكلا الشعرين أ كذوبة

من أ كاذب العرب (والعلم

الحكيم من بعد من * ان

مررت من عطف بها

اقترن) فقول من قال جاء

زيد من زيد ورأيت زيدا

من زيدا ومررت بزید من

زيد وهذه لغة الجازين

وأما غيرهم فلا يكون بل

يجيئون بالعلم المسؤل عنه

بعد من مرفوعا مطلقا لانه

مبتدأ أخبر به من أو خبر

مبتدؤه من فان اقترنت

بعاطف نحو ومن زيد تعين

الرفع عند جميع العرب

ببها. الاول يشترط الحكاية العلم عن أن لا يكون عدم الاشتراك (110) في معية فناء لا يبق مال

الشعوى نقل عن أبي حيان عن صاحب السبيل قال الشتراني ومنه يؤخذ
أن حكاية العلم عن لا سبيل، ونوف وهو مقتضى إطلاقهم (قوله يشترط
الحكاية العلم عن الخ) و يشترط أيضا أن يكون عالما بالعقل وأن لا يتبع
في حكايته نتائج تو كبد أو بدل أو بيان أو نفي بغير ما من مصادا إلى علم
بخلاف البعث ما من مصادا إلى علم كسباني لانه مع المعوت كشي واحد كمال
التصريح وفي النطق الخلاف الآتي في الصريح وأما الشترطوا
إسماء التابع لانهم استغنوا ما طالته من الحكاية إذ أي لان الحاشية
ماتنا بعبثته ثم هل واستثنى ذهب السق على القول بالخوارق لا به ليس
وهو بيان للوعيلانيين الا الحكاية (قوله الثاني نعل كلاء العلم المعطوف
على غيره والمعطوف عليه غيره وفيه خلاف منه يونس وحور غيره
واستثنى سبويه وقال لم قال رأيت زيدا وأما من زيدا وأبا ومن قال
رأس أزيد وعمر اس أزيد وعمر ا) كذا في بعض النسخ ويرد عليه أن
أما زيدا لا يحكي لانه غير عا وفي بعض النسخ الثاني نعل كلاء العلم
المعطوف والمعطوف عليه وفيه خلاف ذهب يونس وحاشية إلى أن عطف
أحد الاسمين على الآخر يطل الحكاية وهب غيرهم إلى خلافه فيمكن
إذا كانا معيكي فنقول من زيدا وعمر ا إذا كل أحد هما فقط عما يحكي
سبب على مقتضى وأتبعه الآخر إذا قل رأيت صاحب عمر وور زيدا
حكاية وان عكس حكيت وكذا الحكم لو قيل رأيت زيدا ور زيدا
ور زيدا لا يحكي في الاول ويحكي في الثاني اه وهو الصواب وقوله سبب على
ما تقدم أي اعتمدت على المتقدم من المعاني في ذلك كان عما يحكي بارت
حكاية المتعاطفين وان كان مما لا يحكي لم يتجز حكيتهما (قوله والصحيح المنع)
فيجب رفع علام زيدا في حكاية رأيت علام زيدا أو مررت بعلام زيدا (قوله
لا يحكي العلم وهو الخ) أي لا يجوز أن يحكي عنه بل اس يحكي يحكي بدون
صفة كأي شرح التوضيح لشارح (قوله مضاف) للصواب كأي بعض التسميع
مصادا لان المراد ابط ابن وهو معرف (قوله والخ) ور على أن من مستدا الخ)
الظاهر أن مقابل قولهم اعراب من خبر لم تقدموا العلم بعده مبتدأ وخبرا
(قوله وحركة اعرابه الخ) أعاده مع تقدمه تأييده بكونه من كلام الجمهور

من القردى بالمراس قال
سمعت شعرا العردي لاني
هذا الاسم تيفر استواء
الاشتراك في الثاني نعل
كلاء العلم المعطوف على
غيره والمعطوف عليه غيره
وفيه خلاف منه يونس
وحور غيره واستثنى
سبويه ويقال لم قال رأيت
زيدا وأبا ومن زيدا وأبا
ومن قال رأيت أزيد وعمر ا
من أزيد وعمر ا الثالث
أزيد يونس حكاية سائر
المعارف ماسا على العلم
والصحيح المنع الرابع لا يحكي
العلم موصوذا بعراس مضاف
إلى علم لا يقال من زيدا
العاقب ولا من زيدا إلى الأمير
لم قال رأيت زيدا العاقل
أو رأيت زيدا ابن الأمير
ويقال زيدا وعمر و
قال رأيت زيدا وعمر
الخامس منهم من قوله
الحكيت أنه أن حركته حركت
حكاية وأنا اعرابه مقتدر
وقد صرح في غير هذا
الكتاب والخمسة ور على
أن من مستدا العلم بعدها
خبر سواء كانت حركته مبنية أو فتحة أو كسرة وحركة اعرابه

مقدرة لا شغل آخر بحركة الحكاية * السادس قد بان لك أن من تخالف أيا في باب الحكاية في خمسة
أشياء * أحدها أن من شخص (١١١) بحكاية لعاق وأي عاقبة في العاقل وغيره * ثانيها أن من
تختص بالوقف وأي عفة في

(قوله مقدرة) أي في الاحوال الثلاثة له عذر العارض باستغال المحل بحركة
الحكاية وذهب بعضهم إلى أن حركته في الرفع اعراب ولا تقدير ادلا
ضرورة اليه ههنا (قوله أن من شخص بحكاية العاقل الخ) قد يقال من أين بان
هذا إلا أن يقال بان من هنا بضميمة ماسبق في باب الموصول أن من للعاقل
وأي شخص ماضف اليه (قوله بخلاف أي) قد يقال هلا وجب فيها
الاشباع عند الوقف دفعا للوقف على متحرك فتدبر (قوله على ماسبق) من
أن الاشهر في المفرد الفتح وفي التثنية الاسكان (قوله فالمفوض الخ) قال شيخنا
مراده بالمفوض الجملة الحكاية بالقول وفروعه اهـ ويرد على تقييده بالجملة
أن القول يحكي به اللفظ المفرد أيضا فتوالت زيدا أي هذا اللفظ إلا أن
يقال التقييد بالجملة لانها الغالب (قوله وقوله سمعت الناس الخ) أتى به
تبيين على أنه يحكي بالنسبة كالحكاية بالقول (قوله سمعت الخ) سمع الشاعر
قوما يقولون الناس يتفخرون غير ما رفع الناس على الابتداء في ذلك كما جمع
ويستخرجون بنون ثم جيم أي يطلبون وسيدج بها دمهم ففتحية فذال خاء
ههنا تين بوزن جبر اسم ناقصة وباللام المدح فهاذا البيت محل
تخصيص الشاعر المدح (قوله على فسه) بالفاء والصاد المهملة أي فص
خاتم النبي صلى الله عليه وسلم (قوله تعين المعنى على الاصح) أي مع التنبيه
على اللحن وانما تعين المعنى صوابا عن اللحن ولا ياتيه وهم أن اللحن من
الحكاية فإذا قال شخص جائز بالجر وأردت حكاية كلامه قلت قال فلان
جائز بـ * شخص زيدا (قوله ويسمى) أي هذا الاستفهام

في اصطلاحهم بالاستنبات لان السائل طاب الالفاظ قال ابن هشام
وكذا كل سؤال عن شيء سبق ذكره فان كانت أي سؤاله عن غير مدح كور
فلا تـ * ادنو جسد الامرءة مذكورة وشدة قوله بأي كآب أم بأية سنة تـ ترى
حهم عار على وشجب (قوله وضرب بغير أدا وهوشاذ) محل شذوذه اذا
قصدا المعنى فان قصد اللفظ بأن كان الحكي لفظ دون المعنى فلا شذوذا
فانهم قالوا فأنهم زيدا كانت الجملة مذكورة تعين المعنى على الاصح وأما حكاية المفرد قضاير ضرب بأداة

الاستفهام ويسمى الاستنبات بأي أو بمن وهو ما تقدم وضرب بغير أدا وهوشاذ كقول بعض العرب
وقد قبل له هاتان ثم تان دعنا من تمرتان قال سيبويه وسمعت اعرابا

يدل عليه قول المصنف في الكافية وإن ثبت لاداء حكمها فالحق أو أورد
 وأجعلنا أمما وقد أرفع الفارسي هذه المسئلة فقال إذا نسب إلى حرف
 أو غيره حكمه أو لفظه دون معناه جاز أن يعرب على حسب العوامل وأن
 يحكى بلفظه فتقول على الأعراب من حرف جر بالرفع وعلى البشام من حرف
 جر يسكون النون وكذلك نحو قام فعلى نص فتقول على الأعراب قام بالرفع
 وعلى المسكابة قام بفتح الميم ومن المحسنة كناية قوله عليه الصلاة والسلام
 يا أيكم ولو قال لو فتع عمل الشيطان فلوا اسم إن قصد فيها المسكابة قاله
 المصنف في شرح الكافية ورواه غيره جدلى الأعراب ولو لفظه يا أيكم
 والأمر أن الارتفاع عمل الشيطان فلما جعلت الأداة معا وأعربت دخلت
 عليها آل والأداة التي تعرب إن أولها بالكلمة منه المصروف انصرفت
 ذلك أو بلفظه صرقتهم وقام إذا أعرب نيب وبه ان كم ثم إن أول بكلمة
 وشعور حرج إن أول بكلمة منع لاخرها هي كزيب وشعور ضرب إن أول بكلمة
 منع لأنه كسقروا إن أول كل بلفظه صرف والأداة التي على حرفين أن أعربت
 وجب تضعيف الحرف الثاني إن كان ليثا فتقول لو حرف امتناع لا متناع
 بالرفع وتضعيف الواو في حرف جر بالرفع أو تضعيف الياء فان كل الحرف
 الثاني الياء أفعل قلبت الالف الثانية همزة تنقضي من التقاء الساكنين
 فإذا ذهبت السانبة قلت ما حرف تنقضي همزة بعد الالف وان حكيت فلا
 تضعيف ولا قلب بل تأتي بلووف وما على حالها إذ محصور سيأتي في باب
 التسب مزيد كلام (قوله وسأله رجل) أي عن رجلين والجملة حالية بتقدير
 قد وقوله فقال إنه قرشيان عطف على سأل عطف مقول على مجمل
 وهمة أنه ما فتوحه لأن همزة استفهام اجتمعت مع همزة ان فذهبت
 الثانية ويحتمل أن المحذوف همزة الاستفهام والمذكورة همزة ان
 المسكورة وتظهير في دخول همزة الاستفهام على ان قوله تعالى قلوا
 أثبتنا لانت يوسف هذا ما ظهر وقوله فقال ليا قرشيان كان ينبغي حذف
 الفاء لان مدخولها المفعول الثاني اجتمعت أو حال من أعرايا على
 الخلاف (قوله قال ليس قرشيا) كان عليه حذف قال لان الجملة بعده مفعول
 يقول ويمكن جوده تأكيد القول

وسأله رجل فقال إنه
 قرشيان فقال ليسا قرشيان
 قل وسأله عريا يقول رجل
 سأله أليس قرشيا قل ليس
 قرشيا والله أعلم

* (التأنيث) *

لوقال التأنيث والتذكير في السكافية والتسهيل لكان أحسن لأنه يظهر
 قوله المعرب والمبني والتذكير والمعرفة والمقصود والممدوداه سيمولوى
 وفيه نظيران المصنف لم يتسكلم هشا على التذكير فكيف يذكركه في الترجمة
 بخلاف المعرب والمبني والتذكير والمعرفة والمقصود والممدوداه تسكلم
 على كل من ذلك (قوله علامة التأنيث) أى فى الاسم المتسكن كفى التسهيل
 قل الله مامنى استرازا من المبني بطريق الاصاله فانهم لم يجعلوها علامة
 تأنيثه مما يذكرك بل رجاء لوعلى تأنيثه بغير ذلك كالكسر فى أنت والنون
 فى هن وشهوة اه وفيه امدان اريد تأنيث المدلول وردنحو ملحمة وحجرة
 اسمى رجلين وان اريد تأنيث الكلمة وردنحو رب وتعت بفتح التاء
 وسكونها فان تأنيثها بالتاء مع أنهم ما حرفا ويمكن اختصار الاول ودفع
 ردودنحو ملحمة وحجرة بان مدلولها فى الاسم مؤنث أى قبل جمعها
 اسمى رجلين والقاهر ان قول التسهيل فى الاسم المتسكن صلة التأنيث
 لا علامة أى التأنيث السكون فى مدلول الاسم المتسكن فتدخل تاء التأنيث
 المتصلة بالفعل لانه يصدق عليها أنها علامة تأنيث مدلول الاسم المتسكن
 وهذا الغاعل فلا يقال التقييد بالاسم يتخرجها مع أن المقصود دخولها كما
 منع الشارع واعلم أن ما فيه تاء التأنيث ومدلولها من كركط ملحمة وحجرة يذكرك
 ولا يؤنس نظرا لفظ وشذوذ قوله أبول خليفة ولده أخرى وان الفرق بين
 المذكر والمؤنث ليس فى كل اللغات بل بعضها لا يفرق فيه بينهما بفرق لفظي
 كالتركية والفارسية بل بالقرائن كقوله اسم وغيره (قوله تاء أو ألف) أنى
 بألواتى لاحد الشيتين إشارة الى أن العلامةين لا يجتمعان فى كلمة واحدة
 فلا يقال فى ذكرى مثلا ذكراة وأما لفظة وأرطاة فألفها مع وجود
 التاء للحاقا بيجعرو مع عدمها للتأنيث فالاسم وتبعه شيئا أو البعض
 وفيه أن يكون الالف عند عدم التاء للتأنيث غير لازم بل هى حيثما
 تختصم الحلقى والتأنيث كما ساف (قوله وتختص بالاسماء) أى اذا
 لحقت آخر أو اذا تجمعت للتأنيث فلا يرد أن الحركة تلحق أول
 المضارع للدلالة على تأنيث الفعل وهى المضارعة (قوله وألف قبلها)

* (التأنيث) *

(علامة التأنيث تاء أو ألف)

فالتاء على قسمين متحركة
 وتختص بالاسماء كقائمة
 وساكنة وتختص بالافعال
 كقامت والالف كذلك
 مفردة وهى المقصورة
 كجلى والالف قبلها

ألف فتقلب هي همزة) يقيد أن ألف التانيث هي التانيث المتقلبة همزة لا الأولى وهو كذلك اه سم أي على الراجح كما أوضحتناه في باب ما لا ينصرف وسيأتي أيضا أقريبا (فان قلت) اذا كانت ألف التانيث هي الألف التانيث المتقلبة همزة كانت مفردة وكلام الشارع يقتضي أنها غير مفردة حيث قابلهم بالمفردة (قلت) معنى كرهها غير مفردة احتياجه السابق مثله اعلمها فتأمل (قوله) وهي الممدودة) قال البصريون هي فرع عن المقصورة والكوفيون هي أيضا أصل كذا في الهمع (قوله) واه لأن التاء كتر الخ) ولما قال المصنف أن التاء أصل للألف وقبل بالعكس لأن التانيث بالألف لازم قال اسبابا والذى أرى أن كلامهم ما أصل على حديثه اسقاطي (قوله) فانها تتنصب بغيرها) كالف والحقائق وألف التكمير (قوله) ليشمل الساكنة) كياء قامت هند (قوله) وعكس الكوفيون) قال الله مامني نظرا إلى أن الهاء تنسب الألف اه قال الرضي وايس أي قول الكوفيين بشئ لأن التاء في الوصل والهاء في الوقف والاصل هو الوصل لا الوقف (قوله) لأنه الأصل) لاصالة التمدد كبر دليلان أحدهما أنه ما من مذكر ولا مؤنث الا ويطلق عليه نحو شيء مذكر والتانيث له لا يقتضي زيادة والتانيث لا يحصل الا بزيادة ولا يتحقق التذكير والتانيث الا في الأسماء اذا قدمت دلواها فان فصله لفظ الاسم جازئته كبره باعتبار اللفظ وتأنبه باعتبار الكلمة وركنا الفعل والحرف وحرف التهجئة يجوز فيه الوجهان بالاعتبارين وذهب القراء إلى أن تذكير حروف التهجئة لا يجوز الا في الشعر دمايني (قوله) وفي أسام) جمع أسماء التي هي جمع اسم فهي جمع الجمع (قوله) فتدروا التاء) قال الرضي ولا يندرج فيها لأن رضعها على العروض والافسكلا فيجوز أن تختلف وتقدر اه ولما مر من أن التاء أكثر وأظهر دلالة من الألف (قوله) ويعرف التقدير) أي تندرج التاء في الاسم (قاعدة) ما لا ينفرد كرهه عن مؤنثه فان كان فيه التاء فهو مؤنث مطلقا كالفعل والقوله للذكر والمؤنث وإن كان مجردا من التاء فهو مذكر مطلقا كالبرغوث للمذكر والمؤنث قاله أبو جيان (قوله) بالضمير) أي يعود الضمير على الكلمة وتساخروا الذار وعددها الله الذين كثر واحق تضع الحرف

ألف فتقلب هي همزة وهي الممدودة ككرهه واعلم أن التاء أكثر وأظهر دلالة من الألف لأن التاء تنصب بغيرها فتصاح إلى تمييزها بما يأتي ذكره ولم يذ قدّمه في الله كره الألف واهما قال تاء ولم يقل هاء ليشمل الساكنة ولأن مذهب البصريين أن التاء هي الأصل والهاء البدلة في الوقف فرعها واه عكس الكوفيون وانما لم يوضع لتد كبر علامة لأنه الأصل

فلم يتخلف ذلك (وفي أسام)

فتدروا التاء كالكتف)

والبدونان ومن اخذ

السماع (ويعرف التقدير

بالضمير) العائد على الاسم

(وتحore)

ووجدوها في فعله وسقوطها
من عدد وتأتي خبره أو
نعمه أو حاله والامثلة واضحة

(ولا تلي فارقة بعولاء أصلا

والامثال والمفعلا) أى

لاتي النساء هذه الاوزان

فارقة بين المذكر والمؤنث

فيقال هذا رجل صبور

وهذا رجل صبور ومعه

امرأة صبور ومعه

امرأة صبور ونهم من قوله ولا

تلي فارقة انها قد تلي غير فارقة

كقوله سم مولود وفروقة فان

النساء فيهما للبا والذو لثلاث

تحقق المؤنث والمذكر واحترز

بقوله أصلا عن فعل بمعنى

مفعول فانه قد يلحقه النساء

نحو كولة بمعنى مأ كولة

وركوبة بمعنى مركوبة

وحلوبة بمعنى محلوكة وانما

كان فاعول بمعنى فاعل أصلا

لان ذية لفاعل أصل وقال

الشارح لانه أكثر من فاعول

بمعنى مفعول فهو أصل له

(كذلك مفعول) أى لاتايه

النساء فارقة فيقال رجل

معشوم وامرأة معشوم (وما

عليه * تالفريق من ذى)

أو زارها وان جنحوا وسلم فابح لها ذلثار والحرب والسلم مؤنثات لتأنيث
نميرها (قوله كلار في التصغير) نحو عينه وأذنه مصغرين وأذن من
الأعضاء المزدوجة فان التصغير يرد الاشياء الى أصولها وغير المزدوج
مذكر كالأرأس والقاب اه. تصرح وما ذكره أعلى وان أقره أرباب
الحواسي من المزدوج الحجاب والصدغ والذو واللحي والمرفق والزند
والكوع والكسوع وهي مذكرة كافي المصباح وقد عد الفارسي عما
يذكر ويؤنث الأباط وهو مزدوج والعنق واللسان والقفص وهي غير
مزدوجة وعندما يؤنث السكبد والكركش وهما غير مزدوجين وعذ
في المصباح عما يذكر ويؤنث العضد وهو مزدوج قال والذراع مؤنث
قال الفراء وبعض العرب عكس تذكره فتقول هو الذراع اه قال الدماميني
وهذه العلامة يعني التصغير يختص بالثلاثي قال الساطبي وكذا الرباعي
اذ اصغر تصغير الترحيم نحو عتيقة في عناق وذرية في ذراع (قوله الى
ما هي فيه حسا) متعلق برأى كذا الاسم في حال تصغيره الى اسم تلك النساء
فيه لفظا كفاطمة ومعنى رده اليه جعله مثله في لفظه والنساء ويحتمل أن
معنى كلام المصنف كذا النساء الى الاسم في حال تصغيره بل هذا أسهل مما
صنع الشارح (قوله وما في معناه) أى ما في معنى ذى من بقية اشارات
المؤنث (قوله وجودها في فعله) أى الفعل المسند اليه نحو ولما فصلت العير
(قوله وسقوطها من عدده) نحو ثلاث قسي (قوله فارقة) حال من فاعل تلي
وقوله أصلا حال من فاعول (قوله وهذا) هو بالذال المججمة كثيرا الهذيان
في منطقه زكريا (قوله ومعهظير) أى طيب الرائحة (قوله مولود) من المثل
وهو السائمة وفروقة من المرق بفتح الراء وهو الخوف زكريا (قوله فان
النساء فيهما للبا لثة) وقال الرضى لا قل الى الاسمية اه ومقتضاه انهما
غلبت عليهما الاسمية وصارا اسمين وقد يتوقف فيه (قوله فانه قد تلحقه
النساء) يفيد أن لحاقها له غير واجب بل قليل وقد يتوقف في القلة (قوله
معشوم) يعين وشين معشمتين هو الذي لا ينتهي بحماير يده ويهواه لشجاعته
تصرح (قوله وما) مبتدأ أول وشذوذ مبتدأ ثان والمسبق غرضه بعد الغناء
وفيه خبر المبتدأ الثاني والجملة خبر المبتدأ الاول (قوله نحو وعدو وعدوة)

وميقان وميفانة ومسكين ومسكين وجمع أمر اذ مسكين على القياس - كاسيويه (ومر قتل) بمعنى مفعول
(كقتيل) بمعنى مفعول وجريح بمعنى مجروح (١١٦) (ان تبع موصوفه غالبا التامخض)

بمعنى من قام به العداوة فان أريد به موصوف عليه العداوة فلا شذوذ (قوله
وميقان) من اليقين وهو عدم التردد يقال رجل ميقان أى لا يمتنع شيئا
الأبينة (قوله ومن فعل) متعاقب بفتح وكقتيل حال (قوله ان تبع موصوفه)
قال ابن هشام لا يريد الموصوف الصناعات بل المعنى لانه لا يمتنع شيئا
لا تلحق التامخض ان قتيل خبر لانتسب ووطى (قوله غالبا) أى فى الغالب
ويؤخذ من صنيعه أن تلحق التامخض بغيره لا بغيره (قوله غالبا)
لا شذوذ بخلاف لفظ التامخض لا وزن الاربعة السابقة فشاذا (قوله غير جار)
حال مفسرة لاستعمال الاسماء وقوله دليل متعاقب (قوله فرار من
اللبس) أى ليس المذكور ماؤث قال ابن هشام هذا التامخض موجود فى بقية
الصفات اذا قلت رأيت صبورا أو شكورا أو نحو ذلك ولم يفرقوا بين
الجرى على موصوف وعدم الجرى عليه فالكان مفعولا فى فعل بالقياس
فالجرح سواء وان كان مستندهم السماع وهو الظاهر فلا إشكال سيوطى
(قوله لكان أجود الخ) أجاب عنه سم بأن المراد بعبية موصوفه أن يذكر معه
فى الكلام فيكون باعالة فى المعنى وبأنه مفعول بالرائقة (قوله واهذا) أى
لشكون المذار على علم الموصوف لا التسمية (قوله فان قصدت الوصفية) بأن
لم يستعمل استعمال الاسماء الجامدة (قوله وعلم الموصوف) يدخل فى ذلك
ما ذاع علم الموصوف بإشارة اليه أو شبهة يعود اليه أو نحو ذلك سم (قوله قال
من يعجب العظام وهي رميم) هذا بناء على أن رميم بمعنى فاعل وقيل بمعنى
مفعول أى مرموم ومارضى (قوله وأكثرت ما يكون ذلك فى الصفات) أى
المشتركة بين المذكور ماؤث أما الصفات المختصة بالماؤث فغالبا أن
لا تلحقها التامخض ان لم يقصد فى المعنى الحدوث كالحائض وطالق ومرشح لعدم
الحاجة بأمن اللبس فان قصد معنى الحدوث فالتامخض لازمة كما ضمت ففى
حائضه وظلقت ففى طالقها وقد تلحقها التامخض وان لم يقصد الحدوث كذا
فى التسهيل وشرحه والرضى وأعرف البعض فيه بما كثره (قوله وهو

فيقال رجل قتل وجريح
وأمرأة قتيلا وجريح
ولا حترار بقوله كقتيل
من فعل بمعنى فاعل نحو
رحيم وطريف فانه تلحقه
التامخض قول امرأه رجيلة
وطرفة وقوله ان تبع
موصوفه من أن يستعمل
استعمال الاسماء غير جار
على موصوف ظاهر ولا شذوى
لدليل فانه تلحقه التامخض
رأيت قتيلا وتبيلة فرار من
اللبس ولو قال

ومن فعل كقتيل ان عرف
موصوفه غالبا التامخض
امكان أجود ليدخل فى
كلامه نحو رأيت قتيلا من
التامخض مما يحذف فيه
التاء لعلم موصوفه وله افعال
فى شرح الكافية فان قصدت
الوصفية وعلم الموصوف
جرد من التاء وأشار بقوله
فألبس الى انه قد تلحقه التامخض
الفرق جملا على الذى بمعنى
فاعل كقول العرب صفة

ذميمة وخصلة جيدة كالحل الذى بمعنى فاعل عليه فى الجسد نحو ان رحمة الله قريب قال من يعجب
العظام وهي رميم عليه الامل فى لحاق التاء الاسماء انما هو تمييز الماؤث من المذكور كثر ما يكون
ذلك فى الصفات نحو مسلم وسم وطريف وطرز يفتقه وهو

في الاسماء قليل) ولا يقاس عليه (قوله وانسانه) هذا ليس بعربي بل من
 تصرف العامة كما يستفاد من الصحاح وغيره والعربي أن يقال لا نثي أيضا
 انسان أفاده سم (قوله وتكثر زيادة الناء الخ) المراد بزيادتها زيادتها على أصول
 الحكمة لاستواء وجودها في الحكمة وعدمها وقد يؤخذ من صنيعه أن
 الناء في نحو شجرة ونخلة ليست للتأنيث بل لتمييز الواحد من الجنس فقط
 وهو مسلم أن أريد بالتأنيث المنفي التأنيث الحقيقي لا الاعم فانهم كونهما
 للتمييز هي للتأنيث المجازي أيضا بل ليس لتأنيث فميرها وصفها ونحوهما
 وكان اقتصار الشارح على التمييز لانه المقتضود ولا تفهام التأنيث من كون
 الكلام في ناء التأنيث (قوله لتمييز الواحد) فتسكون داخله على الواحد (قوله
 لتمييز الجنس) فتسكون داخله على الجنس (قوله نحو جباءة) بفتح الجيم وتسكون
 الموحدة بعدها مزة ضرب من البكاء أجراه انصرح وما ذكره
 الشارح من كون جباءة وكاءة للجنس وجب وكم للواحد وما عليه
 الاكثر ونوقيل بانه كس أفاده الدماميني (قوله وقلنسوة) الذي بخط
 الشارح في شرح التوضيح مائه وقلنس وقلنسوة وأصل قلنس قلنسوة
 كسرت السين وقلبت الواو ياءه أي وحذفت الياء لالتقاء الساكنين
 وما في شرح التوضيح هو الصواب الذي لم يذكر في القاموس سواء وعسل
 تصرفها بجاءها بانه ليس في الاسماء العربية اسم معرب آخره واو قبلها
 ضمة (قوله كراوية الخ) وانما أثبتوا المذكر لانهم أرادوا أنه غاية في ذلك
 وانغاية مؤنثة انصرح (قوله معاقبة ليا، فاعيل) أي السكون فاعوضا
 منها (قوله وبجاجة) جمع جميعا بفتح الجيم المعطوحة على الحاء المهملة
 الساكنة وهو السيد (قوله أشعتر رأساعة) بشين معجمة وعين مهملة راء
 مثلثة فالهاء دلالة على أن واحدا هذا الجمع منسوب وذلك أنهم لما أرادوا
 أن يجمعوا المنسوب جميعا تسكير وجب حذف ياء النسب لان ياء النسب
 والجمع لا يجتمع معان فلا يقال في النسب إلى رجال رجالي بل رجلي فحذف ياء
 النسب ثم جمع وأتى بالناء بدل من الياء وانما أبدلت منها لتشابه الناء
 والياء في كونهما للوحدة كتمرة وزنجي وللباغية كعلامة ودواري وفي
 كونها يزدان لا المعنى كطلحة وكربسي كذا في الرضي (قوله وازرقني) بزاي

في الاسماء قليل نحو رجل
 ورجلة وامرئ وامرأة
 وانسان وانسانة وغلام
 وعلامة ونق وفتاة وتكثر زيادة
 الناء لتمييز الواحد من الجنس
 في المخلوقات نحو تمر وتمررة ونخل
 ونخلة وشجر وشجرة وقد
 تراءت لتمييز الجنس من الواحد
 نحو جباءة وجب وكاءة وكاء
 ولتمييز الواحد من الجنس
 في المصنوعات نحو جرة وجرة
 وابن وابنة وقلنسوة وقلنسوة
 وسفن وسفينة وقد ساء بها
 للباغية كراوية لتكثير
 الرواية ولتأكيد المبالغة
 كعلامة ونسابة وقد ساء
 معاقبة لياء معاقيل كزيادة
 وبجاجة فاذا جىء بالياء لم
 يحذف بل يقال ذنادني
 وبجاجة فالياء راء هاء
 متعاقبان وقد يحذف الجاء
 على النسب كقولهم أشعتر
 وأشاعة وأزرقني وأزارقة
 ومهلي ومهالبة وتديعاه
 بهادالة

فراء قفاف وقوله ويهلى بصم الميم ورفع الهاء وتشديد اللام متوحدة
والاشعثى والاررقى والاهلى منسوب الى عمنس عند الرجل بن
الاشعث من قبس وثاق الاررق والمهلب من اى صفة دميمى (قوله على
نعم رب الامماء المتجمة) اى استعمال العرب ايامها فوع غير لها ما
كان لها فى الجملة (قوله نحو كيلة) مكى مقنونة ومختبة ساكنة فلام
ممتوحة بجم وعبرة السبوطى فى الجمع وكيلة جمع كيل لكن ما
الشرح هو ما فى التاموس (قوله ووزح) بنسخ الميم وسكون الواو ورفع الراء
به وحاجم انه مصرح (قوله لمردنك نكر حرف السكامة) اى لنكسر المجرى
عنا ندم فلا يأتى أنها ايام كره من الامثلة لتأنيث السكامة أيضا كقوله
شجنا من المصنف ولمدفع اعتراضه مص (قوله ونترية) يترى بعدون اى
تتركبك (قوله كرحل حمة) هم الموحدة فسكونها ولعل اختصاص
الذكر من حيث الاستعمال والوافاء معنى وهو الشجاعة كما يكون
فى الذكر يكون فى المؤنث قد تدرج رأيت فى الميم معنى ثم قال الله ميني واما
حازلنا لانه صفة مؤنث مقدار الاصل نفس حمة كمد كرحم نظرا الى
انه صفة مذكرة تدور والاصل شخص حاضر ولا يستعمله (قوله وخويرة
وعجوة) فظهر به شجنا وتبعه البعض بأن الخويرة والعجوة مصدران
لاحسان كما قاله المصنف وهندى فى التفسير نظر تصدح فى التاموس
فأهم اجها حال وعم أيضا (قوله) قال فى الجمع قد نبت كالمؤنث وبالعكس
حلا على المعنى نحو قوله ثلاثة أسس وثلاث دود كالأفئد بالحق التاء
فى عددها حلا على الانتماء وجميع اياته ككاتب فاحترها أث الكتاب
حلا على الحقيقة ومن تأنيث المذكر حلا على المعنى تأنيث الخبر عنه تأنيث
الحركة وله تعالى ثم لم تسكن فنتهم الأداة لو فى قراءة من نصب فنتهم خبر
نسكن وقوله تعالى فل لا أجدها أرحى الى بحر ما على طاعم طعمه الا أن
تكون مية فى قراءة من قرأ تكون بالفوقية وميمه بالنصب (قوله وذات مذ)
يصح عندى ابرأوه على قول البصريين ألف التأنيث هى الالف الثانية
المتعلبة همزة على قول الزجاج والسكون فى أنها همزة من غير انقلاب
الهاء ألف ذمى كرهادات مذ على هذين أنها صاحبة وتابعة له وعلى

على نعم رب الامماء المتجمة
نحو كيلة وكيلة
ومورج وموازجة والكيلة
مقدمات السكيلة معروفة
والموزج الخلف وقد تكون
لمجرد نكسر حرف السكامة
تأنيث فى نحو قرية ولسدة
وعرة وسقاية ونحوها
من هاء نحو عده أو من هاء
نحو اقامه أو من لام نحو سنة
ونده وضمت من مدة تقبل
فى نحو ركية ونهيمه وتترية
وقد تكون اتاء لاره فيما
يشترك فيه المذكر والمؤنث
كروعة للمعدل التام من
الرجال والنساء وقد تلام
مخصص المذكر كرحل
حمة ودو السجاعة وقد تنحى
فى افعال مخصوصة بالمؤنث
لتأنيثها كقوله ويا
ومنه نحو حجارة وصفرة
وحذو وله عجمة فاما
لأكد التأنيث اللاحق
اجمع (والألف التأنيث دات
قصر ه وذات مذ

قول الانقش ان الالف والمزة معا التانيث فعنى كونها ذات مد اشتغالها
على المد وفية ما يلزم على هذا أنه أطلق ألف التانيث على المجموع ومثله
سهل فحصل بمآذ كرنا اندفاع مآذ كره شحنة والبعض وأقره من الاعتراض
أن قوله وذات مد يقتضى ان ألف التانيث فى نحو حراء اسم للالف الاولى
التي بعدها المهمزة فلا غلبا التي تعد وهذا لم يقل به أحد بدليل الخلاف منحصرا
فى الاقوال الثلاثة المذكورة (قوله نحو أنثى الغر) أى نحو اسم انثى الغر
سم أى ألف اسم الخ (قوله والاشتقاق مبتدأ وفى بابى الأولى) أى الالفاظ
التي هى فيها حال من الهاء فى بيديه أو من الاشتقاق على مذهب سيويه
و بيديه الخ خبر وفى كون هذه الالفان كلهما مشتهرة نظرا فى التوضيح أن
وزن أربى نادر وفى شرحه انه شاذ وفى شرح العمدة أن سمى وخليطى
وشقارى من الابنية الشاذة ويحاج بان الحكم بالاشتقاق على الاول وان
التي ذكرها باعتبار مجموعها اجميعها أو اربابى الأولى ما يكون لها اسم
من أن يكون لغيرها أيضا أولا فلا ينافى الاشتراك فى بعضها (قوله أو وزن)
أى اثنا عشر (قوله وأدى) بالدال المهملة وشعبى بشين مججمة فعين مهملة
فوحدة (قوله بالنون) أى بعد الراء (قوله وجنى) بجم فتون نفاء وقوله لموضع
تبع فيه التوضيح والصحاح وفى القاموس وشرح الشارح على التوضيح
انه اسم مالفزارة وأن الجوهرى وهم فقال اسم موضع (قوله وجعى)
بجم فعين مهملة فوحدة وقوله اعظام النمل أى لكباره فجمع عظيم
لا عظم كفى التصريح (قوله خششاء) بخاء مججمة وشين مججمة وعبارة
القاموس ان خشاء بالضم العظم النسائى خلف الاذن وأصلها خششاء
وهما خششاوان (قوله بهجى) بالباء الموحدة (قوله بردى) بوحدة فراء
فدال موحدة (قوله وأجلى) بالجم فاللام وقوله لموضع عبارة القاموس وأجلى
بكسر زى مرعى لهم معروف (قوله بشكى) بوحدة فشين مججمة فكاف
(قوله وجزى) بجم فخم قرأى (قوله يقال بشكب الناقة الخ) الافعال
الثلاثة على وزن شرب وقوله أى أسرع رابع للثلاثة (قوله كئيدى)
يقال حمار كئيدى بخاء مهملة ففتحة ذال مهملة أى يحيد عن طبعه
لناطه ولم يبعى نعم مذكرة على فعلى غير كفى الصحاح والقاموس (قوله

أى المقصورة) (بيديه) أى
يظهره أو وزن * الاول
(وزن) فعلى يضم الاول وفتح
الثانى نحو (أربى) للداهية
وأدى وشعبى لموضع وزعم
ابن قتيبة أنها الاربع لها
ويرد عليه أربى بالنون لحب
يعقده اللين وجنى لموضع
وجعى اعظام النمل * تنبيه *
جعل فى التسهيل هذا
الوزن من المشترك بين
المقصورة والممدودة وهو
الصواب ومنه مع الممدودة
اسما خششاء للعظم الذى
خلف الاذن وصفة نافذة
عشراء وامرأة نفساء وهو
فى الجمع كثير نحو كرماء
وفضلاء وخلفاء * الثانى
فعلى يضم الاول وسكون
الثانى ومنه اسم بهجى لثب
وصفة نحو حبلى (والاولى)
ومصدر انحور رعى وشربى
* الثالث فعلى بفتحين ومنه
اسم بردى لمصدر يشق
وأجلى لموضع ومصدر ابشكى
وجزى (ومرعى) يقال
بشكب الناقة وجزى

ومرطابى أى أسرع وصفة كئيدى * تنبيه * عد فى التسهيل هذا الوزن من المشترك ومنه مع الممدودة

درم و جفتها موضعین و این دأنا هو الامعة ولا يحفظ غيرها الرابع فعلی بفتح الاول وسكون الثاني وقد
أشار اليه بقوله (وزن فعلی جمعا) نحو ربحی (أو صدرا) نحو جردی (أو صفة) لآش فعلان (كسبي)
فان كل فعلی اسم لم يتبع كون ألفه لتأنيث ولا قصر هابل قد (١٢٠) تسكون مقصورة كسلي

و رضى وتسكون ممدودة
كعوا هو منزلة من منازل
التمرد بها القصر والمذ
ونسكون لتأنيث كحمر
و دلحاق و عناية الوجهان
أرطى وعلقى وتترى
الحامس فعلى بضم أوله
و بفتحون اسماء كعاهى
(وكبارى) لطائري
وجهما ككبرى وزعم
الرسد أم جاء صفة فمراد
و كى فوهم حمل علادى
السادس فعلى بضم الاول
وتشديد الثاني مفتوحا نحو
(سهمى) كالمائل السابع
فعلى بكسر الاول وفتح الثاني
وتشديد الثالث نحو
(سبطرى) ودفقى لصرين
من المشى الثامن فعلى
بكسر الاول وسكون الثاني
ممدودا نحو (دكرى)
و جمعاً نحو جحلى وطرى جمع
مخففة وطرى بان على وزن
نطرا و هو دويبة تشبه
الهرة مفعلة الفسولانث

قمره) بقاء فراه قال فى القاموس وقرى بكمرى وفتح وضم بالهمزة
وخطأ فى وضع آخر الجواهرى فى حمله بالفاء (قوله و جفتها) لغة فى جفتى
الدايق فى الشارح على التوضيح وفيه لغة ثالثة و هى حنفا كحمره
و ذكر فى النصارى له لغات خفا قال كجمرى وأرى و بعدان وكحمره
اه (قوله و این دأنا) بذا لهمة فمزة قلقة و عبارة القاموس الدأنا
وتحرك الاءة والجمع دأش تحركة مخففة و این دأنا الاحق والمذهب
الاصول اه (أوله و وزن فعلی) هو من الاوزان المشتركة (قوله
ولا نمرها الخ) لا وجه للتخصيص فعلى اسماء ذلك الخبر به فى فعلی صفة أيضا
فاه لا يتبع قصر هابل قد تسكون مقصورة كسكرى وممدودة كحمره
نامل (أوله و رضى) براه فضاء مجمعة علم جيل (قوله و عناية الوجهان)
كون الالف لتأنيث و كوم اللحاق والوجه ان مبنيا على الصرف
و عدمه فمن صرف فقرأ الالف لللاحق ومن منع فقرأها لتأنيث تصریح
(قوله أرطى وعلقى وتترى) الارطى شجر ينبت فى الرمل يدنع به الادي
والعاقى بنت والتترى قال فى القاموس حاءا تترى و يتون وأصلها وقرى
متوازنين (قوله وكبارى) اسم طائر لذكر والمؤنث الواحد والجمع وهو
أشد الطير طيرانا وله هائى الهاء وفتح الكسر وان يسمى الليل أرضى
(أوله حمل علادى) بضم أوله و دال لهمة قبل آخره كحفظ الشارح
أى شديد ويوجد فى نسخ علادى بالواو وهو شعر بضم التسامع (قوله
ودفقى) بذا لهمة فضاء عتاف (أوله اضربى من المشى) ذال اول مشبهها
تجتر والثانى مشبة فم اندق واسراع تصریح (قوله جحلى) بجماء لهمة غير
(قوله و طبرى) بظاء مجمعة فراه فمودة (قوله جمع جملة) بفتحات اسم طائر
(أوله ضترى) بفتحيه بعد الصاد المججمة أو بمزة ويثلى أوله لظاهر
أداه فى الفاء وس و به علم أن تهيد الشارح بقوله بالهمز ليس فى محله
(قوله والشيزى) بشيى مجمعة ففتحية فزأى (قوله والمذلى) بذا لهمة فضاء

اه على الجموع فان كان فعلی غير ممدود أو جمع لم يتبع كون ألفه لتأنيث بل ان لم يتون فى التشكير فلام
فهو لتأنيث نحو ضترى بالهمزة وهى التهمة الجائرة والشيزى وهو خشب يستخرج منه الجفان والمذلى وهو
شجر وان تون فآله لللاحق نحو رجب

كبصى وهو الموضع بالاكل وحده وعزهي وهو الذي لا يلهو وان كان يتون في لغة ولا يتون في أخرى ففي ألفه وجهان نحو ذفرى وهو الموضع الذي يعرق خلف أذن العبر والاكثرفيه منع الصرف ومنهم أيضا من تون دفنى وعلى هذا فكون (١٣١) ألفه للاحاق * التساع فعلى بكسر الالو والثاني مشددا

نحو هجرى للعادة (وخبثى)

مصدر بحث ولم يحى الا

مصدرا * تنبيه * عن هذا

الوزر في التهميل من

المشترك وقد سمع منه مع

الممدودة وله - م هو عالم

بدخيلانه أى بأمره الباطن

وخصيصا للاختصاص

ونظير له الفخر ومكينا لانه كن

وهذا السكيات تمد وتقصر

وجعل السكيات هذا

الوزن مقيسا والصح قصره

على السماع * العاشر فعلى

بضم الاول والثاني وتشديد

الثالث نحو وحذرى وبذرى

من الحذر والتبذير (مع

الكفرى) وهو وعاء الطلع

وهو يفتح الشان أيضا مع

تثنية السكاف * تنبيه *

حكى في التهميل سلفاء

بالمذركا دبن القطاع فعلى

هذا يكون من الاوزان

المشتركة وحكى الفراء

سلفاء وظاهره أن ألف

فلام وقوله وهو شجرة بارة لقاموس وهو ثبت مر (قوله كبصى) بكاف
فتحتية فساد ههله ويجوز فتح كافه قال في القاموس فلان كبصى كبصى
ويتون وكسرى بأكل وحده وينزل وحده ولا يمه غير منه اه ومنه
يعلم أن كبصى معافى ألفه وجهان للاحاق فقط كما منع الشارح وأقره
الخواشى (قوله وعزهي) بعين ههله نزاي (قوله ذفرى) بدال مجمعة ففاء
فراء وقوله وهو الموضع الخ فسر في القاموس بالعظم الشاخص خلف الاذن
من جميع الحيوان (قوله ومنهم أيضا الخ) أيضا تمة من تأخير والاصل
ومنهم من تون دفنى أيضا وقد يقال كان المناسب حينئذ أن لا يذ كر دفنى
في القسم الاول أعنى ما لا يتون عند التكثير فتكون ألفه لانه ثابت وجهها
واحد او يقتصر على ذكره في القسم الاخير أعنى ما يتون في لغة دون لغة
(قوله مصدر بحث) أى على غير قياس (قوله حذرى وبذرى) الاول بضم
ههله وذال مجمعة والثانى بوحدة فذال مجمعة (قوله سلفاء) بسين
ههله متضمة فلام مشددة ففاء ههله ساكنة ففاء فالف الثابت
الممدودة وروية معروفة مامنى وتضمية صنيع الشارح أنه بضم اللام
سكن صنيع القاموس يؤيد الاول فتأمل (قوله ليست للتأنيث) لان ألف
التأنيث لا يتلوها ناء التأنيث اذا يجتمع علامتا تأنيث (قوله ثلثمائة)
أى في اجتماع العلامتين فيه شدوا فقد تقدم أن بهى لبثت ألفه للتأنيث
وقيل للاحاق (قوله قبيطى) بقاء فوحدة فتحتية فطاء ههله ويقال
القباطى والقبيط بضم القاف وتشديد الباء فمما والقبيطاء حكماء
قاله في القاموس وقوله للتأنيث بنون وطاء ههله رفاعة نوع من الحلوى (قوله
للغز) بضم اللام وفتح الغين المجبة وتسكن وبضم سين وبه تهمين ويقال
لغزاء حكماء (قوله خبازى) بضم الخاء المججمة وتشديد الموحدة وقيل
آخره زاي وقد تختلف ويقال الخباز والخبازة والخبيز قاله في القاموس

١٦ مبان رابع السلفاء ليست للتأنيث لأن يجرى شاذ مثل مائة الحادى عشر فعلى بضم الاول
وفتح الثانى مشددا نحو قبيطى للناطف (كذا السخيلطى) للاختلاط ولغزى للغز * تنبيه * سمع منه مع الممدودة
هو عالم بدخيلانه ولم يسمع غيره * الثانى عشر فعلى بضم الاول وتشديد الة فى نحو خبازى (مع الشعارى) للتبئين

(قوله وخضاري) بانتهاء الصاد المجتمعتين وقوله الطائر عبارة القاص
 الخضاري كغرابي طائر وكالشعاري نبات اهـ وبه يعلم ما في كلام الشارح
 من الخلل وان أفرد الطواشي (قوله واعز لغيره هذه استندارا) بقبيح حال
 هذه الاضافة على الجنس فلا تنقض العبارة ثبوت الندرة لكل أفراد القبر
 (فان قلت) لم يذكر المصنف نظيره ما هنا في المدوودة فنقضه أنه لا مستند فيها
 (قلت) ذلك غير لازم لجواز ان يكون التخصيص لكثرة التادير هنا وقلة هناك
 أو ان يكون سببه ما على نظيره هناك اهـ سم ويجعل الاضافة على الجنس
 يندفع تنظير الشارح الآتي (قوله تكسيري) بفتح الخاء المججمة وسكون
 التخمبة وفتح السين المهملة وتخفيف الراء (قوله كهرنوي) بفتح الهاء وسكون
 الراء وفتح الذون بعدها واو متخفة قبل واو أصلية فوزنه في قيل زائدة
 فوزنه في لوى (قوله كقولي) بفتح القاف وسكون العين المهملة وبعد الواو
 لام مخوفة وعبارة المعارض كقوله على ثياب وعين مهملة قال الشاعر
 قارت اشي الثوب على والفخلة اهـ ولكن ما في الشرح هو ما في الهم
 والتسبيل وغيرهما (قوله كقبضوضي) بفتح القاف وضادين متجعتين بينهما
 واو يقال أو اهتم قبضوضا ووزنه ضا بينهم بالقصر والمذكور أي هم شركاء
 فيه انصرف كل منهم في مال الآخر وقوضي ككسري ايضا ووزنه في قوم قوضي
 أي تساوون لا وليس لهم أو متفرون أو مختلفا بعضهم ببعض كذا في حاشية
 شيخنا فاعلم ان هذا الصادر وعبارة القاصوس أمرهم فيبضض بينهم
 وفيبضض ويعدان وفيبضض بالغض أي قوضي اهـ وقال قبل ذلك المفاوضة
 الاشتراك في كل شيء والمساواة والمخاطبة في الأمر اهـ ويؤخذ مما ذكر ان
 معنى قول الشارح للمفاوضة للمفاوض فيه (قوله كبرحايا) بضم الباء وفتح الزا
 والحاء المهملة بعدها ألف قد ثابته تخشبة ثائف كلمة تعجب ولم يجئ غير ما على
 وزنها اهـ عبيد القادر ويؤخذ منه أن قول الشارح للتعجب بفتح العين
 والجيم ويؤيده قول القاصوس أمره أعجبه اهـ وقول ابن عسقل في شرح
 التسبيل وهو عناه التعجب يقال ما أرح هذا الأمر أي ما أعجبه اهـ لا بضم
 العين وسكون الجيم بمعنى الكبر كما توهمه البعض (قوله كزبعاوي لضرب
 من مشي الارنب) في كلامه محال ويانه أن المفسر بضرب من مشي الارنب

وخضاري الطائر (واعز)
 أي اتسب (لغيره هذه)
 الاوزان في مباحي المصورة
 (استندارا) فمأند ربيع
 تكسيري للعبارة وفعل
 كهرنوي كبت وفعل
 كقوله لى لضرب من مشي
 الشيخ وفيه لى كقبضوضي
 وفوزه لى كقبضوضي
 للمفاوضة وفعلا كبرحايا
 للتعجب وأفعلا لى كزبعاوي
 لضرب من مشي الارنب
 وفعل

انما هو أربعي وأما أربعاوى قال الثعني يضم الهمزة والباء الموحدة وقال
 المرادي يفتح الهمزة ويضم الباء فهي فعلة المتربع وفي القاموس وقعد
 الأربعا والاربعاوى يضم الهمزة والباء فيها أي متربعا اه عبد القادر
 وعبارة السموطى في الهمع واقعلاوى بالفتح يضم العين فتحوا أربعاوى
 فعلة المتربع ويفتح الهمزة قال الدماميني أيضا وقول عبد القادر انما هو
 أربعي أي يضم الهمزة وفتح الموحدة كما في ابن عقيل على التمهيل (قوله
 كره بوق) يفتح الراء والهاء ويضم الموحدة وبعد الواو فوقية اسم للربة
 كره بوق للارغبة (قوله كنه بوق) يفتح الحاء والذال المهملة بينهما نون
 ويضم القاف الاولى بكسر الحاء وبكسر هاء الذال ويضع الذال والقاف
 الاولى مع فتح الحاء وكسر هاء في نونهما قولان أصابية فوزن الكلمة فعلاوى
 أو زائدة وزنها فعلاوى اه مع عبد القادر باختصار غير محمل كما فعل
 البعض وبه يعلم ان الشارح جرى على القول بأصالة النون وهو ما يفيد
 سماع القاموس (قوله كهبيني) يفتح الهاء والموحدة والتحتية المشددة
 والحاء المججمة (قوله كهبيري) يفتح التحتيتين بينهما هاء أصا كنه وقيل آخره
 راء مشددة وقوله للباطل عبارة القاموس الميرى مقصور راء مشددا الماء
 الكثير والباطل ونبات أو شجر زنته يفعلى أرفعلى أو فعلى (قوله كلبيلي)
 قال الفارسي بكسر الهمزة وتشديد اللام اه وقال الدماميني همزة
 مكسورة وفتح تحتية بفتح مكسورة فلام اسم وضع وقال الاصمعي اسم رجل اه
 ونص المرادي في شرح التمهيل على سكون التحتية وبكسر الهمزة والحاء
 ويخالف ذلك جعل السموطى في الهمع وزنه ادعى بكسر الهمزة وفتح العين
 (قوله ومفعلى) ذكر الشارح منه ثلاثة أوزان الاول يفتح الميم كما يؤخذ
 من ضبط الدماميني مكورى المنصر بعظيم الازنة بفتح الميم واد قال بعد
 ذلك ونقل فيه ضم الميم وكسر هاء اه والثاني يضمها والثالث بكسر هاء كما
 يؤخذ من ضبط الدماميني مرفدى بكسر الميم والثلاثة يسكون القاء وتشديد
 اللام والا ولان منها بفتح العين والاخير بكسر هاء كما يؤخذ من الدماميني
 فعلم ما في كلام شيخنا والبعض (قوله مكورى) تشديد الراء في الاول والثاني
 (قوله للعظيم الازنة) وأما غير هذا المعنى فثلث الميم قال في القاموس رجل

كره بوق للربة وفعلواوى
 كنه بوق للذبت وفعلوى
 كهبيني المشية بفتح ويرفعلى
 كهبيرى للباطل وادعى كلبيلي
 لموضع ومفعلى مكورى
 للعظيم الازنة ومفعلى
 مكورى للعظيم الروث من
 الدواب

مكوري ومكور وثلاث منه ما فاحش مكثارا ولثيم أو قصير عريض (قوله
 كمرقذي) بكسر الميم وسكون الراء وكسر القاف وتشديد الدال المهملة
 وهذه الكلمة مما اذا شدة نقصر واذا خفف مدقوله الله مائتي وفي ابن عقييل
 على التسهيل أن الميم تفتح أيضا (قوله لا كثيرا الرقاد) الذي في القاموس
 الارتداد الاسراع ورجل مرقذي كمرعزي يمرع في أموره اه (قوله
 كدودي) بفتح الدالين المهملة ملتين بينهما واو ساكنة وتشديد الراء (قوله
 كشدلي) بكسر الشين المعجمة وسكون الفاء وكسر الصاد المهملة وتشديد
 الهمزة وحكى ابن القطاع في شينه الكسر والفتح قاله الدمليني وغيره فحمله
 في نسخ الشرح للقاف فتخفيف ونوله للحل ثبت بكسر الحاء وسكون الميم أي
 طرحة ونسبه بعضهم نبات يلتوي على الشجر ود كرفي القاموس والقواين
 فقال نبات يلتوي على الشجر أو ثمره وهو حب كشمس (قوله كرحيا) بفتح
 الميم والراء والحاء المهملة والتخفيف المشددة وقوله للارح هو شدة الفرح
 والنشاط وقيل مرحيا بوضع (قوله كبردريا) بوجهة مفتوحة كـ
 في القاموس والله مائتي وغيره ما قول البعض بمقتضى تخفيفه خطأ ثم
 رأيت شيخنا والبعث جزماني باب التصغير بما صوبته عزير يا شيخنا
 فلما نال التصريح فراءا ساكنة فدل المهملة مفتوحة فراءا فالتخفيف
 ود كر ابن القطاع أن وزنه فعلا مايا (قوله كحوليا) بفتح الحاء المهملة
 وسكون الواو وقبل آخره تخفيفه ود كر المرادي في شرح التسهيل وأبو
 حيان والسمي أن وزنه فعلا مايا كذا في عبد القادر وما نقله عن الجماعة
 هو ما في الدماميني أيضا وهو أقرب بما قاله الشارح (قوله لانداه) من إضافة
 النوع إلى جسه فهي على معنى من ومد تعني مدود أو مدوم وكلام الشارح
 يشعر بأنه من إضافة الصفة إلى الموصوف (قوله كمرعاء) بالراء والغين
 المعجمة مدرغ بالماء إذا أراد ما عنده (قوله أوجعني المعنى كطرفاء)
 انما قال في المعنى لأن فيه لاء كطرفاء ليس من أبنية جمع التكثير ولهذا
 كل الراجح أن طرفاء اسم جنس جمعي لا جمع وا طرفاء بالطاء المهملة والراء
 والفاء شجرة قال في القاموس وهي أربعة أمم فمنها الاثل الواحدة
 طرفاء وطريقة شجرة وبها تعقب طرفية من العبد واسمه عمر واه (قوله

وهو على كمرقذي لا كثيرا الرقاد
 ونوعه على كدودي لعظيم
 الحاصيتين وفعلى كشدلي
 لحل بيت وفعلا كرحيا للارح
 وهو لاذبا كبردريا ونوعه على
 كحوليا وهدان أو شعين ورو
 كور هذه كله انما درة نظير
 (لانداه) أي لائف التأنيث
 المدودة أو ران مشهورة
 وأوزان نادرة وقد ذكر من
 المشهور سبعة عشر ورا
 الأول (فعلا) كيف أتى
 اسما كعمرأ أو مصدرا
 كعرب أو جمل في المعنى
 كطرفاء أو صفة لأشئ افع
 كعمرأ

أوغيره) أي غير أي أفعل كذبة خطاء فإنه لا يقال سبحانه أهطل بل هطل
بكسر الطاء أو هطل بتشديد هاء والدية المطر الذي ليس فيه رعد ولا برق
وهطلاء متباعدة المطاراه زكر بامع زيادة من عبد القادر وإنما لم يقل
أوغيرها لتأول بالمدكور (قوله الرابع من أيام الأسبوع) مبنى على
الارجح أن أول الأسبوع الاحد وآخر السبت وقيل السبت وآخر الجمعة
(قوله اجفلى) بالجيم والشاء وقوله لدعوة الجماعة أى على العموم الى الطعام
يفال دعوت القوم الجفلى بحركة والاجفلى بالفتح والقصر أى دعوة قوم على
ذكره الدماميني وان اقصر الشارح على القصر أى دعوتهم عموما الى
الطعام ويقابله انقري بالنون والقاف والراء بحركة أى دعوة قوم على
الخصوص (قوله فعلااء) بفتح فسكون ففتح (قوله كعقرباء) بعين مهملة
قفاف فراء فموحدة وقوله اسكن وقيل لانثى العقارب فارضى (قوله فرتني)
بشاء فراء ففوقية فتون (قوله فعلاا) بكسر الفاء (قوله انضم الاول) أى
والثالث (قوله ويجوز في ثالثة الفتح والضم) أى على لغة المذكبة تباد
من الهمع وأثاء على لغة القصر فيجوز تليث القاف والفاء كما في القاموس
فقد قول القمرفضي بضمهما وفتحهما وكسرها ما قال في القاموس وهي أن
يجاس على ألييه ويلحق بطئه بفخذه ويأبط كفيه اه وفي بعض النسخ
التعبير سيكون بدل يجوز والاولى أولى لان فتح الثالت وضعه لم يعلم من
كلام ابن انتطاع حتى يعطف على المفعول عليه كيتبادر من نسخة ويكون
الخ والامر من أن جزا فتح الثالت وضعه على لغة المذلا القصر كيتبادر
من نسخة ويكون الخ (قوله بادولى) بموحدة ودال مهملة ولام وفي القاموس
ان في الدال الفتح والضم قال الدماميني على الضم يكون وزنه مشركا بين
الافتر بدل عاشوراء (قوله كقامعاء) بقاء وصاد وعين مهملتين (قوله
الجماعة الشيوخ) جمع شيخ وهو من استبان فيه السن أو من شخب
أو احدى وخمسين الى آخرهمه أو الى الثمانين اه قاموس (قوله وطلو
العين) الواو عاطفة فعلاا على فعلا ومطلق العين حال من فعلاا هذا هو

وأربعاء وأربعاء بفتح
الباء وكسرها وضمه الرابع
من أيام الأسبوع نعم هو بفتح
العين من المشتك ذ كره في
التقسيم ومن المقصورة
قواهم اجفلى لدعوة الجماعة

(و) * الخامس (فعلااء)

كعقرباء اسكن وهومن
المشتك ومن المقصورة
فترتني اسم امرأة (ف)

* السادس (فعلاا)

كفصاءة الفصا ص كاحاء
ابن دريد ولا يحتفظ غيره

* والسابع (فعلاا) بضم

الاول كقرصاء ولم يجئ
الا اسماء وحكى ابن القطاع

انه يقال فعلا القرفضي
بالقصر فو على هذا يكون

مشتكا ويجوز في ثالثة
الفتح والضم * والثامن

(فاعولا) كعاشوراء
وهومن المشتك ومن

المقصورة بادولى اسم وضع

(و) * التاسع (فاعلاء)

كقامعاء لا حاد باني حجرة

اليوم * والعاشر (فعلاا) بكسر الاول وسكون الثاني كسكرباء * والحادي عشر (مفعولا) كمشبوخاء الجماعة
الشيوخ * والثاني عشر والثالث عشر والرابع عشر فعلااء وفعللاء ونعولاء واليه أشار بقوله
(ومطلق العين فعلاا) والفاء مفتوحة فمن فعلااء يتجو

براساء يقال ما أدري أي البراساء وأي الناس هو وبركاه القتال شدة وقد أثبت ابن القطاط فعالى
مقتضيات القاطم منها خزاي اسم حبل فعلى هذا يكون (١٢٦) مشتركون فعلا نحو براساء

المناسب للسياق بخلاف رفع مطلق على انه غير مقدم لفعالا (قوله براساء)
موحدة وراء وسين معلقة (قوله وبركاه القتال) موحدة فرائى
الدماء بنى وان غفيل على التمسيل ان البركاه تبرز بك الابل ليدنزل عنها
لقتال على الارض (قوله خزاي) بجاء معجمة نزاي فالف خزاي كافي
القاء موس وعسارت في مادة خز زجاء و زاء من معجمات وخزاي كيبالي
أو كعب جيل كالواو قد دون عليه غداة اغارة (قوله قريثاء) يقاف وراء
ومثاته عد التخمية ومنه كرى ثاء لسكن بالذال القاف كفا (قوله كثيرى)
بكاف معجمة اسم الزركى الفارسي (قوله ديقاف) بدل معلقة وموحدة
وقاف وقوله لا عذرة في حق العبي الماملة وكسر الدال المعجمة (قوله وحروراء)
بجاء معلقة فراء فواء في القاء موس اه قدية صر (قوله تسب اليه
الحرورية) هم طائفة من الحوارح (قوله حشوري) بجاء معلقة ففاد
معجمة فواء فراء (قوله ودقوى) بدل معلقة وقاف بينهما واو (قوله وقطوري)
يقاف فضاء واو وراء (قوله تنقوى) فوفية فنون فواء ففاء (قوله وكذا)
متعلق بأخذ ومطلق ما حال من الضمير في أخذ وقفلا مبتدأ وأخذ خبره
(قوله سيرا) بسبب معلقة فتخمية فراء (قوله كلامه يوههم الخ) أي لان
الاختصار في مقام البيان يوههم الاختصار لا لكون المصنف قدّم الخبر وهو
المبتدأ على المبتدأ وهو فعلا الخ لان تقديم الخبر على المبتدأ انما يفيد حصر
الخبر على المبتدأ يفيد انحصار الاوزان المذكورة في المددوة مع ان منها
المشترك بين المددوة والمذكورة كما بينه الشارح ويحاج بان المصنف
اعاد كرده الاوزان مددوة وهي هذه الصفة غير مشتركة وجعل الشارح
بعضها مشتركا انما هو بقطع النظر عن المبدأ ويقال التقسيم للوزن
للاختصار ما عرف (قوله ديكسا) قال في القاء موس بكسر الدال وفتح الياء
التخمية اه والكاف مضبوطة بالفتح في النسخ الصحاح منه بالسكون فقول
شيخنا وتبعه البعض انها بالفتح ضيرة مؤل عليه وبما رده انه يلزم عليه توالي

بمعنى براساء وتقرى ثاء
وكر ثاء انوع منه وعده في
القسم بل من المشترك ومن
المعصورة ككثيرى وفه ولاء
نحو ديقاف لا عذرة وحروراء
لوضع تسب اليه الحرورية
تسببه عطف القسم بل هذا
الوزن في المختص بالمددوة
وأثبت ابن القطاط اهولى
بالقصر من ذلك ضرورى
لوضع ردوقى لغة في ديقاف
بالمددوة وفي قرية بالحرس
وقطوري قبلة في جرحه وفي
شعر امرئ القيس عقاب
تنقوى وعلى هذا فهو مشترك
وهو الصحيح والحامس
عشر والسادس عشر
والسابع عشر فعلا ثبات
القاء والعين مفترحة بها
والها أشار بقوله (وكذا)
مطلق فاء فعلا أحذا فالفتحة
نحو وجفاء اهم موضع وقد
تقدم أن هذا الوزن من
المشترك والكسر نحو سيرا
وهو نوب مخطو يعمل من
القصر والضم نحو عشاء

وفساء وقد تقدم أنه من المشترك تسببه كلامه يوههم حصر أوزان المددوة المشهورة فيما
ذكره وقد بقي منها أوزان ذكرها في غير هذا الكتاب منها انفعلا نحو ديكسا لقطعة من الغنم وبفاعلا نحو

اربع متحركات في الكلمة الواحدة وهو مرفوض عندهم فتأمل ثم رأيت
 الدماميني ضبطها بغير ما مضى فقال بدل المهملة مكسورة فتشاة بتجنية ساكنة
 فكاف مكسورة فسين مهملة والياء فيوزة فبعلاء وقيل أصلية
 فوزية فعلاء وقوا بعضهم وقوله لقطعة من الغنم عبارة القاموس لقطعة
 عظيمة من اللحم والغنم (قوله يا بعلاء) بتجنية مفتوحة فتوز فموحدة
 مكسورة فسين مهملة اه دماميني وحكي في أوله الصم أيضا كما في ابن عسقل
 على التسهيل (قوله كثر كضاء) بقوقية مفتوحة فراء ساكنة فكاف مضمومة
 فضاء معجمة قال أبو حيان والمراد بالشئ ويقال تركضاء بكسر التاء
 والكاف قال في القاموس وعندي انهما الركض اه عبد القادر (قوله
 برنساء) بموحدة مفتوحة فراء ساكنة فتوز فاف فسين مهملة وقوله
 برنساء بفتح الموحدة وسكون الراء وفتح النون مثل عقر باء قاله في الصحاح
 ثم ذكر فيه لغات أخرى فانظروا (قوله طرمساء) بطاء مهملة مكسورة فراء
 ساكنة فميم مكسورة فسين مهملة (قوله خنفساء) بضم الخاء المعجمة والفاء
 وقل الهاء الخنفس بفتح الفاء وخنفسة بفتح الفاء وخنفساء بكاف القاموس
 (قوله وعنصلاء) بضم العين والصاد المهملتين وتفتح الصاد أيضا ويقال
 أيضا عنصل كفتقد وعنص كعذب أي بفتح الصاد قاله في القاموس (قوله
 معكوكاء) بفتح الميم وسكون العين المهملة وضم الكاف الا ولي ومثله بعكوكاء
 سكن بابدال الميم بباء موحدة وقوله للشر والجلبة راجع لكل منهما كما في
 كلام القاموس والجلبة بفتح الجيم واللام والواحدة ارتفاع الاسوات (قوله
 مشيخاء) تميم مفتوحة فسين معجمة مكسورة فتجبة ساكنة فخنساء معجمة
 وأصله مشيخاء بسكون الشين وكسر الياء واعل اعلال مبيح وقد ضبطه
 بالفتح الحاء الدماميني ولم يذكر معناه على هذا الضبط ثم قال وقال ابن
 القطاع السعدى رحمه الله تعالى يقال القوم في مشيخاء معجمة أي
 في جد وعزم وفي شرح الكافية للصنف بالميم وهو الاختلاط من قوله
 تعالى من نطقة امشاج ووزنه على هذا فعلاء اه وفي القاموس في فصل
 الشين المعجمة من باب الحاء المهملة هم في مشيخاء من أسرهم ومشيجي
 أي في أسر يتدرونه أو في الاختلاط اه ولم أرفقه ولا في غيره من كتب

بادعاء المكان وتفعلاء كتركضاء
 لشبهة التبخن وتفعلاء
 نحو برنساء بمعنى براساء وهم
 الناس وتفعلاء نحو برنساء
 بعناء أيضا وتفعلاء نحو
 طرمساء لاملة المظلمة وتفعلاء
 نحو خنفساء وعنصلاء وهو
 يصل البر ومعولوا نحو
 معكوكاء وبكوكاء للشين
 والجلبة وتفعلاء نحو عسوراء
 اذ في عسوراء ومفعلاء
 نحو مشيخاء للاختلاط

الغنة مشجنا، بالهاء المحجمة بمعنى الاختسلاط وانما ذكر في القاموس
 مشجنا بفتح الميم وسكون الشين وضع التختية بجعل الشخ وقد مثل صاحب
 الهمع لوزنه فعلا بفتح الميم وكسر العين بمرزاه براء فعين موهلة فزاي
 وهو الرغب الذي تختبئ عن العترة راجعه (قوله ونفعيلاء الخ) قال أبو حيان
 ليس كره الا بفتح القطاع وتبعه ابن سنان وكانهم رأوا أن الياء بانصاف
 مكانة في الأصل بنى على فعالها وان لم يخلق فيكون كذا وصغرت كبرياء
 على كبرياء وما جاء في لسانهم على هيئة المصغر وشاعرا فلا يثبت شاعرا فعليا
 سيولى (قوله من قياء) بضم مضمومة فزاي مفتوحة فتختية ساكنة فتزاي
 مكسورة فتختية مخففة (قوله والاوزان المشتركة الخ) لم يشوفه الشارح
 وقد ترك حاشاها ما تقدم التنبيه عليه فعلى بفتح فسكون فتح كاجد على
 بالقصر والذوق على بفتح فسكون كاهوا بالقصر والذوق على بتقديم التنبيه
 عليه فعليا بفتح فسكون فتشديد كزكر بابا بالقصر والمشدود بغاء فعلا
 بفتح فسكون كسر كينا بابا بالقصر والمشدود كلى الدماميني (قوله ونفعلا الخ)
 بقى عليه فعلا بكسر الاول والثالث وسكون الشان كاهوا بيا بالقصر والمشدود
 (قوله وقد تقدم التنبيه عليه) أى على المذكور من الاوزان من جهة
 قصره ومشدده وفي بعض النسخ عليها وهى الظهور (قوله اهجري) بكسر
 الهاء مزه والخيم كلى الهمع وعبره وفي القاموس انه تدعى رأيه يقال اهجريه
 واهجورته واهجرياه (قوله حوزلى) بفتح حاء معجمة مفتوحة فواو ساكنة
 فزاي مفتوحة فلام مخففة (قوله وحوزلى) بفتح حاء وسادس هملين (قوله
 وفيه لى حوزيرلى الخ) عبارة الدماميني ويعلى كالحزلى لغة في الحوزلى
 وكانهم أبدلوا الواو بفتحة فهاذا المقصور اما المدود فتشديد ديكسا بفتح
 الدال والكفى لغة في الديكسا بكسر هاء وقصر اه (قوله وديكسا)
 بفتح فسكون فتفتح (قوله زمكى) براء فيم فسكانى (قوله جاندلى) بضم مضمومة
 فلام مفتوحة فتون فسدال موهلة قل فى الهمع اسم ملأى رصوب
 فى القاموس بضم اللام اذا قصر وان فتحه اذا مد قط (قوله جاندلى) بضم
 مضمومة فتشديد معجمة فألف فزال موهلة مكسورة فزحدة وقوله اضرب من
 الجراد هو الاضرب الطويل الرجاين ويقال له أبو جنادب وأبو جنادبى

وفعيلياء نحو مزيرعياء
 اعمرون عامر ملأ العين
 خاتمة الاوزان المشتركة
 بيتهم ما فلا يفتنير ونفعلا
 بفتح ثم فتح موهلة لا بفتح الاول
 والثالث وسكون الشان
 وفعل لا بفتح الاول وكسر
 الثانى ونفعلا بكسر الاول
 والثانى شددا وفعل لا بفتح
 الاول وفتح الشان مشددا
 وفاعولا وقد تقدم التنبيه
 عليها ومنها أيضا نفعلا
 نحو اهجري واهجرياه وهى
 العادة وفعل لا نحو حوزلى
 لضرب من المشى وحوزلى
 المدحولة وفعل لا نحو حوزلى
 بفتح حوزلى وديكسا
 بمعنى ديكسا وفعل لا بكسر
 الاول والثانى وتشديد
 الثالث نحو زمكى وزكاه
 لمنبت ذنب الطائر ونفعلا
 بضم الاول وفتح الشان
 وسكون الثالث نحو جاندلى
 وجاندلى وفعل لا نحو جاندلى
 وجاندلى اضرب من الجراد

أيضا بكفي القاموس. (قوله وأما فعلاء الخ) يعني ان هذين الوزين وهما
 فعلاء بكسر الفاء وفعلاء بضمها ليسا من أوزان الممدودين لأن ألفهما
 لا لحاق لالتأنيث بدليل تنوينهما (قوله كعلاء) يعني مهملة فلام فوحدة
 (قوله وحرباء) بتاء مهملة فراء فوحدة (قوله وسيساء) بسين مهملة تين
 بينهما تخمينية وقوله وهو حدة فقار الظهور بفتح الفاء وهو بكفي القاموس
 ما اقتضاه من عظام الصواب من لدن الكمال الى العجب (قوله والشيشاء)
 شينين مجتمعتين بينهما تخمينية وانظر ما وجه نعر يفهمون نظائره وقوله وهو
 الشيص أي القمار الذي لم يشته (قوله كقواء) بتاء مهملة قواو (قوله ومضراء)
 جميع فزاي (قوله وقوباء) بقاء فواو فوحدة وقوله وهو الحزاز بتاء مهملة
 مفتوحة فزاي مخففة فألف فزاي واحدة حزانة حزانة فواو بالريق (قوله
 وخشاء) بتاء وشين مجتمعتين وقد أسلفنا عن القاموس أن أصل خشاء
 خششاء وتقدم في الشرح أن ألف خششاء لتأنيث فتسكون ألف خشاء
 أيضا للتأنيث وهذا يخالف ما ذكره الشارح فتأمل (قوله لالحاق
 بقرطاس وقرناس) فيه ألف ونس مرتب والقرطاس اسم للورق والقرناس
 بقاء مضهومة فراء ساكنة فتون فالف فسين مهملة وتسكن أيضا القاف
 قال في القاموس القرناس بالضم والكسر شبه الانفية تقدم من الجبل اه
 أي قطعة من الجبل متقدمة تشبه الانف في التقدم والبروز

(المقصود والممدود)

وأما فعلاء كعلاء وهو غرق
 في الحق وحرباء وهو دوية
 وسيساء وهو حدة فقار الظهور
 والشيشاء وهو الشيص
 وفعلاء كقواء وهو نبت
 واحدة حواءة ومضراء وهو
 ضرب من الخمر وقوباء وهو
 الحزاز وخشاء وهو العظم
 الناتئ خلف الاذن فكل
 هذه ألفها لالحاق
 بقرطاس وقرناس لانها متونة

(المقصود والممدود)

المقصود وهو الذي حرف
 اعرابه ألف لازمة والممدود
 هو الذي حرف اعرابه همزة

ذكر هذا الباب عقب ما قبله بمنزلة ذكر القام بعد الخاص فانه قد تقدم
 الالاف المقصورة والالاف الممدودة اللتان هما علامتا تأنيث قد اجاز بردي
 المقصور والممدود ضربان من الاسم المتكسر فالحرف والفعل والاسم غير
 المتكسر لا يقال فيه اذالك وقواهم في هؤلاء ممدود وتسمع أو على مقدضى اللغة
 كقول القراء في جاءوا شواء ممدودان (قوله المقصور هو الذي الخ) اعترض
 بانه غير مانع لشموله نحو يحشى وأجيب بأن ألفه غير لازمة لحذفها عند
 الجازم فهو خارج بقوله لازمة كخارج به نحو أباك لا يقال ألف المقصور
 الذي يتون تحذف عند تنوينه فلا يدخل في التعريف لانا نقول حذفه حينئذ
 لا انتهاء الساكنين والمخدوف لعدم نصرة يقية كالسابت وخارج بقوله حرف

وقد أشار إلى المقصود
 القياسي بقوله (إذا اسم)
 صحيح (استوجب من قبل
 الطرف فحقا وكان ذلك نظير)
 من المعتل (كلاصف) مثال
 لصحيح (فإنظيره العمل الآخر
 ثبوت تصرفه قياس ظاهر)
 نحو جوى جوى وعى عى
 وهوى وهوى فهذه وما
 أشهرها وتصورة لأن
 نظيرها من الصحيح مستوجب
 فتح ما قبل آخره نحو أصف
 أصف فادفع فرحا وأثر
 أثر ما علمت في باب أبنية
 المصادر أن قبل المكسور
 العين لازم بابه فعل ينفع
 العين وأما قوله
 إذا نالت هـ لا غارت العين
 باليكسرة غراء ومثلهما مع
 مل فغراء مصدر غارت
 بين الشينين غراء وإذا واليت
 كقوله أبو عبيدة لا مصدر
 غريت بالثى أغرى به إذا
 تماثلت فيه في غضبك
 (كفعل) بكسر الغاء
 (وفعل) نفعها والعين
 مفتوحة فيها (في جميع ما

أعرا به المبنى كهذا ونحو (قوله قباه ألف زائدة) خرج ما آخره همزة بعد
 أن تبدل عن أصل نحو ما أصله وه قلبت الواو والياء هاء همزة فقه
 لا يصح عمدوا كما نص عليه الفارسي لم وض المدفعية لأن ألفه وأولى
 الأصل سم (قوله استوجب) أى استحق يقتضى القواعد (قوله فلنظيره الخ)
 أو أدان المقصور القياسي اسم مع له نظير من الصحيح استوجب ذلك النظر
 فتح مقبل آخره (قوله العمل الآخر) لوفد المعتل الآخر لكان أحسن (قوله
 جوى جوى) وهو الحرة من حزن أو عشق (قوله نحو أصف أسفا الخ) معنى
 كونه نظيره أنه يوزنه وإن كلامه مصدر وإن فعل كل فعل المكسور والعين
 اللازم وليس المراد الرفع فقط (قوله لمعات الخ) علة لقوله مستوجب فتح
 ما قبل آخره (قوله فغراء مصدر غارت الخ) أى فيكون غراء من المصدر
 القياسي لأن له نظير من الصحيح قبل آخره ألف كغثال ويكون غارت
 في البيت بمعنى والت وأصله غارت قلبت الياء ألفا لفتحها وانفتاح
 ما قبلها ثم حذفت الالف لالتقاء الساكنين والياء في باب الكسرة زائدة والنهل
 بضم النون وتشديد الهاء بمعنى الكثيرة كفى العيني وقوله لا مصدر غريت
 الخ أى كما يؤخذ هذا الاتفا من وقوعه مصدر الغارت أى فلا يرده
 قولنا أن فعل المكسور والعين اللازم بابه مصدره فعل وفى قوله لا مصدر
 غريت الخ ردة قول بابه مصدر غرى بالثى على غير قياس كما نقله الفارسي
 وفى القاموس غرى به كرمى غرى وغراء أول صكا غرى به وغرى
 مضه ومشين وعلى هذا القول المردى الشارح يكون غراء في البيت
 منصوبا على المصدرية أن فعل محذوف وهو طوف على الفعل المذكور وفيه
 ضعف لا يخفى (قوله كن فعل الخ) قال ابن هشام كان حقه أن يقول وفعل بالواو
 عطفا على قوله كلاً مفعولاً وكأنه بتقدير وكن فعل يذفى العاطف اه
 سيوطى قال ابن سم وفيه نظر ظاهر لأن قوله كن فعل تمثيل لقوله فلنظيره العمل
 الآخر وقوله كلاصف تمثيل للاسم الصحيح فى قوله إذا اسم كما قال الشارح
 فكيف يعطى أحدهما على الآخر اه وبه تعلم أن الواو التي قبلتها
 الشارح في بعض النسخ قبل قوله كن فعل لعطف على قوله نحو جوى الخ لا على
 قول المصنف كلاصف (قوله الأول لا قول الخ) أى فكلام المصنف على ألف

شعور بغيره ومري والثاني (شعور) المذمومة (المدى) ومدية ومدى فان نظيرهما من الصحيح قربة
 وقرب بكسر الهمزة والقاف وقربة وقرب بضمها وهوس وجب فتح ما قبل آخره وكذا اسم مفعول ما زاه على ثلاثة
 أحرف وشعور عطى ربه قننى (١٣١) فان نظيرهما من الصحيح ~~م~~ مكرم وشعورهم وهو

مستوعب وجب ذلك وكذلك
 أفعل صفة تفضيل كان
 كالأقصى أو الغنى تفضيل
 كالحصى وأعشى فان نظيرهما
 من الصحيح الابدع والاعشى
 وكذلك ما كان خيرا للأفعلى
 أنشئ الأفعلى كأنه موصى
 والأقصى والدنيا والدنى فان
 نظيرهما من الصحيح الكبرى
 والكبرى والآخر والآخر
 وكذلك ما كان من أسماء
 الاجناس دال على الجمعية
 بالخبر من التاء كالتاء على
 وزن فاعل بشعورين وعلى
 الوحدة بصاحبة التاء
 كصفاة وحصى وقطاة فقطا
 فان نظيرهما من الصحيح شجرة
 وشجر ومدر ومدر وكذلك
 المفعول مدلول به على مصدر
 أو زمان أو مكان فشعورهم
 ومسمى فان نظيرهما من
 الصحيح مذهب ومسرح
 وكذلك المفعول مدلول به على

والنشر المرتب (قوله شعور في الخ) الفرق بين الكنية والمريية من المراء وهو
 الجدال (قوله المذمومة) بضم الدال المهملة وهو المذمومة من العاج وشعور
 والضم كذا في الصحاح والقاموس والمراد بها هنا المذمومة من العاج وشعور
 للذات الجلية (قوله ومدية ومدى) المذمومة السكين (قوله الابدع والاعشى)
 نشر على ترتيب ألف فان الابدع راجع للأقصى والاعشى راجع للأعشى
 والأعشى (قوله أنشئ الأفعلى) احتراز به من شعورهمى لئلا يثبت وحلى وصفا
 فان أخذت شعورهما السماع مامنى (قوله كائن على وزن فاعل) حال
 من الشعر في الدال وأخبر بان السكينة في كلامه اظهارا لعلق العام والجمهور
 على امتناعه فله جرى على مذهب ابن جني المجوز لاظهار (قوله ومدى)
 بشعورين وهو كذا في المصباح التراب المتبلد (قوله شعورهمى ومسمى) بفتح
 أول كل منهما (قوله شعورهمى ومسمى) بكسر أول كل منهما (قوله وهو
 وعاء الهدية) هذيانة تسمى ان مسمى اسم مكان لا اسم آلة ويمكن أن يكون
 اسم مكان واسم آلة باعتبارين فبأول (قوله فان نظيرهما من الصحيح مخفف
 ومغزل) الأول اسم آلة الخفف بالخاء المعجمة والصاد المهملة والفاء
 وهو الخمر والثاني اسم آلة الغزل فان قلت نظيرهما أيضا محراث ومخبراف
 وشعورهما فان الآلة كائنات على مفعول تاتى على مفعول فهو لامد مسمى
 ومسمى فالبواب أنه رجع الظن الى شعور مخفف ومغزل لا مسمى الاول ان
 شعورهمى ومسمى أشبه بشعور مخفف ومغزل كما هو ظاهر الثاني ان مجئ
 الآلة على مفعول أكثر من مجئها على مفعول (قوله وما استحق الخ) أفادان
 الممدود قياسا واسم وهو زلة نظير من الصحيح أى غير الممدود مستوجب
 ذلك النظير أنفازا زلة قبل آخره وقوله ألف مفعول بلا فتحة وقف عليه
 بالاسكون على لغة ربيعة وقوله كارعوى أى انكف وقوله وكارتأى أى تدبر

آلة شعورهمى ومسمى وهو وعاء الهدية فان نظيرهما من الصحيح مخفف ومغزل ثم أشار الى الممدود والقياسى
 بقوله (وما استحق) أى من الصحيح (قبل آخر ألف) فالمدى نظيره من المفعول (حتماعرف) وذلك كصدر
 الفعل الذى قد بدى ثابته مرة وصل كارعوى (وكرتأى) ارتباعا وكاستفهمى استقصا فان نظيرهما
 من الصحيح انطاق انطافا واتقير اتقدارا واستخرج استخرجا

وكما ذكرنا في خواصه على إعطاء ما نطلبه من الحجج أكرم الكراما وكما ذكرنا في دال على صوت
أو مرض كالغواص للغواص والمشافع في الحجج اليقظ والمداور وكشغال ومسدد على صوت
والإله والهادي عدا ما نطلبه من الحجج نارب (١٣٤) خراما وقد قلنا لا

وكه رداً له على نحو كسا
 وأكسبه ورداً وأردية ما
 نظيره من التهجج حرار وأخرة
 رسلح وأسلحة ومن ثم قال
 الاحمض أربسية وأفضية
 من كلام المولدين لأن رجي
 وفقامته صوران زائمان قوله
 في ليلة من حمادى ذات أنفة
 لا يصر المكاب من طلماتها
 الطنباها والمفردى ما تنصر
 ضرورة وقيل جمع بدى
 على بناء كقول وجمال ثم
 جمع بداء على أنديتو يبد
 انه لم يسمع بداء جمعاً وكذا
 ما يصيح من المصادر على
 تعال ردى من الصفات على
 فعال أو فعال لقصد
 المبالغة كالاعتداء والعداء
 والمعطاء لأن نظيره ما من
 التهجج السد كز والحدار
 والمهدار

(والاعدام النظير ناقص ودا
متبوع كالجاء والحداء)

(قوله وكسر درفع) بفتح العين مخففا ومضارع فعل بضمها (قوله كالرغاء) بضم الراء وتخفيف الغيم المججمة والثغاء بضم المذلة وتخفيف العين المججمة والثاء بضم الميم وتخفيف الشين المججمة والاولان دالان على الصوت لان الراء صوت ودان الخف والثغاء صوت الثاء من شأن اومعروا والساك دال على المرض لانه اسطلاح البطن وافعال التلاوة وتعارضا ومشي كذا (قوله الغام) بضم الموحدة وتخفيف الغيم المججمة او هو صوت الظبية والدوار بضم الدال المهملة وتخفيف الواو وهو دوران الرأس (قوله حرار واحرة) قال شيخنا كذا في السخ والذي يخط الشارح في شرح الترضيع حار وأحمره وسلاح وأسلحه اه وماي نسخ الشارح صحيح أيضا اد الحار بكسر الحاء المهملة جمع حر بضم الحاء كالحار أو جمع حرة بفتح الحاء وهي الارض ذات الحجارة السرد وجمع الجمع أحرة أو بكسر الجيم جمع جره بفتحها وهي الاناء المعروف وجمع الجمع أحرة (قوله ومن ثم) أي من أجل ان مفردا فعلة من المقل مجرور قياسي (قوله المولى) بفتح اللام وهم الذين عمر بيته غير محصية (قوله والمفرد ندى ما قصر) أي وجمعه القياسي أنداء (قوله ثم جمع نداء) أي المسكور الممدود على أندية كعمار وأحمره فيكون أندية جمع الجمع (قوله على تفعال) أي بفتح التاء وسكون الفاعل مامبي (قوله ومن الصفات) احتمراز عن معمال المرادة الآلة (قوله كالتعداد) مصدر عدد او العداء كثير العدو وأي الحرى (قوله والمه دار) بالدال المججمة أي كثير المهدبان في منطقة (قوله كالجبا وكالحداء) نشر على رقيب الالف الجامة مصدر لا غير والحداء عدد ولا غير كاد كره الموضع وغيره بقصر المصنف الحداء للضرورة وما يوجب في بعض نسخ الشارح من ذكر الجبا والحداء في القصور والممدود من تصرف النسخ فاحذره فالصواب ما في بعض النسخ من الانقصار في المقصور

العدم مبتدأ وبطل خبره وذات قصر ودائمة حالان من الصمير المستقر في الخبر وهو
من تقديم الحال على عاملها المعزى وفيه ما عرفت في موضعه والمعنى أن ما ليس له نظير لا يطردفع ما قبل آخره
فقطرهما معاً وبالنسبة لنظير المارد زيادة ألب قبل آخره فذهبهما معاً

من المقصور بما غا الفتي واحد الفتيان والسنة الضوء والتراب والنجاء العقل ومن الممدود بما غا
الفتاء حذافه السن والسنة (١٣٣) الشرف والثراء كثرة المال والحذاء النعل وقصر ذى المذا انتطار

على ذكر الجا وفي الممدود على ذكر الحذاء (قوله من المقصور بما غا
الفتى الخ) فهذه وشعرها وان كان لها وزن من الصحيح كعنب وبطل هي
مقصورة بما علان موازن المذكر ليس نظيرها اذ لم يجتمع في مصدرية
ولا جمع ولا آلية ونحو ذلك كما اجتمع نحو الجوى والاسف ونحو المرمى
والمغزل ونحو الدى والغرف (قوله وقصر ذى المذا الخ) قال المشاطي لم
يذكر المضاظم كيفية القصير ولا المذى بحذف والقباس بحذف الالف
قبل الآخر اه باختصار قال سم ولم يبين ما يفعل بعد حذف ما قبل الآخر
فهل تبدل الهمزة التي هي الآخر الى آخرتها او ترجع الى أصلها الذي انقلب
عنه وهو الالف في سمر اولام الحكمة في نحو كداء وحياء اذ أصلهما كساو
وحياى لكن نقر الالف بعد الرجوع لهما الى القسم الاول وتبدل اللام
ألفا في القسم الثاني فيسمه نظر اه (قوله يجمع عليه) أى على جوارحه
(قوله اذ الالف القصير) يدل على أن الممدود لا تكون ألفه لازائدة واللف
المقصور قد تكون أصلية والزيادة خلاف الأصل (قوله فهم مثل الناس
الخ) أراد أن هؤلاء المقوم الذين مدحهم مثل للناس يضربونه أى يضربون
بهم المثل في كل خير والذى نعت المثل وأهل عطف على مثل وقوله من حادث
وقديم أى في زمن حادث وزمن قديم (قوله وأنت) قال شيخنا الذى ينشط
الشارح فقلت اه وائتاء مكسورة كما يؤخذ من بقية القصيدة وقوله
مشحولة هي الحسمر اذا كانت باردة الطعم ذله العيسى (قوله والقارح)
بالقاف وهو لفرس الذى بلغ خمس سنين العدا شديد اعدو وكل طمرة
بكسر الطاء المهلة وكسر الميم وتشديد الراء أى فرس طولىه القوائم وقوله
ما ان الخ زائدة للتوكيد والقدرال بفتح القاف والذال المنجمة القفا
والشاهد في قصر العدا للضرورة (قوله والعكس) وهو مد المقصور لم يبين
كيفية المد فهل معناه أنه يزداد همزة في الآخر فيصير معدودا أو معناه أنه يزداد
ألف قبل الآخر ثم تبدل الآخر همزة وهذا أوفق بقولهم الممدود ما آخره
همزة قبلها ألف زائدة اذ على الاول لا يكون مقبل الهمزة ألفا زائدة

صغرا كاون القرس الاشقر
وقوله والقارح العدا وكل
طمرة ما ان الخ زائدة للتوكيد
قذا لها (والعكس) وهو
مد المقصور وراض فارارا
(يتخلف يقع) فذعه جمهور
البصريين مطلقا وأجازوه
جمهور المكوفين مطلقا
وفصل الفراء فأجازوه مالا
يتخرج منه المذالى ما ليس في
أبيهم فيجوز منه مقل بكسر
الميم فيقول مقفلا لوجود
مفتاح ويمنع مدعوى لعدم

على أن المقصور بما غا الفتي واحد الفتيان والسنة الضوء والتراب والنجاء العقل ومن الممدود بما غا
الفتاء حذافه السن والسنة (١٣٣) الشرف والثراء كثرة المال والحذاء النعل وقصر ذى المذا انتطار
على ذكر الجا وفي الممدود على ذكر الحذاء (قوله من المقصور بما غا
الفتى الخ) فهذه وشعرها وان كان لها وزن من الصحيح كعنب وبطل هي
مقصورة بما علان موازن المذكر ليس نظيرها اذ لم يجتمع في مصدرية
ولا جمع ولا آلية ونحو ذلك كما اجتمع نحو الجوى والاسف ونحو المرمى
والمغزل ونحو الدى والغرف (قوله وقصر ذى المذا الخ) قال المشاطي لم
يذكر المضاظم كيفية القصير ولا المذى بحذف والقباس بحذف الالف
قبل الآخر اه باختصار قال سم ولم يبين ما يفعل بعد حذف ما قبل الآخر
فهل تبدل الهمزة التي هي الآخر الى آخرتها او ترجع الى أصلها الذي انقلب
عنه وهو الالف في سمر اولام الحكمة في نحو كداء وحياء اذ أصلهما كساو
وحياى لكن نقر الالف بعد الرجوع لهما الى القسم الاول وتبدل اللام
ألفا في القسم الثاني فيسمه نظر اه (قوله يجمع عليه) أى على جوارحه
(قوله اذ الالف القصير) يدل على أن الممدود لا تكون ألفه لازائدة واللف
المقصور قد تكون أصلية والزيادة خلاف الأصل (قوله فهم مثل الناس
الخ) أراد أن هؤلاء المقوم الذين مدحهم مثل للناس يضربونه أى يضربون
بهم المثل في كل خير والذى نعت المثل وأهل عطف على مثل وقوله من حادث
وقديم أى في زمن حادث وزمن قديم (قوله وأنت) قال شيخنا الذى ينشط
الشارح فقلت اه وائتاء مكسورة كما يؤخذ من بقية القصيدة وقوله
مشحولة هي الحسمر اذا كانت باردة الطعم ذله العيسى (قوله والقارح)
بالقاف وهو لفرس الذى بلغ خمس سنين العدا شديد اعدو وكل طمرة
بكسر الطاء المهلة وكسر الميم وتشديد الراء أى فرس طولىه القوائم وقوله
ما ان الخ زائدة للتوكيد والقدرال بفتح القاف والذال المنجمة القفا
والشاهد في قصر العدا للضرورة (قوله والعكس) وهو مد المقصور لم يبين
كيفية المد فهل معناه أنه يزداد همزة في الآخر فيصير معدودا أو معناه أنه يزداد
ألف قبل الآخر ثم تبدل الآخر همزة وهذا أوفق بقولهم الممدود ما آخره
همزة قبلها ألف زائدة اذ على الاول لا يكون مقبل الهمزة ألفا زائدة

مفعال بفتح الميم وكذا يمد على بكسر اللام فيقول لحاء لوجود جبال ويمنعه في على يضم اللام لانه ليس في أبنية
الجمهور الا نادرا

بعد الإلهال وقوله
 ينبي التي أعثال عني
 فلا قمر يدوم ولا عنة
 وابس هوس غابته ادال
 فأخره بالتي ولا من القناء
 بالفتح بمعنى النفع كما قيل
 لا قمره بالمقصر وقوله
 يالك من ترو من شياء
 ينسب إلى المعل والهاء
 ويحر وافق الكوفين على
 جواز ذلك ابن ولاد ابن
 خروف وزعم أن سيويه
 استدل على جوازه في
 الشعر قوله ورب عامدا
 قما لزاما سير قال ابن ولاد
 قزادة الالف قبل آخر المقصور
 كزيادة هذه الباء **مسألة**
 الكلام في هذه المسئلة
 هو والكلام في صرف
 ما لا ينصرف لضرورة وعكس
 * (كيفية تشبيه المصور
 والممدود وجهه ما تشبهها)
 انما انصرف عليها لوضوح
 تشبيه غيرهما وجهه (آخر)
 مقصور رتني اجعله يا وان كان
 عن ثلاثة مرتقيا) يا كان
 أمه أو واوا رابعا كال

مطلقا قبل بكون كافي فعلى وقد تسكن أصلية كافي جوي ومستدعي (قوله
 بلاه السريال) بكسر الميم أما البلاء بفتح الباء مقمود أصالة لا ضرورة
 (قوله وليس هو) أي غناه للتي في البيت من غائبة أي جزئيا من جزئيات
 مصر غائبة اذا أخرته بالتي بالمقصر وقوله ولا الخ أي ولا جزئيا من جزئيات
 الغناء بالفتح أي مع المدبعتي النفع ~~هكذا~~ يعني تشرير العبارة ومزاد
 الشارح يكثر دنا وبلى المانعين مد المقصر وضرورة بيان ما في البيت مصدر
 غائبة أو بالفتح والمدبعتي النفع فلا يكون من مد المقصور (قوله لا قمره
 بالمقصر) علمه لئني (قوله يالك الخ) بالتحذير والتخفيف لئلا يحذف أي
 لئلا يثنى من ومن اللسان والشيء شيئين معجمتين وأولاهما مكسورة بينهما
 تحتية وهو الشبيص أي القراملي ليشندو وتنبشخ الشين المحجمة أي
 يتعلق والمعل موضع الـ الـ من الخلق والهاء جمع لهما كالمصاحف
 صا قمره لضرورة والهاء الحصة طيبة في أقصى صف الخلق ~~كنا~~
 في القارضي مع زيادة من العيني وهذا البيت يرتد على القراء المتصل لان
 الشاعر مد الاء الضرورة مع كونه يخرج منه اندس النظير اذ ليس في
 الجموع فعلا بالفتح (قوله كز بادة هذه الباء) أي قبل الجواز
 بالجماع كالمرو والقياس على الاشباع الجواز ضرورة بالاجماع قوله
 الشاطي (قوله الكلام في هذه المسئلة الخ) يعني أن قصر المدود لضرورة
~~كصرف~~ لا ينصرف لضرورة في الجواز بالاجماع وفي مد المقصور
 لضرورة ثلاثة أقوال الجواز مطلقا والمنع مطلقا والتفصيل بين ما يخرج
 إلى عدم التظهير فيمتنع ولا فيجوز كما أن الاقوال الثلاثة في منع صرف
 المصور في الضرورة

* (كيفية تشبيه المصور والممدود وجهه ما تشبهها)
 يخرجها مما عطفها على تشبيهه انما يحتمل عن جمع أي كيفية تخرج
 وجهها أو مصدر وموضع الحال من جمع أي معجمها (قوله انما انصرف
 عليها) أي القصور والممدود (قوله لوضوح الخ) ولم يشكر هنا وجهها
 تشكيرا لانه قد دلجج التكبير بابا فاما بذكره فيه سم (قوله ان كان من
 ثلاثة مرتقيا) لأن ما زاد على الثلاثة من ذوات الاء يرد إلى أمه ولم يزد

وَبَعَثَ نَبِيَّ قَوْلَ حَبِيبِيَانِ وَمَعَهُ تَلْغِييَانِ وَحَبِيبَارِيَانِ وَمَعَهُ تَدْغِيَانِ وَقَبْعَارِيَانِ وَشَعْنَمِنِ الرَّبَاعِي قَوْلَهُمْ اطَّرَفِي الْإِلَهِ (١٣٥) مَنْزِرَ وَانِ وَالْأَصْلَ مَنْزِرِيَانِ لِأَنَّهُ تَدْغِيَةٌ مَعْنَى نَذْرِي فِي التَّقْدِيرِ وَمَنْ

الخيلامي قواهم قهقران
رخوزلان بالخلف في شية
قهقري وخوزلي (كذا
الذي البأصله) أي أصل
أنفه (نخوضق) قال تعالى
ودخل معه الجن قتيبان
وشذوقاهم في حى سموان
بالوار (والحامد الذي

أميل كتي) و بلى اذا همي
بهم ما قلت تقول في تنبيه ما
ميتان و بليان و (في غير ذ)
المدكور أنه تقلب ألفه ياء
(تقلب واوا الالف) وذلك
شيان في الاول أن تكون
ألفه ثالثة بدلان و او نحو
عصا و فقا و ما لفة في المن
الذي يوزن به فتقول عصوان
و فقا و من و ان قال

وقد أعددت للعدل عندى
عصا فى رأسها من واحد
وشدة قوتهم فى رضا رضى
الى بيع مع انه من الرضوان
والثانى أن تكون غير مبدلة
للمثل تغلوا الا الاستقامة
واذا تقول اذا سميت بها
ما كانت فى حرف أو شهر

عليها من ذوات الواو ردة الفعسل فيسهل الياء نحووا الهبت واستندت
واسطفت فذلك جعل الاسم الزائد على الثلاثة في التثنية ياء وان كان
من ذوات الواو قاله الشارح على التوضيح (قوله وقبعثري) هو الجمل الضم
والفصيل الممزول اه فامرس قال سم هذا لقال الشارح أمسا بعاشرو
أربعاوي (قوله لطرفي الالبية) ينفع الهزة كما في التصريح (قوله مذروران)
بكسر الميم وسكون الدال المنجمة أسألمدري بالهزة فثني كالسنة يصلح به قرن
النساء فظي به هكذا بصيغة الافراد فاذا تثنيتم قلت مذروران على الاصل وأما
مذروران الذي نحن فيه فبني على صيغة المثني قاله الدماني (قوله في التقدير)
اشمائل ذلك لما علمت من أنه موشوع على صيغة المثني ولم ينطقوا به مفرد
والطرف متعلق بثنائية ومعنى كونها تقدير بذاتها واقعة على مفرد مقتر
ونسي أيضا تثنية صورته كما في كلام شيخنا فالتثنية الحقيقية لا يبدلها من
مفرد مستعمل (قوله فوامهم فوقه قران وخوزلان) والقياس قهره قران
وخوزلان سم (قوله بالحدف) أي بحدف الياء (قوله خزان) والقياس
خيمان لأن الله يبدل من ياء تقول حيث المسكن أحيمه حامية (قوله والحمد)
المراد به ما ليس له أصل معلوم ردا اليه ويدخل فيه ما ألفه أصليا وما ألفه
مجدد ولف الاصل كما قاله شيخنا و قوله الذي أميل أي قبل الامالة ووجه قلب ألفه
ياء ان الامالة انحاء الالف الى الياء (قوله اذا سمى بها) أي ليصبح تثنيتهما
وسمى بها ما انقصر اذ التثنية وانقصر من خصائص الاسماء المتكلمة كما مر
وهما قبل التسمية بها الياء اسمين متمكنين بل حتى اسم معنى وبلى حرف (قوله)
تقلب واوا الالف) اعتبار الاصل حقيقة أو حكما مع خفة الثلاث اه سم
وقوله حقيقة أي كما في القسم الاول أو حكما أي كما في القسم الثاني (قوله أن
تسكون غير مبدلة) أي عن حرف معلوم بعينه قد خلت الجهولة الاصل كما هو
مقتضى صنيعة بعد (قوله ولم تنل) أي لم تقبل الامالة (قوله التي ليست مبدلة)
أي عن أصل معلوم بأن لا تكون مبدلة بالكلمة أو تكون مبدلة عن أصل
يجهول عينه (قوله ما كانت في حرف) كنبلى أو شبهة كنبى وظاهر كلام ابن
الوان واذوران تثبيها في الاول في الالف التي ليست مبدلة وهي الأصلية والمراد

والجبهة - وله الأصل ثلاثة مذاهب * الأول وهو المشهور أن يعتبر حاله - حالاً بالماله لأن أميلاً ثانياً بالياء
وان لم يحل لا قبل الواو وهذا مذاهب سيويه وبه جزم هتاء والثاني أن أميلاً أو قلباً بالياء في موضع ما ثانياً بالياء، والا
قبل الواو وهذا اختيار ابن عصفور وبه جزم الكافية فعلى هذا يبقى على والى ولهى بالياء لا انقلاب ألفه ثانياً
مع الضمير وعلى الأول ينبغي بالواو والقولان عن الاخفش والثالث (١٢٦) الالف الاسمية والجبهة وله

المصنف أب التثنية في حرف وشبهه من الجبهة وله الأصل أيضاً اسم (قوله والجبهة وله
الأصل) عطف على الأصلية كما يدل عليه قول الشارح به - والثالث
الالف الأصلية والجبهة وله الخ ومثل المرادى الجبهة وله الأصل ينحو والدوا هو
الله وقال لأن أنه لا يدرى أحى عن ياء أو واو أو واو واو واو واو واو واو واو واو
لما قاله ذكر بأن الالف في الثلاثي المعرب لا تكون الانقلبة عن أحدها
(قوله ثلاثة مذاهب) بل أربعة رابعها قلها ما رواها أمية أو لا كما في الجمع
(قوله حاله) أي الأصلية والجبهة وله (قوله الالف الاسمية والجبهة وله)
لا حاجة إلى التصريح بما خالفان الكلا ليس الا فيهما وقوله مطلقاً أي
سواء أميلاً أم لا قلباً بالياء في موضع أم لا (قوله رحيت) أي أدركت الرحى (قوله
ما كان قبل) يعنى في باب المعرب والمبني قد ألف من ألف رنون كدورة
في حالة الرفع وياء فتوح ما قبلها، ونود مكسورة في حالتها الجر والنصب
(قوله أي أول الواو) فيه تدوير إذا الحكم المذكور لا يختص بالواو بل
يحرى في الياء المنقلبة اليها الالف أيضاً فكان الأولى أن يقول أي أول
الالف المنقلبة اليها الالف - من ياء أو واو أو واو سم وكلام الفاضل يفسد
رجوع الضمير من أوها إلى الالف المنقلبة ياء أو واو أو واو به صرح الشيخ خالد
في أعرابه وسأله سم الطهر (قوله عشوا) يفتح العين المهملة وسكون الشين
المجمعة وهي التي لا تبصر لئلا تبصر نها را تصريح (قوله يحدق الهمزة
والالف معاً) أي الالف التي قبل الهمزة ولو قال يحدق الالف والهمزة
معاً لكان أوضح وان كانت الواو لا تقتضى ترتيباً (قوله ونحو) مبتدأ خبره
بواو أو همز (قوله وما) أي العصبان المدلول عليهما بقوله عصب (قوله

يقا بالياء مطلقاً الثاني قد
يكون لذلك أصلان باعتبار
القديم فيجوز أن يكون أحدهما كحى
فأم ثانياً في لغة من قال
رحيت وواو في لغة من
قال رحوت فلم تشاهد أن
يقول رحبان ورحوان
والياء أكثر (وأوله إما كذا
قبل قد ألف) أي أول الواو
المنقلبة اليها الالف ما ألف
في غير هذا من علامة التثنية
المذكورة في باب الأعراب
(وما كثر) معناه مزيته
بدل من ألف التانيث (بواو
تثنية) نحو حراوا وحراوا
بقلب الهمزة وواو زعم
السيرافي أنه إذا كان قبل
ألفه وأوجب فتح الهمزة
للاختصاص وأوان ليس بينهما
الالف فتقول في عشوا

عشوا آن بالهمزة ولا يجوز عشوا وان ويجوز السكون فيون في ذلك الوجهين وشذجر ايان - وقرئ
بقالب الهمزة فاعشوا وان بالفتح كما شذذ صاعان وعاشوران في قاصعاً وعاشوراء يحدق الهمزة والالف
معاً الجذب الجارى على القياس فاعشوا وان وعاشوراء (ونحو عليا) وقرباء معاً همزة تبدل من حرف
الخلق والعليا عصبه العنق وهما عليا وان بينهما ما أمثت العرف والربا اداء معروف ينشرو ويتبع ويعد الج
بالر يني وأما ما عليا وقرباى يسار اداء لتلحقهما ما بقرطاس

وقرناس ونحو (كساء) بما همزة بدل من أصل هو وادأصله كسار (و) نحو (حبال) بما همزة بدل من
أصل هو بما ذأصله حباب يثني (بواو او همز) فتقول علمساوان وكساوان وحياوان وعلمبا آن وكسا آن
 وحيا آن نعم الاربع في الاول الاعلال وفي الاخير بن التصحيح فكذاذ كره المصنف وفاقا لبعضهم ونص
 سيبويه والاختش وتبعهما الجزولي على أن التصحيح مطلقا أحسن من الآن سيبويه ذكر أن القلب في التي
 لا الحاق أكثر منه (١٣٧) في المتقلبة عن أصل مع اشتراكهم في التثنية وشذ

كسايان بقلب الهمزة بيا كما
 شذ ثانياً لطرفي المعال قالوا
 عقل بعيرة بثنائين والقياس
 بثنائين أو بثناءين لأنه
 تثنية ثناء على وزن كساء
 تقدير (وغير ما ذكر) من
 المهموز وهو ما همزة
 أصلية أي غير مبدلة من شيء
 نحو فراء ووضاء (صحیح) في
 التثنية فتقول قرا آن
 ووضا آن والقراء التاسلث
 والوضاء الوضى وشذ قراوان
 بقلب الهمزة فالأصلية واوا
 (وما شذ) في تثنية المقصور
 والممدود بما تقدم التثنية
 عليه في مواضعه (على نقل
 قصر) فلا يقاس عليه
 بثنائية جملة ما شذ من
 المقصور وثلاثة أشياء

وقرناس) تقدم الكلام عليه آخر باب التأنيت (قوله نعم الاربع في الاول
 الاعلال) تشبيه الهمزة بهمزة حراء من جهة ان كلامهم ما بدل من حرف
 زائد نصرح (قوله وفي الاخير بن التصحيح) لان الهمزة فقه ما أقرب الى
 الأصلية لكونها بدلا عنها اسم (قوله مطلقا) أي في الثلاثة (قوله الآن سيبويه
 الخ) أي لكن سيبويه الخ ودفعهم بذاتوهم استواء الثلاثة في قلب القلب
 (قوله ثنائيان) بكسر التاء المثلثة (قوله تقدير) انما قال ذلك لانهم يجمع
 اثنايين مفردة تقدير الجمع مقدار حال من ثناء أو على ترع الخافض معول
 لتثنية كما صرح (قوله وغير ما ذكر الخ) وتخص أن الممدود أربعة أضرب
 لان همزة اما أصلية أو مبدلة من أصل أو من باء الا الحاق أو من ألف
 التأنيت هذا هو التحقيق وان أفاد كلام ابن الناطم بخلافه (قوله ونحو قراء)
 بضم القاف ووضاء بضم الواو كلاهما بوزن رمان (قوله التاسلث) أي
 المتعبد وقوله الوضى أي الحسن الوجه (قوله بما تقدم التثنية عليه في
 مواضعه) وسيجمل في قوله تثنية جملة ما شذ الخ (قوله وعلة تصحيحه) أي
 عدم تغييره مما نطقوا الى ما هو القياس والأفلا تصحيح فيه فليت هذه العلة
 علة لنتقة بهم بخلاف القياس لانها لا تصلح علة له كما لا ينبغي على المتبعض
 و يظهر لي في علمه أن يقال لما أراد اوارض المفرد والانتصار على استعمال
 المثني خالفوا القياس والتزموا الواو وتبها بمجملته على الفرق بين تثنية ما له
 مفردة وما له مفردة تقدير تدبر (قوله ومثله) أي في مخالفة
 القياس وعدم استعمال مفردة (قوله تصحيح شقاوة) بفتح الشين المججمة

١٨ صبان رابع * الاول قولهم مذر وان والقياس مذران كما تقدم وعلة تصحيحه أنه لم يستعمل
 الاثني فلما زعمته التثنية صارت الواو كمنها من حشو والكامة ومثله في الممدود ثانياً قال في التثنية بسل
 وشذوا مذر وبن وثنايين تصحيح شقاوة وسقاية للزعم على التثنية والتأنيت يعني أنه لم يخلق بمذروين
 وثنايين الاثني ولم يخلق بشقاوة وسقاية الا بناء التأنيت فلما بينت الكامة على ذلك قرئت الواو
 والباء لكونها مشاوا بعدا عن التطرف فلا يعلا لكن حتى

ابو عبيد بن أبي غرور مدري مفردا وحكى عن ابي عبيدة مدري ومثروان على القياس. الثاني خوزلان
وقه قران وقاس عليه الكوفيين. الثالث خريزات وقاس عليه الكسائي فأجاز ثنية رضى وعلا من
ذوات الواو المكسور الاول والمضجوه بالياء والمثني شذ من (١٣٨) المدود خمسة أشياء الاول

وسماية بكسر السين المهملة أى والقيام لولا التاء ابدال الواو والياء
همزة. ولذلك اذا حذفوا التاء لواء شفاء وسقاء (قوله أبو عبيد) هذا
لا تأمجد لان الآتي فانه بالتاء منه. الانسان كخط الشارح (قوله من)
ذوات الواو) حال مرضى وعلا (قوله المكسور الاول) لا يصح أن
يكون بالاضافة على أنه نعت حقيقي لذوات الواو لوجوب طبقة الثمت
الحقيقي لغيره من كبرواتنا ولا أن يكسر برغ الاول نائب فاعل المكسور
وارابط محذوف أى الاول منها على أنه نعت سبى لانه يمنع منه قوله
والمضجوه بالاضافة الى الضمير تعين أن يكون نمنا لا واو بتقدير مضان
أى المكسور أول كلمته فله ما فى كلام البعض فتظن (قوله فى جمع) أى
فى حال ارادة جمع اسم منه (قوله على حد المثنى) أى طريقه فى أنه أعرب
بحرفين وسلم فيه بناء الواحد وختم بول تحذف للاضافة زكريا (قوله لا لتقاء
الساكنين) أى الالف المقصورة وواو الجمع أو يائه (قوله والتعاقب)
وانما لم يبقوا الكسر فى المنة ووصفها التاء ام سم أى ثقله قبل الواو
(قوله مشعرا) حال من التفع أو من فاعل أدق شاملى (قوا وأنتم الاعلون
الخ) والاصل الاعلون والمضطفرين قلبت الواو والفاء التحركه واقتضاه
ما قبلها ثم حذف لا لتقاء الساكنين وتقول شيخنا الأصل الاعلون
والمضطفين هم (قوله زائدة) كجلى مسمى به وقوله غير زائدة كالمطفي
أى فى دى الالف الزائدة وغيره (قوله وثقله المصنف عنهم) الخ الضمير
فى قوله وثقله يرجع الى ما ذكر من الضمير قبل الواو والكسر قبل الياء
فى دى الالف الزائدة لا بقيد كونه جازما أفاده عبيد القادر الحكى من أن
ثقل المصنف ذلك عنهم على سبيل الوجوب لا الجواز كحذو ظاهر كلام ابن
المصنف وكلام والده فى شرح التسهيل الذى ثقله عنه الشارح لا يمكن
الوجوب فى غير الاعجمى لان غيره هو الذى تعلم زيادة ألفه الزائدة وهذا

حرا آن بالتصحيح حكى
النحاس أن الكوفيين
أجازوه. والثاني حرا بان
بالياء وحكى بعضهم أنها لغة
درارة. والثالث نحو
قامع محذوف الهمزة
والالف وقاس عليه
الكوفيين. والرابع
كسايا وقاس عليه
الكسائي وقوله أبو زيد
لغة درارة. والخامس
قراوان بقلب الاصلية واوا
وفى كلام بعضهم ما يقتضى
أنه لم يسمع (واحد حذف من
المقصودى جمع على حد
المثنى ما تكمل) يعنى اذا
جمعت المقصور والجمع الذى
على حد المثنى وهو جمع
الذكر الم حذف ما تكمل
به وهـ. والالف لا لتقاء
الساكنين (والفتح) أى
الذى قبل الالف المحذورة
(أبق مشعرا محذوف)

وهو الالف نحو قرأتم الاعلون وانهم عندنا لن المصنفين. تنبيهات الاول أنهم
اطلانه أنه لا فرق فيما ذكره بين ما ألفه زائدة وما ألفه غير زائدة وهذا مذهب البصريين وأما الكوفيين
فثقلهم أمم أجازوا ونمنا قبل الواو وكسر ما قبل الياء مطلقا وثقله المصنف عنهم

نحو حبل مسمى به قال في شرح القسطل فان كان

بخلاف نقل غير المصنف عنهم الجواز (قوله في ذي الالف الزائدة) أي
بخلاف الاصطلاح فيجب بقاء الفتح بقاءه عند هم لان الاعتناء بالاصلي أشد
من الاعتناء بالزائد (قوله نحو حبل مسمى به) أي مذكرا أم غير المسمى
به مذكرا فجمع بالالف والتاء لا بالواو والياء والتون (قوله فان كان) أي
المقصود (قوله فان الحكم فبهما) أي في التثنية والجمع فبه أي في الممدود
والظرف والثاني حال من ضمير التثنية والجمع فلا يعترض بأن في عبارته
تعاتى حرف جر متعدي اللفظ والمعنى بمامل واحد (قوله ويجوز الوجهان)
أي التحكيم الذي هو الهمز والواو (قوله كان ينبغي الخ) وجه ترك المصنف
ذلك أنه لم يعترض في هذا الباب بغير المقصور والممدود (قوله وكسرهما)
عطف على الضمير المستتر في تحذف لوجود الفصل بقوله في هذا الجمع
أو هو بالنصب مفعول معه والاضافة في كسرهما لادني ملازمة لان الكسرة
لما قبلها الا اله او ظاهر كلامه أن الكسر تحذف ولومع بقاء الجمع وأن
الكسرة مع بقاء غير الكسرة السابقة وهو تكاف دعاليه توافق الكسر مع
الياء والكسر مع الواو في الاجتماع ويمكن أن يكون قول الشارح
كسرهما أي مع الواو وقوله ويكسر ما قبل الياء أي يبقى على كسره (قوله)
وان جمعه بتاء أو ألف الخ) تقدم معنا في باب العرب والمبني التكم على
ما يجمع بالالف والتاء قياسا وكان المناسب للمصنف التكم عليه هنا
أو في باب العرب والمبني (قوله أي المقصور) تبع فيه المصنف
والشاطبي قال خالده ولو رجعه الى الاسم المختص بالالف مطلقا اشمل
المقصود والممدود وطابق قوله في الترجمة وجمعه ما تحكيما (قوله فتقول
حبايات الخ) أي في جمع حبل ومصطفاة ومستدعاة وفتاة ومتى اسما
لشيء سميت شي وأنت خبير بأن الكلام في المقصور ومصطفاة ومستدعاة
وفتاة ليست منه لا بد كما مر ما حرف اعرابه ألف لازمة وحرف اعرابه ما ذكر
التاء لا الالف فالتثنية بمصطفيات ومستدعات وفتيات خروج عن
الموضوع الا أن يقال المراد ما حرف اعرابه ولو بحسب الاصل أي بحسب
التذكير قبل لحوق التاء فتدبر (قوله مسمى بها) أي بمتي (قوله بالياء)

أجمعيا نحو عيسى أجازوا
فيه الوجهين لاحتمال
الزيادة وعدمها * الثاني
انما لم يذكر حكم الممدود
اذا جمع هذا الجمع احواله
على ما علم في التثنية فان
الحكم فيها مافيه على السواء
فتقول في وضاء وضائن
بالتصحيح وفي حمراء علما
لم يذكر حمرا وون بالواو
ويجوز الوجهان في نحو
عنباء وكساء على مذكر
* الثالث كان ينبغي أن يذكر
على أن باء المنقوص تحذف
في هذا الجمع وكسرهما
فيضم ما قبل الواو ويكسر
ما قبل الياء نحو جاء القاصرون
ورأيت القاصين (وان
جمعه أي المقصور) بقاء
وألف فالالف اقل قبلها
في التثنية (الالف مفعول
به لاقاب مقدم ما قبلها نصب
على المصدرية يعني أن
المقصود اذا جمع بالالف
والتاء قلبت ألفه مثل قلبها
اذا تني فتقول حبايات
ومصطفيات ومستدعات

وفتيات وفتيات في جمع متى مسمى بها أنثى بالياء وتقول في جمع عصا والواو اذا مسمى من اثنا عشر واثلاثون
وأدوات بالواو لما عرفت في المثني * تنبيه * حكم الممدود والمنقوص اذا جمعها هذا الجمع حكيمها اذا ثنيا

متعلق بقول (قوله أيضا) أي كأن حكم المقصور إذا جمع هذا الجمع
 كحكمه إذا شئ (قوله فليز كرهما) أي لم يزل كرهكم جمعهما الساكن على
 ذلك أي على حكمه ما إذا قلنا وبه أنه لم يزل كرهكم تنقية المقصور فاحتمل
 حكم جمعه على حكم تنقيته ما حمله على غير من كور لأن يقال أنه لظهوره
 في حكم المد كور فتدبر (قوله وإن كب كذلك) أي حكمه إذا جمع
 كحكمه إذا شئ (قوله لا اختلاف حكمه الخ) لأن أن شول المقصور كذلك
 لأنه يحذف آخره في جمع المد كره ويبقى في جمع النون كفي التثنية فتأمل
 سم (قوله وتامد الساء) ولو عوضا عن أحد أصول الكلمة كفي بنت
 وعدة لسكون تارة فإذ المقصور عنه في الجمع كفي أجرات وسنوات وهنوات
 وتارة لا كفي بسات وهنات وعدات ودوات (قوله أي ما آخرته من
 المقصور وغيره) فيه أنه لا شئ من المقصور آخرته وأما توهم كون تحوفاة
 مقصورا فباطل لما تقدم أن المقصور ما حرف اعراه الف لازمة ويمكن
 الجواب بما مر ولو قال ما آخرته تاء سواء كان قبلها ألف أو لا لكن أحسن
 (قوله للتأنيث جمع بين علامتي تأنيث) يدل على أن التاء في جمع المؤنث علامة
 تأنيث سم (قوله نحو نساة) بفتح النون والياء الموحدة بعدها ألف زائدة
 فهمزة بدل من واو قال الجوهرى التبدية والتبدية ما ارتفع من الأرض وأما
 ضبط عبد القادر المحكي له بفتح النون وسكون الموحدة بعدها همزة فتاء
 تأنيث وهى الصوت الحقيقى فلا يوافق قول السراح وإذا كان قبلها همزة قبل
 ألفا زائدة مع أم انضبط لا يجوز فيها البدل الهمزة واو كما قاله الاستغامى
 (قوله ونسوات) أي برة الهمزة إلى أصلها وهو الواو ويقال في نحو نساة
 بفتح الموحدة وتشدِيد النون مؤنث بناءً آت وبسايات برة الهمزة قال
 أصلها وهو الياء لأنه من نبي يبنى كفي التصريح (قوله والسالم العيين)
 أي من الأعرال والتضعيف والتلاشي نعمت السالم واسمها حال واتبع
 مفعول ثان لأن مفعوله الأول السالم وهو مصدر مضاف لفعله الأول
 وفاء مفعوله الثاني والياء في جماعته في والمعنى أعط الاسم الثلاثى السالم
 العين اتبعه عينه لفاءه في الحركة التي شككت بها الفاء وذكر ضمير
 الفاء لتأويلها بالحرف لم يبرز الضمير مع جريان الصلة على غير ما فى

أيضا فليز صكرهما
 الحالة على ذلك وانما ذكر
 المقصور وإن كن كذلك
 لا اختلاف حكمه في جمعي
 التحكيم كما عرفت (وتاء دى
 التاء (من تحميمه) تاء مفعول
 أول بالزمن وتخصبه مفعول
 ثان أي ما آخره تاء من
 المقصور وغيره تحذف تاءه
 عند جمعه هذا الجمع الثلاثى
 يجمع بين علامتي تأنيث
 ويعامل الاسم بعد حذفها
 معاملة العارضى بها فتقول
 في مسلمة مسلمان وإذا كان
 قبلها ألف تلبث على حذفها
 في التثنية فتقول في فتاة
 فتبات وفي ثناء فتوات وفي
 معطاء معطيات وإذا كان
 قبلها همزة قبل ألفا زائدة
 صححت أن كانت أصلية نحو
 قرأه وقرأت وجازمها
 القاب والتحكيح أن كانت بدلا
 من أصل نحو نساة فتقال
 بساآت ونسوات كفي
 التثنية (والسالم العيين الثلاثى
 اسمًا لأن ما اتبع عين فاءه

بما يشكّل أن ساكن العين

مؤثباتها) يعنى أن ما جمع بالالف والهاء وحاز هذا النثر وط المذكور تبه ع به فاءه فى الحركة مطا لاف
والنثر وط المذكور خمسة الاول أن يكون سالم العيب واحترز به عن شيئين أحدهما المشددة نحو وجنة
وجنة وجنة فليس فيه إلا الله كين والأحرأعنه حرف علة وهو ضرر بأن ضرب قبل حرف العلة فهـ
حركة جنة شذوثة رارة ودولة (١٤١) ودية فهـ ذابقي على حاله وضرب قبل حرف العلة فيه

فئة شحوزة وبينة وهذا
فيه لغتان لغة هذيل فيه
الاتباع واغلة ضميرهم الاسكان
وسياقي ذكره * الثاني أن
يكون ثلاثيا واحترز به من
الرابعي شحوزة وخرق
وفستق أعلاما لان فانه
يبقى على حاله * الثالث أن
يكون اسميا واحترز به من
الصفة شحوزة وضممة وحافة
وحلوة فليس فيه الا التسين
* الرابع أن يكون ساكن
العين واحترز به من متحركها
شحوزة وبينة ومرة فانه
لا يغير نعم يجوز الاسكان في
شحوزة فاق وممرات كما كان
جائز في المفسرد لأن ذلك
حكمه بتحدد حالة الجمع
* الخامس أن يكون مؤنثا
واحترز به من المذكر شحوز
بكر فانه لا يجمع هذا الجمع

لا من اللبس وفي كلامه حذف العائد الجبرور مع عدم مماثلة جارة لـ
الموصول معني ومثلهما قد نادى كاسلف في باب الموصول (قوله مؤثنا) قبل
لا حاجة اليه اذ الكلام في المؤث لانه المقسم وهو مبني على ربط قوله
والسالم العين الخ بقوله وناء ذى الناء الزمن نصيبه فيكون المعنى والسالم
العين من ذى الناء وهذا أمر لا دليل عليه بل ينفعه قوله شئت ما بالشاء
أو شجر إذا فلهذا قال مؤثنا فتدبر (قوله تتبع عينه فاه) أى جوازاً فى مكسور
الشاء ومضموها ووجوباً فى مفتوحها كما يؤخذ مما يأتي فأقول فى كلام
المصنف مستعمل فى الودوب والجواز ما (قوله مطلقاً) أى فقرة أوضحة
أو كسرة (قوله خمسة) بل ستة باعتبار نص من سلامة العين شرطين
أن لا يكون معتلاً وأن لا يكون مضموها (قوله نحو جنة الخ) الجنة بالفتح
البستان وبالكسر الجنون والجن وبالفهم الوقاية (قوله فليس فيه
الاتسكين) لأن شجر يك العين يستلزم الفلث المؤدى الى الثقل (قوله
وجملة) بكسر الجيم مؤثنا جلف وهو الرجل الجاني (قوله فليس فيه
الاتسكين) لأن الصفة تقبل بالاشتقاق وتعمل الصهر اه فارضى
وتعمل الاتسكين فى جمع الصفة لم تتحرك عنها والاسم كت عين الجمع كما
يؤخذ مما أجاب به فيما يأتى عن الحقيقة أفاده سم (قوله فانه لا يغير) بل
تبقى عينه على حركتها المتأبسة له الى الافراد وانما جازا لا سكان فى نحو
سمرات ونوبات يجوز ذلك فى المفرد تنقيها من ثقل الصفة والكسرة لا أن
ذلك حكم فجة وفى حالة الجمع أفاده الشارح على التوضيح ثم رأيت فى بعض
نسخ الشارح بعد قوله فانه لا يغير ماضيه نعم يجوز الاسكان فى نحو نباتات

وعدة من ردهات وحملات

(وسكن التالى فبراسع أو • حقه بالغ وكذا قدر ووا) أى يجوز فى العين بعد الغاء المضمومة أو
المكسورة وحدها مع الاتباع وحدها لا سكن والفتح فى نحو سدرة دمن مكسورا غاء وغرفة وجعل من
مفهومها ثلاث اعات لاتباع والاسكان والفتح • تنبيهان • الاول أشار بقوله (١٤٣) فكلا قدر ووالى

أن هذه المعاني متقولة عن
العرب خلافا للرسم أن
الفتح فى نحو عرفت اسماء
على أنه جمع عرف وردت
العدول الى الفتح تخفيفا
أسهل من ادغام جمع الجمع
ورده السرى فى قولهم ثلاث
غرفات الفتح • التى هى
كلامه أن حدود عدو حقه
لا يجوز تركه • طاقما
واستقيم بذلك فى السهيل
معنى اللام كطيات وشه
الصفة نحو أدر وأهلان
بجوزها التمام
أخبارا (وبعوا اتباع)
الكسرة فيما لا ياء
واتباع الصفة فيما لا ياء
كأى (بحذروه • وره)
لاستقبال الكسرة فى الواو
والصفة قبل الياء ولا خلاف
فى ذلك (وشد كسر حرو)
فبما حكاه يونس من مواهم
حروا كسر الراء وهوى

وسمى كذا كان حائرا فى الفرد لا أن ذلك حكم شجدها للجمع (قوله شجره
الفتح) بأنه صعب على القعود أو الخرج على الضم • (قوله وردة السرى
الح) ههنا رد على من المذكور وجه الرد أنه لو كان غرقات بضم العين
وفتح الراء جمع الجمع والفتح فيه لكانه أصليا فى معدده لا لتخفيف لما قبل
ثلاث غرقات لأن لفظ ثلاث طاهر فى الأحاد الثلاثة وأقل ما يصدق عليه
جمع الجمع تسعة آحاد أمده سم (قوله لا يجوز تركه) بل يجب فيه
انصافا لما عرفت من إحصاءه والسم وبما كانت الصفة بالهاء • وبأن
انقائه ناقصا من الموصوف ومما شابهتم الفعل ولذلك كانت إحدى على
فتح الصرف دما يبنى (قوله طلقا) أى معتل اللام أو لاشبه الصفة أو لا
(قوله وشه الصفة) أى فى الحرى على الموصوف كما يهده قول القاضى
وسكن العين يصح فى شبه الصفة نحو امرأه كنية ونساء كليات ذكره
فى التمهيل (قوله اتباع بحذروه وره) أى اتباع جمع نحو الخ أى
الاتباع فيه (قوله كلى بحر) أى كذا اتباع فى جميع نحو سدرة بكسر
الدال المجمعة وضهها كفى القاء ومنه على التثنية وزينة بضم الراء
وسكون الموحدة وفتح التثنية وفى حقه الام • (قوله حرو) هى بكسر
الحيم لا غير وأما قول التصريح وشد حروا ما بكسر فى الراء انصافا للجمع
على إحدى المعاني على إحدى المعاني يرجع لكسر الراء لا لكسر الحيم
فقول الاستطاع بكسر الحيم على إحدى المعاني نأتى عن غيره فبهم عبارة
التصريح والحرو الاثنى من ولد الكسب والسيب والصغيرة من الغناء
(قوله شرط الخ) وههنا لا • وبالدوام والى اتباع الكسرة ولا ياء
فى اتباع الصفة سم (قوله والفتح) أى تخفيفا ولا يصح كون الياء أو الواو
محذرة كفه فمضوحا أصلها فى هذه الامثلة لان لاف لاف اكة نأتى بعدها

غاية الشذوذ لما فيه من الكسرة قبل الواو • تنبيهان • الاول قد ظهر أن لاتباع
الكسرة والفتحة شرطا آخر غير الشروط السابقة • الثانى فهم من كلامه جوار الاسكان والفتح فى بحر
ذووزية اذ لم يتعرض لمنع غير الاتباع وبه صرح فى شرح الكافية • الثالث فهم شبه أيضا جوار المعاني الثلاث

كفت

في نحو خطوة وطيحة ومنع بعض البصر بين الاتباع في شمولية لان فيه توالي كسرتين قبل الياء وعابه مشى
في التسهيل ومنع انقراء اتباع الكسرة مطلقا في الهمزة والفتح الصحيح الجواز مطلقا قال ابن عصفور كالم يحفلوا
باجتماع ضمتين والواو كذلك (١٤٣) لم يحفلوا باجتماع كسرتين والياء (واندرا وذواضطرابا غير

ما قد تمة اولاناس انتي) أي
ما ورد من هذا الباب
مخالفات لما تقدم فيه واما نادر
وامضرورة واما لغة قوم
من العرب فن انسا در قول
بعضهم كهلات بالفتح حكاه
أبو حاتم وقياسه الاسكان
لا به صفة ولا يقاس عليه
خلاف القاطرب ولا حجة في
قوله لم يلبات وربعات في
جمع الجبة وربعه لان من
العرب من يقول لجبة
وربعه فاستغنى بجمع
المفتوح عن جمع السككن
ومن النادر أيضا قول جميع
العرب عبرات بكسر العين
وفتح الياء جمع عبر وهي
الابل التي تحمل الميرة والعير
مؤنثة وذهب المبرد والزجاج
اي أنه عبرات بفتح العين
قال المبرد جمع عير وهو
الجمار وقال الزجاج جمع
عير الذي في الكف أو
القدم وهو مؤنث ومنه أيضا

كفت الإعلال كاسية أي في مجله (قوله في نحو خطوة وطيحة) أي من كل
اسم لاء وواو بعد ضمة أو ياء بعد كسرة (قوله اتباع الكسرة مطلقا) أي
قبل الياء أو قبل غيرها (قوله الجواز مطلقا) أي فيما جمع ولم يسمع قبل
الياء أو غيرها مما سوى الواو (قوله لم يحفلوا) بجاء همزة ساكنة وفاء
مكسورة أي لم يلباتوا (قوله كهلات) جمع كهلة وهي التي جاوزت ثلاثين
سنة تصريح (قوله في جمع الجبة) بلام مثناة وجميع ساكنة وياء موحدة
قال في القاموس اللجبة مثناة الاول واللجبة محركة واللجبة بكسر الجيم
واللجبة كعنية المشاة قتل لبيها والقريرة ضد أو خاص بالعزى والجمع لجاب
ولجبات وقد لجبت كسكرم ولجبت تجلبيا اه (قوله وربعه) بفتح الراء
وسكون الموحدة هو المعتدل الذي لا طويل ولا قصير (قوله عبرات بكسر
العين) أي المهمة وفتح الياء أي والقياس تسكين الياء لان مفردة معتل
العين مكسور الفاء فليس في عينه لا التسكين وفيه مشدود آخر وهو الجمع
بالالف والتاء لان مفردة ليس مما يجمع ما قياسا (قوله الميرة) بكسر
الميم وهو الظعام للجواب (قوله جمع عبر وهو الجمار) وعلى هذا أيضا
الفتح نادر لان اتباع العين للفاء انه ما هو في المؤنث والعير بمعنى الجمار ذكر
(قوله جمع عبر الذي في الكف أو القدم) أي العظم الناتئ الشخص
في وسطه ما اه دما مني وعلى هذا فليس فتح الياء من النادر بل من
المتقى اقوم لاه حينئذ كبيضة وجوزة (قوله ومن الضرورة) أي
الحسنة لان العين قد تسكن للضرورة مع الافراد والتذكير فجمع الجمع
والتأنيث أولى لثقلهما (قوله وحملت زفرات الضحى الخ) الزفرات جمع
زفرة وهي خروج النفس بأن تصريح (قوله أخو ييضات الخ) تمامه
رفيق بجمع التسكين مبعوض * أخو جمعني صاحب أي هو صاحب أي
كصاحب ييضات مدح جملة بما ذكره من وصفه لذكره العام المسمى بالظلم

جروا كما تقدم ومن الضرورة قوله * وحملت زفرات الضحى فاطمها * ومالي زفرات العشي يدان
وقول الرازي * قد تريح النفس من زفراتها * وقياسه الفتح ومن المنتمى الى قوم من العرب الاتباع في نحو
بيضة وجوزة من المعتل العين فانما الغة هذيل ومنه قول شاعرهم * أحويضات راتج متأوب

أى جملى فى سرمة سيرة كاطليم الذى له صفات يسرا لا ونهارا ليهل الما
و بماتة ررمه لم رد تغلظ من قال ان البيت فى وصف التظيم ورائع من وراخ
اذا ذهب وسار بالليل ومتأوب من تأوب اذا جاء أول الليل ورقبى جميع
التشكين أى عالم بهر بكه ما فى السر وسيرح أى حسن الجرى اه
زكريا بهر اختصار ورقبى من الرقبى (قوله وبلغتهم فرى) أى شاذا
كما قاله شيخنا السيد (قوله والجمع بالالف والتاء) كسنة وسنوات وكان
الانسب ذ كرمثال له (قوله من الم حذف اللام) سان لما يتم تقدم عليه
مرب بنبعيض (قوله يديان) يصح فتح الدال وسكونها بناء على القرآن
فى أصل يدوه يدى هل هو بفتح الدال أو سكونها وقوله يحلم بضم الميم وفتح
الحاء الممهلة وتشديد اللام المكسورة كما أنه شخنا عن شرح نوافع
الرخشرى للسعد وفى المصاحح حلتبه بالتشديد نسبة الى الحلم واسم الداعل
سمى الرجل اه وفى الصحاح انه اسم لهر أيضا وفى القاموس حلم تحلما
وحلاما كسكدا بابا جعله حلما أو أمرا الحلم

(جمع التكثير)

(قوله هو الاسم الدال الخ) قال البعض تبعنا شيخنا قدي قال هذا التعريف
صادق على جمع المد كالسالم فلا يكون ما هنا فان أخرج بأن تغييره لأخر
واحدة لا أصيغته ورد سنوات فى - والأأن يقال ذلك التغيير فى نية
الانفصال لا اعراب الكلمة بخلاف سنوات فليأمل اه وقوله ذلك
التعغير رأى الذى فى جمع المد كالسالم وقوله فى نية الانفصال أى فكاه
لم يلحق جمع المد كالسالم تغيير أصله وقوله لانه اعراب الكلمة أى لاجل
اعرام أى واعرام اعراض عليها الامتثال قال البعض ومع هذا فالتعريف
صادق على جمع المؤنث السالم اه وأما أقول الباء على قوله بصرة به
الآلة كما يفيد كلام الشارح بهد وحيد لا يرد الجمع ان التغيير فيها
لا تدخل لى الدلالة على الجمعية بل الدال ما لحقه من الزيادة وان لزوما
التغيير لا يقال يرد حيفد سنوات لان الدلالة فيه على الجمعية بما لحقه
من الزيادة لا نقول دلالة على الجمعية بالصيغة التى منها تلك الزيادة
(قوله الى ستة أقسام) بقی سابع وهو التغيير بالزيادة والنقص فقط

المتقى الى قوم ايضا شعر
طبيبات وامهلات باسكن
العين كما تقدم خاتمة يتم
فى التثنية والجمع بالالف
واتاء من الم حذف اللام
ما يتم من الاضافة وذلك نحو
فاض وتنج وأب وأخ ورحم
وهن من الاعماء الستة
تقول قاضيان وشجيان
وأبوان وأخوان ورحموا
وهنوا كما تقول هذا قاضيتك
وشجيتك وأبوك وأخوك
وسموك وهنوك وشديان
وأخاها وما لا يتم فى الاضافة
لا يتم فى التثنية وذلك شعر
اسم وابن ويدودم وحر وغد
وفم فتقول اسمان واسمان
وبدان ودمان وحران وغدان
ونسان كما تقول اسمك واسمك
ويدك ودمك وحرک وهدك
وذلك وشديان وغيان وأما
قوله يديان يضاهان عند محم
وقوله جرى الدميان بالخبر
البقي فضرورة

(جمع التكثير)

جمع التكثير هو الاسم
الدال على أكثر من اثنين
بصورة تغيير أصيغته واحدة

لفظا أو تشديدا أو قسم المصنف التغييرا ظاهرا الى ستة أقسام لانه ما بزيادة

كصنوعه وان أوبنقص كختمه ونظم أو تبدل شكل كأعد أو أسد أو بزيادة وتبدل شكل كرجل ورجال
أوبنقص وتبدل شكل كفضيب وقضب أو بين كغلام وغللمان وانما قلت بصورته تغيسير لان صيغة
الواحد لا تغير حقيقة (١٤٥) لار الحركات التي في الجمع غير الحركات التي في المفرد

وان تغيب المقتدر في نحو فلان
ودلاص وهجان وشمال
للحقيقة قبل ولم يرد غير هذه
الاربعة وذكروا في شرح
الكافية من ذلك عفتان
وهو اقوى الجاني فذه
الانفاط الخمسة على صيغة
واحدة في المفرد والجمع
ومذهب سيدي به انما جوع
تسكير فيقدر زوال
حركات المفرد وتبدلها بحركات
مشعرة بالجمع فقلت اذا كان
مفردا كقفل واذا كان
جمعا كبعد وعفتان اذا
كان مفردا كسرمان واذا
كان جمعا كغللمان وكذا
باقم ما وعدا الى ذلك انهم
نسوها فقالوا فليكن
ودلاص فعمل انهم لم يقصدوا
بما قصدوا انهم حجب بها
اشترك فيه الواحد وغيره
حين قالوا هذا حجب وهذا

وصكك ان لم يذكره لعدم وجوده فتدبر (قوله كصنوعه وصنوان) اذا خرج
مختلفان أو ثلاث من أصل واحد فكل واحدة منهن صنو والاشنان صنوان
بسر النون غير مذكور والجمع صنوان بضم النون بحسب
العامل مثبوت (قوله أو بين كغلام وغللمان) فان غلما نازيد في آخره ألف
نون ونقص منه الاف التي بين اللام والميم في غلام وتبدل شكله بكسرة فائه
واشرك عينه (قوله غير الحركات التي في المفرد) أي وانما يكون التغيير
حقيقيا اذا كانت حركات الجمع حركات المفرد ثم تبدلت فانه شيخنا وتبعه
البعض دفعوا القول سم لك أن تقول هذه المغايرة لا تمنع تغيير صيغة الواحد
حقيقة بل تتقدم فاعل الوجه أبقا لان لفظ الجمع غير لفظ المفرد
اه وفي الدفع نظر فتأمل (قوله ودلاص) بدل وصاده وعلته أي براق
يقال للواحد والجمع من الدروع (قوله وهجان) يقال للواحد والجمع
من الابل (قوله للخلقة) أي الطبيعة (قوله عفتان) بعين مهملة فضاء فوقية
وحكى ابن سيدي ناقة كز ونوق كزأي كمثرة اللحم وزاد ابن هشام امام
تقول هذا امام رهؤلاء امام وهذا ان امانا فتسكون الانفاط سبعة (قوله
كقفل) أي في أن حركته لا دلالة لها على الجمعية وكذا يقال فيما بعد
(قوله وكذا باقيا) فانما في حالة الافراد نظير لجسام وفي حالة الجمع نظير كرام
(قوله ودعاها) أي سيدي به الى ذلك أي كونها جوع تسكير ولم تكن مما
اشترك فيه الواحد وغيره كحجب (قوله مستغنيا عن تقدير التغيير) أي كما هو
شأن اسم الجمع فاللفظ حيث لم يشترك بين المفرد واسم الجمع لا يبينه وبين
الجمع دعما معني (قوله فان التغيير فيهما) أي بضميرين ثاني الاول وحذف
ألف الثاني (قوله فان تقدير عدمه لا يحيل بالجمعية) لانك لو قلت جفتان

١٩ صبان رابع جنب وهو لا حجب فالفارق عنده بين ما يقدّر تغييره وما لا يقدّر تغييره وجود
التنبيه وعدمها وعلى هذا مشي المصنف في شرح الكافية وخالفه في التسهيل فقال والاصح كونه يعني باب
فذلك اسم جمع مستغنيا عن تقدير التغيير * تنبيه * لا يرد على التعريف المذكور نحو جفتان ومسطفين
فان التغيير فيهما لا يدخله في الدلالة على الجمعية فان تقدير عدمه لا يحيل بالجمعية واعلم أن جميع التسكير على
نوعين جميع فله وجميع كثرة

يسكون القاء ومصطفين لتحقيق الجمعية أيضا قال شيخنا السكوني كلام
 ابن هشام في القطر وكلام الشيخ خاله ما يقتضي أن مثل جفقات وجبليات
 جمع تكسيرة فليسيراجع (قوله قد دلل جمع القلة الخ) فنفرد السعد
 المتعارفاني برجي القلة والكثرة بأن جمع القلة من الثلاثة إلى العشرة
 وجمع الكثرة من الثلاثة إلى ما لا ينهائي فالقرب بينهما من جهة النهاية
 لا من جهة البدء بخلاف ما ذكره الشارح قبل فعلى ما فرق به السعد تكون
 التباينة من جانب القلة عن الكثرة لا العكس اهـ ذكر ياقوت ابن قاسم
 وعن الطنبي أن كلام من الجمع يربط حقيقة على الثلاثة ونحوها وفي رد
 ما يخالف ذلك الشمس الأصماني في شرح المحصول وعلى ما ذكره من السعد
 والأصماني يدفع ما أورده على قول الفقهاء فحين أقرب دراهم أنه يقبل
 تقديره بثلاثة من أن دراهم جمع كثرة وأقله أحد عشر فكيف يقبل التفسير
 بالمجاز مع امكان الحقيقة (قوله إلى عشرة) بادخال القاية كما يعلم مما بيده
 (قوله بمجازا) أي أن كل المفرد الجمع مانأما إذا لم يكن له إلا جمع قلة أو جمع
 كثرة فلا يجوز لانه حينئذ من قبيل المشتك كاصماني في قول المصنف
 وبعض ذي بكثرة رضعاني وكما يصرح به كلام الرضى وغيره وعلى هذا أيضا
 يستدفع الإيراد المتقدم على القهاء في الأقارب دراهم نعم يبقى الإيراد في
 الأقارب يجمع كثرة لمفردة جمع قلة أيضا كالتياب والسيوف فيدفع بجماس
 عن السعد والأصماني (قوله أقلة) نون للضرورة لانه غير مصرف للعلية
 على الورد والتأنيث اهـ خاله وانزل أيضا غيره مصرف للعلية ووزن
 الفعل قال في التفسير واما ما اختصت هذه الاوزان الاربع بالقلة لانها
 لا تغر على لفظها نحو كليل وأجبال وأحيرة وصيبة بخلاف غيرهما من
 الجموع ونصغير الجمع يدل على التقليل اهـ وعلى الرضى بعلية استعمالها
 في تمييز الثلاثة وإثباتها فيه على سائر الجموع ان وجدت (قوله ثم قلة) ثم
 بمعنى الواو وقوله ثم أقلة ثلثة لغة في ثم (قوله جوع قلة) اعترض بأن جوع
 من ابسية جمع الكثرة وهو ما وقع على أربعة ألفاظ فكان المناسب
 التعبير ببناء القلة وأجاب ابن هشام بجوابين الاول أن مفرد جوع لم يجمع
 جمع قلة وحينئذ لم يستعمل جوع في القلة حقيقة الثاني أن التقليل هذه

قد دلل جمع القلة بطريق الحقيقة
 ثلاثة إلى عشرة ومعدل
 جمع الكثرة بطريق الحقيقة
 ما فوق العشرة إلى ما لا نهاية
 لم يستعمل كل منهما موضع
 الآخر مجازا كما سيأتي وللأول
 أربعة أمية وللثاني ثلاثة
 وعشرون ساء وقد بدأ
 بالأول فقال (أهله أقلة ثم
 فعله ثم ثلثة أفعال جوع قلة)
 أي كالحلقة والنفس وقتية
 وأهرا من * تنبيهات *
 الأول ذهب الفراء إلى أن
 من جوع القلة فعل نحو لم
 وفعل نحو تم وفعله نحو قلة
 وذهب بعضهم إلى أن منها
 فعله نحو رقة قلة اس
 الدهان وذهب أبو زيد
 إلى نصارى إلى أن منها أقلة
 نحو أصداء بقوله عنه أبو
 زكريا لتبريزي والتصحیح أن
 هذه كلها من جوع الكثرة
 * الثاني ذهب ابن السراج
 إلى أن قلة اسم جمع لا جمع
 تكسير وشبهته

الاقاط وأماموز ونامت فكمثيرة فالتعبير بجمع السكثرة بهذا الاعتبار
 (قوله أنه لم يطرده) أي في زينة مفرد شخص وص كقبية أخواته بل هو مفرد وعلى
 السماع (قوله يشارك هذه الابنية الخ) فيكون استعمالها في القلة
 حقيقياً وفي السكثرة مجازياً واستظهر الرضى تبعاً لابن خروف أن جمعي
 التصحيح لمطلق الجمع من غير نظر إلى قلة أو كثرة فيصالحان لهما ولي بهما
 اسوة وأما قول البعض الظاهر ما أشار إليه الشارح لأن اللفظ إذا دار بين
 الجواز والاشتراك كان الجواز أولى ففساداً لما ذكره في الاشتراك اللفظي
 والاشتراك هنا معنوي فعليك بالانصاف (قوله أو أضيف إلى ما يدل على
 الكثرة) أي ما يدل بالإضافة إليه على السكثرة وهو المعرفة مفردة أو جمعاً لأن
 بالإضافة إلى المعرفة نعم ما لم توجد قرينة تخصيص فاندفع ما ذكره شيخنا (قوله
 انصرف بذلك إلى السكثرة) استسكاماً بوجهين بما حاصله أنه وضع للقليل
 وهو من ثلاثة إلى عشرة فإذا اقترن بأداة الاستغراق ينبغي أن يكون
 الاستغراق فيما وضع له فجمع القلة بعد احتمالها لدون العشرة يصير بأداة
 الاستغراق متعباً بالعشرة ثم أجاب بما حاصله أنه وضع بوضع آخر أداة
 الاستغراق للسكثرة قال البعض وقد يقال دلالة على السكثرة حيث كان بالوضع
 لا بال بالإضافة وهو خلاف ما يدل عليه عبارتهم اه وهو ساقط لأن معنى
 كون الدلالة بال أو بالإضافة توفيقها على وجود أحدهما ليكون الواضع شرط
 في دلالة جمع القلة على السكثرة وجود أحدهما أو معناه أن وجود
 أحدهما علامة لتساوي كون هذا الجمع للسكثرة لأن الواضع وضع مع
 أحدهما للسكثرة وكل من المعنيين لا ينافي كون الدلالة وضعية كما هو واضح
 (قوله لنا الحفقات) جمع جفنة بفتح الجيم وهي القصعة والغرة يضم الغين
 المجمة جمع غراء وهي البيضاء عني (قوله وبعض ذي) أي بعض موزونات
 ذي (قوله جاء وضعاً) أخذته من التقييد به في المقابل ولو لم يقيد به بل عجم بأن
 قال وضعاً أو استعماله لم يرد على المصنف ما ذكره الشارح في التنبيه الثاني
 (قوله كالصفي) أصله صفوي اجتمعت الواو والياء وسبقت أحدهما
 بالسكون فقلبت الواو ياءاً وأدغمت في الياء وكسرت الفاء للتأنيب كزكريا
 (قوله لقرينة) وهي إضافة الثلاثة إليه في الآية دما عني (قوله وأصفاء)

إذا قرن جمع القلة بأل التي
 للاستغراق أو أضيف إلى
 ما يدل على السكثرة انصرف
 بذلك إلى السكثرة نحو أن
 المسلمين والمسلمات وقد
 جمع الأمرين قول حسان
 لنا الحفقات الغر يلعبن
 في الصفي * وأسافنا
 يقطرن من شجرة دما
 (وبعض ذي بكثرة وضعاً باني)
 أي بعض هذه الابنية يأتي
 في كلام العرب للسكثرة
 (كأرجل) في جمع رجل
 فانهم لم يجمعوه على مثال
 كثرة وأظيره عنى واعتناق
 وفؤاد وأفندة (والعكس)
 من هذا وهو الاستغناء ببناء
 الثرة عن بناء القلة (جاء)
 وضعاً (كالصفي) جمع
 صفاء وهي الصخرة المساء
 وكرجل ورجال وقلب وقلوب
 وصرود وصردان * تنبهم أن *
 الاول كما يغني أحدهما عن
 الآخر وضعاً كذلك يغني
 عنه أيضاً استعماله لقرينة
 مجازاً نحو ثلاثة قرو * الثاني
 ليس الصفي عما أغنى فيه جمع
 السكثرة عن جمع القلة لورود
 جمع القلة حكى الجوهرى وغيره بصفة وأصفاء

* راعى اناء اطلاق النورين في الجموع اذ يذكروا المفرد ثم يجمعون. يجمع على كذا وكذا او عكس المصنف
 واسطخ على ابي ذر كرا لجمع يقول هذا الوزن يطرد في كذا وكذا ولكن وجهه وقد شرع في ذلك على
 طريقة المذكورة فقال (لفعل اسماء مع عينا اهل) (١٤٨) وللمرأى اسماء ايضا يجعل

يعنى ان اهل لا اجمع
 القلة يطرد في نوعين من
 المفردات الاول ما كان
 على فعل شرطى ان يكون
 اسماء وان يكون صحيح الهمزة
 ففعل شرطى وكف ودلو
 وطى ووجه فنقول في هذه
 افعلس واكف وادل واظب
 واوجه واحترر وقوله
 اسماء المفعلة نحو ضخم فلا
 يجمع على اهل واما عسد
 واعبد فمفعلة الاسمية بقوله
 صعب عينا عن معتدل العبي
 نحو مات وبيت وثوب فلا
 يجمع على اهل وسد قياسا
 قواهم على اعي وقياد او سمعا
 قوله لكل دهر فدلست
 انواه وقوله كلهم افسد
 يضر بياية والثاني ما كان
 راعيا بارعة شروط ان
 يسكون اسماء وان يسكون
 قبل آخره مفعلة وان يكون
 مؤنثا وان يكون بلا علامة وقد

همزة آخره على وزن افعال وما يولد في بعض اشخ من هاء آخره
 فحزب كلابخني (قوله ان اصطلاح النورين) لعن المراد اصطلاح
 اكثرهم والاسماء لك المصنف طريقة جماعة منهم كإفاده السبوطى
 (قوله وعكس المصنف واصطلاح على ان يذكروا الجمع) أى اولوا ورتبة فقط
 كقوله لعن اسماء الخ لكن ماد كرهه الشارح عن المصنف اغلغى لانه قد
 يذكروا المفرد أو لاقط أو رتبة كقوله لعن فعل وفعله وعال له ما (قوله ولكل
 وجه) هو الاول ان المراد سابق على الجمع في الوجود ووجه الثاني ان
 الجمع هو المقصود بالذات لان الكلام فيه (قوله يعنى ان افعلا) كانه عليه منع
 صرف اهل له لمية على الزمة وزن الفعل كحزبنا عده (قوله فتقول في هذه)
 أى في جمع هذه (قوله واكف) أصله اكففت فقلت فسميت النساء الاول
 وأدعيت (قوله وادل واظب) أصله ما أدلو والظبي فقلت فسميت اللام
 والنساء كسرة والواو ياء وحدها الياء الاسمية في الظبي والمفعلة في
 أدلو على حد الحذف في فاص وغار وقولوا في أمة بفتح الهمزة والميم آمة همزة
 ما لم يفهم كسرة مفعلة وأصل أمة أموة وعلى وزن فعل لأن الياء
 في تقدير الانفصال ما دام جمع على اهل كان أصله أمة همزة مفعلة كسرة
 مفعلة مفعلة فإدلت الثانية هذا كما في آخرهم فعل به ما فعل بأدل فإدلى ملخصا
 (قوله فمفعلة الاسمية) في هذا الجواب دون أن يقول بشذوذها إشارة الى أن
 كل وصف علمت عليه الاسمية الطريقة هذا الجمع سم (قوله وشذو قياسا)
 أى لا استعمله الاكثر استعمله لا ومنه في القرآن واعينهم تفيض من
 الدم وتلد الالعب (قوله كالعتاق) بفتح العين المهملة وهى أى العز (قوله
 وعقاب) ضم العين المهملة (قوله فيقال فيها) أى في جمعها (قوله طبعال)
 بكسر الطاء (قوله وعناد) دعوى مفعلة ففوقية آخره ذال مهملة كسحاب

أشار الى شبه هذه الشروط بقوله (ان كان) أى الاسم الرامى (كالعتاق والذراع في) * المد
 وتأويت وعدا الاحرف) وشمل ذلك نحو عتاق وذراع وعقاب ويجب فيقال فيها أعنت وأذرع وأعقب وأعين
 فان كان الرامى مفعلة نحو نجا أو بلامدة نحو خصر أو مد كرا نحو حار أو بلامدة التانيث نحو سخنة
 لم يجمع على اهل ونذر من المذكور طبعال والمحمل وغراب وأغرب وعناد وأعتد وحنين وأجعد

وأنبوب وأنبوب وشدها * تنبيهات * الأول ما ذكرته من الشروط وغيرها مأخوذ من كلامه فقههم من تنبيهه بالعناق والمذراع (١٤٩) إن حركة الأول لا يشترط أن تكون فقهه ولا غيرها التمهيد بالمفروض

والمدكور وفهم من الطلاق
قوله في مد أن الاف وغيرها
من أحرف المد في ذلك سواء
وفهم الشرط الرابع وهو
التعريف من العلامة من قوله
وعد الأحرف اذ لو لا غرض
التعريف على ذلك لم تكن له
فائدة لانه صرح أولا بالرباعي
* الثاني مما حفظ فيه
أفعل من الائمة فعل نحو
حبيل واجبل وفعل نحو ضبع
وأضبع وفعل نحو قفل وأقفل
وفعل نحو قرط وأقرط وفعل
نحو ضلع واضلع وفعل نحو
أكمة وأكم وفعل نحو نعمة
وأنعم وفي فعل مطلقا أي
اسما وصفة نحو ذئب وأذئب
وجلف وأجلف فلا يقاس
عليه اولا لم يسمع في فعل بكسر
الفاء والعين ولا في فعل بضم
الفاء وفتح العين الا قواه
يجمع وأربع * الثالث ليس
بأثر صحيح الا طراد فعل
في فعل نحو قدم خلا فاليونس
ولا في فعل نحو ردر ولا في

العلة بضم العين كأي القاموس (قوله وأنبوب) بضم الهمزة وهو من
القصة والرح كعهماء دمايني ونظري القليل به بانه خساى والكلام
في الرباعي (قوله ونحوها) كتهاب وأنهب (قوله وضربها) أي كاطلاق حركة
الاول والطلاق المت (قوله نحو قرط واقط) صوابه نحو عنق وأعنت لان
القرط ساكن الراء لا يمتصمها اه شتواني (قوله ونحو ضلع) بكسر الصاد
المجمعة وفتح اللام وقد نسكن اللام وهي مؤنثة كذا في القاموس (قوله ونحو
الكفة) هي ما ارتفع من الارض وآكم بمدة الهمزة وأصله أأكم همزتين
ثابتهما ساكنة فقلت أأشا (قوله وفي فعل مطلقا) أي وحفظ في فعل
وخالف الشارح الأسلوب فلم يقل وفيه بل بالرفع عطفا على فعل في قوله من
والاسماء فعل تميم اعلى رجع قوله مطلقا الى فعل فقط (قوله الاقوام
ربيع وأربع) راجع للثاني والربيع بضم الراء وفتح الواو وحدة القصصيل ينتج
في الربيع كأي القاموس (قوله ونحو فندر) بكسر الفاء وسكون الدال
المهمل (قوله ولا مانبه) أي ما قبل فعل بكسر ففتح أي ما ذكره في التنبية
الثنائي وهو أربعة أوزان أشار اليها بالتمثيل حيث قال ونحو قدم الخ (قوله
نحو الألفراء) راجع للأوزان الستة (قوله وغير) مبتدأ وفيه متعلق بغير
ومن المثلثي بيان الغير مشوب بغير بعض فهو حال منه على مذهب سيدويه
او حال من ضمير غير المستتر في ردوا ما جعله ياناما لحالها كما اختاره شيخنا
وجزم به البعض فقيه نظرا ما أولا فلاه ليس المقصود هنا بيان ما اطرديه
افعل لانه تقدم بل يار غيره لانه المتكلم عليه هنا وأما ثانيا فلا ن ما اطرديه
افعل ليس الثلاثي فقط كما علم سابقا فتدبر واسما حال من ضمير أو ضميره
أو من المثلثي وبافعال متعلق بغير ويرد خبر غير (قوله وهو فعل الصحيح
العين) فيه خزانة لان الضمير راجع الى الاسم الثلاثي الذي اطرديه افعل
وهو غير مذكور في عبارة وان رجع الى قول المصنف ما افعل فيه مطرد
لزم تفكيك عبارة الشارح ولو قال وهو غير فعل الصحيح العين بارجاع الضمير

فعل شذو ضلع ولا ما ذبله شذوقه م وضبيع وغول وعنى خلافا للفرأ (وغير ما أفعل فيه مطرد) من الثلاثي اسمها بأفعال يراد بها أن أفعالا بطرد في جميع اسم ثلاثي لم يطرد فيه أفعل وهو فعل الجميع العيب

الى الاسم الثلاثي الذي لم يطر فيه الفعل لسكاب أول (قوله فأنذر ج في ذلك)
 اي في غير ما فعل فيه مطرد (قوله نحو باب الخ) ونحو يوم خمه ايام وأوله
 ايام فقلت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق احداها ما بالسكون (قوله
 وغير فعل) معطوف على فعل وحاصل ماد كره تسعة أوزان وعدتها في التوسيع
 تنافية باسمها ففعل بصم فتفتح به الما في التسهيل من ان جمعه على أفعال
 شاذ كجاسي (قوله عوصاب) بضم الصاد الملهمة كل طهر له قمار
 والعليط التديك في المصباح (قوله نحو رعل) بفتح الواو وكسر
 العين الملهمة كل وهو التيس الجبلي (قوله رطب) في كلام شيخنا فيما يأتي
 مانصه رطب عند سيدويه اسم جنس لا يتختم بالناع في المفرد تقول رطبة ام
 وتعليه مقصور بوحده في الجمع ومفردة نحو تمة ونظم فالاولي التعليل
 شد كبر خبر رطب فاهم (قوله من الوصف) كضخم وحن وقوله فاه
 لا يجمع على أفعال بل نحو هـ دس الوصفين يجمع على فعال بكسر الفاء كما
 سيد كره المصنف بقوله دس وفعلة فعال له ما قال الشاعر حاسمي كما
 اووسمي (قوله مما يأتي التنبية عليه) أي في التنبية الثالث (قوله
 ونادرا) أي شادا في فعل نحو رطب وربيع قال شيخنا يمكن أن يستعمل
 من كلام المصنف بدليل قوله الآتي وغالبا أغناهم فعلا في فعل قال الشاعر
 هناك وأشار بقوله غالبا إلى ما شذ من ذلك نحو رطب وارطاب اه وفيه
 أن مقابل الغالب قليل لاشاذة أمل (قوله لا يؤخذ من كلامه هنا) أي
 صريحا والأذن يؤخذ بفهوم المخالفة اه متنوع (قوله ماذا تقول الخ)
 الخطاب لعمرو بن الخطاب وكان قد جرس اشاعر الذي هو الحاطية وأراد
 بالافراخ الا ولاد وذو مرخ بيم وراصة وخني وخاه مجمعة واد كبير الشجر
 وزغب الحواصل بضم الراء وسكون الغني المجمعة تجمع زغباء كهمر وجراد
 من الرغب بالتحريك وهو أول ما بدت من الريش والشعر والحواصل
 جمع حوصلة الطير وقوله لا ماء أي لا ماء هناك ولا شجر قاله العيني لا تقهر
 الرغب بما مر فعبس القادر والا قول جمع زغباء كهمر وجراد وما ذكر
 يعلم فاد جعل البعض تبا العبد القادر الرغب بالضم فالكسكون جمع زغب
 بالتحريك وفي قول العيني وغيره أي لا ماء هناك ولا شجر منا فاد لتفسير ذي

فأنذر ج في ذلك فعل العتل
 نحو باب وثوب وسيف وغير
 فعل من أوزان الثلاثي
 وهي فعل نحو رطب وأخراب
 وفعل نحو رطب وأصلاب
 وفعل نحو رطل واجبال وفعل
 نحو رعل وأوطال وفعل نحو
 عضد وأعصاد وفعل نحو
 حنق وأعان وفعل نحو
 رطب وارطاب وفعل نحو
 ابل وآبال وفعل نحو راع
 وأضلاع واحترر وقوله
 اه من الوصف فاه لا يجمع
 على أفعال الامتناع
 سياتي التنبية عليه *
 تنبيهات * الاول جعل
 في التسهيل أفعالا قليلة
 في فعل المثل العبر نحو مال
 ومال ونادرا في فعل نحو رطب
 وربيع ولا زمان في فعل نحو
 ابل وغالبا في الباقي الشاذ
 لا يؤخذ من كلامه هنا حكم
 جمع فعل الصحيح العربي على
 أفعال وقد سمع منه قوله
 ماذا تقول لافراخ بذى مرخ
 زغب الحواصل لا ماء ولا شجر

وقوله وجدت اذا اضطررنا خبرهم * وزندك انقلب انزادها بجمع فرخ على أفراخ وزند على أنزاد
ومذهب الجمهور أنه (١٥١) لا ينقاس وعليه مشي في التوسيع وزند الفراء

الى أنه ينقاس فيما فاؤه همزة
تخو ألف أو واو نحو وهم
وظاهر كلامه في شرح
المكافئة موافقته على الثاني
فانه قال ان أفعالا أكثر من
أفعل في فعل الذي فاؤه واو
كوقت وأوقات ووصف
وأوصاف ووقف وأوقات
وذكر وأذكر وورع وأوعار
ووعد وأرغاد وهم وأوهام
فاستقلوا ضم عن أفعل
بعد الواو فعدلوا الى أفعال
كأعدوا اليه فيما عينه معتلة
وكأشد في المعتل أعين وأنوب
كذلك شد فيما فاؤه واو
أوجه هذا اللفظ بجر وفهم
قال ان المضاعف من فعل
كأذي فاؤه واو في أن أفعالا
في جمعه أكثر من أفعل كعم
وأعمام وجد وجداد ورب
وأرباب وبر وأرباب وش
وأشنان وفن وأفنان وفن
وأذن هذا أيضا لفظه *
الثالث تماحقظ فيه أنفعال

مرخ يواد كثير الشجر فتأمل (قوله وزندك) بفتح الزاي وسكون النون
وهو العود الأعلى الذي يندرج به النار والزندة بالهاء العود الأسفل كذا
في المعين والتصریح (قوله بجمع فرخ الخ) والقياس فيما أفرخ وفراخ
وارز وزياد (قوله أكثر من أفعل الخ) يقتضي ان أفعل في واري انفاء كثير
وهو منافي لقوله آخراشد فيما فاؤه واو واجه هذا هو الحامل للشارح
على قوله هذا اللفظ بجر وفه وأما جواب شيخنا عن الثاني بان أكثر بمعنى
كثير فيمنافيه اقترانه بجر وأما جواب البعض عنه بان معنى أكثر من أفعل
أكثر بالنسبة اليه فغير دافع (قوله وعمر) كصعب وزنا ومعنى مصباح
(قوله وعسد) يعين مجسمة ساكنة وهو الة في أي الذي يتقدم بضمها بطنه
(قوله كأعدوا اليه فيما عينه معتلة) أثقل الضمة على حرف العلة (قوله أوجه)
أي وكان من القياس جمعه على أفعال ليسكن المسموع كثير أوجه وأوجه
فألقى يقتضيه صليعه أن القياس يقتضي جمع وجهه على أفعال لان جمعه على
أفعال واقع في استعمالهم حتى يرد اضراض البعض تبعاً لشيخنا بانه لم يسمع
أوجه فتأمل (قوله وفن) هذا عود الة مجسمة الواحد وجاء القوم قد ادا بالضم
مع التخفيف والتشديد فاذا أي فرادى مصباح (قوله نحو هضبة) بضاد
مجمعة ساكنة فوحدة الجبل المنبسطة على وجه الارض والاكمة القليلة
النبات والمطر وجمعها هضاب مصباح (قوله نحو فضوة) بكسر النون
وسكون الضاد المججمة الهزيلة من النوق زكريا (قوله نحو بركة) بضم
الموحدة وسكون الراء (قوله نحو غرة) بفتح النون وكسر الميم نوع من البط
(قوله وقالوا) أي شذوذاً ووجه الشذوذ في جلد وحرأسمه وأصفان (قوله
وقاط) قال في المصباح القاط خرقعة رضة يشدها المغر ووجهه قط
مثل كلب وكتب وقط الصغير بالقاط قطاً من باب قتل ثم أطلق على
الجبل فقيل قط الأمير قطاً من باب قتل ادا شد يديه وربطه بالحبسل اه

فعل بمعنى فاعل نحو شمشيدوا ثماد وفاعل نحو جاهل وأجهال وفعل نحو جبان وأجبان وفعل نحو
عبدوا أعداء فعله نحو هضبة وأهضاب وفعله نحو فضوة وأنشاء وفعله نحو بركة وأبراك والبركة طائر
من طير الماء وفعله نحو غرة وأغار وقالوا جلف وأجلاف وحر وأحرار وقاط وأقاط

وَنُشَاءُ وَأَعْبُدُ وَأَعْبُدُ خَيْرُهُ وَأَخْرَجُوا دُورًا وَذُرِّيَّةً رَاضَةً وَأَهْلًا مَرْضِيًّا مِنَ الْعَنَاقِبِ ثَلَاثٌ
وَقَالُوا يَا أَيُّهَا الْمَوْتُ لِمَ مَيِّتَ وَمَيِّتَ وَكُلُّ ذَلِكَ (١٥٢) شَاذٌ لَا يَنْبَغِي عَلَيْهِ (وَعَالِيَا)

(قوله وغناء) بغير محجمة مضبوطة قاء مثله لها الشمر ورق شجر حياظ
وبذلك (قوله واغدير) قل في الجماع القيد التعرّية ثم قال والاغدير
لوسنان المائل الغني (قوله وخريدة) بفتح الخاء المحجمة المراءاة الحنة
ودت الحياء والغدراة والمؤنثة التي لتغيب (قوله وذوطة) قال المصنفين
بذل محجمة مضبوطة فواو ساكنة نطاء هـ هـ عـ عـ شـ كـ بـ و صـ فـ راء الظهور
اهـ و يقتضى منيع القاء وس ا ب يفتح المذال وسكون الواو وقول البعض
بـ كـ سر المذال المحجمة وفتح الواو وغيره واو ولو ا ح د هـ الضبطين (قوله
أعضاهم ده لا الخ) ذكر هذا الجمع هنا مع جميع كثرة لاهما كاهـ و
المطرده في هذا اللون ودون افعال استدراكه على قوله وغيره ما أفعل المحجمة
في دهـ (قوله شيخا راءهـ) هل شمل نحو عمر وأدقيقه ماـ على عمره
واذا بـ وأقول راءهـ المسمى وس عـ قيل على السهل يجمع اندد على اذان
كما يجمع صرد على صردان (قوله في سرد) بالصاد ما هـ هـ والراء طائر ضخيم
الرأس يطارد العصافير قل هو أول طير صام لله تعالى (قوله وفي حمز)
ماخيم والراء المذال المحجمة قاء الجوهرى ضرب من القار (قوله وفي نفر)
مانون والعبي المحجمة والراء جمع بقرة قال الجوهرى كهـ صـ زـ و طـ و طـ
كلهـ صافير حمز ما فـ راءهـ تصريح بـ و لـ زـ كـ راءهـ و انصقور (قوله وكثرة
هنا غيره و بـ ذـ ثـ) بهـ ا هـ هـ غـ فـ و نـ جمع في وزن مفرد كونه أكثره
من غيره وأكثريته فيه دليل المراد فيه فتعليل البعض كذا المـ الشارح ما
الاعاء في الغالب لا يستلزم الا حـ راءهـ شروع (قوله وثالث مفعلة) غير متعين
بل يصح أن يكون مضافا اليه (قوله وبالمذ الثالث) كفاي نسـ و هو الواو
لما قدمه من كون ثالث مفعلة وفي نسـ و بمذ الثالث وهي مخا فـ لـ قـ ا فـ مـ هـ
وكذا ما في نسـ و بالمذ الثالث ولعل نكتة الخاطفة للاشارة الى جواز كون
التركيب انصافيا (قوله متعجب) وقياس جمعه انصحاء وتصاح (قوله وعقب)
وقياس جمعه أعقب وعقبان (قوله فذبح) بكسر الهمزة وسكون المذال

من اللاتني وبالمثل الثالث من اعماري عنه ولا يجمع شيء من ذلك على افعلة الامس من قولهم تهيج واشتد رهوسة وعقاب واعتبة رهو وثوق وقدره وأندسه وهو لاني

وجاز وأجوزة وليس مده ثالثة

والجائز الخشبة الممتدة
في أعلى السقف ومما شذ من
ذلك مما لم يستكمل الشروط
فيحفظ ولا يقاس عليه قواهم
نجدوا بنجد وضاب وأصلبة
وباب وأبوية ورمضان وأرمضة
وعيل وأولة وخزة وأجرة
ونضيضة وأنضة وقن وأئنة
ونخال وأخولة وقفا وأقضية
والجزرة صوف شاة بحجوزة
والنضيضة المطرة القليلة

(والزمة) أى الجمع على أفعله

(في فعال) بالفتح (أو فاعل)

بالكسر (مصاحبي تضعيف

ارواعل) فالاول نحو نباتات

وأبنة وزمام وأزمة والثاني

نحو قباء وأقبية وائنة

وشذ من الاول عنان وعن

وحجاج وحجج ومن الثاني

قواهم في جمع سماء بمعنى

المطر سمي وسمع أيضا اسمية

على القياس وسيأتي تعيين

كلامه هنا بما ذكرته في قوله

ملم يضاعف في الاعم

ذوالالف (فعل) يضم الفاء

وسكون العين جمع كثرة وهو

على قسمين قياسي وسماعي

الوجهة وهو السهم قبل ان يراش ويقاس جمعه قدح وأقداح (قوله وحاجز)
يجمع أوله وزاى آخره (قوله بنجد) يفتح النون وسكون الجيم وهو ما ارتفع من
الارض (قوله وعيل) يفتح العين الماهلة وتشديد التهمة المكسورة فواحد
العيل وقياس جمعه عيلا ييل (قوله وخزة) بكسر الجيم (قوله ونضيضة) بنون
مفتوحة وضادين مجتمعين ووجه شذوذ جمعة على أنضه ياذنه على أربعة
أحرف أصريج (قوله فالاول) وهو المضاعف والمضاعف الثلاثي ما كان عينه
ولامه من جنس واحد أصريج (قوله بنحو نباتات) بنحو حدة مفتوحة ففوقيتين
متاع البيت (قوله وأبنة) أسله أبنة فالتثنية مثلان فثلاث حركات أولها إلى
الساكن قبله ثم ادغم أحد المتلئين في الآخر وكذا يقال في أربعة ونحوه (قوله
والثاني) وهو مثل اللام بأن تكون لامه ياء أو واو (قوله عنان) بكسر
العين الماهلة ما يقاد به الفرس ويفقه السحاب كما في المصباح والمراد هنا
المكسور كما يؤخذ من قول الدماميني في مبحث فعل يفتح تين وينذر عن جمع
عنان بالكسر ووطط جمع ووطاط يفتح الواو (قوله وحجاج) يفتح الحاء
وكسرها ويجمع بين العظيم الذي ينبت عليه الحاجب ذكر ذلك الجوهرى
ذكر يا (قوله يجمع المطر) أى ليكون مذكرا (قوله سمي) يضم السين وكسر
الميم وتشديد التهمة كما ضبطه الشارح بخطه أصله سموى فعل به ثم تقدم في
الصفي وهو أعلم أن نحو سبيل وطريق ولسان وسلاح مما يذكر ويؤنث فان
اعتبرنا أنه كبير قيل في جمع القلة أسبله وأطرقة والسنة وأسطفة وان اعتبر
التأنيث قيل في جمع القلة أسبل وأطرق وأسن وأسلج والبعبع يقع على
الذكر والأنثى سمع صرعت بهى فيقال صلى الاول أربعة وعلى الثاني
أربع فارضى (قوله وسيأتي تعيين كلامه هنا بما ذكرته في قوله الخ) فهم شيخنا
وتبعه البعض أن مراده بما ذكره فيما يأتي الطراد جمع فصيل وفصول
المضاعفين ككسر ير وذلول على فعل بضمين لاهى أنعله ثم اعترضه بأنه
لا حاجة إلى هذا التقيد لاختلاف كلام المصنف هنا عنه لأنه قال في فعال
أو فعال فكلامه ليس الا في ما ذكرته أب فيضرج المضاعف الذى مده ياء أو
واو ويمكن أن يكون مراده بما ذكره هنا في جمع عنان على عين وجماع
على حجج ووطاط على ووطط شذوذ أى أن ما ذكره المصنف هنا من لزوم

لما منع في الحلقة نحو أكر
للعظيم الكثرة وأذر
ورثا وعقلاء فنقول فيها
كرو وأذرو رتق وعمل مان
كانا منفردين لما منع في
الاستعمال خاصة فتعرجل
آلى وامرأهجزاء لم يقولوا
رجل أهجز ولا امرأة ألباء
في أشهر اللغات في الطراد
فدل حينئذ خلاف نص في
شرح الكافية على الطراد
وتبعه الشارح ونص في
التسهيل على أرفع لافيه
محفوظ والحال هنا يوافق
الاول * تسهيات * الاول
يجب كسر فاء هذا الجمع
فيما عتبه بياض كسويض لما
سند كرفي التصريف *
الثاني يجوز في الشعر ضم
عينه بثلاثة شروط صحة
عينه وصحة لاداء وعدم
التضعيف كقوله
وأسكرتني ذرات الاعين الجبل
وهو كثير فإن اعتلت عينه
شذو بياض وسود أولاه نحو
عبي وعشوا وكان مضاعفا
نحو رجم جمع أعرج يعرج المضم

* الثالث من قسم الهماعي من هذا الجمع فواهم بدنة وبدن وأسود وأسودقف (قوله

أفعل في فعال أو فعال المضاعف ليس على الحلاقة بل مقيد بغير هذه الثلاثة
لورود جمعها على فعل بضمين شذوذا كما يؤخذ من قول المصنف بعد دمام
يضاعف في الاعم ذوالالف (قوله لنحو أكر) قال ابن هشام يستفي منه
أجمع وأكعب وأتبع وأبضع فاهم التزوي في جمعها أجمع السلامة ولا يجوزون
نكسبها ولم يستعمل المصنف لقلتم سيبويه (قوله وصفين متقابلين) أي
أحدهما للذكر والآخر للأنثى (قوله وصفين منفردين) بأن يكون للذكر
أفعل وليس للأنثى فعلا أو بالعكس (قوله للمانع في الخلقة) بأن تكون خلقة
الذكر أو الأنثى غير قابلة للتوصف (قوله للعظيم الكثرة) بفتح المكاف
وسكون الميم وهي شقفة الذكركر (قوله وأذر) بفتح الهاء مرة المددودة والمحال
الهمزة لتعظيم الادارة بضم الهمزة وسكون الدال وهي الخصبة المتشعبة
(قوله ورثاء) راء ففوقية تصاف من الرتق بالتحريك وهو انسداد الفرج
بالهم (قوله وعقلاء) بعين همزة فقاء من العفل بفتح العين والقاء وهو شئ
يجمع في قبل المرأة يشبه الادارة للرجل تصریح (قوله آلى) همزة مدودة
ثم ألف بعد اللام أي كبير الالبية والاصل أي همزة قبل ثانيته ما سكت
وتخفية بعد اللام فقلبت الهمزة الثانية القاء وكذا التخفية للخر كما
وافتح ما قبلها (قوله عجزاء) بالجيم والزاي أي كبيرة العجز (قوله في أشهر
اللغات) وحكي امرأة ألباء ورجل أهجز فعلى هذا يقال رجال آلى ونساء آلى
ورجال عجز ونساء عجز تصریح (قوله يوافق الاول) قال المرادى ما نخص
كلامه بالمتقابلين أحدهما من المثال لم يستقم لحسروج المنفردين لما منع في
الخلقة فتعين التعميم اه قال سم وماذا دعاه من عدم الاستقامة ثم وعلاه
إذا خص كلامه بالمتقابلين كان في المفهوم تفصيل وذلك جائز اه لكن لا يخفى
أن عدم التخصيص أولى (قوله ذوات الاعين النحل) بنون وجيم جمع نجلاء
وهي العين الواسعة (قوله وثنى) بكسر المثناة وفتح النون مع القصر كذا
في التصريح والفارسي ثم حكى الفارسي قولاً بأنه بثـديد الاء التخصبة
كصبي والذي في الدمامي أنه بضم المثناة وكسرها مع اسكان النون فيه ما
وسيد كرا الشارح أنه الثاني في السيادة (قوله عجيمة) بعين همزة مفتوحة

بضم السين من قسم الهماعي من هذا الجمع فواهم بدنة وبدن وأسود وأسودقف (قوله

قوله)

بضم السين من قسم الهماعي من هذا الجمع فواهم بدنة وبدن وأسود وأسودقف (قوله

وبزل وعانذ وعوذ وحاج و حج وأطّل وظلّ وفوق وفوق والفوق الصفدة الصباحة والفوم الغمام والعمية
 النخلة الطويل والاطل بطن القدم والعائد النساء القرية العهد بالنجاح (وقوله جمعاً بفعل يدرى) فاعلة
 مبتدأ أخبر يدرى وجمعاً (١٥٥) مفعول ثان يدرى أى من جموع: القلة فاعلة كما عرفت ولم يطرّد

في شيء من الابلية بل محفوظ
 في ستة أوزان فاعيل مخصوص
 وصيغة وفعل شذو في وقتية
 وفعل نحو شيخ وشيخة ونور
 وثيرة وفعل نحو غلام وغلة
 وفعل نحو غزال وغرلة وفعل
 نحو شى وثنية والثنى هو
 الثاني في السيادة ومرجع
 ذلك كله المنقل لا القياس
 كما أشار إليه به قوله بفعل
 يدرى * تنبيهان * الأول
 فائدة قوله جمعاً المتعريض
 بقول ابن السراج المنب عليه
 أول الباب ولذلك لم يفعل مثل
 هذا في غيره من جموع القلة
 إذ لا خلاف فيها * الثاني
 لوقدم قوله وقوله جمعاً بقوله
 يدرى على قوله فعل نحو
 آخر وجهر المكان أنسب
 لتوالي جموع القلة (وفعل

لاسم ر باعى بدم * قدز يدقبل
 لام اعلا لا فقد. مالم يضاعف

(قوله وبازل) بجموعه ثم زاي يقال بعر بازل وناقه بازل إذا انشق ثابهما
 وذلك في السنة الخامسة وربما كان في الثامنة وقوله وبزل في القاموس أن
 بازل لا يجمع على بزل ككاتب يعني بضمين وهذا يضعف ما قاله الشارح من
 جميع بازل على بزل بسكون الزاي لجواز أن يكون سكونهما للتخفيف والاصل
 الفهم كسكون كاتب ورسول ونحوهما كذا قال شيخنا والبعض اسكن قول
 الفصاح يجمع حاج على حج مثل بازل وبزل وعانذ وعوذ وبؤيد كلام الشارح
 (قوله وعانذ) بالذال المججمة (قوله وحاج) بحاء موهلة وجمع مشددة من حج
 السكبية (قوله وأطّل) بفتح الهاء و الظاء المججمة ونشديد اللام ولا وجه لما
 نقله شيخنا عن الشارح وأقر من ضبط اللام بقوله بالفتح إلا أن يدعى أنه في
 الأصل وصف فيجوز من الصرف لا وصف في الأصل ووزن الفعل (قوله
 وفوق) بنون وثاقين على وزن سبور (قوله وثيرة) وأصله ثورة قلبت الواو
 ياء لانكسار ما قبلها (قوله الثاني في السيادة) كالوزير بالنسبة للسلطان
 (قوله النعر يضيقول ابن السراج) أنه اسم جمع وقد حصل النعر بض
 بقوله في النظم أول الباب جموع ثلة فكانه خشي هنا الغفلة عن ذلك سم
 (قوله المنب عليه) يحتمل منا وهو ظاهر ويحتمل من المصنف فالمراد المنب
 عليه تعريضاً ولا يخفى بعده (قوله من جموع القلة) يقول منه أنه قال مثل
 ذلك في بعض جموع السكبية وهو كذلك كقوله وفعل جمعاً لفعله عرف (قوله
 لا اسم ر باعى) مذ كرا كن أو مؤنثا (قوله بئد) الباء للصاحبة وجملة قدز
 قبل لام نعت للثوب جملة اعلا لا فقد نعت للام (قوله في الاعسم) أى
 في الاستعمال الغالب المطرد (قوله نحو قضيب الخ) من هنا وما تقدم به لم أن
 نحو قضيب وعمود وسمار يطرّد في جمعه كل من فعل وأفعله (قوله نحو قدال)
 للذكر وهو يفتح القاف والذال المججمة جماع مؤخر الرأس ومعهذا العذار

في الاعم ذوالانف) أى من أمثلة جموع السكبية فعل بضمين وهو يطرّد في اسم ر باعى جملة قبل لانه صحيح
 الكلام وهو المراد بقوله اعلا لا فقد فاعلا لا مفعول مقدم فان كانت مسندته ياء أو واو لم يشترط فيه غير الشروط
 المذكورة نحو قضيب وقضب وعمود وسمار وان كانت ألفاً اشترط فيه مع ذلك أن لا يكون مضاعفاً نحو
 قدال وقذل وسمار وجر وحار بزا لا اسم عن الصفة فأنما لا يجمع على فعل وشذ في وصف على فعال

لما في الخلقه هو أكر
لما في الكثرة وأدر
ورثا وعقلاء فتقول فيها
كر وأدر ورتق وعلم
كنا منفردين لما في
الاستعمال خاصة فتخرج
آلى وامرأ أنجزوا فلم يقولوا
رجل أنجز ولا امرأة ألباء
في أشهر اللغات في الطراد
فدل حينئذ خلاف نص في
شرح الكافية على الطراد
وتبعه الشارح ونص في
التسهيل على أنه فعلا فيه
محفوظ والملاءمة هنا بواقي
الاول * شبهات * الاول
يجب كسر فاء هذا الجمع
فيما بينه ياء وتوحيض لما
سبكر في التصريف *
الثاني يجوز في الشعر ضم
عينه بثلاثه شروط صحة
عينه وصحة لاده وعدم
التضعيف كقوله
وأسكرت ذرات الاله النجل
وهو كثير فان اعتلت عينه
تخويض وسود أولاده نحو
عوى وعوا وكان مضاعفا
نحو غر جمع أغر لم يجر الضم

* الثالث من قسم السماعي من هذا الجمع

وهو سبق وتي وثي وعو وعو وعوم ونحوه وجمعهم وعوم وبارز

أفعله في فعال أو فعال المضاعف ليس على الإطلاق بل مقيد بغير هذه الثلاثة
لور ووجعه أهل فعل بضمين شذوذ كما يؤخذ من قول المسقف بعد مدح
بصاعف والاعم والالاف (قوله لنحو أحر) قال ابن هشام يستثنى منه
أجمع وأكث وأتبع وأبصع فاهم التزويج وجهه أجمع السلامة ولا يجوزون
تكبيرها ولم يستثن المضعف لقلتها سبيل (قوله وصفين متقابلين) أي
أحداهما لئلا كروا الآخر لئلا ثبت (قوله وصفين منفردين) بأن يكون للذكر
أفعل وليس للثؤث فعلاء أو بالعكس (قوله لما في الخلقه) بأن تكون ذمة
المد كروا المؤنث غير قابلة للأوصاف (قوله لعظيم الكثرة) بفتح الكف
وسكون الميم وهي شقة الذكركر (قوله وأدر) بفتح الهمزة المدودة والفتح
الهمزة لعظيم الادرة بضم الهمزة وسكون الفال وهي الخمسة المتشعبة
(قوله ورتقاء) راء ففوقية ففاه من الرق بفتح القحير يشوه وانسداد الفرج
بالهم (قوله رعتقلاء) بعين همزة ففاه من العقل بفتح العين والقاء وهو شئ
يحتج على قبل المرأة يشبه الادرة للرجل تصریح (قوله آلى) همزة مدودة
ثم ألف بعد اللام أي كبير الالبية والاصل أي هم مرتبين ثانياً مما سبكر
ونحنه بعد اللام فقلبت الهمزة الثانية الساكنة والفتحة لتحررهما
وانفتاح ما قبلها (قوله أنجزوا) بالجمع والراي أي كبيرة النجز (قوله في أشهر
اللغات) وحكي امرأة ألباء ورجل أنجز فعلى هذا يقال رجال آلى ونساء آلى
ورجال أنجز ونساء أنجز تصریح (قوله يوافق الاول) قال المرادى في شخص
كلامه بالمتقابلين أحدا من المثال لم يستقم نظرو ج المنفردين لما في
الخلقه فتعين التعيين اه قال سمر ما ادعاء من عدم الاستقامة وزعلاه
ادأخص كلامه بالمتقابلين كان في المفهوم تفصيل وذلك جائز اه لكن لا يخفى
أن عدم التخصيص أول (قوله ذوات الاعين النجل) بنون وجمع جمع فجلاء
وهي العين الواسعة (قوله وثي) بكسر المثناة وفتح التوت مع القصر كذا
في التصريح والفارسي ثم حكى الفارسي قولاً بأنه بتشديد الباء التخصيص
كسبي والمذني في المامني أنه بضم المثناة وكسر هاء مع اسكان التوت فيه ما
وسبكر الشارح أنه الثاني في السيادة قوله عجمة) بعين همزة مفتوحة

(قوله)

الجمع فوله يذنه وبدن وأسد وأسد وصف

وبزل وعائد وهو حجاج ورج وأظن ونظن ونق ونق والقوق الضفدعة الصريحة والعموم انهم اجمعية
الفتحة الطويلة والاطل بالان القدم والعاثا النساء القرية العهد بالناسج (وقوله جعلا ينزل ينزى) فتحة
مبتدأ خبره يدري وجعلا (100) مفعول ثان يدري أى من جموع القلة فعلة كعرفت ولم يطرده

في شئ من الابلية بل يحفظ
في سنة أو زان فعيل نحو صي
وصبية وفعل نحو قتي وقتية
وفعل نحو شيخ وشيخة ونور
وثيرة وفعل نحو غلام وطفلة
وفعل نحو غزال وغزاله وفعل
نحو شئ وثنية والثني هو
الثاني في السيادة ومرجع
ذلك كله النقل لا القياس
كما أشار اليه بقوله بفعل
يدري * تنبيهان * الاول
قائدة قوله جعلا التعريض
بقول ابن السراج المنبى عليه
أقول الباب ولذلك لم يقل مثل
هذا في غيره من جموع القلة
اذلا خلاف فيها * الثاني
لوقدم قوله وقلة جعلا بفعل
يدري على قوله فعل نحو
أجر وجر السكان أنسب
لتوالى جموع القلة (وفعل

لاسم رباعى بمد * قدز يدقبل
لام اعلا لا فقد مالم يضاعف

(قوله وبازل) بموحدة ثم زاي يقال بعير بازل وناق بازل اذا انشق ثايب ما
وذاك في السنة التاسعة وربما كان في الثامنة وقوله وبزل في القاموس أن
بازل يشجع على بزل ككتب بعني بضمين وهذا يضعف ما قاله الشارح من
جمع بازل على بزل يسكون الزاي لجواز أن يكون سكونه للتخفيف والاصل
الضم كسكون كتب ورس ونحوهما كذا قال شيخنا والبعض يسكن قول
الشارح بجمع حاج على حج مثل بازل وبزل وعائد وقد يؤيد كلام الشارح
(قوله وغائلا) بالذال المججمة (قوله وحاج) بحاء مهيمة وحجم مشددة من حج
الكعبة (قوله والظ) بفتح الهمزة والظاء المججمة وتشديد اللام ولا وجه لما
نقله شيخنا عن الشارح وأقره من ضبط اللام بقلة بالفتح إلا أن يدعى أنه في
الاصل وصف فيخرج من الحرف للوصف في الاصل ووزن الفعل (قوله
ونقون) بنون وفتحة على وزن صبور (قوله وثيرة) وأصله ثورة قلبت الواو
ياملا نكسار ما قبلها (قوله الثاني في السيادة) كالأوزير بالنسبة للسلطان
(قوله التعريض بقول ابن السراج) أنه اسم جمع وقد حصل التعريض
بقوله في النظم أول الباب جموع قلة فكانه خشى هنا الغفلة عن ذلك اسم
(قوله المنبى عليه) يتحمل مزاوه وظاهره يتحمل من المصنف فالمراد المنبى
عليه تعريضه ولا يخفى بعده (قوله من جموع القلة) يفهم منه أنه قال مثل
ذلك في بعض جموع الكثرة وهو كذلك كقوله وفعل جعلا للفتحة عرف (قوله
لاسم رباعى) مذكرا كذا أو مؤنثا (قوله بمد) الأباء لها صاحبة وجلة قدز
قبيل لام نعت للوجه لا اعلا لا فقد نعت للام (قوله في الاعصم) أى
في الاستعمال الغالب المطرد (قوله نحو قضيب الخ) من هنا وما تقدم يعلم أن
نحو قضيب وعمود وسمار يطرده في جمعه كل من فعل وأفعله (قوله نحو قدال)
للمذكور وهو بفتح الصاد والذال المججمة جاع مؤخر الرأس ومعهذا العذار

في الاعصم ذوالالف) أى من أمثلة جمع الكثرة فعل بضمين وهو يطرده في اسم رباعى جملة قبل لانه صحيح
اللام وهو المراد بقوله اعلا لا فقد فاعلا لا مفعول مقدم فان كانت مسندة ياء أو واو لم يشترط فيه غير الشرط
المذكور نحو قضيب وقضب وعمود وعمودان كانت ألفا الشرط فيه مع ذلك أن لا يكون مضاعفا نحو
قدال وقدل وسمار وسمار واحترز بالاسم عن الصفة فانما لا يشجع على فعل وشذ في وصف على فعال

تخو صناع وصنع وفعل تخو نامة كمناز ونوق كمنز وكى ابن سبده أن من العرب من يقول فوق كمنز أو
 الافسراد بكمنز من باب دلاص وقد سبق الكلام عليه أول الباب وعلى فعل تخو نغير ونذر ويرد عليه
 قول لاجمى مفعول تخو سبور وغفر وانه يطر دفيه فعل تخو صبر وغفر وسأنى التنبية عليه واحتمل بال باعى
 من غير تخو نال وفيل وسور وتخو قنطار وقطير وعصفورة لا يجمع على فعل شئ منها واحتمل بال منع
 الحالى منه فانه لا يجمع على فعل وشئ غرة وغرر بكونه قبل الام من تخو دائق وعيسى وموسى فلا يجمع على
 فعل وبهجة الام عن المعناها بحسب ما وكسائه فانه لا يجمع على فعل (١٥٦) وبعدم التضعيف لى ذى

من الفرس خلف الناصية تصرح (قوله تخو ستاع) بفتح الصاد المهملة
 المرأة المتعنتة ما صنعتها النساء (قوله ويرد عليه الخ) أجاب عنه سمي بأن
 مبهوم قول المصنف لاسم تفضيلا فلا يعترض (قوله لاجمى مفعول) بن
 بمعنى فاعل كما عبر به ابن المصنف سم (قوله وسأنى التنبية عليه) أى
 فى التنبية الرابع (قوله غناب) بكسر الغين المهملة دما سنى (قوله روطاط)
 براو متوحدة وطاه من هملتين وهو الضعيف تصرح (قوله مثل أمان) هى
 أنش الحبر (قوله وقلاص) بفتح القاف الناقصة الشابة (قوله وكلاهما يطر دفيه
 فعل) للناسب فاء التفرع (قوله فظاها رطلانه) أى حيث قل لاسم
 رباعى الخ فاه شامل لفتوح الاول ومكسورة ومفعولها أو حيث قل
 ذوالالف من غير تقييد (قوله فاه مثل بقراد الخ) أى وكل من قراد وكراخ
 مفعول الاول والكراخ بكف وراه وعين مهملة فى الغنم والبقرة
 الوطيف فى الفرس والبقر وهو مستند الساق يذ كر ويؤث والجمع
 أكرع ثم أكرع والكراخ أيضا اسم لجماعة الخيل اه زكريا (قوله أغر
 الثنايا) أى أيسه أحم من الحمة وهى لون بين ادمية والمكته ودون
 الحوة كفى العاموس وفيه أن الدهمة الداود والكهمة مشدة الحرة الحوة
 سواد الى خضرة أو حمرة الى سواد والثلاث جمع لتدعى الجمعة الركبة فيها
 الاسنان والدولك جمع سواك والاسنحل بكسر الهاء مرة والهاء الهمة

الاف عن تخو نبات وزمان
 فان قياسه أفعلة كما سر وشد
 صنان وعى وحجاج وحجج
 ووطاط ووطط كما أشار اليه
 بقوله فى الأعم وفه من
 تخصيص ذلك بذى الالف
 أن المضاعف من ذى الياء
 تخو سر يروى الواو وتخو لول
 يجمع على فعل تخو سر وذل
 * تنبيهات * الاول لافرق
 فى الاسم الرباعى الجامع
 للشرط بين أن يكون مذكرا
 كما مثل أو وتماثل أنان
 وأنن وقلاص وقلاص وكلاهما
 يطر دفيه فعل * الثانى
 مامدته ألف على ثلاثة أقسام
 مفتوح الاول ومكسورة
 ومفعولها أما الاول والثانى

فعل فيها مطرد وتقدم تنيله ما وإنما شالت فظاها رطلانه هنا الطردة فعل فيه
 وبه صرح فى شرح الكافية ما نه مثل بقراد وقد وكراخ وكراخ فى المظرد وتبعه الشارح وذكرى التسهيل
 أن فعلا نادر فى فعال وهو الصحيح فلا يقال فى غراب غراب ولا فى عقاب عقب وإذا قلنا بالمراد فطرط
 أن لا يكون مضاعفا كما شرط لثانى أخويه * الثالث يجب فى غير الضرورة تكبير غير هذا الجمع إذ
 كانت واو التخو سوار وسور ومن شاء فى الضرورة قوله أغر الثنايا أحم الثنايا * يحسبها سواك لا أحم
 ويجوز تكبيره فيه ان لم تكن واو التخو قنل وجر وان كانت ياء كسرت الفاء عند التكبير فتقول

في سبيل سبل وسبل فان كان مضاعفا لم يجر نسكية لما يؤدى اليه من الادغام ونذر فوهم ذباب رذب والاصل
 ذبب * الرابع فعل يطر في نوعين أحدهما المتقدم والآخر وصف على فعل لا بمعنى مفعول نحو صبور
 وصبر فان كان بمعنى مفعول لم يجمع على فعل نحو ركوب ولم يذكره هنا فلوهم أنه غير مقبس وليس كذلك (وفعل
 جمعا نعرف ونحو كبرى) (١٥٧) أى من أمثلة جمع الكثرة قول بضم ثم فتح و يطر

في نوعين الأول فعلية بضم
 الفاء اسماء نحو غرة وغرفة وغرف
 فان كان صفة كتره كالم
 يجمع على فعل وشذوهم
 رجلهم ورجالهم *
 الثاني الفاعلى نبي الاول
 نحو الكبرى والكبر فان
 لم يكن أنشأ الأفعال نحوهم
 ورجع لم يجمع على فعل
 * تنبيهات * الاول أدخل
 بالشرائط السبعة في فعله وهو
 شرط كاعرفت وأما شرائط
 كون فعلى أنشأ الأفعال فاعطاه
 بالمثال * الثاني اقتصر هنا
 وفي السكينة على هذين
 النوعين وقال في شرحه بعد
 ذكرهما وشذوهم سري
 ذلك يعنى فوسلا وزادش
 التسهيل نوعا ثالثا وهو فعلية
 اسماء نحو جمعة وجمع فان

ادغام سبيل وسبل وسبل (فوله في سبيل) سبيل مفعلة
 مكسورة كما في خط السبوطى لكن قال في إصاح السبيل بالفتح ضرب من
 الشجر له شوك * وكذلك الدمايني (فوله سبل) أى بضمه بن سبل أى
 بكسر فسكون (فوله فان كان مضاعفا) مقابل لمخوف تقديره هذا أى تسكين
 عين الجمع اذ لم يكن مضاعفا (فوله ذباب) بذال محجمة معصومة وموحدة
 (فوله ولم يذكره) أى النوع الآخر (فوله شذوهم) بضم فسكون وهو
 من يضل عنه كثيرا أو ما يضل عنه ومن يضل كثيرا (فوله جمعة) بضم
 الموحدة الشجاع الذى لا يدري من أين يؤتى زكريا (فوله همى) بضم
 الموحدة وسكون الهاء اسم ثبت معروفا كافي القاموس (فوله يعنى فعلا)
 تفسير الضمير في شذوهم وهو فعلية (أى بضمه بن) بضم الشين
 المججمة واللام الاولى رقله رهن السبعة أى في حاجتها (فوله وجمعوا
 مكانها افتحة) - واء عندهم في ذلك الاسم والصفة كما قاله أبو الفتح والشوليين
 (فوله هذا النوع رابع) قد يجب عن هذا الرابع بان الجمع فيه نحو قول عن أصله
 شذوهم والى الكلام في الأصل سم (فوله كفالواى رؤيانوبة) بنون ثم موحدة
 وفيه مع ما قبله انفسهم رب (فوله رؤى) كهوى لانه لابل الاء ألفا
 لغيره أو اذ افتح ما قبله (فوله يجعل رؤى ونوب) الظاهر ونوبا بالنصب
 كما في بعض النسخ عطا على مفعول يجمع لسكنه رفع رؤى ونوبا على
 حكاية حال الرفع (فوله بما يحفظ ولا يقاس عليه) لان رؤيا ليست أنشأ
 أنهل ونوبة مفعولة الاول والكلام في معصومة ومثله جمع قرية على قري

كل صفة نحو امرأته وسلا وهو السبعة لم يجمع على فعل واستعمل بعض التميميين والسكانيين ضم عين فعل
 في المضاعف وجمعوا كلام افتحة فتا الواحد وذلك بدل جدد وذلك في النوع رابع على هذه اللغة يطر فيه
 فعل * الثالث اختلاف في ثلاثة أنواع آخر أولها فعلى مصدران نحو رجى وثانها أفعلة فيما تازمها ووسا كثة نحو
 جوزة ففاسه الفراء في هذين النوعين فتقول في جمعهما رجع وجوز كفالواى رؤيانوبة رؤى ونوب
 وغيره يجعل رؤى ونوب مما يحفظ ولا يقاس عليه

وصورة وذرية وعدو وحدة أو والتشع الجلد البالي والهـ دم الثوب الخاق * الثالث لا يكون فعل ولا فعال
 لما فاء بهاء الاماندر كجاء رقاله في التسهيل واليعار جمع يرو يعرف واليعر الجدي يربط في الزينة للاسد (وقد
 يعني بعده) أى فعلة بالكسر (١٥٩) (على فعل) بالضم قال في شرح السكاكية رقدنيوب فعل من فعل

وقل عن فعل فلا قول ككلمة
 وحلى وحلية وحلى والانساني
 كصورة وصورة وقوة وفوى
 (في نحو ورام ذواطر ادفعله)
 فعلة مبتدأ خبره ذواطر اد
 أى من أمثلة جمع الكثرة
 فعلة بضم الفاء وهو مطررد
 في فاعل وصفا المذكر عائلي
 معتل الالام نحو ورام ورماء
 وقاض وقضاة وغاز وغراء
 وقد أشار الى ذلك بالتمثيل
 فخرج نحو مشتر وواد
 ورامية وضار وصف أسد
 وضارب فلا يجمع شئ من
 ذلك على فعلة وشذ كى
 وكما وباز وبزاة وهادر
 وهدر وهادر الرجل الذى
 لا يعتبه كماندر غوى وغواة
 وعربان وعراة وعدو وعداة

وصورة) بضم الصاد المهملة (فوله الثوب الخاق) بفتح الخاء أى البالي
 (قوله لا يكون فعل) أى بكسر ففتح ولا فعال بكسر الفاء (قوله الاماندر كجاء)
 راجع لقوله ولا فعال فقط قال اللام مبنى وتخصيص المصنف لفظه يعار
 بالتمثيل يدل على انه لم يسمع في فعل (قوله جمع يعر) بفتح التحتية وسكون
 العين المهملة (قوله وقديوب فعل الخ) قال الفارسي ولعل هذا خاص بما
 لاه بياء أو واء (قوله وحلى) أى بضم الالام وكسرت أيضا على القياس
 (قوله وصور) أى بكسر الصاد المهملة وضمت أيضا على القياس (قوله
 وفوى) أى بكسر الفاء وضمت أيضا على القياس (قوله نحو ورام ورماء
 وقاض وقضاة وغاز وغراء) والاصل فهن رمية وقضية وغزوة فلبت الباء
 والواو ألفين لخر كهماء وانفتاح ما قبله وما قبلها فاعلة بفتح الفاء فوان
 الفتحمة وتلت ضمة لافرق بين معتل الالام وصحبهما أنصريح (قوله وضار)
 بفتح الضيف الراء كقاض من الضراوة لا بتشديد هاء من الضرر والا كان صحيح
 الالام (قوله وباز) أى لانه اسم لا وصف (قوله وهادر) بدل دهملته وقوله
 وهدره أى بضم الهاء وسيندكر الشارح انه يجمع على هدره بكسر هاء أيضا
 وفي القاموس أنها تنفتح أيضا فوسى مثلثة (قوله وهو الرجل الخ) ويطلق أيضا
 كفى القاموس على اللبن الذى خسر أعلامه وأسفله رقيق (قوله كماندر غوى
 الخ) انظر لم يقل وغوى الخ (قوله وعدو وعداة) عندي فيه نظر لجواز
 أن يكون العداة بضم العين جمع عاد لا جمع عدو وحسبى يكون مما ندر بل قال
 بذلك غير واحد في نحو قول الشاعر

ورذى ورذاة (وشاع نحو
 كامل وكله) أى من أمثلة
 جمع الكثرة فعلة بفتح

لا يه مدن قوى الذين هم * سم العداة فاف الجزر
 كأمرو وكذا يقال في قوله غوى وغواة وعربان وعراة (قوله ورذى) براء
 فزال مججمة ففتحية مشددة فوزن فعيل وهو البعير المنقطع من الاعياء ومن

الفاء وهو مطررد في فاعل وصفا المذكر عائلي صحيح الالام نحو كامل وكلمة بار وبرة وقد أشار أيضا بالانال
 الى الشروط فخرج نحو حذر وواد وحائض وسابق وصف فرس ورام فلا يجمع شئ منها على فعلة وشذ سيد
 وسادة وخبيث وخبثة وبر وبرة وناعق ونعسة وهى الغربان * تقيه * لا يلزم من كونه شائعا

أن يكون ما رداً فكان الأحسن أن يدخل كذا المشخو كمل وكلة (فعل) لوصف كفتيل وزمن * وهالك وميت مع
أى من مثله جمع الكثرة فعلى ودوسطر فى وصف على فعيل (١٦٠) بمعنى مقول دال على ذلك

أو توجع أو أشفى نحو قيل
وقضى وجرح وجرحى رأسه
وأمرى ويحبل عليه
ما أشبهه فى العى من فعل
كزمن وزمنى وداعل كالمث
ودل على وفعل كيت وموق
وفعيل لأبغى مقول
كمريض ومرضى وفعل
كأحق وحق وفعل
ككران وسكرى ومهزأ
حزوة والساق وترى
الناس سكرى وما هم
بسكرى وما سوى ذلك محفوظ
كقواهم كيس وكيسى فله
أبغى فيه ذلك المعنى وسنان
درر وأسنة درى ومثله قوله
أنى امرؤ من عصبة سندية
درب الأسنة كل يوم تلاق
(أفعل - ما مع لا مفعول
والوضع فى فعل وفعل فم)
أى من مثله جمع الكثرة
قوله ودولاسم صحيح اللام
على فعل كثيراً ودوح
ودرجة ركوز وكرز ودرب
ودية وعلى فعل وفعل فليلا
فلاؤل نحو غرد وغردة
وزوج وزوجة والساق نحو

قرد وقردة وحمل وحملة والحمل الضب وهو محفوظ فى هذا كيتعطف على غير ذلك كقواهم لغد الأول
الأنثى كزرد وقواهم دأرد ودرة واحترز بالميم من العفة وتدرى فى عجب علة والصح الهم من نحو ضرر وظى

ونحن فلا يصح مع شيء من ذلك على فعلة (وتفعل انما فعل وفاعله * وصفين نحو عاذل وعاذله) أى من أمثلة جميع
الكثرة فعل وهو مطرد في وصف صحيح اللام على فاعل أو فاعلة نحو عاذل وعاذله وعاذلة وعاذله واحترز
بوصفين من اليمين نحو حاجب العين وجائزنا البيت فلا يصح معان على فعل (ومثله) أى مثل فعل (الفعل ل
فما ذكرنا) أى فى المذكر خاصة فيطرد فى وصف صحيح اللام على فاعل نحو عاذل وعاذله ويندر فى المؤنث كقوله
أبصارهم إلى الشبان ماثلة (١٦١) وقد أراه من غير صداد وتأوله بعضهم على أن صداد

فى البيت جمع صادق جعل
الضمير للإبصار لانه يقال
بصر صادقاً يقال بصر حاذ
(ودان) أى فعل وفعل
(فى المعنى لا مادراً) نحو فاز
وغزا وغزاه ويندر أيضاً فى
سحل وسحل وسحل وفى نفس
نفس ونفس ويندر فعل
أبصارى نحو أعزل وعزل
وسرور وسراً وخريدة وخرد
* تنبيه * سعى فى التسهيل
المعنى اللام منه ما قلناه

وما بعده نادراً (فعل وقلة
فعال لهما) باطراد اسمين
كانا أو وصفين نحو كعب
وكعب وصعب وصعب
وقصعة وقصاع وخدلة
وخدال (وقل فيما عتبه الياء
منهما) أى نحو ضيف

الأول ويجعل المنفصل فى غير مضموم الفاء لتمييز القليل من التبادر
والمعدوم فانهم (قوله ونحن) بكسر النون وسكون الحاء المهملة وهو وعاء
اليمين (قوله صحيح اللام) خرج معناها كرام وقاض (قوله نحو حاجب
العين وجائزنا البيت) احتراز بالاضافة عن حاجب بمعنى مانع وجائزنا بمعنى
مارة فانهم ما وصفان فيقال فيهما ما يجب وجوز (قوله غير صداد) فيه الشاهد
لانه جمع صادق بناء على أن الضمير للتسوية (قوله نحو غزا وغزا) والاصل
غزى وقلت الواو ألفا التحركها وانفتاح ما قبلها (قوله فى سحل) يفتح السين
المهملة وسكون الحاء المهملة وهو الرجل الدل كذا فى الفارضى (قوله ويندر
فعل أيضاً) قيد بفتح على اشارة الى ان فعلا لم يأت فى ذلك * (قوله فى نحو
أعزل) بعين مهملة وزاى وهو الذى لا سلاح له (قوله وسرور وسراً)
شبط الاول فى نسخهم مز بعد واو ساكنة والثانى بفتح ز بعد الراء وضبط
الاول فى نسخ أخرى بواو مشددة بعد الراء والثانى بألف بعد الراء ومحدوفة
لانتقام اسما كثة مع النونين بعدهما وعلى كل فوزن الاول فعول بفتح الفاء
والثانى فعل الا أن لام الثنائى على النسخ الاولى ثابتة وعلى النسخ الاخرى
محدوفة لانتقام اسما كتين وأما سرى فوزن فعال فيجمع سار كفى كلام
ابن النانطم لاجمع سرى فلا يخالف بين كلام الشارح وكلام ابن النانطم
(قوله وخريدة) بفتح الحاء المهملة يقال امرأه خريدة أى حسنة أو ذات
حباء أو خرداء كما تقدم (قوله وخدلة) بفتح المعجمة ودال مهملة أى عثمة
الساقين والذراعين (قوله وضعية) بضم المعجمة وتحتية وهى العتمة

٤١ صبان رابع وضياف وضبعة رضى باع * تنبيه * قل أيضاً فيما داؤه الياء منه ما ومن القليل
قواهم فى جميع يعر ويعرة يعار كما تقدمته وقد ذكره فى التسهيل وشرح الكافية (وفعل أيضاً له فعال * ما لم
يكن فى لانه اعتلال) أى يطرده فعال أيضاً فى فعل نحو جعل وجهه لوجهه وانما يطرده فعال فى فعل
بشرط ثلاثة الاول أن يكون صحيح اللام فلا يطرده فى نحو فتى والى ذلك أشار بجوز البيت والثانى أن
لا يكون مضعفاً فلا يطرده فى نحو طلال والثالث أن يكون اسمها لا صفة

فخو بطل والى الثاني الاشارة بقوله (أو بئس خدفاً) وأما الثالث فذكره في التسميل (ومثل فعل ذواتنا) منه نحو فعله فيجمع على فعال لما مراد نحو رقة ورقاب وبشرط فيها ما يشرط في فعل (وفعل مع فعل) أي يطرد فيها أيضاً فعال (فامل) نحو قدح وقداح ورغ ورماح وبشرط لاطراد فيها أن يكونا تاسمين كما مثل اخترازا من نحو حلف وحلو وبشرط في تاسمها (١٦٣) أن لا يكونوا وري

(قوله نحو بطل) مثال للصفة (قوله منه) أي من فعل أي على رزبه بدون التاء وأشار به الى أن مراد المصنف ذواتنا المراد من الفعل لا مطاق ذى التاء ولم يصرح المصنف بذلك إلا كالأصل في رشح الراد ما دفع اعتراض ابن هشام بأن ظاهر التنظيم يقتضى أن ما قبله التاء فهو كعمل في أنه يجمع على فعال وألم يكن وزن فعل بدون التاء (قوله نحو فعله) كان عليه أن يقول وهو فعله (قوله نحو قدح) بكسرة فكون وهو التسميل قبل أن يراش كما مر (قوله كدى) هو التفسير الشامى وهو غير المذكور وقاس جمعه أمداً (قوله ورد) أي بالمراد أخذنا من قوله كذلك في إنشاء أيضاً المبرد (قوله وأضييه) اعترضه ابن هشام بأن المصنف نطق بفعلان ممنوعاً من الصرف وفعلان الممنوع من الصرف ليس له إلا أنثى واحدة وهي فعلى كالأل صرف وليس له إلا أنثى واحدة وهي فعلانة وأجاب بأن مراده فعلان من حيث هو وإنما نطق بممنوعاً من الصرف لعليته على الورك وزيادة الالف والكون في بعض النسخ أرائيه بأر التي بمعنى الواو (قوله نحو خصمان) يقال رجل خصمان الحشا وخصيص الحشا أي خصام البطل (قوله لا يطرد فيها) أي في المد كوراة (قوله يقتضى الاطراد) به صرح في العدة كما قاله السيوطى (قوله والزى) أي بالنسبة أصيغ المذكر للإبساى التخصيص اسم وسيتبر التارح اليه (قوله أنى) بالقوة يجوز في جواب الامر والياء اشباع أى تمت بحق الغنة (قوله لا يجاوز الم)

المدى كورت ولا يأتى اللام كدى (وفى فاعيل وصف فاعل ورد) أيضاً فعال (كذلك في إنشاء) أي أنثى (مبيل يعنى فاعيلة) أيضاً المبرد بشرط صحة لاها نحو ظرف وطراب وطريقة وطراف واحترز من فاعيل وصف مفعول وإنشاء نحو حرج وجريئة ولا يقال فيها جراح والاحترار بجهة اللام من نحو روى وقوة فلا يقال فيها اتواى (وشاع) أى كثر فعال (فى وصف على فعلانة) بفتح الفاء (وأضييه) أى أضيى فعلان ومما فعلى وفعلانة نحو فعلان

وفضاب وفضبي وغضاب وذمات وذمام (أو وصف) على فعلانة بضم الفاء (ومثله) إنشاء فعلانة (نحو خصان وخصاص وخصاصة وخصامص تنبيه) أنهم بقوله وشاع أنه لا يطرد فيها وهو ما صرح به في شرح المكافئة وكلامه في التسميل يقتضى الاطراد (وأنزه) أى فعلا (فى) نحو طوبى وطوبى لى (المراد بمحمود ما كان عليه من احوال واولاده من فاعيل يعنى فاعل وفاعلة) أنما فاعل هو أطوال ومضى الزوم أنه لا يجاوز في نحو طوبى وطوبى لى إلا الى التخصيص نحو لم يأت وطوبى لى تنبيه (نما تصح عما تقدم أن فعلا لا يطرد في ثمانية أوزان فعل كصوب وفعلة كفعلة وفعل كجبل وفعل كقوة وفعل كذئب وفعل كرمح وفعل وفاعلة وشاع في خمسة أوزان فعلا كفعلا

كوض وشذ فزوج في فصح ومشروط في فعل بأن لا يكون عينه واوا أيضا كقول ولا لا منه ما كذا
ولا يكون مضاعفا نحو وشذني في توى (١٦٤) ومنه قالت خلت اليا مصر أو قبا

المقترح الفاء الصحيح الذي يجمع على فعال وقول وفي كلام أبي حيان أن
العرب إذا جمعت على واحد هما أو على غيرهما من أبنية المجموع اتبع
واو لم يثبت عن العرب فيه شيء جمع على واحد من أبنية التخيير ويؤخذ
منه أنه إذا جمع فيه غير قياسي امتنع لطق قياسي وهو أحد قولين
المصدر الوارد على خلاف قياسي وهو نظير ما نحن فيه أنه لم يثبت
هم الجماعة من الناس (قوله وشذني) بضم التون وكسر الهمزة وشذبه
المتبينة أسله توى اجتمعت الواو والياء الخ وقوله في توى بضم التون
وكسر الهمزة (قوله يا مصر) بفتح ياء رسامه جمع أصغر وهو حبل
فصير بشذني أسهل الجاء إلى وشذ (قوله باله لمني) أي مع ضم أولهما وأما
الحص بفتح الحاء معجمة مضبوطة وصاده حلة فليثبت من القصب أو اليث
بفتح ياء بفتح الحاء كذا زح في جمع على فعال كذا قول يزيد بفعال فقال
خصوص وخصاص قاله في القاموس (قوله وهو الورس) يقال الزعفران
صاح (قوله من أفراد فعول) يعني من مفرداته ولو عبر به لكان أوضح
(قوله وشجن) بضم شين معجمة وفتح الجيم الحاجة حيث كانت والجمع شجن
والشجن أيضا الحذر والجمع أشجن كذا (قوله ونجب) بفتح نون وقال
مهلة مفتوحة من موحدة الحظر وأثر الجرح إذا لم يرتفع عن الجلد كذا
(قوله وليايد كرضه الخ) تركيب فاسد دلالة الحينية لا تدخل الأصل
ض (قوله يشيران عدم الحارده غالب الخ) وقد لا يشيران عدم الحارده كما
في قوله بعد وشاع في حوت وقاع فاعلة لا مطرد في نحو حوت ونحو وقاع ولم
يشرا المصنف إلى عدم الحارده التي (قوله وأنحو قول أولي) أي كذا
(قوله يعني له فعول) هذا الحل يقتضي أن ضميره له الفعل وأنه غير مبتدأ
محدوف أي له فعول وهو خلاف ما تقدمه الشارح فأنزل (قوله في العال)
ينبغي حذره فال مصنف لم يتعمل مثل هذه العبارة في غير المطرد أصلا
فاعرفه فاعلم عفا عنه (قوله على ما هو دين من صتيه) منه قوله أول
السياق لفعل اسماء مع عينا أو قل فإن أفعل مطرد في فعل اسماء صحيح العين

والأوى حفيرة حول
الحياة ثلاثية له المطر
وشذ حص وحصص والخاص
باله ملتب وهو الورس
(وهل له) فعل مبتدأ وله
حذيره والضمير لمفعول أي
معدل من أفراد فعول نحو
أسد أو ود وشجن وشجن
وبدب وبذرب ود كرود كور
تنبهات في الأول ترد
كلام المصنف في أفعال
متيسر في فعل أو نحو
خفي في التسهيل على الأول
وفي شرح الكافية على
اثنائي وبه جزم الشارح
وطاهر كلامه هنا موافقة
التسهيل فله لم يذكر في هذا
النظام غالبا إلا المطرد ولا
يدكر غيره بشرا إلى عدم
الحارده غالبا مبتدأ ونحو
قل أو بدرو أو ما قول الشارح
ويحفظ فعول في فعل ولذلك
قال يعني المصنف وفعل له
به معنى له فعل ولا يقبده
بالحارده لم أنه محمول فنية
نظرا لأن مثل هذه العبارة

انما يستعملها المصنف في الغالب في المطرد على ما هو دين من صتيه الثاني اذ انما
نقول لا مقبس في فعل فذلك بشرطين أن يكون اسما أو أن لا يكون مضاعفا فلا يقال

في التسهيل على ثلاث مراتب
مقبس في الاوزان الاربعة
المذكورة في النظم بشرطها
المذكورة وسهوا في ما حل
ومضا غير مضاعف كراد
ولام مثل العين كقامم نحو
شاهد وشهد وفي نحو فصل
وفوج وساق وبدره وشعبة
وقفة وشاذ في نحو طربف
وانسة وحص وأسيئة

(ولانفعال فعلان حصل)

أى من أمثلة جمع السكون
فعلان بكسر الفاء وهو مطرد
في اسم على فعال نحو غراب
وغربان وغلام وغلمان
وتقدم عند قوله وغالبا
أغناهم فعلان في فعل
التنبيه على اطراده في فعل

نحو رد صدر دان (وشاع)

أى كثر فعلان (في حوت

وقاع مع ما ضاهاهما) من
كل اسم على فعل أو على فعل
وارى العين فالاول نحو
حوت وحيتان ونون ونبتان
وكوز وكيزان والساني نحو
قاع وقيعان وتاج وتيجان

اتفاقا كما سبق (قوله في مصم) بفتح النون والصاد المهملة المرأة
المتوسطة بين الصغر والكبر (قوله في الاوزان الاربعة) صوابه الخمسة
(قوله وفي نحو فصل) بفتح الفاء وسكون السين المهملة هو الرجل الرذل الذي
لا مروءة له ووجه شذوه كونه صفة (قوله وبدره) بفتح الواو وسكون
الدال المهملة عشرة آلاف درهم وقياس جمعه ابدار بكسر الواو وحدة (قوله
وشعبة) بشين مجتمعة فعين مهملة كما بخط الشارح وهي يضم سكون القطعة
وفي بعض النسخ بسين مهملة مفتوحة وقاف ساكنة وهي الخشعة وولد
النسابة أو ساعة تولد وسقوب الابل أرجلها اجمع مقب بفتح فسكون فقول
البعض وفي نسخة مقب بسين مهملة فقف مفتوحتين وهي الرجل خطأ
من وجهين فقف به (قوله وقفة) بضم القاف وتشديد النون وهي أعلى الجبل
(قوله وشاذ) هذابئة بمعنى أن الشاذ غير المعموع ويمكن أنه أراد بالشاذ
ما خالف القياس مع قلة والمعجم مع ما خالف القياس مع كثرة كالألبعض (قوله
وانسة) ضبطه الاساقطى بفتح الهزرة والنون والسين المهملة ضد الوحشة
قال شيخنا ورأيت بخط الشارح علامة المذع على الالف فتكون آنة كفاجمة
اه (قوله وحص) بالهمزة من مضموم الاول كما مر (قوله وأسيئة) بفتح
الهزرة وكسر السين المهملة وبعد التثنية نون قال في القاموس والقوم
قوى الوتر وسير من سبور تصفر جميعا ناسها أو غلمانا اه والتبع بكسر النون
وسكون السين المهملة آخره عين مهملة سير ينجع عريضا على هيئة أعنة
البحال يشده الرجال قاله في القاموس فقول البعض هي سير من سبور الوتر
تخلط (قوله على فعل) أى يضم فسكون أو على فعل أى بفتحين (قوله
وارى العين) راجع لكل من فعل بالضم وفعل بفتحين فألف قاع وتاج
وجار منقلبة عن واو مفتوحة (قوله وحيتان) أصله حوتان قلبت الواو واياء
لوقوعها بعد كسرة ومثله نبتان (قوله ونون) هو الحوت (قوله في الاول من
هذين) مفهومه أنه غير مطرد في الساني ومرجح كلام ابن المصنف أنه مطرد
فيه أيضا وأما كلام المتن فلا يقتضيه الاطراد وان زعمه بعضهم لما صرح
به الشارح من أنه لا يلزم من الشبوح الاطراد (قوله وقل في غيرهما)

وجار وجيران تنبيه هو مطرد في الاول من هذين كما صرح به في شرح السكافية واقتضاه كلام التسهيل

(وقل في غيرهما) أى مجئ فعلان في غير ما ذكر قبل يتعظ ولا يقاس عليه فن ذلك في الاسماء

فتارة وان وسوار وسيران والوارد طبع قرا الوشر وغزال وغزلان وغرف وخرق وخرق وخرق وخرق
والطام ذكرا النعام وحائط وحيط ونفوة ونوان وعبد وعبداد وبركة وبركان والبركة بانهم
اسم لبعض طير الماء وقصبة وقصبان والقصة بانفتح الامة في الاوسان شيخ وشيخان وتنجاع وشجعان
تنبية مقتضى كلامه هنا وفي شرح السكاكية وعليه مثنى الشارح (١٦٦) ان فعلا لا يطردي في فعل

صحيح العين تكرب وحرمان
واح واحد وان مقتضى
كلامه في التسهيل المراده
فيه والحرب ذكر الحباري
(وعلا لا حماره مبالا في فعل)
عربيل العين فعلا في فعل
أى من أمثلة جمع السكون
وعلا بضم الفاء وهو مقبس
في اسم على فعل نحو رطن
وطنان وطهر وطهر ران أو
فعل نحو قضيب وقضبان
ورغيب ورغفان أو فعل
صحيح العين نحو كرو وكران
وجر وجلان وجر بقله
أما نحو ضخم وجبيل
وبطل وبقله غير مع العين
نحو قود فلا يجمع ثنى معها
على فعلا * تنبيهات الاول
ذكر المصنف في شرح
السكاكية وتبعه الشارح
في أمثلة فعل نحو جندع
وجذعان وذكر في التسهيل
أن فعلا يحفظ في جندع ولا
يقاس عليه لانه صفة الثاني

أى عـ برنجـ وت وحوتـع وأورد عليه ابن هشام أريد حل في الغير فقال
بالعلم وفعل بضم ففتح مع أن فعلا لا يطردهما كما ذكره المصنف وأجاب
اسم أن الفـ برعام محصور بـ بوى هذين يدل قوله ولا فعلا فعلا في فعل
وقوله وغالنا أغناهم فعلا في فعل (قوله قنو) قال في النقصان والقنو
بالسكون والضم واقتنا بالسكون والفتح السكاكية جمعه أقتنا وفتنا
وقيان مثلي اهـ (قوله وسوار) بكسر الصاد المهملة وقضم أيضا لكسر
جمع المصنوع على فعلا مطرد كما علم عامر (قوله وحليم) بفتح الفاء الموحدة
(قوله وبركة) بضم الواو (قوله والنضفة بالفتح) أى بفتح القاف وفتح
النضاد الموحدة وفتح الفاء (قوله لا يطردي في فعل) أى بفتح ثنى صحيح العين أى
كما لا يطردي في فعل بفتح ثنى مع العين كقاع وناح كما تقدم (قوله كخرب)
بفتح الخاء الموحدة والراء (قوله وأنخ واخوان) أصل أح آخر بفتح ثنى
حدفت اللام اعتباطا وطاهره أن أخا يجمع على اخوان مطلقا ونقل
العارض عن بعضهم أن الانخ في السب يجمع على اخوة وفي الصداقة على
اخوان ولا يرد عليه اسم المؤمنون اخوة لأن المعنى كاخوة وكلامه أغلبي
(قوله والحرب ذكر الحباري) حتى بذلك لسكونه في الحرب تصريح (قوله
وفعلا لا مما الخ) اعترضه ابن هشام بأن الومف الجارى مجرى الاسم
كلاسم نحو عبد وعبداد وبأن تقييده فعلا لا الساكن العين الامية
والحلافة فمبالا فعلا المتحركة العين بفتح ثنى عدم اشتراط الامة في
الاحسين وليس كذلك لاشتراطها في الثلاثة كما صرح به في التسهيل
وشرح العمدة وأجاب اسم عن الاول بأن قوله اسماسادق بما كتبت
اسمية بالغلبة وعن الثاني بأنه حذف التقييد مما بعد الاول دلالة تقييد
الاول عليه (قوله وفعل) وقف عليه بالسكون على لغة ريمة (قوله نحو
قود) بفتح ثنى وهو النقصان (قوله لانه صفة) هذا بسبب الاسل ثم غلبت

أنتفى كلامه أن نحو قود وبذل وان غير مقبوس وصرح في شرح السكاكية بأنه قليل لكنه
في التسهيل عدده من لا يبرر الثالث اتفقوا بكلامه أيضا أن فعلا لا تحذف نحو وسيف وقوس

وقام عرسه بل لانه لم يشرط محضه العين الا في الاخير وهو قول بقمتين في الرابع مما يحفظ فيه فعلا ناعل كحاجر
 وبهزان وافعل فعلا كاسود وسودان واهي وعجبان وفعل كحور وحوران وزقاق وزقاق كرهاسيدويه
 وفعله كغففة وقصفا وفعل كتهرد وقعدان (ولسكر يمحيط فعلا كذا المانهاهما قد جولا) أي
 من أمثلة جمع الكثرة فعلا وهو مقيس في فعل وصنائه كراعن بمعنى اسم فاعل غير مضاعف ولا معتل اللام
 فعل الذي بمعنى اسم الفاعل (١٦٧) ما كان بمعنى فاعل نحو كرم يمحيط وظرف وما كان بمعنى

فعل نحو يجمع بمعنى مفعول
 وما كان بمعنى مفعول نحو
 خابط بمعنى مخالط فكها
 تجمع على فعلا فقهال كرماء
 ونخلاء وظرفاء وسعفاء
 وخطاء وخرج بالوصف
 الاسم نحو قضيب ونهيب
 فلا يقال قضباء ولا نهيباء
 وبالمذكور الماوث نحو رميم
 وشربة فلا يقال عظام
 رعاء ولا نساء شرفاء وأما
 خلفاء في جمع خليفة ونساء
 سقاء فبطريق الحمل على
 المذكور وبالعقل غير العاقل
 نحو ومكان فيج فلا يقال في
 جمعه فصحاء وبكونه بمعنى
 فاعل نحو قنيل وجريح فلا
 يقال قتلاء ولا جرحاء وشذ
 ذفين وذفءا وسجين وسجناء

عائيه الاسمي كعبد وعبدان فلا اعتراض على ما في شرح الكافية (قوله
 وقام) كان ينبغي استقامه لان وزنه فعل بقمتين كما مر قال شيخنا الا أن يقال
 النظر هنا للعالم وفيه ما فيه (قوله وعور بل) هو رفع الصوت بالبعاء
 كما في المختار (قوله تكرار) بضم الحاء المهملة وتخفيف الواو قال
 الجوهري وهو ولد الناقة ولا يزال حوارا حتى يفصل عن أمه فإذا فصل عنها
 فهو فصيل (قوله زقاق) بزي وقافيه وهو اسكة (قوله كتهرد) هو بالفتح
 من الابل ما يكثر عدده الرامي في كل حاجة قاموس (قوله ولسكر يمحيط فعلا)
 يعني ان فعلا يطردها جمع ثمانية شروط أن يكون على وزن فاعل أو فاعل
 أو فعال بضم الفاء وان يكون وصنائه كراعن وأن يكون بمعنى اسم فاعل
 وأن يكون غير مضاعف ولا معتل اللام وأن يدل على جهة مدح أو ذم (قوله
 لما شأهاهما) أي في اللفظ والمعنى أوفى المعنى فقط كما سيأتي (قوله نحو
 يجمع بمعنى مفعول) وأيم بمعنى مؤول (قوله نحو خابط بمعنى مخالط) وليس
 بمعنى مجالس (قوله فبطريق الحمل على المذكور) وقال الفارسي خلفاء
 جمع خليف وأما خليفة فجمع خلافة ولم يجمع سيد ويه خليف قال الفارسي
 لو جمع لم يقل ما قال وردت بعضهم بأن سيد يجمع خلفاء ممن يقول خليفة
 اه دمايني وانما يهض الرذا كان المجمع منهم باستتار خليفة
 ولا يقولون خليف (قوله فلا يقال قتلاء) أي الاشذوذ كما في التصريح (قوله
 وسجين) بالجمع أي مسجون (قوله ويندر أسير وأسراء) صيغة بفتحة أي غير

وجلب وجلبا موسعين وسرا عكاهن اللها في يندر أسير وأسراء وبكونه غير مضاعف نحو شديد وليد
 فلا يقال شدداء ولا لباء وبكونه غير معتل اللام نحو غنى وول فلا يجمع على فعلا ويندر في وتقرأ وسجن
 وسجاء وسرى ومروءة تنبيهات الاول أشار بذلك المثلثين الى استواء وصف المدح والذم مما استكمل
 الشروط في الجمع على فعلا اه الثاني قوله كذا المانهاهما أي شاهه ما يشمل ثلاثة أمور المشابهة في
 اللفظ والمعنى نحو ظرف وشر يف وخيب ولثيم والمثابهة في اللفظ دون المعنى نحو قنيل وجريح

شاذ وليس كذلك إلا أن يريد هنا بالشاذ ما حالف القياس وقيل استهانة
 والتأخر ما حالف القياس وكثير استعماله تعالى (قوله وهذا) أي لأمر
 الشاذ وهو المشابهة في اللفظ دون المعنى أي تحول كلام التألف لمصير صحيح
 لما عرفت من عدم الطراد لجميع فعيل بمعنى مفعول على فعلاء (قوله وخفاف)
 بصم الخفاء بالجمعة (قوله وعليه) أي على الأمر الثالث وهو المشابهة في المعنى
 فقط لكن يقطع النظر عن تشبيهه وبما به ولا من كل وصف الخ لقل الشارح
 عنه فيما يأتي أنه انصرف إلى فاعل الخ على المدح وحينئذ لا تأتي بين
 كلامه هنا وكلامه فيما يأتي هذه التقديم الجار والمجرور يقتضي أن ابن
 التألف محصر المراد عما ضاهاها مما فيها شابه مما في المعنى فقط وهذا يؤيد
 إلى قصر كلام المصنف لعدم شموله على هذا الأمر كيم ويجعل عاشارهما
 في اللفظ والمعنى كطريق ولتج فالتظاهر أن المحصر المستلزم التقديم
 انشائي أي بالنسبة إلى المشابهة في اللفظ فقط ما عرفت ذلك (قوله لمكس)
 أي كلام التألف يوهم أي يقطع النظر عن حمل ابن التألف بل ومع نظر
 إليه ليس يكون مراد الشارح كل وصف مشابه في المعنى فقط دل على مجيبة
 الخ (قوله يجمع على فعلاء) أي يقطع النظر عن كون الجمع تياساً أو شاذاً
 ولا يفتي هذا عن قوله وأن ذلك طردفيه نعم صنيعة يقتضي أو مجيبة بطلان
 الأول عن بطلان الثاني والأمر بالعكس فاهم (قوله أمثالاً) أي أن كل
 وصف دل على مجيبة مدح أو ذم يجمع على فعلاء وما وقع البطلان إذ لا يقد
 أحدياً أن كل وصف مدح أو ذم يجمع على فعلاء لا معاً ولا قياساً (قوله
 وإنما الثاني) أي أن ذلك مطرديه (قوله أو فعال) أي يضم الما بديل
 قوله كما شئت أي بصالح وشجاع وفاسق وخفاف وما قبله الشارح من
 التسهيل من المحصر في فاعل وفعال بالضم هو ما رأيت في التسهيل وتسهل
 لابن عقيل وشرحه له في أمثالهم في النسخة التي شرح عليها الدمامي
 زيادة فعال بفتح الفاء كخضبطه الدمامي ومثل له يجيأ ودعي هذا
 النسخة انصرف الاستعاطى وتبهه شيخنا والبعض فاعترضوا قل الشارح
 (قوله وذ كرفيه وفي شرح الكافية الخ) لعل الكلام على التوزيع أو المراد
 بالذ كرم ما شغل غير المرشح فاه لم يصرح في التسهيل بأن غرضه أن

وهذا غير صحيح لما عرفت
 والمشابهة في المعنى دون اللفظ
 في صالح وشجاع وفاسق
 وخفاف بمعنى خفيف من
 كل وصف دل على مجيبة مدح
 أو ذم وهذا صحيح أيضاً وعليه
 حمل الشارح معنى كلام
 التألف لمكس يوهم أن كل
 وصف دل على مجيبة مدح
 أو ذم يجمع على فعلاء وأن
 ذلك طردفيه وليس كذلك
 فهم ما أمثال الأول فوافع
 البطلان وأمما الثاني فإن
 المصنف ذكر في التسهيل
 أنه لا يفتي منه إلا ما كل
 على فاعل أو فعال كما شئت
 وذ كرفيه وفي شرح الكافية
 أن شوجيان

وسمع وخلم وهو الصديق مما ندرجه على فعلا وكذا قولهم في جميع رسول رسلا وفي جميع ورد ودؤذاه
 فكل هذا منصوب على السماع. الثالث ما ذكرته من أن كل وصف دل على محبة مدح أو ذم وهو على فاعل
 أو فاعل حكمه حكم فاعل المذكر في الجمع على فعلا وهو ما في التسهيل كما تقدم وانصرف في شرح السكافية
 ونبيه الشارح على فاعل وعلى معنى المدح بل ذكر في السكافية أن فعلا لماية تصرفيه على السماع انتهى
 (وناب عنه) أي عن فعلا (١٦٩) (أفعلا في المعلن * لما وصفه) من فاعل المتقدم ذكره فاعل

شعوى وأغنيا وولى وأولياء
 والمضعف وشوشيد وأشداء
 وخذل وأخلاء وهذه الأزم
 الاما ندر وقتقدم أنه ندر اتي
 وتقوا وسخى وسخو وسرى
 وسر واء وأشار بقوله (وغير
 ذلك) إلى أن ورود أفعلا
 في غير المضعف والمعلن قليل
 نحو صديق وأصدقاء ووطنين
 وأطباء ونصيب وأنصبا
 وهين وأهونا فليقاس عليه
 بخلاف الاول (فواعل لفوعل
 وفاعل * وفاعلا مع نحو كاهل
 وحائض وصاهل وفاعله) أي
 من أمثلة جميع الكثرة فواعل
 وهو مطرد في هذه الأنواع
 السبعة أولها فوعل نحو
 جوع وجواهر وانها فاعل
 بفتح العين نحو طابع وظوابع
 ونائها فاعلا نحو قاصعا

ندرجه على فعلا وان كان يؤخذ منه (قوله وسمع) بفتح السين المهملة
 وسكون الميم وبالطاء المهملة وهو السكريم (قوله وخلم) بكسر الخاء المجمة
 وسكون اللام كما في القساموس والاصحاح والفارسي والدمايني وابن عقيل
 وعلى باشا ثلاثهم على التسهيل فضبط شيخنا والبعض الخاء بالفتح خطأ
 ونقل شيخنا الفتح عن الفارسي غير صحيح فان الذي في الفارسي هو الكسر كما
 مر وعلى عنده أن النسخة الواقعة له من الفارسي حرف النايخ فباللفظ
 الكسر بل فقط الفتح والله الموفق للصواب (قوله ووطنين وأطباء) انما كان
 جميع ظنين على أظنا غير مقبوس مع أنه مضعف لانه ليس من فاعل المتقدم
 ذكره بل من فاعل بمعنى اسم المفعول أي المتهتم (قوله مع نحو) غير هنا بنحو
 دون ما قبله لانه ذكر هنا جزئيات سم (قوله كاهل) هو مقدم أعلى الظهور عما
 بل العنق وهو الثالث الأعلى وفيه سفت فقرات مصباح (قوله نحو طابع) بفتح
 الموحدة الخاء تم وكسر هاء الفتح (قوله نحو قاصعا) هو بحر اليربوع الذي يقع
 فيه أي يدخل زكريا (قوله نحو جابر الخ) نشر على ترتيب الألف (قوله فاعلة
 مطلقا) أي علما أو غيره اسما أو صفة لعائل أو غيره (قوله نحو
 سموعة) هي بيت النصاري كما في القساموس (قوله لغير فاعل الخ)
 دخل في غير فاعل ما ليس على وزن فاعل من فوعل وفاعل بفتح العين وفاعلا
 وفوعل وفاعلة وبقييد فاعل بما بعده دخل فاعل اسما أو صفة مؤنث
 أو غير فاعل (قوله ثانياه ألف زائدة) بيان لغير واحترزه من شر أنف آدم
 فانما أبدلت من فاعل السكامة فلا يجمع على فواعل بل على أفاعل نحو أوادم

٢٣ صبان رابع وقواصع ورابعه فاعل اسما علما أو غيره علم نحو جابر وجواهر وكواهل
 وإلى هذا التنويع الإشارة باللفظ نحو وخامسه فاعل صفة مؤنث فاعل نحو حائض وجواض وسادسها
 فاعل صفة مذكر غير فاعل نحو صاهل وصواهل وسابعها فاعلة مطلقة نحو ضاربة وضوارب وفاطمة وفواطم
 وناسبة وفواض وزاد في السكافية ثامنا وهو فوعل نحو سموعة وصوامع وذكر في التسهيل ضابطا لهذه الأنواع
 فقال فواعل غير فاعل الموصوف به مذكر فاعل ثانياه ألف زائدة أو واو غير حقيقة بنحنا سى واحترز بقوله

غير ملحقة بجمعها من نحو خورقنا قلت قول في جملة خرائق تحذف الواو ولا خلاف في المراد فواعل في
 هذه الأقسام السادسة مقال جماعة من المتأخرين أنه شاذ ونسبهم في شرح الكافية إلى الغلط في ذلك وقال
 بن سيبويه على المراد فواعل في فعل صفة لذكر غير عاقل قال وإنما الشاذ في نحو فارس وفارس يعني
 فيما كل الفاعل صفة لذكر عاقل وقد أشار إلى هذا بقوله (وشذ في الفارس مع ما ماله) وذلك قوامه في فارس
 وتأكس وهالك وغائب وشاهد وفارس وفواكس وهالك (١٧٠) وغوايب وشواهد وكها صفات

لذكر عاقل وتناول بعضه ما ورد من ذلك على أنه صفة لطوائف فيكون على القياس ميقن في قوامه هالك في الله والهاك في الطوائف الهالك قبل وهو يمكن أن لم يتولدوا رجل هالك تنبيه شذ أيضا فواعل في غير ما ذكر نحو حاحة وجوايح ودخان ودواخ وعنان وعواش (وهنا على الجمع مع هاله وشبهه دانا أو ضاله) أي من أمثلة جمع الكثرة فعاقل وهو لكل رباعى مؤنث عدة قبل آخره محتوما بآاء أو مجسدا منها فقلت عشرة أوزان خمسة بالهاء وخنة بلآاء والتي بالهاء فعلة نحو سحابة وصائب وفعلة نحو رسالة ورسائل وفعلة نحو

سم (قوله غير ملحقة) بكسر الحاء (قوله من نحو خورقنا) فان الواو فيه لا لحذفه
 بسف رجل والطورق قال في القاموس قصر للنعمان الا كبر (قوله خرائق) برة
 فعائل كاسبا في فواعل نصريح (قوله الا السادس) وهو فاعل صفة لذكر
 غير عاقل (قوله في نحو فارس وفارس) كان عليه حذف في (قوله وناكس)
 هو المطأ على رأسه (قوله في الطوائف الهالك) فيكون جمع فاعلة
 لا جمع فاعل (قوله نحو حاحة) جمع في هذا المفرد حاحية فيجوز أن يكون
 حواشي جمعها لها واستغنى عن جمع حاجة دما ميني (قوله ودواخ) والقياص
 دحشان كغمران دما ميني (قوله وعنان) بالعين المهملة ثلثة كمراب
 الدحان (قوله أو ضاله) يحتمل أنه عطف على ذانا والهاء ضميره ضاف إليه
 عائد على التاء والتشديد كبريا باعتبار أن التاء حرف ويحتمل أنه عطف على
 محذوف نعت لتاء والهاء لتأنيث أي ذانا نابتة أو مزالة (قوله ذؤابة) ضم
 الذال للمجتمعة وزالفة من الشعرا إذا كانت مرسله فركبت ملوية
 فهي عقيمة والذؤابة أيضا طرف العمامة وطرف السوط مضباح (قوله
 وذوايب) أصله ذائب موزن استعملوا أن تقع ألف الجمع بين موزن
 ما بدلوا من الأولى واوا (قوله نحو شمال) بكسر الشين مقابل اليعرب وينفتحها
 ربح تمب من ناحية القطب وكل يجمع على شمائل كما في الشرح والتصریح
 ويطاق الشمال بالكسرة على الطبع أيضا وجمعه شمائل كما في القاموس
 (قوله من هذا القبيل) أي قبيل المؤنث بدون علامة ظاهرة (قوله فلم يأت اسم
 جنس) أي جمع اسم جنس (قوله لكنه يقتضي القياس الخ) يؤخذ منه أنه

ذؤابة وذوايب وفعلة نحو حولة رحائل وفعلة نحو صحائف والتي بلآاء أفعال نحو شمال لم يجمع
 وشمائيل وفعال نحو شمال وشمائيل وفعال نحو عقاب وصقارب وفعال نحو عجز وعجائز وفعلة نحو سعدة علم
 امرأ أذينا في جمعه سعادته قال في شرح الكافية وأما فاعل جمع فعيل من هذا القبيل فلم يأت اسم جنس فيما
 أعلم لكنه يقتضي القياس يكون لهم مؤنث كما ندفع سعيد اسم امرأة تنبئات الأول شرط هذه التل
 المجردة من التاء أن تكون مؤنثة فلو كانت مذكرة لم تجمع على فاعل الاندرا

كقوله هم جزور وجزائر وسماء بمعنى المطر

وسمائي ووصيد ووصائد

* الثاني شرط ذوات التاء

من هذه المثل سوى فعيلة

الاسمية كقافي المثل

الذكورة كذا في التمهيل

واعله للاحتراز عن امرأة

حياته وفرة وفاقه جلالة

بضم الجسيم أي عظيمة فلا

تجمع هذه الاوصاف على

نحو ما قبل وشرط فعيلة أن

لا تكون بمعنى مفعولة

احد ترا زمان نحو جريحة

وقبيلة فلا يقال جراح

ولا قتيل وشدة قولهم ذبيحة

وذبايح * الثالث ظاهر

كلامه هنا وفي السكافية

الطراد فاعل في هذه

الاوزان العشرة وذكر في

التمهيل أن المجردات من

التاء سوى فاعيل يحفظ فيها

فاعيل وان أحقهن به فاعول

وأما فاعيل فلم يذكره في

التمهيل لأنه لم يحفظ فيه

فاعيل كما تقدم وهذا يدل

على أن فاعول غير مطرد في

الاوزان المجردة وتبعه في

الارتشاف * الرابع ذكر

في التمهيل أن فاعول أيضا

يجمع جمعا

لم يسمع جمعا علم مؤنث أيضا وكأنه لم يجوز بمقتضى القياس كونه جمعا
للفعل اسم جنس مؤنث لعدم فاعيل اسم جنس مؤنث ودفع بالاستدراك
ما يوهى قوله فلم يأت اسم جنس من أنه أتى سماءا جمع علم مؤنث أو من أنه
لا يجوز جعله جمع علم مؤنث بمقتضى القياس فالدفع أعراض شيئا وتبعه
البعض بأنه لا موقع للاستدراك لأن العلم لم يدخل في اسم الجنس (قوله كقوله هم
جزور وجزائر) قال في القاموس الجزور البعير وأخص بالناقة المجزورة
أه وقال في الصباح الجزور ومن الأبل خاصة يقع على الذكور والأنثى أه
وحينئذ يقول الشارح كقوله هم جزور أي فاعول فالدفع بذلك أعراض البعض
بجمع جزور واقعا على أنثى على جزائر فاعول فالدفع بذلك أعراض البعض
تبعه شيئا بأن في كلام الشارح وأخذ لأن الجزور يقع على الذكور
والأنثى (قوله بمعنى المطر) أي ليكون مذكرا سم (قوله ووصيد) الوصيد
يطاق على معان ذكرها في القاموس منها فناء البيت وعنته وبيت
كالخظيرة من التجارة وكوت أصحاب السكف والجليل والذي يختص مرتين
(قوله سوى فعيلة) أما فعيلة فتجتمع على فاعول وان كانت صفة كطبيعة
والطائف (قوله الاسمية) لم يقيد في التوضيح بالاسمية في ذي التاء ولا في المجرد
منها وصرح شارحه بالاطلاق (قوله وفرة) من الفرق بفتح تين وهو
الخوف (قوله بضم الجسيم) أي وتخفيف اللام كما في القاموس (قوله وان
أحقهن) أي المجردات به أي فاعول فاعول أكثرته فيه (قوله لأنه لم يحفظ)
بالبناء للفعول والضمير في لأنه لم يعمل أول فاعول والضمير فيه وفي لأنه لم ينف
وقول البعض لأنه أي التاء لم يحفظ فيه فاعول وان كان غيره حفظه كما
يؤخذ مما تقدم أه ممنوع كما لا يخفى على المتبحر (قوله كما تقدم) أي عن
شرح السكافية (قوله جرائض) يجيم مضمومة فراء فالف فهو مرة مكسورة
فضاء مضمومة وهو الأعظم البطن دما ميني (قوله وقر بناء) بقاء مفتوحة
فراء مكسورة فتحية فتحة فالف فمردودة التمر والبسر الجيدان كما
في القاموس (قوله ورا كاء) بفتح الموحدة والراء مع المثلثات في الحرب
صاح (قوله وجلولاء) بفتح الجيم وضم اللام مع المدفرة بناحية فارس صحاح
(قوله وخزائية) بجماعهم مفتوحة فزاي فالف فموحدة فتحية فها غائبة

البحر جرائض وقر بناء وبراء كالجولاء وخزائية

وهو الغالب الى القصر دماميني (قوله ان حذف ما ريد بعد لامهما) أي لامي
حباري وخرابية وهما الرامن حباري والموحدة من خرابية (قوله مرة)
بنفع الصاد العجبة وهي إحدى زوجتي الربل أوز وجاته (قوله وطنة)
بنفع الطاء الهامة وتشديد النون رطبة حمراء شديدة الخلافة دماميني (قوله)
واعايد حباري وخرابية الخ ولعله لم يذ كر هذا القيد في قرية ما وبراء
وحلولا مع أم اذا جمعت على فاعايل حذف زيادته الاخرية لانه ليس
فما الا هذا الوجه بخلاف حباري وخرابية فان فيه ما وجهين يتنم الشارح
أولان أتب التأنيت الممدودة كتمامه فحذفه اعتد التكمير ووضح لا يحتاج
الى بيان (قوله عند حذفهما) أي الزائد من بعد اللامين وليس مراده
حذف الزائد من كل منهما كجوهه فوله الآتي فقط فان حياز لم يحذف
فيه الا الزائد الثاني وأما الاول أعني الالف فقد قلب همزة بعد ألف فاعايل
كسباني في قوله والمزيد الثاني الواحد همزاري في مثل كالفلاذ وشل
حياز فيما ذكر خزائب الاله حذف في خزائب مع الزائد الثاني وهو التخمية
الهاء (قوله وان حذف الاول) أي الزائد الاول من كل منهما (قوله)
و بانفعالي) بكسر اللام وقدمه لانه أصل فعالي بنفعها (قوله عايلي) بنفع العين
والشاف اسم بنت وألفه للحاق بجمعهم (قوله ذفري) بكسر الدال المعجمة
وسكون الفاء الموضع الذي يعرق من فقا البعير خلف الأذن وألفه للحاق
بدهم (قوله لا لانتى أفعل) كالأولى أن يقول لانتى غير أفعل لثمول
عاريه فعلى ان كرهى لنتى معروف كذا قيل وفيه أن نحوهم مخرج
بقوله وصفا (قوله وصفا لانتى) كان عليه أن يقول لانتى غير أفعل لمخرج
نحو حمراء اذ لا يقال فيه حمراء ولا حمارى كالأولى المرادى وقد يجاب بأنه حذف
من الثاني لدلالة الاول عليه (قوله في جمع مهورى) بنفع الميم وسكون الهاء
قال المرادى أصل المهورى بعينه منسوب الى مهورية قبيلة من قبائل اليمن ثم كثر
استعماله حتى صار اسماً لتنجيب من الأبل (قوله ولا يقاس عليهم) أي على
مهورى ومهورى فلا يقال في ذفرى قمار وقمارى مثلاً (قوله جذرية) بجاء
مهملة مكسورة فندال معجمة ساكنة فراء مكسورة فتخمية مخففة وهي

واعايد حباري وخرابية
يحذف لى رائد حمراء
لذا سزا عن حذف أول
الرائدس فتقول عند
حذفه ما حازر وخرائب
وان حذف الاول فقط قلت
حباري وخرابي اه
(وبانفعالي والفعالي حمراء)
حمراء والعذراء والقبس
انفعالي أي من أمهات جمع
الكثرة الفعالي بالكسر
والفعالي بالفتح واهـ ما
اشتركوا وافراده فيشتر كل
في أنواع * الاول ملاء
اهـ ما نحو حمراء وحمراء
وحباري والثاني فعلى اسماء
نحو عايلي وعلاق وعلاقي
والثالث فعلى اسماء نحو
ذفري ودقار ودقاري
والرابع فعلى أسماء الاشئ
أفعلى نحو حملى وحبال
وحبالي والخامس فعلى
وصف لانتى نحو عذراء
وعذار وعذارى وهـ هذه
كاهام قبيلة كما أشار اليه
بقوله والقبس اتباعه الانعلاء
وصفا لانتى نحو عذراء فان
الفعالي والفعالي غير مقبين

فيه بل محض وطن كائن عليه في التسهيل بخلاف ما اقتضاه كلامه هنا وفي شرح السكينة القطعة
ويشتركان أيضا في جمع مهورى قالوا مهورى ومهورى ولا يقاس عليهم او يفرد الفعالي بالكسر في نحو جذرية

القطعة الغليظة من الارض والاكمة الغليظة قاموس (قوله وسعلاة) بكسر
 الهمزة وسكون العين المهملة من قال في القاموس السعلاة والسعلاء
 بكسرهما الغول أو ساحة الجبل اهـ وفسره شيخنا وغيره بأخبث الغيلان
 (قوله وعرفوة) بفتح العين المهملة وسكون الراء وضم الصاد وهي الخشبة
 المعترضة على رأس الدلو تصرح (قوله والمأقي) بفتح الميم وسكون الهمزة
 وكسر الصاد وهي الآبار وبفتح الالف ويقال له الموق والمناق وأما
 طرفه أعني إلى الصدغ فالعاط قال في المصباح قال ابن القطاع مأقي العين
 فعلى وقد غاط فيه جماعة من العلماء فقالوا هو مفعول وليس كذلك بل الياء
 في آخره لا الحاق (قوله من نحو حينطى الخ) تتبع الشارح ابن الناطم
 في انفراد فعلى بالكسر بفتح طى وقلة وتبع المرادى في انفراد فعلى
 بالفتح في نحو سكران وسكرى قال زكريا وحمل الشارح يعني ابن الناطم
 حينطى وقلة وتبعه ما اختص به فعلى أى بالكسر مخااف جعل ابن هشام
 اهما معا اشتراكا فيه فعلى وفعالى ولم يختص فعلى أى بالفتح شئ كما قاله ابن
 هشام ولذا اتركه الشارح وذكر المرادى أنه مختص بفعلان وفعلى كسكران
 وسكرى وفيه نظر اهـ ثم رأيت ما مر عن ابن الناطم لاسيه في التسهيل
 (قوله حينطى) بفتح الحاء المهملة والموحدة وسكون الذون وفتح الطاء
 المهملة وهو والعظيم البطن وزيد فيه الذون والاف لم يلحق به فربما اذا
 حذف أول زائديه وهو الذون قبل في جمعه حياطى اهـ نصرح في زكريا
 أنه يقال همزة بعد الطاء كما يقال بألف بعدها (قوله وعفرنى) بعين مهملة
 وفاء مفتوحة من فراءسا كثة فتون مفتوحة وهو الاسد وأول زائديه الذون
 دما ميني (قوله وعبدولى) بعين وادال مهملتين مفتوحتين فواوسا كثة فلام
 مفتوحة وهي قرية بالبحرين وأول زائديه الواو دما ميني (قوله وقه وباه)
 بصاد وهاء مفتوحتين فواوسا كثة فوحدة وهو هم صغير وأول زائديه
 الواو دما ميني (قوله وبلهنية) بوحدة مضعومة فلام مفتوحة فهاوسا كثة
 فتون بكسرة مفتوحة وهي السعة يقال فلان في بلهنية من العيش أى
 في سعته وأول زائديه الذون (قوله وقلنسوة) بفتح القاف واللام وسكون
 الذون وضم السين المهملة ما يلبس على الرأس وزيد فيه الذون والواو لم يلحق

وسعلاة وعرفوة والمأقي
 وفيما حذف أول زائديه من
 نحو حينطى وعفرنى
 وعبدولى وقه وباه
 وقلنسوة وحبارى وندرنى
 أهل وعشرين وليلة

وكذلك هي البينة وينفذ تعالى بالفتح في وصف على فعلان نحو سكران وغضبان وهي في فعلين نحو سكرى
وعضبي ويتعطف في نحو حبط وبقيم وأيم وطاهر وشاة ورئيس وهي التي أسبب رأسها راء لم أن فعلان بضم
الفاء في جمع نحو سكران وسكرى راجع على فعلان بفتحهم أو في غير بضم (١٧٤) من نحو ديم وأسير مستغنى به

بفتحهم واول زائده الثوب أنصر يجمع (قوله وكيفية) بكيفية في جملة ما تخبر به
(قوله في نحو حبط) بجماعه ملة مفتوحة فوحدة بك ورة فطاء ملة مة
وهو البعير المنتفخ البطن لوجه دمايني (قوله وأيم) بفتح الهمزة وتشديد
الضمة وهو من لاز وجه له ولاز وج له ادا ميني (قوله وطاهر) بطاء
مهملة (قوله وشاة ورئيس) كذا في غالب نسخ الشارح وفي بعض النسخ
وشاة وتيس وكذا وقع في النسخة الواقعة لك ما يني من التسهيل فقال يقال
في جمع شاة شواهي وفي جمع تيس وهو الذئب كرم من القلي والمغزوا إذا أتى
عليه سنة تياهي بألف هاء الهاء والسين هاء مفتحة كلام المستغنى ولم أن
على ذلك اه ملخصا والذي رأيت في التسهيل وشرحه لابن عقيل وشاة
رئيس أو شياهم رأسي وانشاة الرئيس التي أسبب رأسها اه ولا يعذر أن
الاصواب هذا وما عداه غير بغيره فوجدت أن صاحب القاموس لم يذكر
شواهي وتياهي في جمع شاة وتيس وذكر ما منه وشاة رئيس أصيب رأسها
من غم رأسي اه (قوله وفي غير بضم) أي وأن ذمال بضم الفاء في غير بضم
من نحو ديم وأسير مستغنى به عن فعلان بفتحهم أو في غير بضم
بضم الفاء مستغنى به عن فعلان بفتح الفاء وانما استثنى بقيا لأنهم
لم يجمعوه على فعلان بضم الفاء (قوله وفي غير ذلك مستغنى عنه) أي وأن
فعلان بضم الفاء في غير نحو سكران وسكرى ونحو ديم وأسير مستغنى عنه
بفعلان بفتح الفاء نحو حبطا لمي وياهي (قوله لم يذكر هاء في فرد
به تعالى) أي بكسر اللام ولم يذكر أيضا ما يفرده فعلان بفتحهم (قوله لأن
وزن حراء الخ) تعليل لقوله هو الأصل (قوله فقلل) هاء امر ودور كذا قوله
على فعالين لأن حمزة التانيث لا تقابل باللام لأنهم ازائده ولأنه لا يوافق قوله
بعد وقلب ألف التانيث الخ ولو قال لأن وزن حراء فدل على جمعه على فعلان
بتشديد الباء بقلب الألف الأولى ياء الخ لا صاب (قوله ومن حذف الأولى

عنه وفي بردك منه هي عنه
• تنبيهات • الأول لما
لم يذكر هاء ما يفرده فعلان
من نحو حبطا لمي وما عداها
لأنه مستغنى عن قوله بعد
وبفعلال وشبهه انطفا
وسباني ياء ولكن أهمل
بفتحهم الفاء فليذكر
• الثاني قالوا في جمع حراء
وعداها أيضا صحاري
وعداها بالتشديد وسباني
• الثالث فعلان بالتشديد
هو الأصل في جمع حراء
وعدده وان كان نحو حوطا
لا يقاس عليه لأن وزن
حراء فعلا لا فم على
فعالين بقلب الألف التي بين
اللامين ياء لا تكسر ما قبلها
و يقلب ألف التانيث وهي
التانيث في نحو حراء
وتدغم الأولى فيما تم
آثروا التخفيف في حذفوا
أحدى الياءين فن حذف

الثانية قال الصحاري بالكسر وهذا هو الغالب ومن حذف الأولى قال الصحاري بالفتح
وانما وقع الراء وقلب الباء أله التسليم من الحذف عند التنوين (واجعل فعلان لغير ذي نسب جند كالكرمي
تبع العرب) أي من أمثلة جميع الكثرة فعلى وهو لانهما ساكن العين من ياء مشددة

الغير يتبدل بنسب نحو كرسى
وكراسى وكر كبركا كى
واحترز بقوله الغير ذى نسب
جده من نحو تركى فلا يقال
فيه ترا كى وأما أناسى فجمع
انسان لا أنسى وأصله
أناسين فأبدلوا النون بياء كما
قالوا طربان وطرباني وعلامة
النسب المتجدد جواز
سقوط الياء وبقاء الدلالة
على معنى مشعور به قبل
سقوطها * تنبيهات * الأول
قد تكون الياء فى الأصل
للسبب الحقيقى ثم يكثر
استعمال ما هى فيه حتى
يصير النسب منسيا أو كلنسى
فيه امل الاسم بمعاملة
ماليس مفوسا وكذا هم فى
مهرى مهارى وأصله البعير
المنسوب الى مهر وقبيلة
باليمن ثم كثر استعماله حتى
صار اسما للحيب من الابل
* الثانى ذكر فى التسهيل
أن هذا الجمع أيضا نحو
علياء وقوبا وحولاء وأنه
يحفظ فى نحو صحرَاء وعذراء
وانسان وطربان * الثالث
هذا آخر ما ذكره فى النظم
من أمثلة تسكير الثلاثى المجرد

(الخ) كان تخصيص الفتح بحذف الاولى لان النسبة محركة فاذا فتح ما قبلها
قلبت الياء من خبر تصرف فيها بغير ما عن حالها اسم (قوله الغير ذى نسب
جده) بأن لا يكون فيه نسب أصلا كعلياء وقوبا وحولاء وكرسى أو فيه
نسب غير مجدداً أى غير ملحوظ الآن لكونه صار منسيا أو كلنسى فالفتح على
النسب فيه بالكتابة ككهرى كما سيذكره الشارح وبتقرير كلامه على هذا
الوجه يدفع اعتراض ابن هشام بأن مقتضى كلامه أن نحو كرسى فيه نسب
غير مجدّد مع أنه لا نسب فيه أصلا ولا يحتاج الى تكلف شيخنا واللبعض
الجواب بأن قوله جدد صفة كاشفة (قوله وأما أناسى الخ) قال أبو حيان ولو
ذهب ذاهب الى ان الياء فى أناسى ليست بدلا وأن أناسى جمع انسى وأناسين
جميع انسان لذهب الى قول حسن واستراح من دعوى البدل اذ العرب تقول
انسى فى معنى انسان كما قالوا اجتحنى وقرى وبخاقي وقارى وكأنه يشير الى
تأسي النسب فى ذلك كما يعلم من قوله فى معنى انسان فتأمل مستدوى (قوله
لجمع انسان لا أنسى) وحيث أنه لا يكون مما نحن فيه لان وزنه حينئذ
فعا لنسب على أنه من الانس لا فعلى قال الشيخ خال دلوا كان أناسى جمع
انسى لقيس فى جمع جنى جئاني وفى جمع تركى تراكى قاله ابن مالك فى شرح
الكافية زاد ابنه وهذا لا يقول به أحد (قوله فأبدلوا النون بياء) ثم أدغموا
الياء المبدلة من ألف انسان فيها ومن العرب من يقول أناسين وطربان على
الأصل من غير ابدال (قوله طربان) بالطاء المججمة على وزن قطران
دو بية مثناة الريح قبل تشبها الأهر وقيل تشبها القرد وقيل تشبها السكب قاله
ابن عقيل فى شرح التسهيل قال الجوهرى تزعم الاعراب انها تنسب فى ثوب
أحدهم اذا صادها فلا تذهب رائحته حتى يبلى الثوب (قوله على معنى
مشعور به) وهو المنسوب اليه وقوله قبل سقوطها متعلق بمشعور (قوله
منسيا) أى اذ لم يلاحظ النسب أصلا أو كلنسى أى اذ لوحظ فى بعض
الاحيان (قوله وحولاء) بفتح الحاء المهملة وتسكون الواو مع اقصر قال
الدمامى اسم موضع وقال فى القاموس قرية من عمل النهران (قوله وانه
يحفظ) وان كان هو الأصل فهو أصل لا يقاس عليه كما صرح به الشارح
سابقا والمرادى (قوله وانسان وطربان) أى على القول بأن أناسى

على فعلان وقيل وقد تقدم
ذكره وأهـ بر ح على
فعالي بالفتح في هـ
الوسفي وأما فـعيل وفعال
بضم الفاء نحو عـيد جمع
عـيد وطرار جمع طـرار فهما
خلاف ذكر بعضهم أنهما
أما جمع على الصحيح وقال
في التسهيل الأصح أمـ ما
مثلا تكسر لا اسم جمع
فان ذكر فـعل فهو واسم جمع
لا جمع كما سيأتي بيانه وأما
فعلى فلهـ جمع جمعا إلى جلى
جمع جـلى وطررى جمع
طرربان ومذهب ابن
السراج أنه اسم جمع لا جمع
وقال الأصمعي الجلى لغة في
الجلى ومذهب الأحفش إلى
أن نحو وركب وصحب جمع
تكسر ومذهب سيبويه
أنه اسم جمع وهو الصحيح
لأنه صغر على لفظه ومذهب
الفراء إلى أن كل ماله واحد
موافق في أصل اللفظ نحو
شرو وثار جمع تكسر

وليس بصحيح (وبمعالي وشبه انطنا* في جمع مانوق الثلاثة ارفقي) أى من أمثلة جمع الكثرة بالتخيار
فعال وشبه والمراد بشبه ما يماثله في العدة والهيئة وان خالفه في الوزن نحو مفاعل وفاعل أماعال فيجمع
عليه كل ما زادت أصوله على ثلاثة وأما شبه فيجمع عليه كل ثلاثي فريد الا ما أخرجه بقوله

بانطيار في حذف الرابع أو الخامس كفسر زرق وفرازد أو فسرازي وأما
 الرباعي والخماسي المزيد فمما فيجب حذف زائد هما حرف واحد أو أكثر
 مع حذف خامس الثاني فتقول في جمع مدحرج ومدحرج وقبعثري مدحرج
 وقبعات إلا إذا كان زائدا الرباعي المزيد فيه لئلا قبل الآخر رابعاً فيثبت
 فتقول في جمع عصفور وقراطيس وقنسديل عصافير وقراطيس بقلب الواو
 والاف باه وتناديل كما سيأتي ذلك كله (قوله من غير ماضى) يرجع
 لقوله وشبهه كما أشار إليه الشارح (قوله مما استقر تكسبه على غير
 هذا البناء) أي فعال وشبهه وخرج بقوله مما استقر الخ نحو سحابة مما
 يجمع على فعال ونحو حور مما يجمع على فواعل فأنهما وإن كانا ماضى
 لكهما مما استقر تكسبه مما على هذا البناء لأن فعالين وفواعل من
 شبه فعالين فهو تقييده وهو قول الناظم من غير ماضى أشار إلى بعض
 ذلك ~~مكسرياً~~ (قوله أما الرباعي) أي ما حروفه أربعة لا ماضولة
 أو بعد دليل قوله بعد وإن كان أي الرباعي زيادة أي بسببها وبديل قوله
 جمع على شبه فعال فإن الذي يجمع على شبهه انما هو الثلاثي المزيد فيه
 (قوله ونحو جعفر) مواله الصغير (قوله وزبرج) بزاي مكسورة فوحدة
 ساكنة فراه مكسورة فخم وهو الزهر والسحاب الرقيق الذي فيه حمرة (قوله
 وبرثن) بموحدة مضمومة فراه مكسنة فثلاثة مضمومة فتون قال
 في القاموس الكف مع الاصاب ومخلب الاسد أو هو السبع كالاصميع
 للانسان وقبيلة ما وما من انه بثلاثة قبل آخره وما صرح به زكريا وبها
 رسم في نسخ الصحاح والقاموس وقال في التصریح بمثناة وقية قبل آخره
 وهو غير موثق به (قوله وسبطر) بسين مهملة مكسورة فوحدة مفتوحة
 فطاء مهملة ساكنة فراه الماضى اللسان كالقماموس (قوله وبجذب)
 يجيم وحاء ودال مهملتين وموحدة كجعفر هو القصر كالقماموس ويجيم
 مضمومة وخاء مججمة ساكنة ودال مهملة مضمومة ضرب من الجراد أخضر
 طويل الجذنين والجمع الضخم كالقماموس وغيره ويجيم مضمومة وخاء
 مججمة ساكنة ودال مهملة مضمومة أو مفتوحة الاسد كالقماموس
 قوله ونحو جواهر الخ مقتضى كون الزيادة في هذه الامثلة للاحقاق أن يكون

(من غير ماضى) أي وهو
 باب كبرى وسكري وأجر
 وجرء ورام وكمل ونحوها
 مما استقر تكسبه على
 غير هذا البناء وعلى قوله
 ما فوق الثلاثة الرباعي وما زاد
 عليه أما الرباعي فإن كان
 مجرد اجمع على فعال نحو
 جعفر وجعفر وزبرج
 وزبارج وبرثن وبرثن
 وسبطر وسبأطر وبجذب
 وبجذاب وإن كان بزيادة
 جمع على شبه فعال سواء
 كانت زيادته للاحقاق نحو
 جواهر وجواهر

وصيرف وصبارف وعاني وعلاق أم اءبره فخواصبع واسابع ومجوده ساجدوسلم وسلام بالمكن عما
تقدم استثناء واما الحماصه وايشا اما مجرد واما زيادة (178) فان كان مجردا فاشارة الى

بقوله (ومن حامى) حرد
الآخر انف بالقياس
آخره قول مقدم لاف
ومن حامى مطلق بانف
وكذلك بالقياس الى انف
الآخر الى احد نفسه من
الحماصه مجرد عند جمعه
قياسا لتوصل بذلك الى بناء
فقال قوله وفي سفر حل
سفارح وفي مرفوق فزاد
وفي حورق حوران ثم ان
كان رابع الحماصه شديدا
بالاثر انقلبا وتخرجا لاجل
معدوه وانه انما هو الى
ذلك الاشارة بقوله

(والراسع المشبه بالمزيد قد
يحذف دون بناء ثم اعتمد)
فان من الحماصه حال ما راءه
شبهه بالرائد لفظا حورق
فان التوس من حروف الزيادة
ومثل حاله المشبه بالرائد
محذوف عن ذلك المثل الى
من يتسرح السامعي من
حروف الزيادة ذلك ان يقول
من ما حورق وتقولن لسكن
حورق واورق او حورق واورق

وزن انقلب فجمع على فعال كجوه فوجه افر فكيف جعل جمعه هائيه
فعال الا ان يكون المراد شبه فعال مع قطع النظر عن الالحاق اه مهم اي
لم ينظر الى كون الزيادة للالحاق وانما انظر الى مجرد الزيادة (قوله وصيرف)
هو المختص في الامور موص (قوله وعاني وعلاق) في ذكره ما نظر وان
افروء لانه من جملة ما مضى واستقر تكبيره على غير هذا البناء كما ذكر
الشارح له سابقا فجمع على الفعل بكسر اللام والله الى بفتحها (قوله
فخواصبع الخ) وزن اسابع افعاعل وساجد فاعل وسلام فاعل (قوله
مما تقدم استثناء) ودر باب كبرى وما عطف عليه (قوله ومن حامى) اعلم
ان الرابعي مجرد لما يفتح في جمعه على فعال الى حذف لم يفتح ما عطف
وبيان ولما احتاج الحماصه الى حذف كره في قوله ومن حامى الى
آخر البيت ولما احتاج اقرب من الرابعي والحماصه الى ذلك اشار الى
بقوله وزاد العادى الرباعي الخ في ذكر الحذف في الثلاثي المزيد في قوله
والسب واقبال ثم ذكر بهذا الاولي بالحذف من اراءه والله اعلم
(قوله وفي مرفوق) اسم جنس جمعى لقوله وقفة وهي المقطعة من العجين
وقوله جمع فرفقة فمما حصة او مراد به الجمع المقوى (قوله وفي
حورق حوران) كما في السبع والحصول تحريك الالف اليه كما
ان اوله في عين الشاطم وشرح التوضيح لان واو حورق مضمومة لمدحان
كما قدمه من الكسرة في حامى الاصول والخرق في الالف اليه كما
كما في كره ياتى من الجوهري (قوله في حصة) مثله ياتى في اذخ
الحماصه ليجوز كسبه عليه للشارح (قوله قلت الشون) الى من جبه
لاقى السامع ليل قوله قبل تبيح بالرائد (قوله في قولنا) ويخرج ثلثي
له الميكس الحماصه شبهه لفظا لانه قد شبهه بين حصة قوله واخره
قد سئل فيقول في جمعه قد اعلم الله تعالى في قوله تعالى نعم الله على
لهذا المحبة وسكنين العين تليها في كسر الهمزة في قوله نعم الله على
قد اعلم (قوله لاف) فجمع على فعال (قوله في حصة) كسبه على

صديقه يدعيه وقال لا يخلو في حصة من حصة الحماصه حورق واورق او حورق واورق (قوله
الميكس) يعنون بالاحسن حذف التاكيد كسبه راءه اسباب الى الف اي حصة محبة في قول حورق واورق

(قوله وأما الخماسي بزيادة) لم يرد به الخماسي الاصول بل أعم منه ومن الرباعي
المراد فيه بدليل أمثله فان مدرج رباعي ضرب بدوامثل به في التوضيح
لرباعي المراد بدليل امثله جعل ذلك هو المشار اليه بقوله وزائد العادي
الرباعي وقال في شرحه وشمل قوله وزائد العادي الرباعي نحو وتعتبري مما
أصوله خمسة وحينئذ فقوله بزيادة أي معها أعسم من أن تكون الزيادة
بواسطتها اسما خمسة أو كان خمسة بدو اسما (قوله سبطري) مشية فيها اختار
واسبطرا انطباع وامتد والابل اسمرت والبلاد استقامت قاموس (قوله
وفدوكس) بفتح الفاء والال المهملة وسكون الواو وفتح الكاف آخره
سين مهملة قال في القاموس هو الاسد والرجل الشديد وقال زكريا هو
العدد الكثير واسم من اسماء الاسد اه وسبق فلم يشيخنا فكتب العدد
مكان الاسد وتويعه البعض والذي في زكريا فلفظ الاسد كما ذكرنا (قوله
العادي الرباعي) أي سواء كانت مجاوزة للرباعي بزيادة فقط كاملة الشارح
الثلاثة المتقدمة قريبا أو بزيادة وأصل كتيبتني فالمراد بالرباعي هنا
ما زادت أصوله على ثلاثة بان كانت أربعة أو خمسة والرباعي مفعول
العادي أو مضاف اليه (قوله لم يثبت) أي الزائد ابنا بفتح اللام مخفف لين
بتدبدا لباء وكسر اللام مع شذائقه الرواية يحتاج تصحيحه الى تكلف وتقدير
مضاف أي ذالين بشرط عدم حذفه أن يكون رابعا كما في التسهيل فلو كان
غير رابع كقندوكس وخيسف وج حذف بشرط في العمدة وشرحها أن
لا يكون مدغم فيها ادغاما أصليا فان كان كذلك حذف فيقال في مصور
مصاور لا مصار يروا غفل هذا الشرط في سائر كتبه ولم ينفه عليه أن يوجب
في شرح التسهيل ولا غيره نقله سمع عن السيوطي وأقره ثم قال وقوله ادغاما
أصليا اخرج المعارض كجريل تصغير جرول اه ونقل هذا كما شئنا
والبعض وأقره وأنت خبير بأن قول المصنف ابنا يخرج المدغم فيه لانه
ليس ابنا المتحركة كما يصرح به اخراج الشارح به نحو كهور وهيض وحينئذ فلا
حاجة الى هذا الشرط ومقتضى ما ذكرناه الحذف في جمع جريل أيضا وان
اقتضى ما ذكره سمع الاثبات فاعرف ذلك والخيسف وج بقاء معجمة مفتوحة ثم
فاء مضبوطة ثم جيم حب القطن والخشب البالي والجرو ليجيم وراء ثم لام

وأما الخماسي بزيادة فانه
يحذف زائده آخره كان أو
غير آخر نحو سبطري
وسباطر وفدوكس
وفدوكس ومدحرج
ومدحرج كما أشار اليه بقوله
(وزائد العادي الرباعي
احذفه) أي احذف زائد
مجاوز الرباعي (ما لم يثبت
لبنائه الاذخما) اللذخمة
في الذي وهو مبتدا وصلته
ختمها واثره ظرف

هو الحذف أى الحذف
 زائد الخدمه أى إذا لم يكن
 حرف لين قبل الآخر كما ثبت
 فان كان كذلك لم يحذف بل
 يجمع على فعال بل ويحذف
 نحو عصفه ورده صافير
 وقرطاس وقرطاس
 وقنديل وقنديل وشمل قوله
 وزائد العادى الرباعى نحو
 فبعثرى على أصوله خمسة
 فهو ذواته وإذا جمع حذف
 منه حرفان الزائد وخامس
 الاصول فتقول فيه قباحت
 وشمل قوله أينما قبله حركة
 محذوفة كما مثل وما قبله
 حركة غير محذوفة نحو غريق
 وفردوس فتقول فيه ما
 غرائق وفردوس وخرج
 عن ذلك ما تحرك فيه حرف
 العلة نحو كن وردهم فان
 حرف العلة فيه لا يقلب باء
 بل يحذف فتقول كاهر
 وهبانغ لان حرف العلة
 حيث لا يس حرف لين وخرج
 أيضا نحو مختار ومتقاده
 لا يقال فيه ما مختار ومتقاده
 بقلب الألف باء لانه ليست
 زائدة بل منقلبة عن أصل
 فيقال مختار ومتقاده

كعبه فى الارض ذات الحجرة قاله فى القاموس (قوله هراظير) أى وجهه
 المبتدأ والظير نعت ليدل على أنه مفعول ختم محذوف أى ختم الكلمة (قوله زائد
 الخامس) أى الذى هو رباعى الاصول (قوله بل يجمع على فعال بل) أى يقلب
 كل من الواو والالف باء لانكسار ما قبله كما فى التوضيح (قوله الزائد خامس
 الاصول) علم حذف الزائد من هنا وخامس الاصول من قوله السابق ومن
 خماسى الخ وانظر هل يأتى هنا التغيير بين الخامس والرابع بشرطه ولا
 يبعد التباس فليراجع قوله سم وأقره شيخنا والبعض وفيه أن الخماسى فى
 قول المصنف ومن خماسى قبله بقوله جرد ونحوه فبعثرى غير مجرد إلا أن
 يراد العلم بطريق المقابلة (قوله غريق) يضم الغين المحذوفة وسكون الراء ونفع
 الترن طير من طيور الماء طوى دل العنق ويقال له غرقوق كعصفور وغرقوق
 كفردوس كما فى القاموس (قوله وفردوس) هو بستان يجمع مائى البساتين
 قاموس (قوله ونحو كهور) كسفر حل التراكم من السحاب والضم من
 الرجال قاله فى القاموس (قوله وهبيغ) بفتح الهاء والموحدة وتشديد التحيه
 المفتوحة بعدها ناسمجة الغلام المثنى (قوله وخرج أيضا نحو مختار
 ومتقاده) نظرن فيه سم بأنه بقية فى ان نحو مختار ومتقاده داخل فى قوله العادى
 الرباعى وليس كذلك لانه من الثلاثى المزيد المشار اليه بقول المصنف الآتى
 والسين والتالخ لامن العادى الرباعى الذى الكلام فيه وهو ما زاد على
 أربعة أحرف وكا رباعى الاصول أو خماسى فمكن الاول من الصواب
 استقام ذلك كما فعل المرادى (قوله الماسبق) قال سم انظر فى أى موضع سبق
 اه قار شيخنا وأقره البعض فمكن بدنى للشارح ان يقول الماسبق أى لما
 تقدم من ان نحو مختار ومتقاده من الثلاثى المزيد المشار اليه بقوله الآتى
 والسين والتالخ اه وأنت تخبر به لايصح أيضا أن يقول الماسبق أى لما
 الميبى بقول المصنف والسين والتالخ انما هو حذف الزائد فى الثلاثى المزيد
 وكلام الشارح الآتى حذف ألف مختار ومتقاده وهى غير زائدة كالألف
 فكيف به لانه ماسبق أى من حذف الزائد قد بر (قوله والسين والتالخ)
 تعذر عن سم ان هذا البيت يان لما يحذف من مزيد الثلاثى لان ما تدعى
 كذلك لان أصوله ثلاثة السال والعين والياء وحيث حذف فى قول الشارح

اذ بنينا الجمع بقاها محتل

يعنى انه اذا كان فى الاسم
من الزوائد ما يحل بقاؤه
بما الى الجمع وهو ما فعل الى
وفعالين توصل اليهما ما يحذفه
فان اتى أحرا المتأين بحذف
بعض وابقاء بعض اتى ماله
مضربة فى المعنى أو انما نظ
فتقول فى مستندع مداع
يحذف السين والتاء معا
لان بقاها محتل بدنية
الجمع وابتقيت الميم لان لها
مضربة فى المعنى عليها الكون
زيادتها المعنى تختص
بالاسماء بخلافها فاقامها
برادان فى الاسماء والافعال
وكذلك تقول فى استخراج
تخارج قد وثراء استخراج
بالبقاء على سبيله لان التاء
له اخرى فى اللفظ على السين
لان بقاها لا يخرج الى
عدم النظر لان تفاعيل
موجود فى الكلام كمتأين
بخلاف السين فاقم الارتاد
وحدها فلو اوردت بالبقاء
لقيل - تخارج ولا نظيره
لانه ليس فى الكلام
سما عيل ومن المضربة اللفظية
ايضا قولك فى جمع ممريريس
ممريريس يحذف الميم وابقاء الراء

يعنى نظرا لان ما ذكره الشارح قاعدة تشتمل بعض ما تقدم كالر باعى
والخماسى المتريدين وهذا البيت لا يدل على هذه القاعدة بل على بعض
افرادها فانه كان الاولى اسقاطا يعنى ولوهذا قال المرادى اعلم ان الاسم اذا
كان فيه من الزوائد ما يحل الخ وقد يجب ان تعليل المصنف بقيد هذه
القاعدة (قوله اذ بنينا الجمع الخ) حذف من التعليل شيئا يعلم من قوله
والميم أولى من سواء بالبقاء والاصل اذ بنينا الجمع بقاؤه ما محتل وبقاؤه
أحدهما مع حذف الآخر والميم خلاف الاولى فاندفع ما ورد على التعليل
من ان دفع الا خلال يحذف الميم مع بقاء احدهما بان يقال سداع
أو تداع (قوله ما يحل بقاؤه الخ) بان يخرج مداع فعلا وفعالا واما
بشبههما فى العدة والهيئة (قوله بمشألى الجمع) كانه أراد معشألى الجمع
وما شبههما فى العدة والهيئة فتوان خالفهما فى الوزن بدليل الامثلة التى
ذكرها فان نحو مداع ليس على فعال ولا فعلا بل سم (قوله ابقى ماله
مضربة) وتختص المضربة بواحد من سبعة أمور المتقدم والتحريك والدلالة على
معنى ومماثلة الاصول وهى كونه لاحقا والخروج عن حروف سأل القومها
وأن لا يؤدى الى مثال غير موجود وأن لا يؤدى حذفه الى حذف الآخر
الذى ساواه فى جواز الحذف وردها فى التسميس الى ثلاثة أمور المضربة
من جهة المعنى والمضربة من جهة اللفظ وأن لا يغنى حذفه عن حذف غيره
والشارح مشى على ما فى التسهيل (قوله فى مستندع) أى فى جمع مستندع
(قوله المعنى تختص بالاسماء) لانها تبدل على اسم فاعل سم أى أو اسم
مفعول (قوله فى استخراج) أى فى جمع استخراج فلما لان المصدر
لا يجمع (قوله على - ينفه) متعلق بتأثر (قوله ممريريس) من أوصاف
الدهاية يقال دهاية ممريريس أى شديدة والمريريس الاملس أيضا قاله
الجوهري ووزنه ففعيل يشكر يرالفاء وانهين فهو وثلاث الاصول فزيد فيه
كما ذكره الشارح (قوله ممريريس) فيه ابقاء الياء مع أنها خامسة فيؤخذ من
ذلك ان ما تقدمناه من اشتراط كون المتأين الذى يبقى رابعا انما هو فى غير
ما تكرر تأثره وعنده وبه صرح الفارضى فقال واشتراط المتأين الرابع
يخرج غير الرابع كفرطوبس وعصرفوط فيحذف مع الاخير نحو قرطاب

وعصارى وهذا العمل لا يكون فيما كررت فاؤ وعينه كمرس وهي
 المذهبية المسمية والراء الثانيان زائدان فيقال ممرار يس بابقاء الاء وان
 كانت غير رابعة في ممرس ولا يجوز ان يحسرى بحرى قوطبوس
 وعسرفوط بان يقال ممرامر ولك أن تقول الاء رابعة بعد حذف ما يحذف
 وهو الميم الثانية قيا ساعلى ما بانى لاشارح في حيزون فاعرفه وقوله
 كقطبوس الذى فى القاسموس قطربوس قال بفتح القاف وقد تنكسر
 الشديدة الضرب من العقارب والثاقفة السريعة أو الشديدة اه وبه يعلم
 ما فى كلام البعض وقوله وعسرفوط بعين هه ملة مفتوحة وشاد معجمه ملة
 وفاء مضمره ثم طاء ملة دو مية يضاهى ناعمة يشبهها أصابع الجوارى كما
 فى القاسموس (قوله لان ذلك لا يحل الخ) لانه اذا كان بين المكررين فاصل
 احتلت اسمها ما كرايس بخلاف ما اذا لم يكن فاصل كمراريس فانه
 يحكم بزيادة أحدهما (قوله فتقول فى جمعه مطاق) هل يقال فى مصافى
 ويحفظ مصافى ومحافظ سم (قوله أما اذا كان الثانى الزائد) أراد ما
 الحرف المحقق وما عداه من أحرف الزيادة والألف السين فى مقعس ليس
 ثانى زائد بل ثالث وائد هو الميم والنون وأحد السينين (قوله لمعنا)
 يؤخذ من تشبيهه وس عبارة القارضى تقييد الحق بكونه ضعف أصل
 وعبارته والبردية قول فى جمع مقعس قعاس فى رأى الأصل وهو نفس
 فتحذف الميم والنون ويبقى أحد المتأخرين وان كان زائداً وضعف حرف
 أصلى والزائد اذا كان ضعف حرف أصلى يحكم له بما للأصلى كما ساقى فى
 التصريف فكان أصل مقعس عنده قعس كعس فراه (قوله مقعست)
 أى متأخر الى خلف من القعس وهو خروج الصدر ودخول الظهر فضعف
 الحذب جوهرى (قوله فىقال قعاس) كذلك فى بعض التسع بلا ياءين
 السينين وهو الأشهر وفى بعض ما ياء على لغة من يعوضهم عما حذف (قوله
 لا يعنى بالاولوية) أى فى قوله والمسيم أولى من سواه بالمقاولة السندونى
 فكلام المصنف على حذف قوله تعالى أصحاب الجنة يؤخذ فيه مستقرا وقوله
 الصيف آخر من الشتاء اه وقد قبل فى نحو الآية وقوله سم المذكورة
 على فرض وجود أصل الفعل فى المفضل عليه فيكون كلام المصنف على

لان ذلك لا يحل معه كون
 الاسم ثلاثى الأصل
 ولو حذف الراء بقيت
 الميم فانت ممراميس لأوهم
 كون الاسم رباعى فى الأصل
 واه نه دليل لافعا نيل (والميم
 أولى من - واه بالبقاء) لانه
 من المزية على غيره من
 أحرف الزيادة وهذا
 لا خلاف فيه اذا كان ثانى
 الزائد بين غير ملحق كرون
 منطلق فتقول فى جمعه
 مطاق فتعذف النون وبقاء
 الميم أما اذا كان ثانى
 الزائد بين ملحقا كسين
 مقعس فكذلك عند
 سيويه فىقال مقعاس
 وحالف المبرد وحذف الميم
 وأبقى الحذف وهو السين لانه
 يضاهى الأصل فىقال
 قعاس ورجح مذهب
 سيويه بأد الميم مصدره
 وهى اعنى يخص الاسم
 فكانت أولى بالبقاء
 * تنبيه * لا يعنى بالاولوية
 هنا رجحان أحد الأمرين مع
 جوازهما لان ابقاء الميم فيما
 ذكر متعين

فرض استحقاق غير الميم البقاء (قوله ليكونه أولى) أي والعمل بالاول هنا واجب (قوله كما في التندو والتندو) بفتح أولهما وواو ثانياهما وسكون نونهما واهمال دالهما وهما بمعنى الالذأي الشديد المحسوس كما في الصحاح (قوله الأذو يلاذ) والاسل الأذو يلاذ فاذنهم أحد المثلثين في الآخر (قوله في موضع) وهو الاقول وقوله على معنى هو التكم في الهمزة والغيبه في الياء (قوله بخلاف النون فام في موضع لا يدل فيه على معنى) فسر البعض الموضع هنا بالانشاء وحيد بن ردي كلام الشارح ان النون في الانشاء قد تدل على الطائفة كما في منكسر ومنهشم فاللائق نفسه بهما بين ثالث الكسامة ورابعها (قوله من المزية المعنوية) من سببية وانما انصرف على المعنوية مع وجود اللفظية أيضا وهي المصدر لان المعنوية أقوى فهي أحق بالاعتبار متى وجدت (قوله ما كحزبون) مما حذف أحذز ان فيه معنى عن حذف الآخر دون العكس والحزبون بمهملة مفتوحة ففتحية ساكنة فزاي مفتوحة فمضوطة مضوطة الجوز والعيط موس بعين وطاء وسين مهملات قال في القاموس التامة الخلق من الابل والمرأة الجميلة أو الحسنة الطويلة التامة العاقر كالعط موس بالضم والنساقة الهرمة والجميع عطاسيس وعطاسيس نادر (قوله لبقا ثمانية) أي بعد حذف الياء فتكون داخلية قوله ما لم يلبث لثمة اللذخفا (قوله ما فعل بواو عصفور) من قلبها ياء قوله لم يغن حذفها عن حذف الياء لانها لو حذف الواء قلت حياز بن يكون الوحيدة أو تحركها الفاتحة صيغة الجمع واحتج الى أن تحذف الياء أيضا ويقال خراب (قوله لانها ليست في موضع الخ) لما علمت من أن بقاءها مفتوت لصيغة الجمع ولو قال الشارح كما رادى لان بقاء الياء مفتوت لصيغة الجمع لكان أوضح (قوله سردي الخ) السردي بسين مهملة وراء مفتوحة خين رنون ساكنة ودال مهملة مفتوحة قال في القاموس هو السربيع في أموره أو الشنيد والعندي بعين مهملة ولام مفتوحة خين ونون ساكنة ودال مهملة مفتوحة قال في القاموس الغليظ من كل شيء يضم وشجر من

(انسيقا) أي تصدرا كما في التندو والتندو فتقول في جميعهم الأذو يلاذ يحذف اشون وابقاء الهمزة والياء لتصدرهما ولانهما في موضع يقعان فيه دالين على معنى بخلاف النون فام في موضع لا يدل فيه على معنى أصلا * تنبيهه بابقاء الميم والياء والهمزة في المنزل المذكورة من المزية المعنوية (والياء لا الواو) وحذف ان

جمع ما * كحزبون

وعيط موس (فهو وحكم

حكما) فتقول خرابين

وعطاسيس يحذف الياء

وابقاء الواو فتقلب ياء

لانكسار ما قبلها وانما

أوزرت الواو لبقاء في ذلك

لان الياء اذا حذف اغنى

حذفها عن حذف الواو

لبقاء ثمانية قبل الآخر

فيعمل بها ما فعل بواو عصفور

ولو حذف الواو أو لم يغن

حذفها عن حذف الياء

لانها ليست في موضع يؤمها من الحذف (وخبر واي زائدي سردي) وهما النون والالف (وكل ما ضاهاه)

أي شابه في تضم زياتين لالحاق الثلاثي بالجماسي (كالعندى) والحبطنطى والعفر في ذلك أن تحذف

ما قبل الالف وتبقى الالف

فتقلب ياء فتقول سرادع ولا دوحياط وعقارولث مكة فتقول - مراند (١٨٤) وعلاذو حبانط وعقارولث مكة

واختار روافي هذين
الزائدتين لتبوت السكافو
بينهما لا سيما إذا
لاحقنا الثلاثي بالخماسي
فلا مزية لاحدهما على
الآخره خاتمة - تنفع
مسائل - الاولى يجوز
تعويض ياء قبل الطرف عما
حذف أصلا كالأوزنذا
فتقول في سفر حبل ومنطاني
سفار حبل مطاليق وقد ذكر
هذا أول التمهيد كـ يأتى
- الثانية - أبجزة الكوفيين
زيادة الياء في مماثل معادل
وحذفها من مماثل
معاويل فيجوزون في جعافر
جعاوير وفي عما فير عمافر
وهذا عندهم جائز
الكلام وجعلوا من الأول
ولوا أتى معاذيره من الثاني
وعندهم مفاصح القيب
وراقه - في التسهيل في
جوار الامرين واستثنى
فواعل فلا يقال فيه
مواويل الاشدوا كقوله
سرايخ - يرض لا يخرقها
النبل - ومذهب البصريين
أن زيادة الياء في مثل مفاعل

المفاعلة شوك واحد - (قوله فتقلب ياء) وقول السكافو حيثما علال
فأض وغار - (قوله) لا يجمع جمع تكسير نحو مضروب ومكره
وشذ لا عين جمع ملهون ويستثنى مفعول لأوزن نحو مضروب ومضروب
ابن هشام في شرح باب - ادومل مضروب مختار ومنقاد - يقال مختارون
ومنقادون ولا يجمع مكسر اد كره الشيخ في العمدة - فاضى وقبه مخالفة
لما أسلفه الشارح أنه يقال مختار ومنقاد (قوله يجوزون) يض ياء (الح) أي ان
لم يستحقها اللفظ لغيرة وض كفى لغا غير جمع لغيرة فإنه حذف اللفظ
نحو يض لتبوت يائه التي كانت للأفرد كما سيذكره الشارح في التفسير
(قوله في مماثل ذاعل الح) المراد جماعل مفاعل ومماثل مفاعيل ما وانهما
في العمدة واليه - تواتر فاعلهما في الوزن والاختلاف افرع على وزن فاعل
لام فاعل وعما فير على وزن فعال ليل لام فاعيل (قوله وحذفها من مماثل
معاويل) قال بعض التأخرين ينبغي أن يقيد ذلك بأن لا يؤدي الى التفتاف
مثلين كقوله اللباسات من الحرب رجلا يبا فانه مخالفة للأصل من وجهين فلا
ينبغي تجويزه الى اللبس لثمة دمايني (قوله في الكلام) أي التثنية (قوله
معاذيره) لانه جمع - معذرة وقيل - معاذر (قوله فتح القيب) لا يجمع
مفتاح وقيل - معاتب (قوله قلب الله ياء) (قوله واستثنى فواعل) أي الوصف
بقرينة التسهيل - وسأينف فلا يقال في ضارب ضوارب أم لا اسم وليس
كذلك فقد حكى سيبويه عن بعض العرب دوايق وطرايق وخواتيم أعاده
الدمايني ولأن انهم وشبهه - لنحو دوايق وخواتيم مما شذ ثم رأيت ابن
عقيل على التسهيل سترم هذا الاحتمال الذي قلته قائل (قوله - وسأينف)
جمع سابقة وهي الذراع لواء دمايني (قوله لا يجوز الا للضرورة) والمعاذير
والمفاسق في الآيتين جمع معاذير ومفاسق دمايني (قوله جمالات) ظاهره
جمع جمال وقال الفارسي قالوا في جمع جمل أجمل ثم أجمال ثم جامل ثم
جمال ثم جمالة ثم جمالات فهو جمع جمع جمع الجمع وعين
بمعنوب أنه قرأ جمالات بضم الجيم (قوله واذا قصد تكسيرة كسر الح) ظاهره
أن جمع الجمع غير المستثنى تقاس وقال أبو حسان أن جموع الكثرة

وحذفها في مثل مفاعيل لا يجوز الا للضرورة - الثالثة قد تدعو الحاجة الى جمع الجمع كتحذروا الى لا تجمع
تثنيته فكيف يقال في جماعتين من الجمال جمالات كذلك يقال في جماعات جمالات واذا قصد تكسيرة كسر

نظر الى ما يشاء كلمة من الاحاد فيكسر بمثل تسكيرة كقولهم في اعيد اعاد وفي

الاسمحة اسالحو وفي اقوال
اقاويل شيهوها بالسود
واساودوا مجردة واجارد
واعصار واعاصير وقالوا في
مصران مصارين وفي
غربان غرابين تشبهها
بسلطين وسراحين وما كان
من المجموع على زنة مفاعل
او مفاعيل لم يجز تسكيره
لانه لا نظيره في الاحاد
فيعمل عليه وليكن قد يجمع
بالواو واثنون كقولهم في
نواكس نواكسون وفي
ايامن ايامنون او بالالف
والياء كقولهم في حدائد
حدائدات وفي صواحب
صواحيات ومنه الحديث
انكمن لانتن صواحيات
يوسف الرادة اذا قصد جمع
ما صدره ذوا واين من اسماء
ملايه قتل فيه ذوات كذا
وبنات كذا فيقال في جمع
ذو القعدة ذوات القعدة
وفي جمع ابن عرس بنات
عرس ولا فرق في ذلك بين
اسم الجنس غير العلم كإبن
لبون وبين العلم كإبن آوى

لا يجمع قياسا اتفاقا واختلاف في جمع القلة فلا يكثر ون انه يقاس
واختار ابن مفسر عدم اقياسه اه دما ميني وجمع الكثرة في أنه لا يطر
جمعه اتفاقا اسم الجنس الذي لم يختلف أنواعه سواء كان له واحد غير انما
أولا فان اختلفت فالجهر وعلى عدم الطراد جمعه قلة ما جاء منه والمبرد
والرمان وغيرهما على الاطراد وأما اسم الجمع فظاهر كلام سيدي به أنه
لا يطرده جمعه ومن المسموع منه قوم وأقوام ورهط وأرهاط كذا في الجمع
(فائدة) قال الجار بردي في شرح الشافية اعلم أن جمع الجمع لا ينطلق على
أقل من تسعة كما أن جمع المفرد لا ينطلق على أقل من ثلاثة الانجازا انتهى
(قوله الى ما يشاء كلمة) أي في عدة الحروف ومطلق الحركات والسكان وان
خالفه في نوع الحركات كقصة اعيد مع فتحة أسود (قوله وأجردة وأجارد)
مقتضى كلامه أن أجردة مفرد ولم أتف عليه والظاهر أنه جمع جراد أو جريد
(قوله واعصار) بكسر الهمزة وهو الرمح شير السحاب أو التي فيها نار أو التي
تهب من الأرض كالعلم مود فتوا السهام أو التي فيها العصار وهو الغبار
الشديد كالعصية محركة فاموس (قوله في مصران) قال في القاموس المصير
كأمير المني والجمع أمصيرة ومصران وجمع الجمع مصارين (قوله تشبهها
بسلطين وسراحين) نشر على ترتيب الفاء أو كل راجع لكل كالمع مما كتبه
على قوله الى ما يشاء كلمة (قوله على زنة مفاعل أو مفاعيل) زاد في التسهيل
أو فعلة بضم الفاء وفتح العين أو فعلة بفتح العين قال الدماميني لما كان موازنا
لشي من هذه الأمثلة الاربعة لم يجمع اه والمراد بزنة مفاعل أو مفاعيل
ما وافقه ما في العدة والهيئة وان خالفه ما في الوزن الاصطلاحي بدليل
تمثله بنواكس وحدائد وصواحب (قوله في حدائد حدائدات) كذا
في نسخ وفي نسخ خرائد وخرائدات (قوله ذوا واين) لم يقل أو أخ كما
في التسهيل لانه لم يقع اسكن لو وقع اسكان هذا اقياسه فلو سمى جنس باخي كذا
لقيل في جمع ملايه قتل الأخوات كذا (قوله بين اسم الجنس غير العلم الخ)
المتبادر أن قوله غير العلم لاخراج اسم الجنس العلم وأن قوله وبين العلم معناه
وبين اسم الجنس العلم فيكون أراد باسم الجنس اللفظ الدال على الجنس

ص ٢٤ صبان رابع والفرق بينهما أن ثاني الجزأين من علم الجنس لا يقبل ال بخلاف اسم الجنس
واذا قصد جمع علم منقول من جملة كبرى فنشره توصل الى ذلك بأن يضاف اليه ذر بجموعا فيقال هم

فدورق غره وفي التسمية هما اذوارق غره وبأوى الجملة في هذا المركب دون اتحاد على الصحيح
فيقال هذا ذوا سبويه وهؤلاء ذرو سبويه وهما اذوارق كرب وهم ذرو مدى كرب (١٨٦)

أهم من أن يكون في اصطلاحهم اسم جنس أو علم جنس يقر به
التقسيم إلى علم جنس وغير علم جنس وليس المراد باسم الجنس ما قبل علم
الجنس (قوله هم دورق غره) أي أصحاب هذا الاسم (قوله المركب دون
اتحاد) هو المركب المزجي وأما الاضافي فيثنى وبكسر صدره (قوله على
الصحيح) معناه ايقاع التسمية والجمع على لفظه فتقول سيدو يمان وعلبكن
وسيدو يمان وعلبكن (قوله بالثي والجمع مع على حذو) أي معنى هما
(قوله وعلى هذا انفس) فيقال في تسمية الجمع معي بهذان ذوا زيد وفي
جمعه هؤلاء ذوا زيد (قوله اما أن يكون موضوعا لجمع الأحاد الخففة)
لا حاجة إلى انظر مجموع واهذا أسقطه المرادى وإن التاظم بله ومقرر
لا يهاهم أن الجمع دائماً من باب الكل لا الكيفية مع أن الغالب كونه
من باب الكيفية واعتبر عبد القادر التعبير بالوضع في تعريف الجمع بأن
بما هو أن المراد وضع الواضع وليس كذلك لقول المستغنى في التسهيل
في تعريف الجمع بأنه الجمع جعل الاسم القابل لدليل ما فوق اثنين وقوله
في شرحه المراد بالجمع تجديد الناطق حالة لا اسم لم يوضع عليها ابتداء في ذلك
يخرج اسماء الجموع ونحوها وقوله في التسمية ليس المراد بالجمع وضع
الواضع بل المراد بالجمع تصرف الناطق بالاسم على ذلك الوجه ويمكن
دفعه بأن المراد بالوضع في التعريف الوضع النوعي وهو حاصل من الواقع
كما يبينه في محله (قوله ملحق فيه اعتبار الفردية) أي غير منظور في وضعه
إلى الفرد كما بسطناه في بحث الكلام وهذا لا يدل على اعتبار الثلاثة
فأكثر في استعماله فكان الأولى أن يقول معتبراً في استعماله
لا وضعه ثلاثة أفراداً أكثر ويرد أيضاً عليه أنه يصدر على اسم الجنس
الأفرادى ودفع البعض لأن القسم الاسم الدال على أكثر من اثنين يردان
الاخراج أغماها وباجزاء التعريف لا يتخرج عنه كما صرح به (قوله
كما يبين) يعني فرق فهو جمع لا واحد له من لفظه كما قاله التاظم ونيسله
واحد من لفظه من جعل أقل أو بلغ الهزوة وتشديد الموحدة المفجوة

باسم الجملة المسمى ما
يصنع بالثي والجمع مع
على حذو ذاتياً أو جمعاً
فيقال في تسمية زيد مسمى
بهذان ذوا زيد وكما يقال
في تسمية كلتي الخذاها ثمان
ذوانا كثنين ويقال في
الجمع ذوا زيدين وذوان
كثيرون وعلى هذا انفس
الخاتمة الفرق بين الجمع
واسم الجمع واسم الجنس
الجمعي من وجهين معنوي
ولفظي أما المعنوي فهو أن
الاسم الدال على أكثر من
اثنين ما أن يكون موضوعاً
لجموع الأحاد الخففة
ذال عليها دلالة تكرار
الواحد بالخطف واد أن
يكون موضوعاً لجموع
الأحاد الدالة للفرد
على جملة أجزاء اسماءها واما
أن يكون موضوعاً للحقيقة
ما في فيه اعتبار الفردية
فالقول والجمع وسواء كان
له واحد من لفظه مستعمل
كرجال وأسود أم لم يكن

كما يبين والتماني هو اسم الجمع سواء كان له واحد من لفظه كركب وصحب أم لم يكن كقوم ورهط وقيل
والثالث هو اسم الجنس الجمعي ويفرق بينه وبين واحد بالثاء غالباً نحو قرة وقررة وجوز وجوزة وكلم وكلمة

وربما عكس شئ والكم والجيب والواحد والكثرة والجباة للجنس وبعضهم يقول للواحد كفاة وللجنس كم
 كمن إلى التماس وقد يفرق بينه وبين واحد ياء النسب نحو روم ورومي وزنج و زنجي أما اسم الجنس
 الأفراد فتعولين وماه وضرب فإنه ليس دالا على أكثر من اثنين فإنه صالح
 (١٨٧)

للقليل والكتنير واذ قيل
 خبر به فالتاء للتخصيص على
 الوحدة وأما اللفظي فهو أن
 الاسم الدال على أكثر من
 اثنين ان لم يكن له واحد من
 لفظه فاما ان يكون على وزن
 خاص بالجمع أو غالب فيه
 أو لا فان كان على وزن
 خاص بالجمع نحو أبياسل
 وعبيد أو غالب فيه نحو
 أعراب فهو جمع واحد مقدر
 والافه واسم جمع نحو رطل
 وابل وإنما قلنا أن أعرابا على
 وزن غالب لان أفعالا تادر في
 المفردات كقولهم رم رمه
 أعشار هذا مذهب بعض
 النحويين وأكثرهم يرى أن
 أفعالا وزن خاص بالجمع
 ويجعل قولهم رمه أعشار
 من وصف المفرد بالجمع
 ولذلك لم يذكروا في الكفاية
 غير الخاص بالجمع وليس
 الأعراب جمع هرب لان

وقيل أبالة بكسر الهمزة وتشديد الواو حذو هار قيل ايل بكسر
 الهمزة والواو حذو قد قيل ايلال كدنيار وفسر في القاموس الاربعة
 بالانقطاع من الطير والخيل والابل (قوله وربما عكس) مقابل لمحذوف بعد
 قوله بالتاء غايبا تقديره وتسكون التاء في الواحد غالبا نحو عرناخ وإنما حذفه
 للعلم به من السياق (قوله وبعضهم يقول للواحد كفاة الخ) هذا القول في جباة
 وجب أيضا (قوله وقد يفرق الخ) مقابل أقوله بالتاء غالبا (قوله فتعولين)
 بفتح الياء أما بكسر هاء اسم جنس جمعي واحد له لينة فقول شيخنا بكسر الياء
 خطأ (قوله وضرب) مثله سائر المصادر (قوله فإنه ليس دالا على أكثر من
 اثنين) أي ولا على اثنين وإنما اقتصر على نفي الدلالة على أكثر من اثنين
 المعقب بر في اسم الجنس الجمعي (قوله وعبيد) قال في القاموس العبيد
 والعبيد أديبلا واحد من أفظه ما الفرق من الناس والخيل والذهبون
 في كل جهة والآكام والطرق البعيدة (قوله برمة أعشار) أي
 مكسرة قطعها (قوله من وصف المفرد بالجمع) تزيلا لاجزاء المفرد موزنة
 أجزاء الجمع اه دام ما سيئ قيل من وصف المفرد بالجمع قوله تعالى ثياب
 ستملح خضر على قراءة جر خضر وقيل اسم جنس جمعي استندسة واسم
 الجنس يوصف بالجمع (قوله وان كان له واحد من لفظه فاما ان يميز الخ) عبارة
 المرادى وان كان له واحد من لفظه فاما ان يوافق في أصل اللفظ دون الهيئة
 أو فهما فان وافقه فمما وثي فهو جمع بقدر تغييره وتثنية ذلك وأن لم يثن فليس
 بجمع نحو جنب والمصدر ادا ووصفه وار وافقه في أصل اللفظ دون الهيئة
 فاما أن يمتاز الخ (قوله ياء النسب) أي بحذف ياء النسب لان تمييز الجمع
 بحذف ياء النسب التي في واحد منه ولهذا قال المرادى بترج ياء النسب
 وكذا يقال في قوله أربعة اثنا عشر أو بعجم في هذا بأن يقال المراد أو بحذف

العرب بعم الحاضر ين والبادين والأعراب يخص البادين خلافا لمن زعم أنه جمعه وان كان له واحد من لفظه
 فاما أن يميز من واحد ياء النسب نحو روم أو بقاء التانيث ولم يلتزم تأنيثه نحو عرنا أو لا فان ميز بما ذكر
 ولم يلتزم تأنيثه فهو واسم الجنس الجمعي وان التزم تأنيثه فهو جمع نحو تهم وتهم حكم سبيو به بجمعه ميم لان
 العرب التزم تأنيثها والغالب على اسم الجنس الممتاز واحد بالتاء التذكير

جمع مائة سائر الواحد في
التذكير والتب اليه فيكون
اسم جمع فذلك حكم على
غزى به اسم جمع لغزاه
يسرى الواحد في التذكير
وحكم ايضا على ركاب به
اسم جمع لركوبه لانهم
نسبوا اليه قفاواركانى
والجمع لا ينسب اليها
الا اذا غلبت أو أمحل
واحد كما يأتى في باب
وان سائر أوزان الجمع
الماضية به واسم جمع نحو
حصب وركب لان فعل ليس
من ائمة الجمع خلاه الا بى
الحسن والله أعلم

(التصغير)

اعاد كرهه الباب اثر
باب التذكير لانهم كما قال
سببو يعنى واحد واحد
لا شرا كهمما في مسائل
كثيره يأتى ذكرها (فعلا
اجعل الثلاثى اذا صغره
نحو) فليس في تصغير فليس
ونحو (فدى في) تصغير
(فدى) و (فدى) مع
فعيل لما فاق الثلاثى
(كجعل درهم درهما)

بأنه التائب فالبا واثباته ان لا يكفى كما توجبنا على أحد القوان (قوله)
وان لم يكن كذلك بأن لم يميز واحد بمذكر (قوله مائة سائر
الواحد في التذكير والتب اليه) أى دون تميز وانما قلنا دون تميز لان الجمع
قد يسرى الواحد فيما ذكر بفتح فيقال الرجال قام (قوله حكم على غزى)
بفتح الغزى المجبة وكسر الزاى مخففة وتشديد الباء وأسد غزوه على زنة قيل
فقلت الواو با لاجتماعها مع الباء كسنة طلبه التخفيف وأدغمت الباء
في الباء فصار غزى الا أن الجوهرى ذكر أنه جمع ونسبه ورجل غزاه والجمع
غزاه مثل قاض وقضاة وغزاه مثل سابق وسبق وغزى مثل حاج وحجج
وقاطن وقطبين وغزاه مثل فاسق وفاسق اه وقال في القاموس فى مائة
والغزى كغنى اسم جمع اه وهو مريح في موافقة كلام الشارح
وكلام الجوهرى يحتمل أن يكون أطلق فيه الجمع على اسم الجمع فيقولوا
ويحتمل أن يكون على حقيقته واللفظ مختلف فيه اه مبد القادر (قوله)
خلا فالان الحسن) حيث ذهب الى أن فعلا من ائمة الجمع وجعل منه جبا
وربكا والخاصل أن اسم الجنس هو ما يميز واحد بالياء أو بالياء ولم يميز
نائيه واسم الجمع ما لا واحد له من لفظه وليس على وزن خاص بالجمع ولا
غالب فيه أوله واحد ولكنه مختلف لا وزن الجمع أو غير مختلف ولكنه
مساو لواحد دون تميز في التذكير والتب وإذا عرف الجمع مرادى

في التصغير

هو لغة التقليل واسطلاحا تغيير مخصوص بأقرب ما يصريح (قوله من زاد
واحد الا أن كلا تغير اللفظ والمعنى ونريد بحث في تعليل الشارح بأنه انما يفتح
ذكر أحدهما عقب الآخر أعني من أن يكون المقدم التذكير أو التصغير
ولا يفتح الآخر التصغير عن التذكير ولعل نصيبه أن التذكير أكثر وقوعا
من التصغير فتقدمه أولى (قوله اذا صغره) أى أردت تصغيره (قوله)
في تصغير فدى) أى برز الا اب الى أصلها وه والياء ثم ادغام ياء التصغير فيها
لان التصغير برز الاشياء الى أصولها ومثله فدى في فنى (قوله دينيبرا) أى برز
الياء الى أصولها وهو التثنية اذا سلمه دنار كما يأتى (قوله فلا بد من ضم أوله وفتح
ثانيه) مما علق به ذلك أنهم لما فتحوا فى التذكير أول الرباعى والخامس

وجعل دينار دينيبرا والحاصل أن كل اسم متمكن قصد تصغيره فلا بد من ضم أوله وفتح ثانيه ولم

ولم يبق الا التكسير والضم كالضم اولى لهونه وفوضا ثانياه لان باء التصغير
 وألف التكسير في نحو فاعل متقابلة لان فاعل ما قبل الباء على ما قبل الالف
 اه مرادى مع بعض تغيير وقال بعضهم جعلوا الفتح والالف للجمع لتقله
 فظاها فيه الخفة والضم والياء للتصغير لخفته وجعلوا علامة التصغير ياء
 مشابهة ألف الجمع في اللين وأقربتها اليها من الواو فلو كان أوله مضموما
 كغراب أو ثانيه مفتوحا كغزال أو ما قبل آخره مكسورا كزبرج فهل نقول
 ان الحركة زالت وجاء تغييرها أو الاسمية باقية احتمالا لان ذكرهم أبو حيان
 وحزم ابن اياز بالاول اه سبوطى ويؤخذ عما جزم به ابن اياز ان المكسر لو كان
 على هيئة المصغر كسبوط فانه يصغر بتقدير الحركات وبه صرح السهيلي اه
 نصريح وسبوطى بسط كلام السهيلي قال المرادى وظاهر التسهيل ان مثل
 هذا لا يصغر لانه شرط في المصغر خلوه من صيغ التصغير وشبهها اه وسباني
 في الشرح ايضا وبكر على قول الشارح فلا بد من ضم أوله ما في الهم مع عن
 البصر بين من جواز كسر الاول في تصغير ما ثانياه ياء كبيت وشيخ وميمت
 الا ان يكون الكلام باعتبار الغالب والاصل (قوله وزيادة ياء ساكنة
 بعده) أى الثانى قال في التسهيل يتخذفها أى لاجل تلك الياء أول ياءين
 ولياها فيقال في تصغير على تخذف أول الياءين المتين وليتاها ويقلب
 ياء ما وليها من واو وحويا ان سكنت فيقال في تصغير مجوز مجزأ أو علت
 فيقال في تصغير مقام مقيم أو كانت لا ما فيقال في تصغير دلولى واختيارا
 ان تشركت لفظاى افرادو تكسير ولم تسكن لا ما فالراجح أن يقال في تصغير
 جدول جدول ويجوز جدول جمل على الافرادو التكسير وهو جدول
 فان كانت الواو لا ما فيقال في تصغير كروان كرين وان تشركت
 في الافرادو التكسير وهو كراوين اه بزيادة من المدامينى وانظره (قوله
 فالامثلة ثلاثة) ان كان آخر بعا على المت ظاهرا وعلى الشرح فلا وان زعمه
 البعض قال في التصريح الامثلة الثلاثة من وضع الخليل قيل له لم سبت المصغر
 على هذه الانية فقال لاني وجدت معاملة الناس على فلس ودرهم ودينار
 اه وفي التكت ان هذه الاوزان في المتى والجمع والمركب المزجى والعددى
 راجعة الى ما قبل علامة التثنية والجمع والى الجزء الاول من التركيبين اه

وزيادة ياء ساكنة بعدة فان
 كان ثلثا لم يغير باكثر من
 ذلك وان كان رباعيا فصاعدا
 كسر ما بعد الياء فالامثلة
 ثلاثة فعيل نحو فليس
 وفعيل نحو دريهم وفعيل
 نحو دينير * تنبيهات *
 الاول للتصغير شرط أن
 يكون اسما

ولا يتحقق أن مثل علامة التثنية والجمع ويجوز المركب بقية الأشياء الثمانية
الآتية في قول المصنف وأنت التائب حيث هذا الخ (قوله فلا يصغر الفعل)
وكذا الأسماء العامة عمله كأمم الفاعل لأن شرط صحه اعلم تصغيرها
كأمر (قوله لأن التصغير وصف في المعنى) والفعل والحرف لا يوصفان (قوله
فعل التعجب) في قوله يا ما أبلغ غزلا ناشد لنا وجوز به هم القياس عليه
كما في الهمع (قوله وأن يكون متمكنا) مبارته في شرحه على التوضيح وأن يكون
غير متوغل في شبه الحرف اه وهي المناسبة لما يأتي من جوار تصغير المركب
العددى كحمة عنرفاهم (قوله ولا من وكيف ونحوهما) كنى وأين قل
في الهمع ولا غير وسوى بمعنى غير مختلف مثل لأن المماثلة تنقل وتغير
دون المعارة أعنى كونه ليس إياه ولا عند وبين ووسط وأمس وأول والبارحة
وغد وحسب والاسماء المختصة بانثني وكل وبعض ومع وأى وأسماء الشرور
كالخمر وصغر وكذا أيام الأسبوع كلبت والاحد على منهج سبويه
وابن كيسان ومذهب الكوفي والمبارقي والجري جواز تصغيرها اه مع
زيادة الساطي قال سم يوحذ من كلام الساطي أن أمس اذا كُنْ نكرة
حاز تصغيره (قوله فلا يصغر تحو كبير وحسيم) لأنه لو صغر مثل ذلك لحصل
التناقض وفيه أن مرانب القلة والكثرة تتفاوت ومن الأعلام كبر وهو
منقول من تصغير كثير والذي سقخ أن يقال قليل وأقل وكثير واكثر وافق
من القليل برفع التصغير اه دما مبي (قوله ولا الأسماء العظيمة) كإسماء
الله وأنبيائه وملائكته وكتبه والمصنف والمجد اه فأرضى لأن تصغيرها
ينافي تعظيمه او المراد الأسماء العظيمة مراد اسم سميتها العظيمة فإن
أريد من غير ما جاز تصغيرها كما سرح به الساطي (قوله نالاً من صيغ
التصغير) بأن لا تكون صيغة التصغير بحسب الأصل ولا في الحال خرج
نحو الكعبيت والكعبيت مما وضع على التصغير ثم ننو من فيه ونحو وجيل
وزيد مما عارض تصغيره بلا تناسبه وقوله وشبهه بأما لا تكون صيغة على
هيئة صيغة المصغر أى على حركاته وسكناته المخرج نحو مبيطر ومهيم مما
ليس مصغراً لكن على هيئة المصغر (قوله نحو المكميت من الخيل) هو
الفرس التي تضر بجرته الى واد (قوله والكعبيت) بالعين المهملة

فلا يصغر الفعل ولا الحرف
لأن التصغير وصف في
المعنى وشد تصغير فعل
التعجب وأن يكون متمكنا
فلا يصغر المصهران ولا من
وكيف ونحوهما وشد
تصغير بعض أسماء
الإشارة والموصولان كما
سبأني وأن يكون قائدا
للتصغير فلا يصغر تحو كبير
وحسيم ولا الأسماء العظيمة
وأن يكون حالياً من صيغ
التصغير وشبهه فلا يصغر
نحو المكميت من الخيل
والكعبيت

وهو البابل ولا نحو مبيطر
 ومهين * الثاني وزن
 المصغر هذه الامة الثلاثة
 اصطلاح خاص هذا الباب
 اعتبر فيه مجرد اللفظ
 تقر يا بتقليل الالفه وابتد
 جار يا على اصطلاح
 التصريف ألا ترى أن وزن
 احير ومكبر وسفير ج في
 التصغير فعيل ووزن
 التصريف في أفعيل ومفعيل
 وفعلال * الثالث فواتد
 التصغير عند البصريين
 أربع تصغير ما يتوهم أنه
 كبير نحو جليل وتحقير ما
 يتوهم أنه عظيم نحو سبيع
 وتقليل ما يتوهم أنه كثير
 نحو درهمان وتقرير ما
 يتوهم أنه بعيد زمانا أو مكانا
 أو قدرا نحو قبيل العصر
 وبعيد المغرب وفوق هذا
 ودون ذلك وأصغر منك
 وزاد الكوفية ونوع
 خامسا وهو التعليل كقول
 عمر رضي الله عنه في ابن
 مسعود كنيف ملئ علما
 وقول بعض العرب أنا
 جليلها المحمكك وههنا
 المرحب وقوله

في القاموس وغيره وما في القاموس من رسمه بالفاء تصحيف (قوله وهو البابل)
 أي الطائر المعروف وفي أكثر النسخ البابل وهو تحريف والصواب الذي
 في القاموس وغيره هو الأول (قوله ولا نحو مبيطر) وقال السهيلي أنه يصغر
 فتختلف ياؤه الزائدة كما تختلف ألسن مفاعيل ثم يلحق ياء التصغير فيبقى اللفظ
 بحالها ويختلف التقدير ويظهر الفرق بين المصغر والمكبر في الجمع فالكبير
 تختلف ياؤه ويجمع على مباطر والمصغر لا يجوز فيه إلا مبيطر ونحوه لانه
 لو كسر حذفت ياؤه لانه خمس أسنان في زائد فيزول علم التصغير اه تصريح
 ويؤخذ منه عدم جواز تكبير كل مصغر لزوال علم التصغير عند التكبير
 ويؤيده أنهم لم يذكروا المصغر فيما يكسر على الجموع المتقدمة في باب جمع
 التكسير فتأمل ثم رأيت اللام مبنية صرح في باب اعراب المثني والجمعوع بأن
 تكبير المصغر كرجل متعذر (قوله ومهين) اسم فاعل مهين إذا كان
 رقيقا على الشيء ومثل مبيطر ومهين مبطر وهو السلط على الشيء (قوله
 مجرد اللفظ) أي من غير نظر إلى مقابلة أصلي باصلي وزائد بمثله (قوله أنه
 كبير) أي إذا نازله أنه عظيم أي رتبة (قوله وتقليل ما يتوهم) أي تقليل
 عدد ما يتوهم (قوله زمانا) كما في المثالين الأولين أو محلا كما في المثالين
 الثانيين لهما أو قدرا كما في المثال الأخير (قوله وزاد الكوفية الخ) وفي
 الفارسي زيادة التعجب كإبني والترحم كسكين (قوله كنيف) تصغير
 كنف بكسر الكاف وسكون النون تلبها فاقام وهو كما في القاموس وعاء أداة
 الرعي أو وعاء اسقاط الناجر شبه به ابن مسعود مجامع حفظ كل لمافيه
 (قوله أنا جليلها) تصغير جليل بكسر الجيم وسكون الذال المججمة وهو العود
 الذي ينصب للأبل الجري تحتله والمحكمك بفتح الكاف الأولى مشتدة هو
 الذي كثيرا لا تحتكك به أي اناعم يستفي برأيه كأنه تشفى الأبل الجري
 بالاحتكاك بهذا العود وقوله وعذبه تصغير عذق بفتح العين المهملة
 وسكون الذال المججمة تلبها فاقاف التخللة والمرحب بفتح الجيم المشتدة من
 رجبته أي عظمتها ومن الرجبة بسكون الجيم وهي أن يبنى حول التخللة
 الكريمة بحجارة أو خشب إذا خيف عليها الطواصا أو كثرة حملها أن تقع
 وتتحوط بشوك لا يرب في إليها وإنما كان التصغير في ذلك للتعظيم لان المقام

وكل اناس سوف تدخل بينهم * دويبه تصغر منها الانامل وقوله فريز جليل شاخ الرأس لم يكن
تبلغه حتى تكل وتحملا ورد البصريون ذلك بالتأويل الى تصغير التحفير ونحوه (وسيله) من الحذف
(المنتهى الجمع ورس) فيما زاد على أربعة أحرف (به الى أمثلة التصغير رس) وللحذف (١٩٢)

للحذف (قوله دويبه الخ) فتصغيرها لا تعظم مقربة وسطها بالجملة بعدد
التي هي كناية عن الموت بها (قوله الى تصغير التحفير) أي كافي دويبه ايذا
بأن حشف النفوس قد يكون بصغار الدواهي وقوله ونحوه أي كنهه
ما ينوهم أنه كبير الذات كافي جليل ايذا بالجليل دقيق العرض وان كان
عالم بالشاق المصعد وكافي كنيف - خذيل وعذيق ايذا بانان كثرة المعنى قد
تكون مع صغر الذات (قوله من ترجع) أي تعيين لما سرق التكسير وذلك
كافي - من ديع وقوله وتغيير أي بين أمرين جائر من أهم من ان يكون أحدهما
أرجح كافي فرزدق أو منسا وبين كافي سرندي وعلندي كذا قال شيخنا
والبعض ويحتمل أنه أراد بالترجح ما يشتمل التعيين والاحنية وبالتغيير
التغيير بين أمرين متساويين في الجواز (قوله فتقول في تصغير فرزدق الخ)
كان عليه أن يقول فتقول في تصغير سفرجل بغير رجح لما سبق في قوله ومن
حماسي حرد الخ وتقول في تصغير فرزدق الخ لتمام الأقسام (قوله فرزدق حذف
الحامس) أي وهذا أحسن من فريزق بحذف الرابع ولو ذكر الشايع
هذا كان أولى لأنه يذكره نظيره مقابلته لقوله بعد وتقول في سرندي
وعلندي الخ فتنبه (قوله لما سبق في قوله الخ) راجع لجمع ما ذكره من
سبطري الى هنا (قوله وقبعض) قال شيخنا انظر هل يأتي هنا خلاف ان يرد
المتقدم (قوله أوسريد وعليد) بحذف النون وقلب الألف ياء وتوابعه بعد
كسرة ولم يفتح وينفتح ما قبله الهمزة لا الحلقا بسفرجل كما مر وأن
الحلقا لا يفتح في التصغير كما يأتي ثم أعلنت أعلال قاصر تصریح (قوله
هاء التانيث) كدحرجة وألف المدودة كقاصعاء وياء اللبس كاردخي
والالف والنون بعد أربعة أحرف فصاعدا كزعران وكعبوران سم
(قوله بعد أربعة أحرف فصاعدا) انما قيد بذلك لانه الذي يجمع بينهما

هنا من ترجع وتغيير ماله
هناك فتقول في تصغير
فرزدق فسرزدق حذف
الحامس أو فريزق بحذف
الرابع لما سبق في قوله
والرابع التثنية بالترديد الخ
وتقول في سبطري سبطر
وفي ندوكس فديكس وفي
مدحرج مدحرج وتقول في
عصفور ورقطاس وتندبل
وفردوس وغريش عصفير
وقريطيس وقنيديل
وقريديس وغريشيت
وتقول في قبهري قبيعت
لما سبق في قوله وزائد
العادي الرابعي احذفه الخ
وتقول في مستدع مدبع وفي
استخراج تخيير ما سبق
في قوله والسبب والتأني
كستدع أرل الخ وتقول في
منطاق ومنغفس مطبق
وقبيص وفي ألدو وبلند
ألدو وبايد الاقام لما سبق

في قوله والميم أولى من سواه بالفتح الخ وتقول في ميزبون وعيطموس خريبي وعطيس الجمع
بحذف الياء وإبقاء الواو مقاربة بالما سرندي وعلندي سريند وعليند أو مريد وعليد لعدم
المزية بين الزائدين كما سبق * تنبيه * يستثنى من ذلك هاء التانيث وألفه المدودة وياء اللبس والألف
والنون بعد أربعة أحرف فصاعدا

فانهم لا يتحدفون في التصغير ولا يعتد بهم كجاسياتي (وجازت تعويضاً بآئيل الطرف) عن المحذوف (ان كان
 ١٩٣) بعض الاسم فيها) أي في الجمع والتصغير (المحذوف) وسواء في ذلك ما حذف منه أصل

نحوه فمرجل فتقول في جمعه
 سهارج وان عوضت قلت
 سهارج وفي تصغيره سهارج
 وان عوضت قلت سهارج
 وما حذف منه زائد فتقول
 منطلق فتقول في جمعه مطاقي
 ومطابق وفي تصغيره مطاقي
 ومطابق على الوجهين وعلم
 من قوله وجاز أن التعويض
 غير لازم * بنية * قال
 في التسهيل وجاز أن يعوض
 عما حذف به ما كانه تقبل
 الآخر ما يستحقها لغز
 تعويض واحد بقوله لغز
 تعويض من نحو لغز غير في
 جميع الغزير فإنه حذف ألفه
 ولم يتحجج إلى تعويض لثبوت
 بانه التي كانت في المفرد
 (وحادث عن القياس كل
 ما خالف في الباب) أي باب
 التكسير وباب التصغير
 (حكاهما) عما جاء بهما
 في حفظ ولا يقياس عليه فما
 جاءه من القياس في باب
 التصغير فوله في المغرب

الجمع أم لا وسكران فلا وان كان لا يتحدف منه أيضاً إلا ألف والثون عند
 تصغيره (قوله فانهم لا يتحدفون في التصغير) فتقول دحرج وقويصاء
 ولويدعي وزعيفران وعبيثران بخلاف الجمع فالتقول فيه دحارج وقواصع
 ولواذع وزعاقر وعبارثر (قوله ولا يعتد بهم) بل يترك على حاله في التكسير
 ويصرف ما قبله كجاسياتي (قوله كجاسياتي) في قوله وألف
 التائب حيث هذا الخ (قوله على الوجهين) أي التعويض وعدمه (قوله
 قال في التسهيل الخ) مراده تقييد كلام الناطم هنا بكلامه في التسهيل
 (قوله لغز تعويض) كجودها أو وجودها انما ثبت عنه في التكسير (قوله
 من نحو لغز غير في جمع لغز غير) أي ومن نحو لغز غير في تصغير لغز غير ومن
 نحو حراجيم وحريجيم في جمع احرجام وتصغيره اذ لا يمكن التعويض
 لاستغفال مثله بالياء المتقلبة عن الألف الساكنة قبل الميم (قوله ولم يتحجج
 إلى تعويض) بل التعويض غير ممكن وان أوهمت عبارة الشارح خلافه
 لاستغفال مثله بالياء التي كانت في المفرد (قوله قولهم في المغرب مغيران)
 وقياسه مغير وفي العشاء عشيان وقياسه عشية وقول التصريح بقياسه
 عشى فيه نظر لقول المصنف واختتم بها التائب ما صغرت من مؤنث
 عار ثلاثي قال الشارح في الحال كسن أو في الأصل كيد وفي المثال
 وهذا نوعان أحدهما ما كان رباعياً بثة قبل لام معتلة فأنه اذا صغرت تحقه
 التاء ونحوه وهاء وسهية وذلك لان الأصل فيه سهي بثلاث ياءات الاولى
 ياء التصغير والثانية بدل المدة والثالثة بدل لام الكلمة حذف
 إحدى اليامين الاخيرتين على القياس المقرر في هذا الباب فيقياس الاسم
 ثلاثياً فحقة التاء هاء (قوله وفي عشية عشية) وقياسه عشية بحذف
 إحدى اليامين من عشية لتوالي الامثال وادغام ياء التصغير في الاخرى كذا
 في الفارسي وغيره والأصل عشية بثلاث ياءات فتعمل ما مر فعمل بطلان قول
 البعض قياسه عشية بثلاث ياءات (قوله وفي انسان أنيسيان) ياء قبل
 الألف وقياسه أنيسين ان اعتبر جمعه على أناسين وأنسان ان لم يعتبر وهو
 ما صرح به الشارح بعد وقال السكوفيون أنيسيان تصغير انسان لان أصله

ليلية وفي رجل روتيل
وفي سببة أسية ثوى عاة
أغلبة فهذه الالفاظ
كما استغنى فيها بتصغيرهم
من تصغير مستعمل وما
بها عائداً عن القياس
في التكسير بجاء على غير
لفظ واحد - فلوهم رهط
وأراط وباطل وأاطيل
وحدث وأحدث وكراع
وأصكرع وعروص
وأعريض وقطيع وأقاطيع
فهذه جموع واحدة - عمل
استغنى به عن جمع المستعمل
هذه من ذهب سيبويه والجمهور
وذهب بعض المخربين إلى
أنها جوع للأنطوق به على
غير قياس وذهب ابن جنى
إلى أن اللفظ يغير إلى هيئة
أخرى ثم يجمع فغير
في أباطيل أب الاسم غير إلى
أبطيل أو أنطول ثم جمع
(أتلوا بالتصغير من قبل علم *
تأبث أو مدته) أي مدة
التأبث (الفتح اختتم) يعنى
أن الحرف الذي بعده
التصغير أب لم يكن حرف
اعراب فانه يجب فتحه قبل
هلامه التأبث وهى التاء

النسبان على وزن افعلان بكسر الهمزة والعين وإذا سقرا فعلا - لأن قبل
أفعلان وهو مبنى على فواهم أناس مأخوذ من النسبان فوزنه أفعلان
ومذهب البصر بين أنه من الاسم فوزنه فعلان أفاده الفارضى (قوله وفي
بنون أيدون) وقياسه بنون وفي ليل ليلية وقياسه ليلية وفي رجل روتيل
وقياسه رجل روتيل وفي سببة بكسر الصاد وسكون المرحدة جمع سبب أسببة
وقياسه سببة وفي غلة بكسر الغين المحجمة وسكون اللام جمع غلام وقياسه
غلبة (قوله فهذه الالفاظ الخ) هذا التنزيح لا يناسب المتلانيان لأن
يقتضى أن مثل هذه الالفاظ شاذة وهذا التنزيح يقتضى أنه تصغير قياسى
لهمل والمناسب للثنى ما سيقوله الشارح من بعض التنوين وكذا يقال في
قوله فهذه جموع الخ (قوله بتصغيرهم) بالاضافة وكذا قوله عن تصغير
مستعمل أى فغير بان وما بعده كما تصغر مفر بان وعشيان وعشاة بتشديد
السين والنسبان ولبلة وراجل وأسية وأغلة وأبنون (قوله على غير لفظ
واحدة) أى على غير ما يقتضيه لفظ واحد من الجموع (قوله رهط
وأراط) وقياسه رهط وقول التمرج وأراط ممنوع لأن أفعا لا غير
مطردى فعل الصحيح العين الساكنة وشذأ فراح فى فرج كاسر (قوله وباطل
وأباطيل) قال الشيخ خالد وقياسه باطل لأنه من باب كاهل سم (قوله وحدث
وأحدث) وقياسه أحدث وحدث وكذا كراع يضم الكاف وهو مستند
الساق وقطيع يفتح الفاق (قوله وعروص) يفتح العين وقياسه عرائض
كعجور وعجائر (قوله وذهب ابن جنى الخ) قال الفارضى وهو قريبي من
الأول (قوله إلى هيئة أخرى) أى يجمع على ذلك الجمع قياساً (قوله لتلوا
التصغير الخ) هذا البيت والذي بعده تقييد لقول المصنف ففعل مع فعل
لما فى يعنى يستثنى من كسر تلوا تصغير ما زاد على ثلاثة أحرف هذه الأسماء
وزاد الشارح عجز المركب فانه يفتح التلوا الذى قبله أيضاً وتلوم متعلق باعتم
ومن قبل الخ حال من تلوا والمراد علم التأبث فأوه وألفه المقصورة (قوله أى
مدة التأبث) الأولى رجوع الضمير لعلم التأبث أى مدة علم التأبث أى
المدة التى قبله كما قاله سم لأنه أدل على أن المدة أبست للتأبث (قوله أن لم يكن
حرف اعراب) فإن كان حرف اعراب أجرى على مقتضى العامل لكن كونه

لم يجمع ما هو مادي على فعالين دون شذوذ فتقول في تصغير اجمال اجمال وفي تصغير سكران سكران
 لانهم لم يقولوا بجمع سكران وكذلك ما كان منه نحو غضبان وعطشان فان جمع على فعالين دون شذوذ
 صغر على اعتبار نحو سرحان وسرحان وسلاطين فام ما يجتمعان على سرحان (١٩٦)

الالاباء وادغامها اه قل سم وانظر لم حذف احدى السبطين وهما ببيت
 وقلت ادغامه فقبل حسيبي على قديميل اه اى كقيل في تصغير قنيزي
 للغير (قوله لم يعلم الخ) دخل تحت منطوقه ثلاث سور وان يعلم جمعه على غير
 فعالين وان يعلم جمعه على فعالين شذوذ وان لا يعلم شى ومعه ضرورة
 واحدة وهو وان يعلم جمعه على فعالين دون شذوذ وقد تعرض الخارج
 لم يجمع ذلك الا امة كمرورة المفعول في انشاء صور والنطوق (قوله لاهم
 لم يقولوا بجمع سكران) لان الالاب والذون فيه شايها التي التائب بديل
 منع الصرف مكيلا بتغير انفا التائب لا بتغير ما اشبه ما والى الميكن
 الالف والذون في سرحان سلطان كذلك حصل التغير تصريح (قوله
 غرنا ب) بغير مجمعة مفتوحة فاما كنة فثلاثة وجمعه غراني كسكري
 من فرق كمرح ماع اه فاموس والظاهر جواز ضم غين غراني وتحتها
 وان كان الضم ارجح وكما زعم ما في سين سكراني مع رجحان الضم كما تقدم
 في شرح قول المنصب والفعال والذوال جمع الخ ما تنصير البعض على الضم
 تصغير (قوله هل تغلب العرب الاله يام) اى يجمعه على فعالين (قوله فاذا
 حقرت افعالا) اى صفرته (قوله فرقة وابيها) اى بين افعال بفتح الهمزة
 وبين افعال اى ~~بفتح~~ صرنا حيث صغروا الاول على افعال والثاني على
 افعال (قوله لم يقولوا بجمع اجمال اجمال وفي تصغير اخراج اخبرج ولا حاجة
 لتبديل اخراج العلية كما سته شخاوتية البعض (قوله ولا يكون افعال
 الاجماع) اى في الحال اولى الاصل بان يكون علما مفعولا من جمع فلان
 من هذا او قوله فاذا حقرت افعالا اسم رجل (قوله هذا كلامه) اى كلام
 سيدييه (قوله واهمال) بالسين المهملة عطف مرادف يتعال على التوب
 سمولا خلق فهو ونوب اسمال كذا في الغاموس (قوله ما فرغنا على مذهب

وسلاطين وان كان جمعه
 على فعالين شذوذ لم يلتفت
 اليه بل بصغر على سرحان
 مثاله غرنا ب وسان فاهم
 قولوا بجمعهما غرانيين
 واناسين على جهة الشذوذ
 فاذا صغرا قيل اسم اعريشان
 وابيسان فادردما آخره
 ألف ونون فريدان ولم يعرف
 هل تغلب العرب الاله يام
 أولا حمل على باب سكران
 لانه لاكثر تنبيه
 أطلق الشاذ افعالا ولم
 يبقده بان يكون جمعا
 فتعمل المردود بعض نسخ
 التفسير أو أن أفعال
 جمعا أو مردافا لجمع
 ماد كروا ما المردود لا تصور
 تشبيهه على قول لا كثر
 الامامي به من الجمع لان
 افعالا عدم لم يثبت
 في المفردات قال سيدييه فاذا
 حقرت افعالا اسم رجل قلت

أفعال كتحقرها قيل أن تكون اسما فتحذف افعال كتحقر عطشان فرقا بينها وبين أفعال
 لانه لا يكون الا واداء ولا يكون افعال الاجماع هذا كلامه وقد أثبت بعض المتأخرين أفعالا في المفردات
 وجعل منه قواعدهم رمة أعشار ونوب أخلاق وأهمال ودون عند الاكثر من وصف المفرد بالجمع كتحقران
 فرغنا على مذهب من أثبت في المفردات تقتضي الحلاق الناطم هنا وقوله في التسميل بجمعها أو مفردا

انه يصغر على أفعال ومقتضى قول من قال من النحويين أو ألف أفعال جمعاً كأي موسى وابن الخاجب أنه يصغر على أفعال بالكسر وقال بعض شراح نصر يف ابن الخاجب قيد بقوله جمعاً احترازاً

عما ليس يجمع نحو عاشر فان تصغيره اعتبار وقال الشارح أو ألف أفعال جمعاً وعلى هذا أنه بقوله سبق هذا لفظه فقيده وحل كلام الناظم على التقييد وكأنه جعل سبق قيد الأفعال أى ألف أفعال السابق في باب التكسير وهو الجمع أما تقييده فتبع فيه أبا موسى ومن وافقه وقال الشلوطين مشيراً إلى قول أبي موسى هذا خطأ لأن سيبويه قال إذا حقرت أفعال اسم رجل قلت فيه أفعال كما تحقرها قبل أن تكون اسماً وأما حمل كلام الناظم على التقييد فلا يستقيم لأن قوله سبق ليس حالاً من أفعال فيكون مقيداً به بل هو صلة ما بعده مفعول سبق تقدم عليه والتقدير كذلك ما سبق مدح أفعال وأيضاً فإن الناظم أطلق في غير هذا الكتاب بل صرح بالتعميم في بعض

الخ) انما قيد الاختلاف الذي سببه كره بالتفريع على مذهب من أثبت أفعالاً في المفردات لآل الاختلاف الذي سببه كره جار في غير أفعال الجمع من أفعال المفرد كآ عشر وأفعال اسم رجل بدليله كلام بعض شراح نصر يف ابن الخاجب ورد الشلوطين على أبي موسى بكلام سيبويه وأما الاختلاف المتفرع على مذهب من لا يثبت أفعالاً في المفردات فليس الألف أفعال اسم رجل هكذا حقق المصنف (قوله انه) أى أفعالاً المفردة يصغر على أفعال وهذا هو الراجح (قوله لأن سيبويه قال الخ) انما يتجه هذا التعليل إذا كان تقييد أبي موسى بالجمع لاخراج المفرد بالمعنى الشامل لأفعال المسمى به كما أشرنا إليه آنفاً أخذاً باطلاق مفهوم تقييده بالجمع والافتقار إلى كلام سيبويه في المفرد الذي كان في الأصل جمعاً كاجمال اسم رجل وكلام أبي موسى في المفرد أسالة كدوب أسمال ولا يلزم من تصغير الأول على أفعال كتصغيره قبل التسمية بتصغير الثاني على أفعال فتأمل (قوله وأيضاً فإن الناظم أطلق في غير هذا الكتاب) أى كما أطلق هنا (قوله وألف التنايث حيث هذا الخ) قال سم ليس مقصود المصنف استثناء هذه الثمانية من قوله السابق وما به المنتهى الجمع وصل الخ حتى يكون المعنى أنه يتوصل في الجمع بحذف هذه الأسماء الثمانية إلى التصغير فيرد عليه أن يحذف المضاف لم يحذف لاهنا ولا هنالك فلا يليق حذفه في المستثنيات وانما مقصوده أنه اكتفى مع هذه الأشياء الثمانية بحذف صيغة التصغير تقدير التقدير انفصال ما يتصل بالصيغة معها وهو أعم من أن يكون قد فعل مثل ذلك في الجمع أولاً معلوم أن أكثرها هو والسبعة منها لم يفعل مثل ذلك ما عدا في الجمع فيعلم استثناءه من قول المصنف السابق وما به المنتهى الجمع الخ فاستثناء السبع مرتب على المقصود من قول المصنف وألف التنايث حيث هذا الخ ويجوز المضاف ليس حذفه في الجمع لازماً من كلامه حتى يرد الاعتراض به فأنفع ما في التوضيح وشرحه وعلى هذا القول الشارح

نسخ التمهيد فعلى ذلك يحمل كلامه (وألف التنايث حيث هذا) * وتأوه مفصلين عدا

كذلك الزيد آخر التنايب * ويجوز المضاف والمركب وهكذا زادنا فعلاً من بعد أربع كره عرانا

وقد راءه في المدخل على * تثنية أو جمع جلا) يعني لا يعتد في التصغير بـ (الاشياء الثمانية بل تعد
منه في أي تنزل مرة كمنه متصلة فيصغر ما قبلها كما يصغر غيره فيهم (الاول ألف (١٢٨)

الآتي الاول هذا التقييد الخ فيه نظر وكان الاول أن يقول فيه تقييد فليأمر
اه وليس قوله وألف التانيث الخ تكرار لمراع قوله أن تفعلوا بالتصغير
من قبل علم تانيث أو مدنه الخ لأن ذكره هناك من حيث استقناؤه من كسر
ما بعدهاء التصغير وهناك من حيث أنه يقرأ الاسم بتقدير دخولته
وأخر خ بقوله حيث ياء المنصورة لأنها لا تعد منفصلة ولذا لا تحذف
أداؤه فتخامة فأكثر وتبقى إذا كانت رابعة لأنها لا تخل حيث لا ينفصل
التصغير ويقتض ما قبلها الأحكام (قوله جلا) يتحمل أنه يعني أنه رخصت في
تفخيم احترازه عن نحو سبب وان زيادته لا تعد منفصلة حتى تبقى حين التصغير
لأسبابي في الحاشية أم لا يقال في تصغير سبب من حيث سبب وسبب وسبب
وجهه ويتحمل أن جلا يعني أظهره وط على دل وجمع مفعول جلا فلهذا
عليه (قوله كما يصغر غيره فيهم) فلا يعتد أن أبنية التصغير خرجت عن
أماها اه فارضي (قوله عفرى) بعين هـ حلة مفتوحة فوحدة سا كنه
فتألف مفتوحة فراءه نسبة إلى عفر ترعم العرب أنه اسم بلاد الحبش فبنين
اليه كل شيء عجيب تصريح (قوله تركيب مزج) بخلاف الاسنادي دل
الفارضي لأن الاسنادي كابط شر الا يصغر ومثل المركب تركيب مزج
العدي خمسة عشر فنقول خمسة عشر بتصغير الصدر فقط سواء أوردت
العدد أو سميت به فارضي (قوله وسيلان وسيلان) كسذا في بعض النسخ
وأثبت ألف في الاول يقتضي رفع المتعاطفات وأثبت الياء في الثاني
يقتضي عدم رفعها كما أن رسم عفرى بغير ألف يدل على التخمسة يقتضي
عدم التصب ويمكن جعل المتعاطفات كاه بالرفع وأجره وسيلان على لغة
من يحجرى جمع السد كرا السالم يحجرى حس أو بالجر حركة كماله إلى البحر
وأجره وسيلان على لغة من يلزم المثنى الألف ويوافق هذا ما في أكثر النسخ
وسيلان وسيلان فتأمل (قوله هذا تقييد الخ) تقدم بـ فيه (قوله في عدم
الاعتداد بهما من كل وجه) بل من بعض الوجوه كعدم السقوط في التصغير
(قوله لأن مذهبه في نحو جلا ولا الخ) فتسكون هذه مستثناة من قول المصنف

التأنيث الممدودة نحو حراء
* الثاني التأنيث هو
حذوثة الثالث ياء النسب
نحو عفرى الرابع عفر
المصنف نحو عبد خمس *
الخامس عفر المركب تركب
مخرج نحو قبلنا السادس
الألف والنون الزائدتان
بعد أربعة أحرف فصاعدا
نحو عفران وعمران
واحتراز من أن يكونا بعد
ثلاثه نحو بكران وسرحان
وقد تقدم د رحما *
السابع علامة التثنية نحو
مسين * الثامن علامة جمع
التفخيم نحو ملين وملين
جميع هذه لا يعتد بها
وبقدر غامضة التصغير
قبلها فتقول في تصغيرها
حجرا وحذوثة وعبرى
وعبد خمس وعيلان
وزعفران وعيمران
وسيلان وسيلان وملين
* تنبيهات الاول هذا تقييد
لاطلاق قوله وما به انتهى

الجميع وصل وقد تقدم التنبيه عليه * الثاني ليست الألف الممدودة عند سبب ويه كناه وألف
التأنيث في عدم الاعتداد بهما من كل وجه لأن مذهبه في نحو جلا ولا برا كالأقرين مما ناله غيره

تختلف الواو والالف والياء في تصغيرها جليلا وبريكاء وقر بناء بالتخفيف بخلاف فر وقه فانه يقول في تصغيرها فرقة بالتشديد ولا يتخفف فقد ظهر أن الالف يعتمدها من هذا الوجه بخلاف التاء ومذهب المبرد ابقاء الواو والالف والياء في جلولاء وأخويه فيقول في تصغيرها جليلاء (١٩٩)

وبريكاء وقر بناء بالادغام مسقيا بين ألف التأنيث وتاء لان ألف التأنيث المدودة يحكم لها هي فيه بحكم ما فيه هاء التأنيث ووجه سبويه أن لالف التأنيث المدودة شبه اسماء التأنيث وشبهها بالالف المقصورة واعتبار الشبهين أولى من الغاء أحدهما وقد اعتبر الشبه بالهاء من قبل مشاركة الالف المدودة لها في عدم السقوط وتقدير الانفصال بوجه ما فلا غنى عن اعتبار الشبه بالالف المقصورة في عدم ثبوت الواو في جلولاء وشخوها فأنها كانت حباري الاولى وسقوطها في التصغير تبين عند دقاء الثانية فسكنا تبين سقوط الواو والمذكورة

وألف التأنيث حيث مدّا (قوله حذف الواو والالف والياء) اعتدادا بألف التأنيث المدودة كما اعتدنا بمقصورة في نحو حباري إذا صغرته على حباري خذفت من أجلها الالف (قوله بخلاف فر وقه) أي وشخوها بما فيه تاء التأنيث ونالته حرف مذ (قوله من هذا الوجه) وهو حذف الواو والالف والياء إذ لو لم يعتد بالالف لم تحذف المادة قبلها بل تبقى مع قلب الالف والواو والياء كما في تصغير جلول وبر النوقريت بالألف تأنيث (قوله ومذهب المبرد الخ) وعليه فالف التأنيث المدودة كأنه في عدم الاعتداد بها من كل وجه (قوله في جلولاء وأخويه) مع قلب الواو والالف بالياء (قوله بوجه ما) قال البعض متعلق بالشبه فكأن الاولى تقديمه وجعل قوله من قبل أي من جهة يائنا لذلك الوجه كما لا يخفى اه وهو ناسي عن عدم فهم عبارة الشارح والذي يتجه أنه متعلق بتقدير الانفصال يعني أن تقدير انفصال ألف التأنيث المدودة في غير ما نالته حرف مدلا مطلقا والالم يتخفف لاجلها حرف المد فيما نالته حرف مد فلا تغفل (قوله فلا غنى الخ) الفاء اما فصحة أي واذا اعتبر الشبه بالهاء من هذا الوجه فلا غنى الخ أو تفرعية على قوله واعتبار الشبهين الخ (قوله وشخوها) أي وشخوها في جلولاء كالالف في براكاء والباء في قر بناء (قوله عند دقاء الثانية) بأن يقال حباري يتخفف الياء وانبات ألف بعد الراء (قوله أن تسوية النظم الخ) أي حيث أطلق في قوله وألف التأنيث حيث مدّا وتاؤه منفصلين عدا (قوله في شخولانين علما أو غير علم الخ) وجه التعميم فيه وتقييد ما بعده بالعلم أن شخولانين يادته غير طارئة مطلقا لانه لا مفردة بخلاف نحو جدارين وما ذكره فأنما تسكور يادته غير طارئة

وشخوها في التصغير وأعلم أن تسوية النظم هنا بين ألف التأنيث المدودة وتاءه تقتضي موافقة المبرد وأكثمه مع في غير هذا النظم مذهب سبويه الثالث اختلف أيضا في شخولانين علما أو غير علم وفي شخو جدارين وطر يقرن وطر يقات أعلاما فيه علامة التثنية وجمع التخصيص ونالته حرف مد فذهب سبويه الخلف فيقول ثلثون وجدارين وطر يقرن وطر يقات

لا ريب ان يذهب غير طارئة على
له ط مجرد فعول معاملة
جلولا هو مذهب المرداءة
حرف المدى ذلك والادغام
كجاءه في جلولا واتقنا
في حوطر وفي حوطر وفي
و حوطر في حوطر في حوطر
أعلاما على التشديد ولم يذكر
هنا هذا التمهيل

(رأى التائب ذوالقصر منى
راد على أربعة أسبنا)
أى إذا كانت ألف التائب
حاملة فصاعدا حذفت لأن
بناءها يخرج البناء عن
مثال فعمل رفعه على لاهالم
يستقل النطق بها فيحكم
بحكم المضمحل فتقول في حو
قرقرى ولعيزى ودرابا
قرقرى ولعيزى ودرابا
فان كانت حاملة وقبلها مائة
زائدة جاز حذف المدة وإبقاء
ألف التائب وحار عكسه
والى هذا أشار بقوله

(وعند تصغير حبارى خير

بين الحبيرى وادر والحبيرى)
ومثله قرين تقول فيه قرينا
أو قرين أى ان حذفت المدة
قلت الحبيرى وقرين أو ان

حذفت ألف التائب قلت الحبير وقر

إذا كان علما بخلاف ما إذا لم يكن علما لأن له حيث شدة فردا (قوله لا ريب ان يذهب)
هى علامة التثنية والجمع غير طارئة على له ط مجرد أى ما أمثلة لقول
فلوضعه على الزيادة وأما ما بعده فلوحود الزيادة سال الجمعية قبل العلية
وقوله فعول معاملة جلولا لعدم طر وقال زيادة على كل (قوله زاد على أربعة)
أى ولم تقدم على الخامسة مدة كما سيأتى (قوله لن يثبتا) خبر المبتدأ وهو ألف
وحارب الشرط محمد وفحل عليه الحما وهو الجواب على تقدير انقام
ومجموع الشرط والجواب الخبر (قوله أى إذا كانت ألف التائب) أى
المقصورة كما قيده المتألف المدونة على تقدير الانحصار كما مر وكما
التأنيب المقصورة ألف الالتحاق المقصورة كخبر كفتقول في تصغير
حبيرى كقرقرى والخبر كفتح الحاء الماهلة والموحدة وسكون الراء الفرد
وأيست أله للتأنيب له وله سم حبيرى كفتقول في تصغير الجربى أن أله
للتأنيب وهو ممنوع من الصرف كذا فى المارضى (قوله لأن بناءها يخرج
الخ) قال فى التصريح فان قلت فليسيل فيسلى وليست من أنيسة التصغير
الثلاثة قلت نعم وليكن اتوا فى فعبه لا فعبا عندا الكسرة التى منع منها ما
الألف له ونحوه العوض ثم استسكا (قوله لأنها لم يستقل النطق بها الخ)
قال شيخنا العدة فليسيل المحذوف تقديره وفارقت المدة لأنها الخ أى لأنها
لا يمكن النطق بالمقصورة وحدها هى بعيدة عن تقدير الانحصار محلا
المدة (قوله فتقول فى حو قرقرى) بقا فى راءين وهو مذهب اسم موصوع
انصرح (قوله ودرابا) بموحدة مفتوحة فراء ساكنة فذال مة مة قوله
والف فحتمية اسم موصوع وربه فعلا يا (قوله لعيزى) كذا بنط الشارح ولا ياء
قل الراى وفى بعض النسخ لعيزى باء قبل الزاى قال شيخنا وهو القياس
(قوله برير) بحذف ألف التائب ثم حذفت الألف والياء لاهما راءان
(قوله فان كانت حاملة الخ) أشار به الى أن قول المصنف وعند تصغير
حبارى الخ تقييد لا طلاق قوله متى زاد على أربعة الخ (قوله واناء ألف
التأنيب) لاهما بعد حذف المدة صارت رابعة (قوله بين الحبيرى) وهو أجود
(قوله ومثله قرين) يقتضى أن قرين بالضم وهو الذى قدمه أنها بالضم وهو الذى
القاموس فلعل مراده مثله قرين على قصرها الضمورة أو نحوها وأراه لغة

يقبل المدة ياء ثم ندعم ياء التثنية فيها (وارد لاصل ثانيا لثانيا قلب) فبقية من قومه نصب

فيما قوله بقلب المدة ياء) أي في الجارية فقط لأن مدة ألف ياء فلا تحتاج للقلب (قوله ثانيا لثانيا) لم يخص في الجمع الرد الثاني إلا أن حيث قال يرد إلى أصله البديل أن كان آخر ما تاسوا كان لينا كما هي أو غير لين كما وسقاء قال ألف ما هي بدل من واولا لأنه مشتق من اللهو وهمزة ماء بدل من هاء لقوا هم مياء و أمواه وهمزة سقاء بدل من ياء لأنه مشتق من السقي فيقال ملهى يرد إلى ألف الالو أو قلها ياء لتطرفها اثر كسرة وموينة وسقي كما يقال في التسكر يرملاهي ومياه وأمواه وأسقية لأن التثنية والتكسیر يردان إلى ياء إلى أصولها فان لم يكن البديل آخر اشتراط فيه شرطان أن يكون لينا وأن يكون بدلا من غيره همزة تلي همزة كالوقيل وريان وميزان وموقن فيقال مويل وقويل ورويان وميزين وميقن لزال موجب الابدال لان الواو إنما أبدلت في مال انحرصها وانتتاح ما قبلها وفي قيل وميزان لتكسر ما قبلها وفي ريان لاجتماع هاء مع الياء وسبق احداهما بالساكن وانما أبدلت الياء واو في موقن لغم ما قبلها وكقيراط وذيب بالياء فيقال قيريط وذويب بالهمزة فلو كان غير الآخر حرفا صح ما بدلا من صحيح أو من ابن يرد إلى أصله بل تصغر الكلمة على حالها كتحتمه وتخمسة وثرث وأباب في باب وأيب وقائم وقونيم بالهمزة وكذا لو كان بدلا من همزة تلي همزة كآدم فيقال أويدم من غير رد للألف إلى أصلها وهو الهمز اه ببعض زيادة واختصار (قوله ولما نعت لثانيا) قال شيخنا وتبعه البعض ويصح أن يكون منعولا ثانيا لقلب لانه يتعدى لمفعولين اه وفيه نظر لاقتضائه أن الثاني المراد ودالي أصله والمحول لينا مع أنه المحول الياء كما ياء في قيمة الحول كالواو فتدبر (قوله فتقول فيه ذويب) ووجه زوال مسوغ البديل وهو ~~كون~~ الهمزة دما مبنية (قوله فتقول في منه) وهو اسم فاعل من اتعد وأصله موند أبدلت الواو تاء وأدخمت التاء في التاء تصرح (قوله بإبقاء التاء) أي الأولى البديلة من الواو التي هي فاء الكلمة وخذف تاء الافتعال هم (قوله فله رده إلى أصله) لزوال موجب قلها وهو تاء الافتعال تصرح (قوله موند) أي اسم فاعل أو موند أي اسم مفعول أو موند أي مصدر ميمي أو اسم زمان

ثانيا مفعول لا رد ودالي نعت لثانيا وقلب في موضع النعت لثانيا أيضا يعني أن الثاني الاسم المصغر يرد إلى أصله إذا كان لينا منعولا عن غيره فتقول ذلك ستة أشياء الأول ما أصله واو فان قلبت ياء نحو قيمة فتقول فيه قومة الثاني ما أصله واو فان قلبت ألفا نحو باب فتقول فيه يوب الثالث ما أصله ياء فان قلبت واو انحرص موقن فتقول فيه ييقن الرابع ما أصله ياء فان قلبت ألفا نحو ناب فتقول فيه نيب الخامس ما أصله همزة فان قلبت ياء نحو ذيب فتقول فيه ذويب بالهمزة هو السادس ما أصله حرف صحيح غير همزة نحو ديسار وقيراط والياء فهم ما بدل من أول المتان فتقول فهم ما ذينير وفيرير يربط وخرج عن ذلك ما ليس باین فانه لا يرد إلى أصله فتقول في متعد متبعه بإبقاء التاء خلافا للزجاج فانه رده إلى أصله فيقول موند والاول مذهب سيديوه وهو الصحيح

٣٦ صبان رابع لانه اذا قيل فيه موند أو موند أو موند أو موند أو موند أو موند

لا ياء فيه تميمات الاول مراده بالقلب مطلق الابدال كما عبر به في انه هيل لان القلب في اصطلاح اهل
التصريف لا يطلق على ابدال حرفين من حرف صحيح ولا مكسك بل على ابدال حرف علة من حرف علة آخر
ويستعمل من كلامه كل لينامد لمن همزة تلي همزة كما استثناه في التسهيل (٢٠٢)

او مكان (قوله لا ياء فيه) أي وان كان فيه اجمال من حيث احتماله
أما تصغير اسم فاعل أو اسم متعول وأورد في التصريح أن سيده لم يزل
لللباس في مواضع كثيرة وقد يقال الموحود فيها اجمال لا لباس فتأمل
(قوله مراده بالقلب الخ) الحامل له على ذلك تعميمه القلب في كلامه بحيث
يشمل نحو الخامس والسادس والا فليس كذلك ابقاء القلب على ما مر
اصطلاحاً وخاتمة الامر أنه ترك بعض المسائل سم (قوله من حرف صحيح)
كما في دينار وقيراط اه سم وكافي في ثب بناء على أن الهمزة حرف صحيح
(قوله ولا عكس) أي ولا على عكس كافي متعدد (قوله فيصغر على لفظه)
فيقال أياً علة ولا ينظر ابقاء الساكنين فيه لانه على حسنة لان اول حرف
ابن والثاني مدغم فيه فهو كقصر بصة تصغير خاصة سم (قوله غير محرور) لانه
يخرج عنه الين المنقلب من صحيح غير الهمزة كما في دينار والمنقلب عن
همزة لا تلي همزة كما في ثب مع أنها غير ذات (قوله في نحو شيخ واوا) يقال
شويخ (قوله على جواز) أي جواز الابدال واوا في نحو ثوب ونحو شيخ
كما هو صريح التسهيل (قوله وهو) أي ما سمع من بويضة بقريضة قوله
شاد المتعدي للسمع فارجاع البعض الضمير الى ما تقدم من قلب العنان
وباشيخ وبويضة واوا غير مناسب الا لو سمع القلب في ياناب وشيخ أيضاً وهو
خلاف المتبادر من تعبيره بالاجارة نعم سمع في ناب للسنه من الابل نوب كما
في الهمع فأعرفه (قوله اسم مقاروب) أي قلباً مكيباً (قوله لاه من الوجاهة)
فأصله وجه قلب قلباً مكانياً بأن قدمت العين على الفاء ثم قلبت الفاء ألفاً
لتحركها واقتراح ما قبلها (قوله وقياسه عويد) قال سمع هل يمنع الطق
بالقياس اه قال الاساطلي وقد يخرج على الخلاف في المصدر اذا ورد على
خلاف القياس ولم يرد القياسي هل يجوز استعمال القياسي اه وبه

آدم واه آء فاه ما لا يردان
الى أساهما أما آدم فنقلب
آانه واوا أو أياً علة فيصغر
على لفظه وقد نظره ر بما
ذكرناه أنه قوله في شرح
الكافية وهو يعني الرذ
مشروط بكون الحرف
حرف لين مبتدلاً من لين
غير محرور بل ينبغي أن يقول
ببدلاً من غير همزة تلي همزة
كما في التسهيل الثاني أجاز
المكوفين في نحو ثاب عما
ألف ياء يوجب بالواو أحراراً
أيضاً ابدال الياء في نحو شيخ
واوا واقفه في التسهيل
على جواز جوار امر جوا
وبويده انه سمع في بصة
بويضة وهو هذا البصريين
شاذ الثالث ادعاءهم
مقبول صغر على لفظه
لأصله نحو جاء لانه من
الوجاهة قلب فاد اصغر قبل
حويه دون جوع الى

الاصل لعدم الحاجة الى ذلك (وشرح عويد عويد) حيث صغروه على لفظه ولم يردوه الى
أصله وقياسه عويد لانه من عابدهود

فلم يردوا الباء اثلاثا لتبس بتهغير وبضم العين كما قالوا في جمعه أعباد ولم يقولوا أعباد لما بدأ كرتا (وحتم الجمع
 من ذمالا التصغير علم) يعني أنه يجب الجمع التذكير من رد الثاني إلى أصله ما وجب

للتصغير فيقال في باب وباب
 وميزان أنيات وأواب
 وموازين الاماشد كأعباد
 وقوله

حتى لا يحل الدهر إلا باذنتنا
 ولأنسأل الأرقام عهد المياثني

يريد الموائن * تنبيه * هذا
 الحكم في التذكير يأتى
 يتغير فيه الأول أماما لا يتغير
 فيه فيبقى على ما هو عليه نحو
 قيمة وفيهم وديمه وديم (والالف

الثاني الزيد يجعل واوا)
 نحو ضارب وضروب وامش

ويوش (كذا ما الأصل

فيه يجعل) كألف صاب
 وعاج فتقول فيه ما صوب

وعوج * تنبيه * الأول
 عما يجعل واوا أيضا الالف

الثاني المبدل من همزة فتلى
 همزة كآدم تقول فيه

أو يدم كما تقدم التنبيه عليه
 الثاني حكم التذكير في

إبدال الالف الثاني تحكم
 التصغير فتقول ضارب

وأوادم (وكل المنقوص)

البعض بالفتح أخذ من التعادل بالالف بضم التغير عود (قوله فلم يردوا الباء)
 أى إلى أصلها وهو الواو (قوله وحتم الجمع الخ) قال أبو حيان أحال الجمع
 على التصغير وقد تقدم الجمع والحوالة انما تكون على التقديم في الذكر
 لا على التأخر اه سيوطي قال بهم وهو يجب لأن الواجب في الحوالة تقدم
 حكم المحال عليه وهو حاصل هنا (قوله عهد المياثني) كذا بخط المشرح
 وفي بعض النسخ عهد والأول هو ما في الشواهد لا يعني وفي قوله المياثني دون
 المياثني يساء بعد المثلثة موافقة المذهب الكوفي من جواز حذف المدة
 قبل الآخر إلا نعوذ الباء عنها في نحو قرطاس وعصفور كما مر (قوله
 المزيد) يدخل فيه ألف حائض فيقال فيه حوض وسبأ في أن تصغيره أصغير
 ترخيم حبيض اه إسقاطي وقوله فيقال فيه حوض أى برذاله - مزنة إلى
 أصلها وهو الباء فيصير على مثال ففعل هذا هو الصواب وما في كلام
 البعض مما يخالف ذلك خطأ (قوله صاب) بصاد همزة واحدة اسم
 شجر مر (قوله الالف الثاني المبدل الخ) ومثله أيضا الالف المنقلبة عن
 واو كجاء كمر فالالف الثانية تقلب عند التصغير واوا في أربعة مواضع كما
 تقلب باء في موضع واحد وهو ثابته ألف منقلبة عن ياء (قوله وكل
 المنقوص) أى الناقص منه شيء ولو بدلا بآخر بدلا من ثابته بباء على
 ما سبأ في المصطلح عليه (قوله ويجعل هذا) أى التكميل المذكور (قوله
 ما لم يحو الخ) أى ما لم يحو بعد الحذف حرفا زائدا نالسا غير التاء وقولنا زائدا
 هو ما يؤخذ من التنبيه الثاني الآتي في كلام المشرح أى وغير همزة الوصل
 ليدخل نحو ابن وسبأ في الشرح الاعتذار عن ترك المصنف هذا والتقي
 صادق بأن لا يحوى نالسا أصلا كبداوي يحوى نالسا هو ما ذكره سنة وابن
 وقول البعض أو يحوى نالسا غير التاء خطأ يجعل شيئا الذي صادقا بأن
 لا يحوى نالسا أصلا وهو ثابتي الوضع لأن موضوع المسئلة الاسم المنقوص
 وغير التاء حال من نالسا على قاعدة أن نعت التذكير إذا تقدم عليها أعرب
 حالها (قوله كما) مثال للمنفقوص ان جعل بمعنى الشرب إلا أن المصنف

وهو ما حذف منه أصل بأن رد إليه ما حذف منه (في التصغير) لتمام في بنية ففعل ويجعل هذا (ما لم يحو غير التاء
 نالسا كما) أصله هو فتقول فيه مو يبرذالام وكذا تفعل

في حذف كل ومذاً علاموسه
ويذكر قول فيها أخيد
وأكيل برذا الفاء وتين
وسنبيه برذا العين ويذية
وخرج برذا اللام وان كان
على ثلاثة والثالث ما التأنيث
لم يقتسم أو يكمل أيضاً كما
يكمل الثاني نحو عدة وسنة
قنة ول فيه ما وعدة وسدية
برذاء الاول ولام الثاني وان
كان للثمة قص نال غير المياء
ليرذا اليه ما حذف لعدم
الحاجة اليه لان بنية فعل
تتأني بدوه فتدول في حار
وشالك

فهمه الضرورة وتظهر في التكميل ان جعل ما الاسمية أو الحرفية واعلم
أن الشارح أو لا جزء بأن مراده اسم الشروب حيث قال أصله مؤنث
ونائباً حرم بأن مراده ما الاسمية أو الحرفية حيث قال وأشار بقوله إلى
أن الثاني اخ وناثراً حيث قال الرابع قوله كالح فهو ما عيب فليأمل سم
(قوله في حذف كل ومذاً علاموسه) أصل حذف كل أو حذف أو كل هم مرتين
حذفت الثانية التي هي فاء الكلمة فتعها همزة الوصل لعدم الاحتياج
إليها جند وأصل منتهى وانما قال أعلاماً ليصح تصغيرها إذ لا يصغر
الالام المتكسر (قوله رسمه) أصله سم وهو الذي يروى أسماً أي
بكون المال أو تنهما على الخلاف وحراسه حرح وهو النفر (قوله
ويذية) كذا في غالب النسخ وفي نسخة ويذية بلاتاء والحواب الاول (قوله
لم يقتسم) لكونها في حكم المنفصل (قوله فتقول فيها ما وعدة وسدية)
اعترضه بان فيه جمعاً بين العوض والمعوص عنه وعكس دفعه بان ما المنفر
تحضت لتأنيث ولم يفتد به اعوسية أسلافه هي ليست التي كتبت عوضاً
التي تظهر عند تصغير المؤنث (قوله وسدية) برذلامه وهي الواو وتليها ياء
لاجتماعها مع ياء التصغير وسبق احداها بالساكون ومن جعل لامها ياء
سفرها على سنية (قوله في حار وشاك) أعلم ان أسماً ما هاء ورشار
تخلفت الواو على غير القياس فوزنهما قال وكان القياس قلبها همزة وتسمياً
على القياس أيضاً فقبل حار وشاك بوزن فاعل وقيل بعضهم حذفوا الالف
الرائدة وقلبوا الواو ألفاً فحركوا واو افتتاح انباء افوزنهما فعمل يسكون
العين باعتبارها بعد القلب وبكسرهما باعتبارهم قبله وعلى أن الحذف أو الواو
جرى الشارح حيث قال وشذ هو ير برذا الحذف بمعنى الواو وان الكلام
في رد الحذف الأصل لا الراء وفيه ما لفته ثالثة وهي جعل هيم ما ع
لاهم ما ثم قلب العين ياء وضمة اللام كسرة تاسيب الياء فوزنهما فاع
واعراهم ما على هذا اعراب المعتل كداع وغار وعلى غيره مما تقدم اعراب
الصحح فحرك الراء والكف بحركات الاعراب الثلاث وتصغيرهما على
هذا في الرفع والجرح وروى بليكسر الراء والكف من غير رد الحذف
للايلتقي ساكن هو والنون وفي النصب بشو بكسرة وعلى لفة هتر

وببت هو وروثوبن وسيد وشده هو بررد المخذوف وأشار بقوله كمال أن الثماني

وشأنك هو بر وشوبل بتدديد التسمية وعلى غيرهما هو بر وشوبل
بتخفيف الياء من غير رد المخذوف (قوله وببت) بتخفيف الياء وهذا
الياء ياء فاعل فالمخذوف عين الكلمة (قوله بتخفيف) بأن يزداد عليه ياء
وقيل إن شئت الحقته بما لا ياء فقلت في هل على أو واو فقلت هليوثم
أعلمه اعلال سيد وفيه زيادة حمل والاظهر الاول وبه جزم الابدى
واقفه ما كلام التسميل وبجدة الثاني أن ما حذف لا ياء واو أو أكثر مما
حذف لا ياء يافتصر بجمع مع بعض زيادة من المرادى (قوله فالتاء تقول الخ)
لأنك على الوجه الاول ان كانت ياء وجب ادغام التامين أو يوار وجب
قائم اياء تم ادغامها وتبقى على الوجه الثاني ترادف وتبدل ياء وتضعف فها ياء
التصغير وأما ألف ما فتبدل واو بكل حال عملا بقوله والالف الثماني المزيد
ييجعل واو الخ اه سم وفي كلام الفارسي ما يشعر بالفرق حيث قال اذا
سمي بحر فين تاني ما ألف أو واو أو ياء وجب التضعيف في التصغير وغيره فلو
سمي شخص بيا وجب تضعيف الالف ثم تقلب الالف الثانية همزة
لا اجتماعها حساسا كتين فيصير ما فاد اصغر يقال موى بتدديد الياء
الاولى ياء التصغير والثانية أصلها الههمزة قلبت ياء بجواز اه قوله
جواز ان يقتضى أنه يقال موى همزة بعد ياء التصغير فيحصل الفرق (قوله
بررد المخذوف) أى وحذف التاء والالتيان ياء التانيث والمخذوف الواو
المنقلبة في التصغير ياء اجتماعها مع ياء التصغير وسبق احداهما
بالسكون (قوله مسمى به) قيد به لان الفعل والحرف لا يصغر ان الا اذا سمى
بهما (قوله من غير رد) أى لعينه وهى الههمزة اذا سلمه رأى (قوله فيقولان
يرى) همزة بعد ياء التصغير وبتثوين عوض عن الياء المخذوف فلا اتقاء
الساكنتين (قوله على أصل مذهبه في وجب) أى من اثبات الياء وعدم
تثوين العوض كهم امر في باب ما لا يصرف فباي يوجد في بعض النسخ
من كتابه يعلى بالياء وما يوجد في بعضها الآخر من كتابه بلا ياء صحيحان لان
الاول على مذهب يونس المحدث عنه والثاني على مذهب غيره الاربع فما
ذكره شيخنا وتبعه البعض من أن معنى قول المشرح ولا يتون أنه لا يتون

وأجاز أبو عمر والمازني الرديفة ولان يرى يونس بررد ولا يتون على أصل مذهبه في جعل تصغير يعلى
وتشوه وتقدّم

مثال الوسط • الثالث لا يعتد بأقسامه مرة الوسيل بل يرد المحذوف مما هي فيه وانما لم يدكر ذلك لان ما هي فيه اذا ما فرحت فتمت فيبقى على حرفي لا ثالث لهم مع حواسم وابن تقول في تصغيرهما سمى و شى يحذف مرة الوسيل استثناء عنها بضمريك الاول • الرابع قوله كما ان اراءه اسم الماء (٢٠٦)

توين الصرف ويؤن تنوين العوض وما ذكره البعض من أن كتابة يعصبل في بعض النسخ بالماء تحريف كلاهما خيط منتزعة الغدلة عن مذهب يونس المتقدم في الشرح في باب ما لا ينصرف والله تعالى هو الله ادى (قوله) وتقدم مثال الوسط (وهو نحو هار وشاك وميت) (قوله) حذفت منه (لام) بضم اؤله فيستغنى عنها بتحريك اؤله تصریح (قوله) كما في الشرح عليه (أى) في قوله أصله موه الخ عقب قول المنع كما (قوله) فهو وتظهير (أى) في مطايع التكميل والافتسكيل المتقوس برة ما حذفت منه اليه وهذا لا يعمل له محذوف فيرة اليه أماده المرادى (قوله) حتى يصغر (أى) الى أن يصغر (قوله) وجب التضعيف) قال البعض لا يلزم اثبات اسم معرب على حرفين آخره حرفين تحريك وهذا لا نظيره اه وقد يقال عدم النظر لازم على القسم الاول لان أقل وضع الاسم المعرب على ثلاثة أحرف وحذف بل يسمى مسموما مخالفان لذلك على أن الثاني وضعه اذا سمى به لا يتعين فيه الاعراب بل يجوز فيه الحسكة فتأمل (قوله) فأبدلت الثانية همزة) كما قالوا في حمراء (قوله) أعطيت) ماض مجزول مبنى على سكون الياء لانها لا تثنى الا ناث (قوله) دقوسى بفتح أولهما وتشديد تانهم ما والذ والبادية والحقى القليلة اه تصریح ودال الدقوسه حذلة (قوله) وأصله موه الويو ودوي) أى قلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق احداهما بالسكون (قوله) ويقال موى) أى بإبدال الهمزة ياء وادغام ياء التصغير فيها وتقدم عن الفارنى ما يشهد بجواز ابقاء الهمزة بلا ابدال (قوله) في تصغير الماء المشروب الخ) ويقال في تثنيتها ما آن وموان قرأ الجندرى فالتقى الماء آن والحسن فالتقى الماء وان وجوه في القلة أمواه اه فارضى أى وفي الكثرة مياها وأصله موه قلبت الواو ياء لوقوعه ابعده كسرة (قوله) لانه موه) وأصله موه قلبت الواو ألفا لتحركها

المشروبه ونظير صحيح وهذا هو الظاهر كما في الشرح عليه وان أراد بما الحكمة التي استعمل موصولة ونافسة فهو وتظهير لا تخيل لان ما سمجة كانت أو حرفية من الثاني وتعالى من قبيل المنفوص فيسكون مراده أن نحو ما يكمل كما يكمل المنفوص لانه منقوص وعام القول في هذا انه اذا سمى بماء وضع ثنائيا كان كل ثانيه صحيحا محذول بل لم يرد عليه شئ حتى يصغر فيجب أن يضعف أو يرد عليه ياء فيقال هليل أو على فان كان معنلا وجب التضعيف قبل التصغير فيقال لى لوى وما أعلا ما لوى بالتشديد وما بالذ وذلك لانك زدت على الالف ألفا فالتقى ألفان فأبدلت الثانية همزة فاداسغرن

أعطيت حكم دقوسى وماء فيقال لوى كما يقال دوى وأصله موه الويو ودوي و يقال وانتاح كى ثلاث ياء كى يقال حى و يقال موى كما يقال فى تصغير الماء المشروب موه الا أن هذا

في لغة وحرفا أخرى لغة
فيه صغر نارة بزة هذا ونارة بزة
هذا كقولنا في تصغير سنة
سنية وسنية وفي تصغير
عصية وعصية اه

(ومن ترخيم بصغرا كتنفي

بالاصل كالعطف يعنى

المعطفا) أى من التصغير

نوع يسمى تصغير الترخيم

وهو تصغير الاسم بتجريد

من الزوائد فان كانت

أصوله ثلاثة صغرى على فعل

وان كانت أربعة فعلى ففعل

فتقول في معطف عطيف

وفي أزهر زهير وفي حامد

وحمدان وحمدان وحمدان

حميد وتقول في قرطاس

وعصفو ورق رطب

وعصيفر * تقيبات *

الاول اذا كان الصغرة تصغير

الترخيم ثلاثى الاصول

ومهما دونت لحقة التاء

فتقول في سوداء وحسنى

وسهاد وغلاب وسويدة

وحبيبة وسعيدة وغلبية

والثاني اذا صغرت نحو حائض

وطاسق من الاوصاف

الخاصة بال مؤنث تصغرا ترخيم

وافتح ما قبلها ثم الاء اعمة (قوله ومن ترخيم) أى ومن موصولة
أو موصوفة فيصغر بالرفع واكتفى خبر من أو شرطية فيصغر بالجرم وحرك
بالكسر لالتقاء الساكنين واكتفى بجواب الشرط (قوله بالاصل) وهو
ما كان في مقابلة الاء والعين واللام شديوي (قوله المعطفا) قال الشاطبي
المعطف في اللغة العطف وهو الجانب من كل شيء وعطف الرجل جانباه من
لبن رأسه الى وركبيه وقال المكوذي المعطف بكسر الميم هو الكساء خالده
(قوله بتجريد من الزوائد) أى الصالحة للبقاء كفى التوضيح ليخرج
متدريج ويخرج لامتناع بقاء الزيادة فيه ما لا خلاها بالثلاثة عند تصغير
غير الترخيم أى فلا يسمى تصغيرا على دحرج وحر يجمع تصغير ترخيم اه
ذكر ابو قوله الصالحة للبقاء أى فى تصغير غير الترخيم وفي قوله من الزوائد
اشارة الى أن شجره عفر وسفره رجل لا يصغر تصغير الترخيم لعدم الزوائد
وبه صرح في التوضيح فلا بد من أمرين أن يكون في الاسم زيادة وان تسكون
هذه الزيادة صالحة للبقاء فى تصغير غير الترخيم (قوله حميد) وان صغرت
لا ترخيم قلت فى حامد حميد وفى حمدان حميد ان ثبت له جمع على حمادين
والأسماء يدان وفى حمود حميد وفى حمدون حميد اه فأنشئ أى وفى حماد
حميد وكان على الشارح أن يذكر مع الأسماء الخمسة حمدا فان تصغيره
بترخيم أيضا حميد قال خالده ولم يلتفت للالباس بثمة باقراش اه وقال سم
وتبعه البعض هو من باب الاجمال لا الالباس اه وفيه أن المتبادر من حميد
كونه مصغر حمدا وهو خلاف المراد وتبادر خلاف المراد الالباس وقد يتبع
التبادر قوله التسمية بجمد فيبقى الامر على الاجمال أو يقال مرادهم أن
حميد اسم قبل للاسماء الخمسة على السواء فلا ينافى في تبادر غيرهما ثم أم
(قوله لحقة التاء) لان من المؤنث الثلاثى فى المسأل أى اذا صغرت تصغير
الترخيم كما ستعرفه (قوله وغلاب) بالغين المعجمة وفى القاء ومن أنهم سموها
بغلاب كصحاب وغلاب كسنان وغلاب كقطام وعلى ضبطه هنا كقطام
اقتصر شيخنا السيد (قوله الثانى اذا صغرت نحو حائض الخ) لوجهه استثناء
عما قبله وقال اذا كان وصفا خاصا بالمؤنث فلا لحقة التاء لكان أنسب
(قوله لانها فى الاصل صفة لذكر) والاصل شخص حائض وشخص طائفي

قلت حبيض وطليق لانها فى الاصل صفة لذكر * الثالث حكى سيديويه

في تصغير ابراهيم واصحبه ابراهيم وشاد لا بقاس عليه لا رقيه حذف أوليين وزائدين لان الهمزة
فيها والهمزة والهمزة الملام في اتفاقها الهمزة فحذفها خلاف مذهب (٢٠٨)

المبرد أن الأصلية ومذهب
سيدويه أمارة وبنيتي
علم ما تصغير الهمزة
ترخيم فقال المبرد أبيه
وأصمعيه وقال سيدويه
ومصمعيه وهو الصحيح الذي
سمعه أبو زيد وغيره من
العرب وعلى هذا ينبغي
جمعها فقال الخليل
وسيدويه ابراهيم ومصمعيه
وعلى مذهب المبرد أبيه
وأصمعيه وحكى السكونيون
ابراهيم ومصمعيه بغير ياء
وبراهمة ومصمعة والياء
مدل من الياء وقال بعضهم
أبأره وأصمعيه وأجاره نعلب
براهمة كما يقال في تصغيره بيه
والوجه أن يجمع مع جميع
سلامة فيقال ابراهيمون
واصمعيون * الرابع
لا يختص تصغير الترخيم
بالأعمال خلافاً للمفرد
ونعلب وقيل للسكونيين
بدليل قول العرب يحرق
بأبي ويذم مصغراً باني ومن

أي فصحت عن نحو سود وسعد في انتفاء التاء من وعي ثم ما الأصل
ولو لا ذلك لبعثته التاء له مؤنث ثلاثي في الماسل وذلك انصغر تفسر
الترخيم فهو كجلى أفاده الاسقالي (قوله في تصغير ابراهيم واصمعيه) أن
تصغير ترخيم (قوله وشاد) أي باتفاق من سيدويه والمبرد وقياسه ورأه
سيدويه وبراهيم وعلى رأى المبرد أبيه (قوله لا رقيه حذف اصلية) أن
والأصول لا يحدف منها أكثر من واحد كما مر (قوله أم أسلمية) لأن ياءه
أربعة أصول ولا تكون الهمزة زائدة أولاً في بنات الأربعة فهو وحاشا
ولا يحدف منه في التصغير إلا ما يحدف من نحو سفر رجل وهو الخاسر من
التوضيح للشارح (قوله أم زائدة) لأنه اسم أجمع لا يعرفه اشتقاق
فيترقيه زيادة لهزة تشرح التوضيح للشارح (قوله أبيه وأصمعيه)
يحدف الخامس وهو ياء الياء منه (قوله براهيم ومصمعيه) يحدف
زائدهما (قوله براه) بكسر الهمزة وثبوت أصله براهي بالياء فحذفته لتفاد
سكنه مع التنوين ثم اجتزأ نعلب براه أن كانت بالقياس على براه
أشعر به كلام الشارح وصرح به الفارسي ودفعه أنه قياس على شاد
والشاذ لا يقاس عليه مع أنه قياس مع الدارق وهو أن التصغير يحدف
لترخيم بخلاف الجمع ومع أنه يلزمه أنه زمة صماع أيضاً قياساً على سيب
وأن كانت بالسماع ولم يجمع صماعه الأمر ظاهر (قوله كما يقال في تصغيره)
أي تصغير ترخيم (قوله والوجه أن يجمع مع جميع سلامة) لعدم الخلاف فيه
(قوله جاء بأم الرقيق) يضم الراء وتفتح الموحدة أي بالدهية وأظهر مرجع
الضمير في جاء ولعله الرجل ويكون من إقامة ضمير القيسة مقام ضمير
المتكلم ومعنى مجيئهم الخيار برؤيتهم أو إرائته تعالى أو تكون الانفاذ
في قول من على أنه في أي من قول الناس في شاذ رجل الخ
يتم الأول والآخر قول القاموس رأى رجل القول على جبل أو روق قل
جاء بأم الرقيق على أريق اه فتدبر (قوله أروق) حرم الأيل من لونه

كلامهم جاء بأم الرقيق على أريق قال الأصمعي ترغم العرب أنه من قول رجل رأى يقول
على جبل أو روق فقلت الواو في التصغير همزة * الخاء من لا فرق بين الراء والراء التي للخلق وغيره فأنزل

في خفتند ذوة عيسى وعفتند خفيد وعيسى وعفتند بخلاف الزوائد لا الحاق والخفتند الظلم العريض
والخفتند الشحم الاحق (واختتم بها الآية اثبت ما صغرت من مؤث عار) من البناء (ثلاثي) في الحال (كمن)
(٥٠٩) ودارفت قول في تصغيرها سانية ودورة أو في الأصل كيدمة تقول في تصغيره يدية أو في المال

وهذا النوعان أحدهما ما كان

رأى جماعة قبل الامم المتحدة

وَأَنَّهُ إِذَا تَقَرَّىٰ أَدَبًا يُغْفِرُ لِحُدُودِهِ ۚ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ

سماوات وسموات وذللك لان

الاصناف من ثلاثيات

الاولى ماء الصخر والمثاقفة

والنقطة الثالثة واللام

الكلمة فافتاح

الاول: الان وتكون

التي لا تفرق بيننا

١٠٠ ١٠١ ١٠٢ ١٠٣ ١٠٤ ١٠٥ ١٠٦ ١٠٧ ١٠٨ ١٠٩ ١١٠ ١١١ ١١٢ ١١٣ ١١٤ ١١٥ ١١٦ ١١٧ ١١٨ ١١٩ ١٢٠ ١٢١ ١٢٢ ١٢٣ ١٢٤ ١٢٥ ١٢٦ ١٢٧ ١٢٨ ١٢٩ ١٣٠ ١٣١ ١٣٢ ١٣٣ ١٣٤ ١٣٥ ١٣٦ ١٣٧ ١٣٨ ١٣٩ ١٤٠ ١٤١ ١٤٢ ١٤٣ ١٤٤ ١٤٥ ١٤٦ ١٤٧ ١٤٨ ١٤٩ ١٥٠ ١٥١ ١٥٢ ١٥٣ ١٥٤ ١٥٥ ١٥٦ ١٥٧ ١٥٨ ١٥٩ ١٦٠ ١٦١ ١٦٢ ١٦٣ ١٦٤ ١٦٥ ١٦٦ ١٦٧ ١٦٨ ١٦٩ ١٧٠ ١٧١ ١٧٢ ١٧٣ ١٧٤ ١٧٥ ١٧٦ ١٧٧ ١٧٨ ١٧٩ ١٨٠ ١٨١ ١٨٢ ١٨٣ ١٨٤ ١٨٥ ١٨٦ ١٨٧ ١٨٨ ١٨٩ ١٩٠ ١٩١ ١٩٢ ١٩٣ ١٩٤ ١٩٥ ١٩٦ ١٩٧ ١٩٨ ١٩٩ ٢٠٠ ٢٠١ ٢٠٢ ٢٠٣ ٢٠٤ ٢٠٥ ٢٠٦ ٢٠٧ ٢٠٨ ٢٠٩ ٢١٠ ٢١١ ٢١٢ ٢١٣ ٢١٤ ٢١٥ ٢١٦ ٢١٧ ٢١٨ ٢١٩ ٢٢٠ ٢٢١ ٢٢٢ ٢٢٣ ٢٢٤ ٢٢٥ ٢٢٦ ٢٢٧ ٢٢٨ ٢٢٩ ٢٣٠ ٢٣١ ٢٣٢ ٢٣٣ ٢٣٤ ٢٣٥ ٢٣٦ ٢٣٧ ٢٣٨ ٢٣٩ ٢٤٠ ٢٤١ ٢٤٢ ٢٤٣ ٢٤٤ ٢٤٥ ٢٤٦ ٢٤٧ ٢٤٨ ٢٤٩ ٢٥٠ ٢٥١ ٢٥٢ ٢٥٣ ٢٥٤ ٢٥٥ ٢٥٦ ٢٥٧ ٢٥٨ ٢٥٩ ٢٦٠ ٢٦١ ٢٦٢ ٢٦٣ ٢٦٤ ٢٦٥ ٢٦٦ ٢٦٧ ٢٦٨ ٢٦٩ ٢٧٠ ٢٧١ ٢٧٢ ٢٧٣ ٢٧٤ ٢٧٥ ٢٧٦ ٢٧٧ ٢٧٨ ٢٧٩ ٢٨٠ ٢٨١ ٢٨٢ ٢٨٣ ٢٨٤ ٢٨٥ ٢٨٦ ٢٨٧ ٢٨٨ ٢٨٩ ٢٩٠ ٢٩١ ٢٩٢ ٢٩٣ ٢٩٤ ٢٩٥ ٢٩٦ ٢٩٧ ٢٩٨ ٢٩٩ ٣٠٠ ٣٠١ ٣٠٢ ٣٠٣ ٣٠٤ ٣٠٥ ٣٠٦ ٣٠٧ ٣٠٨ ٣٠٩ ٣١٠ ٣١١ ٣١٢ ٣١٣ ٣١٤ ٣١٥ ٣١٦ ٣١٧ ٣١٨ ٣١٩ ٣٢٠ ٣٢١ ٣٢٢ ٣٢٣ ٣٢٤ ٣٢٥ ٣٢٦ ٣٢٧ ٣٢٨ ٣٢٩ ٣٣٠ ٣٣١ ٣٣٢ ٣٣٣ ٣٣٤ ٣٣٥ ٣٣٦ ٣٣٧ ٣٣٨ ٣٣٩ ٣٤٠ ٣٤١ ٣٤٢ ٣٤٣ ٣٤٤ ٣٤٥ ٣٤٦ ٣٤٧ ٣٤٨ ٣٤٩ ٣٥٠ ٣٥١ ٣٥٢ ٣٥٣ ٣٥٤ ٣٥٥ ٣٥٦ ٣٥٧ ٣٥٨ ٣٥٩ ٣٦٠ ٣٦١ ٣٦٢ ٣٦٣ ٣٦٤ ٣٦٥ ٣٦٦ ٣٦٧ ٣٦٨ ٣٦٩ ٣٧٠ ٣٧١ ٣٧٢ ٣٧٣ ٣٧٤ ٣٧٥ ٣٧٦ ٣٧٧ ٣٧٨ ٣٧٩ ٣٨٠ ٣٨١ ٣٨٢ ٣٨٣ ٣٨٤ ٣٨٥ ٣٨٦ ٣٨٧ ٣٨٨ ٣٨٩ ٣٩٠ ٣٩١ ٣٩٢ ٣٩٣ ٣٩٤ ٣٩٥ ٣٩٦ ٣٩٧ ٣٩٨ ٣٩٩ ٤٠٠ ٤٠١ ٤٠٢ ٤٠٣ ٤٠٤ ٤٠٥ ٤٠٦ ٤٠٧ ٤٠٨ ٤٠٩ ٤١٠ ٤١١ ٤١٢ ٤١٣ ٤١٤ ٤١٥ ٤١٦ ٤١٧ ٤١٨ ٤١٩ ٤٢٠ ٤٢١ ٤٢٢ ٤٢٣ ٤٢٤ ٤٢٥ ٤٢٦ ٤٢٧ ٤٢٨ ٤٢٩ ٤٣٠ ٤٣١ ٤٣٢ ٤٣٣ ٤٣٤ ٤٣٥ ٤٣٦ ٤٣٧ ٤٣٨ ٤٣٩ ٤٤٠ ٤٤١ ٤٤٢ ٤٤٣ ٤٤٤ ٤٤٥ ٤٤٦ ٤٤٧ ٤٤٨ ٤٤٩ ٤٥٠ ٤٥١ ٤٥٢ ٤٥٣ ٤٥٤ ٤٥٥ ٤٥٦ ٤٥٧ ٤٥٨ ٤٥٩ ٤٦٠ ٤٦١ ٤٦٢ ٤٦٣ ٤٦٤ ٤٦٥ ٤٦٦ ٤٦٧ ٤٦٨ ٤٦٩ ٤٧٠ ٤٧١ ٤٧٢ ٤٧٣ ٤٧٤ ٤٧٥ ٤٧٦ ٤٧٧ ٤٧٨ ٤٧٩ ٤٨٠ ٤٨١ ٤٨٢ ٤٨٣ ٤٨٤ ٤٨٥ ٤٨٦ ٤٨٧ ٤٨٨ ٤٨٩ ٤٩٠ ٤٩١ ٤٩٢ ٤٩٣ ٤٩٤ ٤٩٥ ٤٩٦ ٤٩٧ ٤٩٨ ٤٩٩ ٥٠٠ ٥٠١ ٥٠٢ ٥٠٣ ٥٠٤ ٥٠٥ ٥٠٦ ٥٠٧ ٥٠٨ ٥٠٩ ٥١٠ ٥١١ ٥١٢ ٥١٣ ٥١٤ ٥١٥ ٥١٦ ٥١٧ ٥١٨ ٥١٩ ٥٢٠ ٥٢١ ٥٢٢ ٥٢٣ ٥٢٤ ٥٢٥ ٥٢٦ ٥٢٧ ٥٢٨ ٥٢٩ ٥٣٠ ٥٣١ ٥٣٢ ٥٣٣ ٥٣٤ ٥٣٥ ٥٣٦ ٥٣٧ ٥٣٨ ٥٣٩ ٥٤٠ ٥٤١ ٥٤٢ ٥٤٣ ٥٤٤ ٥٤٥ ٥٤٦ ٥٤٧ ٥٤٨ ٥٤٩ ٥٥٠ ٥٥١ ٥٥٢ ٥٥٣ ٥٥٤ ٥٥٥ ٥٥٦ ٥٥٧ ٥٥٨ ٥٥٩ ٥٦٠ ٥٦١ ٥٦٢ ٥٦٣ ٥٦٤ ٥٦٥ ٥٦٦ ٥٦٧ ٥٦٨ ٥٦٩ ٥٧٠ ٥٧١ ٥٧٢ ٥٧٣ ٥٧٤ ٥٧٥ ٥٧٦ ٥٧٧ ٥٧٨ ٥٧٩ ٥٨٠ ٥٨١ ٥٨٢ ٥٨٣ ٥٨٤ ٥٨٥ ٥٨٦ ٥٨٧ ٥٨٨ ٥٨٩ ٥٩٠ ٥٩١ ٥٩٢ ٥٩٣ ٥٩٤ ٥٩٥ ٥٩٦ ٥٩٧ ٥٩٨ ٥٩٩ ٦٠٠ ٦٠١ ٦٠٢ ٦٠٣ ٦٠٤ ٦٠٥ ٦٠٦ ٦٠٧ ٦٠٨ ٦٠٩ ٦١٠ ٦١١ ٦١٢ ٦١٣ ٦١٤ ٦١٥ ٦١٦ ٦١٧ ٦١٨ ٦١٩ ٦٢٠ ٦٢١ ٦٢٢ ٦٢٣ ٦٢٤ ٦٢٥ ٦٢٦ ٦٢٧ ٦٢٨ ٦٢٩ ٦٣٠ ٦٣١ ٦٣٢ ٦٣٣ ٦٣٤ ٦٣٥ ٦٣٦ ٦٣٧ ٦٣٨ ٦٣٩ ٦٤٠ ٦٤١ ٦٤٢ ٦٤٣ ٦٤٤ ٦٤٥ ٦٤٦ ٦٤٧ ٦٤٨ ٦٤٩ ٦٥٠ ٦٥١ ٦٥٢ ٦٥٣ ٦٥٤ ٦٥٥ ٦٥٦ ٦٥٧ ٦٥٨ ٦٥٩ ٦٦٠ ٦٦١ ٦٦٢ ٦٦٣ ٦٦٤ ٦٦٥ ٦٦٦ ٦٦٧ ٦٦٨ ٦٦٩ ٦٧٠ ٦٧١ ٦٧٢ ٦٧٣ ٦٧٤ ٦٧٥ ٦٧٦ ٦٧٧ ٦٧٨ ٦٧٩ ٦٨٠ ٦٨١ ٦٨٢ ٦٨٣ ٦٨٤

الباب في اسم الكتاب

لَا يَكُنْ كَالْأَنْبِيَاءِ

بجود والا حرما صلا رده است

الرحيم بما اصوله دلالة

کھوجی و قدّم پیاہم

سيتلقى من الضابط المفد دور

وعين لا تطفئ، والذء اشار

الى الاول منهما بقوله

ما لم يكن بالآخرى ذاليس *

شیخ و رفیق / فرزند

تصاویر (۱) / آمیزش

الذين آمنوا واتبعتهم اهليهم

الذی یشکر و یمجد و یسبح و یصلی و یسجد

[illegible]

صبيان رابع ٢٧ شجرة وبقرة وخمسة ومن خمس بضع وعشر ذقال فيهما بضيع وعشيرة ولا يقال بضيعة وعشيرة لانه يلتمس بعد المذكر وأشار الى الثاني بقوله (صذر ترك دون لبس) أى شذر ترك التاء دون لبس في الفاظ شذوصة لا باقاس علمها وهى ذود وشول وناب لبس من الابل وحرب وفرس وقوس وذريح

لبيد وعرس وشي ونعل وعرب ونصف وهي المرأة المتوسطة بين الصغير والكبير وبعض العرب يذكرونها
 والحرب فلا يكونان من هذا القبيل وبعضهم الخ في الثاني عرس وقوس قتال عربيّة وقوسيّة وتفسيرات
 الأول لم تعرض في الكافية وشرحها والتمهيد لاستثناء الذئب الأول نحو شجر وعرس الثاني لا اعتبار في
 العلم بما نقل عنه من ذكره وثابت بل تقول في ربح علم امرأة ربيعة وفي عين علم رجل عيين خلافا (٢١٠)

والأشئ وحيدة دجاجة المثال إلى التقييد بالواقع على الآتي (قوله الجديد)
 احتزبه عن درع المرأة بمعنى قصصها فلهذا مذكروا جمع درع الخديدا دراع
 وأدرع ودروع وجمع الدرع بمعنى القميص أدرع كذا في القاموس (قوله
 وعرس) قال في القاموس العرس بالسكسر امرأة الرجل ورجله أول مرة
 الأسدم قال وبالضم وبفتحين طعام الوليمة ثم قال والنسكاح اسم فعمل أن
 المناسب هنا العرس بالسكسر وأن ضبط شيخنا بالضم وضبط البعض
 بالضم والسكسر فهم ما نظروا في (قوله وعرب) بفتح ضم وضبط فسكون
 خلاف النجم (قوله ونصف) بفتحين كذا في القاموس والتعريض وقال
 الفارسي دفع النون وكسر الصاد المهملة (قوله ويونس عييزه) أي اعتبار
 الأصل كما يميز اعتبار الحال (قوله واحتج) بالبناء للجمع ولأولنا نحل
 وله شمر من ذكره ابن الأباري ويونس (قوله اذا سميت مؤنثا سميت
 وأخت الخ) مثله ما إذا لم تسم به ما أصلا كذا في السلميني وانما قيد بالسمية
 ليعرف بين سمية المؤنث وسمية المذكر (قوله في وراء وأمام وقدام الخ)
 قضيه أن هذه الظروف الثلاثة مؤنثة وكأني على اعتبار الجملتين
 في الفارسي عن ابن عصفور أن الظروف كلها مذكرة أو ورا وقدام
 وعليه يكون لحاق التاء أساسا شأن من وجهه كونه مذكرا أو كونه مؤنثا
 ولا تصغر الظروف غير المتكينة كتي واين وفي الفارسي أيضا عن ابن
 باشا ذولا تصغر عند دلان المراد بتصغير الظروف القرب وعند في غاية
 القرب فلا مائدة في تصغيرها قال وكذا لا تصغر عند حلا على نفسه وهو
 أمس لأن أمس غير ممكن بما تفهمه من معنى الحرف اه ورا أول الباب
 زيادة بيان (قوله ورثة) بتشديد الياء قبل الهمزة (قوله وتديبغة)
 بوزن فعييلة (قوله حبرة) بتشديد الياء (قوله بانلاء) بتخفيف اللام

لأن الأباري في اعتبار الأصل
 فتقول في الأول ربيع وفي
 الثاني عييزه ويونس يميزه
 واحتج بذلك قول العرب
 فورية وعييزه وأذينة وفهيرة
 وهي أسماء رجال وليس
 ذلك بجمعة لأنه لا يكون أن تكون
 السمية بها بعد التصغير
 * الثالث اذا سميت مؤنثا
 سميت وأخت حدثت هذه
 التاء ثم صغرت وألحقت تاء
 التأنيث تقول بنية وأخية
 واذا سميت بها مذكرا
 لم تلحق التاء فتقول بني وأختي
 (قوله رسلان تأقبا ثلاثا
 كثر) الثلاثا فتقول بكسر
 وهو يفتح التاء بمعنى فاق
 أي يدرسلان التاء في تصغير
 ما زاد على ثلاثة وذلك نواهم
 في وراء وأمام وقدام وورثة
 بالهمزة وأمية وقد بدعة
 * تنبيه أجار أبو عمرو وأن

يقال في تصغير حباري ولغزى حبرة ولغيزية أي بالبناء عوضا من الألف المحذوفة وظاهر
 التسميل موافقة فانه قال ولا تلحق التاء دون شذوذ غير ما ذكره إلا ما حدثت منه ألب التأنيث خاصة وأساسه
 ومراعاة النسب ورتة لقوله بعد ذلك ولا تختلف المدونة فيه وقض بها خلافا لابن الأنباري أي أنه يميز في غير التأنيث

اذا مدت كلاً من الفرض قال في القاموس والباقى وتختف والباقى لا تختف
 محدودة القول الواحدة هي أو الواحد والجمع سواء (قوله وبرئاءة)
 هم الناس كهمز في التانيث (قوله مع الفروع) حال من الذى والذى والذى
 أى مع بعض الفروع (قوله بكونها توصف ويوصف بها) وتذكر وتؤنث
 وتثنى وتجمع فارضى (قوله خواف به الخ) ذكر وجهين للمخاطفة وبقى ثالث
 في ذواتها وذيان وتيان وهو وقوع ياء التصغير ثانية بقوله بعد في زيادة ياء
 ثالثة يعنى في غير ما ذكر ومن المخاطفة يعلم أن جعل أمثلة التصغير فعلاً
 وفيه لا وفيه يلا في الاسماء المتمكنة (قوله فترك أولها) كاللام المتحركة
 في الذى والذى على ما كان عليه من الفتح كما في الذى والذى وذواتها وضعت لام
 اللذان للتمايز في لغة كما في التثنية بل أو انضم كما في أولى وأولاء (قوله وهو موضع
 من ضم) أى المجتلب للتصغير فلا يرد أن أولياء وأولياء يزيدنهما ألف مع
 ضم أولهما ولا يتجمع بين العوض والعوض ويسان عدم الورد أن الضمة
 فيهما أصلية والألف فيهما كما قاله ليس عوض عن الضمة التى كان ينبغي أن
 تكون فيهما أحار التصغير ولم تكن بل أبقيت الضمة الأصلية فتدبر وهذا
 التعويض في غير المختص به من زيادة تنبيه أو جمع أمافيته فلا تعويض أطوله
 بالزيادة تخفف فيه (قوله ووافقت المتمكن الخ) ذكر وجهين للموافقة وبقى
 ثالث في اللذين واللتين والذين وذياتها وذيان وتيان وهو رد الأصل المحذوف
 من مكبرائهم اللهم ولا يضر حذفه ثانياً من الأربع الأخيرة لأنه لعله نُصِرَ بغيره
 وهى توالى يات ثلاث كما يأتى في النسخ والمحذوف لعله كالتبائت تأمل
 (قوله وفي تنبيهها) المتبادر من العطف ومن قوله بعد في جمع الذى الذى الخ
 رجوع الضمير للذى والذى وحيداً ليكون في كلامه تقدير مضاف أى في تنبيه
 مصغره ما وكذا يقال في نحو قوله بعد في جمع الذى الذى الخ ثم المراد التنبيه والجمع
 العوربان لما تقدم في محله أن اللذين والذين يسامثنى وجعا حقيقة على
 الأصح من اشتراط الاعراب في التثنية والجمع بل هما صيغتان وموضعتان
 للتثنية والجماعة * بقى ثنى آخر وهو أن المفهوم من هذا أنه يؤخذ المفرد
 المصغر ويثنى ويجمع وليس هذا التصغير للثنى والجمع كما هو ظاهر كلام
 المصنف وكلام الجار بردي يفيد ما هو ظاهر كلام المصنف من وقوع التصغير

وبرئاءة بى بقوله وبرئاءة
 والتصغير بى بقوله وبرئاءة
 (وصغر واشتد الذى الذى التى
 وذام الفروع منها ما تولى)

يعنى لما كان التصغير بعض
 أصناف الاسماء المتمكنة
 ناسب ذلك أن لا يلحق اسمها
 غير متمكن ولما كان فى
 ذواتها وفروعها ما شابه
 بالاسماء المتمكنة بكونها
 توصف ويوصف بها استبيح
 تصغيرها لئلا يكتفى على وجه
 خواف به تصغير المتمكن
 فترك أولها على ما كان
 عليه قبل التصغير وعوض
 من ضم ألف خبره فى الآخر
 ووافقت المتمكن فى زيادة
 ياء ساكنة ثالثة بعد فتحه
 فقيل فى الذى والذى اللذان
 واللتين وفى تنبيهها اللذان
 واللتين وأما الجمع فقال
 سيدويه

على المثنى والجمع فتدبر (قوله في جمع المثنى اللذين) جرى فيما قاله على لغة
من أهر ب المثنى رفعاً بالواو وأما على لغة الجمه وره فلا فرق بين الرفع
والنصب والجوز كرايا (قوله كالتصوير) أي في فتح ما قبل علاءه المطمع
كالتصغيرين (قوله ومنشأ الخلاف من التثنية) أي الخلاف في الجمع مفرغ
على الخلاف في التثنية فيه ~~كون فيه~~ ما قال في التصريح والمثال على
القولين مفعلة (قوله حذفت ألف اللذين التثنية) أي ولم تقلب ياء وتقول
تخفيفاً أي فهي غير معتبرة (قوله وفرقا بين المتحكن) أي الذي تقلب ألفه
المحتموم ياءاً عند التثنية كحبل (قوله لاتقاء الساكنين) أي
فيكون حذفها العلة نصريفة والمحدوف لعله كذا ثبت فكذا في الجمع
عند مفعلة في الفتحة دليل على علمه وقد يقال للاخفش حلافتها من التثنية
الساكنين بقاب الألف ياء في التثنية كما هو قياس تثنية ما آخره ألف زائدة
وله أن يجيب بالفرق بين المتحكن وغيره ولا يضره ذلك في كون حذف
الألف لاتقاء الساكنين فتأمل (قوله جمع التثنية) يحذف ألفه لاتقاء
ساكنه مع ألف الجمع (قوله والمؤنث) يقاب ألف اللاتي واوا وفتحها
لاجل ياء التصغير وحذف الباء الاحسية وزيادة ألف التعويض عن
الفتحة وانما حذفت الياء الاحيرة لانه لو سقر على التمام وقيل الماوي يتألف
أن يكون المصغر خماسياً بزيادة الألف في آخره سوى ياء التصغير وذلك
لا يكون في المصغر لأنه مسم (قوله والمؤنث) بقاب ألف اللاتي واوا وفتحها
لاجل ياء التصغير وتقلب الهمزة ياء وحذف الباء وزيادة ألف التعويض
هذا قياس ما مر في الماوي يتألف في العارض أن المحدوف من هذه الهمزة
(قوله والمؤنث) أي مطلقاً أو في حالة الرفع والمؤنث في حالة النصب والجرا
لغتان والياء المشددة ياء التصغير مدغم في الياء المبذلة من همزة المؤنث
قال عبد القادر رأيت في نسخة محرومة من شرح الشافعية لألف المؤنث
بأثبات الهمزة بعد المنة التثنية الساكنة (قوله في اللاتي والمؤنث) نشر
على ترتيب اللاتي (قوله فجوز في جعله تصغيراً للاتي) لأن التثنية بمعنى تصغير
الاتي وهو المؤنث (قوله أولياء الخ) فمعة أولياء القصر وأولياء بالدلت

في جمع المثنى اللذين رفعوا والمذنبين جرا ونصبيا بالضم قبل الواو والكسر قبل الياء وقال
الاحفش اللذين اللذين والمذنبين
بالفتح كالتصوير ومنشأ
الخلاف من التثنية نصريفة
يقول حذفت ألف اللذان ياء
التثنية تخفيفاً وفرقا بين
المتحكن وغيره والاحفش
يقول حذفت لاتقاء
الساكنين وقالوا في جمع
التي اللاتيات وهو جمع التثنية
تصغيراً التي وليد كرسوبه
من المؤنث والاتي التي صغرت
غير اللذان التثنية وتثنيتهما
وجمعهما وقال في التسهيل
واللتيات والمؤنث اللاتي
والماوي اللاتي في اللاتي
واللاتي والمؤنث والمؤنث
كلامه أن اللتيات والمؤنث
كلامهما تصغير اللاتي أما
المؤنث فصح دكره
الاحفش وأما اللتيات فأمسا
خرج اللتيات كما سبق فتحذف
في جعله تصغيراً للاتي
ومذهب سيديوه أن اللاتي
لا يصغر استغناء بجمع التثنية
وأجار الاخفش أيضاً الماوي
في اللاتي غيرهم موز وصغروا

من أسماء الإشارة ذواتها ذواتها وتياوي التثنية ذيان وتيان وقالوا في أول بالقصر التثنية
أولياء أولاء بالذات أولياء ولم يصغر وأما غير ذلك * تنبيهات * الأول لامعاً الإشارة في التصغير

من التثنية والخطاب ماله في التثنية يرفقه في التثنية * الثاني قال في شرح الكافية أصل ذيا وتيا ذيا
(٢١٣) وتيا بثلاث يا أت الاولى عين الكلمة والثالثة لامه والوسطى ياء التصغير فاستقل توالي ثلاث

يا أت قصدا للتخفيف بخلاف
واحدة فلم يجز حذف ياء
التصغير لدلالة الهم على معنى
ولا حذف الثالثة لحاجة
الالف الى فتح مقابلة فلو
حذفت لم فتح ياء التصغير
وهي لا تحرك اسمها بألف
التكسير فتعين حذف الاولى
مع أنه يلزم من ذلك وقوع ياء
التصغير ثانية واغترس لسكونه
عاضدا لما قصد من مخالفة
تصغيره لا تمكن له التصغير
ما هو ممكن * الثالث
قول الناطم وصغر واشذوذا
البيت معترض من ثلاثة
أوجه أولها أنه لم يبين كيفية
تصغيره بل ظاهره يوهـم
أن تصغيرها كتصغير
المتكبر ناهيا أن قوله مع
الفروع ليس على محومه
لأنهم لم يصغروا جميع
الفروع كما عرفت ثالثا أن
قوله منها ناو في يوهـم أن في
صغر كما صغروا وقد نصوا على
أنهم لم يصغروا ومن ألفاظ

الضميمة المحذوبة للتصغير بل هي الضمة الموجودة حال التثنية كقوله
الشارح على التوضيح (قوله من التثنية والخطاب) كان عليه أن يقول
ولام البعد (قوله بثلاث يا أت الخ) تقريره انما يأتي على أن ذا ثلاثي وأن أصله
ذفي يامين وأن المحذوف منه عينه لا على قول السكونيين انه وضع على حرف
هو أصل وهو الذال وحرف زائد ليبيان حركة الحرف الأصلي وهو الألف كما
لا ينبغي ولا على قول السيرافي انه وضع على أصلين كما لان الثاني وإن كان
يكمل في التصغير كما تقدم الآن أصل ذيا عليه ذويا لا ذيا ولا على القول بأن
أصله ذو ولا أن أصل ذيا عليه ذو ولا على حذف العين وقلت اللام ياء لاجتماعها
مع الياء وسبق احدهما بالسكون ولا على القول بأن أصله ذو لأن أصل
ذيا عليه ذو لا يحدفت عين الكلمة ولا على أن المحذوف من ذالامه لان
المحذوف من ذيا عليه اللام هذا وهو تحقيق المقام وبه يعلم مافي كلام شيخنا
والبعض من التسهيل والقصور (قوله فاستقل توالي ثلاث يا أت) أورد
عليه شيخنا السيد تصغيره على حي مع أن فيه توالها وأجاب بأن تصغير
اسم الإشارة لما كان على خلاف القياس لم يحتمل فيه ذلك التوالي بخلاف
المتكبر (قوله من ثلاثة أوجه) بقي رابع وهو أن قوله وصغر واشذوذا
يقضي أنه لا يماس على ما سمع منه وليس كذلك بل فاس جمع من تكرار الضمة
كالماتر في غيره على ما سمع منه وحينئذ لا يوصف بالشدوذ وأجيب عن هذا
بأن المصنف لم ينبغ القائلين بالقياس بل تبع سميويه القائل بعدم القياس
عزى (قوله لم يبين كيفية تصغيرها الخ) أجيب بأن سكونه عن كيفية التصغير
لأنه أحال الامر في ذلك على السماع عزى (قوله يوهـم أن في صغر) انما
عبر بالايهام لاحتمال أن معنى قوله منها أي من الفروع لا بقيد التصغير
(قوله غيرنا) علل في التوضيح عدم تصغير ذفي بالياء بتصغير ذوا وعدم
تصغير ذفي بالاستغناء عنه بتصغيرنا (قوله الأربعة) زاد في الجمع المنادي
وأوه فيه قال أوهي كقوله واو ويد زيدا (قوله والمركب المزجي) ولو عدديا (قوله

المؤنث الا ناوه والمفرد وم من التثنية فانه قال لا يصغر من غير المتكبر الا ذوا الذي وفردوهـم ما لا ياتي
ذكرها ولم يذكر من ألفاظ المؤنث غيرنا * الرابع لم يصغر من غير المتكبر الا أربعة اسم الإشارة واسم
الموصول كما تقدم وافعل في التجيب والمركب المزجي كجعلنا وسيدويه

قوله قاله الجوهرى - لم في ايله واما ذوبه ان يد كرها في ذود ويمكن دخولها في عبارته في مادة ابل فلتر اجمع ام
 في لغة من بناها فاما من اعرب ما فلا اشكال وتصغير ما تصغيرا يمكن نحو ما ايسه وبعيليك وسبيويه
 خاتمة يصغر اسم الجمع لشبهه بالواحد فيقال في ركب ركيب وفي سرائرية وكذلك الجمع (٢٤٤)

الذى على أحد أمثلة القلة
 كقولك في اجمال اجمال وفي
 اقلس اقلس وفي ثنية ثنية
 وفي النجدة النجدة ولا يصغر
 جمع على مثال من أمثلة
 الكثرة لان بيته يدل
 على الكثرة وتصغيره يدل
 على القلة فتناويا وأجار
 الكروبيون تصغيره نظير
 من أمثلة الآحاد فأجازوا
 أن يقال في رعبان رعبان
 كما يقال في عثمان عثمانيان
 وجعلوا من ذلك أصيلا
 زعموا أنه تصغير أصلان
 وأصلان جمع أصيل
 ومارعوه مردود من
 وجهين أحدهما أن معنى
 أصيلان هو معنى أصيل فلا
 يصح كونه تصغيرا لجمع
 تصغير الجمع جمع في المعنى
 الثاني أنه لو كان تصغير
 أصلان لقبيل أصيلين لان

في لغة من بناها) أي بعيليك وسبيويه (قوله وبعيليك وسبيويه) أي بتصغير
 صوره ما كما تقدم (قوله يصغر اسم الجمع) كقوله وقوم ونفر فيقال رعبط وقوم
 ونفر ولا تلحقه التاء ان كان لاثنين وان جاز تأنيده بخلاف ذود وابل فيقال
 ذوبه وابل قاله الجوهرى (٢) وأما ركبت فعلى كونه اسم جمع وعوالمشهور
 فيقال ركيب وعلى كونه جمع راكب كما عند الاخفش ويرد الى مفرد
 ويصغر ثم يجمع فيقال ر ويكبون كذا في الفارسي وكلم الجمع اسم المفرد
 الجمع فيقال في تمر تمر كما في الجمع ويمكن أن الشارح أراد بجمع الج
 ما شمله (قوله فتناويا) فديقال لاننا في لان الكثرة والقلة تقولان بالتشكيل
 (قوله أنه تصغير أصلان) بضم الهمزة وقوله جمع أصيل هو الغنى
 (قوله لان فعلان) أي بالضم وفعلان أي بالكسر بمعنى الجمع بمعنى ثرية
 التثنية التي فلا يرد كسير عثمان وعثمان على عثمانين وجمارين مع
 تصغيرهما على فعيلان (قوله وثمان) في القاموس في فصل انشاء المجمة
 من باب الميم والخشام كغراب الأسد والعظيم من الأنوف والخيال انه قلل
 الخشام في عبارة الشارح بكسر الخاء المجمة جمع خشام بضمه كغراب
 وغربان (قوله وانما أصيلان الخ) يعني أنه تصغير أصيل على خلاف القياس
 (قوله كما وردت جوع الخ) أي كجمع رعبط على أراطط وباطل على أباطيل
 (قوله رده الى واحد) فلو كان واحدا القياس هو ما لان لم يكن له واحد
 مستعمل بأن لم ينطق له بمفرد أصلا لا قياسيا ولا غيره رد الى واحد القياس
 المهمل فيقال في جاء اخذوك شما طيط جازوا شيططين وفي جاءت جوارك
 شما طيط جاءت شيطيطات وان كان له واحد مستعمل رد الى الهمل
 القياس خلا ما لا ي زيد فيقال في ملاح ومذا كير اجات وكيرات ردا

فعلان وفعلان اذا كسر اقبل فم ما فالتين كصمران ومصارين وثمان وثمانين الى
 وعقبان وعقبين وغربان وغربان وكل ما كسر على فعالين يصغر على تعينان فبطق كون أصيلان
 تصغيرا أصلا جمع أصيل وانما أصيلان من المصغرات التي جى بها على غير بناء مكبرها وتلوه قوامه في
 انسان انيسيان وفي مغرب مغربان ولا يستبعد في ورود المصغرة على بنية مخالفة لبنية مكبرها كما وردت
 جوع مخالفة لبنيته الآفية آحادها والهاء لان من قصد تصغير جمع من جمع اليك كثر قرده الى واحد وصغره

ثم جمعه بالواو والثون ان كان المذ كره عاقل كقولك في علمان غليظون وبالالف والناء ان كان المؤنث اول المذ كره
لا يفعل كقولك في جوار ودراهم جويريات ودريهمات وان كان لما قصد تصغيره جمع

قله جاز أن يرذ اليه مصغرا
كقولك في فتية فتية وبقال
في تصغير سنين على لغة من
أعربها بالواو والياء سفيات
ولا يقال سنين لان أعربها
بالواو والياء انما كان عوضا
من اللام واذا صغرت ردت
اللام فلو بقي أعربها بالواو
والياء مع التصغير لم
اجتماع العوض والمعوض
متم وكذا الارضون لا يقال
في تصغيره الارضات لان
أعرب جميع أرض بالواو
والياء انما كان تعويضا
من التاء فان حقيق المؤنث
الثلاثي أن يكون بعلامه
ومعلوم أن تصغير الثلاثي
المؤنث برده ذاعلامه فلو
أعرب حينئذ بالواو والياء
لزم المحذور المذكور ومن
جعل أعربا سنين على
الثون قال في تصغيره سنين
ويحوز سنين على مذهب
من يرى أن أصله سني بيا من
أولاهم از لئذ والثانية بدل

الى الحقة وذ كرا الى ملحمة ومذ كرا لا يلزم تصغير لفظ لم يتكلم به العرب
من غير اعية الى ذلك وكان أباز يدل على نطق له بواحد قياسي جعل الواحد
الذي ليس على القياس كالمعدوم فسوى بين ملاحظ وشما طبط اه مع بعض
اختصار ومفاد التاموس ان شما طبط له واحد قياسي مستعمل حيث
قال والشطوط بالضم الطويل والفرقة من الناس وغيرهم كالشطاط
والشطيط بكسرهما وقوم شما طبط متفرقة اه والملاقى القليل يعايد
أو عبايد في التاموس العبايد والعبايد لا واحد من لفظهما الفرق
من الناس وانليل المذاهبر في كل وجه (قوله ثم جمعه بالواو والثون ان
كان المذ كره عاقل) لانه حينئذ في معنى الصفة وان كان قبل التصغير لا يجمع
بالواو والثون قال الفارسي وهذا العمل لا يكون في نحو سكرارى وهو جمع
كثرة لان مفردة لا يجمع بواو وثون على المشهور اه ومرا ده سكرارى جمع
سكران كما هو ظاهر فلا يبقى أن سكرارى جمع سكرى يرذ الى مفردة ويصغر
ويجمع بالالف والناء فقال بكبريات كفى الجمع (قوله غليظون) بتشديد
الياء (قوله جاز أن يرذ اليه مصغرا) كجاز أن يرذ الى المفرد (قوله فتية)
بتشديد الياء (قوله ويقال في تصغير سنين الخ) هذه مسئلة مستقلة (قوله
يرده ذاعلامه) أى يمكن حذفه لأجل علامة الجمع (قوله لزم المحذور
المذكور) أى الجمع بين العوض وهو الاعراب بالحرف والمعوض عنه وهو
التاء الموحدة بالقوة لوجوده متضمنا وهو التصغير ~~ممكن~~ حذف لفظا
لعله وهى وجود علامة الجمع والمحذوف لعله كالتأنيب (قوله قال في تصغيره
سنين) أى على وزن فاعيل (قوله ويحوز سنين) أى على وزن فاعيل يتحذف
الياء الزائدة بين الثونين (قوله أن أصله) أى التأنيب أما أصله الا ول فسببو
فقلب الواو ياء لاجتماعهما مع الياء وسبق احدهما بالسكون والى هذا
يشير قوله والثانية بدل من واو (قوله لحذف الياء الزائدة) أى لتوالي ثلاث
يات (قوله كذا اذا صغر سني بالخ) أى فيحذف الياء الزائدة معاملة لافزع

من واو هى لام الكلمة ثم أبدلت نونا فسكنا أنه لو صغر سني لحذف الياء الزائدة وتأنيب الكائنة موضع اللام كذا
اذا صغر سني نامة قد كون الثون بدلا من الياء الاخيرة

بحكم الاصل كما أشار اليه الشارح ولا اجتماع ثلاث يا آت ياءة ولا تبدل
الياء في قوتها ما دفع اعتراض البعض بأن حذف الياء الزائدة من سنى
للكراعة توالي ثلاث يا آت وهذه العلة لا تنافي في تصغير سنيين لانهم لو شئت
فيه لا اجتماع يا آت فقط (قوله فعامل الكلمة) وهي سنيين وقوله بما كان
أى يحذف الياء الزائدة التى كان وقوله لو لم تكن بدلا أى لو لم تكن التون
بدلا عن الياء الأخيرة أو لو لم تكن الكلمة ذات بدل عن يائها الأخيرة بأن
بقيت ياؤها الأخيرة ولم تبدل نوناً في بعض التصحح لو لم يكن بدل أى لو لم يوجد
بدل عن الياء الأخيرة بالنون والمعنى فعامل سنيين بعد ابدال يائها الأخيرة
نوناً بما كان يعامله ياءة قبل هذا الابدال من حذف يائها الزائدة في تصغيرها
وان كان آخره صغرى قبل الابدال ياء أو صغرها بعد نوناً (قوله لا يقال
الح) أى لان العلم نظريته الى حاله الزائدة لا الى ما قبل عنه (قوله قد
سنيين) أى في الرفع وسنيين في النصب والجحر (تسعة) قد تبدل ياء التصغير
ألفاً تخفيفاً اذا اولم بحرف مشددة مع في دويرة وشويرة تصغير دابة وشابة
دويرة وشويرة كجئته شجنا السيد وغيره

*(التب) *

هو كما يؤخذ من الشافية الحاق ياء مشددة في آخر الاسم لتدل على تبينه
الى الجرد منها قال يس ويقال فيه نسبة تضم النون وكسرها ولم تلحق بالالف
لثلاثين الاعراب تدوير يا ولا الواو لثلاثين اعراب تدوير الياء ليجرى عليها وحده
الاعراب الثلاثة ولو افردت لاستقبلت الضمة والكسرة عليها ولثلاثين
ياء التكلم ولان الحقيقة تحذف لالتقاء الساكنين (قوله باب الاضافة)
أى اللغوية قال الفارسي واعلم أن هذه الياء حرف عليه الاعراب مثل
اقواس من المكوفين أنهما اسم مضاف اليه في محل جر واحتجوا بقول بعض
العرب رأيت التيمى تيم عدى يجر تيم فقالوا انه بدل من ياء التيسب وأجيب
بأن التقدير صاحب تيم هذى تحذف المضاف وتبقى المضاف اليه على حاله
وان كان مثل هذا التمثيل كما سبق في الاضافة اه والظاهر أن الاضافة على
قولهم مقولبة بحسب المعنى كالاضافة الفارسية فانهم يستعملون المضاف
اليه على المضاف وأن ظهروا عراب المضاف على قولهم على المضاف اليه

فعامل الكلمة بما كان
يعامله الو لم تكن بدلا وان
حذف سنيين لما وصغر فلا
يقال الامنيون رفعا وسنيين
جر او نصب ابردة اللام ومن
حذف لامها ما قال سنيين
وانه أعلم

*(السب) *

هذا هو الاعرف في ترجمة
هذا الباب ويسمى أيضا باب
الاضافة وقد سماه سيدي

بالسميةتين ويحدث بالنسب ثلاث تغييرات الاول لفظي وهو ثلاثة أشياء الخاق ياء مشددة آخر

النسب وكسر مقابلة ونقل
اعرابه الياء والثاني معنوي
وهو ضرورة اسمها المالم يكن
له والثالث حكمي وهو
معاملته معاملة الصفة المشبهة
في رفعه المظهر والظاهر
باطراد وقد أشار الى التغيير
اللفظي بقوله

ياء الكسرى زادوا للنسب

وكل ما قبله كسر وجوب
يعني اذا قصد وانسبته شيء الى
أب أو قبيلة أو بلد أو نحو ذلك
جعلوا حرف اعرابه ياء
مشددة مكسورة وما قبلها
كقولك في النسب الخازن زيد
زيد * تميم * فافهم قوله
كسرى الكسرى امرين
أحدهما التغيير اللفظي
المشد كور والآخر ان ياء
الكسرى ليست للنسب لان
المشبه به غير المشبه وقد ينضم
الى هذه التغييرات في بعض
الاسماء تغيير آخر أو أكثر
فن ذلك ما أشار اليه بقوله
(ومثلهما حواحد اختلفا وتا

تأثرت او مدته لا تثبتا)

يعني أنه يحذف لياء النسب

اسكون هذا المضاف اليه بصورة الحرف وصكا الجزء من المضاف (قوله
بالسميةتين) الباء زائدة في المفعول المطلق (قوله آخر النسب) صوابه
المفسوب اليه (قوله اسمها المالم يكن له) وهو المفسوب وقد كان قبل ذلك
اسما للنسب اليه (قوله زادوا للنسب) أو رد عليه أن قوله ياء الخ يضمن
تعريف النسب بأنه زيادة ياء على كسرى للنسب فيكون أخذ النسب
في تعريف النسب وأخذ المعرف في التعريف فيوجب الدور وأجاب سم بأن
قواعد التعريف انما ترد على التعريف الصريح دون المضمن غيره
والغرض بأن النسب في قوله للنسب معناه الغوى لا الاطلاحي (قوله
أو نحو ذلك) حكمة (قوله التغيير اللفظي المشد كور) فيه أن من جملة كسر
ما قبل الياء فيلزم عليه التكرار في قوله وكل ما قبله الخ فانما نسب جعل التشبيه
ياء الكسرى في كونها مشددة آخر اسم مقولا اليها الاعراب فقط صونا لكلامه
عن التكرار (قوله لان المشبه به غير المشبه) فافهم في هذا التعليل بأن
المغايرة بالسكينة والجزئية كافية وحيدة لا يدل التشبيه على أن ياء الكسرى
ليست للنسب وان كان الواقع أن الياء ليست للنسب (قوله وقد ينضم الخ) لان
التغيير يأنس بالتغيير مع (قوله وأكثر) أي من تغيير واحد كفي خلفي نسبة
الى خليفة فان فيه حذف الياء وحذف التاء زيادة على التغييرات الثلاثة
(قوله ومثلهما حواحد اختلف) قال ابن هشام فان قلت من قال في معنى يمان اذا
نسب اليه هل يقول يمني ويحذف الالف كما يحذف الياء لان الالف مع الياء
بمنزلة الياءين قلت لا نص على ذلك ولك أن تقول انما حذفوا الياء كراهة
توالي يا آت وهذا المعنى مفقود في مسلمات يمان (فان قلت) ما ناب عن التقليل
تقليل بدليل مررت بجوار (قلت) الثقل في اجتماع الباء آت لافي وجودها
غير شجعة فافهم الفرق سميوطى باختصار (قوله كل ياء تماثلها الخ) سواء
كانت للنسب كشافى أو غيره كسرى وكسرى وكسرى وسبأ في ما اذا كانت
بعد حذف واحد في قوله * ونحو حتى فتح ثابته يجب * وما اذا كانت بعد
حرفين في قوله والحق قوام على لام عربيا الخ سم (قوله كسرى) أي على الأنصم
وسبأ في قوله وقيل في المرمى مرمى (قوله يتدرج حذف الاولى الخ)

٢٨٠ صبان رابع كل ياء تماثلها في كونها مشددة بعد ثلاثة أحرف فصاعد أو تتجلى ياء النسب
مكانها كقوان في النسب الى الشأني شافى الى المرمى مرمى بقدر حذف الاولى وجعل ياء النسب في موضعها

فلا يجمع أربع آيات ويظهر أن هذا التدبير في شعره تعالى في جمع بختي إذا مهي به ثم نسب إليه فالتعقيل
هذا اتفاق مصر وفاد كان قبل النسب غيره مصر وفاد ويحذف لباء النسب أيضا التأكيد (٢١٨)

فيه أن حذف الأولى وجعل ياء السبب كما هو أرفع لا مقدر (قوله لا لا يجتمع أربع ياتن) فيه أن اجتماع أربع يات أولاهما والتاء إما أن تكون بائنة بل واردة كما هي محكي وأما على ما سببنا في شرح قوله كذلك بالمقتصر الخ فتدبر (قوله إذا سمع به) قيد بالنسبة لأن جميع التكسيرا إذا لم يكن على ولا جار ياجري العلم لا يسبب الياء على لفظه بل يرد إلى مقدره ثم يسبب الياء وقيد بالتوضيح التسمية بكونها المذكر اخترازا عما إذا سمع به أمرا أو نداء مانعا من الصرف العلمية والتأنيث لاصيغة متتهى الجوع كذا في التصريح (قوله مصر وما) لقلة مضاعف لأن ياء السبب في تقدير الانفصال نزع التوضيح للشارح (قوله غير مصر و) استحبابا لما كان عليه من الجمعية قبل العلمية أنصرح (قوله لا لا يجتمع الخ) وإن لا يؤدي إلى وقوع ناء التأنيث خشوا (قوله في نسبة امرأه إلى مكة) لأنه كان يقال مكتمية (قوله فلن) أي من وحوه في ذاتي لأن القياس قاب ألفه واو واردة لاه وقلها واو واحذف التاء ومن وجهين في خليفتي لأن القياس حذف الياء والتاء (قوله المقصورة) وأما الممدودة فستأتي في قوله وهم زنديق متينال في السبب الخ (قوله وفي قيعثر الخ) ظاهره أن ألف قيعثرى للتأنيث والذي في القاموس خلافة وعبارته القبة ترى مقصور الجمل الضخم والفصيل المهزول وذاته تكون في البحر والعظيم الشديد والألف ليست للتأنيث ولا للالحاق بل قسم ثالث اه وفي كلام غير واحد كالشارح فيما يأتي قريبا أنكم بالانكسار (قوله جزى) بفتح الجيم والميم والزاي أي سريع (قوله أي نصيره ذأ زبعة) النصير يرجع إلى قوله ذأ فان سكن ولو آخر التفسير عن قوله فان سكن فكان البقي كالأخفى (قوله فقلها واو) تشبيها بألف تحو إلى و وحذفه تشبيها ناء التأنيث لزيادتها كذا في التصريح (قوله ليس في كلام الناطم ترجيح أحد الوجهين الخ) قال سم هذا نوع بل قوله الآتي وللأصل قلب يعني كالتصريح في أن الأجود فيها الحذف لأن هذا يسان الخالفة الأصل إلى أبا

فقال في النسب الى فاطمة
فاطمى والى مكة مكى للا
تجتمع علامتنا ثبت في نسبة
امرأة الى مكة وامانول
المتكلمين في ذات ذاتي وقول
العامه في الحليفة حليفتي
فلحن وسوام - ما دورى
وخافى ويجذف لها الأيضامدة
التأنيث والمراد بها الف
التأنيث المنعورة وهى
امارعة أو حاسة فصاعدا
فان كانت شامة فصاعدا
حذفت وجهها واحدا كة ولك
في جبارى جبارى وفي قبهثرى
قبهثرى كسبأنى وان كانت
رابعة في اسم ثابيه محمرك
حذفت كالخامسة كة ولك
في جبرى جبرى وان كان ثابيه
سا كنافرجهان قلها واوا
وحذفها والى هذا أشار
بقوله (وان نكسك زبيع) أى
تصيره ذا أربعة (دائنان
مكسك) قلها واوا وحذفها
(حسن) ومثال ذلك حبلى

تقول فيها على الاول جملوى وعلى الثانى جملى * تنبيهات * الاول يعوز مع القلب والام
أن يفهمه - ليس هو بين الالام بألف زائدة تشبها بالمدودة فتقول جملواوى * الثانى ليس فى كلام التالهم
ترجى أحد الوجهين على الآخر ولما على حمد - واه

بل الحذف هو المختار وقد مر به في غير هذا النظم وكان الأحسن أن يقول تحذف اذن وقلمها واوا حسن
 (لشهما الملقب والاصلى ماها) يعني أن ألف الرابعة إذا كانت للالحاق تحذف فرى أو منقلبة عن الأصل نحو
 مرمى فلها ما ألف التانيث في نحو حبلى من القلب والحذف فتقول ذفرى وذفروى ومرى ومرى
 إلا أن التانيث في الأصل أحسن من الحذف فمرى أفصح من مرمى واليه أشار بقوله (والأصلى قلب يعتمى)
 أى يختار يقال اعتماه يعتميه إذا اختاره واعتماه يعتماه أيضا قال طرفة (٢١٩)

أرى الموت يعنام الكرام
 ويصطفى * عقبة مال
 الفاحش المتشدد تنبيهات
 * الأول أراد بالاصلى
 المنقلب عن أصل واو أو ياء
 لأن الألف لا تكون أصلا
 غير منقلبة إلا في حرف
 وشبهه * التانيث تخصيصه
 الأصلى بترجيح القلب يوهم
 أن ألف اللحاق ليست
 كذلك بل تكون كألف
 التانيث في ترجيح الحذف
 لأنه مقتضى قوله ماها وقد
 سرح في الكافية وشرحا
 بأن القلب في ألف اللحاق
 الرابعة أجود من الحذف
 كالأصلية سكن ذكر أن
 الحذف في ألف اللحاق

والألم يتج اليه اه ورده الاسقاطى بأن يسانمخالفة الأصل لها حاصل مع
 كون الوجهين فيما على السواء (قوله بل الحذف هو المختار) لأن شهما ابتداء
 التانيث أقوى من شهما بالمنقلبة عن أصل نصريح (قوله لشهما) أى
 في كونها أربعة ثلثي كلهما ساكن كما يؤخذ من التوضيح وإن لم يفصح الشارح
 باعتباره سكنون الثاني (قوله الحق) بكسر الحاء أى الملقى بكلمة بكامة
 أخرى (قوله نحو ذفرى) بذيال مجعولة مكسورة ففاء ساكنة (قوله ويصطفى
 عقبة مال الفاحش المتشدد) عقبة الشيء أحسنه ولعل المراد بالفاحش
 المتشدد الجليل المتكافئ للشدة بمعنى الفقر أى المقتر على نفسه وباصطفا
 المرت أحسن ماله أنه يمتد ويذهب بلا نفع (قوله إلا في حرف) كالحرفية
 أو شبهه كالأسمية (قوله لأنه مقتضى قوله ماها) أى في الواقع وقد ثبت
 لألف التانيث في الواقع بجرى الحذف وإن لم يدع لم يجرى فإنه فيها من قول
 المستنقذ وإن سكن تربع الخ كما ذكره الشارح هناك (قوله لا يكن ذ كالح)
 دفع به توهم كون الحذف فيها على السواء في الضعف (قوله في الزيادة)
 أى وحذف الزائد خبر من حذف الأصل (قوله وحكى) أى أبو زيد وقوله
 أرطواوى له رفعه بحكاية لرفع في تركيب مع هو كذلك فيه (قوله والألف
 الجائر) بالجيم أى الجاوز وضبطه الشاطبي بالحاء المعجمة أى الحائز اليه
 أربعة أحرف بأن كان هو خامسا أو سادسا أو سابعا (قوله أول التانيث)

أشبهه من الحذف في الأصلية لأن ألف اللحاق شبيهة بألف حبلى في الزيادة * الثالث لم يذكروا
 في ألف اللحاق والمنقلبة عن أصل غير الوجهين المذكورين وزاد أبو زيد في ألف اللحاق ثالثا وهو
 الفصل بالألف كما في حبلاوى وحكى أرطواوى وأجازة السيراق في الأصلية فتقول مرماوى (والألف الجائر
 أربع أزل) أى إذا كانت ألف المقصور غنة فصاعدا حذفت مطلقا سواء كانت أصلية نحو مصطفى
 ومستدعى أول التانيث فهو حجابى ونخيلطى أول اللحاق أو الله كثير

تنبية * اذا كانت الالف
المتقلبة عن أصل حاسة
بعد حرف مثدد تتوهملى
فذهب يسويه وخه ور
الحذف وهو المهور ومن
الطلاق النظم وذهب يونس
الى جعله كلهى فيجوز فيه
القاب وهو ضعيف وشبهه
أن كونه حاسة لم يكن
الاتمعيب الملام والمصنف
بادغام فى حكم حرف واحد
فكانها رابعة وسبأ فى ميان
حكم الالف اذا كانت تالفة
(كذلك بالمتفرد ص حاسا
عزل) أى اذا كانت ياء
المتفرد ص حاسة فصاعدا
وجيب حذفها عند النسب
اليه فتقولى معدود مستعمل
معدى ومستعمل * تنبيه *
اذا نسبت الى محي اسم ماعل
حياء محيى لث محوى بحذف
الياء الاولى لاجتماع ثلاث
ياآت وكانت أولى بالحذف
لانها ساكنة تشبه ياء زائدة
وفى القحقة الياء التى كانت
الياء المحذوفة مدعمة فيها
فتقلب الياء لخصرها
واستباح ما قبلها او بعد ذلك
الياء التى هى لام الكامة

الاحادة الى ادخال ألف التانيث فى قوله والالف الجائز الخ لخصوها فى قوله
قل ذلك وتأنيت أومدته لا متبنا (قوله فخور حركى) يحاء بملة فرددة
مملة وهو القراءون الذى يبدى الطويل الظاهر القصير الرجلين والفاء
للحلق بغير حذف (قوله وقبعترى) مثال لسانيه ألف التكثير وليست الله
للتأنيث اقواهم فبعتره ولا للاحقاق اذ ليس اهم اسم سداسى مجرى بلحق هو
م اذ هاية المحر دغمة كما حيا فى كذا فى الفارضى وبحث فيه بأنهم الحنوا
بالداسى المتزيد كالحاق اقغنسس بالحرثيم (قوله فتقول فيها مصطفي) تذر
المراى قد مر أن اقواهم مصطفوى خطأ أسم (قوله فتعوهلى) استكلام
مأن معلى ليس تانيه سا كاو مثله لملهى قبيدة يسكون الثانى فكيف يلحق
تخومعلى على ملهى (قوله وشبهه أن كونه الخ) كذا ابتخطه وفى بعض النسخ
وهو ضعيف لان كونه الخ وعليه فاللام لتعليل مذهب يونس بالانصاف
(قوله وسبأ فى ميان الخ) أى فى قوله وحتم قلب ثالث يعن (قوله محيى) هو
داخل فى عبارة المصنف من حيث حذف خامسة تالية الامر أن تيبه عملا
آ حرم (قوله لاجتماع ثلاث ياآت) لان الاصل محيى أعل اعلالة فمسم
أى فاجتماعها بحسب الاصل (قوله تشبيه ياء زائدة) أى فى الصورة
المنظبة (قوله قلى) أى بعد حذف الياء الاولى (قوله فتقلب ألفا) فخصر
محاي (قوله ساكنة) حال من الضمير المستكن فى الطرف الجبر (قوله فتسقط
عند دخول ياء النسب) استكلام سم بانها محذوفة قبل النسب لاتقاء
السالكين هى والتنوين قال وكلام المبرد متجه لسلامة من هذا فليست أم
اه قال البعض وقد بدع فى التنوين بحذف ياء النسب فنعود الياء فى
ما ذكر اه وفيه أن ياء النسب مائة كالنوين من عود الياء فكان ينبغي
لشارح أن يقول بدل قوله وبعد الخ واستمر سقوط الياء الساكنة التى
هى لام الكامة عند دخول ياء النسب لان أحد السالكين الذى حذف
لام الكامة لاتقاء ما قبل ياء النسب وهو التنوين وانزاله بدخول
النسب لكن خلفه ياء النسب لسكون صدرها (فان قلت) قد أعادوا ألف
فتى وياه شج عند النسب الى ما بدليل قلب الالف وارادوا الياء ألفا ثم وادع
وجود ياء النسب وهذا يؤيد ما ذكره الشارح (قلت) لم يبعد وهما حقيقة وانما

وتقلب الالف واو اقصيه
 نحو قال الجسرى وهذا
 أجود كما تقول أموى وفيه
 وجه آخر وهو محي كما تقول
 أمى قال المبرد وهو أجود
 لا تأنخذف الباء الاخرى
 لاجتماع سا كذين ودقوعها
 خامسة فتصير الى محي كأي
 ثم تضيف ياء النسبة فتقول
 محي فيجتمع أربع ياءات
 لسكون الاولى والثالثة

(والحذف في الباء من
 المنقوص حال كون الباء

(رابعا أحق من قلب)
 فتولد في السب الى قاض
 قاضى أجود من قاضوى
 ومن القلب قوله

فكيف اتى بالشرب ان لم
 يكن لنا * دراهم عند
 الحانوى ولا نقد * جعل
 اعم الموضع حانية ونسب اليه
 قال السيرافى والمعروف
 في الموضع الذى يباع فيه
 الخمر حانة بلأى * تلبيه *
 ظاهر كلام المصنف أن
 القلب في هذا ويشوه مطرد
 ودكر غيره ان القلب عنده
 سديدو به من شواذ تعبير

لحظوهما لاجل محي الواو المنقوصة ففى الجماعة لباء النسب دونها
 ولا حاجة فى محي الى لحظ الباء الاخرى هذا ما ظهر لى هنا فتأمل (قوله
 وتقلب الالف واو) لو جوب كسر ما قبل ياء النسب والالف لا تقبل
 الحركة ولم تقلب الالف ياءا لئلا يجمع الالف والياءات كسرها
 عليه الشارح فى شرح قوله وحتم قلب ثالث يعين (قوله قال الجسرى
 وهذا أجود) أى لعدم توالى الياءات (قوله كما تقول أموى) يضم
 الهمزة نسبة الى أمية قبيلة من قرىش وهذا أموى بفتح الهمزة
 اه شرح الشافعية (قوله كما تقول أمى) قال المرادى فى نظيره
 به نظر لان أمية أشاذ وأما محي فهو وجه قوى له وقد يقال للتظير به
 انما هو فى مجرد الهمزة واجتماع أربع ياءات (قوله قال المبرد وهو أجود)
 قال لاني لا أجمع حذفاً بعد حذف على كلمة واحدة (قوله لاجتماع الساكنتين)
 هما على هذا الوجه الباء والتثوين (قوله فيجتمع أربع ياءات الخ) أى
 اجتماعاً جائزاً لقوله **سكون الاولى الخ** لعمل الحذف أى وجاز هذا
 الاجتماع لسكون الخ (قوله حانية) وهى فاعلة من حنوت اذا عطفت
 كأنه جعل البقعة الجماعة للشراب حانية عليهم كما تشبوا الام على بنائها قوله
 شيخنا عن الشارح (قوله يعين) أى يعرض والجملة نعت ثالث (قوله
 سواء كان ياء منقوص أو ألف مقصور) بقى ماذا كان ثالث المكامة ياء
 ساكناً ما قبلها كظي وطهية فذهب سديدو به الى ان الالف على حاله بلا قلب
 فيقال ظي ومن ذهب يونس والزجاج ففتح ما قبل الياء فتقلب هي انفساً ثم
 تقلب الالف واو اقصيه الى ظيوى واختار بقول بعض العرب قروى بفتح الراء
 نسبة الى قرية كذا فى الفارسي وقول البعض ظاهراً كلام المصنف القلب
 فيما اذا كان الثاني ساكناً كظي لا ياسب حمل الشارح كلام المصنف
 على المنعوص والمقصود والنسبة الى الهمزة ان شئت وظي وغيره انما قالوا ان
 الحذف فى المؤنث بالياء كظية وغيره فذهب سديدو به الى ان الالف لا يغير
 أيضاً بعد حذف التاء ووافقهم ابن عصفور فى الواوى ومن ذهب يونس
 والزجاج ففتح ما قبل الياء وقلمها واو الى الباءى ورفع ما قبل الواوى الى الواوى
 ووافقهم ابن عصفور فى الياءى وأن فى نحو غاية مما ناله ياء بعد ألف ثلاثة

النسب قبل ولم يسمع الا فى هذا البيت (وحتم قلب ثالث يعين) سواء كان ياء منقوص أو ألف مقصور

أوجه عدم تغييره بعد حذف التاء وإبدال الياء همزة وإبدال الهمزة المبدلة
من الياء وإبدال أولها وأن في نحو سقاية وحولاً وأوجه من إبدال
الياء همزة لأن التاء والألف يحدان فتسقط الياء وقبلها الهمزة المبدلة
فتقلب همزة كما هو قاعدة باب الإبدال وإبدال هذه الهمزة وإبدالها نحو
سقاوة فتبقى الواو فيه بجائزها ولا تقلب همزة (قوله تدوم) بكسر الميم كنج
ليكون مثلاً للثقة وقص وان كان راءه باله في كثير من النسخ يأتي ذلك (قوله
وأول ذلك القلب) أي صاحب القلب أي الحرف المتقلب ويحتمل أن ذا
إشارة والقلب بمعنى المتقلب نعت أو بدل أو عطف بيان (قوله إذا قلبت
واو) أي هو ردّها إن كانت محدودة وقتلها ألفاءً مطلقاً والشارح أحاط
كلنا علم القلب بفعل الواجب كافي الشجيرة والجائز كافي التماسي فتقرر
التحوي والتماضي بفتح ما قبل الواو كما صرح به الفارسي (قوله والتغيير
أن النسخ سابق للقلب) أي لاجله أي وكلام المصنف غير واف بذلك لا
إعانة بتدبيرة الحرف المتقلب للفتح وأما سبق الفتح على نفس الظاهر
فمكوت عنه وإن كان ظاهراً قول الشارح أي أن ياء المفتوح إذا قلبت
واو افتح ما قبلها أن عبارة المصنف تعيد سبق القلب على الفتح وإنما قلنا
ظاهراً لا مكان حل قوله إذا قلبت واو أعلى معنى إذا أريد قلبها أو أوجه
أن تقلب بالفعل أولاً هذا ولو أتى القلب على معناه المصدرى نعتاً أو بدلاً
أو ياء تامة في الإشارة فلا مذهب في الفتح على نفس القلب لأن المغفرا
الأول فاعل في المعنى فيكون كلامه صريحاً في أن القلب ولي الفتح هكذا
ينبغي بقرير هذا المحل وهو تعلم ما في كلام شيخنا واليهض (قوله شيخ) بالسين
المجتمعة أي خزين (قوله فتحت عنه) تنقية فتاوى وصل إلى القلب سم (قوله
وجب فتح عنه) خالف في وجوبه ظاهر القزويني فجوز بقائه كسرة العبر
كما نقله عنه أبو حيان قاله في الهمع (قوله كراهة اجتماع الكسرة مع الياء)
أل في الكسرة للجنس الصادق بكسرتين كما في ثمرى وثلاث كما في البلي وروى
عليه أن هذا الاجتماع موجود في نحو جحمرش وجندل وقال ابن هشام لا
نسبة إلى الكسرات على أكثر حروف الكلمة ومن ثم وجب بقاء الكسرة
في نحو عابط وانما جاز الوجه أن في قلب على ما ذكره والآن البسائر منهم

نحوهم ونقي فتقولهم - ما
هموى وقدوى وانما قلبت
الاب في نقي وإبدالها
الياء كسرة اجتماع
الكسرة والياء أنت (وأول
ذلك القلب امتناعاً) أي أن ياء
المفتوح إذا قلبت واو افتح
ما قبلها أو التحقن أن الفتح
سابق للقلب وذلك أنه إذا
أريد السبب المحذويع
فتحت عنه كما تفتح من غير
وسبقاً ما إذا فتحت ما قبلت
الياء إنما انحر كما وانه ناه
ما قبلها في غير شجيرة مثل فتى
ثم تقلب ألفه واو كما تقلب
في فتى (وقوله وهو عيم ما
افتح وفعل) أي أن المذهب
اليه إذا كان ثلاثياً مكسوراً
الهمي وجب فتح عنه سواء
كان مفتوحاً أو كسراً
أو مكسوراً **كامل**
أو ضميره كما كدثل فتقول
فما تخرى وإبلى ودثلى كراهة
اجتماع الكسرة مع الياء
وشذ قوله - في النسب

الى الصق سعي بكسر الفاء والعين وذلك أنهم كسروا الفاء اتباعا للعين ثم استعجبوا ذلك بعد النسب شذوذا
تنبه بهم من اقتصاره على الثلاثي أن ما زاد على الثلاثة معا قبل آخره كسرة لا يغير فأندرج في ذلك سور
الاولى ما كان على خمسة أحرف فهو بحمشرش والثانية ما كان على أربعة أحرف فهو كثر كثر نحو جندل والثالثة
ما كان على أربعة وثانية ساكن شذوذا فغلب فالأولان لا يغيران وأما الثالث ففيه وجهان

أعرفهما أنه لا يغير والآخر
أنه يفتح وقد سماع الفتح مع
الكسرة في تغلبى ويحصى
ويثرب وفي القياس عليه
خلاف ذهب المسيرد وابن
السراج والرماني ومن
وافقهم إلى الطراد وهو
عند الخليل وسيدو به شاذ
مقصود وعلى السماع وقد
ظهر هذا قول الشارح
وان كانت الكسرة قسمة
بأكثر من حرف جاز
الوجهان ليس بجيد لشموله
الصور الثلاثة وانما
الوجهان في تحذف وتغاب
(وقيل في المرمى مرموى

واختير في استعماهم مرمى)
هذه المسئلة تقدمت في قوله
ومثله مما حواه احسن
ليكن أعادها هنا للتنبيه

من يعتد به ومنهم من لا يعتد به فعلى الأول هو بمنزلة علبط وعلى الثاني هو
بمنزلة تمر أه وهذا السلم عاصر (قوله الى الصق) هو في الأصل يفتح
الصاد وكسر العين فكسر والفاء اتباعا للعين قبل النسب كما في الفارسي ثم
استعجبوا كسرها بعد النسب كما في الشرح وحيد ثم فالتسبب اليه الصق
بكسر الصاد والعين (قوله ثم استعجبوا ذلك) أي كسر الفاء والعين بعد
النسب شذوذا وكان القياس أن يفتحوا عينه فتفتح فآؤه لزال سبب كسرها
وهو اتباع كسر العين وليس اسم الاشارة راجعة الى كسر الفاء فقط لان
شذوذه ليس بشاذ (قوله بحمشرش) يفتح الجيم وسكون الخاء المهملة وفتح
الجيم وكسر الراء بعدها شين مججمة وهي الجوز الكبيرة والمرأة السجدة
(قوله جندل) أي بضم الجيم وفتح الذون وكسر الدال وهو الموضع الذي يجتمع
فيه الشجرة قاله في القاموس وسبأني للشارح أي انصرف جعله بفتح الجيم
فيكون فيه الوجهان (قوله وفي القياس عليه) أي على الفتح قال الفارسي
قد قول أي على القول بقياسه في النسب الى مغرب مغربى بفتح الراء (قوله
واختير في استعماهم مرمى) وقال بعضهم مرموى أحسن من جهة أمن
اللبس (قوله هذه المسئلة تقدمت الخ) قال سيم فيه مسأله أه وجهها
أن الذي تقدم في قوله ومثله مما حواه احذف أنه في النسبة الى مرمى
مرمى يحذف باءه وما أن أنه يقال مرموى وأن المختار مرمى فلا (قوله
بن يحذف الائمة فهم ما) وهي الاولى لانقلبا عن واو معدول (قوله
وشذوذا في مرمى مرموى) تعبير الارشاف بالشذوذا في ما يباذرون

على أن من العرب من يفرق بين ما ياءه زائدتان كالشافعي وما احدى ياءيه أصلية كرمي فوافق في الاول على
الحذف فيقول في النسب الى شافعي شافعي وأما الثاني فلا يحذف ياءه بل يحذف الزائدة منه ما ويقاب
الاسمية واوافي قول في النسب الى مرمى مرموى وهي لغة قليلة المختار خلفاؤه اقال في الارشاف وشذوذا
في مرمى مرموى تنبيه هذه البيت متعاقب بقوله ومثله مما حواه احذف فكان المناسبت تقدم به اليه كما فعل
في الكفاية ولعل سبب تأخير هاربتا الايات المتقدمة بعضها ببعض فلم يمكن ادخاله بينهم بخلاف الكفاية
(وتجوز في فتح ثانيه يجب) أي اذا نسب الى ما آخره ياء مشددة ما أن تكون مسبوبة فتحرف أو بحرفين

أول ثلاثة فأكثروا كانت مبنية بحرف لم يحدف من الاسم شيء عند النسب ولكن يفتح ثانية (٢٢٤)

وإما مل معاملة القصور
الثلاثي فإن كل ثانية ياء في
الاسم لم ترد على ذلك فكذلك
في حيوي ففتح ثانية
فتبعت الياء الأخيرة ألفا
لتحرکہ او افتتح ما قبلها ثم
قلت واولا اجل ياء النسب
وان كان ثانية في الاسم واد
رته الى أصله فتقول في
طوى طوى لانه من طوبت
وقد أشار الى هذا بقوله
(وارددهوا وان يكن هنه
قلب) وان كنت مسوقة
بحرفين مبناتى حكمها وان
كانت مبنية ثلاثة فأكثروا
قد تقدم حكمها

(وهي التثنية احذف النسب

ومثل ذاك جمع فصح وحب)
فتقول في النسب الى مسلمين
ومسلمين ومسلمات مسلمي
وفي النسب الى عمات عمري
بالاسكان وحكم ما سمي به من
ذلك على لغة الحكاية كذلك
وعلى هذا يقال في النسب الى
نصيبين نصيبى والى عرفات
عرفى وأما من أخرى المتى

تغير الشارح بقوله مرصوى وتغير المصنف والشارح باختصار مرصوى من
الطراد مرصوى مع مرجوحيته فقل في المسئلة تلافيا قائل (قوله وبما مل
معاملة القصور الثلاثي) أى من قلب ثالثة ألفا التحركة وافتتاح ما قبله ثم
واو الاجل ياء النسب (قوله حيوي) ولم يقاب حرف الياء الا قبل في حيوي
وطوى ألفا لما يلزم من زيادة التعيير مع اللبس أو لان حرف حركته عارضة
ولا الثاني لكون ما بعده وجوب كسر متاخر ياء النسب (قوله ردت الى
أصله) أى زيادة على ما تقدم من فتح ثانية مقاب ثالثة ألفا فوارا (قوله
وارد) أى الثاني (قوله فمباني حكمها) أى في قوله والحقور مل
لام عربيا سم (قوله قد تقدم حكمها) أى في قوله ردت له مما حواه احذف
سم (قوله ولم التثنية) أى علامته احذف النسب أى لاجله لان التثنية
والجمع قبل النسب يتبعهما انما يبدل بقدرهما كقلى التوضيح قال النارضى
فان خيف لى سجي مقرية اه فاما اذا كان المخوف الاجمال فلا تجب
المقرية (قوله فى جمع فصح) أى لذكرا مؤنثا كاسماتى فى الشرح
(قوله مسلمي) أى هذا اللفظ والمفرد المراد منه لفظه مع فعله فاعول فلا
حاجة الى ما تكلمه البعض من جعله خبر مبتدأ محذوف أى هذا اسمى
والجملة مقول القول مرفوعة حكمية لحالها فى جملة وقع فتح امر فوعا (قوله الى
عمرات) بالقرينة وقوله عمري بالاسكان أى لليم لانه الوحيد فى المفرد المردود
اليه الجمع عند النسب اليه (قوله على لغة الحكاية) أى لغة اعراب بعد
التسمية كاعراب قبلها (قوله كذلك) أى كلثنى والجمع غير المسمى بهما
فى حذف العلامة والرد الى المفرد ثم لحاق ياء النسب (قوله بحري حمدان)
أى فى لزوم الالف والمنع من الصرف لزيادة الالف والتون وفى النارضى
أن منهم من يحرى بحري سرحان فى لزوم الالف والصرف وأن النسب اليه
على هذا الوجه بشبوت الالف والتون ويمكن ادراجه فى قوله بحري حمدان
بأن براد بحراه فى لزوم الالف وجعل الاعراب على التون أعم من أن يكون
مصرفا أولى لكن صرفه مشكل مع اجتماع العلمية وزيادة الالف والتون
(قوله بحري هرون) أى فى لزوم الواو والمنع من الصرف لعلمية وشبه الجملة

بحري حمدان والجمع المذكور بحري غلين فله لا يتحدف بل يقول فى النسب الى من
أمة مسلمان مسلماني وفى النسب الى نصيبين نصيبين ومن أحرى الجمع المذكور بحري هرون

(قوله أو بحري عربون) أي في لزوم الواو والهمزة (قوله أو الزمه الواو
 وفتح النون) أي فيه يكون معر بعد بحركات مقدرة على الواو ومنع من
 ظهورها بحكاية أصله حاله رفعة التي هي أشرف أحواله كما أن لزوم فتح النون
 لحكاية أصله لا الثقل لأنه لا يهوض حاله لانهب لطفة الفتحة على الواو
 (قوله ومن منع صرف الخ) لما فرغ من التثنية وجمع المذكر السالم المسمى
 بهما أخذت بكم على جميع الأناث السالم المسمى به (قوله نزل ناءه الخ) هذا
 فيما ناء به متحرلة وأنته رابعة وأما نحو مسلمات وسرادقات فهو وإن كان
 كذلك في حذف الألف والهاء إلا أنه سيذكره فلما دخل ناء هنا لم يزل في كلامه
 تذكير وأما نحو شخصات فقيه الحذف والقلب كما سيأتي يعني وأما من
 أعرب به أعرب أصله الذي هو جمع المؤنث السالم في حذف الألف والهاء أيضا
 لكن لا لاجل التنوين المذكور بل لأن علامة جمع التثنية في حذف عند
 النسب كما هو ويقول بحري به يكون لهيم كما هو مقتضى قول الشاعر سابقا
 وحكم ما سمي به من ذلك الخ وبما ذكره من التنوين بل يظهر وجهه حذف
 علامة جميع المؤنث السالم المسمى به على غير لغة حكاية أصله وإبقاء علامة
 التثنية وجمع المذكر السالم المسمى به على غير لغة حكاية أصله ما قد تدر
 (قوله وأما نحو شخصات) أي مما ناء به ساكن وألفه رابعة لا فرق بين
 المسندة كضخمات والاسم كهنودات فتقول هنودي وهندي وهندي وهندي
 في الفارسي به يعلم ما في كلام شيخنا والبعوض من القصور (قوله ففي ألفه
 القلب) أي مع الفصل بالألف وبدونه فتقول شخصه أوى وشخموى كما
 في حبل (قوله والحذف) قال الفارسي وهو المختار (قوله وليس في ألف
 نحو مسلمات وسرادقات) أي مما ألفه خامسة فصاعدا سواء كان جمع الاسم
 أو صفة ومع لوم من تقدير الشارح كلامه في الجمع المؤنث بقوله ومن منع
 صرف الجمع المؤنث أن فرض كلامه هنا في لغة من منسج صرفه وإن وجب
 حذف الألف والهاء في نحو مسلمات وسرادقات على لغة من حكي أيضا كما
 فهم من قوله سابقا وحكم ما سمي به من ذلك على لغة الحكاية كذلك أه
 فتقول على اللغتين مسلمي وسرادق لأنك على اللغة الأولى تحذف الهاء
 وتجرى مسلمي وسرادق بحري فترقى ومستهقصة في حذف الألف وعلى

أو بحري عربون أو الزمه الواو
 وفتح النون قال فيمن اسمه
 مسلمون مساو في ومن منع صرف
 الجمع المؤنث نزل ناءه منزلة
 ناء مكة وألفه منزلة ألف
 بحري فخذفه ما فيه قول فيمن
 اسمه حمرات بحري بالفتح أو أنا
 نحو شخصات في ألفه القلب
 والحذف لأنها كألف حبل
 وليس في ألف نحو مسلمات
 وسرادقات إلا الحذف وحكم
 ما لا يحق بالثنى والمجموع
 أنه يحكمه ما فتقول في
 النسب إلى اثنين

المسانية تحذف الالف والنا لان علامة جميع الصحيح تحذف عند النسب
 كذا في العارضي فحسب أن نحو قرأت مما ألقه رابعة وثانية مقرر كذا
 مسائل وسرقات مما ألقه حاسة فصاعدا في وجوب حذف الالف والهاء
 وان أوهم تغييره أسلوب التعبير خلافه (قوله انني وثوي) أي بالردائي
 للفرد المقدرا لكن الاول نسب اليه على لفظه بابقاء همزة الوصل وعدم
 رد الالام لان همزة الوصل عوض عن الواو الثاني نسب اليه على أصله لان أصل
 اني المنذر ثور يؤخذ ما قدرناه من قول الشارح في شرح قول المنشد
 راجع رد الالام الخ مانعه اذ ان نسب الي ما حذف لانه وعوض منه همزة
 الوصل جاز أن يغير وتحذف الهمزة وأن لا يغير وتذهب فتقول في ابن
 واسم واستسوى وهو وسهى وتسهى على الاول وابني واسم واستسى على
 الثاني اه فعلم بطلان مانعه شيخنا واليه من عن سم وأدراه من انه اذا
 سمى باسم قبل ان ي اعتبارا بالفظه والاداء سم به قبل ثور رد الى أصله ثم
 ما ذكره الشارح من أنه يقال اني أو ثوي انما هو في النسب الى الثاني غير
 مسمى به أو مسمى به على لغة حكاية ما قبل التسمية انما المسمى به على غير لغة
 الحكاية من اجزاءه يجري حسان أو سرعان فيقال اناني بلزوم الالف
 والذون وهذا مقتضى قول الشارح وحكم ما ألحق بالثاني والمجموع تعميها
 حكمه وما (قوله والى عشرين عشرين) أي سواء كان المسبب اليه الذي هو
 عشرين غير مسمى به أو مسمى به لكن على لغة حكاية ما قبل التسمية انما هو
 على غير لغة الحكاية من قبضة الالام المتقدمة في التسمية بالجمع الحقيق
 فيقال عشرين بلزوم الياء والذون عنده من يجري المسمى به يجري على
 وعشرون بلزوم الواو والذون عند من يجري به عشرين أو عرون
 أو يلزمه الزاوة في التون هذا مقتضى قول الشارح وحكم ما ألحق بالثاني
 والمجموع تعميها حكمه وما (قوله والى أولات أولى) ذكره قاله لا قبل
 أولوي لان الالف انما زائدة كالتاء ولا م الكلمة مخدوفة والاصل أوليان
 كما قيل فردد الالام وتقلب ألفا ثم واو عند النسب اليه وتحذف الالف
 والتاء المزيتان كما انما الجوع به ما المخدوفة الالام لا فرق في ذلك على هذا
 الوجه بين أن ينسب اليه قبل التسمية به أو بعدها على لغة الحكاية وهو

انني وثوي والى عشرين
 عشرين والى أولات أولى
 (وثالث من محو طيب حذف)

ظاهر أو على لغة منع الصرف لا نكثرة اللام وتحتذف ناء التانيث ثم الالف
 اجزاء لها سبعة حركات في الجمع أو منفردة عن اللام والاصل
 الية كما قيل أيضاً بل رجع على الاول لضعفه بأن أولات عليه جمع حقيقي
 والمقرر أنه ملحق فتقلب ألفا ثم واو عند النسب وتحتذف التاء لافرق
 في ذلك على هذا الوجه أيضاً بين أن يفسب الياء قبل التسمية به أو بعدها على
 لغة الحكاية أو منع الصرف لانه على هذا الوجه كفتاة نعم يظهر على الوجه
 الاول جواز أولى أيضاً لجواز عدم رد اللام التي لم ترد في تسمية وجمع
 ويصدق على لام أولات على الاول أنها لم ترد في تسمية أو جمع فكذلك ينبغي
 تقرير هذا المحل ومنه يعلم خال تقرير الحوائثي للابرا دون خلل ما أجابوا به عنه
 فتنبيه والله الموفق (قوله ادأ وقع الخ) حاشاه أن الشرط ثلاثة كون الياء
 مشددة وكونها مكسورة وكونها متصلة بالحرف الأخير (قوله جندفت
 المكسورة) وهي الياء الثمانية (قوله في طيب الخ) مثل جنس الن إشارة
 الى أنه لا فرق بين أن تكون الياء المكسورة أصليه كما في طيب أو متقلبة
 عن أصل كما في ميت (قوله كراهة اجتماع الياءات والمكسرة) أل للجنس
 اذ فيه كسر ثان وعسارة الفارض لا اجتماع كسرتين وأر بع يا آت (قوله
 فان كانت الياء مفردة) مختار قوله مدغم في ساء ملها وقوله أو مشددة
 مفقودة مختار قوله مكسورة وقوله أو فصل الخ مختار قوله قبل الحرف
 المكسور وقوله ألف وتشرعوش (قوله نحو مغيل) ضبطه سم بضم الميم
 وسكون الغين المعجمة وكسر التثنية اسم فاعل من أغيلت المراد قوله ما
 أرضعته وهي ثوثي أو وهي حامل وفي القاموس ما يشهد له ويؤيده بقية
 قواي القصيدة فيكون عدم اعلا له كقيم ومبين سماعيا (قوله نحو هبج)
 هو الغلام الممتلى ثمع أو قيل الغلام التاسع (قوله نحو هبج) لا يقال
 اجتماع ثلاث ياءات ولم تحتذف احداها فيخالف ما تقدم لانا نقول ذلك اذا
 اجتمع عن طرف حقيقة أو حكاهم (قوله تصغير هبام) أو تصغير هوم من
 هوم الرجل اذا هز رأسه من النعاس أو تصغير هيم اسم فاعل من هيم
 الحب اذا جعله هاماً تصر يح (قوله من هام اذا عطش) أو من هام على
 وجهه اذا ذهب من شدة العطش قصر يح (قوله دخل في الطلاق الناطم) أى

أى اذا وقع قبل الحرف المكسور
 لاجل ياء النسب ياء مكسورة
 مدغم في أمثلها حذف
 المكسورة فتقول في طيب
 طيبى وفي ميت ميمتى كراهة
 اجتماع الياءات والمكسرة
 (وشذ) في النسب الى طيبى
 (طافى مقولاً بالالف) اذ
 قياسه طيبى يسكون الياء
 كطيبى فتقلبوا ألفا على غير
 قياس لانها ساء كنة ولا تقلب
 ألفا الا المختصرة فكانت
 الياء مفردة نحو مغيل
 أو مشددة مفقودة نحو
 هبج أو فصل بينها وبين
 المكسور نحو هيم تصغير
 هيام فاعل من هام لم
 تحتذف بل يقال في النسب
 الى هذه مغيل وهيمتى
 وميمتى لتقص الثقل بعدم
 الادغام والفتح والفصل
 بالذمة تنبيه * دخل في
 اطلاق الناطم نحو غز بل
 تصغير غزال فتقول فيه
 غز بل

بحر طيب حيث لم يبيده بكون يائه متصلة أو عارضة بسبب تصغيره فلا
 زلا في المدخول قوله ثالث لما ساذ كره من أعيان لأزواج في طيب (قوله
 وقد نص على ذلك جماعة) فلا يشترط كون هذه المياه المذوقه بالتقبل
 الرابعة فأكثر كذلك كما قاله القارضي وقد عله عن غير واحد كسب عليل
 في شرح التسهيل يقول المصنف وثالث ليس تهيئدا ليل يائه لأزواج في طيب
 إذا لواقع أن الياء في طيب ثالثا وتوان وقت في بعض صر ورغوه رامة مثلا
 كغزير واليه يشير قول الشارح دخل في الحلاق التناظم ولو قال انصعب
 وبحوثا لطييب حذف لكتاب أو بالمراد (قوله أيم) هو من لازوج لها
 ومن لا امرأة له كآفي القاءوس (قوله لم يبق ما يدل عليها) أي فيلجس
 بالنسب إلى أيم بكون الياء قد التعليل في الحقيقة بمعنى التعليل الثاني
 لسكر لما حذف منه محط العلة وهو ما يترتب على عدم الدلالة على حذف
 الياء من الالتباس المد كور اعترضه بعضهم بعدم الوضوح (قوله ولو على
 بالالتباس الخ) يرد عليه أنه موجود في ميتي بالتحقيق نسبة إلى ميت
 بالتشديد لالتباسه بالنسب إلى ميت بالتحقيق على أن سم جعل المراد
 في أيم بكون الياء اجبالا لا الياء فلا يرد على مقتضى إطلاق سبويه وقد
 يار ع فيه فتأمل (قوله إلى أيم) بفتح الهمزة وسكون الضمة مصدر آخذ
 الهمزة كباغ أي صار أعيان بالتشديد (قوله وعلى في فعله التزم) ذكر الشيخ
 حالة أن كلاما من فنية وفعله متنوع من الصرف للعلمية على الوزن والتثنية في
 قومه في نظيره ما أمهله (قوله حذف قواما الثاني أول) أي لأنها لا تتحاشى
 النسب (قوله ثم حذفوا الياء) أي قرأوا بين المؤنث والمذكر كمنى
 وشرقي في النسب الخفيف وشرقي كسباني ولم يعكسوا لأن المؤنث
 حذفته من قواما الثاني في النسب ثم حذفوا الياء تبعها ما ادقارضي
 ويقال مثل هذا في حذف ياء فنية بقسم القاء (فإن قلت) هذا مقتضى لبقاء
 ياء فاعيل وفعل المعتل اللام فلم حذف (قلت) اجتمع مع هذا مقتضى ما
 وهو اجتماع أربع باآت كسباني فلذا حذفوا الياء تغليباً للناحية ولها
 يحذفوا في نحو طوبى وجليله (قوله ثم قلبوا الكسر فتحا) أي للاستواء
 كسرنا - وياء النسب (قوله في سليحة) يعني سليحة لأزد أو سليحة غير الأزد

وقد نص على ذلك جماعة
 وأن سكان سيديو لم
 يمثل الأعرام المفعول دخل
 فيه أيضاً أيم فيقال فيه أيم
 وهو مقتضى الحلاق سبويه
 والهاء وقال أبو سعيد في
 كتابه المستوفى وتقول في
 أيم أيم لأنك لو حذف الياء
 المتحركة لم يبق ما يدل عليها
 قيل وليس به تعليل واضح
 ولو على بالالتباس بالنسب
 إلى أيم لكان حسناً (وقوله
 في فنية التزم) أي التزم في
 النسبة إلى فنية حذف
 التاء والياء وفتح العين
 كقوله سم في النسبة إلى
 خنية حذف في وإلى بنية بجلى
 وإلى صنية صحن في حذف قواما
 الثاني أول ثم حذفوا الياء
 ثم قلبوا الكسر فتحا وأما
 قولهم في سليحة سليحي وفي
 عميرة كسب عميري وفي
 السليقة سلق والسليق
 الذي يشكهم بأصل طبيعته

معربا قال الشاعر واستبحوي يلوله لانه * ولكن سلبق أقول فأعرب فان هذه الكلمات جاءت شاذة للتنبيه على الاصل المرفوض وأشد منه ذلهم عبدى وجذى بالقسم فى بنى عبيدة وجذيمة * تنبيه * الحق سيدي بفعولة بفعيلة صحيح اللام كان او معتها افعلة قول فى النسب الى فروقة (٢٣٩)

وعودة فرقى وعدوى وجمته فى ذلك قول العرب فى النسب الى شذوة شذنى وهذا عند انبرد من الشاذ فلا يقاس عليه بل يقول فى كل ما رواه من فعولة فعولى كما يقول الجميع فى فعول صحىها كان كسلول او معتلا كعدوى اذا لا يقال فى ما باتفاق الاسلولى وعدوى وانما قاس سيديويه على شذنى ولم يسمع فى ذلك غيره لانه لم يرد ما يخالفه (وفعى فى فعيلة حتم) أى حتم فى النسبة الى فعيلة حذف الياء والواو ايضا كقولهم فى النسب الى جهيمته جهنى ولى قرينة قرظى والى قرينة قرنى حذفوا تاء التأنيث ثم حذفوا الياء وشذمن ذلك قولهم فى قرينة ردينى وفى قرينة خزنى وخزينة من أسماء البصرة

فيقال سلمى على القياس تصرح (قوله معربا) حال من ضمير يتكلم (قوله يلوله لانه) لانه الشئ فى فقه عليه عبنى (قوله فان هذه الكلمات) خبر عن قولهم والاعايد محذوف أى فيه (قوله وأشد منه ذلهم عبدى وجذى) أى بضم العين والجيم فى بنى عبيدة وجذيمة أى بفتحهما وانما كان أشدهما قبله قال المرادى لان ما تقدم من نحو ع الى أصل من فوض وأما المضم فلا وجه له (قوله فرقى) أى بفتح الراء وعدوى أى بفتح الال كما صرح بذلك الفارسي بعبارة اذ ان نسب الى اسم فيه واو رابعة فصاعدا قبلها ضمة حذف الواو فتقول فى النسب الى مرموة وتقدم مرمى وتقدم فى كانت الواو ثالثة وقبها ضمة حذف كذلك عند سيديويه كقرقى وعدوى فى فروقة وعدوة بفتح عين الكلمة كما يقال حنقى فى حنيفة اه مع بعض حذف فعلى مذهب سيديويه يفارق النسب الى عدوة النسب الى عدولان النسب الى عدولياتى كمابقى عدوى بضم الال وتشديد الواو (قوله شذوة) حى من العن اء خالد (قوله كسلول) فى التمام وسلول فخذ من قيس وهم بنو مرثد بن مصععة وسلول أهمهم (قوله ولم يسمع) أى سيديويه والجملة حالية (قوله قرينة) أى فى النسب الى ردينية وهى امرأة السهمرى كما يفتقومان الراح (قوله شرطان) فى التصريح ان عدم اعتلال العين يعنى اذا كانت اللام صحيحة ليس شرطاً فى فعيلة بالضم لان حرف العلة اذا انضم ما قبله لا يتقلب ألفا فلا يلزم المحذور يعنى كثرة التغيير مع الاليس كاسيأتى (قوله عدم التضعيف) خرج نحو جذيلة وقبيلة ما عينة ولاه من جنس حرف واحد وقوله وعدم اعتلال العين الخ خرج نحو طوبلة وقوله واللام صحيحة الجملة حالية فلو كانت اللام معتلة لم يؤثر اعتلال العين فتقول فى النسب الى طوية وحبيبة طوى وحوى كما قاله الدمامينى وسيأتى فى الشرح (قوله وسيأتى التنبيه الخ) أى فى قوله وتتموا

* تنبيهان * الاول لوسعى باسم شذت العرب فى النسب اليه لم ينسب اليه الاعلى ما يمتصية القياس * الثانى ما تقدم من أنه يقال فى فعيلة فعلى وفى فعيلة فعلى له شرطان عدم التضعيف وعدم اعتلال العين واللام صحيحة وسيأتى التنبيه على هذين الشرطين وهما معتبران أيضا فى فعولة على رأى سيديويه

(والطرد واصل لام عربيا) من النام (من المثالي) أى فعيلة وفعيلة (تجاء التبا أوليا) منهم فى حذف الياء وفتح
مقايها الكاك. وراقوا إلى النسب إلى عدى وندى وندى وسوى كما تولى النسب إلى غنية
وأمية عوى وأمرى وطاهر كلامه أن هذا الالحاق واجب وقد مر ح بذلت فى السكابة (٢٣٠)

الح (قوله مع لام) بعضى فعلها وقوله من المثالي أى من موازن ما حال
من مع لام أو من ضمير عربى (قوله فى حذف الياء) أى الزائدة وقاب
الآخرى وأبديلى أمثلة الآتية سم (قوله وطاهر كلامه أن هذا الالحاق
واجب) ولم تنسب الواو إلى التنوين هنا أنما تنكرت وانفتح مقايها
للايتوالى اعلا لار على الكلمة الواحدة أولاً الياء المشددة ~~فكف~~
الاعلال كما سأتى فى التصريف مارضى (قوله فها) أى فى فاعيل وفعيل
(قوله وهو) أى عدى أثقل من قصبي (قوله قال بعضهم الح) هو الراجح
(قوله يجب فيه الأدب) قال أبو حيان وعلة ذلك أنه اجتمع ثلاث آت ياء
التصغير والياء المقتضية الالف والياء المنقلبة عن لام الكلمة فحذفت
الياء المقابلة عن الالف وهى الوسطى بمعنى تخفيفها وإزالة ما لا يخل
ببناء التصغير كما لا يخفى وأدعت ياء التصغير فى الياء الأخيرة ففى كسى
فأداحت ياء النسبة قيل كسى ولا يجوز أن تحذف إحدى الياءين
البائتين لأنك إذا حذفت ياء التصغير لم يحز لانها لم تبق والى
حذفت الياء الأخيرة لم يحز لما فيه من تولى اعلا لين لا فحذفت الياء
المنقلبة عن الف كسامع ما يلزم عليه من تحريك ياء التصغير وهى لا تحرك
فأما هذا الترميم به التثقيب قال وما كل مثل المكساة مصغرا ثم نسب الياء
لا يحذف أصلا سوطى (قوله وأجار بعضهم كوى) أى يحذف ياء التصغير
وقلب الثانية ألفا ثم قامها وا والح هـ هذا ضعيف (قوله فها) أى فى فاعيل
وفعيل (قوله قرئ) بقاء وقوله فقيم بقاء بقاء وقوله ملج بجماعه
وقوله الهوى قال شيخنا السبب بضم الهاء كما يفهم من القاموس (قوله فقيم
كانة) أى فقيم الذين هم من كنانة وكذا يقال فيما بعد (قوله ليقرأوا
الح) هذا العرق كتنظيره الآتى حكمة بعد الوقوع لاهلة والالم يحذفوا واجب

ومر ح به أيضا وله رد ك
بعضهم فها وجه الحذف
كما دلوا على أن تنفتح قصبي
وعدى وهو أثقل لكسرة
المدال وتساؤل كلامه وهو
كسى تصغير كساة وفيه
وجهان قال بعضهم يجب
فيه الأدب يقال فيه كسى
يسمى مشددة وب وأحر
بعضهم كسوى فان كانا
فصحبى اللام الحاردهما
عدم الحذف كقولهم فى
عقيل وعقيل عقيل وعقيل
هـ هذا مذهب سيبويه وهو
مفهوم وقوله مع لام وذهب
المبرد إلى جوار الحذف فها
فالوجه أن عنده مطردان
قياسا على ما مع من ذلك
ومن المصروع بالحذف
قوامه فى تثقيب وتثقى وقوامه
فى سابع سلى وفى قويم قويم
وفى قرئ قرئ وفى مذيل
هـ وفى قسيم كنانة قسيم

ليقرأوا ياءه وجر قسيم فى قسيم قيم وفى ملج خراعة ملجى ليقرأوا ياءه وجر
ملجى فى ملج فى صمرو بر ربيعة وملج من الهوى بن خزيمة ووافق المبرر وقال الحارثى فى هذا
خارج عن الشذوذ وهو كثير جذا فى لغة أهل الحجاز قبل وتسمية المبرر بين فعيل وفعل ليست بجيدة إذ سم
الحذف فى فعيل كثير ولم يسمع فى فعيل إلا فى تثقيب فلو فرق بينهما المكان

(كأطويله) أي عما هو صحيح
اللام فقالوا أطويل لأنهم
لوحذفوا الياء وقالوا أطويل
لزم قلب الواو أما الحركه
وتحرك ما بعدها وانفتح
ما قبلها والحق بفعلة في ذلك
فعلة بالضم من تحريك
ونورة فقالوا الوزي ونوري
ولم يقولوا الوزى ونورى لثبت
والطو يلهى والاحتراز
بصحح اللام من نحو طوية
وحية فانه يقال فيها
طووى وحوى (وهكذا)

تعموا (ما كان) من
فعلة وفعلة مضاعفا
(كالجلبلة) والقليلة فقالوا
جلبلى وقللى ولم يقولوا جلبلى
ونللى كراهة اجتماع التثنية
تنبية ومثل فعلة فيها
ذكر فعلة مشدودة وفعلة موصولة
فقال فيها أقولى وصرورى
لاقولى وصرورى لماذا كر

(وهمز ذى متبى في النسب
ما كان في تنبيهه لانه نسب)
أي حكم همزة المدود في
النسب بحكمهم في التنبيه
القياسية فان كانت بدلا من

لا تعد وحذفوا كما وجدوا تعدد كلاهما منتف كإذ أخذ من أمثلة الشارح
(قوله أسعد) يصح قراءة بصيغة الماضي المنى للجهول أي سوعدر بصيغة
أفعل النقص - بيل (قوله كأطويله وهكذا ما كان كالجلبلة) ولما أمر أن
يجردهما كذلك اه سم أي لانه مخرج بقوله فعل لام (قوله أي عما هو صحيح
اللام) هذا مكرر مع قوله قريب يصحح اللام (قوله لزم قلب الواو أيضا) فبكثر
التغيير مع اللبس ولولم يبدلوا لزم الاستئصال قاله الجار بردي قصر بيج (قوله
والحق بفعلة في ذلك فعلة) هذا يتخالف ما مر من التصريح ونقله سم عن
السيوطي من اختصاص شرط صحة العين إذا كانت اللام صحيحة بفعلة
وفعلة دون فعلة بالضم لان التعليل المتقدم لا يأتي فيه لان حرف العلة إذا
الضم ما قبله لا يتقلب ألفا فلا يلزم المنحذو ولكن ما في الشرح هو الموافق لما
في الجمع (قوله لثبت) كذا في النسخ ولم يجد في القاموس أن لو نورة أو نورية
أو لوزى أو نوري اسم لثبت والذي فيه أن نورية اسم للاحية بمصر فحصل
البعض قوله لثبت راجعا للمنى يحتاج لثقل صحيح (قوله وأطويله يلهى)
كذا في بعض النسخ ولم أجده في القاموس والذي فيه أن الطويلة
اسم لروضة مخصوصة (قوله فانه يقال فيها طووى وحوى) فذكرنا في الكلام
على شرح قول المصنف ونحوه في الحرفة عدم قلب حرف العلة فيها ألفا مع
تحركه وانفتاح ما قبله (قوله كراهة اجتماع المثنيين) لما فيه من الثقل مع
عدم الادغام لان الادغام فيما ذكره منع لان وزن الأول فعل بشقين وهو
واجب الفل كآبب والثاني فعل بضم ففتح وهو واجب الفل أيضا كصغف
جميع صفة (قوله لماذا كر) أي من لزم قلب الواو ألفا بالنسبة لقولى وكراهة
اجتماع المثنيين بالنسبة لصررى ولاشك في تقدم ذكر الزوم والصر كراهة
المنكرين وان كان الزوم فيما سبق مرتبا على حذف الباء وهما على حذف
الواو فعمل البعض التقدير انظر لماذا كر غير محتاج اليه (قوله يقال) بالبناء
للفعل أي يعطى فاعه قول ثان أو بالبناء لافعال أي يصيب فناء فعوله
(قوله قلبت واوا) اسكون الهزة أثقل من الواو ولم تقاب ياء لئلا يجتمع ثلاث
يا آت مع الكسرة قصر بيج ومن العرب من يقر هذه الهزة قال في التوشيح
وذلك قائل ردى اه جمع (قوله سلمت) أي من القلب لقوتها بابا صاتها

ألف التثنية قلبت واوا كقولك في صحراء صحراوى وان كانت أصلية سلمت فعول

في قراءة اخرى وان كانت بداء من اصل اوله لخلق حرفيه ان تعلم وان قلب واو افتقر الى كسائر عليها
كسائي وعلاني وان شئت فقل كسائي وعلاني وواحد منهم ما سبق وانما (٢٢٢)

قيمت الثانية ما قبانية
احترام من الشبهة الشاذة
شعوكا بمرماه لا يقياس على
ذلك في النسب كما شرحه
في شرح الكافية فلا يقال
كسائي تشبيه الاول
مقتضى كلامه هنا في
شرح الكافية ان الاصلية
تتبعين سلامتها وشرح ذلك
الشارح فقال واذا كانت أصلا
غير بدل وحسب ان تعلم وذكر
في التمهيد فيها الوجهين
وقل اوده ما التصحيح
الثاني اذا لم تكن الهمزة
لثابت ولكن الاسم مرتبط
بحرف الجاء وحرف راء اذا
أردت البقعة فقه وجهان
القلب والابقاء وهو الاجود
لخروج ياءه ويخرج راء ان
جاءت حراء وقبائه كرين
كنا كراة وكساء الثالث
اذا نسبت الى ماء وشاء
فالمع قلب الهمزة واوا
شعوكا وواو وشاوي ومنه قوله
لا يقع الشاوي في ما شانه

(قوله في قراءة) بصم القلب وتسد به الرامع المذات المستكس كذا في الحان
قوله في الاحسن منها ما سبق من ان القلب اول قيسائه لمخلق
كعلواوي والتصحج اول قيسائه من بدل من اصل كحيا في وكسائي (قوله
تبعين سلامتها) تقول في النسب الى قراقرافي (قوله لوجهين) أي
التصحج والقلب واوا (قوله اذا لم تكن الهمزة لثابت) بأن كانت لام الكلمة
كحيا الاستة لان حاء فعال ما فتح وحرفا فعال بالذكر رقيقا فعلى الالف فيضم
كل من حراء وقبائه المذات والنصر والتذكير باعتبار المكان فيصرف
والتأنيث باعتبار البقعة فيخرج من الضرف (قوله اذا أردت البقعة) كراية
لا حبرين فقط وأما الجاء فليس فيها الا التأنيث كما يؤخذ من اقتصاره
على الاحسين في قوله وان جعلت الخ (قوله كنا كراة وكساء) فيعوز فمما
التصحج والقلب واوا والتصحيح اجود كما تقدم وحينئذ فلا معنى لهذا التمهيد
اذا فرق حيث ينبغي ان يكونا مؤنثين أو مذكريين (قوله اذا نسبت الى ماء شاء)
قال ارشام اذا نسب الى ما نسب اليه كما ينسب الى كساء فمما في
وماوي لان الهمزة بدل غاية ما فيه ان المبدل منه مختلف فمما في كساء
واووق ماء شاء لان أصله مره انه يس أي فالحق ان شام جوارا هو وجه
وفصل الشارح بي مقبل التسمية فيتعين القلب وقوله على راسع ويعد بها
فيجوز الوجهان (قوله ولا أداته) يقع الهمزة أي آتته (قوله على القياس)
أي قياس ما موزن بدل من أصل من جوارا الوجهين (قوله وانسب اليه)
الخ) أي اسم قلو الوهمي يعامل ومعمول كقائم ابره اعرب و يتم بحسب
العوامل وبقي معموله بحاله وانه لو سمى بتابع ومتبوع غورجول على اعراب
الاول وتبعه الثاني في اعرابه وسكونه فاعلمت عن سائر التسمية اليها
ولا يبعد ان ينسب الى الهمزة الاول منها كما في الجملة والتركيب المزجي وقوله
لوسمي يعالجف ومعطوف غورجول بدأ وتتم زيد كي فأنظر كيف النسبة اليه
سم باختصار (قوله وأجاز الجري الخ) وأجاز أبو حاتم السجستاني النسب

ولا حماره ولا أداته فلو سمى به وشاء لجري في النسب اليه على القياس فقليل ما في وماوي اليها
وشاوي وشاري (واصب لصدر) مسمى به من (جملة) وهو التركيب الاستاذي غورجول غورجول وتأبط شرامن
يرقى وتأبطى وأجاز الجري النسب الى الجعز فية ولغوى وشري وشدة قوله في الشيخ الكبير

كفتى نسبة الى كفت

ومنه قوله فأصبحت كنتيا

وأصبحت عاجنا * والقياس

كوفي (و) انب

الى (مدرما * ركب

مراجا) نحو بعلي

وحضرموت فقول بعلى

وحضرى وهذا الوجه مقيس

اتقافا ووراء أربعة أوجه

الاول أن ينسب الى مجزء

نحو بسكى أجازة الجوى

وحده ولا يتجزء غيره الثاني

أن ينسب اليهما معا ماضيا

تركيبهما معا نحو بعلى وبكى

أجازة قوم منهم أبو حاتم نياسا

على قوله تزوجتهما رامية

هرضية الثالثة أن ينسب

الى مجموع المركب نحو بعلى

الرابع أن ينسب من جزأى

المركب اعم على فعال ونسب

نحو حضرمى وهذا الوجه ان

شاذ ان لا يقاس عليهما

* تنبيه * الاول حكم لولا

وحيد ما معنى بهما حكم

المركب الاستاذى فى النسب

اليهما فقول لوى بالتخفيف

وحديث وحكم نحو خمسة

عشر حكم المركب المزيجى

الهم ما عا فاقال تأبطى شرى كما جازوه فى المزيجى والعدد دى كذا فى الهم
قال سم الظاهر أن معنى كل منهما حينئذ المنسوب الى تأبط شرا لأن الاول
منسوب الى تأبط والثانى الى شرا وحينئذ هو ما مترادفان فلو قيل هذا تأبطى
شرى فهو ل كل منهما ما خبرا وأخبرا أحدهما والثانى تأكيد له ويعتقل أن
يجهوه ما هو المنسوب الى تأبط شرا ل كل منهما ما فية كونا خبرا واحدا كما
فى هذا حلوا ماض فليراجع اه ويلزم على الاحتمال الأخير وقوع ياء
النسب حشو وما ذكره يجزى فى النسب الى جزأى المزيجى والعدد دى معا
(قوله كفتى)سمى الشيخ الكبير بذلك أكثر من قوله كفت وكنت والعاجن
الذى يعتمد على ظهور أسابع يديه عند قيامه من السكبر (قوله تنسبة الى
كنت) أى الى هذا اللفظ وما قد لفظ به صير علماء اللغة فصيح كونه من
افراد ما معنى به من جملة كما هو موضح المسئلة (قوله والقياس كوفى) يضم
الكاف المنقول اليها من الواو بعد نقل الفعل عند اعادة استناده الى ضمير
الرفع المتحرك من فعل بالفتح وزن كان اسالة الى فعل بالضم وانما كان القياس
ككون ياء الواو وال سبب حذفها وهواثقةاؤها سا كنتم مع النون
السكونية اتصال ضمير الرفع المتحرك بها (قوله مزجا) أى تركيب مزج أو
حالة كون مركب مزجيا (قوله فقول بعلى) وقول فى عددى كركب معدى
ومعدوى لانه كقاض ويبنى أن يكون الرابع هنا الحذف كما هنا كركب
(قوله وهذا الوجه مقيس اتقافا) قد يشعر هذا مع قوله الآتى وهذا ان
الوجه ان شاذ ان الخ برأى الوجهين الاولين من الاربعة مختلف فى شذوذهما
وقياسيتهما لا يرجحان قياسيتهما أيضا وان ادعى ذلك شيخنا وال بعض (قوله
رامية هرضية) نسبة الى رام هرضى بلاد بنو سحى خورستان (قوله حكم لولا
وحينئذ) أى وشذوذهما كما وما أوأنا وقوله فى النسب اليهما متعلق بقوله
حكم لولا وحينئذ كان الاحسن تقديمه على قوله حكم المركب الاسنادى
(قوله بالتخفيف) أى تخفيف الواو ولا ينافى هذا قوله الآتى وضاعف الثانى
من ثنائى لان المراد بالثنائى فيه الثنائى رضاء كما مر به الشارح ثم المنسوب
اليه هذان برأى وضعا وصيرورته هنا ثنائيا عرفت له هذا النسب (قوله وحكم
نحو خمسة عشر) أى معنى به نفسه شيخنا عن ابن غازى وفى الفارضى

ما يتخى الاطلاق وقوله حكم المركب المزجي أى حكم شعبة أفراد المركب
 المزجي فوافق ما فى المرادى من أن العددى من المزجي (قوله فتقول غنى)
 أى وإن ليس بالنسبة الى خمسة وخمس لانه لا يراد بالانسان فى هذا
 الباب كمن عرفه (قوله وانصب ثانياً الخ) شروع فى النسب الى المركب
 الاضافى وبعبارة التسهيل مع شرحه لانه مسمى ويحذف لها اسماً لثاني
 معرف ثالثاً تحقيقاً كائن الزبير وابن عمر فتقول زبيرى وعمرى أو غيرهما
 كائى بكر وأنى حفص حيث لا يكر ولا حفص والآفة مما من انقسم الاول
 فتقول بكرى وحفصى واليتعرف بالثاني لانه يتبعها ولا تحذف رافعة أى
 فيحذف لها عجزه وينسب الى صدره وذلك مثل امرئ القيس فتقول امرئ
 ومرئى لانه لم يتعرف صدره بعجزه اذ لم يسبق له اضافة قبل استعماله على وقت
 يحذف صدره خوف اللبس أى لاجل خوف اللبس كانه نسبة الى عبد القيس
 وعبد الاشهل وعبد مناف وانهم قالوا فى ذلك قيسى رأسه لى ومنا فى مراد
 المصنف بالضاف ما كن علماً أو ثانياً لا مثل غلام زيد ثانياً ليس عما له نسب
 فيه الى غلام والى زيد فيكون من قبيل النسبة الى المفرد لا الى المتضاف اذ
 ليس للجه وع معنى مفرد ينسب اليه بخلاف ابن الزبير وغيره كذا قول
 المصنف اه يعنى المرادى (قوله أو اب) بتقل حركة همزة أب الى أو أو أب
 أو أم قال السيوطى فى التمهيد وهل يلحق بما ذكره كرايمه وميت فى قوله
 كنية أولام أم من ذكره اه ثم رأيت بخط بعض الافاضل عن تصريح
 الشافعى فيقال والنسب الى بنت غيلان غيلانى (قوله أو أم) أى
 أو مبدوءة مما ثبت له التعريف بالثاني قبل العلمية بالغلبة (قوله هذا الأخير
 من عطف العام على الخاص) أى لانه وله الاب والاب وغيرهما من كل
 ما يتعرف بالاضافة والمناسب لعدم ارتفائه فيما بعد كونه من عطف العام
 على الخاص اسقاط هذا الكلام وما لا فى كثير من الشعر ولعل ذكره
 نسخ أخرى يجاراً قلنا مسمى عليه ابن الناطم بقى أمير وعليه أن عطف العام
 على الخاص انما يكون بالوار (قوله الاول أن تكون الاضافة كنية أم) اه
 والمصنف ذكره هذا بقوله أو اب وقوله والثاني أن يكون الاول لثاني
 والمصنف ذكره هذا بقوله اضافة مبدوءة بـ ابن وقوله أو له الخ فالرأسها

فتقول غنى • الثاني قوله
 وانصب لسدر جلة أجود من
 قوله فى التسهيل ويحذف لها
 يعنى به النسب بعجز المركب
 لانه لا يقتصر على الحذف على
 العجز بل يحذف ما راد على
 الصدر فله معنى يخرج
 اليوم زيد قلت خرجى (و)
 نسب (ثالثاً) اضافة
 مبدوءة فان أو اب • أو ما
 التعريف بالثاني وجب
 هذا الأخير من عطف العام
 على الخاص أى يجب أن
 يكون النسب الى الجـ زه
 الثاني من المركب الاضافى
 فى ثلاثة مواضع ذكرها
 فى هذا البيت موضعين
 وسيد كر الثالث الاول
 أن تكون الاضافة كنية
 كائى بكر وأم كقومه والثاني
 أن يكون الاول علماً بالغلبة
 كائى عباس وابن الزبير
 فتقول بكرى وكثوى
 وعباسى وزبيرى

* تنبيه * كان الاحسن أن يقول انشأته من السكنى أو اشهر * مضانها غلبة كان عمر

واحد على ما قاله شيخنا وسأيت ما فيه وفي كلامه من إضافة السكنية والعلم
بالغلبة المركب الانشائي لا الاضافة ولا الاول وحده (قوله لان عبارة توهيم
الخ) ولا هي ليست صريحة في المراد بالاضافة المبدوءة بالابن أو الاب كهذا
البيت (قوله قسم برأسه) أي مغاير بالسكنية والعلم الغلبي المبدوء بعين لان
العطف خصوصاً بما يقتضى المغايرة (قوله تشمل نحو غلام زيد) اعلم أن كونه
قسماً برأسه صادق بأن يكون عامياً يشمل نحو غلام زيد والاضافة المبدوءة بـ
أو اب وصادق بأن يكون مبيناً مراداً منه جميع ما عدا المبدوءة بـ أو اب
أو مراداً منه بعض لا يشمل نحو غلام زيد وحينئذ فترجع الشارح الشمول
المذكور على شكونه قسماً برأسه لا يخلو من نظر (قوله وليس كذلك) أي ليس
قسماً برأسه بل المراد منه خصوص العلم الغلبي المبدوء بعين الذي ذكره
المصنف بقوله إضافة مبدوءة بـ أو اب لتعرف أوله بشأنه قبل صيرورته علماً
بالغلبة وان كان تعرف المجموع الآن بالغلبة فالمراد من قوله إضافة
مبدوءة بـ أو اب وماله الخ واحد على ما قاله شيخنا وسأيت ما فيه (قوله قال
في شرح السكافية) استدلال على قوله وليس كذلك لان مراد شارح السكافية
بالتعرف صدره بتجزئه بخصوص العلم بالغلبة كما يشعر به التتميل (قوله وكان
معرفاً صدره بتجزئه) يعني قبل صيرورته علماً ما بعده ما تعرف المجموع
بالغلبة (قوله وعلى هذا) أي زيادة ابن الناطم في المثل غلام زيد وليس المراد
على ما في شرح السكافية وان مشى عليه شيخنا والبعض (قوله لانهم يعنون
بالمضاف هنا) أي في المركب الانشائي الذي ينسب الى عجزه وقوله ما كان
علماً أي كنية وقوله او غالباً أي علماً بالغلبة وحينئذ فالمناسب أن يراد بماله
التعريف بالثاني ووجب خصوص العلم بالغلبة المبدوء بعين لتعرف أوله
بشأنه قبل الغلبة فيكون المراد من قوله مبدوءة بـ أو اب وقوله او ماله الخ واحداً
كذا قال شيخنا والاولى أن يراد بالاضافة المبدوءة بـ أو اب كنية المصدر بـ أو اب
ايغايره العطف أعني المبدوءة بما تعرف بالثاني المراد منها العلم الغلبي
المبدوء بعين والفرق بينهما أن عملية السكنية بالوضع وعلمية العلم الغالب
بالغلبة فتدبر (قوله بل يجوز أن ينسب الى غلام والى زيد) أي بتسبب الحال
(قوله فليس من قبيل ما تعرف فيه الاول بالثاني) أي بل بما تعرف فيه

لان عبارته توهيم أن ماله
التعريف بالثاني قسم
برأسه فتشمل نحو غلام
زيد وليس كذلك قال
في شرح السكافية وادان كان
الذي ينسب اليه مضافاً وكان
معرفاً صدره بتجزئه أو كان
كنية حذف صدره ونسب
الى عجزه كقولك في ابن الزبير
زيد يري وفي أبي بكر بكرى
هذا كلامه وكذا قال الشارح
الأنه زاد في المثل غلام زيد
وعلى هذا فقول الناطم أو
ماله التعريف بالثاني من
عطف العام على الخاص
لان دراج المصدر بـ أو اب فيه
وهو تتميل فاسد لانهم يعنون
بالمضاف هنا ما كان علماً أو
غالباً لا مثل غلام زيد فانه
ليس لمجموعه معني مفرد
ينسب اليه بل يجوز أن ينسب
الى غلام والى زيد ويكون
ذلك من قبيل التسبب الى
المفرد لا الى المضاف وان
أراد غلام زيد بمجموعه لا علماً
فليس من قبيل ما تعرف فيه
الاول بالثاني بل هو من قبيل
ما ينسب الى صدره ما لم يخف

ليس (فيما سوي هذا) المذكور أنه ينسب فيه الى الجزء الثاني من المركب الانشائي (النسب للاول) منها ما

المجروح بالعلية وأورد عليه شخصاً أن المراد تعرف الأول بالساق فيل
العلية كحمر وأشار البعض إلى جوابه بأن المراد ليس منه في هذا المقام
لأن المراد به خصوص العلم بالعلية تتأمل (قوله نحو عبد القيس الخ) نصب
سبعة أن اتب إلى صدر عبد القيس لا ليس فيه بخلاف السبب في صدر
عبد الأشول وعبد مناف فقيه ليس ولا يحق فساد فان السبب إلى الصدر
في جميع ما بدئ بعبد فقيه ليس فالعرب عندى اسقاط التثنية بعد
القيس كإلى كثير من النسخ ونحوها كأمري أقيس فنقول أمري ومرى
وهذا ما لم يخف الخ ولا اعتراض عليها (قوله مرقى) قال المصريح والفارسي
بنفع الميم وإزاء (قوله ويسقط الخ) قال البعض ليس ينظم وانظر ما ينظم
وما عناه فإن لم أقف عليه اه لكن وجدنى بعض النسخ على وجه كره
نظما من بحر الوافر ولفظه

ويسقط منها المرقى لقوا **كماء** الغتب في المدة الحواء بقية التثنية
في من ما وضبط لقوا كعزروسكونون الغتب وتخفيف باء المدة وواو الطواء
وفي كثير من النسخ اسقاطه كما قدمناه في القولة قبله (قوله ما لم يخف ليس)
قال ابن هشام ينبغي أن لا يحتجب القيس بل يقال عبدى كقول
الشاعر وهم سلبوا العبدى وذلك لأنهم لم يحتجوه في النسب إلى مصطفي
ومصطفى إلى شارب وضاربين وإلى مسجد وساجد وإلى زيد بن زيد بن
وإلى خمسة وخمسة عشر ثم قال وبالجملة فالقول بمسراعاة الألباس هائم
لقواعد الباب أو تقتض ترجيح أحد التساويعين وفي القرب مثل ما قال
الناظم وفي كلام ابن الجبار ما يخالفه كذا في بس (قوله ولم يقولوا عبدى)
أى اللباس وفيه أن هذا أجال لا لباس وتذيق اللفظ باللب
أيصاح المذهب فلا يليق الأجال أيضاً لأن محل عدم كون الأجال عياً
أدالم يكن المقام مقام بيان فاعرفه (قوله باء فعوال) أى نحو وتأس الكعبين
وقوله كاشد ذلك أى بناءً فعمل في المركب المزجى أى في القسب إليه حيث
قلوا حضرمي في النسب إلى حضرموت (قوله ابن حجر) بحاشاه ملة فحجم قل
في القساموس حجر بالضم وضمين والدمري القيس وجده (قوله وثرا
تعبشم) أى فكأن وقع التمثيل في النسب وقع في الفعل ومعنى تعبشم انتسب إلى

نحو عبد القيس وأمري
أقيس وهما تبيان فنقول
أمري وعبدى وإن شئت
قلت مرقى قال دوارقة
ويسقط منها المرقى لقوا
كما الغتب في المدة الحواء
وهذا (ما لم يخف) بالنسب
إلى الأول (ليس) فإن خيف
لنسب إلى الثاني (كعبد
الأشول) وعبد مناف حيث
قلوا قهما أشولى ومثلى
ولم يقولوا عبدى * نسيه *
شدياً * عدل من جزأى
الاضافى منه وإليه كما شذ
ذلك في المركب المزجى
والمنحوط من ذلك يعملى
وعبدى ومرقسى وعبد قيسى
وعيشمى في نيم اللات وعبد
الدار وأسرى القيس ابن
حجر الكندي وعبد القيس
وعبد شمس وأغافه لقوا ذلك
فراراً من اللبس وقالوا تعبشم
وتعيس

وأما عبثهم بن زيد فانه قال أبو عمرو بن العلاء أصله عبثهم أي حب والعين مبدلة من الحاء وحب
 الشمس شوهها وقال ابن الاعرابي أصله عبثهم والعرب والعبد واحد أي هو ظهير شمس (واجبر بردة
 اللام ما) اللام (منه حذف جواز ان لم يكثر) أي اللام (ألف في جمعي التصحيح

(٢٢٧)

عبد شمس وقوله وتعبس كذلك في النسخ بتقديم القاف وتقديم القياس تقديم
 العين لانه نسبة الى عبد القيس (قوله وأما عبثهم) بسكون الباء وقوله
 أصله عبثهم بتشديد الباء أي نخف بحذف الباء الثانية وليس من باب
 الضمت وقوله وقال ابن الاعرابي أصله عبثهم نعله بكسر العين مع
 الهمزة آخره واحد الاعاء مخفف بقلب الكسرة فتحة وحذف الهمزة
 وليس من باب الخف على هذا أبنا (قوله واجبر بردة اللام الخ) يجوز تقييد
 المسئلة بما اذا لم يعوض عن اللام بدليل قوله الآتي وبأن أختنا الخ ويجوز أن
 يطابق بتحيث يشمل هذا الآتي ويكون ذكره للتنبيه على خلاف يونس سم
 (قوله جواز) أي جبراجزا أو جواز (قوله في جمعي التصحيح) أي جمع
 التصحيح المذكور وجمع التصحيح مؤنث (قوله ويحتمل أن يكون الخ) فعلى
 هذا يكون الجبور به من كوراصر يحا والجبور فيه محذوف والعلم به من قوله
 في جمعي الخ وعلى الأول يكون الجبور فيه من كوراصر يحا والجبور به
 محذوف والعلم به من قوله بردة اللام (قوله فسيأتي) أي في قوله وان يكن كشيء
 ما الفاعل الخ وفي شرحه (قوله بل يجوز فيه الامران) أي الجبر وعدمه
 (قوله وحرى رعدوى) بفتح الراء في الاول واللال المهملة في الثاني عند
 سيبويه والاكثر واسكانهما عند الاخفش كما يأتي (قوله وثبوى) أي سواء
 قلنا ان لاهماياه وهو ماسية مصر عليه فتسكون الياء قلبت أنفاسم الالف
 واوا أولاهما واوا وهو ظاهر (قوله ومن شقة الهاء) أي على الرابع
 بدليل شانهت والشفاة قال الموضع ومن قال ان لاهما واوا قال اذاره شقوى
 (قوله ومن ثبة الياء) أي على أحد الوجهين وتيسر الواو كما مر (قوله

أولى التنبيه) وحتى مجبور
 بردة لاهم اليه (بهني)
 الموضع الثلاثة أي فيها
 (توفيه) بردها اليه في القسب
 اليه ويحتمل أن يكون هذي
 اشارة الى اللام أي حتى
 الجبور بهني اللام أي
 بردها اليه في الموضع
 المذكور التوفية بردها
 اليه في النسب واعلم أنه اذا
 نسب الى الثلاثي المحذوف
 منه شيء فلا يتخلوا ما أن يكون
 المحذوف الفاء أو العين أو
 اللام فان كان محذوف الفاء أو
 العين فسيأتي وان كان محذوف
 اللام فاما أن يحذف في تنبيه أو
 جمع تصحيح أو لا فان جبر كافى أب
 وأخ فانه ما يجبران في الثانية
 وكسوة وستة فانه ما يجبران
 في الجمع بالالف والتاء واجب
 جبره في النسب فتقول أبوي

وأخوى وعضوى وسنوى أو عضهى وسنهى على الخلاف في المحذوف لانه تقول أبوان وأخوان وعضرات
 وسنات أو عضهات وسنات على الوجهين وان لم يجبر لم يجب جبره في النسب بل يجوز فيه الامران نحو
 حر وعدو وثبة فتقول فيها أخرى وغدى وشنى وثنى بالحدف وحرى وغدى وشقهسى وثبوى بالجبر بردة
 المحذوف وهو من حر الحاء ومن غدا الواو ومن شقة الهاء ومن ثبة الياء

شبهات الاول لانها رافضة كرجع فصيح المذكر وقد اقتصروا في التسهيل وتشرح (٢٢٨)

الكافية على التثنية والجمع بالالف والتاء * الثاني أطلق قوله جوازاً ان لم يكن رده ألف وهو مفيد بأن لا تكون العين معلة فان كنت عين معلة وجب جبره كذا ذكره في الكافية والتسهيل وان لم يجبر في التثنية وجمع التصحيح احترازاً من نحو شاة ودي بمعنى صاحب شاة ودي شاة وهي أصل الاخفش الآتي بيانه شوى وفي دي ذروي اتفاقاً لان وزنه عند الاخفش فعل بالفتح * الثالث اذا نسب الى يدرم جز الرجلان عند يقول يديان وديان عند الرد عند من يقول يديان وديان * الرابع اذا نسب الى ما خلفت لاه وعض منها همزة الوصل جائز أن يجبر وت حذف الهمزة وأن لا يجبر ونسحب فتة قولي ابن واسم واستموى ونموى رسته على الاول وابني واسم واستي على الثاني * الخامس مذهب ميرويه وأصغر النحويين ان الجبر يرتفع عنه وان كان أصله السكون وذهب الاخفش الى تسكين ما أصله السكون فتقول في يدي

لانها رافضة كرجع فصيح المذكر أي لا غناء ذكر التثنية عن ذكره لان كل ما يرد فيه يرد فيها من غير عكس كلام أب وأخ فلها تزد في التثنية دون الجمع إلا أن يدعى أنه وقت فيه ثم حذفت الأعرال (قوله احترازاً) حذفت قوله معتل (قوله شامى) برة الام وهو الياء لان الأصل شوة يسكون الواو بدل ياء شاة فحذفت الياء تخفيفاً فحذفت الواو لاجل التاء ثم قلت ألفاً لانه ركة او ابتاع ما قبلها كذا في الفارسي ويرد عليه أن حركة الواو عارضة وانما تقلب الواو والياء ألفاً للمركبة الأصلية (قوله وعلى أصل الاخفش) هو تسكين ما أصله السكون (قوله شوى) أي يسكون واو ياد كذا في التصريح فترة الالف الى أصلها وهو الواو الساكنة (قوله ذروي) أي برة الام وفتح الياء والفاء لان أصلها ما الفتح كفتهم بسطه باب الاعراب فقلت الهمزة انما وانسب اليه كما انسب الى فتى قاله المصمبي (قوله جزو الوجهان) فتقول يدي ويدي سم (قوله ووجب الرد عند من يقول يديان وديان) أي برة الام في التثنية قال الفارسي هكذا أطلقوا الوجهان يداود المبرمان الالف مطلقاً في لغة كفتي فيكون يديان وديان تنبيه على ما على هذه اللغة كما تقول في فتى فتسان اه (قوله وديان) قول البعض فتح الياء اتفاقاً بعد الشارح دما في السابق فيما أصله السكون سبق في اه ويعلل قوله التصريح منه وأصل يدرم رسة فتعل بسكون العين أملاً فلا خلاف فيها وأما دم فعل الصحيح عند سيدي به والاخفش وذهب المبرماني الى أنه فعل بفتح العين وشدة الجار يردى وأما شدة فتص صاحب الفناء على أنها يسكون الفاء واذا ثبت أن هذه الثلاثة أصلها السكون فيأتي فيها الخلاف بين سيدي به والاخفش من الرد الى السكون الأصلي وعدمه اه وكثير من دميان قيل دمه وان كذا في التسهيل (قوله وت حذف الهمزة) أي جواباً للخلاف يلزم الجمع وير الهمزة والعوض (قوله فتقول في ابن واسم اخ) وتقول في ابنم ابني وابني ونموى سمع (قوله ومجوى) بكسر السين وضمها وراه الميم فتقو حة على رأي سيدي به ساكنة على رأي الاخفش كما سطر قديم التثنية الخامس (قوله ان الجبر) أي برة الام بقرينة الامة وان المكلام فيه فقط اعتراض أرباب الحواشي فيعالم المصمبي على الإطلاق قوله تنق

ودم وغسد وجهه على
 مذهب الجهم وريوى
 ودموى وغدوى وحرى
 بالفتح وعلى مذهب الاخفش
 يدى ودمى وغدوى وحرى
 بالسكون لانه اصل العين
 فى هذه الكلمات والصحيح
 مذهب سيويوه وبورده
 السماع قالوا فى غدوى
 وحكى بعضهم عن الاخفش
 انه رجس الى مذهب سيويوه
 انتهى (وبأخ أختا وابن

بنينا * الحق ويونس أبى حذف
 التاء) أى اختاف فى النسب
 الى بنت وأخت فقال سيويوه
 كالنسب الى أخ وابن بحذف
 التاء ورد المحذوف فتقول
 أخوى وبنوى كما يقال
 فى المذكر وقال يونس
 بنسب الميم اعلى لفظهما
 ولا تحذف التاء فتقول أختى
 وبنتى وأزمنة الخليل أن
 ينسب الى هنت ومنه باثبات
 التاء وهو لا يقول به وله أن
 يفرق بأن التاء فمما لا يلزم
 بخلاف بنت وأخت لان التاء
 فى هنت فى الوصل خاصة
 وفى منت

عينه وان كان أصله السكون بأن ذلك مقدر بما اذا لم يكن مضعفا فان كان
 مضعفا لم تنزع عينه كرب بن خفيف الباء فانك اذا نسب اليها قلت ربى بنشدريد
 الباء انتفاء ووجه سقوطه أن رب الخففة محذوفة العين كما سيصرح به
 الشارح فغيرها عند النسب اليها برذلة ما لا يرد لها والى الكلام فى الجبور
 برذلة ما فى تنبيه (قوله ودم) صريح فى أنه ساكن العين وهو الصحيح عند
 سيويوه والاخفش كما مر عن التميمي صرح به تعلم سقوط اعتراض شيخنا
 والبعض تبعنا اسم بأن دما ليس أصله السكون فافهم (قوله يدوى) برذ
 المحذوف وهو الباء وقيل ألفا ثم واوا كراهة اجتماع المكسرة والياء آه
 تصريح (قوله الحقي) أى فى ثبوت الجبر برذلة لا لم يقطع النظر عن وجوبه
 وجواز فلا اعتراض بأن مقتضى الحاق بنت وابن بجواز الجبر وعدمه
 فى بنت كما فى ابن مع أن جبر بنت واجب كجبر أخت (قوله أخرى وبنوى)
 أى بفتح أولهما وثانها ما لانه أصلهما (قوله ولا تحذف التاء) أى لانها وان
 أشعرت بالتأنيب أشبهت ناعجبت وسهت فى سكون الحرف الصحيح قبلها
 والوقف عليها بالياء لا بالباء وكنايتها بجمهورية فكأنهم لم تشعر بالتأنيب
 وأورد عليه أنهم علموا باننا وأختنا عاملة المؤنث بالهاء حيث جمعوا ما على
 بنات وأخوات دون بنات وأختات والفرق بين النسب والجمع بأن الجمع
 لا ليس فيه بخلاف النسب فحذف التاء فيه يلبس المنسوب الى المؤنث
 بالنسب الى المذكر انما يهض اذا قلنا بضرر اللبس فى هذا الباب وقد
 أسلفنا ما فيه (قوله الى هنت ومنه) بسكون النون فمما كما ضبطه الشارح
 بخطه وهنت كناية عن المرأة وقيل عن الفعلة القبيحة وقضية كلام الشارح
 كغيره أن هنت ومنه مما حذف لانه وهوض عنها التاء وهونلا هرفى
 هنت لان أصله كاهن هتورألمنت فأصلها من فسى ثنائية وضعا (قوله وهو
 لا يقول به) بل يقول فى النسب الى هنت هتوى وانظر ماذا يقول فى النسب
 الى بنت ومقتضى ما سيصرح به الشارح من جواز تضعيف ثنى الثانى
 الصحيح وعدمه أن يقال متى بالتخفيف ونوى بالتشديد (قوله فى الوصل خاصة)
 أى وبديل هاء فى الوقف تليست بلازمة اه تصریح وظاهر سكونه على
 النون عند ابدال التاء هاء فى الوقف بها أو هاء على السكون كما فى الوصل

أخت وبنت حكمه ما وهى
تتار وكثا وذيت وكيت
فالنسب اليها عند سيبويه
كانسب اليها مذكراتها
تقول تنوى وكارى وذوى
وكبرى وعنديونس تقول
ثنتى ركأتى أو كتنوى وذيتى
وكيتى وذكر بعضهم
في النسب الى كلنا على
مذهب يونس كاتى وكتنوى
وكتناوى كالنسب الى حلى
بالاوجه الثلاثة وذهب
الاخفش في أخت وبنت
ونظائرهما الى المذهب
ثالث وهو حذف التاء واقرار
مائها على سكونه ومائيل
السالك على حركته فتقول
أخوى وبوى وكارى وتنوى
وقياس مذهبى في كيت
وذيت اذا رد المحذوف أن
ينسب اليها ما كانسب الى
حتى فتقول كبرى وذوى
تتبان الاول قد انفتح
عما سبق أن اختار جتنا
حذفت لامه لان النحويين
ذكروه افيما حذفت
لامه فالتاء اذن في ما عرض
من اللام المحذوفة وانما

حذفت في النسب على مذهب سيبويه

فأمل (قوله في الوقف خاصة) أى على غير اللغة الفصحى اذا لغة الفصحى
في الوقف على مثل ابدال التاء هاء كما تقدم في قول المصنف وقول لمن قال أنت
بنت منى أى وأما في الوصل فتذهب التاء فيقال من يابذا كى كمر في الحكاية
(قوله كاتسب الى مذكراتها) مقتضى التشبيه فتح الثالثة من تنوى لانه
حركة النسب الى المد كرك كاتسبوه وكذلك كابدل عليه قول التفسير مع
شرحه لادامعنى مائه والنسب الى أخت ونظائرهما كبنيت وشتان وكثا
وكيت وذيت كالنسب الى مذكراتها فتقول في أخت أخرى وفي بنت بنوى
كما تقول ذلك في النسب الى أخ وابن وكذا البواقي والقراء تدفع الناس
اه فحذف البعض تنوي بالنسبة الى شتان بكسر أوله خطأ ثم مقتضى قوله
الى مذكراتها أن لكيت وذيت أيضا مذكر اوله لمراده أصلها
قل لحوق التاء (قوله فتقول تنوى) ماد كره من الخلاف في النسب الى
نتان انما يظهر في شتان قبل التسمية به وكذلك بعد هاء على لغة الحكاية أما
بعد هاء على لغة اجرائه مجرى حمدان في لزوم الالف والنسب عن الصرف
أو مجرى سرحان في لزوم الالف والصرف فينبغى ان يقال فيه قول واحد
ثنتان كما يؤخذ من النظائر السابقة (قوله وكوى) مقتضى صيغة أن هذه
الواوى لا م كتنا المحذوفة منها فتسكون ألف ثانيها اذا حذفت عند النسب اليه
سم ونظيره لى توحيه حذفه أبان سيبويه يقع عين المجزور وهى في كتنا التام
فلولم تحذف بل قلبت واوازم اجتماع أربع متحركات فيها وكان كلمة
الواحدة وقيل وحده أن سيبويه يفتح العين واذا انفتح مع ردة اللام صار اللفظ
كوى بسلامت حركت قبل الالف فتسكون الالف رابعة فيها ثابته متحرك
بكسرى وشأها السقوط عند النسب كمر (قوله وهو حذف التاء) أى
مع ردة اللام المحذوفة (قوله واقرار ما قبلها على سكونه) أى ان لم تنفتح
الواو عند فتح يكة كالى النسب الى كيت وذيت كما سيبويه وقد أشار الى هذا
المقيد بقوله وقياس الخ (قوله فتقول كبرى وذوى) أى لانك اذا حذفت
التاء لانه ما رها بالتأنيث ثم ردت اللام أعني الياء المحذوفة صاروا كى
وذا كى وانما انفتح الياء لا لقضاء سكونه فقلب الواو ياء لان الواو والياء
اذا اجتمعتا وسبقت احدهما باليكون قلبت الواو ياء فيلزم اجتماع أربع

لما فهم من الأشعار بالتأنيث وان لم تكن متحفة للتأنيث وظاهر مذهب سيدي أن التأنيث كانا كتاء بنت
(٢٤١) وأخت وأن الألف للتأنيث وعلى هذا ينبغي ما سبق ومذهب الجرمي إلى أن التأنيث زائد والالف
لام السكامة ووزنه فعل وهو

أ. أ. مع السكامة (قوله لما فهم من الأشعار بالتأنيث) أي وتأ. التأنيث
تخذف للسبب (قوله وان لم تكن متحفة للتأنيث) بل له والعوسية
ولاحق بقدر وجدع كافي التصريح (قوله كتاء بنت وأخت) أي في
العوسية عن اللام المحذوفة وفي الأشعار بالتأنيث كما يصحح ويرد
عليه أنه يلزم اجتماع علامتي تأنيث الألف يقال الممتنع اجتماع علامتين
منه فستين للتأنيث مع أن الألف تقلب بأعمال النصب والجر فيحتاج إلى
التاء (قوله وعلى هذا) أي ظاهر مذهب سيدي بنيتي ما سبق من أن سيدي
يقول في النسب إلى كتاء كاوي برذل اللام وحذف التاء وأما حذف ألف
التأنيث فقد أسلفنا توجيها (قوله أن التأنيث زائد) أي لا عوض عن
أصل هو اللام (قوله والمهمور في النقل إلخ) مغاير لما سبق أنه ظاهر مذهب
سيدي بيلان اللام على هذا وجود أصلها وأوقايد التاء وعلى ما سبق
محدوفة والتاء عوض (قوله التي هي لام السكامة) فأصلها كاوي وقيل
كيا فأصلها ياء فارسي (قوله أشعارا بالتأنيث) ولم يكتفوا في التأنيث
بالألف لأن الألف تقلب ياء في النصب والجر فارسي (قوله والذي ينبغي إلخ)
فيه أنه حينئذ مثل حبلى فيوزن فيه كاوي وكتاوي أيضا لأن يقال المحصر
انضاف بالنسبة إلى منع كاوي (قوله ولا يمتنع أن يقال إلخ) يحتمل أن
يكون - وإياها وقع في كلام من جرى على ظاهر مذهب سيدي من التعبير
بالبدل ويحتمل أنه توفيق بين هذا المذهب وما قدمه عن جهة ورا البصريين
وقيل أيضا عن سيدي وقوله إذا قصد هذا المعنى أي العوسية (قوله فرقا
يذكر في موضعه) حاصل هذا الفرق الثاني أن العوض يكون في غير موضع
المعوض عنه كما مره ابن ويا صغير يجمع بخلاف البدل قل شيخنا هذا وان
كان حاصل ما يأتي إلا أنه لا بأس به هنا لأن التأنيث في موضع الواو سواء
قلنا أنها بدل أو عوض ولعل المناسب هنا الفرق بأن الحرف إذا حذف
وجعل موضعه حرف آخر كان عوضا وان لم يحذف بل قلب إلى حرف آخر كان

٣٣ صبان رابع يقال هي بدل من الواو وإذا قصد هذا المعنى كما قال بعض الخوارج في تأنيث وأخت
انها بدل من لم السكامة وأما أن أريد البدل الاصطلاحي فلا لأن بين البدل والتعويض فرقا يذكر في موضعه
الثاني النسب إلى ابنة ابني وبهوى كالتسبب إلى ابن أختا إذا التاء فيها ليست عوضا كتاء بنت انتهى

بدلاً (قوله كلاولاني) تمثيل للسبب والمسبب اليه (قوله فان كان نائبه
 حرفاً صحيحاً الخ) اعلم انه قد تقرر ان الكلمة الثانية اذا جعلت علماً للفظ
 وقصد اعرابها اشتد الحرف الثاني منها سواء كان حرفاً صحيحاً أو حرفاً ضعيفاً
 اكثرت من السك من الهل ومن التو لتسكون على أقل أوزان المعربات
 وأما اذا جعلت علماً لغير اللفظ وقصد اعرابها فلا بد ثانياً اذا كان صحيحاً
 نحو جاي كورابت مثلاً لا يلزم التغير في اللفظ والمعنى معاً من غير ضرورة
 فان كان الثاني حرف علة كالووي ولا يزيد حرف من حقه وازلزم منه التغير
 في اللفظ والمعنى معاً للاضطراب الى الزيادة لان عدمها يؤدي الى سقوط
 حرف العلة لالتقاء مساكنا مع التثنية فيبقى العرب على حرف واحد وهو
 مرفوض في كلامهم وان جعلت علماً للفظ أو لغيره ولم يقصد اعرابها فيها
 فلاز يادة أصلاً هذا المخلص ما في الرضى وشرح الأبواب للسبب بدمع ز يادة اذا
 علمت ذلك طهر لث أن قوله فان كان نائباً حرفاً صحيحاً جاز فيه التضعيف
 وعدمه فيه نظراً لثالثي الذي جعل علماً للفظ وقصد اعرابه يجب التضعيف
 نائبه صحيحاً أو علة لا يجب حينئذ في السبب اليه التضعيف والثاني الذي
 جعل علماً لغير اللفظ وقصد اعرابه يجب فيه عدم التضعيف اذا كان نائباً
 حرفاً صحيحاً فيجب حينئذ في السبب اليه عدم التضعيف ويمكن الاعتذار
 بتوزيع كلام الشارح على الخاليين المذكورين السكن من غير القارضي
 في باب الحكاية تقييد وجوب تضعيف ثاني المفعول علماً للفظ بما اذا كان
 حرف علة ففي المسئلة خلاص يتأمل (قوله ولو وى) عبارة المرادى
 والتوضيح والتمامى على التسهيل اوى كما يقال في النسبة الى دو وجود وى
 وجرى ووجه الادغام اجتماع المثلين بخلاف كبرى امدام اجتماعهما
 كبرى وانما لم يدغم طووى لانه نسبة الى طى وما آخره ما مدد مسبوقة
 بحرف يجب فتح نائبه وبمعامل معاملة المفعول كما تقدم في قول المصنف وبحرف
 حتى فتح نائبه ويجب والاعتذار عن الشارح بأنه قد سدى ان الاصل قبل
 الادغام غير ناهض (قوله مثل دو) الدو بفتح الدال المهملة وتثنية
 الواو الفـ لـ لـ كـ الى القاموس (قوله قفلت لاوى) لان الهمزة اذا كانت
 بدلاً من أصل جاز فيها التصحيح والقلب واواقل في التصريح فقد لا عن ابن

(وشاعف الثاني من ثنائي)

نائبه قولاً كلاولاني) اذا
 نسب الى الثاني وضعاً فان
 كان نائبه حرفاً صحيحاً حار
 فيه التضعيف وعدمه فتقول
 في كم كى وكى وان كان
 نائبه حرف لين ضعف بمثله
 ان كان ياء أو واو فتقول
 في كى ولو كوى ولو وى لان
 كى ما ضعف صار مثل وى ولو
 لما ضعف صار مثل دو وان
 كان ألفاً ضعفت وأبدل
 ضعفها همزة فتقول فيمن اسم
 لا لاق وان شئت أبدت
 الهمزة واوافقت لاوى

(وان يكن كشيعة) معتل اللام (ما لم يقدّم به غيره) برّد قائمه اليه (وفتح عينه التزم) عند

سبويه فتقول على مذهبه
في شدة وديه وشوى وودوى
لانه لا يرد العين الى أصلها
من السكون بل يفتح العين
مطلقا ويعامل اللام معاملة
المقصور والاختفص برّد
العين الى سكونها ان كان
أصلها السكون فتقول على
مذهبه وشى وودى فان كان
المحذوف الفاء صحح اللام لم
يجز فتقول في النسب الى
عدة عددي والى صفة صفى

«(تنبيه)» يبق من المحذوف
قسم ثالث لم يبين حكمه وهو
محذوف العين وحكمه انه
ان كانت لامه صحيحة لم يجز
كقوله فى سه ومذسمى بها
سهى ومذى وأصلها ماسته
ومنذ كذا أطلق كثير من
النجوىين وليس كذلك بل
هو مقيد بأن لا يكون من
المضاعف بخورب الحقيقة
بمحذوف الباء الاولى اذا سمي
بها ونسب اليها فانه يقال ربى
برّد المحذوف نص عليه سبويه
ولا يعرف فيه خلاف وان
كانت لامه معتلة نحو المرى
ويرى سمي بها مجز فتقول

فيها المرى والربى برّد المحذوف

النجاز وأما من قال زناها مرة من أول الامر فيقول لاني لا غير ولا يجوز
عنده لاوى الاعلى قول بعضهم قراوى (قوله كشيعة) هي كل
لون يتخالف مع نظام لون الفرس وغيره وأصلها وشى نقلت كسرة الواو
الى الشين بعد سلب سكونها ثم حذفت الواو وعوض عنها هاء التانيث
(قوله معتل اللام) خبر ثان ليكن بين به وجه الشبهة ولو قال في اعتلال
اللام امكان أو وضع (قوله وشوى) بكسر الواو وفتح الشين (قوله
بل يفتح العين مطلقا) أى سواء كان أصلها السكون أو الفتح (قوله ويعامل
اللام معاملة المقصور) أى بقلها ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم واو
كالمقصور (قوله وشى وودى) بكسر الواو وسكون ثانيهما (قوله لم يبين
حكمه) أى قلناه جذاقى كلام العرب شاطي (قوله وحكمه) أنه ان كانت الخ
أى فهو على حذف حذف الفاء (قوله سه) بسين وهلة مفتوحة وهاء هو
الدبر (قوله بمحذوف الباء الاولى) فيكون محذوف العين (قوله المرى ويرى)
المرى اسم فاعل أرى ويرى مضارع رأى وأصلها المرى ويرأى نقلت
حركة الهمزة الى الراء ثم حذفت الهمزة وهى العين (قوله فتقول فيها
المرى) أى برّد المحذوف واعترضه الدمامى بنى بألفه لانه لا يفتح
جعل المرى كالشجر فيكون النسب اليه بقلب كسرة الراء فتحه والياء ألفا
ثم هذه الالف واو فيقال مروى لا يقال فاسوه على دية وشية لانه قول هذا
قياس مع الفارق لان دية وشية بقاء على حرفين ثانيهما لين وهذا بقى على
ثلاثة ثالثها لين فلا حاجة لردة الهمزة وثالث سلمنا ردها امكان الملائق جوار
قلب الياء واو لانه حينئذ كالفاضى وهو يجوز فيه الوجهان ولا نعلم أحدا
أوجب ردة العين المحذوفة بحال الا المصنف ومن قلده وكأنه نزل الميم لى يادتها
منزلة العدم فبقى الاسم على حرفين ثانيهما لين فوجب ردة المحذوف وهذا كما
قال فى لم يبع بوجوب هاء الساكنة اه ويمكن أيضا أن يقال الاقتصار على
المرى بمحذوف الياء لجهانه على المرأوى بقلها واو لانه عينه ومثل ما ذكر
يجزى فى رقى أيضا فيقال بنى بجعله كفى فيكون النسب اليه بقلب ألفه
واو بلا ردة الهمزة (قوله والربى) أى يفتح العين على الياء والراء ورتد العين
على قول سبويه من ابتداء الحركة بعد ردة المحذوف وذلك لانه يصير بعد الردة

وفي فتح العبي وسكونها
للمذهبات (والواحد كمر
نائب الجمع) (الم يشابه)

الجمع (واحد بالوضع) الواحد
مفعول باذ كمر ونائب حال من
الضمير المستتر في اذ كمر يعي
أنه اذا است إلى جمع له
واحد قياسي وهو معنى قوله
الم يشابه واحد بالوضع حتى
يواحد ونائب اليه فتقول
في النسب إلى فرائض
وكذب وقلائس فرسي
وكتاني وقلسي ونول الناس
فرائضي وكبني وقلائسي
خطاهما شابه الجمع
واحد بالوضع نسب إلى
لنظمه وتعمل ذلك أربعة
أقسام الأول ما لا واحد له

برأي بوزن حزي فيجب حينئذ حذف الألف لانه أربعة كونه فيها عشر
وتباس قول أبي الحسن الاختصار من عدم إبقاء الحركات عند الرد في سكون
الراء وحذف الألف أو رأري يسكون الراء وتلب الألف وأما كمر
ملهي وماهوي كذا في التصريح (قوله وفي فتح العبي وسكونها) لا يتحقق أن
عين المرقى والبرقي الهمزة وهي لسكونها قبل ياء النسب واجبة للكسرة
وأما الوجهان في فاء الكلمة وفي الراء فكانت الصواب التعبير بالفتح قبل
العبي كذا في التصريح وغيره إلا أن يقال أراد بالعين الراء وسماها عينا
لتوسطها كالعين (قوله للمذهبان) أي مذهب سيويه ومذهب الاختصار
(قوله والواحد اذ كمر الخ) قال أبو حيان شرط أن لا يكون رتقا للجمع
إلى الواحد يفرا المعنى فإن كان كذلك نسب إلى لفظ الجمع كما عرابي أنوفير
فيه عرف ردا إلى المفرد تبادرا لا عدم والتصديق لاختصاص
الاعراب بسكان البوادي وهووم العرباء همع وتشي له مبنى على أحد
المقولي أن الاعراب جمع عرب (قوله للجمع) قال الشافعي وتبعه أرباب
الحواشي أراد بالجمع الجمع القوي فيدخل التنبيه كالكسر والمبالغة
أه وفيه أه لاحاسة إلى ذلك لعل حكم التنبيه بل والسالمين من قوله وعظم
التنبيه أحد فليسب الخ مع أنه يدخل في الجمع القوي اسم الجمع واسم
اليه على لفظه كذا السهيل واسم الجنس الجمعي قال الشافعي روي
ما الشور اليه منه أم والمفرد أم الجمع إلا أنه تعالى لأن ما التناوب
من سقوطها ألبته (قوله لوضع) متعلق بيشابه واللام بمعنى في (قوله له واحد
قياسي) أي بحسب الآر ليجر ما له واحد قياسي بحسب الأصل وهو
الجمع المسمى به واحد أو العالب على الواحد فقص كلامه عنه فأنهم (قوله
فرضي) لأن واحد الفرائض فريضة ومر أن النسب إلى فعيلة تعلى (قوله
وقلسي) النسبة إلى قاسية يحذف الواو كقاعدة التنوين إلى اسم فيعوار
رابعة فصاعدا قيله اسمية كما قدمناه عن الفارسي (قوله خطأ) فيه نظر
بالنسبة إلى الأول فقد نقل المتن من بعض الأفاضل أن الفرائض
من قبيل العلم كعمار وكلاب الآتين بل قال في الهمع أي اقوم أن نسب إلى
الجمع على لفظه مطلقا أي سواء كان له واحد قياسي من لفظه أو لا يخرج

كعباديد فتقول فيه عباديدي لان ما يد بسبب اهل مال واحد شبهه نحو قوم ورط على الواحد له والثاني ماله
واحد شاذ كصلاح فان واحد له وفي هذا التسمي خلاف ذهب أبو زيد الى أنه كالأول ينسب الى لفظه
فتقول ملاحي وحكي أن العرب قالت في المحاسن محاسني وغیره ينسب الى
(٢٤٥)

واحد وان كان شاذ فبقول
في النسب الى صلاح لمحي
وعلى ذلك مشي الناطق في
بقية كتبه وعبارته في
التمهيد وذو الواحد الشاذ
كذي الواحد القبياسي
لا كاهل الواحد خلافا
لأبي زيد وقد يحتمله كلامه
هنا والثالث ما سمي
به من الجمع ونحو كلاب
وأما روماء ومعا فرتة قول
فيه «لاني» وأما رومي
ومدائي ومعا فري وقيرة
الجمع المسمى به الى الواحد
إذا أمن اللبس ومثال ذلك
الفرهود علم على بطن من
أسد قوا فيه الفرهيد
بالنسب الى لفظه والفرهودي
بالنسب الى واحد لامن
اللبس لانه ليس انثاقية له
تسمى بالفرهود وأما قالوا
في النسب

(قوله) بان في الصحاح الخ
عبارته الفرهود بالضم الحاد
الغلظ والفرهود حمن
تجد الخ فلم يذكروا معنى
الفرهود الغلظ بل ذكره

عليه قول الناس فرأيتني وكنتي وفلانسي اه (قوله كعباديد) هم الفرق
من الناس والخيل المذاهبون في كل وجهه والآكام والطرق البعيدة واسم
موضع وكعباديد آييل وأعراب وقيل ان أعرابا جمع عرب (قوله ماله واحد
شاذ) في نسبة الشذوذ الى الواحد تسمي فيما يظهر راد الواحد هو الأصل
والجمع فرع عنه فاللذان نسبة الشذوذ اليه بان يقال ملاح جمع شاذ لجهة
ويشبه لقلناه صنيعهم في غير هذا الموضع فتدبر (قوله لجهة) يقع اللام
كما يؤخذ من القاموس (قوله ذهب أبو زيد الى أنه كالأول الخ) يتبادر منه أن
أبا زيد يوجب النسب الى لفظه وهو خلاف المتبادر من قول الهمع وأجاز
أي النسب الى لفظ الجمع مع أبو زيد في ماله واحد شاذ كذا أكبر
ومحاسن اه (قوله في المحاسن) جميع حسن على غير قياس وقيل جمع
لا واحد كعرب وآييل ذكر ذلك المصنف في العمدة اه فارسي (قوله وقد
يحتمله كلامه هنا) بأن يكون المراد بمشابه الواحد مالا واحدا لا قياسا
ولاشذوذ أو سمي به أو غلب اسم (قوله والثالث ما سمي به) اعترض بأن هذا
ليس مما نحن فيه لانه واحد لا جمع يشابه الواحد ويوجب بأنه جمع بحسب
الأصل ومشابه الآن لواحد أصله فهو ومما نحن فيه بالاعتبار المذكور
(قوله نحو كلاب وأتغار) اسمان لقبين ومدائن اسم بلد بالعراق ومعا فر
بعين مهملة ثم فاء فراء هو ابن مرأخو قديم مر (قوله لانه ليس لنا قبيلة
تسمى بالفرهود) كذا قال الشاعر وغیره وتعقبه المداميني بأنه قد نقل
غير واحد من أهل اللغة أن الفرهود ولد الاسد ولد الوعل واللبس
يحصل اذا كانت كلمة فرهود مستعملة لشي آخر وان لم يكن قبيلة ادلائل
على أن الفرهودي نسبة الى القبيلة لجواز أن يكون نسبة الى غيرها
وحديثنا في اللبس باق وتعقبه المصريح أيضا بأن في الصحاح أن الفرهود
بالضم الغلظ وحمن من نجد وهو بطن من الازد فاللبس حاصل (قوله وإنما
قالوا الخ) قال البعض هذا جواب عما يرد على قولهم ان الجمع المسمى به
ينسب الى لفظه وحاصل الجواب أنه باق على جمعيته اه وفيه أن ظاهر قوله
فلما اجتمعوا وصاروا يدا واحدا قبل لهم الباب أن الرباب صار علما

معنى الفرهود كما يرى فعل ما نقل عنه المصريح نسخة أخرى وله ر اه

الى الباب ربي لان الباب ليس باسم لواحد وانما الباب نسبة وعكس وتيم وتور وعدى والرمة المفرقة فلما اجتمعوا صاروا بدا واحدا قبل اسم الرباب والرابع ما غلب جرى مجرى الاسم العلم كقولهم في الانتصار انصارى وفي وهم الانصار قبائل من بني سعد بن عبد مناف بن قحيم انصارى * تقيده * اذا نسب الى تمرات وأرضين وسنين ياقية على جميعها قيل تمرى وأرضى وسنسى أو سنوى على الخلاف في لاءه واذا نسب اليها اعلاما التزم فتح العين في الاولي وكسر الفاء في الثالث (وبمع فاعل ومعال

فعل في نسب أغنى عن اليا ففعل) أى يستغنى عن ياء النسب

بالغلبة على مجموع القبائل الخمس ويؤيده أن لفظ الرباب اذا اُلحق لا يتصرف الا بالهمس فينبغي أن حاصل الجواب أن الرباب لم يصرف لما لو اُحد بل لمجموع قبائل خمس أشبه ما لم يصرف علماء ياء وبقى على جميعته فعمل ما علمته لكن برداءه يكون حيث ذم القسم الرابع كذا نصار والانتصار فلهذا لو رابى كذا قوا أنصارى وأنصارى سبر (قوله الى الرباب) بكسر الراء جمع رمة وفيها كفى الصحاح (قوله رى) ضم الراء كفى الصحاح (قوله تنبيه الخ) قال شيخنا هذا تقدم في شرح قوله وعلم التنبيه الى آخره فليظن ما حكمه اعادته اه قال البعض اعاده هنا بعد القول واذا نسب اليها اعلاما الخ لان هذا لم يتقدم اه وهو ما لم تنقسم حكم النسب الى ما سمى به من ذلك أيضا فهو ذم من التسهل ويمكن أن يقال المقصود بالذات فية ما تقدم بيان حذف علامة التنبيه والجمع وهما بيان غير ذم فتأمل (قوله اذا نسب الى غمرات الخ) وكذا اذا نسب الى سدرات وغمرات ياتباع عيم ما لقاها ما ياقين على الجمعية قيل سدرى وغرى بالاسكان أو علمى قيل سدرى وغرى في الضريك لكن مع ابدال كسرة عين الاول فتحة كما تقول ابلى بكسر الهمزة وفتح الواودة كذا في الهمع (قوله قيل غمرى الخ) أى يسكون عين الاولين وفتح الفاء الثالث بوجهه لان النسب الى الجمع يرد الى واحد قال الاسقاطى رقبه غيره ويبنى أن الحكم كذلك اذا نسب اليها اعلاما بناء على لغة الحكيمة كما علم عامر (قوله وسنسى أو سنوى الخ) هذا اذا أعربت شيب كالجمع فان جعلت الاعراب على النون مثل شيب نسبت اليه على لفظه لانه حيث ذم فرد لفظا جمع حتى فصار مثل قوم تقول ستنبنى سم (قوله التزم فتح العين الخ) أى لا يلائم تصرف في العلم المنقول عن جمع التحميم أو الملقى به الا بحذف علامة الجمع كما هو أو بعضهم على ما لم توصيله للفرق بين النسبة اليها اعلاما والندية اليها جرحا وقد علم تقيده ما ذكره في سورة العنكبوت بغير لغة الحكاية وأن سورة العنكبوت على لغة الحكاية كمسورة الجمعية (قوله ومع فاعل الخ) فعل مبتدأ أخبره افعلى فاعل فاعل حال من الضمير فى افعلى أو من فعل على قول سيبويه يجوز الحال من المبتدأ والحية في الحكم وفي نسب متعلق بأغنى والفرق بين اسم الفاعل

غالبه و هو فاعل مقصوده صاحب الشيء كقوله وعز ربي وزعم ابني في العصب بصر
قال سيبويه أي صاحب لبن وقمر وقالوا فلان طاعم كاس أي ذو طعام وكسوة ومنه قوله
واقعد فانك أنت الطاعم

الكاسي وقوله

كاسي لهم يا أمة ناصب *

أي ذي نصب وبصر فعال

مقصوده الاحتراف كقولهم

براز وعطار وقد يسمون

أحدهما مقام الآخر في قيام

فاعل مقام فعال قولهم

حائك في معنى حوالة لانه

من الحرف ومن العكس قوله

وليس يذرى مخ فيطعني به

وليس يذرى سيف وليس

ينبال * أي وليس يذرى نبل

قال المصنف وعلى هذا حمل

الحققة دون قوله تعالى وما

ر بك ظلام للعبيد أي يذرى

ظلم وقد يؤول بياء النسب

في بعض ذلكة لولا إبياع

العطر وليبيع البتوت

وهي الأكسية عطار

وعطسرى وبساتوتى

وبصوغ فعل مقصوده

صاحب كذا كقولهم رجل

طعم وليس وعمل بمعنى ذي

طعام وذى لباس وذى عمل

أشبه سيبويه

وأسست بلسلى وانكسر نمر

وفاعل في النسب العلاج وقبول تاء التانيث في الاول دون التانيث في الثاني قوله شيخنا
السيد عن شرح الشافعية (قوله فاعلا) سمي في محترزه أي في قوله وقد يؤول في بناء
النسب في بعض ذلك الخ (قوله أي صاحب ابن وقمر) أي عنده لبن وقمر
وليس المراد أنه يدهما ويتحرف فيهما والاول كان من معنى فعال (قوله
أي ذو طعام وكسوة) أي عنده ذلك وليس المراد أنه يأكل ويكسوا والا كانا
أصهي فاعل وتعبيره تارة بصاحب وتارة يذرى للتفتن (قوله ومنه قوله الخ) ان
أرجع الضمير في منه إلى طاعم كاس في قوله وقالوا فلان الخ كان وجه الفصل
بمنه ظاهرا وكان قوله وقوله كاسي الخ بالجر عطفًا على مجرر والسكاف
السابق وان أرجع إلى فاعل المقصوده بصاحب الشيء لم يظهر وجه الفصل
وكان قوله وقوله كاسي الخ بالرفع عطفًا على قوله في قوله ومنه قوله الخ (قوله كاسي
لهم) يا أمة ناصب تقدم الكلام على هذا البيت في التنداء (قوله أي ذي
نصب) أي يتسبب عنه النسب فليس هو اسم فاعل لان الهم متعجب لاناصب
(قوله براز براز كافي أكثر النسخ أي يباع ابن وهو القماش) (قوله قولهم
حائك) مثله صانع في معنى صواغ قال الدماميني أي ضرور دعت إلى صرف
هذين اللفظين عن كونهما اسمي فاعل من صاغ وحالًا إلى النسب (قوله
فيطعني) يضم الهيم والنصب في جواب اتقي في المختار أن الطاهر
في السنن والرخ وبمعنى القصد من باب نصر وأن الفسراء أجاز فتح عين
المضارع في السكك (قوله أي وليس يذرى نبل) أي وليس المراد أنه ليس بصانع
نبل بدليل ما قبله (قوله وعلى هذا حمل الحققة الخ) أي فزار من الحمل على
صيغة المباعدة الموهوم انصباب التي عليها أثبت أصل الظلم مع أن الله تعالى
منزه عن ذلك * وأجيب أيضا على تسليم الحمل على صيغة المباعدة بأن المراد
بهم الاسم الفاعل لكن عدل عنه الهاتر بضابان ثم ظلاما لا عيدين من ولاية
الطور وبأن العبيد جمع كثرة فجاء في مقابلته بالكثرة (قوله في بعض
ذلك) أي في بعض ما استعمل فيه فاعل وفعال للنسب (قوله وليبيع
البتوت) بموحدة فقوتين بينهما وواو (قوله نهارى أي عامل بالنهار)
تفسير نمر نهارى بمعنى عامل بالنهار تفسير بما يؤول إليه المعنى اذ معنى نمر

أراد وانكسر نهارى أي عامل بالنهار * تنبيهات: الاول قد يستغنى عن بياء النسب أيضا بمفعول

كقولهم امرأة مطارأى ذات علر ومغبل كقولهم ناقة شعيرأى ذات حضر وهو (٢٤٨)

الجري الثاني هذه الامة
غيره قبة وان كان بعضها
كثيرا عند مدب سبويه
قال لا يقال له صاحب المتبق
دقاق ولا صاحب الفاكهة
فكاه ولا صاحب البر
رار ولا صاحب الثوب
شعار والمرد يقبس هذا انتهى

(وهو يرأسلفته مقمرا)

على الذي يقل منه اقتصر

يعني أن ما جاء من النسب

مثالها ما تقدم من الصواب

شاذ يحفظ ولا يقاس عايه

وبعضه أشد من بعض

دلت قولهم في النسب إلى

البصرة بصري بكسر الباء

والى الله ردهرى بضم الدال

والى مرو مروى والى الرى

رازى والى خراسان خرسي

وخراسى والى جلولاء

وحروراء موضع جلول

وحرورى والى الجرب

بحراني والى أمية أموى بفتح

الهمزة والى السهل سلى

بضم السين والى بنى الحلبى

وهم سى من الانصار منهم

مبداته بن أبى سلول

الماثق رسمى أبوهم الحلبى

ذوهم رأى ذو عجل بالنهار (قوله كقولهم امرأة مطارأى أى ذات حطر هذا
لا يشاق أنهم يقولون أيضا امرأة مطارأى كثيرة التطر حتى يخب
اعتراض الدمامين بقول المخاح رجل معطر كثيرا كثره مطر وأمره مطر
كثيره وكذلك مطارأه وقد ذكرى الصحاح أن المطر جاء بمعنى المطر
أيضا (قوله أى ذات حضر) بضم الحاء الهملة وسكون الضاد المعجمة (قوله
وان كان بعضها كثيرا) فيه إشارة الى ما مرح مسابة من أن السكرة لا تلبس
القياس (قوله يقبس هذا) أى يحودق ويقفه ورار وشعار على منيع
كطار وراز (قوله مقمرا) حال من الهاء فى أسلفته واقتصر بصفة
الماقن المبني للفعول خبر عن غير وثائب القبا على قوله على الذى يتلونه
قثم للضرورة أو على قول أوه غير مستترى اقتصر يعود على صدره المأمور
شبه أو بصفة الأمر واللف يدل من فون التوكيد الحقيقية لاجل الوقت
وعلى هذا أقبر ما مبتدأ خبره فعل الأمر أو منصوب على الاشتغال واقتصر
مفسرا أصبغ بطريق المأمور أى اقتصر غير الخ مثلا (قوله وبعضه أشد
من بعض) الله لكثرة التغيير المخرج من القياس أرتوة فروزى أشد
من بصري بالكسر لان التغيير بالحرف أقوى من التغيير بالحركة وتغير
رقبتي أشد منه لان التغيير فيه بزيادة حرفين (قوله بصري بكسر الباء)
اعلم أن الباء البصرة مملئة والفتح انفتح وسمع فى المنسوب اليها الفتح والكسر
ولم يجمع الصم لئلا تلبس النسبة اليها بالنسبة الى بصري الشام فكيف وان
كنا المنجه عندى جواز الضم ساء على عدم المبالاة بالنسب فى باب النسب
كما مر اذا علمت دلت على انه يجوز حمل البصري بالكسرة على النسبة
الى البصرة بالكسر والبصري بالفتح على المنسوبة الى البصرة بالفتح فلا
يكون ثم شذوذ أصلا وأفضحية الفتح لا تمنع النظر الى الكسر فتدبر (قوله
جلولاء) بفتح الجيم وتخفيف اللام المضمومة والمشدود وراى بفتح الراء
الهملة وتخفيف الراء المضمومة وبالملة (قوله جلولى وحرورى) أى وكنا
القياس جلولى وحرورى بأبد الهمزة للذواو (قوله بحراني)
تقول لم لا يكون بحراني على لغة من جعل المنى المعنى به حاريا بحرى سنان
ركريا (قوله أموى بفتح الهمزة) والقياس معها (قوله ابن أبى جلول)

أو نظم بظنه حبلى بضم الحاء وفتح الباء ومنه قولهم رقباني وشعراني وحباني ولحيانى لعظيم الرقبة والشعر اعم

والجمعة والعيمة وقوله في
النسب الى الشام واليمن
وتما تخرجل شام ويمن وتام
وصكاهام فتوحة الاول
وقد تقدم من ذلك الفاظ في
انواع الباب * خاتمة *
الحقوا آخر الاسم ياء كياء
النسب لافرق بين الواحد
وجنسه فقالوا زنجى وزنجى
وزنك وزكى بمنزلة تفر وتفر
وتنخل وتنخله ولما لغة فقالوا
في أحمر وأشقر أحمرى
وأشقرى كما قالوا راية
وزانية وزائدة زيادة لازمة
مفعول كرسى وبرى وهو ضرب
من أجود القمح وشو بردى
بالفتح وهو نبات وهذا
كأن حال النماء في الامة
فيه لتأنيث كغرفة وعلامة
وزائدة زيادة عارضة كقوله
ألمر با وأنت قنسى
والدهس بالانسان دوارى
أى دوار ومنه قول الصلتان
أنا الصلتانى الذى قد علمتم
اذا ما شئكم فهو بالحكم سادع
والله أعلم

في الوقف

اعلم ان اسم آية أبى واهم أمه سلول والذي يقبى ابن أبى ابن سلول وسكتب
ألف ابن سلول والذي بخط الشارح ابن أبى رأس المناسقين (قوله والجمعة)
بضم الجيم ونسب الميم شعر الرأس اذا وصل الى المنسكب (قوله شام الخ)
الاصول شامى ويمن وتام أى ~~بضم السين~~ التام فذوقوا احدى يامى النسب
وعوضوا منه بالاقوابين الالف وفي الالف مفتحة النساء لتأدية النعوض
فيه بالالف الى اجتماع الفين فيضطر الى حذف احدهما أو سنية فلا
معنى للنعوض بهما وسع شذوذنا أى ويمنانى بتشديد الياء جمع بين النعوض
والنعوض قال الدمامينى نقل عن المرادى ولا يجي ذلك الا فى الشعر (قوله
وكاهام فتوحة الاول) لاحاجة الى بيان دفع أول شام ويمنان اذلا شبهة
فيه (قوله لافرق بين الواحد وجنسه) أى اسم جنسه الجمعى واسم ظهور
الدمامينى أن الياء فى شذوذ زنجى وزكى (قوله كما قالوا راية وزانية)
أى بشارة زائدة لاسل المبالغة فى الاول وتأكيدها فى الثانى (قوله وزائدة)
أى لا للنسب ولا لافرق ولا للمبالغة ومعطوف وهذا الواو مشدود دلالة
ما قبله عليه ناصب زائدة على الحال أى وتلقى زائدة الى آخره (قوله وبرى)
أى بفتح الباء الموحدة وسكون الراء وبالتون وقوله وشو بردى بالفتح أى
بفتح الباء فقط وسكون الراء بالذال قال فى القاموس عقب هذا ذكره
أن البردى بفتح الباء وسكون الراء بالذال نبات معروف مانعه وبالضم
تخرجيداه وظاهره أن ياء البردى بالضم أيضا زائدة لازمة وصنيع الشارح
يوهم خلافاً وبما ذكرته يعلم ما فى كلام البعض من السطال (قوله زيادة
عارضة) أى غير مقارئة للوضع على ما قاله البعض أو غير لازمة على ما نسبته
مقابلته اللازمة وسبب أى التعبير به فى كلام الدمامينى (قوله أطربا) أى
أنطرب أطرب بالواو الموحدة للتوبيخ وقوله قنسى نسبة الى قنسر من بفتح القون
وكسرها كورة بالشام كما فى القاموس وقال فى الغنى وأنت شيخ كبير (قوله
دوارى) قال الدمامينى يحتمل كون الباء فيه أنا كيد المبالغة كالنماء
فى علامة والمثال الجيد لازمة قصير اللازمة قول الصلتان المذكور (قوله
قول الصلتان) بفتح اللام (قوله شئكم) بالفتحة أو لم وسكون الميم آخره للوزن

(الوقف)

(قوله تنوبنا اترفع) ينقل حركة اله زنة الى التنوين بمراده بالفتح ما يشعل
الحركة الاعرابية قال في التصريح وانما أبدل التنوين هذه الفتحة الفالانق
التنوين يشبه الالف من حيث ان الالف والالف يمازبان الفتحة في التنوين
ولم يبدل بعد الضمة واواو بعد الكسرة زاد التثقل والوار والباء في أنه هما
واذا اجتمع مع الضمة والكسرة زاد التثقل اه باختصار (قوله وقفا) أي
لاجل الوقت أو واقفا أو في الوقف (قوله قطع النطق عند آخر الكلمة)
أحسن من قول ابن الحارث قطع الكلمة مما بعده لانه قد لا يكون
بعدها شيء (قوله والمراد هنا الاختياري) بالفتحة أي لا الاضطراب
ولا الاختياري بالموحدة وبيان ذلك ان الوقف ان قصده دلالة ما اختياري
بالفتحة وان لم يقصد أسلا بل قطع النفس عنده فاضطراري وان قصده
لأنه انه بل لا اختيار حال الشخص هل يعين الوقف على شحوم وقوم ويم
أولاهما اختياري (قوله وهو) أي الاختياري المراد هنا غمير الذي يكون
استنباطا لما لا مطلق الاختياري فالاستنباط هو الواقع في الاستنباط
والـ قال المقصود به تعين مهمم شحوم ومنا ومنى لمن قال جاءني رجل
ورأيت رجلا ومررت برجل وأبين وأبين ان قال جاءني قوم ورأيت قوما
ومررت بقوم والامكارى هو الواقع في السؤال المقصود به انكار خبر المخبر
أو انكار كون الامر على خلاف ما ذكر ان كانت الكلمة ممنونة كمررت
انتوبن وتعينت الياء مئة نحو أزيد به يضم الدال وكسر النون ان قال جاءني
زيد وأزيد به يفتح الدال وكسر التنوين ان قال رأيت زيدا وأزيد به
بكسرهما لمن قال مررت بزيد وان لم تكن ممنونة أتيت بالمدة من جنس حركة
آخر الكلمة نحو أعمرو وأعمروا وأخذا مني ان قال جاءني عمر ورأيت
عمر او مررت بعمر والذكري هو المقصود به تذكر باقي اللفظ فيؤتى في
آخر الكلمة بمدة من جنس حركة آخرها نحو قالوا وقالوا في الدار ولو
قصده الوقف لا تزد كرم يؤن بهما والترغى كل وقت في قوله في اليوم عائل
والعتابن بالتنوين المسمى تنوين الترغى (قوله وغالبه) احتراز بالغالب عن
المقصود به بالتنوين كلفى وجبلى والمقصود غير المتن كلفاضى اذ
لا تغيير فيه. وار جميع التغييرات باعتبار افراد الوقت (قوله وترجع الى

(تنوبنا اترفع) اعمل ألما
وقفا وتلو غير فتح احدا
الوقف قطع النطق عند آخر
الكلمة والمراد هنا
الاختياري وهو غير الذي
يكون استنباطا أو انكارا
وتذكرا وترغى وغالبه
يلزمه تغييرات وترجع الى

سبعة أشياء السكون والروم والاشتهام والابدال والزيادة والحذف والنقل وهذه الواجهة مختلفة في الحن
والحن وسنأتي مفصلة في واعلم أن في الوقف على المذون ثلاث لغات * الاولى وهي الفصحى أن يوقف عليه بالبدال
تنوينه ألفان كل بعد فتحة وحذفه ان كان بعد ضمة أو كسرة بالبدال تقول رأيت (٢٥١)

سبعة أشياء) من رجوع الجزئيات الى كلياتها ولا يرد التضعيف لانه زيادة
حرف مع اسكان فلم يخرج من السبعة كباشر الى ذلك تعبيره بالرجوع
(قوله وهي الفصحى) ولهذا اقتصر المصنف عليها (قوله مطلقا) أي يجري
الساكن مجرى واحد اسم (قوله ونسبها المصنف الى ربيعة) قال ابن
عقيل والظاهر أن هذا غير لازم في لغة ربيعة ففي أشعارهم كبر الوقف
على المنصوب المذون بالألف فكأن الذي احتصوا به جواز الابدال سم
(قوله شمل قوله اثر فتح فتحة الاعراب) هذا الشمول باعتبار المراد من الفتح
هنا باعتبار ظاهره (قوله على المشهور) مقابلة الحذف بعد فتحة البناء
فيقال فيه (قوله يستثنى الخ) قد يقال لا يرد هذا على المصنف لانه تنوينه عليه
بعد قوله * في الوقف تأنيب الاسم ما جعل ورد سم بأنه يحتمل أن يكون
ذكر حكم آخر لتأنيب زيادة على ما هنا فلا يفي دخوله في الحكم
المذكور هنا ونظيره أن المنصوب يحذف فيه الروم فهو داخل في قوله
الآتي أو قد راعى المتحرك مع دخول المذون منه في قوله تنوينه اثر فتح الخ (قوله
ما كان مؤنثا بالاء) المراد الاء فخرج المؤنث بالاء نحو بنت وأخت فانه
يبدل فيه التنوين ألقا في النصب كغير المؤنث سبوطي سم (قوله بل يحذف)
لنقل المؤنث بالاء فتحذف بحذف تنوينه في الوقف الذي هو موطن تخفيف
(قوله يجرى مجرى المحذوف) أي يجري السكامة التي فيها الاء التأنيث
مجري السكامة المحذوف منها الاء التأنيث في ابدال التنوين ألقا نصب أو في
بعض النسخ يجرى الحروف وهكذا في المراد أي يجري باقي الحروف في
ذلك الابدال (قوله ثلاثة مذاهب) ثمرة هذا الخلاف تظهر في الاعراب
ففي أنها بدل التنوين يعرب بحركات مقدرة على الألف المحذوفة لالتقاء
الساكنين وعلى أنها المنقلبة عن الاء يعرب بحركات مقدرة على

زياد وهذا بدو مررت
بزياد والمائة أن يوقف
عليه بحذف التنوين
وسكون الآخر مطلقا ونسبها
المصنف الى ربيعة
والمائة أن يوقف عليه
بالبدال التنوين ألقا بعد
الفتحة وواو بعد الضمة وواو
بعد الكسرة ونسبها المصنف
الى الأزدي تنوينه * الاول
شمس قوله اثر فتح فتحة
الاعراب نحو رأيت زياد
وفتحه البناء نحو رأيت زياد
مكلا النوعين يبدل تنوينه
ألقا على المشهور * الثاني
يستثنى من المذون المنصوب
ما كان مؤنثا بالاء نحو قائمة
فان تنوينه لا يبدل بل يحذف
وهذا في لغة من يوقف بالاء
وهي الشيرة وأما من يوقف
بالاء فبعضهم يجرى مجرى
المحذوف فيبدل التنوين
ألقا فيقول رأيت قائمة

وأكثر أهل هذه اللغة يسكنها لا غير * الثالث المقصور المذون يوقف عليه بالاء فلو رأيت فتى وفي
هذه الالف ثلاثة مذاهب الاول أنها يبدل من التنوين في الاحوال الثلاث واستحب حذف الالف
المنقلبة وصلوا وفتحوا وهو مذاهب أبي الحسن

والرأى المأثور وهو من كلام الناطم هنا لا يتبين بعد فتحة والثاني أنها الالف المنقلبة في
الاحوال الثلاث وأن التنوين حذف فلما حذف عادت الالف وهو مروى عن أبي حمزة والشافعي
والكوفي واليه ذهب ابن كيسان والسيرافي وثقه ابن الباذش عن سيويه والخليل واليه ذهب المصنف
في الكفاية قال في شرحه أو يقوى هذا المذهب ثبوت الرواية بألف الالف وثقا (202)

والاعتداد بها روي بدل
التنوين غير صالح لذلك ثم
قال ولا خلاف في القصور
عبر المتن أن لفظه في
الوقف كلفظه في الوصل
وأن أنه لا تحذف الألف
ضرورة كقول الرازي
وهط ابن مرجوم ورهط
ابن المعل * أراد ابى المعل
انتهى ومثال الاعتداد بها
ر وباتول الرازي
المثاب ابن جعفر ثم الغنى
الى قوله ورب طيف طرق
الحى سرى * واسالت
اعتباره بالفتح فالألف في
النصب بدل مس التنوين
وفي الرفع والجزم بدل من
لام الكلمة وهذا من ذهب
سيبويه فيما نقل أكثرهم
قبل وهو ذهب معظم
التحويين واليه ذهب أبو على
في غير التذكرة وذهب في

الموجودة لانهما حيث دخل الارباع فاحفظه (قوله ووقفنا) كن ينفى
حذف العاطف ليصير من معناه ولا تستحب اذا المعنى واستحب في
الوقف حذفه ما في الوصل (قوله ويقوى هذا المذهب) يقويه ايضا كلمة
الالف في الامام بالياء اسما للمضى (قوله بامالة الف وقفنا) كمدى بالامالة في
قراءة حمزة والكسائي (قوله غير صالح لذلك) أي لذلك كورس الامة
والروى (قوله رطابن مرجوم) بالجيم كما في شواهد العيسى قال ومن
رواه بالهاء المهملة فقد رجحه (قوله سرى) ورفع السين الى بريللا
في الكلام على حذف عضاف أي زمن السرى والمراده الدليل على التجريد
وهذا محل الشاهد لا التقي لانه غير متون والكلام في المتنون وانما ذكر
الشطر الاول دفعاً له ومأمور الروى الراء ولا حاجة الى ما تكلفه البعض
(قوله اعتبار به بالحجيم) أي قياسه عليه (قوله واحذف) أي وجواب وقوله
لوقت ايضاح لم يعلم كون الحذف للوقف من التمام وقوله في سوى اضطرار
أي وأما في الاضطرار فلا يجب الحذف بل يجوز الاثبات ومن هذا يعبر
توجيه اخرى قول المستوفى وان تبعه شيخنا والبعض (قوله صلة غير
الفتح) أي المنذوح وقوله في الاعمار في معنى من البيانية الغير مشبهة
ببعض والاعمار بمعنى المضمر هذه والا حسن (قوله فان كتب مفعولاً
اوره سورة) أي وكذا ما نابه ما محتر كان خرج ما اذا كان قبل الهاء
ساكن ثابت أو محذوف للجزء اولها فإنه يجوز حذف سلتها في الاختيار
واثباتها فتقول منه ومنم ووعليه وعليه وليدعه ولم يدعه ولم يرده ولم
يره هي رادعه وادعه وراره وارمه هي تاطي (قوله حذف سلتها ووقفه
على الهاء ساكنة) أفاد أن الكلام في هاء الضمة المتصلة فلا يجوز

التذكيرة الى مراقبة المازني (واحدني لوقف في -وى اضطراب -له غير النفع في الاشجار) حدس
يعني اذا وقف على هاء الضم يرفان كانت مفعولية أو مذكورة حذفتم سلتاها ووقف على الهاء ساكنة
تقول له ويحذف الواو والياء وان كانت مقترحة نحو وانها ووقف على اذالف ولم تحذف واحترز
مؤوله في -وى اضطراب

من وقوع ذلك في الشعر وانما يكون ذلك آخر الابيات وذكروا في التمهيد انه قد

يحذف ألف ضمير الغائبة
مقولا ففتحها الى ما قبله
اختيارا كقول بعض طي
والكرامة ذات أكرمكم
الله يريد أواسته كل قوله
اختيارا فانه يقتضي جواز
القياس عليه وهو قليل
(وأشبهت اذا عونا نصب

حذف واو هو يا هي انما صيها بالحر كقمن الحذف بل يوقف عليها
يسكون الواو والياء (قوله مر وقوع ذلك) أي ثبوت صلة غير الفتح ووقفا
(قوله وانما يكون ذلك) أي ثبوت صلة غير الفتح ووقفا في الشعر وقوله آخر
الابيات انما خصه بالآخر لآيات لانه المعد للوقف انما فاجتبه خلاف آخر
الاشعار الاول فليس بهذا الوقف انما فاوان كان حكمه في الوقف عليه
حكم آخر لآيات عند المبرد ومن تبعه كما أسلفته في عوامل الجزم فاندفع
اعتراض يس و تبعه شبهة والبعض بأن كلامه يقتضي أنه لا يكون في آخر
المصراع الاول مع أنه قد يكون فيه كقوله

وهو من غير أرباؤه * كأن لون أرضه سماؤه

فالفا في الوقف ثم ألقب
اختلف في الوقف على اذا
فذهب الجمه ورأى أنه يوقف
عليها بالالف الثانية بالمتون
المنصوب وذهب بعضهم الى
أنه يوقف عليها بالنون لانه
بمنزلة أن ونقل عن المازني
والمبرد واختلف في رسمها
على ثلاثة مذاهب أحدها
أنهم تكتب بالالف قبل وهو
الاكثر وكذلك رسمت
في المصحف والثاني أنها
تكتب بالنون قبل واليه
ذهب المبرد والاكثر من
وصحه ابن عصفور وعن
المبرد أشبهت أن أ كوييد
من يكتب اذ بالالف لانها
مثل أن وان ولا يدخل
الزنون في الحروف والثالث
التفصيل فان ألغيت كتبت

على أنه يجوز أن يكون ما استشهد به من مشطور ال حرفيكون ارجاؤه آخر
بيت لا آخر مشطور أول (قوله يريد بها) أي في حذف الف ونقل حركة
الهاء الى الياء (قوله واستشكل قوله اختيار الخ) لانه كالعندى أصلا
ردعوا مقتضاه قوله اختيارا جواز القياس عليه بمنوعة فكيف انقط شاذ
وقع اختيارا وقوله وهو قابل جملة حاله أي والحال أنه قليل كما في بده
التعجيب وقد انداخت على المضارع (قوله وأشبهت الخ) كان الالتي أن
يلحق هذا البيت بالبيت الاول يس (قوله اختلف) أي في غير القرآن
أما فيه فيوقف عليها وتكتب بالالف اجماعا كجاء الاتقان وغيره (قوله
يوقف عليها بالنون) اختاره ابن عصفور واجماع القراء السبعة على
خلافه فوضع (قوله بمنزلة أن) أي المناسبة للمضارع (قوله أشبهت أن
أ كوي الخ) قال سيم وأقره غيره كيف هذا مع رسمها في المصحف بالالف
كأنه ثم اهـ ولك أن تقول لخط المصحف لا يقياس عليه بل هو طريقة
متبعة وكلام المبرد فيما يطالب فيه اتباع القياس (قوله لانها مثل أن وان
الخ) سرح في أنها حرف وهو الصحيح قال المصريح وذهب أبو سعيد على بن
مسعود في المستوفى الى أن أسد اذن اذا الما يستقبل ثم ألحق النون ووضا
عن المضاف اليه كافي ويؤيد على هذا يضيح وجه الوقف عليها بالالف اهـ
أي ووجهه ككتابتها بها (قوله فان ألغيت كتبت بالالف الخ) مثله
في اومع في خاتمة الخط والذي في المغني وفي باب النواصب من هذا الشرح

بالالف لصحة ما وان أعجمت كتبت بالنون لقولها قاله القراء

عن اضراء والعكس لانها عند الغام ان تلبس بادا الشريعة وعند اهلها
 لا تلبس بها فاهم (قوله ويذني أن يكون هذا الخلاف) أي الجأري
 في رءاءه امرأ على قول من يقف بالالف فيه عندى نظر لان الميراث من أهل
 هذا الخلاف وهو قائل بالوقف عليها بالنون ولان من يقف بالالف لا يسه
 أن يكتبها بالنون لان العبرة في الرسم بحال الوقف كما أن من يقف بالنون
 لا يسه أن يكتبها بالالف كما قاله الشارح لعله المنذور وهذا يبحث فيما
 حكى من الجوهري من كتابتها بالنون مع قولهم بالوقف عليها بالالف ولعل
 هذا وجه تصدير الشارح حكايته عنهم بقيل وقد عزي الشارح في باب
 النواصب كتابتها بالالف الى الجوهري قال في يذني أن القولين الاولين في
 رسمها منيان على الخلاف الاول فمن يقف بالالف يكتبها بالالف ومن يقف
 بالنون يكتبها بالنون وأما القول الثالث المفصل فلا يظه رتق رءاءه على قول
 من قولى الخلاف بل هو قول مستقل غير مبنى على قول آخر نعم هو لا يتجه الا
 ان وقف قائله بالالف ان أهملت والنون ان أعجمت فليراجع وربما ذكره
 يعلم في كلام البعض (قوله وحذف بالانقوص) أي عدم رءاءها كما
 سبقت الى اليه الشارح والافه هي محذوفة قبل الالف لالتقاء الساكنين
 وأما ما فعل المعتل هو واوه فان كانتا مخمر كتنين نحو لن يرى ولن يدع وسكا
 رتقا أو سا كتنين نحو يرى يذني ويدعو بفتح الجاه سما ولا يحذف السا
 في ثانية أو واصله كوقف نافع وابى عمرو على والليل اذا برى يحذف الياء
 وسكون الراء مراعاة لفواصل وأما ما المتكلم ان كانت ساكنة أو محذوفة
 بقيت بفتح الجاه أو سكن ما قبل المحذوفة وان كانت مخمر كسكنت وفتحاً أو بقيت
 بحركتها لمحقاقها هاء السكت مع باختصار وزيادة (قوله لم يذهب
 اولى) بقول حركته همزة أولى الى ما قبله وأهمل تقييد الأول لا يذهب
 التصبب أنه اذا نصب لا يكون الحذف أولى بل حكمه في قوله سابقا تنوينا
 ارفع اجعل ألفا وتقالان هذا منه (قوله المختار الوقف عليه بالحذف) هذا
 مذهب سيديوه والمتأخرين لان الياء غير نائمة وصل الف الحذف هذا الوقف عليه
 حذف حركته وتنوينه قياسا على الصحيح ولان الوقف محصل راحة فلا يلحق
 أن ينزق فيه بما لم يكن في الأصل بس (قوله محذوف الهم) أي أو محذوف

ويذني أن يحسكون هذا
 الحذف مع رءاء على قول من
 يقف بالالف وأما من يقف
 بالنون فلا وجه لكتابتها
 عنده بغير النون (وحذف
 بالانقوص) أي التنوين ما قبل
 يذهب اولى من ثبوت فاعلم
 أي اذا وقف على المنقوص
 النون وان كانت متصلا بأحد
 من تنوينه ألب نحو رأيت
 قاضيا وان كان غير متصلا
 بالمختار الوقف عليه بالحذف
 فيقال هذا قاض وممرت
 بقاص ويجوز الوقف عليه
 برذالباء كقراءة ابن كثير
 ولكل قوم هادى وماله من
 دونه من والى وما عند الله باقى
 ومحل ما ذكره اذا لم يكن
 المنقوص محذوف العين فان
 كان تعين الرذ كما سبقت في قوله
 وفي نحو مزلوم رذ الياء اتقى
 وأما غير النون فقد أشار
 اليه بقوله

(وغير ذى التنوين بالعكس) أى المنصوص غير المنون بالعكس من المنون فالثبوتات الياء فيه أولى من حذفها
(٢٥٥) وليس الحذف منصوصا بالاضرور وخالفا لبعضهم وقد دخل تحت قوله غير ذى التنوين أربعة

أشياء الأول المنون بألف وهو
ان كان منه ويا فيه وكالصحح نحو
رأيت القاضى فيوقف عليه
بأثبات الياء وجه واحد
وان كان منوعا أو مجرورا
فكما ذكرنا فاختار جاء
القاضى وممرت بألفانى
بالأثبات ويجوز للقاض
بالحذف والثانى ماسقط
تنوينه لانداء نحو بالقاض
فالتحليل يختار فيه الأثبات
ويونس يختار فيه الحذف
ورجح سيده مذهب يونس
لان النداء يحمل حذف ولذلك
دخل فيه الترخيم ورجح
غيره مذهب الخليل لان
الحذف مجاز ولم يكثر نبرج
بالكثرة والثالث ماسقط
تنوينه لمنع الصرف نحو
رأيت جوارى نصبافىوقف
عليه بأثبات الياء كما تقدم
فى المنصوب والرابع ماسقط
تنوينه للاضافة نحو قاضى
مكة فاذا وقف عليه جاز فيه
الوجهان الجائزان فى المنون
قالوا لانه لما زالت الاضافة
بالوقف عليه عاد اليه مذهب

الفاء كما سجد كره الشارح فى شرح قوله وفى نحو ومرالح (قوله وغير ذى
التنوين بالعكس) أى ثابتات ياءه مالم ينصب أولى من حذفها وانما قلنا
مالم ينصب لان الاصل مقبده فيه ~~فكون~~ العكس كذلك فاذا دفع اعتراض
الشارح الآتى بأن المصنف لم يستثن المنصوب (قوله فهو كالصحح) أى
غير المنون كالرجل فى اسكان آخره لاوقف (قوله وجه واحد) قال المرادى
ويبلغى لمن قدر فتح الياء فى النصب أن يوقف بالوجهين (قوله فكما ذكر) أى
فى المتن من جواز الاسمين وأولية الأثبات ولذا قال فاختار جاء القاضى
الح ولا ترد فاه غير ابن كثير بالحذف فى قوله تعالى الكبير المتعال وقوله يوم
التنادلان الاكثر قد يفتقرون على الوجه المرجوح بل يجوز بعضهم اتفاق
السبعة على المرجوح (قوله فالخليل يختار فيه الأثبات) لعل المصنف
وافق الخليل فأتى بجهان الأثبات فلا يرد هذا القسم على المصنف (قوله
لان الحذف مجاز) نعم الميم أى أجازته النحاة على خلاف الاصل وقوله ولم
يكثر أى حتى يكون راجحا (قوله نحو رأيت جوارى) المناسب اصنعه
فى القسم الاول أن يقول وهو ان كان منصوبا نحو رأيت جوارى وقف عليه
الح (قوله نفسيا) وأما زعماء جرافى الهمع أن الأثبات والحذف جائزان
وأن الانصاع للأثبات (قوله بأثبات الياء) أى وجوبه وقوله كما تقدم
فى المنصوب أى المنون بألف نحو رأيت القاضى (قوله قالوا لانه لما زالت
الاضافة الح) وينبوع على ذلك نعر وهو أن ماسقط تنوينه للاضافة اذا وقف
عليه ردت تنوينه نحو مؤلفا قاضوزيد فاذا وقعت عليه قلت قاضون لزوال سبب
حذفها فاما وقف القراء على قوله تعالى وغير محلى المصنف بحذف التنون
فاتباع للرسم قلت وفى هذا نظر مرادى (قوله عاد اليه مذهب بسيما)
وهو التنوين وحيث لا يكون دخلا فى قوله وغير ذى التنوين بل يدخل
فى قوله وحذف بالمنصوص ذى التنوين الح فلا اعتراض عليه به هذا
القسم قاله سم قال وقضية ذلك أى عود ما ذكر أنه يبدل التنوين فى النصب
ألفا والسابق الى الفهم أنه غير مراده أى لضعف التنوين العاد بعد
ظهوره عن التنوين الظاهر الذى يبدل فى النصب ألفا (قوله فجاءز

بسيما وهو التنوين جاز فيه ما جاز فى المنون وقد بان لك أن كلام الناظر

[illegible]

سكنه او وقف رائم التحرك في الوقف على التحرك لخصه اوجه الاسكان والروم والاشهاد

والضعيف والنقل ولكل منها
جدو علامة فالاسكان عدم
الحركة وعلامة مخ فوق
الحرف وهي الخطاء من خف
أو خفيف والاشهاد من
الشفتين بعدد الاسكان
في المرفوع والمضموم للإشارة
للحركات من غير صوت
والغرض به الفرق بين
السكان والممكن
في الوقف وعلامة نقطة
قد ام الحرف هكذا ، والروم
وهو أن تأتي بالحركة مع
اضعاف صوتها والغرض
به هو الغرض بالاشهاد الا
أنهم في البيان من الاشهاد
فانه يدركه الاعشى والبصير
والاشهاد لا يدركه الا البصير
ولذلك جعلت علامته في الخط
أتم وهو خط قد ام الحرف
هكذا - والتضعيف تشديد
الحرف الذي يوقف عليه
والغرض به الاعلام بأن هذا
الحرف متحرك في الاصل
والحرف المزيد للوقف هو
السكان الذي قبله وهو
المدغم وعلامته شين فوق

موقوف عليه بحرك أي قبل الوقف أي حركة غير عارضة كما قيد بذلك
في العمدة لأن ذا الحركة العارضة في حكم الساكن فلا يوقف عليه الا
بالسكون المحض كء تأنيث الفعل في اقتربت الساعة وذلك يومئذ كما في
شرح العمدة (قوله رائم التحرك) أي آتيا في التحرك بالروم (قوله
في الوقف على المتحرك) أي جنس المتحرك بقطع النظر عن خصوص كونه
هاء التأنيث أو غيره بأدليل تفصيله هذا الاجمال به بقوله فان كان
المتحرك هاء التأنيث الخ وقوله وان كان غيره الخ فانهم والمراد بالمتحرك
غير المنصوب المتون عند من يدل ثبوته ألفا اذ هو لا يأتي فيه شيء من
الخمسة على خلاف في النقل يأتي كذلك في الهمع وغيره (قوله وعلامة) أي
وجودية أو عدمية فلام قوله في الخامس وعلامته عدم العلامة وفي عبارة
حذف الواو مع ما عطف أي وغرض لكنه سكت عن الغرض من
الاسكان وهو مزيد الاستراحة لفظه وزه (قوله وعلامة مخ الخ) وقال الموضع
انما هي رأس جيم أو رأس ميم وكلاهما مختصر من اجزاه والظاهر أنها
رأس حاء مهمله مختصرة من استرح لسا من أن الوقف استراحة تنصريح
(قوله ضم الشفتين) أي مع بعض انفراج بين ما يخرج منه النفس دما ميني
(قوله قد ام الحرف) أي بعده ولم تكن فوقه كسابقة لدفع توهم أنها جزمة كما
أن علامة الروم لم تكن فوقه لدفع توهم أنها انصبة وإثبات قال هنا هكذا
لصدق النقطة بالصغيرة جدا وغيرها وبالبحرقة وغيرها كما قال هكذا
في علامة الروم لصدق الخط بالثاقم والناسخ (قوله مع اضعاف صوتها) أي
اخفاؤه لانه لزوم الحركة مختلها اولاً وانتهائه لانه المصريح عن الجار بردي
قال في الهمع فيكون حالة متوسطة بين الحركة والسكون (قوله يدركه
الاعشى والبصير) لأن فيه مع حركة الشفة صوتا يكاد الحرف يكون به متحركاً
دما ميني أي متحركاً حركة مخضة فلا يأتي أنه متحرك حركة غير مخضة (قوله
المزيد للوقف) أي لتضعيف الوقف أي للتضعيف المأتي به للوقف وقوله قبله
أي قبل الحرف الذي يوقف عليه وهو المدغم فيه (قوله وعلامة شين)
عبارة التصريح برأس شين وقوله من شديد المناسب لقوله سابقاً من خف

٣٣ صبان رابع الحرف وهو الشين من شديد النقل تحويل الحركة الى الساكن
قبله أو الغرض اما بيان حركة الاعراب

أو الفراد من التمام الساكنين ولا ملامته فقدم العلامة وسيأتي تفصيل ذلك فان كان المتحرك فاء التانيث لم يوقف جام الا بالاسكان وليس لها نصيب في غيره ولذا قدّم استثناءها وان كان غيرها (٢٥٨)

أرخفيف أن يبدأ أو شدد (قوله أو الفراء الخ) قال شيخنا وتبعه البعض أولئك انطلقوا في تقييد الجميع اهـ وما ذهبوا من منع الخلو عن شدة لان من لفظة نعلم كما سيأتي في الشرح الوقف على هاء العاقبة يحذف الالف وتقل فتحة الهاء الى المتحرك قبلها وهذا الثقل ليس لواحد من الامرين فان قيل كلامهما باعتبار اللغة المشهورة قلنا لم يصح حينئذ قوله ما فقروا للجميع لتلاوهما على اللغة المشهورة فالجمع واجب لا جازر وانما يكون جازرا على لغة نعلم من نقل الحركة الى المتحرك لان الغرض من هذا النقل بيان الحركة فقط الا أن يقال المراد بـ «واحد» عدم امتناعه فقدر (قوله وسيأتي تفصيل ذلك) أي بذكر الشروط والحال (قوله فان كان المتحرك هاء التانيث) نعميته هاء مجاز بـ «يا» حالة الوقف التي هو فيها ساكن وان كان باعتبار حالة الوصل التي هو فيها متحرك تالاهاء (قوله ولذا قدّم استثناءها) لان تفديمه يؤذن بأن المستثنى لم يحكم عليه بجميع الاحكام المذكورة وهذا صادق بالحكم عليه ببعضه وهو معنا التسكين (قوله وهو الاصل) انما كان الاسكان أسلا لان الحرف الموقوف عليه قد لا يدوم فيه فينبغي أن تكون صفته مضافة لصفته أولان المقصود من الوقف الاستراحة وسلب الحركة أبلغ في تحصيل هذا المقصود مما ينبغي (قوله الى رياضة) أي تؤد وتأت (قوله نطفة الفتحة) وسرعتها في التعلق ولا تكاد تخرج الاعلى حالها في الوصل دما ينبغي (قوله أو أتهم الفتحة) أي أتهم الحرف الفتحة أي اجده شاملا بان تهين العضو لتنتقل بها على الحرف (قوله ما ليس همزا الخ) زاد بعضهم شرط آخر وهو أن لا يكون متصوبا متوقفا وقيل لا يحتاج الى التاثير لانه لا ينصب المتون بسد ثوبه ألفا فيكون الحرف الموقوف عليه الالف لا مقبلة او الكلام في الموقوف عليه المتحرك وفيه أن المراد بالمتحرك في قول المصنف وغيرها التانيث من محرك المتحرك وصلا فهو والتسكيم عليه بالوجه الخمسة وهو بالاطلاق يشمل المنصوب المتون فلا بد من تسليخه كما أسلفنا ويمتنع في المنصوب المتون الروم أيضا فله السبوط ولم يقل التضعيف

جاء أن يوقف عليه بالاسكان وهو الاصل وبالروم مطلقا أعني في الحركات الثلاث ويحتاج في الفتحة الى رياضة نطفة الفتحة ولذلك لم يحجز أكثر القراء في المنفوخ ووقفهم أبو حاتم ويجوز الاشباع والتضعيف والثقل لكن بالشروط الآتية وقد أشار الى الاشباع بقوله (أو أتهم الفتحة) أي اعمرية كانت أو بانية وأما غير الفتحة وهو الفتحة والكسرة فلا اشباع فيها أو تأما لورد من الاشباع في الجزة عن بعض القراء فعمل على الروم لان بعض الكوفيين يسمي الروم اشباعا ولا مشاحة في الاصطلاح ثم أشار الى التضعيف بقوله (أو أتهم ضمة ما ليس همزا) أي نبيع (محركا) كقولنا في جعفر جعفر وفي وعمل وعمل وفي ضارب ضارب واحترز بالشرط الاول من شعوبنا وخطاء فلا يجوز تضعيفه لان العرب اجتنبت ادغام الهمزة

من أحد من القراء الا من عاصم في مسطر في سورة القدر كما في شرح
التوضيح للشارح وكما في الدجح لسيوطي من أبي حبان ثم قال السيوطي قال
أبو حبان ولم يقل النقل عن أحد من القراء الا ما روى عن أبي عمرو وأنه قرأ
وتواصوا بالدير بكسر الباء وعن سلا م أنه قرأ والعصر بكسر الصاد قال
بغلاف الا سيكان والروم والاشمام فانها صروية عنهم (قوله لم تكن عينا)
نحو سأل (قوله والقاضي والفتي) الاولى حذفهما لان الكلام في الحزك
وهما ساكنان (قوله ان يحظلا) أي ان يمنع لغة سواء أمكن نطقا
كلته سر تخريكه والمثل من تخريكه فكذلك ادغام تمنع اللغة فكذلك أو لم يكن
نطقا كلته سر تخريكه كما سيذكره الشارح (قوله هذا بكر ومررت بكسر)
ولم يعل بالمتعصب لان فيه خلافا يأتي في قوله ونقل فتح الخ (قوله من عتري)
أي قصير (قوله فان لم يكن المنقول اليه ساكنا) لو قال فان لم يكن ما قبله
ساكنا ساكن أو لا في ما قبله اذ لم يكن ساكنا لا يكون منقول اليه الا ان
يؤول المنقول اليه بما يراد النقل اليه (قوله كما في نحو فتدليل الخ) منقل
بأربعة أمثلة لان ما قبل الياء والواو تارة يجانسهما وتارة لا (قوله أو مستلزما
الخ) ظاهر ذكره بعد المتعذر والمتعسر معايرته لهما وصرح كلام
المصريح أنه من المتعذر الا ان التعذر في الالف ذاتي وفي المدغم عرضي
ولعله من المتعسر ووجه (قوله تنبيه الخ) ترك الشارح من المرادى تنبيه
لا بأس بذكرهما * الاول الذي يظهر في حركة النقل انها الحركة التي
في الحرف الاخير نقلت الى الساكن نص على ذلك قوم من النحويين وقال
أبو المتاء العكبري لا يريدون أنها حركة الاعراب صيرت على ما قبل الحرف
اذ الاعراب لا يكون قبل الاعراب يدون أسماءها * الثاني لم يؤثر الوقت
بالنقل عن أحد من القراء الا ما روى عن أبي عمرو أنه وقف على قوله تعالى
وتواصوا بالدير بكسر الباء (قوله يجوز في لغة نخدم الخ) كذا في التسميل
واستشهد له المصنف بقول الشاعر من يأخر الخ واعترض بأنه لا حاجة فيه
لاحتمال أن يكون الاصل قصده وحمل على معنى من ثم حذف الواو كتنفاه
بالضمة كقوله فلان الاطبا كان حولي ويساب بأنه لم يراع المعنى
في مساعيه ورشده اه سم أي ولو كان راعى المعنى في قصده لراعه بعد

يجوز تضعيفه وبالسالت
من نحو بكر فلا يجوز تضعيفه
ثم أشار الى النقل بقوله

(وحركات افلا * اسا كن

تخريكه لن يحظلا) أي
يجوز نقل حركة الحرف
الموقوف عليه الى ما قبله
بشرطين أحدهما أن يكون
ساكنا والآخر أن يكون
تخريكه لن يحظلا أي لن
يمنع فنقول في نحو بكر هذا
بكر ومررت بكسر ومعه قوله
عجبت والدهر كثير عجه

من عتري سبني لم أضربه
أراد لم أضربه فنقل ضمة
الهاء الى الباء فان لم يكن
المنقول اليه ساكنا أو كان
ولسكن غير قابل للنحر يك
اثلا يكون تخريكه متعذرا
كما في نحو باب وباب أو متعسرا
كما في نحو فتدليل وعصفور
وزيد وثوب لنقل الحركة
على الياء والواو أو مستلزما
لفك ادغام بمنع الفل في غير
الضرورة كما في نحو جتوعم
امتنع النقل * تنبيه ان * الاول
يجوز في لغة نخدم الخ الوقت بنقل
الحركة الى المتحرك كقول

سكن ما قبل الهمزة الساكنة كان النطق بها أصعب (والثقل ان بعدم نظير يمنع) فلا تنقل هجمة الى
 مسبوقة بكسرة ولا كسرة الى مسبوقة بضمة فلا يجوز النقل في نحو هـ ذ بشر بالافتاق لما يلزم عليه من
 بناء فعل ولا في نحو انتفعت بثقل خلافا للاخفش لما يلزم عليه من بناء فعل وهو
 (٢٦١)

• هو في الالهاء أو نادر
 هذا في غير المهموز وأما
 المهموز فيجوز فيه ذلك كما
 أشار اليه بقوله (وذلك في
 المهموز ليس يمتنع) فتقول
 هـ ذ اردء ومررت بكف علما
 من التثنية عليه من ثقل
 الهمزة وهذه لغة كثير من
 العرب منهم تميم وأسد وبعض
 تميم يقرءون من هذا النقل
 الموقع في عدم النقل غير الى
 اتباع العين لفاء فيقولون
 هـ ذ اردئ مع كفو وبعضهم
 يتبع ويدل الهمزة بعد
 الاتباع فيقول هـ ذ اردئ مع

اسكن الخ) من تمام العلة (قوله ان بعدم نظير) أي أسلا كما في فعل بكسر
 فضم وفعل بضم فتكسر على القول باهماله أو نظير كثير كما في فعل بضم فكسر
 على القول بندوره وهو التحقيق لوجوده في الوعل بضم فكسر لغة في الوعل
 بفتح فكسر وهو التيسر الجلبى (قوله في الالهاء) أي غير الالاء مخرج
 الفعل كضرم والعلم كذلك (قوله أو نادر) أو انشود مع الخلاف وهذا
 القول هو الراجح لوجوده في الاسم غير العلم كما أسلفناه (قوله هـ ذ) أي
 امتناع النقل المؤدى الى عدم النظر (قوله وذلك) أي النقل المؤدى الى
 عدم النظر (قوله من ثقل الهمزة) أي وزيادة الصعوبة بكون ما قبل
 الهمزة الساكنة (قوله منهم تميم) أي بعض تميم يدل لما بعده (قوله يتبع
 ويدل الهمزة) أي يجانس حركة الاتباع قبلها (قوله شرط رابع) لم يقل
 خامس الغاء للشرط الثالث المختلف فيه (قوله فلا ينقل من شطوطي
 ودلو) لتأديته الى تولد الاء هجمة وكون الآخر واقبلها أضعف في المرفوع
 وناب الواو يا ولوقوعها بعد كسرة في المحذوف وحل الباقي المحذوف على
 غيره (قوله على حامل حركتها) أي بالقوة لانه لم يعمل بالفعل عند التجازين
 الا السكون فتنبه (قوله كما وقف عليه) كذا في بعض النسخ بتدكير
 الضمير أي على حامل الحركة وفي بعضها كما بخط الشارح علمها ابتأنت
 الضمير الراجع الى حامل الحركة لا كتسابه التانيث من المضاف اليه كذا
 قال شيخنا وفيه أن شرط الاكتساب وهو صلاحية المضاف للعدف غير
 موجود هنا فأمّل (قوله مسبقا بها) حال من مجرور على الراجع الى
 الجاء وضمير به بالحركة أي مستقلا بما بأن كانت له اصالته (قوله وضير
 ذلك) لوقال والتضعيف لكان أولى شمول الغير للنقل مع أنه غير مبرر ادلانه
 لا يجري فيه على اللغة المشهورة أما على لغة نهم من النقل الى المتحرك فلا
 يعدل الجواز فراجع (قوله وقد تبدل الهمزة الخ) على هذا الوجه والذي

كفو • قديم أن • الاول لجواز
 النقل شرط رابع وهو أن
 يكون المنقول منه صحيحا
 فلا ينقل من شطوطي ودلو
 * الثاني اذا نقلت حركة
 الهمزة حذفها التجازيون
 واقفين على حامل حركتها كما
 يوقف عليه مسبقا بها
 فيقولون هـ ذ اردئ الخ

بالاسكان والروم واللاتهام وغير ذلك بشرطها ما غير التجازين فلا يجذف قبلهم من يشتم اسما كـ
 نحو هـ ذ البطو و رأيت البطا ومررت بالبطن ومنهم من يبدلها بجائز الحركات المنقولة فيقول هـ ذ البطو
 و رأيت البطا ومررت بالبطن وقد تبدل الهمزة بجائز حركاتها بعد سكن

بعد لا يكون في الكلمة مثل أصلا (قوله باق) احتراز عن النقل والاتباع
 اه سم لكن مر ح القارضي بأن السكون على هذه الغة لا يبقى بل يبدل
 بجل حركة اله مزة فقال ولا أنزل كوت ما قبل اله مزة ما كتبا كفي الحب
 فيقولون مررت بالحى يابدال اله مزة المكسورة يا فتكسر الياء الساكنة
 لأجله أو رأيت أنبيا يابدال اله مزة الفاء فتح الياء لأجله أو هذا الخ و
 يابدال اله مزة واو أو ضم الياء لأجلها اه (قوله وأما في الفتح) أى وأما
 أيد اله انجاس حركتها في الفتح ولو قال في الهمزة لكن أحسن وفي بعض
 النسخ وأما في غير الفتح وهو خطأ (قوله فيلزم فتح ما قبلها) أى فيلزم فيه
 فتح ما قبله المناسبة الألف لا تنقل لعدمه على هذه الغة كفى المسلميني
 (قوله وقد يبدلونها كذلك) أى عجمان حركتها (قوله فيقولون) أى في الوقف
 على المكثات الفى هو الحشيش هذا الكار ومررت بالكلى أى بفتح الهمزة
 وسكون الواو والياء (قوله لا يجانسها) أى يجانس حركتها الحركة (قوله
 في الوقف الخ) حذاهم وم قوله وغيرها التائب سندوني (قوله ما تأنيث
 الاسم) أى ولو بحسب الوضع قط لتدخل تاء الياء لغة كفى راوية وتأنيثها
 كفى علامة وقيد في التسهيل النساء بكونها في آخر الاسم احتراز من نحو
 فأمسان ويعني عنه كوت الكلام في الحرف الموقوف عليه وينبغي أن يراد
 بالاسم هنا ما يجمع التجميع والمحق به وغيرهما والجعل ما يجمع الجعل التقليل
 والجعل الكثير فيكون قوله بعد قول ذال البيت تفصيلا للأجمال هنا (قوله
 من تاء الفعل) وكذا تاء الحرف نحو رب ت عند الجاء ور كيشير إليه
 الشارح وإنما التروث التاء في الفعل والحرف خوف اللبس بالتصغير نحو
 ضربه وربّه وحمل ما لا لبس فيه على ما فيه لبس وفي الخطاطريات لابن خني
 قال سيد ويلو عيسر جلا بضر بت تم حقرته لقلت ضربه فيوقف عليها
 ما هو لأنه قد انتقل من المفعول إلى الاسم اه قصر حج وقوله خوف اللبس
 بحث في التعليل بخوف اللبس بأنه يقتضى ألا يوقف على نحو ضاربة ياءها
 لوجود الياء بالتصغير وقوله تم حقرته الخ قال يس أما قبل التحذير قبل يوقف
 عليه ما هو ظاهر فعلية نعم وظاهر كلامه لا وانظر ما الحكم إذا عني بمت
 وربت ولان وقد يقال لا يوقف قبل التصغير ياءها لتقوى جازب الفعلية

باق نحو هذا البطو ومررت
 بالبطى وأما في الفتح فيلزم فتح
 ما قبلها وقد يبدلونها كذلك
 بعد حركة غير متقولة
 فيقولون هذا الكار ومررت
 بالكلى وأهل الخجاز يقولون
 الكلى في الأحرار كاه الأسم
 لا يبدلون اله مزة بعد حركة
 الأسمان أو ذلك يقولون
 في أكثر أكو في حشنى
 على (في الوقف ما تأنيث
 الاسم) فاجعل * ان لم يكن
 بسا كن صح واصل نحو
 فاطمة وحزرة وفاطمة واحتز
 بالتأنيث من تاء الفعل فام
 لا تغير وشذ قول بعضهم
 قد ناعلى الضراء وبالاسم
 من تاء الفعل نحو قامت فأنها
 لا تغير وبعدم الاتصال
 بسا كن صحيح

من تاءت وأخت وشذوهما فانها لا تغير وشمل كلامه ما قبله متحرك كما مثل وما قبله سا كن غير صحيح ولا يكون الألفا نحو الحياة والفتاة والاعرف في هذين النوعين ابدال التاء هاء في الوقف وانما جعل حكم الألف حكم المتحرك لانها منقلبة عن حرف متحرك (وقل ذا في جمع تصحيح وما مضاهي) أي قل جعل التاء هاء في جمع تصحيح المؤنث نحو ملات وماضاهاء أي شابه وأراد بذلك هيئات وأولات كما صرح به في شرح السكافية (٢٦٣)

والحرفية حيث ينبغي على سكن التاء وقتها اه (قوله من تاءت وأخت) كون تاء هاء لا تأتي لا بنا في كونها التعريف من لام الكلمة أيضا وقوله وشذوهما أي كنهت (قوله ولا يكون) أي الساكن الذي هو غير صحيح الواقع قبل التاء (قوله والاعرف في هذين النوعين) أي ما قبله متحرك وما قبله سا كن غير صحيح ابدال التاء هاء في الوقف وهذا مستغنى من ذكره بقول المصنف وغيره في الخ (قوله وقل ذا) أي جعل التاء هاء في جمع تصحيح يعني ما جمع بألف وتاء مضريدين (قوله وماضاهي) أي شابه جمع التصحيح في الدلالة على متعدد حالا كأولات أو في الاصل كعرفات أو في التقدير كهيئات فانه في التقدير جمع هيئية ثم سمي به الفعل وهو يعد كما في التوضيح فقوله وأراد بذلك هيئات وأولات قاصره من شذوه عرفات وأذرع (قوله في قول بعضهم دفن البنات من المكرمات) يؤهم أنه ليس بجديس وفي تمييز الطبيب من الحديث حديث دفن البنات من المكرمات رواه الطبراني في الكبير والوسط وغيرهما من ابن عباس إلا أن يقال راعى الشارح خصوص الوقف بالهاء (قوله وكيف بالاخوة والاخوة) الباء زائدة في المبدأ واسقطها في التوضيح (قوله اذا سمي رجل هيماء) الظاهر أن مثله أولات البحر يان اللغتين الأبدال وعدمه فيه أيضا (قوله من بعد ما) أي من بعد ما كادت وما بين ذلك تو كيد وقوله وبعدت أصل ما قال ابن جني ما فأبدل الألف هاء ثم أبدل الهاء تاء تشبهاً بالهاء التائبة فوقف عليها بالتاء وقوله عند الغلصمت بفتح الغين المجعلة والصاد المهمل أي رأس الخلقوم (قوله وأكثرت من وقف بالتاء الخ) وبعضهم يوقف على المؤنث بالهاء المنون المنصوب كما يوقف على المنون المنصوب المجرى (قوله وأشبهه ذلك) نقل

لا يقاس عليه تنبيه * اذا سمي رجل هيماء على لغة من ابدل فمسي كطالحة تمنع من الاصراف العلمية والتأنيث واذا سمي به على لغة من لم يسدل فمسي كعرفات يجرى فيها وجوه جمع المؤنث السالم اذا سمي به (وغيره من بالعكس

اتنى) الاشارة الى جمع التصحيح ومضاهيه يعني أن غيرهما يقل فيه سلامة التاء بعكس ما سواه وكان مفردا كسبعة أو جمع كسبع كغلة

ومن اقراره تاء قول بعضهم يا أهل سورة البقرة فقال مجيب ما أحفظ منها ولا آيت وقوله * الله أنشأكم بكفي مسلمت * من بعد ما وبعد ما وبعدت * كادت نفوس القوم عند الغلصمت * وكادت الحرة أن تدعى أم * وأكثرت من وقف بالتاء يسكن أولو كانت منونة منصوبة وعلى هذه اللغة كتب في المصحف ان شجرت الرقوم وامرات فوج وامرات لوط وأشبهه ذلك

السكتا ووقف السكتا
على لاء بالهاء ووقف الياتون
بالتاء قال في شرح الكافية
ويجوز زعمدي أن يوقف
بالتاء على ربت وفتح قياسا
على قولهم في لانت لاه (وقف)
هما السكت على الفعل المثل
بحذف آخر كاعط من سأل
يعنى أن هاء السكت من
خواص الوقف وأكثر ما تراه
بعد شيئين أحدهما الفعل
المعقل المحذوف الآخر جزم
تقوم بطله أو وقف نحو
أعطه والثاني ما الاستفهامية
إذا جرت بحرف نحو على ما
وله أو ما من نحو اقتضاءه
ولما أتاه الكل من هذين
التوعين واجب وباترا ما
الفعل المحذوف الآخر
فقد نبه عليه بقوله (وليس
حنانيا سوى ما أعاد * كعب
يجز وما فرغ ما عوا) يعنى
أن الوقف بهاء السكت على
الفعل المعقل المحذوف الآخر
ليس واجبا في غير ما يلقى
على حرف واحد أو حرفين
أحدهما زائدا فلاول نحو
هـ أمر من وعى بجى ونحوه
أمر من رأى يرى والثاني لم يبع ولم يره لان حرف المضارعة زائدا في هاء السكت في ذلك

شحننا السيد أن كل امرأة كرت في القرآن مع زوجها ترسم بانه المجرورة
(قوله توقف عليها بالتاء الخ) اعلم أن التاء ان رسمت هاء وقف عليها كل
القراء بالهاء وان رسمت ناء منهم من يوقف بالهاء امرأاة للاصل ومنهم من
يقف بالتاء موافقة للرسم العثماني قاله شيخنا السيد (قوله على لاء بالهاء)
مثلا ذات كذا الفارسي وغيره (قوله قياسا على قوله هم الخ) فيه أن
الوقف على لانت بالهاء ليس قياسا فكيف يقاس عليه حفيد (قوله وقف
بهاء السكت الخ) أى للوصول الى بناء الحركة في الوقف كما اجتليت همزة
الوصول للوصول الى بقاء السكون في الابتداء وسيت هاء السكت لاه
يسكت عليها دون آخر الكلمة اه تصریح وواضع المراد هاء ثلاثة تأتي
في الظم الفعل المعقل المحذوف الآخر وما الاسنة امية والمبنى على حركة
بناء لازم (قوله بحذف آخر) أى نقط كما في اعط أو مع حذف الفاء
كما في لم يفع أو العن كما في لم ير (قوله المعقل) أخذه من المثال ومن
لزم الاعتلال للاعتلال (قوله أو وقفا) ليس المراد به هنا مقابل الوصول
اذ يلزم عليه أن الحكم المذكور في المحذوف الآخر جزم لا يتخصص بالوقف
وليس كذلك بل المراد به البناء به عبرا بن شامز كيا (قوله قد نبه عليه)
أى على حكم لحاق الهاء له من الوجوب والجواز وقوله بقوله أى بتمطوفا
في الجواز ومفهومه في الوجوب (قوله بجزوا) حال من يبع (قوله نحوهم)
أصله أو مع حذف الواو التي هي فاء الكلمة فحذفت همزة الوصول لعدم
الاحتياج اليها فالباقي من الكلمة وقوله ونحوه أسسه اراء نقلت حركة
الهمزة الى الراء ثم حذفت وحذفت همزة الوصول لاسرها بالباقي فاء الكلمة
وفي الدماميني على المقتضى أن حذف هاء السكت في مثل هذين الفعلين حالة
الوصول انما هو في اللفظ لا في الخط ومثلهما هاء أمر من وأى بنى وأيا بمعنى
وعدوا إذا رفع فبهذا كان من كثره وثبتت حركة الله همزة الله على قياس
تخفيف الله مرة قلت قل بالخبر يازيد وند قالت بالخبر يازيد وند قلت قل بالخبر يازيد وند
الفعل الا لكسرة في لام فزواء قالت وتقول على هذا يازيد قل بالخبر ياهند
فلم يبق الا الحركة وأما الياء فمفسر المفاعل الذي كان متصلا بالهاء همزة وقوف
فيل في ذلك في أى لفظ ياخا الله * حركة ثلث مقام الجملة ومن ذلك لا فخر

المشهور ان هذا للمجته الحنفية رأى من أئمة نخل وفاء فاسئل ان ابن
 حزم قد أتى بالانفاصل لانفاها اسكت مع بنون التوكيد وهند منادى والمجته
 نعت له على الاطلاق والحنفية نعت له على المحل ووأي مصدر بين لانوع أي
 عدت باهذو وعدا امرأة أئمة نخل وفاء نخلها (قوله واجبة) قد يقال هلا
 كانت جائزة فقط في الثاني لان حرف المضارعة كالجزة كما جازت فقط
 في ما الاستفهامية الجبررة بالحرف لانه كالجزء اه سم بل كون حرف
 المضارعة كالجزء أقوى من كون حرف الجر كالجزء من ما لان حرف المضارعة
 لا تقوم بنفسه المضارع الابه (قوله قال في التوضيح وهذا مردود باجماع
 المسلمين الخ) اوجب بأجوبة مردودة منها أن أليس معتل الآخر والكلام
 فيه ومنها أن القراء سنة معتل فلا ينهض بحجة على المصنف ويرد الأول بأن
 كون أليس غير معتل الآخر لا يفيد لان المصنف على بقاء الفعل على أصل
 واحد وهو موجود في أليس وكونه غير معتل الآخر لا أثر له على أن كون الكلام
 في معتل الآخر غير مسلم بل هو في المعمل بحذف الآخر وأليس منه ويرد الثاني
 بأن القراء الصالحة لا تخالف العربية ولا تأتي على ما تنهض وحينه قد وقف
 اجماع المسلمين على لم الك ومن تقى بترك الهاء دليل قاطع على عدم وجوبها
 نعم رد على ابن هشام انه وافق المصنف في وأخر باب كان من شرح القطر
 وقال بمقتاته فيرد عليه ما أورده على المصنف (قوله على وجوب الوقف) أي
 حيث أريد الوقف وجب ما ذكر والا فالوقف على موضع مخصوصه ليس
 ايجابا حفيذا (قوله بترك الهاء) وانما يوقف على الك وتكون السكون الكاف
 الفاف (قوله مقضى تقييله الخ) أي لان عادته الغالبة اعطاء الحكم
 مثال (قوله جائز لا لازم) ~~السنن~~ الاجود الاتيان بالهاء بحفاظة
 داليل اللام المحذوفة أعنى حركة ما قبل اللام (قوله سواء جرت بترفع)
 رعم يتساءلون أو اسم شترجي عم جئت وقال الشاطبي حذف الالف من
 رورة باسم جائز لا لازم ونقله عن سيويه تصريح (قوله على ما قام يشتمني)
 باب ضرب ب نصر كافي القاموس (قوله فضرورة) أي بناء على أن ما وقع
 لشعره لا يقع مثله في النثر والافلاك امر متدوحة عن اثبات الالف
 غنها فية ما يلزم عليه العقل وهو جائز في الوافر بل لو جرحه كاه الشيخ

واجبة لبقائه على أصل واحد
 كذا قوله الناظم قال في التوضيح
 وهذا مردود باجماع المسلمين
 على وجوب الوقف على لم الك
 ومن تقى بترك الهاء تنبيه
 مقضى تقييله ان ذلك انما
 يجب في المحذوف الفاء
 وانما أراد بالتثنية التنبيه
 على ما بقى على حرف واحد
 أو حرفين أحدهما زائد كما
 سبق في حذف العين كذلك
 كما سبق في التثنية بخوره
 ولم يره وفهم منه أن لحاقها
 لما بقى منه أكثر من ذلك شتر
 أعطه ولم يعطه جائز لا لازم

(وما في الاستفهام ان جرت
 حذف ألفها) وجوبها سواء
 جرت بحرف أو واسم وأما قوله
 على ما قام يشتمني لشم
 فضرورة واحدة واحترز
 بالاستفهامية عن الموصولة
 والشرطية والمصدرية بخوره
 صررت بما صررت به وبما
 تفرح أفرح وعجبت بما
 تضرب فلا يحذف الف شئ
 من ذلك وزعم المبرد أن
 حذف ألف ما الموصولة
 بثبت لغته وقوله أليس بدأ أيضا

والكسائي ووقف الكسائي على لاء بالهاء ووقف الباقون بالتاء قال في شرح الكافية ويعوز عندي أن يوقف بالهاء على ربت وفت قيا ما على قولهم في لاث لاه (وقف) هـ السكت على الفعل المعتل المحذوف آخر كقطع من سأل) يعني أن هاء السكت من خواص الوقف ولا كثر ما تراه بعد شيئين أحدهما الفعل المعتل المحذوف الآخر جرما فتعلم بطله أو وقفنا نحو أعطه والثاني ما الاستفهامية إذا جرت بحرف نحو على مه وله أو بامتنع نحو اقتضاء مه ولطائف الكل من هذين النوعين واجب وجاز أما الفعل المحذوف الآخر فقد نبه عليه بقوله (وليس حتمائي سوى ما كع أو كبع مجز وما نزع ما عوا) يعني أن الوقف بهاء السكت على الفعل المعتل المحذوف الآخر ليس واجبا في غير ما بقي على حرف واحد أو حرفين أحدهما زائد فلا أول نحو هـ أمر من وعي يبي ونحوه

شيخنا السيد أن كل امرأة كرت في القرآن مع زوجها ترسم بالتاء المحذورة (قوله فوقف عليها بالتاء الخ) اعلم أن التاء ان رحت هاء ووقف عليها كل القراء بالهاء وإن رحت نافع فهم من وقف بالهاء مراعاة للاصل ومنهم من يقف بالتاء ووافقة للرسم العثماني قاله شيخنا السيد (قوله على لاء بالهاء) منها أدات كقوله الفارضى وغيره (قوله قيا ما على قولهم الخ) فيه أن الوقف على لاث بالهاء ليس قياسا فكيف يقاس عليه عقيب (قوله وقف هـ السكت الخ) أى للتوصل إلى بقاء الحركة في الوقف كما اجتلبت همزة الوصل للتوصل إلى بقاء السكون في الابتداء وسببت هاء السكت لانه يسكت عليها دون آخر الكلمة اه تصرح ووافع المراد هاء ثلاثة تأتي في الظم الفعل المعتل المحذوف الآخر وما الاستفهامية والمبني على حركة بناء لازم (قوله يحذف آخر) أى فقط كما أعط أوع حذف الفاء كما في يبيع أو الحبس كما في لم ير (قوله المعتل) أخذه من المثال ومن لزوم الاعتلال للاعلال (قوله أو وقفا) ليس المراد به هنا مقابل الوصل إذ يلزم عليه أن الحكم المذكور في المحذوف الآخر جزم لا يختص بالوقف وليس كذلك بل المراد به البناء به عبرا بـ هـ شامز كـ ربا (قوله قد نبه عليه) أى على حكم لحاق الهاء من الوجوب والجواز وقوله بقوله أى بـ متطوقة في الجواز وهـ وهـ في الوجوب (قوله مجزوما) حال من يبيع (قوله نحو هـ) أصله ارفع وحذفت الواو التي هي فاء الكلمة فحذفت همزة الوصل لعدم الاحتياج إليها فالباقي من الكلمة وقوله ونحوه أصله أراء نقلت حركة الهمزة إلى الراء ثم حذفت وحذفت همزة الوصل لما سمي بالباقي فاء الكلمة وفي الله ما بيني على المعنى أن حذف هاء السكت في مثل هـ من الفعلين حالة الوصل اتخاها في اللفظ لا في الخط ومنها ما هـ أمر من وأى يبي وأى يبعي وهذا واقع قبله ساكن من كلمة ونقلت حركة الهمزة إليه على قياس تحقيق الهمزة قلت قل بالخبر يازيد وهـ قالت بالخبر ياجمر ولم يبق من الفعل إلا الكسرة في لام فن ونا فقلت وتقول على هذا يازيد قل بالخبر ياهند فلم يبق إلا الحركة وأما الباء فضعف الفاعل الذي كان متعللا بالهمزة وقد قيل في ذلك في أى لفظ يا نخاة الله * حركة بـ لم مقام الجمله ومن ذلك الآخر

واحدة لبقائه على أصل واحد
 كذا قاله الناظم قال في التوضيح
 وهذا امر دواجم للمسلمين
 على وجوب الوقف على لم الله
 ومن تقى بترك الهاء تنبيه
 مقتضى تمثيله ان ذلك انما
 يجب في المحذوف الفاء
 وانما أراد بالتمثيل التنبيه
 على ما بقي على حرف واحد
 أو حرفين أحدهما زائد كما
 سبق فحذف العين كذلك
 كما سبق في التمثيل بخوره
 ولم ير وفهم منه أن لحاقها
 لما بقي منه أكثر من ذلك نحو
 أعطه ولم يعطه جائز لا لازم
 (وما في الاستفهام ان جرت
 حذف: أنفها) وجوب بأسواء
 جرت بحرف أو اسم أو ما قوله
 على مقام يشتمل لتسمي
 فضرورة واحدة تترز
 بالاستفهامية عن الموصولة
 والشرطية والمصدر يتخو
 حررت بما مررت به وبما
 تفرح أفرح وعجبت مما
 تضرب فلا يحذف الف شيء
 من ذلك وزعم المبرد أن
 حذف ألف ما الموصولة
 يشتمل لغيره وله أبوزيد أيضا

المشهور ان هذا الملاحظة الحسنة رأى من أضرعت خل وفاء فاصل ان ابن
 حذفت ياء الفاعل لانقائها ساكنة مع فون التوكيد وهند منادى والملاحظة
 نعت له على الاقظ والحسنة نعت له على المحل ووأي مصدر مبين للنوع أي
 عدت باهتدوعد امرأة أضرعت وفانظها (قوله واجبة) قد يقال هلا
 كانت جائزة فقط في الثاني لان حرف المضارعة كالجاء كجاءت فقط
 في ما الاستفهامية الجبرورة بالحرف لانه كالجزء اه سمى بل كون حرف
 المضارعة كالجزء أقوى من كون حرف الجر كالجزء من ما لان حرف المضارعة
 لا تقوم بنفسية المضارع الاله (قوله قال في التوضيح وهذا امر دواجم
 المسلمين الخ) أجب بأجوبة مردودة عنها أن ألك ليس معتل الآخر والمكلام
 فيه ومنها أن القراءة سنة متبعة فلا ينقض بجهة على المصنف ويرد الاقول بأن
 كون ألك غير معتل الآخر لا يفيد لان المصنف حال بقاء الفعل على أصل
 واحد وهو موجود في ألك وكونه غير معتل الآخر لا أثر له على أن كون الكلام
 في معتل الآخر غير مسلم بل هو في الفعل بحذف الآخر وألك منه ورد الثاني
 بأن القراءة الصحيحة لا تخالف العربية ولا تأتي على ما تنعته وحذف فوق
 جميع المسلمين على لم الله ومن تقى بترك الهاء دليل قاطع على عدم رجوعها
 نعم بردي ابن هشام انه وافق المصنف في أواخر باب كان من شرح القطر
 وقال بمقاتته فيرد عليه ما أورده على المصنف (قوله على وجوب الوقف) أي
 حيث أريد الوقف وجب ما ذكره والافالوقف على موضع مخصوصه ليس
 واجبا حسيده (قوله بترك الهاء) وانما يوقف على الله وتبقى يكون المكاف
 والقاف (قوله مقتضى تمثيل الخ) أي لان عاذته الغالبة اعطاء الحكم
 بالمثل (قوله جائز لا لازم) يمكن الاجود الاتيان بالهاء على محافظة
 على دليل الامم المحذوفة أعنى حركة ما قبل اللام (قوله سواء جرت بحرف)
 وتخوعم بقاءه لول أو اسم نحو محي عم جئت وقال الشاطبي حذف الالف من
 الجوز ورقة باسم جائز لا لازم ونقله عن سيدي نصر مج (قوله على مقام يشتمل)
 من باب ضرب ونصر كافي العاموس (قوله فضرورة) أي بناء على أنها ما وقع
 في الشعر مما لا يقع مثله في النثر والافلا شاعر مندوحة عن اثبات الالف
 بحذفها غاية ما يلزم عليه العقل وهو جائز في الزايف بصلوح وحسكاه الشيخ

قال أبو الحسن في الاوسط و زعم أبو زيد أن كتب يرا من العرب يقولون - ل عم شئت كلهم حذفوا لكثرة استعمالهم إياها وفهم من قوله ان جرت أن المرفوعة والنسبة لا تحذف ألها وهو كذلك وأما قوله
 أنهم يقولون الساعات ألامه ألاما ما أل الندى والكرامه فضرورة تنبيهات الاول (٢٦٦)

أحصل المصنف من شروط
 حذف ألها أن لا تتركب
 مع دال أو ركبته لم تحذف
 الألف نحو على ولد النول ونى
 وقد أشار إليه في التسهيل
 بقوله المرادى الثاني سبب
 هذا الحذف إرادة التفرقة
 بينها وبين الموصولة
 والشرطية وكانت أولى
 بالحذف لاستقلالها بخلاف
 الشرطية فليست متعلقة بما
 بعدهما وبخلاف الموصولة
 فليست بالواحدة اسم واحد
 الثالث قد ورد تسكيين
 معهما في الضرورة وبحجرونة
 بحرف كقوله بالأسديالم
 أ كنه له (أو أوالها) أن
 تنف (أي جوازا ان جرت
 بحرف نحو وهو وحوا
 حرت باسم نحو اقتضاه
 ولهذا قال

(وليس خفا وسوى ما انتقضا
 باسم كقولك انتضاءم اقتضى)

خالفة وعلم أفراد بعضهم عبايتهم (قوله قال أبو الحسن في الاوسط)
 دليل لقوله وبقله أبو زيد أيضا (قوله لكثرة استعمالهم إياها) أي التركيب
 المذكور (قوله أن المرفوعة) نحو ماها والندوة ونحوها اشتريت قال
 سم وقد يفرق بين المجرورة وغيرها أن الجار يصل بها اتصال الجزاء فيمكن
 كالمعوص من حذف الألف ولا يحذف كذا غير المجرورة اه وهو واضح
 في المجرورة بالحرف دون المجرورة بالاسم إلا أن يقال حلت المجرورة بالاسم
 على المجرورة بالحرف (قوله ألام) ثم ما فعل تقول لاه في معنى الجملة أي
 أي كلام تقول والساعات جمع مائة وفي بعض النسخ الثاغبان بصيغة
 تشبيه ما هي وهو الانسب بقوله الألام بآلهم العرب يخالف الواحد والجمع
 بصيغة التثنية (قوله فضرورة) أي بناء على ما مر والافعال شاعرت ودون
 حذف الألف بآلهم أولا يلزم شيئا لم يكن الحز سألهم من الزمان (قوله
 أهمل المصنف) قد يقال لألاما لان المصنف أشار إليه بكونه المحدث عنه
 في كلامه لفظ ما فيخرج لفظ ما ذا لان لفظ ما غير لفظ ما ذا لما تقرر أن الشيء
 مع غيره غير في نفسه (قوله وبغير الموصولة والشرطية) أي والمصدرية أو أراد
 بالموصولة ما به اسم الكلام هنا على غلط قوله سابقا واحتز بالاستفهامية الخ
 (قوله اسم واحد) أي كاسم الواحد (قوله تسكين معهما) أي وصلا أو تسكين
 معهما وقما جائز نظاما وثرأ ما دهم (قوله بالأسديالم أ كنه له) كأنه لم يصد
 معينا من بي أسد فذهب وبكر قال الفيني وأنشد أبو الفتح بضمعي
 والشاهد في لم أكنه حبسكس الميم وصلا للضرورة (قوله وقدمته) أي الاسم
 الجار (قوله لاندالهم سألها) أي اتصالا أو بإبدل حذوهم على الجار
 بدون مجروره بخلاف المضاف (قوله وخطا) أي غلبا فلا يرد جثام والام
 وعلام (قوله وار لم يكن واجبا) جملة حاله (قوله أجود في قياس العربية)

أي وليس إلاؤها الواجبات سوى المجرورة بالاسم وقدمته وعنه ذلك أن الجار الجرحي لا يكون
 كالجرح لا اتصاله باللفظ او خطأ اختلاف الاسم فوجب الحاق الهاء للمجرورة بالاسم ليقام على حرف
 واحد نسبة اتصالها بالمجرورة بالحرف وان لم يكن واجبا أجود في قياس العربية وأكثر وانما
 وقف أكثر التراء بغيرها أنبا على الرسم

(ووصلها بغير تحريل بنا)
 اديم شذ في المدام استحسننا
 يعني أن هاء الـ سكت لا تنصل
 بحركة اعراب ولا شبهتها
 فلذلك لا تحذف اسم لا ولا
 المتنادي المضموم ولا ما بين
 لقطعه عن الاضافة كقبول
 وبعد ولا العدد المركب نحو
 خمسة عشر لان حركات هذه
 الاشياء مشابهة لحركة
 الاعراب وأما قوله
 يارب يوم لا اظلمه * أرض
 من تحت وأخفى من عل
 فساد لان حركة عل حركة
 بناء عارضة لقطعه عن
 الاضافة فهي كقبول وبعد
 وال هذا أشار بقوله
 ووصلها بغير تحريل بنا اديم
 شذ بحركة عل غير حركة بناء
 مدام بل حركة بناء غير مدام
 وأشار بقوله في المدام
 استحسننا الى أن وصل هاء
 السكت بحركة البناء المدام
 أي الملتزم جازم مستحسن
 وذلك كقاعدة هو وهي وكيف
 وثم فيقال في الوقف هو
 وهي وكيفه وشه * تنبيه أن
 الاول اقتضى قوله ووصلها

ان تكون الهاء عروضا عن الالف المحذوفة (قوله ووصلها بغير الخ) يوحد في
 بعض النسخ قبل هذا البيت بيت آخر وهو ووصل ذى الهاء اجز بكل ما
 حرل تحريل بناء لما فيكون قوله ووصلها بغير الخ تقصبا للاجتماع
 هذا البيت (قوله مشابهة لحركة الاعراب) أي في العروض عند
 مقتضياتها وزواياها عند عدمها اسم (قوله لا اظلمه) بالبناء للمجهول
 أي لا اظلم فيه فقيه حذف واصل وقوله أرض الخ قال ذكر يارب أرض
 مجعول من رفعت قدمه اذا احترقت من حر المضاء وهي الأرض التي بها
 حرارة الشمس واصل تحت تحت وأخفى مجعول أيضا من ضحيت للشمس
 بال كسر والفتح ضحى اذا برزت لها اه وسبقة الى ذلك العيني وتبعها
 ارباب الخواشي ولا يخفى ما فيه من الخلل لان جعل الفعلين من رمت
 قدمه وضحيت للشمس ينافي كونهما مجعولين لان رمت هذا المعنى وضحى
 أو ضحا لان زمان كيدل عليه كلام القاموس وغيره والمجهول الذي نائب
 فاعله غير نظرف جار ومجرور ومصدر لا يكون الامن المتعدي بنفسه فالذي
 ينبغي بناؤه مما للفاعل ونائب السامعي في الاستشهاد بالبيت باحتمال أن
 الهاء ضمير وبنى على الاضافة الى مبنى وأجاب عنه من بأنه خلاف الظاهر
 وعندي في صحة ما ذكره من الاحتمال نظر اذا المعهود في المبنى لضافته
 الى مبنى البناء على الفتح لا الضم ومنه قوله * اذهب فريش واذا ما منهم بشر
 بفتح مثل فاعل (قوله بحركة عل الخ) الفاء تعليلية (قوله ونم) بفتح المثناة
 وضمة افعلا يظهر الجواز لحوقها كل متحرل بحركة بناء دائمة الا الماسحة
 (قوله اقتضى قوله ووصلها بغير تحريل بنا اديم الخ) دفع بجعل النفي راجعا
 للعيد فقط وهو اديم فكانه قال ووصلها بتحريل بنا غير مدام ويجعل اضافته
 غير الى ما بعده للشمس على أن سبويه حكى أعطى أيضا بطوق الهاء للعر
 شذوذ واقتضى أيضا أن وصلها بحركة ليست ببناء ولا اعرابا كافي الزيدانه
 والمساوئة شاذ لمجول غير بتحريل بنا البناء المدام اسم انه يجوز أن تحذفها
 الهاء بلا شذوذ كافي الهمع وغيره واقتضى أيضا أن وصلها بالبناء على غير
 بحركة شاذ لمجول عبارة غير الحركة مع أن منه ما يجوز وصلها بالها ما طراد
 كيدل عليه قول الهمع قال أي أبو حيان وكل مبنى آخره ألف نحوها وأولا

بغير تحريل بنا اديم شذ أن وصلها بحركة الاعراب قد شذ أيضا لان كلامه

يشعل نوعين أحدهم اختبريك البناء غير المدام والآخرة بك الأعراب وليس ذلك إلا في الأول والثاني
قوله في المدام استخسنا بقتضى جواز اتصاله بحركة الماضي لأنهم آمنوا بحركته (٢٦٨)

وحدثنا جوزية ثلاثة أوجه متباينة ألفا كذا في الوصل وأبداه أهمزة والحق
هاء السكت بعدها وشذّ قلاب ألف هاء في قوله من هاءنا وليس هاءنا في
الاسم المندوب فتعين فيه الوجه الثالث شعر بازاء ولا يوقف عليه
بالألف قط ولا تبدل لأنه همزة أما العرب فلا تلتصق هذه الهاء ولا يقال
موساه ولا عيساه لئلا يلبس بالاضاف إلى الضمير اه والذي في باب التنية
من الشرح والهمع وغيرهما أن الوقف على المندوب بالألف فقط جائز
وأن الجمع بين الألف والهاء غلب لا واجب (قوله يشعل نوعين) بل ثلاثة
من أربعة كما عرفت (قوله وليس ذلك) أي الشذوذ الذي في الأول
أي لم يرد في الثاني اه حم وقد عرفت ما به عامر عن سيوبه (قوله ان
أمن اللبس) أي ليس هاء السكت بهاء الضمير وقوله يتوقف على أي لأن
تعد لازم فلا يتعدى للفعول به حتى تلتبس هاء السكت بشيء غير المفعول به
بخلاف ضمير به وتبدل هاء فعه وار لم تلتبس بضمير المفعول به تلتبس
بضمير المصدر إلا أن يقال هو احتمال بعيد أو الحاصل معه اجمال لا لبس
بخلاف ضميره (قوله في وجوه الخ) أي في نوعه صفة وقوله وشعرنا وحالا
وشرطا (قوله لم يظ الوصل) الاضافة على معنى في أي الافظ في الوصل
وقوله ما الوقف أي لا مطلق في الوقف حسنت القاملة (قوله ما للوقف) أي من
اسكان مجرد أو مع الروم أو مع الاشياء ممن تضعيف ونقل ومن اجتلاب
هاء السكت تصریح (قوله وفشا) أي الاعطاء المضموم من أعطى وقوله
منتظما حال سببية على تقديره ضاف من فاعل فشا أي منتظما محله وهو
الماضي الذي حصل فيه الاعطاء أو الضمير راجع للفظ الوصل المعطى
حكم لفظ الوقف والحال على هذا الحامزة (قوله لم يتنه وانظر) قال
شيخنا السيد أشار بدكر وانظر إلى أن الخلاف في إثبات الهاء انما هو
في الوصل أما في الوقف فثابتة وفاقا اه وكذا يقال فيما بعد (قوله انما
تبدل هذه الألف واو في الوقف) أي عند بعض طبعي المذكور وعبارة

المدام وقد ذكرنا ثلاثة أقوال
الأول المنع مما بناه الثاني
الجواز مطلقا والثالث الجواز
أن أمن اللبس يتوقف على
المنع أن يجنب اللبس نحو
ضميره والصحيح الأول وهو
مذهب سيوبه والجمهور
واحتشاره المصنف لأن
حركته وإن كانت لازمة فهي
شبهة بحركة الأعراب لأن
الماضي أعني على حركة
لهم بالمصارع العربي في وجوه
تقدمت في وضعها فلكان
حق المصنف أن يستتبع
كما فعل في الكافية فقال هاء
ووصل دي الهاء أجز كل ما
حركت بحركته بقاء له
ما لم يكن ذلك فعلا مضيا

(وربما أعطى لفظ الوصل ما
لا وقف فنراه شام منتظما)
أي قد يحكمكم لوصول
بحكم الوقف وذلك في النثر
قابل كما أشار إليه بقوله
وربما ومنه قراءة ضمير
حزرة والنكسائي لم يتسته
وانظر فهم ادهم اقتده قل

ومنه أيضا ما به ذلك على سلطان به خذره ما به نار حامية ومنه قول بعض طبعي هذه حيلوا فتي
لأنه أعني بدل هذه الألف واو في الوقف فأجرى الوصل مجرا وهو في النظم كثير من ذلك قوله مثل الحريق
وإن السبا فشد البامع وصله بحرف الاطلاق وقوله أنوا ماري قفلت من أنتم وقد تقدم في الحساية

* خاتمة * وقف قوم بتسكين
الروي الموصول بمدة كقوله
أقلى اللوم عادل والعتاب
وأثبتهم الجازبون مطلقا
فيقولون العتابة وان ترثم
التميمون فكذا ذلك
والاعوضا ومنها التنوين
مطلقا كقوله
سقيت الغيث أيها النخيل
وكقوله

يا صاح ماهاج العميون الذين
وكقوله ما تزل برحانا وكان
قدن * والله أعلم

* (الامالة) *

وتسمى الكسر والبطح
والاضجاع وقدمها في
التسميم والاكافية على
الوقف وما هنا أنسب لان
أحكامهم والنظر في
حقيقته وأفادتها وحكمها
وبجملها وأصنافها
أما حقيقة أن بني بالفحة
نحو الكسرة فتميل الالف
ان كان بعدها ألف نحو والياء
وأما فادتها فأعلم أن الغرض
الاصلي منها هو التنااسب
وفسدت للنبيه على أصل

الهمعر بما قلبت الالف الموقوفة عليها همزة أو ياء أو واو ونحو هذه أنفأ
أو أنفي أو أنعوف في هذه أنفي وهذه عصا أو عصي أو عصر والاولى والاخيرة
أفحة بعض طيئ والثانية لغة فزاره ونفس سيدي به على أن هذه اللغات
السلات في كل ألف في آخر اسم سواء كانت أصلية أو غير أصلية وحكى
الخليل أن بعضهم يول رأيت رجلا فهمز لانها ألف في آخر الاسم (قوله
مذون أنتم) والقياس من أنتم لان من لا يختلف لفظها وصلها فاجراها وصلها
مجرعا وقفا (قوله بتسكين الروي) أي حقيقة أو حكما فدخل في الروي
العروض المصرية فلا اعتراض بأن العتاب في البيت المستشهد به ليس
رويا بل هو عروض (قوله بمدة) أي ألف أو واو أو ياء (قوله وأثبتها
الجازبون مطلقا) أي قصدوا الترخيم أي مد الصوت فوق حركتها أو لا
بقرينة قوله وان ترثم التميميون الخ أي قصدوا الترخيم فعلم أن الترخيم غير لازم
للمدة وأن ابطال شيئا فثبته بالاطلاق بما ذكرنا أن الترخيم لازم للالف باطل
مع ما فيه من القصور (قوله فيكون ذلك) أي أثبتة والمدة (قوله والاعوضا
منها) أي من المدة التنوين أي ليقطعوا به الترخيم مطلقا أي بعد ضمة أو فتحة
أو كسرة بقرينة التثنية

* (الامالة) *

(قوله وتسمى الكسر) أي لما فيها من الامالة الى الكسر وقوله والبطح أي
لما فيها من بطح الفحة الى الكسر أي امالتها اليه وأصل بطح الشيء القساوة
ورميه ويلزمه امالته (قوله اهم) لانه لا بد منه بخلاف الامالة (قوله والنظر)
ميتد أو قوله في حقيقة الخ خبر وكان عليه أن يبدل الموانع وموانع الموانع
(قوله فأن ينشئ الخ) شامل لامالة الالف لان فيها أيضا امالة الفحة نحو
الكسرة كما يفيد تقريره وقضية صنيعه أنه سهل واحد يلزمه عند وجود
الالف عمل آخر وهو ظاهر بخلاف قول ابن الناطم هي أن نحو بالفحة
نحو والكسرة وبالالف نحو والياء مع أن قوله المسند كور يخرج عنه امالة
الفحة التي ليس بعدها ألف (قوله هو التنااسب) أي تناسب الاصوات
وصبر ورتها من غلط واحد سان ذلك أنك اذا قلت عابدا كان لفظك بالفحة
والالف تصعدوا سعة علاء بالكسرة المتحدار وتسفل فيكون في الصوت

أو غيره يكسب في رأيه ما كرهه أو الجواز وأساليب الآنية مجوزة لها لا موجبة وقد برأت على من (٢٧٠)

تبعه عنها بالموجبات تسبح
فكل حال يجوز فقه وأما جعلها
فلا سيما المتكثرة والأعمال
هذا والقالب وسيأتي
التنبه على ما أميل من غير
ذلك وأما أحكامها فمهم ومن
حاورهم من سائر أهل عهد
كأسد وقيس وأما أهل الجار
فيفهمونها الصغرى والأصل
ولا يلبسون إلا في مواضع قليلة
وأما أساليبها فتشعر على
ومعنى هـ. عطى اليه
والكسرة واخترى الدلالة على
يا أو كسرة ووجه أساليبها
الأنف على ما ذكره المصنف
مستقلا ولا إطلاقا على الياء
الثاني ما أتى إلى الياء الثالث
كره المبدل عين ما يقال فيه
قلت الرابع ياء قباهها
أو بعده الخامس كسرة
قباهها أو بعده السادس
التناسب وهذه الأساليب
كلها راجعة إلى الياء
والكسرة واختلف في أيهما
أقوى فذهب الأكثرون إلى
أن الكسرة أقوى من الياء
وأدعى إلى الأمانة وفاعل

بعض اختلافها أملت الالتفات قربت من الياء واسترح بالفتحة طرف
من الكسرة فتقارب الكسرة الواقعة بعد الألف وتضيق الأصوات من غلط
واحد وهذا نظرا برأسماءهم الصادر إلى نحو يصدر وتناسب لأن الصادر
أحرف هـ هـ وس والذال حرف مجزوء رقيقه ما فقرة والراي تشا كل الصادر
في الصغير والمال في المله وهذا أثر في الصادر أيضا حصل تناسب الأصوات
سعيد (قوله أو غيره) كذا لم يأت في التثنية وإن لم يكن أصلا الياء (قوله)
فكل حال يجوز فقهه أي رجوعه إلى الأصل قال البعض وكان الأحسن أن
يقول يجوز عدم إملائه يشعل الألف اهـ وجوابه ما سيشرح ما الشارح
عند قول المصنف والكسرة تدب وجبه ما يصل من أم المراد ما يقع تركه
الامانة (قوله فجهه ونالقم) أي وحوالي غير المواضع القليلة الآنية (قوله)
وجه أساليبها (الألف) أي تعصب لألف ما قبله واجهـ لـ (قوله على)
أما كره النصف فيه أنه لم يد كرتي التظم بعض الزائد وهو الياء بعد
الألف لأن يقال المردد كره في الجملة أو لا يقي هذا المظم (قوله الأول)
أو قلها عن الياء الخ الأول والثاني يرجعان إلى الدلالة على ياء لأن
انقلاب الألف عن الياء أو إلى الياء في بعض الأحوال سبب للدلالة على
الياء ثم لا يخفى أن سبب السبب سبب فلا تنافي بينهما أو لا للدلالة سببا
وجهه ثانيا لا فضلا مساواتا يرجع إلى الدلالة على الكسرة لأن
كون الألف على عين ما يقال فيه عند استاده إلى ضمير المتكلم قلت سبب
لدلالة على الكسرة ثم سبب السبب سبب لا تنافي أيضا والرابع والخامس
يرجعان إلى قسمي السبب القلبي والسادس لا يرجع إلى خصوص واحد
من قسمي القلبي ولا خصوص واحد من قسمي المعنوي بل يرجع في كل
موضع بواسطة سبب إمالة ما لاجله التناسب إلى هذا السبب أي أن
قدتر (قوله ما لها) أي أيلونها أي رجوعها (قوله راجعة إلى الياء)
والكسرة (قوله البعض) كل البعض كمن الأولى إلى الدلالة على الياء أو الكسرة اهـ
وهو ساقط لأن ما دعي أوليته لا يشمل الرابع والخامس بخلاف عبارة
الشارح وقد يسا آتقاربه الرجوع فلا تغفل (قوله وأدعى إلى الأمانة)

كلام سيوبه ما قل في الياء لاها بجملة الكسرة فجعل الكسرة أصلا وذهب ابن السراج
إلى أن الياء أقوى من الكسرة والأول أظهر لوجهين أحدهما أن الإنسان يفضل ما أكثر من نفسه بالياء

والثاني أن سبب هذه أن أهل الحجاز يملكون الالف للكسرة وذكر في الباء أن أهل الحجاز وكثير من العرب لا يملكون الباء فسدل هذا من جهة النقل أن الكسرة أقوى وقد أشار المصنف إلى السبب الاول بقوله (الالف المبدل من ياء في طرف * أمل) أي سواء في ذلك طرف الاسم نحو مرمى والفاعل نحو رمي واحترز بقوله في طرف من الكائنة عينا وسياق حكمها وأشار إلى السبب الثاني بقوله (كذا الواقع منه الباء خلف دون مزيد أو شذوذ) أي قال الالف اذا كانت صائرة إلى الباء دون زيادة

(٢٧١)

ولا شذوذ وذلك ألف نحو معزى وملهى من كل ذى ألف متطرفة زائدة على الثلاثة ونحو حبل وسكرى من كل ما آخره ألف تأنيث مقصورة فانها تسال لانها قول إلى الباء في التنبيه والجمع فأشبهت الالف المنقلبة عن الباء واحترز بقوله دون مزيد من رجوع الالف إلى الباء بسبب زيادة كقولهم في تصغيره فافق وفي تكسيره ففي فلا يزال قفا لذلك واحترز بقوله أو شذوذ من قلب الالف باء في الاضافة إلى باء المتكلم في لغة هذا فأنهم يقولون في عصا وقفا عصى وفي قلب الالف باء في الوقف عند بعض طبعي نحو عصى وفي فلا تسوغ الامالة لاجل ذلك وخلف في كلامه حال من

اعله عطف تفسير (قوله يملكون الالف للكسرة) أي لاجل الكسرة (قوله لا يملكون الباء) أي لاجل الباء أي فن يميل الالف للكسرة أكثر من يميلها للياء فكانت أقوى (قوله من الكائنة عينا) أي ففهما تفصيل فان كانت عين فعمل كالف في دان أميلت وان كانت عين اسم كالف في ناب لم يعمل على خلاف سياق ولا لاجل التفصيل والخلاف قال وسياق حكمها (قوله دون مزيد) أي مزيد ليس على تقدير ان انفصال فلا يرد أن ألف نحو وملهى انما يقلب بزيادة علامة التنبيه والجمع لانها زيادة على تقدير الانفصال (قوله فانها) أي ألف نحو معزى وملهى ونحو حبل وسكرى (قوله والجمع) أي بالالف والنساء (قوله فأشبهت الالف المنقلبة عن الباء) أي بجمع الارتباط بالياء في كل (قوله في تصغيره فافق الخ) أصل المصغر فقوي اجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما بالـ ~~كون~~ فقلبت الواو ياء وأدغمت الباء في الياء وأصل الجمع قفو وقلبت الواو الاخيرة ياء كراهة اجتماع واوين فصارت أقوى فاجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما بالـ ~~كون~~ فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء وقلبت ضمة الفاء كسرة لاجل الياء وضمة الفاء كسرة تباع كسرة الفاء ومثله عصا قاله المصريح (قوله من قلب الالف باء في الانشاء إلى باء المتكلم في لغة هذا) نظريه الشاطبي بأنه كيف يصح الحلاق الشاذ على لغة شهيرة واستقر أنه احترام عن قلب الالف باء في الوقف عند بعض طبعي ومن تنبيه على رضيان اللزور كل (قوله بما تقدم) أي من التقييد بعدم الشذوذ (قوله من الاسم الثلاثي) أي المنقلبة أنفس المتطرفة عن الواو بخلاف نحو وملهى ومعزى من الاسم الجناوز ثلاثة احرف المنقلبة أنفس

الياء ووقف عليه بالسكون لاجل التماسه ويجوز في الاختيار على لغة ربيعة * تنبيهات * الاول هذا السبب الثاني هو أيضا في الالف الواقع طرفا كالاول * الثاني قد علم بما تقدم أن نحو قفا وعصا من الاسم الثلاثي لا يسال لان ألفه عن واو ولا يؤول إلى الياء الا في شذوذ أو بزيادة وقد سمعت امالة

العشاء صدر الاعشى وهو الذى لا يصر بالواو يصر من اراء المكابالين وهو حرا الملب والارنب واليك
بالسكر الكسرة وهذه من ذوات الواو لقوله سم تاته عشوا وقوله المكو والمكوة بمعنى (٢٧٢)

المتطرفة عن الواو لجوعه اياه دون زيادة وشذوذ (قوله العشاء) بالفتح
والقصر (قوله لقوله) تعليل لقوله وهذه أى الثلاثة من ذوات الواو (قوله
لان الكسرة) أى كسرة غير الراء بدليل ما بعده (قوله لاجل الكسرة
فى الراء) أى لانها تؤثر فى امالة الواوى سواء تقدمت على الالف كما فى الراء
او تأخرت عنها كما فى الدار قل سم عن الجار بردى (قوله معبر شعور)
قد يوهم أنه غير متيسر وليس كذلك وعن مصرح ما به مفسر شيخ الاسلام فى
شرح الشافية (قوله يجوز امالة الالف فى نحو دعا الخ) قال الموضح على هذا
بشكل قول الناطم ان امالة الالف فى قوله تعالى والقمر اذا تلاها المناسبة
الالف جلى وقول ابنه ان امالة ألف سجما المناسبة ألف قبل امالتهما تقولان
تلا وسجما وسبأ فى الشرح عند قول المصنف وقد ادلوا تناسب الخ أن
تقبله بتلا اماله على رأى غير سيبويه كليلد وطائفة فلا تعقل وفى انقاموس
صحا سجاو سكرام وحينئذ فى الآية سجاو على لان السكون فى الحقيقة
له اس فى المايل لاله (قوله ظاهر الفرق الخ) لان الفعل الثلاثى الواوى قول
أفعل الى المياء دون مزيد وشذوذ بخلاف الاسم الثلاثى الواوى (قوله وقول
أبو العباس) أى المبرد وهذا ما قبل قوله وهو عند سيبويه مطردة فقوله
وقد تجر على بعد أى من القياس فى سى غير مطردة ودفع به ما قد يوهم قوله
قبية من عدم جماعها أنه لا يدل على كونه مقابلة قول الشارح فى شرح قول
المصنف وقد ادلوا تناسب الخ ليس يخاف أن تقبله تلا اماله على رأى
غير سيبويه كليلد وطائفة أما سيبويه فقد قدّم أنه يطرد عنه امالة نحو
هراو دع الخ فتقول البعض ان هذا تأكيد لما قبله غفلة عن صريح كلام الشارح
فيما يأتى وأيضا كيف يقال فى المطردة انه قبيح وقد يجوز له بعد (قوله
ولما يأتى الخ) يرجع للاف المتقلبة عن ياء والالف الصائرة ياء وان أردمت
عبارة الشارح قصره على الاولى وقوله ما له اعلى تقدير مضاف أى حكم
ما له او اماله فعوله قدّم لعدم بفتح فسكرة أى قدّم (قوله من الامالة)

المكوة وقوله كبرت البيت
اذا كسسته والافتاح
الثلاثة معروفة وهذا اذا
لا يقال له امالة السك لاجل
الكسرة ولا تكون شادة
لان الكسرة لا تؤثر فى المتقلبة
عن واو واما الراء فامالتهم له
وهو من رايه بولاجل
الكسرة فى الراء وهو معبر
منهم وقد قرأه السكاكى
وحركة الثالث يجوز امالة
الالف فى نحو دعا وغرام
الفعل الثلاثى وان كانت
ص واو لانها تؤل الى المياء
فى نحو دهمى وغزى من المبي
للهول وهو عند سيبويه
مطردة وهذا ظاهر الفرق بين
الاسم الثلاثى والفعل
الثلاثى اذا كانت اياهما
عن وار وقال أبو العباس
وجماعة من النحاة امالة
ما كس من ذوات الواو على
ثلاثة أحرف نحو دعا وغزا
قبية وقد يجوز له بعد
ايشى وأشار بقوله (ولما)

تليدهما التائب ما له اياهما الى أ للاف التى قبل هاء التأنيث فى نحو مرارة وقناة بيان
من الامالة لكونها متقلبة عن الياء ما للاف المتطرفة لان هاء التأنيث غير متقدم ا للاف قياها متطرفة
تدبروا وأشار الى السب الثالث وقوله

(وهكذا بديل عين الفعل ان يقول الى قلت) أي تمثال الالف أيضا اذا كانت بدلا من عين فعل تكسر فاو حين
(٢٧٣) يستند الى تاء الضمير سواء كانت تلك الالف متقلبة عن واو مكسورة (كجاشي خب) وكدوهو

خاف وكاد أم عين ياء نحو
ماضي بع (ودن) وهو باع
ودان فانك تقول فهم اخفت
وكدت وبعث وذنت فيصيران
في اللفظ على وزن قلت
والاسل فعلت فحذفت العين
وحركت الفاء بحركتها وهذا
واضح في الاولين وأما الاخيران
فقييل يفتد رتحو به الى
فعل بكسر العين ثم تنقل
الحركة هذا مذهب كثير من
النحويين وقيل لما حذفت
العين حركت الفاء بكسرة
مجتنبية للدلالة على أن العين
ياء وليبيان ذلك موضع غير هذا
واحتراز بقوله ان يقول الى
قلت من نحو طال وقال فانه
لا يؤثر الى قلت بالكسر
وانما يؤثر الى قلت بالضم
نحو طلت وقلت والحاصل
أن الالف التي هي عين
الفعل تمثال ان كانت عن
ياء مفتوحة نحو ودان
أو مكسورة نحو هاب أو عن
واو مكسورة نحو خاف فان
كانت عن واو مضمومة فنحو

يسان لما للالف المتطرفة فتقوله لمكسوم أي الالف المتطرفة متقلبة عن
الياء لتعمل لتبوت الالة للالف المتطرفة وقوله لان هاء التأنيث الخ لتعمل
لتبوت الالة للالف المتطرفة من الالة للالف التي قبل هاء التأنيث فاستقامت
عبارتنا لكن في قوله اسكونها منقلبة عن الياء قصور ولو قال منقلبة عن
الياء أو تقول الى الياء اشمل نحو مغزاة ومهابة فتدبر (قوله ان يقول الى قلت)
من ذلك ما ن على لغة من يقول بتكسر الميم نحو لافه على لغة من قال مت
بضمها (قوله وهو خاف وكاد) والدليل على أن ألفه ما منقلبة عن واو الخوف
والكرد قال في الصحاح كاد يفتعل كذا يكاد كودا ومكادة (قوله أم عن ياء)
أي مفتوحة كأي باع ودان أو مكسورة كجاشي خاب (قوله فيصيران في اللفظ
على وزن قلت) هذا لا يفرع على مجرد حذف العين لصدقه مع ضم الفاء
أيضا فكان الاولى أن يقول بحذف عين الكامة ونقل حركتها الى الفاء
فبصيران الخ ولو اقتصر على قوله فانك تقول فهم اخفت وذنت على وزن قلت
والاصل الخ لو في المراءوس لم يماسر (قوله فحذفت العين) لانها لما انتقلت
حركتها الى الفاء انتقلت ساكنة مع الالام فحذفت لانتقاء الساكنين فعلم
أن الحذف بعد النقل يمكن الشارح نظر الى أن الواو لا تنفصلي الترتيب
فحذف الواو والنقل على الحذف (قوله وهذا) أي تنزيك الفاء بحركة
العين واضح في الاولين أي خاف وكاد لان أصلها ما خوف وكود بكسر الواو
وقوله وأما الاخيران أي باع ودان وقوله ققييل يفتد رتحو به مقتضى الظاهر
نحو يلهما واولعه أفرد باعتبار كل أو المذكور (قوله ققييل الخ) في تقديمه
على القول بعده وعز ذلك كثير من النحويين اشعار بترجيحه ويرجحه أيضا
نظمه وسبب حذف العين عليه دون ما بعده فتأمل (قوله ثم تنقل الحركة)
يصح قراءته بالنصب بأن مضمة عطف على نحو يله أي ثم تنقل الحركة
وبالرفع عطف على يفتد أي ثم تنقل الحركة المقدرة والمآل واحد (قوله لما
حذفت العين) أي بالنقل حركتها (قوله عن ياء مفتوحة الخ) اصل اقتصاره
في الياء على الفتحة والضمير مع ذكرهما وذكرا الضم في الواو لعدم الضم

انهم مكسرة العارضة في قام الكسامة ولم يذاعل البعير الى من اسباب الامة المكسرة تعرض في بعض الاحوال وهو ظاهر كلام القارسي قالوا ما تواضع وخاب مع المستعلى طابا لك رقي خذت وقال ابن هشام الخضر اوى الاولى ان الامة في طاب لاس الا فيه متقلبة عن ما هو في خاف لاس العين، كسورة ارادوا الملافة على الياء والمكسرة، التي نقل عن بعض الخوازمين الامة نحو خاف (٢٧٤)

وطاب وة التي تميم وهاشم
يفرقون بين ذوات اواو وصر
خاف فلا يعيلون وبين ذوات
الياء نحو وطاب فيقولون
الثالث انهم قوله بدل من
الفعلى ان بدل من الاس
لا تمثال مطلقا ونفس
صاحب الفصل بين ما هي
من ياء نحو طاب وخاب بمعنى
العبث فيعوز و بين ما هي
من واو نحو طاب ودارعلا
بحوزا كنه ذكر ورد ذلك
قبلا شدة عن التباين امانة
عليه وصرح بعضهم بشدة
امانة الالف المتقلبة على ياء
هبتاني اسم ثلاثي وهو ظاهر
كلام سيديو به وصرح ان
ايارق شرح فصول ابن
معطى بجوار امانة المتقلبة
عن الواو والمكسرة كقولهم
رجل مال اي كثير المال
ونال اي عظيم العظيمة

في الياء ثم رأيت شيخنا السيد جزمه (قوله انهم المكسرة) أي لوجودها
في بعض أحوال الكلمة (قوله مع المستعلى) أي الخفاء والطاء وهذا الذي
ليسا في الواقع في المتألفين ولا إشارة إلى أن حرف الاستعلاء غير منع هسان
الاحاء وان منع منها في مواضع أخر كسباني (قوله طابا لكسرة) أي لا دلالة
عليها وتوله في خفت أي ولجت (قوله امانة نحو خاف وطاب) أي لا لاجل
الكسرة العارضة في بعض أحوال الواو لا لاجل الياء في طاب لما أسلفه
الشارح من أن أهل الخطر يعيلون لاجل المكسرة لا لاجل الياء وهذا يفرج
مذهب السيد في التقديم على مذهب ابن هشام الخضر اوى (قوله فلا
يعيلون) لعلمهم أنهم تولى الكسرة العارضة في بعض أحوال الكسامة بالياء
بخلاف الكسرة في ذوات الياء ما نها متقلبة بالياء (قوله لا أعمال مطلقا)
أي سواء كانت متقلبة عن ياء أو واو وسواء كانت متقلبة عن حرف
مكسور أو غير مكسور (قوله وصرح بعضهم) تأييد للاستدراك وقوله
وصرح ان ايل الخ قول ثالث (قوله وتقول) بصيغة الماضي أو المصدر وان
انصهر شيئا والبعض على الاول (قوله والتول) يقع التول وسكون الواو
(قوله والمغال على ذلك كسر العين) كأنه استراخ من الوصف بالمصدر
السكن العين للبا الغشور حل عدل ولعل السامع منه في نال اشلاب عيشه
ألفا لدلو كانت عيشه وحى الواو اسكنه لكون قلبها ألفا خالف القياس
تسدر (قوله كذلك) أي كالمسابق في جوار الامانة الا ان قال الياء
(قوله أو معها) قال المكودي معطوف على مقدّر التقدير بحرف وحده
او معها وقال السامعي معطوف على حرف لكن على تقدير أو حرف معها
كأنه قال بحرف واحد أو حرف معها (قوله اضرب من شجر الغضاء) بكسر

والاصل مول ونزل وهما من الواو اسولهم أموال وتقول والتسول وانكار الواو العين
لام ما استفاد، يشنان للبالغة وانقلب على ذلك كسر العين وأشار الى السبب الرابع بشرة
(كذلك نال الياء والفصل اغتفر بحرف اومعها كسباني أدر) أي عمال الالف التي تسوية أي
تتبعها متصلة بالياء وسبب في شجرة من شجر الغضاء أو منفصلة بحرف غرشيان أو بترقين

ثانيهما هاء ونحو جميعها أدرفان كانت منفصلة بحرفين ليس أحدهما هاء أو با أكثر من حرفين امتنعنا الامالة
تتبعات * الاول انما اغترنا الفصل بالهاء لخطائهم اذ لم تعد حائزا للثاني قال (٢٧٥)

في التسهيل أو حرفين ثانيهما
هاء وقال هنا أومع هاء فلم
يقيد بكون الهاء ثانية وكذا
فعل في الكافية والظاهر
جواز امالة هاء ثان شريطة
لما سيأتى من أن فصل الهاء
كلا فصل وإذا كانت الهاء
ساقطة من الاعتبار
فتوحيه تلك مساو ونحو شيان
* الثالث أطلق قوله أومع
ها وقيد بغيره بأن لا يكون
قبل الهاء ضمة ونحو هذا جميعها
داه يجوز فيه الامالة *
الرابع الامالة للياء المشددة
في نحو يراع أقوى منها في نحو
سبال والامالة للياء الساكنة
في نحو شبان أقوى منها في
نحو حيوان * الخامس قد
سبق أن من أسباب الامالة
وقوع الياء قبل الالف أو
بعدها ولم يذكر هنا امالة
الالف لياء بعدهما وذكرها
في الكافية والتسهيل
وشرطها اذا وقعت بعد
الالف أن تكون متصلة

العين المهملة آخرها جمع عشاة قال في القاموس العشاءة بالكسر
أعظم الشجر وألحظ أوكل ذات شوك أو أعظم منها وطال كالعضه
كعشب والعضة كعينة والجمع عضاه وعضون وعضوات اه (قوله
ثانيهما هاء) هذا التعمير يخالف عبارة الناطم هاء وافق اعتباره
في التسهيل الآية في كلام الشارح ولوقال أحدهما هاء اسكان أولى لانه
الموافق لعبارة المصنف هنا وقول الشارح بعد و الظاهر جواز امالة الخ
فعل فساد جعل شيئا قوله ثانيهما هاء من المبادرة بالاصلاح وهي من
الاصلاح (قوله بحرفين ليس أحدهما هاء) نحو بينا أربا أكثر من حرفين
نحو عينة (قوله بأن لا يكون قبل الهاء ضمة) أي عند آخر الهاء عن الحرف
الآخر ولا يبعد كما قاله سم أن يكون ضم الهاء عند تقدمها كضم ما قبلها
في انتضاء المنع (قوله فانه لا يجوز فيه الامالة) لان الضمة فيها سائر تصاع
في النطق والامالة فيم التخفاض فتدافعا مع (قوله الامالة للياء المشددة
الخ) أي تسكر والسبب ودواليه وقوله والامالة للياء الساكنة الخ أي
لان التخفاض الصواب بالساكنة أظهر منه في المتحركة اه تصریح أي
فانما كنه أقرب من المتحركة للكسرة (قوله أو بعدها) قال الحفيد
مراده بالياء بعد الالف الياء المقترنة لان المسكورة كافي مبایع
لاتأثيرها في الامالة وانما التأثير في الكسرة بدليل جواز الامالة مع وجود
الكسرة وعدم الياء اه ولم يصرح في المضمومة بشئ وظاهر كلامه أولا
انها لا تؤثر الامالة وظاهر كلامه آخر ان تأثيرها ويرد على تعليله أنه يجوز
اجتماع السببين وانفرادهما فقدر (قوله أن تكون متصلة) فيبقى
أرم منفصلة بالهاء كشاهين سم (قوله ولم يذ كر سيبويه الخ) أي فالتناظم تبع
سبويه (قوله كذلك ما) أي ألف والهاء في يلبسه والتضمير في اوبى
يرجع الى ما والتضمير في ولي يرجع الى السكون (قوله فدرهما الخ)
وذ كر اس الحاجب أن امالة ذلك شاذة وهو ظاهر لان أقل درجات الساكن

نحو باعته وسائرته ولم يذ كر سبويه امالة الالف لياء بعدهما وذكرها ابن الدهان وغيره وأشار الى السبب
الخامس بقوله (كذا ما يابيه كسر او يلى على كسر او سكون) أي أو يلى على كسر او سكون (قد ولى كسر او فصل
الها كلا فصل بعد فدرهما الخ من يله لم يصد) أي كذا اتصال الالف

اذا دلها كسر فتعرب الى وساحد أو وقعت بعد حرف يلى كسرة نحو كساب أو بعد حرفين وليا كسرتا واها ما
ساكن غوم سلا ل أو كلامه امهرت وان كان احد ما داء نحو يريد أن يخرم أو ثلاثة أحرف أو اها
ساكن رتا اءاء نحو جدان درمالت وهذا هو الذى قبله ما خوذان من قوله وقصن الها كلنا فصل بعد داء
اذا سقط اعتبارها من التصل سارى أن يخرم اخو كساب ودرمالت (٢٧٦)

والهاء أن يبرز لامرلة حرف واحد متحرك غيرهما ولا امالة متعاقبة
بغير كين قاله المصري (قوله اذارها كسرة) أي ظاهرة كالمثل أو مقصورة
كأي ما إذا أصله حاد (قوله نحو وتجلال) بالثين المتجمة وهي الناقصة الخفية
نصر يوحى (قوله من ذ كرا تعالي) قيد به لأن من أسباب الامالة التناسب
وسيد كره بعد والياء بعد الألف ولم يذ كرها (قوله وكذا تكبرا) أي
عند جمهور العرب وبعضهم يعيل ولا يلتفت إلى الراء مع (قوله أي يمنع
تأثير) أشار إلى أن قول المصنف يكف مظهره على حذف مضاف أي يكف
تأثير مظهر (قوله وهي ماني أوائل هذه الكلمات) اعترضه البعض تبعا
لشكنا بأن فيه طرفية الشيء في نفسه ويمكن دفعه بأن المراد بالآوئل ما قبل
الآواخر فتكون القطر فسة من طرفية الجزء في الكل (قوله ظليما)
مفعول ماض والظلم كأمير ذ كرا تعالي (قوله إذا كان كسرة ظاهرة) اقتصر
عليها مع ذ كرا المصنف لالياء أيضا للتراجع عما كان سابقا (قوله لانه ما كسرة)
أي قابلة لتسكيرا إذا شئت أو سكنت فكتبا كرا كرا من حرف واحد
فهي اقوة (قوله من السبب الثاني) هو في قاض وقضا وراض كسرة زائلة
لأوزم والادغام وفي خاف وطاب كسرة تعرض في بعض أحواله هـ
أو كسرة الواو اختفية ألقا في خاف والياء المقنونة المتقلبة ألقا في طاب
على الخلاف السابق في الشرح والمراد بكون الكسرة وانبياء في خاف
وطاب مثو يبين كونهما غير ظاهرين واعتبارهما لكن أجزاء كلامهما
على الوجه الأول هو الموافقة في قضا والشارح على الكسرة وأجزاءه على
الثاني هو الموافقة في كرا المصنف الكسرة والياء (قوله فاهم بالاختلاف) لأنه
خفي فلو متعده لا يلقى ما يدل عليه من الامالة بخلاف الظاهر ما غشي

تنوع إمالة الألف وتكشف تأنيب صميمها إذا كان كسرة ظاهرة على تفصيل يأتي بظهوره
وعلة ذلك أن السبعة الأولى تستعمل في الحنك فلم يعل الألف معها الحليا للجبانة وأما الرافتية بالاستعانة
لأنها مكررة وقيد بالظهور للاحتراز من السبب المتوهم فإما لا تمنعه فلا يمنع حرف الاستعلاء إمالة الألف في
خبره - هذا قاس في الوقف ولا هذا مصلح أسله مامص

فيكون الاسم كذا كذا... والاسم كذا كذا... والاسم كذا كذا...

وكان في الياض... والاسم كذا كذا... والاسم كذا كذا... والاسم كذا كذا...

بأنه من ذلك... (قوله ولا... والاسم كذا كذا... والاسم كذا كذا... والاسم كذا كذا...)

كان المتابع المشار اليه... والاسم كذا كذا... والاسم كذا كذا... والاسم كذا كذا...

والمنفصل يتردد فقال سيويه لا يبيده ما أحد الا من لا يؤخذ بلغته وأما المنفصل بحر فإن تنقل سيويه ما له
عن قوم من العرب لتراخي الماء قال سيويه في لغة ذليلة وخبر المبرد بالفتح في ذلك وهو محجوج بتقل سيويه
وقد فهم ما سبق أن حرف الاستعلاء أو الراء لو فصل بأكثر من حرفين لم يفتح الامة وفي بعض نسخ التمهيد
المؤتوق به اورع غائب المتأخر راجع ومثال ذلك يريد أن يفرم بابوط فيعرب العرب (٢٧٨)

بحرفين وهاء أخذاً مما سبق أو أحد من الملاحاة والملاحى الشارح
توقف في ذلك شيخنا وقديره وأطلبته في معانها وشرح القسطل
وغيره معانها أجده (قوله تنقل سيويه الخ) أي فيكون قول المصنف أو
بحرفين باعتبار لغة الجوز (قوله قل سيويه) من وضع الظاهر موضع
الفهم (قوله وخبر المبرد بالفتح) أي عند جميع العرب بقوله
وهو محجوج الخ (قوله كذا) مع قد يعذرون أي يمنع ما يكف إذا
قدم كذا أي كتباخر المضموم من قوله لا كل ما يكف بعد ادانتم أي ما يكف
وأول في الامر من معانها كبر شأنها عند اتني والتهى (قوله كأنطواع)
أي كثيرا الطوع مر من مر أي تأمل باليرة وهي الطعام أو أعطاه مطلقا
وهراش رقة الشاطبي (قوله ورéal) السواد استأطاه إذا لم يفتح فيه
لأن الراء المانعة هي الراء غير المكسورة كمر ولو لم يفتح فيه ورشاد لكان
مناسبا (قوله ظاهر قوله الخ) أي حيث أطلق بل هو مرجع مثاله واشترطه
عدم كسر المانعة به م سكونه بعد كسر إذ لو شرط الاتصال للامتناع لكان
ماد كراذ لا يتصور مع اتصال المانع انكساره ولا سكونه بعد كسر حتى
يشترط عدمهما (قوله إذا كانت الالف تليهم) فالفعل لا يقتضي في المتقدم
ويقتضي التأخر على ما مر لأن المنع بالتأخر أقوى من المنع بالمتقدم لضعف
التمتع بعد التأخر بخلاف العكس (قوله ورا) أي وكف راجع بالتسوية
ولا بد كقولهم مشرب ما وتزل تنوينه خطأ كذا قال الشاطبي وقدم له
عند قوله وما البحر وانصب الخ نحو ذلك وأنه لا يحذف التنوين الا ضرورة
وقد من أن يحذف أيضا لا مصل بنية الوقت وسيأتي عند قوله ذوالتيه فاما
في افتعال أبدا لمزيد كلام فيه (قوله ينكف بكسرا) لأن الراء المكسورة
بغيره حرفين مكسورين فتتو جيب الامة وقد ذاع عنه دجور العرب

بقلب في ذلك حرف الاستعلاء
وإن به دواشرا بوله (كذا)
إذا قسم على يسكن أو يسكن
أثر الكسر كظواهر مر) إلى أن
المانع للمد كور إذا كن
منفذ على الالف اشترط
لمعه أن لا يكون مكسورا ولا
ساكنا كسرة فلا يجوز
الامة في خطوط الب وصالج
وغائب وخالص وة تدور
بجلاف نحو ملاب وقلاب
وقال ورجال ونحو اصلاح
وقدم ووطوع ووشاد
تبيين * الأول من
أصحاب الامة من يمنع
الامة في هذا النوع وهو
السالك اثر الكسر لاجل
حرف الاستعلاء ذكره
سيويه وفتحي كلامه في
التسهيل والكيفية أن
الامة تيب وتركها على
السواء وعارة الكيفية
كذا إذا قدم لم ينكسر
وغير أن سكن بعد مكسر

وقال في شرب وادان مسكن بعد كسرية لأن منع ورا لا يمنع نحو اصلاح وهو يخالف ما دعاه الثاني وبعضهم
ظاهر قوله كذا إذا انتم أنه يمنع ولو فصل عن الالف والذي ذكره سيويه وغيره أن ذلك إذا كانت الالف
تليهم نحو واهد وصالج (وكف مستعمل ورا بكسرة بكسرا كقار لا أحقو) يعني أنه إذا وقعت الراء المكسورة

بعد الالف كفت مانع الامالة سواء كان حرف استعلاء أو حرف تنوين أو حرف تنوين أو حرف تنوين أو حرف تنوين
(٢٧٩) وعارم وضارب وطارق وشودار القرار ولا أثر فيه لحرف الاستعلاء ولا للراء غير المكسورة

لان الراء المكسورة غلبت
المانع وكفته عن المنع فلم يبق

له أثر * تبينات * الاول من

هنا علم أن شرط كون الراء

مانعة من الامالة أن تكون

غير مكسورة لان المكسورة

مانعة للمانع فلا تكون مانعة

* الثاني فهم من كلامه

جواز امالة نحو الحاء

نظريتي الاولى لانه اذا

كانت الالف تتصل بالجل

الراء المكسورة مع وجود

المتنضي استرك الامالة وهو

حرف الاستعلاء أو الراء التي

ايست مكسورة فاما لتراجع

عدم المتنضي لتركها أولى

* الثالث قال في التسهيل

وربما أثرت يعني الراء

منفصلة تائبها متصلة

وأشار بذلك إلى أن الراء

اذا تابعت في نحو بقادر أي

وبعضهم يجعل الراء المكسورة مانعة من الامالة كما في فتوحه والمضمومة معه
(قوله بعد الالف) فان كانت قبلها لم تؤثر كافي ومن رباط الخليل لئلا يلزم
التسفل بعد التسفل سم (قوله كفت مانع الامالة) محل كفت الراء
المكسورة حرف الاستعلاء اذا تقدم على الالف دون ما اذا تأخر عن الالف وهو
التسفل بعد التسفل وصعوبة العكس كذا في جمع الهوامع وغيره قال سم
وجب في ذلك كل تمثيل الشارح بطارق اه ولم يتعرضوا لهذا التفسير
في الراء غير المكسورة وقضية تعليمهم عدم التفسير في الراء عدم استعمالها
فتأمل (قوله وشودار القرار) الشاهد في القرار (قوله وربما أثرت
الح) هذه العبارة تفيد أن الراء اذا انفصلت لم تؤثر غالباً وأنها قد تؤثر مع
الفصل وقد ذكر الشارح الاول بقوله ان الراء اذا تابعت لم تؤثر ذكر الثاني
بقوله ومن العرب الخ (قوله يعني الراء) أي سواء كانت مانعة للامالة وهي
غير المكسورة او كافت لمانع الامالة وهي المكسورة كما يدل عليه ما بعده (قوله
اذا تابعت من الالف) أي ولو بحرف كما يفهم من المثال ومن هنا يعلم أن
كلام المتن في راء متصلة سم (قوله ولا تنضم ما في نحو هذا كافر) أي لا تنضم
هذه الراء المضمومة لمانع الالف لكثرة التقابل مثال ومقتضى كلام التسهيل
الذكر وتقرير الشارح له أن الامالة في نحو هذا كافر هي اللغة المشهورة
وأن التخصيم لغة قليلة ولا ينبغي وان لم يتنبه له شيخنا والعض ان هذا مصادم
لما ذكره الشارح نقلاً عن سيويه عند قول المصنف ان كان ما يكف الخ من
أن المانع المتصل بالالف نحو ناصح وهذا عندنا كذا والمفصل بحرف نحو ناطق
وهذا عندنا لا يلائم معهما أحد الا من لا يؤخذ براقته وقول شيخنا السيد
الكثرة هنا انصافية فلا تمنافي ما مر لا ينبغي ما فيه لكن المصريح به في التوضيح
وحواشي ذكر يا وغيرهما أن الاتصال شرط أي اعلى في منع الراء غير
المكسورة للامالة وفي كتب المكسورة لمانع الامالة وهو موافق لما في الشرح
هنا (قوله والذين يميلون كافر) برفع كافر على الحكاية (قوله لسبب لم يتصل)

الثاني ومن ادلة الاول قوله عيسى الله يغني عن بلاد ان قادر قال سيويه

الذين يميلون بقادر (ولا تقل لسبب لم يتصل) بأن يكون منتهلاً أي من كلمة أخرى فلا تمال الف ساوياً للراء

قبها في قولك رأيت يدى ساوياً ولا ألف مال للمكسورة قبلها في قولك هذا الرجل مال وكذلك لو قلت

ما الذي يدور في قلب ألف الكسرة لانها من كلمة أخرى والخاسل أن شرط تأنيب سبب الاما أن يكون من اسكامة التي فيها لاف وتسميات الاول - ثلثي من ذلك ألف ها التي هي غير المأونة في نحو يضرم ساو ادحجها اذ لم يثبت رسمها فنقل أي من كلمة أخرى والثاني كوز غير المدحج ألف الكسرة اذا كانت منفصلة عن الالف فامدتها الى الالف او ان كانت أشد فمن الكسرة (٢٨٠)

التي هي مع الالف الكلمة قال
ميريه وسميهاهم يقولون
لربما قالوا الكسرة
وهي بالكلمة الواحدة
وقد بان لنا أن كلام المصنف
من على عومسه فكان
الافتقار أن يقولوا غير الالف
انفصال الالف وانما كان
ذلك من الكسرة لما سبق
من أن الكسرة أقوى من

اياه (والكشف في توجيه
ببطل) من الوانع كافي
فيريد أن يضرم أقبل فلا
قال الالف لان القاف بعدها
وهي مانعة من الالة
واعمالا أثر المانع مفصلا
لم يؤثر السبب متفصلا لان
الفتح أحسن ترك الالة هو
الاصل في صار اليه لاني
سبب ولا يخرج عنه الا
سبب محقق * تبيينات

أي سواء كان كسرة أو يا وسواء تقدم على الالف أو تأخر وهو داخلة
الشارح الامثلة لكن ترك مثال الياء المتأخرة (قوله ما ان ذى عذرة)
قال شيخنا السيد تقي الله المحقق العذرة بكسر العين المهملة العذرة وبضمها
الكسرة (قوله ألف هالخ) قال سمع هذه الالف يعلم استنفاؤها من قول
المصنف السابق بحكم الأدرف في الشخص لهذا بغير ألف ها كما أن هذا
شخص لهذا بغير المتفصل اه وقال ابن قاري لا حاجة الى استثناء المذموم
من ادعى متصلا (قوله فام ادعت الالف لها) للمصنف أن يسميه على التذوق
(قوله وان كانت أشد) أي في اقتضاء الالة ولا وجه لأف في التفضيل الا
ضعف في الكسرة المتصلة واعتذار شيخنا عنه بأنه على غير ما ينبغي منه
انتماء بين (قوله ليس على عومه) أي لم يدخله تخصيصا (قوله وغير ما
اياه انفصال لا تمل) أي لا تمل غير كنهها لاجل ما عطفه له (قوله اسبب
محقق) المناسب اسبب وى (قوله في نحو ممررت بجال ماني) استثنى كل واحد
التمثيل بأن السياق لم لا يقتض من العرب بحرف الاستعلاء مع اعتداد غيره
به وحرف الاستعلاء في هذا المثال لا يقتضيه من جهة تحريف الاستعلاء
لانفصاله بأكثر من حرفين ولا اعتدادا معا هو كذلك كما تقدم كذا قال شيخنا
وتبعه البعض واد أن عدم الاعتداد بالمتفصل بالاكثرة مجمع عليه وهو غفلة
عما أسلفه الشارح فقلنا عن بعض نسخ النسخ الموثوق من أن قد يؤثر
حرف الاستعلاء مع الالة مع كونه رابعا تحويرا أن يضرم اسوطا ويقتض
بدرستهم كلام الشارح هنا قد ير (قوله قال في شرح الكافية الخ) للقعود
منه قوله فيقول أني أحمر بالالة وأني قاسم بترك الالة (قوله أني أحمد)

* الاول فاهم من قوله قد يوجب أن ذلك ليس عند كل العرب فان من العرب من لا يعتد
بحرف الاستعلاء اذا ولي الالف من كلمة أخرى فيقول الآن الالة عنده في نحو ممررت بجال ماني أقوى منها
في عومال قاسم * الثاني قال في شرح الكافية ان سبب الالة لا يؤثر الالة والسبب المتع قد يؤثر
بملا بقال أني أحمر بالالة وأني قاسم بترك الالة وتبعه الشارح في هذه العبارة وفي التمثيل أني قاسم
بطرفان مقتضاه أن حرف الاستعلاء يمنع الالة الالف المنقلبة عن ياء

اعترض بأن السبب لا يقال فيه متصل أو منفصل الا اذا كان خارجا عن
 الاف الممالة بان كان قبلها أو بعدها والسبب هنا قائم بنفسه من الاف
 وهو ابد الوجود عن الابداء بالطرف وبأنه لا حاجة لذكر أمجد بل ذكره يومهم
 فوقف الامالة عليه كوقوف منع الامالة على قاسم مع أنه ليس كذلك (قوله
 وليس كذلك) لما مر من أن حرف الاستعلاء لا يكف مع اتصاله السبب
 المقترن فكيف يكف مع انفصاله والمثال الجيد كتاب قاسم (قوله بأنا التي هي
 حرف نداء) أي فقام قاسم فمع امالة الاف الاء الظاهرة قبلها الممكن هذا
 اغما يصح على ما مر في النظم لعل ما قدمه الشارح من ان حرف الاستعلاء
 انما يكف الكسرة الظاهرة ولا يكف الاء مطلقا بقى أنه سيأتي أن الحروف
 لا تتصل الا للناظر سمعت الما لها شذوذ ذكره وامن ايا كما سيدكره الشارح
 ولم أن بعد المراجعة من ذكر منها أو من المعلوم أن الشاذ لا يقاس عليه
 فحينئذ لا تصح امالة ألف أيا حتى يستقيم كلام الشارح وبهذا يعلم ما في كلام
 البعض من اضلال فتأمل (قوله في اطلاق النظم الخ) تتبع فيه صاحب
 التوضيح ولا ينبغي أن مجرد كلام ابن عصفور لا ينقض حجة على المصنف ولا
 يقتضي أن نصوص النحويين بخلاف ما قاله اه سم (قوله الا فيما أميل
 لكسرة عارضة نحو جمال قاسم) فان الكسرة فيه عارضة بدخول عامل
 الجروا وما غلب المنفصل الكسرة العارضة لضعفها فيكفها أدنى مانع وقوله
 أو فيما أميل الخ أي لان الضمير مع ما قبله كالكملة الواحدة (قوله ولولا
 ما في شرح الكافية الخ) هذا كلام الموضع عقب نقله كلام ابن عصفور
 ولا ينبغي أن ما في شرح الكافية لا يمنع صحة حمل كلامه هنا على الصورتين
 لجواز أن يكون النظم مخالفا لها هنا لما في شرح الكافية كما يقع ذلك كثيرا
 له ولغيره من الائمة (قوله على هاتين الصورتين) أي صورة الكسرة
 العارضة وصورة الالفات التي هي صلات الضمائر (قوله بلا داع سواء)
 فائدة بيان أن التناسب سبب مستقل اذ لو اقتصر على ما قبله لم يفقد ذلك
 صراحة وانما قال سواء ليصح في الداعي اذ التناسب داع فلا يصح نفيه على
 الاطلاق سم (قوله كعمادا) بالنصب بالانحوتين على ارادة الوقف كما به
 عليه المكودي وقد قرئ التام والنصاري بالمتين فأميلت الاف الاخيرة

وليس كذلك فاعل التمثيل بأنا
 التي هي حرف نداء فصحها
 السكاب بأنا التي هي فعل
 * الثالث في اطلاق النظم
 منع السبب المنفصل مخالفة
 لكلام غيره من النحويين
 قال ابن عصفور في مقبره
 واذا كان حرف الاستعلاء
 منفصلا عن الكلمة لم يمنع
 الامالة الا فيما أميل لكسرة
 عارضة نحو جمال قاسم أو فيما
 أميل من الالفات التي هي
 صلات الضمائر نحو أراد أن
 يعرفها قبل انتهى ولولا ما
 في شرح الكافية لحملت
 قوله في النظم والكف قد
 يوجب الخ على هاتين الصورتين
 لا شعرا قد بالتحليل

(وقد أمالو التناسب بلا

داع سواء كعمادا وطلا)

هذا هو السبب السادس من

أسباب الامالة وهو التناسب

وتسمى الامالة للامالة والامالة

لجأورة المال وانما أخره لضعفه بالنسبة الى الاسباب المتقدمة ولامالة الالف لاجل التناسيب صررتان
 احدهما ان تعال لجأورة ألف مائة كاملة الالف الثانية في رأيت عمدا فانها للنسبة الالف (٢٨٤)

لقلم بآيائه في التنبيه على ارادة الجماعتين وأملت الاولى للنسبة الثانية
 عكس مسبق في عمدا (قوله لجأورة المال) أي الالف المال سواء
 كان في كلمتها كما في الصورة الاولى أولا كما في الثانية اذ آخر الجوار مجاور
 فبان دخول الصورة الثانية من صورتى التناسيب وانذفع بالبعض فتسدير
 (قوله لجأورة ألف مائة) أي في كلمتها (قوله لكونها آخر جوار وما أميل الخ)
 أي آخر تركيب بجوار وتركيب أميل آخره كذا قال البعض ويحتمل أن
 للمعنى لكونها آخر حفظ مجاور فقط أميل آخره اد الجأورة هنا صدق
 مع عدم التلاصق (قوله على رأى غير سيويه) لوحمل قوله بلا داع سواء
 على معنى بلا اعتبار داع سواء أهم من أن يكون داع أولا أمكن كونه على
 مذهب سيويه اه مهموه فتفاء صحة اعتبار الالب الضعيف فقط مع
 وجود القوى ولا يخفى بعده (قوله للتناسيب) أي لان التناسيب سبب
 ضعيف انما يشترع عند عدم غيره فاندفع قول البعض قد يقال ما المانع من
 كونها للبدن معانهم يؤيد كلامهم السابق فربما مع ما فيه (قوله ان
 امالة الله) أي مع انها عروا وبديل الضحوة وقوله لتناسيب أي لتناسيب
 ألف محبوا وتلاوماء بعدهما (قوله والأحسن أن يقال الخ) فيه نظر وان
 أقره أو باب الحواشي فان تنبيه هؤلاء الجماعة ما كان من ذوات الواو مفهوما
 الاول أو مكدور بالياء شاذة واقبال الالف ياء في بعض أحوال الكلمة
 انما يكون سببا في الامالة اذا لم يكن شاذا كما تقدم في قوله كذا الواقع منه
 الياء خاف دور مزيد أو شذوذ (قوله والربا) انما أتى به للتخفيف لمكسور
 الاول من ذوات الواو لا للتخفيف لما أميل لانه لا لب الالف ياء في التنبيه على
 لغة بعض العرب كما لا يخفى فتسقط قول البعض قد يقال ان سببا مالمته أي
 ال با كسرة لزاما فلا حاجة الى اعتبار رجوع الالف الى الياء في التنبيه
 (قوله فكان الاحسن أن يعمل) أي لما أميل للتناسيب بقوله تعالى شديد
 القوى فيه انظر فان الجمع قد ينفي فيجوز فيه ما جرى في الصحيح بل في هذا

الاولى فانها مائة لاحسن
 الكسرة والاخرى اذ تعال
 لكونها آخر جوار وما أميل
 آخره كاماله ألف تلامن قوله
 تعالى واقمر اذا تلاها
 فاهم انما أملت لتناسيب
 ما بعد حاء الله عن ياء أخرى
 جلاها وبقضاءها تنبيه ان
 الاول ليس بخاف أن
 تمثله بتلاها عرو على رأى
 غير سيويه كالمبروطا فقة
 أنشأ به فتم تقدم أنه
 يطرد عنده امالة نحو فزا
 ودعا من الثلاثي وان
 كانت الالف عن واول رجوعها
 الى الياء عند البناء للتعول
 فامالته عنده لانه لا للتناسيب
 وقد عمل في مرجع الكافية
 لذلك بامالة النى والضمي
 واليل اذا صي فاما سجاها و
 مثل تلافية ما تقدم واما
 الضمي فتقدم غيره أيضا
 ان امالة الله لتناسيب وكذا
 والنهم وضهاها والاحسن
 أن يقال انما أميل من أجل

أن من العرب من يئى ما كان من ذوات الواو اذا كان مفهوما الاول أو مكدور
 بالياء نحو الضحى والربا فيقول ضحيان وربان فأمليت الالف لانها قد صارت ياء في التنبيه وانما فعلوا
 ذلك استغالا للواو مع الفقة والكسرة فكان الاحسن أن يمثل بقوله تعالى شديد القوى

* الثاني ظاهر كلام سيده بأنه
يقاس على امالة الالف الثانية
في نحو رايت عمادا المناسبة
الاولى فانه قال وقالوا مغزانا
في قول من قال عمادا فاما لهما
جميعا وذاقيا (ولا تمل مالم

يل تمككا) دون سماع غيرها
وغيرنا) أى الامالة من
خواص الافعال والاسماء
المتكسنة فلذلك لا تطرد امالة
غير التمهككن نحو اذ او ما
الاها ونحو مرمها ونظر اليها
ومر بها ونظر اليها فهذه ان
تطرد امالتهما لكثرة
استعمالهما وأشار بقوله
دون سماع الى ما سمعت
امالته من الاسم غير المتكسن
وهوذا الاشار يوقى وأنى
وقد أميل من الحروف بلى
ويانى النداء ولا فى قولهم
امالا لان هذه الاحرف ثابت
عن الجمل فصار لها بذلك
مزية على غيرها وحكى قطرب
امالة لا لا تكون امستلة وعن
سيده ومن واقعه امالة
حتى وحكى امالته من حمزة
والكسافى * تقيمان *
الاول لا تمنع الامالة

مقتضى آخر قلب الف في التثنية باموه واستقال تعالى واوبن (قوله
ظاهر الخ) قال سيم لم عبر بالظاهر مع قوله وذاقيا ساه وتبعه ارباب
الحواسي جازمين بأنه كان ينبغي أن يقول مرمج كلام سيده به وقد يقال
باعتدال أن الواو فى قول سيده وقالوا مغزانا راجعة الى العرب فيكون المعنى
وقال العرب مغزانا بامالة الالفين جريا على قولهم عمادا بامالة الالفين ويكون
قوله فى قول من قال من ونسج الظاهر موضع المضمهر وهذا أى الامالة للامالة
في المثاليين أمر مقبىس عليه مطرد ويحتمل أن المعنى وقالوا أى الناس أو
النساق مغزانا بامالة الالفين جريا منهم على قول العرب عمادا بامالة الالفين
وهذا أى الامالة للامالة فى مغزانا قيا ساهمهم على سماع من العرب وعلى
الثاني يـكون سيده ما كيا القياس ولا يلزم من حكايته أن يكون قائله
نعم اقراره بظاهر فى قوله فلاجل ما ذكر قال بظاهر دون مرمج وعلى الاول
يكون مرمج حقيقيا سببه الامالة للامالة فتأمل (قوله المناسبة الخ) علة
لامالة (قوله وقالوا مغزانا) أى بامالة الالفين الاولى لرجوعها الى الياء
في التثنية والثانية لمناسبة الاولى وقوله فى قول أى جارين على قول وقوله
فاما لهما أى أنى عمادا عطف على قال (قوله مغزانا) قال البعض
بـكسر الميم اه والذى فى المختار مغزانا بفتح الميم مقصدنا من الكلام
(قوله ولا تمل مالم يل تمككا) أى من الاسماء بقرينة قوله السابق وهكذا بديل
عين الفعل الخ وقوله كعمادا وتلا (قوله غيرها وضربنا) مقصدنا أن امالتهما
ليست من قسم المسهوع مع أنها منه وان كثرت فمكان الاولى أن يقول الا
الذى سمع نحوها ونا (قوله مرمج الخ) مثل جملتين فى كل اشارة الى أنه
لا فرق بين أن يكون سبب الامالة المكسرة أو الياء (قوله فهذه ان تطرد
امالتهما) قال سيم ان أراد به جواز امالتهما فى غير التركيب الذى سمعت
امالتهما فيه فالظاهر أن هذا ثابت فى كل مسهوع وأن وزانهم ما فى الامالة
وزان غيرهما لم يمكن وان أوهمت عبارة الناظم بخلافه وان أراد به
أن امالتهما لا تضعف فيها فالظاهر خلافه وأن امالة غير المتكسن مطافها
ضعيفة لا الفعل الماضى كما يافى اه ويمكن أن يكون أراد بالطراد الكثرة
(قوله امالة لا) أى الجوابية وقوله لا يكون امستلة أى فى الجواب كما

لأن الأصل فيه الأعراب
 الثاني لا شك في حوار
 أماله العمل الماضي وإن كان
 مبيها خلاف ما أوجهه كلامه
 قال المرد وأما هي حيدة
 الثالث اعلم أن الحروف
 لأن أمه لا تكون من ياء
 ولا تخاور كسرة فالسما
 أميلت وعلى هذا أميلت الزا
 من المروال والهواء والظاء
 والخاء في فواتح السور لاها
 أسماء ما ياء طيه من الاصوات
 المقطعة في فواتح الحروف كما
 أن فاتي اسم اصوت العرب
 وطبع اسم لصوت الصالح
 فلما كانت أسماء لهده
 الاصوات ولم تكن كما
 ولا أرادوا بالأمالة فيها
 الاشعار ما قد سارت من
 حيرا لأسماء التي لا تسمع فيها
 الأمالة وقال الرياح والكويون
 أميلت الفواتح لاها مقصورة
 والمقصور يعاب عليه الأمالة
 وقد رده هذا ما كثيرا من
 المقصور لا تخور ما أنته وقال
 القراء أميلت لاها إذا ثبتت
 رقت إلى الياء فيقال طيان
 وحيان

في المرادى (قوله فيما عرض تناقضه) لا يرد هذا على المصنف لأنه اعلم أن
 الأمالة في عالم من شك أي الكتابة كما في تصب وقرع التكررة في سياق النقي
 وهذا ما لا شك في غير حالة تذا منه مثلا (قوله خلاف ما أوجهه كلامه) يجاب
 بأن قوله وعكس يدل على الفعل الخ وقوله كحما داو ولا قرينة على استثناء
 الماضي من كلامه هنا (قوله ولا تخاور) بالراء المهملة وكلامه باعتبار
 المعال والألف إلى مجاورته لكسره الهمزة (قوله ما سمى ما) الضمير
 راجع إلى الحروف باعتبار عموم كونها كلمات لا باعتبار خصوص كونها
 حروفا لصورتها التسمية فيها أسماء لا حروفا أو يقال معناه بعد التسمية
 ما حروفا باعتبار ما كان (قوله أميلت) أي إذا وجد سبب الأمالة ولو سمى
 حتى أملا لأن الألف الراءية في الاسم تطلب ياء في التثنية بجلال ما لو
 سمى بالي لأن التسمية بحده من الواو لا ياء أكثر من الياء في الهمزة والهمزة تقول
 في تثنية الزا مثله شيئا السيد عن شرح الشافية (قوله وعلى هذا) أي
 وبناء على ما ذكر من أماله الحروف بعد التسمية ما أميلت الراء من المر
 والروك أميلت حروف المعاني بعد التسمية ما أميلت حروف المباني بعد
 التسمية ما وإن اختلفت أسما حروف المعاني بعد التسمية على صورتها قبل
 التسمية وعدم بقا حروف المباني لزيادة ألف مقصورة أو بعدودة
 في أسماء حروف التسمية ومن هذا يتوحد أنه كل على الشارح أن يقول
 أميلت راس المروال وما واطأ وحاني فواتح السور بقصر الأربعة أي
 لفظة راو لفظة ها الخ لأن الراء الهاء الطاء والحاء أسماء لا حروف
 أحادية وهي ه ط ح مع أن المعال أحرف ثنائية هي را ها ط ها حا
 وقوله والرسطق به كما يطق به في أول السور ه وعطف على المروال واله
 عطف على فاعل أميلت وكان عليه أن يربطوا بالياء واعلم أنه ساقى في الخاتمة
 أن الأمالة في فواتح السور وأسماء حروف التسمية شاذة وليحصل ما هنا
 عليه وإن أوجه صديقه هنا لا فاعله ما عرف هذه التديقات (قوله في فواتح
 السور) يحوكه بعض جمع طيه حم (قوله فلما كانت) أي الراء واله
 والطاء والحاء في فواتح السور (قوله ولم تكن كما ولا) أي في الحرفية (قوله
 أرادوا بالأمالة) الاء في (الشعار الخ) حاصل ما ذكره في هلة أمالته ثلاثة أقوال

وكذلك امالة حروف المعجم نحو باونا ونااه (والفتح قبل كسر راء في طرف * أمل) كما يتصل الالف لان الغرض
الذي لاجله تتصل الالف وهو ما كلة الاصوات وتقرىب بعضهم امن بعض موجود في الحركة كما انه موجود
في الحرف ولا مالة الفتحه سببان الاول أن تكون قبل راء مكسورة مطرقة (كلا لا يسر مل تكب الكاتب)
تري بشر غير أولى الضرر والثاني سيأتي * تنبيهات * الاول فهم من قوله والفتح أن الممال في ذلك الفتح
لا المفتوح وقول سيبويه أمالو المفتوح فيه تجوز * الثاني لا فرق بين أن تكون الفتحه في حرف اسنة علاه
(٢٨٥) نحو من البقر أو في راء نحو بشر أو في غيرهما نحو من الكبر * الثالث فهم من قوله قبل كسر راء

أن الفتحه لا تتصل اكسره راء
قبلها نحو رحم وقد نص
غيره على ذلك * الرابع ظاهر
صنيعه أن الفتحه لا تتصل
الا اذا كانت متصلة بالراء فلو
فصل بينهما لم تقل وليس ذلك
على اطلاقه بل فيه تفصيل
وهو أن الفاصل بين الفتحه
والراء ان كان مكسورا
أو ساكنا غير راء فهو مفتوح
وان كان غير ذلك منع الامالة
فتمال الفتحه في نحو وأشر وفي
نحو عمر ولا في نحو يمين نص
على ذلك سيبويه ونبيه عليه
المصنف في بعض نسخ
التسهيل * الخامس اشترط
كون الراء في الطرف وهو
بالنظر الى الغالب وليس

(قوله وكذلك امالة حروف المعجم) أي أسماء حروف المعجم التي ليست
في فواتح السور على لغة تصر تلك الأسماء (قوله كسر راء) من إضافة المصنفه
الى الموصوف كما يشير اليه الشارح (قوله وتقرىب بعضها من بعض)
صطف تفسير (قوله موجود في الحركة) أي في امالة الحركة وقوله كما أنه
موجود في الحرف أي في امالة الحرف (قوله كلا لا يسر) أي الامر لا يسر
اه خالد أي الاسهل (قوله ظاهر صنيعه) أي حيث عبر بالقبليّة المتبادر منها
الاتصال وأتى بمثال فيه الفتحه متصلة بالراء ومن عاده اعطاء الحكم بالمثال
وعبر بالظاهر لصدق القبليّة مع الانفصال وجواز مخالفة تمثيله هنا
لعدائه اذ هي أخايبه لا كايه فلهذا التحقيق يعلم سقوط ما اعترض به سم
وتبعه أرباب الطواشي (قوله أن الفتحه لا تتصل الخ) فزق شخنا السيد بين
الفتح والالف حيث لم يتصل الفتحه اكسره راء قبلها وأميلت الالف لياء
قبلها أو بعدها أو كسره كذلك بأن الالف أقبل للامالة من الفتحه أي
فأقبل فيما لم يحتمل في الفتحه (قوله غير راء) يرجع لساكنه فقط كما تفيد
عبارة شرح التسهيل على باشا (قوله لا في نحو يمين) مثال للفاصل بين
الفتح والراء اذا كان ياء ساكنة ولم يمتد للفاصل بينهما اذا كان غير مكسور
بأن كان مضموما مشدودا وهو نوع من الشجر أو مفتوحا مشدودا شجره لا تتصل
الفتح الاول (قوله في قوله رأيت خبط رباح) لعله بفتح الخاء المعجمة والباء

ذلك باللازم وقد ذكر سيبويه امالة فتحه الطاء في قوله رأيت خبط رباح وذكر غيره أنه يجوز امالة فتحه
العين في نحو العرد والراء في ذلك ليست بلام * السادس أطلق في قوله أمل فعلم أن الامالة في ذلك
وصلا وفاقا بخلاف امالة الفتحه للسبب الآتي فانها خاصة بالوقف وقد صرح به في شرح الكافية * السابع
هذه الامالة مطردة كما ذكره في شرح الكافية * الثامن بقي لامالة الفتحه اكسره راء أثر طاع غير
ما ذكر أحدهما لأن لا تكون على ياء فلا تتصل فتحه الياء في نحو من الغير نص على ذلك سيبويه وذكره

في بعض نسخ القاموس والآخر أن لا يكون بعد الراء حرف الاستعلاء نحو من الشرق فاه متبع من الامة نص عليه سيويه أيضا ما تقدم حرف الاستعلاء على الراء لم يمنع لأن الراء المكسورة تغلب المستعمل اذا وقع قبلها فانه اذا قيل نحو من الضرر التاسع منع سيويه الامة الالف في نحو من المحاذرا اذا (٢٨٦)

أميت فتحة الدال قال ولا تقوى على امة الالف أي لا تقوى امة الفتحة على امة الالف لاجل امالتها وزعم ابن خروف أن من أمال ألب عماد لاجل امة الالف قبلها أمال هنا ألف المحاذر لاجل امة فتحة الدال وضعف بأن الامة للامة من الاسباب الضعيفة فينبغي أن لا يقاس شيء مما الا في المجموع وهو امة الالف لاجل امة الالف قبلها أو بعدها (كذا) انفع (الذي يليه ما التأييت في وقف اذا ما كان غير ألف) هذا هو السبب الثاني من سببي امة الفتحة فتمال كل فتحة تلها اء التأنيث إلا أن امالتها خمسة بالوقف وبذلك قرأ الكسائي في إحدى الروايات عنه والرواية الأخرى أنه أمال

الموحدة آخره طاء موحدة أي رقا فضته الرياح من الشجر كما يستفاد من القاموس ويؤخذ من الامة في المثال أنه لا يشترط في امة الفتحة تكسر قراءتها كونها في كلمة واحدة (قوله والآخر أن لا يكون الخ) قال سيوتيه أن باب الحواشي هذا الآخر قد يؤخذ من قوله في طرف اه سم واما يتيه الأحاد إذا كان حرف الاستعلاء لا يمنع امة الفتحة الا إذا كان في كلمته وهو خلاف قياس امة الفتحة على امة الالف التي تدنيه المنفصل كما سرى قول الناطم والسكف قد يوجب ما ينفصل (قوله لاجل امالتها) أي امة (قوله أمال هنا ألف المحاذر الخ) ظاهر العبارة أن امة الالف لامة الفتحة معبوعة وحيدة لا ينفص التضعيف الآتي (قوله فينبغي أن لا يقاس) أي لا يطرد شيء منها أي من أنواعه الا في المجموع أي لكن الاطراد في المجموع من أنواعه يقبل ولو قال فينبغي أن لا يقاس شيء منها على المجموع لكان أوضح (قوله قبلها) أي كافي عماد أو بعدها أي كافي التام (قوله خمسة بالوقف) لأم أي الوصل ماء والتاء لا تشبه الالف (قوله فينت الخ) قال في القاموس جسا كدعا ورعى جتا ورجتا بضم ج ما جاس على ركنتيه وقام على أطراف أصابعه اه والنون بدل مجمة مفتوحة وواو كنة ودال معلقة من معانيه السوق والطراد أي لاجل سرق الشمس ودفعه هازن بجرها هذا ما لم يزل (قوله أكره) قال في القاموس السكر التهمر والانتهاز والفحل واستمعة بالث انما يوجه غايب تها وبناه والاه وارتفع التهمر واستنداد الحمر والمصاهرة والفعل كنع اه قول الشارح أكره كما كرم من باب التهديد بالهمزة وأفعل

إذا كان قبل الهاء أحد خمسة عشر حرفا يجمعها قولان فثبت زينب لذو شمس تفضيل ونصل في أربعة يجمعها قولان أكره فأمال فتحة اذا كان قبلها كسرة أو ياء ما كنة على ما هو معروف في كتاب القراءات وشمل قوله التأنيث

هاء المبالغة نحو علامة واما انها ساكنة فخرج بها التانيث هاء السكت نحو كناية فلا تمثال الفتحه قبلها
على الصحيح واحد ترز بقوله اذا ما كان غير ألف عبادا كان قبل الهاء ألف فانه لا تمثال نحو

الصلاة والحياة * تنبيهات *

الاول الضمير في قوله يابيه

راجع الى الفتح لانه الذي

يمال لا الحرف الذي تلبسه

هاء التانيث واذا كان كذلك

فلوجه لاستثناؤه الالف

بقوله اذا ما كان غير ألف اذ لم

يخرج الالف في الفتح وهو

انما فعله لدفع توهم ان هاء

التانيث تسوق امالة الالف

كما سوت امالة الفتحه فكان

حق العبارة ان يقول عاطفا

على ما تقدم * وقيل ها

التانيث ايضا ان تقف

ولا تمثل لهذه الهاء الالف

* الثاني انما قال ها

التانيث ولم يقل يا التانيث

لتخرج التاء التي لم تقف

هاء فان الفتحه لا تمثال قبلها

* الثالث ذكر سيويه ان

سبب امالة الفتحه قبل هاء

التانيث شبه الهاء بالالف

فأميل ما قبلها كما يميل ما قبل

الالف ولم يبين سيويه بأي

الف شبه وانما اظهر أنها

شبهت بألف التانيث * ثالثة *

ذكر بعضهم لامالة الالف

بما قبلها

بما قبلها

بما قبلها

بما قبلها

بما قبلها

بما قبلها

بما قبلها

بما قبلها

بما قبلها

بما قبلها

بما قبلها

تفضل (قوله هاء المبالغة) لان هاء تانيث في الاصل (قوله فانه لا تمثال)
الا اذا كان فيها ما يوجب الامالة نحو واما المرادة وتساها جمع وارضى
البعض عما قيل في علة عدم امالة الالف قبل هاء التانيث ان وقوع الالف
قبل الهاء ازال شبهه بألف التانيث لان هاء التانيث لا تقع بعده هاء ثم قال
ووقع في بعض الحواشي التعليق بغير هذا المعنى له فاحذراده وفيه ان
ما ارتضاه لا يصح الا لوجه لما علة امالة الالف شبهه بألف التانيث ولا قائل
به فيه وايضا المعنى له فاللاذق في التعليق ما ظهر في قوله الحسد من ان سبب
امالة الفتحه قبل هاء التانيث كما ياتي شبهه بألف التانيث وألف التانيث
لا يقع قبلها ألف فلما وقع قبل الهاء ألف شبهه الهاء بألف التانيث
فلم تستثن امالة ما قبلها (قوله فلوجه لاستثناؤه الالف) أى اخرجه اياه
من التثني الرابع اليه هاء يليه بقوله اذا ما كان الخ لعدم قبول الفتح الالف
فعلم ان الاستثناء في كلامه بالمعنى اللغوي نعم لوجهل المستثنى منه الضمير في
كان مع جعل الاستثناء اصطلاحيا لكنه خلاف ظاهر صنيع الشارح ثم
ما ذكره الشارح من عدم وجوب الاستثناء قال سمعته على أن موصوف
الموصول الفتح وليس بالزعم لجواز أن يكون موصوفه الشيء الشامل للفتح
والالف المذموم لا يكون قبل الهاء الا أحدهما فيتحقق الاستثناء على أنه يمكن
جعل كان تأمته معنى واحد وغير ألف حال على معنى المغيرة في الحكم
والتقدير يميل الفتح اذا وجد حال كونه مغايرا للالف في هذا الحكم فلا
يكون هناك استثناء أصلا (قوله التي لم تلبس هاء) يشمل تاء نحو فاطمة
ورحمته عند من يقف بالتاء فلا يميل حينئذ كما صرح به غيره وتاء التانيث
التمثل بالفتح نحو باعت (قوله أنها شبهت بألف التانيث) أى المقصورة
لأنها هاء في الخرج وهو أقصى الخلق وفي المعنى وهو الدلالة على التانيث
وفي الزيادة على أصول الحكامة وفي التطرف في آخرها وفي الاختصاص
بالأسماء الجسامدة والمنقعة تصريح (قوله قال سيويه الخ) استدلال على
قوله أحدهما الفرق الخ (قوله لانها اسماء ما يلفظ به) أى من الحروف

سببين غير ما سبق أحدهما الفرق بين الاسم والحرف وذلك في راوما أشبهه من فواتح السور وقال سيويه
وقالوا رايوا يعني بالامالة لانها اسماء ما يلفظ به فليست كالي وما ولا غيرها من الحروف المبينة على السكون

بحرف وف التهجى الترقى أوائل السور ان كان في آخرها ألف فتم من شئ ومنهم من يجعل ان كان في وسطها ألف فتحوك وصافلا خلا في التفر والآخر كثرة الاستعمال وذلك ما لهم الخاج علما (٢٨٨)

في الرفع والتصب وكذلك
البحا في الرفع والتصب ذكره
نفس التحويل وما له الناس
في الرفع والتصب قال ابن
مهران في آخر شرح الجمع
روى عبد الله بن داود عن
أبي عمرو بن العلاء ما له
الناس في جميع القرآن
من قوله نحو يا أيها محمد
قال في شرح الكافية قال وهذه
رواية أحمد بن زيد الحلواني
عن أبي عمر الدوري عن
الكسائي ورواية نصر وقتبة
عن الكسائي التهيء وأعلم
أن الامة له ذن المذهب
شادة لا يقام عليها بل يقتصر
في ذلك على ما جمع وانه أعلم

• (التصريف) •

أعلم أن التصريف في اللغة
التغيير ومنه قصر ج
الراح أي تغييرها وأما
الاصطلاح فيطلق على شيئين
الاول تحويل الكلمة إلى
أبنة مختلفة لقصر وبمن
المعاني كالتصغير والتكبير

ويؤيده أنه إذا ألف من أسماء حروف التهجى كالياء قصر كالياء
وبسائر حروف ذلك في الجمع يجوز قصره ومنه بالاجماع وجمعه على القصر
سأت مثلا قلب الألف المقصورة ياء على المذات باقرا والهمزة (قوله
وحرف التهجى) مبتدأ خبره قوله ان كان في آخرها ألف فتم الخ وفي
كلامه حذف مضاف أي وأسماء حروف التهجى وقول البعض ان حروف
التهجى معطوف على را وما شئ ان لم يحسن فسد بالكتابة فهو تصريف
لا حاجة اليه تأمل (قوله من شئ) أي لا يميل (قوله علما) بخلاف ما اذا كان
صفة للباب لغة فانه لا يميل لانه لو يكثر استعماله دما يمين (قوله في الرفع
والتصب) أي لا في الجر فان الامة فيه قياسه لوجوده فيهما وهو الكسرة
(قوله شاذة) أي تباها فلا ياتي في قراءة بعض السبعة بالامة في فواتح السور
قاله شيخنا السيد

• (التصريف) •

(قوله على شيئين) بل على ثلاثة ثالثها العلم بأحكام بنية الكلمة كاستيفاء عين
ابن الناحم (قوله الى ابنة) أي صيغ (قوله كالتصغير الخ) ان كان تعديلا
للقصر وبمن المعاني احتاج قوله واسم الفاعل واسم المفعول الى تقدير
مضاف أي ودلالة اسم الفاعل الخ وان كان تعديلا لابنة المضافة كان
التصغير والتكبير بمعنى الصيغتين المعروفتين (قوله يذ كره) أي يذ كره
متعلقة التي هي تلك الابنة المختلفة ذهي المذكورة قبل هذا الباب
لا نفس التحويل وقوله قبل التصريف أي بالاعنى الآخر الاتي فاهم (قوله
وهو في الحقيقة من التصريف) ان أراد من التصريف التعريف فهو غير
محتاج اليه لوضوحه من تعريف التصريف بنية واسطلاحا وان أراد من
التصريف بالاعنى الاصطلاح الاتي في اطل تغاير العينين الاصطلاحيتين
كما يخلق به كلامه أو بالاعنى الاصطلاح الساب قبل اطل أيضا لانه في
لكون الشيء من نفسه فندبر (قوله تغيير الكلمة) أي عن أصل وضعها

واسم الفاعل واسم المفعول وهذا القسم جرت عادة المصنفين بذكره قبل التصريف كقول
الناحم وهو في الحقيقة من التصريف والآخر تغيير الكلمة لغيره في لغار علمها

(قوله ولكن لغرض آخر) كالأحقاق والتخلص من النقصاء الساكنين
 والتخلص من اجتماع الواو والياء وسبق احداهما بالسكون (قوله ويختصر)
 أي هذا التغيير (قوله وقد أشار الشارح الى الامرين بقوله الخ) نظره فيه
 سم بأن هذا القول ليس فيه أن التصريف يطلق بمعنى تغيير الكلمة لتغير
 معنى الخ وعارضه البعض فقال أشار الى الأول بقوله هو تغيير بنيتها الخ والى
 الثاني بقوله ولهذا التغيير أحكام فان تلك الأحكام ماعدا الصفة تغييرات
 مخصوصة لا لغرض فقط تنظير بعضهم بأنه ليس فيه إشارة الى المعنى
 الثاني اه وأنت خبير بأن المعنى الثاني تغيير الكلمة لتغير معنى طارئ
 علمه ولكن لغرض آخر ويختصر في الأنواع الستة المتقدمة فليس هو
 المعنى طارئ على الكلمة وليس منه الصفة والأحكام التي جعل ابن الناطم
 معرفتها علم التصريف جعلها أحكاما للتغيير بمعنى طارئ لأنه المشار اليه
 بقوله ولهذا التغيير أحكام وأدخل فيها الصفة حيث قال كالصفة والأعلال
 فمن أين يكون قوله ولهذا التغيير أحكام إشارة الى المعنى الثاني فالخلق مع
 من نظرت في كلام المشرح بما ذكرتم يمكن أن يتكافأ تصحيح كلام الشارح
 بجعل اسم الإشارة راجعا الى التغيير لا بقيد كونه معنى طارئ بل
 مطلقا وجعل الصفة والأعلال حكمين للتغيير بمعنى طارئ والأعلال فقط
 بأنواع الستة حكم للتغيير لغرض آخر والله الموفق للصواب (قوله هو تغيير
 بنيتها) أي تحويل بنيتها الى ضيق مختلفة ولا يخفى أن هذا التعريف بمعنى
 التعريف الأول في كلام شارحنا (قوله الى التثنية والجمع) قال زكريا
 الانسب الى المثني والجمع اه والجواب أن التثنية والجمع يطلقان على
 المثني والجمع (قوله ولهذا التغيير) أي ولتعلق هذا التغيير من التغيير
 والمغير اليه اذا الصفة مشلا صفة للفظ لا للتغيير ولا للتغير وبهذا يعرف
 ما في كلام شينة او البعض (قوله كالصفة والأعلال) الظاهر أن الكاف
 استقصائية اذا الأعلال التغيير وهو صادق بالأنواع الستة المتقدمة (قوله
 وما يتعلق بها) كشروطها (قوله فالتصريف) أي فعل التصريف لم يطابق
 قوله بمعنى علم التصريف أو المراد التصريف بمعنى العلم وقوله اذن أي اذا
 استعمل في معرفة تلك الأحكام ثم اذا أطلق التصريف بمعنى العلم فعبه

ولكن لغرض آخر ويختصر
 في الزيادة والخذف والابدال
 والقلب والنقل والادغام
 وهذا القسم هو المقصود
 هنا بقوله هو التصريف
 وقد أشار الشارح الى الامرين
 بقوله تصريف الكلمة هو
 تغيير بنيتها يتسبب ما يعرض
 لها من المعنى كتحسين المفرد
 الى التثنية والجمع وتغيير
 المصدر الى بناء الفعل واسمى
 الفاصل والمفعول ولهذا
 التغيير أحكام كالصفة
 والأعلال ومعرفة تلك
 الأحكام وما يتعلق بها اسمى
 علم التصريف فالتصريف
 اذن هو العلم بأحكام بنية
 الكلمة

بين الحروف من اصابتها زيادة وحذف واعلال وشبه ذلك اه ولا يتعلق التصريف بالا افعال المتكسنة
والافعال المتصرفة واما الحروف وشبهها فلا يتعلق علم التصريف بها كما اشار الى ذلك بقوله (حرف
وشبه من التصريف) واما ما اوردته التصريف حري أي حقيق والمراد به الحرف الاعمى المبني
والافعال الجامة ذلك على وليس وتعودها فاعلم ان شبه الحرف في الجود واما (٢٠٤)

ملوك التصغير ذوالذي
والحذف سوف وان والحذف
والابدال له في شاذات
عندما سمع منه تنبيه
التصريف وان كان يدخل
الاعضاء والافعال الا انه
لذا قال بطريق الاشارة
اكثر من تغيرها وتظهر
الاشفاق في (وليس أدنى

من ثلاثي حري قابل تصريف
سوى ما غيرا يعني ان ما كان
على حرف واحد او حرفين
فلم يقبل التصريف الا
ان يكون ثلثيا في الاصل
وتدبر بالحذف فان ذلك
لا يتغير منه عن قبول
التصريف وقد فهم من
ذلك امران أحدهما ان
الاسم المتصرف والفعل
لا يقسمان في أصل الوضع

الاربعة الثلاثة في غيره من اقسام الفنون وهي كونه بمعنى السك أو المسائل
أو الادراكات وعلى هذا الثالث قول الشارح في التصريف ان في العلم
بأحكام بنية الكلمة الخ (قوله بما الحروف) بدل من قوله بالحكم (قوله
وشبه ذلك) قال ذكرنا وأقره شذنا والبعض أي كالأشياء والاطهار
والادغام اه وفيه أن الاختلاف لا دغم من الاعلال والاطهار من التفتة
الآن يخصا تصدير (قوله ولا يتعلق التصريف) أي بمعنى المقصود
بقوام التصريف كما سبق بقرينة كلامه في التنبيه الآتي فلا ينافي أن
بعض الاعضاء المبني يتصرف ويجمع ويصغر كما أسماء الاشارة والموصولان
على أن تصغيرها شاذ وتنبيه وجهه ما صور بان لا حقيقتان على التحقيق
(قوله والافعال المتصرفة) أي غير الجامة (قوله الاعضاء المبني) كك
ومن لم يقبل له الكثير (قوله وتعودها) ككهم ورس (قوله والاطوار
التصغير ذوالذي) فيه أن هذا لا يرد الا لو اريد التصريف التكامل عليه
التغير بمعنى طارئ وقد أسلف الشارح أن المقصود هنا التصريف بمعنى
التغير بمعنى طارئ وليس منه التصغير حتى يرد علينا تصغيرا في الذي
(قوله وليس أدنى من ثلاثي الخ) ان قلت هذا البيت مستغنى عنه بما قبله
لا مستلزما في قبول الحرف تصريفه في قبول أدنى من ثلاثي وضعا لان
الأدنى الذي كور لا يكون الا حرفا قلت ليس مستغنى عنه بالنسبة الى البيت
الذي لا يعرف أن الذي كور لا يكون الا حرفا (قوله ثلاثي في الاصل)
أي فاعلم انهم عند من يجعله مختصرا من أين (قوله عند من يجعله
مختصرا) أي مختصرا (قوله ثلثيا) أي التصريف ثلثي يكون على حرف

من ثلاثة أحرف لانها في بيان التصريف وما يقبل التصريف لا يكون في أصل
الوضع على حرف واحد ولا على حرفين والآخر أن الاسم والفعل قد يقسمان عن الثلاثية بالحذف أما الاسم
فلم يقدّر على حرفين بخلاف لاه فهو يرد أو عينه شذوه أو فاعلم انهم عند وتقدر على حرف واحد وتخوم انه عند
من يجعله مختصرا من أين الله وكقول بعض العرب شربت ما رذل قليل وأما الفعل فلم يقدّر على حرفين
فهو ذل وبع ورس وتقدر على حرف واحد فتخرج كل شيء وفصل ذلك فيما أعلم فلا والله فيكون في الأصل

(ومنتهى اسم خمس ان تجردا وان يزد فيه فاسبعاء) أى ينقسم الاسم الى مجرد وهو الاصل والى مزيد فيه وهو فرعه فغاية ما يصل اليه المجرد خمسة أحرف نحو وسفر جل وغاية ما يصل اليه المزيد فيه بالزيادة سبعة أحرف فالثلاثى الاصول نحو واشتهب باب مصدر اشتهب والرباعى الاصول نحو و احترجام (٢٩١)

مصدر اخر شجيت الابل
أى اجتمعت وأما الخماسى
الاصول فانه لا يزد فيه غير
حرف متقبل الآخر أو بعده
مجردا أو مشفوعا بها
التأنيث نحو وعضرفوط وهو
العظامة المذكور وقبعثرى
وهو البعير الذى كثر شره
وعظم خلقه والمشفوع نحو
قبعثره ونذر قبعثره لانه
يزيد فيه حرفان وأحدهما
نون فيقول انه لم يسمع الامن
كتاب العين فلا يلتفت اليه
والقرعبلانة دويبة عريضة
عظيمة البطن مخبئية وقالوا
فى تصغيرها قرعبلانة وذكر
بعضهم أنه زيد فى الخماسى
حرفا منذ قبل الآخر نحو
مغناطيس فان صح ذلك وكان
عربيا جعل نادر اوتد حكاية
ابن القطاع أعنى مغناطيس
* تنبيهان * الاول انما لم
يسئل هنا هاء التأنيث

واحد (قوله ومنتهى اسم) أى حرف اسم (قوله فالثلاثى الاصول) أى
فالمزيد فيه الثلاثى الاصول (قوله مصدر اشتهب) بتشديد الموحدة اذا صار
أشهب من الشبهة بضم الشين وهى ياض يتخاطه سواد (قوله مجرد الخ)
حال من ضمير حرف المذالم يستكن فى بعده فهو وراجع الى بعده فقط (قوله
وهو العظامة المذكور) عبارة القاء ومن العضم فوط العذ فوط أو ذكر
العظاء وهو من دواب الجوار كائهم والجمع عصارف وعضرفوطات اه
وقال فى محل آخر العذ فوط بالضم دويبة بيضاء ناعمة تشبه بها أصابع
البوارى اه وقال فى محل آخر العظامة دويبة كسام أبرص والجمع عطاء
اه وسام أبرص بتشديد الميم قال فى القاموس من ككبار الوزع اه
وفى المصباح أن العطاء قبل المذانة أهل العالمة والعظامة لاقعة تميم وأن جمع
الاولى عطاء وجمع الثانية عطاء بار قوله والمشفوع نحو قبعثره (الانساب
بقوله نحو وعضرفوط أن يقول ونحو قبعثره (قوله قرعبلانة) بفتح القاف
والراء وسكون العين المهملة وفتح الموحدة (قوله لا يزد فيه حرفان) أى
غير الهاء (قوله الامن كتاب العين) أى المحشوق بالخطا (قوله مخبئية)
بضم الميم وسكون الحاء المهملة وفتح الموحدة وسكون الذون وكسر الطاء
المهملة ومخففة التخمينة أى متخفية البطن كفى القاموس ولعل المراد
بمتخفية البطن عظيمة البطن فيكون تأكيدها قوله (قوله قرعبلانة) أى
بجذوف الخماس كما هو قاعدة تصغير الخماسى الاصول (قوله وذكر بعضهم
الخ) مقابل قوله لا يزد فيه غير حرف مذ (قوله ومغناطيس) بفتح الميم كما
يقدمه صنيع القاموس (قوله وكان عربيا) يظهر أنه عطف سبب على سبب
(قوله أعنى مغناطيس) لعله منعه من الصرف ميلا الى احتمال مجتمعه مع
كونه على اللفظ لان المراد لفظه (قوله الابهاء التأنيث) كقرعبلانة

وزيادى التنبيه وجمع التصحيح والنسب كما فعل فى التسهيل فقال والمزيد فيه ان كان اسما لم يجاز و سبعة
الابهاء التأنيث

أوزاد في التثنية أو التثنية لماء لم من أن هذه الزوائد غير معتد بها في السكون أم مقدره الاتصال الشان انما
 قلة خمس وسبعاء لم يقل خمسة وسبعة لان حروف الهجاء تذكر دونت فيها اعتبارا كبرها تكتب الهاء في
 عددها باعتبار ثانيه ان سقط الثامن عددها) وقيل آخر الثلاثي افتح يضم وا كسر ووزن تسكن ثانياه تيم) تقدم
 أن المجرى ثلاثي ورباعي وخماسي فالثلاثي تنفسي التسمية العقلية أن تسكن أبينته اثني عشر مائة لأن أوله
 يقبل الحركات الثلاث ولا يقبل السكون ادلا على أن الاء تداءسا كن وثانياه يقبل الحركات الثلاث ويقبل
 السكون أيضا والحاصل من ضرب ثلاثة في أربعة اثنا عشر فلهذا جملة أوزا الثلاثي (٢٩٢)

المجرى كما أشار إلى ذلك بقوله
 نعم (وقيل بكسر الهمزة) يضم
 الذي (أهل) من هذه
 الأوزان لاستقامتهم
 الانتقال من كسر إلى ضم
 وأقرأه بعضهم والهاء
 ذات الحلق بكسر الحاء وضم
 الباء فوجهت على تقدير
 صحتها أبو جهين أحدهما أن
 ذلك من داخل الثقتين
 في جزأى الكلمة لأنه يقال
 جيل ضم الحاء والباء
 وجيل بكسرهما فركب
 الثماني منهما هذه القراءة
 قال ابن جني أراد أن يقرأ
 بكسر الحاء والباء بعد نقطة
 بالحاء مذكورة مالا إلى
 القراءة المشهورة فنطق

سم (قوله أوزا في التثنية) كقولك في تنية استهيب استهيبان وفي جمعه
 استهيبون عند النجبة وفي التسب نحو استهيباني دمايني (قوله إلى ضم)
 أي ضم لازم فخرج نحو يضرب إذا ألغمته تروى نصبيا وجزما (قوله وأما
 قراءة بعضهم) هو أبو الهيثم يفتح الباء وتشديد الميم آخره لام (قوله
 والهاء ذات الحلق) في القاموس الحلي من الهمزة طرائق النجوم
 واحدها حبيكة (قوله على تقدير صحتها) انما قل ذلك لانه قد قبل انها
 لم تثبت (قوله من داخل الثقتين الخ) اعترض بأن الإدخال في جزأى
 الكلمة الواحدة غير معهودا كما هو الحال في الإدخال في الكلمتين نحو كنت
 يضم الكاف كافان ككتب الضم على التقم قال كاذب كروا كاذرا على لغة
 من قال كاذب كاذ (قوله قبل وهذا أحسن) قائمه أبو حيان واعترض بأن
 أدلة التعريف كلمة منفصلة ومن ثم انتزع القراء من ضم أول الساكنين
 اتباعا لضم ثالثه في نحو ان الحكم رذل الروح وغلبت الروم ولم يلقوها بقل
 انظر والساكن المذكور خارج حصين على أنه لا يجري في غير الآية اه
 وقد يقال اعترضه بما ذكرنا في أحسنه مما قبله مع أن قوله على أنه
 لا يجري في غير الآية لا يردا لأنه يجمع في غير الآية (قوله تقصيص فعل بفعل)
 الباء داخلة على التصور (قوله فيما لم يسم فاعله) صفة لفعل أي السكون
 في أوزان الميم يسم فاعله (قوله جازا يجيش الخ) فله كعب بن مالك الانصاري

بالإضافة مضمومة قال في شرح المكايه وهذا التوجيه لو اعترف به من عزيت هذه القراءة لقليل يصف
 على عدم الضبط ورواء التسلاوة ومن هذا أنه لا يعتمد على ما جمع منه لا يمكن عروض ذلك والآخر أن
 يكون كسر الحاء اتباعا لكسرها ذات ولم يعتد باللام الساكنة لأن الساكن خارج حصين قبل وهذا
 أحسن (والعكس) وهو فعل بضم الفاء وكسر العين (يقول) في لسان العرب (انقصهم تخميم من فعل بفعل)
 فيما لم يسم فاعله نحو ضرب وقتل والذي جاء منه مثل اسم دوية سميت بمبا قبله من كانه وهي التي نصب اليها أبو
 الاسود أولى وأشد الاخش لكعب بن مالك الانصاري جازا يجيش لو ليس ممره وما كان الا كسر من المثل

والرثم اسم للاست والوعل الغصة في الوعل حكاية الخليل فثبت به هذه الالفاظ أن هذا الالف
 بخلاف ما نزعهم ذلك نعم هو قليل كما ذكره تبيينه فذهبهم من كان أن ما عدا هذه الذين الذين من مع عمل كثيرا
 (٣٩٣) أي ليس به عمل ولا نادر وهي عشرة أوزان أو ما فعل ويكون اسمها نحو وفلس وصفة نحو سهل

وثانها فاعل ويصكون
 اسمها نحو فرس وصفة نحو
 بطل وثانها فاعل ويكون
 اسمها نحو كبش وصفة نحو
 حذر ورابعها فاعل ويكون
 اسمها نحو عضد وصفة نحو
 يقط وخامسها فاعل ويكون
 اسمها نحو عدل وصفة نحو
 نكس وسادسها فاعل ويكون
 اسمها نحو غيب قال سيبويه
 ولا نعلمه جامعاً إلا في
 حرف معتل يوسف الجمع
 وهو قولهم عدا وقال غيره لم
 يأت من الصفات على فعل
 الازيم بمعنى متفرق وعدا
 اسم جمع وقال السبيري في
 استدركه على سيبويه فيما
 في قراءة من قرأ ديسا قيسا
 ولعله يقول انه مصدر بمعنى
 القيام ه واستدركه بعض
 النحاة على سيبويه ألفاظا
 آخر وهي سوى في قوله
 تعالى مسكان سوى ورب جل
 رضوى وماء روى وماء صرى

يصف جيش أبي سفيان حين غزا المدينة بالقلة والحقارة وقوله معرسه يضم
 الميم وسكون العين المهملة ورفع الراء أي مكان نزوله ويقال معرس كعمد
 لأن الفعل أمر وسعرس بالتشديد والشاهد في الدليل أنه يضم فكسر
 فيكون هذا الوزن مستعملا (قوله والرثم) براءه من زوقه واسم للاست
 أي الدبر (قوله الغصة في الوعل) أي بفتح الواو وهو التمس الجبل (قوله
 الازيم) برأى فحتمه وقوله بمعنى متفرق يقال منزل زيم أي متفرق النيات
 (قوله في قراءة من قرأ) وهم الكوفيون وابن عامر (قوله ولعله يقول الخ)
 ظاهر صنيعة أن مثل ذلك لا يأتي في زيم (قوله وماء روى) أي كثير
 مرور ويقال رواء كسماء (قوله وماء صرى) كذا في نسخ بكسر الصاد
 المهملة وفتحها أي طالع مكتم كذا في القاموس وفي نسخ صرى بالهاء ولعله
 شريف فاني لم أجده في اللغة (قوله وسبي) بسين مهملة فوحدة في المصباح
 سببت العدو وسبوا والاسم السباء مثل كلب والقصر لغة اه وفي القاموس
 السبي ما يسبي والجمع سبي والنساء لهن بسين القلوب أو بسين فيمكن اه
 وقوله طيبة يوزن غنية كأي القاموس وفيه الشاهد ومعناه نالوه بلا غدر
 ونقض عهد كأي القاموس وتوهم البعض أن الشاهد في سبي يقال بعد زقل
 عبارة المصباح وأنت شخير بأن هذا الادلالة فيه على كونه وصفا (قوله ومنهم
 من تأواها) أي بأنهم مصادر وصف بها (قوله اطل) بالطاء المهملة (قوله
 في الاطل) أي بكسر فسكون والوئد أي بفتح فسكون أو فتح والمشط أي بتثنية
 أو فله فسكون وفتح وكسر وبضمه مع تخفيف الطاء وتشديدها كما
 في القاموس والدنس أي بكسر فسكون وجعل البعض المشط كالذهب بكسر
 فسكون فصور (قوله حبرة) أي بضماء مهملة فوحدة وقوله أي ففتح تصاف
 فلام خاء مهملة وهو صفة الاسنان (قوله حليج) بضماء مهملة فلام فحيم يلج

وسبي طيبة ومنهم من تأواها أو سابعها فاعل ويكون اسمها نحو ابل ولم يدكر سيبويه من فعل الابدلا وقال لا نعلم
 في الاسماء والصفات غيره وقد استدركه عليه ألفاظ من الاسماء اطل وهي الخاصرة ذكره المبرد وروى
 قول امرئ القيس له اطل اطلني بالكسر وقيل كسر الطاء اتباع ووتد ومشط وديس لغة في الاطل والوئد والمشط
 والديس وقالوا بآسنانه حبرة أي ففتح وقالوا للعبة المصبيان حليج يلج وبلن بلن وقالوا حبلت لغة في الحبل كما تقدم

وعلى اسم باد ومن الصفات
قولهم أتان أبداً وأمناد أي
ولود وأمر أن لا يرى ضمة
قال ثعلب ولم يأت من الصفات
على فعل الأخر من امرأة
باز وأتان أبداً وأمانوله
هاهنا الخواص بنو بعل شرب
التبديد وما طفا غبار رجل
فهم من النمل لا وقف أومن
الاتباع فليس بأصل وثانها
فعل ويكون اسماً نحو قول
ومعند نحو حلو وأمانوله
ويكون اسماً نحو صر
وصفة نحو حطم وثانها
فعل ويكون اسماً نحو عني
وصفة وهو قابل والمحمول
منه جنس وشل وثانها صرح
أي سرقة أو افترغ وضم
واكسر الثاني من فعل
ثلاثي أي للفعل الثلاثي
المجرد ثلاثة أبنية لا يمكن
الافتتاح الأول وثانها يكون
مفتوحاً ومكسوراً ومضموماً
ولا يكون ساكناً لئلا يلزم
التقاء الساكنين عند
انقسام الضمير المرفوع
الأول فعل

بموحدة فلام فيهم على ما في التصحيف ولم أره في القاموس وجان بضم فلام
فنون بان بموحدة فلام فنون كفي القاموس (قوله عيل) بعين موحدة فقتية
(قوله وأمانوله الخ) ليس متعلقاً بكلام ثعلب لأن عجلار ورجلا ليسا بضمين بل
هو دفع لثوهم استندرا كه ما أيضاً على سبويه (قوله من فعل ثلاثي) أي
مبنى للفعل بذي ليل قوله وزد نحوهم (قوله لا يكون الافتتاح الأول) أي
لا ساكناً لرفضهم الابتداء بالساكن ولا مكسوراً ولا مضموماً لا عند
البناء للفعل كإتاني لثقاء ما وتعل الفعل (قوله ولا يكون ساكناً) أي
اسم الفاعل لا يرد نحو وثم ولب ولا نحو قال وناف ولحال ولا نحو علم بالسكون
مخفف علم ولا نعم وبس وليس لأن أصله من الكل الحركة على أن الكلام
في الأفعال الغير الجملة والثلاثة الأخيرة جامدة فلا ساء التثنية وف
(قوله الأول فعل) ولا تنفتح عين مضارع دون شذوذ كفي بابي وسلا بلي
وقلا بلي وقبل الفتح الكسر عين الماضي في لغة فيكون ذلك من شذوذ لثنتين
الأذا كانت العين أو اللام حرفاً حلقياً كسأل يسأل ومدح مدح بل يخففها
بين الكسر والضم ما لا يشتر أحداً لا من باب ما لا يشتر أحدهما أعين
كالكسر في ضرب والضم في يقتل وقال ابن عساقور بل يجوز الأمران مع
اشترار أحدهما وقال ابن جني يفتح الكسر عند عدم الاشتار وما لم يلزم
أحدهما السبب يفتح في ذلك كالتزام الكسر عند غيبة بنى عامر فيها فؤوه
وأوكو جديداً ثانياً وعامر فلم يلزموا الكسر في ذلك فقال الراعي بالضم
وعند الجميع فيما عنيته كإع بيع فيما لاه ياعو عنيته غير حلقية كرمي
برمي فان كانت حلقية فتحت كسبي بسبي وبسبي وبسبي وفي المضاعف
غير المسحوق ففتح كمن يحق وأن يفتح بخلافه مع فتحه فقط كرمي وردي
أومع كسره كسبه شذوذ يصح شط وشط وشط وكالتزام الضم فيما عنيته
وأوكقام يقوم وشذواه يتيه ويطاح يطيح في لغة من قال سأأوه وما أطو حة
وهما لاه وأو لاهت عنيته حلقية ككفر يغفر بخلاف ما عنيته حلقية
كعاجم في إحدى لغاته وفي المضاعف المتعدى غير المسحوق كسره كسره
يرد بخلاف ما مع كسره فقط وهو حية يحبه أو مع فتحه كسبه يشذوذ يشذوذ
وفيما هو ولغته كسابق في فسبقة أسبقه عالم يكن فيه ملزم الكسر كواعدني

فوعده أعداءه وبأيعسنى فبعثه أسعد ورامالى فرمته أرميه ولا تأثر بطلق
 فى ذى الغلبة خلا لالكسائى فنهول فاحرق ففخرته أخره بالضم وقد يحى
 ذوالطلى غير ذى الغلبة بذكر كترع ينزع أو بضم كدخل يدخل وبذكر
 وفتح كمن ينجى ويخج ويخج وبضم وفتح كداحم ويخج وبانتهاب كرجع يرج
 ويرجع ويرجع والمعتد فى ذلك السماع فادلف قدر جمع الى الشتر مامبى
 باختصار (قوله ويكون معذبا) وتعديه أكثر من لزومه عكس فعل بكسر
 العين دما يبنى (قوله ويردعان كثيرة) منها السلب يقال قررت وأقررت
 أى أزلته عن مقره ومنها الغلبة والمطارعة ونبه الشارح على هذين (قوله
 ويختص بباب المغالبة) الباء داخلة على المقصور والمراد بباب المغالبة
 استناد الغلبة فى فعل بين اثنين الى الغالب فيه مما تخوضار بنى زيد فضر به
 أى غلبته فى الضرب (قوله مطاوع) أى مشعر انشأ فاعه بفعل آخره لاق
 له فى الاشتقاق (قوله خبر) أى انخبر (قوله والثانى فعل) وحق عين
 مضارعه الفتح وكسرت فى ألفاظ قليلة كورث يرث ووق يتوق وأما فصل
 بالكسر يفصل بالضم من الفضلة فى باب النداخيل (قوله ولذلك) أى
 لا يكون لزومه أكثر من تعديه وقوله لا تنحوت اللازمة أى الصفات اللازمة
 للذوات القائمة هى بها ظار اذا نعت اللغوى وقوله والاعراض الخ أى وكل
 من المذكورات لا يطلب زيادة على قياسه بجملة فلم ينعقد (قوله وتخشب
 الخ) فى كلامه لف ونشر مرتب والشب بالفتح بالهاء ورقة وبرودة
 فى الاسنان وشب كفرح فهو شائب وشيب وأشب وهو شبا فاموس
 (قوله وفلج) بالشاء والحليم كرايته فى نسخ وهو كفرح من الفلج وهو ثباعد
 الاسنان ونفسية كلام شيخنا بل صريحه أنه باقاف والحاء المهمل كفرح
 من الشخ وهو سفرة الاسنان ولعل الاول هو المناسب لكونه من اللانحوت
 اللازمة (قوله الابتضهين أو تخويل) قال اللمامبى وتبعه شخنا والبعض
 وشخنا السيد أى مصاحبا لذلك فالباء للمصاحبة ولا يجوز أن تكون سببية
 لعلطفه الخويل على التضمين والتخويل ليس سببا للتعدي قطعاً ولا يعطف
 على السبب الاسباب اه ومنشؤه ملاحظتهم فى قوله أو تخويل المحول اليه
 دون المحول عنه والانسب بالسياق العكس بأن يكون المراد أو تخويل عن

ويكون معذبا وتخوضر ب
 ولا زما وتخوضر ويردعان
 كثيرة ويختص بباب المغالبة
 وقد يحى فعل مطاوعا لفعل
 بالفتح فم ما ومنه قوله
 قد جبر الدين الاله خبر
 والثانى فعل ويكون معذبا
 تخوضر ب ولا زما وتخوضر
 ولزومه أكثر من تعديه
 ولذلك غلب وضعه للنعوت
 اللازمة والاعراض والالوان
 وكبر الاعضاء وتخوشب وفلج
 وتخوضر ب ومريض وتخوضر
 سود وشب وتخوضر ب وعين
 وقد يطاوع فعل بالفتح وتخوضر
 خدعه من دفع والثالث فعل
 وتخوضر ب ولا يكون متعديا
 الابتضهين أو تخويل فالتضمين
 تخوضر ب حسبكم اللار وقول
 على ان بشرافه مدطلع العين
 فمن الاول معنى وسع والثانى
 معنى بلغ وقيل الاصل
 رحبت بكم فحذف الخافض
 توسعا والتخويل تخوضر ب
 فان أمه له سودته بفتح العين

فعل الغم وحيد يصلح سببا لأن حاصله مراعاة الأصل واقفه الهادى (قوله
 تم حذول) أى واستوجب التعذى الثابت له قبل الحذول دما ميني (قوله
 عند حذف العين) أى عند ارادته حذفها والألف لتلحق متقدم على الحذف
 (قوله لا لتقاء الساكنين) هما الالف المتقلبة عن العين لتحررها وانتشاح
 متبناها وأثر الفعل الساكن عند اتصال الالف التكملة (قوله لا لتبس
 الواوى بالياء) أى واوى العين ياتى بالان الغم لا يبدل على أحد معا ولعل
 المراد بالالتباس هنا الاحمال ودوامها في مقام البيان كاحققناه
 سابقا (قوله هذا) أى ما ذكر من أن ضم وا تحسونه لتقل حركة عين
 الياء بعد دخولها الى فعل بالضم (قوله ان الغم) أى ضم الفاء وقوله لبيان
 سات الواوى فروعه أى الكلمات الواوية العين (قوله أو كطوبع) أى
 أو لعلنى غير مطبوع بل طرأ بالا ككتاب لكنه كطوبع في عدم المعرفة
 (قوله أو ضم) التغيير يرجع الى الكاف الالهية التى بمعنى مثل في قوله
 أو كطوبع أى أو شبه مثل المطبوع ووجه الشبه طرؤه كمثل المطبوع هذا
 هو اللاتقى فى حل عبارته ولا ينافيه قوله شبه بنحس لان المراد التماسه
 المعنوية اللازمة بعدا كقوله كاتما فان السكر فقط ماله بعض وأما
 ارجاع شجنا والبعض الضمير الى نحوقه والعنى أن مثل المطبوع فسمان
 مالا يزول بنحوقه وما يزول بنحوه ففعله مما يلزم ذلك من كون نحو جنب
 كطوبع فيكون غير زائل والقروض أنه زائل كما اختلفت فاعرفه (قوله
 ولذا) أى لكون فعل لا يرد الالهى مطبوع عليه الخ وقوله منصرف
 بالفاعل أى اختصاصه به وعدم طلبه زائدا عليه وهذا له لألفية (قوله
 ولا يرد يائى العين) أى استغناء اللفظة على الياء دما ميني (قوله الالهى) أى
 حقت هيته (قوله ولا منصرف الخ) احتراز بمنصرفان بنحوه فتصويع معنى
 ما أوقفناه عليه طرؤى باب التعجب كالمروى ذكر شجنا والبعض زهوع
 قسوتيه اللدائى غير مناسب لأن زهوع واوى اللام والكلام فى بابها (قوله
 الا هو) اصله نهى كما يشير اليه قول الشارح لا من النهى أبدلت الياء
 والتماسا قبله فقلها (قوله مشروكا) بالثين المجهة كمال عبارة التسهيل
 أى مشروكا بغيره من الاوزان كما يشير اليه الشارح بقوله

تم حذول الى فعل بالضم العين
 وثبتت الفاء مالى فانه عند
 حذف العين ومائدة الحذول
 الاعلام بانه واوى العين اذ
 لو لم يحذول الى فعل وحذفت
 عينه لا لتقاء الساكنين
 عند انقلابها ألفا لتبس
 الواوى بالياء وهذا سبب
 قهر منهم المحسنى فى الياء
 ذهب فى التسهيل وقال ابن
 المطالب وأما باب سده والجمع
 أن الغم لبيان سات الواوى
 لا لتقل ولا يرد فعل الا
 لعلنى مطبوع عليه من هو فأنتم
 به محذوكم وانزه أو كطوبع
 نحوقه ونحوه أو ضم نحو
 جنب شبه بنحس ولذلك كان
 لا منصرفا ومعناه بالفاعل
 ولا يرد يائى العين الالهى ولا
 منصرفا يائى اللام الالهى ولا
 من النهى وهو الفعل ولا
 مضاعفا الا لتبلا مشروكا
 نحو لب وشروءا

باب وشروا بـ كسر العين أيضا ولا غير منه ومعين مضارع إلا بداخل افتحين كما في كدت تكاد
مضارعه تكود كـ كاه ابن خالويه والمضارع ماضيه كدت بالكسر فأخذ الماضى من لغة المضارع من آخرى
وأشار بقوله (وزد نحو شمن) الى أن من ائبنة الثلاثي المجرد الاصلية فعل مالم يسم فاعله نحو شمن فعلى هذا
تكون ائبنة الثلاثي المجرد أربعة الى كون صيغة مالم يسم فاعله أصلا ذهب المبرد وابن الطراوة والكوفيون
ونقله في شرح الكافية عن سيديده والمازني وذهب البصريون الى أنها سارع مغيرة بن صيغة الفاعل ونقله
(٢٩٧) غير المصنف عن سيديده وهو أظهر القولين وذهب اليه المصنف في باب الفاعل من

الكافية وشرحه * تنبيهات *

الاول المالم يتعرض لبيان
حركة فاء الفعل فهم أنها غير
مختلفة وأنها افتحة لان الرفع
أخف من الضم والكسر
فاعتبار أقرب * الثاني

ما جاء من الافعال مكسورة
الاول أوسا كن الثاني فليس
بأصل بل هو مغير عن الاصل
نحو شمن - وشهد - وشهد

* الثالث مذهب البصريين
ان فعل الامر أصل برأيه
وأن قسمة الفعل ثلاثية
وذهب السكوفيون الى أن
الامر مقتطع من المضارع
فالقسمة عندهم ثنائية فعلى
الاول الصحيح كان من حق

وقالوا الباب الخ ووقع في نسخ متر وكابا فوقية وهو بخلاف منشاف لقوله قللا
(قوله لب) أى صار ليه أو شمر رأى صار ذا شمر (قوله كما في كدت) أى
بضم الكاف وقوله تكاد أى وفي سارع كدت بالضم تكود الا أنهم
استغفروا مضارع كدت بالكسر وهو كاد عن مضارع كدت بالضم وهو
تكود كما في ابن عقيل على التسهيل (قوله والماضى) المتناسب فاء التعليل
وقول البعض فاء التفریع غير طاهر (قوله وذهب البصريون) أى
جهوهم (قوله ما جاء من الافعال الخ) وارد على قوله هذا وأنها افتحة وقوله
سابقا ولا يكون أى ثانی الفعل الثلاثي ساكنا (قوله أوسا كن الثاني)
أو مائة تدل على فتح الجمع كما في شهيد بكسر فسكون (قاعدة) تسكين عن فعل
الكسور العين أو المفعول وما من الافعال كعلم وظرف والاسماء ككتف
ورجل للتخفيف لغة تميمية كما في التسهيل (قوله كما في الكافية) راجع
لقوله أو يتركها معا (قوله في ائبنة الفعل المجرد) ثلاثيا كان أو رباعيا (قوله)
ومذهب سيديده والمازني المتناسب قراءته بالنصب عطفا على فعل الامر
(قوله أن يذ كر) بالبناء للفعل وقوله للرابعي كان عليه أن يقول للمجرد أو يزيد
والثلاثي لان الامر من الثلاثي قد يكون مجردا نحو قوم وبع ودع (قوله الا
أنهم الخ) اعتذار عن عدم ذكر النحو بين الماضى المصوغ للجهول وفعل

٣٨ صيان رابع المصنف اذ ذكر فعل مالم يسم فاعله أن يذ كر فعل الامر
أو يتركها معا كما فعل في الكافية قال في شرحها جرت عادة النحويين أن لا يذ كروا في ائبنة الفعل المجرد
فعل الامر ولا فعل مالم يسم فاعله مع أن فعل الامر أصل في نفسه اشتق من المصدر ابتداء كاشتقاق الماضى
والمضارع منه ومذهب سيديده والمازني أن فعل مالم يسم فاعله أصل أيضا فكان ينبغي على هذا اذا عدت صيغ
الفعل المجرد من الزيادة أن يذ كر للرابعي ثلاث صيغ صيغة للماضى المصوغ للفاعل كد حرج وصيغة له مصوغا
للفعل كد حرج وصيغة للامر كد حرج الا أنهم استغنوا بالماضى الرابعي المصوغ للفاعل عن الآخرين

لجرباها على سنن مطرد ولا يلزم من ذلك انتفاء أصله ما كالم يلزم من الاستدلال على المصادر المطردة
بأفعالها انتفاء أصلها هذا كلامه (ومنتها) أي الفعل (أر مع ان جر) وله حجة بنسب واحد وهو فعلى
ويكون متعديا نحو دحرج ولا ينحصر ويدور الشارح له ثلاثة أبنية واحد للماضى المبني لفاعل نحو
دحرج و واحد للماضى المبني للمفعول نحو دحرج و واحد للامر نحو دحرج وفيه (٢٩٨)

الامر لأن ترك المصنف فعل الامر دون المصوغ للجهول لا يصلح
اعتدائه عنه كدحرج (قوله لجرباها) أي المصغ الثلاث للماضى على سنن
مطرد أي طريق غير مختلف مثلا في الثلاثي فبيان احدها مسائل
للاخرين (قوله ولا يلزم من ذلك) أي من الاستغناء بالماضى وجعل يساه
بينا لا آخرين (قوله كالم يلزم من الاستدلال على المصادر الخ) كاستدلالنا
بكون الفعل على وزن فعل بفتح العين لازما على كون مصدره المفعول وقوله
انتفاء أصلها أي المصادر (قوله ومنتها أربع) وانما لم يتجاوزها الى
الحمس لثلاثاوى الاسم وهو يارل عنه بدليل احتياجه اليه واشتقاقه
منه قاله الله المبنى (قوله كما سبق) الكاف بمعنى لام التعليل أي السابق من
جرباها على سنن واحد (قوله لأن التصرف فيه أكثر) أصل مراده
بالتصرف التغير ويشمله كلامه قبيل قول المصنف وليس أدنى من ثلاثي
جرب الخ (قوله من الاسم) أي من التصرف فيه (قوله نحو دحرج) أي
اجتمع (قوله وان كان) أي المزيدية (قوله سيد كرمه يعرف الزائد) أي
وهذا يغنى عن ذكر أوزانها تصهته معرفتها (قوله يفعلا على التثنية) أي
قدرا زائدا عليها أي أكثرها (قوله وهي أفعل) يحى إيمان منها التعدي
كما خرج زيد عمر اوله كثره كذب المسكان أي كثر شبابه وأعمال الرجل أي
كثرت عياله ولصيرورة كغذا البعير أي سار ذا غدة والاعانة على ما تشق
الفعل منه كما حلت زيدا أي أعتته على الحلب والتعريض له كابت
العبد أي عرسته للبيع وللبع كلف زيدا أي أزال عن نفسه القسوط وهو
الجور وان شكت زيدا أي أزلت شكايته ووجدان المفعول متصفا
كحلت زيدا أي وجدته بخيلا وبلوغه كأمات المراهم أي بلغت مائة

مائة ثم من أن عادة التغير
الاقتصار على بناء واحد وهو
الماضى المبني للفاعل كما
سبق (وان يرد فيه غا
ستاء) أي جاوز لان
التصرف فيه أكثر من الاسم
فلم يحتمل من هذه الحروف
ما أحسنه الاسم فالثلاثي يبلغ
بالزائدة أربعة نحو أكرم
ونحو دحرج و ستة نحو
استخرج والرباعي يبلغ
بالزائدة خمسة نحو دحرج
وسنة نحو دحرج * تنبيه
الاول قال في التسهيل وان
كان فعلا لم يتجاوز متعديا
يعرف التثنية أو ثاء
التأنيث أو نون التأنيث
وهكذا هنا عن هذا
الاستثناء وهو أحسن لان
هذه في تقدير الانقصال
* الثاني لم يتعرض الناظم
لذكر أوزان المزيد من

الاعمال والافعال لكثرة ما لا يسهل ولا يسهل كرمه يعرف الزائد أسماء وقد باقت
بالزائدة قول سيديوه اثمانية بناء وثمانية أبنية وزاد الزيدى عليه يفعلا على التثنية
ما يصح ومنها لا يصح وأما الافعال فله زيد فيه من ثلاثين خمسة وعشرون بناء مشهورة وفي بعضها
خلاف وهي أفعل نحو أكرم

واشتد زيد أي بلغ نبتد والمطارعة ككناية فأكبر دما مبنى باختصار (قوله
 وفعل) يشتد البدل والعين واختلف في الزائد منه فالخليل وسيبويه على أنه الأول
 لانه في مقابلة المياء من يبطر وقال آخر الزائد هو الثاني لانه في مقابلة
 الواو في جهور وكذا الوجهين حسن قيل وهذا الخلاف في الزائد من كل
 مكرر ويجوز فعل ليعان منها تعدية اللازم أو ذى الواحد كقوله زيد
 وخوفته صرنا والتكثير في الفعل كطوف زيد أي كثر طوافه أو الفاعل
 كبركت الابل أو المفعول كغلفت الابواب والسبب كقودت البعير أي أزلت
 فراده والتوجه كشرق وغرب أي توجه الى الشرق والغرب ونسبة المفعول
 الى ما شئت في الفعل منه كقوله أي نسبة الى الفسق والهيورة كيجز
 المرأة أي سارت مجوزا واصل الفعل ككبر أي تفكروا من فعل ما صيغ من
 المركب لاختصار حكاية شحوه هل اذا قال لا اله الا الله وأمن اذا قال آمين
 وأيد اذا قال أيها الرجل وشهود دما مبنى باختصار (قوله وتفعّل) يجيى على ما
 منها المطاوعة ككسرتة فتكسروا وعلم وفي المثال الثاني كلام أسلفناه
 في باب تعدى الفعل ولزومه والتكاف أي معاناة الفاعل الفاعل يحصل
 كتنهيج أي تكاف الشجاعة وعاناهما التحصل فهو يريد وجودها وإرادة
 حصول الاصل هنا وعندها في تفاعل هي الفارقة بينهم ما مع كون كل لاطهار
 الاصل بلا حقيقة والتجنب كأنهم أي تجنب الاتم والهيورة كذايت المرأة
 أي سارت أعيانها لا تتخذ كناية أي اتخذته ابنا والطلب كتحجّل الشيء
 أي طاب عجلته وتبينه أي طلب يانه دما مبنى باختصار ولاصل الفعل
 ككسركر أي فسكر (قوله وتفاعل) هو لاقتسام الفاعلية والمفعولية لفظا
 والاشتراك في ما معنى مزيد ومعمرون ضارب زيد معمرا قد اتسم الفاعلية
 والمفعولية بتسبب اللفظ فان أحدهما فاعل والآخر مفعول واشتركا في ما
 بتسبب المعنى إذ كل منهما ضارب لصاحبه ومضروب له وإلهذا يجوز بعضهم
 اتباع مفعوله بتضروب والعكس وتذبحا لاصل الفعل كعادته أي عادته
 وسافر زيد وقائله الله وإبارك فيه (قوله وتفاعل) هو الاشتراك في الفاعلية
 لفظا وفيها وفي المنعولية معنى وقد جاء لاصل الفعل كنعالي الله وتخييل
 الانصاف به كتحايل والمطاوعة كعادته فتباعد (قوله واتفعّل) يجيى

وفعل شخوف فرح وتفعّل
 وفاعل شخوصارب وتفاعل
 شخوفضارب واتفعّل شخو
 اشتمل

لمعانها التلبس في الشيء والسعي فيه تقول اكتسبت المال اذا حصلته
بسعي وقصد وتقول كسبه ان لم يكن بسعي وقصد كالل مال الموروث ولا حصل
المال كالتقي أي طلع الحية والمطاطرة كأوقدت النار فاعتدت ومعه
نماعل كأنتملوا واختصروا دما ميني باختصار (قوله وانتمل) هو المطاطرة
التمل ذى العلاج أي التأثير المحسوس كمنه فاقسم فلا يقال لمات
المسئلة فاعلمت ولا طلفت ذلك حاصله فانظر لاس العلم والظن مما يتعلم
بالباطن واما أثرهما محسوسا وأما نحو فلان منقطع الى الله تعالى
وانكشفت لي حقيقة المسئلة وحديث أمانه المنكسرة فلو هم من أجل
فن باب التجوز سلمنا أنه حقيقة لكن لان لم أنه مغاير بل هو من باب انطلق
زيد وجاء الاصل الفعل كالطلق أي ذهب والبلوغ الشيء كأنه جازى بالغ الطائر
واستغوا عن الفعل بالفعل فيهما فافوه لا مكلوبته فالتوى أروا كرفعه فارتفع
أروا وكوسلته فاتصل أو تون كغفلته فانتقل وكزال الميم غالبا كسلاله فاستلأ
وسمع محبونه فالحى ومزته فاماز والاصل انعمى وانما فقلت الدور مما
وأدعت وقد يستعززون عنه في غير ذلك كاسترواسته ونيتشاركان
في غير ذلك كحجبت الشيء فاستجب واحتجب دمليني باختصار (قوله
واستفعل) يعنى لعان منها الطلب كاستغفرت الله وعدا الشيء متصفا
بالفعل كاستغفرت زيدا أي عدته بهما والسيرورة كأنه جازى الطين أي
صار جارا ولوجدا الشيء متصفا بالفعل كاستوبأت الأرض وجدتها
وبينة والمطاطرة كآرحة فاستراح وتقدم في باب تعدى الفعل وزوجه
مزيد (قوله وافعل) بنشيد اللام وكذا افعل وأكتر يجيهم ما لا لوان
ثم العيوب الحسية وقد يجيئان لغيرهما كأنه ض الطائر أي سقط واللاس
الشيء من الملاسة والاكثر في ذى الالف العروض وفي ساقطه اللزوم وقد
يكون الأول لازما كقوله تعالى في وصف الجنة مدهامتان والتماني
عازا كآحر وجهه شجاعا دما ميني باختصار واختلف في أيهما الاصل كما
في الجمع (قوله شحوا شهاب القوس) أي غلب سواده على بياضه ومثله
اشهب ثقله شيخنا السيد عن شرح الشافية (قوله افعل) يعنى لعان
منها المبالغة شحوا شحوشن الشعر أي عظمت خشونته واعشوشب المكان

واشغل شحوا شحوا
واشغل شحوا شحوا
وافعل شحوا شحوا
شحوا شحوا شحوا

نحو اغدودن الشعر وافعول
 نحو اعاقط فرسه اذا عروره
 وافعول نحو اخشوشن
 وافعل نحو اهبيج وفعل
 نحو حوقل اذا اذبرعن
 النساء وفعل نحو هرول
 وفعل نحو عمل اذا أسرع
 وفعل نحو يطر وفعل
 نحو طشياريم ورهيا اذا
 غلط وفعل نحو سلقاه اذا
 ألقاه على قفاه وافعل نحو
 اسلق وفعل نحو احببنا
 لغة في احببنا اذا نام على
 بطنه وافعل نحو اخرظم
 اذا غضب وفعل نحو سبيل
 الزرع وتفعّل نحو تئدل
 اذا مسخ به بالتمديد والكسر
 تئدل ويحيى وكل واحد من
 هذه الازان لعمان متعددة
 لا يحتمل الحال ابرادها هنا
 وللمزيد من رباها ثلاثة
 أبنية ففعل نحو تخرج
 وافعل نحو اخرجت وافعل
 نحو افسح وهي لازمة
 واختلف في هذا الثالث
 فقيل هو بناء متضرب وقيل
 هو ملحق بأخرجت زادوا فيه
 الهمزة

كثر شبهه والصبرورة نحو ادا لى الشئ أى صار حله ادا مامنى (قوله نحو
 اغدودن) بغير مجتمعة فدا لى مهملة بين ما واوى طال (قوله وافعول)
 بتشديد الواو وقوله نحو اعاقط فرسه بين وطاه مهملة بين وقوله اذا عروره
 أى ركبته عر يا والذى فى القاموس اعاقط البعير تعلق بعنقه وطلاه
 أوركبه بلا خطام أو عر ياه (قوله وافعول نحو اخشوشن) فيه أن
 اخشوشن كاعدودن وهو وزن افعول كحمرى كلام الشارح لا افعول
 بل مر من الدمامنى أن اخشوشن بوزن افعول ومعنى اخشوشن الشعر
 عظمت خشونته كحمرى (قوله نحو اهبيج) ببناء مجتمعة يقال اهبيج الغلام
 أى امتلأ (قوله نحو سبيل) بالسين المجتمعة فالهمزة فالتامين كافى القاموس
 (قوله نحو يطر) أى عمل مسند البيطرة وهى معالجة الدواب (قوله اذا
 غلط) بالطاء المهملة وهو راجع الى الفعلين قبله كما قاله شيخنا السيد ولم
 يذكر فى القاموس الفعل الاوّل أصلاً واتخاذ الهمزة وسرعا جمعان
 منها الضعف والتوانى وفساد الرأى (قوله وافعلنى) مذهب سيرو به عدم
 تعدى هذا البناء وخالفه أبو عبيدة وابن جنى فقالا قد يتعدى متعدياً كقوله
 قد جعل النحاس يغريدى * أدفعه عنى ويسريدى
 قال الزبيدى أحسب هذا مصوغاً ومعنى هذين الفعلين واحد أى يغلبنى
 دمامنى (قوله وافعلنا نحو احببنا) بهمزة بعد اللام وبعد الطاء (قوله
 نحو اخرظم) ببناء مجتمعة فراء فزون فطاء مهملة ويظهر لى أنه كآخرظم
 فيه كون من مزيد الرباعى (قوله بالتمديد) بفتح الميم وكسر هاء (قوله
 والاكثير تئدل) بل هو الفصح وأما تئدل وتقطع وتضرمه فاشاذ كره
 شيخنا السيد (قوله ويحيى لكل واحد الخ) برده عليه أن منها ما لم يوضع
 لا فائدة معنى من المعانى التى تضاد بالابنية كفعل وفعل وفعل (قوله
 من رباها) أى الافعال (قوله وقبل هو ملحق بأخرجت) فأصله قشعر
 كعرجم زادوا فيه الهمزة واحدى الراى فصار اقشعر ثم نقلوا الى العين
 ففهموا الرأى الاولى توصلا الى ادغامها فى الثانية ورد هذا القول بأن الملحق به
 اذا كانت فيه زيادة يجب اشتغال الملحق علمها وادغامه فيه ومنعها فى الأصل
 والاثون من أخرجت متغية من اقشعر وبأنه لا يجوز فى الملحق الادغام مطلقاً

وَدَعُوا الْآخِرَةَ وَزَنُوا الْآنَ أَفْعَلُ وَيَدُلُّ عَلَى الْحَاقَةِ بِأَحْرَجِهِمْ مَعِي مَصْدَرُهُ كَصَدْرِهِ (الاسم مجرد رباع
فدال * وفعل وفعل وفعل ومع فعل فاعل أي للرباعي المجردة أبنية * الأول فاعل ففتح (٣٠٢)

الأول والثالث ويكون اسمها
تخو جعفر وهو المهر الصغير
وصفة ومثالب هاب وتجمع
والهاب الفا ويل والتجمع
الحري وقيل ان الهاء
في هاب والهم في تجم
رائد ثان وجاء اسماء مجور
شهره وشهره كبيرة
وهي كفة للصحة الحسنة
* الثاني فاعل بكسر الأول
والثالث ويكون اسمها نحو
ريح وهو الهاب الرقيق
ويل السحاب الأحمر وهو
من أسماء الذهب أيضا
وصفة تخوخره ذال الجرعي
الخمرل المرأة الحفقاء مثل
الحدعل وتخوخرافة دلم قال
الحوهرى هي التي أكلت
أسنام امر السكر * الثالث
فعل بكسر الأول وفتح
اسمها ويكون اسمها نحو
درهم وسعة تدو هيلع
لا كؤل * الرابع فاعل
بضم الأول والثالث ويكون
اسمها نحو برثر وهو واحد

ولا الاعلال الا في الآخر ويجرد معي مصدره كصدره احرجهم لا يدل على
الالحاق بل لا بد من استيفاء شرائط الالحاق (قوله وأدغموا الآخر)
لوقال والراء وأدغموا الآخر في السك أو وضع في قوله وأدغموا الآخر إشارة
الى أن الراء الأولى هي الأصلية وفي ذلك خلاف (قوله وزنه الآن فاعل)
وزنه قبل ذلك فاعل كدحرج (قوله رباع) بحذف الثانية من ياء السب
تحتية فتم حذف الأولى لا لتقاء الساكنين وان شئت قلت حذفت ياء
السب رمها لضرورة (قوله ومع فعل فاعل) الواو عاطفة لفعل على
البتدأ ومع فعل حال من فعل أو من مجموع الأوزان الخمسة (قوله ستة
أبنية) ومقتضى القسمة أن تكون ثمانية وأربعين بضرب اثنين عشر
في أربعة أحوال الدم الأولى لكن لم يأت أكثرها لا لتقاء الساكنين
أو لتقل أو لتوالي أربع متحرك ومقتضى القسمة أن تكون أبنية
الحماشي مائة واثنين وتسعين بضرب ثمانية وأربعين في أربعة أحوال
الدم الثانية لكن لم يأت أكثرها لما مر مع (قوله وهي كفة) بجوحدة
فهاء فكيف فنون (قوله مخوخرل) بجاء بمجمة فراء فم فلام كما
في القاموس (قوله المرأة الحفقاء) أي وصف المرأة الحفقاء (قوله مثل
الحدعل) بجاء بمجمة مكسورة فذل بمجمة ساكنة فعين مهمله فلام كما
في القاموس وما في كلام شيخنا مما يخالف ذلك فيه نظره (قوله دلم) بدال
مهمله فلام فقات (قوله التي أكلت أسنامها) من باب فرح أي تسكرت
كذا في القاموس (قوله تدو هيلع) بهاء فوحدة فلام فعين مهمله وقيل
الهاء بهاء زائدة (قوله نحو رثن) بجوحدة فراء ففوقية على ما في التصريح
وضبطه زكريا بالذلة بدل الفوقية وصوبه يس (قوله نحو جرجع) بجيم فراء
فنين بمجمة فعين مهمله نصريح (قوله وهو رعاء الكتب) ذال الشاعر
ليس بعلم ما حدى القمطر * ما لعلم الامراء الصدر
(قوله وقطعل) الهاء والطاء والحاء المهملة نصريح (قوله وهو الزمان الخ)

رائد السباع وهو كالحاب من الطير وسعة تدو جرجع لعظيم من الجمال ويقال الطويل
* الحاء مرفعل بكسر الأول وفتح الثاني ويكون اسمها نحو قطر وهو رعاء الكتب ونظير وهو الزمان
الذى كان قبل خلق الناس قال أبو عبيدة ولا عراب تقول هوزن كنت الحارة فنه رطبة

قال الحجاج وقد تأخر من الغفيل والصغير مبتل كطير الوحل وقال آخر زمن الغفيل اذا السلام
 رطاب وصفته نحو سطر وهو الطويل الممتد وجعل قطر اى صلب يوم قطر اى شديد الشادس فعلل يضم
 الاول ونفع الثالث ويكون اسم نحو جذب لذكر الجراد وصفته نحو جرشع بمعنى جرشع بالضم تنبيهات
 الاول مذهب البصر بين غير الاخفش أن هذا البناء السادس ليس ببناء أصلي بل هو فرع على فعل بالضم
 فتح تحفه فالان جميع ما سمع فيه الفتح سمع فيه الضم نحو جذب وطحاب وبرق في الاسماء
 (٣٠٣)

وجرشع في الصفات وقالوا
 للخلاب جرش وللشجر
 البادية عرط وليكساء
 مخطط برجد ولم يسمع فيها
 فعل بالفتح وذهب السكوفون
 والاخفش الى أنه بناء أصلي
 واستدلوا لذلك بأمرين
 أحدهما أن الاخفش حكى
 جؤذرا ولم يحل نفسه الضم
 فدل على أنه غير مخفف وهو
 مردود فان الضم فيه معتقول
 أيضا وزعم انقراء أن الفتح
 في جؤذرا أكثر وقال الزبيدي
 ان الضم في جميع ما ورد منه
 أفصح والآخر أنهم قد ألحقوا
 به فقالوا عندد يقال مالى
 عن ذلك عندد أى بدو قالوا
 عالت التناقض عوططا اذا
 اشتمت الفعل وقالوا سدد

وقال المصريح وزن الطوفان وزمن خروج فوج من السفينة (قوله قال
 الحجاج) تبسع فيه المرادى قال العيني وهو غير صحيح وانما قاله رؤبة (قوله
 اذا السلام) بكسر السين المهملة أى الجحار جمع سلة بفتح فسكروا والمذاب
 بكسر الراء جمع رطبة بفتحها كقصاص وقدمه (قوله نحو جذب) بفتح
 الخاء محجمة فذال مهملة تصريح (قوله بالضم) أى ضم الام وقوله لان
 جميع ما سمع فيه الفتح أى فتح الام (قوله عرط) بعين مهملة فراء ففاء
 فطاء مهملة (قوله برجد) بموحدة فراء فميم فذال مهملة (قوله ولم يسمع
 فيها) أى الثلاثة المذكورة في قوله وقالوا الخ فعل بالفتح أى فقد انفرد
 الضم دون الفتح وذلك يدل على أصالة الضم (قوله حكى جؤذرا) أى بفتح
 لذال المحجمة وهو ولد البقرة الوحشية كالخير بالياء والجؤذر بالواو مع
 ضم الجيم أو فتحها أو مع فتحها أو كسر اللال كذا في القاموس (قوله وزعم
 انقراء الخ) دليل لكون الضم منقولاً كما قاله شيخنا وكذا قوله وقال الخ
 يمكن كان الانسب حذف الواو ومن وزعم (قوله أنهم قد ألحقوا به) أى
 والالحاق به يدل على أصالته اذ لا يلحق الا بالاصلى سم (قوله عندد)
 باهمال العين والذالين وقوله عالت باهمال العين والطاء وقوله سدد فى داله
 الاولى الضم أيضا (قوله التى استثنى فيها) أى من وجوب ادغام التلين
 فى غير المحقق (قوله وأجاب الشارح) أى عن الاستدلال بالامر الآخر
 قال سم وكان حاصل الجواب الاول منع أنه ليس من الامثلة التى استثنى فيها

بخلاف هذه الامثلة فسكونة وليست من الامثلة التى استثنى فيها اذ التلين لغير الالحاق فوجب أن يكون
 للالحاق وأجاب الشارح بأننا لا نسلم ان فلت الادغام للالحاق بنحو جذب وانما هو لان فعله لا من الافية
 المختصة بالاسماء فقياسه الفلت كفى جدد وظلل وحلل وان سلمنا أنه للالحاق فلا نسلم أنه لا يلحق
 الا بالاصول فانه قد ألحق بالز يد فيه فقالوا اتعنسس فألحقوه باحرنجيم فكما ألحق بالفرع

رأى رادة كذا يطق بالمرح بالثفيف الثاني لما مر كلاما ما، ختاموا فاقه الا حاش والسكوفين على انشاء
اصاله لم يرد في التميم وتقرير فعل ع- في هذا الهمزة من افعالهم - انشأت رادو ومن الصوب
في آية الراعي ثلاثة اوزار وهي مثل كسر الاول منه الثالث - كى ايسر حتى أنه يقال طورا العطار اغاسد
حين - فقال أيضا التمرات يستر ولا يستر وهو اسماء لها هبة مثل وفعل يضم (٣٠٤)

الاول ومع الثاني نحو جعت
رذائر وعمال ينفع الاول
وكسر الثالث نحو طعنة
وليتت الحمة ورهده
الاوزار وما مع ثمة مهاه
مندهم شادو تدكر الاول
من هذا مثلا في السكينة
وراء ما استعمل أيضا
دعبل والثور في التمر
والثالث كسر الاول
والثالث الرابع قد علم
بالاصغر ان الزهري لا يذ
من اسكان ثاميه أو ثاميه
ولا يتوالى اربع حركات
في كلمة ومن ثم لم يثبت فعل
وأما غلط له من الرحال
وراقة حليطة أي عطية فذلك
محدوف من فعل وكذا
دوم وهو في ثمة الدم
يخرج من ثمر الدهر
وبقيل حبش حاست
الهمزة وكذا لثام غناط

هذا الثاني ليس بالحق (قوله بالزيادة) الباء ستة متعاقبة الفرع
وكذا قوله بالثقف (قوله حرف) نحو عجم - عة واء عجم - عة
في الاخرى (قوله لثالثون) بكسر الهمزة وسكون الهمزة وكسر
الموحدة - وما علو التوب الحديدي وقوله ثمر أي يضم الموحدة (قوله
واحد) بكسر الصاد الموحدة وسكون الهمزة وكسر الموحدة وقوله شيل
أي نعم الموحدة (قوله نحو حدث) عجم - مجمة فوحدة فحين همزة فثمة
أسماءهم وقيل الثاني بالاعطيم اطلق (قوله ودار) هذا همزة وزم
أرى اسماء صاب التمديد (قوله نحو طعنة) بطاء طعنة - ملتين
عجم - وفيه ثلاثة أوجه أخرى هي التي انصهرت باسم صاحب القاموس
يقال ينفع الطاء والراء حوالا شرو بكسرهما ويقطع من العجم
(قوله ولا يتوالى) المتناسبات أربع (قوله لم يثبت فعل) أي ضم
(قوله فذلك نحو) أي مختصر (قوله دوم) هذا الهمزة ملتين (قوله غناط
وخطا وعكس) اسماء كل من الثلاثة وطائفة وقيل بالهمزة من الاول ثلثة
ومن الثاني حمر ومن الثالث كل (قوله أي شج حائر) يرجع لكل من الثلاثة
فذلك في القاموس حنرال ونبش حنرال وخنرال وحنرال فوحدة وحنرال
عطا اه قول الشاعر حنرنا صكيد لقوله شج (قوله ولا فعل) أي
ينفع القاموس والهمزة من الهمزة الاولى (قوله عرش) بغير حراء ملتين
(قوله عراض) بغير حراء ملتين مفتوحتين فحذف مصدرة فصاد همزة
(قوله ولا فعل) أي ينفع القاموس والعين وكسر الهمزة الاولى (قوله على فليليل
أي منه (قوله وليس محدوف) أي مختصر من شيء آخر (قوله للماسق)

هذا الثاني ليس بالحق (قوله بالزيادة) الباء ستة متعاقبة الفرع
وكذا قوله بالثقف (قوله حرف) نحو عجم - عة واء عجم - عة
في الاخرى (قوله لثالثون) بكسر الهمزة وسكون الهمزة وكسر
الموحدة - وما علو التوب الحديدي وقوله ثمر أي يضم الموحدة (قوله
واحد) بكسر الصاد الموحدة وسكون الهمزة وكسر الموحدة وقوله شيل
أي نعم الموحدة (قوله نحو حدث) عجم - مجمة فوحدة فحين همزة فثمة
أسماءهم وقيل الثاني بالاعطيم اطلق (قوله ودار) هذا همزة وزم
أرى اسماء صاب التمديد (قوله نحو طعنة) بطاء طعنة - ملتين
عجم - وفيه ثلاثة أوجه أخرى هي التي انصهرت باسم صاحب القاموس
يقال ينفع الطاء والراء حوالا شرو بكسرهما ويقطع من العجم
(قوله ولا يتوالى) المتناسبات أربع (قوله لم يثبت فعل) أي ضم
(قوله فذلك نحو) أي مختصر (قوله دوم) هذا الهمزة ملتين (قوله غناط
وخطا وعكس) اسماء كل من الثلاثة وطائفة وقيل بالهمزة من الاول ثلثة
ومن الثاني حمر ومن الثالث كل (قوله أي شج حائر) يرجع لكل من الثلاثة
فذلك في القاموس حنرال ونبش حنرال وخنرال وحنرال فوحدة وحنرال
عطا اه قول الشاعر حنرنا صكيد لقوله شج (قوله ولا فعل) أي
ينفع القاموس والهمزة من الهمزة الاولى (قوله عرش) بغير حراء ملتين
(قوله عراض) بغير حراء ملتين مفتوحتين فحذف مصدرة فصاد همزة
(قوله ولا فعل) أي ينفع القاموس والعين وكسر الهمزة الاولى (قوله على فليليل
أي منه (قوله وليس محدوف) أي مختصر من شيء آخر (قوله للماسق)

وخطا وعكس أي شج حنر ولا فعل وأما عرش لثب بدع فاه له عرش مثل فرفل ثم حدث أي
منه الاول كحذف الهمزة من غناط واستعملوا الاصل والهمزة وكذا عرقصان أصله عرقصان حدثوا
الترتوي على حله وهو بيت ولا فعل وأما حنر فاه محدوف من حنار والحنار الاوضع في حجارة وجهه
العصر وأرى على فرفل فليليل وأما حنر فاه محدوف من حنار والحنار الاوضع في حجارة وجهه
وقد أوردتهم هذه الاوزار على أهمها من الآية الاصول وليست محدوفين بغير صحيح السابق (وان دا

الاسم المجرد من أربعة حركات اسمية (فعل فعال حوى فهو لا كذا انفعال وفعال) فالاول من هذه الاربعة
فعل وهو ينفع الاول والثاني والرابع يكون اسما نحو سفر رجل وصفة نحو شرب رجل لطر بل والناسي وهو
(٣٠٥) ينفع الاول والثالث وكسر الرابع فالاول ينفع الاسفة نحو جمرش للعظيمة من الافاعي

وذال السرا في هي المجوز
المسنة وفيه ليس للسراة
العظيمة وقبل لحشة الذكر
وقبل لعظم الكمرة فيكون
اسما والثالث وهو يضم
الاول وفتح الثاني وكسر
الرابع يكون اسما نحو
خزعل للباطل والاحاديث
المستطرفة وقد جعل يقال
ما عطاى ذن عملا أى شيئا
وصفة يقال جمل ذن عمل
للضم والفتح عمله من النساء
القصرية و جعل خبعث وهو
الضم أيضا وقيل الشديد
الحلق العظيمة وبه سمي
الاسد والرابع وهو بكسر
الاول وفتح الثالث يكون
اسما نحو قرطعب وهو
الشيء الحقيق وصفة نحو
جردخل وهو الضخم من
الابل وحزفر وهو القصير
* تنبيه * زاد ابن السراج
في أوزان الخماسي فعال
نحو هندل اسم بقلة ولم

أى من امتناع نوالى أربع متحركة في كلمة (قوله الاسم المجرد) فيه إشارة
الى أن الشعر في علم يرجع الى الاسم المجرد مجردا عن وصفه بالرابع ليصح
الاسم نادما هم (قوله ص أربعة) عن بمعنى على (قوله فعل) الظرف
مال من فعل حوى والضم يرفى حوى يرجع الى الاسم الخماسى الأصول
(قوله نحو شرب) بالفتح الشين فقط (قوله جمرش) بفتح خاء مهملة
أى فراء شين مجمة (قوله وفيه ليس) يشافى فاء مفردة فلام فعين مهملة
(قوله لعظم الكمرة) أى للرجل العظيم الكمرة أى حشوة الذكر لانه اناس
قوله فيكون اسما (قوله فيكون اسما) أى على القولين الأخيرين
(قوله خزعل) بفتح خاء مجمة فزى فعين مهملة فو حدة (قوله المستطرفة)
بضم طاء المهملة وباء انطاء المشالة (قوله وقد جعل) يشافى
فذل مجمة فعين مهملة (قوله وجعل خبعث) بضم خاء مجمة أوله لاقاف
كلا وتفتح بعض النسخ فو حدة فعين مهملة فثانية (قوله قرطعب) يشافى
فراء فطاء فعين مهملة فو حدة (قوله وهو الشيء الحقيق) هذا التفسير
على وزن تفسيره القياس بالمرأة العظيمة فلم جعل قرطعب بمعنى الشيء
الحقيق اسما وفيه ليس بمعنى المرأة العظيمة صفة لأن يذهب عدم اعتبار
الحقارة في مفهوم قرطعب دون العظم في مفهوم فيه ليس ولا يخفى ما فيه (قوله
جردخل) بفتح فراء فذل فطاء فعين مهملة (قوله وحزفر) بضم فاء مهملة فتون
فزى نقاف فراء كافي القاموس (قوله فعال) بضم فاء فتون ثلاث لامت
أولاه مفتوحة وثانيتهما مكسورة وكلان مقتضى الظاهر نصبه بزيادة وعله
رفع حكاية لحالة رفعه (قوله هندل) بفتح هاء فتون فذل فلام فعين مهملة
(قوله والازم عدم النظر) حاصل ما ذكره في توجيهه زيادة التون ثلاثة
أوجه (قوله كراع) بضم الكاف اسم عالم لغوى (قوله فيفوت تفضيل الرباعى
عليه) لانه على ستة أوزان كما مر (قوله ولانه يلزم) لوقال وأيضا يلزم لتناسب

٣٩ صبان رابع يثبت سببويه والصحيح أن ثونه زائدة والازم عدم النظر وأيضا فقد حكي
كراع في الهندل كسر الهاء فلو كانت التون أصلية لم كونه الخماسى على ستة أوزان فيفوت تفضيل الرباعى
عليه وهو مطلوب ولانه يلزم على قوله أنه التون

كأنهم لا نزل يادهم لم تثبت إلا لان الحكم باسم وقع في عدم الظهور أن نون هـ دلج (٣٠٦)

ما قبله (قوله كنه) يخرج الكوف والنون وسكون الهاء وقع الوحدة وضعها
قال في القاموس الحكم بل وتضم واؤه شجرة نظام كالكمه ل والتعريف الغض
السبلة (قوله لم تثبت إلا لان الحكم باسم المالح) فيه أن الحكم بزاد
وقع أيضا في عدم التظهير كما يذكرونه ولا يكاد الخ إلا أن يقال
في التعليل حذف تقديره مع كونه باب الزيادة أو مع كونه ياتي في الشرح
(قوله وزاد غيره) أي غير ابن السراج (قوله واحتمال بعض الزيادة) أي
لكن بعض حروفه زائدة (قوله من الأسماء المتحركة) هكذا قيل فيه أيضا
وعنه بعض الشراح فجعل المراد ما ظن من الأسماء والأفعال لأنه تنكلم
فما سبق على الأفعال أيضا وهو أوجه وإن وجهه من الأول بما فيه نظر
ظاهر وإن أفرد شيئا والعرض (قوله نحو يدو جندل واستخراج) نقص
من يد أصل وهو الباء إذا مد يد من جندل بفتح الجيم والنون وكسر
الدال زائد وهو الألف والياء إذا مد جندل أو جندل على الخلاف
السابق في الشرح وزيد في استخراج همزة الوصل والسين والتاء والألف
(قوله والدور) أي أشد وذا (قوله نحو طحربة) تقدم ضبطها وتفسيرها
(قوله وأحذف منه) أي فاؤه كمدلة أو عينه كمدلة أو كمدلة أو كمدلة
الحرف كن أو مركب كحضر موت أو أعجمي كبحس بفتح الموحدة والألف
وسكون الحاء المجمة وباشين المجمة اسم حجر معروف وإنما لم يبينه المصنف
على هذه الثلاثة لأن كلامه هنا في الأسماء المتحركة البسيطة العربية ولهذا
لم يعترض الشارح عليه إلا بعدم التنبيه على النادر (قوله والحرف)
مبتدأ ووجه الشرط وجوابه في محل رفع خبر (قوله هذا حذوه) قال
في القاموس حذا حذوز بفتح فعله (قوله ويقال أيضا احتذى أي
اتخذ) ويقال أيضا احتذاء أي ألبس الحذاء أي التعل قال في القاموس
حذا التعل حذوا حذاء فقدرها وطلعها والرجل نه لا ألبسها بها
كاحتذاءه (قوله كل الحذاء) مذهب مطاق إن جعل مصدره بمعنى
الاحتذاء ويقعول به إن جعل بمعنى التعل وهو الأقرب وقول البعض مذهب
للضرورة خطأ محض إذ هو معدود وضعها كمر في باب القصور والمعدود

ساكنة ثالثة فأنشئت نون
غير وحفظ وعدها ما
ولا يكاد يوجد نظير كنه بل
في زيادة نون ثالثة متحركة
فالحكم على نون حذول بالزيادة
أولى وزاد غيره للغماسي أو زان
أحر لم يشتم إلا كثر
لندورها واحتمال بعضها
لزيادة فلا نظير يذكرها
(وما غير) من الأسماء
المتحركة ما من من الألف
(لأن زيد أو النقص انتهى)
نحو يدو جندل واستخراج
وكأنه في أن يقول أو الدور
لأن نحو المحرقة مغاير
للاوزان المذكورة ولم ينتم
إلى الزيادة ولا النقص
ولكنه نادر كما سبق ولهذا
قل في التيسيل وما خرج
من هذه التلث نادر أو مزيد
أو محذوف منه أو شبهه
الحرف أو مركب أو أعجمي
(والحرف إن يلزم) الكلمة
في جميع أنصافها (فأصل
والذي لا يلزم) بل يحذف
في بعض أنصافها في فهو
(الزائد مثل ما احتذى)

لأنه يقول حذا حذوه فتعلم سقوط التاء أنها زائدة في احتذى يقال احتذى أي اقتدى به
و يقال أيضا احتذى أي اتبعه قال كل الحذاء يحتذى الحافي الوقع * والحذاء النعل

(قوله وأما الساقط الخ) دفع به الاعتراض على المصنف بان كلامه يعرّفني
الاصل والرائد في جامع وغير مانع أما عدم جمع تعريف الأصل فخرج
شخو وادو وعدمها وأصل ويسقط في بعض أفعال السكامة لعلها وأما عدم
منه فلدخول شخوون قرنفل مما هو زائد ولا يسقط أسلا وأما عدم جمع
تعريف الزائد ومنه فخرج الثاني عنه ودخول الاول فيه وحاصل
الجواب أن المراد بالزوم اللازم لفظاً أو تقدير أو الساقط لعلها كالثابت
وبالسقوط السقوط لفظاً أو تقدير وشخوون قرنفل في تقدير السقوط (قوله
من الأصول) حال من الساقط (قوله فانه مقدر الوجود) أي فلا يراد على
تعريف الأصل جمعاً والزائد معاً سم (قوله في تقدير السقوط) أي فلا
يراد على تعريف الأصل معاً والزائد معاً سم (قوله ولذا) أي سيكون
أساقط لعلها كالثابت والزائد اللازم في تقدير السقوط (قوله وللحاق) هو
جعل ثلاثي أو رباعي موزناً مسافوقه كافي التسهيل قال الدماميني والمراد
الموازنة بحسب الصورة والافالوزن مختلف بحسب الحقيقة ألا ترى أن وزن
جمعهم مثلاً فعل وزن كوتر فوعل اه وقد أفرد الناظم في تسهيله الزائد
للحاق بفصل ينبغي مراجعته مع شرحه للدماميني (قوله كوا وكوتر
وجداول) السكوتر يطلق على معان منها الخير الكثير ونهر في الجنة والجداول
كبحر ودرهم النهار الصغير كذا في القاموس (قوله وباء صيرف وعشبر)
الصيرف والصيرف المختل في الامور والعشبر التراب والنجاس والاثراخ في
كثافي القاموس (قوله وأثا رطبي ومعزى) الارطبي نبات والمعزى
بالقصر ويمتد خلاف الضأ كذا في القاموس ومعيه كدرة كما يفيد قول
الدماميني أن ألفه وللحاق بديرهم (قوله ونون جندل ورعش) الجندل
بفتح الجيم والحاء المهملة وسكون الذوق وفتح القاء الغليظ الشدة والجيش
العظيم كما يأتي في الشرح والرعش المرتعش (قوله كناعز نادقة) فأنها
عوض عن ياعز يدي سم (قوله واقامة) فان التاء عوض عن عين السكامة
المتحركة ألفاً وعن ألف الأفعال الزائدة على الخلاف السابق في الحذف
من الألفين (قوله وسين بسطيع) فأنه عوض عن حركة العين كما سيأتي فيبيل
فصل في زيادة همزة الوصل في شرح قوله واللام في الإشارة المشهورة سم

وأما الساقط لعلها من الأصول
كوا ويعر فانه مقدر
الوجود كما أن الزائد اللازم
شخوون قرنفل وادو
كوكب في تقدير السقوط
ولذا يقال الزائد ما هو ساقط
في أصل الوضع تحقيقاً
أو تقديرية واعلم أن الزيادة
تكون لاجل سبعة أشياء
للدلالة على معنى كرف
المضارع وألف المفاعلة
وللحاق كوا وكوتر
وجداول وباء صيرف وعشبر
وألف أرطبي ومعزى ونون
جندل ورعش وللمدح كالف
رسالة وباء صيرفة وادو
حلو به وللعوض كناعز نادقة
واقامة وسين بسطيع ومعيم
الله

(قوله وللتكثير) أراد بالتكثير ما يشمل تغنيص المعنى وتكثير اللفظ بقرينة
 قوله بعد لتغنيص المعنى وتكثيره أى تكثير داله (قوله ستم) فى التاموس
 الستم بالضم الكبير الجزاء وبه أيضا الرق بحركة والزقة لوزن
 معروف وزقة عينه كفتح ثم قال والزرقة بالضم التثنية الرق للذكر
 والمؤنث (قوله ألف قبعثرى وكثرى) القبعثرى الحمل الغنم والفصيل
 الموزول وداءه تكون فى البحر اه قاموس والكثرى ضم الكاف
 وفتح الميم (قوله ويوقف عليه) أى وقفا جاريا على وجهه السابق فإيه
 فلا يقال يمكن أن يتدا بحرف ويوقف عليه بآى على حركة دون زيادة (قوله
 وباريداه) عطف على ماله كذا يخفى وإن جعله الاسقاط على عطفاء
 السكت (قوله لبيان الحركة وبيان الالف) فيه لف ونثر مرتب والمراد
 كمال بيان الالف (قوله أو لغيره) كالتعبدية (قوله فلا يتخصص بحرف
 الزيادة) أى المصطلح علمها وهى حروف امان ونسبيل (قوله أجمع الاتصال)
 أى اتصال الرائد بالأصل الذى هو تكريره (قوله بحقوقه) أى بالثبوت
 وصل الرائد التماسه الأولى أو الثانية خلافاً لى التصريح والخلاف
 فى حقوقه سى أيضا كى الهم مع مال واختار ابن مالك فى التسهيل
 أن الذى أولى بالزيادة فى باب انقنص والاول أولى فى باب علم (قوله نحو
 عقتل) يفتح الهم المهملة والفاء بينهما فون ساكنة وهى الكتيبة العظيمة
 المتداخلة الرمل ورجاءه وادسار السبب عقتلا لانه الجوهرى (قوله
 أو تكرر لآم كذلك) أى مع الاتصال أو دافصال ولا يأتى فيه التفصيل
 بين الانفصال وتعدد الانفصال بأصل لأن تكرر بر اللام لا يفصل بأصل
 أبدا (قوله جلب) زيادة الباء الثانية للالحاق بدخرج فى القاموس
 الجلباب كسر داب وسما القميص وثوب واسع للمرأة دون المخففة أو ما
 تغطى به ثيابها من فوق كالمخففة أوه والخمار وقد جلبه فتح جلباب وهى طماق
 الجلباب مصدر أيضا جلباب كى التصريح بفتح الجلبية (قوله مع مائة
 اللام) أى للسكر ووقوله نحو مرمى يفتح الميم وسكون الراء الأولى
 هو الداهية ووزنه فعقل (قوله نحو سمعهم) بهم ملات على وزن سقر جل
 وهو الشديد الغليظ ووربه عند البصريين فعل وسنأتى بقية الأقوال فيه

وللتكثير كى ستم وزرقم
 وابتغى زبدت لتغنيص المعنى
 وتكثيره ومن هذا
 المعنى ألف قبعثرى وكثرى
 ولا يمكن كلف الوصل
 لانه لا يمكن أن يتدا
 بساكن وهاء السكت فى نحو
 هرقه لانه لا يمكن أن يتدا
 بحرف ويوقف عليه وللبيان
 كفاء السكت فى نحو ماله
 وباريداه ريدت لبيان
 الحركة وبيان الالف
 تدهان الاول الرائد نوعان
 أحدهما أن يكون تكرير
 أصل للحاق أولغيره فلا
 يتخصص بالحرف الزيادة
 ونسبته أن يكون تكرير
 على أجمع الاتصال بحقوقه
 أو مع الانفصال رائد نحو
 عقتل أو تكرر لآم كذلك
 نحو جلب وجلباب أو ما
 وعين مع مائة اللام نحو
 مرمى وهو قليل أو عين
 ولا مع مائة الفاء نحو
 سمعهم أما كسر الفاء
 وحدها

كقرف وسندس أو العين المفصلة بأصل كد ز فاصلى والآخرا أن لا يكون تكرير بأصل وهذه الأيكون
 الأحاد الاحرف العشرة المجموعة في أمان وتسهيل وهـ ذامعنى تسميتها حروف الزيادة وليس المراد أنها
 تكون زائدة أبدانها فتكون أسولا وذلك واضح وأسقط المبر من حروف الزيادة الهاء وسيأتى الرد عليه
 * الثاني أدلة زيادة الحرف عشرة أولها سقوطه من أصل كسقوط ألف شارب في أصله أعنى المصدر ثانيا
 سقوطه من فرع كسقوط ألف كلاب في جمعه على كتب ثالثها سقوطه من نظيره كسقوط

(٣٠٩)

باء ابطل في اطل والابطل
 الخامسة وشرط الاستدلال
 بسقوط الحرف من أصل
 أو فرع أو نظير على زيادته
 أن يكون سقوطه لغيره فان
 كان سقوطه لعله كسقوط
 واو وعد في بعد أو في عدة
 لم يكن دليلا على الزيادة
 رابعها كون الحرف مع
 عدم الاشتقاق في موضع
 بالزم فيه زيادته مع الاشتقاق
 وذلك كالنون اذا وقعت ثالثة
 سا كثة غير مدغم وفي بعدها
 حرفان نحو ورنل وهو الشر
 وشر نبت وهو الغلبا
 الكفين والرجلين وعصنصر
 وهو جبل فالنون في هذه
 ونحوها زائدة لانها في
 موضع لا تكون فيه مع

(قوله كقرف) بقا في مفتوحين بينهما راء سا كثة وهو الخمر ووزنه
 فعل (قوله وسندس) هو رقيق الديباج ووزنه فعلف (قوله كدرد)
 جمعات على وزن جعفر اسم رجل قال في التصريح ولم يجئ على فعلف وتكرير
 العين غيره (قوله المجموعة في أمان وتسهيل) الواو من جملة المجموع فيه
 وجهها في التسهيل بقوله سألتونيها قال الدماميني وهذه العبارة وقعت
 لبعض النحاة وقد سأله أصحابه عن حروف الزيادة فقال سألتونيها فقالوا
 نعم فقال أجبتكم (قوله وهذا) أى كون الزائد غير تكرير الأصل
 لا يكون الأحاد الاحرف العشرة معنى تسميتها الخ هكذا أفهم العبارة
 واستغن به عما وقع لبعض من التعسف البار بالمبنى على الفهم المكاسد
 (قوله في اطل) أى وهو كابل معنى رماة (قوله في بعد أو في عدة) الاوّل
 نظير وعد والثاني أصله ولم يحتمل للسقوط من فرع (قوله مع عدم الاشتقاق)
 أى اشتقاق الكلمة التي هو فيها (قوله ورنل) بفتح الواو والراء وسكون
 النون وفتح القوقبة وقوله وشر نبت بفتح الشين المجمة والراء وسكون النون
 وفتح الموحدة آخره مثله وقوله وعصنصر بفتح العين والصادين المهملات
 وبين الصادين نون وآخره راء (قوله مع المشتق) أى ولومن اسم عين لا مصدر
 بدليل ما بعده فالاشتقاق بمعنى مطاق الاخذ (قوله ونحو جنفل) تقدم ضبطه
 قريبا (قوله وان لم يعلم الاشتقاق) الواو للعلال فلا يأتى قوله كونه
 مع عدم الاشتقاق (قوله فانها قد كثرت زيادتها الخ) مقتضاه أنها قد

المشتق الزائدة ونحو جنفل من الجفلة وهي لذي الحصار كالشفة للانسان والجنفل العظيم الشفة وهو أيضا
 الجبل العظيم خامسها كونه مع عدم الاشتقاق في موضع يكثر فيه زيادته مع الاشتقاق كالمزة اذا
 وقعت أولا ولا بعدها ثلاثة أحرف فانها يحكم عليها بالزيادة وان لم يعلم الاشتقاق فانها قد كثرت زيادتها اذا
 وقعت كذلك فيعلم اشتقاقه وذلك نحو أرنب وأفكل يحكم بزيادة همزته جملا على ما عرف اشتقاقه بنحو
 أحر والأفكل الرعدة

سابعاً الاختصاصه بموضع لا يقع فيه الا حرف من حروف الزيادة كالنون من كثائر وخوصه طاء ورسنداء
وقسنداء له الكنتاء والوافر العنية والخطا والعظيم البطن والسنداء والقنداء والرجل الخفيف (٢١٠)

تكون في هذا الموضع أصلية نظيره (قوله سادساً اختصاصه بالخ) لا وجه للتعمير بالاخصاص الا ابراهمه الوحيد ولو قال بكونه
بموضع الخ كما عبر به في تناثره لكانوا اشخاصاً وله بموجب الخ ان أخرى على
الطلاقة الشامل للمشتق نحو كشتا وبمنته بعد الترتيب الزائدة من كانت طيته
كشع أي طالت وكثرت كفي التاموس وعبر المشتق كلاً مثله الاربعة التي
في الشرح وأريد بنحو الاربعة ما يتناول كشتا بالثلاثة كان الدليل الرابع
مندر حالي السادس وان قصر على غير المشتق أخذ من الأمثلة التي ذكرها
وأريد بنحو الاربعة مثل حنظلاً وبالطاء المثالثة المجمع وهو الحنظلاً وبالطاء
المهملة كان الدليل الرابع نفس السادس فتأمل في المقام صعوداً بمقارن
أعماله (قوله من كشتا) بقوة بعد النون الزائدة ويراد به الكنتاء
بمنته بعد النون لكن التي بالوقية غيره شق والتي بالثلاثة مشتق كما
يستفاد من القاموس كما مر فلا تقترب بما يقتضي خلاف ذلك وقوله وعبر
حنظلاً ورسنداء أو باعمال أولهما وثالثهما ولو قدم الشارح نحو على كشتا
لكان أجزل وقوله وقسنداء بقاء ثم دال مهملة وأول كل من الألفاظ
المذكورة مكسور وثالثه مفتوح (قوله في تلك الكلمة) متعلق بلزوم
(قوله نحو برثن) تقدم ضبطه وتفسيره (قوله عند لزوم الخروج عن النظر)
أي على تقدير الالاصلة وعلى تقدير الزيادة (قوله وذلك في كهميل) أي
على لغة من ضم الباء بدليل ما بعد وقد تقدم ضبطه وتفسيره (قوله فعلى
كسفر حل يضم الجيم) لو قال فعلى يضم اللام الأولى سلم من نكاف الخطأ
في ضم الجيم (قوله فعلى) كذا في النسخ بتقديم العين على الترتيب والمواب
فعلى تقديم الترتيب على العين (قوله ومن أسوأهم) أي قواعدهم (قوله
هو مندرج في السابع) أي لزوم عدم النظر بتقدير الالاصلة بأن يراد به
ما هو الا عام من أن يقدم النظر بتدريج الزيادة أيضاً أو يوجد مذق مذكور
شخصاً (قوله بضم فعل) أي ما تضمنه من الحروف ولم يقل بفعل لان التصود

سابعة الزوم عدم النظر
بتقدير الالاصلة في تلك الكلمة
نحو شغل بفتح التاء الأولى وضم
القاف وهو ولما شاع فان
تاء زائدة لانها لو جعلت
أصلها لكان وزع فعال وهو
مفقود فأنشأوا وم عدم
النظر بتقدير الالاصلة في
نظر الكلمة التي ذلك الحرف
من نحو شغل على لغة من ضم
التاء والقاف فان تاء أيضاً
زائدة على حده اللغة وان
لم يلزم من تقدير اصاتها عدم
النظر فانها لو جعلت أصلاً
كان وزع فعال وهو موجود
نحو برثن لكن يلزم عدم
النظر في نظيرها أعني لغة
الفتح فلما ثبتت زيادة التاء في
لغة الفتح حكم برادتها في
لغة الضم أيضاً والاصل
اتخاذ المادة ناسخاً دالة
الحرف على معنى كحرف
المسارعة وألف اسم الفاعل
عاشرها المحذول في أوسع
البيان عند لزوم الخروج

عن النظر وذلك في كهميل فان زرع على تقدير اسالة الترتيب فعلى كسفر حل يضم الجيم وهو مفقود مادة
وعلى تقدير زيادتها فغفل وهو مفقود أيضاً ولكن أبنية المزيدية أكثر ومن أسوأهم المصير الى الكثير ذكر
هذا ابن ابراهيم وغيره وقال الرازي هو مندرج في السابع انتهى (ضمين فعل قابل الاصل في وزن)

يعني اذا أردت أن تزن كلمة لتعلم الأصل منها والزائد فقابل أصولها بأحرف فعل الأول بالفاء والثاني بالعين والثالث
(٣٤١) باللام وسواء بين الميزان والموزون في الحركة والسكون فتقول في فأس فعل وفي ضرب فعل ففتح
الفاء والعين وكذلك في قام وشد

لأن أصلهما قوم وشدد وفي
علم فعل وكذلك في هاب وعل
وفي ظرف فعل وكذلك في
طال وحب (وزائد بافظه
اكتفى) عن تضعيف أصله
من الميزان فتقول في اكرم
وسطر وجوهر وانقطع
واجتمع واستخرج وانقطع
واجتمع واستخرج افع
وفيعل وفوعل وانفعل
وافعل واسفعل وانفعل
وافعل واسفعل واسفعل
من الزائد نوعان لا يعبر
عنهما بافظهما أحدهما
المبدل من تاء الافتعال فانه
يعبر عنه بالتاء التي هي أصله
فيقال في وزن اصطبر
افعل وذلك لأن المقضي
للابدال مفعول في الميزان
والآخر المسكر رالخاص
أرغبر فانه يقابل عيا يقابل
به الأصل كما يأتي بيانه
(وضاعف اللام) من الميزان
(ادا أصل بقى) من الموزون

مادة فعل دون هيئته اذا ميزان لا يلزم هذه الهيئته وقوله في وزن المراد به المعنى
المصدرى أى في وقت وزن قال في الجمع وانما اصططحو على الوزن من هذه
المادة لتساوئها لجميع الافعال من أكل وشرب وشي وغيرها وعل مالا
يدل علمها من الاسماء كرجل وأسد على ما يدل علمها اه بايضاح (قوله
لتعلم الأصل منها والزائد) فيه نظر لأن الوزن فرع معرفة الأصل والزائد
فان قرئ لتعلم بوزن تكلم صح سم (قوله وكذلك في قام وشد) فيوزن بشعل
بفتح العين نظر الأصل ما قبل الاعلال والادغام (قوله وكذلك في هاب وعل)
أى لأن أصلها هاب وعل بكسر ثانيهما (قوله وكذلك في طال وحب) أى
لأن أصلهما ما طول وحب بضم ثانيهما (قوله وزائد) أى حرف زائد
في الموزون وقوله عن تضعيف أصله أى عن مقابله بضعف أصل من ميزان
الكلمة التي هو منها فاضافة الأصل الى ضمير الزائد لا دنى ملائمة فلا يقال
في وزن اكرم مثلاً ففعل (قوله لأن المقضي للابدال) أى لبدال تاء الافتعال
طاء وهو وقوعها به بدخرف من حروف الاطباق (قوله أو غيره) أى
كالتعدي (قوله كما يأتي بيانه) أى في قوله وان يك الزائد بضعف أصل الخ
سم (قوله وضاعف اللام الخ) هذا من ذهب البصريين وأما السكونيون
فذهبوا الى ان نهاية أصول الكلمة ثلاثة وما زاد علمها بحكمه وازيادته فيوزن
ما كان ثلاثياً بافظ فعل وما زاد علمه نحو جعفر اختها فاقية ففعل لا يوزن
لانه لا يدرى كيفية وزنه وقيل يوزن ويقابل آخره بافظه وقيل يوزن
ويقابل ما قبل آخره بافظه فوزن جعفر ما ففعل كما يقول البصريون
أو ففعل بزيادة الراء أو ففعل بزيادة الفاء أو لا يدرى ما هو أقوال أربعة كذا في
التصريح (قوله فسحق) بضم الفوقية وفتحها كما تفعل الفارسي عن الجلال
الحلي (قوله ففعل) تقدم ضبطه وتفسيره في الشرح (قوله فاجعل له الخ)
لا يقال يلزم التباس الأصل بالزائد حجة مثلاً نا تقول نعم ولكن بزل بالضابط
السابق في قوله والحرف ان يلزم الخ (قوله من أحرف الميزان) من تبعه بضمية

بأن يكون رباعياً أو خماسياً (كراء جعفر وقاف فسحق) وجيم ولا م سفر رجل وميم ولا م ففعل فتقول في وزن الأول
ففعال وفي الثاني ففعل والثالث ففعل والرابع ففعل (وان يك الزائد بضعف أصله فاجعل له في الوزن) من أحرف
الميزان (مما لا أصل) الذي هو ضعفه منها فأن كان ضعف الفاء فقول بالفاء وان كان ضعف العين فقول بالعين

وان كان ضعف اللام قويا بل باللام فتقول في حانيت فعليل وفي حذون ففعلول وفي ممرسيت ففعليل وفي
اغدون ففعلول وفي جلبيل ففعلول واجاز بعضهم مقابلة هذا الزائد بمثله فتقول في حانيت فعليل وفي (٢١٢)

محتون فعولن وفي ممرسيت
ففعول بل وفي اغدون ففعلول
وفي جلبيل ففعلول ويلزم
من هذا المذهب أمران
مكرر وهما أحدهما تكثير
الاوران مع امكان الاستغناء
بواحد في نحو صبر وقدر وكثر
فان وزن هذه ومثلا كلها
على القول المشهور ففعل
وزن ما على القول المردوب
عنه فعيل وفعل وفعل
وكذا الى آخر الحروف
وكيف في هذا الاستتقال
منفردا والآخر التباس
ما يشاكل مصدره فتعيل
عما يشاكل مصدره فعلة
ودلت ان الثلاثي المغسل
العين قد تضعف عنه
للاختلاف ولغير الاختاق
ويشعر بالانظر به كبر
مقصود به الاختاق
ومقصود به التعدية فعلى
التمسك الاول مصدره تبتة
شاكل درجة وعلى القصد
الثاني مصدره تبتين ولا يعلم

حال من مالاصل قوله ثانيا ما سأتا كيد هذا والتحقيق ومن جعل قوله
من أحرف الميراث متعلفا ما جعل كشيخنا والبعض قد سمع فتأمل وقوله
الذي هو أى ذلك الحرف الزائد ضعفه أى ضعف الاصل منها أى من أحرف
الوزن (قوله في حانيت) بجاء مهملة مكسورة فتعريفين بينهما ما تحتية وهو
معنى الاحتضان ففتح الهمزة وضم الجيم وبجاء المذال نبات جيد لوجع
الداصل (قوله في حذون) بضم السين المهملة وسكون الحاء المهملة
بعد هاء تان بينهما ما واد وهو أول المطر والربيع قاله شيخنا السيد (قوله
وفي ممرسيت) تقدم ضبطه وتفسيره (قوله في اغدون) ببجاء الغين
واهمال الدالين يقال اغدون الشعر اذا حال واغدون الثب اذا اخضر
تصريح (قوله ومثلا كلها) كفجر وجر وفجر وهكذا الى آخر حروف
الهمزة (قوله الى آخر الحروف) فيقال في نحو فخر ففعل وهكذا (قوله
التباس ما) أى فعل يشاكل مصدره فتعيل لاهل حذف مضاف أى موازن
تفعليل أخذ من قوله الآتي مصدره تبتة مشا كل درجة (قوله ان الثلاثي
المغل العين) أى كان (قوله مشا كل درجة) أى كصدر الحق به
كدرج سم (قوله واختلاف وزني الفعلين فيما نحن بصدده) أى نحو بين
بوجهه وليس الا على المذهب المشهور قال سم وأقره شيخنا والبعض كان
مقصوده ان وزن المقصوده التعدية فعيل لانه يذكر اذا كان تكرير
أصل بما يذكر به ذلك الاصل وأما المقصود به الاختاق بالرباعي فعلى
المشهور يكون وزنه فعيل لان الحق وزنه وزن الحق به وحينئذ يختلف
وزن الفعلين وعلى غير المشهور وزنه فعيل في الحالين فلم يختلف الوزن فتأمل
اه وفيه عذري نظرا لتصريح الشارح سابقا بأن المكرر للاختاق أو لغيره
يقابل بما يقابل به الاصل وحينئذ فوزن بين مطلقا فعيل فلم يختلف وزن
الفعلين على المذهب المشهور وايضا قد ب (قوله وقد يكون ضعفا نحو سأل)
بتشديد الهمزة سم (قوله وقد يكون غير ضعف الخ) ليس في كلامه حصر

امتياز المصدرين الابدال باختلاف وزني الفعلين واختلاف وزني الفعلين فيما نحن بصدده
ليس الا على المذهب المشهور تنبيهات الاول اذا لم يكن الزائد من حروف أمان وتسهيل فهو ضعف أصل
كأما من جلبيل وان كان مبالا فقد يكون ضعفا نحو سأل وقد يكون غير ضعف بل صورته صورة الضعف

في التسمية فلا يشاق وجود تسم ثاثة وهو ما ليس ضعفا ولا على صورة
 كالهزة في اكرم مثلا (قوله وما يكن دل الدليل) كندور فعل غير مكرر
 الفاء والعين (قوله على انه لم يبقه صديقه تضعيف) أي بل قصد مجرد زيادة
 الحرف وان وافق لفظة لفظ أسلى (قوله فيقال في الوزن بالفظه) مفرع
 على قوله وقد يكون غير ضعف الخ (قوله نحو صحنان الخ) الذي في القاموس
 أسما منه روح السبي الموهلة موضع ومكسورها باد ومضعومها جبل فلعل مراده
 موضع فيه الماء الذي ذكره الشارح فيتوافق كلاهما (قوله لان فعلا لا)
 أي ينفع الفاء (قوله غير المكرر) المراد بالمكرر ما كررت فاقوه وعينه فخرج
 نحو قوله فارق لانه مكرر الفاء فقط (قوله الاخر عال) بخلاف معجمة فزاي فعين
 موهلة تبدل من غير المكرر على المختار كما قال المصنف وبعد فني او كني
 انخب اتباع ما نعل (قوله بها طلع) بانجام الظاء واهمال العين أي صرح
 (قوله وقه قار) بقافين زادي القاموس القسطال بالقاف فالبين فالطاء
 المهملة من وهو الغبار والخرطال بالحاء المعجمة فالراء فالطاء المهملة وهو
 حب معروف (قوله وأما بهرام وشهرام فبجيان) أي علمار بحجيان فالاول علم
 رجل ولفرس النعمان بن عتبة العتيكي كافي القاموس وذو كرسينا
 السيدان في بانه الموحدة الفتح والكسر (قوله الثاني المعتمد الخ) هذا
 التنبيه مكرر مع ما أسلفه في شرح قول الناطم بضعن فعل الخ حيث قال
 وكذلك في قام وشذ لان أصلهما قورم وشدد وكذلك في هاب ومثل ثم قال
 وكذلك في طال وحب فاعرفه فانه مما يتنبه له (قوله قلب) أي مكاني كأن
 قدمت العين على الفاء أو اللام على الفاء والعين (قوله على ترتيبها) أي
 الواقع في الموزون (قوله فتقول في وزن أدر) بمدة قبل الدال المضموه جميع
 دار أصله أدر على وزن فاعل استقبلت الضمة على الواو قدمت العين على
 الفاء ثم قلبت الواو ألفا فصارت وزنه أعفل وقيل أبدلت الواو قبل التقديم
 همزة ثم قدمت فأبدلت ألفا قياسا قاله الفارسي (قوله قدمت العين على
 الفاء) أي وقلب ألفا سم (قوله وتقول في ناه) بنون فالف فوهزة قواصله نأى
 فقدمت اللام وهي الياء على العين وهي الههمزة فصارت نأى على وزن فاعل
 فقلب الياء ألفا فالتحر كها وانفتح ما قبلها فصارت نأى كذا في التصريح

وايكن دل الدليل على أنه
 لم يبقه صديقه تضعيف فبها بل
 في الوزن بالفظه نحو صحنان
 وهو ما لبني ربعة فوزنه
 فعلا لا فعلا لان فعلا لا
 بناء ناد لم يأت منه غير
 المكرر ونحو الزلال الاخر عال
 وهو ناقه بها طلع وقه قار
 للبحر وأما بهرام وشهرام
 فبجيان * الثاني المعتمد
 في الوزن ما استحقه الموزون
 من الشكل قبل التنبين
 فيقال في وزن رذومرد فعل
 ومفعول لان أصلها ردد
 ومردد * الثالث اذا وقع
 في الموزون قلب تقلب الزنة
 لان الغرض من الوزن
 التنبيه على الأصول
 والزائد على ترتيبها فتقول
 في وزن أدر أعفل لان أصله
 أدر و قدمت العين على الفاء
 وتقول في ناه فاعل لانه من
 الثاني

وقى الحادى غائف لانه من الوحدة وكذلك اذا كان فى اللوزون حذف وزنا باعتبار ما صار اليه بعد الحذف
 محذوف فى وزن ناقص فاعرف ببع فلا وفى هذا على وقى عدة علة وقى عنه أمر من الوعى على الا اذا أريد بيان
 الاصل فى المقاييس والمحذوف نية قال أصله كذا ثم أعل انتهى (واحكم بتأصيل) أسول (حروف) الرباعى
 التى تكررت واؤه وعينه وليس أحد المكررين فيه ما لا يسقط كحروف (٣١٤)

(مسموعه) لان امالة
 أحد المكررين فيه واجبة
 تسكمه لان الاصل وليس
 امالة أحدهما أولى من
 امالة الآخر فحكم بأصالتها
 معا (والخلف فى) الرباعى
 المذكور الذى أحد
 المكررين فيه صالح للسقوط
 (يكلم) أمر من لم وكشف
 أمر من كشف فلام
 الثانية والكاف الثانية
 صالحان للسقوط بدليل صحة
 كفى ولم تقل انه كالنوع
 الاول حروفه كله المحكوم
 بأصالتها وان ماؤه لم
 وكشف غير ماؤه لم وكف
 فوزن هذا النوع فعلى
 كالنوع الاول وهذا مذهب
 البصر من الازواج وقيل
 ان الصالح للسقوط زائـ
 ورن كشف على هذا

والظاهر أنه يجوز كون قلب المياء ألفا قبل هاء على الهجزة (قوله
 وقى الحادى) أصله واحدة فأخرت الفاء وهى الواو من اللام وهى الدال
 ولا يمكن الابتداء بالالف ههنا علماء علماء صاروا وقد قبلت الواو ياء
 نظراً الى كثرة فصار حادى (قوله بتأصيل أسول حروف) لا وجه
 لزيادة الشارح أسول (قوله الرباعى الذى تكررت فاؤه وعينه) سواء
 كان اسماء كنهالة أو فعلا كرزل وروس (قوله المكررين) هما فى مثابه
 السين الثانية والميم الثانية (قوله كحروف مسموعه) بكسر الميمين الحـ
 المعروف وبفتحها ما التعلب عليه الفارسي (قوله والخلف الخ) ظاهره أنه
 لا خلاف فى القسم الاول مع ان فيه خلافاً أشار اليه بعضهم بسيوطى (قوله
 فى الرباعى المذكور) أى الذى تكررت فاؤه وعينه (قوله حروفه كلها)
 محكوم بأصالتها) أو رد عليه ان هذا منافى لقوله فى بيان محل الخلاف
 الذى أحد المكررين فيه صالح للسقوط وأجيب بأن قوله صالح للسقوط أى
 ولو فى مادة أخرى من المعنى أو ياء مبنى على غير القول الاول (قوله وقيل ان
 الصالح للسقوط) أى الذى والحرف الثالث (قوله فوزن كشف على هذا
 فعلى) جرى الشارح هنا على المذهب المرفوب عنه من قابلية تكرير الاصل
 ما قلناه ولو جرى على الشهور اتصال فعلى وكذا يقال فى نظائره الآتية
 (قوله ولو كان مضاعفاً فى الاصل الخ) قال أبو حيان يعكس الجواب عن هذا
 بانه اسماء كل يلزم ذلك لوبقى على ادغامه ما بعد الابدال والتمكين فقد
 أشبهه فى الصورة بالحق بالرباعى نحو حلب فجا مصدره على وزن
 مصدره (قوله فان تكررت فى الكلمة حروف الخ) محترز قوله الرباعى الذى

فعلى كل وهذا مذهب الزجاج وقيل ان الصالح للسقوط بدل من تضعيف العين تأصل
 للملم فاستقل نوالى ثلاثة أمثال فابدل من أحدها حرف يماثل الفاء وهذا مذهب الكوفيين واختاره
 الشارح ويرده أنهم قالوا فى مصدره فعلة ولو كان مضاعفاً فى الاصل يلزم على التفعيل فان تكررت فى الكلمة
 حروفان وقباه ما حرف أصلى

كصحيح وسجمع حكم فيه بزيادة الضعفين الآخرين لأن أقل الأصول محفوظ بالاولين والسابق كذا قاله
في شرح السكاكية وقال في التسهيل فان كان في السكامة أصل غير الاربعه حكم بزيادة

ثاني المتماثلات وثالثها في

شخص صحيح وثالثها واربعا

في نحو ممر مريس انتهى

فاتفق كلامه في نحو ممر مريس

واختلف في نحو صحيح

فوزيه في كلاته الاولى على

طريقة من يقابل الزائد بنقطة

فعلج وفي كلامه الثاني

فحمل واستدل بعضهم على

زيادة الحاء الاولى في نحو

صحيح والميم الثانية في نحو

ممر مريس بخلافه ما في

التصغير حيث قالوا صحيح

وممر مريس ونقل عن

الكوفيين في صحيح أن

وربه فعلن واسمه صحيح

أبدلوا الوسطي ميماء

فسرغ من بيان ما يعرف به

الزائد من الأصلي شرع في

بيان ما تدرج زيادته من

الحروف العشرة فقال

(فألف أكثر من أصلين

صاحب زائد بغير ميم) ألف

مبتدأ والجملة بعده صفة له

وزائد خبره وأمين الكذب

تذكرت فاقوه وعينه (قوله كصحيح وسجمع) باهمال حروفه ما

والصحيح الشديد الغالب كما هو الصحيح مع غير اللينة والرأس وبطابق

على غير ذلك كما في أقسام وس (قوله ثاني المتماثلات وثالثها) يعني الحاء الاولى

واليم الثانية (قوله فاتفق كلامه في نحو ممر مريس) انما كان يحسن هذا

لوقل الشارح كلاما للصف في نحو ممر مريس غير كلامه في التسهيل (قوله

واستدل بعضهم على زيادة الحاء الاولى الخ) قال شيخنا والبعض هذا

اشارة الى قول غير القولين قبله لانه اقتصر على أن الزائد هو الحاء الاولى

فقط فوزن صحيح على هذا افتحال ولا دليل عليه بل الاقرب انه تأييد

لكلام المصنف في التسهيل وانما خص الحاء الاولى بالدلالة لانها التي ينتج

دليله زيادتها اذ لا يحدف في التصغير غيرها (قوله ان وزنه فعلن) بثلاث

لامات (قوله من بيان ما يعرف به الزائد من الأصلي) اعترض بان ما يعرف به

ذلك هو قوله والحرف ان يلزم البيت وماعدا فزائد على ما يعرف به ذلك فكان

المناسب أن يذكر ما يتبعه (قوله فالف) أراد الالف اللينة وأما الهمزة

فأتأتى (قوله كذلك) أي مصاحبة أكثر من أصلين (قوله فيه) أي في أكثر

ما وقعت فيه الالف كذلك (قوله فيعمل عليه ما سواه) أي على الأكثر

ما سوى الأكثر (قوله نحو روى ودعا) لا تخفى على ذنبه حكمة تعدد الالف

(قوله وما ذكره) أي من منطوق قوله فالف أكثر الخ ومفهومه ومخلصه

أن كون الالف امارا زائدة أو منقلبة عن أصل انما هو في الاسماء المتحركة

والافعال أما الحروف والمبنيات فنحو بلى والى وعلى ونحو متى ومه ما

فأثبت الالف فيها زائدة ولا منقلبة عن أصل اذ الاشتقاق فيها بل هي

أصلية غير منقلبة كذا قل شيخنا عز الالطبلأوى وتبعه البعض وفيه أن

اقتصار الشارح على نفي زيادتها في قوله فلا وجه للحكم الخ ظاهر في أن

مراده ما ذكره المصنف من منطوق قوله فالف أكثر الخ فقط وكون المعنى

فلا وجه للحكم بزيادتها فيها ولا بانقلابها عن أصل لا دليل عليه من كلامه

أي اذا صحبت الالف أكثر من أصلين حكم بزيادتها لان أكثر ما وقعت الالف فيه كذلك دل الاشتقاق على

زيادتها فيه فيعمل عليه ما سواه فان صحبت أصلين فقط لم تكن زائدة بل بدلا من أصل ياء أو واو ونحو

ودعا ورجا وعصا وربع وقال وناب وباب وما ذكره انما هو

في الاسماء المحمكة والاهمال اما المبديات والحروف فلا وجه لعمد كبرياتهم الا ان لما يعرف
بالاشتقاق وهو مقفود وكذلك الاسماء الاعجمية كإبراهيم واسحق وعلم ان الالف (٣١٦)

الان يقال تعامله بقوله لان ذلك الخ شمر هذه الصيغة (قوله في الاسماء
المحمكة) أي العربية وكان عليه أن يذكر العربية الأني يقال تركه انكلا
على أحد مما بعده (قوله لان ذلك انما عرف بالاشتقاق وهو مقفود) بـ
أن مقفوعه قوله يجعل عليه ما شاء أن يجعل على المشتق ما ليس مشتقا
ولو حراما أو اسماء غير ممكن أو اسماء انعمها بالان يراد بما سواه خصوص
ما ليس مشتقا من الاسماء المحمكة العربية (قوله وسرداج) ما همال
حرومه وكسر أوله الداء الطويلة (قوله وحملاب) بكسر الحاء المهملة
واللام وهو اللابل كذا في القاموس ولا وجود له فيه الخيم (قوله نحو
أرهماوي) تصم الهمزة والموحدة فـ مدة المربع كذا في القاموس وقد
أسلفنا في باب ألي التأييد عن السيوطي والدمامي سطع بفتح الهمزة
(قوله نحو ساق) في القاموس سلق فلا طعنه كـ لقاء (قوله نحو أحاري)
قال في الصحاح الحز وجره تصرف الى السواد وفي القاموس له يقال حذوة
كهمزة وحذوة كـ حة وحأى كحوى والععل حى العرب وحأى واحأوى
٣ والعب أحوى وحأواه (قوله نحو أعريدي) بالعين المخجمة فالراء أي علا
(قوله نحو عاعي) بـ عين ميم مـ يـ أي حرا الصان فقال عأ وعأ وعأى
ويقال أيضا في الفعل عوعى وهى كذا في القاموس وقوله وسردى تصادى
مختمين قال في القاموس في باب الهمزة الأصا صا والقوصاء أصوات
الاس في الحزب ورحل مصو صووت وقال في باب الالف اللينة
الصوة الخاطئة كاصوصاة اه والخلة بدخ الحميم واللام الاصوات
(قوله من مصاصع الرماحي) بعسى مالا مـه الاولى من حسن فائمه ولامه
الثانية من حسن عينه (قوله فان الالف) أرى للعيس اد كل من
أني عاعي الاولى والثانية وألف صومي بدل من أصل لان ورهـ ما
يعلى (قوله الثاني اذا كانت الالف الخ) يوجد من هذا الميمية أن قول
المصنف أكثر من أصلي أي محققا أسأله حجة فان كان فيه ما ليس محققا
البحتمها انقط فـ فيه تفصيل (قوله ولثالث) يتحمل الاصله والزيادة
كذا في أناب فـ يتحمل أن وره فقال زياده الالف واصله الهمزة أو أفعل

لا تزداد ولا لامتاع الاستداء
ما تزداد في اسم ثله حذو
سارد وثالثه حذو كتاب
وراءه نحو حلى وسرداج
وحامـه نحو وانطلاق
وحالـاب وسادسة نحو
فـهـتري وسابعة نحو
أرهماوي وراد في الفعل
ثالثة تنو قال وثالثة نحو
تعال و رابعة نحو ساق
وسامسة نحو واحأوى
وسادسة نحو أعريدي
٦ تنميان في الاول يسمي
من كلامه نحو عاعي وسومي
من مصاصع الرماحي فان
الالف فيه بدل من أصل
وليت رائده في الثاني
اذا كانت الالف صالحة
لا سـاين وثالث يتحمل
الاصالة والزيادة فان فذرت
أصالة فالالف رائدة وان
فذرت زياده فالالف غير
رائده لكن ان كان المحتمل
همزة أميما
٣ قوله والثنت أحوى
في بعض نسخ القاموس أحوا
وهو راو كلاهما غير ظاهران غير ان كلمة همزة فـه أجابى وبه صرح في الصحاح اه بالعكس

مصدره آرون ثمانية ساكنة في خمس سمي كان الاربع الحكم عليه بالزيادة وعلى الالف بأما متقلبة عن أصل
تخوأنجي وموسى وعقن في ان وجد في كلامهم ما لم يدل دليل على اصالته هذه الاحرف

وزيادة الالف كما في أرطى
عند من يقول أدبم ماروط
أى مدبوغ بالارطى وكافى
معزى أنواهم معز ومعر
وان كل المحتمل غير هذه
الثلاثة حكمه بأصالة
وزيادة الالف انتهى

(والبا كذا أو الوأو) أى
مثل الالف فى أن كلامهما
اذا صاحب أكثر من أصاب
حكم بزيادته (الم يفتحا)
مكررين (كأما فى)

بؤيؤ (اسم طائر ذى مخالب
بشبه اباشق) (ووعوا) اذا
سوت فهذا النوع يحكم فيه
بأصالة حروفه كلها كما حكم
بأصالة حروفهمسم والتقسيم

السابق فى الالف بأتى هنا
أيضا فتقول كل من الياء
والواو له ثلاثة أحوال فإن
صحب أصابن فقط فهو أصل
كبيت وسوط وان صحب
ثلاثة فصاعدا مقطوعا
بأصالتها فهو زائد الالف
التي أتى الذكر ركنا تقدم فى

بالعكس (قوله مصدره) يرجع لكل من الهمزة والميم (قوله منقلبة عن
أصل) قال شيخنا انظر هل هو ياء أو واو (قوله تخوأنجي) نظر الدماميني
فى التحميل به بأن منع صرفه أى لا وصفية المحتملة ووزن الفعل دل على زيادة
همزة أى فليس مماز ياداهمزة راجحة الذى الكلام فيه بل مماز ياداه
همزة متعينة (قوله موسى) مراده موسى الحديلا اسم النبي اه دماميني
أى لانه أعجمي (قوله وعقن) لم أجده فى القاموس ولعل ذلك تسكتة قول
الشارح ان وجد فى كلامهم ومقتضى الحكم على ألفه بأنها منقلبة عن
أصل أن وزنه فعنل (قوله ما لم يدل دليل الخ) قيد فى قوله كان الاربع الحكم
عليه بالزيادة (قوله عند من يقول أدبم ماروط) بخلافه عند من يقول أدبم
مرطى لدلالة اللدليل على زيادة الهمزة وأصالة الالف (قوله حكمنا
بأصالة وزيادة الالف) ظاهرة تعين ذلك اه اسقاطى وأقره غيره وفيه
أنه كيف تدعى أصالة مع فرض أنه يحتمل الاصل والزيادة الأنا يقال
معنى احتماله الزيادة أنه من الاحرف العشرة التى قد تزداد (قوله اذا صاحب
أكثر من أصاب) كما فى قتل ومقتول (قوله الم يفتحا الخ) أى ولم تستدر
الواو مطافعا عند الجهور ولا الياء قبل أربعة أصول فى غير المضارع كما
سيزكر الشارح كل ذلك (قوله كما هم الخ) أى وقوعا مثل الوقوع الذى هما
واقعان عليه فى يثريؤ ووعوا ان جعلت ما وصلوا اسميا أو وقوعا
كوقوعهما فى يثريؤ ووعوا ان جعلت ما وصلوا حرفيا (قوله الالف
الثلاثى المذكور) هو العبر عن ثلثا بمضاعف الرابعى (قوله مصدره)
راجع لكل من الهمزة والميم ولم يقل أو ثمانية ساكنة فى خمس سمي كما قال
فى الالف لعدم الظفر بمثاله هنا (قوله تخوأنجي) بفتح الهمزة
وسكون التثنية وفتح الدال المهملة بعد هاء عين موحدة له معان منها
الزعفران (قوله وضرد) المزدك كبير وعاء الزاد وهو طعم المسافر (قوله
كما فى أوائى) هو اسم على وزن جوهر بمعنى الجئون (قوله عند من يقول الم)

المتى وان صحب أصابن وثالثا محتملا فان كان المحتمل همزة أو ميم مصدره حكم بزيادة المصدر منهما وأصالة
الياء والواو تخوأنجي وضردا لأن يدل دليل على أصالة المصدر وزبادتهما كما فى أوائى عند من يقول أوائى
فهو أوائى أى جن فهو مجنون وكفى اى طر لما تقدم من قولهم فيه اطل أو أصالة الجميع

كأن مريم ومديس فان وزنهما فعل لا فاعيل لانه ليس في الكلام ولا مفعول والاوجب الاعلال وان كان المختل
غيرهما حكم باصلته وزيادة الياء والواو ما يدل دليل على خلاف ذلك كفي نحو سير وهو (٢١٨)

بالياء للجه ولزوما كفي القاموس أي وأما عند من يقولون بالبناء
لفاعل أي اسرع كفي القاموس فالواو أصلية والهمزة زائدة (قوله كفي
مريم) منتزعة أن مريم اسم عربي واللام بات فيه حكم باصلة أو زائدة قلنا
تقدم الشارح (قوله والاوجب الاعلال) بان يقال مرام وسدان بقول
حركة الياء الى الساكن قبلها ثم قلها ألفا لتحركها بحسب الأصل
وانفتاح ما قبلها الآخر (قوله وان كان المختل غيرهما) أي غير الهمزة والميم
المصدرين (قوله كفي نحو سير) بتثنية الراء مثال لتثني أعني ما دل الدليل
على خلاف ما تقدم أي على اسالة الياء أو الواو وزيادة المختل والمختل
فيه لولا دليل الزيادة والياء الأولى (قوله ولاخفاء الخ) كانه تعليل في المعنى
لحدوف وتقدير لانه ليس في الكلام مفعول بخلاف يفعل لادخفاء الخ (قوله
وكفي عزو بت) عطف على قوله كفي نحو سير وهو مكسر العين المهملة
وسكون الراء آخره موقفة (قوله باصلة الواو وزيادة الياء والياء) أي
لاصاله الواو والياء معا على وزن فاعيل ولاير يادتهما معا على وزن
فعل وب لا بالعكس على وزن فاعول بل فاعلة رباعية وقد كرر زيادة الياء
التخفية غير مخررى ادلات وهم اسالتها (قوله نحو بلع) بالعين المهملة وهو
السراب (قوله نحو حنبرة) بكسر الحاء المهملة وسكون الدال المهملة وكسر
الراء وتخفيف التخفية القطعة العليظة من الارض (قوله نحو ملحقة) بضم
الميم السبب المهملة وفتح اللام وسكون الحاء المهملة وكسر الفاء حيران
معروف (قوله نحو مطة الطيس) بفتح الميم كما يفيد منه صنيع الساموس (قوله
نحو حر وابة) بضم الحاء المهملة وسكون النون وضم الراء وهذا الالف
نون مكسورة فتحة مخففة التكمير (قوله نحو رها) أي غلط كما تقدم
الشارح ودر في الساموس الحياة بمعانها الضعف والقوى وفساد
الرأي (قوله نحو ناسيت الخ) يقال ناسيته فنقلني أي ألبسته القلنسوة
فاسم او يقال أيضا قلنته ونقلس كفي الساموس (قوله نحو اسنقتيت)

الجذر الصلب وقال ابن السراج
الهيراسم من أسماء الباطل
قال ورجاز دونه ألفا فتألفوا
يهرى وتيل هو السراب
يقال أكذب من الهير أي من
السراب فانه نفى فيه زيادة
الياء الأولى دون الثانية
لانه ليس في الكلام مفعول
ولا حياء في زيادة تها في نحو
يحمرو وكفي عزو يس وهو
اسم وضع وقيل هو انقصر
أيضا فانه نفى فيه باصلة الواو
وزيادة الياء والياء
لا يمكن أن يكون وزنه فعولا
لانه ليس في الكلام ولا فاعلا
لا الواو لا تكون أصلا في
بنات الاربعة ولا فاعولا
الكلمة تصير غير لام فتعيب أن
يكون وزنه فعليا مثل عفريت
واعلم أن الياء ترادى الاسم
أول نحو بلع وثانية نحو صيفم
وثالثة نحو قضيب ورابعة نحو
حدر وبه حامسة نحو ملحقة
فيل وسادسة نحو مغناطيس
وسابعة نحو خنزارية وثمانية

الفعل أولى نحو يضرب وثانية نحو يسطر وثالثة عند من أثبت فعل في افعلة الافعال محووها أي
ورابعة نحو ناسيت وحامسة نحو تقلبت وسادسة نحو اسنقتيت والواو ترادى الاسم ثالثة فتحو كوتر وثالثة
نحو يحوز ورابعة

لشعر قوة وسامسة شوق قلندوة وسادسة شحوار باعوى وترادى الفعل ثانية شحوق قل وثالثة شحوق جهور
ورابعة شحوقا ودون * تنبيهان * الاول مذهب الجمهور ورأى الواو لا ترادأ ولا قيل لتقلها وقيل لانها ان
زبدت مضومة فالحرده همزها أو مكسرة فكذلك وان كان كمن همز المكسورة أقل أو (٣١٩)

مفتوحة فبفتح طريق الهاء
الهمز لان الاسم يضم أوله في
التصغير والفعل يضم أوله
عند بناء الفعل فلما كانت
زيادة أولها تؤدي الى قلبها
همزة رفضوه لان قلبها همزة
قد يوقع في اللبس وزعم قوم
أن واو ورتقل زائدة على
سبيل التندور لان الواو
لا تكون أصلا في نبات
الاربعة وهو ضعيف لانه
يؤدي الى بناء وفعل وهو
مفتوح والصحح أن الواو أصلية
وأن اللام زائدة مثلها في
لجمل بمعنى فج وهدمل بمعنى
هدم فان زيادة اللام آخر
نظائر بخلاف زيادة الواو
أولا * الثاني اذا قصرت
الياء وبعدها ثلاثة أصول
فهى زائدة كسابق في يلع
واذا قصرت وبعدها اربعة
أصول في غير المضارع فهى
أصل كالياء في يستعوز
وهو اسم مكان بالتحجاز وهو

أى غمت على ظهري (قوله عرقوة) بعين مهملة مفتوحة فراء ساكنة فتأى
مضمومة إحدى خشتى الدلو اللتين على فقه كالصليب (قوله شحوار باعوى)
تقدم قريبا ضبطه وتفسره (قوله شحوق جهور) أى رفع سريره وأما جهور
كجهر فاعلم موضع (قوله شحوقا ودون) تقدم قريبا ضبطه وتفسره (قوله
الحرده همزها) أى قلبها همزة (قوله قد يوقع في اللبس) أى بما همزته
أصلية غير منقلبة كفى وكل بالتخفيف فله اذا بنى للجهول تطرق اليه قلب
الواو همزة فيلبس بأكل الذى همزته أصلية وجعل شيخنا اللبس باعتبار
احتمال انقلاب الهمزة عن ياء وعن واو وغيره ظاهر آدمثل هذا احتمال
لا يلبس (قوله ورتقل) تقدم ضبطه وتفسره في شرح قول المصنف والحرف
ان يلزم الخ (قوله في فجعل) بفتح فاءه، مهملة بفتح كفه، وقوله بمعنى فج
عبارة القاموس ذكر النسخة الفصحى وفسر وم بالافحج وقال في محمل
آخر فج كمنع تكبر وفي مشيئة تدانى صدورهم وتباعد عقباها وقال
شيخنا الفصحى المتباعد السابق واللام للاساق أى يجهر وعبارة الشارح
بعد في مجسز زيادة اللام وقد سمع من كلامهم قولهم في عبد عبدل وفي الافحج
وهو المتباعد الفخذين فجعل اه (قوله وهدمل) بكسر الهاء وسكون
الدال المهملة وكسر الميم واللام للحاق بـ ر ج وقوله بمعنى هدم هو الثوب
الخلق (قوله فان زيادة اللام الخ) تعليل لقوله والصحح الخ (قوله في يستعوز)
بفتح التثنية وسكون السين المهملة وفتح الفوقية وضم العين المهملة آخره
راء على وزده لاول كفى التصريح (قوله الا في المضارع) كمدحرج (قوله
وهكذا همز الخ) اعترض بأنه كان ينبغي أن يقول ثلاثة فقط ليجز ما سبق
اكثر كاستطبل ومزرجوش وبأنه كان مقتضى استثناءه فيما سبق شحوق
يؤثر ووعوع بعد تصميصه أو لعل على مسئلة سمع أن يستثنى ههنا شحوق
مرمر وبأنه كان ينبغي أن ينص على أن الميم التى فى أول اسم فاعل الفعل

أيضا اسم شجر يستأله لان الاشتقاق لم يدل على الزيادة في مثله الا في المضارع انتهى (وهكذا همز ونمى
سبعا * ثلاثة تأصيلها شحوق) أى الهمزة والميم متساو يتان في أن كلاهما اذا قصرت وبعده ثلاثة أحرف
مقطوع بإصاتها فوزا وشحوقا وحدهم لالة الاشتقاق في أكثر الصور على الزيادة فجعل عليه ماسواه

الحاوي أربعة أحرف أكثر واسم مقوله والمصدر المبني واسم الزل
 والممكن زائدة سواء كان بعد هائلثة أصول أم أكثر وأصله مزق
 في أول الفعل زائدة ولو كان بعده أكثر من ثلاثة أصول (قوله فاعلة لا يفتى
 زيادته الأدليل) كيم دلاص وزرقم أقيام الأدليل على زيادتها
 وبما كاسيد كره التارح بخلاف ميم ضرغام مثله لعدم قيام
 الأدليل على زيادتها (قوله كاسياتي) أي والتسمية الساتى (قوله نحو
 أكل وده الخ) أي دلا يحكم زيادتها ما لم يحكم ناصاتها أما داسيما
 أصلي فقط فتكميلا قبل الأسمية وأما داسيتا أربعة فلان الاشتقاق
 لم يدل على الزيادة في تحولات الألف في فعل أو يحول عليه نحو أدرح
 ومدرح بوزن اصطبل فعل ل وورن مرزحوش فلول وقياس
 ابراهيم واسماعيل أرتكون همزة ما أصلية ولو كان غير عربي اه
 مرادى ما سنا أربعة أحرف وكل عضو ازائدها ما أيضا زائدان
 كاكرا م واسطلان ومصروب ومنطاني (قوله ونحو اصطبل ومرزحوش)
 أي لأن فيبدا الثلاثة يخرج الأقل منها والأكثر والأصطبل قطع الهمزة
 معروف والمرزحوش يقع الميم وسكون الراء وفتح الزاي وضم الجيم آخره
 شبيهة معمة وهو المرزحوش ميم وراء ودال هامة وقف ثم شين معجمة على وزن
 الأقل فصلة طيبة الرائحة وكلا اللفظين فارسي معرب كما في زكريا يقال
 للرزحوش ومرزحوش زيادته نون ساكنة قبل الجيم كما في القاموس (قوله
 ونقيس التحقق نحو أرتي الخ) وقوله فيما يأتي الثالث أنه قوله ناصياتها
 تحقيقا الخ كلاً ما يتعلق بجهوم وقوله ناصياتها تحقيقا فكذلك ينبغي ذكر
 حاصها ما في محل واحد ثم عبارته توهم أن أحد الحرف الثلاثة التي بعد
 همزة أرتي يتحمل الأصالة والزيادة وهو ممنوع لتحقيق أصالة الثلاثة
 عندهم يقول مرطى وتحقيق زيادة الألف عندهم من يقول مأروط كما يؤخذ
 ذلك من قوله في قال مأروط الخ الآن يراد باحتمال الحرف له ما يشتمل
 اختلاف العرب في أصالته وزيادته (قوله ومرطى) أصله مرطوى
 اجتمعت الواو والياء وسقطت أحدهما بالكون قبلت الواو وكسر
 ما قبلها استقامت وأدغمت الياء في الياء (قوله وشبه التأنيث) أي شبه

فخرج بقية المصدر الواقع
 سهو أحشوا أو آخرها فاعلة
 لا يفتى زيادته الأدليل كما
 سياتي ما هو بقية الثلاثة نحو
 أكل وده - ونحو اصطبل
 ومرزحوش ونقيس الأصالة
 نحو أماد وهرى وبقية
 التحقيق نحو أرتي فاعلة مع
 في المدحوع مأروط ومرطى
 في قال مأروط جعل الهمزة
 أصلية والألف زائدة ومن
 قال مرطى جعل الهمزة
 زائدة والألف بدلا من ياء
 أصلية فوروه على الأول فعلى
 وألفه زائدة لا لحاق فلو
 معي به لم يصرف للعلة وشبه
 التأنيث وورنه على الثاني
 ادخل الواو معي به لم يصرف
 للعلة وورن الفعل والقول
 الأول أظهر لان ناصاتيه
 أكثر ما هم في الواو وط الأديم
 ادادغته بالأرطى

ألف التانيث وهو ألف الالحاق (قوله وأرطت الابل) لم أرنا في ضبطه
 وكتب شيخنا عقبه اسم الفاعل أرط (قوله وأرطت الارض) أى
 به مزة فألف مبدلة من همزة ساكنة وهذا يحصل الفرق بينهما وبين ما بعده
 وقول البعض همزة تنبيه في القاموس أرطت الارض أخرجت الارطى
 كأرطت ارطاء أو هذه لمن الجوهري اهـ ولعل اللغة الثانية هي مراد
 الشارح بقوله وقيل أيضا أرطت الارض (قوله وكذا الاول لأنه قيل الخ)
 على هذا القول اقتصر في القاموس فقال الاول الجنون أو شمه ألق كعنى
 فهو وما لوق وما لوق اهـ (قوله من ألق) بالبناء للجهول كما مر (قوله وقيل
 هو من لوق) بالبناء للفاعل قال في القاموس ولوق باق أسرع وفلان طاعته
 خفية فاعل بالسينف فسر به وفي السير والكدب استمر (قوله ووزنه أفعـل)
 أى على الثاني وأما على الاول فوزنه فوعـل (قوله وكذا الاول وكى)
 بفوتية بين الواو والكاف وألفه زائدة قطعها فليس الكلام فيها وإنما الكلام
 في الهمزة مع الواو (قوله كأجفلى الخ) تقدم ضبط أجفلى وخوزلى
 وتقدمهما في باب ألف التانيث (قوله فان ميم الخ) كان المناسب للسباق
 أن يقول فان ألفه محتملة للاسالة والزيادة ولكن الأرجح الاصله فيكون
 الأرجح زيادة ميم (قوله ونحوه) كالتصغير والجمع واللغات كما سيأتى
 في دلائل (قوله كفى مسيم مرجل ومغفور ومرعزى) المرجل بكسر
 الميم وسكون راء، فتح الجيم المشـط والقدر من الخجارة والخماس والمغفور
 بضم الميم وسكون الغين، الجمة وضم القاء شئ ينفخه الثمام والعشر
 والرمث كالعسل والمرعزى والمرعز بكسر الميم وسكون الراء وكسر
 العين المهملة وتشديد الزاى فان خفتها مدت وقد تفتح الميم في الكل الرغبة
 الذى تحت شعرا العز كذا في القاموس وبه يعلم ما في كلام البعض من
 الخلل (قوله على أن) أى مع أن (قوله لقولهم مرجل الخ) أى ولو كانت
 الميم زائدة لقالوا مرجل الخائف الثوب بخذفها (قوله موثى) حال من
 ضمير الثوب أى مزين (قوله يقال له المراحل) أى يطلق عليه ذلك على
 طريق المجاز أو حذف أداة التشبيه كالتقدير عبارة ابن خروف الآتية

الارطى وكذا الاول لأنه قيل
 هو من ألق فهو وما لوق اذا جن
 فالفهمزة أصل والواو زائدة
 وقيل هو من لوق اذا أسرع
 فالفهمزة زائدة والواو أصل
 ووزنه أفعـل والاول أرجح
 وكذا الاول وكى لنوع من القرم
 ردى عذارى بين أن يكون
 وزنه أفعلى كأجفلى وفوعلى
 كخوزلى ويخرج به أيضا
 نحوه موسى فان ميم محتملة
 الاصلة والزيادة وسكن
 الأرجح الزيادة كما مر
 تنبيهات * الاول محل
 الحكم بزيادة ما سنكمل
 القيود المذكورة من
 الحرفين المذكورين ما لم
 يعارضه دليل على الاصلة
 من اشتقاق ونحوه فان
 عارضه دليل على الاصلة
 عمل بمقتضى الدليل كما
 في مسيم مرجل ومغفور
 ومرعزى حكم باصالتها على
 أن بعدها ثلاثة أصول أننا
 مرجل فذهب سبويه وأكثر
 النحويين أن ميم أصل
 لقولهم مرجل الخائف الثوب

وهي قدر والتماس وقد ذهب أبو العلاء المعري الى زيادة ميم قمر جل اعتمادا على الأصل المذكور
 وجعل ثبوته في التصريف كثبت ميم تمسكن من السكون وتعدل من التبدل وتقدرع اذا ليس المدرعة
 والميم فيها زائدة ولا حقة في ذلك لان الاكثر في هذا تسكن وتعدل وتقدرع قال أبو عبيد الله هو الاكثر في كلام
 العرب وأما في قور رغن ميموه فيه قولان أحدهما أن الميم زائدة والآخر أنها (٢٢٢)

أصل لقولهم ذهبوا يتفقرون (قوله وهي قدر والتماس) أي أو قدر والحجارة كيدل عليهم ما تلقاه أضافا
 عن القاموس (قوله اعتمادا على الأصل المذكور) أي القاعدة المذكورة
 في قول الناطم وهكذا ميم سبعا الخ (قوله اذا ليس المدرعة) بكسر
 الميم وسكون الدال المهملة وقع الراء نوع من الثياب الصوف كان القاموس
 (قوله لان الاكثر في هذا تسكن الخ) أي فليست الميم في هذا ثابتة
 في التصريف لزوم اختلاف الميم في مرجل قياس مرجل على هذا قياس
 مع القارق (قوله لقولهم ذهبوا يتفقرون) أي ولو كانت ميم زائدة
 لقالوا يتفقرون (قوله منهم الناطم) أي في خبر هذا الكتاب قال المرادي
 وأزعم المصنف ميموه أرى يوافق على الأصل في ميموه أو يخالف
 في الجمع (قوله ميموه ميموه) بتشديد الراء فيهما (قوله وكما في همزة
 اقعة) عطف على قوله كما في ميم مرجل وهو همزة مكسورة فيهمزة
 فعين همزة (قوله وهو الذي يكون تبعا لغيره الخ) زاد الشارح في شرح
 التوضيح والذي يتبع الناس الى الطوام من غير أن يدعي والذي يقول أنما مع
 الناس (قوله على أنه بهما) أي مع أن بهما (قوله وحكم) فيحكم
 بإسالة همزة كتمة (قوله وهو الذي يأتي الخ) لاجابة اليه بعد قوله
 ومعنى الا أن يجعل معنى آخر أخص ما سبق لاجابة فتأمل (قوله بعد ألف
 وقبلها أكثر من أصلين) أي كما في حمراء فان همزة زائدة وان كانت في الآخر
 وقوله كما سيأتي في كلامه أي في قوله كذلك همزة آخر بعد ألف الخ
 (قوله واحببنا) بالحاء والطاء المهملة أي انتفع بطنه (قوله دلاءص)
 بضم الدال المهملة وتخفيف اللام آخره ما دمهملة وسيفسره الشارح (قوله
 وفيها عشر لغات) زاد في القاموس وشو لا بكوه (قوله على وزن قذال)

الابدليل ويستثنى من ذلك همزة المتأخرة بعد ألف وقبلها أكثر من أصلين كما سيأتي في كلامه
 يقال ما حكم فيه زيادة الهمزة وهي غير معدرة شمال واحببنا ومثال ما حكم فيه زيادة الميم وهي غير معدرة
 دلاءص وزرقم وباه أما الشئ فالبدليل على زيادة همزة مائة وطها في بعض لغاتها وفيها عشر لغات شمال
 يشأمل بتقديم الهمزة على الميم وشمال على وزن قذال وتعمل بفتح الشين وشمل بفتح الميم وشمل بإسكان الميم وشمل

بفتح القاف وتخفيف الذال المججمة مؤخر الرأس ومعقد العذار من الفرس
 خلف الناصية كما في القاموس (قوله على وزن سيقل) بفتح الصاد
 المهملة وسكون الختية وفتح القاف جلاء السيوف (قوله بتشديد
 اللام) أى مع فتح الشين وسكون الميم وفتح الهـ هـزة (قوله شمات الريح)
 أى تتحولات شمالات وبه دخل اه مختار (قوله فتسقل) أى نقلت حركة
 الهـ هـزة الى الميم ثم حذفت الهـ هـزة (قوله في الحبط) بتشديد وهـ وأن تأكل
 الماشية فتكثر حتى تنفتح لذلك بطونها ولا يخرج عنها ما فيها وقال ابن السكيت
 هو أن ينفتح بطنها من أكل الذرق وهو الخندقوق صحاح (قوله حبط بطنه)
 من باب فرح (قوله ويقال فيه دماص ودملص) كذا في نسخ وفي نسخ
 أخرى ودملص بتقديم اللام وكل صحيح إذ كل منهما ماغة في دلاص كما يعلم من
 كلامه في التنبيه الرابع فكذا ينبغي ذكرهما معا هنا وكل بضم الاوّل وفتح
 الثاني مخففة وكسر ما قبل الآخر (قوله وهو البراق) بفتح الواو حدة وتشديد
 الراء (قوله دلاص ودلص) الاول ككتاب والثاني كأمير كما في القاموس
 (قوله ودلصته أنا) ظاهر قول القاموس التمدليس والتلين والتليس
 أن لام دلاصته مشددة (قوله في دلاص) زاد المرادى وأخواته (قوله
 من باب سبط وسبطر) الاول ككثف والثاني كعزبر كما في القاموس
 أى من المسترادفات المتفقة في معناتهم الحروف فليست الراء زائدة بل هي
 أصلية أذهى ليست من حروف ساقطونها ولا شفع أصل (قوله وأما زرقم
 وبابه) أى من كل ثلاثي تزيد في آخره ميم تسكيناً للفظ ومبالغة في المعنى
 والزرقم بضم الزاي وسكون الراء وضم القاف الشديد الزرق والسهم بوزن
 الزرقم الكبير البحر والدلقم بهال المهملة مكسورة ولا م ساكنة وقاف
 مكسورة الجوز والساقفة المسنة المتكسرة الاسنان والضرم بضاد مججمة
 فراغزى قال في القاموس كزبرج وجهقر المسنة من الذوق أو وقها
 بقية شبه ب أو الكبيرة القليلة اللان وأقبح ضررم كزبرج شديدة الغض
 وقال في الصحاح قال ابن السكيت الضرم من الذوق القليلة اللان مثل
 الضمر وقال ورى أنه من قوله رجل ضرر إذا كان بخيلاً والميم زائدة وقال
 غيره الضمر زائفة القوية وأما الضرم فالمسنة وفيها بقية شباب اه فعلم

على وزن سيقل وشمال على
 وزن كتاب وشميل على
 وزن طويل وشمال بتشديد
 اللام واستدل ابن عصفور
 وغيره على زيادة همزة شمال
 بقولهم شمات الريح إذا هبت
 شمالاً واعترض بأنه يحتمل
 أن يكون أصله شمات فتقل
 فلا يصح الاستدلال به وأما
 احبطا فالدليل على زيادة
 همزة سقوطها في الحبط
 بقال حبط بطنه إذا انتفخ
 وأما دلاص ودلص فيه
 دماص ودملص ودماص
 وهو البراق فلقولهم درع
 دلاص ودلص ودلاصته أنا
 وذهب أبو عثمان إلى أن
 الميم في دلاص أصل وان
 وافق دلاص في المعنى فهو عنده
 من باب سبط وسبطر
 وأما زرقم وبابه ضررم
 ودلقم وضررم وفصحهم ودررم
 فلأنها من الزرق

والسنة والاندلاق وهو الخروح والضرز وهو الخجل يقال ناعثر رفة أي ثلثة اللين والاندفاع والمرد
وهو عدم الاستان والوسط منه أمد ودره الثالث أنهم قوله تأميه ان تحقق أنه اذا سبنا ثلاثة لم تقف
نأمل جميعه بابل كتن أحدها الحفال أنه لا يقدم على الحسبكم زيادة هما لا يلبس وهو خلاف
ما جزمه في التمهيل وهو المعروف من أن الهمزة والميم اذا سبنا ثلاثة أحرف (٢٤٤)

من كلام القاموس أن قول البعض بكسر الصاد والراء وتشديد الزاي
خطأ والفتح ضم الفاء وسكون السين المهملة وضم الحاء المهملة يقال
مكن مع كفعل وفتحهم منع ورجل فمع كفعل وفتحهم واسع الصدر
والدرم بالاهمال وكسر الدالين وسكون الراء المسراة التي شجي وتذهب
بالليل والثاقبة المسنة (قوله والسته) يقتضيه وهو الخبر (قوله والضرز)
ضبطه الشارح بخطه بكسر الصاد والراء وتشديد الزاي وكدها وفي
القاموس (قوله والدرز) يفتحني (قوله ورد) على وزن فمع (قوله أنه
لا يقدم الخ) الصواب حذفه كما في مسارة المرادى لان جواب اذا لا يصدر
بأن المفتوحة والتكاف لتصح به، بأنه على حذف الفاء وجعل أن المفتوحة
وعمد لها في تأويل مصدر مبتدأ والخبر محذوف أو على حذف الفاء وقراءة
ان بالكسر يعكس عليه أن حذف الفاء في مثله لا يجوز في الاختيار (قوله
أنه يحكم الخ) فيه ما تقدمناه (قوله ولذلك) أي لأنه كم بزيادة الهمزة والميم
واسالة التحمل عند عدم الدليل على خلاف ذلك (قوله وايدع) تقدم ضبطه
وتفسيره في شرح قوله ان لم يقعا كما هما الخ (قوله يفتح) بكسر الميم وفتح
الجيم وتشديد النون الترس (قوله فحين قال) أي في لغة من قال أديم مأروط
أي رأما في لغة من قال أديم مرطحي فبالعكس (قوله وباصالة مقيم مهدد
وما أج) الا ولابد اليه معاتين من ايمانهم والثاني يجيبين موضح وكلاهما
بوزن جعفر كساي القاموس (قوله وزيادة أحد المثلين) أي للالحاق
بجعفر ولوقال ثلثي المثلين اسكان أوضح (قوله ادلو كانت ميمه) أي المذكور
من مهدد وما أج (قوله كطائط) ضم الحاء المهملة وتخفيف الطاء المهملة
(قوله كد قراءه) يفتح العين المهملة وسكون الصاد وفتح الراء بعدها وحدة
(قوله كبر تاساه) يفتح الواحدة وسكون الراء بعدها نون ثم سين مهملة كذا

أحدها يحتمل الاسالة
والزيادة أنه يحكم بزيادة
الهمزة والميم واسالة ذلك
التمثيل الآن يقدم دليل
بجمله ذلك وقد حكى
بزيادة همزة أني وايدع
وسيم مرسي وشرو دوما
في ميم يحسن عن سيبويه قولان
أصحهما أنما زائدة فلا يدل
التمثيل على اسالة الهمزة
والميم وزيادة ذلك التحمل
حكم بمقتضاه كما حكم باسالة
همزة أرطى يمين قال أديم
مأروط وهمزة ألقى فحين
قال أني فهو ألوف كما سبق
وباصالة ميم مهدد وما أج
وزيادة أحد المثلين ادلو
كانت ميم زائدة لسكان مفعلا
فكان يجب ادغامه وأجاز
السراي في مهدد وما أج أن
تكون الميم زائدة ويكون
فكهما ما شادا كما نالت الاجل
في قوله الحمد لله على الاجل

الرابع تراد الهمزة في الاسم أولى كاحمر ونانية كشامل وثلاثة كشمال ورابعة كطائط في
وهو النصب وخامسة كعمر وسادسة كعقربا وهي بلد وسابعة كبر تاساه والبراءة الثامن والميم تراد
أولى كحرب ونانية كدمايص وثلاثة كدمايص ورابعة كزرقم وخامسة

كضبارم لأنه من الضبر وهو شدة الخلق وذهب ابن عسور إلى أنه في ضبارم أصليه من في استباح الضبارم
(٣٢٥) بالضم الشديد الخلق من الاسداه (كذا همز آخر بعد ألف) أكثر من حرفين لفظها

في الدمامبسي وغيره فقول البعض بضم الباء وفتح الراء غير صحيح (قوله
كضبارم) بضم الضاد المعجمة وفتح الواو جنة مخففة وكسر الراء (قوله وهو
شدة الخلق) بفتح الخاء المعجمة وسكون اللام (قوله من الاسد) على صيغة
الجمع (قوله أكثر) مفعول ردفي وقوله لفظها أي الألف (قوله زيادة الهزرة)
أما لا الخلق كغلباء وقوباء وأولاد بدال من ألف التأنيث لالتقاءها ساكنة
مع الألف قبلها كحجر أو حجراء (قوله نحو حراء الخ) عند الأمثلة إشارة
إلى أنه لا فرق بين همزة الإلحاق وهمزة التأنيث ولا بين ما قبل ألفه ثلاثة
أصول وما قبل ألفه أربعة ولا بين مفتوح الأول ومكسوره ومنه همزة (قوله كما
سبق في حطائط) الذي سبق له في حطائط انما هو ذكر زيادة همزة دون
الدليل على زيادتها كما هو مع عبارة والدليل على زيادة همزة من حطوطها في
بعض التصارييف كالخط والحطوط وقوله واجبت أنها سبق له ذكر زيادة
همزته وأن الدليل على زيادة الهزرة والثون قولهم حبط بطنه (قوله فالهزرة
في ذلك ونحوه أصل) كما في شاع جع شاة أو بدل من أصل كما في ماء وكساء
ورداء فان همزة ما تبدل من هاء وهمزة كساء تبدل من واو وهمزة رداء تبدل
من ياء كذا قال سم وأقره شيخنا والبعض وفي كون همزة شاة أصلا غير
منقلبة عن شيء نظر فان الظاهر أن ما منقلبة عن هاء أو الأصل شوه قلبت
الواو أو ألفا والهاء همزة تبدل قولهم في المفرد أصله شوهة وحينئذ يكون قول
الشارح أصل بالنظر إلى بعض نحو ذلك لا إلى ذلك أو يقرأ شاة في عبارته
بصيغة الفعل الماضي قد بر (قوله نحو سلاء) بضم السين المهملة وتشديد
اللام شول النخل واحده سلاءة قال الدمامبسي ولا يصح التثنية بسلاءة لزال
الاحتمال عنه بحكاية أبي زيد سلات النخل سلاءة أذا نزع سلاءة أي شوكه
(قوله نحووز براء) براءين مجتمعين مكسورا ولاهما الأرض الغليظة (قوله
وزيادة أحد المثاني) أي في نحو سلاءة وحواء أو اللين أي في نحووز براء وقوباء
(قوله من الحواية) لم أنظر بنص في ضبط الحاء وقول البعض بفتح الحاء

ردف) أي يصحكم بزيادة
الهزرة أيضا بطرادا ذوات
آخر ايفد ألف قبل تلك
الألف أكثر من حرفين
نحو حراء وعلباء وقرفصاء
نخرج بقيد الآخر الهزرة
الواقعة في الحشو وقيد
قبلها ألف الواقعة آخر
وليست بعد ألف فانه لا يقضى
بزيادة هاتين الأبدليل كما سبق
في حطائط واجبتنا وقيد
أكثر من حرفين نحو ماء
وشاء وكساء ورداء
فالهزرة في ذلك ونحوه أصل
أو بدلي من أصل لازائدة
* تنبيه * مقتضى قوله أكثر
من حرفين أن الهزرة فيحكم
بزيادتها في ذلك سواء قطع
بأصالة الحروف التي قبل
الألف كما أم قطع بأصالة
الحرفين واحتمل الثالث
وليس كذلك لأن ما آخره
همزة بعد ألف بينهما وبين
الفاء حرف مشد نحو سلاء
وحواء أو حرفان أحدهما لين

نحووز براء وقوباء فانه محتمل لأصالة الهزرة وزيادة أحد المثاني أو اللين وللعكس فان جعلت الهزرة أصلية
كان سلاءة لا وحواء لهما من الحواية وان جعلت زائدة كان سلاءة فعلا وحواء فعلا

من الحق قول تأيد أحد الاحتمالين بدليل حكمه و انتهى الآخر ولذا حكى على حواه بان همزة زائدة
 في الميم صرف وبأنها أصل اذا صرف نحو حواه لانه في معنى الحيات والاولى في سلا أن تكون همزة
 سلا لان معالي النبان أكثر من فعلا فلولا قال الناطم أكثر من أصلين لكن أجود (٢٢٦)

نهي (والثون في الآخر
 كالمز) فيبقى زيادتها
 بالشرطي المذكور
 في الهمزة وهما أن يبقيا
 اب وان يسبق ثلث الالف
 أكثر من أصلين نحو عثمان
 وغضبان بخلاف نحو أمان
 وزبان ومكوب يشترط
 زيادة النون مع ما ذكرنا
 تكون زيادة ما قبل الالف
 على حرفين ليست بتضعيف
 أصل فالنون في نحو جحجان
 أصل لازمة وهذا الشرط
 مستفاد من قوله سابقا واحكم
 بتأصيل حروف سميم وقد
 اقتضى الالاف أنه يبقى
 بزيادة النون عينا فيما
 يتوسط فيه بين الالف
 والفاء حرف مشدد نحو
 حسان ورمضان وحرف ولين
 بنوعين وان عنوان وهذا
 الالاف على وفق ما ددب
 اليه الجوهري وفاهم يحكمون
 زيادة النون في مثل حسان

لا يتقدم عليه وحده لكثرة تساهله كما ينبغي على محاسن شاستنابل النفس
 الآن أصل الى الكسر أكثر في أمثال هذه اللفظة كاله داية والوقاية
 والحماية والعناية والرعاية والرمابة والمراية والولابة (قوله من الحق)
 يضم الحاء المهملة وتشديد الواو وسواد الى حضرة أو حمرة الى سراد (قوله
 اذا لم يصرف) لان منع الصرف يدل على كونها همزة التانيب وهي زائدة
 (قوله فلولا قال الناطم) أكثر من أصلين امكان أجود) أي يخرج ما ردت
 فيه الالف ثلاثة أحدها محتمل واعترضه البعض بأن هذا أيضا لا يقيد
 اشتراط تحقق أصالة الثلاثة لان قوله أكثر من أصلين صادف بكون
 الثالث غير محقق بالإسالة ويدفع بان المعنى أصولا أكثر من أصلين بقريضة
 قوله من أصلين فيستفاد منه الاشتراط المذكور فتأمل (قوله أن تكون زيادة
 الخ) الظاهر ابتداء هذا الشرط في الهمزة أي سماع أنه لم يذكر فيها
 (قوله ليست بتضعيف أصل) يعني الفاء لامطلق أصل واللام يتم قوله وهذا
 الشرط مستفاد الخ فتأمل (قوله في نحو جحجان) بكسر الجيم الاولى وأصله
 جحن كسمسم قال في القاموس الجحجان عظام الصدر الواحد جحجن
 وجحجنة بكسرهما ويقحجان وجحجون بالضم (قوله وهذا الشرط مستفاد
 من قوله الخ) أي لان أصل جحجان جحجن كسمسم على ما مر (قوله بزيادة
 النون عينا) أي زيادة متعينة (قوله بنوعين) بكسر العين المهملة
 وسكون الصاد وفهم النعتية ذهب بنيت كافي القاموس (قوله بدلالة)
 منع على يحكمون وفي بعض النسخ باللام وفي بعضها بالكاف وفي لتعليل
 أو مجرد التنظير (قوله ألا من مبلغ الخ) قاله أمية بن خلف الخزاعي من
 قصيدة من الوائز يعجز بها حسانا رضى الله تعالى عنه والالتصيه ومن
 استهه أمية ببشدد أو مبلغ خبره والرسالة المقلقة المحمولة من بلد الى بلد
 وعكاك سوق من أسواق الجاهلية اه عيسى ومقلقة بفتين مجتمعتين

وعقبان الأديب دليل على أصالتها بدلالة منع صرف حسان على زيادة نونه في قول الشاعر وتب
 ألا من مبلغ حسان عني مقلقة تنب الى عكاك لكنه ذهب في التسهيل والكافية إلى أن النون في ذلك
 كالمزة في تساوي الاحتمالين فلا يلزم في أحدهما الإبدال

فكان ينبغي له أن يثبت المدح والثناء به (قوله فذهب نيسابن المنة مدحهم وزاد بعضهم زيادتها آخرها ثم لما
آخره وأن لا تكون في اسم مضموم الأول مضعف الثاني اسم الثبات نحو ثمان جمعها في ذلك أصلان
فقال في أسماء الثبات أكثر من فعلان وإلى هذا ذهب في الكافية حيث قال

دخل من الفعلان والذم لاء

في الثبات لأفعال كالـ لاء

ورقبان زيادة الألف والتون

آخر أكثر من مجيء الثبات

على فعال ومذهب الخليل

وسيبويه أن تون رمان زائدة

قال سيبويه وسألته يعني

الخليل عن الرمان إذا مضي به

فقال لا أصرفه في المعرفة

وأحمله على الأكثر إذ لم يكن

له معنى يعرف به وقال

الاخفش فونه أنه ليه مفعول

قراض وحمض لأن فعلا

أكثر من فعل لأن يعني في

الذات والصحيح مذهب إليه

لأنه كقولهم لبتهم في

الاستعاق قالوا أرض

مرمنة استكبره الثمان

ولو كانت التون زائدة لقالوا

مرمة (و) التون (في) نحو

غضنقر (و) غنقل وقرنقل

وحبنا وورنسل وما هو

فيه مفعول وتوسطه وبين

أربعة أحرف بأسوية وهو ساكن وغير مدغم (أصله كفي) كفي مجعول فيه ضمير التون وهو المفعول الأول

ثاني عن القاعل وأصله نصب بالمفعول الثاني أي أطرحت زيادة التون فيما تضمن القيود المذكورة الثلاثة

أما أولها أن التون في ذلك واقعة موقع مائة ننتز بانه كياء سميذع واو وفود وكس

س السميذع بالذال المهملة كجاء القائموس خلافاً للحمشي قاله نصر ومثله في صحاح الجوهري اه

وتب بضم اللام المهملة تسيير (قوله فكان ينبغي له) أي على ما ذهب إليه
في القهيل والكافية وقوله بذلك أي بأن لا يتوسط بين الالف والفاء أحرف
مشدداً وأبى وقوله وهذا أي ما ذهب إليه في القهيل والكافية (قوله
لزيادتها) أي التون (قوله وأحمله على الأكثر) عطف على معلول أي
انضمامه المصروف إذا كان علماً على الأكثر وهو زيادة الألف
والتون وقوله إذ لم يكن الخ كذا بخط الشارح على أنه تعليل للعمل على الأكثر
أي لأنه ليس له علامة يعرف بها حال تونه وفي نسخ إذا (قوله مثل قراض) بضم
القاف ونشد يد الرء آخره صاد الباء يفتح وعشبر يعني والورس قاله في
القاموس (قوله وحمض) بضم الحاء المهملة وتشديد الميم آخره ضاده حمضة
(قوله لاساذ كره) أي لردّه كما مر بان زيادة لالف والتون آخر أكثر من
مجيء الثبات على فعال (قوله لقوا لمرمة) نقل شيخنا عن الشارح أنه ضبطه
بفتح الميم والراء والميم الثانية مع تشديد هاء قاله وقياسه ضبط حرمة
بفتح الميم وسكون الراء هـ وبه جزم شيخنا السيد (قوله وعقنقل) يعني
مهملة وقافين بينهما تون يطلن على الوادي العظيم المتسع وعلى الكتيب
المتراكم (قوله وورنقل) بفتح الواو والراء وسكون التون وفتح الفوقية
الداهية والراء العظيم وموضع كذا في القاموس (قوله لثلاثة أمور) ليس
من مدخول أي لعدم تضمن كلام المصنف أن الأطراد لتلك الأمور الثلاثة
وقول البعض إلا أن يقال هو مستفاد من لفظ نحو لا ينبغي فساد (قوله كياء
سميذع) س بفتح السين المهملة والميم وسكون التحتية وفتح الذال المهملة
بعدها عين مهملة السيد الكريم الموطن الأكناف والتجباع والذنب
والطريق في حوائجها والسبب (قوله وواو وفود وكس) بفتح الفاء والذال
المهملة وسكون الواو وفتح الكاف بعدهما سين مهملة الأسد والرجل

أربعة أحرف بأسوية وهو ساكن وغير مدغم (أصله كفي) كفي مجعول فيه ضمير التون وهو المفعول الأول
ثاني عن القاعل وأصله نصب بالمفعول الثاني أي أطرحت زيادة التون فيما تضمن القيود المذكورة الثلاثة
أما أولها أن التون في ذلك واقعة موقع مائة ننتز بانه كياء سميذع واو وفود وكس
س السميذع بالذال المهملة كجاء القائموس خلافاً للحمشي قاله نصر ومثله في صحاح الجوهري اه

الشديد كذا في القاموس وفي محل آخر منه أن الهمزة تليظ له وكس أيضاً
بلافاً فاعلم مالى كلام البعض من الحبيط (قوله وأنت عذافر) يضم العين
المهملة وتختف الهمزة في الجمع وكسر الفاء بعدها راء الهمزة والعظيم
الشديد من الأبل (قوله وجعنا ب) يضم الجيم وتختف الهمزة في الجمع
وكسر الهمزة بعدها همزة عظيم الخلق (قوله شربت) يضم العين المهملة
بفتح السين والراء وسكون النون وفتح الواو بعدها مملثة (قوله
وشرب) يضم السين وتختف الراء وكسر الواو بعدها مملثة (قوله
جرنش) بفتح الجيم والراء وسكون النون وفتح الفاء بعدها سين مجمدة
(قوله وجرافش) على وزن علابط (قوله عرفنصان) بفتح العين المهملة
والراء وسكون النون وفتح القاف بعدها صاد مهملة (قوله وعرفنشان)
بضم العين وفتح الراء وسكون النون وكسر القاف (قوله أن كل ما عرف
له اشتقاق الخ) نحو يحتفل فإن اشتقاقه من الجحفة كما مر يدل على زيادته
فصل عليه غيره كشربت (قوله شحش) بنون هاء فتش مهملة
كحرف الذئب (قوله لسان وزنه فعل) بكسر اللام الأولى (قوله وشعر ريس)
بفتح الخاء المهملة وسكون النون وفتح الهمزة وكسر الراء بعدها
تختف هاء من أفعال الخمر (قوله وعندليب) بفتح العين المهملة
وسكون النون وفتح الهمزة وكسر اللام بعدها تخنية فوحدة طائر
يصوت أنوا يقال له الهزار جعه عنادل وعنادب ٢ كأي القاموس (قوله
حظلت الأبل) في القاموس - ظل البعير كفرح أكثر من أكل الحنظل
(قوله وعنسل) بفتح العين المهملة وسكون النون وفتح السين المهملة (قوله
من العسلان) بالتخريك وهو الاضطراب (قوله وعرد) بفتح العين المهملة
وسكون الراء وفتح النون بعدها دال مهملة (قوله شئ عرد) بفتح العين
وسكون الراء (قوله وكهبل) بفتح الكاف والنون وسكون الراء وفتح
الواو بعدها شمع عظيم والشعر المضمم السنبلة قاله في القاموس (قوله
لقولهم فيه كهبل) أي بفتح الباء (قوله وأعدم النظر) أي مع دخول
أصيق البابين والأفعدم النظر لازم على تدوير الزيادة أيضاً كما ليس
في الأوزان فعلم بضم اللام الأولى المشددة ليس فيها فعل بل بضم اللام الأولى

شربت وشربا وتلفظ
جرنش وجرافش وتليظ
هرفنشان وعرفنشان تأنيدهم
أن كل ما عرف له اشتقاق
أو تصرف وجدت فيه
زائدة فعمل غيره عليه وقد
خرج بالتبديد الأول النون
الواو أو لأنها أصل نحو
هشل لأن بقضى رباتها
دليل كأي نحو زحش لأنها
لو كانت أصلاً لكان وزنه
فعل وهو مفعول بالتبديد
التالي نحو قنطار وقنديل
ومعقود وخندريس وعندليب
فإن الأصل الآن يقضى
دليل بالزيادة كأي نحو عنسل
لأنه من العوس وحنظل
لأنه من حظلت الأبل وعنسل
لأنه من العسلان وعرد لأنه
من قولهم شئ عرد أي سلب
وكهبل لقوله - م فيه كهبل
ولعدم النظر على تقدير
الامالة بما قيد الثالث

٢ قول الحشبي وعنادب لم
يذكر في نسخة القاموس التي
بأيد - أرمارة المباح
تختفي أم لا فيوزال عنادل
باللام فقط فليراجع ام

٣ (قول الحشى في ضبط ضغطة تشديد النون في نسخة) **عديشي** يسكون النون
 و**يحررا** (تخو غريق وهو السيد الرفيع وخرقوني كناية في النون) **سأيت** قد ليس في الكلام
 فعيل ولا فعول ولا فعيل ول بالاربع نحو بحسب فانه تعارضت فيه زيادة النون مع زيادة التضعيف فغلب
 التضعيف لانه الاكثر وجعل وزنه فعول كهدس قال أبو حيان والذي أذهب اليه أن
 (٣٢٩)

النونين زائدتان ووزنه فعول
 والدليل على ذلك أنا وجدنا
 النونين ضربين فيما عرف
 له اشتقاق في نحو وضغطة
 وزونك ألا ترى أنه من
 الضغطة والزون فيحصل
 ما لا يعرف له اشتقاق على
 ذلك «تقبيات» الاول بقي
 مما تزد فيه النون باطراد
 ثلاثة مواضع المضارع
 كضرب والانفعال
 وفروعه كالانطلاق
 والانفلال كالأحرشام
 وانما سكت عن الوضوح
 * الثاني انما يذكر
 التنوين ونون التثنية
 والجمع وعلامة الرفع في
 الامثلة الخمسة ونون الوقاية
 ونون التوكيد لان هذه زيادة
 مقبيرة ومقصود الباب
 تمييز الزيادة المحتاجة الى
 تمييز لا خلاطها باصول
 الكلمة حتى صارت جزأ منها

السن باب الزيادة أو سجع كما سر (قوله نحو غريق) يضم الغين المعجمة
 وسكون الراء فتح النون وسكون التثنية بعدها كاف طهر من طيور الماء
 ويطاق على غير ذلك كافي القاموس (قوله وكنائيل) بكاف مضمومة
 نون مفتوحة فهو ساكنة فوحدة مكسورة فتحتية ساكنة فلام اسم
 موضع بالين كذا في التصريح (قوله نحو بحسب) بفتح العين المهملة والجيم
 وتشديد النون بعدها سين مهملة الجمل الضخم الشديد (قوله كهدس)
 بفتح العين والدال المهملتين وتشديد الواو بعدها سين مهملة الشديدين
 الأبل وغيرهما والشرس الخلق والضخم الغليظ وضبطه شيخنا السيد بنون
 بدل الموحدة وهو خلاف ما في نسخ القاموس الفتحية (قوله نحو وضغطة) بفتح
 الصاد المعجمة والفاء وتشديد النون (٢) آخره طاء مهملة كافي القاموس
 والدما مبنى وصحفة البعض فبضبطها الغين المعجمة بدل الفاء (قوله وزونك)
 بفتح الزاي والواو وتشديد النون بعدها كاف (قوله من الضغطة) وهى
 الجمل وضعف الراء وضخامة البطن والفعال كضكرم اه قاموس
 (قوله والزونك) بفتح الزاي وسكون الواو مشى الغراب ونحو ذلك المنكبين
 في المشى والتجتر (قوله عبورثان) بفتح العين والموحدة وسكون الواو وفتح
 المائنة وضمة هاء يقال له عبورثان بالفتح مكان الواو نبات طيب الرائحة
 (قوله والتاء في التأنيت الخ) قديهم اقتصاره على ما ذكرنا من ترجمان
 بفتح الناء والجيم وضمة هاء وفتح التاء وضم الجيم وهو المفسر لسان أصلية
 وهو الاصح الذي يدل عليه ثبوتها في بقية تصارييف الكامة وهو مغرب
 وقيل عربى (قوله كضربت) سهل الشارح التأنيت في النظم على ما يعم
 تأنيت الاسم وتأنيت الفعل وكان عليه حينئذ أن يدخل فيه تأنيث الحرف
 أيضا كزبت وثبت ولات قال ابن هشام عندي أن تأنيث قامت ونحوها

٤٢ صبان رابع * الثالث اعلم أن النون تزد أولي نحو ضرب وتانية نحو
 حنظل وثالثة نحو غصنقر ورابعة نحو رعين وخامسة نحو عثمان وسادسة نحو زعفران وسابعة
 نحو عبورثان (والنساء) تزد في أربعة مواضع (في التأنيت) كضربت وضاربة

وضربه وانتهى وفروعه على المهور (د) في (المفرد) كقصر (و) في (شعوا الاستغفار) من المهور (٢٢٠)

وذلك لان المال كان مستقرا
والاقتار وفروعهما
والانتماء والتمتع كالقصد
والترداد وفروعهما
(د) في نحو (المطاعة)
كعلم تعلم وتدرج تدرج
وتفاضل تفاضل ولا يتضي
مرادهم في غير ما كرا لا يدل
واعلم انه قد زيدت اثناء اولها
واخرها وحذفوا ثانيا يادتها
اولا فله طرد وقد تدرج منه
مقصود على السماع
كريادة ما في نصب وتفضل
وسرا وتضلي بامار يادتها
آخ ذككت منه طرد
والتشديد في قصور على
السماع كانه في نحو
وضوت ورجوت ولم يكت
وحجرت وفي غمرت وهو
من القوس عند الرمي لانه
من التخمير وزنه تفعول وفي
عنكوت ومذهب سيبويه
ارنوب عنكوت اصل
لقولهم في معناه العنكب
فهو عنده رايي وذهب
بعض النحاة الى انه ثلاثي
وزنه زائدة وامر يادتها حاشوا فلا تظرد الا

لا تعدي هذا الاسم لاسما كلمة مستقلة ذاتة نفسها بخلاف ما سلمت
وسلمات ما من اجزاء كلمة واحدة يادتها الاعراب (قوله وضربته) كذا
في نسخة كتاب المربوطة عمدة في السرة من الغرب وفي نسخ شام
محرورة على انه فعل بمعنى للجهول وتوله قوله كقصر ببالياء ثم اعل
ولا تكرار وامام يتوهم من امة ما في خطاب في سورة فاعط اذهذه
التاء اسم لانها فاعل والكلام في الحروف الراضة (قوله على المشهور)
مقابلة قولنا الاول ان التاء هي الاسم الصحيح وان حرف عمار وكون التاء
على هذا ليست حروفا زائدة اطهر الثاني ان المجموع هو التضمير فتكون
التاء جرأ وتدرج بال كوه اجزاء الاسم لباقي زيادتها كما لا يخفى فتأمل
(قوله والمضارعة) قل اس حشام ليد من حروف المضارعة الا التاء ولا
رفق بيهما ويرغبهما اه (قوله وذلك) أي نحو الاستغفار ال فالتدفع قول
ان حشام اسم انتب عليه ثم قال انه يه على زيادة السين في الاستغفار
وسبب التارج عن هذا (قوله وفروعهما) من الفعل والوصف (قوله
دون فروعهما) لا فروعهما كدود مرزبدون تاء (قوله وفي نحو المطاعة)
كسب في حذف نحو وحمل المطاعة عطف على نحو الاستغفار الا لا نحو
التاء المطاعة تظرد ز يادتها وامام نحو ترمسه بغير راء في يادتها غير طردة
وتدر (قوله في نصب وتفضل وتدرج) الاول بفتح التاء وسكون النون
وضم الضاد المججمة آخره موحدة شجر بحجازي شوكه كشوك العرج
وقر يقر مكتوب الثاني تمام فاء كتضبط وتنفذ وروهم وجه قرو زبرج
او حنطب وبقال تمل كسكر التاء ب او جروهم كتضبط ما ليس من البعظ
او شجر انسان احضر والثالث بضم القوية وسكون الخاء المهملة ونفع
الراء يقال رجل ذو قدر او ذراة مدافع ذوعز ومنعوا رابع بفتح
القوية وسكون الخاء المهملة وكسر الهمزة شعروجه الا ديم وروحه وسواده
كله لانه هو افسد السكين من الجلاء اذا نشر اه قاموس معز يادتها من
الماضي و به يعلم في كلام البعض من الخطا تارة والافعال اخرى (قوله
وفي ترغوت) بفتح مكود ونفع فقه شجيتا السيد (قوله فلا تظرد الا

وقالوا في أمه -ة ووزنها
 فعلته وأجار ابن السراح أن
 تكون أصلية وتكون
 فعلته مثل نعمة وألمة وتجرى
 قوله ماحكاه صاحب كتاب
 الدين من قوله -م تأهت
 أنا بمعنى اتحدت ثم حدثت
 الهاء حتى أم ووربه قال
 ثبت هذا وأم -ة أصلان
 مختلفان كسبط وسطر
 ودمت ودمت وتكون أمهات
 على هذا مع أمه وأملت
 جمع أم وذهب اليه ابن
 السراح فذهب لانه خلاف
 الظاهر وأما حكاية صاحب
 الدين فلا يتحقق المأخذ من
 الخطأ والاصطراب قال أبو
 الفتح داكوت يكتب العبي
 يوم شجنا أنا على فأعرض
 عنه ولم يرده لما به من القول
 المردود والتصريح بالماخذ
 ويريد الهاء في قوله -م
 أهرقت الماء ما أهرقة
 أهرقة والاصل أراق يريق
 أراقه وأب أراق مقلنة
 من الياء وأصل يريق
 يوريق

زائدة لا سوط الحرف في بعض التصاريح من هـ لامات الزائدة كالمسر
 (قوله وتالوا في أم -ة) يعني فكلموا الهاء في الجمع زادوا في المعرد
 (قوله نعمة) طائر وللمة هي العظيمة والبهجة والسكر والخمرة اه قلموس
 (قوله ويقرى قوله الخ) وحده النقرة أن الهاء لم تنكس أصليتها لئلا تأت
 بجميع مشتقاتها ساكنة (قوله ثم حدثت الهاء الخ) لعله عطف على محدوف
 والقدر فاصل أم أمه -ة ثم حدثت الهاء الخ -ة ووربه وطاهر لما يلزم عليه من الساكن في الواقعة
 على قوله وقالوا في أم أمه -ة ووربه وطاهر لما يلزم عليه من الساكن في الواقعة
 من التماثل في لأن الشارح قال في جانب المعطوف عليه ووزنها فعلته
 أصرح بأن الهاء زائدة وقال في جانب المعطوف -ة في أم ووربه فعصرح
 بأن الهاء أصلية (قوله في أم) أي في هذا اللفظ ولو قال في أنابال حسب
 أي عصار اللفظ أنابال كالأرض (قوله ما ثبت هذا) المتبادر من وجع اسم
 الإشارة إلى ماحكاه صاحب كتاب العبي وحينئذ في كلامه نظر لأن ثبوت
 ماحكاه يقتضي أن أنامر ع أمه -ة وأن أمه -ة سقط هو الأصل وعبارة المراد
 عقب قوله ووربه فع أو تكون أمه -ة وأن من باب سبط وسبطراه وهي طاهرة
 لتعبيها ونعم ان أخرج اسم الإشارة إلى ماحكاه وما يدل عليه الكلام
 السابق من أن ووربه أم فعل صحت عبارته (قوله كسبط وسطر) السبط
 ككسب الطويل وكذا السبط كرهز يركب في القماموس وأما السبط فيفتح
 فكون أو يفتحني وفتح فكسرة بسبب معنى السبط يدل هو تقيص الجمع كما
 في القماموس ولا ياسب أن يكون مراد الشارح وهذا التحقيق تعلم ما في
 كلام شجنا (قوله ودمت ودمت) الهمزة ثلثة ككسب السهل وكذا
 الهمزة تضم الدال الهاء -ة وفتح الميم وكسر المثناة ويكسر الدال وفتح الميم
 وسكون المثناة وفتح الدال وسكون الميم وفتح المثناة كدال القماموس
 (قوله لانه خلاف الظاهر) لوجود ما يبعد الزيادة في أمه -ة وهو أم دون
 قبرة وأم -ة مع قلة باب سبط وشط طرقاله شجنا السيد (قوله في قوله
 أهرقت الماء) يفتح الهاء وسكونها كما في ركبا على الشافية (قوله والاصل)
 أي أصل أهرق يهرق أهرقة (قوله متباعدة عن الياء) أي لم تحركها
 بحسب الأصل وانفتاح ما قبلها الآن (قوله وأصل يريق يوريق) ان كل

مراده الاصل الاول كان يوريق بسكون الراء وكسر الياء بعدها وعليه يكون
الشارح حذف تمام التصريف وهو نقل كسرة الياء الى الراء وان كان
مراده الاصل الثاني كان يوريق بكسر الراء وسكون الياء بعدها وعليه
يكون الشارح تارك الاصل الاول وهذا اقرب الى اقتضاره على قوله ثم
أبدلوا من الهمزة هاء بدون أن يقولوا نقولوا كسر الياء الى الراء (قوله ثم
أبدلوا من الهمزة هاء) هذا يفيد أن الهمزة لم ترد في المضارع من أول وهلة
وانتهى فيه بدل من غير بدخلاف الماضي والمصدر فندبر (قوله وانما قالوا
يريقه الخ) في عبارة عندي خزانة لان هذا الكلام ان كان جواب سؤال
حاصله لم أتوا بالهاء بدل من الهمزة مع رفضهم الهمزة بالكسبة في مثل يريق
ويحيزو بكرم فحق العبارة أن يقولوا وانما قالوا يريقه وهم لا يقولون
يوريقه لخفة الهمزة وان كان جواب سؤال حاصله لم أبدلوا من الهمزة هاء
ولم يبقوا الهمزة فحق العبارة أن يقولوا وانما قالوا يريقه ولم يبقوا
يوريقه لاستئثار الهمزة في أأريقه وطرذا للباب في بقية الصور فتأمل
(قوله وقالوا أيضا الخ) بيان للغة ثالثة جاءت على وزن أفعل يفعل افعلالا (قوله
لما أبدل الهمزة) أي التي في المضارع لا صلة السابقة وقوله فأدخل الهمزة
عليها أي في الماضي والمصدر (قوله وأسكنها) قدمنا عن زكريا أن في هاء
أهراق السكون والفتح (قوله في هر كولة) بكسر الهمزة وسكون الراء وفتح
السكاف كبرذونة كافي القاموس فضبط شعبنا السيد والبعض له بغير ذلك
فيه منظر (قوله لا نهتر كل) في القاموس الركل ضرب من الفرس برجل لا يعدو
اه وبابه نصر كما يفيد قاعدة القاموس في ضبط مثل ذلك ولا يخفى أن الركل
هنا المعنى لا يستدح حقيقة الى الدابة ففعل الفعل في عبارة الشارح مجنى
للجهول وأما قول البعض قوله لا نهتر كل في مشي أي تتأني ففيه نظر كما علمت
من كلام القاموس (قوله في هبلع) كدرهم وفتح الهاء والباء ونشد
اللام ويقال هبلع كقرطاس (قوله وهجرع) بالراء كدرهم وجعفر وأما
هجرع بالراء كدرهم فالبيان هفعل من الجزع كذا في القاموس وهذا
مما يراد على منكرز بادة الهاء (قوله فها عنده هفلع) صوابه هفعل كافي
بعض النسخ (قوله من الجرع) قال في الصحاح الجرعة بالتحريك واحدة

ثم أبدلوا من الهمزة هاء وانما
قالوا يريقه وهم لا يقولون
أأريقه لاستئثار الهم
الهمزة في وقالوا أيضا أهراق
الهمزة في وقالوا أيضا أهراق
الماء يريقه وها هاء في جواب
للبرص عن زيادتها في أهراق
الادعوى الغلط من فائه لانه
لما أبدل الهمزة هاء توهم
أنه فاء الكلمة فأدخل الهمزة
عليها وأسكنها وأدعى الخليل
زيادة الهاء في هر كولة وأنها
هفعولة وهي العظيمة
الوركين لا نهتر كل في
مشي والاء كسروا على
أما الهاء وأفعولة وقال
ابو الحسن أنها زائدة في هبلع
وهو الاء كول وهجرع وهو
الطويل فها عنده هفلع
لان الاول من البلع والثاني
من الجرع وهو المكان
السهل

الطرع وهي رمة مستوية لا تبتسبها وكذلك الخرج والاحرج (قوله وخجة
 الجماعة) أي في إداها شعر عروجه الخبيثة أن الهاء نوكت زائدة
 فقالوا أخرج عذق لرائد أصاء لا من فلان قالوا أخرج عائشاً الهاء
 أصل وإعاجد والياء مع اسمها أيضاً أصل باللام لأن الحذف ألبق
 بالآخر (قوله وكذلك تقول في هامة) أي كقوله لك في هجر ع من
 الخلف تقول أمي هامة بكسر فسكون (قوله في سها) كذا في النسخ
 بتقديم الهاء على اللام والذي في القاموس تقديم اللام على الهاء وكذا
 الصواب بالصاد المهملة معى الهاء أ صا وكل هاء يورن جعفر وأما
 س ط الهمزة ص هاء كسر اللام خطأ (قوله لأن السبا) تنفع السبي وكسر
 اللام كذا في القاموس (قوله واللام في الإشارة المشهورة) يصح أن يكون خبر
 المتداخلة فعلية مبدية ترد في إشارة المشهورة والى هذا أشار الناح
 في قول المصنف والسابق المتأنيب الخ وعليه يتعجب كون المشهورة رمة لا رمة
 لإشارته ولا يصح كونه صفة للام لا امتناع الإحاد قبل التثنية وأن يكون
 الطرح راجعاً ويحذف راء تنقده من أحرف الابداء والى هذا أشار الناح
 هنا بقوله أي من حروف الابداء والى عليه يصح أن يكون المشهورة صفة
 لا رمة للإشارة وأن يـ = و صفة تالية لا رمة للام أي اللام الكائنة
 في الإشارة المشهورة هي أي تلك للام وعلى هذا يكون المراد المشهورة
 في الحملة فلا يجرح اللام في أولئك ولا يصح على هذا عذري أن تكون
 لاحقة تراعى اللام التي شدت راءتها كذا في عدل وريدل وإن تارة
 السيوطي عن إسحاق وأقره أبو الهيثم الخروحي هذه اللام بالصفة
 الأولى أي قوله في الإشارة أعده (قوله لبعدها من حروف اللام) قد منع
 ما به من الاستطالة بقرتها من حروف اللام (قوله وأولئك) تنصرف أولى
 لأن أولاء المدد ودلالة الحصة اللام (قوله وما رواها) أي الإشارة (قوله وفي
 الإخ) بتقديم الحاء المهملة على الحيم (قوله وفي التيق) تحت الهاء رسكون
 القصبة آخرة (قوله وهو حليم) بالهاء المعجمة كما يريد كرا الهاء
 (قوله وفي البشة) مع الفاء وسكون التثنية مدحاشير معجمة (قوله وهي
 الكمرة) سكون الميم أي شقة الذكر (قوله وفي الطينس) بفتح الطاء

وخجة الجماعة أن العرب
 تقول في الهجر ع وهذا
 أخرج من هذا أي أطول
 وكذلك تقول في
 حلقاء وهو الأسد والصخم
 الطويل أيضاً ويحذف راء
 تكون زائدة في سلب وهو
 أطول لأن السلب أيضاً
 أطول يقال من سلب
 وسلب أي طویل ويحذف
 أن يكون من باب سطر
 وسط * تنبيه * التحقيق
 أن لا يذكروا السكت مع
 حرف الزيادة قبله فتم
 (واللام في الإشارة المشهورة)
 أي من حروف الابداء اللام
 باعتبار يقتضي أن لا زائد
 لبعدها من حروف اللام
 فلهذا كانت أول الحروف
 رباء ولم تدر رياء
 لأن في الإشارة بحذف
 ولك وهذا لك وأولئك
 وما رواها جماعة السماع
 وقد منع من كلامهم قولهم في
 عده دل وفي الإخ وهو
 المتباعد الفخديس جعل في
 الهيق وهو العظيم جيل وفي
 العيشة وهي الكمرة بيشلة
 وفي الطينس

وهو المكتسب بطليل ونقل عن أبي
 قوله في زيد زيد على أنه قال في أنه ^{نقط} لا لا في أصله وحده وجعله عبادة فيكون له قولان نعم البواقي
 يستعمل أن تكون من ماذن كسب وسبطر ^{نقط} قبحان في الأول حق لا في الإشارة أن لا تد كرم أحرف الزيادة
 لما قلناه في هاء المكت من أنها كلمة برأسها الثاني ذكر في النظم من أحرف الزيادة ^{نقط} وسكناء من الذين
 وهي تراد بالمراد مع انتهاء في الاستعمال وفروعه قبل وبعد كاف أنوثه ووقفاً شأواً كرمكس وهي
 (٢٣٥)

المهمل وسكون التثنية آخره سين مهمل (قوله وهو المكتسب) أي الرمل
 المكتسب كافي نسخ (قوله وحده) أي دون البواقي من زيد بدل وغيره وكان أباً
 الحسن يقول بأن البواقي من باب سبب وسبطر (قوله فيكون له) أي
 في عبدل (قوله نعم البواقي) أي ما سوى عبدل وقوله يستعمل أن تكون من
 ماذن الخ أي فيصع قوله تراد في عبدل وحده (قوله والغرض من الاتيان
 بهم الخ) اعتراض ثان على هذا القائل (قوله قد موس) يضم القاف والميم
 وبينهما دال ساكنة وفي آخره سين مهمل العظيم وهو لم يحن بعضه غور وفي
 خط ابن المرحل قد موس على وزن قريوس اه تصرح في فيكون بفتح
 القاف والدال (قوله بتقطع الهمزة الخ) احتراز من استطاع بفتح طبع بوصل
 الهمزة ونحو أول المضارع بمعنى استطاع بفتح طبع (قوله وزيدت السين
 الخ) اعتراض عليه المبرد بأن حركة العين لم تذهب وإنما نقلت إلى الفاء لأن
 أصله أطوع ففتحت حركة العين وهي الواو إلى فاء الكلمة فكانت العين
 ثم قامت ألفها التحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها الآن وأجيب أن
 التعويض انما وقع من ذهاب حركة العين من العين لا من ذهاب الحركة
 طافنا (قوله ومع سين زيد) أي التاء (قوله ان لم تبين) بفتح التاء الفوقية
 مبني الفاعل يتنبأ إحدى التاءين وحقة فاعله ويجوز ضم التاء على أنه
 مضارع بفتح فيكون مبني للفعول ووجه نائب الفاعل اه غزى (قوله بفتح
 أي دليل (قوله كحظا) مثال للجنة على الزيادة وبها فرج كما سر عن
 القاموس (قوله فسطوط النون في الفعل) لم يقل قولهم حظا بسقوط

المهمل وسكون التثنية آخره سين مهمل (قوله وهو المكتسب) أي الرمل
 المكتسب كافي نسخ (قوله وحده) أي دون البواقي من زيد بدل وغيره وكان أباً
 الحسن يقول بأن البواقي من باب سبب وسبطر (قوله فيكون له) أي
 في عبدل (قوله نعم البواقي) أي ما سوى عبدل وقوله يستعمل أن تكون من
 ماذن الخ أي فيصع قوله تراد في عبدل وحده (قوله والغرض من الاتيان
 بهم الخ) اعتراض ثان على هذا القائل (قوله قد موس) يضم القاف والميم
 وبينهما دال ساكنة وفي آخره سين مهمل العظيم وهو لم يحن بعضه غور وفي
 خط ابن المرحل قد موس على وزن قريوس اه تصرح في فيكون بفتح
 القاف والدال (قوله بتقطع الهمزة الخ) احتراز من استطاع بفتح طبع بوصل
 الهمزة ونحو أول المضارع بمعنى استطاع بفتح طبع (قوله وزيدت السين
 الخ) اعتراض عليه المبرد بأن حركة العين لم تذهب وإنما نقلت إلى الفاء لأن
 أصله أطوع ففتحت حركة العين وهي الواو إلى فاء الكلمة فكانت العين
 ثم قامت ألفها التحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها الآن وأجيب أن
 التعويض انما وقع من ذهاب حركة العين من العين لا من ذهاب الحركة
 طافنا (قوله ومع سين زيد) أي التاء (قوله ان لم تبين) بفتح التاء الفوقية
 مبني الفاعل يتنبأ إحدى التاءين وحقة فاعله ويجوز ضم التاء على أنه
 مضارع بفتح فيكون مبني للفعول ووجه نائب الفاعل اه غزى (قوله بفتح
 أي دليل (قوله كحظا) مثال للجنة على الزيادة وبها فرج كما سر عن
 القاموس (قوله فسطوط النون في الفعل) لم يقل قولهم حظا بسقوط

ومع سين زيد في استفعال وفروعه كلمة نقص ذا استكمال انتهى (وا) منع زيادة بلا قيد ثبت أي متى وقع
 شيء من هذه الحروف العشرة شأنا عما قيدت بزيادة فهو أصل (ان لم تبين بفتح) على زيادته (كحظا) الدال
 اذا نأزت من أكل الحظل فسقوط النون في الفعل بفتح على زيادتها في الحظل مع أنها اخذت من قيد الزيادة
 وهو كونها آخرها بعد ألف مع يوق بأكثر من أصلين أو واقعة كما هي في نحو غصة فرك كما سبق بيانه وقد تقدمت
 أمثلة كثيرة مما حكم فيه بالزيادة بفتح مع حذفه من قيد الزيادة فليراجع

الزور مع أنه أنسب بقول المصنف كطلت إشارة إلى أن الحجة في الحقيقة
سقطت الزور في - طلت لأنفس حظلت

(فصل في زيادة همزة الوصل)

قال العلامة في تعريف همزة الوصل بقولها في التصغير كشي وشي في ابن
واسم بخلاف همزة القطع كما يقول أبي وأخي في أب وأخ وان كان أول
المضارع معنوحا كيكتب ويستخرج فاه همزة من أمره وصل نحو أكتب
واسخرج وان كان مضعوما كيكره ويهبطي فقطع نحو أكرم وأعط ولا
تخذف همزة القطع إلا في الضرورة كقوله * ان لم أقاتل بالبر في برعنا *
وإذا استغفمت عما هي أي همزة القطع فيه تقول أأكرمت يازيد عمرا
أو أأكرمت بألف بين همزتين كراهة اجتماعهما أو أأكرمت بألف بعد
همزة الاستفهام وتقول أأعطيك يازيد همزتين أو أعطيك بقلب الثانية
وارا أو أعطيك بألف بين همزتين أو أعطيك بألف بين همزة وواو وتروى
بالوجه الأول عليه الله كرو تقول أنك ذاهب همزتين أو أنت بقلب
الثانية يا أو أنت بألف بين همزتين أو أنت بألف بين همزة وباء وتروى
بالوجه الثاني بعون الله باحتمار (قوله لاختصاصه) أي الفصل أي
اختصاص المتكلم عليه فيه وهو الهمزة أو الفهير راجع الهمزة وقد كرهها
باعتبارهم أحرف ولولا لاختصاصها المكان أو نفع (قوله كاستثنوا) ضبطه
ابن المصنف بنفع التاء الأولى على أنه أمره يجوز ضمها على البناء للمفعول
أه فزوي يصح فتح التاء الأولى والوحدة أيضا على أنه ماض مبني
للفاعل (قوله وما ينبت فيهما) يشعل همز نحوأكل وأخذ فتكون همزة وما
مع كرهنا فاه الكلمة همزة قطع وفي كلام العلامة في السابق ما يدل عليه
ويحتمل أن يكون الوصل والقطع من عوارض الهمزة الزائدة فلا تسمى
همزة نحو همزة قطع كالتسمية همزة وصل ويمكن إخراجها على هذا
ما يتبع ما على همز زائد (قوله لقوله لا وصل همز) أي دون أن يقول ألف
(قوله وقيل يحتمل الخ) عبارته في شرح التوضيح وقيل وضعت ألفا لتبوتها
الفاني نحوأر جلي الاستفهام اه وبين العبارتين فرق فانتظر الموافق
لواقع منهما (قوله إذا ابتداء به منعذر) أي محال في كل لغة اجتماع

(فصل في زيادة همزة الوصل)

هو من نكتة الكلام على
زيادة الهمزة وانما أفرد
لاختصاصه بأحكام وقد أشار
إلى تعريف همزة الوصل بقوله
[لا وصل همزتان لا ينبت
الأدب ابتداء به كاستثنوا]
أي همزة الوصل كل همزة نبت
في الابتداء وسقط في
المدح وما ينبت ثم ما فهو
الهمزة قطع وقد أشكل كلامه
على فوائده الأولى أن همزة
الوصل وضعت همزة لقوله
لا وصل همز وهذا هو الصحيح
وقيل يحتمل أن يكون
أصلها الألف الأخرى التي
تبوتها ألفا في نحوأر جلي
في الاستفهام لما لم يضطر إلى
الحركة الثانية أن همزة
الوصل لا تكون السابقة
لأنها متاخمة وصل إلى
الابتداء بالسكون إذ
الابتداء به متدرج الثالثة
أنها لا تختص بقبيل بل تدخل
على الأسماء والأفعال

في الاف وأما في غيرها فعلى ما نص عليه أبو الفتح وأبو البقاء العسكري
 وذهب السيد الجرجاني والكافيجي الى انه ~~ممكن~~ ^{لا} ان انه مستثقل قاله
 السبوطي (قوله والحرف) يعني أل وأم في لغة حمير على القول بأن الهمزة
 فيها لا وصل (قوله والمثال) أي قوله كاستثباته وقوله لا يخصص أي ليس
 نصا في التخصيص فلا ينافي في تبادر التخصيص من أمثلة المتن بسبب أن عادة
 المصنف في الغالبية اعطاء الحكم بالمثال (قوله على حدثان الدهر) يفتح
 الحاء والهاء لا يلتصق فيهما من النوائب والواو والهمزة يضم الجيم وسكون
 الميم اسم امرأة قاله العيني (قوله مع أنها تسقط في الوصل) أي فكان
 المناسب ان تسمى همزة الابتداء (قوله فقبل اتساعا) أي تتجوز العلاقة
 الضدية فيما يظهر (قوله فيتصل ما قبلها بجماعها) اعلم أن الوصل مصدر
 وصل المتعدي والوصول مصدر وصل اللازم بمعنى اتصل ومقتضى عبارة
 السارح في هذا القول والذي بعده أنها لا الوصول فكان ينبغي حينئذ
 تسميتها بهمزة الوصول لا بهمزة الوصل ولوقيل في هذا القول لأنها تسقط
 فيصل المتكلم ما قبلها بجماعها لوافق تسميتها بهمزة الوصل فاعرف ذلك
 فإنه مما غفل عنه مع وضوحه (قوله لما سأذ كره بعد) من اصاله الفعل
 في التصريف وبناء أوله في بعض الامثلة على السكون (قوله لفعل ماض
 الخ) ليس المراد لكل فعل ماض احتوى الخ فإن من الخماسي ما لا يدخل
 همزة الوصل فيه ولا في الامر والمصدر منه نحو تنحرج وتعلم ثم المراد كما هو
 ظاهر الفعل الماضي وفعل الامر الباقيان على فعليتهما أو ال الباقية على
 حرفيتهما فلو سميت ثمة بأشئ من ذلك أو قصدت به اللفظ وجب قطع الهمزة
 على قياس همزات الاسماء الصرفة غير العشرة المستثناة الآتية وبقولنا
 الصرفة أي التي ليست جارية تجري الفعل لا يرد نحو الانطلاق والاقتدار
 والاستخراج وانما البقية همزة الوصل على حالها فيما اذا سميت أو قصدت
 اللفظ بنحو الانطلاق أو اسم من العشرة مع تغير المعنى لان الكلمة لم تنقل
 من قبيل الى قبيل فاستحب ما كان بخلاف مثل انجلى واسمع واضرب وآل
 فان فيه نقل الكلمة من الفعلية أو الحرفية الى الاسمية قاله الدماميني (قوله
 نحو انجلى وانطلق أو بسواها نحو استخرج) كذا في نسخ وهو الاصول وفي

والحرف أخذ ذلك من
 الخلافة والمثال لا يخصص
 * الرابعة مئناع اثباتها في
 الدرج الاضرورة كقوله
 الا لا أرى اثنين أحسن شئمة
 على حدثان الدهر منى ومن
 جمل * واختلف في سبب
 تسميتها بهمزة الوصل مع أنها
 تسقط في الوصل فقبيل
 اتساعا وقيل لأنها تسقط
 في متصل ما قبلها بجماعها
 وهذا قول السكونيين وقيل
 لو وصل المتكلم بها الى النطق
 بالسكون وهذا قول
 البصريين وكان الخليل
 يسمي اسم اللسان ثم أشار الى
 مواضعها ميتدنا بالفعل لانه
 الاصل في استحقاقها
 ساذ كره بعد فقال (وهو لفعل
 ماض احتوى على * أكثر من
 أربعة) اماها (نحو انجلى)
 وانطلق أو سواها نحو
 استخرج

(والامر والمصدر) أي من الله وي على أكثر من أربعة نحو ائجل اطلاقا واستخرج
استخراما (وكذا امر الثلاثي الذي يسكن ثاني مصادره لفظا ساء في ذلك مقروح العين ومكسرها
ومضمومة) (كحشر وامض واهدا) وان شئت لثاني مصادره لم ينجح لي ههنا (٣٢٨)

وهو نحو ائجل اوسواها حوا اطلق واستخرج وهو خطأ (قوله والامر
والصدر) مخفوضان بالفتح على فعل (قوله الذي يسكن ثاني مصادره
لفظا) لم يقصد من ذلك أمر مراد على أربعة لعله لان ثاني مصادره لا يكون
الاسما كئنا بالاستعراء يحتاج دائما الى همزة الوصل كئنا قل سم وأمره
أو ما الخواشي ويرد على نحو مدحرج ونفع لم قدس (قوله وان شئت لثاني
مصادره) أي لفظا كما عرف (تنبيه) ذكر أمر مراد على أربعة وأمر
السلاتي وسكن من أمر الراجحي كانه لان ثاني مصادره لا يكون الا متحركا
كما قال فيقال ودحرج بدحرج ولا حاجة الى همزة الوصل سم (قوله
وسكني) أي من قوله وكذا امر الثلاثي الذي يسكن ثاني مصادره لفظا
(قوله حد وكل ومر) فالقياس في الثلاثة واحد واكل وأمر لكم حدوا
الهمزة الأصلية لكثرة الاستعمال ثم همزة الوصل لعدم الاحتياج اليها
لرول الاسماء الساكنة واحد عرقيا سي (قوله والاكثر في الامر
مها الخ) حمله حالة وما ذكره الشارح من أن الخذف في كل واحد أكثر
فقط لا واجب بحال فله ما في شرح نصر بف العري لسعد الدين التتاراني
أن الخذف فيهما واجب بخلاف مرلام ما أكثر استعمالا (قوله وفي
اسم است الخ) وكمره هاء ما مقبولا بمان واستان همزة الوصل وكذا
التيبة (قوله لاصاته في الامر بف) تقدم تعليله في أول النص بف (قوله
بعض أمثله) هو الحماسي والسادسي وأمر الثلاثي بشرطه السابق (قوله
فإذا اتفق الابتداء بها) أي من هذا البعض وأنت فغيره مراعاة للقي لان
بعض الأمثلة أمثلة ثلاثة كما عرفت (قوله لا مكان) أي امكان الابتداء
بها (قوله عليها) أي على ذلك البعض وفي ثابت الضمير ما قلناه (قوله ليست
من ذلك) أي من مصادر تلك الأفعال وتذكر براسم الإشارة باعتبار
المدكور (قوله فاصله عند سيديوه الخ) بدليل جمعه على أسماء وتصغيره
على تسمى وقوله سم في فعله سميت والاصل أسماء وسميود سموت فاقصص

الوصل ولو سكن تقديره
كتوالت في الامر من يقوم
ومن بعده ومن يرد
و يستحق حد وكل ومر ما
يسكن ثاني مصادره لفظا
والاكثر في الامر منها حذف
الهاء والاستعلاء من
همزة الوصل (وفي اسم است
اسم جمع واذين وامري
وتابع تسع واين) هذه
عشرة أسماء لان قوله وثاني
تسعين هاءة واثني
واحد اوسه بقوله سمع على
أن ادناح هذه الأسماء
العشرة هم المراد بالوصل عبر
مفيس واعمال طريقه السماع
وذلك أن الفعل لاصاته في
التصريفات تأثر بأمر
مها ابتداء أوائل بعض أمثله
على السكون فإذا اتفق
الابتداء من مصدر ثم حلت
الوصل لا مكان ثم حلت
مصادر تلك الأفعال علماني
اسكان أوائله واجتلاب

الهمز وهذه الأسماء العشرة ليس من ذلك فكأنه تنصي القياس ان تنبي أوائلها على الحركة القان
ويستثنى عن همزة الوصل واعماله تنص القياس لما ذكره أما اسم فاصله عند سيديوه وكذا

وتيل وهو كقفل فحذفت لامة تخفة بضاً وسكن أوله وقيل نقل سكون الميم الى السين وأتى بالهمزة فتوصلوا
وتعوا بضاً ولهذا لم يتجملوا بين ما قبله اثبتوا أحدهما فقالوا في النسبة اليه اسمي

أو سموي كما عرف في موضعه
واشتقاقه عند البصريين
من السموي وعند الكوفيين
من الوسم **واسم** كنه قلب
فاخرت فآؤه فجعلت بعد
اللام رجاء تصار يفعه على
ذلك والخلاف في هذه المسئلة
شبهه فلا تظيل بذكره

* وأما است فاصله ستة
أقوله سم سمية وأستاه وزيد
أسته من سمر وحذفت اللام
وهي الهاء تشبهاً بحروف
العله وسكن أوله وجيء
بالحمزة فلما ذكر وفيه
لغتان أخريان سه بحذف
العين فوزنه فل وسب بحذف
اللام فوزنه فع والدليل على
كون الاصل ستة بفتح الفاء
فتحه في هاتين الاعمين
والدليل على التحريك
والفتح في العين ما ذكر في ابن
* وأما بن فاصله بنو كتم
فعل به ما سبق في اسم راست
ودليل فتح فائه قواهم في جمعه

القانون التصريفي قلب الواو همزة في الاول وياء في الاخيرين ولو كان
أصله وسماً بكسر الواو كما يقول الكوفيون لقبيل أو سام ووسم ووسمت
وإدعاء القلب المسكاني بعيد (قوله وقيل وهو كقفل) مقتضى سميعة أن لا قائل
بأن أصله هو بفتح السين ووجهه أن فعله لا يفتح لا يجمع على أفعال (قوله
فحذفت لامة تخفة بضاً) وقيل لنقل تعاقب الحركات الاعرابية على الواو قال
الداميني وهو غير مستقيم بدليل دلو وقثو وشلو ونحوها (قوله وسكن أوله)
يعلم منه ومن قوله فاصله عند سيديده وأن قولهم اسم من الكلمات العشر
التي بنيت أوائلها على السكون معناه وضعت وضعائنا بالأوليا (قوله
وتعوا بضاً) أي عن اللام المحذوفة (قوله لهذا لم يتجملوا بينهما) أي بين اللام
والهمزة (قوله أو سموي) أي بكسر السين أرضهما مع فتح الميم فيهما وأجاز
بعضهم سكونها كما عرف في محله (قوله واشتقاقه) قال شيخنا السيد المرادي
الغوري وهو مجرد الأخذ (قوله من السموي) لعله على قسيمه الفعل والحرف
يوقوعه في **ر** كني الاسناد (قوله من الوسم) لانه علامة على مسماه
(قوله أقوله سم سمية) ظهر راء التأنيث في التصغير يدل على أن الاسم
مؤنث وهو ما يقيد به صنيع الفاء وس (قوله على كون الاصل ستة) برفع
سميته حكاية لقوله سابقاً فاصله ستة (قوله والفتح) عطف خاص على عام
(قوله فاصله بنو كتم الخ) قال في المصباح وقيل أصله بنو بكسر الباء معتل
حمل بدليل قواهم بنيت وهذا القول يقر فيه التغير وقوله المتغير تشهد
بالامالة اه يعني تغيير بنيت فاقهم (قوله ما سبق في اسم راست) أي من
حذفت لامة وتسكين فائه واجتلاء همزة (قوله بفتحها) أي في الجمع
والنسب (قوله ودليل تحريك العين) أي بعد ثبوت فتح الفاء فلا يرد
ما عترض به شيخنا على الدليل وتبعه البعض من أن جمع اسم أسماً ولم يدل

بنون وفي النسب بنوي بفتحها ودليل تحريك العين قواهم في جمعه أبناء وأفعال انما هو جمع فعل بفتح
العين ودليل كونه سابقاً كونه أفعال في مفتوح العين أكثر منه في مضمومها كعضد وأعضاء ومكورها

ككيدوا كاد والجل على الاكثر دليل كون لاه واوالاياه ثلاثة أمور أحدها ان الغالب على ما حذف لاه الواو والياء والثاني انهم قولوا في مؤنثه بنت فابدلوا التاء من اللام وابدال التاء من الواو اكثر من ابدال الهاء من الياه كما استعوزه في موضعه والثالث قولهم البثوة وقيل ابن الشجري في أماليه أن بعضهم ذهب الى أن المحذوف يا واستغنى عن بني بامر أنه يعنيهم والدليل في البثوة لأنها كانت توهى (٣٤٠)

على شجر يئ عينه (قوله والجل على الاكثر) مبتدأ وخبر (قوله واستغنى من بني بامر أنه) لان الان مسبب عن بناء الاب بالام (قوله وهي من الياء) لئلا تكون قلبت الياء واو المناسبة العجة والواو اتيتم قبلها وأدغمت الواو في الواو (قوله للبا لغة) لان تسكين الحروف يدل على زيادة المعنى (قوله والالكان المحذوف في حكم التانيث) أي لانه ووضعه بالميم (قوله ولم يتحججهم مرة الوصل) أي لانه ووضعه بالميم وعدم تسكين الفاء حينئذ (قوله لاه من ثبتت) فاعل لكون اللام ياء وقوله وقولهم في النسبة اليه ثوى أي لم يمتحججهم لتعليل لفتح الفاء والعين ويرد عليه أن قولهم ثوى لا يمنع سكون العين في الاصل لانه يقول في النسبة الى اسم سمري فتح الفاء والعين على الصحيح كما قد تم في باب التسبب فتأمل (قوله ثم حذف الهمزة وعوض عنها همزة الوصل) أي رسكنت الميم كما في نظائره (قوله لان تحقيقها أي الهمزة التي هي اللام يقل حركتها الى الساكن قباهم أ ل كما في التصريح ثم حذفها (قوله فجعل المتوابع) أي التفتيق المتوابع ككواقيع واستحييت همزة الوصل (قوله وأما تانيث ابن واثنين وامرئ) أي مؤنثاتها يعني ابنة واثنين وامرأه وقوله ذلك الكلام عليها الخ أي فلا أصل لبثوة وثبتت ومرأة (قوله لو سميتهم سمار جلاصرتهم) فلو سميتهم سماراً جلاصرتهم (قوله وافهام التانيث الخ) هذا انما في ما أسلفه في غير هذا الباب من أن تانيث وأخت لتهويض والأشعار بالتانيث لأن يجعل ما هنا على أنها لا تفهم التانيث أصالة او صراحة فلا ينافي أنها تفهمه عروضا واشعارا فتأمل (قوله المخصوص بالقسم) احتراز

من الياء ولو ثبتت من حيث قدوة لقلت حمزة وأجاز الزجاج الوجهين وأما ابنه فهو ابن زيد فيه الميم للبالغة كما زيدت في زرقة قال الشاعر وهل لي أم غير ما نذكرتها أي الله إلا أن أكون له ابنيًا وليست وضامن المحذوف والالكان المحذوف في حكم التانيث ولم يتحججهم مرة الوصل * وأما ثنائ وصله ثنائين بفتح الفاء والعين لانه من ثبتت وقولهم في النسبة اليه ثوى فحذف لاه وسكن أوله وجي بالهمزة وأما امرؤ فواصله مرة فخفف بسقل حركة الهمزة الى الراء ثم حذف الهمزة وعوض عنها همزة الوصل ثم ثبتت عنده ود الهمزة لان تحقيقها سماع أيد الجعل المتوابع ككواقيع

وأما تانيث ابن واثنين وامرئ ذلك الكلام عليها كالنكلام على مذكراتها والتاء في ابنة واثنين عن لتانيث كأنها في امرأة كما أنهم كلامه بخلاف التاء في بنت واثنين ما هنا في ما بدل من لام الكلمة انما كانت لتانيث لم يسكن ما قبلها وبو بذلك قول سيدي بنو سميتهم سمار جلاصرتهم ما يعني بتناو أخنا وافهام التانيث مستفاد من أصل الصيغة لامن التام وأما عين المخصوص بالقسم فأنه لا يصل عند البصريين والقطع عند الكوفيين

عن أيمن في نحو قولهم برأ القوم في أيمنهم فليس فيه ما للخلاف إلا في بل هو جمع
 بين انشافا (قوله لانه عندهم جميع بين) وقد بان همزة مع كسر ها وحذفها
 وصل لا وميم مع فتحها (قوله وعند سيدويه) أي وغيره من البصر بين قال
 في المغني وبالزمن أي أيمن الرفع بالابتداء وحذف الخاء برأي أيمن الله قسمي
 واضافه الى اسم الله تعالى وجوز أن درسو به جره نوا وانقسم وابن مالك
 اضافته الى الكلمة وكاف الضمير والذي وان عصفور كونه خبرا والحذف
 مبتدأ أي قسمي أيمن الله اه بتلخيص وزيادة من الدماميني (قوله أعضوه
 الهمزة في أوله) ان كانت الهمزة موجودة قبل الحذف فالمعنى قصه سدوا
 كونها عوضا وان كان أسله بين بلا همزة فحذفت الزون واجتلبت الهمزة
 عوضا عنها فينبغي أن يقول فلما حذفت نونه أعضوه الهمزة في أوله فقبل أيمن
 الله (قوله همز أيمن) بنصب همزة على المفعولية ووصل همزة أيمن وأيمن
 ونقل حركة همزة أو إلى راء الكسر وكسرها همزة أم رضم ميمها وقوله ما ففتح
 واكسر أي مع ضم الميم فيها وقوله أو من بضم النون وقوله بالثبوت أي
 تثبت الميم راجع لم ومن وقوله وأيمن اختم به أي بكسر الهمزة وفتح الميم
 والحاصل أن همزة أيمن ان فتحت تعين ضم الميم وان كسرت جازعها وفتحها
 اه يس على الفا كهي مع زيادة من الفارسي ونقل شيخنا السيد عن شرح
 الشافعية أم بفتح الهمزة وضم الميم وأيمن بفتح الهمزة والميم بدل أيمن بكسر
 الهمزة وفتح الميم وعلى هذا لا يعين في أيمن مفعول الهمزة ضم الميم وتتصل
 من مجموع ذلك أربع عشرة لغة وقد أسلفنا في أول حروف الجرح عن الهمع
 عدها عشر بن وقوله كلا اضف به قبل حركة أضف الى تنوين كلا (قوله
 ومذهب الخليل الخ) مقابل لقول المصنف همز آل كذا (قوله في غيره هذا
 الكتاب) أي وأما في هذا الكتاب فلم يصرح باختصار قول (قوله ولا في حرف
 غير آل) أي المعرفة والزائدة وأما الموصولة فهي اسم على الراجح ولهذا قال
 الشارح فتسكون الاسماء غير المصادراتني عشر (قوله كان ينبغي أن يزيد أيمن)
 خص أيمن بالزيادة دون أم وهذا يؤهم أن همزة همزة قطع فتأمل (قوله اثني
 عشر) هي الاسماء العشرة المذكورة في قوله وفي اسم الخ وال الموصولة

فقبل الله أعضوه الهمزة
 في أوله ولم يحذفها لما أعادوا
 النون لانها بعد حذف
 كما قلنا في امرئ وفيه اثنتا
 عشرة لغة جميعها الناطم
 في هذين البيتين
 همز أيمن وأيمن فافتح
 واكسر أو أم قل * أو قل م
 أو من بالثبوت قد شكا
 وأيمن اختم به والله كلا سلف
 اليه في قسم تستوف ما نقل
 ثم أشار الى ما بقي ما يدخل
 عليه همزة الوصل بقوله
 (همز آل كذا) أي همز
 وصل معرفة كانت أو موصولة
 أو زائدة ومذهب الخليل
 أن همزة آل قطع رسل
 لكثرة الاستعمال واختاره
 الناطم في غيره هذا الكتاب
 ومثل آل أم في لغة أهل اليمن
 * تنبيهان * الأول علم من
 كلامه أن همزة الوصل
 لا تسكون في مضارع مطلقا
 ولا في حرف غير آل ولا في مضارع
 ثلاثي ولا راعي ولا في اسم
 الامعة والجماسي والاسدي
 والاسماء العشرة المذكورة

* الله في كان ينبغي أن يزيد أيمن لغة في أيمن فتسكون الاسماء غير المصادراتني عشر فان قيل هي أيمن حذفت اللام

وفي أمر الثلاثي المضموم العين في الأصل نحو اقتل واكتب بخلاف امشوا وامضوا

ورجحان المضم على الكسر
 وذلك فيما عرض جعل ضمة
 عينه كسرة نحو واغزى قاله ابن
 الناطم وفي تسكئة أبي على
 أنه يجب اشماء ما قبل ياء
 النخاطبة واخذ لاص ضمة
 الهمزة وفي التسهيل أن
 همزة الوصل تسم قبل المضم
 المضم ورجحان الفتح
 على الكسر وذلك في ائمن
 وايم ورجحان الكسر
 على المضم وذلك في كلمة
 وجوزا المضم والكسر
 والاشمام وذلك في نحو
 اختار وانقاد مبنين للفعول
 ووجوب الكسر وذلك
 فيما بقي وهو الأصل
 * الثانية قد علم أن همزة
 الوصل انما هي عمة للتوصل
 الى الابتداء بالسكون فاذا
 تحرك ذلك السكون
 استغنى عنها نحو واسه تترادا
 قصد ادغام تاء الافتعال فيما
 بعدهما نقلت حركتهما الى
 التاء فمبيل ستر الالام
 التعريف اذا نقلت حركة
 الهمزة اليها في نحو والاجر
 فالارجح اثبات الهمزة

الاصـل ولم تلتق المكسرة والضمة لفصل الساكن بينهما والوجهان
 مرجعهما الاعتداد بالسكون وعدم الاعتداد به اه تصریح وفي الفارسي
 أن الكسر لغريضة (قوله في الأصل) متعلق بالمضموم ومعنى كون المضم
 في الأصل أنه أصلي غير عارض (قوله بخلاف امشوا وامضوا) فان الهمزة
 ضمها مكسورة لان عينها ما في الأصل مكسورة والأصل امشوا وامضوا
 استقلت الضمة على الياء فحذفت ثم الياء لانتفاء الساكنين وضمت العين
 لمساوية الواو وان شئت قلت فنقلت منها الى ما قبلها ثم حذفت لانتفاء
 الساكنين والضمة على الاول مجتنبه وعلى الثاني منقولة تصریح باختصار
 والثاني أشهر (قوله نحو واغزى) بضم الهمزة راجعا وكسرها مرجوحا
 لان الأصل اغزى استقلت الكسرة على الواو فحذفت ثم حذفت الواو
 لانتفاء الساكنين فاضم نظرا الى الأصل والكسر نظرا الى الحالة
 الراهنة ومرجع الوجهين الاعتداد بالعارض وعدم الاعتداد به ولم يعز
 هذان الوجهان في امشوا لان الأصل كسر الهمزة وقد عضد بأصل كسر
 العين فألغى العارض لعارضه أصلين ولا كذلك اغزى لان هذا العارض
 داع لاصل هو الكسر فجاز الاعتداد به دون المضم في امشوا اه تصریح
 باختصار (قوله وفي تسكئة أبي على الخ) مخالف لما قاله ابن الناطم في حكم
 الهمزة (قوله انه يجب اشماء الخ) المراد بالاشماء هنا ما يسمى عند القراء
 روماءه وأن يفتح بالضمة نحو الكسرة لا ما تقدم من ضم الشفتين من غير
 صوت وانما وجب ذلك تبعه على الضم الأصلي (قوله ان همزة الوصل
 تسم قبل المضم المضم) يعني اذا أشمعت الثالث أشمعت الهمزة والا فلا
 فقيم مخالفة كلام أبي على من وجوب وجوب الاشمام واخلاص ضم
 الهمزة اه تصریح (قوله في نحو واختار وانقاد مبنين للفعول) فتقول
 اختير وانقيد بضم الهمزة والثالث وكسرهما واشمهما ما قاله اللامعي
 (قوله فيما بقي) أي من الاسماء العشرة والمصادر والافعال تصریح (قوله
 وهو الأصل) أي المكسر هو الأصل (قوله فمبيل ستر) أي يفتح السين
 وتشديد التاء وظهر الفرق بين هذا وستر من التستير في المضارع والمصدر
 لانك تفتح حرف المضارعة من هذا وتضع في الثاني وتقول في مصدر هذا

فتقول الممر قائم ويضف للمر قائم والفرق

ستار بكسر السين وفي مصدر الثاني تسييرا (قوله أن النفل للادغام كثر) أي
 فلم يعتبر معه ما كان قبل النفل (قوله أو جاز مجراه) أي أو ساكن معتل جاز
 مجرى الصحيح بأن تكون حركة ما قبله غير مجانسة له فتخرج نحوه لو اقبلوا (قوله
 شحوا نفلوا الواو) على ألف والتشتر المرتب (قوله مذهب البصريين
 الخ) عبارة الفهم اختلف البصريون في كيفية وضعها فقال النازمي وغيره
 اجنبت ساكنة لأن أصل المبنى السكون وكسرت لانتفاء الساكنين وقبل
 اجنبت متحركة لأن سبب الاتيان بها التوصل الى الابتداء بها الساكن
 ووجب كونهما متحركة كسائر الحروف البدوية وأحق الحركات بها
 المكسرة لأنها رابطة على الفقه بقلة النفل وعلى الفقه بأنها لا قههم
 استنفها ما اه فراد الشارح الأصل الثاني والأول على القولين (قوله
 وأورد) أي على قول الكوفيين (قوله بالجبر) أي بالمضارع حالة الوقف اه
 تعرب المضارع ليس بقيد لأنه قد يلبس أيضا بالماضى المعذى باله مزه
 كما في مثال الشارح وان فتح هـ مزه اسلم بليس بالمضارع وقفا بالماضى
 المعذى باله مزه وقد اراه الله أعلم

الابدال

هو في الاصطلاح جعل حرف مكان حرف آخر مطلقا خرج بقيد المسكن
 العوض فله قد يكون في غير مكان العوض عنه كما عده وهـ مزه ابن وبند
 الاطلاق القلب فله مختص بحروف العلة اه تصرع ومقتضاه أن
 الابدال يجري في جميع الحروف وهـ وكذلك ان كان هذا تعريضا لمطلق
 الابدال الشامل لابدال الادغام وكذلك ان كان هذا تعريفا للابدال غير
 ابدال الادغام لكن أعم من أن يكون شائعا أو غير شائع (قوله ابدال
 شائعا) أي التصريف لما ستعرفه أن الشائع في كلام العرب أهم من
 اشائع في التصريف المراد هنا (قوله حروف المجهم) قبيل المجهم صفة
 موصوف محذوف أي الخط المجهم اسم مفعول اعجمت الحروف تنطه
 وقيل مصدر ممي بمعنى الاعجام أي التنط فتكون اضافة الحروف فس
 اضافة الشيء الى ما هو من متعلقات ذلك الشيء وفي العبارة على الوجهين
 تغليب أكثر الحروف وهو ما ينط وقيل المجهم من اعجمت الكتاب أي

أب النفل للادغام أكثر من
 النفل لمصدر الادغام الثالثة
 انما اتصل بالضعف وما كان
 صحيحا أو جاز مجراه جاز كسره
 وضعه نحووا اقبلوا وانقص
 الربعة مذهب البصريين
 أن أصل هـ مزه الوصل
 الكسر وانما افتتحت في بعض
 المواضع تخفيفا وفتحت في
 بعضها اتساعا وذهب
 الكوفيون الى أن كسرها في
 اقرب وضعها في اسكن
 اتساعا لثالث وأورد
 عدم الفتحة في اعلم وأجيب
 أنها لو فتحت في مثله
 لانتس الامر الجبر والله أعلم

الابدال

العرض من هذا الباب بيان
 الحروف التي تبدل من غيرها
 ابدال الشائعا بغير ادغام من
 ابدال الادغام لا يظار اليه في
 هذا الباب لأنه يكون في جميع
 حروف المجهم الا آلاف كما
 أن الزائدة ضعيف لا ينظر
 اليه حروف الزيادة لذلك

وأراد بالابدال ما يشمل القلب اذ كل منهما تغيير في الموضع الا أن الابدال ازالة القلب

أحواله ومن ثم اخص بحرف
العله والهمزة لأنها تقارب
حروف الغلة بكثرة التغيير
وذلك كافي قام أصله قوم فألفه
منقلبة عن واو في الاصل
وموسى ألفه عن الباء ورأس
ألفه عن الهمزة وانما ابدت
لثبوتها فاستحالت ألفا
والبدل لا يتخصص كما ستره
ويخالفهما التعويض فان
المعوض يكون في غيره موضع
المعوض منه كاء عدة وهمزة
ابن وباء سفيرج ويكون
عن حرف كاذ كرو عن
حركة كسين اسطاع كما تقدم
وقد ضمن الناظم هذا الباب
أربعة أحكام من التصريف
الابدال والقلب والتبديل
والحذف وأشار الى حصر
حروف التبديل الشائع في
التصريف بقوله (أحرف

أزالت بحمته أي خفاءه بما يوضحه كالنقط كافي المصباح وغيره وعليه
لا قلب لان الخفاء كإزول عما يقط كالجيم يقط يزول عما لا يقط كالحاء
الهمزة تترك نقطه وهذا ما نقله ابن خني عن أبي علي الفارسي وارتضاه
كافي حاشية السيوطي على المعنى (قوله وأراد بالابدال ما يشمل القلب) أي
بجواز ابدال على هذا جعل حرف مكان حرف آخر أعم من أن يكون على
وجه الاحالة أو الازالة وقوله اذ كل منهما أي من الابدال بالمعنى الخاص
الحقيقي المبين للقلب والقلب ففي كلامه استخدم واوله الا أن الابدال أي
بالمعنى الخاص الحقيقي فلا تنافي بين جعله أولا الابدال أعم من القلب
وجعله ثانيا الابدال مباين له وقوله ومن ثم أي من اجل أن القلب حالة
اخص الخ لانه الاحالة انما تكون بين الاشياء المتشابهة كالتقاربة ثم انحصرت
أحد الشئيين من الآخر فلا تنافي بينهما مافهموا وان توهمه شيئا
والباء في قوله بحر وف العله داخلة على المقصود وعليه (قوله الا أن الابدال
الخ) انظر ما للدليل على هذه الدعوى (قوله وموسى) أي الذي هو اسم
للتبديل المعروف (قوله لثبوتها) عبارة بعضهم لثبوتها وعبارة المرادى
لثبوتها (قوله ويخالفهما التعويض) سكت عن الالهلال وهو كافي شرح
الغزى فغير حرف الغلة بقلب أو حذف أو اسكان للتخفيف (قوله كاء عدة
الخ) فان التاء عوض عن فاء السكامة والهمزة عوض عن لامها والياء
عوض عن خامس سفر جمل (قوله كسين اسطاع) فان السين بدل من
حركة عين أطاع عند سيبويه ومن وافقه كما مر ذلك مع بيان الخلاف
فيه (قوله الشائع في التصريف) أما الشائع في كلام العرب ولو قوم منهم
غروفه أكثر من ثمانية (قوله تصغير أصيل) وقال الجوهري تصغير
أصلان جمع أصيل على غير قياس أيضا لان الجمع انما يصغر على لفظ واحده
اه والاصل الوقت بعد العصر الى المغرب كافي الصحاح اه تصريح (قوله
أعيت جوابا) أي عجزت دار الحبيبة عن الجواب وقوله وما بال بعم أي المنزل
قوله ومن ضاد اضطجع لان بعض العرب كما قاله المازني يكره الجمع بين
حرفي الطباء ويبدل من الضاد أقرب بحرف الهاء وهو اللام (قوله مال الى

وقفت فيها أصيلا لا أسألها * أعيت جوابا وما بال بعم من

أخذ * ومن ضاد اضطجع في قوله

قال الى اربعة حنفة الطمع • والقيل شخواب الى الجيم من الماء المشددة في الوقت • كقول
شالي ريف رأبوع • المطمان الصم بالعش • والذدة كتل البرخ • يطلع بالوذ وبالصبح (٣٤٦)

ارطاة حنفة الطمع) الضمير يرجع الى الذنب والارطاة شجرة من مخبر
الرم والحقف بكسر الحاء المهملة وسكون الفاق بعدها الفاعل المفعول
من الرمل صيني (قوله في الوقت) أي على الكلمة المشددة على الجيم المبسطة
من الياء وان لم يكن على نفس الجيم كما في الشعر المسمى استمده فان الجيم
في أشطاره الاربعة مشددة وبعد هاياها الاطلاق فلم يكن الوقف على الجيم
حتى يستكمل تشديدها بل على حرف الاطلاق كما في سائر القوافي المطلقة
وأما ما نقله المصريح عن السيد في شرح الشافية وأقره وتبعه شيخنا والبعض
من أئمة من اجراء الوصل بجري الوقف فبعضهم نظروا في الضروب وماتوا
حكمهم من الاعراض التصود مراهم الضروب بحال الوقف ولا ضرورة
الى دعوى الوصل فتدبر (قوله كتل البرخ الخ) لكل يضم الكف
وتفتح القوية جمع كثة تضم الكاف وسكون القوية وهي القطعة المجتمعة
والثنية وقع الموحدة وسكون الراء من التمر والوقف يقع الواو وتشديد
الذال الوندسكت اتاء تنغية ما أبدت الذال وأدعت في الذال والصيغ
مكسر الصاد المهملة قبل البقرة (قوله الايل) يضم الهمزة وكسرهما
مع فتح التختية المشددة وفتح الهمزة مع كسر التختية المشددة الوصل كذا
في القاموس (قوله شاحج) ضم معجمة وساء معجمة بعدها جيم هو البقل
وقوله اخر أرى أضف صفة شاحج وكذا هاتين بفتح النون وتشديد الهاء آخره
قوية أي صباح وكذا جملة تفرى بفتح النون وتشديد الراء أي يحرك
والوفرة شعر الرأس اذا بلغ تحفة الأذن (قوله وكره الهاء) أي في اجمال
العدد هاتين زيادة الخ ووجه ما هنا قد بدلا من التاء وقفا بالراء ووجه اسماط
التسهيل في اجمال العدد ونقصيله علم ذلك من باب الوقف (قوله وله تلك
قامت) بفتح الهمزة وكسر الهاء ولم يبالوا بالحق في كثر كذا في التغيير ضرورة
التأني هذا الابدال (قوله الشائع يعني في كلام العرب) منه يعلم أن الشائع
في التصريف وهو الابدال الضروري في التصريف أقل من الشائع في كلام
العرب كهم أو قوم منكم (قوله وهذه التسعة الخ) ليس المعنى وكره

ورعا ابدلت دون وقف
كقوافي في اذيل اجل ودون
تشديد كقوله
لاهم ان كنت قد اتت
فلا يزال شاحج بأن يذبح
أفقرات يبرى وقرخ
وتسبى هذه معجزة فصاة
ومعنى مدان سكنت
ومعها من أوطانه جعله
وطيئة ليلاء فيه بدل من
الهمزة وكره الهاء زيادة على
ما في التسهيل ادعها في
طوبى دائما ثم له ليتكم
عليها ما ناسع عدها ما
ووجه أن ابد الهاء من التاء
انما يظهر في الوقف على نحو
رحمة وجملة وذلك من كور
في باب الوقف وأما ابد الهاء
من غير التاء فهو كقوافي
هبال وله تلك قائم وقرت
الماء وقرت الشيء وقرحت
الذات تنبيهات • الاول
ذكر في التسهيل أن
حرف البدل الشائع
يعني في كلام العرب اثنا
وعشرون حرفا وهذه التسعة

الذكورة هنا حروف الابدال الضرورية في التصريف فقال يجمع حروف البدل هذه
الشائع في غير ادغام قوافي

بالدسرف شكس آمن على ثوب عزته والضروري في التصريف هجاء طويبت دائما هذا كلامه فافهم
(٤٧٤) أن باقي حروف المعجم وهي الميم والواو والذال والقاف والظاء والسين والظايف قد تبدل على

وجه الشذوذ وقد قال ابن جني
في قراءة الأعمش قد شذبه
بالذال المعجمة أن الذال بدل
من الدال كما قالوا الحليم خراذل
وخراذل والمعنى الجامع لهما
أهمه أجمعه وران ومثله أرباب
وخرجهما الزنجشري على
القلب بتقديم اللام على العين
من قولهم شذروا من أفعلم
أيضا أن من الشائع ما تقدم
من ابدال اللام من النون
ومن الضاد ومن ابدال الحليم
من الياء وكذا ابدال النون
من اللام كقولهم في الرذل
وهو الفرس الذال رذل
ومن الميم كقولهم في امغربت
الشاة اذا خرج لبها أحمر
كالغرة انغربت وينبغي أن
يسمى ذلك شائعا بل الشائع
في ذلك ما طردأ أو كثر
في بعض اللغات كالعججة في
لغة تضاغة والعججة
كقولهم طننت عنلب اذهب
أي اذهب والكسكة
في لغة تميم كقولهم في خطاب
المؤنث ما لذى جاء بش يريدون
بش وقراءة بعضهم قد جعل

هذه النسبة الخ لانه لم يذكر فيه التسمية بل غاية وأما سطر الهواء كما أنه
الشارح وكما يقدّمه عنه بقوله فقال يجمع حروف الباء دل الى أن قال
والضروري في التصريف هجاء طويبت دائما بل هذه جملة معترضة بين
المعطوف عليه وهو قوله ذكر في التسهيل والمعطوف وهو قوله فقال رذل
شذبه في المكان أحسن (قوله بل سرف شكس الخ) الشكس بفتح
الشين المعجمة وضم السين أو كسرهما الصعب اللذان كذا في القاموس (قوله
وهي الحاء والظاء الخ) كما هو بالانجاسم الحرف الاول قبل الهمزة (قوله
لحم خراذل وخراذل) في القاموس خردل اللحم قطع أعضائه وافردة وقطعه
وفرقه ولحم خراذل يخرذل ثم قال وخرذل اللحم أي انجاسم الذال لغة في خردل
أي باهما لهما ولم يذكر فيه خراذل لا تختص به والتبادر من سنبع القاموس
أن انشاء منوعة (قوله والمعنى الجامع لهما) أي الدال والذال (قوله
وخرجهما) أي قراءة الأعمش وقوله على القلب أي المسكني (قوله شذروا
من أفعلم) كذا في معجمين على الفتح لا تكتب في القاموس وتفرقوا
شذروا ويكسر أولهما مذهبوا في كل وجهه وشذروا يجمع تفرقوا (قوله أن
من الشائع) يعني في كلام العرب ولوقوم منهم فلا ينافي ما أسلفه من إخراج
ما ذكر بالشائع في التصريف (قوله في الرذل) بكسر الراء وفتح القاف
وتشديد اللام كما في القاموس (قوله الذبال) بفتح الدال المعجمة وتشديد
التيمة أي طريل الذيل (قوله كالغرة) المغرة بفتح الميم وسكون الغين
المعجمة وبفتحة طين أحمر والمغرة بضم الميم والمغرة بفتح نون ابن سبأ
الحمره أو شقرة بكثرة كذا في القاموس (قوله أن لا يسمى ذلك) أي
المنذرة ومن ابدال اللام من النون وبعبارة (قوله كالعججة) هي
ابدال الحليم من الياء (قوله والعججة) هي ابدال العين من الهمزة كما
سند كرهه الشارح بعد قول شيخنا أو من الحاء في حتى أرشدوا فيه انظر
(قوله في لغة تميم) راجع للعججة أيضا بدليل كلام شرح الكافية الآتي
قريبا (قوله وهذا النوع) أي العججة وما بعدها لأنه لم يذكر في شرح
ر بش شمس سر ياوالسكسكة في لغة بكر كقولهم في خطاب المؤنث ابوس وأمس يريدون أبوك وأهلك
قال في شرح الكافية وهذا النوع من الأبدال جدير بأن يذكر في كتب اللغة لا في كتب التصريف

والا لزم ان تذكر العبد لان ابداله من الهمزة المتحركة طردى لغة من تعجب ويسمى ذلك متعنة وكان يلزم ابداله كذا كذا لان ابداله من ثاء المتعنة طردى كقول الرازي * بان الزير طردى الماء مكية وطما المنة ثاء الكاء اراءه مبيت واما نال هذامن الحروف المستدلة من

(٣٤٨)

الكافية قبل اسم الاشارة المتعنة واهذ قال ولا لزم ان تذكر العين الخ (قوله والا لزم ان تذكر العين الخ) فيه اشعار بان من ذكر في كتاب التعريف جميع الحروف التي تدل من غيرها بالمراد او كثرة ولو عند قوم من العرب لا اعتراض عليه واما الاعراض على من ذكر البعض وترك البعض وبخالفه اقول كلامه وآخرون قد در (قوله ولو لم يبدل) أي ابدال ما أي حرف ولو لم يبدل الخ ولان أن تسمى عن التقدير وتوقع ما على الابدال (قوله كقولك في مال مول) لو حوب قلب الواو واما المتحركة او انفتاح ما قبلها (قوله كقولك في سقاء) مفتوح السين وتشد القاف تأنيث سقاء وكذا قوله سقاءه الا ان الاول بالهمزة على الكثير والثاني بالياء على القليل لما سيأتي في شرح قول الساجس ما بديل الله مزق وس او وياه الخ (قوله حروف الابدال) أي الاعصم من الضروري (قوله طار اليوم بالخير) باضافة الطرف الى الجملة (قوله أحد) فعل أمر من الاجادة (قوله طاء) بالطاء المهملة اسم فاعل من طأ يطأ وأي طبع وهو فاعل زل وحذف ما قبل انصت (قوله فان أورد) أي الرمح شري على وجه التخييل لوقوع السين بدلا وقوله اجمع أي بتشد السين وتخفيف الميم وعلى وزنه ادكروا طلم (قوله اذ كروا طلم) والاصل ادكروا طلم تأيدت التاء في الاول دالا والابدال ذالا وأدغم في الثاني طاء والطاء طاء وأدغم أي فكأن ينبغي أن يذكر الابدال المتجمعة والبقاء المشالة (قوله لاه من باب الادغام الخ) علة لمخوف أي مع انه لا يصح ايراد اجمع لانهم من باب الادغام أي من باب الابدال للادغام لانهم باب الابدال المجرد عن الادغام (قوله في ست) اسم العدد الخمسة وخمسة فاذ في القاء من الست بالهمزة مع حرف أصله سدس فأبدلت السين ثاء

غيرها كثرة واما ينبغي أن يبدل الابدال التصريف ولو لم يبدل أو نوع في الخطا أو محالة الاكثر فاقوى في الخطا كقولك في مال مول والموت في مخالفة الاكثر كقولك في سقاء فبأنه هذا كلامه * الثاني عند كثير من أهل التعريف حروف الابدال اثني عشر حرفا وجمهورها في ترايب كثير منها طال يوم اتحدته وأسقطهم الا انهم وعدوها أحد عشر وجهها في قوله أجد طويت بها وادغمهم الصاد والراء وعدوها أربعة عشر وجهها في قوله أنصت يوم زل طاء حذرت عدتها الرمح شري ثلاثة عشر وجهها في اسنجد يوم طال قال ابن الحاجب هو وهم لاه اسقط الصاد والراء وهما

وكذا

من حروف الابدال كقولهم راط ورفرف صراط وصرفو راد السين وايت

من حروف الابدال فان أورد اجمع ورداد كروا طلم لاه من باب الادغام لان باب الابدال المجرد هذا كلامه قلت قد أجازوا في استحدان يكون أصله المتحد بأبدلوا من التاء الاولى السين كما أبدلوا التاء من السين في ست اذ أصله سدس

فأعله نظر الى ذلك والذي ذكره سيديويه أحد عشر حرفا ثمانية من حروف الزيادة وهي جوى اللام والسين
وثلثة من غيرهما وهي الدال والطاء والظيم * الثالث يعرف الابدال بالرجوع

في بعض التصاريف الى
المبدل منه من زوما أو غلبة
فالاول نحو جذف فان فاءه
بدل من فاء جدت لانهم قالوا
في الجمع أجدات بالاء فقط
والثاني نحو أفلط أى أفلت
فان طاءه بدل من التاء لان
التاء أغلب فيه في الاستعمال
وكان قولهم فى اص لصت
التاء بدل من الصاد لان
جمعه على اصول أكثر
من لصوت فان لم يثبت
ذلك فى ذى استعمالين
فمومن أصليين فتورأخ
وروخ ووكدوأ كد لان
جميع التصاريف جاءت بهما
فليس أحدهما بدلا من
الأخر وقال ابن الخاسب
يعرف البدل بكثرة اشتقاقه
كتراث فاء أمثلة اشتقاقه
ورث ووارث وموروث
وبقلة استعماله كقولهم
الغالى في الغالب والارافى
في الاراب وأندسيديويه
لهما أشار بمن علم تفرقه
من الغالى وحرمن أرائها
قال ابن جنى ويشتمل أن يكون

وكذا الدال وأدغم (قوله فاعله) أى الزحششى (قوله فى بعض
التصاريف الخ) أى فى بعض تصاريف الكلمة التى فيها البدل فيكون
مثل الرجوع الى المبدل منه لزوما أو غلبة غير تلك الكلمة من تصاريفها
وبهذا تعلم أن لا يصح التمثيل للثاني الذى هو الرجوع غلبة أو فلف لان غلبة
الرجوع الى التاء هي فى نفس أفلط فان اسمتها الها بالتاء أكثر من
استعمالها بالطاء لافى غيرهما من تصاريفها كفلت ووفلت أى وافلت
للزوم التاء بقية تصاريفها كما قاله اللدماعى فكان عليه ان يمثل للاول
أيضا و يقتصر فى التمثيل للثاني على فتورأخ وتعلم أيضا ان التعليل
بقوله لان التاء أغلب فيه أى فى أفلط فى الاستعمال غير مناسب لا قول
كلامه فتنبه (قوله فى اص) بكسر اللام أفصح من الضم والفتح وقوله لصت
بفتح اللام يقل ذلك شيئا البعد عن شرح الشافية (قوله فان لم يثبت ذلك)
أى الرجوع لزوما أو غلبة وقوله فى ذى استعمالين أى فى لفظ ذى استعمالين
وقوله فمومن أى ذى الاستعمالين (قوله بكثرة اشتقاقه) على تقدير مضافين أى
بكثرة أمثلة اشتقاق مبدله أى بكثرة الأمثلة الملاقية للفظ البدل
فى الاشتقاق المشتملة على الحرف الاصل المبدل منه (قوله كثرات) هو
المثال الموروث (قوله وبقلة استعماله) على تقدير مضاف أى استعمال
لفظه أى اللفظ المشتمل على البدل (قوله لها أشار يراخ) الضمير يرجع
الى فرسخة عقاب والاشار بالشرين المججمة نظير قديم الهم والتميز
بفوتيتين التثنية ووخز بالطاء والراى المجتمعتين شى قليل وهو عطف على
أشارير (قوله ثم قلب) أى الجمع قلبا مكانا بتقديم اللام على الهمزة
والاصل ثمال كذوابة وذوائب الا أن الهمزة لما أخرت عن محلها أبدلت
ياء تشديدا (قوله ضعيف) لان الجمع للافراد وموضوع علم الجنس المشابهة
باعتبار حضورها ذهنا وقطع النظر عن الأفراد (قوله يعنى بقوله اسم
جنس الخ) أى بقوله أسماء الجنس أو أعلام الاجناس (قوله ويكونه)
أى البدل أى لفظه أى اللفظ المشتمل عليه فرعا أى عن لفظ آخر (قوله)

الغالى جميع تعالته ثم قلب فيكون كقولهم شراعى فى شراعى والذى قاله سيديويه أولى ان يكون كآرائها وأيضا
فان تعالته اسم جنس وجميع أسمماء الاجناس ضعيف يعنى بقوله اسم جنس علم جنس ويكون فرعا

والحرف) أي المدخل شغرا تدأى على أصول الكلمة من قائمها وعينها
ولامه وأتى هذه الجملة الحالية ويظهر أن معنى قوله بعد وهو أصل تسمية
للفرع تسمين (قوله لا لماعلم الأصل) وهو المكسر (قوله بكونه فرعاً وهو
أصل الخ) هذه العارة عندي غير مستقيمة لأم أن أجريت على نسق
ما قبلها ما أن كل المراد وكون لفظ السدل فرعاً عن لفظ آخر والحرف
المبدل منه أصل من أصول الكلمة ورد أن الفرع الذي هو مبدل ليس لفظ
المبدل بل لفظ الحرف الأصلي المبدل منه كما سيذكره بقوله فلما صغر على
مويه علم أن الهمزة مدلت من هاء (وإن قلت) كون همزة المكسر بدلاً من
هاء لا باقى كون هاء المصغر بدلاً من همزة مكسرة ولا دور لا تالم ندع أن
همزة المكسر بدلت من نفس هاء التصغير (قلت) لو أراد الشارح بيان بدلية
هاء المصغر من همزة المكسر لقال على نسق ما قبله لا لماعلم الأصل وهو
المكسر علم أن هاء مويه بدلت من همزة ما وإن كل أصل همزة هاء مع أنه
رد عليه أيضاً أنه لا وجه لخصيص الهمزة باله كالأول والمصغر بدلت من
ألف المكسر كما أن ألف المكسر أيضاً بدلت من واو فتأمل (قوله وهو بناء
مجهول) أي لا يعرف في الأول (قوله آخر) جعله سالماً من المتعاطفين
قوله وإن أوجب أفرادها إلى تأويلها بما لا بد كور وإلى إرادة كتاب الحال من
الذكورة بلام مسوغة وهو ما ذكره السالم بما يلزمه على جعل آخر أطراف الصفة
محدودة أي كائنتين في آخر من طرفية الشيء في نفسه المستفاد من نصب لاما
في قول الشارح بعد قولنا في موضع قوله آخر بلام مقال لا ما بئر ألفريد
لاستقام فاعرف ذلك (قوله أي تبدل الهمزة الخ) كان ينبغي حذف أي
الآن يدعى أنه تفسير لقول المناظم فأبدل الهمزة الخ مع ما بعده من بقية
كلامه على المسائل الأربع (قوله إذا طرقت أحدهما) بأن كانت لا ما
أو وائدت هاء اللام الحاق على مستعره (قوله بعداً فزائدة) سواء كسر
أول كلمتها أم فتح أم همزة تصريح وهذا أسكتة بمثل الشارح لكل من
الواو والياء ثلاثة أمثلة ومعنى ذلك أن طباعاً يضم الظاء المحجمة ولم أجد
في القاموس طباعاً بالضم والمبدل جميع الظبية بالكسر والمذكور جميع الظبية
التي هي هذا السيف ونحوه بالضم والقصر وكذا اسم الموضع على ما في نسخ

والحرف زائد كضرب تصغير
صارب لا لماعلم الأصل
علم أن هذه الواو مدلت من
الألف بكونه فرعاً وهو
أصل كونه فاه تصغيراً
فلما صغر على مويه علم أنه
الهمزة مدلت من هاء المصغر
بناءً عليه ولشعره راف يحكم
أن أصله أراق لا لمولم يكن
كذلك لوجب أن يكون وزنه
هــ قـ ل وهو بناء مجهول
(فأبدل الهمزة من واو
ويا آخر أثر ألفريد) أي
تبدل الهمزة من الواو والياء
وحوافى أربع مسائل في
هذه وهي إذا طرقت
أحدهما بعد ألف زائدة
نحو كساء ومساء ودعه

والتشوية بناءً ونسباً وتضامناً بخلاف شقها قولاً وبإيحاء وتماثل وتبائن لعدم التطرف ونشوء في وظيفي لعدم
(٢٥١) الألف ونشوء واو أي لعدم زيادة الألف لانها أصلية في ما فلا بد الالاتوال أغلال وهو

ممنوع * تنبيهات * الاول
تشاركهم ما في ذلك الألف
في نحو حراء فان أصلها
حري كسكري فزبت
الألف قبل الآخر لئلا كلف
كأب وغلان فأبدلت الثانية
همزة فـ كان الاحسن أن
يقول كما قال في الكافية

من حرفين آخر بعد ألف
مزيدا بدل همزة وذا ألف
* الثاني هذا الابدال
مستحب بجمع هاء التانيث
العارضة نحو بناء وبناءة
فان كانت هاء التانيث
غير عارضة امتنع الابدال نحو
سداية وسقاية واداة
وعداوة لان الكلمة بنيت
على التاء أي انها لم تن على
مد كرفال في التسهيل
وربما صح مع العارضة
وأبدل مع اللازمة فالاول
كقولهم في المثل اسق رقاش
فانها سقاية لانه ما كان مثلاً
والامثال لا تغير أشبه ما بني
على هاء التانيث ومنهم من
يقول فانها سقاة بالهمزة
كما في غير المثل والثاني

الاسماءوس (قوله ونشوء بناء الخ) قال في التصريح ونشوء هاء وقولاً
فالهمزة فيهم ما بدلت من ياء زائدة للاحاق بقراطس وقرناس (قوله لعدم
التطرف) أي لوقوعها أعيناً (قوله ونشوء واو) أي اسم الحرف المخصوص
وأي هذا الهمزة جميع آية بمعنى العلامة أو القطعة من السورة (قوله لانهما
أصلية فيهما) أي من قبله عن أصل وهو في الكلمة ان أول واو عند أبي علي
وباء عند أبي الحسن وفي الثانية ياء ووزن كل فعل يقتضين قلبين العين
الفاتشتركة ما واقتضاح ما قبلها قاله المصريح (قوله ولا) أن أبدلت لانهما
وقوله لتوالي اعلالان هـ ما تلبي عينهما ألفاً وقلب لانهما همزة ومن
تذكر ما تقدم عن شرح الغزي من أن الاء لال تغير حرف العلة بقلب
أو حذف أو اسكان علم أن قول شيخنا والبعض الاول أن يقول والالتوالي
اعلال وابدال الا أن يصح في كلامه تلبي أو يقال مراده بالاء لال
مطلق التغيير فيه نظر ظاهر (قوله تشاركهما) أي الواو والباء (قوله
فكان الاحسن أن يقول الخ) أي لشمولة الاحرف الثلاثة (قوله مع هاء
التانيث العارضة) أي على سبعة المذكر قال سم وعبارة المصنف صادقة
على ذلك بأن يراد الآخر ولو تقدير الان هاء التانيث في تقدير الانفصال
(قوله ونشوء وبناءة) كلاهما سبعة مبالغ (قوله وسقاية) بكسر السين
وضعهما موضع السقي كما في القاموس (قوله واداة) بكسر الهمزة وهي
المطورة كما في القاموس (قوله لم تن على مذ كر) أي لم تصغ بغير تاء لمذكر
من المعنى بأن لم تصغ لمذكر أصلاً كهداية أو صيغة له من معنى آخر كسقاية
فان السقاة بجد السقاة المهملة للاء أوله بن كما في القاموس وهو غير معني
السقاية الذي هو مثل السقي كما مر (قوله وربما صح) أي حرف اللين أي
أبقى من غير قلب (قوله اسق رقاش فانها سقاية) بفتح السين وتشديد القاف
ويروي سقاية بالياء وهاء وعامة فلا شأه فيه وهو مثل يضرب للحنس أي
أحسن اليه لاحسانه (قوله لانهما كان مثلاً الخ) فيه عندى نظره لانه نما
يصلح لتعديلاً لتعديج الياء بعد ميرة هذا التركيب مثلاً لا لتعديجها
في النطق به أولاً (قوله كقولهم صلاوة في صلاة) بفتح الصاد وتنقيف اللام

كقولهم صلاة في صلاة وسكينة في سكينة

الابدال وذلك كقولهم -
عقلته شايين وهما طرما
العقل الثالث نذر على
الصابط اند كور مثل غاري
في التسايف ادر حمة على له
من لا يوسى فليقل يقول يا عا
اهم الواوس عبر ابدال
مع اند راحة في الصابط
الند كور واعلم لم يبدل
لانه قد اقل تحذف لانه ولم
يجمع منه بين اعلان ولو ان
وضع قوله آخر الاما يقال
لانا ثرا ألفريد لا استفهام
* فراجع احكام في كونه
هذا الابدال فقل ابدال
الباء والواو همزة وهو طاهر
كلام الله - فقول حذاق
اهل التصريف ابدال من
الواو والياء انهم ابدال
الالف همزة وذلك لانهما
قيل كواو وروى في تحرك
الواو والياء بعد فتحة ولا
حاجر بهما الا الف
الرائدة وابنت تحاجر
حسين لكونها وزادتها
واضم الى ذلك انهم ما في محل
التعريف وهو الطرف فقلنا
انما جاء على باب عصا ورحا

فيهم ما قال في التاموس الصلاة ويوم الجمعة واسم ورد في الفصح والجمع
سلي - صلى (قوله في استنباط هذا الابدال) أي - واو اولا في قول الناطم
الساكن وتكون اء كاه وحياتوا واو اوهمر (قوله نحو كاسين و داسين)
أي عا همر يبدل من أصل اوس حرف الحاقق لانه ان ثابت لأن
الهمزة المبدلة من ألف الباءت بحذف التثنية قلها واو (قوله على اصاب
الند كور) أي في قوله يابدل الهمزة وواو بالفتح لان التقدير من كل واو
وباء (قوله في التسايف) ليس بعدد اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء
كذلك ومن ثم لما مل ال - يمل في السك عبارة المرادى أنه فط هذه
اللفظة من اسم الشرط في ترجمه ان يكون علما كما هو مصرح به - وأحيب
عن ابراماد كونه لا يرد لان واو اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء
عارض من قوله تحذف لانه أي لاجل بقاء اللبس كما انصحه المرادى (قوله
لا مقام) لانه يخرج واو لان الواو فيه عين اه - من ويرد على المعبر دلا
انه لا يشمل حذوقه وواو اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء
ولهذا مل المرادى فاصلاح الصابط أن يقال من واو ويا هي لام أو ملحق
بها ويرد أيضا على تعريف لشارح لا واما على اصلاح المرادى الصابط انهما
لا يشملان نحو حراء هما الهمزة فيه مبدلة من ألف التانيث (قوله فقلت
الاف التانية همزة) ولم تقلب الاولى لانها يثبت العرص منها وروى
المذولان التعريف اثنى بالا و آخر ولان في تحريف التانية تحميلا لفظه وروى
الاعراب الذي يحصل به الفرق بين العاني (قوله لانه من مخرج الالف)
انه نسا هل لان الهمزة من أقصى الحلق والاف من الحوف وهما متقاربان
المخرج (فائدة) في حاشية السيوطي على المعنى أن الفراء يرى ترادف
الهمزة والالف فيقول الهمزة هي الاصل والالف الساكنة هي الهمزة
ترك همها وورق سيبويه بهما فقال الهمزة حرف كالغير يحتمل
الحركة والسكون ويكون في أول الكلمة وآخرها ووسطها والاف حرف
آخر لا يكون الا ساكنا ولا يكون في أول الكلمة ولذلك وضع واضع حرف
المجتم الهمزة أول الحروف والالف مع اللام نسل الباء * وقال ابن حنبل
في سر الله ما علم أن حروف المجتم عند الكاه تسعة وعشرون حرفا

بعد الهمزة والالف اللينة حرفين وعدتها ألفا والاسم ثمانية وعشرون
 باسم الهمزة لانه لا تثبت في الخط على سورة واحدة كبقية الحروف
 وهو غير مرئي ويبان ذلك ان الالف التي في أول حرف التثنية هي سورة
 الهمزة في الحقيقة وانما كتبت الهمزة واوامرة ويا مارة على مذهب
 أهل الجواز في التثنية ولو أراد بدخلة فيها الالف لوجب أن يكتب ألفا على
 كل حال يدل على صحة ذلك أن الالف اذا أوقعتا موقعا لا يمكن فيه تخفيفها لم يجر
 أن تكتب الالف اسماء متوحدة كانت أو مضمومة أو مكسورة وذلك اذا
 وقعت أول شدة واخذوا واخذوا إبراهيم وان كل حرف ميمية فأول حرف الهمزة
 انقلبه بعينه وكذلك ألف أول حرف الهمزة فلهذا دليلان على أن سورة
 الهمزة مع الهمزة هي ألف أما الالف في شدة ولام وكب فصورته أيضا سورة
 الهمزة المحقة إلا أن هذه الالف لا تكون إلا ساكنة ولا ياتي في اتحاد
 صورتها وسورة الهمزة المحقة اختلاف يخرج ما يدل على أن الالف
 الساكنة من شدة ومن وعن والمحركة من شدة ومن وعن تسمى كل واحدة
 منهم ما نونا يكتبان شكلا واحدا مع أن المتحركة من طرف اللسان مع ما يليه
 من الحلق الأعلى والساكنة من ذلك مع الخيشوم وأما خراج أبي العباس
 إمام الحر في شدة الهمزة ثباته على سورة واحدة فليس بشئ لأن جميع
 هذه الحروف انما أثبتت لوجودها في اللفظ الذي هو قبل الخط والهمزة
 موجودة في اللفظ كغيرها من الحروف وانقلبه في بعض أحوالها لعارض
 كتثنية وابدال لا يخرجها عن كونها حرفا لا ترى أن الالف لا يغيرها
 في بعض أحوالها لعارض لا يخرجها عن كونها حرفا اهـ وقال التفتازاني
 في حاشيته السكشاف الالف اسم للذة التي هي أوسط حروف جاء والهمزة
 التي هي آخرها يدل قواهم الالف واللام للتعريف والالف الوصل تسقط
 في المدرج وقواهم الالف على ضربين لينة ومثركة فاللينة تسمى ألفا
 والمثركة تسمى همزة والهمزة اسم مستحدث لأصلي وانما يذكر في حروف
 التهجئة اسم الالف لا الهمزة اهـ فدل أن الالف تطلق بمعنى عام يشمل
 الهمزة والالف اللينة وبعضها باللينة اهـ ما في حاشية السيوطي
 بتخصيص وبعض زيادة وفي الجمع عن ابن جني لما يمكن أن يلفظ بالالف

اللينة في أول اسمها كما تفعل في آخراتها توصل الى التطقها باللام وقيل
 في اسمها الا كما توصل الى التطق باللام التعريف بالالف وقيل في الابتداء
 الغلام ليتقارضا وقول المعلمين لام ألف خطأ لأن كلام من اللام والالف مضى
 ذكره وليس الفرض ان كبقية تركيب الحروف بل سرد أسماء الحروف
 الباسطة اه وردد عليه أن تقارض اللام في نحو الغلام مع الهمزة مع
 الالف اللينة وقد يجاب بأنه يكفي في تحقق تقارض اللام مع الالف اللينة
 أن كلام الهمزة والالف اللينة يسمى ألفا وقوله لأن كلام من اللام
 والالف مضى ذكره يرد عليه أن الالف الماضي ذكره ما صدر الحروف
 الهمزة لا الالف اللينة المشار اليها بالا كما مر في وجه قول المعلمين لام ألف
 بأد كرم الالف تنبيه على أن لا إشارة الى الالف اللينة وذكرهم اللام
 لأن المتوصل بها الى التطق بالالف اللينة في قولهم لا فاعرف ذلك (قوله ثم
 أشار الى الثانية) أي من مسائل ابدال الهمزة من الواو والياء (قوله
 وفي فاعل ما أعل عينا) أي وفي اسم فاعل فعل أعلت عينه ولا فرق في اسم
 الفاعل المذكور بين أن يتحرر من علامة التأنيث والتنشئة والجمع أولا
 (قوله اذا وقعت) أي كل ممما (قوله فعمل على الفعل في الاعلال) قال
 في التصريح ما ذكره تبه الغيرة من أن اسم الماعل فرع الفعل في الاعلال
 والتصحيح مشكل لوجهي أحدهما أنه قد يدخله الاعلال وإن لم يكن له فعل
 أصلا كما سجد كره من جاز وجازة فبالأدعاء أمهما منقولان من أسماء
 المساعدين فقد كثرت والتقل في أسماء الاجناس وهو قليل بل قبل ممنوع
 والوجه الثاني أن الصحيح أن الوصف فرع عن المصدر لأن الفعل اه وقد
 يجاب عن الاول بالانضمام الفعل ومتع التكثير وعن الثاني بأن فرعية
 الوصف عن المصدر على الرابع من حيث الاشتقاق وهذا لا ينافي ماؤه هنا
 من أن فرعية عن الفعل من حيث الاعلال والتصحيح فانهم (قوله
 في الاعلال) أي في مطلق الاعلال وإن كان الاعلال فيها بقلب العين
 همزة وفي الفعل بقلبها ألفا (قوله نحو عور الخ) في القاموس العور ذهاب
 حم أحدي العينين عور كفرح وعارب عار وعور عوراء وعوراء وعور
 والجمع عور وعيران وعوران وفيه عين كفرح عينا وعينه بالكسر عظم

تمام اشار الى الثانية بقوله (وفي)
 فاعل ما أعل عينا اذا اتفق
 أي اتسع ذا إشارة الى
 ابدال الواو والياء همزة
 أي يجب ابدال كل من الواو
 والياء همزة اذا وقعت عينا
 لاسم فاعل أعلت عين فعله
 نحو قائل ونوع الاصل قال
 ويابح فعمله على الالف في
 الاعلال بخلاف نحو عور
 فهو عور وعين فهو عاين
 تنبيهات الاول

هذا الابدال جار فيما كان على فاعل وفاعلة ولم يكن أمم فاعل كقواهم جائز وهو البستان قال عدة ثابتة
في جائز * أيضا الرمح قبيلها تم ولقواهم جائزة وهي خشبة تجعل في وسط السقف وكلام التناظم هنا وفي
الكافية لا يشمل ذلك وقد نبه عليه في التسهيل * الثاني لاختلاف في هذا الابدال أيضا قبل ابدات
(٣٥٥) الواو والياء همزة كما قال المصنف وقال الاكثرون بل قلبتا ألفا ثم ابدات الالف همزة كما تقدم

في كساء ورداء وكسرت
الهمزة على أصل التثنية
الساكنين وقال المبرد ادخات
ألف فاعل قبل الالف المتقلبة
في قال وباع وأشياءهما
فالتى ألفان وهما ساكنان
فحركات العين لان أصلها
الحركة والالف اذا تحركت
صارت همزة * الثالث
يكتب نحو فائل وبائع بالياء
على حكم التخفيف لان قياس
الهمزة في ذلك أن تسهل بين
الهمزة والياء فلذلك كتبت
ياء وأما ابدال الهمزة في
ذلك ياء محضة فتصو على أنه
لحن وكذلك تصحج الباء في
بائع ولو جاز تصحج الباء في
بائع لحاز تصحج الواو في فائل
ومن ثم امتنع زقط الداعم
فائل وبائع قال المطري نقط
الياء فائل وبائع عامي
قال ومروني في بعض تصنيفات

سواد عينه في سعة فهو أمين (قوله هذا الابدال جار) بالراء من الجري كما
في عبارة المرادى وفي نسخ من النسخ ح جائز بالراء من الجواز بمعنى عدم
الامتناع لوجوب الابدال في هذا القسم أيضا كما هو مصرح التسهيل واغتر
شيخنا السيد بظاهر ما في هذه النسخ فقال ما قال (قوله كقواهم جائز) ضبطه
الشيخ خالدا بالميم والراء وفسره بالبيستان وضبطه العين في البيت بالحاء
المهملة والراء وفسره بجمع الماء (قوله عدة) هي القناعة المستوية تثبت
كذلك فاموس (قوله لا يشمل ذلك) لانه لا فعل له بل ليس اسم فاعل
حقيقة (قوله كما قال المصنف) لوقال وهو ظاهر كلام المصنف كما قال
في نظيره السابق لكان أحسن (قوله قلبتا ألفا) لتحرك كل منهما ما بعد
فتحة مفعولة بتجاذب غير حصين (قوله قبل الالف الخ) عبارة التصريح
على ألف قبل وباع ونحوهما اه أي فلم يلحظ الواو والياء في اسم
الفاعل على قول المبرد بخلافهما على القولين قبله هذا ما نظمته لرويه
يفارق قول المبرد قول الأصم كثيرين فتأمل (قوله بالياء) أي مع رسم همزة
فوقها وبها استغنى عن النقطتين (قوله التخفيف) أي بتسهيل الهمزة
بين الهمزة المحضة والياء المحضة بدليل ما عده (قوله فلذلك كتبت ياء)
مكرر مع ما قبله (قوله تصحج الياء) أي الاتيان بها على أنها الأصلية لا مبدلة
من الهمزة فهو غير ما قبله (قوله ومن ثم) أي من أجل أن ساذكره من
الابدال والتصحج لحن (قوله هذا خط من) كان الواجب أن يقول خط
من هذا الواو جوب صدارة الاستفهام وما أضيف اليه (قوله والممد) أي
حرف المد واو أو ياء أو ألف او جملته زيد حال من ضمير يرى وثانها حال من
ضمير زيد فهي حال متداخلة أو من ضمير يرى فهي مترادفة وقوله في الواحد

أبي الفتح بن جني أرباع على الفارسي دخل على واحد من المثمنين بالعلم فاذا بين يديه جزء مكتوب فيه فائل
بنقطتين من تحت فقال أبو علي لذلك الشيخ هذا خط من فقال خطي فالتفت الى صاحبه وقال قد أضعنا
خطواتنا في زيارة مثله وخرج من ساعته انتهى ثم أشار الى النائشة بقوله (والمدى بدائل في الواحد)

همز يرى في مثل كالة لاند

ورعائف ولادة ونلائد ومه
 ومخائف ومغور ومغائر
 وسليق وسلانق ونمعال
 ونجائل غلاف وعقورة
 ونساور اهدم المذوخل
 حومارة ومعارو وميشة
 ومعايش ومثوبه ومثاوب
 لعدم الزيادة وشده مصائب
 ومثائر والاسل مصاوب
 ومثاور وقد نطق فيهما مدا
 الاصل وتختلف نحو صيرى
 وعومح ومناطو ضاح وقد بديل
 ومكول لعدم كونه ثالثاً
 أشار الى الزائدة بقوله

(كذلك ثلثي اثنين اكمعا)

مذمعا على كسحع بيما
 بيما مصب على المعول
 بالمصدر المذون وهو جمع
 وأصانه في الكافة لمفاعل
 فقال كسحع شخص بيما أى
 يجب أصا ابدال كل من
 الواو والياء هـ وما داحج ثلثي
 حرفي ليبرييم هـ ما ألف
 مفاعل سواء كان الياض
 يمين كنيثايف جميع يبع
 أو وواوين كواثل جميع أول
 أو تخلفين كسيان جميع

سيد وأصله سيود

مساك الواع لا للملاح تزار ولله المـ كوله الشارح محتمرا (قوله أى يجب
 ابدال الخ) وذلك لان للملاحية فلاة على مفاعل وقعت ألف الجمع ثالثة
 ووقع بعدها ألف فلاة داحج الياء هـ فكس بدس حذف احدهما
 أو تحذف يكما لو حذفوا الاولى فانت الفلاة على الجمع ولو حذفوا الثانية
 فغير سواء الجمع لان هذا الجمع لا بد أن يكون بين الياء وحرف اعراه حرف
 مكسور ليكون كفاعل هـ من شعر بلثا الثانية بالكملة تكون كغير مفاعل
 والالف اذا حركت قامت هـ مرة ثم شئت واو محوور وباء صيغة مفاعل فلاة
 لسكرم ما انزح كمن حسمها كالف هذا لعل اس حى وقال الخليل
 اعماهم مرت الالف والياء والواو في رسائل ومخائف ومخاثر لان حروف
 الهمزة ليس أصلها من الحركة واعماهى حروف يمتدة لاندحاهن الحركة
 والماء وهـ من هذا الالف هـ من ولم يظهر ان ادكن لأصل هو في الحركة كذا
 في التصريح (قوله محوور هـ) بالاء والعين الماهلة والهاء من رعب كصير
 ومنع وكرم وعى رعب حرج من أشه المذم كذا في القاموس (قوله وسليق)
 كأمير يطلق على معان منها ما انتحلت من معار الشعر وسليق الطريق
 حاسه (قوله قصورة) هو الاسد ويقال فيه قصور بعيرناه (قوله وشده
 مصائب ومناثر) وشده أي صاهم رمعايش في رواية عن تابع والمثورة ورعة
 الماء كذا في المرادى (قوله وقد نطق فيهما) الصمير راجع لمصائب ومناثر
 شطع الطرع من هـ هـ (قوله محو صير وعومح) به أن صير ما وعومح
 حرجا من المذوخل والصيرف المحتال في الامور كالصيرفي والعومح شوك واسم
 فرس كذا في القاموس (قوله اكننفا) أى احاطا (قوله بيما) هو الزيادة
 على العقد من باب يبيع وقول الشاطبي أصله يوفى مبي على أنه من باب
 يوفى وقد تم في العدد سواء كذا في التصريح (قوله بالمصدر المذون) تصرع
 بان لفظ جميع في قوله كسحع ليس عبارة عن اللفظ المذال على جماعه وحينئذ
 لا يصح التمثيل بالمفاعل لانه لفظ فلا يلائم له الحذف ولا لبدال لان الجمع
 ليس انه الا ويجب ان يمشال لمفاعل على حذف ما في أى كمال جمع
 يشأ أى الحاصل به أى كاللفظ الحاصل بسبب جعله يفاو وهـ ياف قد
 مثل بياض وهـ ولفظ سم (قوله أو محتاهي) شخه صو ربان قد تم الياء على

وسراند جمع سائد والاصل صياود وسواؤه واعلم أن ما اقتضاه اطلاق التناظم هو مذهب الخليل وسيبويه
(٣٥٧) ومن وافقه ما ذهب الاخفش الى أن الهمزة في الواوين فقط ولايم مرفى اليامين ولا في

الواو مع الياء في قول نياب
وسياود وسوايد على الاصل
وشبهته أن الابدال في الواوين
انما كان لتقلها ولا لذلك
نظير اوه واجتماع الواوين
أول كلمة وأما إذا اجتمعت
الياء والواو في الابدال
أوالياء وأوالواو أول كلمة فلا
همز نحو بين ويوم اسم ووضع
واحتج أيضا بقول العرب في
جمع ضيئون وهو ذكر
السنانيه ضياون من غير
همز وانصح ما ذهب اليه
الاولان لاقياس والسماع
أما القياس فلأن الابدال
في شئوا وأل انما هو بالحل
على كساء ورداء لشبهه
من جهة قربهما من الطرف
وهو في كساء ورداء لافرق
بين الياء والواو في ذلك هنا
وأما السماع ففي أبي زيد
في سبعة سمياني بالهمز
وهو فعيلة من ساق يتسوق
وحكى الجوهري في نجاج

الواو وعكسه وقد مثل لهما (قوله وسواؤه) الواو بدل ألفه سائده سم لما
تقدم في قوله في التصغير الذي مثله التكمير والالف الثاني المزيد يجعل
واو (قوله في الواوين) أي في سورة الواوين (قوله ولأن لذلك نظيرا)
الاشارة لالابدال في الواوين وقوله وهو اجتماع أي الابدال عنه اجتماع
الواوين أول الكلمة فتد وأصله فان أصله وواصل ومناظرة هذا المسئلة ثلثا
في مثلن ابدال احدي الواوين همزة وان كانت المبدلة في مسئلة الثانية
وفي النظر الاولى (قوله وأما إذا اجتمعت الياء والواو) أي
في جمع مفاعل نحو نيابته وسياود ولو حذف قوله وأما الخ واقصر على قوله
وإذا التقت الياء والواو (قوله نخوين ويوم) الاول
بفتحين قرية باليمن وعين أو واديين ضاحك وضويين وهما جبلان بالبحار
والثاني بفتح فكسر يشال يوم أيوم ويوم كفرح شديد كذا في القاموس
ومنه يعلم أنه كمال الاول أن يقدم الشارح قوله اسم ووضع على قوله ويوم
كما صنع المصريح (قوله في جمع ضيئون) يفتح الضاد المجتمعة وسكون التثنية
وفتح الواو كسيفل كما نقله يس عن شرح الشافعية (قوله ذكر السنانيه) جمع
سنور بكسر السين المهملة وتشديد النون مفتوحة وسكون الواو (قوله
من جهة قربهما) من سببية وإضافة جهة الى قرب لبيان وفي الكلام حذف
أي قرب بحرف العلة منه (قوله وهو) أي الابدال بالهمزة (قوله سبعة)
يساء مشددة ما ساقه العدوم والواو بالدرية يسترفها الصائد فيرمي
الوحش كما في القاموس وأصله سبوقه يوزن فعلة اجتمعت الواو والياء
وسبقت احدهما بالاسكون فعلة الواو ياء وأدغمت الياء في الياء فقول
الشارح وهو فعيلة سواءه فعلة تقدم الياء على العين كما في المرادى (قوله
مع أنه الخ) كان المناسب أن يجعله فعلة لئلا يلقوا هم ضياون شذوذا (قوله وانصح
أنه لا يقياس عليه) أي على ضياون في تصحيح الواو ما أشبهه في جهة واحدة
إذا وجد وذهب أناس الى القياس كذا في المرادى (قوله مدممقال) أي

اللغة جيد وحياد وهو من جاد وحكى أبو عثمان عن الاصمعي في جمع عيل عيال وأما ضياون فشاذ مع أنه
لما جمع في واحد وصح في الجمع فقالوا ضياون كما قالوا ضيئون وكان قياسه ضين والتصحيح أنه لا يقياس عليه
تذييلات الأول فهم من قوله مدممقال اشتراط اتصال المد بالطرف فهو فصل

بجدة شائعة ظاهرة أرمدة فلابد الالاولى نحو طواريس والثانية نحو قوله وكل العيتين بالعواور
 أراد بالعواور لانه جمع عوار وهو المدخل فالتيا ضرورة فهي في تقدير (٢٥٨)

الموجودة أما الفصل بجدة غير
 شائعة فلا أثر له ويجب
 الابدال كقوله
 فيها عياتيل اسود وغر
 الاصل عياتيل لكنه أشبع
 الهمزة فاضطرار افتشأت
 الياء كقوله تنقاد الصياريف
 لانه جمع عيل واحد العيال
 قال الصغاني واحد العيال
 عيل والجمع عياتيل مثل
 جيد وجياد وحيانده الثاني
 لا يختص هذا الابدال بتالي
 ألف الجمع كآرهمه كلامه
 ملو بنيت من القول مثل
 عوارض قلت فواتيل بالهمزة
 هذه مذهب سيويوه والجمهور
 وهاب مشي في الهمزة
 وخاف الاخفش والزجاج
 فذهبوا الى منع الابدال في
 المفرد نطقه الثالث حكم
 هذه الهمزة في كتابتها
 ومنع النقط كما سبق في فائل
 وبانع ثم أشار الى تقييد
 ثا اطلقه من الحكم في
 الهمزة المبدل عما بعد ألف

ألفه وقوله اتصال الذأى اللين الثاني الذي يقلب همزة ووجه فهم ما ذكر
 من قوله مدمه فاعل أن المفعول مقاعيل لامفاعل (قوله بجدة شائعة) أي
 قياسية (قوله وكل) الضمير فيهم جمع الى الدهر وضبط المصريح بتخفيف
 الحاء ولعله الرواية والامالة شديده صحيح معنى (قوله جمع عوار) قال العيني
 يضم العين وتخفيف الواو وهو المراد الشديده وتيل هو كانه ندى اه وتيله
 المصريح في هذا الضبط قال سم وضبطه المكي بتشديد الواو وهما الظاهر
 اه (قوله فهي في تقدير الوجود) وله كنه محتمل فيه الواو وليدها من
 الطرف في التقدير (قوله تنقاد) يقع التاء أي تقيد وضافته الى الصياريف
 من إضافة المصدر لما عمل (قوله لانه جمع عيل واحد العيال) يؤخذ منه
 ومما بعده أن العمل جمع عيال والعياتيل (قوله كآرهمه كلامه) فديقال
 مراد المصنف وارن فاعل في مجرد عدد الحروف والهيئات فيتمثل
 المراد ولا ينافيه قوله كجوه نيفة لان المثال لا يخص اه سم وقوله م عادة
 المصنف اعطاء الحكم بالنال غير مطرد (قوله مثل عوارض) أي مفردا
 على وزن عوارض (قوله ثم أشار الى تقييد ما اطلقه الخ) فيه شئ لان الحكم
 الذي اطلقه فيما سبق المطلقه معتبر لان الابدال همزة ثابتة في هذه الصورة
 أيضا غير أنه بين هنا زيادة حاسنها أن الهمزة المبدلة لا تبقى فيما اذا كثرت
 اللام معتلة بل تغير وتصبير يا اذا اريد بالاطلاق الاطلاق باعتبار بقاء
 الحكم فحينئذ تبطل التقييد لانه يبين هنا أن ذلك الحكم وهو الابدال همزة
 لا يبقى بل يغير قاله سم (قوله في النوعين المذكورين) أي المشار الى
 أوامه ما بقوله والمتر يدخل الى ثانيا مما سبق كذا في الثاني الخ (قوله أعني
 ما استحق) أي جمعا استحق الهمزة بكونه أي الهمزة في الاصل مدمه امريدا
 في الواحد وكذا يقال فيما بعده (قوله فيما) أي جميع أعل لا ما وأراد به
 ما يشمل الهمزة كالمسببه عليه الشارح ولو قال فيما اعتدل لا ما لكان أوفق
 بما سطره (قوله له) أي الذي كرى فالمراد بالهمزة الهمزة المذكورة

مفاعل في النوعين المذكورين أعني ما استحق الهمزة لكونه مدمه امريدا في الواحد وما استحق سابقا
 الهمزة لكونه ثانيا لئلا يكتنف مفاعل بقوله (وافتح ورده الهمزة فيما أعل لا ما) فالالف واللام في الهمزة
 للهمزة أي يجب في هذين النوعين اذا اعتلت لاهما أن يتخفقا بابدال

[illegible]

الأولى تخفيفاً ثم قلبت الياء
ألفاً الهركها واذا فتح ما قبلها
فسار خطاء بالالفين يرمها
همزة والهمزة تشبه الألف
فاجتمع تشبيه ثلاث ألفات
فأبدلت الهمزة بـياء فسار
خطايا بعد خمسة أعمال
وأصل هذا يا هداي ياءين
الأولى بـياء فعيلة والنسائية
لام هدية ثم أبدلت الأولى
همزة كفاي صائف ثم قلبت
كسرة الهمزة ففتحته ثم قلبت
الياء ألفاً ثم قلبت الهمزة
ياء فسار هدايا بعد أربعة
أعمال وأصل مطايا مطاويان
أصل مفرد هو مطية مطيرة
فعيلة من المطا وهو الظهور
أبدلت الواو ياء وأدخمت
الياء في أعلى حدا ما فعل
سددت وقلت الواو ياء

سابقا في النوعين (قوله كسرة الهزة) أي الواو الية لاف مفاعيل (قوله
فما لاسمه الخ) ماؤا فقة على جمع والجار والمجرور بدل من قوله في هذين
النوعين (قوله ولم تسلم في الواحد) حال من الواو فقط أي بدل انقلب ياء
وسمياني مختزفة في قوله وفي مثل هراوة جمل واوا ولوحذف الواو كما في نظيره
الآتي لسلم من اتيان الحال من النكرة بلا مسوق (قوله فالنوع الاول)
أي من النوعين (قوله بهمزتين) الاولى المبدلة من الياء والثانية لام السكامة
(قوله لاسمياني) أي في قوله ما لم يكن لفظا أيتم فذلك باعطة تساجاه
(قوله والهزة تشبه الالف) لقرب مخرجها وهو أقصى الحلق من مخرج
الالف وهو الخوف فقول شيخنا والبعض لسكونها من مخرجها فيسهل
(قوله وهو مطبوعة) المطبوعة الراحلة (قوله من المطاوه والظهور) أو من
المطاوه وهو الذي يقال مطوون بهم في السبأ أي مددت نصر يح (قوله أبدات
الواو الخ) راجع للفرد وقوله فغابت الواو والخ راجع للجمع (قوله وان كانت
الهزة) أي الواو الية لاف مفاعيل أصلية هذا مختزف القيد الذي تضمنه
قول المصنف الهمز بلام العهد لان المعهود الهمز السابق في كلامه وهو
الهمز المبدل من مدة الواحد الزائدة أو رأى لبنينه أو القيد الذي في قول
الشارح أعني ما استحق الهمز ~~كونه~~ أي الهمز في الاصل مد لا يضربا
في الواحد (قوله مفعلة) بكسر الميم نصر يح (قوله فلا تغير في الجمع) بل
تبقى هي وكسرتها واوا بعد ها (قوله لاو كبا لاصلي) أي الهمز الاصل
مسلك العارض أي الهمز العارض بسبب الجمع (قوله فابحث أقدامنا

لتطرفها بعد كسرة كافى الغازى والداعى ثم قلبت الياء الاولى همزة كافى صحائف ثم ابدت الكسرة
فقطه ثم الياء ألفا ثم الهمزة ياء فصار مطايا بعد خمسة أفعال وان كانت الهمزة أصلية سلمت نحو المرأة
والمرأتى فان الهمزة موجودة فى المفرد فان المرأة مفعلة من الروية فلا تغير فى الجمع وشبه ذمرايا كودايا
سلوكا بالاصلى مسلك العارض كما تدعكه وهو السلول بالعارض مسلك الاصلى فى قوله
فأخرجت أقدامنا فى مكاننا * ثلاثا حتى أزرر المنائما

وقول بعض العرب اللهم اغفر لي خطأئي ثم مرتين والنوع الثاني مثاله زاوية وزوايا أصله زوايا يبدل
 الواو همزة لكونها ثاني لينين اكتشف عنه فاعل ثم خفف بالفتح فصار زوايا ثم قلبت الياء ألفا فصار
 زوايا ثم قلبت الهمزة ياء على نحو ما تقدم في هداياه تنبيهه * أدرج الناظم ههنا الهمزة (٣٦٠)

(الح) قاله عبيدة بن الحارث بن عبد المطلب ابن عم النبي صلى الله عليه وسلم
 من تصيدة قالها في شأن يوم بدر وما جرى له يومه من قطع رجله ومبارزته حمر
 وحمزة وعلى وحسم المراد من قوله ثلاثتنا ومات رضى الله عنه بالصغراء وهم
 راجعون وثلاثتنا بدل من ثلثي أقدمنا (قوله وقول بعض العرب) بجر
 قول عطفه على قول المجزور بنى قبله (قوله والنوع الثاني) أى الجمع الذى
 أفهه بين لينين (قوله مثاله زاوية وزوايا) لم يقبل قياس سنيعة فى النوع
 الاول مثال ملامه ياءه من زاوية وزوايا مثال ملامه واوهم لم تقبل فى الواحد
 كذا وكذا لعدم هذا القسم فيما يظهر فتدبر (قوله أصله زوايا) أى
 أصله الثاني كما نأخذ من بقية كلامه وأصله الاول زواوى (قوله حسمًا)
 بفتح السين (قوله غير بينهما فى التسهيل) لعطف الهمزة على حرف العلة
 والعطف يقتضى المقابلة (قوله وفى مثل هراوة) أى فى جمع مثل هراوة
 وهى العصا الضخمة كما فى التصريح (قوله جعل من وضع الهمزة) لوقال
 أبدلت الهمزة فيه واوا أو جعلت الهمزة فيه واوا كما قال الناظم لكان
 أحصر وأظهر فى كون الواو مبداً من الهمزة (قوله لما سبق) أى
 من اجتماع شبه ثلاث ألفات وهم يكرهون اجتماع الهمزة (قوله لان
 الواو ظهرت فى واحد الح) لأن الواو فى الواحد لام الكامة وفى الجمع
 بدل من الهمزة الزائدة المبدلة من ألف الواحد (قوله فقصصتنا كل
 الجمع لواحد) قد يستغنى عنه بقوله طابا لالتساكى على أن صوابه أن
 يقول تساكى الجمع وواحد أو تساكى الجمع لواحد لان التساكى
 تضاعف يقتضى التعدد ولازم لا يتعدى ولا بلام التقوية (قوله وأشار
 الهمزة ياء الح) هذا التنبيه متعلق بقوله وافزع ورد الهمزة الخ فكان المناسب
 ذكره فى شرحه مع التنبيه المذكور ثم مع أنه مرر مع قوله سابقا وان

فى حروف العلة كما سماه على ذلك
 الشارح كلامه على ذلك
 ولكنه غير بينهما فى التسهيل
 وفى الهمزة ثلاثة أقوال
 أحدها حرف صحيح والثاني
 حرف علة والياء ذهب
 الفارسي والثالث أنها
 شبيهة بحرف العلة انتهى
 وأشار بقوله (وفى مثل هراوة)
 جعل واوا) أى أن المجموع
 على مثال مفاعل اذا كانت
 لامة واوا لم تعد فى الواحد
 بل سادت فيه كواو هراوة
 جعل وضع الهمزة فى جمعه
 واو فبقا ل هراوى والاصل
 هراوى فتاب ألف هراوة
 همزة ثم هراوى قلب الواو
 ياء انظر فيها بعد الكسرة
 ثم شفت بالفتح فصار هراوى
 ثم قلبت الياء ألفا فصار هراوى
 وانفتاح ما قبلها فصار هراوى
 فذكر هو ألفين بينهما
 همزة لما سبق فأبدلوا

الهمزة واوا طلبا للتساكى لان الواو ظهرت فى واحد رابعة بعد ألف قصصتنا كل
 الجمع لواحد فصار هراوى بعد خمسة أعمال * تنبيهات * الاول انما تردد الهمزة ياء فيما أعل لا ما من الجمع
 المذكور اذا كانت عارضة كجرايت فان كانت أصلية سلمت * الثاني شذ جعل الهمزة واوا فيما لامة
 بما وذلك قواعدهم فى هداياه اوى وفيما لامة واوا علت فى الواحد وذلك قولهم فى مطايا بمطاري

وقاس الاخفش على هداوى وهو ضعيف اذ لم ينقل منه الا هذه اللفظة الثالث مذهب السكوفيين ان هذه الجموع كلها على وزن فعالي صحت الواو في هراوى كما صحت في المفرد وأعلت في مطايا كما أعلت في المفرد وهذا باعلى وزن الاصل وأما خطأ باغواء على خطيبة بالابدال والادغام على وزن مديية وذهب البصريون الى أنها فعائل جلا للعتل على الصحيح ويدل على صحة مذهب البصريين قوله حتى أزيروا المشائيا وأما ما نقل عن الخليل من أن خطأ ياوزن أفعالي فليس كقول السكوفيين لان الالف عندهم للتأنيث وعند مبدل من المدة المؤخرة وذلك لانه يقول ان مدة الواحد لا تبدل في هذه همزة للتأنيث لا يلزم اجتماع همزتين بل تقلب بتقديم الهمزة على الياء فيصير خطأ في ثمة يعمل كما تقدم انتهى

كانت الهمزة أصلية الخ نعم في بعض التسع اسقاط ماسبق وعاليه لا تكرر هنا (قوله وقاس الاخفش على هداوى) أى بالبدال ووجهه في بعض التسع بالراء مخريف ولا يبعد عندى أن يقيس على مطاوى أيضا لأنه أولى بأن يقاس عليه من هداوى لان الاثنين بالواو في مطاوى له وجه وهو الرجوع الى الاصل فراجع (قوله وهو ضعيف) وقال الدماميني لا يظهر اتساقه على هداوى وجهه (قوله على وزن فعالي) فما بعد ألف الجمع لام الكلمة والالف للتأنيث (قوله وهذا باعلى وزن الاصل) أى على طبق المفرد أى صحت لامه كما صحت لام المفرد وقوله هذا على وزن الاصل بمنزلة قوله في هراوى صحت الواو فيه كما صحت في المفرد وقوله في مطايا أعلت الواو فيه كما أعلت في المفرد الا أنه خالف الاسلوب افتنا في التعبير فلا يرد الاعتراض بأن هراوى ومطايا على وزن الاصل (قوله فباء على خطيبة بالابدال والادغام) يرد أنه على هذا يكون خطأ باغواء على وزن الاصل كهر اوى ومطايا وهذا لا يلتصق بمقالة الثلاثية بخطا باغواء وقوله وأما خطأ باغواء الا أن يقال المقابلة من حيث ظهوره تكون الثلاثة على وزن الاصل من غير احتياج الى شيء بخلاف خطأ باغواء احتاجوا في كونها على وزن الاصل الى جعلها جميع خطيبة بالابدال والادغام فاهم (قوله وذهب البصريون الخ) وهو الذي ذهب اليه المصنف جلا للعتل كمدية وهذا باعلى الصحيح كصيغة ومخالف (قوله لان الالف عندهم للتأنيث) أى زائدة للتأنيث وأما اللام الزائدة في المفرد فدخل في الجمع للخص من التثنية الساكنين (قوله بدل من المدة) أى التي كانت في المفرد وقوله المؤخرة أى التي عرض تأخيرها في الجمع بعد ان كانت مقدمة في المفرد وهى المدة التي تقلب همزة في فعائل (قوله لا تبدل في هذا) أى فيها لا همزة بخطيبة (قوله لا يلزم اجتماع همزتين) اعترض بأن اتساق قلب الياء همزة واذا اجتمع همزتان فعل فيهما ما يقتضيه القياس وبأنهم قد نطقوا به على الاصل سمع من بعض العرب الهم غفرلى خطاى ولو كان كقَالَ الخليل لم يكن ثم همزة البتة كذا في المرادى وانتصرح (قوله بل تقلب) أى مدة الواحد قد قايما مكانها فتقوله على الياء من وضع الظاهر موضع المضمر وكان مقتضى الظاهر أن

وأول الواوين ردة في بد غير شبيه وروفي الاشتداد أي هذه مسئلة خامسة اختصت بها الواو يعني أن كل كلمة اجتمع في أولها وأوائها فأن أولها يجب إبداءها همزة بشرط أن لا تكون الثانية منها مدّة غير (٢٦٢)

أصلية تخرج أربع صور *
الاولى أن تكون الثانية مدّة
بدلا من ألف ماعل نحو ووفي
الاشتد و وري عنهما *
والثانية أن تكون مدّة بدلا
من همزة كل ولى مخفف
الوؤلى يواو مضومة فهو همزة
وهى أنثى الاوأل أو فعل
تفضيل من وأل اذ الجأ
والثالثة أن تكون عارضة
كان تبى من الوعد مثال
فوعل ثم ترده الى ما لم يسم
ماؤه والاربعة أن تكون
زائدة كان تبى من الوعد
مثال طومارة قول ووعاد
فهذه الصور الاربعة لا يجب
فيها الابدال بل يجوز
وخالف قوم في الاربعة
فأوجبوا الابدال لاجتماع
واوين وكون الثانية غير
مبدلة من زائدتان الضمة
التي قبلها غير عارضة والى
هذا ذهب ابن عصفور
واختار المصنف القول بجواز
الوجهين لان الثانية وان كان
مدّة غير متجدد لمدّة

يقول علم أى المدّة (قوله وهما) مفعول ثانى لدروأول مفعول الاول
(قوله الاشتد) نائب فاعل وروفي والاشتد وضم أوله الفتحة وهو ما بين
ثمانى عشرة الى ثلاثين سنة واحدا جاعلى صيغة الجمع أو جمع واحد له
من لفظه أو واحد شدة بالكسر على غير قياس أو شد ككتاب وأكاتب
أو شد كدثب وأدثب قاله فى القاموس وعن ابن عباس فى قوله تعالى بلغ
أشده أن الاشتد ثلاث وثلاثون سنة (قوله أى هذه مسئلة خامسة) أى
للمسائل الاربعة المذكورة فى قوله فأبدل الهمزة من واو وبالخ لكن هذه
الخامسة مختصة بالواو بخلاف الاربعة ولم يقتضها أى قوله وانفتح رد الهمزة
الحلقة ما بالثالثة والرابعة فقط ما عارض يستثنى وتبىه البعض (قوله
أن لا تكون الثانية منها مدّة غير أصلية) بأن تكون غير مدّة أو تكون
مدّة أصلية (قوله من ألف ماعل) بفتح العين (قوله وهى أنثى الاوأل)
ان قرئ الاوأل يواو ساكنة فهو همزة الضمير فى وهى راجع للوؤلى بالهمزة
وان قرئ يواو شدة فالضمير راجع للوؤلى بالهمزة (قوله أن تكون
عارضة) أى لا لابدال لتباين هذه الصورة مقابها (قوله مثال فوعل)
بفتح فسكون فتفتح (قوله ثم ترده الى ما لم يسم فاعله) فتقول ووعده الثانية
مدّة عارضة امر وض الضمة قبلها كما يفهم من كلامه الاقنى والعارضة غير
أصلية سم (قوله مثال طومار) بضم الطاء الهمزة الة العجزة ويقال له
الطامور أيضا كذا فى القاموس (قوله غير مبدلة من زائدة) أى وان كانت
مدّة زائدة بخلاف واو نحو ووفي (قوله فان الضمة الخ) تعليل لكون الثانية
غير مبدلة من زائدة أى بخلاف الضمة قبل مدّة نحو ووفي واعترض البعض
التعليل بأنه يفيد أن الضمة اذا كانت عارضة تسكون الثانية مبدلة دائما
وليس كذلك كما يشهد له ما تقدم فى الثالثة وفيه نظر لانه انما يفيد أن الضمة
اذا كانت عارضة لا يلزم أن تسكون الثانية غير مبدلة وهذا صدق بكونها
فى بعض الصور غير مبدلة كما فى المثال المتقدم لثالثة (قوله وان كان مدّها
غير متجدد) أى لبقاء الكلمة ووضعه اعليه (قوله بالالف الملقبة) أى

زائدة فلم يخل عن الشبه بالالف المتقلبة ودخل صورنا يجب فهم ما لابدال الاولى أن تكون الصائرة
الثانية غير مدّة نحو قولك فى جمع الاولى أنثى الاول أول والاصل وول وقولك فى جمع واسلة ووافية أو اصل

كما تبدل في التصغير نحو
أو يصل وأوق وكذا
لو بنيت من الوعد مثال
كوكب قلت أوعد والاصل
و وعد والثانية أن تكون
مدة أصلية نحو الأولى أنى
الأول أصلها وولى يواو ين
أولاهما فاء مضمومة

السايرة واو ثانية في نحو و وفي ولو قال بالوارثية عن الالف اسكان
واضحا (قوله وأواق) هو ما أصل أعلال فاض فتثبت البناء اذا حلى بأل
(قوله و وواق) بثلاث واوات أولاهما عاطفة والثانية والثالثة من بنية
الكلمة وهما امراد الشارح بقوله يواو ين الخ (قوله كما تبدل) أى الف
فاعلة واو في التصغير لان التذكير كالتصغير في ذلك (قوله نحو أو يصل
وأوق) تصغير واصل و اوق فالواو في تصغيرهما بدل من الفهما كما تقول
في ضارب ضو يرب ولو قال نحو أو يصل وأوقية اسكان أنب بما قبله
(قوله حينئذ) أى حين اذ كانت الواو الثانية غير مدة أو مدة أصلية (قوله
كراهة الخ) ولا نهم لما أجازوا البدل في جودوهى واومفردة لثقلها
بالضمة التزموه عند توالى واو ين لانه أثقل من واومفردة مضمومة (قوله من
التضعيف) قل سم قديقال التضعيف موجود في الصور الثلاث
الاول من الصور والخارجة السابقة الأ أن يقال هو عارض فلا يمتد بها
وأقره شيخنا وتبعه البعض وهو مشكل سواء وجوابا أما الاول فلان
التضعيف موجود في الصورة الرابعة من الصور الخارجة فلا وجبه
التخصيص السؤال بالثلاث الاول منها وأما الثاني فلان الصورة الثالثة
لم يعرض فيها التضعيف وانما العارض فيها المذقأمل (قوله كسدن)
بفتح الدالين المهملة في اللعب (قوله نحو هو وى ونورى) أى فى المنسوب
الى هو وى ونوى فلا تبدل الوار الا ولى هو مرة لعدم تصددها تصريح (قوله
يوهم قصر المستثنى) اعترض بأن فيه قصر اشئ على نفسه * وأجيب بان
المراد بالمستثنى الاستثناء أو ال فى المستثنى للجس فالعنى المستثنى فى كلام
النحاة لا فى حصر المثنى وما أجاب به البعض عن هذا الايهام من أن
المراد بشئ هو والى الاستثناء مائة عارضة أو زائدة انما يصح عبارة المصنف
لا يدفع ايهاما (قوله يوههم أيضا أن المستثنى الخ) أجاب سم بان ردة فعل
أمر لا ماض مجزول والاصل فى الامر الو جواب فافهم حينئذ أنه لا يجب
الابدال فيما خرج لأنه لا يجوز قال شيخنا وتبعه البعض ومنه يعلم جواب
الامر الثالث وفيه نظر اذا انصرف مالا يتحمل غير المراد ورد على تسليم أنه
فعل أمر ظاهر فى الوجوب لا صريح فيه كالا يخفى على من له مسكة

والثانية عين ساكنة وانما
وجب الابدال حينئذ كراهة
ملا يكون فى أول الكلمة من
التضعيف الا نادرا كسدن
وخرج بقتيد بالبدل نحو
هو وى ونورى * تنبيهات *
الاول ظهر أن فى كلام
المصنف أمور * أحدها
أنه يوههم قصر المستثنى على
نحو وى ومائة زائدة
بدل من ألف فاعل وأن
ما سواه مما مائة زائدة
يجب فيه الابدال وليس
كذلك كما عرفت * ثانيها أنه
يوهم أيضا أن المستثنى يمنع
الابدال وليس كذلك لما
عرفت ان الصور الاربع
المخرجة يجوز فيها الابدال
* ثالثها ان كلامه ليس صريحا
فى وجوب الابدال فيما يجب
فيه مما سبق فلو قال

واواوه مزايده راوى سدها حتماسوى بالثان طاردا نخلص من ذلك كما لما عرفت «الثاني زاد في التسهيل
لوجوب الابدال شرطاً آخر وهو أن لا يكون اتصال الواو بن عارض بحيث يهزمه فاصلة مثال ذلك أن تبني
افعل وعمل من الواوى فتقول أيارأى والاصل أراو أو أقلت الواو الاولى يا لسكونها بعد كسرة وقلت الياء
الاخيرة ألما لتحر كها أو امتاح ما قبلها فاذا نقلت حركة الهمزة الاولى الى الياء الساكنة قبلها احدثت همزة
الوصل للاستغناء عن عارض رجعت الياء الى أصلها وهو الواو وال موجب قلبه اقصر (٢٧٤)

(قوله واوا) معقول جهر في قول المصنف وفي مثل هراوة جعل واوا الخ
وهـ همزة عطف على واوا بد ما رفع عطف على نائب فاعل جعل والعنى
وجعل أول واو بن وفعا مبدأ كلمة أى سدها همزة احتما وخفف الشارح
مبدأ بابدال همزته ألما كما حذف طار ياء ال همزته ياء واعله اءلال فاص
وقوله سوى ما الناس الخ استثناء من مبدأ وما موصول عائده محذوف أى
سوى الصدر الذى الثانى منه أو أل عوض من الغنى يرأى نائبه ومذاً بفتح
الميم بتغيير محوّل عن فاعل طار والاصل طارئ مده لا يقال لا يخرج مـ اذا
الاستثناء محوّل وفي لان مدنا بيه لم يطرأ غاية الامر أن الثانى بعد عروض
النساء للجهول واو قبله أصلاً لما قول شخص مذووف طارئ والمذا الموجود
قبلى ذلك عبره (قوله أن تبني افعل) أى موازن افعل (قوله من
الواوى) مفتوح الواو وسكون الهمزة وهو الوعد (قوله فاذا نقلت الخ) فيه
وفيما سدها الفاعل ما سأتى في قول المصنف كما سمع الخ من أن النقل
اعمال يكون لحرف صحيح فتأمل (قوله الى وراى) بواو مفتوحة فوارسا كنه
همزة مفتوحة وأل (قوله بصارت ووا) بواو بن مفتوحة فأل (قوله
الوجهان) اقرار الواو وابدالها همزة سم (قوله نقلت الثانية) أى
حركة الهمزة الثانية (قوله أحدها الواو والخمسة الخ) مضمومة كالـ
الاول أو لا كى اتى الامثلة (قوله لازمة) مما خرج به فقه واوسور جمع
سوار لانها يجوز اسكان تخفيفا (قوله وقد ذكرتين) في بعض النسخ
ذكرت وهى الاولى لذكر الخمسة في التسهيل (قوله وان تعرض لغيره) أى
كما يأتى في قوله وأزوم ويحوه وجهين في ثابته أم (قوله لان الثانية مذكورة زائدة)

الكملة الى وراى قد
اجتمع واوا بن أول الكلمة
ولا يجب الابدال ولكن
يجوز الوجهان وكذلك
لوقلت حركة الهمزة الثانية
الى الواو فصارت وراى
الوجهان وفاقا للفسرى
قليل وذهب غيره الى وجوب
الابدال فى ذلك سواء نقلت
الثانية أم لا «الثالث تبني
عما تبدل منه الهمزة حجة
أشياء «أحدها الواو المضمومة
فتمت لازمة غير مشددة
ولا موصوفة بوجوب الابدال
السابق «ثام الياء المكسورة
بين ألف و ياء مشددة «ثامها
الواو المكسورة المصدرة
«رابعها واو حاصها الهاء
والعين وقد ذكر تبني
التسهيل واعلم يذ كرده
الخمسة هنا لان ابدال

الهمزة منها اجازة لا واجب وانما تعرض هنا لواجب ان تعرض لغيره وعلى سبيل آورد
الاستئذان اذا ما ابدلها من الواو المضمومة المذكورة فحين مظهر دخول أجوه جمع وجه وأدور جمع دار وأثور
جمع نار الأصل وجوه وأدور وأنور ونحور ووفى جمع ساق وغور ومصدر غار الماء يغور وغور واغور
وايس القلب في هذا الاجتماع الواو بن لان الثانية مذكورة زائدة والاحتراز بالمضمومة عن المكسورة والمفتوحة

وسبأى الكلام عليهم أو يكون الضمة لازمة من ضمة الاعراب نحو هذه دلون ضمة النقاء الساكنين نحو
اشتروا الفضلة ولا تنسوا القنصل والاحتراز بغير شدة من نحو التعمود والقول فانه لا يبدل فيه والاحتراز
بالقييد الاخير من نحو أو اسل وأراق فان ذلك واجب كما مر وأما ابدال الهام من الباء المذكورة فتشعر رأى وغاى
في النسب الى راية وغاية الاصل راي وغاي بثلاث يا آت تخفف بقلب الاولى همزة وأما ابدال الهام من الواو
المذكورة المعذرة فتشعر واشاح وفاده واسادة في وشاح وفاده وسادة (٣٦٥)

وقرأ أبى رابن جبير والثقة
من اعاءه أخيبه ورأى أبو
عثمان ذلك مطردا مقسما
وقصره غيره على السماع
والاحتراز بالصدرة عن نحو
واوطر بل فلا تغلب لان
المذكورة أخف من
المضمومة فلم تغلب في كل
موضع والوسط أبعده من
التغير وأما الواو المفتوحة
فلا تغلب لخفة القهقهة
الماشدة من قولهم امرأه
أناة والاصل وناة لان من
الزنية وهو الباطل عقال ابن
السراج وأسماء اسم امرأة
لانه في الاصل وسما من
الوسامة وهو الحسن وأحد
المستعمل في العدد دأسله
وحد من الوحدة بخلاف

أورد شيخنا وتبعه البعض على التعليل أنه لا ينافي جواز الابدال لما تقدم
من أنه يجوز اذا كانت الثانية مقدرة زائدة فالصواب لتعليل سم بانهم ما ايسا
في المبدل والى دفعه بان الذى تقدم الجواز فقط والذى ذكره الشارح هنا
أن ابدال الواو المضمومة المذكورة حسن والحسن أخص من الجائز (قوله
وسبأى الكلام عليهم) أى فى قوله وأما ابدال الهام من الواو المذكورة الخ
وقوله وأما الواو المفتوحة الخ (قوله من نحو أو اسل وأراق) سبقه الى هذا
المرادى فى شرح التسهيل قال الدمامي سنى وهو سهل لان الكلام فى الواو
المضمومة لا المفتوحة (قوله ورأى أبو عثمان الخ) عبارة الدمامي وهذا
مطرد عند الجمهور وبعض النقاد يجعل ذلك مقصورا على السماع
والصحح اطراده ثم نقل عن المرادى أنه قال رأيت فى بعض الكتب أنه لغة
هذيل (قوله أناة) بالنون بوزن قساة (قوله من الزنية) بفتح الواو وسكون
النون كما يفهم من القاموس (قوله اسم امرأة) احتزبه عن اسماء
جمع اسم (قوله قبل همزة أصلية) وقيل بديل من الواو (قوله فقليل)
أى شاذ (قوله واعلال حرفين الخ) استثنى نبيه على أن فى ما شذوذ من
وجوهين (قوله والافعلت) هذا أحد قوانين ثانيهما أن الهمزة أصلية كما أن
الهاء أصلية فالاولا مادتان مستعملتان (قوله وماج ساعات الخ) قال
فى القاموس الملاءة كقناة فلاة ذات حر وسراب والجمع سلا وقال أيضا
الود بقة شدة الحر وذكر من معانى العباب للوج وقال أيضا انه من

أحد فى ما جاء فى أحد قليل همزة أصلية لانه ليس بمعنى الوحدة وأما ابدال الهمزة من الهاء والعين فقليل فى
ابدال الهام من الهاء قولهم ماء والاصل ماء وأصل ما به موه بديل أمواه وموه فقهر كمت الواو وانفتح ما قبلها
فقلبت ألفا واعلال حرفين متلاصقين من الشاذ ومن ذاك أيضا قولهم آل فعات والآفعلت بمعنى هل فعات
وهل فعات ومن ابدال الهام من العين قوله * وماج ساعات ملا الوديق * باب بصر ضاحك هروق * فاصل
أباب عباب وقال بعضهم ليست الهمزة فيه بل من العين وانما هو فعال

من أب إذا تبا لأن البحر
 يتها للارتجاج ماله مرة
 على هذا أصل عما وشذ
 انداء من الالف في قولهم
 دأنة وشأنة وأباض وماروى
 عن الجمع من همر العالم
 والخاتم وانداء من الياء
 في قولهم فطع الله أديه أي يديه
 يريد يده فرددت اللام
 وأندلت الياء همرة واولوا
 في أسنائه آل أي لسل
 والليل قصر الاسنان وقيل
 احديهما إلى داخل اعم
 يقال رجل آل واحد أو يلاء
 وهم بعضهم النخبة وهي
 الخلقة وكذلك رثال وهو
 الاسداسي (ومدا المدل
 ثلث الهمر من كلمة
 يسكن كثر وان من أي اذا
 اختبعت همرتان في كلمة كان
 اهما ثلاثة أحوال أن تفرقا
 الاولى وتسكن الثانية
 وعكسه وأن يتحركا معا أو أما
 الرابع وهو أن يسكنا معا
 فعدولان تحركت الاولى
 وسكت الثانية ويجب

الدحباب رى والقرد صوت (قوله من أب) تشديد الموحدة (قوله دأنة وشأنة
 وأباض) بفتح الهمزة في الثلاثة لساكنة شجينة السبب (قوله أديه)
 بفتح الهمزة وسكون الهاء واللام وقال المصنف في لغة قديمه وأديه بضم
 الميم والهمزة بضم الهمزة أو بالفتح حتى اه فارضى (قوله في أسنائه آل)
 يعال الالف أسنائه من باب فوح (قوله احديهما) أي مياها (قوله رجل
 آيل) بفتح الهمزة والفتحة وتشديد اللام وقوله راء امرأة بلاء بفتح التخمينة
 وتشديد اللام مع المذ كذا في القاموس (قوله الشجة) بفتح السين (قوله
 وكه لث رثال) راء مكسورة همره أو تخمينه ساكنة موحدة (قوله ومدا
 البذل) بفتح الميم همره دل إلى التنوين (قوله ان يسكن) أي الثاني أي
 والاول متحرك لو صرح تعدد سكوب ما معا (قوله وأنش) بفتح الناء على
 أنه فعل أسركا من حط اس شام لانه مقتضى رسمه بالفتحة لا بضمها
 على أنه من مجزول وان أو همره صبيح الشارح بعد وصنيع المصنف
 لانه لو كان كذلك لرسم لواء ومكة تعدد المال الإشارة إلى أنه لا فرق
 بين أن تكون أولي الهمرتين همرة قطع أو همرة وصل ثم التمثيل بما يقين
 ما اعتبار حاله الابتدائية لا يلتقي الهمرتان الا حيث لا باعتبار حاله وصله
 مما دل على عبارة الناظم حيث عطفه على ما قبله ولو حذف المصنف واو
 المصنف ليكون قوله ابقي همرة وصل مكسورة بياء مسددة من همرة
 ساكنة على أنه حلة ممددة عزمه وصوله ما قبله الكسب واضحا (قوله أي
 اذا اجمع) المناسب حذف أي كذا لا يحسن (قوله همرتان) لم يتعرض المصنف
 والشارح لتعصيل الهمرة المفردة وفي الجمع يجوز تخفيف الهمرة المفردة
 الساكنة ما دلتها على حركتها فبذل إلى ألف في رأس وياء في ذنب وواو
 في ثؤن والمحركة بعد ساكن بضمها أو مقبل حركتها إلى الساكن قبلها
 كقولك في أسال سل ما لم يكن الساكن قبلها ما دار انداع أو كطيشة
 ومقروءة أو باء منه بركطيشة فتبدل الهمرة بمنزل المدونة فيه أو بفتح
 ادفعال كذا طرأ أي أعرج فقرأ الهمرة أو أو فاقسم سل بضمها بياهم أو بين
 بجماس حركتها كاهية وهى أرض لعطمان وكذا قسم سل ان تحركت
 ودفع مطلقا مفتوحة كسال أو مكسورة كسم أو مضمة ككزم

أو كانت بعد كسر أو ضم وهي في الصورتين مكسورة أو مضمومة كئيب
 وسئل ويستزئ ورؤس ذلك كانت مفتوحة أبدلت بعد الكسرة يا أكبر
 في ترجيع ثمة وهي القيمة وبعد الضم واوا كبجون في جئون جمع جؤنة
 وهي سل مغشي بزيادة الطاء في سؤلة في سؤلة وخاف
 الأخنث في صورتين المضمومة بعد كسر كيستزئ والمكسورة بعد ضم
 كسئل فأبدل الأولى ياء والثانية واوا اه بزيادة من انشاء موس قال
 الرضي في شرح انشاء فتعديله همزة ألفا إذا انفتحت وانفتح ما قبلها
 كمال ويا سا كنة إذا انكسرت وانكسر ما قبلها كسستزئ وواوا
 سا كنة إذا انفتحت وانضم ما قبلها كرؤس قال سيويه وهذا معاني
 وليس بقياسي الا في الضرورة اه مخلصا وإذا أبدلت ياء سا كنة
 في مستزئ وواوا سا كنة في رؤس التقي سا كنان فحذف أحددهما
 للتخلص (قوله في غير دور) احتراز من قراءة الألف بهمزةين شذوذا
 (قوله وكان) أي النبي صلى الله عليه وسلم يأمرني أي إذا حضت
 ان أترأى لمرة ما وراء الأزار من الحائض (قوله بالف) أي
 يائنه وهي الهمزة (قوله ولا وجه لواحد منهما) لان التاء لا تبدل من
 الهمزة الساكنة وتتحقق الهمزة ممنوعة قال شيخنا السيد اكن أجاز
 البعد ادنون اترر واثنان من الأزار والامانة والاهل بقلب الشابة
 تاء وادغامها في التاء وحكي الزحشري اترر بالادغام وقال الناطم انه
 مقصور على السماع (قوله عن نحو أثن زيد) بصيغة المعلوم وبهمزة
 استفهام مفتوحة فهمزة ساكنة هي فاء الكامة وحذفت همزة الوصل
 المكسورة التي كانت بينهما للاستغناء عنها لعدم الابتداء بكلماتها بعد
 دخول همزة الاستفهام وقوله وأنت بهمزة مفتوحة (فان قلت) هذا
 المسأل لا يناسب فرض كلامه وهو سيكون الهمزة الثانية (قلت) لعل
 المشرح أراد بالضم في قوله والاحتراز بكونهما الهمزةين لا بقيد كون
 ثانيهما ساكنة إشارة الى أن كونهما من كلمة شرط لوجوب الابدال
 في غير صورة سيكون ثانيهما أيضا وقوله وأتتر بكر بصيغة المعلوم وهمزة
 استفهام مفتوحة فهمزة ساكنة هي فاء الكامة وحذفت همزة الوصل

في غير دور ابدال الثانية
 حرف مذهب جيانس حركة
 ما قبلها نحو أثرت أوثر
 ائارا الاصل أثرت أوثر
 ائارا ومن الابدال ألفا
 بعد الفتحة قول عائشة رضي
 الله عنها وكان يأمرني أن
 أترهم همزة ألف وعوام
 الحمدتين يحرفونه فيقرؤنه
 بألف وتاء شذوذا وبعضهم
 يرويه بتحقيق الهمزةين
 ولا وجه لواحد منهما
 وانه وجب الابدال لعدم
 النطق بهما أو خص بالثانية
 لان افراط الثقل حصل
 بهما وشذت قراءة بعضهم
 الألفهم رحلة الشتاء
 والصيف بتحقيق الهمزةين
 والاحتراز بذكرهما من كلمة
 عن نحو أثن زيد أم لا
 وأنت فعلت هذا وأتتر
 بكر أم لا فإنه لا يجب فيه
 الابدال بل يجوز التحقيق
 كجرائت والابدال

مقول وأتم بدم لا وآت فعلت وأتم بكر أم لان همزة الاستفهام كنه والهمزة (٣٦٨)

التي بعدها أول كلمة أخرى
وأما قول القراء في همزة
الاستفهام وما إليها همزة
في كلمة مقربة على المتعالي
واسكت الأولى وتحركت
الثانية ما كان في موضع
العين أدعت الأولى في الثانية
تدوسا لولا لورأس
ولم يدكر هذا القسم لانه
لا يبدل فيه وإن كانت
في موضع اللام فسبأ في الكلام
عليه ما عدت أوله لم يكن لفظا
أنتم وارتفع كما هما ما
يكون ناسبا في موضع اللام
أولا فلهذا صيرارها ما الأولى
فبأ في ياء وأما الثاني فله
ثلاثة أنواع لان الثانية إما
مفتوحة أو مكسورة أو
مضمومة وعلى كل حال من
هذه الثلاثة فالأولى أيضا إما
مفتوحة أو مكسورة أو
مضمومة فثلاثة في ثلاثة
نسبة وقد أخذ في بيان ذلك
بقوله (ان يفتح) أي ثاني
الهمزتين (ان ترفع) أي ثلث
وإذا كان انسان من
الثلاثة الأولى تدوسا ويديم
تصغير آدم والثاني نحو وادم جمع والاصل أديم وأدم همزتين فالواو بدل من الهمزة

المكسورة التي كانت بين السامر (قوله فتقول أو قل الخ) كذا في المدح
رسم أو قل بالالف وادوس رسم أتم بألف فبأ وفيه كما قال من توتف لان
همزة الاستفهام مفتوحة وأبدال الهمزة الثانية انما يكون من جنس
حركة الأولى فواو حقه فبأ الثانية في أو قل وواو في أتم براء واعتذر
شعنا وتبعه البهض بأن الأبدال الواو والياء فيعبد كرميني على فرض ضم
همزة الاستفهام أو كسرهما فيقرأ أو قل ضم همزة الاستفهام وأتم
كسرهما والمثال لا يشترط محتمه وأما أقول هذا فإقرار من خطا في خطا
واراة التصريح بضرر والذي ينبغي قراءة أو قل وأتم براء همزة استفهام
مفتوحة فألف لينته واما رسم الشارح فبأ الألف في الأول وواو في الثاني
بأ اعتبار الما رسم في بعض أحوال الكلمتين قبل دخول الاستفهام وهو
حال قراءة أو قل بالهاء للجهول وأتم بصيغة الأمر ولا يخفى بعده فبأ
(قوله وآت فعلت) همزة استفهام مفتوحة فألف لينته بدل من همزة
أتم وقول البعض بأبدال همزة أتم بالواو واختلافها في الحواشي خطأ
فا حشر وتقول بطل (قوله وأما قول القراء) بالفتح جمع قارئ كقول
الشاملي ٢٢ باب الهمزتين من كلمة وعظم ذلك فتدوسا أو قل (قوله ما
كتبا في موضع العين الخ) ولا تسكونان في موضع الفاء فتعذر الاستدعاء
بالسا كرس (قوله تدوسا ل) أي كسر الس والواو لآل أي باع المؤلف
ورأس أي باع الزوس (قوله فسبأ في الكلام عليهما) عند قوله لم يكن
اعطا أنتم فله صيرار ثم بأك اذا ثبت من قرأ مثال فطر قلت ترى بأبدال
الهمزة الثانية (قوله فاما أن يكونا نهما) لم يقل فاما أن يكونا على شيعه
في الهمزتين الساكنة أولا هما لان الهمزتين الساكنة أولا هما كالخرف
أواحد بخلاف المتحركين (قوله فسبأ في يانه) أي في الكلام على قوله ما لم
يكن لفظا أنتم فله صيرار ثم بأك اذا ثبت من قرأ مثال فطر قلت ترى بأبدال
الأولى أو كسرت أو ضمت (قوله ان يفتح الخ) هذا تصريح بمفهوم قوله ان
يسكن لما فيه من التفصيل (قوله تدوسا بدم الخ) قال المصريح التثنية بجمع
آدم وتصغيره مبني على أنه عربي وقد اضطرب فيه كلام الرخشي فذهب
في الكشف الى أنه أعجمي على وزن ما عمل كآزر وذهب في الفصل الى أنه

عربي

وليت بدل من الهمزة كفي ضارب وشورب وشوارب لان المقطع لا بد ان الهمزة انما في التصغير
والجمع وذهب المازني الى ابدال المفتوحة اثر فتح ياء فيقول في فعل التفضيل من أن زيد ابن من عمرو
ويقول الواوي أو ادم بدل من الالف المبسطة من الهمزة لانه صار مثل خاتم والجمع هو وارت
من عمرو (ويا اثر كسر بقلب) ناني الهمزتين المفتوح وثانيهما (ذوال كسر مطلقا كذا) أي
يتقلب ياء سواء كان اثر فتح أو كسر أو ضم فلهذا أربعة أنواع مثال الاول أن

تبنى من أم مثل اصبع بكسر
الهمزة وفتح الياء فتقول ائتم
بهمزتين مكسورة فسا كنة
ثم تنقل حركة الميم الاولى الى
الهمزة قبله التمسكن من
ادغامه في الميم الثانية فتصير
ائتم ثم تبدل الهمزة الثانية
ياء فتصير الكامة ايم ومثال
الثاني والثالث والرابع أن
تبنى من أم مثل اصبع بفتح
الهمزة أو كسرها أو ضمها
والباء فبهمز مكسورة وتقول
ما سبق فتصير الكامة ايم
وايم وايم وأما قراءة ابن
عاصم والكوفيين أئمة
بالتحقيق فمما وقف عنده
ولا يتجاوز (ويا ضم) من
ثاني الهمزتين المذكورين

عربي على وزن أنقل اه وأقره أرباب الحواشي وأنت خبير بأن هذا
الاختلاف انما هو في ادم العلم لا ادم الصفة المشتقة من الادمية وهي الاول
المعروف فانه عربي باقيا ولا ضرورة الى حمل المثال على العلم حتى يجعل
التبديل به مبنيا على أحد القولين فانهم (قوله وليت) أي الواوي في التصغير
والجمع بدل من الفه أي ألف ادم (قوله كفي ضارب) راجع لاني (قوله
لان المقطع) هو وقوعه اسما كنة بعد همزة مفتوحة (قوله بدل من
الالف الخ) أي لان الهمزة حتى يرد على المازني وقوله لانه صار الخ علة لقوله
بدل من الالف وقوله صار مثل خاتم أي فاشتبهت ألفه المبسطة من همزة ألف
خاتم الغير المبسطة (قوله ياء اثر كسر بقلب) معطوف على جملة قوله ان
يفتح الخ أي وينقلب الهمزة الثاني المفتوح ياء بعد كسر الهمزة الاول (قوله
وثانيهما) هذا تقدير بانه وتذو (قوله مطلقا) حال من الضمير المستكن
في الجار والمجرور وأغنى كذا (قوله من أم) بفتح الهمزة وتشديد الميم أي
قصد (قوله حركة الميم الاولى) وهي الفتحة وقوله فتصير الكامة ايم أي بكسر
الهمزة وفتح الياء (قوله وما يضم الخ) لم يقل مطلقا كافي سابقه ولا حقه
اكتفاء بترك القبيد ببعض الاحوال عن التصريح بالاطلاق (قوله واوا
أمر) أي صيره واوا (قوله جمع أب) بفتح الهمزة وتشديد الواو (قوله
أو مثل أبل) بضم الهمزة واللام وبينهما واحدة ساكنة وهو ضعف المقول

٤٧ صبان رابع (واوا أمر) سواء كان الاول مفتوحا أو مكسورا أو ضمما فلهذا ثلاثة
أنواع بقية السبعة المذكورة أمثلة ذلك أب جمع أب وهو المرعي وان تبنى من أم مثل اصبع بكسر الهمزة
وضم الباء أو مثل ابل فتقول اوهمهمزة مكسورة ووارضهمزة وأومهمزة وواوضهمزة وأصل الاول
أب على وزن أقل وأصل الثاني والثالث ائتم وأوهم فتقولوا فبن ثم أبدلوا الهمزة واوا وانضموا أحد
المثلين في الآخر * تنبيه * خاف الاختصار في نوعين من هذه السبعة وهما المكسورة بعد فم فأبدلها واوا
والضميمة بعد كسر فأبدلها ياء والفتح مائة ثم انتهت ثم أشار الى الضرب الاول من ضرب اجتماع
الهمزتين المتحركتين وهو أن يكون ثانيهما في موضع اللام بقوله

(ما لم يكن) أي ثاني الهمزتين (لفظاً آتم) آتم فيه - ل ماض ولفظاً امام فعول به مقدم والجمله (٢٧٠)

غير يكن أو خير يكن ومفعول
 آتم محذوف أي آتم الكلمة
 أي كن آخرها والجملة
 نعت للفظ فذل كما طاعا
 (جا) أي سواء كن ارفع
 أو كسر أو ضم أو سكون
 أمثلة ذلك أن تبني من
 قرأ مثل جمع مروج
 وبرش وقطر فتقول في الاول
 قرأ على وزن سلى والاصل
 قرأ فأبدلت الهمزة
 الاخيرة ياء ثم قلبت الياء
 ألفاً فحركها وانفتح
 ما قبلها وهول في الثاني قرأ
 على وزن هند والاصل قرئ
 أبدلت الهمزة الاخيرة ياء
 ثم أعل اعلال فاص وتقول
 في الثالث قرأ على وزن جمل
 والاصل قرؤ وأبدلت
 الهمزة الاخيرة ياء ثم أعل
 اعلال أي سكنت الياء
 وأبدلت الضمة قبلها كسرة
 فهذا الذي قبله منقوصان
 كل منهما على هذا الوزن
 رفعا وجرا وتعدله الياء في
 النصب يقال رأيت قرئاً
 ونسباً وتقول في الرابع
 قرأ والاصل قرأ الهمزتين ساكنة فحركت الياء وسكنت الياء
 وانما أبدلت الهمزة الاخيرة ياء لم تبدل واو أو أعل في شرح الدكابة لان الواو الاخيرة

أصريح (قوله ما لم يكن الخ) بتنازع كل من قوله قلب واو وقوله واو أسر لاه
 تقييدهما (قوله امام فعول به مقدم) واقطاع على هذا واقع على الكلمة
 المتحركة بالهمزة وعلى الثاني واقع على نفس الهمزة فيكون عليه من
 الاخبار الموطنة لما بعدها كقبي أنتم قوم شجرة لون فاعرفه (قوله أو سكون)
 فيه أو فرض كلام المصنف في الهمزتين المتحركتين فكان ينبغي أن يقول
 وكذا إذا سكنت الاولى وتحركت الثانية (قوله وتقول في الثاني قرأ) أي
 بكسر الهمزة لانه منقوص وكذا الثالث كما سيذكره الشارح (قوله ثم
 أعل اعلال قاض) أي سكنت الياء تخفيفاً ثم حذف لانتفاء الساكنين
 (قوله أيد) وأصله أيدى كالفلس (قوله أي سكنت الياء) أي تخفيفاً وأبدلت
 الضمة قبلها كسرة أي لتناسب الياء أي ثم حذف الياء لانتفاء الساكنين
 وهل التسكين قبل ابدال الضمة أو بعده كل محتمل ولعل الثاني أولى ثم
 ماضه الشارح أقرب مائة مماضه الدمايني وعبارته وإذا نيت مثل
 برش قلت قرأ وأصله قرؤ قلبت الثانية ياء فقلت قرأ فاسقطت الضمة
 على الياء فسكنت وأقبلت الياء واو لأن ضمها ما قبلها فصار آخر الاسم
 واو اسكنة قبلها خمسة قلبت الضمة كسرة والواو ياء فأعل اعلال قاض
 اه (قوله كل منهما على هذا الوزن) الكلام على التوزيع أي الاول
 على وزن هند والثاني على وزن جمل وانما أعاده توطئة لقوله رفعا وجرا الخ
 (قوله ونسباً) همزة مكسورة كهمزة ما قبله لاضمة كما توهم بدليل
 اقتصار الشارح على عود الياء وبدليل فكيف أيدى الناس عنكم (قوله
 أبدلت المتحركة ياء) أي فراراً من التقبل وسأل أبو عثمان يا الحسن
 هلا أدغموا في مثال قطر من قرأ كما أدغموا في سأل فاجاب بأن العينين
 لا يـكـونا الامن جنس واحد بخلاف الالامين بدليل درهم وقد رد أي
 فالعينان أحري بالادغام من اللامين وبأن الحشويين حرفيه مالا يجوز
 في الطرف بدليل قوالى الواوين في هوى وامتناعه في جمع واقبة (قوله
 وانما أبدلت الهمزة الاخيرة ياء الخ) توجيه لقول المصنف قد لا ياء
 مطاقاً باوسكت عن توجيه الأبدال بعد سكون الهمزة الاولى ولعله الخمل

لو كانت أصلية ووليت كسرة أو زنة لتثبت ياء ثلاثة فصاعد وكذلك تنقلب أربعة قصا

فلو أبدلت الهمزة الأخيرة واو أو ياء لم تكن أصلا ولا بدلت بعد ذلك ياء فتعینت الياء (رأثم ونحوه) مما
أولى همزته للانسارعة (وجهين في ثابته أم) أى أقصد وهما الإبدال والتحقيق فتقول في مضارع أم وأن
(٣٧١) أم وأن بالإبدال وأثم وأثن بالتحقيق تشبيها الهمزة المتكلم همزة الاستفهام نحو أن أنذرهم

لمعانيهما النون والتاء والياء

* تشبيهات * الأول قد فهم

من هذا أن الإبدال فيها

أولى همزته بغير المضارعة

واجب في غيرندور كما سبق

* الثاني لو توألى أكثر من

همزتين حقت الأولى

والثالثة والخامسة وأبدلت

الثانية والرابعة مثله لونهيت

من الهمزة مثل أترجة قلت

أو أوأة والاصل أ أ أ أة

* الثالث لا تأثير لاجتماع

همزتين بفصل نحو

أ أ أوأة انتهى (ويا قلب

أ أ أ كسرا لا ياء

تصغير) ألفا مفعول أول

بأقلب و ياء مفعول ثان قد تم

وكسرا مفعول بتلا و ياء

تصغير عطف عليه وتلا

ومع مفعوله في موضع نصب

نعت لآل والنعت راقب

ألفا لا كسرا أو لا ياء

على الإبدال بعد الحركة فتدبر (قوله لو كانت أصلية) أى غير منقلبة

عن همزة وقوله ووليت كسرة أو زنة أى كسرى فى نحو (قوله رابعة) أى

كعطيان فإن ياءه منقلبة عن الواو التى هى الأخيرة تقدير لأن علامة التثنية

فى تقدير الانفعال (قوله وأثم الخ) تشبيها بعض الصور المتقدمة فتأمل

(قوله تشبيه الخ) تعليل لجواز الوجهين والجامع دلالة كل من الهمزتين

على معنى زائد على أصل معنى الكلمة (قوله لمعانيهما الخ) تعليل لتشبيه

همزة المتكلم همزة الاستفهام أى انما تشبهنا همزة المتكلم همزة

الاستفهام دون الهمزة التى من كلمة الهمزة الثانية لمعانيهما بقية أحرف

المضارعة التى يجوز فى الهمزة بعدها الوجهان كما فى يؤمن من الايمان

ويؤمن من التامين ولو جعله علة ثانية لجواز الوجهين فى همزة المتكلم

لمكان أحسن (قوله أن الإبدال) أى المذكور سابقا من إبدال المفتوحة

أثر همزة مفتوحة أو مضمومة أو واو أو ثمر كسورة ياء وهههههههه (قوله

حققت الأولى الخ) أى فيها اذا كانت الهمزتان خمسا وقس على ذلك

ما اذا كانت أقل من خمس أرا كثر (قوله قلت أو أوأة) أى همزة

مضمومة فتواو سا كنه فههمزة مضمومة فتواو سا كنه فههمزة مفتوحة فتاء

تأنيث وقوله والاصل أ أ أ أة أى بخمس همزات الثانية والرابعة

سا كنه تاد والأول والثالثة مضمومتان والخامسة مفتوحة (قوله ونحو أ أ)

همزة مفتوحة فألفا سا كنه فههمزة اسم نوع من الشجر كما فى الله مامبىنى

مفردة أة (قوله ذا القلب) أى الى الياء لا يقيد كونه قلب ألف (قوله

فى آخر) أعرب به بعضهم صفة لواء وهو ما يشير اليه صنيع الشارح وعليه

فالفصل بين النعت والمتعوت للضرورة وأعر به بعضهم ظنة لغرامة ملقا

تصغير ياء أى يجب قلب الألف ياء فى موضعين الأول أن يعرض كسرا مقابها كقولك فى جمع مصباح
ودينار صابج ودنانير وفى تصغيرهما مصباح ودينير والثانى أن يقع قبلها ياء التصغير كقولك فى تصغير
غزال غزيسل (بواوذا) القلب (أفعلا فى آخر) أى تفعل بالواو الواقعة آخر ما تفعل بالالف من قلب ياء

إذا عرض قبلها كسرة أو ياء التصغير أو واء أو ياء وعزى ونوى ونار أو ساهن وشو وغز ووزو ونوز وغازو
 لأنهم من الرضوان والغزور والقوة قلبت الواو ياء الكسرة ما قبلها أو كرم آخر الاسم بالتأخير (٣٧٢)

بافعل والاول أنما هو معنى (قوله إذا عرض قبلها الخ) في التعبير
 بالعرض هنا تغليب ياء التعغير وكسرة غزى المبنى للعجول على
 كسرة نوى ونوى وغاز (قوله وتزى) انما هو الابدال في نوى ونوى
 على الادغام كفى وتوقع تحقق مقتضى الادغام أيضا وحصول التخفيف به
 أيضا لان التخفيف بالابدال أكثر من التخفيف بالادغام لان التلظظ
 بالهمزة فالبديل أسهل من التلظظ بالهمزة المدغمة فالهمزة المدغمة فيها
 قبله المتوسرى (قوله وإذا سكنت) أى لا رقف وقوله تعذرت سلاهما أى
 سناعة لتوقوعها إذا كانت كسرة والقاعدة تقتضى قلبها ياء وقوله فعولت
 أى ومى مختصرة فى غير الوقف بما يقتضيه السكون أى لا رقف والذي
 يقتضيه سكونها مع كسرة ما قبلها قلبها ياء كما قال من وجوب الخ (قوله
 وتناسب اللفظ) أى للفظ بقاء ياء الكسرة والياء (قوله ما بعدهما)
 أى وهو الالف الذى هو فى حكم الياء كما بأتى سم (قوله كاسيأتى) أى
 فى شرح قوله وجمع ذى عين الخ سم (قوله وقد المانع من الاعلال) هو كونها
 من كلمتين كالقافى ولوى وكون السابق خبره تأمل ذاتا وسكونا كدبوا
 لان أصله دوأب قلبت الواو الاولى ياء كما بأتى ذلك (قوله وأدغمت فى الياء)
 فى العبارة قلب والاصل وأدغمت فيها الياء (قوله لا يختص الخ) قد يقال
 بعدم الاختصاص المذكور لا يمنع من كون الشان أيضا مقصودا بكلام
 المصنف لا يقال يلزم على قصده تكراره مع ما سبقت له دخوله فى عموم ما سبقت
 لا تأمل قوله كالعامة بعد انحصار الكسرة فى نعم قد يجاب بأن المراد ليس
 بواجب القصد أو ما أجاب الحواشى بأن المراد ليس بمقصود بالذات فلا يدفع
 الاعتراض بالكلية فتأمل (قوله منطوقة) حال من الضمير فى الواقعة
 (قوله أو قبل نا التانيث) عطف على فى آخر قل المصريح ولم يفرقوا بين
 كون نا التانيث بينت الكلمة عليها أولا ولا كان ينبغي فى عريضة أن لا قلب
 الواو ياء لان الكلمة قد بينت على التام بديل أنه ليس لنا اسم معرب آخره

تعرض السكون الوقف وإذا
 سكنت تعذرت سلامتها
 فعولت بما يقتضيه السكون
 من وجوب ابدال الياء
 قولا الى الالف وتناسب
 اللفظ ومن ثم تناثر الواو
 بالكسرة وهى غير منطوقة
 كعرض وهو ج إذا كان
 مع الكسرة ما بعدهما
 كقباض وسباط كاسيأتى
 ياءه والثانى كقروك فى
 تصغير جر جر والاصل
 جر يونا فجمعت الياء والواو
 وسبقت احدهما بالسكون
 وقد المانع من الاعلال
 فقلب الواو ياء وأدغمت
 فى الياء تنبيه * هذا
 الثانى ليس بجمعه ودمن قوله
 بواو إذا افعل فى آخرهما
 المقصود التنبيه على الاول
 لان قلب الواو ياء لاجتماعها
 مع الياء وسبق أحدهما
 بالسكون لا يختص بالواو
 المنطوقة ولا بما سبقه ياء
 التصغير على ما سبقت ياءه

فى موضعه ولذلك قال فى التسهيل تبدل الالف ياء لتوقوعها ان كسرة أو ياء تصغير وكذلك
 الواو الواقعة ان كسرة منطوقة فاقصر فى الواو على ذكر الكسرة فقل قوله بأن ياء التصغير أو
 * قلب بواو الواو ان كسرة اردت فى آخر لفظين كلامه فى التسهيل انتهى (أو قبل نا التانيث

أو زيادتي فعلان) أي نحو شجيرة وكسوة وعازية وعربة تصغير عرقوة

الاصل شجرة وكسوة وعازرة

وعر بقوة ونحو غزيان وشجيان

من الغزو والشجر والاصل

غزوان وشجوان فعلة

القلب ياء وهو ظرف الواو

بعد كسرة فلان كلام ناء

التي تأتي وز يادتي فعلان

كلمة نامة فالواقع قبلها آخر في

التقدير فعول معاملة

الأخر حقيقة وشذوحيها

من الاول مقادير بمعنى خدام

وسواسوة جمع سواء ومن

الثاني اعلال قولهم رجل

عليان مثل عطشان من

علوت وناقعة عليان وقولهم

صبيان بضم الصاد وأما صبية

وصبيان بكسر الصاد فمثل

أمره وجود الكسرة

والفاصل بينهما وبين الواو

ساكن وهو حاجر غير حصين

ثم أشار إلى موضع ثقل

فيه الواو ياء بقوله (ودا) أي

الاعلال المذكور في الواو

بعد الكسرة (أبصاراً أو

في مصدر) الفعل (المعلل عيشاً)

إذا كل بعدها ألف كصيام

قيم وانقياد واعتباد بتخلاف

سوال الشوار لا تنفعا المصرية

واو قبلها ضمة اه (قوله أو زيادتي فعلان) ليس المراد خصوص فعلان هذه

الهيئة بل هو متمثل لموضع الزيادة في لان الواو لا تقلب ياء في فعلان ساكن

العين بل في مكسورها كما يصح به الشارح ولهذا عر المراد موضع بقوله

أو قبل الالف والنون الزائدة (قوله أي نحو شجيرة) بتخفيف الياء أي

خزينة وانما خص الشارح الكلام بالواو بعد كسرة كحوظا هو سبعة

مع أن نظاها المثل يشهد الواو قبل ياء التصغير أيضاً كجربة تصغير جربة

جربا على ما أسلفه من أن قلب الواو ياء بعد ياء التصغير غير مقصود هنا وتقدم

ما فيه (قوله وعربة) قال المصريح كان ينبغي في عربة بقية أن لا تقلب

الواو ياء لبقاء عرقوة على الفاء اذ ليس لنا اسم معرب آخره واو قبلها ضمة

وحينئذ فعرقوة بمنزلة عنفوان (قوله تصغير عرقوة) بفتح العين المهملة

وسكون الراء وضمة القاف كما في القاموس إحدى الحشيتين المعترضتين على

فم المدلو (قوله وشجيان) قال المصريح على وزن قطران بفتح القاف وكسر

الطاء اه ويؤخذ منه أن الالف والنون فيه ليستا للتمييز بل هما زائدتان

كما هما في قطران (قوله مقادير) بقاف ثم فوفية قال الدماميني جمع مقنن

اسم فاعل من اقتوى بمعنى خدم اه وأصله كما في النصريح مقنن وقلبت الواو

الثانية ياء لتطرفها اثر كسرة ثم أعل اعلال قاض (قوله وسواسوة) قال

الدماميني هم الجماعة المستوون في السن اه وقوله جمع سواء بفتح السين

والماء بمعنى مستو وقالوا وسواسية على الاصل في الاعلال ووزنه فعالة وفيه

شذو ومن جهات أخرى احداها تكرر الفاء في الجمع مع عدم تكرارها

في الواحد وهو نظير تكرار العين في تصغير عيشة على عيشية مع عدم

تكرارها في الكبير الثانية جمع فعال على هذا الوزن فان قياس جمع

أسوية كقباء وأقبية الثالثة تكرار الفاء زائدة مع عدم تكرار العين معها

فان قياس تكرارها زائدة ان تكرار العين معها كمرميس فان كانت

أصابية فتكرارها وحدها قياس كقرقع وستندس كذا في النصريح

(قوله ومن الثاني اعلالا) أي وشذو من الثاني اعلال الخ ووجه الشذوذ

أن الكلام في الواو المكسورة قبلها الواو في المذكرات لم يكسر ما قبلها

بل ساكن فيكون الاعلال شاذاً (قوله اضمعة عين الفعل) أي عدم اعلالها

ويستولا ودلو اذا جاز وجوار الصحة عين الفعل وحال حولاً وعاد المراد

بعدم الالف والاصل صوام وقوام وانقروا وافتوا دل كن لما أعلت عنه في الفعل استقل بها وها في المصدر فعلوها في المصدر بعد كسرة وقبل حرف يشبه الياء فأعلت بها ياء حملها المصدر على قوله فاعلم ما يصير العمل في المنط من وجه واحد وذلك مع استيفاء الشرط فواهم ناروارا أي نقر ولا نظيرة وكان الاحسن ان يقول المثل عينا لان لا يذيق عليه معتل العباد كل ما عتبه حرف علة فهو (٣٧٤)

والافه معتلة يير (قوله لهدم الالف) كان عليه أن يزيد ويحور واح وعوار لعدم الكسرة فبسر الواو ادما قبله في الاول مفتوح وفي الثاني مضعوم ليستكمل محترقات الشرط الاربعة (قوله فعلوها في المصدر) سوابه فاعلوها (قوله وقبل حرف) هو الالف وقوله يشبه الياء أي يقرب منها فقرأ ما أكثر من قرعه من الواو (قوله فأعلت) مكر مع قوله فعلوها قل البعض وفي النسخ الصحيحة امقاط قوله فعلوها في المصدر (قوله ليصير العمل في المنط) أي المائدة من وجه واحد وهو الاللال وان كن في العمل ما قلب الفاء في المصدر بالقلب ياء (قوله قوله هم نال) بنون ثم راء (قوله وكان الاحسن) لم يقل الصواب لان مكان الجواب ما به أراد بالاعتل المثل وقد وقع من المصنف ذلك غير مرة (قوله الى الشرط الاخير) وهو أن يكون بعد العيين ألف (قوله منه) أي من مصدر الفعل المثل عينا (قوله في الانفعال والافتعال) أي كالتقدير والاعتباد (قوله كإسائي) أي في قوله وفي فعل وجهان والاللال أولى كالتحليل (قوله من فعل مصدرا) مداحل مخالفة السهل لنظم (قوله وجمع) أي راجع كإسائي في ورك فكبكر اه سم وجعل خالد الفاء في فاحكم زائدة (قوله ذي عيين) أي مفرد ذي عيين (قوله هذا الاللال) يؤخذ منه أن العيين واو وأن قبلها كسرة (قوله حيث من) أي ظهر بهذا الجمع غزى (قوله لا الأولى) أي الواو ابعة ولا يشترط أن يكون بعدها في الجمع ألف كما يؤخذ من التمثيل بحيلة وحيل وقية وقيم ومن ذلك هذا الشرط في الثانية وتر كنهنا لكن هذا الصنيع انما يوافق من من التمثيل من أن حق فعل مصدر

معتل وان لم يعل وقد أشار الى الشرط الاخير بقوله (والفعل منه صحيح غللا تدعو الحول) يعني ان كل ما كان على فعل من مصدر الفعل المثل العيين والقلب فيه الصحيح نحو الحول والعود قال في شرح الكافية قوله بتصح ما وزه قل على أن الاللال المصدر المذكور مشروط بوجود الالف فيه حتى يكون على فعال انهي وفي تحصيله بفعل نظرون الاللال المذكور لا يختص بها عرفت من محبة في الانفعال والافتعال كما سبق واحترز بقوله منه أي من المصدر عن فعل من الجمع فان غالب فيه الاللال كإسائي لكن قال في التمثيل وقد يجمع ما حقه الاللال من فعل

مصدرا او معا وفعل مصدرا قدوى في هذه الثلاثة في أن حقها الاللال وهو يخالف ما هنا من أن الغالب على فعل مصدر التصح ثم أشار الى موضع ثالث تقلب فيه الواو اء بقوله (وجمع ذي عين اعل أرسله فاحكم بد الاللال) أي المدكور وهو اقلب ياء الكسرة ما قبلها (فيه حيث من) أي اذا وقعت الواو عينا لجمع صحيح الاللام قبلها كسرة وهي في الواحدة ماعلة وما شبيه ما قبل وهي الساكنة وجب قبلها ياء فلا ولي نحو دار وديار وجب له وحيل وقية وتم الاللال دار وحول وقوم

لانه لما انكسر ما قبل الواو في الجمع في نحو ديار وكانت في الافراد جعلت فيهما ألفا ضعفت فسلطت الكسرة
(٣٧٥) عليها وقوى تسلطها وجود الالف واعلال الباقي لأعلال واحدة ولو وقع الكسرة قبل الواو وشذ

من ذلك حاجة وحوج والثانية
وشرطها أن يكون بعدها في
الجمع ألف نحو سوط وسياط
وحوض وحياض وررض
ورياض الاصل سواط
وحواض ورواصل لانه
لما انكسر ما قبل الواو في الجمع
وكانت في الافراد شبيهة
بالعمل لسكونها ضعفت
فسلطت الكسرة عليها
وقوى تسلطها وجود
الالف لقرينها من الياء
وصحة اللام لانه اذا حست
اللام قوى اعلال العين
فتلخص أن لقب الواو ياء
في هذا ونحوه خمسة شروط
أن يكون جمعا وأن تكون
الواو في واحدة مبنية بالسكون
وأن يكون قبلها في الجمع
كسرة وأن يكون بعدها في
ألف وأن يكون فتح اللام
فالثلاثة الاولى مأخوذة من
البيت والرابع يأتي في البيت
بعده والخامس لم يذكره هنا
وذكره في التسهيل لفتح

أو جمعا لأعلال والموافق لقوله هنا إذا الأعلال وقوله وفي فعل ورحان
الخ تغيير الواو والمعللة أيضا بأن يكون بعدها في الجمع ألف ولم يجر الشارح
على ما يوافق لانه سيرة (قوله لانه لما انكسر الخ) تعليل لقب الواو ياء
في نحو ديار وقوله واعلال الباقي الخ تعادل لقام ياء في نحو حيل وقيم (قوله
في نحو ديار) أي عما كان بعدها عينه ألف وقلت عين مفردة ألفا وقوله
وكانت أي الواو (قوله فسلطت الكسرة عليها) أي غلبت عليها (قوله
وجود الالف) أي لما مر من أن الالف تشبه الياء (قوله في هذا) أي
المذكور من سياط وحياض وررض ونحوه أي من كل جمع كان بعد
عينه ألف فقوله فتلخص الخ مرتبط بالواو الثانية فقط أعني الشبهة بالعمل
ولهذا اقتصر على قوله وأن تكون الواو في واحدة مبنية بالسكون ولم يقل
أو معللة وذ كمن الشروط أن يكون بعدها ألف وهذا انما يشترط
في الثانية قاله سم (قوله مبنية بالسكون) أي بسبب السكون (قوله مأخوذة
من البيت) محل أخذ الثالث منه اسم الإشارة في قوله هذا الأعلال كما مر
(قوله يأتي في البيت بعده) أي يؤخذ من البيت بعده (قوله نحو خوان)
الخوان ككتاب وغراب ما يؤكل عليه الطعام قاموس (قوله في الصوان)
صوان الثوب وصيانه من ثمين ما يصان فيه اه قاموس (قوله والصوار)
بالصاد المهملة ككتاب وغراب قطيع من البقر قاموس (قوله أن القماعة)
بفتح القاف والمذ أي القصر (قوله قيل ومنه) أي من شذوذ أعلال الواو
المحركة في المفرد وهو مبنى على أن الجياذ جمع جواد (قوله الصافنات)
أي الخيل الصافنات وهي التي تقوم على ثلاث قوائم وطرف حافر الرابعة
وهو من الصفات المحمودة في الخيل لانه لا تمكذ تسكون الا في العرب الخصاص
الجياذ أي السرعة في جريه اوقيل التي تجود بالركض ويظهر أن الاول
مبنى على أن الجياذ جمع جيد من الجودة والثاني على أنه جمع جواد من
الجود وصفها بالامرئ ليجمع لها بين الوصفين المحمودين واقفة وسائرة

بالاول المفرد فانه لا يعمل نحو خوان وسوار الا بالمصدر وقد تقدم وشذ قوله
وصبار وباتاني نحو طويل وطوال وشذ قوله تبين لي أن القماعة فذلة * وأن أعزاء الرجال طباها
قيل ومنه الصافنات الجياذ

وقبل انه جمع جيد لاجواد بالثالثة نحو اسوا الماوا حواض وبالرابع ما اشار اليه بقوله (وصححو واقعة) أى
 جمعا لعدم الالف فقالوا كوز وكوزة وعود وعودة وشذ الاعلال في قولهم نور وثرة قال المبرد أرادوا
 أن يفرقوا بين الثور المذى والجنون والثرى المذى والنقطة من الاقط فقالوا فى الحيوان ثيرة وفى الاقط
 ثورة وذهب ابن السراج والمبرد فيما حكاه عنه الساطم أن ثيرة مقصور من فعالة وأصله (٣٧٦)

(قوله وقبل انه جمع جيد لاجواد) عبارة التصريح وقيل الجبادى الآية
 ليس بشاذوا تهاو جمع جيد تشديد الياء لاجمع جواد اه أى وأصل
 جيد جيد فيكون من افراد الواو الماعلة (قوله وعود) بعين مقسوحة ودال
 هه متين وهو المن من الابل والشاء كفى القاوس (قوله فى قولهم) أى
 فى الجمع من قولهم (قوله فقالوا فى الحيوان ثيرة الخ) ولم يكسوا مع
 حصول الفرق بالعكس أيضا لانهم لما قالوا فى جمع ثور من الحيوان ثيران
 بقلب الواو ياء لكونها وانكسار ما قبلها حملوا ثيرة فى جمعه عليه وليس
 ثور من الاقط ما يجعل جمعه فى القلب عليه نقله المصرح من الجار بردى
 (قوله فيما حكاه الخ) انما قال ذلك لحالفة هذه الحكاية للحكاية قبلها
 (قوله ثور واه) كرجال وأصله روى أبديت الياء ههزة لتطرقها
 انرا ألف رائدة تصريح (قوله فى جمع ربان) تقيض عطشان (قوله
 وأصله روى ان) اجتمع فيه الواو والياء وسبقت احدهما بالهمزة
 فقلب الواو ياء وأدعت الياء فى الياء واكتفى هنا باستفادة أصل الجمع
 من ذكر أصل المفرد عن التصريح بأصل الجمع الذى سلكه فى لاحقه (قوله
 اعلان) اعلان العين ما يداها ياء للسكرة قبلها واعلال اللام ما يداها
 ههزة لوقوعها طرفا اثر ألف زائدة فانصهر على اعلال اللام لانها محمل
 التغيير تصريح (قوله كما تقدم) أى فى قوله وشذ من ذلك حاجة وجوز (قوله
 فخم أن يعلى) نصريح بما فهم من قوله قد شذ تصحيح (قوله وقد تقدم) أى فى
 نرح قوله والفعل منه صحيح غالبا نحو الحول وقوله نقل كلامه فى التسهيل
 أى الدال على ما قلنا من شذوذ التصحيح (قوله لما عدت الالف ونف الخ)

ثيرة بكسرة حذف الالف
 وبعث الفتحة دليلا علما
 وقيل جمعوه على فعلة
 يسكون العين فقلب الواو
 ياء لكسرتها ثم حركت
 وبعث الياء وقيل حملوا على
 ثيران ليجرى الجمع على سن
 واحد والخامس ثور واه
 فى جمع ربان وأصله روى ان
 لما أعلت اللام فى الجمع
 سالت العين لتلاصق
 اعلان ومله جوا جمع
 حوزا تشديد أصله حواو فلما
 اعتلت اللام سالت العين
 (وقى يعلى) جمعا (وجهان)
 الاعلال والتصحيح والاعلال
 أولى كالخيل جمع خيلة
 والقيم جمع قيمة والدم جمع
 ديمة وجاء التصحيح أيضا نحو
 حاجة وجوح * تسهان *
 الاول انتفى تغييره بأولى

أن التصحيح مطرد وليس كذلك بل هو شاذ كما تقدم فمكن الاتق أن قول وصححو واقعة وفى فعل لعل
 قد شذ تصحيح فخم أن يعلى وقد تقدم نقل كلامه فى التسهيل * الثانى انما خاف فعل فعلة لان فعلة لما
 عدت الالف ونف التطق بالواو بعد السكرة لقلة عمل اللسان انضم الى ذلك تخمين الواو بعدها عن
 الطرف بسبب هاء التأنيث فوجب تصحيحه بخلاف فعل ثم أشار الى وضع رابع تغلب فيه الواو ياء بقوله

(والاولا ما بعد فتح القاب * كالعطيان يرضيان) أى اذا وقعت الواو طرفا رابعة فصاعدا بعد فتح قلبت ياء
(٣٧٧) وجوبا لان ما هي فيه حينئذ لا يعدم نظير يستحق الاعلال فيحمل هو عليه وذلك

نحو أعطيت أصله أعطوت
لانه من عطا يعطو بمعنى
أخذ فلما دخلت همزة
الفتح صارت الواو رابعة
فقلبت ياء حملا لما مضى على
مضارعة وقد أنهم بالتمثيل
أن هذا الحكم ثابت لها
سواء كانت في اسم كقولك
المعطيان وأصله المعطوان
فقلب الواو ياء حملا لاسم
المفعول على اسم الفاعل
أم في فعل كقولك يرضيان
أصله يرضوان لانه من
الرضوان فقلب الواو ياء
حملا لبناء المفعول على بناء
الفاعل وأما يرضيان المجنى
لفاعل من الثلاثي المجرد
فلقولك في ماضيه رضى
* تنبيهان * الاول يستحب
هذا الاعلال مع هاء التأنيث
نحو المعطاة ومع تاء الفاعل
نحو تغازى ياردا عينا مع أن
المضارع لا كسر قبل آخره
قال سيبويه سألت الخليل عن
ذلك فأجاب بأن الاعلال
ثبت قبل مجئ التاء في أوله

لعل العطف من عطف المسبب على السبب إذ فقد البعيد من الواو وهو
الالف بخلاف النطق بالواو ولا يخفى أن انعدام الألف وخفة النطق جهة
جساع وموافقة لجهة فرق ومخالفة فكان اللائق أن يقتصر على قوله لان
في فعلة تخصيص الواو الخ (قوله لا ما) حال من ضمير انقلب وقوله كالعطيان بفتح
الطباء يرضيان بفتح الضاد مع فتح أوله أو ضمه وعلى هذا حل الشارح (قوله
طرفا) أخذه من قوله لا ما وقوله رابعة فصاعدا أخذه من التمثيل بجعله
قيدا اسم (قوله لان ما هي فيه) أى لان اللفظ الذى تلك الواو فيه (قوله نظيرا)
كعطيان اسم فاعل فانه نظير عطيان اسم مفعول (قوله فيحمل) بالفتح هو
أى ما هي فيه عليه أى على النظم (قوله وذلك) أى المستوفى للشرط
(قوله على مضارعة) لانها قلبت في مضارعة وهو يعطى ياء لوقوعها بعد
كسرة (قوله كقولك يرضيان) بضم أوله على البناء للمفعول أخذا بما بعده
(قوله على بناء الفاعل) وهو يرضيان بكسر الضاد مع ضم أوله (قوله وأما
يرضيان) أى بفتح أوله وثالثه (قوله فلقولك في ماضيه رضى) أى وأصل رضى
رضوان فقلب الواو ياء لوقوعها بعد كسرة (قوله نحو المعطاة) فالفاء متقلبة
عن ياء انحرکها وانفتاح ما قبلها وهذه الياء متقلبة عن واو لوقوعها رابعة
اثر فتحه وفي التسهيل وشرحه لا ما مبنى بعد مجئ ابدال الواو الواقعة اثر
كسرة ياء ما منه وكذلك الواو الواقعة اثر فتحه في الاسم نحو ما هي أو في
الفعل نحو عادت فصاعدا نحو مصطفى واسطفت طرفا كما مثلنا أو قبل هاء
التأنيث نحو مداعة ومصطفاه فقلب الواو ياء أعم من الظاهر والمقدر
فمثل شيننا التمثيل بنحو المعطاة على ما اذا نى أو جمع فانه يقال فيه حينئذ
المعطيتان والمعطيات غير محتاج اليه بل غير لازم للتعبير بهاء التأنيث
اذا المستحب معه حينئذ تاء التأنيث لاهائه لان تاء هي الموجودة في ثنية
المعطاة وجمعه بل دعوى أن ثنية المعطيتان غير صحيحة لان ثنية المعطاتان
لا غير فاعرف ذلك والله الموفق (قوله مع أن المضارع) وهو تغازى، تدرأى
(قوله وهو) عائد على معلوم من السياق وهو العمل المجرد من التاء (قوله

في مزارع شأو بمعنى سقي شايان والقياس بشاوان لانه من الشأو ولا كسرة قبل التوبة نقاب لاجها
 يا ولم تقلب في الماء فيجعل مضاربه عليه ثم ان دخلت عليه حمزة التفضل قلب شايان حملا على
 المبني للفعل وأشار بقوله (ووجب ابدال واو بعد ضم من ألف) وبما كونه بذال (الاعتراق) الى
 ابدال الواو من احتياها الالف والياء أما ابدالها من الالف ففي مسئلة واحدة وهي ان (٢٧٨)

في مزارع شأو) بفتح الهززة وكذا المضارع (قوله لانه من الشأو)
 يسكون الهززة أي فهو واري (قوله فتقلب) بالتصبي أي حتى تقلب وكذا
 قوله فيجعل (قوله قلت شايان) بالبناء للفعل وقوله حملا على المبني للفعل
 أي القلوية واره ياء لاجل الكسرة قبلها وفي بعض النسخ قلت يشيان وكان
 قياسا وشول نيسه مينا للفعل وشايان بالقلب أيضا الخ وعليه يقرأ قلت
 يشيان بالبناء للفعل (قوله ووجب ابدال الخ) اعترضه الغرض بأن فيه
 العيب السمي بالتضمين وهو ان يتم آخر البيت بأول البيت بعده وقوله
 من ألف متعلق بابدال (قوله وبما كونه) أي باعتبار أصله فلا يقال مؤن
 لا ياء فيه (قوله بذال) الإشارة راجعة الى الابدال واو الا يقدر كون المبدل
 منه ألفا (قوله الى ابدال الواو) أي ابدال غير ما تقدم في محله من ابدال
 الواو من الالف في جمع نحو صار به على ضوارب وتصر غير نحو ضارب على
 ضورب وكذا قوله أما ابدالها من الالف فتصع قول السارح في مسئلة
 واحدة وان دفع الاعتراض عليه بمسئلة الجمع أمّا التصغير فدخل في عموم
 هذه المسئلة الواحدة وان أروهم اقتصاره في التمثيل لها على نحو يبيع
 وضورب خلافه (قوله نحو مؤن رموس) هذا في الاسم ومثاله من الفعل
 يؤن ويوسر (قوله نحو هيام) بضم الهاء وتخفيف الياء يطلق على
 العطش الشديد وعلى اختلال العقل من العشق وعلى ما يأخذ الإبر قتم
 في الارض ولا ترمي (قوله الاقياسيات ياء) أي في قوله وواو اثر الضمزة
 الياسيات الخ (قوله نحو حبيض) بتشديد الياء جمع حائض فهوذا المثال
 خارج بقوله في غير جمع أيضا قال البصرح والمثال الجيد دان يبنى من
 البيع مثل حما فففتقول بيباع ولا يدل لئلا ذكرنا (قوله فكل يجتمع

يضم ما قبله نحو يبيع -
 وضورب وفي التنزيل
 ما وري عنهما ما ابدالها
 من الياء لضم ما قبله أفني
 أربع مسائل الاولى أن
 تسكون ما كتبه مفردة أي
 غير مكررة في غير جمع نحو
 مؤن وموسر أساء ما ميقن
 ويوسر لانه ما من يقن
 وأيسر قلبت الياء واو
 لانضمام ما قبلها وخرج
 بالسا كسرة المخركة نحو
 هيام فانها تحضت بحركتها
 فلا قلب الاقياسيات ياء
 وبالمفردة المدخلة نحو حبيض
 فانها لا تقلب لخصتها
 بالادغام وبغير الجمع من
 أن تسكون في جمع فانها
 لا تقلب واو ابل تبدل الضمة
 قداما كسرة تصع الباء والياء
 هذا أشار بقوله (ويكسر
 الضموم في جمع كما يقال هم

عند جمع اديما) أو هياما فصل هم هم بضم الهاء لانه نظير مخرج أحمر أو حمراء (فتلان)
 تخفف بابدال ضمة فانه كسرة تصع الياء وانما تبدل ياره وارا كتحذف في المفردة لان الجمع أثقل من المفرد
 والواو أثقل من الياء فكان يجتمع

فقلان ومثلهم يص جمع أبيض أو يضاء * تنبيهات * الأول سمع في جمع عائط وطباق قرار الضمة وقلب الباء
واوا وهو شاذ وسمع عبط على القياس * الثاني سياتي في كلامه أن فعل وصف كالكوسى أنثى الكيس يجوز
في الوجه أن عنده فمكان ينبغي أن يضمها إلى ما تقدم في الاستثناء من الأصل المذكور * الثالث حاصل ما ذكره
(٣٧٩) ان الباء الساكنة المفردة المضمومة ما قبلها إذا كانت في اسم مفرد غير فعل الوصف تغلب

واوا وتحت ذلك نوعان
أحدهما ما قبلها الباء فيه فاء
السكامة نحو موقن وقدمر
والآخر ما قبلها الباء فيسمعين
السكامة كما إذا بنيت من
البياض مثل بردقة قول ييض
وفي هذا اختلاف فذهب
سيبويه والخليل إلى ال الضمة
فيه ككسرة كما فعل في الجمع
ومذهب الاخفش اقرار
الضمة وقلب الباء واوا
ونظائر كلام المصنف
موافقة فتقول على مذهبه ما
يض وعلى مذهبه يوض
ولذلك كان دليل عندهما
محتملا لأن يكون فعلا وأن
يسكون فعلا ويتعين عنده
أن يكون فعلا بالكسر وإذا
بنيت معاملة من العيش قلت
على مذهبه ما عيشه وعلى
مذهبه معوشه ولذلك كانت
معيشة عندهما محتملة أن

تقلان) اسم كان شعرا نشان (قوله عائط) بعين وطاء مهملة بين النساقة التي
لا تتحمل تصريح (قوله كالكوسى أنثى الكيس) والكياسة تطلق على
معانها العقل وحلاف الحق (قوله عنده) أى المصنف أم عند سيبويه
والجمهور وفيه عين فيه اقرار الضمة وقلب الباء واوا كما سأتى (قوله فكان
ينبغي أن يضمها) أى باعتباراً حد وجهها وهو إيدال الضمة كسرة واقرار
الباء ويحجب بأن ضمها إلى ذلك معلوم بما أتى سم (قوله إلى ما تقدم) أى
الجمع الذي تقدم وقوله في الاستثناء أراد الاستثناء بالمعنى الماغوى وهو
مطابق لإخراج وقوله من الأصل المذكور رأى القساعة المذكور وفي قوله
ويا كوقن الخ لأنه في قوة قولك كل باء قبلها ضمة تغلب واوا (قوله في اسم
مفرد) قيد بالاسم مع أن كلام المصنف يشهد الفعل نحو يوقن ويوسر كما مر
فلو قال في فصل أو اسم مفرد الخ لمكان موافقاً (قوله مثل برد) أى اسم مفرد
على وزن برد (قوله ونظائر كلام المصنف موافقة) لدخوله في قوله كوقن مع
كونه لم يستثنى إلا الجمع (قوله أن يكون فعلا بالكسر) إذ لو كان فعلا بالضم
لوجب أن يقال فيه دولك (قوله قلت) أى بعد نقل ضمة العين إلى الشاء ثم
قلبك كسرة (قوله أن تسكون مفعلة بالكسر) إذ لو كانت مفعلة بالضم لوجب
أن يقال فيه معوشة (قوله بين العيبة) بعين وسين مهملتين بياض يتخالطه
شقرة كما في القماموس (قوله على حد أحمر بين الحمرة) أى على طرف يفته
فيكون أصل العيبة بضم العين (قوله نقلت الضمة إلى الباء) أى الموحدة أى
لحذف الواو لالتقاء الساكنين وقوله ثم كسرت أى الباء الموحدة لتصح
الباء أى التختية (قوله أم العين حكم لها الخ) حاصله أن الضمة أبدت
كسرة لأجل اللام في نحو أنطب جميع طبي إذا أصله أطبى كار جل فكسرت

تسكون مفعلة وأن تكون مفعلة ويتعين عنده أن تكون مفعلة بالكسر واستدل لهما بأوجه أحدها
قول العرب أعيس بن العيسة ولم يقولوا العوسة وهو على حد أحمر بين الحمرة لأنها قواهم مبيع والاصل
مبيوع نقلت الضمة إلى الباء ثم كسرت لتصح الباء وسأتى بيانه ثالثاً أن العين حكم لها بحكم اللام فأبدت
الضمة لأجلها كما أبدلت لأجل اللام واستدل الاخفش بأوجه أحدها قوله العرب

وكت اذا جارى داء الضره
 انحر حتى بلغ الساق تترى
 فانها ان انزلت بقاس على
 الحبل ما وجدنا الجمع قلب
 فيه ملا يقلب في انفراد لا ترى
 ان الواو بين المتطرفين
 يقلبان ياء في الجمع نحو
 متى جميع غات ولا يقلب
 في المفرد نحو عتوه صدر عتا
 ثالثا ان الجمع اقل من
 المفرد وادعى الى التحفيف
 وجمع أكثرهم مذهب
 الخليل وسبويه وأجوابه
 الاول من أدلة الانحصر
 بوجهيه أحدهم ان مضرفة
 شاذة لا تنسأ عليه القواعد
 والاخر ان اياها لم يرد
 ذكره في مختصر العين من
 ذوات الواو وذكر اضاف
 اذا اشق رباعيا وروى
 ضاف يضيف فهو نيل وعن
 الثاني والثالث بأن ما قياس
 معارض لنص فلا يلتفت
 اليه اه ثم أشار الى ثلاث
 مسائل اخرى ثمانية وثلاثة
 ورابعة تبذل فيها الياء واوا

الواحدة ان لم القصة نيقاس على ذلك ابدالها كسرة لاجل العين فاما
 اذا ثبت من الياء مثل برود و لوقل الشارح ثالثا ما قياس العين على اللام
 في ابدال الضمة كسرة لاجاء الكسرة أو شق (قوله مضوفة) ايضا مجمعة وهاء
 (قوله اذا اشق وحذر) العطف للتفسير كما يشهد كلام القاسموس (قوله
 اشق الخ) كناية عن شدة قيامه واهتمامه في نصره جواره عند حلول المناسبة
 به والساق بالنصب مفعول مقدم وترى فاعل مؤخر (قوله نحو عنى) بضم
 العين وكسرهما واقتصار البعض على الكسر قصور (قوله بجمع عنى)
 أصله عتور يواو ين مستقل اجتماعهما بعد مختب فكسرت التاء
 فاقبلت الواو الاولى ياء لسكون الواو الثانية وادغمت الياء في الياء
 وسقطت احدهما ما بالسكون قلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء
 وكسرت العين في احدى الغتين اتباعا لما بعدها (قوله ولا يقلب في المفرد)
 اى لا يجب ذلك بل هو قليل لما سبق عند قوله كذلك ذوا وجهين جالقهول
 الخ انه يقل الاعلال المذكور نحو عتا عتيا (قوله ان الجمع اقل من المفرد)
 لوجهه ثمانية تكون المفرد لا يقاس على الجمع لكن أحسن (قوله
 ان مضوفة شاذ) اى واقياس مضفية وحكى أبو سعيد سماعة وسماع
 مضافة أيضا كفى العبنى (قوله من ذوات الواو) فيكون مضوفة من ضاف
 بصوف فلا شاهد فيه لان الواو حينئذ أصل لا يبدل ياء (قوله وذكر اضاف اذا
 اشق رباعيا) هذا زيادة فائدة ولا دخل في الجواب (قوله بأن ما قياس)
 لعل مراده بالقياس ما كان من جهة نظر العقل لا من جهة النقل وقوله
 لنص هو قول العرب أعيى بين العيسة وقوله سم مبيع (قوله ثم أشار الى
 ثلاث مسائل الخ) قال الاساطلى جعل الشارح هذا البيت إشارة الى ثلاث
 مسائل وقياس ما أسلفه في قول النظم قيسل يواوذا فعلا في آخره ويسلنا
 التأنيث اور ياد في فعلان من جعل ذلك مسألة واحدة ان يجعل ما هنا
 مسألة واحدة ويجوز توجيه المخالفة بأنم الإشارة الى جواز الاعتبارين
 (قوله وواو انتر الضم الخ) اى ردأى صير الياء انتر الضم واو متى التي اى
 وجد الياء لام فعل او من قبل ناء التأنيث كما شخص بان من روى كلمة كندرة

لا ضمما ما قبلها بقوله (وواو انتر الضم ردأى يامتى) الى لام فعل او من قبل ناء كما بان من بفتح
 روى كندره كذا اذا كعبان صيره) فالاول من هذه الثلاثة أن تكون الياء لام فعل نحو اقضوا الرجل وروى

وهذا المختص بفعل التجنب فالعنى ما أقضاه وما أرماء ولم يجئ مثل هذا فى فعل

متصرف الاماندر من
قوله من الرجل فهو منى
اذا كان كمال الهيئة وهو
العقل والانية أن تكون لام
اسم مختوم بتاء بنيت الكلمة
عليها كان تبني من الرمي مثل
مقدرة فالتقول مرمرة
تختلف نحو تولى تولى فالتاء
أصله قبل دخول التاء عنوانا
بالضم كتمه كاسل تكاسلا
فأبدلت ضمته كسرة لتسلم
الباء من القلب لانه ليس
فى الاسماء المتكسمة ما آخره
واو قبلها ضمة لازمة ثم
طرات التاء لفائدة الوحدة
وبقى الاعلال بحاله لانها
عارضة لا اعتداد بها والتاثير
أن تكون لام اسم مختوم
بالالف والتون كان تبني من
الرمي مثل سبعان اسم الموضع
الذى يقول فيه ابن أحمـ
ر ألا يادبار الحلى بالسبعان
أمل عليها باللبى الملوون
فالتقول رموان والاصل
رميان فقلبت الياء واوا
وسلت الضمة لان الالف
والتون لا يكونان أضعف
سالا من التاء اللازمة فى

بفتح الميم وشم الدال كذا رذالياء اثر الضم واوا اذا صير الياء فى انظر رى
مثل سبعان بفتح السين المهملة وضم الواو وضاف التاء للباءى للابتنه
لهما لانه المتكلم بهما وسبعان قال ابن هشام السواب ففتح فوه على لغة من
اجرى المثنى مسمى به مجرى سلمان ولو كسرت التون لزم ان يقال كسعين
اه وعندي فيما ذكره من الزوم نظرا لان الزام المثنى وما خلق به الالف
لغة كالسبى (قوله وهذا) أى كون الباء المنقلبة وواو الوقوعا أثر ضم لام
فعل مختص بالـ (قوله فالتاء تقول مرمرة) ولا يرد قولهم لنا اسم معرب آخره
واو قبلها ضمة لازمة لان التاء لما كانت لازمة لبناء الكلمة علمها كانت
بالواو كأنها حاش ولا لام ولهذا لم يقبل تواتر تاءها ليست لازمة كسبى ذكره
الشارح (قوله تختلف نحو تولى) هذا المختص بقوله بنيت الكلمة عليها (قوله
لانه ليس بالـ) هـ لانه لا ياء من القلب (قوله وبقي الاعلال بحاله) الخ
جواب عما يقال لا يلزم بعد طرقات التاء من اعادة الضمة وقاب الياء واوا
وقوع اسم معرب آخره واو قبلها ضمة لازمة فهلا قيل تواتر تواتر
الاعلال على ابدال الضمة كسرة مجاز لان الاعلال كالى الشافية تغيير حرف
العدلة للتخفيف بخذف أو قلب أو اسكان (قوله ابن أحمـ) رده العبنى بأن قائله
تحمين أى مقبل لابن أحمـ (قوله أمل) املا الكتاب رما لاؤه أن يقول
فيكتب عنه وأعله ضمن أمل معنى كرفعه اء بالياء واللبى بكسر الواو
والقصر مصدر بلى الثوب اذا خلق واللوون الليل والنهار (قوله لا يكونان
أضعف الخ) لك ان تقول اذا بنى من الغزو ومثل ضربان فانه يقال غزبان
يعطى ما قبل الالف والتون حكم ما وقع آخرهما ضما كرسى أى من قلب
الوارياء انظر فها اثر كسرة وضمة قضى هذا أنه لا يقال فى مثل سبعان من
الرمي رموان لانه لا يجوز أن يقال فى مثل عضد من الرمي رموان لانه ليس لنا
اسم ميم يمكن آخره واو لازمة بعد ضمة بل يجب أن تقلب الضمة كسرة فتسلم
الياء فقول رى فكذا يجب أن يقال ريمان بـاعلال الحركات دون الحرف
تأله الموضع اه تصرح وقوله فى التحسين متعلق بأضعف أى تحسين الواو
وقوله من الطرف أى من ان يكون طرفا في الحقيقة الاعلال أى بل هما كالتاء
أو أقوى فى هذا التحسين (قوله فالتاء) أى الياء الواقع اثر ضم (قوله

التحسين من الطرف (وان يكن) الباء الواقعة اثر ضم (عينا الفعل وصفه) فالتاء

بالوجهين عنهم) أى عن العرب (بأنى) أى يوجد كقولهم فى أنى الأكيس والانسق المكيى والضيق والكوسى والضوق بتريدين جملة على مذكرة تارة وبدرعاية الزنة أخرى واحترز بقوله وصفا عاما إذا كثرت عيناه على اسماء كلوبى مصدر الطاب أو اسم الشجرة فى الجنة نظها ثمانية من قبلها أو أوامراة طبيب لهم فشاذه تنبيه * فعلى الواقعة مسقة على ضربين أحدهما الصفة المحضة وهذه يتبعين (٣٨٣)

بالوجهين) أى السابقة وبها البدال الصفة التى قبل الباء كسرة رابعا الصفة قلب الباء أو (قوله بتريدين) أى فعلى المذكور والباء سببية وفى تسع تزييد أو قوله بتريدين جملة على مذكرة أى فى وجود الباء وتعبير بالحمل أولا وبالرعاية ثانيا فتى ولو قل رعاية لذكرة تارة ولزنة أخرى لكن أوضع وأحصر (قوله مصدرا) عبارة المرادى اسم مصدر من الطبيب (قوله ومشيئة حيكي) بجماء مهلة مكسورة فتحتة تساكنة فكذلك ويقال فيها حيكي فتحات كجوزى كالى القاء وس (قوله كلطوبى) تمثيله هنا بالطوبى للصفة الجارية بجزى الاسم لا يأتى تمثيله سابقا للاسم لان المتلته هنا طوبى مؤنث الاطبيب كى يصرح به وسابقا طوبى المصدر أو اسم الشجرة كما صرح به (قوله هو مراد المصنف) أى وإن صدق كلامه على الأولى أيضا (قوله فى باب الاحماء) أى نوعه الجارية بجزاه أو قوله تحكموا الاحسن وحكموا بالواو أو قوله أعنى من انفراد الصفة ببقية حذف أعنى أو من فتأمل (قوله كالى طوبى) أى كأن فعل الذى فى طوبى والكاف للتطير وقوله مصدرا أى أو اسم الشجرة لان طوبى الاسم ليس محصورا فى طوبى المصدر كما مر (قوله كما يقال فى جمع افكل) أى الذى هو اسم لاصفة (قوله واجاز فيه الوجهين) أى فى كون مخالفا لسيرويه والنحوين من وجهين (قوله السالم من اليمام) أى ايام الشمول للصفة المحضة وقوله الملاقى لغرضه أى من خصه وص الصفة الجارية بجزى الاسم (قوله وإن يكن) بالياء التحتية كالى قول المصنف وإن يكن عيناه على وسفا بقرينة اشارة المذكور فى قوله فذلك

(فصل)

فما قلب الصفة كسرة لسلامة الياء ولم يجمع منها الا صفة ضرى أى جائرة يقال شازمه حقه يضيره اذا بخره وحر عليه ومشيئة حيكي أى يتحرك فيها المتكبان يقال حال فى مشيئة حيكل اذا حرك متكييه والآخر غير المحضة وهى الجارية بجزى الاسم وفى فـ لى أفـ ل كاطوبى والكوسى والضوق والطورى وثبات الاطبيب والاكيس والاضيق والاحير وهذا الضرب هو مراد المصنف وهو فيما ذكره فيه مخالف لما عليه سيرويه والنحويون فاهم ذكر واحد الضرب فى باب الاسماء مقفكه واله يتحكم الاسماء أعنى من انفراد الصفة وقلب الباء أو أو كالى طوبى مصدر أو ظاهر كلام سيرويه لا يجر زفيه

غير ذلك الذى يدل على ان هذا الضرب من الصفات جار مجرى الاسماء ان الفعل التفسير (قوله يجمع على افعال فىقال افضل وافضلوا كبروا كما يقال فى جمع افكل وهى الزهدة فاكل والمصنف ذكره فى باب الصفات راجع فيه الوجهين ونص على انهم مائة وعان من العرب فكان التعبير بالسالم من اليمام الملاقى لغرضه ان يقول وإن يكن عيناه على افلا * فذلك بالوجهين عنهم يحتلى * (فصل)

لام فعلي بفتح الفاء تنارة
تكون لامها واوا وتارة
تكون ياعان كاتب واوا
شملت في الاسم نحو دعوى
وفي الصفة نحو شوى ولم
يفرقوا في ذوات الواو بين
الاسم والصفة وان كانت ياء
سكنت في الصفة نحو خرباً
وصدياً مؤنثاً خزيان
وصديان وقلبت واوا في
الاسم نحو تقوى وشوى
وقوى فرفاين الاسم والصفة
وأثر الاسم هنا الاعلال
لامه أخف فكان أحمل للثقل
وانما قال غالباً للاحتراز من
الربا لا رائحة وطغيا لولد
البقرة الوحشية وسعيها
لموضع كما مرح بذلك في
شرح السكافية وفي الاحتراز
عن هذه نظراً لما رايه الذي
ذكره سيبويه وغيره من
النجوين أنها صفة غابت
عنها الاسمية والاصل رائحة
رياً اى رائحة طيبة او اما
طغيا فالكثر فيه ضم الطاء
والهم استعجبوا الصحيح
حين فتحوا للتخفيف واما سعيها
فعم فيحتمل انه منقول من

(قوله -هما) حال من فعلي وقوله بدل ياء حال من الواو (قوله كقوى)
أصله وقيا قلبت واوهاء كفى ترث واوهاء هو غير منصرف لان أله
للتأنيث وفي الكشف عن عيسى بن عمر انه قرأ على تقوى بالتثنية يجعل
الالف للاسماء كقوى ولا يمتنع اجتماع اعلالين غير متواليين في كلمة
كهاذا وكفى يفون ومصطفى اذا صلحوا يوفون ومصطفوا وانما الممتنع توالمهما
بلا فاعل صرح به في فصل لساً كن مع الخ ولا يرد توالمهما في نحو
ما لم يذره (قوله غالباً) ان جعل متعلقاً بما كان نقوله جازاً البديل
فأثره من حيث تقييده بغالب الواو جعل متعلقاً بما كان تكرر (قوله نحو
نشوى) في المصباح النشوة السكر ورجل نشوان مثل -كران البحر وفه أى
واصره نشوى مثل سكرى والفعل منه نشى كفى القاموس لانشول وجوب
قلب الواو ياء على قياس رضى ونحوه كما مره قول شيخنا والبعض في المصباح
نشوى سكر خطأ نقلًا ومنقولاً والله الموفق (قوله مؤنثاً خزيان وصديان)
أى وهما مؤنثا الخ (قوله وشوى) بشين مجمعة فراء بمعنى مثل يقال
للتشواء أى مثله تصرح (قوله لانه أخف) أى من الصفة انزك
معناها (قوله للاحتراز من الربا) قيل لاشذوذ في الربا لانها تعالم قلب
ياوهاء واوا مانع وموان قلب يائها واوا يستلزم قلب الواو ياء عملاً بقاعدة
أخرى وهى انه اذا اجتمع الواو والياء وسبقت احدهما بالهاء تكون
قلب الواو ياء وادخمت في الما ونظر فيه الدونشري بأن شرط هذه القاعدة
أن تكون الواو أصلية كما يأتى وهى هنا عارضة بالابدال من الياء وسبقت
سافيه في أول الفصل الآتى (قوله لارائحة) وأما رايان الرى فتعطفان
فعدم القلب فيسأوضح لكونها صفة فتوشى (قوله وطغيا) بطاء مهملة
فحين مجمعة (قوله وسعيها موضع) هذا بالاهمال فقط أما سعيها اسم النبي
الذى بشر عيسى فبالاهمال السين وانما سعيها كذا في القاموس وحكى
الدونشري ان اسم الموضع بالحجاء السين واقتصر عليه البعض (قوله وفى
الاحتراز عن هذه نظراً الخ) أى فكان الاولى اسغفاه قوله غالباً الخروج
الاول والثالث بقوله -هما والثانى بقوله فعلى أى بالفتح (قوله انها صفة)
أى وتصح الصفة ليس بشاذ (قوله منقول من صفة) أى واستعجب

صفة كخزيان وصديان تنبيهه ما ذكره الناظم هنا وفي شرح الكافية موافق لذهب سيبويه واكثر النجوين

اعتنى كون ابدال اليا والواو الى فـ الى الاسم مطردا و اقرار اليا فيها شاذ وعكس في التفسير فقال وشذ
ابدال الواو من اليا لنعلى اجماعا وقال ايضا في بعض تصانيفه من شواذ الالف لال ابدال (٣٨٤)

الواو من اليا في فعلى اجماعا
كالتشوي والتغوى
والغوى والفغوى والاصل
فمن اليا ثم قال واكثر
التعويض يعملون هذا
مطردا فالحق والاربعه
المذكورة التشوي
والطغوى والتغوى
والدغوى زاعمين ان اصلها
اليا والاولى عندى جعل
هذه الاخر من الواو شذ
اباب التكثير من الشذوذ ثم
قال وعما يبين ان ابدال اليا
واوا شاذ فصحيح ان يادى
الرائحة والطعيا وهى
ولد البقرة الوحشية نفث
طاوها وتضم وسعي اسم
موضع هذه الثلاثة الجائبة
على الاصل والتخفيف للشذوذ
اولى بالتباس علم اهـ
كلامه وقدم تعقب
احتجاجه بهذه الثلاثة
وهذه المسئلة خامس مسئلة
تدل فيها الواو انما اشار
الى موضع خامس يتقلب فيه
الواو يادى قوله

التصحیح بعد جعله علما تصریح (قوله أعنى وكون الخ) يذ فى حذف
فى (قوله واقرار اليا فيها شاذ) جملة متأنفة استأما سائيا وفى بعض
التفسير شاذ بالنصب فيكون اقرار بالجر عطف على ابدال أى وكون اقرار
الخ (قوله كالتشوي) ينال ما مر انما ماسة نعم تشوي بدون ال باد بأذرى بيان
كل فى القاموس (قوله والغوى) فى التفسير رسم هذا المثال بعين هـ
فنون ولم أجده ذكر اى انقاموس ولا فى المصباح ولا فى غيرهما والذى
فى كتب الفقه العتوبة تاء التأنيث رفعت بالقهر وبالفظة غرره (قوله
يعملون هذا) أى الابدال المذكور (قوله والطغوى) بطاء هـ
فغير مجمعة على الطغيان كل فى القاموس (قوله والتغوى) كذا فى نسخ
بالقاف ولم أجده ذكر اى القاموس وغيره والتى فيه التغوى بالعين المجمعة
بغنى التغوى هو لا يعتد به من كلام أو غيره فاعل ما فى النسخ تحريف وان لم
يتنبه له ارباب الحواشى (قوله هذه الاواخر) أى التشوي والثلثة
بعده وقوله من الواو أى من درات الواو وهذه والموافق لما أسلفه الشارح
فر بساى دعوى ولما فى القاموس فى طغوى حيث قال طغابطة وطغوا
وطغوا ناصحهما كطغى يطغى والاسم الطغوى كذبث غود بطغواها
وقوله كلطغى يطغى أى معنى طغى يطغى كرمى يرمى (قوله لشد اليا
التكثير من الشذوذ) هذا لا يرد على أكثر التعويض لانهم لا يقولون بشذوذ
هذه الاربعه (قوله ان ابدال يائما) أى التشوي والثلثة بعده (قوله تصحيح
الرب الخ) فى استدلاله بتصحيح اللفاظ الثلاثة نظرا لاحتمال ان يكون
تصحيحها والشاذ بسلام عدم شذوذها ريد عليه ما قدمه الشارح فى قوله
وفى الاحتراز عن هذه نظرا لوجوبه الشارح على هذا (قوله وقد مر
تعقب احتجاجه بهذه الثلاثة) أى مر ما يؤخذ منه تعقب احتجاجه بها
وهو تعقب الاحتراز عنها بقول الناطم غالبا (قوله تبدل فيها اليا واوا)
والاربعه تقدمت فى قوله وبما كوتن الخ (قوله يتقلب فيه الواو يادى) وتقدمت
الاربعه فى قوله بواو افعلا الى قوله يرضيان (قوله بالهـ كن) أى

بالعكس حلام فعلى وصفا وكون تصوى نادرا لا يحصى أى اذا اعتدل لام فعلى ضم العاء
فتارة تكون لامها باو تارة تكون واو فان كانت ياء سلمت فى الاسم نحو والتبأ وفى الصفة نحو والتبأ

ثانيث الاقصى فلم يفرقوا في فعل من ذوات الاء بين الاسم والصفة كما لم يفرقوا في فعل بالفتح من ذوات الواو كما
سبق وان كانت وارا- البت في الاسم نحو خروى اسم وضع قال الشاعر اذار خروى هبت للعن عبرة *
(٣٨٥) فناء الهوى يرفض او يترق في وقت * وقلبت ياء في المنة شدوا نازيا الساء الدنيا ونحو قولنا لثا قين

الدرجة العليا واما- ول
الطاز بن القصوى فشاذا
فيا- فاصبح اسمها لانه به
على الاصل وتسميم يقولون
القصيا على القياس وشذ
ايضا الحلوى عند الجميع
* تنبيه * ما ذهب اليه
الناظم من مخالف لما عليه
اهل التصريف فانهم يقولون
ان فعله اذا كانت لامها واوا
تقلب في الاسم دون الصفة
ويحذفون خروى شاذا قال
الناظم في بعض كتبه
الشد- ويون يقولون هذا
مخصوص بالاسم ثم لا يملكون
الاصفة محضة او بالندبا
والاسمية في اعراضه ويحرمون
أن تعميم خروى شاذا كتحطيم
سيرة وهذا قول لا دليل على
صحته ومافله مؤيد بالدليل
وموافق لائمة اللغة حكى
الزهري عن القراء ابن
السكيت أنهم قالوا ما كان

عكس لام فعله بالفتح اسمها (قوله ثانيث الاقصى) قال شيخنا والبعض
احترازا من التعديا الآتي الخلاف فيها بين الخازين والتميمين فان اسماها
الوارو- هذه اسمها الاء اه- وماذا كراهه من التفرقة هو سر مج كلام
المشارح ومنه ان التعديا بالخلاف في البت ثانيث الاقصى وفيه
توقف فتأمل (قوله نحو خروى) بضمه مهمله نراى (قوله اذار الخ)
الهزة للنداء ونصب المتادى مع أنه نكرة مفعولة لوصفه بما بعده والنكرة
المفعولة اذا وصفت ترجع نصبها على ضمها كما في حديث باعظما يرجى
لكل عظيم والعبرة بفتح العين الموهلة المدمع وما الهوى دمع- أنشيف اليه
لكونه سببه ويرفض بكون الرأ- وفتح الفاء وتشديد الصاد المعجمة
يسدل بعضه في أثر بعض ويترق في براءين وقافين يبقى في الغير مشد- يرايحي
ويذهب (قوله الدنيا الخ) الاصل الدنوى والعلاوى لانهما من الدنوا والعلاوى
قلبت الواو فيهما ما ياء لاسنة قال الواو مع الضمة وعلامة التأنيث في الصفة
أصريح (قوله نصيح اسمها لا) لوروده في قوله تعالى وهم بالمدرة القصوى
(قوله على الاصل) وهو الواو (قوله يقولون هذا) أى قلب واو فعل ياء (قوله
ثم لا يملكون الخ) أى فتمت بهم يسا في دعواهم (قوله أو بالندبا) أى المراد
بها ما قابل الآخرة لانها التي عرضت لها الاسمية لا الواقعة مفعولة موصوف
كالتى في قوله تعالى اناز بنا السماء الدنيا لانها محضة بدليل الثبوت بها
فتأمل (قوله كتنهيج حيوة) بفتح الحاء الملهمة وسكون التهمة والدرجاء
المحدثة أى وكان القياس قلب الواو اء كما سيأتى في الفصل الآتى (قوله
مؤيد بالدليل) قال شيخنا والبعض كالبيت السابق وهو قوله اذار اجحزوى
الخ أى وكون خروى شاذا خلاف الاصل (قوله يستعملون الواو مع
ضمة أوله) أى وسع ثقل النعت فلا يرد أن ذلك القدر موجود في الاسم (قوله

٤٩ صبان رابع من المنعوت مثل الدنيا والعليا فانه بالياء فانهم يستعملون الواو مع ضمة
أوله وليس فيه اختلاف إلا أن أهل الجواز

أظهروا الواو في التصوي وشويعم قالوا القمصيا انتهى فأما قول ابن الحاجب بخلاف الصفة كالقوى
يعني تأنيث الاقوى فقال ابن المصنف هو غنيل من عنده وليس معه نقل والقياس (٣٨٦)

أظهروا الواو أي مخالفي لقياس تنبيه على الأصل كما مر

(نصل) *

(قوله واتصلا) بأن كان من كانه ولم يوصل بينهما ما فصل فثبت قوله واتصلا
نمرطان (قوله ومن عروض) أي حائر كما في روية تخفف روية بيا همز
بجلاف العروض الواجب فانه لا يمنع الابدال كما في أيمن فانه على مثال أبلم
بضم الاوّل والثالث وأصله أويم أبدلت الهمزة الثانية واو وجوبا بالسكون
وشم ما قبلها فقلت الواو يا وأدعت في الياء لتقاعدة كذا في المرادى
والتصريح (قوله ومن عروض عربيا) المتبادر من صنيع التناجس أن
الاء للتثنية والمذهب من كلام الموضع والشارح أنها الاطلاق وقضيته
أن الاو لو كان عارضا جازت هذه القاعدة وهو كذلك كما في رية
لله راحة فانها قلت يا وها الثانية وازا عملا بالقاعدة المتقدمة في الفصل
السابق ثم قلت الواو يا عملا بالقاعدة لأن كورة في قوله ان يمكن السابق
الحج هذا ما الرضا شجينا وتبعه اليه وض وقد يقال لا حاجة الى هذا التكلف
وما المانع من أن يقال محل القاعدة المتقدمة في النصل السابق اذا لم يمنع
مهما منع كزوم قلب الواو يا كما مر (قوله فياء الواو اقلب) لانها أقل
من الياء (قوله أو ما هو في حكم الكلمة كسلي) أي حالة الرفع لان
التضاييق كالشيء الواحد لا سيما اذا كانت المضاف اليه ياء التثنية (قوله
ويجب حينئذ) أي حين ادخلت الواو يا (قوله أصاه ما سيد ومبوت)
لانهم ما من ما سيد واتفقا فومات يموت على احدى الغن ووزنهما على
الراجح عند البصريين في فعل بكسر العين وقال البغداديون في فعل بفتحها
كضيفهم وصيرف نقل الى فعل بكسر هاء الواو لا لم يوجب ذلك سورا العين
في الصحيح حتى يحل عليه الغنل وروى أن المعتل نوع مستقل قد يأتي فيه ما لا
يأتي في الصحيح فيجوز أن يختص هذا البناء بالمعتل كاختصاص جمع فاعل منه
بقوله بضم الفاء كذا في قوله كذا في التصريح (قوله ويجب التحجيم)
الاول فالتفريع (قوله نحو روية) أي بالواو وتخفف روية أي بالهمز
(قوله نحو قوى) أي بسكون الواو قال المصريح وأجاز بعضهم في بلاد غام

أن يقال الغريا كما يقال العليا
انتهى

(نصل) *

(أن يسكن السابق من

واو ويا واتصلا ومن

عروض عربيا واو اقلب

مدحما أي هذا موضع

سادس نقاب فيه الواو يا

وهو أدنى تنقي هي والياء

كأن أو ما هو في حكم الكلمة

كسلي والسابق منهما

ساكن متأخر دانا وسكونا

ويجب حينئذ ادغام الياء في

الياء مثال ذلك فيما تقدمت

فيه الياء سيد ومبوت أصلهما

سيد ومبوت ومثاله فبا

تقدمت فيه الواو طوى ولى

مصدر طوى ولى ولى

وأصله ما طوى ولى ويجب

التحجيم أن لم يلتصبا كزيتون

وكذا أن كانا من كلمتين نحو

يدعوا يسرى ويرى وأعد

أو كان السابق منهما

متحر كنفور طوى وغير

أو عارض الاءات نحو روية

تخفف روية ويروى أن أصله

دون ويبيع اذا واره بدل من ألف بايع أو عارض السكون نحو قوى فان أصله السكون ثم سكن لتخفيف بعد

كما يقال في علم **تأنيده** لوجوب الابدال المذكور بشرط آخر لم يذكره هنا وهو ان لا يكون في تصغير ما
ما يكسر على مفاعل فتخرج دول واسودلخية يتوزن في معزلة الاعلال فتخرج (٢٨٧)

بعد الذباب (قوله كما يقال في علم) أي بكسر اللام علم أي يسكونها (قوله
وهو ان لا يكون) أي اجتماع الواو والياء في تصغير ما يكسر على مفاعل
أي في معزلة مشددة تحرك الواو يجمع جمع تكسير على مفاعل واحترزنا
بساكننا محرك الواو من نحو عجوز لان اعلال معزلة واجب وان جمع على
مفاعل والآخر ضعيف الساكن وقوة المحرك تصرح (قوله بالابدال)
أي والادغام مع أن الواو عارضة الذات (قوله وحكي بعضهم المراده) أي
الابدال في نحو الاء بالياء او بدل من همزة هكذا يظهر (قوله فتخوشون)
بفتح الصاد المعجمة وسكون التثنية وفتح الواو (قوله أي كثر
الشدّة تصرح (قوله ورجاء) براء فقيم مددة وقوله ابن حيوة بفتح الحاء
المهمل وسكون التثنية (قوله وهو نحو) قال المصريح يضم التثنية وتشديد
الواو والتثنية غسي لان أصله غسي لا نه فعل من النهي اه قال شيخنا
انظر هل هم مصدر وصف به الواو احد للباغضة أو هو جمع زاد البعض
وظاهر عبارة الشارح أنه مصدر أي حيث عبر بصغير الواحد في قوله وهو
هو والوجه عندي أنه بفتح التثنية مبالغة الناهي فهو على فعل بفتح الفاء
ويؤيده أنه يقال على التثنية غسي عن المنكر أو موبيا معروف كما
في القاموس ثم رأيت في كلام يس ما يؤيده (قوله أصل) ضبطه الشيخ خالده
بالبناء للجهول وأقره غيره وفيه عندي نظر لانه انما يصح اذا كان له من
هذا المعنى فعل متعدي لفاعل ولم أجده بعد حراجمة القاموس وغيره
وحينئذ ينبغي فراءته في المتن ككسر جمع معنى تأصل وان لم عليه اختلاف
حركات ما قبل الروي المقيد وهو عيب من عيوب الصافية يسمى سناد
التوجيه فاعرف ذلك ثم رأيت هذا الضبط منقولا عن خط ابن الخساس
تلميذ النازم فنته الحمد (قوله ألفا بدل) بقل همزة فابدل الى تنوين ألفا
(قوله اسكونها) علة لعلة اشتراط التحرك أي واقضى اشتراط التحرك
الحكمة في القول والبيع اسكونها (قوله مخفي جيتل وتوأم) أي حال

أي يجب ابدال الواو والياء ألفا بشرط أحد عشر الأول أن يتحرك فذلك صحتا في القول والبيع اسكونها
والثاني أن تكون حركتهما أصلية ولذلك صحتا في جيتل وتوأم وفي اشتروا الضلالة ولتبلون
في أمواكم وأنفسكم ولا تملوا الفضل بينكم والثالث أن يفتح ما قبله وأولئك صحتا في العوض

والجبل والدور والرابع أن تكون الفتحمة متصلة أى فى كلمتهم ما أولئك محتافى ان هم وجديزيد
وانظامهم أن يكون اتصالها ما أصابها فلو ثبت مثل عطف من العزو والرمى تلت فيه غزو (٣٨٨)

كروى ما حقه فى الخ ١٠ تصريح واعا جعله حالا لاسفة لان المراد لفظ
جبل ولفظ قوم فهم ما عرفتنا والحيل بالجمع الضبيع والتوأم بالقوة
معروى (قوله والحيل) بالهاء المهمة (قوله أى فى كلمتهم) لم يقتل أى
فى كلمتهم ما من غير ما صل مع أن المراد بالاتصال بمجموع الاربين كما مر
اقتضا راعى الخفى (قوله ان هم وجديزيد) انما كان ذلك فى حكم
المفضل لجوار الوقت بين الكلمتين (قوله والخامس) هذا لا يؤخذ من
المتى (قوله عابط) يضم العين المهمة وقفع اللام وكسر الموحدة الضم
(قوله غزو ورمى) أصلها ما غزو وبوارى ورمى ياءين وقوله مقفوصا أى
تسكون الواو والياء الموجودتان مكسورتان ويكون اعلال الكلمتين
كاعلال قاص وأفرد مقفوصا مع أن صاحب الحلال اثنتان لتأويل بما ذكر
(قوله ان حرك التالى) أى ان كل هاتك تال واللاميتات هذا الاشتراط
(قوله اعلال) بالنصب مفعول كفى وقوله غير الادم والعين (قوله أو ياء
الخ) أى أو نون نو كيد ولم يذ كذلك لعل من باب نون التوسكيد (قوله
وحورنى) بفتح الحاء المحجمة قصر ما عرقا كى التصريح وعبارة
القاموس نصر للنعمان الأكبر (قوله وصلوى وقوى) جمع بين هذين
التائين لان الواو فى الاول منقلبة عن ياء على التائية المنقلبة عن واو
التائى منقلبة عن ألف فتى المنقلبة عن ياء (قوله فى قام الخ) الألف فى الفعل
الاول واللام التائى منقلبة عن واو وفى الفعل الثانى والاسم الاول عن
ياء (قوله ورمى) الفه عن ياء وألفات التائين قبله والرابع بعده عن
واو فاجمع بين الثلاثة لا يضاع (قوله ويمجوعون) أى بفتح الحاء المهمة على
بفتح من قال سمعاه سمعوا لا على لغة من قال سمعاه سمعاه كما زعم البعض
لا يردّه قول الشارح ويمجوعون ياربين لان أصله على هذه اللغة فيجمعون
سمعوا ونعم وجد هكذا فى بعض النسخ ولعل كآبه البعض على هذه ولا على
لغة من قال سمعاه سمعاه يجمعون على هذه مضمرمة ولان أصله علماه
يمجوعون لا يمجوعون ولا على لغة من قال سمعاه سمعوا وهى الاظهر لضم حاء
يمجوعون على هذه أيضا فان قرئ بالياء لافعل مع علمائين أن فيه

ورمى مقفوصا ولا تقلب
الواو والياء أيضا لان
اتصال الفتحمة ما عارض
سبب حذف الألف اد
الأصل عراوى ورمي لاني
ما يظا أصله علاط والسادس
أن يقرئ ما بعده ما ل
كتاء عيشي وأن لا يلبس ما
أنف ولا ياء شدة أن كانتا
لم يبدوا فى هذا أشار بقوله
(ان حرك التالى) أى
التائى (وان تسكن كفى
اعلال عبر اللام وهى لا يكف
اعلالها ساكن عراب
أوباء الشديدهم أقدا أنف
ولذلك سمحت العيبى فى نحو
بأن يطويل ويعور وورق
واللام فى نحو ورمي ياء ورمي
وقتيك وعصوان وعسلوى
وقوى وأعلت العين فى قام
وما عرواب وباب التمر
ما بعدهما واللام فى عزادعا
ورمى وتلا اديس بعدهما
ألف ولا ياء شدة وكذلك
يمجوعون ويمجوعون وأصلها ما
يمجوعون ويمجوعون

يسمى به قام عصرون والاصل عصرون فقل به ما ذكر وعلى هذا لو بنيت من الرمي والغز وشمل عنك كبرت
 قلب رميوت وغز ووت والاصل رميوت وغز ورت ثم قلبا واحدا فالاقافة الساكن وسهل ذلك أمن اللبس
 اذ ليس في الكلام فعلوت وذهب بعضهم الى تصحيح هذا السكون ما هو فيه واحد او انما
 (٣٨٩)

صحة واقبل الالف والياء
 المشددة لانهم لو اعلوا قبل
 الالف لاجتمع اثنان ساكنان
 فجهلوا احداهما فيحصل
 اللبس في تخو رمية لا يه يصير
 رمي ولا يدري للثني هو ام
 للفرد وحمل ما للابس فيه على
 ما فيه لابس لانه من بابه واما
 تخو علوى فلان واوه في
 موضع تبدل فيه الالف
 واراو السابغ أن لا تسكون
 احداهما عينا الفعل الذي
 الوصف منه على أفعل
 والثامن أن لا تسكون عينا
 لصدر هذا الفعل والى
 هذين الشرطين الاشارة

أربع لغات كافي القاموس وان دفع اعتراف المصريح بأن يحذف الالف في باب الغنة
 وانما الثابت بعد فلا يصح التمثيل بمحذوف مفتوح الحاء الا أن يقرأ بالبناء
 للفعل (قوله مسمى به) أي مسمى به مذ كرفا قبل والتقييد بذلك ليصح
 جمعه بالواو والثنون (قوله وعلى هذا) أي ما ذكر في تخشون ويجوز
 وهمون (قوله قلب رميوت وغز ووت) أي بفتح أولهما وثالثهما وسكون
 ثانيهما (قوله أمن اللبس) أي ليس المولى بالاصل (قوله اذ ليس في الكلام
 فعلوت) أي في فهم أنه معلى والاصل فعلوت (قوله الى تصحيح هذا) أي
 حرف العلة في المبنى على عنك كبرت من الرمي والغز بقرينة قوله السكون
 ما هو فيه واحدا أي السكون اللفظ الذي حرف العلة فيه واحد اولو كان
 اسم الاشارة راجعا الى نفس المبنى المذكور افعال السكون واحدا يعني
 والواحد دون الجميع أي الدال على جماعة كخشون ويجوز وعصرون
 في الثقل فتناسب في الجمع التخييف بالاعلال المذكور (قوله ولا يدري
 الخ) لوقال وتبادر منه المشر لا مكان أولى لاقتضاء عبارته أنه اجمال لابس
 (قوله ما لابس فيه) تخوفتيان وعصوان (قوله لانه من بابه) أي على
 طريقه في أن بعد الياء والواو افعال ساكنة (قوله فلان واوه الخ) أي
 لان بقاء النسب نشوء جب قلب الالف واو افلو قلبت الواو ألفا ثم كساها
 وانفتاح مقبلها قلبت الالف واو الاجل بقاء النسب ولزم التسلسل ولم تزل
 في قلب الالف وقلب الالف الى الواو (قوله لفعل) بكسر العين (قوله ذا أفعل)
 حال من المعطوف (قوله كاعيد) هو بالغين المتجمعة التناغم البدن ويقال في
 الانثى عيدا وعادة (قوله حملا على أفعل) قال شيخنا السيد هو بتشديد اللام
 وقوله لانه يهيناه فهو ر جمعني اجور بتشديد الراء وهكذا (قوله وحمل صدر
 الفعل على عليه) أي على الفعل فهو مقيس على المقيس (قوله بدليل أمن)

بقوله (وصح عن فعل) أي نحو
 الغيد والحويل (وفعلا) أي
 نحو غيد وحويل (ذا أفعل)
 أي صاحب وصف على أفعل
 (كاعيد و اجولا) وانما
 التزم تصحيح الفعل في هذا

الباب حملا على أفعل نحو احويل واغور لانه يهيناه وحمل مصدر الفعل عليه في التصحيح واحترز بقول ذا أفعل
 عن نحو وخاف فانه فعل بكسر العين بدليل أمين واعتل

لان الوصف منه على فاعل كخائف لا على أنفعل والتاسع وهو مختص بالواو وان لا تكون مينا لا تفعل المبال
على معنى التفاعل أى التشريك في الفعلية والمفعولية والى هذا أشار بقوله (وان بين) أى يظهر
تفاعل من افتعل واغمر واوسلت ولم تفل) أى اذا كان الفعل واوى العين معنى تفاعل صحيح حملا على تفاعل
لكنه بمعنى آخر واجتور واواز وجوا بمعنى تجاور واوتر واوحوا وحترز بقوله وان بين تفاعل من أن
يكون افتعل لا بمعنى تفاعل فاعله يجب اعلاله مطافا نحو واخناك بمعنى خاها واخناك (٢٩٠)

أى وأمن ضد خاف والذى يعرف بضمه (قوله لان الوصف منه) أى من شئ
خاف (قوله ولم تفل) عطف على لمت (قوله لكونه بمعنى) أى غير كمنه
اجتور والى حكم السكون (قوله نحو اجتوروا) بالجيم وقوله واوز وجوا أصله
ازتوجوا أبدلت التاء الا (قوله مطافا) أى بالياء نحو خوارب أو واوا نحو
اجتار ومثله اخناك لانه واو كان من الحياة فأصل الحياة الخواوة بتدليل
خان بخور واوهم صنيع الشارح خلافة (قوله أشبه بالالف) أى أقرب
الياء الى الحقة وقوله فكأن أى الياء (قوله الاعلال) بتقل حركة
الله مزة الى اللام وحذف التاء ابقاء لما كان من حذفه الالتقاء
الساكنين وان زال هذا الالتقاء بعد نقل حركة الله مزة الى اللام هذا
ما ظهر على فاحظه فانه نفيس (قوله وكل منهما الخ) فلو كان السحق للاعلال
أحدهما ولكن لزم من اعلاله اعلال الآخر لم يكن ذلك من توالى الاعلال
الممنوع فلا اشكال في تحريمه على بعضى جمع عصا وحتى مصدر على قوله
البعض (قوله احدهما) أى الواو والياء (قوله لا يجتمع اعلالا) أى
الافاضل والاماجتماعهما اجتمع الفاضل نحو يقون اذا أصله يقون بتدليل
الى نرح السكافية أن توالى الاعلال اجفاف يثنى اجتهابه على الاطلاق ففتح
توالم ما اذا اتفقا واغفره اذا اختلفا كما وشاء وترى فان الأصل وشوه وشوه
وترى وقد يجب ان هذه الالف الشاذة قاله بس (قوله والآخرة) انكسر الخاء
(قوله نحو الحوى) بفتح الخاء الله مة وقوله مصدر حوى أى على وزن نوى
(قوله حق) بصم الخاء وتشديد الواو (قوله نحو الحيا) بالفاء (قوله قد يتحقن)

بمعنى جازو بقوله والعين
واو من أن تكون عينه ياء
فانه يجب اعلاله ولو كان
دالا على التفاعل نحو
امتاروا واناءوا واستافوا
أى تصاروا بالياء وفى معنى
تتأخر واوتيا وعوا وتسايفوا
لان الياء أشبه بالالف من
الواو فكأن أحق بالاعلال
منها والعائز أن تكون
احدهما متسلوة بحرف
بفتح هذا الاعلال والى
هذا أشار بقوله (وان)

لحرف هذا الاعلال اسحق*
صحيح أول) أى اذا اجتمع فى
الكلمة حرفاء الله واو
اوبا أن أروا ويا وكل
منه ما يتحق ان يقاب
الفاخر كونه واقفاح قبله
فلا بد من تصحيح احدهما
لا يجتمع اعلالا فى كلمة

الآخر أحق بالاعلال الطرف محل التغير فاجتماع الواو ونحو اى
الحوى مصدر حوى اذا اسود وتبدل على أن ألف الحوى متقلبة من واو قولهم فى مثناه حو وان رى جمع
أحوى حوى وثمة حواء واجتماع الياء ونحو الحيا لتفتت وأصله حى لان تفتت حيا فاعالت الياء
الذانية لما تقدم واجتماع الواو الياء نحو الهوى وأصله هوى فاعالت الياء ولذلك صحيح فى نحو حيوان لان
السحق للاعلال والواو اعلاله يمنع لانه لام ولما ألف وأشار بقوله (وعكس قد يتحقن) الى أنه ربما اعل

أي ثبت شذوذاً (قوله فيما تقدم) أي في اجتماع حرفي علة في الكلمة
 (قوله أصلها غيبة) أي بفتح الياءين (قوله ثانياً) بفتح التاء المثلثة كما يؤخذ
 من قوله فيثوي عند حاء أو ثانياً بالفتحة فهي الطائفة كافي القياس ووس
 (قوله فيثوي) بوزن برمي أي يقيم (قوله وهذا أهل الوجوه) أي السمة
 على ما في النصريح وأقره شيخنا والبعض وغيرهما الاربعة التي ذكرها
 بالشرح الخامس أن أصلها آية بضم الياء الاولى كهمزة قلبت العين أن
 قال المصريح ورد أنه انما كان يجب قلب الهمزة كسرة اه وفيه نظر لا يخفى
 وإن أقر وهو عبارة العارضى وقيل آية بضم الياء الاولى فاعلالها على
 القياس اه السادس أن أصلها آية بفتح الاولى ك لقول الاول الا أنه
 أعلت الثانية على القياس فصارت آية فكيف تقدمت اللام الى موضع العين
 فوزن صاحبنا فذاعة ثلاث فحركات وفي تفسير الفاضلي البضاوى وجهان
 آخران أو يتسكون الواو وأرى بفتحها فتسكون الواو حة ثمانية (قوله
 فيلزم حذف العين غير محب) أي لحذفها لا للمعروف وفي مثله قلب الياء
 الاولى همزة كافي بالغة وقائلة (قوله فيلزمه تقديم الاعلال الخ) فيه
 أن هذا لازم على الوجه الاول أيضاً لأنه قد ثبت في كلامهم تقديم الاعلال
 على الادغام كافي قوى والمراد بالتقديم الترتيب أي اختيار الشيء على شيء
 آخر كافي تقديم الاعلال على الادغام في آية وقوى أو البدء به أولاً قبل
 غيره كافي تقديم الادغام على الاعلال في أمثلة (قوله بدليسا بدل همزة
 أمثلة لا ألفا) وجه الدلالة أن البدل الهمزة بقاء انما هو لتقديم الادغام
 على الاعلال ويان ذلك أن أصل أمثلة أمثلة فبدلوا الاعلال وبدلوا
 أولاً همزة الثانية الساكنة ألفان جنس حركه الهمزة الاولى بل
 قدموا الادغام فبدلوا الهمزة أولاً كسرة الميم الاولى الى الساكن قبلها
 وهو الهمزة الثانية وأدغموا ثم أبدلوا الهمزة الثانية بياء من جنس حركتها
 وهذا منهم يدل على أن عنيتهم بالادغام فوق عنيتهم بالاعلال وذهب
 الجار بردي الى تقديم الاعلال وبعضهم الى تقديم الادغام في العين وتقديم
 الاعلال في اللام كما بسطه المصريح وانظره (قوله أن لا تسكون) أي احدى
 الواو والياء (قوله زيادة تختص بالاسماء) ك الالف والنون وألف

فيما تقدم الاول وصحح الثاني
 كافي شذوذاً أصلها غيبة
 أعلت الياء الاولى وصحت
 الثانية وهو ل ذلك كون
 الثانية لم تقع طرأ ومثل غاية
 في ذلك ثانياً وهي حجارة صغار
 يضعها الراعى عند متاعه
 فيثوي عندها وطاية وهي
 السطح والدكان أيضاً
 وكذلك آية عند الخليل
 أصلها آية فأعلت العين
 شذوذاً اذ القياس اعلال
 الثانية وهذا أهل الوجوه
 كما قال في التسهيل أما من قال
 أصلها آية بسكون الياء
 الاولى فيلزمه اعلال الياء
 الساكنة ومن قال أصلها
 آية على وزن فاعلة فيلزمه
 حذف العين غير محب
 ومن قال أصلها آية كنبقة
 فيلزمه تقديم الاعلال على
 الادغام والمأمور بالعكس
 بدليل ابدال همزة أمثلة بياء
 لا ألفا والحادى عشر أن
 لا تسكون عينها ما آخره زيادة
 تختص بالاسماء والى هذا
 أشار بقوله

(وفيه ما آخره قد زيد ما يخص الامم واجب ان يسلم) يعني انه يجمع من قلب الواو والياء ألفا المتحركة ما
 واقتراح ما فيها ما يكون مع ما قبلها في آخره زيادة تخص الاء ما لا يثبت تلك الزيادة به شيء مما هو
 الاصل في الاعلال وهو الفعل وذلك نحو جولان وسيلان وماجا من هذا النوع بعد لا عند شاذا
 نحو داران وماهان وقياس ما دوران وموهان وخالف المزدفرم ان الاعلال هو (٢٩٢)

التأنيث تصريح (قوله ما آخره) بنصب آخره على الطرف متعلق بزيد
 وما في قوله ما يخص الاسم نائب فاعل زيد واجب خبره من (قوله من هذا
 النوع) أي نحو جولان وسيلان بمعانيه واو ياء وفي آخره ألف وفيه
 (قوله داران وماهان) قال شيخنا السيد بقوله ما المعجميان فلا يخص
 عندهما فيما شاذ (قوله فزعم ان الاعلال) أي فيما عنيه واو ياء وفي آخره
 ألف ونون وقوله هو القياس أي لان الالف والثون لا يخرجان الامم عن
 شأمة الفعل لكونهما في تقدير الانفعال قال القاسمي ويزيد قوله سم
 في زعمه راد زعفران ببقيا في التصغير ولم يحذفه التصريح (قوله لا يخرج
 أي لا يخرج ما في فيه) (قوله لاها لحق الماضي) التصغير يرجع لانه
 التأنيث لا يبعد اللاحقة للاسماء وهي المتحركة به حتى أن جنس ما التأنيث
 يلحق الماضي فلا يختص بالاء فلهم هذا المنع الاعلال اذ لحقت آخر
 الاسم المستحق للاعلال وان كانت تاء التأنيث المتحركة تختص بالاء
 فالدفع بتظاير الاسماء وأقره شيخنا والبعض بأن اللاحقة للماضي هي
 الساكنة والكلام فيما يخص الاء وهي المتحركة (قوله في شذوثة
 وباءة) جبي فذل واتباع اصاها قوله وباءة ككلمة جميع ككل وكذلك
 حركته وخوثة جمعها ذلك رخائن (قوله في نحو صوري) بفتح الصاد
 المهملة والواو والزاء تصريح (قوله اسم ماء) منسلة في شرح الدرادي
 وقال الصغاني اسم واد وقد دخل عنه الصحاح والقاموس كذا
 في التصريح والتي في القاموس صوري كسكري ما به لا مفرقة (قوله
 بجزلة فعلا) أي بجزلة ألف فعلا الدالة على انثى (قوله مثاها) أي
 مثل هذه الكلمة التي هي صوري (قوله لا بهي) أي لا يجوز ازالة قياسا

القياس والتصحح الاول وهو
 مذهب سيدي به تبينات
 الاول زيادة تاء التأنيث غير
 معتبرة في التصحيح لاهما
 لا يخرجها عن صورته فعل
 لان الحذف الماضي فلا يثبت
 بلحاظ ما يثبت في شذوثة
 وباءة وأما تصحيح حوكة
 وخوثة فشاذ بالاتفاق الثاني
 اختلف في ألف التأنيث
 المقصورة في نحو صوري
 وهو اسم ماء مذهب المارقي
 الى أم ما نفع من الاعلال
 لاختصاصها بالاسم ومذهب
 الانحطش الى أم الانحطش
 الاعلال لاهما لا يخرجها عن
 شبه الفعل لكونهما في المفظ
 بجزلة فعلا تصحيح صوري
 عند المازني مقيس وعند
 الانحطش شاذ لا يقام عليه
 ما لو بنى مثاه من القول
 لقبيل على راي المازني وقولي

وعلى راي الاحمسة لا وقد اضطرر اختيار التناظم في هذه المسئلة واختار في التسهيل (قوله)
 مذهب الانحطش وفي بعض كتبه مذهب المازني وبه خرم الشارح وواعلم أن ما ذهب اليه المازني هو
 مذهب سيدي به الثالث في شرطان آخران أحدهما ذكره في التسهيل وشرح الكفاية أن لا تكون
 العين بدلا من حرف لا يعل واحترز به عن قوله سم في شجرة

شيرة نتم به لوان الباء بدل من الجيم قال الشاعر اذا لم يكن فيمكن ظلي ولا جني فباعه كن الله من شيرات
والآخر ان لا تكون في محل حرف لا يدل وان لم تكن بدلا والاحترار بذلك عن شوا ليس بمعنى ينس فان ياءه
مخرجة وانتفع ما قبلها ولم نعمل لانها في موضع الهمزة والهمزة لو كانت في موضعه لم تبدل
(٣٩٣)

فعمومات الباء معاملة
لوقوعها موقوعها هكذا قال في
شرح المكانية قال ويجوز ان
يكون تصحيح باء ايس انتقاء
علمنا فانها كانت قبل الهمزة
ثم اخرجت فلما بدلت لا يجمع
فيها تغييران تغيير النقل
وتغيير الابدال هذا كلامه
وذكر بعضهم ان ايس انما
لم يعمل لعروض اتصال
الفتحه لان الباء فاء السكامة
فهي في نية التأسيس والهمزة
قبلها في نية التأخير وعلى
هذا نبهت غني عن هذا الشرط
بما سبق من اشتراط اصالة
اتصال الفتحه * الرابع
ذكر ابن باشا هذا الالاعلال
شرطا آخر وهو ان لا يكون
التصحيح للتبني على الاصل
المرفوض واحترز بذلك
عن القود والصيد والجيد
وهو طول العنق وحسنه
والجيدى يقال حمار جيدى

(قوله شيرة) بفتح الشين وكسر هاء أجود نقله شيخنا السيد عن شرح السكانية
(قوله وان لم تكن بدلا) الواو للعال (قوله لو كانت في موضعها) الظاهر
ان الهمزة مخرجة ويصح رجوعه للباء أى موضع الباء الذى حدث لها
بسبب التأخير وقوله لم تبدل أى لعدم توفير شرط ابدالها القياسي (قوله
انتقاء) علمنا أى لا تتشاء علمنا أى التلايق في اعلاها الواعلت اذ لو ابدلت
الشارزال القلب لا متناع توالي اعلاها واذا زال القلب لم يكن لا بدالها
أفاسبب فيؤدى اى لاها الى عدمه وما أدى وجوده الى عدمه كان باطلا
من أصله وفي نسخة ابقاء علمنا بالموحد ذفالاف أى ليقى اعتسلاها
بالقلب المسكنى (قوله النقل) أى القلب المسكنى (قوله والصيد) بالصاد
المهملة له معان منها التكبر وميل العنق وداء يعيب الابل (قوله والجيد)
بالجيم والوصف منه لذكرا جيد ولانثى جيداء وجيدانة والجمع جيد قاله
في القاموس (قوله والجيدى) بجاء مهملة وكون الجيدى شاذ انما
يقضى على مذهب الاخفش ان الف التانيث لا يمتنع الاعلال لاعلى مذهب
المازنى انهما فتنه (قوله روح وغيب) الاول براء ثم جاء مهملة والثانى
بغير محجمة ثم وحدة وقوله جمع رائج وغائب أى وجمع غائب ومراده هنا
وفيما بعده الجمع الغوى (قوله وعقوة) صريح كلامه أنه بفتح الفاء وعليه
فهل العين المهملة مفتوحة ككلمة او مكسورة كقردة حرره والغوى
في القاموس عقوة بفتح العين المهملة وسكون الفاء وقوله جمع عفو بتقليث
العين وسكون الفاء كفى القاموس (قوله وهيوة) كذا في النسخ بفاء
فتحية فوارفها تأنيث ولم أجدها ذكرا في القاموس والمصباح وغيرهما
والذى وجدته في التمهيد بفتح هاء مفتوحة فتحية مضمومة فهمة
مرسومة واو اعلى صيغة الشعر المائى فالظاهر أن ما في النسخ تحريف

٥٠ صبان رابع اذا كان بعيدا عن طوله انشأه والحوكة والحوكة وهذا غريب محتاج اليه لان
هذا عما شذ عن استيفاء الشرح وطو مثل ذلك في الشرح وذوقهم روح وغيب جمع رائج وغائب وعقوة
جمع عفو وهو بطش وهيوة
٥١ في آخر ورقة من القاموس ما نصه وهو بالضم بالباء صيد وهيوة حصن بالعين قاله نصر

واودجع أوة وهو والله هبة من الرجال وقرة جمع قرو وهي ميلنة الكلب انتهى (وقبل يا قلب ميماء الذنون
إذا كان مسكاً) أي تدل التون الساكنة قبل الباء ميماء وذلك لما في النطق بالتون الساكنة (٣١٤)

وان لم يمت فيه له أحد من الحشيش والله الهادي (قوله وأود) بضم الهاء مرة
كسر ود قوله جمع أوة بضم الهاء مرة وتشديد الواو كذا في القاموس (قوله
وقرة) بفتح القاف فراء وقوله جمع قرو وبثلاث القاف كافي القاموس وانظر
حركة قاف الجمع فأن لم أره - ذا الجمع ذكرنا في القاموس (قوله ميلنة
الكلب) بفتح الكلب وميلنته بكسر الميم فهما الاء الذي يبلغ فيه ذله في
القاموس (قوله بين المنفصلة) أي التون المنفصلة عن الباء بأن كانت
في كلمة والباء في أخرى مع تلاقهما (قوله كمنيت) في نسخة بالقوة وعلمها
شرح الشارح وفي نسخة بالثمة أي من أقسى أسرارك (قوله ابتداء) بكسر
الواحدة (قوله لما عرفت أول الباء) أي من أن القلب اسطرلا انما
يكون في حروف العلة أو الهاء مرة (قوله يا هاهنا) منادى مرخم هالة علم
امرأة والفتنم من الفتنة وهي تصكبر بالساء والميم والبناءم الحروف
الاصابع وكلها ما بالرفع مبتدأ والخضب البينام تركيب اضافي خبر
والجعله حال من المنادى أو من الضمير في ذات لانه بمعنى صاحبة أو بالجر
عطفا على المنطق والخضب نعت له أو بالنصب مفعول لا ينفرد ولا يصح نصبه
عطفا على المنادى لما مر في التداء أنه لا يجمع يا غلام قال يس والجر هو
المضبوط به في النسخة الصحيحة والله أعلم

• (فصل) •

اعلم أن نقل حركة حرف العلة الى الساكن الصحيح قبله في أربع مسائل
احدها أن يكون حرف العلة عين فعل وذكرها بقوله الساكن مع الخ
الثانية أن يكون عين اسم يشبه المضارع في وزنه ووزن زيادته أو عكسه
وذكرها بقوله ومثل نقل الخ الثالثة أن يكون عين افعال أو استفعال
وذكرها بقوله وأب الأفعال الخ الرابعة أن يكون عين مفعول وذكرها
بقوله وما لأفعال الخ (قوله انقل التحريك) أي أثره وهو الحركة (قوله
ذي لين) أي أو همزة كسباني في الشرح (قوله كائن) فعل أمر أصله أين

قبل الباء من العلة لا اختلاف
مخرجهما مع تنافر
التون وعظم الشدة الباء
وانما اجتمعت الميم بذلك
لانها من محرج الباء ومثل
التون في الفتحة ولا فرق في ذلك
بين المنفصلة والمتصلة وقد
جمعها في قوله (كمنيت
ابتداء) أي من قطعك فاعلمه
عن بالث والجرحه والف
ابتداء بدل من تون التوكيد
الحقيقة تنبيهات الاول
كثيرا ما يعبرون عن ابدال
التون ميماء القلب كما فعل
التاليم والاولى ان يعبر
بالابدال لما عرفت اول
الباب الثاني قد تبدل
التون ميماء كنه ومخرجة
دون بامر ذلك شاذ فالساكنة
كقواهم في حنظل حنظل
والمخرجة كقواهم في بيان
بنام ومنه قوله
يا هاهنا ذات المنطق الغنم
وكفنا الخضب البنام
وجاء عكس ذلك في قوله سم

اسودقن واسله قائم الثالث ابدلت الميم ايضا من الواو في فم ادأ حله فزه بدليل اغواخذوا نقلت
الهاء اختصها بتمام ابدلوا الميم من الواو فان نسب يرجع به الى الاصل فقبل قولك ورجعنا الى الابدال
ظنر فم الصائم (فصل) (لساكن صاع انقل التحريك من ذي ليات عين فعل كائن) أي اذا كان عين

الفعل واوا أو ياء وقبلهما سا كن صحيح وجب نقل حركة العين اليه لاستتغناءه على حرف العلة نحو يقوم
وبين الاصل يسوم ويدين بضم الواو وكسر الياء فنقلت حركة الواو والياء الى السا كن قبلهما
وهو قاف يقوم ويدين فسكنت الواو والياء ثم اعلم انه اذا نقلت حركة العين الى السا كن قبلها افتارة
تكون العين مجانسة للحركة المنقولة وناف تكون غير مجانسة فان كانت مجانسة

(٣٩٥)

لها لم تغير بأكثر من تسكينها
بعد النقل وذلك مثل ما تقدم
وان كانت غير مجانسة لها
ابتدت حرفا يجانس الحركة
كفي نحو واقم وابان اصلهما
اقوم وابتد فلما نقلت الضمة
الى السا كن بقيت العين غير
مجانسة لها فقلت ألفا
لتحركها في الاصل وانفتاح
ما قبلها ونحو يقم اصله يقوم
فلما نقلت الكسرة الى
السا كن بقيت العين غير
مجانسة لها فقلت ياء
لتكونها وانكسار ما قبلها
ولهذا النقل شرطان الاول
ان يكون السا كن المنقول
اليه صحيحا فان كان حرف علة
لم ينقل اليه نحو قاول وباع
وعوق وبين وكذا الهمزة
لا ينقل اليها نحو ويابس
مضارع ايس لانها معرضة

نقلت حركة الياء الى الياء الموحدة وحذفت الياء لانتقامها سا كن مع
التون وهذا العمل مع زيادة في نحو قـ والاصل اقول نقلت ضمة الواو الى
القاف وحذفت همزة الوصل للاستغناء عنها بالحركة والواو لانتقام
السا كنين (قوله لاستتغائها الخ) أي اذا كانت الحركة ضمة أو كسرة فان
كانت فتحة فنقلها الى الاصل أي اختتمها وطرد اللباب وانما لم تنقل الضمة
والكسرة على الواو والياء في نحو دولوطي فنقلها الى السا كن قبلهما
لان حركة الاعراب منقولة لازمة ولا غداة تصل معنى فكانت قوية
(قوله مجانسة للحركة المنقولة) بأن كانت واوا والحركة ضمة أو ياء والحركة
كسرة (قوله مثل ما تقدم) أي من يقوم ويدين (قوله وانفتاح ما قبلها) أي
الآن (قوله نحو يابس) بفتحين مشتوحين بينهما همزة سا كن (قوله
بقلم ألفا) أي تخفيفا أي فيكافئها الف والالف لا ينقل اليها لانها لا تقبل
الحركة والياء للتصوير (قوله في الوزن) لا يخفى أن الموازن لافعل
التمثيل لافعل وما أفعله لا فعل به لكنه حمل على ما أفعله قال الفارسي
وحكي أبو حيان عن السكاكي جواز النقل في التعجب نحو أقوم به فتقول
أقسم به وهو ضعيف اهـ (قوله وهو أفعال التفضيل) انما لم يزل أفعال
التفضيل لكونه اسما أشبه المضارع في الوزن والزيادة وسبب أن
ما كان كذلك يصح (قوله نحو بايض واسود) بتشديد الضاد والهاء (قوله لو
اعل الاعلال المذكور) بأن نقلت حركة الياء الى الياء ثم قلت ألفا
لتحركها في الاصل وانفتاح ما قبلها الآن وحذفت همزة الوصل للاستغناء
عنها وكذلك يلتبس اسود بآسن السد تصریح (قوله باض) بتشديد الضاد

للاعلال بقلمها الفانس على ذلك في التسهيل وانما لم يستغناء عنها لانه قد عدها من حروف العلة فقد خرجت
بقوله صح الثاني ان لا يكون الفعل فعل تعجب نحو ما بين الشيء واقوم وابتدءه واقوم به جلوه على نظيره من
الاسماء في الوزن والدة على المزية وهو أفعال التفضيل الثالث ان لا يصح كون من المضاعف اللام نحو
ايض واسود وانما لم يعدلوا هذا النوع لئلا يلتبس بمثل بمثل وذلك ان ايض لواء الاعلال المذكور
تقبل فيه باض وكان يظن

انه قال من البساطة وهي نعمة البشرية الرابع ان لا يكون من الفعل اللام نحو اهوى ولا يدخله النقل
للايتي والاعلان والى هذه الشروط الثلاثة اشار بقوله (ما لم يكن فعل نجيب ولا كما مضى اهوى
بلام لا) وزاد في التسهيل شرطاً آخر وهو ان لا يكون موافقاً للفعل الذي بمعنى افعل نحو عور وروبيد
مقارع عور وروبيد كدما تصرف منه نحو عوره الله وكاه استغنى عن ذكره هنا انكره (٢٦٦)

في الفصل السابق في قوله ومع
هين فعل ومعلاذا اقل قال
العلمة واحدة (ومثل فعل في

ذا الاعلال اسم ضاهي
مضارع وفيه رسم) أي
الاسم الضاهي للمضارع وهو
الموافق له في عدد الحروف
والحركات يشارك الفعل
في وجوب الاعلال بالنقل
المدكور بشرط أن يكون
فيه رسم يتناربه من العمل
فأدرك في ذلك نوعان أحدهما
ما وافق المضارع في وره دون
زيادته كقام فاه موافق
لفعل في وره فقط وفيه
زيادة تثنى على أنه ليس من
قبيل الأفعال وهي الميم
فأقل وكذلك نحو قيم وميم
وأما مدبر ومريم فقد تقدم
أن وزنه ما عمل لا مفعول
والاوجب الاعلال ولا فاعيل
لنقصه في الكلام ولو بنيت

(قوله أنه ماعل) بفتح العين (قوله بلام عللاً) أي حكمه بأنه حرف علة قال ابن
غازي انما قال بلام عللاً للايتي بخصوص أفعل فخرج استهوى ونحوه
(قوله موافقاً) أي في المعنى بأن يدل على خلقته أو لونه وقوله بمعنى افعل
يشديد اللام وقوله نحو عور وروبيد تثنى للوافق (قوله وكذا ما تصرف منه)
أي من المواضع المذكورة (قوله بذكره) أي ضمناً لا صرفاً ولو قال بضمه
لكان أو مع (قوله ما العلمة) أي علة التصحيح هنا وهناك واحدة وهي
الحمل على افعل تشديد اللام (قوله ضاهي مضارعاً) انما اشترط في اعلال
الاسم مشامته للمضارع من وجه لان الفعل هو الاصل في الاعلال فلا يحمل
عليه فيه الا اذا أشبه من وجه واشترط مخالفة له من وجه ليدفع التباسه به
الحاصل على تقدير اعلال الاسم مع المشامته من كل وجه (قوله وفيه رسم) أي
علامة تنجز ما عن المضارع (قوله فاه موافق للفعل في وزنه فقط) لان أصله
مقوم بفتح الميم والوار وسكون القاف كيعلم فتقلوا وتقلبوا (قوله وجب
الاعلال) أي بالنقل ثم القلب (قوله ولو بنيت من البيع مفعلة الخ) انما
أعلنته لئلا يوجه التثنية لثلاثتها المضارع في الوزن دون الزيادة
لان التثنية في تقدير لا انفصال فلا تنفع الوزن ولتفوتهم مخالفتها
في الوزن أيضاً بسبب التثنية المشارح على اعلاها (قوله فعلى مذهب
سويبه) أي من ابدال الضمة في مثل ذلك كسرة وقوله وعلى مذهب
الاحمسي أي من اقرار الضمة وقلب الياء واوا (قوله وقد سيبود كسر
مذهبها) أي في شرح قول المصنف ويكسر المضموم في جميع الخ (قوله
يكسر التاء) أي الفوقية وسكون الحاء الممهلة وكسر اللام يطلق على
شعروجه الاديم ووجهه وقشره (قوله بكسرتين الخ) راجع الى كل من

من البيع مشعلة بالفتح قلت مباحة أو مفعلة بالكسر قلت مبيعة أو مفعلة بالصم فعلى
مذهب سيبويه تقول مبيعة أيضاً وعلى مذهب الاخفش تقول مبيعة وقد سبق ذكر مذهبهما والآخر
ما وافق المضارع في زيادته دون وزنه كان تثنى من القول أو البيع اسماء على مثال تثنى بكسر التاء ووجهه
به اللام مالت لتول تفتح وتفتح بكسر تين بعدهما ياء كتبه واذا بنيت من البيع اسماء

على مثال ترتب ذات على مذهب سيبويه بتبضع يضم فكسر وعلى مذهب الاخفش تبضع فاعوم الذي امتاز به
(٣٩٧) هذا النوع عن الفعل هو كونه على وزن خاص بالاسم وهو ان تنفع بالكسر التاء

وشبهه الا يكون في الفعل ولذا ان

أصل أمأشابه المضارع
في وزنه وزيادته أو بانه فمما
معافاته يجب تحريكه فالاول
شواييض وأسودلانه لوأعل
انهم كونه فعلا وأما نحو
يزيد علما فنقول الى العلية
بعد ان أعل اذ كان فعلا
والثاني كتحيط هذا هو الطاهر
قال الناظم وابنه حق نحو تحيط
أن يعمل لان زيادته خاصة
بالاسم وهو مشبه لتعلم
أي بكسر حرف المضارعة في
لغة قوم اسكنه حمل على تحيط
لشبهه لفظا ومعنى انتهى
وقد يقال لوضع ما قاله لازم
لا يعمل مثال تحلى لانه يكون
مشبه التمسك في وزنه
وزيادته ثم لو سلم أن الاعلال
كان لازما لاذكر الم يلزم
الجميع بل من بكسر حرف
المضارعة فقط وقد أشار الى
هذا الثاني بقوله (ومفعول
صح كالفعال) يعني أن
مفعلا لما كان مبينا للفعل
أي غير مشبهه في وزن

الكامتين وقوله بعدهما راءا كنه أي أصلية في تبضع ومنقلبة عن الواو
في تقيل فاعلال تبضع بالتثنية فقط واعلال تقيل بالتثنية والقلب (قوله على
مثال ترتب) بتوقيين مضمومتين وتفتح الثانية بينهما راءا آخره موحدة
التي المقيم الثابت (قوله وهو) أي كونه على وزن خاص بالاسم أي بيان
ذلك (قوله بكسر التاء) أي والعين وهذا راجع الى ما على مثال تحلى
وقوله وشبهه أي مع ضم العين وهذا راجع الى ما على مثال ترتب (قوله
لا يكون في الفعل) أي فلا يتوهم كونه وارنه فعلا (قوله شواييض وأسود)
هما وصفان على وزن أحمر فهذان أشبه أعلم في الوزن الزيادة (قوله وأما
نحو يز يدالج) جواب عما يقال نحو يزيد علما شبه المضارع وزنا وزيادة
مع أنه أعل وحاصل الجواب أن علمية بعد اعلاله لان اعلاله حين فعلية
(قوله نحو تحيط) بكسر الميم فانه مبين للمضارع في كسر أو لانه يكون أو بهما
زائدة (قوله هذا) أي كونه تحيط نحو تحيط بمبانيه المضارع وزنا وزيادة
بدون التثنية الى من بكسر حرف المضارعة لقلته (قوله اسكنه حمل على
تحيط) لم يكسر والاصالة التحصيل دون الاعلال والضمير في اسكنه حمل ان
ارجع الى نحو تحيط كان قوله على تحيط على تقدير مضاف أي على نحو
تحيط وان ارجع الى تحيط فلا والمراد بالحمل القياس واماما في التصريح
وأقره شيخنا والبعض من ان المراد به ان تحيط امقصور من تحيط ففي غاية
البعد من العبارة (قوله لفظا) أي لعدم الفرق بين لفظهما الا بالالف ومعنى
أي لا تتحد معناهما (قوله لوضع ما قاله الخ) احبب بأن صحة في تحيط لم
يعارضها شذوذ في الفعل بخلافه في مثال تحلى لان كسر العين في تحسب
شاذ كذا ذكره زكريا وأقره شيخنا والبعض وفيه انه انما يقع في خصوص
تحسب دون غيره من الافعال المضارعة المكسورة العين قياسا كتجاس
وتقرب وتعرف وازنة تحلى لها على لغة من بكسر حرف المضارعة بدون
شذوذ كسر العين (قوله مشبه التحسب) أي بكسر التاء في لغة قوم (قوله
لم يلزم الجميع) أي جميع العرب تصريح (قوله الى هذا الثاني) أي المبين

ولازمة اسحق التحصيل كسواله ومكالم وحمل عليه في التحصيل مفعول مشابهة له في المعنى كقول ومقوال
وتحيط وتحيط والظاهر ما قدمته من أن عمله تحيط نحو تحيط بمبانيه الفعل في وزنه وزيادته

فانه تصور من غيابه فهو محمول عليه وعلى هذا اكبر من ادراكه في (واقف لامع)
 واستعمال أول لسا الاعلال والناظر الم عرض) أي اذا كان المصدر على افعال أو استعمال مما علت
 عليه حمل على فعله في الاعلال فتقل حركة ميتة الى فاته ثم تطلب ألفا لتجانب
 الفضة فيلحق أنما قد حذف (٢٩٨)

أحداهما لالتقاء الساكنين
 ثم تعرض عنها التائت
 وذلك نحو إقامة واستقامة
 أسماء اقوام واستقام
 فقلت فتحه الوار والى القاف
 ثم قلبت الواو والدا فحركها
 في الأصل واقتراح ما قبلها
 فالتقى القاف الأول بدل
 المعنى والثانية ألف افعال
 واستعمال فوجب حذف
 أحدهما واختلف
 التحريوب أيهما المحذورة
 فذهب الخليل وسيبويه الى
 أن المحذورة ألف افعال
 واستعمال لهما الرائدة
 ولقرها من الطرف ولأن
 الاستعمال ما حصل والى
 هذا ذهب التأظم ولله
 قول وألف الافعال واستعمال
 أول ودوب الاخفش والقراء
 الى أن المحذورة بدل عبي
 النكمة ولأول أظهر ولما
 حذف الالف عوض عنها
 التائت فبيل آذمة واستقامة
 وأشار بقوله (وحددها)

للمضارع وقوا وزيادة كمنهبط (قوله لانه متصور الخ) لعل احتياجه الى
 تعديل المباعدة بذلك لمنع دعوى موارنة منهبط لتعلم في لغة من يكسر حرف
 المضارعة (قوله لا أنه محمول عليه) معطف على مباعدة (قوله عوض) حال من
 التاء ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة (قوله مما علت عليه) خبر كان
 لكن أول من افعال واستعمال أي كشيء مما علت عليه أي مما علية
 حرف هلة وأعل في فعله (قوله لتحركها في الأصل الخ) على الاستتلات هنا
 به ذرو له قبله بحاسة الفتحه اشار الى صحة التعديلين وإن كان الثاني أقوى
 وأورد على كلامه أن شرط قلب الواو ألفا اذا كانت عيناً أن لا يقع بعدها
 ساكن كالمرة وأجيب بأن محل ذلك في غير الافعال والاستعمال لأن
 الاعلال فيه بالجر على الفعل والاشتراط المذكور انما هو في استعمال
 الكلمة لانه هذا الاعلال ويكسر دفعه أيضاً بأن هذا الساكن لما كان
 يحذف بعد الاعلال بناء على مذهب الخليل وسيبويه واختاره التأظم كمن
 وجوده كنعدهم (قوله ولأن الاستعمال) نظريته المؤشري بأنه لا يمكن الجمع
 بين الالفين حتى يحصل الاستعمال وزينه الاستطاحي بأن الجمع بين الالفين
 ممكن بل واقع كما هو صريح كلام القراء والنحويين أي عند المبدع أربع
 حركات (قوله بدل عين الكلمة) يؤيد هذا المذهب تعويض التاء عنها لأن
 المعهود في التاء أنها لا توضع الا من الأصول كفي عند وثبة رسته (قوله
 بالتقل) الباء للابستغلة بعرض (قوله اراه) أصله أراى قلت حركة
 أله مزق الى ما قبله انم حذف الهمزة وتطرفت الباء اثر ألفزة رائدة فقلت
 همزة ولم يزل بناء التعويض ولا يقال المحركة فيه همزة لأحرف علة ولا
 شول قد قدم أن التأظم عداه من حروف علة انه زكريا وأقره غيره
 لكن ظاهراً قوله ثم حذف الهمزة انم احذفت ابتداء بدون قلبها التاء
 لتحركها بحسب الأصل واقتراح ما قبلها الآن وهو خلاف صورة المسئلة
 فاعل المراد حذفه بعد قلبها ألفا بناء على أن المحذوف بدل عين النكمة (قوله)

بالقول أي بالسمع (ربما عرض) الى أن هذه التاء التي جعلت عوضاً قد تحذف فيقتصر في ذلك ويحذف
 على ما مع ولا يقاس عليه من ذلك قول بعضهم أراه اراه وأجابه اياه بحكمه الاخفش في الشارح

ويكثر ذلك مع الإضافة كقوله تعالى وأقام الصلاة وقيل وحسن الحديث أثناء في الآية مقارنته بقوله بعد وأما
الركعة تبيينه قد ورد نصيح أفعال واستفعال وقرعهم ما في الفاظ منها أهول أو الأراغيمت السماء اغبما
واستحوذ استحوذوا واستغفل الصبي استغبالا وهذا عند النحاة شاذ يستحق ولا يقاس عليه وذهب أبو زيد إلى أن
ذلك لغة قوم يقاس عليها وحكي الجوهرى عنه أنه حكى عن العرب نصيح أفعال وقام واستفعال تصحيا مطردا في
(٢٩٩) الباب كاه وقال الجوهرى في مواضع آخر تصحيم هذه الأسماء لغة فصحية وذهب في التمهيل إلى

موضع ثالث وهو أن التصحيم
مطرديهما أهمل ثلاثيه وأراد
بذلك نحو واستقوى الجملة
استقوا فأراستيتست الشاة
استقيا سا أي صار بالجملة
ناقعة وصارت الشاة تليق أو هذا
ممثل يضر به أن يخلط في
حديثه لا فيماله ثلاثي نحو

استقام انتهى (ومالا أفعال)

واستفعال المذكورين (من)

الحذف ومن نقل فقول به

أيضا (أي حقيق) (نحو)

مبيع ومسون) والاصل

مبيع ومسون فنقلت

حركة الباء والواو إلى

الساكن قبلهما فالتسقي

سا كان الأول عين الكلمة

والثاني واو مفعول الزائدة

فوجب حذف أحدهما

واختلف في أيتهما المحذوفة

ويكثر ذلك مع الإضافة) أي لست هاهنا سذائعا فإداه المصريح (قوله أفعال
أعولا) هو بالعين المهملة يطلق بمعنى رفع صوته باليكاء ويعني كثر عياله
(قوله وأغيمت السماء) بالعين المهملة أي سارت ذات غيم أي سحاب وقوله
واستحوذ أي غلب (قوله واستغفل الصبي) أي بالعين المهملة أي شرب
الغليل يفتح الغين المهملة وسكون التفتحة وهو اللبن الذي ترضعه المرأة ولدها
وهي ثوثى أو وهى ساهل (قوله نصيح أفعال الخ) الظاهر أن مثل أفعال
واستفعال متأصرف منهما كالمصدر واسم الفاعل (قوله وقام) كذا
في بعض النسخ وفي بعضها السقاطه وكذا أسقطه المرادى واعترض أرباب
الخواشي ذلك كره بأنه ليس فيه نقل والكلام فيما فيه نقل وقد يقال بل
المراد فيما حكاه الجوهرى عن أبي زر يد الاعم بمما فيه نقل بأن يراد ما عينه
حرف فائه مطلقا (قوله في الباب كاه) أي سواء أهمل ثلاثيه أولا (قوله وهذا
مثل الخ) يستعمل رجوع اسم الإشارة إلى مجموع الجملتين وإلى كل منهما
(قوله من الحذف ومن نقل) أي دون التعويض بالتاء وقوله فمفعول أي
فاسم مفعول الفعل الثلاثي المعتل وقوله به متعلق بقمن (قوله لما حذف واوه
على رأى سيبويه) أو رد عليه أمران الأول أن الواو علامة اسم المفعول
فلا تحذف وأوجب يمنع أنما علامة بدليل عسدها في اسم مفعول المزيد
كالمتنظر والتماجي بهما لفهم اسم مفعولا لا في مكرم ومعون وما لاك وهلاك
وأما العلامة الميم الثاني أن المحذوف من نحو وقاض الاصل وهو الياء دون
الزائد وهو التنوين ومن نحو قبل وبع وحذف الساكن الأول لا الثاني
(وأوجب) بأن يحمل ذلك كاه إذا كان ثاني الساكنين حرفا محييا ساو هاهنا

على تحذف انطاف في أفعال واستفعال المتقدم ثم دوات الواو ونحو مسون ومقول ليس فيها عمل غير ذلك وأما
ذوات الياء نحو مبيع ومكبل فانه لما حذف واوه على رأى سيبويه بقي مبيع ومكبل ياء ساكنة بعده
فعلت ألفه المقولة كسرة لتصح الياء وأما على رأى الاختفص فانه لما حذف ياءه كسرت الفاء وقابلت
الواو ياء فبقيت ذوات الواو وذوات الياء

وقد سأل الأئمة أصله في هذا ما أن أصله إذا ضمت واعدوا يا أصابته بأية قلم (٤٠٠)

وقوله أنه تصرف بإضاح وزيادة (قوله وقد غالب الأئمة الخ) فيه
عندي نظروا أن أفروه لا تالان لم أن قلبه هو ثا الضمة كسرة والواو ياء
مراجعة لأعبي المحذوفة بل للفرق بين ذوات الواو وذوات الباء كما قدم
المسرح فأنهم (قوله في هذا) متعلق بخالف أي في نحو مبيع ومكيل
(قوله عند سيبويه) بضم الفاء وسكون العين (قوله تخففا) أي
بإبدال همزة واو أو اتم ادغام واو مفعول فها على رأى الأئمة وسقط حركتها
إلى الواو التي هي عين ثم حذفها على رأى سيبويه ولا يخفى أن أصل مـ و
مـ و هو يوزن مفعول (قوله أما على قول الخ) وجه ذلك أن الهمزة المتحركة
إذا كانت الواو التي قبلها أزايدة أغبر الحاق قلب الهمزة واو أو ادغمت
الواو فيها وإن كانت أصابة نقلت حركة الهمزة اليها وحذفت (قوله خب)
أي بحذف الهمزة بعد نقل حركتها إلى الباء (قوله كذلك هو) أي تخفيف
مـ و (قوله وسلك مدووف) بدلالة الهمزة ثم جاء آخره أي ببلول وقيل
مـ و هو مدووف على القياس كذا في المختار وغيره ورسمه مبين كما
في بعض النسخ تحريف (قوله خذنه مطبوعة) اسم مفعول طاب به يقال
طاب به والطاه أي طيبه ولعل الصواب مطبوعة ثم نفس برفع نفس على التثنية
عن القائل أو مطبوعة بنفسه التذكير وإثباته الضمير في مطبوعة بالعاثد على
فاعل خذ عن العاقل تتأمل (قوله كأنها) أي الخمرة (قوله معيون)
اسم مفعول عامه من باب باع أي أصابه بالعين (قوله حتى تذكر) الصـ
يرجع لذكر النعام ويوم فاعل هيجو والذاذ ذابذ الذين مجمعين كسحاب المطر
الضبيب ويرى يوم رذاذ التذكير ويظهر أن الهاء في عليه لليوم وأن على
يعني في والدجن بفتح الدال المهملة وسكون الدجيم كافي كتب اللغة للباس
الغيم السماء ودجن يومنا من باب نصر صار ذا دجن وقوله مغيوم أي ذرغم
مطبق صفة ثانية ليوم الرذاذ بعد الصفة الجملة أغنى فيه الدجن بناء على أن
الجنسية مدخولها في معنى التذكير بدليل الرواية الثانية فإن جعل خبراً
عن الدجن والجملة صفة أو حال مر يوم احتج إلى جعل الدجن بمعنى الغيم
والى ادعاء المبالغة في وصف الغيم بأنه مغيوم ثم صرح بكلام النعام ومن وغيره

والأئمة ما قبلها الألف
الجمع نحو مض وتقلب
هنا الهمزة كسرة مراجعة
لأين التي هي باع مع حذفها
ومراجعتها وجودة أجدر
بتبني وزن مـ و من عند
سبويه مفعول وعند الأئمة
مفعول وتظهر فائدة الخلاف
في نحو مـ و تخففا قال أبو الفتح
سألت أبا علي عن تخفيف
مـ و فأت أماعلى قول أبي
الحسن فأقول رأيت مـ و كما
تقول في مـ و مـ و لاها
عنده واو مفعول وأما على
مدح سبويه فأقول رأيت
مـ و كما تقول في خب
خب فحرك الواو لانهاء
ولهذه الهمزة قال أبو علي
كذلك هو اه (ونذر) تصحيح
دى الواو من ذلك في قول
بعض العرب ثوب مـ و و
وسلك مـ و و فرس
مقوود ولا يقاس على ذلك
خلافا للبرد (و) التصحيح (في
دى الباء) وذلك (اشهر)
لغة الباء كتبه مـ و حده

مطبوعة نفسا وقوله كأنها فافح مطبوعة وقوله وإخال أنك سيد معيون وقوله ان
حتى تـ كـ يـ ضـ و هـ جـ يوم الرذاذ عليه الدجن مغيوم وهذه لغة تعبية بتبني

قالوا مشيب في المختلط وغيره والأصل مشوب واكتنهم لما قالوا في الفعل مشيب ثم سوا عليه اسم المفعول وكذا
قالوا مشيب بناء على مشيب قالوا هو ببناء على شوب الأمر في الغنم بشرط يرفع المتاع

والأصل مشيب (وصح)

المفعول من كل فعل راوى

اللام مقروح العين كافي

(شهو هذا) ودعانا لمثقول

في المفعول منهما معدوق

ومعدوق حلا على فعل

الفاعل هذا والمختار

ويجوز الأعلال مرجوحا

كما أشار إليه بقوله (وأعل)

ان لم تنحصر أى لم تقصد

(الاجودا) فتقول معدوق

ومدعى ويرى بالوجهين قوله

أنا الليث معدى عليه وعاديا

أنشده المازني معدوا

بالتصحیح وأنشده غيره

بالاعلال واختلف في علة

الاعلال فقل حلا على فعل

المفعول وهو قول القراء

وتبعه المصنف واعترض

بوجود القلب في المصدر نحو

عتا عتيا والمصدر ليس مبنيًا

على فعل المفعول وقيل أعل

تشبيهاً باب أدل وأجران

الواو الأولى سا كنه زائدة

حقيقة بالادغام فلم يعتد بها

حاجزاً فصارت الواو التي هي

ان غام لازم بمعنى صار ذا غيم وحينئذ فبناء اسم المفعول منه خلاف القياس
ولكن ان شذبه على الحذف والابصال أى مغيوم فيه أى اليوم السماء أو
مغيوم به أى المدجن هذا ما ذكره في تقرير البيت فتأمل (قوله قالوا مشيب)
أى بقلب شيبته كسرة وواو ياء بعد ياء وروى مشوا فرفع مشوب بفعل
شبهه وواو الياء شينه وحذف إحدى الواو من الساكنين على الخلاف (قوله
والأصل) أى القياس مشوب لا مشيب لانه واوى العين وليس مراده الأصل
التصريفى اذ هو مشوب بواو ين (قوله قالوا مشوب) أى بإبقاء الضمة بعد
نقلها من الياء وحذف الياء بناء على مذهب الاخفش أن الحذف والعين
وبإبقاء الضمة بعد نقلها من الياء وقاب الياء واو اباء على مذهب سيدييه أن
الحذف واو مفعول فعلم ما فى كلام الخواشي من القصور (قوله والأصل)
أى القياس مشيب لانه باقى العين وليس مراده الأصل التصريفى اذ هو
مشوب بياء فواو (قوله وصح المفعول) أى اسم المفعول (قوله حلا على
فعل الفاعل) وهو عدا فانه صحيح بمعنى أنه لم يعمل بقلب واو ياء وان قلبت
ألفاز كبا (قوله ويجوز الأعلال مرجوحا الخ) كلام المصنف والشارح
يقيد عدم شذوذ الاعلال وصرح ابن هشام بشذوذه (قوله وأعل ان لم)
ينقل حركة الههزة الى اللام وحذف الههزة (قوله حلا على فعل
المفعول) وهو عدى ودعى (قوله والمصدر ليس الخ) يجاب بجواز تعدد
الهاج فيموز أن تكون العلة في المصدر شيئاً آخر وبأن المصدر يصلح للفاعل
والمفعول فاعل مصدر المفعول وحمل عليه مصدر الفاعل طرد الباب المصدر
ليس (قوله ليس مبنيًا) أى مجزوا (قوله لان الواو الأولى) أى من معدو
ومعدوون (قوله كأنها وليت الضمة) أى وليس فى الاسماء العربية
العربية بالحركات ما آخره وقبلها ضمة لثقل ذلك وقوله فقلب ياء أى
والضمة التي قبلها كسرة يشهد الى ذلك كما قوله على حذفها الخ وعدم
ذكر المصنف هذا فى أسباب قلب الواو ياء لا ينقض الاعتراض به على الشارح
وان اعتراضه به مع أنه يمكن تقديم قلب الضمة كسرة على قلب الواو ياء
فيكون من الأسباب التي ذكرها المصنف فتأمل (قوله على حذفها فى أدل

وأمر والاخترازي وأوى اللام من يائه إياه يجب فيه الإهلال نحو رمى وقلى فقلت تقول في الفعل من رمى
وقلى والاصل مرمرى ويقول قلبت الواو بالاجتماع مع الياء وسبق احداهما بالسكون وأدخلت في لام
الكلمة وكسر المضوم الياء وقد سئلت الكلام على هذا وبكوه مفتوح العين من مكسوره أو هو على
قديين ما ليس عينه وأو أو ما عينه وأو أو ما الأول نحو رمى قال الأعلال فيه أولى من التفتيح لأن فعله قد نلت
فيه الواو ياء في حالة ثبوتها للفعل وفي حالة ثبوتها للمفعول فكان اجراء اسم المفعول على (٤٠٢)

وأجر) أى على طريقته من قلب الضمة التي قبل الواو كسرة دون بقية
أعمال أدل وأجروا بهم لم يستقلوا الضمة والكسرة على الياء فيجوزها
ثم جحدوا الياء لاقتضاها الساكنين كما فعلوا في أدل وأجر نظرا إلى كون
الواو نلت في الواقع ساكنة فقلت (قوله فانه يجب فيه) أى في اسم مفعوله
الأعلال سواء كانت عينه مفتوحة أو مكسورة وسواء كانت واو أو غيرها
(قوله وقد سئلت الكلام على هذا) أى في عموم قوله إن يسكن السابق من
واو وبالفتح (قوله وسكوه) أى الفعل الواو الادم إذا الكلام فيه (قوله
وان الأعلال فيه) أى في اسم مفعوله (قوله وقد سئلتهم مرشوة) أى
شردا (قوله ماد كره المصنف) أى في غير هذا الكتاب كتسهيل (قوله
فإن كان فعل الخ) مقابله قوله فاما الأزل نحو رمى الخ ولو قال فاما الثاني
نحو قوى فبغير تعيين اعلاله لكان أنخصر وأحسن في العبارة وقد علم من كلام
المصنف والشارح أن الفعل الذي لاه واو ثلاثة أقسام ما يختار تصحيح اسم
مفعوله وهو ماد كره الناظم به بقوله وصحح المفعول الخ وما يختار اعلال اسم
مفعوله وهو مكسور العين غير واو ياء كرمى وما يتعين اعلال اسم مفعوله
وهو مكسور العين واو ياء كقوى (قوله ثم قلبت المتوسطة ياء) ولا يضر
عرضها لأن اشتراط الإصالة ذاتا وسكوها انما هي في السابق من الواو
والياء كما مر والساق هنا أصل فعله شيخنا السيد عن الدكتورى (قوله باب
مرضى ومقرى) لم يقل ومعدى لقلة قلب واو ياء كما مر (قوله ذا وجهين)
حال من المفعول بضم الفاء والعين مؤكدة لما يستفاد من التشبيه وقوله
لام جمع حال من الواو (قوله أى إذا كان الفعل) لا يخفى أنه ينبغي أمقاط

الفعل في الأعلال أولى من
تخالفه له وإدخاله الأعلال
في القرآن دون التصحيح فقال
تعدى إلى الرفع
راضية مرضية وليقبل
مرشوة كونه من الرصا
وقرأه هم مرشوة وهو
قليل جدا ماد كره المصنف
أعنى ترجيح الأعلال على
التصحيح في نحو مرضى وذكر
غيره أن التصحيح في ذلك هو
القياس وأن الأعلال فيه شاذ
فإن كل فعل بكسر العين واو ياء
نحو قوى يتعين الأعلال وحدها
واحد اقتتل مقوى والاصل
مقروها تنقل اجتماع ثلاث
واو اتى الطرف مع الضمة
قلبت الأخيرة ياء ثم قلبت
المتوسطة ياء لأنه قد اجتمع ياء
و واو وسقت احدهما
بالسكون ثم قلبت الضمة كسرة

لأجل الياء وأدخمت الياء في الياء أميل أقوى * تسببه باب مرضى ومقرى سابق موضع ثواب فيه الواو أى
ياه (كذا الواو) من الياء أميل أقوى * تسببه باب مرضى ومقرى سابق موضع ثواب فيه الواو أى
إذا كان المفعول مبالا ولم يخل من أن يكون جمعا أو مفردا كان جمعا جاز فيه الأعلال والتصحيح الآن
القالب الأعلال نحو هو صاوى وقفاوتى ودلورلى والاصل هو ووقرو ودلورلى والواو الأخيرة ياء

جلا على باب أدل وأصليت الواو التي قبلها ما استقر ثباتها من ابدال وا د غام وقد ورد بالتصحيف ألفاظ قالوا أبق
ولا آخر ونحو جمعا لنحو هي الجلة ونحو بالجيم جمعا لنحو وهو المصناب الذي هراق ماؤه ويجمع ما هو وهو
الصدر وان كان مقبورا جاز فيه. الوجه ان الآن الغالب التصحيف نحو وعنوا عتوا (٤٠٣)

كبير اليريدون علواني
الارض ولا فساد وتقول غما
السلم واو وما زيد هـ وا
وقد ساء الاعلال في قوله سم
عنا الشيخ عينا وعسا عيا
أى ولي وكبر وقسا قلبه
فسما وانما كان الاعلال في
الجمع ارجح والتصحيف في
المفرد ارجح انقل الجمع
وخفة المفرد ثم بين ان الاول
في كلامه ثلاثة أمور أحدها
أن ظاهره التسوية بين
فعل المفرد وفعل الجمع في
الوجهين وليس كذلك كما
عرفت ثم اظهره أيضا
التسوية بين الاعلال والتصحيف
في السكتة وليس كذلك كما
عرفت فذكر هذين الامرين
في السكينة بقوله
ورجح الاعلال في الجمع وفي

أى (قوله جلا على باب أدل) وجهه - أسلمه الشارح قريبا في قوله وقيل
أهل أى اسم. ففعل نحو عد انشبه باب ادل وأجر الخ (قوله ما استقر
لثابها) أى في قول المصنف ان يسكن السابق الخ وقوله من ابدال وا د غام
أى وكبر ما قبل الباء (قوله أبور واو) جمع بين لاب وأخ حكاهما ابن
الاعرابي تصریح (قوله ونحو) بالهاء الملهمة تحكى سبويه انكم لتطربون
في نحو كثيرة تصریح (قوله هراق) كذا في النسخ والذي في القاموس
وغيره أن هراق متعد فالمراب نصب مائه أو بناء الفعل للجهول (قوله جمعا
اهو) يشع الموحدة وسكون الهاء تصریح (قوله أى ولي وكبر) راجع
للكلامين والعطف للتفسير هذا ما انفذه كتب اللغة (قوله التسوية بين
فعل المفرد وفعل الجمع في الوجهين) لا ينبغي أن التسوية بينهما في الوجهين
صاعدة بآوى الوجهين في كل منهما ما يكون التصحيف أولى في كل ويكون
الاعلال أولى في كل وحقيقة هذا لا ينبغي بهذا الامر الاول عن الامر الثانى
المذكور بقول الشارح ثانياً اظهره أيضا التسوية بين الاعلال والتصحيف
في السكتة أى اعلال الجمع والمفرد وتصحيحهما نعم الامر الثانى يعنى عن
الاول لاستلزام الثانى للاول لكن ليس من عادتهم الاعتراض باغناء الثانى
عن الاول كما هو مشهور فاعلم ما في كلام شيخنا والبعوض ثم ردد على الشارح
ألا نسلم الامر الثانى لان قول المصنف ~~نحو~~ كذا الثانى لا يستواء التصحيف
والاعلال منتزعا بحسان التصحيف في الجمع والمفرد بل جوع اسم الإشارة الى
المفعول من نحو عد المتقدم في قوله وصح المفعول الخ فكان ينبغي للشارح
أن يقول في كلامه أمر ان أحدهما أن ظاهره التسوية بين فعل المفرد
وفعل الجمع في بحسان التصحيف على الاعلال وليس كذلك كما عرفت

مفرد التصحيف أولى ما في ثالثة أطلق جواز التصحيف في فعل من الواو واللام وهو مشروط بأن لا يكون
ون باب أقوى فالو بنى من القوة وفعل واجب أن يفعل به ما فعل به ففعل من القوة وقد تقدم فكان التعدير
المسلم من هذه الأمور

الناصب لغرضه أن يقول كذا الفاعول منه مفردا وان من جافه والعاكس يعن والغصير في منه يرجع
 الخوعر في البيت قوله الثاني ظاهر كلامه هنا وفي الكافية وشرحه أن كلامن تصحج الجمع واعتلال
 المفرد مطرد بيقاس عليه أما تصحج الجمع فذهب الجوه وروى أنه لا يقاس عليه واليه ذهب في التسهيل قال
 ولا يقاس عليه خلافا لافراه هذا لفظه وأما اعتلال المفرد فظاهر التسهيل المراد والذي ذكره غيره أنه
 شاذ (وشاع) أي كثيرا لاعتلال بقلب الواو ياء إذا كانت عينا للثقل جمعاً تصحج اللام (نحو) (٤٠٤)

ثانيهما أطلق حوازا لتصحيح الخ (قوله المناسب لغرضه) قد يمنع أن
 ما ذكره من البيت لا يشمل الفاعول من ياب رضى لارجاعه الضمير في منه
 لغرضه (قوله جمع ثام) أصله ثام لأنه من التوم فأبدلت الواو همزة
 على القاعضة وكذا صامث وجامث (قوله ومعرض) بضم الميم وفتح
 العين المهملة والراء المشددة وباء صاد المهملة وهو اللطم الملقى في
 العرصة للجفاف وروى بغير هذا الوجه كأي العين وتغلى كثرى
 كأي القاموس والمراد بجمع مرجلوه والقدرد من التماس (قوله
 ويجب أن اعتلت اللام) هذا محترز لقوله تصحج اللام وقوله وانصلت من
 العين محترز لافعال اللام بالعين المفهوم من التسهيل بغيره في قوم (قوله
 كشوى وغوى) بأحجام أوله ما وضعه وتشدت ثانيهما والاصل شوى وغوى
 قلبت ياؤهما ألفا لفتحهما ما قبلهما ثم حذفوا الألف لالتقاء
 الساكنين (قوله جمع شاور وغار) اسمي فاعل شوى يشوى كرمى يرمى
 وغوى يغوى كرمى يرمى غيا وغوى يغوى كعمى يعمى غرايبا لفتح
 كأي القاموس والاول أفصح كأي التصريح (قوله أي روى) وقال
 السندردى أي نسب لعلاء العريضة (قوله جمع الوى) ضبط في نسخ
 القاموس كأهل التفضيل (قوله مثل فعل) أي بكسر الفاء ونم العين
 (قوله نحو طول) بكسر الظاء المهملة وفتح الواو مخففة قبل تشديه ثالثة

نيم في قوم) جمع ثام ورمي
 في قوم جمع صامث وجميع
 في حوز جمع جاعل ومثله قوله
 ومعرض تغلى المراحل تحتة
 بفتح طحتة قوم جميع
 ووجه ذلك أن العين شئت
 باللام لقرين من الطسرف
 وأعلت كاتعل اللام قبلت
 الواو الأخيرة بانهما ثابت
 الواو الأولى بواو أديمت الياء
 في الياء مع كثرته التصحج
 أكثر منه نحو قوم وصوم
 ويجب أن اعتلت اللام لئلا
 يتوالى اعتلالان وذلك كشوى
 وغوى جمع شاور وغار وفصلت
 من العين كنزوم وصوام لبدء
 العين حيث شذ من الطرف
 (وغوى بيا مشذوذ غوى) أي

روى في قوله خا أرق النيام الا كلامه تنبيهات الاول قوله شاع ليس نصافي أنه مطرد
 وقد نص غيره من النحويين على المراد وقد بان لك أن قوله شاع تحويم هو السبب الى نيام الى يوم الثاني
 يجوز في فاعله فعل المدل العين الغم والكسر والضم أولى وكذلك فاعله كثرى وعصى والى جمع قوى وهو
 الشديد المحسوس الثالث هذا الموضع تاسع موضع تغلب فيه الواو ياء وبقي عاشر لم يذكر هنا وهو أن قلب
 الواو كسرة وهي ساكنة مفردة تحويم ميزان وميقات الأصل وزان ومسرقات قبلوا الواو بيا استقلا
 للخروج من كسرة الى الواو كالخروج من كسرة الى ذمة ولذلك لم يكن في كلامهم مثل فعل وخروج بالياء
 الاول نحو موعود بالثاني نحو طول وعرض

وسوان وسوار وبالث غدا واجلوا ذوا علوا ط (فصل) (قوله المين فانا في افتعال ابدا) تاء مفعول ثاين
لا يبدل والاول شهيرو مسترنا ب عن الماعل بعدد على ذى اللين
(٤٠٥)

وقال منه أى اذا كان فاء
الافتعال حرف لين يبنى واوا
أوباء وجب في الافة الفصحى
ابدالها بفاء في وفى فروع
من الفعل واسمى الفاعل
والمفعول لغو من النطق
بصرف اللين الساكن مع
التاء لما يبنى من مقاربة
الخروج ومما لا يوصف لان
حرف اللين من المجهور
والتاء من المهموس مثال
ذلك في الواو اتصال وانصل
ويتصل واتصل ومعتصل
ومعتصل به والاصل او اتصال
واو اتصال ونيو اتصال وار اتصال
ومو اتصال ومو اتصال به ومثاله
في الباء اتسار واتسر ويتسر
واتسر وميتسر وميتسر والاصل
اتسار وايتسر وبيتسر
يتسر وميتسر وميتسر وانجا
أبدلوا الفاء في ذلك بباء لانهم
لو أقرروها لتلاعبت بهم حركات
ما قبلها فكانت تكون بعد
الكسرة بقاء بعد الفتحة
أثارة بعد الضمة واو اقلا
رأوا مصيرها الى تغيرها

الذات كفى القاموس (قوله وسوان) هو وعاء الشئ (قوله شوا جلاوا ذ)
بالجيم والذال المججمة دوام السبر مع السرعة تصريح (قوله واعلوا ط)
بالعين والطاء المهممتين المتعاقبتين بالعين يقال اعلو ط به يره أى تعلق بعنقه
تصريح والله أعلم

فصل

(قوله فانا) تقدم لنا لطبي أن ما لم يصف وتصر من اسماء هذه الحروف
منون على حدث شربت ما بالفتحة ونقل ابن غازى عن بعضهم أن الصواب
عدم تنوينها لانها مبنية لوضعها وضع الحروف وعندى أنه يجوز الوجهان
التنوين على أن مقصود تلك الالمام مختصر من محدودها وعدمه على أنه
موضوع أصل الفافهم (قوله فاء الافتعال) أى وفر وعبد ليل ما بعد (قوله
يعنى واوا أو ياء) انما أتى بالانابة لان حرف اللين يشمل الاقصاد أنه ليس
مرادا كالمسند كره الشارح (قوله ابدالها تاء) ولم تقل الواو ياء تختية
على ما هو مقتضى القياس لانها ان قلبت ياء لم قلنا تاء فى هذه اللغات الاولى
الاكتفاء بالعلل واحد كذا ذكره ابن الحاسب قال التفتازانى وفيه
نظر ادلو قلبت الواو ياء تختية لم يجوز قلب التختية فوقية كفى الباء التختية
المثلية عن الهمزة * وأجيب بأنه يجوز ههنا للفرق بين الباء المثلية عن
الواو والمثلية عن الهمزة لان الهمزة لا تبديل فوقية بخلاف الواو كذا
في التصريح (قوله اتسار) فسر القارى بالضم وأقره شيخنا ووجه
أخذ من اليسر بأن أهل الجاهلية صكوا نوا يظنون أنه يورث اليسر
وفي المصباح اليسر مثال مسجد قمار العرب يقال منه يسر الرجل يسرا
من باب وعد فهو يسر (قوله اتلاعبت بهم حركات ما قبلها) أى طلبا للجانسة
(قوله فكانت تكون) لاجابة الى تكون وقوله ياء أى أصلية ان كانت الفاء
ياء ومثلية عن واوان كانت الفاء واوا وكذا يقال فى قوله بعد الضمة
واوا (قوله بعد الفتحة ألفا) يرد عليه أن شرط قلب الباء الواو أو ألفا
تحر كهما كما مر فى قوله من ياء واوا ويحر يك أصل الخ الآن يقال ههنا

لتغير احوال ما قبلها ابدلوا منها حرفا لزم وجه واحد او هو التاء

وهو اقرب الزوائد من القم الى الواو ليوافق ما بعده قيد غم فيه وقال بعض النحويين البديل (٤٠٦)

الشرط لم يجمع عليه العرب كما يستفاد من التنبيه الثاني (قوله وهو اقرب الزوائد) في معنى التعليل المحذوف بدل عليه قوله وهو التاء بتقديم واختاروا التاء لانه اقرب الخ والمراد الاقرب في المخرج لان التاء من حروف اللسان والتفتين العليين والواو من الشفتان لم تكن حروف متفان كمثل حروف متفان الجوف والواو في المخرج التاء وغيره لا في الصفة اذ صفة التاء مرور الحرف الجوف على مخرج التاء وغيره لا في الصفة اذ صفة التاء الله حروف متفان حروف اللسان الذي منه الواو الجوف فله ما متباعدان متفان ويرد على دعواه اقربية اناء الى الواو والميم فاهم اقرب الى الواو مخرج جاس التاء لانها من الشفة الا ان يقال مرادها الاقرب في الحسنة ولما كل يرد حينئذ ان يقال هلا بلوا البديل الميم دفعه بقوله ليوافق ما بعده قيد غم فيه والمراد بالواو اندحرف الزيادة المحمودة يقول بعضهم سألوني به وقوله من القم أي الخارجة من القم والمراد مقتضى القم من الشفتين واللسان وطرف اللسان أو ما يجمع جميع المخارج وقوله الى الواو متعلق باقرب وقوله ليوافق المناسب له على حذف العاطف على قوله وهو اقرب الخ بقربية التصريح به في نسخة ولما كذا لتعليل بالاقربية قصرا على ابدال التاء من الواو دون ابدالها من الباء أتى بالتعليل بالمؤلفة الجارية فيه مما فتأثر (قوله وقال بعض النحويين الخ) لادول أن يقول محل قوله سم ان الواو لا تنب مع الكسرة اذا أريد بثبوته ادائها ومثالبه كذلك فتنبتم بدل تامز كريا (قوله ولا عين ولا لاما) أي مع أسئلة الالف فلا تنافي فيها تكون عين ولا ما وهي بدل كل من قام ورمي (قوله من أهل الجواز الخ) هذا مع قوله وحكى الجرمي الخ محذوف قوله سابقا في اللغة الفصحى (قوله نحوواي كذا) قال المرادى طاهر تمثيله بانسكاكاه مما سمع فيه لا بد لشذوذ ما هو ما يدل عليه كلام بعضهم في كلام الشارح يعني ابن الناطم خذ لافه حيث قال ولا يريد أنه يقال في الفعل من الاكل اكل اكل اه أي بل المراد ان الابدال سمع فيها من جنس وان كان لم يسمع فيه اه لمختصا وقول شارحنا غير قوله صريح في الاول (قوله اتمكلا وارتز) مقول قوله (قوله في ارتقن) بالبناء للمعجول كبديل عليه قوله ببدال الواو الخ انزلو كانت مبنية للفاعل

في باب اتصال انشاء من المبالغة الواو لا تنب مع الكسرة في اتصال وفي اتصال وحمل المضارع واسم الفاعل واسم المفعول منه على المصدر والماضي سببان الاول ذوالان يشمل الواو والياء كما تقدم وأما الالف فلا مدخل لها في ذلك لانها لا تكون فاء ولا عين ولا لاما الثاني من أهل الجواز قوم يتركون هذا الابدال ويحذفون فاء الكسرة على حسب الحركات قبلها فيكون اتصال اتصال فاعية ولون وايشير بانصر فاعية ونسر وحكى الجرمي أن من العرب من يقول اتصال واتسر بالهمزة وغيره (وشذ) ابدال فاء الاتصال تاء (في ذي الله من نحو) قوله في (اينسكلا) وابتزرا فتعل من الاكل والازرار اتمكلا وارتز ببدال الباء المبذولة من الله حروف تاء وادغامها في التاء وكذا اقوالهم في ارتقن فتعل من الامانة لغير ببدال الواو والبذولة من الله حروف تاء والياء الفصحية في ذلك كما عديم الابدال

والأولى اعلالان وقول الجوهري في التخذ انه افتعل من الاخذ وهم وانما البناء اصل وهو من التخذ كالتبع
من تبع قال أبو علي قال بعض العرب يتخذ بمعنى التخذ وتاريخ الزاج في وجود مادة تتخذ وزعم أن أصله
(٤٠٧) التخذ وحذف وصح ما ذهب اليه فارسي بما حكاه أبو زيد من قوله يتخذ يتخذ فتذا

وذهب بعض المتأخرين
إلى أن تتخذ مما أبدلت فازه
تاء على اللغة الفصحى لان
فيه لغة وهي وخذ بالواو
وهذه اللغة وإن كانت قايمة
الآن بناء عامها أحسن
لأنهم نصوا على أن اتغن لغة

ردية (طائفة افتعال ردائر

مطبق) طامق قول ثان لرد
والمفعول الاول تان كان
رداً أمراً أو ضميراً إن كان رد

مجهولاً أي إذا بني الافتعال
وفروعه مما فازه أحد الحروف
المطبقة وهي الصاد والاضاد

والطاء والظاء وجب ابدال
تانه طاء فتقول في افتعل من

صبر اضطر ومن طهر اطهر
ومن ظلم اظلم والاصل

اصتبر واضترب والظطر
واظطلم فاستقل اجتماع
التامع الحرف المطبق لما

بينهم من تقارب الخرج وتباين
الصفة إذا اتساهم موصلة مستقلة والمطبق مجهر ومستعمل فأبدل من التاء حرف استعلاء من مخرجها وهو

الطاء تتبعه إذا أبدلت التاء طاء بعد الطاء اجتماع مثلاًن والاول منه ما ساكن فوجب الادغام وإذا أبدلت
بعد الطاء اجتماع متاثران فيجوز التبيان والادغام مع ابدال الاول من جنس الثاني مع عكسه وقدر وى
بالأوجه الثلاثة قوله

أفعال ببدال الياء (قوله والأولى اعلالان) فيه نظر وإن أقروا ولا نوالى
الأعلاين المتنوع توالى ما على حرفين لا على حرف واحد كما هنا فتأمل
(قوله وهم) علماء اللغة تافى كفاي التصريح بأن لكل من الاخذ ولوجب
أن يقال يتخذ بغير ابدال وادغام (قوله وانما البناء) أي الاولى أما الثانية
فتاء الافتعال قطعاً وقوله أصل أي لا بدل من ياء مبذلة من همزة كازعم
الجوهري (قوله وزعم أن أصله التخذ) يحتمل أنه يقول أصل التخذ التخذ
افتعل من الاخذ كما يقول الجوهري أو من الوخذ كما يحكيه الشارح عن
بعض المتأخرين وهو الاولى واقفة أرشينا والبعض على ترجي أنه يقول
بالاول فصور (قوله وحذف) أي حذف منه همزة الوصل وتاء الافتعال
وفتحت التاء التي هي فاء الكلمة وكسرت الحاء (قوله يتخذ يتخذ) من
باب تهب وقد تسكن فاء المصدر فله في المصباح (قوله أن بناء) أي التخذ
عاماً بأن يكون افتعل من الوخذ والاصول والتخذ فقلت الواو تاء وأدغمت
في تاء الافتعال على القياس وقوله أحسن أي من جعله افتعل من الاخذ
(قوله تافعال) وقد تجرى تاء الضمير مجرى هذه التاء تشبيهاً بها نحو
حط من الخوص وهو الخياطة حكاه الجار بردي فارسي (قوله وضمير) أي
أي ضميرنا (قوله المطبقة) بفتح الواو حدة على الحذف والاصال أي المطبق
عندها إلا أن بآ على الخلف فاندفع ما قبلهنا ويجوز كسرها كما في زكريا
على الجزرية (قوله من تقارب الخرج) أي في الجملة والأش المطبق
الطاء وهي من مخرج التاء كما سيذكره الشارح فربما على أن مخرج جميعها
الشخصين مختلفان في الحقيقة كما تفرق في محله (قوله حرف استعلاء) أي
وجهه كالألف في فتم تبيان الصفة (قوله من مخرجها) عبارة التصريح من
مخرج المطبق واختيرت الطاء لكونها من مخرج التاء (قوله ومع عكسه)

الصفة إذا اتساهم موصلة مستقلة والمطبق مجهر ومستعمل فأبدل من التاء حرف استعلاء من مخرجها وهو
الطاء تتبعه إذا أبدلت التاء طاء بعد الطاء اجتماع مثلاًن والاول منه ما ساكن فوجب الادغام وإذا أبدلت
بعد الطاء اجتماع متاثران فيجوز التبيان والادغام مع ابدال الاول من جنس الثاني مع عكسه وقدر وى
بالأوجه الثلاثة قوله

وهو الجواز اذ لم يرد عليه ما يثبت بطلان بظلم أحبا فيظلم ويظلم وقد روي أيضا بفتح
 بالنون وليس مما نحن فيه وإذا أبدلت بعد الصاد اجتمع أيضا متقاربان فيحوز البيان والادغام بفتح
 الثاني الى الاول دون عكسه فتقول اسطر واسبر ولا يجوز لظهور البيان في الصاد من الصفة التي يذهب
 في الادغام وإذا أبدلت بعد الصاد اجتمع أيضا متقاربان فيحوز البيان والادغام (٤٠٨)

قال الثغزاني حذاء كس الادغام أي الشهر الذي وادخل الحرف
 الاول الى الثاني لان هذا ادخال الثاني في الاول وقول شيخنا لا يعمى
 هذا ادغامه يد القراء (قوله وهو الجواز) الضمير له من سباب والتاويل
 العطاء وقوله عفا أي سلا من لا مط- ل وقوله ويطلم أحبا بالبناء
 للجمع ولأي يطلب منه في أوله لا يطلب من مثله فيها فيظلم أي يحمّل
 ذلك ولا يرد سائله تفعله المصريح عن الجار بردي (قوله الذي يذهب
 في الادغام) أي ادغامه في الطاء بعد قلب الهاء (قوله مال) أي الذهب
 والارطاة شجرة من شجر الرمل والحطب، كسر الهاء المهملة وسكون
 القاف بعدهما الرمل المعوج عيني (قوله والابق) دالا خبرني قلها
 بمعنى صار والضمير في بقى يعود على التاء اه فارضى وأعرب المصكودي
 دالاحلا من ما عدل بقى (قوله ويوافق هذه الاحرف الخ) فيه أن من
 جملة هذه الاحرف الدال ولا معنى لواقعة التي تفتيها إلا أن يقال
 التعبير بالواقعة باعتبار الجملة (قوله والهزم تنزيهه اذ ذرا عجبا) صدره
 فتحي على الشوك جرازا مقضيا والضمير في فتحي يرجع الى الشافعية ومن
 بالنون فالحاء المهملة امامني للفاعل من فتحي على التي أي أقبل عليه
 كافي القاموس أولافه قول من أنجاه أي أماله كافي القاموس وجرازا تنجيم
 فراء غمزاي كغراء السيف المقاطع كافي القاموس وأما قول البعض المراد
 بالحرار بكسر الجيم اسنان الشافعية أمه لمساعد في كتب اللغة وهو مال
 من الضمير في فتحي على تنجيد أداة التشبيه ومقضيا بقاء فضا ومجبة
 فريدة ككتب السيف المقاطع والنجل كافي القاموس وهو يدل من جرازا

يقبل الثاني الى الاول
 دون عكسه فتقول اضطرب
 واضرب ولا يجوز اضطرب
 لان الصاد حرف مستطيل
 فلا بدغم في الطاء لانه ذهب
 ما فيه من ذلك وقد حكى
 في الشدوذا طبع وهو
 في التدوير والغراء يفتل
 الطبع باللام وقد روي
 بالوجه الاربعة قوله
 مال الى اوطاة حذف الطبع
 (في اذان وارددوا ذ كذا بقى)
 أي اذاني الافعال عما
 ذاه مال كمدوا أو زاي
 كمدوا أو دال نحو ذ كر
 وجب ابدال تائه دال افعال
 اذان وازداد واذكر
 والاصل اذان وارناد
 واذكر ما سئل مجي التاء
 بعده هذه الاحرف لان
 هذه الاحرف مجه ورة والتاء

ه موسعة فتحي بحرف يوافق التاء في محرجه ويوافق هذه الاحرف في الجهر وذا الدال والهزم
 تنجيمان الاول اذا أبدلت تاء الافعال دالا بعد الدال وجب الادغام لاجتماع المثلين وإذا أبدلت الهمزة
 الراي حار الاظهار والادغام يقبل الثاني الى الاول دون عكسه فيقال ازدر جوازا ولا يجوز ازدر جوازا
 لغوات الضمير وإذا أبدلت الهمزة دالا بعد الدال جزا ثلاثة أو به الظهار والادغام بوجهه فيقال اذدر كرونت
 قوله والهزم تنزيهه اذ ذرا عجبا واذ كرواد كبدال مجبهة

وهذا الثالث دليل وقد فرغنا من مدركنا الحمد لله على الحال
 أما الألفه مال طاء بعد الألف حرف لأن بعدهم الألف الثلاثة هي ساكنة وسنة

الحروف ولا تبدل وقد ذكر
 في التسهيل أنها تبدل ناء
 بعد الناء فيقال اترد ناء
 مثله وهو اترد ناء من ترد
 أو تدغم فيها الناء فيقال
 اترد ناء مثله اقال سبويه
 والبيان هندی جيد يعني
 الاله ارفي قال اترد ولم يذكر
 المصنف هذا الوجه وذكر
 في التسهيل أيضا أنها قد
 تبدل دالا بعد الجيم كقولهم
 في اجتماعهم اجدد عوافي
 اجتر اجدز ومنه قوله
 فقات لصاحبي لا تتجسنا
 بنزع أصوله واجدز شيئا
 وهذا لا يقاس عليه وطاهر
 كلام المصنف في بعض كتبه
 أنه لغة لبعض العرب فان
 مع أنه لغة جاز القياس عليه
 وهذا آخر ما ذكره الناظم
 من باب الإبدال وما يتعلق
 به من أوجه الاعتلال
 خاتمة قد علم مما ذكره أن
 حروف الإبدال منقسمة
 إلى ما يبدل وما لا يبدل منه كالمهمزة

والله رب يفتح الله وسكون الراء في الفاء وسبب وشجر أو البقرة الحفاه
 اه وقوله تذر به بشم الفوقية من أذرى قال في النماء وس ذرت الريح الشئ
 ذروا واذرت وذرته أطارته وأذهبه وذراره بنفسه اه وأخبر في بعض
 من أئمة من فضلاء الطلبة أن في شرح دلائل الخيرات للفاشي أنه يقال
 ذرت الريح الشئ ذروا وذر يار على هذا يصح فتح ناء المتسارعة في البيت وقوله
 اذ ذرا مع قول طاقى انذر يده موافقة في أصل الاشتقاق نحو والله أنبتكم
 من الأرض نباتها هذا ما ظهر لي في ضبط البيت وحده وتكم شيننا السيد
 عليه بجاهو بهزل عنه معنى وإدخا (قوله وهذا الثالث) أي أذكر بدل
 مجمعة (قوله ناء بعد الناء) أي ناء مثله بعد الناء المثلية (قوله أو تدغم فيها)
 أي في الناء الفوقية الناء أي المثلية أي بعد ناء الفوقية كما هو معلوم وقوله
 رفي اجتر بالزاي بقرينة ما بعد (قوله لا تتجسنا) من خطاب الواحد بها
 لأن اثنين كما قد فعله العرب أي لا تتجسنا عن شئ العلم بقلع أصول الكلايل
 جز الشيع وأسرع لنا في الشئ قاله العيني (قوله إلى ما يبدل) أي يكون بدلا
 وقوله ويبدل منه أي يكون مبدلا منه (قوله وكألهما الخ) فيه أن هذا العلم
 مما ذكره الناظم ولا يدفع الاعتراض أعادة الكاف وإن زعمه البعض (قوله
 أولا) حال من المهمزة وقوله بعد آخر حال من الضمير في منه العاقل على
 الأسماء وانما قلنا ذلك اعتبارا بالاصول في الموضوعين (قوله وهو الناء) ان
 قرئ بالفوقية كما في غالب النسخ ورد أنه قد علم من النظم كما سيعرف به
 الشارح أن الفوقية تبدل ويبدل منه الأول من قوله ذوالابن فأتاني أفعال
 ابدلا والثاني من قوله طافا فاعمال ردة ثم مطبق وإن قرئ بالمثلية كما
 في بعض النسخ ورد أن كلامه في حروف الإبدال التي ذكرها المصنف بدليل
 قوله قد علم مما ذكره الخ مع أن المثلية وقعت بدلا ومبدلا منها كما أفاده
 الشارح في ما سطر بيافيهما يأتي وبهذا التحقيق يعرف ما في كلام البعض
 من الخطأ (قوله أما إبدال الحروف المتقاربة) مع ما في بعض لأجل الادغام

٥٣ صيان رابع وحروف العلة الثلاثة وكألهما ما تبدل من المهمزة أولا كما راق ويبدل منها
 المهمزة آخر كما قد علم من أصوله وهو إلى ما يبدل ولا يبدل منه وهو الميم والظا وال دال وإلى ما يبدل منه ولا يبدل
 وهو الناء أما إبدال الحروف المتقاربة بعضها من بعض لأجل الادغام

أن تكون ألحقت ببيان الحركة وقالوا في حمله أن الهاء الأخيرة بدل من الالف في حمله لا وما أبد الهاء من الواو في قوله وقد رابني قولها يا هناء ويحك ألحقت شرا بشر وقد اختلف في ذلك فذهب الجماعة إلى أنها مبدلة من الواو والاصل يا هناء وقال أبو الفتح ولوقبل أن الهاء بدل من الالف (٤١١)

المنقلبة من الواو الواقعة بعد الالف لكان قولناويا إذا هاء إلى الالف أقرب منها إلى الواو وأبد الهاء من الياء في قولهم هذه في هذي وهنية في هنية وأبدال الهاء من التاء في نحو طلحة في الوقف على مذهب البصريين وقد تقدم وحكي قطرب عن طيبي أنهم يقولون كيف البنون والبناء وكيف الاخوة والاخوان وهو شاذ ومن الشاذ أيضا قولهم في التباوت تأوه قال ابن جني وقد قرى ما يعني في الشواذ قال وسمع بعضهم يقول قد دنا على الفراير يد على الفرات وأبد الهاء من الخاء في قوله سم طهر الشئ بمعنى طهره أي أبعده ومثله الدلو بمعنى ممتلأ ومدهه بمعنى مدحه وفرق بعضهم بين ذي الخاء وذى الهاء فجعل المدح في الغيبة والمسدة في الوجه

من أبد ال الهاء من الالف (قوله أن تكون) أي الهاء ألحقت أي في الوقف بعد حذف الالف ببيان الحركة أي حركة النون اذ لو وقف عليها بعد حذف الالف بدون الهاء لم تكن لأن الهاء بدل من الالف وأيضا ح دلل أن ألف أنار زيدت عند البصريين وقفا ببيان حركة النون وقد حذف الالف ويؤتى بالهاء فيتمثل أن يهـ و النون الأبد الهاء من الالف ويهـ على أن تكون ببيان حركة النون كالألف إذا لم تحذف وعـ على هذا الاحتمال اقتصر اللها ماضي في باب الضمير من شرح التمهيد حيث قال بعد ذكره أن ثبوت الالف في الوقف ببيان الفتحة بالهاء وقد تبين فتمت الهاء السكت كقول حاتم هكذا فزدي أمه (قوله وقالوا في حمله الخ) لعل وجه التبري أنه يعوز زان تكون الهاء ببيان الحركة كما جاز هذا في أمه (قوله ولو قيل إن الهاء بدل من الالف) الظاهر أن مراد بالالف الهاء مرة لأنها المبدلة من الواو في باب كساء وغطاء (قوله في قولهم هذه) أي باسكان الهاء (قوله وهنية في هنية) هي النون اليسير (قوله ومثله الدلو بمعنى ممتلأ) بقوة فيم عا قال في القاموس مثله الدلو كمنع ممتلأ وفسر المنع في موضع آخر بالانزع وفسر المنع بالتحفة في موضع آخر بدخول البئر في الدلو لاقابلة مائمه وفي المصباح مخفف الدلو من باب نفع إذا استخرجتم ثم قال في موضع آخر ماخ الرجل ميسما من باب باع الخذ وفي الركية فلا الدلو وذلك حير يقل ماؤها ولا يمكن أن يستقي منها إلا بالاختراق بالسيف وماشاه ولم أجد فيها ولا في غيرها المية بمعنى المنع بالتحفة فهم ما وأما المية كما في القاموس فحلاء السبغ وغيره بجاء الذهب وفيه الركية وموها كثيرة ماثم اعلم ما في كلام شيخنا من الخطأ والله الهادي (قوله وفرق بعضهم الخ) قال البعض الظاهر أنه على هذا الأبدال الآن يكون التخصيص في كل استعماله أيا لاوشعيا له وهرمجه (قوله ضج) ضاد مججمة فوحدة قال ضج الفرس

والاصح كونها بمعنى واحد إلا أن المدح والاصل العين أبدلت من حرفين الحاء والهـ مرة فالحاء في قولهم ضج بمعنى ضج والهـ مرة في نحو عن زيد أقامهم بمعنى أن زيد أقامهم وهي صيغة تميم وقد تقدم * الغير * أبدلت من حرفين وهما الخاء والعين فالحاء نحو قولهم غطري يديه بغطر

يعني خطر يخطر بحكا ابن جني والتمين في قولهم لقن في لقن الخاء أبدلت من العين قالوا ربح بمعنى ربح
وهو ونيل الخاء أبدلت من العين قالوا الاخر يردون الاغن فقد وقع التكافؤ بينهما وذلك في غاية القسوة
القاف أبدلت من الكاف قالوا في ركنة الطائر وهي مأواه من الجبل وقتها كاه الخليل الكاف أبدلت
من حرف القاف والتاء فاقاف في قولهم عرف كج أي تم وفسر الامعي الفهم وقاله والخالف (٤١٢)

كمنع أي صوّت صوابا ليس بصهل ولا همزة (قوله يعني خطر يخطر)
في القاموس خطر بهناه وعليه يخطر ويخطر خطوراذا كره بعد تسيان
والفعل بذيته يخطر خطرا وخطرا وخطرا يضرب به عينا وشعلا والرجل
يسبقه ورسمه رفعة مرة ورسمه أخرى وفي مشبهه رفع يديه ورسمه
خطرا واما والرمح اهترأه وقاعدته أنه اذا ذكر المضارع مرة واحدة ولم
يقبده سراجة يضطفره بكسر العين وحيت لا تقبده عيارته أن مضارع
خطر بياله بكسر العين وفيه مضارع غيره بالكسر لا غير فاحفظه (قوله
في لسن) أي التي هي لغة في لعل (قوله ربيع) قال في القاموس ربيع كمنع
وقف واستطرح ساقه ما في آخر (قوله يردون الاغن) هو الذي يبرج
صوته من خشومه (قوله فقد وقع التكافؤ بينهما) أي ابدال كل منهما من
الآخرى (قوله وذلك) أي التكافؤ بينهما (قوله وكنة الطائر) بتسليم
الواو وسكون الكاف بعدها نون وأما وقتها بالقاف فبالضم لا غير وفي نسخ
رسمه ايضا بدل النون وهو تحريف نقله شيخنا السيد (قوله أي مدحج)
أي مدحج بعضه في بعض لشدته فله واحكامه (قوله جعشوش) جوش
عصهور وقوله بذلك أي يجمع به بالهمزة دون المججمة (قوله وهو القمي)
نصف مفتوحة فميم مكسورة فياء ساكنة فوهزة قال في القاموس فأ كمنع
وكرم فإوفاة وقفاة بالضم والكسر دل وصغرة وفي ١٤٠ وفي بعض النسخ
وهو المقيما بالهمزة على صيغة اسم مفعول أو قال في القاموس فإوفاة هو المقيما
صغره وأدله وعل كل فتول الشارح الذليل صفة كاشفة وإن كان أنسب
بالشدة الاولى (قوله في تحو اعريت) بغير مججمة فقرأ يقال أغزيت إذا
بغته بغير ومصباح (قوله وما تصرف منه) أي من مصدره نحو بقرى

من الهمزة فقد وقع التكافؤ بينهما
لمكن ابدال الكاف من
القاف أكثر من حكمه
والتاء في قوله
يا ابن البريطا لما عصبكا
وقد تقدم الجيم أبدلت
من الياء وقد تقدم الشين
أبدلت من ثلاثة أحرف
الكاف التي للزمت والجيم
والسين والكاف في نحو
أكرمته قالوا أكرمته
وهي كشكسته تميم كاتنم
والجيم كافي قوله اذ ذاك اذ
حبل الوصال مدحش أي
مدحج قال ابن منظور ولا
يحفظ غيره وسهل ذلك كون
الجيم والشين متقنبي في
المخرج والسين قالوا
جعشوش في جعشوش وهو
القمي الذليل ويجمع بالهمزة
دون المججمة وذلك علم الابدال
الباء وهي أوسع حروف

الابدال أبدلت من ثمانية عشر حرفا من الالف في تحو مصابيح وغليم تصغير غلام ومن الواو ومغزى
في نحو أغزيت وما تصرف منه ومن الهمزة في نحو بير في بئرو من الواو قالوا
أقول المحشى ومضارع غيره بالكسر لا غير كان الواو وب مضارع خطر الفعل بالكسر لا غير ومضارع
خطر الرجل بسيفه ورسمه وفي مشبهته وخطر الرمح بالضم لا غير لان ما لم يذكر مضارعه يكون بالضم قطعا
كما مرّح به في القاموس في دياجته قاله نصر

دهيت الجحر في دهنه سه وقالوا صهبت بالجل لى صهبت به اذا فاش له صدسه ومن السين في قوله اذا ما عد أربعة فسال * فز وجلنا خامس وأولك سادى أى سادس ومن البياض في قولهم الاراني والنعالي والاصل الارانب والنعاب وقد مر ومن الزاء في قيراط وششيراز والاصل قيراط وشرازل قولهم في الجمع قراريط وشرايرز وقال بعضهم في شيراز شواريز فـ ~~يكون~~ البدل من الواو (٤١٣)

والاصل شواريز ومن الذون في أناسي وطراي والاصل أناسين وطرايين لأنهما جمعا انسان وطريان وكذلك تظنيت أصله تظنيت من الظن وكان أبو عمر ومن العملاء يذهب إلى أن قوله تعالى لم يتسنه أصله يتسن أى لم يتغير من قوله تعالى من حمامسون وكذلك ينسار أصله دنار لقولهم دنارين ودينير وقالوا في انسان انسان بالياء ومن الصاد في قولهم قصيت أطقاري والاصل قصعت وقيل ان الياء هنا أسأها الواو وان المعنى تنبعت أقصاها ومن الضاد في قوله اذا الكرام ابتدروا الباغ بدر تنضى البازي اذا البازي كسر أى تنقض البازي من الانقضاض ومن اللام في أمليت وأصله أمليت ومن الميم في قوله

ومغزى (قوله دهنيت الجحر) أى دحرته (قوله فسال) بكسر الفاء جمع فصل بفتحها وسكون السين المهملة أى ردىء كفى المصباح قوله فز وجلنا بكسر الكاف بقرينة كبره من (قوله وشرايرز) في المصباح الشيراز مثل دينار الين الراتب يستخرج منه. وقد قال بعضهم ابن يغلى حتى يثنى ثم يثف حتى يثقب ويثقب طعمه إلى الحامضة وشيراز بلد بفارس اه (قوله في شيراز) أى في جمعه (قوله لم يتسنه) لم يتغير عن السين عليه (قوله أصله يتسن) أى فبدلت الزون الأخيرة بياء ثم الباء ألفا لفتحها وانفتاح ما قبلها ثم حذف الباء من زيدت هاء السكت وغسرت قول أبي عمر وقولان أحدهما أن أصله يتسن وبناء على أن أصل سنقة. وقولهم سانبث قلت الواو ألفا لفتحها وانفتاح ما قبلها ثم حذف الباء من زيدت هاء السكت ثانيها أن الهاء أصلية ببناء على أن أصل سنقة لقولهم سانبث (قوله من سما) أى حين أسود سنون أى متغير (قوله في قولهم قصيت أطقاري) بتشديد الصاد قال في المصباح قصعته قصا من باب قتل قطعته وقصيته بالتثنية مبالة والاصل قصعته فاجتمع ثلاثة أمثال فأب ل من أحدها بياء للتخفيف اه (قوله ابتدروا الباغ) بدر إلى الشيء من باب فعد وابتدروا بدر أسرع والباغ بجموعه ثم غين مجعومة الكرم كفى أى الباغ والمصباح وعبارته الباغ الكرم لفظه أعجمية استعملها الناس بالالف واللام اه والقمر في بدر يرجع إلى المسدوح وقوله تنضى البازي في القاموس انقض الطائر هوى ليقع كتنقض وتنقض اه ومنه يؤخذ أن التنقض مصدر تنقض فيكون بكسر الصاد المجعومة المشددة كالسدلى والتجلى والتلى والتلى وهو منقول مطابق لبدل ملاق في المعجم كفسر جلا (قوله من الانقضاض) أى مأخوذ من الانقضاض ويجهل هذا

ترورامراً أمالاه فيتنى * وأما بدل الصالحين فيأتى قال ابن الاعراب أراد فيأتى ومن العين في قوله

ومثل ليس له خوارق

واضاف الى هذه معاني

يريد ولصفاً دونه لوانعيت

من المعاشة وهي بسطة

والاصل تلعبت ومن الدال

في التصديقه وهي التعقيب

واصوت والاصل تصددة

لانهم سددت اسد قل

تعالى ادا قولك منه يمدون

ومن التام في قوله

تمام ما يشد كل شئ

وايصلت بمنضوء الفرقه

أي وانصلت ومن التام

في قوله

فمريرين وهذا الثاني

أي الثالث ومن الجيم في قوله

فأبعد كراهته من شيرات

أي من شيرات وقولوا دياجي

في جمع ديجوح والاصل

ديايج ومن لكاف في قوله

مكوك ومكاكي والاصل

مكككك وهو مكيل

الماد * أبدلت من

حرفين من السين في قواهم

صراط في السراط ومن

اللام في قواهم رجل جسد

أي حاسب اللام * أبدلت من

حرفين هما

أخذ الا اشتقاقاً يدق ما يقال لا يشتق صدره من أريد منه (قوله

حوازي) بحسامه ملة وقبل الله اقزاي أي جوارب تغرق الماء أي نجسه

وقوله ولشفاي حه شعادي. شاف وجم مضاف اليه وجم مضاف والهاء

مضاف اليه أي لشفاي عظمه وكثرته كأنه شحنا السيد من الجارودي

وقوله ومفاتيح شمع الثروت الاولى وقاصب أي أسوات وهو مبتدأ وخبر

خبره لضعادي (قوله تلعبت الخ) ضبط في القاموس المعاشة بضم الهمزة

وفسرها معان منها الهندباء فلعلها مراد الشارع بالهبة ثم قال وتلقى

تأواه او يؤدعنه أن الله في قول الشارع تلعبت مشددة وكذا العين

الاولى من قوله تلعبت (قوله في التصديقه) أقول وكذا في التصديقه

في المصباح تصديت الامر تفرغت له وتبثلت والاصل تصدثت فأبدلت

للتخفيف (قوله من سددت اسد) من باب ضرب يضرب كذا في المصباح (قوله

في جمع ديجوح) بدال همة وتحتية وجيم يسال ليله ديجوح أي مظلمة

(قوله والاصل دياجي) قال البعض أي خذفت يا الجمع ثم أبدلت الجيم ياء

والقياس أن يبدل مثل هذا في قوله والاصل مكاكي وهو ما يجمع

إذا كانت الياء من دياجي ومكاكي محففة فإذا كانت مشددة كما ضبطت

به ياء مكاكي فيمثاربته من نسخ القاموس المحيصة فلا بد أن تكون الياء

الساكنة ياء الجمع والتي تليها ياء الجيم والله أعلم (قوله مكوك) كنشور

وقوله وهو مكال أي يسع صاعاً ونصفاً على أحد أقواله ذكرها في القاموس

(قوله الصاد أبدلت من حرفين من السين في قواهم صراط في السراط ومن

اللام الخ) كذا في بعض النسخ قال السجستاني كل كلمة فيها سين بعدها طاء أو

حاء أو غين أو فاء جازا بدال سينها صاذا سواء كانت هذه الحروف ثالثة

أو ثالثة أو رابعة نحو صراط وبسط والصخب والمصغية وسبق في صراط

وبسط ومخبو وسبقه وسبق له وعلى هذه النسخة يكون قوله بعد الصاد

أبدلت من السين في نحو صراط مكرراً وفي بعض النسخ الصاد أي المعجمة

أبدلت من اللام في قواهم رجل جسد أي جامد وعلى هذه النسخة لا تكرر

ولا ينبغي أن النسختين تعارضتان في رجل جسد لا قضاء والنسخة الاولى

قوله المحسن فاني لم أجسد في كتب اللغة الخ فيه نظر لان صاحب القاموس كتبهم افيه بالهمزة الدالة على اسم من زيادته على التصاح واعتزله بحسبه بانها موجودة في الصحاح أي حيث قال في مادة جلد ما نصره ورجعوا قالوا رجل يبدل يجمعون اللام مع الجيم نادا اذا سكبت له ورأيت صاحب المزهر في النوع (٣٣) الابدال نقل من ديوان الادب مثل ما في الصحاح والله الهادي قاله نصر الهور بني (٤١٥)

التون في أصيلان والضاد في
اشطجج كاسر * الراء *
أبدلت من اللام في قولهم
نثره بمعنى نثله ورعل بمعنى
لعل * التون * أدلت
من أربعة أحرف من اللام
في قولهم لعن في لعل وناب
فعلت كذا في لا بل فعلت
كذا ومن الميم في قولهم للمية
آيم وآين وقالوا أسود فاتم
وقان ومن الواو في صنعاني
وبهراني نسبة الى صنعاء
وبهراء والاصل صنعاري
وبهراوى لان همزة التأنيث
في النسب تقلب واوا كما تقدم
في بابها ومن الهمزة حكي
الفرع حنان في حناء وهو
الذي يتخضب به وأما قول
الخليل وسيبويه ان تون فعلان
الذي مؤننه فعلى بدل من
همزة فعلاء كتون سكران
وغضبان فليس المراد به هذا

أنه بالصاد المهملة واقتضاء الثانية أنه بالجمجمة فخره فاني لم أجسد في كتب
اللغة بعد المراجعة شيئا من اللفظين (قوله التون في أصيلان) رسمه بالتون
التي هي مبدل منها دون اللام التي هي بدل مع ان رسمها باللام قياس منعه
في النظم رأيت عينا لنا نل من اللام المبدلة ونهاى اللام الثانية لا الاولى (قوله
نثره بمعنى نثله) بتون فثمة فهم ما على ما رأيت في النسخ وفيه أن نثله بمعنى
استخرج به وليس نثره بهذا المعنى فلهذا لم يأت في كلامه بتون فثمة فثمة انتشارهما
حينئذ في معنى الجذب (قوله آيم وآين) يشعشع من زمما وسكون يانها
التحذية قال في الصحاح قال ابن السكيت أصل آيم تخفف مثل آين وآين
وهين وهين اه وما نقله عن ابن السكيت هو قضية صنيع القاموس (قوله
أسود فاتم وقان) قال في القاموس القسام كصاحب الغبار ثم قال والاقم
الاسود كالفاتم اه وحده فثمة فثمة تأكيده للاسود (قوله ومن الواو
في صنعاني وبهراني الخ) انما جعلوا التون بدل الواو لابدل همزة التأنيث
اجراء للنسب الى ذى الهمزة على وتيرة واحدة في قلب الهمزة واوا (قوله
كتون سكران وغضبان) تمثيل لتون فعلان (قوله هذا البدل) أي
الاصطلاح الذي الكلام فيه (قوله عاقبت الهمزة) لان الهمزة للوثة
والتون للذ كرفلا يستمعان وفي اطلاق المعاجسة على ذلك يتخو زلان
الطرفين المتعاقبين يكونان في كلمة واحدة وما هنا ليس كذلك اذ مؤنث
سكران سكري بالهمزة لاسكراه بالذ (قوله في المرطى) لم أنف على نقل
صحيح فيه بالمعنى المذكور في الشرح والذي في القاموس مرطى يحمزي
ضرب من العدو والمرطاء كالبعيراء مابين السرة أو الصدر الى العانة
وساق معاني أخر ثم قال وما كنا نشت العنققة من جانبها كالرطوان

البدل وانما المراد أن التون عاقبت الهمزة في هذا الموضع كما عاقبت لام التعريف والتنوين * الطاء *
بدلت من حرفين من التاء في الافةال بعد حروف الاطباق وقد تقدم ومن الدال حكي يعقوب عن الاصمعي
ط الحرف في مذهب الاءاط في الاءاعاد * الدال * أدلت من ثلاثة أحرف من التاء في الافةال بعد
الدال والذال والزاي والجيم كاسر ومن الطاء قالوا المردى في المرطى

وهو حيث يربط الشعر حول العروة ومن المذال في قولهم ذكر في جميع ذكوة * التاء * أبدلت من سبعة
أحرف من الطاء في فستاط والاصل فسطاط لقولهم في الجمع فاطيط دون فساتيط ومن المذال في
قوله تاقمة تربوت والاصل تربو - أي دلالة لاعم من الدرمة ومن الواو في ترأت وتجاه (٤١٦)

بالسكر والابط وبالقصر الالهة اه ولم يزد في الصحاح على ما في القاموس
لم يستوعبه فخر (قوله وهو حيث يربط الشعر) براء وطاء هه ملتين
قال البعض أي المكان الذي ينبت فيه الشعر اه وانظر ما سنده في ذلك
فان الذي رأيت في الصحاح والقاموس وغيرهما أن مرط الشعر تنفخه بنون
فدوقية ففاه وضبط شيخنا السيد تمرط في عبارة الشارح بالفوقية ونفي
الميم وشذ الراعي على سبعة السامى وفسر بفتح (قوله ذكر في جميع ذكوة)
هما كعبه وقوه بركانه قاله شيخنا السيد وقال في الصحاح الذكرك والذكرك
نقبض النسيان وكذلك الذكوة اه ونقل صاحب القاموس عن اللبث
أن المجمة تبدل بالهملة في الذكرك جميع ذكوة اذا دخلت عليه أل ماذا جرد
منها تيل ذكرك بالمجمة (قوله فستاط) بضم الفاء الخيمية (قوله تربوت)
بوزن ملكوت وقوله أي مذللة بمعنى سلة وقوله من الدرمة بضم الدال
وسكون الراء وهي اعتماد الشيء والجرأة عليه ويلزم من اعتياد الحيوان
شيء جرأته عليه سم ولته فيه (قوله الاصل ثيبان) ضبطه البعض بفتحات
(قوله من ثيب الواحد) من باب رمى أي صرت معه ثابيا كذا في الصحاح
وبه يعرف ما في كلام البعض (قوله ذعالت) بذال مججمة فعين مهملة وقوله
الواحد ذعلوب أي كصفور (قوله الانلاق) أي الباليات (قوله
وحركه الضرورة) فيه أن الوزن صحيح بدون تحريكها فلا ضرورة اليه
كما لا يخفى على من له أدنى المام بالمروض (قوله نحو يزدل في بدل الخ)
سدل باللام من باب ضرب ونصر أي أرخى وسدر بالراء من باب فرج كذا
في القاموس (قوله ونحو القرد) بقاف فزاي (قوله فان تحركت الصاد
لم تبدل) وكذا السين وانما انتمصر على الصاد لانه انما أتى بهذا الكلام

ونحوهما ومن الباء في نحو
انصر الاصل ايتسر كما مروى
قوله ثيبان الاصل ثيبان
لا من ثيب الواحد ثيبا
وفي قوله سم كيت وذيت
الاصل كية وذية فذفت تاء
التأنيث وأبدلت من الباء
الاخيرة وهي لام المكامة
تاء اقوله كمن الامركية
وكية ودية وذية ومن الصاد
في قوله في لص استر من
السين في قوله في طرطست
وقوله في العدست والاصل
سدس اقوله سدسية ثم
أبدلت المذال تاء وأدخمت
ومن الباء في قوله ذعالت
في ذعالب والذعالب
والذعالب الاخلاق من
التياب الواحد ذعلوب قال
في التسميل وورجما أبدلت
من هاء السكت وشاله
ماتأوله بضم سم في قوله

العاطف ونه من ماض عاطف * أنه أراد العاطف ونه من هاء السكت ثم أبدلها تاء وحركها بالضرورة قوطنة
ومثله هه بخوجت ونصحت لانه جعل الهاء أصلا * الصاد * أبدلت من السين في نحو صراط * الزاي *
أبدلت من حرفين من السين الساكنة قبل دال نحو يزدل في بدل و يزدل في بدل يقال سدر البعير يسدر
سدر ا اشهر من شدة الحر ومن الصاد الساكنة قبل الدال نحو يزدل في يصدق ونحو القرد في القرد
فلزحركت الصاد لم تبدل وفي كلامهم

لم يحرم الزند من قوله أي من قسده فأسكن المراءوا بداره أربابه السنين بابدات من

في استند على أحد الوجهين وأسسه استند من الشين في قولهم في مشدود وسدود من اللام في هو
في التثنية وهو في غاية الشذوذ في النام لم أرى بداره أشبه بالبدال بابدات من حرفين من الدال في قراءة
من قرأ شريهم بالمجيسة ومن الفاء في قولهم زلزل الرجل أي تلذذ إذا أبطأ في الجواب في النام بابدات
من حرفين من الفاء في معتور والاصل معتور ومن الدال في قولهم في السدودة من التار جثة (٤١٧)

في النام بابدات من حرفين
من الفاء في قولهم هم قام زيد
فم عمر وأي نعم عمر وحكاة
يعتوب وقوله هم قوم عيسى
نوم ومن الباء في قولهم سنده
بافانه أي بابانه الباء بابدات
من حرفين من الميم في قولهم
بأهلك يريدون ما هلك
ومن الفاء في قولهم المسهل
في الفسكل الميم بابدات
من أربعة أحرف من الواو
في فم عند الأكراسه فوه
مثل فوج فحذفت الهاء
تخفيفا لانه قد يضاف الى

توطئة ما بعده (قوله لم يحرم الزند) بكسر الزاء وسكون الدال أي الالماء
والهاء في من نزلته ترجع الى الممدوح (قوله على أحد الوجهين) قال
البعض والوجه الثاني أن السين أصلية اه أي فيكون استند الفعل من
سند واست على وثوق منه فإلى لم يبد في القاموس ولا في غيره وجود المسادة
سند فدل الوجه الثاني أن السين يدل من واو هي فاء الكاهنة بناء على
ما نقله المشارح سابقا عن بعض المتأخرين أن الأصل قبل تاء الافتعال
وخذوه بعدها أو تتخذ فأبدلت الواو سين تارة وتاء أخرى (قوله وهو في غاية
الشذوذ) أي ببدال اللام من السين (قوله في معتور والاصل معتور) الذي
يؤخذ من القاموس أنهم عابهم مضهونة وعين مججمة فأنه قال في فصل الغين
المججمة من باب الراء المعتور بالضم والمعتز كمنبرين في فقه الشام الى أن قال
والجمع معاً ثم قال والمعتاير المعتاير الواحد معتز كمنبر ومعتز ومعتور
بضمهم أو معتار ومعتار ومعتير بكسرهما اه ولم يصنع مثل ذلك في عشر وعشر
بالعين المهملة وتوجيه ذلك فريهم معتور ومعتور في كلام المشارح بالعين
المهملة فتحذف وان لم يثبت له أرباب الحواشي (قوله بافانه) بكسر الهاء مرة
وتشديد الفاء أي وقتسه (قوله في الفسكل) كقوله زوز برج القوس الذي
يجي في الحلية آخر الخيل ورجل فسكل كزوز برج رذل وقسده فسكل
في القاموس في فصل الفاء من باب اللام وفسكا غير لازم متعده وفيه
في فصل الباء الموحدة البسكل بالضم الفسكل من الخيل اه (قوله في بنات
بشتر) بنوع الموحدة وسكون الناء المججمة كما في القاموس (قوله من كتب

الضمير فيقال فوه فيه فيقتل
ذلك ثم أبدلت الميم من الواو
ومن النون في نحو عمر
والبنام في البنان ومن الباء
في قولهم بنات مخرف بنات
بجر للهاب لانه من البخار

ص ٢٠ ص ٢١
قول المشي في القاموس في فصل الفاء الخ لعل هذه العبارة مؤخره من تقديم والاصل هكذا
(قوله في الفسكل) في القاموس في فصل الفاء من باب اللام الفسكل كقوله الخ فان كره من اول
القول وهو عبارة القاموس ببعض اختصار اه

ومن كتب أي ضرب فليعلم بدل من الباء المهم فتوا كتب الغيبة الامر ولم يقولوا كتبتم وقوله فبادرت سرها
على شارة * حتى استقت دون محيا جدها غما أراد تغيا والتغية الجرعة ومن لام (٤١٨)

ومن كتب مكافؤ ثلاثة معنيتين فهما كأي المصباح والقاموس فكأنما
بالغوبة فكيف وان لم يتبع له شيئا والبعض وغيرهما وقوله لانهم سمعوا
كتب الفقيه الامران كان بالغوبة كأي التسخن وتخييف وتعليل بالحل
لخر وجهه عن الموضوع وان كان بالثلاثة فاعلم معناه قرب من الامر (قوله
فبادرت سرها) أي أسرعت الى جماعتها وقوله منارة بمثلثة ثم موحدة
أي موافقة على البجلة والسرعة يقال نابر على كذا أي والطب كأي القاموس
وقوله دون محيا جدها حاله حال من نعمنا أي حال كونه دون الشكر المسمى
حياته عنها أي بنى نفسه وقوله نعمنا بفتح النون وسكون الفين المججمة وكذا
الغيب وفعله تغيب كفتح وصر وضرب كأي القاموس (قوله والتغية
الجرعة) في القاموس التغية أي بالغت الجرعة ونظم أو التفع لاسرة
والضم للاسم اه

* (فصل في الاعلال بالخلاف) *

(قوله ثلاثة أنواع) ما يتعلق بقاء الكلمة وما يتعلق بحرف فاندفع ما
يتعلق بهما أولا. اهـ على الخلاف الآتي وقد ذكرنا على هذا الترتيب (قوله
اذا كان الفعل) أي الماضي وقوله مفتوح العين في مقهوره تفصيل لان
مضمومه لا تحذف فاه مضارعه نحو وضو وضو وسم يوسم ومكسوره
ان كسرت عين مضارعه حذفت فاه مضارعه نحو وثق وثق ووقى وثق ووزن
برث وان فتح عين مضارعه حذفت فاه مضارعه نحو وسع وسع ووطئ ووطئ
لا تحذف نحو وجل يوجل ويوجل ويجمع وان استعملت بالكسر والفتح
جارحذف فاه مضارعه وعدم حذفها كقوله فانه جاء من باب تعجب فلم تحذف
فاه مضارعه ومن باب وعدم حذفها لكن هذه لغة قليلة كأي المصباح (قوله
لوقوعها) أي بام مفتوحة وكسرة أي وهما اشتدان لثوار والواقع بين ضمنية
مستعمل (قوله وتعويض التاء) أي التعويض بالتاء وقوله حسا له
احتماز عن التعويض بالتاء في باب اذامة واستقامة فانه غائب لا لازم

التعريف في اللغة العربية
* الوار * أبدلت من ثلاثة
أحرف الالف والياء والهزة
وقد شتمت واقه اهـ

* (فصل) *

في الاعلال بالحذف وهو
على ضربين مقبض وشاذ
فالمقبض هو الذي تعرض
له كرمي هذا الفعل وهو
ثلاثة أنواع وقد أشار الى
الاول منها قوله

(فأمر او صار ع من كرمه)

احذف ر في كرمه فقال
الجرى أي اذا كان الفعل
ثلاثيا رادى العام مفتوح
العين فان فاء تحذف في
المضارع دي الباء نحو وعد
بعد والاصل بعد فحذفت
الواو استقفا لوقوعها بين
ياء مفتوحة وكسرة وحمل
على ذي الباء آخراته نحو أهد
وقد وهذ والامر نحو عد
والصدر الكاش على فعل بكسر
الفاء وسكون العين نحو عدة
فان أصله وعد على وزن فعل

لحذفت فاؤه حلا على المضارع وحركت عينه بحركة الفاء وهي الكسرة ليكون
بقاء كسرة الفاء دليلا عليها أو عوضا عنها أثناء التأنيت ولذلك لا يجتمعان وتعويض التاء عنها

لأنه وقد أجازهم حذفه الملائمة في قوله «وأشأفوا» عدل الأمر الذي وعدوا به يعني عدة الأمر وقد
 مذهب النحاة وخرجهم بعضهم على أن «مما» جمع عروقة أي ما حبة أي وأشد ذلك نواحي الأمر الذي وعدوا
 (٤١٩) «تتبعات» الأول فهم من قوله من كونه أن حذف الواو شروطاً بشرط «أولاً» أن تكون

الياء متوحدت لا تتخذف من
 يوعده مضارع أو وعد ولا من
 يوعده مبتدأ للفعول وشذ
 ذلك قوله «يدع ويدع في لغة
 «نائباً» أن تكون عين الفعل
 مكسورة فإن كانت متوحدت
 شذو يوجب أو مضعومة شذو
 يوشد ولم تتخذف الواو وشذ
 قول بعضهم في مضارع وجد
 يجحدومته قوله

(قوله لا زيم) حذفها أشاد على الراجح (قوله وقد أجازهم الخ) مقابل قوله
 وهو يش التمام حذفها لا زيم وقوله لا زيم في أي تشبيهها التمام التمام (قوله
 وخرجهم بعضهم الخ) اعلم أن احتمال ما في البيت لا يكون مفرداً أو لا يكون
 جمعا التمام وقطع النظر عن رسمه والافتح وان رسم بالفتح بعد الدال تعين
 كونه جمعا أو لا تعين كونه مفرداً فادفع ما ذكره شيخنا والبعوض (قوله أن
 حذف الواو) أي من المضارع (قوله يدع ويدع) ببنائهم للفعول وشذوذها
 كمن التصريح من وجهين ضم ياءهم ما وقع عنهما افتد في فهم ما الشرط
 الأول والثاني والقياس يوجب أن يكون فعل الفعل على فعل الفاعل
 وحده أن هذه الواو لم يطق ماضي شيء من تصاريه من الفعلين إلا نادرا
 (قوله أن تكون عين الفعل) أي المضارع فالمدار على كسر العين فيه
 لا على فتحها في الماضي وإن أوعده كلامه السابق (قوله يجحد) أي يضم
 الجيم ما على اللغة المشهورة من كسرها فلا شذوذ (قوله لو شئت) خطاب
 لأمامة وتقع بالثون والقاف والعبر المهملة أي روى والبوادي جمع صادية
 وهي العطشى وغلبا بالعين المججمة منه فعول لا يجحد جمعني لا يصح ولهذا
 اقتصر على مفعول واحد والجاء له حال من الواو أي أعين وفي القاف ومن
 تقع بالشراب كع اسد في منه وفيه أيضا الغليل كأمير العطش أو شذوذ
 أو حرارة الجوف (قوله دل ذلك) أي حذف الواو منه وقوله على أنه كان
 الخ قد بحث فيه بأن يحتمل أن يكون الحذف مجرد شذوذ كما يشير إليه قول
 المصريح وشذوذ من وجهين كونه نائبية مكسورة العين وكونه مضارعة
 مفتوحة اه نعم الوجه الأول لا ينض مع كون المدار على كسر عين المضارع
 كما قدمنا وبأن القياس على وفي معنى كسر عين المضارع قياس على ما هو
 خلاف القياس لأن قياس الماضي مكسور والعين فتح عين مضارعه فتدبر

لوشئت فتدفع الفزاد بشرية
 تدع الواو لا لا يجحد ظيلا
 وهي لغة عامرية وأما حذف
 الواو من يقع ويضع ويحب
 فلا كسر المقدر لأن الأصل
 فيها كسر العين إذا مضى
 فعل بالفتح قياس مضارعه
 بفعل بالكسر ففتح لاجل
 حرف الخلق تخفيفا فيمكن
 الكسر فيه ففتدوا ويسع
 كذلك لأنه وان كان ما فيه
 وسع بالكسر وقياس
 مضارعه الفتح إلا أنه لا حذف

منه الواو دل ذلك على أنه كان مما يجي على فعل بالكسر شذوذ من عتق وإلى هذا أشار في التمهيد بقوله «بإيه»
 مفتوحة وكسرة ظاهرة كبعدها ومفتوحة كيقع ويسع «ثانها» أن يكون ذلك في فعل فلو كان في اسم لم تحذف
 الواو فتقول في مثال يقطين من وعدي وعدي لأن التصحیح أولى بالاسماء من الاعلال «الثاني» فهم من قوله كعدة
 أن حذف الواو من فعلة المشار إليها مشروطين أحدهما أن تكون مصدرا كعدة وشذوذ من الاسماء مرة

والثوب وهو على الأرض فيجمع
بالالف والتاء قال
رأين لثمة في مؤزرات
وتخرج لثمة استار الهرام
ونهم الحفاح وهو أن تكون
مصدر أو صفة دكره
الشلوين وقوله في التسهيل
ووجعا على هذا الأعال
اسماء كقوة وصفات كارة
فيه نظرا لأن مقتضاها وجود
أقل الجميع من النوعين أما
الاسماء فقد وجد قوة وحشة
وحدة عند من جعلها اسما
وأما الصفات فلا يحفظ غير
لثمة وقد أنكر سيبويه مجيء
صفة على حرفين تأنيها أن
لا تكون لبيان الهمزة
الوعدة والوقفة المقصود بها
الهيئة فاه لا يحدث منها
كما اقتضاه كلام الكافية
الثالث قد ورد انتماء فعلة
شاذ قالوا وزره وترا وزره بكسر
الواو حكاية أبو علي في أماليه
قال الجرجي ومن العرب من
يخرجه على الأصل فيقول
وعده وثية ووجهه وذهب
المازني والبرد والقاري

ثم رأيت في المصباح كلما آخره سلا ويرد عليه ماد كرو عبارة قبل الأصل
في المضارع الكسر وله ذاء ذلت الواو لوقوعه ما بين ياء مفتوحة وكسرة
ثم نقص بعد الحذف المكان حرف الحلق ومثله يرب ويقع ويدع وبلغ
ويطأ ويضع وبلغ اه (قوله لغة) أي الضرورة (قوله للأرض الموحدة)
بكسر الحاء المهملة أي الحالة التي لا أنيس بها كجاستفاد من النجاس
والقاموس (قوله من الصفات لثمة في تربة) بقوة مكية ورواية
ساكنة في وجوده من ساوالة سناو لم أجد للذرة سناو فقلت أنه صفة أو مصدر
معناه هذا المعنى والشئ في القاموس ولدت للذرة ولادة والذرة ولادة
ومولدها ثم قل والمدة التربة ثم قال ووقت الولادة كلولد والميلاد (قوله رأين)
أي السوقة لثمة أي أنما من مؤزرات أي مستورات بالآزر وشرخ يدي
بشيء مجعمة معروضة فراهما ساكنة ففهما مجعمة قال البعض أي ستر أنراي
نه ولم أجد في القاموس ولا النجاس ولا غيره ما الشرخ بمعنى السرة وعبارة
النجاس الشارخ الشاب والجمع شرخ مثل صاحب وصحب ثم قال وشرخ
الامر والشباب أوله ثم قل وهما شرخان أي مثلال والجمع شرخ وهم
الأترا ب اه وانظر هل الهرام جمع هرم ككثف يطاق على النفس والعقل
ركبيرا لثمة كأي القاموس وتأمل المعنى (قوله عند من جعلها) أي
جهة فاهما أي لا مصدر كجاءني عن الشلوين (قوله وقد أنكر سيبويه
مجى صفة على حرفين) المناسب للسياق أن المراد استعمال صفة على
حرفين أسلين وان وضعت في الأصل على ثلاثة أحرف حذف أحدها
وهو ص عنه ثم يستعمل أن المراد أنكر سيبويه مجيء صفة كذلك غير لثمة
فيكون تأييد المناظرة ويحتمل أن المراد أنكر ذلك بالكيفية حتى منع كون
لثمة صفة فيكون مقابلا له (قوله لا يحذف منهما) أي لا تحذف واوهما
للا لباس تصرف (قوله الواو زره) يقال وترت العدد أفردته والملاجه لها
وترا وزيد أحدهم تقصته أيامه والكل من باب وعد كذا في المصباح (قوله بكسر
الواو) راجع للثاني فقط (قوله من يخرجه) أي فعلة المصدر أي نطق به
على الأصل الذي هو الاتمام شذوذ الياو في مقابله وما بعده ويحتمل أن

إلى أن وجهه اسم للكان المتوجه إليه فعلى هذا الشذوذ في إثبات واو لأنه ليس بمصدر وذهب قوم مراد

الى انه مصدر وهو ظاهر كلامه بيويه ونسب الى المازني ايضا وعلى هن فائبات الواو فيه شاذ قال بعضهم
والمسوخ لا ثبات فيه دون غيره من المصادر انه مصدر غير جار على فعله اذ لا يحفظ وجهه يجه فلما قدم مضارعه
لم يحذف منه ادلا موحب لحذفه الا حمله على مضارعه ولا مضارع والفعل المستعمل
(٤٣١)

منه توجه واتجه والمصدر
الجارى عليه التوجه فحذف
ز وائده ونيل وجهه ورجم
الشويعي القول بانه مصدر قال
لان وجهه وجهه بمعنى واحد
ولا يمكن أن يقال في جهة
انها اسم للسكان اذ لا يبقى
للحذف وجهه * الرابع ربما
فحذف عن هذا المصدر لضعفه
في مضارعه نحو سعة وضعة
وقد انضم قالوا في الصلة صلة
بالضم وهو شاذ الخاطم
ربما اعل بهذا الاعلال
مصدر فعل بالضم نحو
وقع خفه * السادس فهم من
تخصيص هذا الحذف بما
فاؤه واوان ما ياءه ما لا حظ
له في هذا الحذف الا ما شذ
من قول بعضهم في مضارع
يسر يسر والاصل يسر وفي
مضارع ينس ينس والاصل
ينس انتهى ثم اشار الى النوع
الثاني بقوله (وحذف همز

مراد الجرحي أن ذلك انغم مطردة لبعض العرب فيكون تولا آخر (قوله الى
انه مصدر) أي غير جار على فعله وهو توجهه أو اتجه فحذف ز وائده قال
الطبراني وهذا هو المراد بقوله بعضهم اسم مصدر لان اسم المصدر هو
المصدر الجارى على غير فعله اه (قوله لا ثبات فيه) أي شذوذ أو قوله دون
غيره من المصادر لعل هذا الشاذ لم يطاع على ورود ورة ووعدة ووثة أو لم
يثبت عنده ورودها (قوله اتوجه) أي أو اتجه (قوله ولا يمكن
أن يقال في جهة انها اسم) فقدم ا لشارح أن منهم من جعلها اسما فحذف
واوها شذوذاً كقوله شذ (قوله اذ لا يبقى للحذف وجهه) أي لان الاسم
لا يحذف منه وانما يحذف من المصدر والقائل بالاسم يقول المصدرية
شرط لظاراد الحذف والحذف في جهة شاذ (قوله نحو سعة وضعة) بفتح
أو له ماو به كسري لغو وبالكسر قرأ بعض التابعين ولم يؤت سعة من
المال كما في المصباح (قوله وقد تصم) أي عين المصدر وان كانت في مضارعه
مكسورة (قوله وفتح تفتح) التفتح والوقاحة قوله الحياء كما في المصباح (قوله
يسر يسر) كدو بعد أي لعب التمار كذا في المصباح (قوله وفي مضارع
ينس) اعلم أن كلام من مضارع ينس بفتح يهزة مكسورة ومضارع
ينس بفتح يهزة مكسورة جاء كمنع المراد او كمنع ضرب شذوذ كما
في القاموس وأن كلام من المضارعين سمع فيه الحذف شذوذاً كما في شرح على
باشاعلى التسهيل فيصح ضبط ينس في عبارة الشارح بالهمز وبالموحدة
والظاهر أن سماع الحذف فينم ا على لغة كسر عينه ما والا كاشدوذ
الحذف فيهما من وجهين كون المحذوف الياء وكون عينه مفتوحة (قوله
وبنييتي متصف) أي صيغتي الذات المتصف أي الصيغتين اللتين على
الذات المتصف بذلك المعنى على جهة القيام به والوقوع عليه سم (قوله

أفعل استمر في مضارع وبنييتي متصف) أي مما أطرده حذف همزة فعل من مضارعه واسمى فاعله ومفعوله
وهما المراد بقوله وبنييتي متصف فتقول اكرم بكرم فهو مكرم وبكرم والاصل يؤكرم ومؤكرم
ومؤكرم الا انه لما كان من حروف المضارعة همزة المتكلم حذف همزة الفعل مع الثلاثية مع همزتان
في كلمة واحدة وحل على ذي الهمزة

أحران وأما الغامل والفعل ولا يجوز أن تأتي هذه الهمزة على الأصل إلا في ضرورة أو كناية مستندة في
 الضرورة وقوله فانه اهل لان يؤكروا والكلمة المستندة قوامهم أرض مؤنثة بكسر التوت أي كثيرة الارانب
 وقوامهم كساء مؤنث اذا غلط سوفي بالارانب هذا على القول بزيادة همزة أرنب وهو الاطمر عليه تنبيه
 لو أبدلت همزة اقل جاء كقولهم في اراقى أو عيا كقولهم في اهل الابل عمل لم تحذف لعدم مقتضى
 الحذف فتقول هراقى برقة وهريق وهراق وعمل الابل يعمله افعه وهمل وهى معمله انتمى ثم اشار
 الى النوع الثالث بقوله (طلت وطلت في ثلاث استعملا) أي كل فعل ثلاثي مكسورا العين ماضٍ عينه ولا مهملة
 حمس واحد يستعمل في استناده الى الضمير المتحرك على ثلاثه أوجه زاما كطلت ومحذوف (٤٢٣)

أحواته) نحو مكروم وتكروم وتكرم (قوله كساء مؤنث) بفتح التوت
 كما في القاموس (قوله هذا) أي استندارة قوامهم أرض مؤنثة وكساء
 مؤنث على القول الخ اما على القول باسالة همزة أرنب فلا يكون قوامهم
 ذلك مستندرا (قوله أرحينا) أي هملة (قوله يربن) بفتح الهاء
 وكذا هريق وهراق (قوله استعملا) أفعه للتنبيه (قوله تانما) هر
 وما بعد بدل من قوله على ثلاثة فوجه الواقع حال فلا اشكال في نصب تانما
 (قوله فاد راد الخ) محذوف ثلاثي. وقوله وكذا يتبع الاعتمام ان كل الخ محذوف
 مكسور العين وقوله وار كل الفعل الخ محذوف ماضٍ ولبيد كرم محذوف وقوله عينه
 ولما الخ لوضوحه (قوله نحو أقررت) فلا يقال أقررت (قوله وشذاحت
 في احدث) حذف منه العين أو اللام وقات حركة العين الى الفاء (قوله
 جار الوجه ان الارلان فقط) أي الاعتمام وحذف اللام مع نقل حركة العين
 وهي الكسرة الى الهمزة لكن العين هنا غير المذاعر أو الامر وفيها سبق
 عين الماضى (قوله من وريقر) كوعليه بعد (قوله والتخفيف) أي
 بحذف الهمزة مع نقل حركة العين وهي الفتحة الى الفاء (قوله لا تخفيف
 مفتوح) تعليل لقوله بالتخفيف قليل وجوز في شرح الكافية أن يـ

اللام مع نقل حركة العين
 الى الاء كطلت ودون شأها
 كطلت وكذا تفعل في طلاس وان
 راد على الثلاثة تعين الاعتمام
 نحو أقررت وشذاحت في
 احدث وكذا يتبع الاعتمام
 ان كان مفتوح العين نحو
 حلات وشذحت في همزة
 حكاية ابن الانباري وان كان
 افعل مضارعا أو أمرا
 وانصل سوس وسوق جار
 الوجه ان الارلان فقط نحو
 يقرر ويقرن وافررن
 ونزل الى ذلك الاشارة بقوله
 (ورن في اقررن) أي
 استعمل في قرن في اقررن قال
 تعالى وقرن في يه وتمكن وهو

أمر من قررت بالمكان أقرب بالفتح الماضي والكسر في المستقبل فلما أمر منه اجتمع مبلان المفتوح
 أو أمرا مكسور وخس الحذف كما فعل يا ماضى وقيل هو أمر من الوفاق يقال وريقر فيكون ترن محذوف الغامل مثل
 عدو ورجع الاول لتوافق القراءتان فان كل أول المذميين مفتوحا كما في لغتهم قال قررت بالمكان بالكسر انفر
 بالفتح والتخفيف قليل واليه اشارة بقوله (وقرن نقلا) أي في قراءة نافع وعاصم لا تخفيف لمفتوح ونذاهم
 بقوله نل ان ذلك لا يطرد وصرح به في الكافية وأما الذي قبله فصرح في الكافية باطراده فقال وقرن في اقررن
 ونس معتضدا به وكعبه انه لا يطرد وهو ظاهر كلام التسهيل بل ذهب ابن عصفور الى أن الحذف في ثلاث
 ونحوه غير مطرد وقد صرح سيدي به بأنه شاذ وان لم يرد الا في افظنين من الثلاثي وهو ما طلت وست وفي

والى الاطراد ذهب الشاويين وحكى في التمهيد ان الحذف لغة سام وبذلك يرد على ابن عصفور
القول اخذت فكل كلام المتناظم في المحذوف فذهب في شرح السكاكية الى أن المحذوف اللام وذهب في
التمهيد الى أن المحذوف العين وهو ظاهر كلام سيديويه * الثاني اجاز في السكاكية وشرحه الخافى المضموم
العين بالمكسور واجاز في اغضض أن يقال غضض قياسا على قرن واحتج به بأن فلك المضموم
(٤٢٣)

المفتوح من قار يقار اذا اجتمع ومنه القارة وهى الاكلة لاجتماعها (قوله
والى الاطراد) أى اطراد الحذف فى ثلاث ونحوه فهو مقابل لقوله بل
ذهب ابن عصفور راجح (قوله على ابن عصفور) أى وعلى سيديويه أيضا
(قوله فى اغضض أن يقال غضض) بنون النسوة فمما هذا هو انصواب
واسقاطها شجر يف لان الكلام فى الفعل المسمى الى نون النسوة كما قاله
الشارح فيما مر (قوله فلك المفتوح) أى الذى هو أخف من فلك المكسور
الذى هو أخف من فلك المضموم (قوله أحق بالجواز) لساقيه من مزيد الثقل

(فصل فى الادغام)

(قوله الاثنى بالتصريف) وهو ادغام المثلين فى كلمة والاحتراز به عن الادغام
الاثنى بالقراملة أهم (قوله وهو) أى الادغام لا بقيد الاثنى بالتصريف
حتى يرد أن التعريف أهم من المعرف (قوله لغة الادخال) يقال أدخمت
اللباس فى فم الفرس أى أدخلته (قوله الاثنان الخ) وسمى هذا ادغاما
لخفاء الساكن عند المتحرك كخفاء الدخول فى المدخول فيه (قوله من
مخرج واحد) صفة لحرفين وخرج به الاخفاء لان الحرف المتحرك فى ليس من
مخرج ما بعده وقوله بلا فصل يظهر أنه متعلق بالاثنيان وان المراد به دفعة
واحدة بدليل تعريف كثيرين الادغام بأنه رفع اللسان بالحرفين رفعاً
واحداً ووضع بهما كذلك وخرج به الفلك (قوله افتعال منه) فأصله ادغغام
فقلبت التاء دالا لوقوعها بعد الدال وأدخمت الدال فى الدال (قوله ويكون
الادغام) أى بالبقيد السابق (قوله وفى المتقاربين) أى باعتبار الواصل
والافتليس الا فى المتماثلين لان المتقاربين لا يترتب قلب أحدهما عما دالا
لآخر (قوله أول مثلين متحركين) أما المتماثلان الساكن أولهما المتحرك

(فصل فى الادغام)

يعنى الاثنى بالتصريف
كقائده فى السكاكية وهو لغة
الادخال واسطلاحا الاثنان
بمترفين ساكن فمحررك من
مخرج واحد فلا فصل
والادغام بالتشديد افعال
وهو لغة سيديويه وقال ابن
يعيش الادغام بالتشديد من
ألفاظ البصريين والادغام
بالتحفيف من ألفاظ
الكوفيين ويكون الادغام
فى المتماثلين وفى المتقاربين
وفى كلمة وفى كلمتين وهو باب
متسع واقصر الناظم فى
هذا الفصل على ذكر ادغام

المثلين فى كلمة فقال (أول مثلين متحركين فى * كلمة ادغم) أى يجب ادغام أول المثلين المتحركين بشرط وهى
أحد عشر * أحدها أن يكونا فى كلمة متشعبة ودون وجب أصلها تشديد بالفتح بدل بالكسر وجب بالضم
فان كانا فى كلمتين مثل جعل لك كان الادغام جائزا واجبا بشرط أن لا يكراهما من وزن نحو قرأ آية
فان الادغام فى مثله ردى وإن لا يكون الحرف الذى قبلهما ما ساء كما غير ابن

ثانها انصب ادغام أو اء حاشلا تتشروط • أحدها أن لا يكون أول المثلي
 هاء مسكتة فإن كان هاء مسكتة لم يدغم لان الوقف على الهاء مشوي الثبوت وقد
 روى عن ورش ادغام ماله ملك وهو ضعيف من جهة القياس • والثاني أن
 لا يكون همزة متصلة عن الءاء نحو لم يقرأ أحد فان الادغام في ذلك ردي منلو
 كانت الهاء همزة متصلة بالفاء وجب الادغام نحو سأل • والثالث أن لا يكون
 مده في الآخر أو مبدلة من غيرها دون لزوم فان كان أول المدين مده في الآخر
 لم يدغم نحو يعطى ياسر ويدعو واقدش لا يذهب المتدبيب الادغام يجوز لاني
 مالو كن لنا قط نحو اخشى ياسر واخث واوا قد ايدغم فأن لم تكن في الآخر
 وجب الادغام نحو عزز أسله • عزز وعلى وزن مقول واغتفر زوال المدة
 في هذا القوة الادغام فيه وان كان مده مبدلة من غيرها دون لزوم لم يجب
 الادغام بل يجوز ان لم يلبس نحو انا نور ياني وقف حمزة ويمتنع أن ألبس نحو
 قول بالبناء للفقول لانه لو ادغم لالتبس بقول وان كانت المدة مبدلة من
 غيرها ابدال الاء ما وجب الادغام كالو بنيت من الاء على مثال ايم فتقول
 أوبهم همزة مضمومة وواو مشددة مضمومة أسله أوبهم همزة مضمومة
 فساكنة أبدلت الثانية وواو ادغمت في الراء الثانية ويمتنع الادغام اذا
 تحرك أول المثلي وسكن ثانيه انخوط للرسول الحسن لان شرط الادغام
 تحرك المدغم فيه اه تصرع مع زيادة من الداء مبسطة وتذكر كرهذا
 في الكافية فقال

نحو شور هان فان هذا
 لا يجوز ادغامه عند جمهور
 البصريين وقد روى عن أبي
 حمزة وادغام ذلك وتأولوه على
 اخفاء الحركة وأجازوه
 القراءه الثاني أن لا يتعدرا

أول متلين ادغم ان سكا • وليس همزة نات عن قالبا
 وليس هاء مسكتة ولا مده اختتم • أو مبدلا ابدال لم يلتزم
 (قوله نحو شهر رمضان) خذ العفو وأمر بنحو الشمس سراجا عن امرهم
 ذكر رجعة البحر وهو امن خزي يومئذ (قوله لا يجوز ادغامه عند جمهور
 البصريين) لما يلزم عليه من اجتماع الساكنين على غير حذو وسلا ومقابل
 جهورههم أبو عمرو فانه منهم كل في الله مع عن أبي حيان وعيان لم يعزه
 البصريون غير أبي عمرو وهو رأم في البصريين (قوله وتأولوه على اخفاء
 الحركة) أي فيكون تسميته ادغام لقربه منه وتفضاه أن أبا عمرو لا يقرأ
 بالادغام المحض وليس كذلك بل يقرأ به كتحلة شيخنا وغيره وقد نقل ابن

شعروا قال المصنف في بعض كتبه إلا أن يكون أوله - أثناء المضارعة فعدت بعد

مدة أو حركة نحو لا نهموا
وتكاد تنهين انتهى ويجوز
الادغام في الفعل الماضي
إذا اجتمع فيه تاءان والثانية
أصلية نحو وتنابع ووقى
بهمزة الوصل فيقال اتابع
وسبأ في الكلام عليه ولم
يزكر هنا هذا الشرط
لوضوحه وقد ذكره
في الكافية وغيره في الثالث
والرابع والخامس والسادس
أن لا يكون في اسم على فعل
بضم أوله وفتح ثانيه كصف
جميع صفة وحدد جميع حدة
وهي الطريق في الجبل أو فعل
بضمين نحو ذل جميع ذلول
بالمجتمعة ضد الصعبة وحدد
جميع حد ود فعل بكسر أوله
وفتح ثانيه نحو كال جميع كالة
ولم يجمع لمة أو فعل بفتحين
نحو لبب وطلل فكل هذه
يتمتع ادغامها إلى ذلك أشار
بقوله (لا كذل صفة ذل
وكل واجب) وعله امتناع
الادغام في هذه الأمثلة
الاربعة أن الثلاثة الأولى
من اشتاقلة للادغام في الوزن
والادغام فرع عن الالهام
فخص بالفعل لغيريته وتبع

الحاجب بهذا التأويل عن الشاطبي وأنه سجع به بين منع الخضاء هذا
الادغام ونحو ير القراء له ثم رده بأن القراء لا يمتنعون من الادغام المحض بل
كان الشاطبي نفسه يقرأ به فلا يضع الجميع بذلك ثم قال والأولى الاحتذية قول
القراء إذ ليس قول الخضاء حجة الاعتدال عليهم ولم يجمعوا على المنع ولا نهم
تأملون عن ثبت عصمته عن الغلط في مثله وهو رسول الله صلى الله عليه وسلم
والجوت القرآن تواتروا من قبله الخضاء أحاد ولو سلم أن مثل ذلك جئتواتر القراء
أعدل وأكثر اه بانهما * وعبارة تتخاف فضلاء البشر في القراءات
الاربعة عشر إذا كان ما قبل المدغم ساكنًا صهيحًا عسر الادغام معه لكونه
جميعًا بين ساكنين ليس أوله ما حرف علة وذلك نحو شهره رمضان وفيه طريقان
نحو صان طريق المتقدمين ادغامه ادغامًا صحيحًا وطريق أكثر المتأخرين
انفصاله بمعنى اختلاص مركبته ونحو المسمى بالروم وهو في الحقيقة مرتبة
ثالثة لا ادغام ولا اظهار وليس المراد به الانفصال المذكور في باب التثنية
الساكنة والتثنية لأن الجميع بين ساكنين أوله ما صحيح لا يجوز الاوقفا
لعمومها ولا وصلها وأسباب الجوزون للادغام المحض بأن لا نسلم أن الجميع بين
الساكنين غير جائز بل هو شبهة مبسوسة وما خرج عن القياس وثبت سماعه
بقيل ويكون شاذًا فيما ساقط ولا يمتنع وقوعه في القرآن وبأن الوصل
هنا كالوقف إذ لا فرق بين الساكن الوقف والساكن للادغام اه باختصار
(قوله شعروا) بدلين مهمتين وهو الماعب ويقال فيه ددا كفتى ود كدم
(قوله وسبأ في الكلام عليه) أي في شرح قوله كذلك نحو وتحتل واستمر (قوله
جميع صفة) اسم ابناء والصفة أيضا الظلمة كالسقيفة غزرى (قوله جميع
بعدة) بضم الجيم وتشديد الدال تصريح (قوله جميع كالة) هي بكسر
الكاف وتشديد اللام السمرالريق يتخاط كالبيت يتقي به من البعوض
ويعين في عرفنا الناموسية فصرح (قوله جميع لمة) بكسر اللام وتشديد
الميم السمر الجاوز شجرة الأذن اه تصريح وعبارة المصباح الشعر يلم
بالمسكب أي يقرب اه (قوله شعروا) هو وضع القلادة من الصدر وما
يشد على صدر المركوب ليمنع الرجل من الاستفخار وما استدق من الرسل
زكريا (قوله وطلل) هو الشانص من آثار الديار تصريح (قوله وتبع

الذي فيه موازنة من الاءاء دون نال موازنة وأما الرابع فانه وان كان موازنا لفعل الاءاء لم يدغم ثلثه وليكون
 منها على فرعية الادغام في الاءاء حيث أدغم موازنة في الافعال نحو رة فيعمل بذلك ضد سبب
 الادغام فيه وقوة في الفعل * تنبيهات * الاول يتنوع الادغام أيضا فيما وزن أحد هذه الاءاء بضرة
 لا يجملته نحو خشاء لظلم خلف الاءاء ونحو ردة ان مثل سلطان به حتى سلطان من الرنة وحسبة جمع
 سبب ونحو الدججان مصدر جع يد * الثاني كان ينبغي أن يستثنى مثالا من سبب تنوع فيه الادغام وهو
 فل نحو ابل لكونه مخالفا لوزن الافعال فلو بنيت من الرنة ابل فأت ردوبا لفك (٤٢٦)

واله عذر في عدم استثناءه أنه بناء لم يكثر في الكلام ولم يجمع في المصنف وقد استثناءه في بعض نسخ التسهيل * الثالث اعلم أن أوزان الثلاث التي يكثر فيها اجتماع مثلين متكررين لا تزيد على تسعة وقد قد كرسمة منها ما بقيت أربعة منها واحد منها لا كلاً فيه وهو فعل كسر الماء وضم العين وثلاثة مستعملة وهي فعل نحو وكف وفعل نحو مصدر فعل نحو دثر فاذا بنيت من الرنة مثل كف أو مصدر قلت رة أو رة بالادغام لانها واقفان لوزن الفعل ولما ساقى خفة	الفعل فيه الخ) الفعل مفعول مقدم ومفاعل مؤخر (قوله وان كان موازنا للفعل) الواو للفعل (قوله وقوة في الفعل) أي الفعل بتركيبه ولوله فاحتاج للتخفيف بالادغام بخلاف الاسم (قوله نحو خشاء) بمجمعات ثمة ووزن مصدره فعل يضم ففتح وفي الصاحح ما يخالف كلام الشارح كل موضع ثمة قال انشاء أملة انشاء على فعلا فأدغم به عليه المصريح (قوله ونحو ردة ان) من الرنة ثمة ووزن مصدره فعل يضم ثمة وقوله مثل سلطان يضم الاءاء في المصباح السلطان يضم اللام للاتباع اتعة (قوله ونحو حية) بحاء موهلة وموحدين جمع حب يضم الحاء وهو الخالية كالحاء المايستية ثمة موازن مصدره فعل بكسر ففتح (قوله ونحو الدججان) بدال موهلة فجهين ثمة موازن مصدره فعل بفتح ثمة (قوله فأت رة أو رة) بفتح الراء فثما ولا يصح ضم راء أحد هما لان حركة الم غم لا تنقل لما قبله الا اذا كان ما قبله ساكنا كما يأتي وكان يكفيه الافتقار على أحد هما كما في عبارة المرادي (قوله بل هو) أي الفك أولى في هذا لأن ابن كيسان فك فيهما وهو في الوزن المتفق على أسالته في الفعل وهو ردة بفتح فكسور ردة بفتح فضم لأن بفك فيهما وعلى الوزن المختلف في أسالته في الفعل وهو ردة بضم فكسر بالاولى (قوله مدغم فيه) أي حرف مدغم في أول المثليين وهو ساو والقول الموضع أن لا يتصل أول المثليين بمدغم (قوله وهو الجاسوس) الضمير يرجع
--	--

فعل نحو لب حدامذهب الجمه وروخاف ابن كيسان فقال ردة وورد بالفل وواقعه الناظم الى
 في التسهيل في الاول دون الثاني واذا بنيت من الرنة مثل دثر قلت ردة بالفل ومن رأى أن فعل أول في الفعل
 ينبغي أن يدغم وقياس مذهب ابن كيسان الفل بله وفي هذا أول وعليه مشي في التسهيل انتهى * السابع
 من الشروط أن لا يتصل بأول المثليين مدغم فيه واليه أشار بقوله (ولا كسوس) وهو جمع جاس اسم فاعل
 من جنس الشيء اذا لمسه أو من جنس الخبر اذا خص عنه وهو الجاسوس وانما وجب الفل لا لملاو ادغم المدغم
 فيه لانتق سالكنا * اثامن أن لا يعرض نحو يك ثام ما واليه أشار بقوله (ولا كسوس من يني)
 لان الاصل اخصص بالاسكان فنقلت

حركة الهزة الى الساكن

فبها افم يعتقها لم وشها
 التاسع أن لا يكون ما هما
 فيه ملحقا بغيره واليه أشار
 بقوله (ولا كهيل) وهذا
 نوعان أحدهما ما حصل فيه
 الالحاق بزائد قبل الملتين
 نحو هيل اذا أكثر من لا اله
 الا الله فان الياء فيه مزيدة
 للالحاق بدخرج والآخر
 ما حصل فيه الالحاق بأحد
 الملتين نحو جلب فان احدى
 باءه مزيدة للالحاق بدخرج
 وانما امتنع في هذين النوعين
 لاستلزامه فوات ما قصد من
 الالحاق العاشر أن لا يكون
 مما شذت العرب في فكه
 اختيارا وهي أنفاظ محفوفة
 لا يقاس عليها الى هذا أشار
 بقوله (وشذ في أوز) وشذوه
 فليقتل قبل (أي شذ الفلك
 في أنفاظ منها قوله هم أزل
 السقاء ان تغيرت راحته
 وكذلك الاسنان اذا فسدت
 والاذن اذا رقت وقولهم دب
 الانسان اذا نبت الشعر في
 جبينه وصكك الفرس اذا
 اسطسكت عرقوبه وصيربت
 الارض اذا أكثر ضبابها

الى الخاس من جس الخبير وقال جماعة الخاسوس بالميم صاحب خبر الشر
 والخاسوس بالخاء المهملة والناحوس صاحب خبر الخير (قوله حركة الهزة)
 أي من ابى (قوله كهيل) فعل ماض ملحوق بدخرج وهو أحد الانفاظ
 المنفوخة من المركبات كيميل اذا قال بسم الله وسجد اذا قال سبحان
 الله وحوقل اذا قال لا حول ولا قوة الا بالله وحيميل اذا قال حتى عبي كذا
 وحيدل اذا قال الحمد لله وجعدل اذا قال جعلت قداهك وطابق اذا قال أطال
 الله بقاءك ودعز اذا قال أدام الله عزك وحسبل اذا قال حسبي الله والباب
 "هساعى وقد أوسعنا الكلام فيه في آخر رسالتنا الكبرى على البسملة قوله
 وهذا أي ما اثنان فيه الملحوق بغيره المشار اليه بقوله كهيل (قوله نوعان)
 بل ثلاثة ثالثها ما حصل فيه الالحاق بأحد الملتين ونحو افقعنس أي
 تأخر ورد جمع فانه ملحوق بآخر يتبعهم والالحاق حصل فيه بالسكن التانيعة على
 المختار وبالهزة والوزن قاله المصريح (قوله ما قصد من الالحاق) هو عوارنة
 الملحوق للملحق به (قوله في أزل) بوزن فرح (قوله دب) بدل المهملة فوحدتين
 قال شيخنا: والبعض بابه ضرب وقد يؤخذ من كلام القاموس كونه من باب
 فرح (قوله اذا نبت الشعر في جبينه) مثله في الصحاح وعبارة الفارسي
 في جبينه (قوله وصكك الفرس) جعله شيخنا متفلا عن المختار من باب دخل
 وتبعه البعض في هذا الضبط وقد راجعت المختار فلم أجده فيه صكك بالمعنى
 الذي ذكره الشارح وانما فيه ما نصه صكه ضرب به وباه رذره قوله تعالى
 فصككت وجهها اه والذي في القاموس رجل أسلمه اضطرب الر كبتين
 والمعرقوبين وقد صكه سكك يارجل ككالت صكه ككاف وهو يفيد أن بابه
 فرح (قوله عرقوبه) العرقوب من الانسان عصب غليظ فوق عقبه ومن
 الدابة في رجلها اجترلة الر كبة في يد ما قال الاصمعي كل ربي أربع عرقوبه
 في رجله ويركبها في يديه ومن القطاسا قوا كذا في الصحاح وغيره (قوله
 وضربت) بضاد مججمة فوحدتين بوزن فرح كما في القاموس وقوله ضبابها
 بكسر الضاد جمع ضب كما في القاموس (قوله وقطط) بقاف قطا عين مهملة
 بوزن فرح وبعاء بالادغام أيضا كذا في القاموس (قوله ولححت العين) بلام
 لحا عين مهملةتين وقال شيخنا السيد والبعض من باب فرح (قوله

وقطط الشعر اذا اشتدت جعوده ولححت العين

ونقلت) بلام فها من مجتمعتين ولم يذكره صاحب الصحاح والقاموس الا
 مدحها (قوله ومشتت) جميع فتيين مجتمعتين يوزن فرح كذا الصحاح
 والقاموس (قوله انا انخص) قال البعض يضم الخاء وهو خطأ لان المعنوم
 انما هو ي يذن وضخم وهو لا ياسب هنا وانما انخص بغيره هذا المعنى كالذي
 عني ارتفع والذي عني طاع فبفتح الخاء كنع كذا القاموس (قوله
 في رطبة هاهم) الوطيف نظام مجتمعة ثم ما مستدق الذراع والساق من
 السبل والابل وقوله هم أي شئ دوهم وقوله دون سلاية العظم أي ليس
 لهذا الشئ الشاحص سلاية العظم الصحيح فكذا تفيد عبارة الصحاح (قوله
 وعزرت) بعين هامة فزايين مجتمعتين قال شيخنا ونسبه البعض بأنه دخل
 والذي في القاموس والعزوز المائة الضيقة الاحليل واللمع عزز وعزرت
 كسدت عزروا عزازا بالكسر وعزرت ككرمت وعزرت وتوزرت اه
 (قوله كسدت وتوزرت) الاعلال في نحو قوله (دخ) فيه نظروا نكسوا عليه
 لا يفتح العين في ذلك مطرد مستثنى من قاعدة قلب الواو والياء ألغا عند
 تحركهما او افتتاح ما قبلهما كما مر في قول التالط وصع عن فعل ونفعا لا
 (قوله رجل ضعف الحال) بضاد مجتمعة فها من يوزن كفف من الصف
 بفتحين وهو الضيق والشد والاحاجة والذي في القاموس والصحاح رجل
 صف الحال بالادغام فليس ضعف في عبارة الشارح كاب حتى يتجه تروقت
 البعض في شد ودخل ضعف في قوامهم رجل ضعف الحال بأنه كلب نعم يتجه
 التوقف في طعام فضعف بفتاى فضا دين مجتمعتين لانه كلب ع على ما في
 القاموس وعبارته فضع الطعام يفض بالفتح وهو طعام تفض محرك ثم قال
 وقص المكابية من بالفتح قضاه وقض وقضض ككفف صار فيه التفض
 كأنه واستقص اه وقوله صار فيه التفض بفتحين أي الحصة المغار
 كذا القاموس والصحاح (قوله ومجرب) بجاء هامة فوحدني على وزن
 اسم المفعول (قوله لازم تخربكم) صوابه تخرب يثابهم ما كما مر به
 الموضع وغيره وكما سيبره في قوله وحركة ثابهم ما لازم لان لازم تخربكم
 من نحو حي الباء الثانية فقط لانه فعل ماض مبني على الفتح الظاهر اما
 الاولى فيجوز تخربكم اهلي الفل واسكنهم اهلي الادغام (قوله كالعارضة)

انه لم يوزن الساعة اذا
 شاق الحياه وهو يجري
 لم اشدد وقترك الادغام
 في هذه الاممال كشدوز
 ترك الاعلال في نحو قوله
 والحيد والصيد والحركة
 والحومة مما سبق في موضعه
 فلا يجوز القياس على شئ
 من هذه المعكرات كما
 في اساسه على شئ من تلك
 المعاص وما ورد من ذلك
 في الشعر عن الضرورات
 كقول أبي النجم الحمد
 لله على الاحال تنبيه
 قد رد ذلك ايضا في كلمات
 من الاسماء ما قولهم
 رجل ضعف الحال ومجرب
 وحكي ان يريد طعام فضع
 اذا كان فيه بس (وحيي)
 وحيي ويحوهما مما عنيته
 ولما يات لازم تخربكم
 (المكان وادغم دون حذر)
 في واحد منه المورد وفي
 ادغم نظرا الى ام ما مثلاً
 في كلمة وحركة ثابهم ما لازم
 وحق ذلك الادغام لان دراجه
 في الصابط المتقدم ومن فلان
 نظرا الى ان حركة انشائي

والعارض لا يمتد به غالباً ومن ثم لم يحز الادغام في تحوّلون يعني ورأيت محبباً واحاقوله وكان بين النسخة
تتمشي بسنة بتمامها فتشاذلها ما س عليه خلافاً للفرقة الثانية في الفلأجود من

الادغام وان كان كل منهما
فسيحاً مقرر وأيه في التواتر
ولعل الناظم أرمأ الى ذلك
بتقديم الفلأ في النظم انتهى
(كذا) يجوز الفصل
والادغام فيما اجتمع فيه
تا آن ابا في أوله أو وسطه

تحوّلون واستمر) أما الاول
فقال في شرح الكافية اذا
اجتمعت فيما اجتمع في أوله
أأزدت همزة وصل
يم الى النطق بالياء المسكونة
للادغام فقلت في تحتي التحوّل
هذا كلامه وفيه نظر لان
تحوّل فعل مضارع واجتلاب
همزة الوصل لا يكون في
المضارع والذي ذكره غيره
من الخباء أن الفعل المفتوح
يتأخر عن الالف كان ما فيه انحدرو
تتبع وتتابع جاز فيه
الادغام واجتلاب همزة
الوصل فيقال اتبع وتابع
وان كان مضارعاً نحو
تتذكّر لم يحز فيه الادغام ان
ابتدئ مما يلزم من اجتلاب

أي يتابع عدم الزوم في جميع التصاريف (قوله والعارض لا يمتد به غالباً)
أي فكذلك العارض كالعارض (قوله ومن ثم) أي من أجل عدم الاعتداد
بالعارض (قوله في تحوّلون يعني) مضارع أبدأ ورأيت محبباً الاسم فاعل
أبدأ الان حركة الثانية في معارضة بعروض الناصب وهو لون ورأيت
(قوله بسنة) أي قطعة مستطيلة من فضاء رسة اليد يضم السين بابه اه
عني بزيادة وقوله في تحتي بسنة بالبعض بفتح التاء التوقية وهو خطأ لان
الكلام في المألوف العارض تحوّلون تأنيدها أو في فتح التاء مضارع عني
عارضها لانه لا يمتد به فالف متعذرة التحريك بل هو يضم الفوقية وكسر
العين المهملة مضارع عني كما قاله الدماميني وكسرة العين مئة ولة التام من
الياء الاولى عند ارادة ادغامها في الياء الثانية وأعيابها تعمل لازماً وتعدى
ومن الاول ما هنا والتاء في تحتي حيث ادغم اعتداداً بالحركة العارضة
في اليد لأجل الروي مع أنه في غيره أيضاً عارضة لأجل الناصب (قوله
لان تحوّل الخ) عبارة التوضيح ولم يخلق الله همزة وصل في أول المضارع
واغما ادغام هذا النوع في الوصل دون الابتداء وبذلك قرأ المزي في الوصل
تحوّلوا نيمه واو لا تبرجن (قوله واجتلاب همزة الوصل لا يكون في المضارع)
قد يقال مرادهم أنه لا تكون فيه على وجه الزوم له عند الابتداء كما
في الماضي والامر والمصدر ولا يظن بالماضف أن يقدّم على ذلك بمجرد
التأخر من غير سند كسماح واستنباط من لغة العرب وقياس ليس
في لغتهم ما ينافيه وانما يكمن نقل الثقات عنه أنه قال طالع الله سبحانه جميعاً
فلم أستهتمه الا ثلاث مسائل ولا يضره عدم ذكر السند صريحاً
قال ليس وأص ابن الناظم على أن الناظم ذكر المسئلة في بعض كتبه على
ماوافق الجهمه ور (قوله فيقال اتبع) أي بتشديد الفوقية والموحدة
(قوله ونحوه) كالتبديل واكتف (قوله وهو قياسه) فيه عذري نظر وان
سكتوا عليه لانه يقتضي أن الادغام خلافاً للقياس وليس كذلك لتوفر

همزة الوصل وهي لا تكون في المضارع بل يجوز تشقيقه بتخفيف الحدي التام وسأني في كلامه وإن وصل
بما قبله جاز ادغامه بعد تحريكه أو ان غنونه كذا غير ولا نيم والعدم الاحتياج في ذلك الى اجتلاب همزة الوصل
وأما الثاني وهو استمر ونحوه من كل فعل على الفعل اجتمع فيه ما آن فهنا يجوز فيه الفسك وهو قياسه

لبناء ما قبل التلين في السكون ويجوز فيه الادغام بعد مثل حركة أول التلين الى الساكن فتقول ستر
 بطرح همزة الوصل من أوله انحرلك الساكن بحركة النقل تنبيهات الأول اذا أثر الادغام في استر
 صار الفظ كما حفظ ستر انشأ وزنه فعل تضعيف العين ولكن يتنازبان بالمضارع والمصدر لانك تقول في
 مضارع الذي أصله افتعل يستر بفتح أوله وأصله يستر فقل وانضم وتقول في مضارع الذي وزنه فعل يستر
 يضم أوله وتقول في مصدر الذي أصله افتعل ستر وأصله استار فلما أريد الادغام (٤٣٠)

ضابط الادغام فيه ولو قال وهو الاحسن لكن مستقيما (قوله لبناء ما قبل
 التلين على السكون) أي فيصح الادغام الى تكلف نقل حركة
 أول التلين الى الساكن (قوله بفتح أوله) أي وثانيه وتشديد ثا ففتح
 كسره ولما ذكر الشارح ذلك لانه قد مر ترك بين المضارعين (قوله سترار)
 بكسر أوله وتشديد ثا ثيه (قوله بكسره ثا) وهي السين (قوله على أصل
 التاء الساكنين) فليست الكسرة متفولة الا كسر في التاء اللدخمة
 (قوله مبينة على ذلك) أي فان فتحت سين الماضي ففتح سين المضارع
 واسم الفاعل واسم المفعول وكانت التاء على ما يقتضيه الحال فهي مكسوة
 في المضارع واسم الفاعل مفتوحة في اسم المفعول وأن كسرت سين الماضي
 وتأوه كسر تاء في الثلاثة وحينئذ يشبه اسم الفاعل واسم المفعول كقوله
 الشارح (قوله من الضابط المتقدم) أي ضابط وجوب الادغام المتقدم في
 قوله أول مثلين الخ (قوله قد يقتصر الخ) قد للتحقيق أو لتقليل النسي وفي
 قول الشارح وهذا الحذف كثير جدار من الى الاول (قوله تارة نظمي)
 وأصله تارة نظمي فحذفت إحدى التامين ولو كان مضاعفا قيل تظلمت لوجوب
 التانيث مع المجازي اذا كان ضميرا متصلا (قوله لان الاستقلال بها حصل)

تقلت الحسرة فطرح
 الهمزة وتقول في مصدر
 الذي وزنه فعل تستر على
 وزن تعفيل الثاني يجوز
 في استر وضوء اذا ادغم
 وجه آخره وأن يقال ستر
 بكسر ثا وذلك ان التاء
 ساكنة وحينئذ الادغام
 سكنت التاء الاولى فالتقي
 ساكنان فكسر أوله على
 أصل التاء الساكنين
 ويجوز على هذه اللغة كسر
 التاء اتباعا لقاء الكلمة
 فتقول فعل والمضارع واسم
 الفاعل واسم المفعول
 مبينة على ذلك الا أناس

الفاعل يشبه بلفظ اسم المفعول على لغة من كسر التاء اتباعا فيه مرشتر كما يخففنا فيحتاج الى دلالة
 قرينة الثالث ما ذكره في هذا البيت كالسكتي من الضابط المتقدم انتهى وما بناء من ابتد قد يقتصر فيه
 على ناكتين العرب الاصل تبين بناء من الاولى تاء المضارعة والثانية تاء فعل وعلة الحذف اما نقل عنهم
 اجتماع التامين ولما يمكن سبيل الى الادغام لما يؤدي اليه من اجتناب همزة الوصل وهي لا تكون في المضارع عندنا
 الى التحفيف بخلاف إحدى التامين وهذا الحذف كثير جدار من في الأفراد وموضع كثيرة نحو نزل الملازمة
 والروح لانك تفسر تارة نظمي تنبيهات الاول مذهب سيويه والبصريين أن المحذوف هو التاء الثانية
 لان الاستقلال بها حصل وقد صرح بذلك في شرح الكافية وقال في التسهيل والمحذوف هي الثانية لا الاولى

خلافاً له شام يعنى أن مذهبه شام أن المحذوفة هي الأولى وقوله غيره عن السكوفيين الثاني هذا وقد بان لنا
 إلى أن هذا انما هو في المضارع الواقع في الابتداء لانه الذي يتعذر فيه الادغام وأما الثاني فتحتوا بفتح فلا
 يتعذر فيه الادغام وكذا المضارع الواقع في الوصل كما سبق بيانه الثالث قال في شرح الكافية وقد يفعل
 ذلك يعنى التثنية بالحذف بما تصد فيه نونان ومن ذلك ما حكاه أبو الفتح من قراءة (٤٣١)

بعضهم ونزل الملائكة فنزل
 وفي هذه القراءة دليل على
 أن المحذوفة من ناءى تنزل
 حين قال تنزل انما هي الثانية
 لأن المحذوفة من نونى نزل في
 القراءة المذكورة انما هي
 الثانية وهذا كلامه قال
 الشارح ومنه على الاظهر
 قوله تعالى كذلك نجى
 المؤمنين في قراءة عاصم أصله
 نجى ولذلك سكن آخره
 انتهى الحادى عشر من
 شروط وجوب الادغام أن
 لا يعرض سكنون ثانی المتلین
 اما لاتصاله بضمير رفع واما
 الجزم وشبهه وقد أشار إلى
 الاول بقوله

ولدلالة الأولى على المضارعة والحذف مثلها (قوله خلافاً له شام) أى
 الضمير ودليله أن الثانية اعني كانا وعة وحذفه من هذا المعنى (قوله
 بما تصد فيه نونان) أى متحركان (قوله ونزل الملائكة) برفع اللاحق ونصب
 الملائكة (قوله دليل الخ) وجه الدلالة ضم الذون اذ لا وجه لضم الثانية من
 غازی (قوله من نونى نزل) الاوضح والانسب بقوله قبل من ناءى تنزل أن
 يقول من نونى نزل (قوله ومنه) أى حذف احدى النونين (قوله على الاظهر)
 مقابلة قولان الاول أن نجى فعل ماض مجهول سكنت ياءؤه للتخفيف على
 الغنة وأنبى عن الفاعل ضمير المصدر قال في المغنى وفيه ضعف من جهات
 اسكان آخر الماضى واثابة ضمير المصدر مع انه مفوم من الفعل فلا فائدة
 في ذكره واثابة غير المفعول به مع وجوده اهـ الثاني ان أصله نجى بسكون
 النون الثانية فادغمت في الجيم كاجاسة واجابة أصلهما النجاسة والنجاة
 فادغمت النون في الجيم وهذا ضعف مقابله لأن ادغام النون في الجيم
 لا يكاد يعرف كما في التصریح (قوله أصله نجى) بفتح النون الثانية وتشديد
 الجيم (قوله وفلتا) ماض مجبول نائب فاعله ضمير يرجع إلى أول المتلین
 أو فعل أمر وقوله لكونه عليه سكن وقوله بضمير الرفع أى البارز المتحرك
 (قوله بل لا يجوز) أى عند جمهور العرب كما يفيد قوله قال في التسهيل الخ
 وقوله قال سيويه الخ وهو لا يجوز ولا يترمون اسكان ما قبل الضمير بدون
 زيادة حرف (قوله لغية) أى اقوم لا يترمون اسكان ما قبل الضمير وحكى ردن
 بزيادة نون ساكنة تبلى نون الالف مدغمة فيها ورتات بزيادة ألف قبل ناء
 الضمير كذا في شرح التسهيل على باشا والمحسنى عنهم هذا يترمون الاسكان
 المذكور مع زيادة الحرف الساكن (قوله قبل دخول النون والفاء) أى ونا

وفلتا حيث مدغم فيه سكن
 اسكونه بضمير الرفع اقترن
 لتعذر الادغام بذلك والمراد
 بضمير الرفع ناء الضمير وناونون

الالف (فتحو حلت ما حلت له) وحلنا واهـ هذه حلتان فالادغام في ذلك وتحوه لا يجب بل لا يجوز قال في
 التسهيل والادغام قبل الضمير لغية قال سيويه وزعم الخليل أن ناسا من بكر بن وائل يقولون رتنا ومرينا
 وردت وهذه لغة ضعيفة كأنهم قدروا الادغام قبل دخول النون والفاء

وابتداً باللفظ على سائر أشار إلى الثاني بقوله (وإن جزم وشبه الجزم) والمراد به الوقف (تخفيف) أي بين الفلك
والادغام: (تقني) أي تبع غو لم يحال ولم يحل وحل وحل الفلك لغة أهل الحجاز والادغام لغة تميم
الاول المراد بالتحوير استواء الوجهين في أصل الجوار لا استواءهما في الفصاحة لان الفلك لغة أهل الحجاز
وم اجه القرآن غالباً تحويان تمسككم حذقة ومن يحل عليه غضبي واغضض من صوتك ولا تثن وجاء على لغة
تميم ومن يرتد في الماء ردة ومن يشاق الله في الحشر الثاني اذا دغم في الامر على لغة (٤٣٢)

(قوله وابتدأ باللفظ على حاله) أي بعد دخولهما (قوله والمراد به الوقف)
أي البناء لا ما قبل الواصل (قوله والادغام لغة تميم) عبارة الهمع والادغام
لغة غير الحجازيين من العرب نظرا الى عدم الاعتداد بالعارض (قوله
الثالث اذا اتصل بالمدغم فيه الخ) وجهه تعلقه بما نحن بصدده من اشتراط
أن لا يعرض سكون لتساق المتواليات مما سبق عليه هذا الثاني ولكن
الانساب كما قل البعض ذكره في شرح قوله ولا كنخصص اني المشار به الى
اشتراط عدم عروض حركة ثاوي التلحين (قوله اُدغم الحجازيون وغيرهم)
أي ابتدأ الادغام (قوله سني على هذه العلامات) لوقال متحرك قبل هذه
العلامات لكون وانما قائل (قوله التزم المدغمون فتح المدغم فيه الخ) أي
على قول يدايل ماسياقي (قوله قبلها الغائبة) بقراءة ما بالقصر على
ارادة اللفظ المركب من الهاء والالف لان المجموع هو غير الغائبة
واضافته الى الغائبة من اضافة الدال للدول وهذا بخلاف قوله هاء
الغائب فله بالمد (قوله وردة بالفتح والكسر) ظاهره بقاء ضم الهاء
مع كسر الدال وهو انما يأتي على لغة الحجازيين الذين يضمون هاء الغائب
واو وليت كسرة او يامسا كنة لا على لغة غيرهم لان غيرهم يكتسرون هاء
ها تيمم كنه في باب التغير (قوله وغلط في تحويره التفتح) لا وجه لتفطيه
بعد كاية الكوفيين له ومن حفظ حجة على من لم يحفظ (قوله تصحح أنه
غنية) أي في مفهوم الفاء ومفتوحه ايدليل قوله تنع الاخفش الخ (قوله
نقض الطرف انك من غير) قاله جزيير وتماسه فلا كعبا يافت ولا كلابا

تيمم وب ما خرج هذه الواصل
أعدم الاحتياط بالها وحكي
الساقي أنه سمع من
عبد القيس ارتقاء غرض وأمر
همزة الواصل ولم يحل ذلك
أحمد بن البصريين الثالث
اذا اتصل بالمدغم فيه واو جمع
تخوردوا أو ياء مخاطبة نحو
ردى أو نون تو كبد نحو
رتن ادغم الحجازيون وغيرهم
من العرب لان الفعل حينئذ
مبنى على هذه العلامات
فليس تخرب كما عارض
الرابع التزم المدغمون فتح
المدغم فيه قبلها الغائبة نحو
ردها ولم يردوها والتزم وانهم
قل هاء الغائب نحو ورد ولم
يرده لا الهاء حقيقة فلم
يعتدوا بوجودها فكان الدال
قد وليها الف والواو وحكي
التزم وفردوها بالضم

والكسر ورده بالفتح والكسر وذلك المضموم الفاء وحكي ثعلب الاوجه الثلاثة قبل فاء
الغائب وغلط في تحويره في التفتح وأما الكسرة الصحيحة أنه لغة تميم الاخفش من ناس من عقيل مد وعنده
بالكسر والتزم أكثرهم الكسر قبل ما كن قالوا ردة القوم لان حركة التفتاء الساكنين في الاصل ومنهم
من يفتحونهم وأمدوح بن جني المضموم قد روي عن نوله نقض الطرف انك من غير ثم المضم قليل

قال في التسهيل في باب التقاء الساكنين ولا نفخ قبل ساكن بل يفسر وقد يصح هذا بقوله فان لم يوصل
 الفعل بشئ مما ذكر في باب الغائب مطلقا فتشوردة وفروعض وهي لغة أسد وناس غيرهم والكسر
 مطلقا فتشوردة وفروعض وهي لغة كعب ونمير والاتباع لحركة الفاء فتشوردة وفروعض وهذا أكثر في
 كلامهم اهـ (وفل فعل في التعجب التزم) قال في شرح الكافية باجاء وكأنه أراد اجماع العرب لان المسموع
 الفسك ومثله قوله ول نبي المسلمين تقدموا وأحببنا أن تكون المقدما والافتقد
 (٤٣٣) حتى عن السكائي اجازة

ادغامه (واتزم الادغام

أيضا في هلم) باجاء كما قاله
 في شرح الكافية فلم يقل فيه
 هلم * تنبيهات * الاول هذا
 البيت استدراك على ما قبله
 أي يستثنى من فعل الامر
 صبيعتان لا تخيير فيهما
 الا في الفعل في التعجب
 فانه ملتمز فكذلك الثانية هلم
 في لغة تميم فانه ملتمز ادغامه
 وقد سبق في باب اسماء
 الافعال أن هلم عند الجازين
 اسم فعل بمعنى احضر أو
 أقبل وعند بني تميم فعل أمر
 وباعتبار هذه اللغة ذكرها
 هنا * الثاني التزموا أيضا ففتح
 هلم وحكى الجرمي الفتح
 والكسر عن بعض تميم وإذا
 اتصل بها هاء الغائب فتشور
 هلم لم يضم بل يفتح وكذا إذا

وتنبيه بضم النون من فليس عيلان اهـ عيني (قوله قال في التسهيل الخ)
 استدلال بانكار المصنف انضم على قائمه لان ش أن ما يذكركه كسر الاطلاق
 مع وجوده أن يكون قبلها (قوله مما ذكر) أي واو الجمع وياه المتخاطبة
 ونون التوكيد وها الغائبة وها الغائب (قوله مطلقا) أي مضموم الفاء
 أو مكسورا أو مفتوحا وقد مثل للثلاثة على هذا الترتيب (قوله وفل
 أفعل) بكسر العين نصير يجمع (قوله اجازة ادغامه) فيقول احب بزيدي (قوله
 في هلم باجاء) لتقلها بالتركيب وفي كيفية تركيبها خلاف سيبويه
 الشارح (قوله من فعل الامر) أي ولو صورة فدخل فعل التعجب فصح
 استثنائه من فعل الامر (قوله ذكرها هنا) أي على وجه استثنائه من
 فعل الامر (قوله التزموا أيضا) أي كما التزموا الادغام (قوله ففتح هلم) تخفيفا
 لتقلها بالتركيب ولم يميز وفي آخرها ما أجاز وفي آخر تشوردة من انضم
 للاتباع والكسر على الأصل في التخاص من التقاء الساكنين (قوله هاء
 الغائب) مثلها بالاولى هاء الغائبة (قوله لم يضم) أي تبعها انضم الهاء (قوله
 بل يفتح) هل يأتي هاء ما حكاها الجرهمي عن بعض تميم من الكسر (قوله أن
 لم يفتح) اسم أن ضمير الشأن محذوف (قوله وكسرها قبل الياء) لم يقل
 وفتحها قبل الالف لحيته على الأصل فيها فلم يستج للتثنية عليه (قوله وإذا
 اتصل بها نون الانث الخ) حاصل ما ذكره فيها حينئذ أربعة أقوال (قوله
 وقاية لفتح الميم) لأن نون النسوة تستدحى سكون ما قبلها كغيرها من ضمائر
 الرفع البارزة المتحركة فلولا زيادة النون لسكنت الميم (قوله بكسر الميم)
 أي لمناسبة الياء بعدها وقوله وزيادة ياء ساكنة أي محافظة على

صيان رابع اتصل بها ساكن فتشور هلم الرجل وقد تقدم أن السكون عند تميم فعلا اتصلت
 بها هاء الرفع البارزة فيقال هلموا وهلموا هلمى بضم الميم قبل الواو وكسرها قبل الياء وإذا اتصل بها نون
 الانث فالتعويض هلمن وزعم القراء أن الصواب هلمن يفتح الميم وزيادة نون ساكنة بعدها وقاية لفتح
 الميم ثم تدغم النون الساكنة في نون الضمير وحكى عن أبي عمر وأنه سمع هلمين بالنسوة بكسر الميم مشددة وزيادة

يا سا كنة قبل نون الالف وسكى من بعضهم هل من يضم الميم وهو شذو الثالث مذهب البصريين أن هـ لم مركبة
 من هـ التثنية ومن لم التى هي فعل أمر من قولهم لم الله شذو أى جمعه كنه قبل اجمع نفسك التثنية
 ألفه اشتغافا وقل الخليل رك قبل الادغام فخذت الهزة للدرج اذ كانت مرة وقل وحقت ألف لانه
 الساكنين ثم قلت حركة الميم الاولى الى اللام وقال الفراء مركبة من هل التى (٤٣٤)

لنجر وأهم معنى قصد فتعفف
 الهزة بالقاء حركتها على
 الساكن قباه انصار هـ لم
 ونسب بعضهم هذا القول
 الى الكوفيين وقول
 البصريين اقرب الى الصواب
 قال فى السبب ومنهم من
 يقول انها ليست مركبة
 انتهى * خاتمة * فى النون
 الساكنة ومنها التنوين
 اعلم أن لتنوين الساكنة
 أربعة أحكام * أولها الادغام
 وهو الاغنة فى اللام والراء
 وبقتة فى حروف ينه ومالم
 تكون مواسمها فى كلمة واحدة
 كذئبا ومنوان وانمار فان
 الفلى ذلك لازم * والثانى
 الاظهار وهو فى حروف
 الحلق السنة العين والقيين
 والطاء والحاء والهاء والهزة
 لبعدهم مخرج النون من
 مخرجها * والثالث القاب
 معاً عند الباء ويستوى

ما تدعى به نون القسوة من ساكن قبلها (قوله وسكى عن بعضهم هل من يضم
 الميم) أى مع تشديدها واوله ضمها اتباعا لضم اللام وهـ لم مع زيا نون
 ساكنة قبل نون الالف كانه قدم من الفراء أولا الاقرب الاوّل قرأه
 (قوله اجمع نفسك التثنية) * هذا انما يناسب استعماها اجمع على أقبل
 والمناسب لاستعماها اجمع على احضر اجمع كذا التثنية (قوله تنقيها) اذن
 ونظرا الى أن أصل لام لم قبل الادغام السكون كفى التصريح أى فالحذف
 للتخفيف وللخصاص من التقاء الساكنين باعتبار الاصل (قوله فخذت
 الهزة) أى هزة الميم الذى هو أصل لم قبل الادغام (قوله ثم قلت حركة
 الميم الاولى) أى رادفت فى الميم الثانية بعد دخول يسهة انخلاص
 الساكنين (قوله بالقاء حركتها على الساكن قبلها) أى ثم حذفها (قوله
 قال فى السبب الخ) به ذار ذاء اجمع بعضهم الاجماع على تركيبها وان كان
 تركيبها هو الاصح (قوله لم تكن مواسمها الخ) أنب خبير بأن هذا
 التقييد بالسبب الى الباء والميم والواو دون النون وانه لم يجرى اواصلة التنوين
 للنون فى كلمة لا رادغام احدى النون فى الاخرى واجب ولو كان اجتماعهما
 فى كلمة واحدة تخوف الله علينا واضافة مواسمها من اضافة المصدر الى
 فاعله أو مفعوله (قوله ويستوى) أى فى القاب ومثله الاظهار والاختفاء
 كرم أى النون مع الباء وقوله أو ككتبت أو بمعنى الواو لان الاستعارة انما
 يكون بين متعدّد (قوله ان الباء بعدت من النون) أى فى الصفة لا ان النون
 حرف ابن أعقن والباء حرف شديد مع أن مخرجهم مختلفان وقوله وشابهت
 أى النون وكذا التضمير فى بعدت وادغامها (قوله ولما قربت) أى النون
 من الباء وقوله بمشابهة الخ أى بسبب مشابهة النون الحرف القريب من
 الباء والميم لكون الميم والباء من مخرج واحد ووجه التشابه

كونها فى كلمة نحو أنبهم أو كتبت نحو أن بولت وموجب هذا القاب أن الباء بعدت
 من النون وشابهت أقرب الحروف اليها وهى الميم لان النون والميم حرفا غنة فلما بعدت عن الباء لم يمكن
 ادغامها فيها ولما قربت بمشابهة القريب منها لم يحسن اظهارها فأوجب التخفيف أمرا آخر وهو قلم اميما

كما أسلفه أن كلام النون والميم حرف أغن و يصح أن يكون قوله منها
تسارعه كل من قربت والقريب (قوله لانها أختها) أي لان النون أخت
الميم في الغنة (قوله قد تروى) بالثالثة أي أقام وقوله زيد في ضنى حال من فاعل
توى بتقدير يد ويحتمل غير ذلك وقوله كما ذاق راجع لقوله زيد في ضنى وقوله
سيد بابناء الجميع ول نعمت القاسير وقوله سوء مفعول ذاق وقوله شبا ظفر
بشبن مجعمة مفتوحة فوحدة أي حدة ظفر الصائد من كلب وصقر
وتحومها (قوله لان حرف الحاق الخ) علة لقوله قربت منها قربا متوسطا
(قوله وحرف لم يرو) من الرواية أو أرى أو ألا ر واء لا الروية والالكان
حقه أن يكتب بألف بعد الواو لان الواو جماعة وكما بهم اخجل وحروف لم
يروي حرف الادغام أعم من أن يكون بغنة أو لا وأسقط منها النون لانه
لا يصح أن يقال قربت النون من النون ولان وجوب ادغام النون الساكنة
في النون في غاية الوضوح (قوله الكمال ما وعده) لو قال الكمال ما استعان الله
فيه لكان أوفق بما ساف في الخطيبة (قوله وما يجمعها عنيت) الواو
لاستثناف أو اعطى قمة على قصة ومما وصله واقعة على اللفاظ على
ما هو الاقرب والالاقى بقوله نظمها الخ وقول أحصى الخ وتذكر ضمير
ما باعتبار لفظها أولان المد را دمجوع اللفاظ لانه المتناسب لقوله يجمعها
(قوله قد ذكر) بتأنيث الميم والكسر أشد اللغات والفتح أخفها وأولى هنا
للسلامة البيت عليه من عيب سناد التوجيه اللازم على الضم وهو اختلاف
حركة ما قبل الروى القيد والكمال والتمام بمعنى واحدة الغنة كالتسكيميل
والتميم وأما اصطلاح علماء المعاني فالتسكيميل ويسمى بالاستمراس أيضا
هو أن يؤتى في كلام بهم خلافت المقصود بجماد فسه كما في قوله

فستق ديارك غير مفقدها * صوب الريح ودعيتهمى

والتميم أن يؤتى في كلام لا يوههم خلاف المقصود بقضلة من مفعول أو حال
أو ضميرهما التسمية كاللغة في نحو ويطعمون اطعام على حبه أى مع حبه
(قوله على جل المهمات) فيه إشارة الى أن قوله في الخطبة مقاصدا لنحو على
حذف مضاف كما تقدم وسطه والمهمات جمع مهم أو جمع مهمة فتقدير
الموصوف على الاول الاحكام المهمات وعلى الثاني المسائل المهمات اسكن

لانها أختها في الغنة * والرابع
الانخفا وذلك اذا واهم شئ
من الحروف غير المذكورة
وذلك خمسة عشر حرفا يجمعها
أوائل هذا البيت

ترى جار دعد قد توى زيد في ضنى
كما ذاق طير صيد سوء شبا ظفر
وانما أخفيت عنده هذه
الحروف لانها قربت منها
قربا متوسطا لان حروف
الحاق بعدت منها فإظهارت
وحرف لم يروى قربت منها
قربا شديدا فأدغمت وهذه
الخمسة عشر لم تبعد بعد تانيك
ولم تقرب قرب هذه فاختفيت
والانخفا حال بين الاظهار
والادغام والله سبحانه وتعالى
أعلم وما يسر الله له الكمال
ما وعده في الخطبة من قوله

مقاصدا لنحوها محوية

أخبر بذلك فقال (وما يجمعها

عنيت قد سكل * نظما على جل

المهمات اشتمل) يقال على

بكذا أى اهتم به

يلزم على الثاني وصف جميع الكثرة لما لا يقتضي بالماضي مع أن الانصاع فيه
 الأفراد كما أن الانصاع في غيره البطالة إلا أن يقال لما حذفت عنه من
 المراجعة وقوله اشتمل أي اشتمال المدال على المدلول والجملة يتحمل أن تكون
 في محل نصب مفعلة لتظمار عليه انحصار الشارح فيما يأتي لانه أقرب أو حالا
 أخرى أو في محل رفع جبراً أو خرباً وكذا جملة أحصى فانهم (قوله ويلزم
 بناؤه للمفعول) أي وإن كان بمعنى المبني للفاعل كما تفيد عبارة وانما يلزم ذلك
 إذا كان بمعنى اهتم أماعنا عنوا من باب قد بمعنى خضع وذلك وعنا يعنونه
 بمعنى أخذ الشيء قهراً أو سلخاً وعنى من باب رمى بمعنى قصد وعناه كذا
 من باب رمى شغله وعنى من باب تعب أصابه مشتقاً لبناء الفعل كذا
 في المصباح (قوله وبنائه للفاعل) أي يجعله كرمي رمي غناية كما في
 المصباح وقوله لغية أي قابضة (قوله وأنشد عليها) وجهه أن اسم الفاعل انما
 يصاغ من المبني للفاعل فعلى اللغة المشهور أن يقال أنما يعنى بكنا (قوله
 حال) أي فيكون مصدر بمعنى اسم المفعول أماعلى كونه تمييزاً لابقاب على
 مصدر يته وقوله من الهاء في يجهه فيه عندي نظراً لما يلزم عليه من الفعل
 بين الحال وصاحبها بأجنبي وهو فذلكم وذلك ممنوع فينبغي جسمه حالاً من
 الضمير في كل ثم الحال ضام ومثله لما بعدهم لانها هم كونه نظاماً من قوله
 وما يجهه عنه غنيت لأن الذي غنى بجمعه ألقية في النحر والالقية انما تكون
 نظاماً وكذا يقال في احتمال التمييز (قوله أو تمييز الخ) رجع هذا بان يحى
 المصدر حالاً مع كثرته سماحاً وقد ترجح الحالية بأنها أوفق بوصف نظاماً
 بالجملة بعد لان الاشتغال على المهمات واحداً خلاصة الكافية التي
 بالنظم بمعنى المنظوم من النظم بالمعنى المصدرى قدبر (قوله من الكافية)
 أي من معانيها ومن تبعيضية حال من الخلاصة أو ابتداء ثمانية متعلقة بأحصى
 وإلى هذا الثاني أشار الشارح بعد وبانخلاصة أشهر هذا النظام أعني
 الالقية (قوله أي جمع هذا النظام الخ) أشار به إلى أن أحصى فعل مضارع
 ومن الكافية صائمه وانخلاصة مقهولة قال جماعة ولا يجوز أن يكون
 أحصى فعل تفضيل خبراً مقدماً وانخلاصة مبتدأ وخبره لا بد بناءً أنقل
 انتفضيل من الرباعي شاذع على الصحيح ولما كذب المارة لانه الكافية

ويلزم بناؤه للمفعول وبنائه
 للفاعل لغية ~~ك~~ كما هي
 الالقية وأنشد عليها
 طاب بأخراها طوبى للثقل
 ونظاماً حال من الهاء أي بجمعه
 أو تمييزاً محمول عن الفاعل
 واشتمل نعم لنظاماً وعلى
 جل المهمات متعلق باشتمل
 ثم وصف نظاماً بصفة أخرى
 فقال (أحصى من الكافية
 الخلاصة) أي جمع هذا
 النظام من منظومة المصنف
 المعجمة بالكافية الخالص
 المعاني عما يكثره

مشقة على أبواب كمال ليست في الخلاصة كباب في شأن وشبه الفصل
 والاسم والتأنيخ والتأنيخ الساكنين ونحوه بارادة كافية ابن الحاجب
 في كتاب بارود وما يؤيد كون أحسن فعلا اسناد الفعل الى ضمير النظم في قوله
 كما اقتضى والاتصال كما اقتضت نعم ان كانت ال في الخلاصة لا تستغراق كما
 هو المناسب للمدح كن في الكلام مبالغة لان المقام مقام مدح والافتقادات
 الالغية كسب من زبد السكاكية كعلم (قوله كما اقتضى) ما مصدرية والجار
 والمجرور وسنة مصدر محذوف أي احصاه كقضاائه الغني بجامع حصول
 السرور والنفع بكل (فان ذات) مقتضى جعله احصاء الالغية خلاصة السكاكية
 مشمارة اذ ضام الغني مشمارة ان الاقتضاء أقوى من الاحصاء فمما وجه
 ذلك (فان) وجهه أنه يلزم من اغنائها التاليفين احصاؤها خلاصة السكاكية
 والالم نفعهم لاحتياجهم حينئذ الى ما في السكاكية ولا يلزم من الاحصاء
 الاغناء لاحتمال احتياجهم الى زيادة على خلاصة السكاكية مع أن المكاف
 قد تأتي بجر الدشر يلين شيئين في أمر من غير اعتبار كون المشبهة أقوى
 كفي كل من زبد وجمهر وكما أحبه (قوله أي أخذ غني) المناسب لنفسه
 الاقتضاء بما لاخذ أن يكون المراد بالغني القدر الغني كما يفيد قوله وهو أي
 الغني كناية أي لغوية عما جتمع من الحسن الظاهرة وعبر عنه بالمصدر
 مبالغة فان فسر الاقتضاء بالاستلزام لم يحتاج لذلك والغني بالكسر والقصر
 الاستعانة بالكسر والمذا الغني وبالفتح والمذا النفع وقوله بالاختصاصه أي
 فترد فبترهم تحتل القدر بين أزمنة الغني وفي كلامه تشبيه العلم بالمسائل
 السكاكية بالغني والوجه لهما بالقرن وجه التشبيه ظاهر وقد قيل العلم
 محسوب من الرزق وانما مدح هذا النظم باقتضائه الغني بالاختصاصه
 لان الصغرى تنقبّل الناس علم افيحصل لهم الغني بما فيها والسكاكية
 اكبرها تنصّر عن أهم كثير من الناس فلا يشتغلون بها فلا يحصل الغني
 بمسائل العربية (قوله ويمتعه) أي بركته وقوله في البدء وانتهاء برده عليه أن
 المناسب لاقتضائه أولا على مشابة نعمة الاتمام أن يقال في الختام كالبدء
 الآن بشرق قبل التعايل كما فعل ذلك في الابتداء (قوله وجميعه) ويايه في دار
 السلام اعترض الشارح سبابة على تخصيص النظم في الخطبة الدعاء

(كما اقتضى) أي أخذ غني
 بلا اختصاصه
 والاختصاصه ضد الغني وهو
 كناية عما جتمع من الحسن
 الظاهرة ثم قابل بالشكر
 نعمة الاتمام وأردفه
 بالصلاة على سيدنا محمد
 وآله وعلى آله وأصحابه
 السكرام لاجراز ذلك
 ويمتعه في البسده والختم
 فقال رحمه الله وجميعه
 ويايه في دار السلام

بنفسه وبابن معطي بالاولى تجميع الله تعالى فاعترض على الشارح فسابم
ذلك (قوله فأجده) أي بسبب كمال هذا النظم على الوجه المذكور الخ
(قوله صلياً) في كون هذه الحال قدوة أو مقارنة لمسلم في نظيره
في الخطبة (قوله حيرني) يدل من محمداً لاعتقاده ولا عطف بيان لاختلاف
محمد وخيرني تعريفاً وتنكيراً (قوله وآله) الاولى أن يراد بهم أتباعه كما
تقدم بسطه (قوله أقر) جميع آخر وهو في الأصل الأيض الجملة من الخليل
في الكلام استعارة قصر بحجة أو تشبيه بليغ ويحتمل أن يكون تلخيصاً
إلى ما وصفه بيئنا صلى الله عليه وسلم أمته بقوله أتم القرآن المجيد يوم
القيامة من أثر الوضوء (قوله المنتخبين) أي المختارين (قوله الخيرة) بكسر
الخاء المعجمة ورفع التحتية وسكونها بمعنى الاختيار كما في الصباح فهو مصدر
أو اسم مدر على الخلاف وصفه مباينة وهذا التزم أفراداً وحيث كل
المراد من الخيرة هنا المختارين فذكره بعد المنتخبين تأكيداً لادان المقام مقام
مدح قال ابن غاري ويحتمل أن يضبط هنا بفتح الخاء على أنه جميع خير بني
العراق يوم حيرة برقة (قوله أولاً وآخرها) ظرف عاملة الاستقراء الذي
هو متعلق الجار والمجرور وقوله أو محذوف تقديره أقول ذلك أولاً وآخرها
والله أعلم

ثم دعوى الله تعالى ما قدمته من حاشية نقطة بدقائق هذا الشرح ونكته
وكشف النقاب عن وجوه محذراته ومخباته * وأوضح من مكنوناته
أسرار ما خفي على الواقفين * وأبرزت من هرائس أفكاره ما احتجب عن
الناظرين * فهي جديرة بأن يرد عذب مناهل تحقيق قائم الطامشون *
حقيقة بأن يتدى بأنوار شمس تدقيق الحارون * ومع ذلك لم أرها
بشرط البراءة من كل عيب * لأن الإنسان على الخطأ والنسيان بلا ريب *
غير أن كثيراً الحسنات * ومع قليل السيئات * فالجود على ما أولاه *
والصلاة والسلام على نبيه الختام (قال مؤلفها) خاتمة المحققين * وثمة
المدققين * كان القراغ من رقم هذه الحاشية نحو يوم الثلاثاء الرابع
عشرة ليلة مضت من صفر سنة ١٢٩٣ ثلاث وتسعين ومائة ألف على
يد مؤلفها الفقير إلى عفوه مولاه محمد بن علي الصبان * عفا الله ما مولاها
بجزيل الاحسان * آمين

(فأجده صلياً على محمد
خير بني أسلافه القزالكرا
البره * وصيه المنتخبين
الخيرة) الحمد لله أولاً وآخرها
باطشواظها وصلى الله
على سيدنا محمد سيد
المرسلين وعلى آله الطيبين
الطاهرين وصيه أجري
سلاة وسلاماً دائماً
متلازمين إلى يوم الدين

قال ملتزم طبع هذا الكتاب * وثانيه غير منبسطه للطلاب *
 بحمد الله وعونه تم حسن الطبع * ومع انساب تيار عموم ختام النفع *
 وأرغمت انوف الحساد * وفطرت قلوبهم والا كاد * وسبقوا الى ويل الويال
 زمرا * وغصوا برزقهم * اصلا زهرا * فن مات كان له سلامه * ومن
 عاش ورث الحسرة والندامه * وذلك لعماءه عن قوله صلى الله عليه وسلم
 الحلو ولا يود * وبالجملة فاقول صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم كل
 ذي نعمة مشحود * فوالله ما فوق أحد منهم الى منهم سوء الا وقع في لئمه *
 ولاسل على حسام ضر الامر ع بضربته * فهو يات ان ينالني منهم شر *
 أو يمتني ضر * وأنامتوكل عليه سبحانه * تعا في بده حيث ان منه الاعاذ
 كيف واني قد توكلت اليه بالرسول الاعظم * وثبتت بالبيت المعظم *
 لا يهاجره ردت شكيتي * وثبتت قضيتي * الحبر الامة * كاشف كل
 غمه * ترجمان القرآن * ومفسر كلام الرحمن * مزيل الباس وسعيد
 الناس * سيدى عبد الله بن عباس * هذا وأسال الله سبحانه وتعالى
 أن يديم شرفه على وعلى ذريتي وجميع المسلمين في الحياة وبعد الممات *
 وان يجمع لثامن المقربين الناظرين لوحه الكرم المرزوقين حسن الختام
 سبحانه سيد الكائنات * صلى الله وسلم عليه * وعلى آله وأصحابه والمؤمنين
 اليه * وذلك بالطبعة الوهيبه * ذات الضبط الصحيح والدقة الهميه * مصححا
 بمعرفة الراعي من ربه السمر في دنياه وعقباه * الشيخ اسماعيل
 الخليلي ابن المرحوم الشيخ عبد الله * ولاح بدر التمام *
 وقام مثله الختام * في أوائل المحرم من سنة ألف
 وثمان وثمانين ومائتين بعد الالف * من هجرة
 من خلقه الله على اكمل وصف * صلى
 الله وسلم عليه وعلى آله * وأصحابه
 وكل تابع على منواله * ماته اقب
 المملوان * وتليت في
 المدارس حاشية
 الصبان .